المعرفة الكافِيَّة والنصِيحة الوافِيَّة

– في بيان إرجاء السلفِيَّة وحقيقة الوعد والوعيد والشفاعة وخُلود العُصاة في جهنَّم –

تأليف

أ.د/ لَخْضَر شايب

أستاذ العقيدة الإسلامية ومقارَنة الأديان

كلية العلوم الإسلامية. جامعة باتنة1

الجزائر

الكـتـاب: المعرفة الكافية والنصيحة الوافية

المـؤلف: أ. د/ لخضر شايب

تاريخ النـشر: 2022م

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

النـاشـر: دار الساجد للنشر والتوزيع

رقـم التسجيل الدولـي: I S B N

978-9931-895-61-9

تنويه

– قال الله تعالى:{ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآَيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}[الجمعة/5]، وقال الرَّسولُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام:" لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ؛ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، قَالَ: فَمَنْ ؟"؛ وقال:" لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخْذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا، شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَفَارِسَ وَالرُّومِ ؟ فَقَالَ: وَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ؟ ."

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المقدمة .....أ

الفصل الأول

1- المبحث الأول: المُرْجِئَةُ ووَقائِع حرْبِ تعريف الإيمان 1

1-1- المطلب الأول: بين يدَيْ المبحث.....1

1-2- المطلب الثاني: في أتون الحرب السلَفِيَّة على مذاهب المرجئة في الإيمان 1

1-3- المطلب الثالث: ظاهرة رقَّة السلَفية مع بعضِ المرجئة وتَهَجُّمهم على آخرين 7

1-4- المطلب الرابع: أوْلويَّة التصْدِيق على الإقرار في تعريف المرجئة للإيمان 10

1-5- المطلب الخامس: سرُّ الخِلاف بين السلَفِيَّة والمُرْجِئة 13

1-6- المطلب السادس: مصطَلَحُ الإيمَانِ مُطْلَقًا ومُقيَّدًا في القرآن الكريم 16

1-7- المطلب السابع: تعميق البحث في دِلالة مصطلح الإيمَانِ وعلاقَتِه بالأمن 24

1-8- المطلب الثامن: ماهِيَّةُ الإسْلاَمِ في القرآن الكريم 30

1-9- المطلب التاسع: السلَفِية مُرْجِئة جهْمِيَّة مُدَلِّسون 35

1-10- المطلب العاشر: وُجُوبُ العِباداتِ في تَحْصِيلِ النجاةِ مُجَرَّدُ ادِّعاءٍ سلَفِيّ 41

1-11- المطلب الحادي عشر: موْقِفُ السلفيِّين من الشفاعة خاتَمُ اعْتِقادِهم الإرْجاء 56

1-12- المطلب الثاني عشر: إرجاء ابن حزْمٍ يُلزِم السلفِيَّةَ الإقْرارَ بالإرْجَاءِ.....65

1-13- المطلب الثالث عشر: تساؤُلٌ مشْروعٌ عن علاقة إرجاء السلفيَّةِ بالسلَفِ 67

2- المبحث الثاني: الوَعِيدِيَّةُ؛ شيءٌ من التاريخ، وعَرْضٌ للعقيدة..... 72

2-1- المطلب الأول: بين يدي المبحث.....72

2-2- المطلب الثاني: تأثير أحداثِ الفِتْنَةِ في الوصْف بالأسماء الدِّينِيَّةِ 73

2-3- المطلب الثالث: مِعيار الصحَّةِ في تعريف الكُرَّامِيَّةِ للإيمان 75

2-4- المطلب الرابع: الخَوَارِجُ وظاهِرة تكْفِيرِ المؤمنين 77

2-5- المطلب الخامس: الإبَاضِيَّةُ على مسْرَحِ التاريخ الإسلامي 84

2-6- المطلب الخامس: فِكْرُ الخروج عند الإباضية 87

2-7- المطلب السابع: فارِقُ ما بين الخَوَارِجِ في مسألة تكْفِير المؤمنين 90
2-8- المطلب الثامن: ماهِيَّةُ الإيمان عند الإباضيَّة 93
2-9- المطلب التاسع: مسألة جواز تسْمِيَّةِ الفاسِق كافِرا عند المسلمين 95
2-10- المطلب العاشر: المُعْتَزِلَةُ والأصْلُ العقَدي المُسَمَّى بالمَنْزِلَةِ بين المَنْزِلَتَيْنِ 99
2-11- المطلب الحادي عشر: تنْقِيحُ مَنَاطِ الخِلاف بين المرجئة والوعِيدية..... 103
2-12- المطلب الثاني عشر: الزَّيْدِيَّةُ على خُطَى المعتزلة 105
2-13- المطلب الثالث عشر: حُكْمُ الفاسِق عند فِرق الوَعِيدِيَّة 107
2-14- المطلب الرابع عشر: علَّةُ الحُكْم بخلود الفاسِق عند المعتزلة 109
2-15- المطلب الخامس عشر: وجوب استِحْقَاقِ الجزاء بالخير والشر عند المعتزلة 111
2-16- المطلب السادس عشر: الشفاعة المَنْفِيَّةُ والشفاعة الثابِتَةُ عند الوعيدية 116
2-17- المطلب السابع عشر: خاتمة الفصل..... 119

الفصل الثاني

1- المبحث الأول: وعْدُ الله، وعهْدُ الله.....123
1-1- المطلب الأول: بين يدَيْ المبحث..... 123
1-2- المطلب الثاني: شهادَةُ دِلالَةِ عِبارة " وعْدِ الله، وعهْدِ الله"..... 123
1-3- المطلب الثالث: حقيقة العهد في قوْلِ الرسول الكريم " لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَتَّكِلُوا "... 124
1-1-المطلب الرابع: التَّصْدِيقُ والعمَلُ الصالِح مِفْتاح الخَلَاصِ..... 128
2- المبحث الثاني: إثبات أن العمل بالفُرُوعِ رُكْنٌ في الإيمان الحقِّ.....131
2-1- المطلب الأول: مدخل إلى سُؤَالَاتِ التَّقْرِير ومنْهَجِ الإثبات..... 131
2-2- المطلب الثاني: دِلالَة عِلَّةِ بداية التاريخ على أن العمل ركْنٌ في الإيمان الحقِّ..... 132
2-3- المطلب الثالث: دلالة وقائع بداية التاريخ على أن العمل ركن في الإيمان الحقِّ 135
2-4- المطلب الرابع: تنْبِيهُ القرآن والسنة إلى أن العمل ركن في الإيمان الحقِّ..... 135
2-5- المطلب الخامس: بيانُ ودِلالةُ العِلة في حُكْمِ الله تعالى بأن العمل ركن في الإيمان الحق. 140
2-6- المطلب السادس: دِلالَة انْتِفاع الكُفَّارِ بالصَّلَاحِ على أن العمل ركن في الإيمان الحقِّ ... 144

2-7- المطلب السابع: دِلالة تضَرُّر الكافر بسوء عمله على أن العمل ركن في الإيمان الحقِّ .. 148
2-8- المطلب الثامن: تألِّي المرجئة على الله والتَّنْبِيهُ إلى أن الشَّرْعَ هو ما شرَع الله لا غير 151
2-9- المطلب التاسع: دِلالَةُ إبْطَالُ المعاصي للعمل الصالِح على أن العمل ركن في الإيمان الحقِّ 152
2-10- المطلب العاشر: إبطال الفُسُوقِ للتَّصْدِيق ودِلالته..... 163
2-11- المطلب الحادي عاشر: دِلالة الحدِيثِ الشَّرِيف على نقْضِ الفُسُوقِ للتَّصْدِيق الحقِّ 177
2-12- المطلب الثاني عشر: الإيمان عمَلٌ 199

الفصل الثالث

1- المبحث الأول: اعْتِقاد الإرجاء والاتِّكال على الشَّفاعة في ديانات العالم 203
1-1- المطلب الأول: الوَعِيدُ في دِيانات الشَّرق 203
1-2- المطلب الثاني: جزاء الفُسَّاق بين الوَعِيدِيَّةِ والمُرْجِئَةِ اليهود 204
1-3- المطلب الثالث: وَعِيدِيَّةُ النَّصَارَى..... 208
1-4- المطلب الرابع: النَّصَارَى المرجئة..... 212
1-5- المطلب الخامس: إرجاء أهل الكتاب في القرآن الكريم..... 219
1-6- المطلب السادس: إبطال القرآن الكريم اعتقاد الإرجاء 234
1-7- المطلب السابع: عِلَّةُ اطمِئنان المعتزلة إلى ظاهِر كلمات القرآن في الوعيد... 246

الفصل الرابع

1- المبحث الأول: فِكْرة تفْضِيل الله تعالى للمُسْلِمِينَ على الناس 253
1-1- المطلب الأول: مُحَابَاةُ الله تعالى لبعض الخلْقِ عند المرجئة..... 253
1-2- المطلب الثاني: قِياس المرجئة الله تعالى على الإنسان 257
2- المبحث الثاني: إرجاء وجبْرِيَّة.....258
2-1- المطلب الأول: مدخل إلى محاوَلة السلفِيَّةِ التّملُّص من الجبْرِ 258
2-2- المطلب الثاني: تصريح ابن أبي العز بالجبر 264
2-3- المطلب الثالث: استِحْقاق الجزاء دليل بطلان فكرة التَّفَضُّلِ الإلهي الإرجائية . 267
2-4- المطلب الرابع: التَّفضُّلُ الإلَهِيّ بين الحقيقة وأوْهام المرجئة الجبرية 269

2-5- المطلب الخامس: النصوص في التَّفضُّلِ الإلَهِيّ بين التحقيق والتأويل 283

الفصل الخامس

1- المبحث الأول: دِلالة النُّصُوصِ على تَماثُل عهْدِ الله ووَعْدِه للأُمَمِ.....314

2- المبحث الثاني: القرآن الكريم يُنْذِرُ فساق المسلمين 316

2-1- المطلب الأول: دلالة صِيَغِ العمُومِ على ثبوت وعِيد المسلمين 316

2-2- المطلب الثاني: ابن جرير الطبَرِي يرْسُم معالم طريق تَحْرِيفِ العموم في آيات الوعيد 318

2-3- المطلب الثالث: المُفَسِّرُونَ المرجئة على خُطَى الطبري..... 322

3- المبحث الثالث: تسْمِيَّةُ الفساق كفارا، المُسْتَنَدُ والنُّصُوصُ.....328

3-1- المطلب الأول: بيان مُسْتَنَد الوصْف بالكفر 328

3-2- المطلب الثاني: سِرُّ خُلُوِّ القرآن الكريم من تَسْمِية الفاسق كافرا..... 336

3-3- المطلب الثالث: تسْمِيَّة الفاسِق كافِرا في آياتِ القرآن الكريم 337

3-4- المطلب الرابع: تسمية الحديث الشَّريف للفاسق كافرا 343

3-5- المطلب الخامس: الحكم بوعيد الفساق في جُمْلَةِ أدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ 349

3-6- المطلب السادس: إبطال دَعَاوَى عدم تأثير عِصيان أوامر ونواهي الشريعة ... 352

3-7- المطلب السابع: دِلالة تآلُفِ الشَّرْعِ على وعيد الفُسَّاق 363

3-8- المطلب الثامن: مُحاوَلة لفَهْمِ سر الاستِمَاتَة في اعتِقاد الإرجاء..... 366

الفصل السادس

1- المبحث الأول: بين الإرجاء الغالي والإرجاء المعتَدِل.....374

1-1- المطلب الأول: بين يدي البحث..... 374

1-2- المطلب الثاني: ظاهِر الأدلة ينْصُر الإرجاء الغالي ويُبْطِل الشفاعة..... 374

2- المبحث الثاني: مشكلة الذرَّة من الإيمان.....380

2-1- المطلب الأول: طرْحُ القضِية..... 380

2-2- المطلب الثاني: الإيمان لا ينقُص كما يدَّعيه المرجئة 381

3- المبحث الثالث: لا دليل على غفران الله تعالى لأحد قبل دخول النار 383

4- المبحث الرابع: مُماحَكاتُ المرجئة.....387
4-1- المطلب الأول: ماهيَّة المُماحَكة 387
4-2- المطلب الثاني: الطبري ودَعْوى الغفران للظّالِمين 388
4-3- المطلب الثالث: الصَّلاةُ على الموْتَى دليل العفْوِ عن الفساق عند الماتُريدي .. 390
4-4- المطلب الرابع: ابن تيمية إمام التأويل الأعْمَى 395
5- المبحث الخامس: إبْطال الاستِدلال بأسماء الله تعالى على صِحَّةِ الإرجاء 410
6- المبحث السادس: صفات الرحْمَة لا تنْقُضُ الوعيدَ 414
7- المبحث السابع: فكر المرجئة ينفي ورود الوعيد في الشَّرْع.....417
8- المبحث الثامن: عُمْدَةُ أدلة المرجئة على صحة اعتِقاد الإرْجاء.....420

الفصل السابع

1- المبحث الأول: الشفاعة في حديثِ الرسُول الكريم 441
1-1- المطلب الأول: بين يدي المبحث..... 441
2- المطلب الثاني: أحاديث نبوية، أدلة في الشفاعة للفساق، أم تخيُّل دلالة ؟..... 442
2- المبحث الثاني: نقضُ الروايات الصحيحة لفكرة الشفاعة للفُسَّاق.....458
3- المبحث الثالث: شهادة حدِيث المُبَدِّلين على خُلُود بعض الأصحاب في جهنَّم 468
4- المبحث الرابع: أحاديث أخرى تشْهَدُ على انتفاء الشفاعة للفساق 475
5- المبحث الخامس: كيفية تشكِيل المرجئة لأحاديثِ الشفاعة للفسَّاق 477
6- المبحث السادس: الحقيقة العقدية المنْسِية التي فضحت كذب أحاديث الشفاعة للفساق.....480
7- المبحث السابع: ظاهرة خلو المصادر من ذكر خروج أنواع الفساق من النار 486

الفصل الثامن

1- المبحث الأول: الفَهْمُ الوَعِيدِيُّ للشَّفاعة الثانية.....492
1-1- المطلب الأول: الشَّفاعَةُ لزيادة ثواب الصالِحين، نقْدُ نقْدِ الأشعَرِيّ..... 492
1-2- المطلب الثاني: شهَادة شفاعة المؤمنين للرسول الكريم..... 495
1-3- المطلب الثالث: نفي الشفاعة للشفاعة، تأسِيسٌ لعقيدة الاسْتِحقاق 497
2- المبحث الثاني: حقيقة الشفاعة، تجاوُزٌ لتفسِيراتِ الفِرق 503

2-1- المطلب الأول: ظاهرة خُلُوِّ الدرْسِ العقدي الإسْلاميّ من وصْلِ الشفاعة بالإلَهِيَّات 503
2-2- المطلب الثاني: ردُّ القرآن الكريم للشفاعة ودلالته..... 505
2-3- المطلب الثالث: شُرُوطُ الشفاعة المَقْبُولَة في القرآن الكريم 511
2-4- المطلب الثاني: موضوع شفاعة الملائِكة عليهم السَّلَامُ 516
3- المبحث الثالث: عِلَّةُ قَبول الشفاعة في المُسْتَغْفِرين والتائِبين حَصْرًا 520
3-1- المطلب الأول: بين يدَيْ المبحث..... 520
3-2- المطلب الثاني: معنى العُبُودِية في الشَّرْع..... 520
3-3- المطلب الثالث: المُخالَفَةُ عن أمر الله عبادة لغير الله 523
3-4- المطلب الرابع: الجهْلُ المَحْضُ في رد المرجئة لحقيقة حصْرِ الشفاعة في التائِبين 529
3-5- المطلب الخامس: لا رحمَةَ ولا غُفْرَانَ للفاسِقِين 536
3-6- المطلب السادس: ترغيب الشَّريعة في التَّوْبَةِ تَحْذِيرٌ من التعَلُّق بالأماني..... 538
3-7- المطلب السابع: الاستِكْبَارُ عِلَّةُ خلود الفُسَّاق في جهنَّم 544
3-8- المطلب الثامن: تَجْلِيَّة العِلَّةِ في تَخْلِيد شارِبِ جرعة خمر في جهنَّم 552
3-9- المطلب التاسع: المرجئة، دعَاةٌ إلى أبواب جهنَّم 560

الفصل التاسع

1- المبحث الأول: دِلالَةُ أحداث يوم الحشْرِ على حصْرِ الشفاعة في الأتقِياء.....568
1-1- المطلب الأول: مشَاهِدُ من جمع الناس في نار الحشر 568
1-2- المطلب الثاني: وقائِع الشفاعة للأتقِياء في المشْهَد العظيم..... 573
2- المبحث الثاني: تصوُّر المرجئة لأحداث الحساب.....582
2-1- المطلب الأول: ابتِداع المرجئة لِمَرْجِعٍ حاكِم للثواب والعقاب..... 582
2-2- المطلب الثاني: مُسْتَنَدُ المرجئة في ابْتِداعِ مرْجِع كَثْرَة وقِلَّة الأعمال في الجزاء 587
2-3- المطلب الثالث: أحوالُ المكَلَّفين مرْجِع الجزاء في الشَّرع لا كَثْرة العمَل وقِلَّته . 590
2-4- المطلب الرابع: بيان الشَّرْعِ لتأثير كَثرة العمل وقِلَّته في الجزاء 594
2-5- المطلب الخامس: المقاصِدُ الإلَهِيَّة من وقائِع الحساب..... 596

2-6- المطلب السادس: حقيقة شفاعة الرسُول الكريمِ لعَمِّهِ أبي طالبٍ 601

3- المبحث الثالث: الشفاعة للأتقِياء وعقيدة الولاء والبَرَاء 602

3-1- المطلب الأول: حاكِمُ الشفاعة هو الوِلاية في الله 602

3-2- المطلب الثاني: حصْرُ الرَّحْمَةِ الإلَهيَّةِ يوم الحِساب في الأتْقِياء 606

الخاتِمة 616

المصادر والمراجع 619

المقدمة

المقدمة

باسْمِ الله، والحمْدُ لله، وأشْهَدُ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، وبعد.

فإن الإرجاءَ هو أنْ يعتقِد الواحِدُ، أو الفِرْقَةُ من الناسِ، أن الإيمانَ، أي ما يوجَدُ في القلب من تصْديقٍ، وبِمعْزِلٍ عن أيِّ عمَلٍ خيّرٍ، كافٍ لتحْقيقِ المُراد الأسْمَى للمُتَدَيّن؛ وهو الخلُود في نعِيم ثواب الله عزَّ وجَلَّ. واستِعراضُ معارِفِنا عن دِياناتِ الناسِ يشْهَدُ أن هذا الاعتِقادَ لم يوجَدْ في الأديان التي تُعَلّمُ أصولُهَا اعتِقادَ قِيامَةِ الناسِ للحِسابِ والجزاءِ في أيٍّ منها، بل في عددٍ مَحْدُودٍ من فِرَقِ المُتدَيّنين بها؛ وهم، حصْرًا، مُرْجِئَةُ الإسْرَائيلِيّين–اليهُودِ، وعدَدُ هؤلاء قليلٌ، وتأْثِيرُهم الدّينِي في جُمْلَةِ اليهودِ عبر تاريخهم الطويل ضعِيفٌ، إضافة إلى فِرَقِ البروتستانت من المسيحيّين.

أمّا جمهور أتباعِ الدّيانَتَيْن اليهُودِيَّةِ والمَسِيحِيَّةِ، كما هو حالُ جميع المُؤْمِنينَ بالدّياناتِ الشرْقِيَّةِ، مثل الزُّرَادَشْتِيَّة والهنْدُوسِيَّةِ والبُوذِيَّةِ، فيَرُدُّون هذا الاعتِقادَ، ويُؤْمِنون بما هو نصٌّ في أصُولِهم؛ وهو أن الدّين جُمْلَةٌ من العقائِد والأخلاقِ وأفْعَالِ التبَرُّرِ وأعْمَالِ البرِّ المفْرُوضَة على المُتَدَيّنين، بحيث تؤدّي المخالفَةُ لها إلى الحِرْمان من الدُّخولِ فيما يستَحِقُّه الصالِحون من ثوابٍ، واستِحْقاقِ عذابِ الجَحِيمِ.

والأمْرُ كذلك بالنسبة لاعْتِقاد جمهور المُنْتَمين إلى هذه الدّياناتِ في الشَّفاعةِ، أي تدخُّلِ أشخاصٍ، أو مؤَسَّساتٍ دينيَّةٍ، لأجْلِ رجاءِ العفْوِ الإلَهِيّ على الأمواتِ الذين يدِينُونَ بها؛ إذ رغم شُيوعِ هذا الاعتِقادِ فيهم، إلا أنْ لا أحدَ منهم يعتقِدُ بِجَدْوَى أنْ يتوَجَّهَ الناسُ بهذا الرَّجاءِ للعفْوِ عن الفُسَّاقِ والعُصاةِ، ولا مشْرُوعيَّةِ تدخُّلِ المُؤَسَّساتِ لتحْقِيقِ هذا الغرَضِ، ولا أن الله تعالى يقبَلُ هذا الرَّجاءَ لو فرضْناه حاصِلًا؛ بل الكلُّ مُجْمِعٌ على أن محلَّ هذا الرَّجاءِ والعَفْوِ هم التّائِبون من الخاطِئين. وقد بلغ من قيمةِ اشتِراط التوْبَةِ النِّظامِيَّةِ، وما يلْزَمُ عنها من وُجوبِ التكْفِيرِ القانُونِيّ، أي الذي تُعَلّمُه وتُحَدّدُه الكنيسَةُ إلى الحدِّ الذي جعل أكبر فِرَقِ المسِيحِيَّة، وهي الكاثوليكِيَّةُ، تفْرِضُ التَّطْهيرَ على ناقِصي التكْفِير من التَّائِبين أنفُسِهم، لا المُصِرّين على المعاصي أو أولئِكَ الذين لم يُكَفّرُوا عنها؛ في النارِ ذاتِها التي يدخُلُها أنواعُ المُخَلَّدين فيها من الخاطِئين.

وهذا، أي اعتِقادُ وُجودِ "نارٍ" يَخْلُدُ فيها الظَّالِمون هو اعتِقادٌ مُشتَرَكٌ بين جمهور اليهودِ والنصارى. ولا تختلف الدّياناتُ الشَّرْقِيَّةُ عنهما في الاعتِقادِ في وجودِ هذه النَّارِ، ولكن في أن الشَّرْقِيّين لا يعْرِفون عقِيدَةً اسمُها الخلودُ في النارِ، بل هو التعْذِيبُ للعِقابِ والتطْهِيرِ، ثم الإعادةُ إلى هذا العالَمِ لدُخول دوْرَةِ حياةٍ جديدَةٍ، يتحقَّقُ فيها للصالِحين الاتِّحادُ مع المَوْجُودِ الأعْظَمِ، وهو

النَّعيمُ المُقِيمُ؛ ويعود الخاطِئُون إلى جهَنَّمَ للتعْذِيب والتطْهِيرِ من جديد؛ وهكذا دوَالَيْكَ. وعلى هذا، فإن من عقائد جمهور أصحابِ هذه الدياناتِ كلِّها أن الجنَّةَ، أو الخلاصَ الأعظَمَ لا ينالُهُ إلا أهْلُ الطَّهارَةِ.

ولعلَّ القارئَ المُسْلِمَ المُثَقَّفَ، والذي يَمْتلِكُ فِكْرَةً، عميقَةً كانت أو سطْحِيَّةً، عن تديُّنِه والتديُّنِ الشائِعِ بين المسلِمين في يومِ الناسِ هذا؛ قد انتَبَهَ إلى أن أهل دينِ الإسْلَامِ، بل في الحقيقةِ جمهورُهم، أي المُنْتَسِبين إلى أهْلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ، إذ لا بدَّ من اسْتِثْناءِ الإباضِيَّةِ والزَّيْدِيَّةِ، هم من المُوافِقينَ لأقلِّ القليلِ من اليهُودِ ولأقَلِّ النصارى عدَدًا وأحدَثِهم مذْهَبًا، إذ هم من جُمْلَةِ المرجئةِ؛ كما أنهم يعتقِدون، كما تعْتَقِد أقليَّةٌ يهُودِيَّةٍ في شفاعَةٍ ما في الفسَّاقِ غيرِ التائِبين من المُوَحِّدِينَ، إنما الخِلافُ في أن هؤلاء اليهُود يَحْصُرون الانْتِفاعَ بها في أهْلِ دينِهم، بينما يجعلُها أهْلُ السُّنَّةِ من خصائِصِ المُؤْمِنين بنُبُوَّةِ الرسُولِ الخاتَمِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

ومِمَّا يَجْهَلُه الكثيرون أن تديُّنَ أهْلِ السّنَّةِ لم يكُنْ يحتمِلُ الإيمانَ بهاتين الفِكْرَتين في أوَّلِ ظهورِ الكَلامِ في مسائِلِ الإيمانِ في المُسْلِمين، إذ أن أوَّلَ الفِرقِ الكلاميَّةِ السّنيَّةِ ظهورًا على مسْرَحِ التاريخ، وهم المُعْتَزِلَةُ، كانوا يعْتقِدُون في خُلودِ الفاسِقِ غير التائِب في جهَنَّمَ؛ تماما كما اعتقَدَ هذا مَنْ ظهَرَ بعدهم بفترة قصِيرَةٍ، وتأثَّر بهم من الشِّيعَةِ الزَّيْدِيَّةِ، كما أن هذا هو مذْهَبُ مُعاصِريهم من الإباضِيَّةِ. وقد استمرَّ تعْلِيمُ هذا المذهَبِ في المُسْلِمين السّنَّةِ حوالَي خمسة قرونٍ، إذ انتهى بانتِهاءِ الاعتِزال نفْسِه، ولكنه ظلَّ أصْلًا من أصولِ الاعتِقاد الإباضِيِّ والزَّيْديِّ إلى اليوم.

ونحن، إنْ اعتمدْنا اعتِقادَ المعْتَزِلَةِ تعْبِيرًا صحِيحًا عن الاعْتِقادِ الأصُولِيِّ الذي يَجِبُ أنْ يُؤْمِنَ به كلُّ مُسْلِمٍ في هذه المسألة، وصدَّقْنا ما يُقَرِّرُونَه من أن اعتِقادَهم ناشئٌ عن الدِّرَايَةِ، إذ هو نتيجة لازِمَةٌ عن النَّظَرِ العِلْمِيِّ في مصادِرِ الإسْلَامِ، أي القُرْآنِ والحديثِ، كما أنه ناشِئٌ عن الرِّوايَةِ، إذ هو صريح المذْهَبِ المنْقُولِ عن السَّلَفُ الصّالِحِ، ننْتَهِي إلى أن جمهور المُسْلِمِين طيلة القرْنِ الأوّل الهِجْرِيِّ وإلى حوالَيْ مُنْتَصَفِ الثّاني كانوا يَرَوْنَ أن ما كتَبَه اللهُ على العِبادِ هو أنْ يعْمَلُوا بكُلِّ ما جاء به الشَّرْعُ الشَّريفُ في كل بابٍ من أبواب الدِّينِ فرْضًا لازِمًا، بحيثُ لا يجوزُ إسقاطُ شيءٍ من عقَائِدِه أو عِباداتِه أو أخْلاقِه أو سُلُوكِه، وإلا استَحَقُّوا الخلُودَ في نارِ جهَنَّمَ، إنْ لَمْ تكُنْ منهم توبَةٌ مَرْضِيّةٌ. وهذا اعتِمادًا على أن جمهور المُسْلِمين إلى ذلك الوقْتِ كانوا إمَّا على مذْهَبِ جماعة المُسْلِمِين من الصَّحابَةِ والتَّابِعِين ووَرَثتَهِم من المُعْتَزِلَةِ، وإما خوارِج من إباضِيَّةٍ

وغيرِهم، وإما زيْدِيَّة. أما الشَّفاعَةُ التي كانوا يعْتَقِدُونَها، فهي وسيلَةٌ يتحقَّقُ بها للصَّالِحين المُسْتَحِقّين للجنَّةِ دخُولَها، أو هي لزِيادةِ ثوابِهم.

ويَتَقَوَّى هذا، أي انتِشار اعتِقادِ الوعيدِ بخلود الفُسَّاقِ في النارِ بين المُسْلِمين، بمعْرِفَة أن جمهور المُرْجِئَةِ الأوائل، أي الذين ظهَرَتْ فيهم فِكْرَةُ إمكانِ غُفْرانِ الله تعالى للفاسِقين، بعد موْقِعَةِ الجَمَلِ وصِفّينَ، وإلى ما بعد زمن الإمامِ أبي حَنِيفَةَ بقليل؛ ما كانوا يعتقِدون الإرجاءَ الذي يعْرِفُه الناسُ اليومَ، ومنذ قرُونٍ؛ إذ فيما عدا مُقاتِل بن سُلَيْمانَ الذي كان يرى الإرْجَاءَ الصِّرْفَ، أي غفْرَانَ الله، رأسًا، لكلّ مُوَحِّدٍ مهما كانت ذنُوبُه ومعاصِيهِ، وبِشْرٍ المرِيسِيّ الذي كان يرى خرُوجَ الفُسَّاقِ من النار بالشَّفاعة حتْمًا لازِمًا؛ فإن غالِبِيَّةَ فِرَقِ المرجِئَةِ كانوا مُتَوَقِّفين، أي لا يشْهَدُونَ للمُوَحِّدِ الفاسِق لا بِجَنَّةٍ ولا بِنَارٍ، مع رجاءِ أنْ يكون من أهْلِ الجنة عند البعْضِ أو بدُونِه عند آخَرينَ؛ ولهذا سُمِّيَ المُرْجِئَةُ بهذا الاسْمِ.

وإن النتيجةَ الأهَمَّ، إذ اعتمَدْنا التقْرِيراتِ السابِقة تعْبِيرًا عن حقيقة واقِع المُسْلِمين في ذلك الزمان هي أن مسائِلَ الخلافِ بينهم لم تكُنْ بهذه الكَثْرَةِ والتَّنَوُّعِ الذي سيظْهَرُ حوالَيْ نِهاية القرن الهجري الثاني، والذي ظلَّ يزْدَادُ حِدَّةً كُلَّما تقدَّم الزمانُ – حتى أصبحت الصَّلاةُ الواحِدَةُ تُقامُ في جَوامِعِ بعض حواضِرِ العالَمِ الإسْلَامِيّ الكُبْرَى التي ينتسِبُ أهلُها إلى فرقةٍ واحدةٍ، هي أهل السنَّةِ والجماعةِ، أرْبَعَ مراتٍ، أي على أرْبَعَةِ مذاهِبَ، فما بالُكَ إنْ وضعنا في الاعتِبار الفرقَ الإسلامِيَّةَ الأخرى– إذ أن قضِية الخِلافِ الحقيقِيَّةِ الوحِيدَةِ بينهم حتى ذلك الوقْتِ هي مسألة دِينِيَّةٌ–سِياسِيَّةٌ ، وهي الخِلافَةُ أو الحُكْمُ.

ونحن، إنْ سلَّمنا هذا، واعتبَرْناه وصْفًا صحِيحًا إجْمالًا، إذ التفْصِيلاتُ كثيرةٌ، فإن الإرْجاءَ الذي يَدِينُ به جميعُ أهْلُ السنَّةِ اللهَ، اليوْمَ، على عكْسِ ما هو مشهورٌ ومُسَلَّمٌ لديهم، مذْهَبٌ مُبْتَدَعٌ، أي أنه مُخَالِفٌ لنصوصِ الدِّين، كما أنْ لا أصْلَ له في اعْتِقادِ السّلَفِ؛ إذ بدأ يشُقُّ طريقَهُ حوالي منتصَفِ القرن الثاني الهِجْري، واستَمَرَّ في التوَسُّعِ على حِسابِ الاعْتِزالِ في البيئَةِ السنِّيَّةِ شيئا بعد شيءٍ، حتى أصبح المذْهَبَ الغالِبَ عليها في منتصف القرن الثالث، وهو زمَنُ ظهُورِ الإرْجاءِ الحَنْبَلِيّ؛ ثم ظلَّ يلْتَهِم مواطِنَ الاعتِزالِ في أهْلِ السنَّةِ، بعد ظهُورِ الإرْجاءِ الأشْعَرِيّ، حيثُ انْزَوَى المعتزِلَةُ في بلادِ فارِسَ وما وراء النَّهْرِ؛ إلى أنْ خَيَّمَ الصمْتُ المُطْبَقُ على مذْهَبِهم قريبًا من نهاية القرن السادس.

وما قلناه عن اعْتِقادِ الإرجَاءِ يُمْكِنُ قوْلُه عن الشَّفاعَةِ التي يعْتَقِدُها جمهور المُسْلِمين اليوم، ومنذ قرُونٍ؛ إذ الحقيقة أن الموْضُوعَيْنِ، على عكس ما يبْدُو لِغَيْرِ المُنْتَبِه مُتَّصِلان؛ لأن اعْتِقاد شفاعَةِ الشافِعين لإخْرَاجِ أهل الفُسُوق من النارِ ليس اعْتِقادًا مُنْفَصِلا عن اعْتِقادِ الإرْجاءِ، بل هو تتِمَّةٌ عقَدِيَّةٌ ضرُورِية تَهْدِفُ عند الذي يعْتَقِدُهَا إلى سدِّ الثَّغَراتِ التي تَتَبَقَّى في البِناءِ العقَدِيّ الإرْجَائِيّ عند اعْتِقادِ وتعْلِيمِ الإرْجاءِ مُنْفَرِدًا. ويُمْكِنُ قوْلُ مِثل هذا عن إنكار الوعِيدِيَّةِ لهذا النوع من الشفَاعَةِ، إذ هو تتِمَّةٌ ضرُورِية للاعْتِقادِ بِخُلُود الفُسَّاقِ من المُؤْمِنين في النارِ، إذ تصْديقُ الشفاعَةِ الإرجائِيَّةِ يهْدِمُ هذا الاعتِقادَ؛ ومن هنا تأسَّسَ القوْلُ بضرورة الشفاعَةِ لتحْصِيلِ الصالِحين أنفُسِهم لِمَا يسْتَحِقُّونَه من ثوابٍ.

وبعد مرور هذه القرون المُتَطاوِلَة، فإن الناظِرَ في عقائِد المسْلِمين، اليوم، وبدْءًا من الزمن الذي انْتَهَى فيها الاعتِزالُ، وانْزَوَى الإباضِيَّةُ والزَّيْدِيَّةُ، يحسَبُ أن الإرجاءَ – الذي قد يغْفِرُ فيه الله تعالى للقَتَلَةِ والزُّناةِ والمُغْتَصِبين واللّصُوصِ والخَوَنَةِ واللَّاطَةِ، المُصِرّينَ على معاصيهم، رأْسًا، فلا يضَعُونَ قدَمًا في جهَنَّمَ؛ فإنْ لم يكُنْ هذا فإن الرَّسُولَ الكرِيمَ الذي حمَلَ أمانَةَ تبْلِيغِ رسالة السَّماءِ إلى أهْلِ الأرضِ، وجاهَدَ في ذلك الجِهادَ، يشْفعُ لإخْراجِهم من النار– مذْهَبٌ أصُولِيٌّ مُتَجَذِّرٌ في مصادِر الإسْلامِ وتارِيخِه. وما ذلك إلا لأن تسْلِيمَ مَنْ بقِيَ من أهْلِ السنَّةِ، أي السَّلَفِيَّةِ والأشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ والظاهِرِيَّةِ بهذا المذهَبِ تسْلِيمٌ تامٌّ، بحيثُ لم يَخْطُرُ على بال عالِمٍ منهم أو مُتَعَلِّمٍ أن ما يُعَلِّمُه أو يَتَعلَّمُه من مذْهبٍ قد بدأ باعْتِباره مُجَرَّدَ فِكْرَةٍ أو أُمْنِيَّةٍ عمِلَ الجهْلُ بالأساس، ورُبَّمَا المَكْرُ السَّيءُ، ثم التقلِيدُ الأكْمَهُ على تضْخِيمِها حتى أصْبَحَتْ عقِيدَةً دَانَ، ويدِينُ، بها مِئاتُ الملايِين من المُؤْمِنِين. ومعنى هذا أن هؤلاء جميعا يعْتَقِدون ويُعَلِّمُون ويتعلَّمون ويُسلِّمُون أن الله تعالى قد رضِيَ الإرْجاءَ مذْهَبًا لعِبادِه، وأنه كتَبَ على نفْسِه قَبُولَ شفاعَةِ النَّبِيّ في مَنْ مات مُصِرًّا على الفُسُوقِ عن أمْرِه أو عِصْيانِ نَهْيِه، إنْ كان مُوَحِّدًا لرَبِّه مُصَدِّقًا برَسُولِه، فَضْلاً منه على أتْباعِ الرَّسولِ الكريمِ من دونِ النَّاس؛ و أنه، تبارَكَ وتعالى، أنْزَلَ هذا المذْهَبَ مُفَصَّلًا في كِتابِه، وعلَّمَه لرَسُولِه، الذي نقَلَه لأصْحَابِه، الذين عاشُوا يعْتَقِدُونَه ويُعَلِّمُونَه، وماتُوا بعد أنْ تركُوا أمانَةَ اعْتِقادِه وتعْلِيمِه للتَّابِعينَ وتابِعيهم؛ وعنهم شاعَ في المُسْلِمِينَ. وهو الأمر الذي يرى الوَعِيدِيَّةُ أن اعتِقادَه خطَأٌ فادِحٌ، بل خَطِيئَةٌ عظيمةٌ، لأن ادِّعاءَ أنه مذْهَبٌ إسْلَامِيٌّ تَقَوُّلٌ على الله ورسُولِه، ومَحْضُ الكذِبِ على سلَفِ المسْلِمِينَ.

هذان هما المذْهَبان اللذان اقْتَسما اعْتِقادَ المُسْلِمِين في مسائِلِ الإيمانِ والعهْدِ والوعْدِ والوعِيدِ لِحَوالَي أرْبَعَةَ عشَرَ قرْنًا، مع غلَبَةِ أحد المذْهَبين، وهو مذْهَبُ الوعِيدِيَّةِ لمدة قصِيرَة من هذا التاريخ، هي الأقربُ من عهْدِ النبوَّة والصُّحْبَة والاتِّباعِ؛ وانْتِشارِ الإرْجاءِ، وما يلْزَمُ عنه من القوْلِ بالشفاعَةِ للفُسَّاقِ في باقي المدة التي يُغَطِّيها هذا التاريخ، وهي الأطْوَلُ؛ حيثُ أنه المذْهَبُ الوحِيدُ الذي يعْتَقِدُه المسْلِمون السنَّةُ منذ قرُون، إنْ وضَعْنَا في الاعتِبار انقِسامِ المسْلِمين إلى فِرَقٍ. وهو يغْلِبُ على جُمْهُورِهم، إنْ نظَرْنَا إلى كل المُؤْمِنين برِسالَةِ مُحَمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ باعْتِبارِهم وِحْدَةً، إذ لا يعْتَقِدُ الوعيدَ من هذه الجُمْلَةِ إلا الزَّيْدِيَّةُ، في اليمَنِ، والإباضِيَّةُ الغالِبين في عُمَانَ، والذين يُشَكِّلُون نسبة من سكان الجزائر وليبيا.

ومعنى ما قلناه فيما سبَقَ أن موضُوعَ خلُودِ الفسَّاق في النار أو عدَمِ خلُودِهم فيها، وإثباتِ شفاعَةٍ للرسُولِ الكريمِ فيهم أو تَخْصِيصِها للأتقِياءِ من الموْضُوعاتِ المَحْسُومَةِ إسْلامِيًّا، حيث لا يشُكُّ الوَعِيدِيَّةُ الباقون في صِحة ما يعْتَقِدونه في المسألة، تماما كما أنهم لا يشُكُّون في أن الله تعالى واحِدٌ؛ وهو الأمر نفْسُه بالنسبة للمُرْجِئَةِ، إذ لا يشُكُّ المُتَعَلِّمُ والعامِيُّ منهم في أن الله تعالى قد كتَبَ على نفْسِه إمْكَانَ الغُفْرانِ للمُوَحِّدِين الفُسَّاقِ، فلا يدْخُلون النارَ؛ فإنْ دخَلُوها، فسيخْرُجونَ منها بالشفاعَةَ، تماما كما لا يشُكُّ في عدَم وجودِ شريكٍ لله تعالى في الخلْقِ.

ولهذا السبب، تَجِدُ المؤلَّفاتِ التي يؤَلِّفُها هؤلاء وهؤلاء في موضُوع الوعِيد والإرْجاءِ والشفاعَةِ تتشابه مع المؤَلَّفات التي ألَّفها سلَفُ هؤلاء وهؤلاء، من حيثُ بيانُ الموْقِفِ، ومن حيث ترْدِيدُ آياتِ الكتاب العزِيزِ نفْسِها وأحاديثِ الرسُولِ الكريمِ نفْسِها والاحْتِجاجِ نفْسِه. ويبدو أن المسألتين الوحيدَتين اللتين حدَثَتا هما ظُهورُ بعْضِ الكتب والمقالات في أهْلِ السنَّةِ؛ تُحاوِلُ بشكْلٍ مُحْتَشِمٍ – وكأن مؤَلِّفيها أنفُسَهم لا يُؤْمِنون بما يكْتُبُون– أنْ تطْرحَ بعضِ مضامِينِ هذا الاعتِقاد للنِّقاش. إضافة إلى طرْحِ البعضِ لفِكْرَةِ ضمِّ فرْقَةِ السلَفِيَّةِ إلى جُمْلَةِ المُرْجِئة، إذ ظلُّوا يُرَدِّدونَ أنهم ليسوا على هذا المذهَبِ، ويُهاجِمون الواقِفَةَ منهم أو الأشْعَرِيَّةَ لهذا السبَبِ طيلَةَ تاريخِهم، وظلَّ الناسُ، أقْصِدُ العلماءَ منهم، لا ينْتَبِهُون أن هذا مُجَرَّدُ ادِّعاءٍ سلَفِيٍّ فجٍّ، بل كذِبٌ صريحٌ، وأن إنجازَ تَحْقِيقٍ علْمِيٍّ في تقْرِيرِ ذلك واجبٌ.

وقد يظنُّ ظانٌّ، وبالأخصِّ ضِمْنَ الدائِرة السنيَّةِ، دون أنْ يعني ذلك براءة كِتاباتِ الوعِيدِيَّةِ من التقْصِير، أنْ ليس هناك أيُّ نقْصٍ اعْتَرَى دراسة هذا الموضوع عند الباحِثِين المُسْلِمِين

المُحْدَثِين، وأن مسْلَكَ الدارِسين الذين أَلَّفُوا فيه منهَجٌ قويمٌ، إذ لا يُمْكِنُ لأحدٍ أنْ يأتِيَ فيه بجديد، لأن الحقيقةَ فيه مَحْسُومةٌ منذ قرُونٍ عند أصحاب كلِّ مذْهَبٍ، والتقْلِيدَ فيه غير قابِلٍ لأن يُرْفَعَ.

ولا بد أن أصارح القارئَ بأنّي قد كُنْتُ أظُنُّ ما يُشْبِه مثْلَ هذا الظنّ لمدَّةٍ طويلَةٍ من حياتي، مع يقِينِي طيلَةَ هذه المدة بأن مذْهَبَ الوعِيدِيَّةِ، والمعْتَزِلَةُ منهم بالذات، بالتفْصِيلاتِ التي يقَدّمُونَها للدّينِ في جُمْلَتِه ولمسائل الوَعْدِ والوعِيدِ هو المذْهَبُ الحقُّ فيها؛ إذ فيه تقْدِيرٌ بالِغٌ للحقيقة الأولى من حقائق الوُجُودِ، وهي تمام حُسْنِ أسْماءِ الله تعالى، وما يفْرِضُه مذْهَبُهم على المؤْمِنِ ويُعَلّمُه للدارِس من وُجُوبِ إظْهارِ مالا نهاية له من قدْرٍ عالٍ، بل لامُتَناهٍ للذَّاتِ المُقَدَّسَةِ. وهو المذهب الذي تسْنِدُه النظْرَةُ، مهما كانت خاطِفَةً، لموضوع التكْلِيفِ الإلَهِيّ نفْسِه للخَلْقِ، إذ من الواضح أنه لا يتعلَّق بشَيْءٍ أو أشْيَاءَ معْدُودَةٍ ومَحْصُورَةٍ من أشياء وُجُودِ الإنسان، كما يُوحِي بذلك بقُوَّةٍ مذْهَبُ المرجِئَةِ؛ بل هو يُغَطِّي كلَّ صغيرٍ وكبيرٍ فيها، بحيث يَفْرِضُ على الإنسان الالْتِزامَ التامَّ، معْرِفيًّا وعاطِفِيًّا وأخْلاقِيًّا وسلُوكِيًّا، بأنْ لا يتحَرَّكَ إلا وِفْقًا لرَسْمٍ مَحْكُومٍ بأمْرٍ أو نَهْيٍ إلَهِيّ، وهذا هو معنى ألوهِيَّةِ الآمِرِ النَّاهِي، وعبودِيَّةِ المأْمُورِ المَنْهِيّ. وهذه الحقيقة لوحدِها، أي بمجرَّدِها قد علَّمتني أنه يستحيل أنْ يكونَ ميراثُ الجنة، وهو ليس كما يتَصوَّرُه المسلمون مُجَرَّدُ التَّنَعُّمِ في ظِلالها وأنهارها، بل الاتِّصافُ باسْمٍ من أسْماءِ الله تعالى نفْسِه، وهو البقَاءُ الأبَدِيُّ، بِمَشِيئَةِ الله، في هذا النعِيمِ، يسِيرَةً إلى هذه الدرَجَةِ، بحيثُ يكون لأصْنافِ الطَّاغين، المُواجِهِين لجلال الله تعالى بالمعاصِي والإصْرَارِ على تَرْكِ التوْبَةِ، نصِيبٌ فيه.

وكان يقيني بمثل هذه الحقائِق يزداد قوَّةً بالتأمُّل في قِصَّةِ خلْقِ الإنسان الأوَّلِ بخاصة، كما في غيره من قَصَصِ الأمَمِ السالِفة، وبالأخصّ قَصَصِ بني إسرائيل، وما عَرَضَ له القرآن الكريم من أسبابِ رِفْعَتِهم وسقُوطِهم زمَنَ الأنْبِياءِ عليهم السَّلَامُ وفي غير زمَنِهِم. ناهِيكَ عن أحْكامِه التي أنْزَلَها على قلْبِ مُحَمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لِتَضَعَ معالِمَ وكثيرًا من تفْصِيلاتِ ميلادِ أمَّةِ الإسلامِ. وهي أخبارٌ وتعاليمُ وأوامِرُ ونوَاهٍ ومواعِظُ رافَقَتْ مسِيرَةَ الرسُولِ والجماعة–الأمَّةِ التي تولَّى تَرْبِيَّتَها، في نورِ الوحْيِ الإلَهِيّ، مدَّةَ عِشْرِينَ سنَةً. وهذه كلُّها حقائِقُ تدُلُّ على الخطورة البالِغَةِ والجدِيَّةِ التامَّةِ التي يجب أنْ يُؤْخَذَ بها أمْرُ الدّينِ، ممَّا يجعلُ حقيقة أمْرِ الوعْدِ والوعيدِ، عندي، يَمِيلُ لصالِحِ الوَعِيدِيَّةِ، والحُكْمَ بِمُجانَبَةِ فِكْرَةِ مَنْ بقِيَ من أهل السنَّةِ بعد نهاية الاعْتِزالِ – وكلُّهُم مرْجِئَةٌ– للحقيقة واجِبًا، إذ أن نظْرَتَهم عن الأُلوهِيَّةِ وعن العُبودِيَّةِ كفيلَةٌ بنَسْفِ هذه الحقائِقِ

في لحظة، وبأدْنَى جهْدٍ، مثل الزَّعْمِ بأن الرسُوَل عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قد قال:" شفاعَتِي لأهْلِ الكبائِرِ من أُمَّتِي".

ويجب أنْ أُصارِحَ القارئَ بأنه مهْمَا كان موْقِفي من جدْوَى مثل هذا البحث، ومهما كان اعْتِقادي في مسائِلِه قبْلَ البدايَةِ فيه، فإنني الآن، وقد أَنْهَيْتُه، بعد أرْبَع سنواتٍ من عمَلٍ مِثْلِي فيه، أي صرْفِ حوالَي عشْرِ ساعاتٍ من العمَلِ يوْمِيًّا فيه، كنت فيها مُنْعَزِلًا عن العالَمِ، وبعد مراجَعَتِه مراتٍ عديدة لم تَحْدُثْ في أيٍّ من كُتُبِي السابقة، ولا أظنُّ أن مؤلِّفًا قد قام بِمِثْلَ هذا في يوْمٍ ما. ورغم إيماني بأن لكُلِّ بَحْثٍ دِينِيٍّ – وليس جَمْعَ فِقْراتٍ تتعلَّقُ بمسألةٍ من مؤلَّفاتٍ متعدِّدَةٍ، ثمَّ ضمّها بعضِها البعْضِ– حالةً إيمانِيَّةً وسلُوكِيَّةً ومسْتَوى تكْوِينٍ يُناسِبُه، وهو كلام معْنَاهُ أن هذا الكتاب ما كان له أنْ يوجَدَ بهذا الشَّكْلِ إلا في هذه اللحْظَةِ التي وُجِدَ فيها، إلا أنني أقول: لقد ضيَّعْتُ عُمُرِي العِلْمِيّ السابق على تأليفِ هذا الكتابِ هباءً، إذ بدأْتُ اكْتَشِفُ منذ اللحظاتِ الأولى لجمْعِ المادة العلْمِيَّةِ الضرورِيَّةِ لتأْلِيفِه، أي انْتِقاءِ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، ثم القِراءَةِ في التفْسِيرِ، واخْتِيارِ نصُوصِ العلماء المُنْتَمِين إلى فِرَقِ المُسْلِمِينَ، وجَمْعِ الأحاديث الشَّريفَةِ من مظانِّها وقراءةِ شُرُوحِها، والاطِّلاعِ على منْهَجِ استِدلال فلانٍ وفلانٍ بهذه الآية أو هذا الحديثِ، وما يسْتَنْبِطونه منهما من أحْكامٍ؛ الخطورَةَ البالِغَةَ لترْكِ تحقيق هذا الموضوع بِرُوحٍ ومَنْهَجٍ مُخْتَلِفٍ تمامَ الاختِلاف عن المنْهَجِ الشائِعِ عند الجَمهور، وهو الذي يبدأ من التسْلِيمِ بصِحة فكْرَةِ المُرْجِئة عن الإرْجاءِ والشفاعَةِ، وبالتالي الاكْتِفاء بسرْدِ بعض آياتٍ وأحاديثَ سلَّمَ المؤلِّفُ قبل كتابَتِها أنها أدلَّةٌ كافِيّةٌ، وسلَّمَ القُرَّاءُ بأن معناها الشائِعَ هو معْناهَا؛ أو المنهج الشّائِع عند الوعيديَّةِ، والذي يفتقِدُ، بالأخصّ، إلى الدرْسِ العميقِ في عِلَلِ ومقاصِدِ حُكْمِ الله تعالى في مسائِلِ العهْدِ والوعْدِ والوعِيدِ والشَّفاعَةِ.

وأنا، الآن، على قناعَةٍ تامة، بحيث أعلَم أنِّي لسْتُ مبالِغا البَتَّةَ حين أقول: إن ترْكَ تَحْقِيقِ مسائِلِ الإرْجاءِ والشفاعَةِ هو جريمَةٌ بشِعَةٌ نكْرَاءُ مبْتَدَعَةٌ، أي لا مثِيل لها في تاريخ الدِّيانات كلِّها، في حقِّ الله تعالى؛ من حيثُ أن الإرْجاءَ قد غطَّى تَمام التغْطِيَّةِ على حقِّه في أنْ يعرِفه العارِفون، وفي أنْ يعبُدَه العابِدون كما أراد هو أنْ يُعْبَدَ، لا كما توَهَّم الناسُ، أي المُرْجِئَةُ المُسْلِمُونَ، أنْ يُعْبَدَ. كما غطَّى على عمَلِ رسولِه وفِقْهِ سنَّتِه الشَّريفَةِ وسيرَتِه المبارَكَة، ووَضَعَ المسلمين في وضْعِيَّةٍ لا يُحْسَدون عليها من حيْثُ أنْ منَعَهم من أنْ يُخْلِصُوا عبادةَ ربِّهم، وحالَ بينهم وبين إقامة الأمَّةِ الربَّانِيَّةِ التي هي مقْصَدُ الله من إرسال النبِيّ الخاتَم، ووَقَفَ حجَرَ عثْرَةٍ أمام قِيامِهم بدَعْوَةِ الإنسانِيَّةِ إلى الحقّ؛ وذلك لأنه أشاع فيهم السَّكِينَة والطُمَأْنِينَةَ إلى عدم خُطورَةِ الجهْلِ بالله

تعالى ورسولِه وشُيوعِ الاستِبْدادِ والحسَدِ والفخْرِ والجَشَعِ والطَمَعِ والبُخْلِ والنذَالَةِ والجُبْنِ والحقَارَةِ والنِّفاقِ والكذِبِ والسرِقَةِ والزِّنا واللّواطةِ والقِوادَةِ والقَتْلِ والتزْوِير والتعْذِيبِ والظُّلْمِ على مصير الإنْسَانِ المُسْلِمِ، إذ هو بالذَّات من جُمْلَةِ الناس، بِمَنْجاةٍ من دخُولِ النار بفَضْلِ التوْحِيدِ، أو الخُلُودِ فيها بفضْلِ الشفاعَةِ.

تماما كما أن ترْكَ تحْقيقِ العِلَلِ والمقاصِد تَجْهيلٌ لعُمومِ المسلِمين بالله تعالى والحقائِقِ التي يُمْكِنُ إدْراكُها من صِفاتِه وأفْعالِه؛ وفتْحٌ لبابِ استِمْرَارِ المُرْجِئَةِ في جهالاتِهم، حيثُ أن بعضَ سبب إرْجائِهم هو العجْزُ عن إدراك ما يُمكِنُ للبشَرِ إدراكَه من هذه الحقائِق.

وبالجُمْلَةِ، فقد أفْسَدَ اعتقادُ الإرجاءِ، وهو مذهبُ كلِّ أهلِ السنَّةِ، قطْعًا، وبدون استِثْناءِ أحدٍ، حتْمًا، الحياةَ الإسلاميَّةَ إفْسَادًا لا مزِيدَ عليه، وسدَّ على المُسْلِمِينَ كلَّ إمْكانٍ للعوْدَةِ إلى حياةٍ دينِيَّةٍ صحيحَةٍ، وحياة إنْسانِيَّةٍ حقِيقِيَّةٍ إلى يوم الناس هذا. ومن علاماتِ هذا أنه جعَلَ تعْلِيمَهم في الجامعاتِ وكتُبَهم التي في المكْتباتِ وخُطَبَهم في المساجِدِ ومواعِظَهم في المجالِسَ حِبْرًا مسْكُوبًا على ورَقٍ؛ إذ هم ينْسِجُون، ثم لا يلْبَسُون؛ إذ ينقُضُونَ ما نسَجُوهُ حالَ الانْتِهاءِ من عمَلِه، لأنك تراهم يُعلِّمون المؤْمِنِينَ، مثلا، تَحْرِيمَ الربِّ عزَّ وجلَّ أكْلَ أمْوَالِ الناس بالباطِلِ في مُحاضَرةٍ أو درْسٍ أو موْعِظَةٍ، ويورِدُون عليهم النُّصوصَ في أشدِّ أنواعِ الوعيدِ فيه؛ ثم يقُولُون لهم في المحاضَرَةِ أو الدرْس أو الموْعِظَة نفْسِها، أو التي بعدها: إن رسُولَكُم قد وعَدَكم دخُولَ الجنَّةِ، إما رأْسًا أو بعد الشفَاعَةِ، إذ قال:" أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي، أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي؛ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ" دون أنْ يعرِفُوا، إذ هم جَهَلَةٌ، ودون أنْ يُنَبِّهُوا النَّاسَ إلى أن هذا الوعْدَ حقٌّ للذين ارْتَكَبُوا ما ارْتَكَبُوا حين الجَهْلِ، ثم تابُوا توْبَةً نَصُوحًا.

وأشدُّ نكارَةً من كلِّ هذا أن الإرجاءَ كان، ولا يزالُ بوابَةً مفْتُوحَةً على مِصْراعيْها لتَسْلِيمِ، ثم انتِشار جُمْلَةٍ من التصوُّراتِ الفظيعةِ عن الله تعالى وأسْمائِه ومشِيئَتِه وأفْعالِه. ومن ذلك أن من مُسَلَّماتِ عقِيدَةِ كلِّ مُرْجِئٍ أن الله تعالى قد أفْرَغَ العالَمَ من كلِّ موجودٍ سِوَاهُ، فلا إرادَةَ في الكوْنِ إلا إرادَتَه منفرِدَةً، ولا فاعِلَ فيه سِواهُ، إذ لا قُدْرَةَ للخلْقِ المكَلَّفِين على النَّظرِ ولا الاخْتِيارِ ولا الفِعْلِ؛ وهذا هو اعتِقادُ الجبْرِ المحْضِ الذي آمن به المرجِئَةُ جميعًا بدون استِثْناءٍ، وأقرَّ به الأشاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ والظاهِرِيَّةُ مفْتَخِرِينَ ظانِّينَ أنه من جُمْلَةِ الاعْتِقاداتِ التي يُعَظِّمُ بها الخلْقُ الخالِقَ، وتهرَّبَ من الإقرار به مذْهَبًا المُتَكَلِّمون من أهل الحديث، أو مَنْ سَمَّوْا أنفُسَهم سلَفِيَّةً، وأخفَوْه تحت

جِبَالٍ من الكلِماتِ، مع أن آلافَ النصُوصَ الصريحَةَ في كتُبِهِم تشْهَدُ على أنهم مُجْبِرَةٌ، كما أنهم مرجِئَةٌ.

وكلُّ مُرْجِئٍ هو يَحْكُمُ على الله تعالى بأنه ظالِمٌ، إذ هو، في اعْتِقادِه، يُحابِي بعض خَلْقِه على بعضٍ، ويُسَمِّي ذلك فضْلَ الله الذي يؤْتِيه مَنْ كتَبَ له السعادَةَ، وعدْلَ الله النازِلَ على من حرَمَه التوفِيقَ. وكلُّ مُرْجِئٍ هو يَحُطُّ من شأن الله تعالى وأسمائِه إلى الدَّرَجَةِ التي يفْرِضُ عليه أنْ يعْفُوَ عن أعدائِه، ويُسَمِّي ذلك رحْمَةً إلهِيَّةً وغفْرَانًا؛ وفضائِعَ أخرى كثيرةً، سيراها القارئُ في مقُولَاتِ أو مُسْتَنداتِ أو الإلْزامَاتِ الناشِئَةِ عن تبْرِيرِ المُرْجِئَةِ لأفْكارِهم.

وقد كان من الضَّرُورِيِّ للتوَصُّل إلى ما ذكَرْتُ وما لم أذْكُرْ، وهو الأكثَرُ مِمَّا سيَجِدُه القارئُ في هذا الكتاب، أنْ أفْسَدَ المُرْجِئَةُ معانِيَ القُرآنِ الكريمِ إفْسَادًا لم يشْهَدْ العالَمُ له مثيلًا في تعامُلِ المتدَيِّنِين، مهما كانوا، مع نصُوصِهم الدِّينِيَّةِ؛ بأنْ أعْمَلُوا فيه أسلِحَةَ التَّأويل الفاسِدِ الذي يظْهَرُ فسادُه بأدْنَى نظَرٍ، وبالتقَوُّلِ الفجِّ على حقائِقِه، وإسقَاطِ مقاصِده، بل بعْضِ آياته نفْسِها عن طريقِ عدَمِ إعْطائِها أيَّ اعتِبار عند تأسِيسِ الآراءِ أو الاستِدْلالِ لها. وهو الأمْرُ الذي عومِلَتْ به أحاديثُ الرسُولِ الكرِيمِ، حيثُ تَمَّ الاستِشْهادُ بالموْضُوعَاتِ والإدْراجاتِ، ورفْعِها إلى مستوى الصِّحَاحِ، بل تَحْكيمِها فيها، بل في مُحْكَماتِ كلام الله تعالى، هذا مع تأويلِ كلِّ حديثٍ في الموْضوعِ تأوِيلًا مُطَّرِدًا بحيث يكُونُ، دائما، شاهِدًا، على ظُلْمِ الله تعالى الذي يسَمِّيه المرجِئَةُ فضْلًا وعدْلًا ودليلا على مُحاباةِ الله لبعض خلْقِه، أي هؤلاء الذين خلَقَ الإيمانَ فيهم، بل مُحاباةِ أمَّةِ محمدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على حِسابِ غيرِها من الأمَمِ، دون حاجة منها إلى أنْ ترتفِعَ إلى مستوى مُرادِ الله تعالى منها بِأنْ تَحْمِلَ ما حُمِّلتْ، مع عدَمِ النكُوصِ كما نكَصَ اليهُودُ عنه قبلها. ناهيك عن الإساءَةِ البالغة للمَنْهَجِ العلْمِيِّ الذي يجب أنْ يحكُمَ أيَّ فهْمٍ للنصُوصِ، بل الغباءِ المُتَعَمِّدِ عند العمَلِ على فهْمِها، بحيث كثيرا ما قفَّ شعْرِي حين كنت أقرأ شرْحَ المرجِئَةِ للآياتِ والأحاديثِ جِرَّاء الإجْرامِ الحاصِلِ في ما يدَّعون أنه تفْسيرٌ وشرْحٌ لمعانيها.

وإذا شِئْنَا أنْ نأتِيَ بعبارة مختَصَرَةٍ تُعبِّرُ عن هذه الفظائِعِ كلِّها، قلنا: قد بلغ من تحْرِيفِ النصُوصِ الدِّينِيَّةِ الإسْلاميَّةِ المُبَارَكةِ أنْ أحْيَا المُرْجِئَةُ بإشاعةِ الإرْجاءِ في المُسْلِمين ودسِّ اعتِقادِ الشَّفاعةِ للفُسَّاقِ في نُفوسِهم أحدَ المذاهِبِ التي عمَلَ القُرْآنُ الكَرِيمُ على إبْطالِ اعتِقادِها إبْطالا تامًّا، إذ كانت مذْهَبًا لفرقٍ من اليهودِ، وبالأخصِّ المعاصِرين منهم للدعوةِ النَّبَوِيَّةِ، والذين عاشُوا في البيئةِ نفْسِها التي كانت موْضِعَ عمَلِ الرَّسُولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ وذلك ببَيانِه المُفصَّلِ

لجميع ما يحتاجُه المُكلَّفُ لتحْصيلِ الثَّوابِ، وهو الإسْلَامُ، وبِحُكْمِ الله تعالى الذي لا مُعَقِّبَ له على هذا الاعتِقادِ بأنه افْتِراءٌ فجٌّ على الحقيقةِ. ولهذا، يبْدُو الإرْجاءُ الإسلَامِيُّ، وكأنَّه من وضْعِ حَبْرٍ مُرجِئٍ، أو لجْنَةٍ من الأحْبارِ، حاولَتْ، وبنجاحٍ باهِرٍ، أنْ تنتَقِمَ بأنْ دسَّتْ هذا الاعتِقادَ في فهْمِ ومُمارَسةِ أصحابِ الدِّين الخاتَمِ له، فبعَثَتْ الإرْجاءَ اليَّهودِيَّ الذي أماتَهُ الله عزَّ وجلَّ ورسولُه الكريمُ في باطِنِ الإسْلامِ نفْسِه.

وإجْمالًا، فإن التأْثِيرَ القاتِلَ، للإرْجَاءِ على الأمّة المحمَّدِيَّةِ، دينيًّا واجتِماعِيًّا، لا يُشْبِهُه إلا تأثيرُ ظاهِرَةَ التَّكْفيرِ؛ بل لعلّي أتجرَّأُ على الحُكْمِ بأنه يُطابِقُه مُطَابَقَةً تامَّةً في تَخْرِيبِ مُقوّماتِ الأمَّةِ الإسْلاميَّةِ. وليس هذا بالشيء الغريبِ، فإن ظاهِرةَ الإرْجاءِ تبْدو ردَّ فِعْلٍ فكْرِيّ مُتطرّفٍ مُضَادٍ لظاهِرةِ فكْرِيَّةٍ متطرّفَةٍ، هي التَّكْفيرُ؛ حيثُ ظَهَرَ الجَهْلُ بحقائِقِ الإسْلَامِ العقَدِيَّةِ، أوّلا، عند الخوارِجِ، إذ ظنُّوا ظُنونًا في العِلَل الإلَهِيَّةِ للخلْقِ والتَّنْزِيلِ ومبادِئِه ومقاصِدِ أحْكامِه، فقرَّرُوا، وما زالَ ورثَتُهم يُقرّرون، أن الأحْكَامَ التي خصَّصَها الله تعالى لتَنْزِيلِ الناسِ منازِلَهم يومَ القِيامَةِ هي الأحكامُ نفْسُها التي كتَبَ عليهم تطْبيقَها في الدُّنيا، فظهر تكْفِيرُ الفُسَّاقِ، وما جرَّ ذلك من إراقةٍ لدِماءِ المُؤْمِنِينَ وهتْكِ أعراضِهم وإضاعَةِ أمْوالِهم؛ وما نتج عن ذلك من تفرُّقٍ للجماعة الإسْلَامِيَّةِ، وتوْقِيفٍ للمدِّ الدّينيّ لرِسالة الإسلامِ، وفسادٍ في كلّ مناحي حياة المُسْلِمِينَ. وهذا الفسادُ هو نِتاجُ الجهْلِ بأن أحكامَ الدُّنْيَا، مبنيَّةٌ – كما سنرى في النُّصوصِ والعِلَلِ والمقاصِدِ التي ستظْهَرُ في هذا البحث– على الرَّحْمةِ الإلهيَّةِ العامَّة للخلْقِ والإنْظَارِ والمدِّ والتَّيْسيرِ والحريَّةِ والمصْلَحَةِ.

وقاد الجهْلُ نفْسُه بالنُّصوصِ، أحْكَامًا وعِلَلًا ومقاصِدَ، بعضَ المسلِمين، وبتأثير وقائِعَ أثارَها – في الجمْلةِ– الخوارِجُ إلى ظنّ آخر، هو أن الأحْكَامَ الإلَهِيَّةَ في أهْلِ الدُّنيا، وجماعةِ المُؤْمِنِينَ بالذات، هي الأحْكَامُ نفْسُها التي يستَنِدُ إليها الثوابُ والعقابُ عند لِقاءِ الناسِ بالله تعالى يوم الحِسَابِ؛ فنشَأ عن ذلك الزَّعْمُ بكفايةِ الإيمانِ، أي التَّصْديقِ، في تحْقيقِ المُرادِ العزيزِ، وهو الخُلودُ في الجنَّةِ؛ وجرَّ ذلك استِسْهالَ أمرِ الفُسوقِ والعِصْيانِ، فنشأ عن ذلك الكثيرُ من الظواهِرِ المعْرِفيَّةِ والدِّينِيَّةِ والاجْتِماعِيَّةِ المُخالِفَةِ لأحْكامِ الإسلامُ التي أشاعَها المُرْجِئَةُ، وبالأخصّ بعد تبنّي

مدرَسَةِ أَهْلِ الحديثِ، ثم الأشاعِرةُ، لهذا المذهبِ، مِمَّا وَصَفْنَا بعْضَه قبل قليل؛ وما انجَرَّ عن ذلك من فسادٍ في كل مناحي حياة المُسْلِمِينَ، وتضْيِيع رِسالَةِ الإسِلَامِ.

وفي المقابِلِ، فسيَجِدُ القارئُ أننا، إذا استَحْضَرْنا مقُولَاتِ المذْهَبِ الاعْتِزالِيّ بالذَّاتِ من جملة الوعِيدِيَّةِ، ماثِلَةً أمام أعيُنِنَا، وضرَبْنا صفْحا عن بعضِ مقُولَاتِ الإباضِيَّةِ، مثلا، إذ هي عيْنُها مقولاتِ الجمهور، مثل الإيمان بالجبْرِ الصريحِ – وهو أعجَبُ شيءٍ في مسلَّماتِ هذا المذهَبِ، حيثُ يستحيلُ أنْ يجتمِعَ القوْلُ بالجبْرِ والوعيدِ، إذ هذا الأخير يفْتَرِضُ بناءَ الثوابِ والعِقابِ على الاستِحْقاقِ، الأمْرُ الذي يفْرِضُ حريَّةَ المكلَّفين في الفعْلِ والتَّرْك، وهو ما يرُدُّه الإباضِيَّةُ– فإننا نجِد أن عقائِدَ المعتَزِلَةِ في هذه المسائِلِ تنْطَلِقُ من تصَوُّرِ الكوْنِ تصَوُّرًا مبْنِيًّا على جدِّيَّةٍ وصرامَةٍ مطْلَقَةٍ لا يُمْكِنُ الوصُولُ إلى مَدَاهَا، إذ آمَنُوا بأن له ربًّا خالِقًا، مُخالِفًا للحوادثِ كلِّها، وأنْ لا علاقَةَ له بشيءٍ من أشياء الوُجُودِ إلا علاقة إخْراجِ الخالِقِ للمَخْلوقِ من العدَمِ المحضِ إلى الوجُودِ الناقِص، وأن القيمَةَ الوحيدة للخلْقِ المكلَّفِ تتأتَّى من تَحْقِيقِ مُرادِ الخالقِ لا غير. وهو أنه أراد أنْ يعْبُدَه المكلَّفون جميعا، عربيًّا وأعجميًّا، أبيضَ وأسوَدَ، ذكَرًا وأنثى عِبادَةً حُرَّةً، ولذلك وضَعَ فيهم ما يُمَكِّنُهم من ذلك، وهي حرِّيَّةُ الاخْتِيارِ والقدْرة على الفِعْل، وأعانهم بإرْسَالِ الرسُلِ وتنْزِيل الكتُبِ، ورغَّبَهم بأنواع الثوابِ في طاعَتِه وأخافَهم بأنواعِ التَرْهِيبِ من معْصِيَّتِه؛ ثم سيقع في يوم ما كلُّ ما وعَدَ به وتوَعَّدَ عليه، إذ هو لا يُخْلِفُ الوَعْدَ كما لا يُخْلِفُ الوعيدَ، إذ لا يُتَصَوَّرُ النقْصُ في ذاته، ولا اللعِبُ في فعْلِه؛ ولا الظلْمُ في أحْكامِه التي لم يُخَصِّصْ شيئا منها لأمَّةٍ دون أمَّةٍ ولا لِجِيلٍ دون جيلٍ ولا لفَرْدٍ دون فرْدٍ، ذلك لأنه ربُّ العالَمِين، لا ربَّ البعضِ دون البعْض.

هذا، مع تقْديرٍ تامٍّ للأحْكامِ التي جعلَها الله تعالى للمؤْمِنينَ الفسَّاقِ في الحياةِ الدُّنْيا؛ ولهذا كان المعْتَزِلَةُ من أهْلِ السنَّةِ، فلم يخرجُوا عن الجماعةِ كما خرجَ الإباضِيَّةُ، وما اخترَعُوا أصْلا يُخالِفُ ما أجْمَعَ، أو كاد يُجْمِعُ عليه، الصَّحابةُ رِضوانُ الله عليهم، في مسألة الحُكْمِ، كما اخترَعَ الزَّيْديَّةُ؛ هذا مع الاتِّفاقِ التامِّ معهم في أن أحْكامَ الله تعالى ورسُولِه الكَريمِ في المُوَحِّدين في الدُّنْيا شيْءٌ، ومَرَدَّ الثوابِ والعِقابِ شيْءٌ مختَلِفٌ.

وإنّي أدْعُو القارئَ إلى أنْ لا يظُنَّ أن هذا الكتابَ هو نقْلٌ لأفْكارِ الوَعِيدِيَّةِ، لأن الحقيقَةَ أنهم، وبالأخصّ علَماءُ الفِرْقَةِ التي يظْهَرُ جلِيًّا أنها أكثَرُ فرَقِ المُسلِمِينَ إدْرَاكًا وقُرْبًا من نصُوصِ الإسْلامِ ومبانِيهِ ومقَاصِدِه وتُرَاثِ السَّلفِ، وهم المُعْتَزِلَةُ، لم تفِ بكل ما يفْرِضُه العِلْمُ بهذا الدِّينِ

في المسائل المطْرُوحَةِ للبحث، إلا أنْ يكونَ ذلك قد ضاعَ ضِمْنَ ما ضاعَ من تُراثِهم، وهو جميعُه إلا كتُبًا لا يتجاوزُ عددُها أصابِعَ اليديْن؛ ذلك أنهم وإنْ أصابوا كبِدَ الحقيقَةِ في العناوين، أي في اعْتِقادِ وتعْلِيمِ أن المذْهَبَ الوحيدَ الذي جعَلَه اللهُ تعالى فرْضًا في تديُّنِ الناس هو اعتِقادُ اسْتِحقاقِ الخلُودِ في الجنة أو النارِ بالعمَلِ، واختِصاص الأتْقِياءِ بالشفاعَةِ؛ إلا أن هناك تقْصِيرًا كبيرا يكْمُنُ في عدَمِ الإحاطة الكافِيَّةِ بالأدِلَّةِ القرآنِيَّةِ التي تثْبِتُ أن الحقيقة الوحِيدَةَ التي تحتَوِيها آياتُه هي مطالَبَةُ الله تعالى المُكَلّفين، في كل لحظة من زمَنِ التكْلِيفِ، بالمُجَاهَدَةِ التامَّةِ للتوَصُّل إلى استِحْقاقِ الثوابِ، وعدَمِ السقُوطِ في اعْتِقادٍ أو التخَلُّقِ أو فِعْلِ ما يقَعُ عنه العِقابُ. إضافة إلى العجْزِ عن رفْعِ الشبُهاتِ التي ألقاها المرجِئَةُ في بعض هذه الأدلة.

ومن ذلك أنهم قد ظنُّوا، فيما يبْدُو، كما ظنَّ المرجِئَةُ وغيرُهم من الوعِيدِيَّةُ أن في الحديثِ الشَّريفِ أدِلَّةً كافِيَّةً على صحَّةِ اعْتِقادِ الإرْجاءِ والشفاعَةِ؛ ولذلك كانوا يتهَرَّبُون من العرْضِ الكافِي للرِّواياتِ ومناقشة اسْتِدلَالَاتِ المرجِئَةِ فيها مناقشةً مبْسُوطةً، فسَدُّوا على إخوانِهم المرْجِئَةِ بابَ إدْراكِ الخُلوِّ التامِّ للحديثِ من أي دليلٍ على هذه الظُّنون. وإنّي، بعد هذه السنواتِ، أجْزِمُ جزْمًا بهذا، حيث لا يحتاج الباحِثُ الجادُّ، العالِمُ بأصول الحديث روايَةً ودِرايَّةً إلى أكثر من دِراسة أسانِيدِ الرِّواياتِ التي يتداوَلُها المرْجِئَةُ بالمنهَجِ العِلْمِيِّ نفْسِه المَعْمُولِ به في الدِّراساتِ الحدِيثِيَّةِ، وهو منهَجٌ أكثرُ من كافٍ حالَ تطْبيقِه بالنَّزاهَةِ والصَّرامَةِ الواجِبَةِ، حيْثُ يتمَيَّزُ صحِيحُ الرِّواياتِ من سقيمِها؛ هذا مع فهْمِها في سياقاتِها ورَدِّها إلى موْضوعَاتِها والتنْبِيه إلى أخطاءِ استِنْباطِ المعاني منها لإثْباتِ خلُوِّهَا التامِّ مما حسِبَه الناسُ نصُوصًا مُؤَسِّسَةٍ لصحَّةِ اعتِقادِ الإرْجاءِ.

وهو الأمْرُ الذي يشِيرُ بقُوَّةٍ إلى الحقيقة الأولى التي ينْتَهِي إليها الدَّرْسُ العِلْمِيَّ الجادُّ لهذه الموضُوعاتِ في النصُوصِ الدِّينِيَّةِ، وهي أن الإرْجاءَ ليس إلا فِكْرَةً موْضُوعَةً، أي مُبْتَدَعَةً، لا يدُلُّ عليها أيُّ دليل، مهما كان هذا الدَّلِيلُ، شُيِّدتْ على أوْهامٍ ردَّدَها أصحابُها، وأوْحَوْا إلى الناس بها، بحيث أصْبَحُوا لا يسْتَفِيدُون فقْهَهُم مِمَّا يقرَأُون بأنْفُسِهم في القُرآنِ الكَرِيمِ والحدِيثِ الشَّرِيفِ، بل من خلال هذه الإيحاءاتِ التي تزَدَّدَتْ كثيرا، تزَدُّدَ ترْنِيماتِ السَّحَرَةِ، فرَأَوا الإرجاءَ حيث لا يوجدُ إلا مُطْلَقُ الوعيدِ، وصدَّقُوا بالشفاعَةِ حيث لا يوجد إلا الإنسانُ لِوَحْدِهِ، مُنْتَصِبًا إنْ شاء، أو منْكَفِئًا إنْ شاء، أمام ما يسْتَحِقُّه، ثوابًا أو عِقابًا، بعَمَلِهِ لنَفْسِه في نفْسِه وفي غيْرِهِ. وهي القاعِدَةُ التي تَحْكُمُ مصيرَ جميعِ المُكلَّفين، بما فيهم الشَّفيعُ نفسُه، أي الرَّسولُ الكريمُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

ويَتَبَقَّى أن أهم تقْصِيرٍ موْجُودٍ في الدِّراسَاتِ الإسْلامِيَّةِ هو عجْزُ كلِّ أحدٍ عن إقامَةِ أصولِ عقيدَةٍ في الشَّفاعَةِ، تكون بديلا عن أوْهام المُرْجِئَةِ، حيث أنه على الرغم من صِحَّةِ مذهب الوعِيدِيَّة في هذه المسألة، حيثُ أن الشَّفاعَةَ بالفِعْلِ هي من شروط وُقُوعِ ثوابِ المستحِقّين من أهل التقْوَى والتوْبَةِ من المُؤْمِنِينَ بخاصَّةٍ؛ وهو ما أبْرَزْنا صِحة القوْلِ به بعدد كبير من الأدلة المُوَزَّعَةِ على جملة مباحث هذا الكتاب، إلا أننا لاحظنا وجود نقْصٍ فادِحٍ من حيث افْتِقادُ الفِكْرِ الإسلامِيِّ لتفْسِيرٍ مُقْنِعٍ لضَرُورَةِ مثل هذه الشَّفاعَةِ، بحيْثُ تُرْفَعُ الحَيْرَةُ التي تُصِيبُ كلَّ أحدٍ، مهما كان، في حالةِ التَّسْليمِ بوُجُوبِ وُجُودِ شفاعَةٍ للأتقِياء، بل الرُّسُلِ عليهم السَّلامُ أنفُسِهم. الأمْرُ الذي جعلنا نَجْتَهِدُ في إقامة عقيدَةٍ إسْلامِيَّةِ أصُولِيَّةٍ في الشَّفاعةِ، أي مبْنِيَّةٍ على نصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ حصْرًا؛ تسْتَنِدُ على الاسْتِحقاقِ، وهو إظهارُ العبْدِ كمالَ عبُودِيَّتِه لربِّه ومولَاه، وتُبَرِّرُها الأُلُوهِيَّةُ، حيثُ يتعالى الله تعالى عن الرِّضا عن العبادِ إلا بتَوَسُّطِ الشُّفعَاءِ. وهذا فتْحٌ في هذه المسألة.

وبعد، فإني أعتقِد أن ما قدَّمْتُه في الفِقرات القليلة السابِقة كافٍ في وصْفِ موْضوعِ هذا الكتاب، إذ من خلالها نستَطِيع تعريف القارِئِ بالسُّؤالَاتِ التي ستكون موضوع التحقيق؛ وهي: ما مدى انتِشار الاعتِقاد في قيمة أعْمَالِ البِرِّ في بِنْيَة دياناتِ العالَم ؟ وما هي القيمَةُ التي تُعْطِيها هذه الدِّياناتُ لهذا الجزء من السُّلُوكِ الدِّينِيِّ في تحصيل النجاة ؟ وهل يوجد انقسامٌ بين المُنْتَمين لهذه الديانات في المسألة ؟ وأهمُّ من كلِّ هذا، وأخطرُ، بسبب اتِّصاله بحقائق الدِّين والتقْلِيد الذي ينتمي إليه المُؤَلِّف والقُرَّاءُ الذي يطْمَحُ في أنْ يصِل إليهم هذا البحْثُ، فينْتَفِعون به، هو تَحْديدُ المُشْكِلاتِ العقَدِيَّةُ التي يطرَحُها هذا الموضوع على المسلمين، والتي لن يتِمَّ التعرُّفُ عليها، ومن ثَمَّ تحقيقها إلا عبر الإجابة على الأسئلة التالية: ما الإيمانُ الذي تتحدَّثُ عنه الفِرَقُ الإسْلامِيَّةُ، وما الإسْلامُ عندهم، وما الفُسُوقُ ؟ وما حقيقةُ هذه الأسْماءِ في النُّصوصِ الدِّينيَّةِ المُؤسِّسَةِ للإسْلام ؟ وهل اعتقد المسلمون الإرجاءَ ؟ ومتى ؟ وما مدى انتشار هذا المذهب ؟ وهل الإرجاء نوْعٌ واحِدٌ أم هو أنْواعٌ متعددة ؟ وأيُّ مذاهب المرجئة أقْدَمُ ؟ وما الفارِق بينها ؟ وما علاقة هذا الإرجاء القديم، من حيثُ القُرْبُ والبعْدُ، بمذهب الوعِيدِيَّةِ ؟ وما تفسير ظاهرة اجْتِماعِ مذاهب مختلفة في مسألة الإمامة – وهي أهَمُّ، وأخْطَرُ، مسألة دينية– سياسية اختلف فيها المسلمون، فمَزَّقَتْهم أيْدِي سبَإٍ– هم المعتزلَةُ، وهم أقدَمُ فِرْقة سنِّيَّةٍ، والإباضِيَّةُ، وهي أكثر فِرَقِ الخوارج تأثيرا وامتِدَادًا في الزمان والمكان، والزيْدِيَّةُ، وهي من أهم فِرَقِ الشيعة على أن مصادر الدِّينِ ما جاءت إلا بالأمْرِ

بالطاعة المُطْلَقَةِ لله والرسُول، والتوْبَةِ المَرْضِيَّةِ عند المعصية؛ وإنْكار نسبَةِ الإرْجاءِ والشَّفاعَةِ للفُسَّاقِ، روايَةً وتَمَذْهُبًا، إلى السَّلَفِ من الصحابة؛ مع إجماعهم على نقْلِ ما يُخالِفُ هذا المذهَبَ عن رجالٍ لا يشُكُّ أحدٌ أنهم من أكبر أكابر التابِعين، إذ ينقُلُ المُعْتَزِلَةُ مذْهَبَهم عن الحسَنِ البصْرِيّ، وينقُله الإباضيَّةُ عن جابِر بن زيد، وينقُلُه الزيْدِيَّةُ عن إمام أهل البيت في وقْتِه، وهو زيْد بن علي بن الحُسَيْن ؟ وهل استطاع، أو يستطيع مرجئٌ أنْ يأتِيَ برواية صحيحةٍ تُفِيدُ اعتِقادَ أحدٍ من الصحابة أو كبارِ التابِعِين، مثل من ذكرنا، ومثل سعِيد بن المُسَيَّبِ وسعيد بن جبير وغيرِهم، الإرجاءَ أو الشفاعَةَ للفُسَّاقِ ؟ وفي ضوء اعتقاد السلَفية الإرْجاءَ الصريحَ، الذي تشْهَدُ عليه آلافُ النصوصِ عن أئمتِهم، ما سرُّ تَهَجُّمِهم على هذا الاعتِقاد ؟ وهل يُمْكِنُ تفسيرُه بأنه ناشئٌ عن خطإ، إذ حسِبُوا أن مُجَرَّدَ الاختلافِ في مُسَمَّى الإيمان بينهم وبين بعْضِ المرجئة الذين صرَّحُوا باعتِقادِ الإرْجاءِ كافٍ في تبرِئةِ أنفُسِهم من هذا الاعتِقاد ؟ أم أن عداوتهم للفِرق التي صرَّحَتْ بالإرجاءِ، مثل بعض المرجئة القُدامى والأشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ عداءٌ حقيقِيٌّ مستحْكِمٌ هدَفُه تحقيق الانتِشار بين المسلمين للتمْكِين للمَذْهَبِ في عقائد أخرى يعْتَقِدُونَها ؟ وما سرُّ جهْلِ، أو تجاهُلِ السلَفِيَّةِ لإرْجاءِ مذهبِهم البارِزِ وجبرِيَّتِهم الطّافِحة ؟ وما مدى تأثيرُ الغلَبَةِ التي تحققت للمُرجِئَةِ على الفِكْرِ الإسْلامِيّ في توقيف المدّ الدّينِيّ والثقافِيّ والحضارِيّ لعالَمِ الإسِلَامِ ؟ وأخطر من هذا كلِّه، ما مدى تأثير انتِشار الإرجاء على فِقْهِ المصادر الدّينِيَّةِ للإسلَامِ، القُرْآنِ الكريمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ، ومُمارَسة المُسْلِمِينَ للإسلام منْهَجًا للاعْتِقادِ والسُّلُوكِ ؟ وأسئلة أخرى كثيرة لا أتذكَّرُها الآن.

أما الأسئلة التي ستقود البحث عن اعتقاد الشفاعة، فمِثْل: ما الشفاعَةُ ؟ وما نوْعُ الشَّفاعَةِ التي يعتَقِدها المرْجِئَةُ ؟ وما نوْعُ الشَّفاعَةِ التي يعتَقِدُها الوعِيدِيَّةُ ؟ وما العلاقة بين اعْتِقادِ الإرجاء والشَّفاعَةِ للفُسَّاقِ ؟ وكيف يؤَثِّرُ اعْتِقادُ الوعيديَّةِ لنوْعٍ مُعَيَّنٍ من الشَّفاعَةِ، هو الشَّفاعَةُ للصالِحين، في التمْكِينِ لمذهبِ الدّينِ من حيث بناؤُه للجزاء على الاسْتِحْقاقِ ؟ وما مدى تأثير اعْتِقادِ الشَّفاعَةِ لكُلِّ أهل الإجرامِ في بنية المجتمع المُسْلِمِ، عقَدِيًّا، من حيث تصَوُّرُه لذات الله وأسمائِه، وتشْرِيعيًّا، من حيث تَحدِيدُ القيمَةِ التي للأمْرِ والنهْيِ اللَّذين ورَدَ بهما الشَّرْعُ الشَّريفُ، وأخلاقيًّا وسلُوكِيًّا من حيثُ تأثير ذلك على السُّلوك الفرْدِيّ والجماعِيّ للمُنْتَمِين إلى الإسْلَامِ ؟ وما التقْصِيرُ الذي يوجد في فهْمِ موضوع الشَّفاعَةِ ؟ وما هو السرُّ العقَدِي، المُرْتَبِطُ بحقائق سِماتِ الألوهِيَّةِ وصِفاتِ العبُودِيَّةِ الذي يفْرِضُ اعْتِقادَ وجوبِ الشَّفَاعَةِ لتحْصِيلِ الثوابِ ؟

وبعد، فقد جرت عادة المُؤَلِّفين في زماننا أنْ تكُونَ عناوينُ مؤلَّفاتِهم قصيرَةً مع الوفاء بتَنْبِيه القُرَّاء إلى موْضُوعَاتِها؛ ولكنني تعَمَّدْتُ أنْ يَحْمِلَ كتابي هذا العنوانَ الغريبَ، وهو "المَعْرِفَةُ الكافِيَّةُ والنصِيحَةُ الوافِيَّة – في بيانِ إرْجَاءِ السلفِيَّةِ وحقيقَةِ الوَعْدِ والوعِيدِ والشَّفاعَةِ وخُلُودِ المُؤْمِنِينَ في جهنَّم–". وهو على طُولِهِ لا يفِي بشكلٍ كافٍ في التعْبِير عن موْضُوعاتِه كلِّها، إذ عالج جُمْلَةً من المُشْكِلاتِ العقَدِيَّةِ المُهِمَّةِ المُتصِلة بالعهْدِ والوَعْدِ والوَعِيدِ، والتي ما كان من المُمْكِنِ أنْ تُسجَّلَ في العنوان وإلا طالَ أكثر؛ وذلك مثل الاختلاف في مُسَمَّى الإيمانِ وتحْقِيقِ مسائِله، وبعض تاريخ تشَكُّل الفِرق الكلَامِيَّةِ الإسِلامِيَّةِ، إضافة إلى موْضُوعاتٍ إلَهِيَّةٍ تتناول أسْرارَ بعض أسماء الله تعالى وأفْعَالِه، مثل مَحَطِ الرَّحْمَةِ والغُفْران الإلَهِيّ وحقيقة التفضُّلِ وأنواعِ المَشِيئَة الربَّانِيَّةِ والإلَهِيَّةِ ومعنى العدْلِ وموضوعِه.

ولأنني على قناعَةٍ عِلْمِيَّةٍ تامَّةٍ بأن ما جئتُ به في هذا الكتاب مُبْتَدَعٌ، سواءً من حيثُ أنه وضَعَ دِراسة الإرجاءِ والشفاعَةِ في سِياقاتٍ معْرِفِيَّةٍ لم يسبِقْ إليها عالِمٌ من القُدَماء أو المُحْدَثين، بحيثُ عالج العديد من الموضوعاتِ العقَدِيَّةِ التي لم يَخْطِرْ على بالِ أحَدٍ أن دِرْسَها ضرُورِيٌّ لتَحْصِيلِ فقهٍ أجْوَدَ بحقيقة الوعْدِ والوعِيدِ في الكِتابِ والسّنَّةِ، أو من حيثُ المنهَجُ العِلْمِيُّ والأدواتُ المَعْرِفِيَّةُ المتعددة التي اسْتَخْدَمتُها؛ حيثُ أن مسائِلَ هذا الكتاب كلَّها هي تَحْقِيقاتٌ علْمِيَّةٌ، أعتَقِدُ أنها رائِدَةٌ؛ وليست تأليفا يَجْمَعُ شتاتَ مُؤَلَّفاتٍ سابِقةٍ يُضَمُّ بعضُ فقراتِها إلى بعضٍ مع الزعْمِ بأن الهَجِينَ الهزِيلَ الناتِجَ عنها هو دراسة وبحث. أو من حيث براءَةُ نفْسِي لكل مُؤْمِنٍ، ولكل فِكْرَةٍ كتَبها عالِمٌ، حيثُ كنتُ أجتهد في أنْ أكون موْضُوعِيًّا في كل حين؛ هذا مع سعَة اطِّلَاعٍ على الآراءِ والمذَاهِبِ والتفْسِيراتِ والشُّروحِ، مَمْزُوجَةً بدِقة ملاحَظة وقُوَّةِ استِنْباطٍ واسْتِدْلالٍ وشُمولِيَّةِ نظَرٍ إلى النصُوصِ والوقائِعِ

ولهذا وغيره، فقد سَاغَ لي أنْ أسَمِّيَه "معْرِفَةً كافِيَّةً"، إذ هو يكفِي، بالفِعْلِ، كلَّ قارئٍ في التأسيس لنَظْرَةٍ عِلمِيَّةٍ مُحيطَةٍ بالموْضُوع ومُشْكِلاتِه والحلُولِ التي اقترحَها العلماء للخُروجِ منها بسَلام؛ مع نقْدِ كلَّ ما قدَّموه، مسألة مسألة، وبيان ما يصِحُّ أنْ يُسَمَّى منها عقيدَةً دِينِيَّةً وما يَجِبُ أنْ يُدْعَى وهْمًا وأمْنِيَّةً. ولهذا، فهو يصحُّ أنْ يكون "نَصِيحَةً وافِيَّةً" لكلِّ من قبِلَ، عن إدْرَاكٍ وفهْمٍ، نُصْحَ نفسه من أهل الإيمانِ، إذ سيُوصِلُه، حالَ فهْمِه، إلى تغْيِير جذْرِيّ لقناعاتِه؛ وسيَفْتَحُ له البابَ واسِعًا للوُلُوجِ الصحِيح إلى عالَمِ القُرْآنِ والسنَّةِ، بحيثُ يُصْبِحُ قادِرًا على أنْ يرى ما لم يكُنْ يستطيع أنْ يراه فيهما من حقائِقَ ومعانٍ ومقاصِدَ، فيتَدَيَّنَ، إنْ أراد، وِفقا لما تفْرِضُه الحقيقَةُ لا

الوَهْم أو الحُلْم، ويسْتَقِيمَ كما أراد الله تعالى، لا كما زيَّن له شياطِينُ الإنْسِ من المرْجِئَةِ تَوَهُّمَ التَّدَيُّنِ.

وإنْ بقِيَ شيءٌ، فهو أن على القارئِ المُؤْمِنِ ألا يظُنَّ أن قراءةَ التحْقِيقاتِ العِلْمِيَّةِ يُشْبِهُ قراءة شريطٍ إخبارِيٍّ؛ وكتابي هذا، على كَثْرَةِ مسائِله تَحْقِيقٌ علمِيٌّ لمسائل دِينِيَّةٍ يتوقَّفُ عليها فهْمُه لِمَا يَجِبُ أنْ يكونَ عليه من اعْتِقادٍ وخلُقٍ وسلُوكٍ، ولذلك فيَجِبُ أن يُقرَأَ كما كُتِبَ، أي بعَلاماتِ ترْقِيمِه من فواصِلَ ونِقاطٍ وعلاماتِ تنْصِيصٍ واسْتِفْهامٍ، حيثُ يبدأ حيث يجب البَدْءُ، ويتوقَّفُ حيثُ يجب الوُقُوفُ؛ مع مُعاوَدَةِ ما يقرأ ليُحَصِّلَ أحْسَنَ فهْمٍ مُمْكِنٍ؛ فإنْ تغيَّرتْ نظْرَتُه إلى ربِّ الكوْنِ، من حيث ظهُورُ التعْظِيمِ والتقْدِيرِ والحياءِ منه والخَشْيةِ له، ومن حيثُ إحساسُه بوُجُوبِ تغْيِير حياته، فيَحْرِصُ على الطاعاتِ كلِّها، ويجتَهِدُ في اجتنابِ المعاصِيَّ كلَّها، اجْتِهادَه في تَحْصِيلِ قوتِه، بل أشَدُّ؛ فليَحْمَدْ اللهَ، وليَدْعُو لي بأنْ يجعلَنِي الله من الصالِحين، وأنْ يرزُقَنِي منْزِلةَ الشاهِدين؛ وإنْ قرأ منه صفَحَاتٍ، ثم رماه، مُبْتَسِمًا ابْتِسامَ السَّاخِرِينَ، فلَسْتُ وَكيلًا على أحَدٍ، والله وليُّ المُتَّقِين، وسيَعْلَمُ الظَّالِمون أيَّ مُنْقَلَبٍ ينْقلِبون، وإنَّا لله، وإنَّا إليه راجِعون.

باتنة، الجزائر، في 06 رجب 1443

الموافق 07 فيفري 2022

الفصل الأول

مشكلات الوعد والوعيد

بين المرجئة والوعيدية

1- المبحث الأول: المُرْجِئَةُ ووَقائِع حرْبِ تعريف الإيمان

1-1- المطلب الأول: بين يدَيْ المبحث

موضوع هذا المبحث هو العرْضُ النقْدِيُّ لمذاهِبِ المُرْجِئَةِ في تعْرِيف الإيمَانِ، والهجوم الذي تعرَّضوا له من غيرهم من فِرَقِ المسلمين، وبالأخصّ من المدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ، وإثْبات أن خِلافَ السَّلَفِيّينَ للمُرْجِئَةِ في المسألة خِلافٌ صورِيٌّ، وأنهم مُرْجِئَةٌ في مُحَصَّلة مذْهَبِهم. إضافة إلى الاستِدْلالِ على صحة جميع تعْريفات المُرْجِئَةِ، ما عدا السَّلَفِيَّةَ، لهذا الاسْمِ الشَّرْعِيّ، بشرْطِ فهْمِها في إطار الاعْتِباراتِ الشَّرْعِيَّةِ الخاصَّةِ لكل تعْرِيفٍ. وفيه بيانٌ للدلالة القُرآنية الصحِيحة لِمُصْطَلَحَيْ "الإسلامِ" و"الإيمَانِ"، والأسْبابِ التي فرضَتْ على الوَعيدِيَّةِ والسَّلَفِيَّةِ الخطأَ في التعْرِيف الذي اعْتَمَدُوه للإيمان. كما أن فيه عرْضًا لمواقِفِ جميعِ فِرقِ المرْجِئةِ من فِكْرةِ الشَّفاعَةِ، ومسائِل أخرى.

1-2- المطلب الثاني: في أتون الحرب السلَفِيَّة على مذاهب المرجئة في الإيمان

من النادر للغاية، بل إنه من المفْقُود أنْ تقْرَأَ كتابا فِكْرِيًّا ألَّفه عالِمٌ ينْتَمي إلى المدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ دون أنْ تجِدَ فيه عرْضًا، ولو بسيطًا، لموقف المُرْجِئَةِ من مسألة الإيمَانِ؛ بل الغالِب أنْ تَجِدَ فيه، وبالأخَصّ إنْ كان كتابا يبْحَثُ في مسائل الاعْتِقادِ، عرْضا مبْسُوطا للمسألة. ولا تتَوَقَّف هذه الظاهِرة على المؤَلَّفاتِ التي كتَبَها العُلَماءُ القُدَامى، بل إنها ظاهِرَةٌ تجاوَزتْ الزمَنَ، وحطَّتْ بالكثير من تفْصِيلاتِها في مُؤَلَّفَاتِ المُحْدَثين من الكُتَّاب السَّلَفِيُّينَ. والذي يشُدُّ الانْتِباهَ أكثر من غيره، إضافة إلى ما ذكَرناه، هو تلك الحدَّةُ، وذلك الجفاءُ الذي يُميِّزُ موْقِفَ الدارِسين السَّلَفِيُّينَ من العلَماء المُرْجِئَةِ؛ إذْ إنهم لا يتَوَقَّفون عند حدِّ التخْطِئة، وهو إجْراءٌ عِلْمِيٌّ طبِيعِيٌّ لأيِّ عالِم من المُخالِفين له في فهْمِ قضِيةٍ ما، بل إنهم يتجاوَزُون ذلك إلى حدِّ التشْنيعِ والتبْدِيعِ، بل التكْفِير.

وإذا كنا نستطيعُ أن نفْهَم ثوْرَةَ علماء المدارِس العقَدِية الإسْلاَمِيَّةِ على تعْرِيفاتِ بعضِ المُتَكَلِّمِينَ من مُخالِفِيهم للإيمَانِ، إذ تبْدُو غريبَةً للغاية، خُصوصا وأن مُنْتَقِديها قد عجَزُوا عن أنْ ينظُروا إلى خُصُوصِيَّتها التي تَمْنَحُها صفَةَ الصحَّةِ باعْتِباراتٍ مُعَيَّنَةٍ، وأنهم اعْتَمَدُوا على تَحْدِيدَاتِ مدارِسهم الخاصَّةِ للإيمَانِ، فأسْبَغُوا على هذه التعْرِيفات ثيابَ الخطإ المُطْلَقِ. ومن ذلك تعْرِيفُ جهْمِ بن صفْوان الذي جعَلَ الإيمَانَ حاصِلا لصَاحِبه بِمُجرَّد التَّصْدِيقِ بقَلْبِه، حتى وإنْ أنْكَرَ

بلِسانه[1]، مع عدَمِ الإكراه[2]؛ وتعْرِيفُ الكُرَّاميَّة، حيثُ رُوِيَ عنهم أنهم قالوا: إن النَّاطقَ بلِسانه مُؤْمِنٌ، وإنْ كان مُكذِّبا في الباطِن[3].

ورغم أننا سنَجْتَهِدُ فيما سيأتي في أنْ نضع بين يدَيْ القارئ ما يَجعَلُه قادِرا على فهْمِ سرَّ صحَّةِ تعْرِيفِ جهْمٍ، وبيانِ الكيفية التي يصِحُّ بها تعْرِيفُ ابنِ كُرَّام، إلا أننا نُبادِرُ إلى بيان بعضِ وَجاهَةِ هذا التعْريفِ الأخير هنا، لأن ذلك سيُظْهِرُ طابَعَ التسَرُّعَ وخُلُقَ العُدْوانِيَّةِ، وبخاصةِ ضيْقَ أفُقِ العِلْمِ بالشَّريعةِ، النصوصِ والتاريخِ والمقاصِدِ، الذي يسْتَنِدُ إليه جِدالُ المُخالِفين عند علماء الفِرَقِ المختلفة، وبخاصة أهل الحدِيث أو السَّلَفِيَّةُ. وعند التحْقِيق، فإن وَجاهَةَ هذا التعْرِيفِ لا تعود إلى أنه فِكرَةٌ ذاتِيَّةٌ، تبقى ذاتيَّةً، أي قابِلةً لإمْكَانِ الإبْطالِ مهْمَا بلَغَ من عبْقَرِيَّتِها؛ بل إلى أنه يستَنِدُ مباشَرة إلى نصّ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ على مرْجِعية الحُكْمِ بالظاهِرِ بالنسبة للمَخْلُوقِين؛ وعلى هذا فالناطِقُ بالشَّهادَتين، دون أنْ يُصَدِّقَ قلْبُه، مؤْمِنٌ عندنا، كافِرٌ في حُكْمِ الله تعالى، وهو عيْنُ ما صرَّح به ابنُ كُرّام، إذ لم يقُل أبدا أن مثل هؤلاء "المُؤْمِنِينَ" هم من أهْلِ الثواب. ومن المعلوم يقينا أن الجماعة الإسْلاَمِيَّةَ قد تأسَّسَتْ على التسْليم بهذا الأصْلِ، بدليلِ قوْلِه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}[النساء/94]، وبأدِلة كثيرة من السنَّة، مثل حديثِ المِقْدَادِ بنِ الْأَسْوَدِ، حيثُ روَى أنه قال:" يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ الْكُفَّارِ، فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ، فَقَطَعَهَا؛ ثُمَّ لَاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ، أَفَأَقْتُلُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَقْتُلْهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدِي، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا، أَفَأَقْتُلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ"[4]. ومن المعْلُومِ أن لهذه الحقيقة عِلَلَها الشَّرْعِيَّةَ التي سنعْرِضُ بعْضَها في هذا الكتاب، والتي كان جهْلُ الكَثِيرين، أو عدمِ اعْتِبارِهم لها سبَبًا لتفَهُّمِنا ثوْرَةَ العُلَماءِ على التعْرِيفاتِ التي اعْتَبَرَتْ هذه العِلَل عند تعْرِيفِ الإيمَانِ.

---

[1]– انظر/ الأشعري – مقالات الإسْلاَمِيين– ص 33، والرازي – مفاتيح الغيب 292/1

[2]– – لم أنقُل قولي :" مع عدم الإكراه" عن مصدرٍ معتَمَدٍ، ولكن ردَّ العلماء لمذهبه يدلُّ على صحة هذه الزيادة التي ضبطتُ بها المسألة، ذلك لأنه لو كان يقول بإنكار اللسان لإيمان القلب حال الإكراه، لما ردَّ مذهبه أحدٌ، إذ هو نصُّ القرآن الكريم.

[3] – انظر/ الرازي – مفاتيح الغيب 292/1، وابن تيمية – مجموع الرسائل 148/2

[4]– صحيح مسلم– ح 139

إنْ كان هذا هكذا، فإنه من الغَرِيب حقا أنْ يصِلَ الأمرُ ببعض العُلَماءِ إلى تكْفيرِ مَنْ نقَلُوا عنه تعريفَ الإيمَانِ بأنه المعْرِفَةُ والتَّصْدِيقُ بالقلبِ، حتى وهو لا يُضيفُ أيَّ قيْدٍ يُدْخِلُ الغرابةَ على تعْرِيفه أو يردُّ معْلُومًا من الدِّينِ بالضرُورَة، كما هو حالُ جهْمِ بن صفَوَانَ الذي نصَّ على أن إنْكارَ اللِّسَانِ غيْرُ مؤثِّرٍ في إيمَانِ المصدِّقِ بالقلْبِ. ومن ذلك ما رُوِيَ عن ابن حنْبَلَ، إذ قيل له: إن المُرْجِئَةَ يُثْبِتون الإيمَانَ لِمَنْ صدَّق بقَلْبِه، فقال:" المُرْجِئَةُ لا تقُولُ هذا، الجَهْمِيَّةُ تقول بهذا؛ المُرْجِئَةُ تقول: حتى يتكلَّم بلِسَانِه، وتعْمَلَ جوارِحُه[1]، والجَهْمِيَّةُ تقول: إذا عرَف ربَّه بقَلْبِه، وإنْ لم تعْمَلْ جَوارِحُه؛ وهذا كُفْرٌ. إبلِيسُ قد عرَفَ ربَّه، فقال:{ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي}"[2]. وسنَعُود إلى مسألة كُفْرِ إبْلِيسَ وغيرِه مِمَّن ترَك العمَلَ بالشَّرْعِ؛ حيْثُ سيَتَبيَّنُ أنهم مُؤْمِنُونَ باعْتِبارٍ وَجيهٍ عند المُرْجِئَةِ جميعًا، ومنهم السَّلَفِيَّةُ، ومنهم أحمد بن حنبل؛ وأن مُسْتنَدَ القوْلِ بكُفْرِهم ليس من مَقُولَاتِ مذْهَبِه، ولا من مَقُولَاتِ مدْرَستِه، ولا هو من مَقُولاتِ المُعْتَزِلَةِ والزَّيْدِيَّة، بل هو من مَقُولاتِ مدْرسةِ الخوارِجِ الخُلَّصِ فقط.

وأغْرَبُ مما سبق عدَمُ تَمْيِيز الكثير من المُتَكَلِّمِينَ من السَّلَفِيَّةِ بين جمهور المُرْجِئَةِ وبين بعض الفِرَقِ التي تنتسِبُ إليهم، مثل الجَهْمِيَّةِ، رغْمَ اشْتِهار التفْرِقَةِ بين أقْوَالِ جميعِ الفِرَقِ الإسْلاَمِيَّةِ منذ القرون الأولى لنَشْأَتِها، وظُهُورِ عِلْمِ الكلام. وليس معنى إشارَتِنا إلى ضَرورَة هذا التمْيِيز رِضَانا عن تكْفِير السَّلَفِيُّينَ لأقْوالٍ بعَيْنِها، دون أنْ يكُونَ للتكْفِير مرْجِعٌ دينيٌّ متِين؛ ولكنه تنْبِيهٌ إلى انْعِدام منْهَجٍ مُنْضَبِطٍ في الحديث عن الفِرَقِ، كان من الضروريّ وجُودُه ليكونَ النِقاشُ عِلْمِيًّا، فيَفْتَحَ إمكانية أنْ يتوقَّفَ السَّلَفِيُّون عن تكْفِيرِ جمهور القائِلين بتعْرِيف المُرْجِئَةِ للإيمَانِ لأنهم ظنُّوا أن موْقِفَ شيوخِ السلفِيَّةِ صحيحٌ، إذ هو عندهم موْقِفُ السَّلَفِ[3].

وبالفِعل، فإن الناظِر في كُتُب الفِرَقِ يرى أن المُرْجِئَةَ جماعاتٌ كثيرةٌ، لا يَجْمَعُها، فيما يخصُّ تعْرِيفَ الإيمَانِ، إلا المخالفَةُ لرأي المُتَكَلِّمِينَ من المُعْتَزِلَةِ والزَّيْدِيَّةِ والخوارِجِ والسَّلَفِيَّةِ. إن فيهم القائلين بأن الإيمَانَ هو معْرِفَةُ القَلْبِ، كما أن فيهم مَنْ رأى أنه اعْتِقادٌ بالقلْبِ، عن معْرِفَةٍ، ونُطْقٌ باللِّسَانِ، وأن أعْمالَ الجوارِحِ هي من شرَائِع الدِّينِ الذي كلَّفَ اللهُ بها عبادَه، لكنها ليست

[1] – المقصود بعمل الجوارح هنا اللسان، فهذه العبارة فيها تكرار للمعنى، بعبارتين، للتأكيد

[2] – الخلال – السنة 29/3. وانظر/ ابن تيمية– مجموع الفتاوى 149/3

[3]– كتاب (ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسْلاَمِي)، وهو أطروحة، تقدَّم بها الشيخ سفر الحوالي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ثم طُبعت بعد ذلك، أوضح مثال على ذلك.

داخِلَةً في مُسَمَّى الإيمَانِ. إن الإيمَانَ، عند أصحاب أبي شَمَرٍ، مثلا، كما ينْقُل ذلك الأشْعَرِي: هو" المعْرِفةُ بالله، والخضُوعُ له، والمَحَبةُ له بالقلب؛ والإقْرارُ به أنه واحِدٌ، ليْسَ كمِثْلِه شيءٌ، ما لم تقُمْ عليه حُجَّةُ الأنْبِياءِ؛ وإنْ كانت قامَتْ عليه حُجة الأنبياء، فالإيمَانُ الإقْرارُ بهم، والتَّصْدِيقُ لهم. والمَعرِفَةُ بما جاء من عند الله غيْرُ داخِلٍ في الإيمَانِ"[1]. وهو عند غَيْلان الدِّمَشْقي:" المعْرِفة بالله، الثانِيَّةُ، والمَحبَّةُ، والخضُوعُ، والإقْرارُ بما جاء به الرسُولُ وبما جاء من عند الله سبحانه"[2]. وهو عند الحُسَيْن بن محمد النجَّار:" المعْرِفَةُ بالله وبرُسُلُه وفرائِضِه المُجْتَمَعِ عليها، والخضوعُ له بجميع ذلك، والإقْرارُ باللِّسَانِ"[3]. وهو عند محمد بن شبِيب :" الإقْرارُ بالله، والمعْرِفَةُ بأنه واحِدٌ، ليْسَ كمِثْلِه شيءٌ؛ والإقْرارُ والمعْرِفةُ بأنْبِياء الله وبرُسُلِه وبجميع ما جاءت به من عند الله مِمَّا نصَّ عليه المُسْلِمُونَ ونقَلُوه عن رسُولِ الله صلَّى الله عليه وسَلَّمَ من الصَّلاة والصِّيام، وأشباهِ ذلك مِمَّا لا اخْتِلافَ فيه بينهم، ولا تَنازُعَ"[4].

وقد استمرَّ السَّلَفِيَّةُ في ذكْرِ الإرْجَاءِ في مؤَلَّفاتِهم، والحطِّ من مواقِفِ علمائِه، حتى يوم الناس هذا، على الرغْمِ من زوَال فِرَقِ المُرْجِئَةِ كافَةً منذ زمن بعيد، وبالأخَصّ بعد ظُهُور الأَشَاعِرَةِ، ثم المَاتُرِيدِيَّةِ. ومن المُؤَكَّدِ أن تبنّي الكثيرين من علماء هاتيْن الفِرْقَتَيْنِ لِمَوْقِفٍ علْمِيٍّ من تعْرِيف الإيمَانِ يُشْبِه إلى حد بعيد تعْرِيفَ المُرْجِئَةِ الفقَهاء أو غيْرِهم، هو السبَبُ في استِمرار هُجُومِ السَّلَفِيَّةِ على الإرْجَاءِ، لأنهم رأَوْا في مذْهبِهِم إحياءً لمَوْقِف فِرَقِ المُرْجِئَةِ القديمة في الموضوع؛ فكانوا ينْتَقِدون هاتَيْن الفِرْقَتَيْن، وبالأخص الأشعَرِية لشُهْرَتِها، صراحَةً حينا، وضِمْنًا في أحْيانٍ كثيرة.

ولا يكْتَفِي السَّلَفِيَّةُ، غالبا، بنَقْلِ آراء الأَشَاعِرَةِ ونقْدِها؛ بل إنك تجد فيهم من ينْقُلُ موْقِفَ المُرْجِئَةِ الجَهْمِيَّةِ بالذَّاتِ، ثم يَنْسِبُها إلى أبي الحسَنِ الأشعري، ومن ورائه الأشاعِرَةُ في عُمُومِهم. ومن ذلك قوْلُ ابن تيمية:" وأما جهْم، فكان يقولُ: إن الإيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ القَلْبِ، وإنْ لم يتكلَّمْ

[1] – مقالات الإسْلاَمِيين– ص 34

[2] – السابق

[3] – السابق

[4] – السابق– ص 35

به. وهذا القوْلُ لا يُعْرَفُ عن أحد من عُلماءِ الأمة وأئِمَّتِها؛ بل أحمد ووَكِيع، وغيرُهما، كفَّرُوا مَنْ قال بهذا القوْلِ؛ ولكن هو الذي نصَرَهُ الأشْعَرِيُّ وأكْثَرُ أصْحابِه"[1].

ولا أدْرِي ما الذي دعا ابن تيمية إلى هذه المجازَفَةِ، وبالأخصّ ذكْرُهُ للأشعري مباشرة بعد تذْكِيره بتَكْفِير أحمد للقائِلِين بهذا الرأْيِ الذي نقَلَهُ. وقد كان يكْفِيه أنْ يقرأ، مثلا، كتاب "مَقالات الإسْلاَمِيّين" للأشعري، وقد قرَأَه قطْعًا، ليعْرِفَ أن ما قاله عنه مُجانِبٌ للصَّواب، فقد قال فيه الأشعري: إن أهل السنة " يُقِرُّون بأن الإيمَانَ قوْلٌ وعمَلٌ، يزِيدُ ويَنْقُصُ"[2]، ثم قال، بعد فِقْراتٍ من التعريف بمذْهَبِهم:"فهذه جُملَة ما يأمُرُون به ويَسْتَعْمِلونه ويرَوْنه. وبكُلِّ ما ذكَرْنا من قوْلِهم نَقُولُ، وإليه نذْهَبُ"[3]. وحتى، إنْ نحن ذهَبْنَا إلى أن مقْصُودَ الأشْعَرِيّ من كلِمَةِ "عمَلٍ" في قوْلِه السابق "عمَلُ القَلْبِ"، أي "التَّصْدِيقُ"، وهو المذْهَبُ الذي نقَلَه عنه بعْضُ العلماء، مثل الرازي حين جعَلَ الأشعري في جُمْلَةِ القائلين بأن الإيمَانَ تَصْدِيقٌ بالقلْبِ واللِّسَانِ[4]، فنحن بعيدون عمّا رماه به ابن تيمية.

ومن العجائب أن ابن تيمية نقَلَ في موْضِعٍ آخر ما يدُلُّ على أن المنْسوبَ إلى الأشعري في مسألة الإيمَانِ رأيان، أحدُهما هو الرأْيُ الذي صحَّحْناه عنه منذ قليل، رغم الاخْتِلاف في تفْسِيره، إذ أنه نصُّ ما أوْرَدَه في كتابه "مقالات الإسْلاَمِيّين"، والثاني ترْدِيدُه للزعْمِ بِمُوافَقَةِ الأشعري لِجَهْمِ بن صفْوانَ في قوْله إن الإيمَانَ هو عمَلُ القَلْبِ فقط. وإعادة نسْبَةِ هذا المذْهَبِ إلى أكثر الأَشَاعِرَةِ، وبالأخص إلى أحدِ أكابِرِهم، وهو أبو بكر الباقِلَّانِيّ. قال:" وَلَيْسَ الْإِيمَانُ إِلَّا مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا أَشْهَرُ قَوْلَيْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيّ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَأَبِي الْمَعَالِي وَأَمْثَالِهِمَا. وَلِهَذَا عَدَّهُمْ أَهْلُ الْمَقَالَاتِ مِنْ "الْمُرْجِئَةِ". وَالْقَوْلُ الْآخَرُ عَنْهُ كَقَوْلِ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ : إنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ"[5].

وكما لا يصِحُّ حُكْمُ ابن تيمية السابِق على الأشعري مُطْلَقًا، إذ أنه خِلافُ ما وَرَدَ فيما كتَبَه بيده، أو خِلافُ ما نقَلَه الكثيرون عنه، فإنه لا يَصِحُّ بدَرَجةٍ كبيرة على علماء الأَشَاعِرَةِ؛ فإنه

[1] – مجموع الفتاوى 149/3

[2] – مقالات الإسْلاَمِيين– ص 72

[3] – السابق – ص 73

[4] – مفاتيح الغيب 291/1

[5]– مجموع الفتاوى 156/2

قد وُجِدَ فيهم مَنْ يرى أن الإيمَانَ تَصْدِيقٌ بالقلب، كما هو حال الرازي مثلا[1]، وكما هو حالُ الجُوَيْنِي، الذي تبَنَّى هذا الموقِفَ، ونسَبَه إلى الأشعري[2]، كما وُجِدَ فيهم مَنْ يرى أن الإيمَانَ هو التَّصْدِيقُ بالقلْبِ، إضافة إلى الإقْرارِ باللِّسَانِ. وهو موْقِفُ الباقِلَّاني الذي نسَب إليه ابنُ تيمية قوْلَ الجَهْمِيَّةِ، فقد قال:" من فرائض الله عَزَّ وجَلَّ على جميع العِباد الإيمَانُ به والإقْرَارُ بكُتُبه ورُسُله وما جاء من عنده؛ والتَّصْديقُ بجميع ذلك بالقلب، والإقْرَارُ به باللِّسَانِ"[3]. وهو مذْهب أبي جعْفَرٍ الطحَّاوي، إذ قال:" والإيمَانُ هو الإقْرارُ باللِّسَانِ، والتَّصْدِيقُ بالجَنانِ؛ وجميعُ ما صحَّ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من الشَّرْعِ والبيانِ كلُّه حقٌّ. والإيمَانُ واحِدٌ، وأهلُه في أصْلِه سواء، والتفاضُلُ بينهم بالخَشْيةِ والتُّقى ومُخَالَفةِ الهوى ومُلازَمَةِ الأوْلَى"[4].

وإنك تجد الظاهِرَةَ نفسها، أي الحيْدةَ عن الموْضُوعِيَّةِ، وترْكِ تَحْلِيل المواقِفِ، عند سلفِيٍّ معاصر، فقد قرَّر الدكتور الحوالي أن الباقِلَّاني حصَرَ الإيمَانَ في تَصْدِيقِ القَلْبِ لا غير، واقْتَطَع من كتابه "الإنصاف" ما يُؤَدِّي هذا المعنى، وهو:" ويقول الباقِلَّاني – في بيان ما يَجِبُ اعْتِقادُه ولا يجوزُ الجهْلُ به – :" وأنْ يَعْلَمَ أن الإيمَانَ بالله عَزَّ وجَلَّ هو التَّصْدِيقُ بالقلْبِ...والدليل هو... قوله عَزَّ وجَلَّ:{وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ}[يوسف/17]... وقد اتَفَقَ أهْلُ اللغة، قبل نزُولِ القرآنِ وبعْثِ الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، على أن الإيمَانَ في اللُّغَةِ هو التَّصْدِيقُ، دون سائر أفْعال الجوارِح والقلُوبِ ""[5]، ثم قال:" فهذا اتِّفَاقٌ بينهما – يقْصِدُ الأشْعَري والباقِلَّاني– على أن أعْمالَ القَلْبِ والجوارِحِ غيرُ داخِلةٍ في الإيمَانِ"[6]؛ ثم أحالَ مَنْ أراد التزيُّد على ابن تيمية. وقطْعًا، فإن هذا ليس مذْهَبَ الباقِلَّاني، بل يوجَدُ في الجُملة السابِقة على هذا الكلامِ المنْقُولِ عنه، كما أثبتُّه قبل قليل، النصُّ صريحًا على أن الإيمَانَ عنده تَصْدِيقٌ بالقلب وإقْرارٌ باللِّسَانِ. ولو نظرَ الحوالي في بقيَّةِ كلام الرجُلِ لوجَدَ تفْسيرًا لغِيابِ إقرارِ اللِّسانِ في تعريفه للإيمان في بعضِ عِباراتِه، إذ قال مثلا:" لأن الأخْرَسَ المُصَدِّقَ بقلبه إيمانُه صحِيحٌ، وإنْ كان لا يقْدِرُ على النُّطْق والإقْرار بلِسانه؛ وكذلك بالعَكْسِ من هذا، فإن المُؤْمِنَ المُصَدِّقَ بقلْبِه مُؤْمِنٌ عند الله تعالى، وإنْ

---

[1] – انظر/ السابق – ص 292...

[2]– انظر/ ابن تيمية – الإيمان الكبير – ص 83

[3] – الإنصاف– ص 4

[4]– شرح العقيدة الطحاوية 275/2

[5]– ظاهرة الإرجاء 135/2

[6]– السابق

نطَق بالكُفْرِ. يدُلُّكَ على صِحة ذلك: قوله تعالى:{ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا}، فأخْبَرَ أن نُطْقَ اللِّسان بالإيمان لا ينْفَعُ مع إصْرارِ القلب على الكُفْرِ، وإقْرارَ اللِّسان بالكُفْرِ لا يضُرُّ مع تصْدِيقِ القلْبِ"[1].

ولا نَجِدُ، بعد الذي نقَلْناه عن أحمد في تَمْيِيزه بين الجَهْمِيَّةِ والمُرْجِئَةِ في مسألة تعريف الإيمَانِ، وبعد الذي أوْضَحْناه من اخْتِلافٍ بين رؤُوسِ علماء الأَشَاعِرَةِ في المسألة نفْسِها، أحْسنَ من الاستِشْهاد بأحَدِ أكبر عُلَماءِ مدرسة السَّلَفِيَّةِ على خطإ ابن تيمية وتلاميذه في نِسْبَتِهم القوْلَ بإسقاط المُرْجِئَةِ جميعا بما فيهم الأشْعَرِيَّةُ، وبالأخصّ القُدَمَاءُ منهم، للإقْرَارِ في تعْرِيفِهم للإيمَانِ. قال المَرْوَزِيُّ:" وقد جامَعَتْنا، في هذا، المُرْجِئَةُ كلُّها؛ على أن الإقْرارَ باللِّسَانِ من الإيمَانِ، إلا فرْقَةٌ من الجَهْمِيَّةِ كفَرَتْ عندنا وعند المُرْجِئَةِ، بزَعْمِهِم أن الإيمَانَ هو المعْرِفَةُ فقط"[2].

1-3- المطلب الثالث: ظاهرة رقَّة السلَفية مع بعضِ المرجئة وتَهَجُّمهم على آخرين

من الظواهِر المُثِيرَةِ للحَيْرةِ ما جعَلْنا مضْمُونَه عنوانا لهذا المطلب، والذي نستطيعُ تتبُّع تفْصِيلاتِه بشكْلٍ تامّ بعرْضِ وتحْلِيل ما كتبه ابن تيمية في المسألة، وذلك أنه على رغْمِ شدَّتِه على الأَشَاعِرَةِ وغيرِهم بسَبَبِ ما ذهَبَ إليه من تأْكِيد تبَنّيهم للإرْجَاءِ الجهْمِيّ، يبْدُو مُتَسامِحًا إلى حدٍّ كبير مع فرْقَةٍ بعَيْنِها من فِرَقِ المُرْجِئَةِ، وهم المُرْجِئَةُ الفُقَهَاءُ؛ فكثيرا ما تقْرَأُ فيما كتَبه عنهم الحُكْمَ بأن الخِلافَ بينهم وبين السلَفِيَّةِ، وهم مرْجِعُ تحْصِيلِ العِلْمِ بحقائِق الإسْلاَمِ عنده، هو مُجَرَّدُ خِلافٍ لفْظِيّ. ومن ذلك قوْلُه:" ولهذا دخَلَ في إرْجَاءِ الفُقهاءِ جماعَةٌ، هم عند الأمَّةِ أهْلُ عِلْمٍ ودِينٍ. ولهذا لم يُكفِّر أحدٌ من السَّلَفِ أحدا من مُرْجِئَةِ الفقهاء، بل جعلوا هذا من بِدَعِ الأقْوالِ والأفْعالِ لا من بِدَعِ العقائِدِ؛ فإن كثيرا من النزاع فيها لفْظِيٌّ؛ لكن اللفْظَ المُطابِقَ للكتاب والسنَّةِ هو الصواب"[3]. وهو يقول عنهم، بعد ذِكر مذْهَبهم من أنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ:" وَكَانَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ أَخَفَّ الْبِدَعِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ النِّزَاعِ فِيهَا نِزَاعٌ فِي الِاسْمِ وَاللَّفْظِ دُونَ الْحُكْمِ؛ إذْ كَانَ الْفُقَهَاءُ الَّذِينَ يُضَافُ إلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلُ، مِثْلَ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا، هُمْ مَعَ سَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ مَنْ يُعَذِّبُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِالشَّفَاعَةِ، كَمَا جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ

[1]- الإنصاف- ص 17

[2]- تعظيم قدر الصلاة 324/2

[3]- الإيمان الكبير 231/1

الصَّحِيحَةُ بِذَلِكَ؛ وَعَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ. وَعَلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ، وَتَارِكُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ، فَكَانَ "الخِلَافُ" فِي الْأَعْمَالِ هَلْ هِيَ مِنْ الْإِيمَانِ وَفِي الِاسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، عَامَّتُهُ نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ"[1].

والحقيقة أنه لا يُوجَدُ عندي تَفْسِيرٌ لهذه الظاهِرة، إلا أنْ يكونَ ذلك مُتَعلِّقًا بالاخْتِصاصِ المعْرِفِيّ لهؤلاء وهؤلاء، إذ اشْتَهَر عن الذين لم يرْضَ عنهم ابنُ تيمية الاشْتِغالُ بعِلْمِ الكَلَامِ، مثل الأشعَري وابْن فورَك والباقِلَّاني والجُوَيْني والغزَّالي والرَّازِي؛ وقد رأينا ابن تيمية يُخْطِئُ في نقْلِ أقْوَالِهم، وينْسِبُ إلى مشاهِيرِهم ما لم يقُولُوه؛ بينما رأَيناه لطيفَ العبارَة مع غيرِهم من المُرْجِئَةِ، وهم الفُقَهاءُ الأحنافُ خصوصا، مُردِّدًا أن الخِلاف بينهم وبين السَّلَفِيَّةِ خِلَافٌ لفْظِيٌّ. وقد انْتَقَلَتْ هذه الظاهِرَةُ إلى علماء السَّلَفِيَّةِ، فرأينا، مثلا، احْتِفاءَهم بكتاب العقيدة الطحَّاوِيَّة، رغم أن أبا جعْفَرٍ الطحَّاوِيّ كان صريحَ القوْلِ بصَريحِ الإرْجَاءِ في مسْألَةِ الإيمَانِ، كما نقَلْنا عنه فيما سبَقَ، وكما سنرى فيما سيأتي.

ورغْمَ أن ما سأَقُولُه الآن سيَبْدُو عَجِيبًا على عالمٍ بلغَ درَجةَ الاجْتِهادِ في الفِقْهِ، مثل ابن تيمية، إلا أن الرجُلَ يبْدُو غيْرَ عارفٍ بمذاهب العُلَماءِ، فقد ذكَرَ، مثلا، عن ابن حزْمٍ الظاهِرِيّ، مُوافَقَتَه للسَّلَفِيَّةِ في بعْضِ المواقِفِ، ومُخالَفَتُه لهم في أشياء أخرى؛ وكان من جُمْلَةِ ما نقَلَ مُوافَقَته لهم مَوْقِفُهُ من مسألة الإيمَانِ. قال:" لَكِنَّ الْأَشْعَرِيَّ وَنَحْوَهُ أَعْظَمُ مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ أَقْوَمَ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَعْلَمَ بِالْحَدِيثِ، وَأَكْثَرَ تَعْظِيمًا لَهُ وَلِأَهْلِهِ مَنْ غَيْرِهِ"[2]

والسُّؤالُ الآن: كيف يكون ابنُ حزْمٍ أقْوَمَ من غيره في مسائل الإيمَانِ، وهو مرجِئٌ لا يُخْفِي إرْجَاءَه، بل يُظْهِرُه، ويُنَافِحُ عنه، ويُبْطِلُ دَعَاوَى المُخَالِفِينَ له فيه؛ ورأْيُهُ مُوافِقٌ لِمَا نقَلْنا عن الأشْعَرِي والباقِلّاني وجمهورِ المُرْجِئَةِ ؟ وليس هنا إلا ما قلْتُ من أن ابن تيمية لا يعْرِف مذاهب العلماء في المسألة، أو أنه قد عامَلَ ابنَ حزْمٍ مُعامَلَةَ المُرْجِئَةِ من الفُقَهاءِ الأحْنَافِ. ورغم أنَّنِي سأعود إلى عرْضِ ومُناقَشة الكثيرِ من أراءِ ابن حزْمٍ في مسائل الإيمَانِ والشَّفاعَةِ فيما سيأتي، إلا أنني سأبادِرُ، الآن، إلى نقْلِ نصٍّ صريحٍ عنهُ في المسألة يبيّنُ ما حكَمْتُ به. قال ابنُ حَزْمٍ:"

[1]– مجموع الفتاوى 149/3

[2]– مجموع الفتاوى 295/1

مسألة: ومَنْ اعْتَقَدَ الإيمَانَ بقَلْبِه، ونطَقَ به بلِسانِه، فقد وُفِّقَ... مسألة: ومن ضيَّع الأعمالَ كلَّها، فهو مؤْمِنٌ، عاصٍ، ناقِصُ الإيمَانِ، لا يُكَفَّرُ"[1].

وقد يبْدُو للبعض أن هناك مبالغَةً في وصْفِي لأحْكامِ ابن تيمية، وقد يرى آخرون أني شارِدُ الذِّهن عن معْرِفَةِ فيْصَلَ التمْيِيزِ بين فِرَقِ المُرْجِئَةِ المختلفة عنده، وأن ذلك لا يرْجِعُ إلى ما ذكَرْتُ؛ بل هناك شيءٌ آخر قد غاب عني، وهو أن المُرْجِئَةَ الفقَهاءَ يُعْلُون من شأن العمَلِ بأحْكامِ الشَّرْعِ، كما في النص الذي نقَلْتُه عنه قبل قليل، وهو قوْلُه عنهم: إنهم يرَوْن " أَنَّ الْأَعْمَالَ الْمَفْرُوضَةَ وَاجِبَةٌ، وَتَارِكُهَا مُسْتَحِقٌّ لِلذَّمِّ وَالْعِقَابِ".

وإن فرْضَ وُجُودِ مثل هذا الشَّخص الذي يرى هذا، ويبَرِّرُ لابن تيمية تَمْيِيزَه بين فِرَقِ المُرْجِئَةِ المختلفة بمثل ما ذُكِرَ من الدليل، يُؤَدِّي إلى تأْكِيدِ ما ذهَبْتُ إليه، وليس نقْضَه؛ ألا تراه لطِيفًا مع ابْنَ حزْم، والرجُلُ يُصَرِّحُ بأن تارِكَ العمَلِ بالكليَّةِ ليْسَ كافِرًا، كما هو مذْهَبُ ابن تيمية، بل مؤْمِنا ناقِصَ الإيمَانِ لا غيْرَ. ويتَقَوَّى ما ذهَبْنَا إليه من تعْليلٍ لموقفِه إذا علِمْنا أن الإعلاءَ من شأن أحْكامِ الشَّريعة ليس حِكْرًا على المُرْجِئَةِ الفقهاء، إذ أن جميع فِرَقِهم التي هاجمَها ابنُ تيميَّةَ تُعْلي من شأن فرائِضِ الإسْلاَمِ وسُنَنِ الهُدَى، مثل المُرْجِئَةِ الفُقَهاءِ تماما، وهو حالُ كلِّ مسلم مهما بلَغَ من فُسُوقِه وجهْلِه؛ ولولا هذا لما كانوا على ملَّةِ الإسْلاَمِ رأْسًا، ولهذا قال الأشعري:" اخْتَلَفَ الناسُ، بعد نبِيِّهم صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، في أشياءَ كثيرة؛ ضلَّلَ فيها بعضُهم بعْضاً، وبرِئَ بعضُهم من بعْضٍ، فصاروا فِرقاً مُتباينين، وأحْزاباً مُتَشَتِّتين، إلا أن الإسْلاَمَ يجْمَعُهم ويشْتَمِل عليهم"[2]. ولهذا تقرأ في كتُبِ الفِرَقِ والمقالاتِ الكثيرَ من المواد العِلمية التي يقولُ بها الكثيرُ من المسلمين، ومنهم المُرْجِئَةُ، والمُتَعَلِّقَةِ بكَيْفِية الحِسابِ، وإسْهامِ العمَلِ بأحْكامِ الشَّرْعِ في تَخْفِيفِه أو تشْدِيدِه، والتمْيِيز بين الذي يدْخُلُ الجنَّة من المُؤْمِنِينَ بغير حِسابٍ، ومَنْ يَحتاجُ إلى الشَّفَاعَةِ للخُرُوجِ من النار... وغيرها من الأمور.

واختصارا للمسألة، اقْرَأْ معي قوْلَ البغْدَادِيِّ في موْضوعِ أعْمالِ الجوارِحِ عند جميعِ أهلِ السنَّةِ:" إن أصْل الإيمَانِ المعْرِفةُ والتَّصْدِيقُ بالقلب، وإنَّما اخْتلَفُوا في تسْمِيَّةِ الإقْرارِ وطاعاتِ الأعضاءِ الظاهِرَةِ إيمَانًا؛ مع اتِّفاقِهِم على وُجُوبِ جميع الطاعات المفْرُوضَةِ وعلى اسْتِحْباب النوافِلِ المشْرُوعة، خِلَافُ قوْلِ الكُرَّاميَّةِ الذين زعَمُوا أن الإيمَانَ هو الإقْرَارُ الفرْدُ، سواءً كان معه

[1]– المحَلَّى بالآثار 40/1

[2]– مقالات الإسْلاَمِيين 1/1

إخْلاصٌ أو نِفاقٌ؛ وخِلَافُ قوْلِ مَن زعَمَ من القدَرِيَّةِ والخوارِجِ أن اسْمَ المُؤْمِنِ يزُولُ عن مُرْتَكِبي الذنوب. وقالوا: إن اسْمَ الإيمانِ لا يزُولُ بذنْبٍ دون الكُفْرِ، ومَن كان ذنْبُه دون الكُفْرِ فهو مؤْمِنٌ، وإنْ فسَق بِمَعْصِيَّتِهِ"[1].

1-4- المطلب الرابع: أوْلويَّة التصْدِيق على الإقرار في تعريف المرجئة للإيمان

ولِقَائِلٍ أنْ يقول الآن: بغَضّ النظَر عن أخْطاءِ البعْضِ في نسْبَةِ أقوالٍ معيَّنَةٍ إلى بعض عُلَماء الأَشَاعِرَةِ، فإن الموْقِفَ العدائِيَّ الذي وقَفَه السَّلَفِيَّةُ منهم يعود إلى أنهم قد عرَفوا أن أقْوالَ القائِلِين منهم بأن النُّطْقَ باللِّسَانِ هو من أرْكان الإيمانِ ليس تعْبِيرا عن حقيقَةِ مُعْتَقَدِهم فيه؛ وأن تَحْليلَ مذْهَبِهم يدلُّ بوُضوحٍ على أنهم لا يُؤْمِنُونَ بذلك فِعْلًا؛ بل هم مُرْجِئَةٌ جهْمِيَّةٌ، يَحْصُرُون الإيمَانَ في مُجَرَّد التَّصْدِيقِ الواقِعِ في القَلْبِ، وأن النطْقَ له غرَضٌ آخر.

ورغم أننا لا نُحِبُّ أنْ نجازِفَ فنتقوَّلَ على العُلَماءِ، ونَخْتَرِعَ لهم مذاهِبَ ليست لهم، إلا أنه لا مفرَّ من التأكيد على أن هذا قوْلٌ سدِيدٌ وفهْمٌ حسَنٌ لمذهب بعضِ الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ وغيرهم مِمَّن يرى الإرْجَاءَ، فإن التحْليلَ يدُلُّ على ذلك بالفِعْلِ بالنسبة لبَعْضِهم؛ وتكْفِي القراءَةُ في أحيانٍ كثيرةٍ لمعرفة أنَّ البعْضَ الآخر منهم يَحْصُرون الإيمَانَ في عمَلِ القَلْبِ، حتى وإنْ لم يكُنْ هناك قوْلٌ باللِّسَانِ. وسنَتَوقَّفُ في هذا البحث عند اثْنَيْنِ من كبار العُلَماءِ القُدَامَى، مِمَّن شغَلوا الناس بِمُؤلَّفاتهم لنؤكِّدَ ما قلناه، أما أوَّلُهما، فهو أبو منْصُورٍ الماتُرِيدِيّ الذي عرَض عرْضًا واضِحا تماما هذه الحقيقة، إذ قال:" أحقُّ ما يكون به الإيمَانُ القلوبُ، بالعقْلِ والسَّمْعِ معا. أما السَّمْعُ، فما قال الله تعالى في المنافقين الذين قالوا آمَنَّا بأفْواهِهم، ولم تُؤْمِنْ قلُوبُهم:{ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ. قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ. يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[الحجرات/14- 17] فأخْبَرَ أنهم لو كانوا، بِما ادَّعَوا من الإيمَانِ، مُؤْمِنِينَ بهِدايَةِ الله، لكانوا مُؤْمِنِينَ، لو صَدَقُوا"[2].

---

[1]- الفرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة النّاجية 343/1

[2]- التوحيد- ص 373

وقد أطْنَبَ الماتُرِيدي في بيانِ انْتِفاء العَلاقة بين الإيمَانِ والإقْرارِ، والرَّدِّ على مَنْ أثْبَتَ ذلك، فقال:" ولو لم يكُنْ الإيمَانُ إلا باللِّسَانِ لكان، إذا نطَقُوا به، فقد صَدَقوا... وقال تعالى:{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ}[البقرة/8] نفى أنْ يكون الذي قالوا بألْسِنَتِهم إيمانا إذْ خالَفَتْ قلُوبُهم ذلك... ثم إن الله وعَدَ المُؤْمِنِينَ الثواب الدائم، وأخْبَرَ في المنافقين أنهم في الدرْكِ الأسفل من النار، فلو كان ما أظْهروا إيمانا في الحقيقة لكان حقُّه على الموْعُودِ الجنةَ، لا الزِّيادة على عُقُوبَةِ الكفْرِ... وقد قال اللهُ:{ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}[النحل/106]، لَمْ يَجْعَلْ لهم كُفْرًا باللِّسَانِ، إذْ لم يكُنْ عِبارَةً عن القَلْبِ، ومَنَعَ ذلك بإيمان القَلْبِ؛ فثَبَتَ أن القلْبَ هو موْضِعُ الإيمَانِ"[1].

وإذا سأل أحَدُهُم عن مكانة الإقْرارِ باللِّسَانِ من الإيمَانِ كان الجوابُ الذي يعْتَمِدُه الماتُرِيدِيُّ، وغيْرُه، هو أنه عِبارَةٌ عن الإيمَانِ، وليْسَ هو الإيمَانُ، ولا هو قَسيمٌ له، إذ قد يَصْدُرُ عن مُنافِقٍ، كما رأيْنَا في الاستِدْلالِ السابق، وكما سبقَ لنا النَّقْلُ عن الباقِلَّانِيّ. قال الماتُرِيدِيُّ: القَوْلُ " دليلُ الإيمَانِ، وعِبارَةٌ عنه، فيُقْبَلُ قوْلُهم في الأحْكامِ الظاهِرَةِ بِحَقِّ العِبارَةِ بِمَا لا سَبِيل لنا إلى حقيقة العِلْمِ به"[2].

وإذا بَحَثْنا عن عباراتٍ أوْضَحَ في الموْضُوع، فإننا لا نَجِدُ أحْسَنَ مما كتَبَه الفخْرُ الرازِي، إذْ عرَض مذْهبَه مُفَصَّلا تفْصِيلًا تاما في تفْسِيره "مفاتيح الغيب". إن الإيمَانَ، عنده، ليس أكثر من التَّصْدِيقِ بكل ما عُرِف بالضَّرُورة كوْنُه من دِينِ محمد صلَّى الله عليه وسلَّمَ. وقد استدلَّ على ذلك بِجُمْلة من الأدلة، ننْقلُها عنه مُحَرّرةً مُخْتَصَرَةً، في قوْلِه:" الأوَّلُ: أنه كان في أصْلِ اللغَة للتَّصْدِيقِ، فلو صار في عُرْفِ الشَّرْعِ لغَيْرِ التَّصْدِيقِ لزِمَ أنْ يكون المُتكَلِّم به مُتكَلِّمًا بغَيْرِ كلامِ العَرَبِ، وذلك يُنافي وصْفَ القرآن بكَوْنِه عرَبياً. الثاني: أن الإيمَانَ أكثُرُ الألفاظِ دَوَرَاناً على ألسِنة المسلمين، فلو صار منْقُولاً إلى غيْرِ مُسمَّاه الأصْلِي لتوَفرَتْ الدَّوَاعي على معْرفة ذلك المُسَمَّى، ولاشْتَهر وبلغَ إلى حد التوَاتُر، فلما لم يكُن كذلك علِمْنا أنه بقِيَ على أصل الوضْع. الثالث : أجْمَعْنا على أن الإيمَانَ المُعَدَّى بحرف الباء مُبْقَى على أصْلِ اللغة، فوَجَب أنْ يكُون غيْرُ المُعَدَّى كذلك. الرابع : أن الله تعالى كُلَّما ذَكَرَ الإيمَانَ في القرآن أضافه إلى القَلْبِ، قال:{ مِنَ الذِينَ قَالُواْ ءامَنَّا بأفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ}[المائدة/41] ، وقوْلُه:{ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإيمَانِ}[النحل/106] ،{

[1]– التوحيد– ص 374

[2]– السابق– ص 376

كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الإيمان}[المجادلة/22] ،{ وَلكِنْ قُولُواْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}[الحجرات/14]. الخامس : أن الله تعالى، أيْنَما ذكَر الإيمَانَ قرَنَ العمَلَ الصالِحَ به، ولو كان العمَلُ الصالِحُ داخِلاً في الإيمَانِ لكان ذلك تِكْرارًا. السادس: أنه تعالى كثيراً ما ذكَر الإيمَانَ وقرَنَهُ بالمعاصي، قال:{ الذِينَ ءامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إيمانهم بِظُلْمٍ}[الأنعام/82] ،{ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقتتلوا فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا}[الحجرات/9]... "[1].

وبعدُ، فقد يقُولُ قائِلٌ: ها قد رجَعْتَ إلى إثْبَاتِ صحَّةِ موْقِفِ السَّلَفِيَّةِ من الأَشَاعِرَةِ حين اعْتَبَرُوهم جهْمِيَّةً، وهو ما يدُلُّ على اسْتِنادِ هُجُومِهم عليهم وتشْنِيعهم لمذهبِهم على تَحْلِيلٍ سليمٍ ومذْهَبٍ قوِيمٍ في تعْرِيفِ الإيمَانِ، فما الذي تَعْتَذِرُ به الآن ؟

والحقيقَةُ أنِّي لن أعْتَذِرَ عن أيِّ شيْءٍ قلْتُه، إذ هو حقٌّ كلُّه؛ فإن كثيرا من المُرْجِئَةِ القُدَماءِ يعْتَبِرون الإقرارَ قَسِيمًا للتَّصْدِيقِ في تعْرِيفهم للإيمان، وكذلك الأمرُ بالنسبة للكثيرِ من الأَشَاعِرَةِ؛ وهو ما جهِلَه، أو تَجَاهلَه كثيرٌ من السَّلَفِيَّةِ. وإثْباتُ هؤُلاءِ لحقيقة ما يَئُولُ إليه مذْهَبُ خُصُومِهم، عند التحْليلِ الأخير، ليس بذي قيمةٍ، مهْمَا كانت هذه القِيمَةُ هيِّنةً، إلا بإثْباتِ أن التجَهُّمَ مذْهبٌ باطِلٌ، مُخالِفٌ لحقائق القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ؛ أمَّا وأن النصُوصَ الدِّينيَّةَ تشْهَدُ أن تعريفَ جهمٍ لمصْطَلَحِ " إيمان" صحيح؛ وبالأخصّ أن جميعَ هؤلاءِ المُتَخاصِمين، أي مرجِئةً قُدَامَى وأشاعِرَةً وماتُرِيدِيَّةً وسلَفِيَّةً وظاهِرِيَّةً، يعْتَقِدون الاعْتِقادَ نفْسَه في القيمةِ التي لهذا " الإيمان"، ويُعلِّلُون مذْهَبَهم بالعِلَلِ نفْسِها، فلم يعُدْ لإثْباتِ خطإ فريقٍ ما في التعْرِيفِ غرَضٌ صحيحٌ؛ بل إن المُرْجِئَةَ بفرِقِهم جميعا أسْعَدُ حالا من السَّلَفِيَّةِ كلِّهم؛ إذ عرَّفَ بعْضُهم الإيمَانَ بالركْنِ الوحيدِ الذي كانوا يعْتَقِدُون أنه سبَبُ اسْتِحْقَاقِ الوعْدِ الإلَهِيّ بدُخول الجنة والنجاةِ من النار، وهو صِدْقُ المعْرِفَةِ بأصُولِ الدِّينِ وحُصولِ اليقِين بذلك. وقد شارَكهم الاعْتِقادَ نفسَه، وللأسْبابِ نفسِها مَنْ أثْبَتَ منهم الإيمَانَ للناسِ بتوَافُر ركْنَيْنِ، هما: التَّصْدِيقُ والإقْرَارُ، ثم دلَّ التحْلِيلُ على أنه يعْتَقِدُ في مرْجِعية التَّصْدِيقِ فقط، تماما كاعْتِقَادِ الفريقِ الأول؛ إذ يدُلُّ التحْقِيقُ على أن إضافتَهم لتصْديقِ اللِّسَانِ رُكْنًا ليس ناقِضًا لمَذْهَبِهم، إذ له غرَضٌ عمَلِيٌّ، وهو التعرُّفُ على المُؤْمِنِ من الناس بالنسبة لجماعة المسلمين، وما ينْشَأُ عن ذلك من حقُوقٍ لا يتَمَتَّعُ بها إلا أفرادُ الأمَّةِ.

[1]– مفاتيح الغيب 293/1... وانظر/ الماتريدي– التوحيد–ص 332...

1-5- المطلب الخامس: سرُّ الخِلاف بين السلَفِيَّة والمُرْجِئة

قلنا: إن هذا الذي ذهَبَ إليه الكثيرُ من الأَشَاعِرَةِ من دلالة مُصْطَلَحِ الإيمَانِ على التَّصْدِيقِ، وعلى أن محلَّه القلْبُ، غير مرْدُودٍ عليهم، إذْ بِمِثْلِه يقول المُعْتَزِلَةُ والسَّلَفِيَّةُ وكلُّ فرقةٍ، حتى الكُرَّامِيَّةِ، إذ أنهم ما أَثْبَتُوا الإيمَانَ بإقْرارِ اللِّسَانِ إلا عند المخْلُوقِين، لا عند الله تعالى، الذي لا يَجْعَلُ الإيمَانَ إيمانًا مُؤَثِّرًا في تَحْصِيل الثوابِ إلا إنْ وَقَر التَّصْدِيقُ في القَلْبِ. ومن أمثلة المُوافَقَةِ على هذا قوْلُ ابنُ مَنْدَه:"{ آمَنَ الرَّسُولُ}[البقرة/285] معناه: صَدَّق الرسُولُ، وقوْلُه:{ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ}[البقرة/3] يصدِّقون. وقوله: { لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ}[البقرة/55]لن نُصَدِّقَكَ، وقولُه:{ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا}[يوسف/17] يَعْنِي بِمُصَدِّقٍ لَنَا"[1].

ومعنى هذه المُوَافَقَةِ أن الخِلافَ بين السَّلَفِيَّةِ والمُرْجِئَةِ، مهما كانت تسْمِيَّتُهم، ومهما كان زَمَنُهم، لا يكْمُنُ في صِحَّةِ أو خطَإِ القوْلِ بأن الإيمَانَ معْناهُ التَّصْدِيقُ، ولا في مَحلِّه من أعضاء الإنسان؛ بل في شيءٍ آخر جعَلَهم يُصوِّرُون الخلافَ فيه تصْوِيرًا فظِيعًا، بحيثُ لا يُمْكنُ تجاوُزُه بأيِّ حالٍ. وهذا الشيءُ هو أن الإيمَانَ، بمعنى التَّصْدِيقِ، عندَهم، كما هو عند المُعْتَزِلَةِ والزيْدِيَّةِ والخوارِجِ، قَسِيمٌ لشَيْئَيْنِ آخَرَيْن، هما: الإقرارُ باللِّسَانِ، والعمَلُ بالأرْكانِ؛ بينما ذهَبَ المُرْجِئَةُ، ومنهم الأَشَاعِرَةُ والمَاتُرِيدِيَّةُ، كما سبقَ البيانُ، إلى أنه تَصْدِيقُ القَلْبِ، أو هو التَّصْدِيقُ بالقلْبِ وإقرارُ اللِّسَانِ، وأن العملَ ليْسَ داخِلا في مُسَمَّاهُ.

وتَحْدِيدُ الإيمَانِ هذا التحْدِيدِ، واشتِراطُ هذه الأجزاء الثلاثة لِحُصُولِه، أمْرٌ أجْمَع عليه السَّلَفِيَّةُ منذ القديم، بحيثُ لا يخْلُو منه كِتابٌ من كتُبِ عُلَمَائِهم، تماما كما أنها لا تَخْلو من إبطال الإرْجَاءِ. ولهذا عقَّب ابنُ منْدَه، بعد النصِّ السابِق الذي عرَّف فيه الإيمَانَ لغة، فقال:"وللإيمَانِ أوَّلٌ وآخِرٌ، فأوَّلُه الإقْرارُ، وآخِرُه إماطَةُ الأذى عن الطريق؛ كما قال المصطفى صلَّى الله عليه وسلَّم. والعِبادُ يتفاضلون في الإيمَانِ على قدْرِ تعْظِيمِ الله في القُلوبِ والإجْلالِ له والمُراقَبةِ لله في السرِّ والعَلَانِيةِ، وترْكِ اعْتِقادِ المعاصي؛ فمنها قيل: يزيدُ وينْقُصُ".

وإن النُّصُوصَ على إجْماعِ السَّلَفِيَّةِ على هذا التعْرِيف كثيرَةٌ، ومن ذلك ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال:" سألت أبي وأبا زُرْعَةَ عن مذاهِب أهْلِ السنَّةِ في أصُولِ الدِّينِ، وما أدْرَكا

[1]- الإيمان 1/ 179

عليه العُلَمَاءَ في جميع الأمصار، وما يعْتَقِدان من ذلك، فقالا: " أَدْرَكْنا العلماءَ في جميع الأَمْصارِ، حِجازًا وعِراقًا وشامًا ويَمَنًا، فكان من مذْهَبِهم: الإيمانُ قوْلٌ وعمَلٌ، يزيدُ ويَنْقُصُ"[1].

وقد أوْرَدَ ابن تيمية عن أبي طالِب المَكّي نصًّا جامِعًا في هذا المعنى، ننْقُلُ منه بعْضُ العِباراتِ التي توَضّح المطْلَوبَ، فقد قال:" الْإِيمَانُ وَالإِسْلاَمُ أَحَدُهُمَا مُرْتَبِطٌ بِالْآخَرِ، فَهُمَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ، لَا إيمَانَ لِمَنْ لَا إسْلَامَ لَهُ، وَلَا إسْلَامَ لِمَنْ لَا إيمَانَ لَهُ؛ إذْ لَا يَخْلُو الْمُسْلِمُ مِنْ إيمَانٍ بِهِ يَصِحُّ إسْلَامُهُ، وَلَا يَخْلُو الْمُؤْمِنُ مِنْ إسْلَامٍ بِهِ يُحَقِّقُ إيمَانَهُ؛ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَطَ اللَّهُ لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْإِيمَانَ، وَاشْتَرَطَ لِلْإِيمَانِ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، فَقَالَ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ:{فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ}، وَقَالَ فِي تَحْقِيقِ الْإِيمَانِ بِالْعَمَلِ:{وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَا}. فَمَنْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَعْمَالَ الإِسْلاَمِ وَلَا يَرْجِعُ إلَى عُقُودِ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، فَهُوَ مُنَافِقٌ نِفَاقًا يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ؛ وَمَنْ كَانَ عَقْدُهُ الْإِيمَانَ بِالْغَيْبِ وَلَا يَعْمَلُ بِأَحْكَامِ الْإِيمَانِ وَشَرَائِعِ الإِسْلاَمِ، فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا لَا يَثْبُتُ مَعَهُ تَوْحِيدٌ. وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِالْغَيْبِ مِمَّا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنْ اللَّهِ، عَامِلًا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُسْلِمٌ. وَلَوْلَا أَنَّهُ كَذَلِكَ لَكَانَ الْمُؤْمِنُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُسَمَّى مُسْلِمًا، وَلَجَازَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُسَمَّى مُؤْمِنًا بِاَللَّهِ ... وَمَثَلُ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ، كَمَثَلِ الْقَلْبِ فِي الْجِسْمِ، لَا يَنْفَكُّ أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ؛ لَا يَكُونُ ذُو جِسْمٍ حَيٍّ لَا قَلْبَ لَهُ، وَلَا ذُو قَلْبٍ بِغَيْرِ جِسْمٍ... فَكَذَلِكَ أَعْمَالُ الإِسْلاَمِ مِنْ الإِسْلاَمِ هُوَ ظَاهِرُ الْإِيمَانِ، وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ؛ وَالإِيمَانُ بَاطِنُ الإِسْلاَمِ وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ"[2].

ورغْمَ أنّي لا أعْلَمُ سرَّ نقْلِ ابن تيمية لهذا النصّ بالذات، إذ يبْدُو أن موْقِفَ العارِفِ أبي طالِبٍ المكّي من مسألة الإيمَانِ خِلافُ مذْهَبِه، بلْ ظاهِرُه يُطابِقُ مذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، بل الخوارِج، إذ المُعْتَزِلَةُ لا يقولون بتكْفِير تارِكِ العمَلِ كما ورَدَ في هذا النصّ؛ فإنه صَريحٌ في بيان مُسَمَّى الإيمَانِ الذي يتحدَّثُ عنه السَّلَفِيَّةُ، والمُعْتَزِلَةُ بطَرِيقٍ أوْلَى، إذْ أنَّه ليس معْنَى واحِدًا، موْضِعُه القَلْبُ، إنْ وُجِد كان صاحِبُه مؤْمِنًا، وإن فُقِدَ كان صاحبُه كافِرًا؛ فلا يُتَصَوَّرُ فيه، إذن، القابِلِيَّةُ للتعَدُّد، كما نصَّ على ذلك ابن حزْمٍ، مثلا، في قوْلِه:" واليقِينُ لا يتفاضَلُ، لكن إنْ دخَل فيه شيءٌ من شَكٍّ أو جحْدٍ بطَلَ كلُّه. بُرهانُ ذلك أن اليقينَ هو إثْباتُ الشيء، ولا يُمْكِنُ أنْ يكون إثباتٌ

[1]– اللالكائي– شرح أصول أهل السنة والجماعة 319/1

[2]– مجموع الفتاوى 127/2

أكثَرَ من إثْباتٍ، فإن لم يُحَقَّقْ الإثباتُ صار شكا"[1]؛ بل هو، كما ما قال ابنُ القيّمِ:" حقِيقةٌ مُرَكَّبَةٌ من معْرِفةِ ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم عِلْمًا، والتَّصْديقِ به عقْدًا، والإقْرارِ به نُطْقًا؛ والانْقِيادِ له مَحَبَّةً وخُضُوعًا، والعمَلِ به باطِنًا وظاهِرًا، وتنْفِيذِهِ، والدَّعْوَةِ إليه بحَسَبِ الإمْكانِ. وكمَالُهُ في الحُبِّ للهِ والعَطاءِ للهِ والمَنْعِ للهِ"[2].

ولا بدَّ من التنْبِيه، هنا، إلى أنه رغْمَ وُجُودِ الكثيرِ من الخِلَافِ بين السَّلَفِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ، إلا أن الفريقَيْن مُتَّفِقان على أن معنى الإيمَانِ في الاسْتِخْدام القُرآنِيّ الإسْلاَمَ، أي دينَ الإسْلاَمِ في شمُولِه للعَقائِدِ والعِبادَاتِ والمُعَامَلاتِ، وليس مُجرَّد إشارَةِ كلِمَةِ الإسْلاَمِ، وبالأخصّ كما في بعض الأحاديثِ النبَوِيَّةِ، إلى بعض أعْمالِ الجوارِح باعْتبارها من تكْلِيفاتِ الدِّينِ، كحَدِيثِ بُنِيَ الإسْلاَمُ على خمْسٍ، والمُسْلِم من سلِم المسلمون من لِسانِهِ ويَدِه. وهذا ما رأيناه عند أبي طالِب المكي في النصّ الذي نقَلْناه عنه سابقا، وهو المعنى الذي يُؤَكِّدُه ابن تيمية: حيث يقول:" فَإِنَّ الْإِيمَانَ إذَا أُطْلِقَ دَخَلَتْ فِيهِ الْأَعْمَالُ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً – أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً– أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ؛ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ". وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ ،كَقَوْلِهِ:{ إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ}، فَقَدْ ذُكِرَ مُقَيَّدًا بِالْعَطْفِ، فَهُنَا قَدْ يُقَالُ: الْأَعْمَالُ دَخَلَتْ فِيهِ، وَعُطِفَتْ عَطْفَ الْخَاصّ عَلَى الْعَامّ، وَقَدْ يُقَالُ: لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ ..."[3].

وإننا نجِدُ في بعض العِبارات التي لم يلْتَفِتْ إليها أحدٌ، فيما بلَغَه عِلْمُنا، بل في تَحْرِيفِ بعض هذه العِباراتِ، ما يدُلُّ قطْعِيًّا على ما نبَّهنا إليه من مَيْلٍ عند السَّلَفِيَّةِ إلى فهْمِ مصطلح الإيمَانِ باعْتِبارِهِ الدِّينَ الإسْلاَمِيّ في شمُوله، وتجاوُزِ المعنى الثاني للكلِمَةِ والتي ورد بها القُرْآنُ الكَرِيمُ، أيْ التَّصْدِيقِ بالقلب. وإن من النُّصُوصِ الدَّالة على هذا المعنى قوْلُ الإمامِ البخاري:" لَقِيتُ أكثرَ من ألْفِ رجُلٍ من أهْلِ العِلْمِ، أهْلِ الحجازِ ومكَّةَ والمدينَةِ والكوفَةِ والبصْرَةِ ووَاسِطَ وبغْدادَ والشَّامِ ومِصْرَ؛ لقِيتُهُم كَرَّاتٍ... أدْرَكْتُهم، وهم مُتَوَافِرُون، منْذُ أكْثَرَ من سِتٍّ وأرْبعِينَ سَنَةً ... فما رأَيْتُ واحِدًا منهم يَخْتَلِفُ في هذه الأشْياءِ: أنَّ **الدِّينَ** قَوْلٌ وعَمَلٌ ؛ وذلك لقول الله :{ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}..."[4].

---

[1]– المحلى 41/1

[2]– الفوائد 112/1

[3]– مجموع الفتاوى 149/3

[4]– اللالكائي– شرح أصول أهل السنة والجماعة 317/1...

ولا يتوَقَّفُ أمْرُ اسْتِخْدام مُصْطَلَحَيْ الدِّينَ والإِسْلاَمِ مُرادِفَيْن للفْظِ الإِيمَانِ عند الشيُوخِ الذين أخَذَ عنهم الإمام البخاري، وقد عاشُوا في القرْنِ الثالث للهجرة، بل إننا نَجِدُ الخليفَةَ الراشِدَ عُمَرَ بنَ عبدِ العَزيزِ يسْتَخْدِمه في القرْنِ الأوَّلِ، فقد روى عنه ابن أبي شيْبَة، عن جعفر بن برقان، قال:" كتَبَ إلينا عمر بن عبد العزيز: أما بعدُ، فإن عُرَى **الدِّينِ**، وقوائِمَ **الإِسْلاَمِ**: الإيمَانُ بالله، وإقامُ الصلاة، وإيتاءُ الزكاةِ ، فصَلُّوا الصلاةَ لوَقْتِها"[1] .

وإنَّ رواية مثلِ هذا الأثَرِ باسْتِخْدامِ كلمة "الإيمَانِ" عِوَضَ "الدِّينَ"، يدُلُّ دِلالَةً قاطِعةً على ما أردْنا إثباتَه من معنى؛ فقد روى ابْنُ الخَلَّال وابنُ أبِي شيْبَةَ ، عنْ عَدِيّ بْنِ عَدِيٍّ، أنَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ كتبَ إليه:" سَلاَمُ عَلَيْكَ ، أمَّا بَعْدُ ، فَإِنَ **الإيمَانَ** فَرَائِضُ وَسُنَنٌ وَحُدُودٌ، مَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ الْإِيمَانَ؛ فَإِنْ أَعِشْ فِيكُم، أُبَيِّنْهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا... وَإِنْ أَمُتْ، فَوَللهِ، مَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ"[2]. وهو الأمْرُ نفْسُه الذي أحْدَثَه أحدُهم في الرِّوايَةِ عن الإمام البخاري التي أوْرَدْناها قبل قليل، إذ نَجِدُ في "فتْحِ الباري" النَّصَّ نفْسَه، مع تغْيِيرٍ مُهِمٍّ، حيث اسْتُبْدِلَتْ كلمة "**الدِّينِ**" بكلمة "**الإيمَانِ**"[3].

1-6- المطلب السادس: مصطَلَحُ الإيمَانِ مُطْلَقًا ومُقيَّدًا في القرآن الكريم

وهنا، قد يقول قائلٌ: سلَّمنا لك أن السَّلَفِيَّةَ كانوا يتحدَّثون عن جُمْلَةِ الدِّينِ عند اسْتِخْدامِهم لمصطلح الإيمَانِ؛ فهذا أمرٌ أوْضَحُ من أن يُنْكِرَه أحدٌ. فافرِضْ أننا سلَّمنا لك، جدلًا، ما تقُولُ من "جهْلٍ"، أو "تَحْرِيفٍ" حدَثَ في استخدام الألفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ الخاصة بالإيمَانِ والإِسْلاَمِ، فما تأْثِيرُ التَّسْليمَيْنِ على بحث مسألة الخِلاف، أو الوِفاق، بين السَّلَفِيَّةِ والمُرْجِئَةِ في مسائل الإيمَانِ؟

وبالنسبة للجواب على ما يطْرَحُه التَّسْلِيمُ الأول، فإننا نترُك بسْطَ الإجابة عنه إلى مبحث تالٍ، حين نعرضُ لفقه المُعْتَزِلَةِ لكلمة "الإيمَانِ"؛ وسنكتفي، في هذا المقامِ، بالإشارة إلى أن عدَمَ التحْدِيدِ الدقيق لدلالتِها في القُرْآنِ الكَرِيمِ قد أدْخَلَ الكثيرَ من اللَّبْسِ على السَّلَفِيَّةِ في تنْظِيراتِهم للمسألة، وكان من جُمْلَة الأسباب التي جعَلَتْ اخْتِلافَهم مع المُرْجِئَةِ شكْلِيًّا، أو لفْظِيًّا لا أكثر، رغم أن السلَفِيَّةَ قد صوَّروه التصْوِيرَ الفظيع الذي نقَلْنا بعض ملامِحِه فيما سبق. ويصِحُّ هذا

---

[1]- الإيمان 35/1

[2]- أبو بكر بن الخلال- السنة 246/3، 137/4. وانظر/ ابن أبي شيبة- الإيمان 134/1

[3]- انظر/ ابن حجر- فتح الباري 47/1

الحُكْمُ بتَطابُقِ مذْهَبِ الفريقَيْن حتى بالنسبة للمُرْجِئَةِ الغالِيَّةِ أي الجَهْمِيَّةِ ومَنْ وافَقَهم من الأَشَاعِرَةِ، وهم القائلون بأن الإيمَانَ هو التَّصْدِيقُ الواقِعُ في القَلْبِ لا غير؛ إذ سنرى أن الجميع، عند التحْقِيقِ، جَهْمِيَّةٌ.

ولا بدَّ من التنْبِيه، مرة أخرى – وهذا أمرٌ في غاية الأهمية والخطورة– إلى أن القوْمَ ما كانوا يَخْتَلِفون، عند أنفُسِهم، أي وهم يُنَظِّرون للمسألة، حول المعْنَى اللُّغَوِيّ لكلمة الإيمَانِ، بل إن الجميع كانوا يتحدَّثون عن الإيمَانِ باعْتِباره اسْمًا شرْعِيًّا، أي أنهم كانوا يسْتَخْدِمُون النصوصَ الدِّينِيَّةَ في تأكيدِ أمْرٍ تتعلَّق به أحكامٌ في غاية الخطُورَة في الدُّنيا والآخرة؛ ولهذا قلنا: إنَّ عدَمَ تَحْدِيدِ دِلالاتِ الكلماتِ كان من جُمْلة الأسباب، وليس السبَبَ الوَحِيدَ، لالْتِقاء السَّلَفِيَّةِ مع المُرْجِئَةِ، مهما كانوا؛ إذْ تدَخَّلتْ عناصرُ أخرى أثَّرَتْ على جميع علماء الفِرَقِ، ما عدا المُعْتَزِلَةَ ومَنْ وافَقَهم، فلم يبْقَ لهذا التحْدِيدِ القرْآنِيّ كبِيرُ تأثِيرٍ في التنْظِير العقَدِيّ الشَّرْعِيّ لمسألة الإيمَانِ عندهم، وبالأخصّ في موْضُوع نتِيجَةِ هذا التنْظِير، أي فهْمِ تأْثِيرِ الإيمَانِ المُجرَّدِ على أحْكام المُؤْمِنِينَ في الدنيا، ثُمَّ في الآخِرَةِ.

ولإعطاء صورَةٍ عن تأثِير الجانب المُتَعلِّقِ بعَدَمِ ضبْط علماء الوعِيدِيَّةِ والسَّلَفِيَّةِ للاسْتِخْدَامِ القُرْآنِيّ للفْظِ "الإيمَانِ" عند مُحاوَلتَهم إلْزامَ خُصُومِهم من المُرْجِئَةِ مُجانَبَةَ نُصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وبالتالي إلْزَامُهم خطَأَ مذْهَبِهم، فإننا لا نَجِدُ أحْسَنَ من آياتِه نفْسِها دليلا على فشَلِ هذه المُحاوَلَةِ.

وبالفِعْلِ، فإن الباحث في آياتِ الكتابِ العَزيزِ يَجِدُه يتحَدَّثُ عن الإيمَانِ بالمَعْنَى الذي تدلُّ عليه كلمة "الإسْلاَمِ" في القُرْآنِ الكَرِيمِ، حالَ إطْلاقِها، أي في دِلالتها القُرْآنِيَّةِ الشَّرْعيَّةِ، أيْ تلك التي هي مُرادُ الله تعالى من المُكَلَّفين؛ وليس الدِّلالاَتِ الكَثِيرةِ التي ابْتَدَعها العُلَماءُ المُسْلِمون لاسْتِخْداماتِ هذه الكلِمَةِ اسْتِخْدامًا مُطْلقًا في المصادر الدِّينية، والتي جعَلَتْ منه كلِمة غامِضَةً، مُلْتَبِسَةً، قد تدُلُّ على أيّ شيءٍ، مثل الانْتِماء إلى جماعة المسلمين بتأْثِير النُّطْقِ بالشَّهادَتَيْنِ، أو الدلالة على أرْكانِ الإسْلاَمِ، أو ظاهِرِ أعمَالِ الجوارِحِ، إضافَةً إلى دِلالَتِه على جمْلَةِ الدِّينِ. وبعِبارَةٍ أخرى، فإن كلِمَةَ إيمان قد ترِدُ بمعنى لفْظِ "إسلام" المطْلَقِ، حيثُ تدلُّ على الحال التي يكُونُ عليها الإنسانُ عند تَحْقِيقِه لمعنى الاسْتِسْلاَمِ لكُلِّ أمْرِ الله فيه، وهو الدِّينُ بما فيه من أوامِرَ تتعَلَّق بتَصْديقِ القَلْبِ بأمُورِ الغيْبِ والوحي، وما ينْشَأ عن ذلك من تعْظِيم ومَحبَّةٍ وخوْفٍ ورجاءٍ؛ إضافة إلى النُّطْقِ باللِّسَانِ والعمَلِ بِمُقْتَضى الأمْرِ والنهْيِ في العِباداتِ والمُعامَلاتِ.

وهذا المعنى للإيمَانِ هو الذي صوَّرَه ابن تيمية في قوْلِه:" وَإِذَا لَمْ يُحِبَّ لِذَاتِهِ إِلَّا اللَّهَ، وَكُلَّمَا أَحَبَّ سِوَاهُ فَإِنَّمَا أَحَبَّهُ لَهُ، وَلَمْ يَرْجُ قَطُّ شَيْئًا إِلَّا اللَّهَ ... كَانَ قَدْ حَصَلَ لَهُ مِنْ تَمَامِ عُبُودِيَّتِهِ لِلَّهِ بِحَسَبِ مَا قُسِمَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ. وَالنَّاسُ فِي هَذَا عَلَى دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ لَا يُحْصِي طَرَفَيْهَا إِلَّا اللَّهُ، فَأَكْمَلُ الْخَلْقِ، وَأَفْضَلُهُمْ، وَأَعْلَاهُمْ، وَأَقْرَبُهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَأَقْوَاهُمْ، وَأَهْدَاهُمْ: أَتَمُّهُمْ عُبُودِيَّةً لِلَّهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ دِينِ الإِسْلاَمِ الَّذِي أَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَسْلِمَ الْعَبْدُ لِلَّهِ لَا لِغَيْرِهِ؛ فَالْمُسْتَسْلِمُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ مُشْرِكٌ، وَالْمُمْتَنِعُ عَنْ الِاسْتِسْلَامِ لَهُ مُسْتَكْبِرٌ "[1].

والمشْكِلَةُ التي لم يَحْسِبْ لها السَّلَفِيَّةُ، وغيرُهم، حِسَابًا، بفِعْل ما ذكَرْناه من عدَمِ ضبْطِهم للغة القُرْآنِ الكَرِيمِ، أن مصْطَلَحَ الإيمَانِ لا يدُلُّ على هذا المعْنى في حالَتَيْهِ التي ذكَرَهُمَا العُلَمَاءُ. فهو، قطْعًا، لا يَدُلُّ على هذا المعنى عندما يُضَافُ الإيمَانُ إلى العمَلِ، سابِقًا عليه، أو لاحِقًا له. وهو لا يَدُلُّ على ذلك إذا أَلْحَقْنا بِمَفْعُولِه الباءَ. وهذان أمْرَانِ مُجْمَعٌ عليهما، وأمْثِلَتُهُما كثيرَةٌ، مِثْلَ قوْلِه تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا}[الكهف/107]، ومثْلَ قوْلِه تعالى:{وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا} [النساء/39]. وهذا كثيرٌ في الحديثِ الشَّرِيفِ، ومنه تعْليقُ الرسُولِ الكَرِيمِ استِحْقاقَ الأجْرِ وغُفْرَانَ بعضِ الأعمالِ لصغائِرِ الذُّنُوبِ بشَرْطٍ، وهو أنْ تقعَ عن الإيمَانِ والاحْتِساب، وذلك مثلَ قولِه:" مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا، وَيَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا؛ فَإِنَّه يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ؛ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ، قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ "[2]، ومثل قوله:" مَنْ قَامَ رَمَضَانَ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه"[3]، وقولِه:" مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه"[4]. ومنه قوْلُه عليه الصَّلاةُ والسَّلام:" إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ؛ فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ، يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَة..."[5]، وقوْلُه:" مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ؛ وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا"[6]

---

[1]– إقامة الدليل على إبطال التحليل 5/ 346، 347

[2]– صحيح البخاري– ح 45

[3]– موطأ مالك– ح 230

[4]– صحيح البخاري– ح 34

[5]- صحيح البخاري- ح 101

[6]- صحيح البخاري- ح 4787

ومُصْطَلَحُ الإيمَانِ، كذلك، لا يدُلُّ على ما تدُلُّ عليه كلِمَةُ الإِسْلاَمِ أو الدِّينِ، إذا أطْلَقْناه، كما زعَمَ ذلك ابن تيمية وعُلَمَاءُ المدْرَسَةِ التي ينْتَمِي إليها[1]؛ بل هو في هذه الحالة يدُلُّ على التَّصْدِيقِ لا غير؛ تماما كما يدُلُ على ذلك في الحالَتَيْن اللَّتَيْن سبَقَ ذِكْرُهما. وأمثلة ذلك كثِيرَةٌ في كتاب الله، ومنها قوْلُه تعالى:{ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ}[المجادلة/22]، وقوْلُه:{ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا}[الحجرات/9]، إذ لم يُخْرِجْهُم من الإيمَانِ بأشدِّ أنواع الفُسُوقِ، وهو الاقْتِتَالُ.

وعلى عكْسِ ما ذهب إليه أعْلامُ المدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ، واتّبَعَهُم فيه جُمْهُورُهم، فإننا لا نجد كلِمة الإيمَانِ دالَّةً على الدِّينِ إلا عندما يسْتَخْدِمُها القُرْآنُ الكَرِيمُ اسْتِخْداما مُقيَّدًا بالوصْفِ، أقْصِدُ بصِفَةٍ ما، ظاهِرَةً، أي مُصرَّحًا بها لفْظًا، أو مُقَدَّرةً، أي يفْرِضُها السِّيَاقُ. إننا، دائما، نَجِدُ، أو لا بُدَّ أنْ نفْتَرِضَ، وضْعًا معْلُومًا، أو وَصْفًا مُعيَّنا لكلِمة الإيمَانِ لنَفْهَم أن الله تعالى يقْصِدُ بها الدِّينَ، أي الإِسْلاَمَ المُطْلَقَ، وذلك مثل قولِكَ: الإيمَانُ الحقُّ، الإيمَانُ المَرْضِيُّ، الإيمَانُ الصَّادِقُ، الإيمَانُ المُنْجِيُّ... وغيره.

وإنك تَجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ الكثيرَ من أمْثِلَةِ هذا، وهو أمْرٌ تَجِدُه مُصَرَّحًا به في ما كَتَبَه بعْضُ السَّلَفِيَّةِ، دون أن ينْتَبِهوا إلى هذه الخُصُوصِيَّةِ، لا هم ولا أتْباعُهم، وبالتالي انْعَدَمَ اسْتِخْدامُ الجميعِ لهذه الحقيقةِ القرآنِيَّةِ في فِقْهِ المسألة. ومن ذلك ما نقَلَه عبْدُ الله بن أحمد عن الفُضَيْلِ بن عيَّاضٍ، وقد قَرَأَ قوْلَهُ تعالى:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُون. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }[الأنفال/1-4]. قال:" إن هذه الآيَةُ تُخْبِرُكَ أن الإيمَانَ قوْلٌ وعمَلٌ، وأن المُؤْمِنَ، إذا كان **مؤْمِنا حقًّا**، فهو من أهل الجنة؛ فمَنْ لم يشْهَدْ أن **المُؤْمِنَ حقًّا** من أهل الجنة، فهو شاكٌّ في كتاب الله عَزَّ وجَلَّ مُكذِّب به، أو جاهِلٌ لا يعْلَمُ؛ فمَنْ كان على هذه الصفَةِ، فهو **مُؤْمِنٌ حَقًّا مُسْتكْمِلَ الإيمَانِ**. ولا يُسْتكْمَلُ الإيمَانُ إلا بالعمَلِ. **ولنْ يَسْتَكمِلَ عبْدٌ الإيمَانَ، ويكونَ مؤْمِنًا حَقًّا** حتى يُؤْثِرَ دينَه على شهْوَتِه، ولن يهْلَك عبْدٌ حتى يُؤْثِرَ شهْوَتَه على دينه. يا سفيهُ، ما أجْهَلَكَ، لا تَرْضَى أنْ تقول: **أنا مؤْمِنٌ**، حتى تقول **أنا مؤْمِنٌ حقًّا، مُسْتَكْمِلَ الإيمَانِ**. والله، لا تكون **مُؤمِنًا حقًّا، مُسْتكْمِلَ الإيمَانِ** حتى تؤدِّيَ ما

[1]– قال ابن تيمية:" وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لَفْظَ الْإِيمَانِ، حَيْثُ أُطْلِقَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، دَخَلَتْ فِيهِ الْأَعْمَالُ؛ وَإِنَّمَا يُدَّعَى خُرُوجُهَا مِنْهُ عِنْدَ التَّقْيِيدِ" مجموع الفتاوى 102/2

افْتَرَضَ الله عَزَّ وجَلَّ عليك، وتَجْتَنِبَ ما حرَّم الله عليك، وترْضَى بِما قسَمَ الله لك؛ ثم تَخَافَ، مع هذا، أنْ لا يَقْبَل الله عَزَّ وجَلَّ منك"[1].

وإنك تجِدُ مثْلَ هذه الشَّهادَةِ على الفَرْقِ بين الإيمَانِ والإيمَانِ الحقِّ عند الكثيرِين، إذ قال الآجُرِي مثلا: " اعْلَمُوا، رحِمَنا الله وإيَّاكُم، أن الذي عليه عُلمَاءُ المسلمين أن الإيمَانَ واجِبٌ على جميع الخَلْقِ، وهو التَّصْدِيقُ بالقلب، وإقْرَارٌ باللِّسَانِ، وعمَلٌ بالجوارِح؛ ثم اعْلَمُوا، رحِمَنا الله وإيَّاكم، أنه لا تُجْزِئُ المعْرِفَةُ بالقلْبِ... إلا أنْ يكونَ معه إيمانٌ باللِّسَانِ، وحتى يكُونَ معه نُطْقٌ، ولا تُجْزِئُ معْرِفةٌ بالقلْبِ والنطْقُ باللِّسَانِ حتى يكون معه عمَلٌ بالجوارِحِ؛ فإذا كملَتْ فيه هذه الخِصالُ الثلاثَةُ كان **مُؤْمِنًا حَقًّا**"[2].

بل إنك تجِدُ مثْلَ هذا الإقْرارِ، ومعَهُ الانْزِوَارُ العجِيبُ عن استِخْدامِ المُصْطَلَحِ القُرْآنِيّ الأكثَرِ وُرودًا، أي الإيمَانَ الحقِّ، في كلِّ مُؤَلَّفَاتِ ابن تيمِيَّةَ التي فتَّشْتُها تفْتِيشًا حثِيثًا فلم أجِدْهُ يسْتَخْدِمُه، إلا أنْ يكُونَ عزَبَ عني شيءٌ – وأشُكُّ في أنْ يكونَ عزَبَ عني شيْءٌ– حيْثُ استَخْدَمَ كلِمَةَ "الواجِبِ" بدَلَها، فحصَل من ذلك مُصْطَلَحُ "الإيمَانِ الواجِبِ"؛ ولكنه عنده، وعلى خِلافِ المُحْكَمِ من آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وعلى عكْسِ ما ذهبَ إليه الفُضَيل بن عيَّاض والآجُرِي اللَّذَان جعلاه يدلُّ على جُمْلةِ الدِّينِ، جعَلَه مَحْصُورًا في تَصْدِيقِ القَلْبِ مع "ذرَّةٍ " من العمَلِ بالشَّرْعِ. وعلى كل حال، فهو لم يَسْتَفِدْ شيْئًا من هذه المعْرِفَةِ، لأنه ظلَّ يظُنُّ أن الإيمَانَ إذا أُطْلِقَ قُصِدَ به الدِّينُ، وإذا قُيِّد قُصِدَ به التَّصْدِيقُ. قال: " وَمَنْ قَالَ بِحُصُولِ **الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ** بِدُونِ فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ الْوَاجِبَاتِ، سَوَاءٌ جَعَلَ فِعْلَ تِلْكَ الْوَاجِبَاتِ لَازِمًا لَهُ، أَوْ جُزْءًا مِنْهُ، فَهَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، كَانَ مُخْطِئًا خَطَأً بَيِّنًا. وَهَذِهِ بِدْعَةُ الْإِرْجَاءِ الَّتِي أَعْظَمَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ الْكَلَامَ فِي أَهْلِهَا، وَقَالُوا فِيهَا مِنْ الْمَقَالَاتِ الْغَلِيظَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ "[3].

وإنْ غمرَتْ الرِّيبَةُ أحدا مِمَّنْ يقرأُ ما قرَّرْناه في حقِيقَةِ هذا التحْديدِ القُرْآنِيّ للمُصْطَلَحاتِ، ولا يسْتَطيعُ أنْ يُدْرِكَ شهادةَ ابْنِ عيَّاضٍ والآجُرِيّ على صحَّةِ ما نقُولُ، فلْينْظُرْ في قوْلِه تعالى:{ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آَوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ **الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا** لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ. وَالَّذِينَ آَمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ

[1]– عبد الله بن أحمد– السنة 266/2

[2]– الأربعون حديثا 13/1

[3]– مجموع الفتاوى 170/2

أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}[الأنفال/74، 75]، حيْثُ لم يكْتَفِ بالتسْمِيَّة بالإيمَانِ الثابِتِ لهم، إذ هم مُصَدِّقُونَ، وهو الإيمَانُ المُطلَقُ، فأضافَ "قيْدًا"، نَقَلَ الكلِمَةَ إلى الدِّلالَةِ على ما تدُلُّ عليه كلمَةُ الإسْلاَمِ المطْلَقِ، وهي وصْفُ هذا الإيمَانِ بأنه إيمانٌ حقٌّ.

وليتَأمَّل كلُّ أحدٍ في قوْلِه تعالى:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }[النور/62]، إذ لم يكْتَفِ بالتسْميَّة بالإيمَانِ، فأضافَ وصْفًا ليَدُلَّ على أنهم مسْلِمُون، وهو الاسْتِئْذانُ؛ وقولِهِ تعالى:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ }[الحجرات/15]، فلم يكْتَفِ بالتسْمِيَّة بالإيمَانِ، فأضاف الوَصْفَ، وحكَمَ على كلِّ ذلك بأنه دليل الإيمَانِ الصّادِقِ، وهو الحقُّ، وهو المُنْجِيُّ. ثم، ليَنْظُرْ في اسْتِعْمَالِ كتابِ الله تعالى لهذه الكلمة في مُجْمَلِه، في ضوءِ القاعِدَة التي ذكرْناها، ليتيقَّن من صِحَّةِ ما ذَهَبْنا إليه.

وإن النتيجة اللازِمةَ عن هذا هي أنْ تعْرِفَ أن ما انْتَهى إليها ابنُ تيمية، مثلا، عندما زَعَمَ بأن كلمة "الإيمَانِ" إذا ورَدَتْ مُطْلقةً في القُرْآنِ الكَرِيمِ هي "مصْطَلَحٌ" بمعنى الدِّينِ، خاطئٌ تماما. والصحِيحُ هو ما نبَّهْنا إليه، وهو أن هذه الكلِمَةَ إذا أُطلِقَتْ فهي بمعنى التَّصْدِيقِ فقط، وكذلك إذا وَرَدَتْ معْطُوفَةً على العمَلِ، أو مُتصِلَةً بالباءِ. وهي لا تدُلُّ على ما تدُلُّ عليه كلمة الإسْلاَمِ المطلَقِ، أي الدِّينِ بكلِّ ما فيه، إلا إذا قُيِّدَتْ بالوصْفِ الصَّريحِ أو المفْهُومِ من السِّياقِ، كما بينَّا. ويُقالُ مثل هذا في الردِّ على من زعَمَ من المُعْتَزِلَةِ والخوارِجِ أن هذه الكلِمَةَ قد نُقِلَتْ من دلالتِها في اللُّغَةِ على التَّصْدِيقِ لتَدُلَّ على مُجْمَلِ الشَّرْعِ، إذ هذا غيْرُ صحيحٍ؛ بل إن هذه الكلمة إما "موْضُوعةٌ" أو منْقُولَةٌ" من الفِعْلِ "أمِنَ"، وفي كلِّ الحالات، فدِلَالتُها "مُبْتدَعَةٌ " في لغَةِ العرَبِ؛ وهو الأمْرُ الذي سنَبْحَثُه بعد قليل.

ومن النُّكتِ الجدِيرَةِ بالذِّكْرِ أن هذه الحقيقة التي انتهَيْنا إليها هنا كانت من بدَهيَّات ما كان يعْلَمُه السَّلَفُ قبل ظهُورِ المدْرَسَةِ الكلَامِيَّةِ التي سمَّتْ نفْسَها بأهْلِ الحديثِ، والتي زعمَتْ أنها سَّلَفِيَّةٌ بقُرُونٍ؛ إذ أننا نجِدُ أحدَ أكبر رِجالِ السَّلَفِ، بل أشْهَرُهُم على الإطلاق، على هذا المذْهَبِ، بل نجِدُه يستَّخْدِم بعضَ ما أوْرَدْناه من أدِلَّةٍ قُرآنِيَّةٍ على صحَّةِ القولِ بوُجُود نوْعَيْن من الإيمَانِ في أحْكَامِ دِينِ الله تعالى، وفي ألْفَاظِ الكِتابِ العَزِيزِ؛ فقد سأل رجُلٌ الحسَنَ البَصْرِيَّ عن الإيمَانِ، فقال:" الإيمَانُ إيمانَانِ ، فإنْ كنْتَ تسألُنِي عن الإيمَانِ باللهِ وملائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه والجنةِ والنارِ

والبعْثِ والحِسابِ، فأنا مؤْمِنٌ، وإنْ كُنْتَ تسْألُنِي عن قوْلِ الله عَزَّ وجَلَّ:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. **أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا** لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}[الأنفال/2– 4]، فوَالله، ما أدْرِي أنا مِنْهُم أم لا"[1].

ومِن الأمورِ ذاتِ الشَّأنْ التي يجِبُ التنْبِيهُ عليها أن المرجئةَ في جُمْلَتِهم، وبالأخصّ الأشاعِرةُ، كانوا يعْلَمون تمام العِلْمِ ما جهِلَه السَّلَفِيَّةُ، أقصِدُ ما نبَّهْنا إليه من تَمْيِيزِ الشَّرْعِ بين دِلالاتِ كلمةِ "إيمانٍ"، حيثُ علِمُوا، على عكْسِ ما يظنُّه الكثيرون، أنها قد تدُلُّ على جمْلَةِ الدِّينِ. ومن النُّصُوصِ في هذا المعنى قوْلُ الباقِلَّانِيّ " واعْلَمْ: أنَّا لا نُفَكِّرُ أنْ نُطْلِقَ القوْلَ بأن الإيمانَ عقْدٌ بالقلْبِ وإقْرَارٌ باللِّسان وعمَلٌ بالأرْكَانِ، على ما جاء في الأثَرِ"، وسببُ ذلك هو " أنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ إنما أراد بذلك أنْ يُخْبِرَ عن حقيقة الإيمانِ الذي ينْفَعُ في الدنْيَا والآخِرَةِ، لأن مَنْ أقَرَّ بلِسانِه، وصدَّقَ بقلبه، وعمِلَ أرْكَانَه حكَمْنَا له بالإيمانِ وأحكامِه في الدُّنْيَا من غير توَقُّفٍ ولا شَرْطٍ، وحكَمْنَا له أيضاً بالثوابِ في الآخرة وحُسْنِ المُنْقَلَبِ"[2]. وقد صرَّحَ بأن اسْمَ هذا النَّوعَ من الإيمانِ هو الإيمانُ الحقُّ، فقال:" العبْدُ إذا صدَّقَ قلْبُه بما قُلْنَا، وأقرَّ بلِسَانِه، وعمِلَتْ جوارِحُه فهو **المُؤْمِنُ الحقِيقِيُّ**، عند اللهِ وعِنْدَنَا"[3].

أمَّا السببُ الذي جعل الأشاعِرةَ لا يتعلَّقُون بمثلِ هذا التعريفِ فهو ما سبقتْ الإشارةُ إليه مِمَّا هو من بدَهِيَّاتِ ما يعْرِفُهُ الناسُ عنهم، وهو أنهم مُرْجِئَةٌ؛ يعتَقِدونَ بأن التَّصْديقَ كافٍ في تَحْقيقِ وعْدِ الله تعالى بدُخولِ الجنَّةِ، إمَّا رأْسًا، وإمَّا بعد الشَّفَاعَةِ؛ وعلى هذا، فقد اختاروا تعريفَ لفظِ الإيمانِ بعيْنِ معنى هذا المُصْطَلَحِ حينما يستخدِمُه القُرْآنُ الكرِيمُ استِخْدامًا مُطْلَقًا، مطْمَئِنّين، أوَّلا، إلى صحَّتِه، وواثِقِينَ من أن توافُرَه في الشَّخْصِ من الناسِ كافٍ في تحْقِيقِ الغرضِ؛ وإنْ كانوا يعْرِفُون أن الإيمان الحقَّ خيْرٌ منه، إذ يَدْخُلُ به صاحِبُهُ – بشرْطِ المُوافاةِ – في وعْدِ الله دون وِساطَةِ شيْءٍ البتَّةَ.

وعلى هذا، فإن السَّلَفِيَّةَ أشدُّ إغْرَاقًا في الخطإ من كل فِرَقِ المُرْجِئَةِ في تعْرِيفِ الإيمَانِ، إذ عرَّفُوهُ باشْتِراطِ ثلاثَةِ أرْكانٍ، بينما الحقيقةُ أنه دالٌّ على تصْديقِ القلْبِ لا غيرَ؛ ثم أسقَطُوا رُكْنَيْنِ منهما عند بيان اعْتِقادِهم في سرِّ تَحْصِيلِ الخُلودِ في النَّعِيم، وهو التَّصْدِيقُ فقط؛ فعَادُوا، بعد

[1]– البيهقي– الاعتقاد– ص 159

[2]- الإنصاف- ص 18

[3]- السابق- ص 17

لأيٍّ، إلى مُوافَقَةِ الفِرَقِ التي ظلُّوا، وسيَظَلُّون – إلا أنْ يشاءَ اللهُ– يُشَنِّعون عليها ويرْمُونَها بالابْتِداع والكُفْرِ. ومن الواضِحِ أن هذا لا يُلْزِمُ المعتَزِلَةَ، مثلا، إذ أنهم كانوا يتحدَّثون، حين يتحدَّثونَ عن الإيمان، عن النَّوْعِ منه الذي يحدُثُ عنه نجاةُ المُكلَّفِينَ من النار، ودُخُولُهم الجنَّةَ، وهو الإيمانُ الحقُّ لا غير.

ولهذا السبَبِ، أي وُضوحِ خطإ من زَعَمَ أن لفْظَ الإيمَانِ المُطْلَقِ في الاسْتِعْمَالِ القُرآنِيِّ يدلُّ على مُجْمَلِ الدِّينِ، وجدَ المُرْجِئَةُ الفُرْصَةَ مُواتِيَّةً لإبْطالِ زعْمِ السَّلَفِيَّةِ، وغيرِهم، بأن الإيمَانَ يتألف من ثلاثِ ماهِيَّاتٍ، هي: التَّصْدِيقُ، والقَوْلُ، والعَمَلُ. وذهبُوا إلى القُرْآنِ الكَرِيمِ يَسْتَخْرِجون منه عشرات الأمثلة على أن الله عَزَّ وجَلَّ أثْبَتَ صفَةَ الإيمَانِ لِمَنْ توافر فيه الشرْطُ الأوَّلُ فقط، وهو التَّصْدِيقُ. وقد رأينا فيما مضى بعض الأمثلة التي ذكرها الرَّازي، وسنَعْرِضُ فيما يلي بعض ما أوْرَدَه الماتُرِيدِي في المسألة، حيث استَدَلَّ بإبْقاءِ الله تعالى اسْمَ الإيمَانِ للمُصَدِّقين، مع زوالِ العمَلِ، على أنهم مُؤْمِنُونَ، فقال في جُمْلَةِ كلامٍ طوِيلٍ:" وَأَيْضًا أَن الله سُبْحَانَهُ أبقى لَهُ اسْم الإيمَانِ مَعَ تَحْقِيق مَا عَلَيْهِ الْوَعيد فِي حكمه بقوله تَعَالَى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف/2]... وَقَالَ:{ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا}[الحجرات/9]، أثبت لَهُم اسْم الإيمَانِ مَعَ إلْزَام اسْم الْبَغي لأَحَدِهِمَا فِي الْقِتَال... وَقَالَ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى}[البقرة/178]. وَمَعْلُوم أَنه لَا يجب إِلَّا بقتْل الْعَمْدِ، فَأثْبت لَهُم فِي ابْتِدَاء الْآيَة اسْم الإيمَانِ، وَأبقى بَينهمَا الْأُخوة، وَأخْبر أَن ذَلِك تَخْفيف من ربكُم وَرَحْمَة؛ وتبْعُدُ هَذِه الْأَوْصَاف فِيمَن أخْرَجَهم الْفِعْل من الإيمَانِ. وَقَالَ:{ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ}[الأنفال/72] ، ثمَّ قَالَ { وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ}، أثبت لَهُم اسْم الإيمَانِ، وَجمع بَينهم فِي الدِّينِ على تخلفهم عَن الْهِجْرَة، مَعَ عِظَم مَا فِيهِ من الْوَعيد، بقوله:{ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ }[النساء/97]..."[1].

[1]– التوحيد 332، 333

1-7- المطلب السابع: تعميق البحث في دِلالة مصطلح الإيمَانِ وعلاقَتِه بالأمن

رغم أننا سنعود كثيرا في مباحث هذا الكتاب إلى عرْضِ مواقفِ علماء الفِرَقِ الإسْلاَمِيَّةِ المختلفة من معاني مسائِلَ تتعلَّقُ بالأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ، والقيامِ بما يَجِبُ من بيان حقيقة معاني تلك الجزئِيَّاتِ في النصُوصِ الدِّينِيَّةِ، بيانًا نَمُوذجِيًّا يبْتَعِدُ بها عن جَهالاتِ الفِرَقِ المختلفة؛ فلا مناصَ من أنْ نبدأ هنا بالسَّعْيِ إلى إقامةِ الدليل على ما قلناه في المسألة الأمِّ، وهي تَحْدِيدُ دِلالاتِ مُصْطلَحَيْ الإيمَانِ والإسْلاَمِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وفي هذا الخصوص، لا بدَّ من النصّ على أن لفْظَ "ءَامَنَ" الوارِدِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ هو كلِمَةٌ " موْضُوعَةٌ"، أي كلِمَةٌ لم يعْرِفْها العرَبُ في جاهِلِيَّتِهم، حَيْثُ أنها لم تُسْتَخْدَمْ إلا في الكِتابِ العَزِيزِ، كما يدلُّ على ذلك أنّي لم أجِدْها مُطْلَقًا في نصّ عرَبِيّ جاهِلِيّ على كَثْرةِ بحْثِي. وحتى في حالة القوْلِ بأنها كلِمَةٌ منْقُولَةٌ عن الفِعْلَ "أَمِنَ"، فهي تبْقَى كلِمَةً جدِيدَةً بالنسبة للعَرَبِ، إذ هي في هذه الحالة لفظٌ إسْلامِيٌّ، أي أنها لفْظٌ منْقُولٌ من الدِّلالَة اللُّغَوِيَّةِ إلى الدِّلالة الشَّرْعِيَّةِ. ومِمَّا يدُلُّ، عندي، على أنها لفظٌ "موْضُوع" هو أنها رُباعيَّةٌ، بينما الفِعْلُ "أَمِنَ" ثلاثِي، ومُضَارِعها "يُؤْمِنُ" ومُضارِعُ "أمِنَ" "يأمَنُ"، والمصْدَرُ، أو الاسْمُ، من "ءَامَن" هو "الإيمَانُ" بينما مصْدَرُ "أمِنَ" هو "الأمْنُ"؛ واسْمُ الفاعِلِ من "ءَامَن" هو "مُؤْمِنٌ "، ويُقابِلُه "آمِنٌ" في حالةِ الاشْتِقاقِ من"أمِنَ". ومن الغرائِبِ أنَّنِي لا أعرِفُ صِيغَةَ اسْمِ مفْعولٍ للفْعْل "ءَامَنَ"، بينما تُوجَدُ صِيغَةُ اسْمِ مفْعُولٍ لِأَمِنَ، وهي "مَأْمُونُ"، التي وردَتْ في القُرْآنِ الكَرِيمِ مرَّةً واحدةً في قوْلِه تعالى:{ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ}[المعارج/28].

ومن المُفيدِ أنْ نقُولَ: إن كلّ هذه الصِّيَغِ التي ذكَرْنَاها لِهَذَيْن الفِعْلَيْن مَوْجُودَةٌ في الكِتابِ العزيزِ، مثل قولِه تعالى في استِعْمال اشْتِقاقاتِ الفِعْل "ءَامَن":{ **آمَنَ** الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ و**الْمُؤْمِنُونَ** كُلٌّ **آمَنَ** بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ}[البقرة/285]، وقوْلِه:{ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ **يُؤْمِنُ** بِاللَّهِ وَ**يُؤْمِنُ** لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ **آمَنُوا** مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[التوبة/61]، وقوْلِه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ **آمَنُوا** لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى **الْإِيمَانِ** وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[التوبة/23].

ومن اشْتِقاقاتِ الفِعْلِ "أمِنَ" قوْلُه تعالى:{ **أَفَأَمِنَ** أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ. أَوَ **أَمِنَ** أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ. **أَفَأَمِنُوا** مَكْرَ اللَّهِ فَلَا **يَأْمَنُ** مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا

الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}[الأعراف/97– 99]، وقوْلُه:{ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ **الْأَمْنِ** أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا}[النساء/83]، وقوْلُه:{ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا **آمِنًا** وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ}[العنكبوت/67]، وقوْلُه:{ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ **مَأْمُونٍ** }[المعارج/28].

ومهما كان أصْلُ الفِعْلِ "ءَامَنَ"، فهو لفْظٌ جدِيدُ، اسْتُخْدِمَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ ليدُلَّ على معْنَى جدِيدٍ، حيْثُ يرِدُ بمعنى "صَدَّقَ"، لكن ليسَ أيُّ تَصْدِيقٍ، ولعلَّ هذا هو السرُّ في أنه لم يسْتَخْدِم هذا الفِعْلِ الأخير، حيثُ أن هذا يدُلُّ ، عند العرَبِ، على الشهَادَةِ بصحَّةِ خبرٍ ما، أي الشّهَادَةِ بصحَّةِ الأشياءِ التي لا تقَعُ تحت سلْطَةِ الحِسّ المُباشِرَةِ أو غيرِ المُباشِرة؛ بينما يشْتَرِكُ الفِعْلُ "ءَامَنَ" معه في أنه شهادةٌ على صحَّةِ خبرٍ، لكن ليْسَ أيَّ خبرٍ، بل أخْبَارُ الغيْبِ الحقيقِيَّةِ بالذَّاتِ، أي التي لا تقَعُ تحت سلطة الحسّ، مباشِراً كان أو غيْرَ مباشِرٍ، تماما كما في حالةِ لفْظِ التَّصْدِيقِ، وتزيدُ عليها بأنها مِمَّا لا يُمْكِنُ أن تقَعَ تَحْتَ سلطةِ الحسّ كما هو الأمرُ في التَّصْدِيقِ، بل إمْكَانُ العقْلِ فقط، مثل التَّصْدِيقِ بوُجُودِ الله تعالى واليوْمِ الآخِرِ.

ومن المُلاحَظِ أن الكتابَ العزِيزَ لم يتْرُكْ أمْرَ دِلالَة الفِعْل "ءَامَن" على هذا النوْعِ من التَّصْدِيقِ لاجْتِهاداتِ البشَرِ، حيثُ يَسْتَدِلون على معْناه بالاستِقْراءِ والتحْليلِ، وبالتالي إمْكانُ الاخْتِلافِ فيه؛ بل نَبَّه على ذلك تنْبِيهًا صرِيحًا حيْثُ اسْتَخْدَمَه مُرادِفًا للفِعْلِ "صدَّقَ" مع النصّ على موْضوعِ هذا التَّصْدِيقِ، وهو الغيْبِ، كما يدلُّ على ذلك استِعْمالُ لفْظِ التَّصْدِيقِ بدَلًا من لفْظِ الإيمَانِ، كمَا في قوْلِه تعالى"{ وَالَّذِينَ **يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ**}[المعارج/26]، مع قوْلِه: { الم. ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ **يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**...}[البقرة/1– 3]، وقوْلِه:{ وَقَالَ مُوسَى إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ **لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ**}[غافر/27].

ويقابِلُ معنى كلِمَةِ "الإيمَانِ" في استِعْمَالِ الشَّرْعِ، مُقابَلَةَ الأضْدادِ، لفْظُ "التَّكْذِيبِ". وقد ورَدَ هذان اللَّفْظانِ باعْتِبارِهما ضدَّيْنِ في الكِتابِ العَزِيزِ، كما في قوْلِه تعالى:{ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى. وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى}[القيامة/31، 32]، وكما في قوْلِه { وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ}[المعارج/26]، ويُقابِلُه قوْلُه تعالى:{ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ}[المدّثر/46]. وهو دليلٌ آخر على أن معْنَى كلِمةِ "إيمان" هو "التَّصْدِيقُ" لا غيرَ؛ وهو الأمرُ الذي سنَرَى أن السلَفِيَّةَ سَيَعُودُون إلى التشَبُّثِ به واستِعْمالِه في تنْظِيراتِهم لأسْبابِ النجاة من النار، على عكْسِ الوعِيديَّةِ؛ مِمَّا يُشِيرُ

إلى أن الاعْتِباراتِ التي جعَلَتْ هؤلاءِ يُحْصِرون الإيمَانَ في وُجوبِ الإتْيانِ بكلِّ فرائِضِ الدِّينِ تَخْتَلِفُ عن اعْتِباراتِ السَّلَفِيَّةِ. وهو أمرٌ يدُلُّ على انْسِجامٍ في فِكْرِ الوعِيدِيَّةِ، وعلى خَبْطٍ في تنْظِيرِ السَّلَفِيَّةِ.

وليس لفظُ " الكُفْرِ" بضِدٍّ للفظِ "الإيمانِ" كما ظنَّ الناسُ ذلك، إذ هذا اللَّفظُ يُقابِلُ، في استِعْمالاتِ الشَّرْعِ، الإيمانَ المقيَّدَ، أي المُركَّبِ، إذ كلُّ مخالَفةٍ لأيِّ رُكنٍ من أركانِه تُسمَّى كُفْرًا. وسيأتِي بيانُ هذه المسألة الخطيرة في موْضِعِه من هذا الكتاب.

وأهمُّ، وأكثرُ تأثيرا في فهْمِ أشياءِ الإسْلاَمِ من كلِّ ما ذكرْنا هو أن هناك علاقةً وَطِيدَةً بين الفِعْلَيْنِ "ءَامَنَ"، أيْ صدَّق، والفِعْلِ "أمِنَ"، وهو بِمَعْنَى "اطْمَأنَّ"، أي زال عنه الخوْفُ على النفْسِ. وقد ورَدَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بهذا المعنى اللُّغَوِيِّ للأمْنِ، أي أنه ضِدُّ الخوْفِ في قوْلِه تعالى:{ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا}[النساء/83]، كما ورَدَ تَحْدِيدُ موْضُوعِ الأمْنِ، وهو عدَمُ الخوْفِ من القتْلِ في قوْلِه تعالى:{ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ}[العنكبوت/67]، وقوْلِه:{ وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[القصص/57]، وقوْلِه تعالى:{ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ. إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ. فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ. الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ}[قريش/1-4].

أمَّا العلاقة الوطيدةُ التي أشرْتُ إليها بين هاتَيْن الكلِمَتَيْن، فهي أن الشَّارِعَ الحكيم قدَّرَ أن الحالَ التي يدُلُّ عليها فعْلُ "أَمِنَ"، أي زالَ عنه الخوْفُ، لا تَحْصُلُ للمُكلَّفين إلا إنْ وُجِدَ الحالُ الذي يدُلُّ عليها الفِعْلُ "ءَامَن"، أي صدَّقَ بالغيْبِ، أيْ أن أحَدَهما سبَبٌ لِحُصُولِ الثاني. وليس ما انتهَيْتُ إليه هنا فِكْرَةً، بل هو صريحُ القُرْآنِ الكَرِيمِ، كما في قولِ الله تعالى:{ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ. وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. الَّذِينَ **آمَنُوا** وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ **الْأَمْنُ** وَهُمْ مُهْتَدُونَ}[الأنعام/80- 82]. وسنرى تطْبِيقَ هذه الحقيقةِ بعد قليل.

ولأن الإيمَانَ هو من عمَلِ القَلْبِ حصْرًا، فقد تَمَيَّز بأنه معْنَى خفِيٌّ، أقْصِدُ أن الله تعالى فقط هو الذي يعْلَمُ بِحُصُولِه عند الذي يدَّعيه من الناس أو انْتِفائِه؛ إضافةً إلى معْرِفةِ الواحِد من الناسِ بوُجُودِ هذا المعْنَى فيه أو ارْتِفاعِه. وهذه الحقيقةُ هي التي تؤَسِّسُ للظاهِرةِ الدِّينيَّةِ الاجْتِماعيَّةِ العجيبةِ التي تُميِّزُ الأمةَ الإسْلاَمِيَّةَ، وهي بِناؤُها على الإيمَانِ بالله الواحِد، ولو بِحُكْمِ الظّاهِر، بِحَيْثُ تضُمُّ في جماعةٍ واحدة المُؤْمِنِينَ والكافِرِينَ، وهم هنا المُنافِقُونَ، والأبْرارَ والفاسِقِين؛ إضافَةً إلى العالِمِين، وهم الذين يُدْرِكون ماهيَّةَ الإيمَانِ وتحقُّقَه فيهم، والعَوَامِ، وهم الذين وَجَدُوا أنفُسَهم، أو وُلِدُوا في مُجْتَمَعٍ يشْهدُ أنْ لا إله إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ الله، فقالوا بقَوْلِ الناس، أي تقْليدًا؛ دون أن يدُلَّ ذلك على أنهم من أهْلِ النِّفَاقِ. واعْتِبارُ هذه الحقيقةِ، هو الذي يُؤسِّسُ لصحَّةِ جميعِ تعْريفاتِ المُرْجِئَةِ للإيمانِ، إذْ بسْتَحِيلُ على الواحِد من الناس أنْ يعْرِفَ صِدْقَ أو كذِبَ الواحِدِ من الناس في ادِّعائه للإيمان؛ فكان، لهذا، مِقْياسُ الانْتِماءِ إلى الجماعة الإسْلاَمِيَّةِ مَحْكُومًا بالظَّاهِر، وهو نطْقُ اللِّسَانِ. وليس هذا الأمْرُ، كما قُلْنا، بِدْعةً اخْتَرَعَها محمد بن كُرّامٍ في تعْريفِه للإيمان، كما زعَمَ ابْنُ تيميَّةَ، بل هي حقِيقةٌ إسْلاميةٌ، كما سبَقَت الإشارةُ، ودليلُها ثابِتٌ مُحْكَمٌ، إذ هو نصُّ القُرْآنِ الكَرِيمِ، حيث قال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا}[النساء/94].

وتشْهَدُ لهذه الحقيقةِ السنَّةُ الشَّرِيفَةُ، كما رأيْنا في إجابةِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ للمِقْدادِ بن الأسْودِ، كما تشْهَدُ لها قصَّةُ أُسامَةُ بن زيْدٍ، إذ قال:" بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْحُرَقَةِ، فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ، فَهَزَمْنَاهُمْ؛ وَلَحِقْتُ أَنَا، وَرَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ، رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ؛ فَلَمَّا قَدِمْنَا، بَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ"[1]، وفي بعْضِ ألفاظِه أن الرَّسُولَ الكَرِيمَ قال لأُسَامَةَ، ردًّا على ادِّعائِه أن الرجُلَ شهِدَ بالتوْحيدِ خوْفًا من السِّلاح، وليس صِدْقًا :" أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِه"[2]. وقد رُوِيَ أنه، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، رفَضَ الاسْتِغْفارَ لِمُحَلِّمٍ بن جَثَّامةَ، رغْمَ اسْتِغفارِه من تعَمُّد قتْلِ رجُلٍ أظهَرَ إسْلامَه لأمْرٍ بينهما في الجاهِلِيَّةِ. وقد رُوِيَتْ هذه القِصَّةُ في السُّنَنِ ومُدوَّناتِ السِّيرَةِ، ومنها موضِعُ هذا الشَّاهِد، وهو " وَمُحَلِّمٌ رَجُلٌ طَوِيلٌ، آدَمُ... فَجَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

[1]- صحيح البخاري- ح 3935

[2]- صحيح البخاري- ح 140

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَيْنَاهُ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي بَلَغَكَ، وَإِنِّي أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَاسْتَغْفِرْ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ لِي... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَقَتَلْتَهُ بِسِلَاحِكَ فِي غُرَّةِ الإِسْلاَمِ، اللَّهُمَّ، لَا تَغْفِرْ لِمُحَلِّمٍ؛ بِصَوْتٍ عَالٍ"[1].

كما يشْهَدُ لقاعِدة الاحْتِكامِ إلى الظّاهِرِ، بدرَجاتِه المختلِفةِ التي تتَحدّدُ بالمقَامِ، أحادِيثُ أخرى كثيرةٌ؛ أشْهَرُها قوْلُ الرَّسُولِ الكَرِيمِ:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ؛ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّه"[2]، وقوْلُه:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ"[3]. مع التَّنْبِيه على أن عِبارَةَ " حِسابُهم على الله" عِبارةٌ مِحْورِيَّةٌ، دالَّةٌ على ما سنَنُصُّ عليه بعد قليلٍ، وهو أنْ لا علاقةَ لقَبولِ هذا النوعِ من الإيمان من الناسِ بتَحْصِيلِ الثوَابِ عند الله تعالى.

وتأسِيسًا على حقائقِ الإِسْلاَمِ، لا بدَّ أنْ نقرّرَ أن حصْرَ جهْمٍ للإيمانِ في التَّصْدِيقِ الذي في القَلْبِ صحيحٌ تماما، إذ هو عيْنُ معْنَى هذا المصْطَلحِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، كما رأينا. وحتى على فرْضِ إنْكارِ المُؤْمِنِ لإيمانِه، فهو يظلُّ مؤمِنًا بالنِّسْبَةِ لله تعالى وبالنِّسْبَةِ لصاحِبه، لأن الإيمَانَ حالٌ لا تَزُولُ بأيِّ عارِضٍ، بل بِحُلولِ حالٍ أخرى تُضادُّ حالَ التَّصْدِيقِ، مثل الشكِّ أو التَّكْذِيبِ. وقد نطقَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بهذا، فقال:{ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[النحل/106]. من نافِلِ القوْلِ التَّأكيدُ على أن مَنْ عرَّفَ الإيمَانَ بأنه تَصْدِيقُ القَلْبِ وإقْرارُ اللِّسَانِ مُصِيبٌ أيضا، إذ جمعَ بين الرُّكْنيْنِ اللَّذَيْن دلَّ الدَّلِيلُ على أن الواحِد منهما كافٍ في الشهادَةِ لصاحِبه بالإيمَانِ.

والذي أدْهَشَ علماء السَّلَفِيَّةِ، فهاجَمُوا هذه التعْريفاتِ، أنهم جهِلوا أن مُصْطلَحَ الإيمَانِ المطلَقِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ لا يتركَّبُ من ثلاثة أرْكانٍ، هي القوْلُ والعمَلُ، إضافة إلى عدمِ إدراكِهم تمام الإدْراكِ مقاصِدَ الله تعالى من رِضاهُ عن هذه الحقائِقِ، وهو الأمرُ الذي كان بإمْكانِهم التعَرُّفَ عليه بالنَّظَرِ في تَمْيِيز الله تعالى بين أحْكامِ كلِّ نوْعٍ من أنواعِ "الإيمَانِ" المذْكُورَةِ، من حيْثُ تَحْقِيقُه "للأمْنِ" لصاحِبِه؛ وهو أمرٌ كان المسلمون جميعًا يعْرِفُونَه إلا الخوارِجَ منهم، ويُقدِّرُونَه، ولكنهم لا

[1]– سنن أبي داود– ح 3904. وانظر/ ابن كثير– السيرة النبوية 424/3

[2]- صحيح البخاري- ح 2727

[3]- صحيح البخاري- ح 24

يُدْرِكُونَ أَسْرَارَه. والوعِيدِيَّةُ هنا أَحْسَنُ حالا من السَّلَفِيَّةِ، إذ رغم خطَإِهم في التعريف، فإن بناءَهم له على أعلى ما يُحقِّقُه لصاحبه، أي "الأمْنِ الحقِيقِيّ"، وهو الخلُودُ في جنَّاتِ النعيم جعلهم لا يلتَفِتُون إلى ما دون ذلك من أنواع "الأمْنِ" التي تُحقِّقُها تعْرِيفات المُرْجِئَةِ. بينما تسَرْبَلَ السَّلَفِيَّةُ بثوب الخطإ تماما، لأنهم هاجمُوا حصْرَ الإيمانِ في فِعْلِ القَلْبِ، وهو التَّصْدِيقُ، رغم أنهم يقرِّرُونَ أنه يحقِّقُ النجاةَ يوم الحساب بِمَعْزِلٍ عن العَمَلِ. وعلى هذا، فإنْ كان ردُّهم على العلماء الذين حَصَروا تعْرِيفَ الإيمَانِ في إقْرارِ اللِّسَانِ مرْضِيًّا، رغم أنه يدلُّ على جهْلِهم أو عدَمِ اعْتِبارِهم، كالوَعِيدِيَّةِ، لأسباب ومقاصِد الشارِع من رضاه عن هذا النوعِ من الإيمَانِ، فإن ردَّهم لحصْرِه في تَصْدِيقِ القَلْبِ قد دلَّ على جهْلٍ بالنُّصوص وعلى التناقُضِ في الوقْتِ نفْسِه.

ورغم أنّي قد بيَّنْتُ السبَبَ في رِضا الله تعالى عن كلِّ هذه الأنْواعِ من الإيمَانِ، وهو أن التَّصْدِيقَ أمرٌ خَفِيٌّ، بحيْثُ أن إقْرارَ صاحِبِه به كافٍ في ضمِّه إلى أمَّةِ الإسْلاَمِ، وسأعود في كثيرٍ من مباحِثِ هذا الكتاب إلى بيان تفْصيليٍّ للعِلَلِ التي جعَلَتْ الأمْرَ هكذا، بحيْثُ يزْدَادُ فِقْهُ القارِئ بحقائِق الإسْلاَمِ المتّصِلة بهذا الموْضوعِ كلَّما تقدَّم في القِراءة؛ فإنّي أبادِرُ إلى رفْعِ بعْضِ حيْرَةِ القارِئ من التَّقْريرَاتِ التي أوْرَدْتُها بأنْ أقُولَ: إن الذي يُفَسِّرُ بناءَ المجتمع المسْلِمِ، إلَهِيًّا، على الظّاهِرِ من أقْوالِ الناسِ وأفْعالِهم هو حقائِقُ بعضِ الأسماءِ الإلهِيَّةِ، مثل: الصَّبور، والرَّحْمان، والغَفُور؛ وعلى مبْدَإِ حريَّةِ الاخْتِيار الإنْسانِيّ؛ وهما أمْرانِ أراد الله تعالى أن يَنْشَأَ عنهما مُجْتَمَعٌ من نوْعٍ جديدٍ، لا تَضْيِيقَ فيه على الإنْسَانِ، بِحيْثُ أن إظْهارَه الإيمَانَ، وخُضوعَه لأحْكامِ الإسْلامِ، إنْ كان مسْلِمًا، كافِيانِ في تَحْقيقِ "أمْنِه" داخِلَ الجماعةِ. وتتأكَّدُ القِيمةُ الكبرى لرُكْنِ الإيمَانِ، مهما كان، إذا انْتَبَهْنا إلى أن الله تعالى قد أعْطَى مثل هذا "الأمْنِ" لكلِّ مُوَحدٍّ، كما يشْهدُ لذلك "تأْمِينُه" لليهُودِ والنَّصَارَى وغيرِهم.

ومن الضَّرورِيِّ التنْبيهُ إلى أن حَيْرَةَ السَّلَفِيَّةِ أمام التقْدِيرِ الذي أعْطَاهُ الله تعالى لإيمان الظاهِرِ، حتى في حالةِ تكْذيبِ الباطِنِ، وسعادةَ المُرْجِئَةِ بالتقْدِيرِ الذي أعْطَاهُ لتصْدِيقِ القَلْبِ، ورفْضَ السَّلَفِيَّةِ الظَّاهِرِيِّ لقِيمةِ هذا النوْعِ من الإيمَانِ، وتأكِيدَه في تَحْقيقِ المذْهَبِ إنما نشَأَ عن جهْلٍ بنُصُوصِ الشَّرْعِ ومقاصِده في الوقْتِ نفسِه، حيثُ ظنَّ الظانُّون أن هذا التقْديرَ سيصِلُ إلى درجةِ أنْ يهَبَ الله تعالى "درجة" الأمْنَ نفْسِها، وأعْلاها الأمْنُ في الحياة الآخِرَةِ، إلى جميعِ هؤلاءِ الذين رضِيَ بأنْ يُسَمَّوا مُؤْمِنِينَ؛ بينما الحقيقةُ أن نوعَ الأمنِ الذي يستَحِقُّهُ، وقرَّره لكلِّ نوعٍ يختلِفُ عمَّا قرَّره لغَيْرِه؛ وهو ما يرْفَعُ اعتِراضَ المُعْتَرِضِين على الحقائِقِ التي ذكَرْتُ. وبعبارة أخرى، فإن

الأمْنَ الذي أعْطَاهُ للمُنافِقِين، أي للذين أقرُّوا بألْسِنَتِهم، هو الأمْنُ في الدنيا على أنفُسِهم وأمْوَالِهم، وأن الأمْنَ الذي أعْطَاهُ للمُصَدِّقين هو موْضُوعُ هذا الكتاب، وهو تَحْقيقُ مدى صحَّة الإرْجَاءِ؛ أمّا الأمْنُ الحقِيقِيّ في الدنْيا والآخِرة، فهو للذين أجْمَعَتْ الأمَّةُ على حُصُولِهم على ذلك، وهم الأتْقِيَاءُ.

ومن الواضِحِ أن لهذه الأحْكَامِ مقاصِدَ سياسيَّةً واجتِماعيَّةً، ولكن غَرضُها الأسْمَى غرَضٌ دينِيٌّ دعَوِيٌّ، يفْرِضُه، كما قلتُ آنفًا، أسماءُ الله تبارك وتعالى، وحقيقةُ بناءِ التكْليفِ على الحريَّةِ الإنسانية. ولا يظنَّنَّ ظانٌّ أن هذا مُجَرَّدُ اجْتِهادِ رجُلٍ غافِلٍ، بل هو حقيقةٌ من حقائِقِ الدعْوَةِ إلى الإسْلاَمِ، حيثُ دخَلَ عشَراتُ الملايين من الناسِ الإسْلاَمَ بصِدْقٍ، بعد أن كانوا مُؤْمِنِينَ على حرْفٍ، أو على اليهُودِيَّةِ والمسِيحِيَّةِ، لأنهم عاشوا داخل أمَّةَ الإسْلاَمِ التي قدِّرتْ كلَّ إيمانٍ بالله تعالى. وإنْ شئْتَ شهادة سلفيَّةً، بعد شهادة حقائق القُرْآنِ والسنَّةِ في أحْكَامِهما التي فصَّلَتْ كلَّ ما ذكَرْتُ، فسَتَكُون من شخْصٍ أدْركَ ما نبَّهْتُ عليه، وقرَّرَه، ومن المؤَكَّدِ أنه اقتَبَسَه من مِشْكاةِ النبُوَّةِ، حيثُ قال أنَسٌ رضِي الله عنه :" مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى الإِسْلاَمِ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ. قَالَ: فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ، أَسْلِمُوا، فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً لَا يَخْشَى الْفَاقَةَ"[1]. وقال:" إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُسْلِمُ مَا يُرِيدُ إِلَّا الدُّنْيَا، فَمَا يُسْلِمُ حَتَّى يَكُونَ الإِسْلاَمُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا"[2].

1-8- المطلب الثامن: ماهِيَّةُ الإسْلاَمِ في القرآن الكريم

ما دُمْنا قد أوْضَحْنا دِلالَةَ اسْمِ المُؤْمِنِ في كتاب الله تعالى، فلا بدَّ من تَحْقيقِ معنى الاسْمِ الشَّرْعِيّ الأكْثَرِ قُرْبًا منه دَلالِيًّا في الدِّينِ، وهو الإسْلاَمُ. وأوَّلُ ما يشُدُّ الانْتِباهَ أنه الاسْمُ المنقُولُ الوَحِيدُ الذي يتطابَقُ الحالُ التي يدُلُّ عليها معْناه في اللغَةِ مع الحالِ التي جعَلَها الله تعالى عِلَّةً للنجاةِ في الشَّرْعِ، بحيثُ يدُلُّ اسْتِعْمَالُه فيه استِعْمالا مُطلَقًا، أيْ بدونِ أيِّ وصْفٍ زائدٍ، على المدْحِ وعلى اسْتِحْقاقِ الوعْدِ في الدُّنْيا والآخِرَةِ معا؛ حيْثُ أن معناه في اللغة، حقيقةً ومجازًا، هو البريءُ من مُخالَطة أصْلِه لشيءٍ آخر، والآمِنِ، والنّاجِي، والمُسْتَسْلِمُ، أي الذي "لا مُقاوَمَةَ له"؛ وهو عيْنُ معْناهُ في الشَّرْعِ، إذ يدُلُّ على المستسْلِمِ لحُكْمِ الله تعالى في كُلِّ الأمْرِ والنهْيِ مهْمَا كان نَوْعُه،

[1]- صحيح مسلم- ح 4275

[2]- صحيح مسلم- ح 4276

وعلى سلامتِه، أي براءتِه مِمَّا يمنع هذا الاستِسْلام من أيّ نوعٍ كان، أي الكفْرِ والفُسُوقِ والعِصْيَانِ، وعلى أمْنِه في الدُّنيا والآخرة، إذ هذا وعْدُ الله تعالى له، كما هو ثابتٌ.

وعلى هذا، وعلى الرغْمِ من أن اخْتِيارَ عُلَماءِ العَقِيدَةِ لِمُصْطَلحِ "الإيمَانِ" للحديثِ عن الوعْدِ والوَعِيدِ أمرٌ يُحَقِّقُ المقاصِدَ الشَّرْعِيَّةَ التي أرادَها الله تعالى، وذلك أنه أعْطَى للمُؤْمِنِينَ إيمانا مُطلَقًا، أي المصَدِّقين، الحُقُوقَ الدُّنْيوِيَّةِ التي أعْطَاهَا للذين آمَنُوا إيمانًا مُقيَّدًا، وهو الإيمَانُ "حقًّا"؛ فإن ذهابَ جماهيرِهم إلى أن الوصْفَ، أي التَّسْمِيَّةَ، بالإيمَانِ أعْظَمُ من الوصْفِ بالإسْلاَمِ كان خطَأً شَنِيعًا، إذ هو خطأٌ في حقّ كلامِ الله تعالى، إضافةً إلى أنه سبَبٌ أسَاسِيٌّ في الخطإ في موْضوعِ الوعْدِ والوعيدِ، حيثُ دفَعَ الناسَ إلى اعتِقادِ الإرْجَاءِ؛ وهو الأمْرُ الذي ما كان لِيَحْدُثَ أبَدًا لو أن الأمَّةَ علِمَتْ أن الله تعالى ما وعدَ أحدًا على الإيمَانِ، بل على الإسْلاَمِ المُطْلَقِ، وهو ما يُقابِلُ الإيمَانَ الحقَّ.

وبعيدا عن المتَاهَاتِ المعْرِفِية التي دخَلَ فيها هؤلاءِ العُلَماءِ عند بَحْثِهم للعَلاقَةَ بين مُصْطَلَحَيْ الإيمَانِ والإسْلاَمِ، والتي خلَطَتْ الأمُورَ عليهم وعلى الناس، حيثُ جعَلَتْهم يتِيهُون في كلامٍ غيرِ ذي قيمةٍ، مثل: بينهما عمُومٌ وخُصُوصُ، فكُلُّ ما هو كذا هو كذا، وليس كُلُّ ما هو كذا كذا... وجعَلَتْهم ينْتَهُون إلى ما أشرْتُ إليه قبل قليلٍ، أي أن الوَصْفَ بالإيمَانِ هو مُبْتَغى الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، إذ هو أعظمُ من الوصْفِ بالإسْلاَمِ؛ فإن النَّظَرَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ يدلُّ بوُضُوحٍ تامٍّ على العكْسِ تماما، إذ وصَفَ الله تعالى ملَّةَ أبِي الأنْبِياءِ، إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، وملَّةَ بنِيه عليهم السَّلامُ، فقال:{ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآَخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ. إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ. وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ. أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آَبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ}[البقرة/130– 133].

ومن المعْلُومِ أنه في كلِّ مرَّةٍ يستخْدِمُ فيها القُرْآنُ الكَرِيمُ مُصْطَلحَ "المسلِمِ"، فهو يعيِّنُ به، ودون إضافة أيّ قيْدٍ، ما يُرِيدُه من المُكَلَّفين، كما يُشيرُ إلى ذلك اسْتِخْدامُ إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهِما السّلامُ هذه الكلِمَةِ لبيانِ رجَائِهما لنَفْسَيْهِما ولأتْباعِهِما، حيْثُ قالا:{ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}[البقرة/ 128]. وهما لم يسْتَخْدِمَا كلمة "الإيمَانِ" لأنها لا تَحْمِلُ الدلالةَ نفسَها، إذ قد يكُون المُؤْمِنُ فاسِقًا، فلا يكُونُ مُسْتَحِقًّا

للوعْدِ، بل للوَعِيدِ؛ بينما يدُلُّ الاتّصافُ بكلِمة الإِسْلاَمِ بمُفْرَدِها على استِحْقاقِ الوَعْدِ، ولذلك جعَلَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ذلك خالِصَ رجائِه عند الموْتِ، وهو المُوافَاةُ على الإِسْلاَمِ لا الإِيمَانَ، فقال:{ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ }[يوسف/101]. وهو رجَاءُ مُوسَى وهارُونُ عليهما السَّلام، حيثُ قالا:{ وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ}[الأعراف/126]. ولهذا السببِ عيْنِه وصَفَ الله تعالى إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ بالمسْلِمِ لا بالمُؤْمِنِ، حينما قال{ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }[آل عمران/67]. إذ أن الوصْفَ به هو المحدِّدُ لاتّصافِ الناسِ بِمَا أراد الله تعالى، كما يشْهدُ لذلك إقْرارُ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ لنفْسِه وأتْباعِه به، حيثُ قال:{ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ }[آل عمران/84].

وإنْ كان ما أوْرَدْتُه غيرُ كافٍ في توضيحِ ما أردْتُ، فأضيفُ: إن مِمَّا يدُلُّ على أن الاتّصافَ بالإِسْلاَمِ هو أعْلَى درَجَةٍ يبلُغُها المُكَلَّفُونَ، لا الإِيمَانَ، إلا إنْ قُصِدَ بالإِيمَانِ الإيمانُ المَوْصُوفُ بأنه"الحقُّ"، وهو التَّرْكِيبُ، الظاهِرُ أو المُقَدَّرُ، المُساوِي في الدِّلالة لمُصْطَلَحِ الإِسْلاَمِ مُجرَّدًا من أي إضافة؛ فإن الله تعالى قد بيَّنَ أن مُرادَه هو الإِسْلاَمُ، كما توَعَّدَ بالخُسْرانِ، وهو الخُلودُ في النار، كُلَّ مَنْ نقَضَه، فقال:{ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِين }[آل عمران/85].

وما ذلك إلا لأنه لا يُسَمَّى الواحِدُ من الناس مُسْلِمًا لله تعالى حتى يكون، قبل ذلك مؤْمِنًا، أي مُصَدِّقا؛ وهو إسْلاَمٌ لغةً وشرْعًا، إذ هو استِسْلاَمٌ لحُكْمِ الله تعالى، لأن الإيمَانَ بالله وأمُورِ الغيبِ هو بعْضُ التكْليفِ، ثم يُضيفُ إلى ذلك الاسِتِسْلامَ لغيرِ ذلك من أحْكامِه في الأمُورِ كلِّها. يدُلُّ على هذا أن الحَوَارِيِّين قد شهِدُوا لأنْفُسِهم بالإِيمَانِ، ولم يتَوَقَّفوا عنده، بل أقرُّوا بالإِسْلاَمِ، وبيَّنوا أن معْناهُ الاتِّباعَ لعِيسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ. وهذا كلُّه موْجُودٌ في قولِهم:{ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ. رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ }[آل عمران/52، 53].

ولا يُبْطِلُ ما قلناه أن مُصْطَلَحَ الإِسْلاَمِ في العُرْفِ، كما في العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، يُطلَقُ على أعمالِ الشَّرْعِ العمَليَّةِ، كما لا يُفْسِد ذلك وُرُودُ هذا التحْديدِ في بعْضِ الحدِيثِ الشَّرِيفِ، كما في

حديثِ "الإيمان والإِسْلاَمِ والإحسان"، إذ أن هذا المذْكُورَ هو بعْضُ الإِسْلاَمِ، وهو لا يعْنِي الاكْتِفاءَ به ليكون الواحِدُ من الناس مُسْلِما، ولا ينْفِي وُجُوبَ ضمِّ غيرِه إليه لتحَقُّقِ ذلك؛ ودليلُ هذا أنْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ما حصَرَ شرائِعَ الإِسْلاَمِ في تلكَ الأرْكانِ التي ذكرَها، بل هو مدَّ ذلك حتى غطَّى اسْتِخْدامُه لهذه الكلِمَةِ أمُورَ الدِّينِ كلِّها، بِما فيها الإِيمَانُ، أي التَّصْدِيقُ؛ فمَنْ ذا الذي يشْهَدُ بالإِسْلاَمِ الشَّرْعِيِّ لفاقِدِ التَّصْدِيقِ ؟ فإنْ شهِدَ أحدٌ، فإن الله تعالى، كما بينَّا، لَمْ يَشْهدْ، ولا شهِدَ رسُولُه الكَرِيمُ.

ومن الأمورِ التي خلَطَتْ على الناسِ هذه المسألة التوَقُّفُ عند بعضِ الأحاديث الشَّرِيفَةِ، مع الغفْلَةِ عن السِّياقاتِ التي وردَتْ فيها، حيثُ قد يذْكُرُ الرَّسُولُ الكَرِيمُ معْنَى للإِسْلامِ ويتْرُكُ شُمولَ المُصْطَلَح للدِّينِ كلِّه، لأمْرٍ أرَادَه. تماما كما يستخْدِمُ لفظَ " إيمان" معتَمِدًا على إدْراك المُخاطَبين مقْصِدَه من الكلمة، أي قصْدَه التصْديقَ فقط، أو الإيمانَ الحقَّ. ناهِيكَ عن أنْ لا مانِعَ يَمْنَعُ الرسُولَ الكريمَ من استِخْدام الكَلِمة بدِلالَتِها في اللُّغَةِ لوحْدِها، أي تَجْرِيدِ الكلِمَة من معناها في الشَّرْعِ الشَّرِيفِ.

وهو الاستِخْدامُ الذي ورَدَ في كلامِ الله تعالى أيْضًا، وكان من أسْبابِ اسْتِخْدامِ الكثيرين له دليلا على أن الوصْفَ بالإِسْلاَمِ أقلُّ شأنًا من الوصْفِ بالإِيمَانِ؛ وقد كان من آثارِه المُباشِرَة اخْتِراعُ النظَرِيةِ السَّلَفِيَّةِ في أن الإنسانَ قد يَخْرُجُ من الكمَالِ، الذي هو الإِيمَانُ عندهم، إلى ما هو أقلُّ، وهو الإِسْلاَمُ؛ غافِلين عن أن مبَرِّرَ ذلك في الشَّرْعِ الشَّرِيفِ ليس ما ظنُّوه من سُمُوِّ الإِيمَانِ – من حيثُ تَحْقِيقُه للوعْدِ– على الإِسْلاَمِ؛ إذ هذا غيرُ صَحِيحٍ، بل لأن الله تعالى قد "قدَّرَ" أن"لظاهِرِ" الإِيمَانِ الحقِّ، وهو "بعْضُ" دلالة كلمة الإِسْلاَمِ المُطْلَقِ، قِيمَةً ما، هي انْضِواءُ صاحِبِه في جماعة المسلِمين. بل إن الله تعالى قد أعْطَى العهْدَ بالأمان لِمَن كان النطْقُ بالشهَادَتَيْن عمَلَه الوحِيدَ، فاعْتَبَر ذلك دليلا على الإِيمَانِ، ومُدخِلًا لصاحبه في الإِسْلاَمِ، حتَّى وإنْ كانت حقِيقَتُه الكفْرُ، أي أنه منافِقٌ.

أمَّا الآياتُ التي تعلَّقَ بها المُتَعَلِّقُون، وكان سُوءُ فهْمِهِم لها سببًا للكثيرِ من الأقاويلِ التي خلَطَتْ عليهم وعلى الناس إدْراكَ حقائِقِ الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ في كتاب الله، فهي قوْلُه تعالى:{ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ. قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا

فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ. يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[الحجرات/14– 17]، إذ جعَلوها شاهِدًا على ما ظنُّوه من عُلُوِّ شأنِ الإيمَانِ المطْلَقِ على الإسْلاَمِ، إذ أن هذا الأخِيرَ هو اسْمٌ لأعْمَالِ الدِّينِ التي حطَّهم إليها الله تعالى، في زعْمِهم، عن مرْتَبَةِ الإيمَانِ. والحقيقةُ أنَّ القومَ لو فصَّلوا، أو أن الذين فصَّلوا قد الْتَزَمُوا بالتفْصيلِ في تطْبيقاتِهم لما كان هناك حَرَجٌ، إذ قد تُعيِّنُ كلِمةُ الإسْلاَمِ ما كان من أعْمالِ ظاهِرِ الشَّرْعِ، لأن ذلك علامةً – يعْلَمُ حقيتَها الله تعالى– على الإسْلاَمِ المُطلَقِ، أي على الإيمَانِ المقيَّدِ بالوصْفِ، أي الدِّينِ كلِّه؛ كما أنها قد تُطْلَقُ بمعناها اللُّغويِّ الصِّرْفِ، وهو الانْضِواءُ تحت سلطةِ الإسْلاَمِ، أي الاسْتِسْلام لحكْمِ الجماعةِ الإسْلاَمِيَّةِ، ولو ظاهِرًا. وهو المعنى الذي وَرَدَتْ به في هذه الآياتِ.

ولا يدُلُّ نفْيُ الله تعالى إيمانَ هؤلاءِ الأعْرَابِ أن الوصْفَ بالإيمَانِ أعْظمُ من الوصْفِ بالإسْلاَمِ، ولا أن الله تعالى قد وعَدَ أحدًا على الإيمَانِ، بل هو لم يعِدْ إلا على الإسْلاَمِ. ومكْمَنُ الخطإِ أن الذين ذهبُوا هذه المذاهِبَ لا يعْمَلُون على فهْمِ كلِماتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في سياقاتِها، بل هي عندهم "مُصْطلَحاتٌ" حدَّدُوا، هم معانيها، ثم دخَلُوا بها إلى القُرْآنِ الكَرِيمِ. والواقِعُ أن الله تعالى ما ردَّ على هؤلاءِ الأعْرابِ ادِّعاءَ إيمانِ المُرْجِئَةِ، بل ردَّ عليهم إدِّعاءَ الإيمَانِ نفْسِه، أيْ التَّصْدِيقِ، فقال:{ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا}، وقال:{ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}. وهو لم يدْعُهُم إلى هذا النوعِ من الإيمَانِ، أيْ التَّصْدِيقِ، بل إلى الإيمَانِ الحقِّ، بدَلِيلِ أنه أوْرَدَ بعضَ علاماتِه، ثم وصَفَ أهلَه بالصِّدْقِ، وعلَّقَ الفلاحَ به، فقال:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ}. ووصْفُه للأعْرابِ بالإسْلاَمِ صحيحٌ، ولا يدُلُّ على أن وصْفَهم لأنفُسِهم بالإيمَانِ باطِلٌ عند المخْلُوقِين، بل هو باطِلٌ عند الله تعالى، إذ ليس هو تَصْدِيقٌ حقٌّ، ولذلك قبِلَ الرَّسُولُ الكَرِيمُ منهم، وما ردَّهم، وما قاتلَهم.كما لا يدُلُّ على أن الإيمَانَ المُطلَقَ، أيْ التَّصْدِيقَ، هو مُبْتَغى الله تعالى، ولا على أن الإسْلاَمَ المُطلَقَ، وهو جُمْلَةُ الدِّينِ، ليس مُبْتغاه، إذ هو لم يسْتَعْمِلْ كلِمَةَ الإسْلاَمِ وصْفًا لهم هنا إلا بمعناها في اللُّغَةِ، وهو إشارةٌ إلى أنهم يُنافِقُون. وهذا سرُّ الإشارة إلى عدمِ ارْتِيابِ المُؤْمِنِينَ حقًّا عند وصْفِ الله تعالى لهم. وليس في وعْدِ الأعْرابِ على الطاعةِ شيءٌ غريبٌ، ولا هو ناقِضٌ لقاعِدة أن وعْدَ الله تعالى يُسْتحقُّ بالإسْلاَمِ، لأنه شرَطَ في ذلك الطاعَةَ لله تعالى ولرسولِه، إذ طاعتُهما هي إقامة الدِّينِ كلِّه، وهو الإيمانُ الحقُّ الذي وُصِفَ به "الصَّادِقون"، وهو الإسْلاَمُ.

ولبعضِ هذه المعاني التي أوْضَحْتُهُا أوْرَدَ الإمامُ البخاري في صحيحه بابا، كتَبَ فيه:"بَاب إِذَا لَمْ يَكُنْ الإِسْلاَمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَكَانَ عَلَى الِاسْتِسْلاَمِ أَوْ الْخَوْفِ مِنْ الْقَتْلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:{ قَالَتْ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا}؛ فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ:{ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ }".

وليس إيرادُ القُرْآنِ الكَرِيمِ كلِمَةَ الإِسْلاَمِ بدِلالتها اللُّغَوِية شيئًا شاذًّا، بل هو يُورِدُها بذلك كثيرا، كما في قوْلِه تعالى:{ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ. يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آَمَنُوا بِآَيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ}[الزخرف/67– 69]، إذ الإِسْلاَمُ هنا هو الخُضُوعُ لِحُكْمِ الله تعالى في أعمالِ الظّاهِرِ، بدليل أنه ذكَرَ تَصْدِيقَ الباطِنِ قبله، وهو الإِيمَانُ أي التَّصْدِيقُ. وهو نفْسُه الوصْفُ "بالذين يعْمَلُون الصالِحات" عندما تكون مَسْبُوقَةً بذِكْرِ "الذين آمَنُوا". وهذا كثيرٌ جدا في القُرْآنِ الكَرِيمِ.

1–9– المطلب التاسع: السلَفِية مُرْجِئة جهْمِيَّة مُدَلِّسون

قد يقول قائلٌ: لماذا أكْثَرْتَ من جعْلِ اسْتِدْلَالَاتِ المُرْجِئَةِ القُرْآنِيَّةِ مُلْزِمةً للسَّلَفِيَّةِ، وقد شارَكَهم الخوارِجُ والمُعْتَزِلَةُ في تعْرِيف الإِيمَانِ ؟ ولماذا لم تُعْطِ قِيمَةً لاعْتِراف السَّلَفِيَّةِ بِهَذا الذي تَعْتَمِدُه المُرْجِئَةُ في تعْرِيفِه؛ فإن السَّلَفِيَّةَ – والمُعْتَزِلَةَ أيضا، دون الخوارِجِ– لا تُنْكِرُه، لأن موْضُوع الخِلَافِ ليس هذا، بل هو في صفاتِ المُؤْمِنِ كما جاء بها الشَّرْعُ، وليس في كوْنِ الفاسِقِ مؤْمِنًا ؟

أما الإجابَةُ على الاعْتِراضِ الأوَّلِ، فليس هذا موْضِعُها، وإنْ كنا نُبَادِرُ إلى القوْلِ بأنه لا يوجَدُ تطابقٌ بين تعْرِيف الإِيمَانِ عند السَّلَفِيَّةِ والمُعْتَزِلَةِ والخوارِجِ، بل مُجرَّدُ تشَابُهٍ. وأما الأمْرُ الثاني، فإن البحْثَ فيه يُؤَكِّدُ بما لا يدَعُ مجالا للشكِّ أن السَّلَفِيَّةَ مُرْجِئَةٌ، وإنْ اجْتَهَدُوا في نفْيِ الاسْمِ عن أنْفُسِهم بما لا حصْرَ له من الكلام غير ذي القِيمَةِ العِلْمِيَّةِ، بل بالقَذْفِ والتبْدِيعِ والتَّكْفِيرِ.

وبالفِعْلِ، فإن اسْتِعْراضَ ما كتَبَه مُتَكَلِّمةُ السَّلَفِيَّةِ، على مدى قرون من الزمن، يؤكِّدُ أنهم، وإنْ ردَّدُوا في آلاف المؤَلَّفاتِ أن الإِيمَانَ تصْدِيقٌ وقوْلٌ وعمَلٌ، كما نقلنا فيما سبق، وكما هو معْرُوفٌ؛ فإنهم لا يُسَاوُونَ بين هذه الماهِيَّاتِ الثَّلاثِ. وليس هذا فقط، بل إنهم لا يُعْطُون، في المُحَصِّلةِ النهائِيَّةِ، قيمةً إلا لتَصْديقِ القلْبِ كعِلَّةٍ للنجاة. وهذا هو مذْهَبُ الإرْجَاءِ عيْنُه، بل التجَهُّم نفْسُه؛ إذ أن كثيرا من المُرْجِئَةِ القُدَامى لا يقُولُون به. ومعنى هذا أن حرْبَهم المُعْلَنةَ على المُرْجِئَةِ

بسَبَبِ تَحْدِيد ماهَيَّة الإيمَانِ ما كان من المفْرُوض أنْ تُوجَدَ أصْلًا، إذْ كان الفريقان يتحَدَثان عن شَيْئَيْن مُخْتَلِفَيْنِ، أي أن فِرَقَ المُرْجِئَةِ جميعا كانت تتحدَّثُ عن شيءٍ، هو الإيمَانُ المُطْلَقُ، بينما كان السَّلَفِيَّةُ يتحَدَّثون عن شيء آخر، وهو الإيمَانُ الحقُّ، وهو الإيمَانُ المقيَّدُ بالوصْفِ، ويزْعُمون أن ذلك هو معنى الإيمانِ في مصادِرِ الشَّرْعِ. وكِتَاباتُهم في ذلك هي مُجَرَّدُ تنْظِيراتٍ يُظْهِرون بها الخلافَ مع المُرْجِئَةِ، ثم يرْجِعُون، عمَليًّا، إلى رأيِهم عند تقْرِيرِ أحْكَامِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

وفي ضوْءِ تسْلِيمِ السَّلَفِيَّةِ بما يتَرَتَّبُ على تنْظِيرِ المُرْجِئَةِ للإيمَانِ من أحْكامٍ شرْعِيَّةٍ، فقد كان تهَجُّمُ السَّلَفِيّين على كل أجيالِ المُرْجِئَةِ في هذا الموضوع مَحْضَ الظُّلْمِ، إلا إنْ نحن قلنا: إن المُتَكَلّمين السَّلَفِيّين لم يفْهَمُوا مذْهَبَ السَّلَفِ الحقِيقِيّين، وأنهم ورِثُوا عنهم "بعْضَ أحْكَامِهِم" عن المُرْجِئَةِ، وهو الإنْكارُ عليهم وتسْفِيهُ مذْهَبِهم، لا "كلَّ أحْكامِهم" عنهم، وهو عدَمُ مُوافَقَتِهم في موْضُوع مَناط الفلَاحِ؛ ولهذا السبَبِ يبْدُو موْقِفِ مُتكلّمةِ السَّلَفِيّين غَرِيبًا ومُتناقِضًا، إذْ جمَعُوا بين الحطِّ من شأنِ الإرْجَاءِ والقَوْلِ بِمَقُولاتِه نفْسِها. ومعنى هذا أن مَنْ سمَّوا أنفُسَهم سَلَفِيّين ليْسُوا سَلَفِيّين. وهذا أمْرٌ في غاية الأهَمّية والخُطورَةِ، وسنَعُود إلى بعْضِه لاحِقًا بالبحْثِ النظَرِيّ في تعْرِيف الإيمَانِ، وسنُثْبِتُ ذلك، قطْعيًّا، في دراساتِنا لجميعِ لِمَباحِثِ هذا الكتاب.

وللتدْلِيل على ما حكَمْنا به من إرْجَاءِ مُتكلّمةِ السَّلَفِيّين نشيرُ إلى إننا، هنا، أمام مَسْألَتَيْ بحثٍ: أ- الأولى منهما تتعَلَّقُ بإثْباتِ أن الأرْكانَ الثَّلاثَةَ التي ينصُّ عليها تَعْرِيفُ السَّلَفِيَّةِ للإيمَانِ ليست في درَجَة واحِدة من الأهميَّةِ عندهم، إذ أنها ليْسَتْ كلُّها أرْكَانًا. وإن تأكيد هذا الأمْرَ مُتيَسِّرٌ، لأن مُراجَعَةَ ما كَتَبه علماء السَّلَفِيَّةِ يدُلُّ بوُضُوحٍ على أن التَّصْدِيقَ، عنْدَهم، رُكْنٌ، أما القوْلُ، وبالأخصّ العمَلُ بالشَّرِيعةِ، فليس كذلك.

ومن النُّصُوصِ التي تشْهدُ لما ذَهَبْنا إليه قوْلُ المَرْوَزِي في تعْريف الإيمَانِ: هو" خُضُوعٌ بالإخْلاصِ، إلا أن له أصْلًا وفرْعًا، فأصْلُه: الإقْرَارُ بالقلْبِ، عن المعْرِفَةِ، وهو الخضُوعُ لله بالعُبُودِيَّةِ، والخُضُوعُ له بالرُّبُوبِيَّةِ؛ وكذلك خُضُوعُ اللسان بالإقْرارِ بالإلَهِيَّةِ؛ بالإخْلاصِ له من القلْبِ واللسان أنه واحِدٌ لا شريكَ له. ثم فُرُوع هذَيْنِ: الخُضُوعُ له بأدَاءِ الفَرائِضِ كلِّها"[1]. وإلى هذا ذهَبَ ابْنُ مَنْدَه، فقال:" الإيمَانُ: هي الطاعاتُ كلها، بالقلْبِ واللِّسَانِ وسائِرِ الجوارِح؛ غيْرَ أن له أصْلًا وفرْعًا؛ فأصْلُه: المعْرِفَةُ بالله، والتَّصْدِيقُ له، وبه، وبِمَا جاء من عنده بالقلْبِ واللسانِ؛ مع الخُضوعِ له والحبِّ له والخوْفِ منه والتعْظِيمِ له، مع ترْكِ التكَبُّرِ والاسْتِنْكافِ والمُعانَدَةِ. فإذا أتى

[1]- تعظيم قدر الصلاة- المروزي324/2

بهذا الأصْلِ، فقد دخَلَ في الإيمَانِ، ولزِمَه اسمُهُ وأحْكامُه. ولا يكُون مُسْتَكْمِلًا له حتى يأْتِي بفَرْعِه... المُفْترَضِ عليه، أو الفرائِضِ، واجْتِنابِ المحارِمِ"[1].

وكما يدُلُّ تَمْيِيزُ هذَيْن المُتَكَلِّمَيْنِ السَّلَفِيَّيْنِ بين أجْزاء الإيمَانِ على صحَّةِ ما نبَّهْنا إليه سابِقا من أن مُصْطَلَحَ الإيمانِ المُطْلَقِ في الشَّرْعِ يَحْمِلُ معْنَى التَّصْدِيقِ لا غيْرَ؛ فهو يُشِيرُ إلى معْرِفتِهم بأن دلالَةَ هذه الكلمة على مُجْمَلِ الدِّينِ لا يَحْصُلُ حالَ إطْلاقِها، بل حالَ تقْيِيدِها بوَصْفٍ ما، مثل إشارة ابن منْدَه إلى "استِكْمالِ" الإيمَانِ. وهي المسألة التي تُؤَسِّسُ للقوْلِ بزِيادَةِ الإيمَانِ ونُقْصَانِه عند السَّلَفِيَّةِ، إذ أثْبَتُوا حصُولَ الإيمَانِ للإنْسانِ بالتَّصْدِيقِ الواقِعِ في القلْبِ، وميَّزُوا، بعد ذلك، بين الإنْسَانِ الذي يأتِي بكل ما أمَرَ الشّرْعُ به، وينْتَهِي عن كلِّ ما نَهَى عنه، وبين مَنْ ترَكَ شيئا من المأْمُورَاتِ، أو فعَلَ شيئا من المَنْهِيَّات؛ فالأوَّلُ صاحِبُ الإيمَانِ الكامِلِ، وهو التامُّ الإيمَانِ عندهم، وهو ما سمَّاه القُرْآنُ الكَرِيمُ " الإيمَانُ الحقُّ " كما رأيْنا، والثاني مؤْمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ؛ والناسُ في هذا على مرَاتِبَ لا يعْلَمُها إلا الله تعالى. قال ابْنُ عبْدِ البَرِّ :" وأما سائِرُ الفُقَهاءِ من أهْلِ الرأْيِ والآثارِ... فقالوا: الإيمَانُ قوْلٌ وعمَلٌ. قوْلٌ باللسانِ، وهو الإقْرَارُ، واعْتِقادٌ بالقلْبِ، وعمَلٌ بالجوارح؛ مع الإخْلاصِ بالنيَّةِ الصادِقة. قالوا: وكلُّ ما يُطاع اللهُ عَزَّ وجَلَّ به، من فريضَة ونافِلة، فهو من الإيمَانِ. والإيمَانُ يزِيدُ بالطاعاتِ وينْقُصُ بالمعاصِي. وأهْل الذُّنوب، عندهم، مُؤْمِنُونَ، غيْرُ مُسْتَكْمِلي الإيمَانَ من أجْلِ ذنُوبِهم. وإنَّما صارُوا ناقِصِي الإيمَانِ بارْتِكابِهم الكبائِرَ، ألا ترى إلى قوْلِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: " لا يزْنِي الزانِي، حين يزْنِي، وهو مؤْمِنٌ... ". يريدُ: مُسْتَكْمِلَ الإيمَانِ، ولم يُرِدْ به نفْيَ جميع الإيمَانِ عن فاعِلِ ذلك، بدَلِيلِ الإجْماعِ على توْرِيث الزانِي والسارِقِ وشارِبِ الخمر، إذا صلُّوا للقبْلَةِ وانْتَحلُوا دعْوةَ الإسْلاَمِ"[2].

وأكْثَرُ وُضُوحًا من هذا النصِّ في الاستِشْهَادِ على ما نبْحَثُه، وأكبَرُ دلالة على مُساهَمة الجهْلِ بدِلالات كلمة "إيمان" في النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وعدَمِ إدْراك الغاياتِ الإلهيَّةِ من إثْباتِ نَوْعَيْن مُتَمَايِزَيْن من "الإيمَانِ"،بل ثلاثةُ أنواعٍ، كما سنرى، في التلْبِيس عليهم، قوْلُ ابنُ سلاَّم:" المعاصِي والذُّنُوبُ لا تُزِيلُ إيمانا، ولا تُوجِبُ كُفْرًا، ولكنها إنَّما تنْفِي من الإيمَانِ حقِيقَتَه وإخْلاصَه الذي نعَتَ اللهُ به أهلَه، واشْتَرَطَهُ عليهم في مواضِعَ من كتابه، فقال:{ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[التوبة/111] إلى قوله:{ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ

[1]– الإيمان 209/1

[2]– التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد 243/9

السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ}[التوبة/112]... فهذه الآياتُ التي شرَحَتْ وأبانَتْ شرائِعَه المفْرُوضَةَ على أهْلِه ونفَتْ عنه المعاصِي كلَّها، ثم فسَّرتْه السُّنَّةُ بالأحاديث التي فيها خِلال الإيمَانِ في الباب الذي في صَدْرِ هذا الكتاب؛ فلَمَّا خالَطَتْ هذه المعاصِي هذا الإيمَانَ المنْعُوتَ بغيرها، قيل : ليس هذا من الشَّرائط التي أخذَها اللهُ على المُؤْمِنِينَ، ولا الأماناتِ التي يُعرَفُ بها أنَّه الإيمَانُ، فنَفَتْ عنهم حينئذ حقِيقتَه ولم يَزُلْ عنهم اسْمُهُ، فإن قال قائل: كيف يَجُوزُ أنْ يُقال : ليس بمؤمِنٍ واسْمُ الإيمَانِ غيْرُ زائِلٍ عنه ؟ قيل : هذا كلامُ العرَبِ المُسْتَفِيضُ عندنا، غير المسْتَنْكَرِ في إزالة العمَل عن عامِله ، إذا كان عمَلُهُ على غير حقِيقَتِه ، ألا ترى أنهم يقولون للصانِع إذا كان ليس بِمُحْكَمٍ لعَمَلِه: ما صَنَعْتَ شيئا ولا عمِلْتَ عمَلًا، وإنما وقَعَ معْنَاهُم هاهُنا على نفْيِ التجْوِيدِ ، لا على الصَّنعة نفْسِها ، فهو عنْدَهم عامِلٌ بالاسْمِ ، وغيرُ عامِلٍ في الإتْقانِ... فكذلك هذه الذُّنُوبُ التي يُنْفَى بها الإيمَانُ ، إنما أحْبَطَتْ الحقَائقَ منه الشَّرائعُ التي هي من صِفاتِه ، فأما الأسْماءُ فعَلَى ما كانَتْ قبل ذلك، ولا يُقالُ لهم إلا مُؤْمِنُونَ"[1].

ومما يَجْدُرُ التنْبِيهُ إليه أن هذا التمْيِيزَ بين أجزاء الإيمَانِ هو المُسْتَنَدُ الذي يعْتَمِدون عليه في قوْلِهم بالاستِثْناء في الإيمَانِ، إذ ليس المقْصُود إلا هذا، أيْ أنهم لا يشْهَدُون لأنفُسِهم بالإيمَانِ التامِّ في حالِ قِلَّةِ العمَلِ بالشَّرْعِ، لا أنهم ينْفُونَ التَّصْدِيقَ. وهذا مِمَّا اسْتَنَدُوا عليه في القوْلِ باخْتِلافِهم عن المُرْجِئَةِ، ومن ذرَائِعهم للحَطِّ من شأْنِهم. ومن النُّصُوصِ الدَّالة على هذا المعْنَى قوْلُ شيْبانَ لابْنِ المُبارَك:" يا أبا عبد الرحمن، ما تقُولُ فيمَن يزْنِي ويشْرَبُ الخمْرَ، ونحو هذا، أمُؤْمِنٌ هو ؟ قال ابنُ المبارك: لا أُخْرِجُه من الإيمَانِ، فقال: على كِبَرِ السنِّ، صِرْتَ مُرْجِئًا. فقال له بن المبارك: يا أبا عبد الله، إن المُرْجِئَةَ لا تقْبَلُنِي، أنا أقول: الإيمَانُ يزِيدُ، المُرْجِئَةُ لا تقُولُ ذلك، والمُرْجِئَةُ تقول: حسناتُنا مُتَقَبَّلَةٌ، وأنا لا أعْلَمُ تُقُبِّلَتْ مِنِّي حَسَنَةٌ"[2].

ب- والحقُّ الذي يَجَبُ الصَّدْحُ به، وهذه مسْأَلَةُ البحْثِ الثانِيَّةِ، أن السَّلفِيَّةَ، ومهْمَا بالَغُوا في تصْوِير مُخالَفَتِهم للمُرْجِئَةِ، وردِّ ذلك إلى اهْتِمامِهِم، على خِلافِ المُرْجِئَةِ، بالجانِبِ العمَلِي من الشَّريعة، لا يُولُونَ العمَلَ قِيمَةً كبِيرَةً إلا في أقْوالِهم، ما داموا لا يُعَلِّقون عليه أمْرَ الدُّنْيا، إذ أن المُقرَّ بلِسانِه، عندهم – كما عند غيرهم- مؤْمِنٌ، تَجْرِي عليه أحْكامُ المُسْلِمِينَ. قال سُفْيانُ الثَّوْرِيُّ:"

---

[1]- الإيمان 33/1

[2]- مسند ابن راهويه 670/3

مَن صلَّى إلى هذه القِبْلَةِ، فهو عندَنا مُؤمِنٌ. والناسُ عندنا مُؤْمِنُونَ بالإقْرارِ والمواريثِ والمُناكَحةِ والحُدودِ والذبائِحِ والنُّسُكِ، ولهم ذُنوبٌ وخطايَا؛ الله حَسِيبُهم، إنْ شاء عذَّبهم، وإنْ شاء غفَرَ لهم ، ولا نَدْرِي ما هم عنْدَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ "[1]. ولا هم يُعَلِّقُون على العمَلِ الشيءَ الأخْطرَ من أمُورِ الآخِرَةِ، وهو دُخولُ الجنَّةِ والنجاةِ من النار، بل على ما يوجدُ في القلْبِ من تَصْدِيقٍ، تماما كالمُرْجِئَةِ. ومن النُّصُوصِ في ذلك ما أوْرَدهُ اللَّالِكَائِي، عن أبي عالِيَةَ، قال:" قلْتُ: يا أبا أُمَامَةَ، الرَّجُلُ يكُونُ فِينا، رجُلُ سَوْءٍ، فيشْرَبُ الشَّرَابَ، فيَمُوتُ، أنُصَلِّي عليه ؟ قال: فإلى مَنْ تكِلُون جنائِزَكُم ؟ وما يُدْريكَ لعَلَّه استَلْقَى على فِراشِه، فقال: لا إلَهَ إلا اللهُ، فغَفَرَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ له"[2]. ومن ذلك ما أجاب به سُفْيَانُ الرجُلَ الذي سأله: أتَشْهَدُ على الحجَّاجِ وأبي مُسْلِمٍ أنهما في النارِ ؟ فقال:" قال: لا، إذا أقَرَّا بالتَّوْحِيدِ"[3].

إن البحث في هذه المسألة يدُلُّ دِلالة قطْعِيَّةً على أن السَّلَفِيَّةَ يقُولُون بالأقْوَالِ نفْسِها التي يقُولُ بها المُرْجِئَةُ، بل غُلاةُ المرجِئَةِ؛ بل إنهم يقُولُون في تعْرِيف الإيمَانِ، عمَليًّا، وكما سبقَ التَّنْبيهُ، بقَوْلِ أكثر المُرْجِئَةِ غُلُوًّا في المسألة، وهم الجَهْمِيَّةُ. كما أنهم يقُولُون بالقوْلِ الذي انْفَرَدَ به مُقاتِلُ بن سُلَيْمانَ في المعَادِ، وهو أنه لا يُدْخُلُ النارَ مُوَحِّدٌ، إلا أنه يُقَرِّرُ ذلك تقْرِيرًا قطْعًا لجميع المُوَحِّدِينَ، والسَّلفِيَّةُ تقول بذلك مُعَلَّقا بما فهِمُوه من مَشِيئَةِ الله تبارك وتعالى، أيْ أنها تقُولُ به للبَعْضِ دون البعْضِ، وهذا أيضا قال به بعْضُ فِرَقِ المُرْجِئَةِ.

وقد نقَلَ الأشْعَرِيُّ أقْوالَ المُرْجِئَةِ في مسائِلَ كثيرَةٍ، ومنها ما يتَعَلَّقُ بما نحن بصَدَدِ بَحْثِه في هذا المقامِ، أي مصِيرِ المُؤْمِنِينَ من أهْلِ الفُسُوقِ والعِصْيانِ عند الوُرُودِ على الله تعالى يوم القِيامَةِ، ومن ذلك قوْلُه:" واخْتلفَتْ المُرْجِئَةُ في فُجَّار أهْلِ القِبلة، هل يَجُوزُ أنْ يُخَلِّدَهم الله في النار، إنْ أدخَلَهُم النارَ، على خمْسَةِ أقاوِيلَ: فزَعَمَتْ الفرقَةُ الأولى، أصحاب بِشْرِ المرِيسِي، أنه مُحالٌ أنْ يُخَلَّدَ الله الفجَّار من أهل القِبلة في النار، لقول الله عَزَّ وجَلَّ:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا }[الزلزلة/7، 8]، وأنهم يَصيرُون إلى الجنة، إنْ أدْخَلهم اللهُ النارَ، لا مَحالَةَ؛ وهو قوْلُ ابن الرَّاوَنْدي. وزعَمَتْ الفرقَةُ الثانيةُ منهم، أصْحابُ أبي شَمَرٍ ومُحَمَّدٍ، ابْنُ شَبِيبٍ: أنه جائِزٌ أنْ يُدخِلَهم الله النارَ، وجائِزٌ أنْ يُخَلِّدهم فيها إنِ أدْخَلَهم، وجائِزٌ أنْ لا يُخَلِّدَهم.

---

[1]– عبد الله بن أحمد – السنة 266/2. وانظر/ الآجري– الشريعة 313/1

[2]– شرح أصول أهل السنة 119/5

[3]– السابق 125/5

وقالت الفرقَةُ الثالثَةُ: إن الله عَزَّ وجَلَّ يُدْخِلُ النارَ قوماً من المُسْلِمِينَ، إلا أنهم يَخْرُجُون بشَفَاعَةِ رسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ويَصِيرُون إلى الجنة، لا مَحالَةَ. وقالت الفِرْقَةُ الرابِعةُ، وهم أصْحابُ غَيْلانَ: جائِزٌ أنْ يُعَذِّبهم ، وجائِزٌ أنْ يَعْفُوَ عنهم، وجائِزٌ أنْ لا يُخَلِّدَهم؛ فإنْ عذَّب أحداً، عذَّب مَنْ ارْتَكَبَ مِثْلَ ما ارْتَكَبه، وكذلك إنْ خلَّده، وإنْ عَفَا عن أحدٍ عَفَا عن كُلِّ مَنْ كان مثْلَه. وقالت الفِرقَةُ الخامِسَةُ منهم: جائِزٌ أنْ يُعذِّبهم الله، وجائِزٌ أنْ لا يُعذِّبَهم، وجائِزٌ أنْ يُخَلِّدهم، ولا يُخَلِّدَهم، وأنْ يُعذِّبَ واحِداً، ويعْفُوَ عَمَّنْ كان مثْلَه... واختلفَتْ المُرْجِئَةُ في المُوازَنَةِ على مقَالَتَيْنِ: فقال قائِلون منهم: الإيمَانُ يُحْبِطُ عِقابَ الفِسْقِ، لأنه أوْزَنُ منه، وأن الله لا يُعَذِّبُ مُوَحِّداً؛ وهذا قوْلُ مُقاتِلِ بن سُلَيْمَانَ. وقال قائِلُون منهم بتَجْوِيزِ عذابِ الموَحِّدينَ، وأن الله يُوازِنُ حسَناتِهم بسَيِّئاتِهم، فإنْ رجَحَتْ حسَناتُهم أدخَلَهم الجنة، وإنْ رجَحَتْ سيئاتُهم كان له أنْ يُعذِّبهم، وله أن يتَفَضَّلَ عليهم؛ وإنْ لم ترْجَحْ حسَنَاتُهُم على سيِّئاتهم، ولا رجَحَتْ سيِّئاتِهم على حسناتِهم تفَضَّلَ عليهم بالجنة، وهذا قوْلُ أبي مُعَاذٍ"[1].

وبهذا يتَّضِحُ أنْ لا خِلافَ بين أقْوَالِ المُرْجِئَةِ في المسْأَلَةِ وما نقَلْناه عن عبد الله بن أحمد والآجُرِيّ واللالِكائِيّ فيها. وأوْضحُ ممَّا نقَلْناه عن هذه المَرْجِعِيَّاتِ السَّلَفِيَّةِ ما حَكَمَ به ابنُ خُزَيمَةَ على ما ورَدَ من أحاديث الوَعِيدِ الثابِتَةِ، حيثُ لا تَجِدُ فرْقًا بينه وبين ما نقَلَهُ الأشْعَري عن المُرْجِئَةِ فيما سبق، أو ما تقرأُه عند عُلمائِهم من الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ، سواءً في التأْوِيل الفجِّ للنُّصُوصِ عند الاسْتِدْلال بها، أو ابْتِداعِ نصُوصٍ أخرى؛ إذ المَدَارُ عندهم جميعا على الوُصُولِ إلى تأْكيدِ أن مناطَ النجاةِ هو ما يُوجَدُ في القلْبِ من تَصْدِيقٍ. قال:" معْنَى الأخْبار إنَّما هو على أحدِ معْنَيَيْن، أحدُهما: لا يدْخُلُ الجنة، أي بعض الجِنانِ، إذ النبِيُّ صلَّى الله عليه وسلم قد أعْلَمَ أنها جِنانٌ في جَنة، واسْمُ الجنة واقِعٌ على كل جنَّةٍ منها؛ فمعنى هذه الأخبار التي ذكرنا: مَنْ فعل كذا، لبعض المعاصِي، حرَّم الله عليه الجنة، أو لم يدْخُلْ الجنة، معناها: لا يدْخُل بعضَ الجِنانِ التي هي أعْلَى وأشْرَفُ وأنْبَلُ وأكثَرُ نعِيمًا وسُرورًا وبَهْجَةً وأوْسَعُ ، لا أنه أراد لا يَدْخُلُ شيئا من تلك الجِنان التي هي في الجنة؛ وعبد الله بن عَمْرو قد بيَّن خبَرُه الذي رُوِيَ عن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم:" لا يدْخُلُ الجنةَ عاقٌّ، ولا مَنَّانٌ، ولا مُدْمِنُ خمْرٍ" أنه إنَّما أراد حظِيرَةَ القُدْسِ من الجنة على ما تأوَّلْتُ أحد المعْنَيَيْن... والمعنى الثاني : ما قد أعْلَمْتُ أصْحابِي ما لا أُحْصِي من مرَّةٍ، أن كلَّ وعيدٍ في الكِتابِ والسنةِ لأهْلِ التوْحِيدِ، فإنما هو على شريطَةٍ؛ أي إلا أنْ يشاء الله أنْ

[1]– مقالات الإسْلاَمِيين 71/1، 72

يغْفِرَ ويصْفَحَ ويتَكَرَّمَ ويتَفَضَّلَ، فلا يُعذِّبُ على ارْتِكابِ تلك الخطيئة، إذ الله عَزَّ وجَلَّ قد أَخْبَرَ في مُحْكَمِ كتابه أنه قد يشَاءُ أن يغْفِرَ ما دُونَ الشرْكِ من الذنوبِ، في قوْلِه تعالى:{إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا}"[1].

وقد عقَدَ ابْنُ خُزَيْمَةَ بابا جعَلَ عُنْوانَه دالا على ما نُرِيدُ من أن التوْحِيدَ عنده قد يكون كافِيًّا لصاحِبه في حُصولِ العفْوِ الإلَهِيّ، تفَضُّلًا، وعدَمِ دخُولِ النارِ، كرَمًا وجُودَا من الله تعالى. قال:" بابُ ذِكْرِ الشَّفَاعَةِ التي خَصَّ اللهُ بها النبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ دون غيْرِه من الأنْبياءِ صلَّى الله عليهم، وهي الشَّفَاعَةُ الأولى التي يشْفَعُ بها لأمَّتِه ليُخَلِّصُهم الله من الموْقِفِ الذي قد جُمِعُوا فيه، يوْمَ القِيامَةِ... وهذه الشَّفَاعَةُ هي سِوَى الشَّفَاعَةِ التي يشْفَعُ النبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ، بَعْدُ، لإخْراجِ مَنْ قد أُدْخِلَ النارَ مِن أمَّتِه بِما قد ارْتَكَبُوا من الذنوبِ والخطايا في الدنْيَا التي لم يشَأْ اللهُ أنْ يَعْفُوَ عنها ويغْفِرَها لهم، تفَضُّلًا وكرَمًا وجُودًا ... "[2].

وبعد هذا الذي أوْضَحْناه، والذي سنَأْتي بأضْعافِه في ثَنَايَا هذا الكتاب، فإني لا ازْدَادُ إلا تعَجُّبا من تسْفِيه السَّلَفِيَّةِ لعقِيدَةِ المُرْجِئَةِ، وذلك مثل قوْلِ ابْنِ عيَّاض:" ولوْ كان الأمْرُ كما يقُولُون لكان مَنْ عصَى وارْتكَبَ المعاصِيَ والمحارِمَ لم يكُن عليه سَبِيلٌ، وكان إقْرَارُه يكْفِيه من العمَلِ؛ فما أسْوَأَ هذا من قوْلٍ وأقْبَحَه، فإنا لله وإنا إليه راجِعون"[3] . إذ أن السَّلَفِيَّةَ وعَيَّاضًا، قطْعًا، يقُولُون بِمِثْلِ ما رجَّعَ بسَبَبِه، مِن أنه ليس على المُؤْمِنِينَ، بالمعْنَى المرْجِئِيّ للإيمانِ، سَبيلٌ، إذ قد يغْفِرُ اللهُ لهم ابْتِدَاءً، أو بعْدَ التّطْهِير، أليْس هو الذي نقَلَ عن سُفْيانَ الثوْرِيّ قوْلَه :" مَنْ صلَّى إلى هذه القِبْلَةَ، فهو عِنْدَنَا مؤْمِنٌ؛ والناسُ عندنا مُؤْمِنُونَ بالإقْرارِ والموَارِيثِ ... ولهم ذنُوبٌ وخَطَايَا، الله حَسِيبُهم، إنْ شاءَ عذَّبَهم، وإنْ شاءَ غَفَرَ لهم؛ ولا نَدْرِي ما هُمْ عند الله عَزَّ وجَلَّ" [4].

1-10- المطلب العاشر: وُجُوبُ العِباداتِ في تَحْصِيلِ النجاةِ مُجَرَّدُ ادِّعاءٍ سلَفِيّ

قد يقول قائلٌ: هذا مَحْضُ الخطإ على السَّلَفِيَّةِ، فإنهم يُعْطُون للعمَلِ قِيمَةً كبرى، حتى أنهم يُكَفِّرُونَ بتَرْكِ فرائضِ العِباداتِ، التي كانوا يرَوْنَ أنها أعْظَمُ منْزِلَةً من الأوامِرِ والنوَاهِي المتعلِّقة

[1]- التوحيد 127/1، 128

[2]- السابق 374/1

[3]- عبد الله بن أحمد- السنة 266/2

[4]- السابق

بالمُعامَلاتِ؛ فَهُمْ، إذنْ، وإنْ كانوا يرَوْنَ رأْيَ المُرْجِئَةِ في غُفْرانِ ما يقع به الفُسُوقُ في الأخْلاقِ والسُّلُوكِ، فإنهم يُكَفِّرُونَ بترْكِ الفرائِضِ؛ وهذا دليلُ تعْظيمِ دوْرِ العمَلِ في تَحْقيقِ النجاةِ.

وبالفِعْلِ، فإن المُتَتَبِّعَ لكِتاباتِ بعْضِ أعْلامِ السَّلَفِيَّةِ ينْتَهِي إلى مِثْلِ هذا، أقْصِدُ نقْلَهَم تفْرِيقَ المدْرَسةِ بين العِباداتِ والمُعامَلاتِ، وكأن القوْمَ فهِمُوا، عند التَّنْظِير، من كلِمَةِ "الإيمَانِ " معْنَى "الإِسْلاَمِ "، الذي هو الدِّينُ، ولكن ليسَ كلَّ الإِسْلاَمِ، بل ما يتعلَّقُ بأرْكانِ الإيمَانِ فيه، إضافة إلى فرائض العباداتِ. وكأنّي بهم أخَذُوا ذلك، وبشَكْلٍ مُباشِر، مِمَّا فهِمُوه من حديث جِبْريلَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ الشهِيرِ، حيثُ ورَد النصُّ فيه على أرْكانِ الإيمَانِ الخمْسَةِ، وهي: الإيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ والبَعْثِ؛ وعلى أرْكان الإِسْلاَمِ العمَلِيَّةِ الأرْبعَةِ المذْكُورَةِ فيه، وهي: عِبادةُ اللهُ وحْدَه وإقامُ الصَّلاَةِ وإيتاءُ الزَّكَاةِ وصِيامُ رمَضَانَ، إضافةً إلى فرْضيَّة الحَجِّ، المُسْتَفادةُ من حديثِ بُنِيَ الإِسْلاَمُ[1]؛ وبالأخصّ قوْلُ الرسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعد ذِكْرِ هذه الأمُورِ وغيْرِها:" هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ"، وتعْليقُ الإمامِ البُخَارِيِّ، " قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِك كُلَّهُ مِنْ الْإِيمَانِ"[2].

ومن النُّصُوصِ الطويلة الدَّالةِ على هذا الفهْمِ، وعلى مُخالَفَة السَّلَفِيَّةِ للمُرْجِئَةِ في تعْرِيف الإيمَانِ، وبالتالي على كُفْرِ المُرْجِئَةِ، حسَبَ زعْمِهم، حيْثُ حصَروا الإيمَانَ في تصْديقِ القلْبِ، قوْلُ الآجُرِي:" اعْلَموا، رحِمَنا الله وإيَّاكُم، أن الذي عليه عُلَماءُ المُسْلِمِينَ أن الإيمَانَ واجِبٌ على جميع الخلْقِ، وهو التَّصْدِيقُ بالقلْبِ، وإقْرارٌ باللِّسانِ، وعمَلٌ بالجوارِحِ. ثم اعْلَموا، رحِمَنا اللهُ وإيَّاكم، أنه لا تُجْزِئُ المعْرِفَةُ بالقلْبِ، وهو التَّصْدِيقُ، إلا أنْ يكون معه إيمانٌ باللسانِ، وحتى يكونَ معه نُطْقٌ؛ ولا تُجْزِئُ معْرفَةُ بالقلْبِ والنطْقُ باللسانِ، حتى يكون معه عمَلٌ بالجوارِحِ ؛ فإذا كمَلَتْ فيه هذه الخصالُ الثلاثَةُ كان مؤْمِنًا حقًّا. دلَّ على ذلك الكتابُ والسنَّةُ وقوْلُ عُلماءِ المُسْلِمِينَ.

وأما ما لزِمَ القلْبَ من فرْضِ الإيمَانِ، فقَوْلُ الله تعالى عَزَّ وجَلَّ:{ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آَمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُم}، إلى قوْلِه عَزَّ وجَلَّ:{ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[المائدة/41]... فهذا يَدُلُّكَ على أن على القلْبِ فَرْضَ الإيمَانِ، وهو التَّصْدِيقُ والمعْرِفةُ... وأما فرْضُ الإيمَانِ باللسانِ، فقول الله عَزَّ وجَلَّ:{ قُولُوا آَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ. فَإِنْ آَمَنُوا

[1]– انظر صحيح البخاري – ح 7

[2]– صحيح البخاري– ح 48

بِمِثْلِ مَا آَمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ}[البقرة/136، 137]... فهذا الإيمَانُ باللسان نُطْقًا واجِبًا. وأما الإيمَانُ بما فرَض الله على الجوارِحِ، تصْدِيقًا لِمَا آمَن به القلْبُ ونطَقَ به اللسانُ، فقَوْلُ الله عَزَّ وجَلَّ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[الحج/77]... ومِثْلُه فرْضُ الصيامِ على جميع البدَنِ، ومِثْلُه فرْضُ الحجِّ، وفرْضُ الجِهادِ ... فالأعْمالُ بالجوارِحِ تصْدِيقٌ على الإيمَانِ بالقلْبِ واللسان؛ فمَنْ لم يُصدِّقْ الإيمَانَ بعَمَلِهِ بجوارِحِه، مثل الطَّهارَةِ والصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصِّيامِ والحجِ والجِهادِ وأشباهٍ لِهَذِه، ومَنْ رضِيَ لنَفْسه بالمعْرِفةِ والقَوْلِ، دون العمَلِ، لم يكُنْ مؤْمِنًا، ولم تنْفَعْه المعرِفَةُ والقوْلُ، وكان ترْكُهُ للعمَلِ تكْذِيبًا منه لإيمَانِه، وكان العمَلُ بِمَا ذكرْنا تصْدِيقًا منه لإيمَانِه، فاعْلَمْ ذلك.

هذا مذْهَبُ عُلماءِ المُسْلِمِينَ قدِيمًا وحَدِيثًا، فمَنْ قال غيْرَ هذا، فهو مُرْجِئٌ خَبِيثٌ، احْذَرْه على دِينِك. والدليلُ على هذا قوْلُ الله عَزَّ وجَلَّ:{ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}[لبينة/5]"[1].

والملاحَظُ أن أبا الحُسَينِ الآجُرِي حصَرَ الأمْثِلَةَ التي قدَّمها في الفرائِض، ولم يُعْطِ مثالا واحِدًا على الأعْمالِ الواجِبة على المُؤْمِنِ، فِعْلًا وترْكًا، من جِنْس الأخْلاقِ وأعْمالِ القُلُوبِ، مثل: المحبَّة والرَّحْمَة والحِلْمِ والسَّلامَة من الحَسَدِ والحِرْصِ والجَشَعِ والبُخْلِ، ووُجُوبِ الصِّدْقِ والوفَاءِ والجُودِ، وكذلك تلك الداخِلَةِ في باب المُعامَلاتِ، مثل: برِّ الوالِدَيْن وأداءِ الأماناتِ ورِعايَةِ حقِّ الجارِ واليَتِيمِ، والخلْقِ كلِّهم؛ وترْكِ القتْلِ –إلا بِحَقِّه– والزِّنا والسَّرِقَةِ والغِشِّ... وغيرها، وهو إنْ لم يُصَرِّحْ بأن هذا النوْعَ من الشَّرائِعِ ليس من جِنْسِ الأعْمَالِ التي يُؤَدِّي فِعلُها إلى الكُفْرِ، فإن غيْرَهُ قد صرَّح بالأعْمالِ التي يؤدِّي ترْكُها إلى ذلك، وهي العِبادَاتُ فقط، وميَّزها عمَّا لا يُؤَدِّي إليه، وهي سُوءُ الخلُقِ والفُسُوقُ في السُّلوكِ والتَّعَامُلِ؛ فقد قال سُوَيْدُ بن سعِيدٍ الهرَوِي:" سألنا سُفْيانَ بن عُيَيْنَةَ عن الإرْجَاءِ، فقال: "يقُولُون: الإيمَانُ قوْلٌ، ونحن نقُولُ: الإيمَانُ قوْلٌ وعمَلٌ. والمُرْجِئَةُ أوْجَبُوا الجنةَ لِمَنْ شهِدَ أنْ لا إله إلا اللهُ، مُصِرًّا بقَلْبِه على ترْكِ الفرائِضِ، وسَمَّوْا ترْكَ الفرائِضِ ذنْبًا، بِمَنْزِلة رُكوبِ المحارِمِ. وليْسَا سوَاءً، لأن رُكُوبَ المحارِمِ عن غيْرِ اسْتِحْلالٍ مَعْصِيَّةٌ، وترْكُ الفرائِضِ مُتعَمَّدًا، من غيْرِ جهْلٍ ولا عُذْرٍ، هو كفْرٌ. وبيانُ ذلك في أمْرِ آدمَ وإبْلِيسَ وعُلمَاءِ اليهُودِ.

[1]– الأربعون حديثا 13/1

أما آدمُ، فنَهَاهُ عن أكْلِ الشجرَةِ، وحرَّمها عليه، فأكَلَ منها مُتعَمِّدًا ... فسُمِّيَ عاصيا، من غيْرِ كُفْرٍ. وأما إبْلِيسُ، فإنه فرَضَ عليه سجْدَةً واحِدةً، فجَحَدها مُتَعَمِّدًا، فسُمِّيَ كافِرًا" [1].

وبغضّ النَّظر عن الخطإ الفاحِشِ في تَحْدِيدِ سبَبِ تسْمِيَّةِ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عاصِيًّا وإبْلِيسَ كافِرًا، وبالأخصّ فهْمُه السُّجُودَ الذي أُمِرَ به إبْلِيسُ على أنه سُجُودُ عِبادَةٍ؛ وهو أمْرٌ ستأتي الإشارَةُ إليه فيما سيأتي من هذا الكتاب، فإن تطْبيقَ هذا الأصْلِ الذي آمَنَ به السَّلَفِيُّونَ كان يُوجِبُ عليهم أنْ يُكَفِّرُوا بتَرْكِ أيِّ فَريضَةٍ من العِباداتِ، ولكنَّ الخِلاف بينهم بدَأَ في تطْبيقاتِ قاعِدَتِهم هذه التي ابْتَدَعُوهَا ابْتِداعًا مَحْضًا بآراءَ رأَوْهَا، ومنذ القديم؛ فقد كفَّرَ قوْمٌ منهم تارِكَ الحجِّ، ولم يُكَفِّرْهُ أكْثَرُهم، والأكْثَرُ أنهم يُكَفِّرُونَ بتَرْكِ الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ، وبالأخَصِّ الصَّلَاةُ، التي دارت على ترْكِها بالكُلِّية، أو تأْخِيرِها عن وقْتِها، جميعُ معارِكِهم؛ لكن من النادِرِ أنْ تقْرَأَ عند أحدِهم التكْفِيرَ بتَرْكِ الصِّيامِ مثلا. واقْرَأْ في هذا قوْلَ ابن تيمية: "وأيضا، فإن حقيقةَ الدِّينِ هو الطاعَةُ والانْقِيَادُ، وذلك إنما يتِمُّ بالفِعْلِ، لا بالقَوْلِ فقط؛ فمَنْ لم يفْعَلْ لله شيْئًا، فما دانَ لله دِينا، ومَنْ لا دِينَ له فهو كافِرٌ؛ فأما قِياسُ الصَّلَاةِ على غيرها من الأرْكان، فقد ذَكَر أبو بكْرٍ عن أحمد، أنه يُصْبِحُ مُرتَدا بِتَرْك الأرْكانِ الخمْسَةِ؛ وعنه أنه بِتَرْك الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ فقط، وعنه بتَرْكِ الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ، إذا قاتَلَ الإمامَ عليها. وعنه بتَرْكِ الصَّلَاةِ فقط"[2].

وإذا تتَبَّعْنا ما كتَبه المتكلِّمون السَّلَفِيَّةُ في مسألة تزْك الصَّلَاةِ، وهي المسألة الذي ذهب عددٌ كبيرٌ منهم إلى التكْفيرِ بها، فإننا نَجِدُ أنه فيما عدا الإمام أبا حنيفة الذي لا يعْتَبِرُه السَّلَفِيَّةُ من عُلَماء السَّلَفِيَّةِ في مسائل الإيمَانِ، والذي كان يرى حبْسَ تارِك الصَّلَاةِ حتى يُصلِّيَ، وهذا مُوافقٌ لأصُولِه في أنه لا يكْفُرُ إلا بإنْكَارِ فرْضِيَّتِها؛ والحُجَّةُ في ذلك، عند الأحناف، ما أوْرَدهُ الطحَّاوِي، في باب " بيان مُشْكَل ما رُوِي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تارِك الصَّلَاةِ من المُسْلِمِينَ، لا على الجُحُود بها، هل يكون بذلك مُرْتَدا عن الإِسْلاَمِ أم لا ؟ "، حيثُ قال:" هذا القوْلُ أوْلى عنْدَنا بالقِياسِ، لأنَّا قد وجَدْنا لله عَزَّ وجَلَّ فرائِضَ على عِباده في أوْقاتٍ خوَاصَّ، منها الصلَوات الخمْسُ، ومنها صِيام شهْرِ رَمضانَ؛ وكان مَنْ ترَك صوْمَ شهْرِ رَمَضانَ مُتعمِّدا، بِغَيْرِ جحْدٍ لفَرْضِه عليه، لا يكون بذلك كافِرا، ولا عن الإِسْلاَمِ مُرْتَدا، فكان مثْلَه تارِكُ الصَّلَاةِ حتى يخرُجَ وقْتُها... والدليل على ذلك أنا نأْمُرُه أنْ يُصَليَ، ولا نأْمُرُ كافِرًا بالصَّلَاةِ؛ ولو كان، بما

[1]– عبد الله بن أحمد– السنة 347/1

[2]– شرح العمدة– ص 261...

كان منه، كافِرًا، لأمَرْناه بالإِسْلاَمِ، فإذا أسْلَمَ أمَرْناه بالصَّلاَةِ. وفي ترْكِنا لذلك، وأمْرِنا إياه بالصَّلاَةِ ما قد دَلَّ على أنه من أهْلِ الصَّلاَةِ. ومن ذلك أمْرُ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم الذي أفْطَر في يوْمٍ من شهْرِ رَمضانَ مُتعمِّدا بالكفَّارة التي أمَرَه بها فيه، وفيها الصيَامُ، ولا يكون الصيامُ إلا مِن المُسْلِمِينَ. ولما كان الرجُلُ يكون مسْلِمًا إذا أقرَّ بالإِسْلاَمِ، قبْلَ أنْ يأتْيَ بما يوجِبُه عليه الإِسْلاَمُ من الصَّلَواتِ الخمْسِ ومن صِيامِ رمَضانَ، كان كذلك يكون كافِرًا بجُحُودِه لذلك، ولا يكون كافِرًا بتَرْكِه إياه بغَيْرِ جُحُودٍ منه له؛ ولا يكون كافِرًا إلا مِن حيْثُ كان مسْلِمًا، وإِسْلاَمُه كان بإقْرارِه بالإِسْلاَمِ، وكذلك رِدَّته لا تكون إلا بِجُحُودِه الإِسْلاَمَ"[1].

إذا اسْتَثْنَيْنَا الإمامَ أبا حنيفة، فإن الإمامَيْنِ مالِكًا والشَّافِعِيَّ يُعَدَّان عند السَّلَفِيَّةِ من أعْيانِ علماء هذه المدْرَسَةِ، ولكنهما كانا أوَّل مَنْ صرَّح بعَدم تكْفِير تارِك الصَّلاَةِ إنْ لم يُنْكِرْ فرْضِيَّتَها، وإنْ حكَمَا بقَتْله، لكن حدًّا، بعد الدَّعْوَةِ. قال الرّافِعي:" مَنْ ترَك صلاةً واحِدَةً عمْدًا، وامْتَنَعَ عن قضائِها حتى خرَجَ وقْتُ الرفاهِية والضرُورَة، قُتِلَ بالسيْفِ؛ ودُفِنَ كما يُدفَنُ سائِرُ المُسْلِمِينَ، ويُصلَّى عليه، ولا يُطْمَسُ قبْرُه؛ وقيل: لا يُقْتَل، إلا إذا صار التَرْكُ عادَةً له. وقيل: إذا ترَكَ ثلاثَ صلواتٍ. والله أعلم"[2].

ومعنى هذا الذي نقَلْناه أن الفُقَهاءَ الآثارِيّين ما كانوا مُجمِعين على تكْفِير تارِكِ الصَّلاَةِ، وإنْ ذهَبَ جمْهُورُهم إلى قتْلِه حَدًّا، ومعنى هذا أنهم حَكَمُوا بفِسْقِ غيْرِ المُنكِر لفَرْضِيَّتِها. وقد انقسم الحنابِلةُ فيما يَخُصُّ تكْفِيرَه إلى فريقين، قال أحدُهما:" يُقْتَلُ لكُفْرِه، كالمُرْتَد، فلا يُغَسَّل ولا يكَفَّنُ ولا يُصَلَّى عليه ولا يُدْفَن بين المُسْلِمِينَ. وعليه أبو إسحاق بن شاقِلّا وابنُ عَقِيل وابن حامِد... والرواية الثانية: يُقْتَلُ حدًّا، مع الحكْمِ بإسْلامِه، كالزَّاني المُحْصَنِ. وهذا اخْتيارُ أبي عبد الله بن بطَّة، وأنْكَرَ قوْلَ مَنْ قال إنه يكْفُرُ؛ وذكَر أن المذْهَبَ على هذا، لم يَجِدْ خِلافا فيه. وهو قوْلُ أكْثَرِ الفُقَهاء، منهم أبو حنيفَة ومالِكٌ والشافِعي"[3].

وإن القارئ المتَأَمِّلَ في الحُجَجِ التي ساقَها الفَريقُ الثاني من الحنابِلَةِ للقَوْلِ بعَدَمِ التكْفِيرِ يعْلَمُ أنهم مُرْجِئَةٌ، إذ أن أمْرَ النجاة عنْدَهم لا يتوقَّفُ على العمَلِ بالشَّريعةِ كلِّها، بل على التَّصْدِيقِ فقط، تماما كما عند المُرْجِئَةِ. قال ابن قُدَامَة في شرْحِ المذْهَبِ: وذلك " لقوْلِ النبِيّ صلَّى الله عليه

[1]– مشكل الآثار 189/7

[2]– شرح الوجيز 278/5... وانظر/ مواهب الجليل بشرح مختصر خليل 3/ 251

[3]– ابن قدامة– الشرح الكبير 384/1، 385

وسلَّم:" إن الله حرَّم على النارِ مَنْ قال لا إله إلا الله يبْتَغِي بذلك وجْهَ الله". وعن عُبادة بن الصامِت، قال:" سمِعْتُ رسُول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول:" مَنْ شهِدَ أن لا إله إلا اللهُ وأن محمدا عبدُه ورسولُه، وأن عِيسَى عبْدُ الله، وكلِمتُه أَلْقَاها إلى مَرْيَمَ، ورُوحٌ منه؛ وأن الجنَّة حقٌّ، وأن النار حَقٌّ، أدْخَله الله الجنة على ما كان مِنْ عمَلٍ". وعن أنَسٍ أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال " يَخْرُجُ من النار مَنْ قال لا إله إلا الله، وكان في قلْبِه مِن الخيْرِ ما يزِنُ بُرَّةً "... وعن عُبادَة أن النبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال: " خمْسُ صلَواتٍ كتَبَهُنَّ الله على العبْدِ في اليوم والليلة، فمَنْ حافظ عليهِنَّ كان له عند الله عهْدٌ أنْ يُدْخِلَه الجنة؛ ومَنْ لم يأْتِ بِهِنَّ لم يكُن له عند الله عهْدٌ، إنْ شاء عذَّبَه، وإنْ شاء أدْخَلَه الجنة". ولو كان كافِرا لم يُدْخِلْه في المَشِيئَةِ. ورُوِيَ عن حُذيْفةَ أنه قال:" يأْتِي على الناس زمانٌ لا يبْقَى معهم من الإِسْلاَمِ إلا قوْلُ لا إلَهَ إلا اللهُ، فقيل له: وما ينَفْعُهُم ؟ قال: يُنْجِيهم من النار، لا أبَا لَكَ"... ولأن ذلك إجْماعُ المُسْلِمِينَ، فإننا لا نعْلَمُ في عصْرٍ من الأعْصارِ أحَدًا من تارِكِي الصَّلاَةِ تُرِك تغْسِيلُه والصَّلاَةُ عليه، ولا مُنِع مِيراثُ مُوَرِّثِه، ولا فُرِّقَ بين الزوْجَين لتَرْكِ الصَّلاَةِ من أحدِهما، مع كثْرَةِ تارِكِي الصَّلاَةِ؛ ولو كُفِّر لثَبَتَتْ هذه الأحْكامُ"[1].

ومن الواضِحِ أن ابْنَ قدَامَةَ قد انْتَهَى إلى ما أوْرَدَه مرْجِئِيٌّ كبيرٌ، هو رأسٌ في مذْهَبِ الحنَفِيَّةِ في مسألة الإيمَانِ، كما في الفِقْه، وهو أبو جَعْفَر الطحَّاوِي، في الباب الذي أوْرَدْناه عنه قبل قليل. وقد أضاف أشياءَ كثِيرةً تُثْبِتُ لِمَنْ معه التَّصْدِيقُ دُخولَ الجنة، وهو مذْهَبُ الطحَّاوِيّ المرجئ. وهذا الذي أوْرَدْناه كافٍ في الدلالةِ على ما قلناه من التطابُقِ بين السَّلَفِيَّةِ والمُرْجِئَةِ في مسألة مرْجِعِيَّةِ التَّصْدِيقِ في تَحْصِيلِ النجاة عند الفَرِيقَيْن.

وعلى عكْسِ ما قد يظنُّه الظَّانُّ، فإن فيما كتَبَه أكثَرُ العلماءِ ذِكْرًا للإرْجَاءِ، وأكْثَرِهم حطًّا من شأْنِه، وهو ابن تيمية، في مسألة التكْفِير بتَرْكِ الصَّلاَةِ من غيْرِ جُحُودٍ، أوْضَحَ الأدِلَّة على أنَّه لا يُعْطِي قيمَةً حقِيقِيَّةً إلا لِما وَقرَ في القلْبِ من تصْدِيقٍ لدُخولِ الجنَّةِ. لقد عالَجَ ابن تيمية هذه المسألة في مواضِعَ كثيرَةٍ من كُتُبه، ومنها ما سطَّرَه في هذا الموْضِع، حيث ساقَ الكثِيرَ من الشوَاهِد على كُفْر تارِكِ الصَّلاَةِ، ومن ذلك تَمْيِيزُه بين ترْكِها بالكُلِيَّةِ وترْكِ المُحافَظَةِ عليها، اعْتِمادًا على حديث:" سَيَكُونُ أُمَرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلاَةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلُّوا الصَّلاَةَ لِوَقْتِهَا؛ ثُمَّ اجْعَلُوا صَلاَتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً". ورأى في ذلك " دَلاَلَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ، إذَا لَمْ يُصَلُّوا، قُوتِلُوا". ثم أخْرَجَ نفْسَه من مُشْكِلَةِ ما

[1]– السابق 386/1

وَرَدَ من قوْلِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ:" خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ، لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ؛ وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ"[1]، بقَوْلِه:" فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّمَا أَدْخَلَ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ مَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا، لَا مَنْ تَرَكَ".

وبغضّ النَّظَرِ عن هذا الحُكْمِ الأخير من حيْثُ مُصادَمَتُه لظاهِر نصّ الحديث، وهو " ومَنْ لَمْ يأْتِ بِهِنَّ"، فإنَّه أوْرَد ما ظنَّه دليلا على كُفْرِ تارِك الصَّلَاةِ، فقال:" وَلَا يُتَصَوَّرُ، فِي الْعَادَةِ، أَنَّ رَجُلًا يَكُونُ مُؤْمِنًا بِقَلْبِهِ، مُقِرًّا بِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ، مُلْتَزِمًا لِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا جَاءَ بِهِ، يَأْمُرُهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَنِعُ حَتَّى يُقْتَلَ؛ وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ، قَطُّ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا. وَلَوْ قَالَ: أَنَا مُقِرٌّ بِوُجُوبِهَا، غَيْرَ أَنِّي لَا أَفْعَلُهَا، كَانَ هَذَا الْقَوْلُ، مَعَ هَذِهِ الْحَالِ، كَذِبًا مِنْهُ؛ كَمَا لَوْ أَخَذَ يُلْقِي الْمُصْحَفَ فِي الْحَشّ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ مَا فِيهِ كَلَامَ اللَّهِ، أَوْ جَعَلَ يَقْتُلُ نَبِيًّا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُنَافِي إيمَانَ الْقَلْبِ؛ فَإِذَا قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ بِقَلْبِي، مَعَ هَذِهِ الْحَالِ، كَانَ كَاذِبًا فِيمَا أَظْهَرَهُ مِنْ الْقَوْلِ. فَهَذَا الْمَوْضِعُ يَنْبَغِي تَدَبُّرُهُ، فَمَنْ عَرَفَ ارْتِبَاطَ الظَّاهِرِ بِالْبَاطِنِ زَالَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إذَا أَقَرَّ بِالْوُجُوبِ، وَامْتَنَعَ عَنْ الْفِعْلِ، لَا يُقْتَلُ، أَوْ يُقْتَلُ مَعَ إسْلَامِهِ؛ فَإِنَّهُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى الْمُرْجِئَةِ والجَهْمِيَّةِ، وَالَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَعَلَ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ مَعَ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ لَا يَكُونُ بِهَا شَيْءٌ مِنْ الْفِعْلِ. وَلِهَذَا كَانَ الْمُمْتَنِعُونَ مِنْ قَتْلِ هَذَا مِنْ الْفُقَهَاءِ بَنَوْهُ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي "مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ"، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنْ الْإِيمَانِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِنْسَ الْأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إيمَانِ الْقَلْبِ، وَأَنَّ إيمَانَ الْقَلْبِ التَّامَّ، بِدُونِ شَيْءٍ مِنْ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مُمْتَنِعٌ، سَوَاءٌ جَعَلَ الظَّاهِرَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ أَوْ جُزْءًا مِنْ الْإِيمَانِ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ"[2]

وبغضّ النَّظر عن خطئِه البَيّنِ هنا أيْضا، أي في مسْألة حُصُولِ الأعْمَالِ، قطْعًا، إنْ توفَّرَتْ الإرَادَةُ الجازِمةُ والقُدْرَةُ التامَّةُ، لأن هاهُنا شرْطًا ثالِثا لم يذْكُرْه، مع تَمامِ عِلْمِه به، وهو انْتِفاءُ الموانِعِ إمَّا مُطْلَقًا وإمَّا في الإرَادةِ ذاتِها. ومن المعْلُومِ أن هاهنا مانِعًا يَمْنعُ إرادةَ المرجئَ من أنْ تكُونَ جازِمةً، فيتخلَّفُ العمَلُ بالشَّرْعِ، وهو إيمَانُه بِحُصُولِ النجاة للمُؤْمِنِ بِمُجرَّدِ الإيمَانِ، أي التَّصْديقِ والإقْرَارِ، أو التَّصْدِيقِ مُنْفرِدًا، سواء تفَضُّلا من الله ابْتِداءً، أو بعد التَّطْهِير بالنار

[1]– الموطأ – ح 248

[2]– مجموع الفتاوى 169/2

وحصُولِ الشَّفَاعَةِ. وهو الخطأ الذي كان كافِيًّا، لو الْتَفَتَ إليه، ووَضَعَه في الاعْتِبارِ، في إبْطَالِ قوْلِه بضَرُورَةِ حُصُولِ الصَّلَاةِ، قطْعًا، عند المرْجِئِ، إذْ توافَرتْ له الإرادةُ والقُدْرَةُ، وإلا فهو كافِرٌ. وبعِبارة أوْضَحُ، فإن نفْيَ ابن تيمية للإيمَانِ، أي تصْديقِ القلْبِ، بانْتِفاءِ هذا العمَلِ لا تتِمُّ له، إذ هناك مانِعٌ يَمْنَعُ المرجِئَ من الإتْيانِ به، وهو اعْتِقادُ الإرْجَاءِ، كما اعْتَقَدَه، وعَلّمَه، ودعَا إليه، وجادَلَ عنه ابن تيميَّةَ، لا أنه كافِرُ القلْبِ.

إذا تناسينا هذا الذي ذكَرْتُ، وحقُّه أنْ لا يُنْسى – سنعود إليه– فإن المُتَمَعِّنَ في هذا النَّصّ يلاحِظُ أن ابن تيمية لم يُكفِّرْ تارِكَ الصَّلَاةِ بدِلالَةِ الترْكِ نفْسه، بل بدِلَالَةٍ أخرى، وهي استِنْتاجُ أنه كافِرُ القلْبِ من الحالِ نفْسِها، حيثُ أن الذي " يَأْمُرُهُ وَلِيُّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَيَمْتَنِعُ حَتَّى يُقْتَلَ، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ؛ قَطُّ لَا يَكُونُ إلَّا كَافِرًا، وَلَوْ قَالَ: أَنَا مُقِرٌّ بِوُجُوبِهَا، غَيْرَ أَنِّي لَا أَفْعَلُهَا، **كَانَ هَذَا الْقَوْلُ، مَعَ هَذِهِ الْحَالِ،** كَذِبًا مِنْهُ".

وهذا كافٍ في بيانِ خطإ استِدْلالِه بهذا الدَّليلِ على كُفْرِ تارِك الصَّلَاةِ من غير جُحُودٍ. ولهذا، وُجِدَ الخِلافُ بين مذْهَبِه وبين ما رُوِي عن أحمد في المسألة، إذ هذا لم يُكفِّرْ تارِكَ الصَّلَاةِ بمُجَرَّدِ الترْكِ، بل بسَبَبِ إيثارِه القتْلَ على الصَّلَاةِ، مما يدلُّ على أنه كافرٌ كفْرًا اعْتِقادِيًّا، أي أن تصْدِيقَ القلْبِ منْفِيٌّ عنه، كما قرَّر ذلك –مُصيبًا– الشيْخُ الألباني[1]. وبيانا لهذا الخِلاف بعِبارَةٍ أخرى، نقول: إن مذْهَبَ أحمَدَ ليْسَ التَّكْفيرُ بترْكِ الصَّلَاةِ، بل التَّكْفِيرُ إذا دلَّتْ حالُ التَّارِكِ للصَّلاةِ على الكُفْرِ، أما ابن تيمية، فقد كفَّر بالتَّرْكِ نفْسِه، أما دليلُه على ذلك، فهو دِلالَةُ حالِ التَّارِكِ على الكُفْرِ؛ فاخْتَلَفَ المذْهَبان، وطاش دلِيلُ ابن تيمية، إذ لا علاقة عِلِيَّةً بين المطْلُوبِ والدَّلِيلِ.

والأمْرُ نفسُه نجِدُه عند ابن القيّمِ، حيثُ أن تارِك العمَلِ بالكُلِيَّةِ عنْدَه كافِرٌ، ليس بدلالة ترْكِ العمَلِ استِقْلَالًا، بل لأن ذلك يدلُّ على خلُوِّ قلْبِه من التَّصْدِيقِ. قال:" الإيمَانُ له ظاهِرٌ وباطِنٌ، وظاهرُهُ قوْلُ اللسان وعمَلُ الجوارِح، وباطِنُه تَصْدِيقُ القلْب وانْقِيادُه ومَحَبَّتُه؛ فلا ينفَع ظاهِر لا باطِنَ له، وإنْ حقَنَ به الدماءَ، وعصَمَ به المالَ والذريَّةَ، ولا يُجْزِئُ باطِنٌ لا ظاهِر له، إلا إذا تعذّر بعَجْز أو إكراه أو خوْفِ هلاك؛ فتخَلُّفُ العمَلِ ظاهِرًا، مع عدَمِ المانِعِ – والمانِع الذي ذكرناه عند نقدنا لابن تيمية موْجُودٌ بعيْنِه في حالِ المُرْجِئَةِ، وهو الإرْجَاءُ– دليلٌ على فساد الباطن وخلُوِّه من الإيمَانِ، ونقْصُه دليلُ نقْصِه، وقوَّتُه دليلُ قوَّتِه"[2].

---

[1]– انظر/ محمد ناصر الدين الألباني– حكم تارك الصلاة – ص 46

[2]– الفوائد 87

ومن أوْضَحِ النُّصُوصِ من حيْثُ الدِّلاَلَةُ على هذا الذي ذهبْنا إليه ما كتَبَه ابنُ رجَبٍ، عند شرْحِه لترْجَمَةِ الإمام البخاري :" بَاب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا..."، حيثُ حكَمَ بأنه عقَدَ الباب للردِّ على المُرْجِئَةِ، وأوْرَدَ في شرْحِه بعْضَ النقُولِ التي كان السلَفُ يَخْشَوْنَ فيها إحْباطَ أعْمالِهم بالمعاصِي؛ ثم أوْرَدَ ما يدلُّ على أن هذه الأمُورُ، وإنْ كانت مَخُوفَةً، إلا أن الأخْطَرَ فيها، حسَبَ ما فهِمَه، هو ما قد ينْجَرُّ عنها من سلْبِ تصْديقِ القلبِ، إذْ هو مدَارُ النجاة. قال:" وقَوْلُ البخاري بعد ذلك:" وما يُحْذَرُ من الإصْرارِ على النِّفاقِ والعِصْيانِ من غير توْبَةٍ، لقَوْلِ الله تعالى:{وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُون}[آل عمران/135]، فمُرَادُه أن الإصْرارَ على المعاصِي وشُعَبِ النفاقِ، من غيْرِ توْبَةٍ، يُخْشى منها أن يُعاقَب صاحِبُها بسَلْبِ الإيمَانِ بالكُلِّيةِ، وبالوُصُول إلى النفاقِ الخالِص وإلى سوءِ الخاتمة، نعُوذُ بالله من ذلك، كما يُقالُ: إن المعَاصِي بَرِيدُ الكُفْرِ"[1].

ومن ألْطَفِ، وأغْرَبِ ما يَجِبُ التنْبِيهُ إليه هنا، أن مُحاوَلة السَّلَفِيَّةِ الاستِدْلالَ العِلْمِيَّ باستِعْمالِ التحْلِيل، بعيدا عن حرْفيَّةِ النُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ والأقْوَالِ التي اعْتَمَدُوا عليها لتأْكِيدِ أن عمَلَ الجوارِحِ، وبالأخصّ العِبادَاتُ، رُكْنٌ في الإيمَانِ، إضافة إلى إقْرَارِ اللِّسانِ واعْتِقادِ القَلْبِ، قد تولَّدَ عنه في منْظُومَتِهم الفِكْرِيَّةِ شيءٌ عجِيبٌ، وهو نفْيُ الإيمَانِ الحقّ، أي الذي هو بمَعْنَى الدِّينِ نفْسِهِ، لا لانْتِفاءِ العمَلِ، بل لانْتِفاءِ الإيمَانِ بالمعْنَى المرْجِئِيّ، أي الذي هو بمعنى التَّصْدِيقِ؛ وهو أمرٌ مُجْمَعٌ عليه بين الناس، فمَنْ ذا الذي يقُولُ بأن الإيمَانَ باقٍ إذا ذهَبَ رُكْنُه الذي في القلْبِ ؟ وهم، هنا، أثْبَتُوا مِحْوَرِيةَ ما قَصَدوا إلى نفْيِ دوْرِه، إذا انْفَرَد، في تَحْصِيلِ النَّجاةِ، وهو تصْديقُ القلبِ. وقد كان يجِبُ عليهم، لو أرادوا الوُصُولَ حَقًّا إلى مُبْتَغاهم بطَرِيقَةٍ عِلْمِية سلِيمَةٍ أنْ يُثْبِتُوا الكُفْرَ بترْكِ العمَلِ مع بقاءِ تصْدِيقِ القلْبِ، أي الاعْتِقادِ. وهذا ما لم يسْتَطِيعُوه، على العكْسِ من الإبَاضِيَّةِ، مثلا، الذين اسْتَطاعُوا أنْ يُثبِتُوا صحَّةَ وصْفِ تارِكِ العملِ بالكُفْرِ على الرغْمِ من إثْباتِهم بقاءَ التَّصْدِيقِ.

وليس هذا الذي قُلْناهُ بغَرِيبٍ، فإنه يتَوافَقُ، رُبَّما بشَكْلٍ لا شُعُورِيّ، مع ما يؤْمِنون به حقًّا من صحَّةِ مذاهِبِ الإرْجَاءِ. وإننا نَجِدُ في بعض ما كتَبَ ابن تيمية، على الرغْمِ من نُدْرَتِه، التصْرِيحَ بهذا المذهب نصًّا، فقد قال، مثلا، وهو في معْرَضِ تعْرِيفِ الإيمَانِ:" ثُمَّ هُوَ فِي الْكِتَابِ بِمَعْنَيَيْنِ:

[1]– فتح الباري 1/ 100

أَصْلٌ، وَفَرْعٌ وَاجِبٌ، فَالْأَصْلُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ، وَرَاءَ الْعَمَلِ، فَلِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ:{ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} وَالَّذِي يَجْمَعُهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ}،{ لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ}، وَحَدِيثُ "الْحَيَا"، وَ"وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ". وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ أَصْلٍ لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ، وَمِنْ وَاجِبٍ يَنْقُصُ بِفَوَاتِهِ نَقْصًا يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الْعُقُوبَةَ، وَمِنْ مُسْتَحَبٍّ يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ عُلُوُّ الدَّرَجَةِ... فَمِنْ سَوَاءِ أَجْزَائِهِ مَا إِذَا ذَهَبَ نَقَصَ عَنْ الْأَكْمَلِ، وَمِنْهُ مَا نَقَصَ عَنْ الْكَمَالِ، وَهُوَ تَرْكُ الْوَاجِبَاتِ أَوْ فِعْلُ الْمُحَرَّمَاتِ، وَمِنْهُ مَا نَقَصَ رُكْنُهُ، وَهُوَ تَرْكُ الِاعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ الَّذِي يَزْعُمُ الْمُرْجِئَةُ والجَهْمِيَّةُ أَنَّهُ مُسَمًّى فَقَطْ. وَبِهَذَا تَزُولُ شُبُهَاتُ الْفِرَقِ. وَأَصْلُهُ الْقَلْبُ، وَكَمَالُهُ الْعَمَلُ الظَّاهِرُ، بِخِلَافِ الإِسْلاَمِ فَإِنَّ أَصْلَهُ الظَّاهِرُ وَكَمَالَهُ الْقَلْبُ"[1].

وهذا المذْهَبُ، أي الإقْرَارُ بإيمَانٍ من دلَّ ظاهِرُه على تصْدِيقِ قلْبِه، وعمَلُه على عدَمِ نقْضِ عقِيدَتِه، هو أصْلُ دعْوَةِ الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حيث " سُئِلَ ... عمَّا يُقاتِل عليه؟ وعما يُكفِّرُ الرجُلَ به؟ فأجاب: أرْكانُ الإِسْلاَمِ الخمْسَةِ، أوَّلُها الشَّهادَتان، ثم الأرْكانُ الأرْبَعَةُ؛ فالأرْبَعَةُ: إذا أقَرَّ بها، وترَكَها تَهاوُناً، فنَحْنُ وإنْ قاتَلْناه على فعْلِها، فلا نُكَفِّرُه بِترْكِها؛ والعلماء: اخْتَلَفُوا في كُفْرِ التارِك لها كسَلاً من غير جُحُودٍ. ولا نُكَفِّرُ إلا بما أجْمَعَ عليه العُلَماءُ كلُّهُم، وهو الشَّهَادَتان. وأيضًا، نُكَفِّرُه، بعد التعْرِيف، إذا عرَفَ وأنْكَرَ"[2].

وبسبب هذا الذي أوْرَدناه، وأوْضَحنا فيه أن مسألة التكْفِير بتَرْكِ العمَلِ بالكُلِيَّةِ عند بعض أئِمَّةِ المُتَكَلِّمين من السَّلَفِيَّةِ، مثل ابن تيمية وابن القيم، ليْسَتْ مُؤَسَّسةً على تَرْكِ العمَلِ نفْسِه، بل لدِلالتها على كُفْرِ الباطِنِ؛ إضافة إلى التصْرِيحِ، أحيانا، بأن السِّرَّ في الكُفْرِ عندهم هو بتَرْكِ الاعْتِقاد، نَجِدُهم يقولون بنظَرِية "التَّفَضُّلِ الإلَهِيّ"، تماما كما قال بها غيْرُهم مِمَّن نقَلْنا بعْضَ نُصُوصِهم من أعْلامِ السَّلَفِيَّةِ، وكما يقول بها، قطْعًا، المُرْجِئَةُ. وهي النظَرِيَّةُ، بل الحقيقة بعَيْنِها عندهم، التي مُؤدَّاها أن الله تعالى قد يتفضَّل على بعْضِ عِباده مِمَّن ليس لهم من العمَلِ إلا تصْدِيقَ القلْبِ بدُخُولِ الجنة، تماما كما يدْخُلُها الصالِحون من عبادِه المُؤْمِنِينَ، أيْ دون المُرُورِ بمرحلة التطْهِيرِ التي تُصاحِبُ القوْلَ بالنظَرِيَّةِ، أو الحقيقة العقَدِيَّةِ عندهم، المُسَمَّاةِ بالشَّفَاعَةِ.

قال ابن تيمية، وقد عرَضَ قوْلَه تعالى:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا

[1]– مجموع الفتاوى 173/2.

[2]– الدرر السنية في الأجوبة النجدية 1/ 54

لَهُ}[الزمر/53، 54]، بعد أنْ حذَفَ منه قوله تعالى، تكْمِلَةَ الآية 54:{ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ}، وهو صريحٌ في الوعيد:" وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي حَقِّ التَّائِبِينَ، وَأَمَّا آيَتَا النِّسَاءِ، قَوْلُهُ : { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي حَقِّ التَّائِبِينَ، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّ التَّائِبَ مِنْ الشِّرْكِ يُغْفَرُ لَهُ الشِّرْكُ أَيْضًا بِنُصُوصِ الْقُرْآنِ وَاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا تَخْصِيصٌ وَتَقْيِيدٌ، وَتِلْكَ الْآيَةُ فِيهَا تَعْمِيمٌ وَإِطْلَاقٌ؛ هَذِهِ خَصَّ فِيهَا الشِّرْكَ بِأَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ، وَمَا عَدَاهُ لَمْ يَجْزِمْ بِمَغْفِرَتِهِ، بَلْ عَلَّقَهُ بِالْمَشِيئَةِ، فَقَالَ :{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ هَذِهِ كَمَا تَرُدُّ عَلَى الوعِيدِيَّةِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَهِيَ تَرُدُّ أَيْضًا عَلَى الْمُرْجِئَةِ الواقِفِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَ كُلَّ فَاسِقٍ، فَلَا يَغْفِرُ لِأَحَدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَغْفِرَ لِلْجَمِيعِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ:{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } فَأَثْبَتَ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ هُوَ مَغْفُورٌ، لَكِنْ لِمَنْ يَشَاءُ؛ فَلَوْ كَانَ لَا يَغْفِرُهُ لِأَحَدِ بَطَلَ قَوْلُهُ:{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ}، وَلَوْ كَانَ يَغْفِرُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ بَطَلَ قَوْلُهُ:{ لِمَنْ يَشَاءُ}؛ فَلَمَّا أَثْبَتَ أَنَّهُ يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَغْفِرَةَ هِيَ لِمَنْ يَشَاءُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى وُقُوعِ الْمَغْفِرَةِ الْعَامَّةِ مِمَّا دُونَ الشِّرْكِ، لَكِنَّهَا لِبَعْضِ النَّاسِ. وَحِينَئِذٍ، فَمَنْ غُفِرَ لَهُ لَمْ يُعَذَّبْ، وَمَنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ عُذِّبَ. وَهَذَا مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الْقَطْعُ بِأَنَّ بَعْضَ عُصَاةِ الْأُمَّةِ يَدْخُلُ النَّارَ، وَبَعْضَهُمْ يُغْفَرُ لَهُ"[1].

ولهذا صحَّحَ معْنَى حديثِ البطاقَةِ الذي أوْرَده الإمام التِّرْمِذِيُّ، عن عبد الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قال:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي، عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا ؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ ؟ فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ ؟ فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ؛ فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ، فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، قَالَ: فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ"[2].

وأضاف ابن تيمية إلى هذا الحديث قِصَصًا أُخْرَى، غفَرَ اللهُ لأصْحابِها، عنده، بِمُجَرَّدِ الإخلاصِ المَوْجودِ في القلْبِ. قال، في معْرَضِ حديثِه عن مُوجِباتِ الغُفْرانِ :" بَلْ الِاسْتِغْفَارُ بِدُونِ

[1]– مجموع الفتاوى 393/3

[2]– سنن الترمذي– ح 2563. قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

التَّوْبَةِ مُمْكِنٌ وَاقِعٌ، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ، فَإِنَّ هَذَا الِاسْتِغْفَارَ، إِذَا كَانَ مَعَ التَّوْبَةِ مِمَّا يُحْكَمُ بِهِ عَامٌّ فِي كُلِّ تَائِبٍ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ التَّوْبَةِ فَيَكُونُ فِي حَقِّ بَعْضِ الْمُسْتَغْفِرِينَ الَّذِينَ قَدْ يَحْصُلُ لَهُمْ، عِنْدَ الِاسْتِغْفَارِ، مِنْ الْخَشْيَةِ وَالْإِنَابَةِ مَا يَمْحُو الذُّنُوبَ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْبِطَاقَةِ بِأَنَّ قَوْلَ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ ثَقُلَتْ بِتِلْكَ السَّيِّئَاتِ، لَمَّا قَالَهَا بِنَوْعِ مِنْ الصِّدْقِ وَالْإِخْلَاصِ الَّذِي يَمْحُو السَّيِّئَاتِ. وَكَمَا غَفَرَ لِلْبَغِيِّ بِسَقْيِ الْكَلْبِ، لِمَا حَصَلَ فِي قَلْبِهَا، إذْ ذَاكَ، مِنْ الْإِيمَانِ. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ "[1].

ولهذا الذي ذكَرْتُ تَجِدُ عند أئِمَّةِ السَّلَفِيَّةِ تسْلِيمًا تامًّا، ودون أيّ مُحاوَلة للتّحْليلِ، لبعْضِ ما وَرَدَ عن رسُول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في نَجاةِ مَنْ ليس له من العمَل إلا الإقْرارُ بالتوْحِيدِ، وتَرْكَ كلّ مُحاوَلَةٍ للبحث عن شرْحِه – وهو مُمْكِنٌ عِلْمِيًّا، كما هو معْرُوفٌ في عِلْمِ فِقْهِ الحديث– بما يُناسِبُ ما قعَّدُوه من ضَرُورَةِ العمَلِ لحُصولِ الإيمَانِ الحقّ، فدلَّ ذلك على اعْتِقادِهم التامّ في عدَمِ الحاجة إلى العمَلِ. ومن ذلك ما أوْرَدهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، عن عُمَرَ رضِي الله عنه:" أن رسُولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أمَرَه أن يؤْذِنَ الناسَ أنَّ مَنْ يشْهَدُ أن لا إله إلا الله وحْدَه لا شَرِيكَ له، مُخْلِصًا، فله الجنة؛ قال عمر: يا رسول الله، إذا يتَّكِلوا، قال: فدَعْهُمْ"[2] ومنه ما أوْرَدَه ابنَ مَنْدَه من قوْل الرَّسُولِ الكَرِيمِ :" أشْهَدُ أنْ لا إله إلا الله ، وأَنِّي رسول الله، لا يلْقَى اللهَ بهما عبْدٌ، غيْرَ شاكٍّ، فيُحْجَبَ عن الجنة"[3].

وهذا المذْهَبُ هو عيْنُه ما أكَّده ابن القيّم عند بَحْثِه في كَيْفِية حُصُولِ النجاة بِمُجرَّدِ الإقْرَارِ بالإسْلاَمِ. قال:" والشَّارِعُ، صلواتُ الله وسلامُه عليه، لم يَجْعَلْ ذلك حاصِلا بِمُجرَّد قوْلِ اللسان فقط، فإن هذا خِلاف المعْلومِ بالاضْطِرارِ من دين الإسْلاَمِ ... فلا بُدَّ من قوْلِ القلْبِ وقوْلِ اللسان. وقَوْلُ القلب: يتضَمَّن من معْرِفتها والتَّصْدِيقِ بها، ومعْرِفة حقيقة ما تضَمَّنَتْه من النَّفْيِ والإثبْاتِ، ومعْرِفَةِ حقيقة الإلَهِية المنْفِية عن غير الله، المُخْتَصَّة به، التي يسِتَحيل ثُبُوتُها لغيره؛ وقِيامُ هذا المعنى بالقلْبِ، عِلْمًا ومعْرِفَةً ويقِينًا وحالًا، ما يُوجِب تَحْرِيمَ قائلها على النار... وتأمَّلْ حديثَ البطاقة التي تُوضَعُ في كفَّةٍ، ويُقابِلُها تِسْعَةً وتِسْعُونَ سجِلا، كلُّ سِجِلٍّ منها مدَّ البَصَرِ، فتَثْقُل البِطاقَةُ، وتَطِيشُ السجِلات، فلا يُعَذَّبْ.

---

[1]– مجموع الفتاوى 151/2

[2]– التوحيد 2/ 64، وأورده، عن عمر، أبو نعيم في أخبار أصبهان – ح 542. وهو في الصحيح عن أنس، ولنا فيه نقدٌ حديثي مثير للاهتمام سنأتي به فيما بعد. انظر/ صحيح البخاري – ح 125، وصحيح مسلم – ح 47

[3]– الإيمان 1/ 55. والحديث تاما في صحيح مسلم– ح 40

ومعْلُومٌ أن كلَّ مُوحِّدٍ له مثل هذه البطاقة، وكثيرٌ منهم يدْخُلُ النارَ بذُنُوبِه، ولكن السرَّ الذي ثقَّلَ بطاقَةَ ذلك الرجُلِ، وطاشَت لأجْلِه السجِلات، لَمَّا لم يَحْصُلْ لغيره من أرْبابِ البِطاقَاتِ، انْفَرَدَتْ بطاقَتُه بالثِّقَلِ والرزانَةِ.

وإذا أرَدْتَ زِيادةَ الإيضاحِ لهذا المعنى، فانْظُرْ إلى ذِكْرِ مَنْ قلبُه ملآنٌ بِمَحَبَّتِك وذِكْرِ مَنْ هو مُعْرِضٌ عنك، غافِلٌ، ساهٍ، مشْغُولٌ بغَيْرِكَ؛ قد انْجَذَبَتْ دوَاعِي قلبِه إلى مَحبَّة غيرِك وإيثارِهِ عليك، هل يكون ذِكْرُهما واحدا ؟ أم هل يكون ولَدَاكَ اللذان هما بهذه المَثابَةِ أو عبْدَاكَ أو زوْجَتاك عندك سواء ؟

وتأمَّل ما قام بقَلْبِ قاتِلِ المائة من حقائق الإيمَانِ... وقريبٌ من هذا: ما قام بقَلْبِ البغِيِّ التي رأتْ ذلك الكلْبَ، وقد اشْتَد به العطَشُ، يأكُلُ الثَّرَى فقام بقلْبِها، ذلك الوقْتُ، مع عدَمِ الآلة وعدَمِ المُعينِ، وعدَمِ مَنْ تُرائِيه بعَمَلِها ما حمَلَها على أنْ غرَّرتْ بنَفْسِها في نُزول البِئْرِ ومَلْءِ الماءِ في خُفِّها، ولم تعْبَأْ بتَعَرُّضِها للتلَف، وحمْلِها خُفَّها بفِيها وهو مَلْآنٌ حتى أمْكَنها الرقِيَّ من البئْرِ؛ ثم تَوَاضُعُها لهذا المخْلُوق الذي جرَتْ عادَةُ الناس بضَرْبِه، فأمْسَكَتْ له الخُفَّ بيدِها حتى شرِبَ، من غير أنْ ترْجُو منه جزاءً ولا شُكورًا؛ فأحْرَقَتْ أنوارُ هذا القدْرِ من التوْحِيد ما تقدَّم منها من البغَاءِ، فغُفِرَ لها"[1]. ولنا عودةٌ إلى كلِّ هذه الادِّعاتِ، وبالأخَصِّ أهمُّها وهو الادِّعاء بثُبوتِ مَحبَّةِ المُحِبِّ للمَحْبُوبِ مع الخلُوِّ من العمَلِ بطاعتِه، التي سنَجِدُ أنه سيُكذِّبُها بنفْسِه، وهو المذْهَبُ الصحِيحُ.

ويظلُّ الحائِزُ على قصَبِ السبْقِ في تراجُعِ السَّلَفِيَّةِ عن آلافِ الصَفَحَاتِ التي كتَبُوها في ضَرُورَةِ عمَلِ الجوارِحِ لِحُصولِ الإيمَانِ، الشيْخُ سفر الحوَالِي، إذ قرأْتُ الرسالةَ التي تقدَّم بها لنَيْلِ درَجَة الدُّكْتورَاه، من جامِعة أم القرى، بالحِجازِ العامِرِ؛ وتتبَّعْتُ إصْرارَه العجِيبَ على تكْفِير تارِك العمَلِ بالكُلِّية، وعلى تكْفِيرِ تارِك الصَّلَاةِ غيْرِ المنْكِر لفَرْضِيَتها، رغْم مُخالَفَتِه لجُمْهُور العلماء المسلمين من الحنابلة وغيرهم، ورغْمَ أن التحْلِيلَ الذي قمْنَا به فيما سبَقَ يؤدِّي إلى بُطْلانِ فتَاوَى كِبارِ مُتكلِّمِي فرْقَتِه بكُفْرِه، وإلى تقْرِيرِهم الصَّريحِ أن التوْحيدَ مُجَرَّدًا كافٍ في تَحْصِيلِ النجاة. والحقيقةُ أنني كنتُ أنْتَظِرُ، مع توالي قراءتي للمباحث التي عقَدها، أنْ يُصرِّحَ بِمُخالَفَةِ السَّلَفِيَّةِ رأْسًا، أو أحْسَن من هذا، وهو أنْ يَنْضَمَّ إلى الصفِّ بإنْكارِ كلِّ ما صَرَفَ سنواتٍ لإثْباتِه، وهو الأمْرُ الذي انْتَهَى إليه، إذ عاد في آخِرِ الرسالة ليُقَرِّرَ ما لا يسَعُ أيَّ عاجِزٍ عن النَّظَرِ – وكلُّ

[1]– مدارج السالكين 9/ 222، 223

سلَفِيٍّ عاجِزٌ عن النَّظَر– أنْ يُنْكِرَهُ، وهو أن المدَارَ على التَّصْدِيقِ، وضارِبا في الوقْتِ نفْسِه عرْضَ الحائِطِ بوُجُوبِ تعْمِيم أحْكَامِ الله تعالى على خلْقِه كلِّهم، وإلا ألْزَمْنَاهُ تعالى الظُّلْمَ؛ فكتَب:" ونَخْلُصُ من هذا إلى أنه، مع حفْظِ عُمُوم دِلالة الأصُولِ الكليَّةِ – يقْصِدُ حُكْمَها بتكْفِير تارِك العمَلِ– توجَدُ حالَاتٌ خاصَّةٌ يكون فيها تارِكُ جنْسِ العمَلِ أو تارِكُ الصَّلَاةِ غيْرَ مُخَلَّدٍ في النار، وقد لا يدْخُلُها أصلا"[1]. وأعْطَى أمْثِلَةَ على ذلك بقِصَّةِ الجهَنَّمِيِّين والرِّواياتِ عن حالِ المُسْلِمِينَ في آخِرِ الزَّمان.

وفي ضوْءِ هذا يتأكَّدُ أن اجْتِهادَ السَّلَفِيِّين اجْتِهادًا بالِغًا– سنَعُود إلى الموْضُوع لاحقا– في تأْوِيلِ الأحاديث التي فيها نفْيُ الإيمَانِ عن مُرْتَكِبِي الكبائِر، أو التي فيها أن من الناس مَنْ يَدْخُلُ الجنة من غير عمَلٍ، هو غلْقُ الطريقِ أمام اسْتِدْلَالَاتِ خُصُومِهم من المُعْتَزِلَةِ بها؛ أو لعَلَّه نوْعٌ من التعلُّل بعَدَمِ مُخالَفَتِهم للنظَرِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ في الإيمَانِ.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المنْهَجَ المُوافِقَ لغَرَضِهم ، لو كان هدَفُهم هو ما أعْلَنُوه بالفِعْلِ، هو تثْبِيتُ هذه الآثارِ، وليْسَ العمَلَ على إفْراغِها من دِلالتِها المنْصُوصِ عليها، مع إثْباتِ نوْعٍ من الدِّلَالَةِ تأوَّلُوه، مثل قوْلِهم بأنها وردَتْ في نَفْيِ "حقِيقَةِ" الإيمَانِ، كما رأينا، مثلا، في النظرية الغرِيبَةِ التي ذهب إليها القاسِم بن سلَّام، والتي نفَى فيها "حقِيقَةَ" الإيمَانِ دون "اسْمِه"؛ وكأن الأشياء تكون لها "أسماء" دون "حقائِقِها". وكما ذهَبَ ابن خُزَيْمَةَ في تأْوِيل حديث الجهَنَّمِيِّين ليُثْبِتَ أن لهم عمَلًا ما، اسْتَحَقُّوا به الخُروجَ من النار، ذلك أن قوْلَه في الحديث:" "لم يعْمَلُوا خيْرًا قط"... [أي]... على التَّمامِ والكمَالِ "[2]، وكما ذهب الحوالي إلى إثْبَاتِ نوْعٍ من العمَلِ ليس له مِقْدارٌ، بل هو غيْرُ موْجُودٍ، عند مُحاوَلَتِه إثْباتِ أن للجهَنَّمِيِّين عمَلًا، فقال:" وهذه الحالَةُ المخْصُوصَةُ التي دلَّت عليها هذه الرواية، لا يصْعُبُ علينا تكْيِيفَها وتعْلِيلَها دون إخْلالٍ بالقاعدة والأصْلِ في تركُّب الإيمَانِ من "القوْلِ والعمَلِ معا" ، وذلك بأنْ نقُولَ: إن هذا الإيمَانَ المرَكَّبَ، أصْلُه في القلْبِ، وجُزْؤُه الظاهِرُ على الجوارِح، وبِحَسَب قوَّةِ الباطِن تكون قوَّةُ الظاهِر، فقد يقع أنْ يضْعُفَ ذلك الأصلُ حتى ينْزِلَ عن أدْنَى مِثْقَال ذرَّةٍ، وهو الحدُّ الأدْنَى للإيمَانِ الذي نصَّتْ عليه الأحاديثُ؛ أعْنِي الإيمَانَ الذي يعْلَمُه أهلُ الجنة ويعْرِفُونَه؛ لكن ذلك لا يقْتَضِي نفْيَ ما هو

[1]– ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسْلاَمِي 2/ 291. وانظر نتيجة بحثه في قصة الجهنميين في الصفحات قبلها.

[2]– التوحيد 4/2

أَقَلُ منه بأضْعافٍ كثيرة مِمَّا يعْلَمُه الله، وهذا الإيمَانُ الذي يكُونُ على تلك الدرَجَةِ من الضعْفِ، لا يُحرّكُ صاحِبَه إلى عَمَلِ خيْرٍ قطُ"[1].

وقد يسْألُ سائِلٌ هنا، فيَقُولُ: يبْقَى أن هناك فرْقًا بين المُرْجِئَةِ والسَّلَفِيَّةِ، وهو أن المُرْجِئَةَ يعْتَمِدُونَ في مغْفِرةِ الذُّنُوبِ على مُجَرَّدِ التَّصْدِيقِ، وهو وإنْ كان سبَبًا للنجاة في عقِيدتِهم، تماما كما قرَّرْتَه على السَّلَفِيّين، ولكن هؤلاء يرَوْنَ أن العبْدَ يظَلُّ في خطَرٍ إذا فقَد العمَلَ بالشَّرْعِ بالكلّية، أو كان قليل العمَلِ به؛ فقد يكون مصِيرُه إلى النارِ، والعياذُ بالله ؟

والملاحَظُ، والجديرُ بأنْ يُنْتَبه إليه، أن هذا هو الخطَرُ الوحِيدُ الذي قد يتعرَّضُ له المُرْجِئَةُ عند ابن عيَّاضٍ، مثلا، رغْمَ شدَّتِه عليهم في نُصوصٍ كثيرة، وذلك في قوْلِه:" يقُولُ أهْلُ الإرْجَاءِ: الإيمَانُ قوْلٌ بلا عمَلٍ ، ويقُولُ الجَهْمِيَّةُ: الإيمَانُ المعْرِفةُ، بلا قوْلٍ ولا عمَلٍ، ويقُولُ أهْلُ السنَّةِ: الإيمَانُ المعْرِفَةُ والقوْلُ والعمَلُ؛ فمَنْ قال: الإيمَانُ قوْلٌ وعمَلٌ، فقد أخَذَ بالوَثِيقَةِ، ومَن قال: الإيمَانُ قوْلٌ بلا عمَلٍ، فقد خاطَرَ، لأنه لا يَدْرِي أيُقبَل إقْرَارُه أو يُرَدُّ عليه بِذُنُوبِه"[2].

وهذا سؤالٌ لا يسْأَلُه في الحقيقة عالِمٌ بأدبيَّاتِ علْمِ الكلام، فإنَّ المُوافَقَةَ بين المُرْجِئَةِ والسَّلَفِيَّةِ في هذا واقِعَةٌ أيْضًا، إذْ كثيرٌ من المُرْجِئَةِ القُدمَاءِ، وبالأخصّ بعد تَبَنِّي الفِرَقِ التي خلَفَتْهم، أي الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ والظَاهِرِيَّةِ، لِمَقُولاتهم في الإيمَانِ، يُقَرِّرُون هذا الخطَرَ، ويرَوْنَ أن الله تعالى، وإنْ غفَر للبَعْضِ، فإن البعْضَ الآخَرَ يُعَذَّبُ بذُنُوبه؛ ولم يشُذّْ عن هذا إلا مُقاتِل بن سُلَيمَان الذي حُكِيَ عنه أن الله لا يعُذِّبُ موَحِّدًا[3]. وهنا مسألةٌ لا بدَّ أنْ يعْرِفَها كلُّ قارِئٍ، وهي أنه قد وُجِد كثيرٌ من المُرْجِئَةِ القُدَامى، كما نبَّهنا وسنُنَبِّه، مَنْ كان أكْثَرَ احْتِفاءً بالعمَلِ بالشَّرْعِ من كُلِّ مُفَكِّرٍ سلَفِيٍّ، إذ تَوقَّف بعْضُهم في مسألة دُخولِ الفُسَّاقِ الجنة، وبعضُهم فتَحَ إمكانًا لتخْليدِهم في النار، وهو ما لم يَقُلْ به أيٌّ سلَفِيٍّ. ولو فرضنا، على سبيل الجدَلِ، أن اعْتِراضَ هذا المُعترِضِ بالسُّؤالِ المطْرُوحِ صحِيحٌ، فإن في اجْتِماع الفَريقَيْنِ على القوْلِ بالشَّفَاعَةِ ما يكْفِي في القَضاءِ على أيِّ اخْتِلافٍ بين الفَرِيقَيْن، ما عدا الاخْتِلافَ في مُسَمَّى الإيمَانِ، وهو الذي سمَّاه ابنُ تيمِيَّة اخْتِلافًا لفْظيًّا، وقد أثْبَتْنَا أنه ليس كذلك، بل هو اختِلافٌ يعُودُ إلى أن كلَّ فريقٍ قد عرَّفَ شيْئًا مُخْتلِفًا عمَّا عرَّفه الفَرِيقُ الآخر؛ بل الأصحُّ أن نقولَ: إن المُرْجِئَةَ قد عرَّفوا مصْطَلَح الإيمَانِ بالفِعْلِ، وأن

[1]– ظاهرة الإرجاء 2/ 290

[2]– عبد الله بن أحمد– السنة 2/ 266

[3]– انظر/ ابن تيمية– مجموع الفتاوى 3/ 424

تعْريفَهم صحِيحٌ، أما السَّلَفِيَّةُ فقد عرَّفوا الإيمَانَ الحقَّ، ظانّين أنه الإيمَانُ المُطْلَقُ؛ ثمَّ لم يُعْطوه أيَّ قيمةٍ في تَحْصيلِ الفلاح.

1-11- المطلب الحادي عشر: موْقِفُ السلفيّين من الشفاعة خاتَمُ اعْتِقادِهم الإرْجاء

1-11-1- الفرع الأول: بين يدَيْ المطلب

قد اتَّضَح مِمَّا سبقَ أن أبْسطَ تعْرِيفٍ للمُرْجِئ هو القوْلُ بأنه الشَّخْصُ الذي يعْتَقِدُ أن تصْديقَ القلْبِ بأصُولِ الدِّينِ، وهي العقائِدُ، كافٍ في تَحْصيلِ النجاة من عذَابِ الله الأبدِيّ في نارِ جهنَّمَ، والفوْزِ بالخُلُود في النعِيمِ. وهذا صريحُ مذاهِبِ بعْضِ المُرْجِئَةِ القُدَماءِ، حيثُ لَمْ يُخْفُوه عن أحدٍ، كما هو صريحُ مذْهِبِ الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ وأهْلِ الظاهِرِ فيه، لَمْ يُخْفُوه عن أحَدٍ. ومن المعْلُوم أنه فيما عدا مُقاتِلُ بنُ سليمانَ الذي ذهبَ إلى أن جميع المُوَحِّدين ينْتَفِعُون بهذه "المِنْحَةِ " الإلَهِيَّة لِمُجَرَّدِ كوْنِهم مُوَحِّدين، فإن جمهور المُرْجِئَةِ الذين قرَّروا أن هذا المذْهَبَ هو صرِيحُ وعْدِ الدِّينِ الإسْلاَمِيّ للمَخْلُوقِين قد أجازُوا أنْ يُميِّزَ الله تعالى بينهم، بحيْثُ يغْفِرُ للبعْضِ منهم رأسًا بفَصْلِه، فيُدْخلُهم الجنة دون سبْقِ عذابٍ، ولا يغْفِرُ للبعض الآخرِ، فيَدْخُلُون النار؛ وهنا يَتَدَخَّلُ اعْتِقادُهم بوُجُودِ وسيلَةٍ لإخْراجِ هؤلاء من النار، وإدْخَالِهم الجنة، وهي شَفَاعَةُ الشَّافِعين. وقد أجْمَعَ كلُّ المُرْجِئَةِ المُسْلِمِينَ الخُلَّصِ على أنه لا ينْتَفِعُ من الشَّفَاعَةِ إلا أهْلُ التَّصْدِيقِ، أي المُوحِّدين من أهْلِ هذا الدِّينِ. وهو الأمْرُ الذي يَجْعَلُ من الإيمَانِ بصِحَّةِ هذا الاعْتِقادِ، وكوْنِه حقيقةً من الحقائقِ أكْبَرُ دليلٍ على اعْتِقاد صاحِبه للإرْجَاءِ.

ومادام أن موْضُوعَ هذا الكتابِ هو الإرْجَاءُ، وما دامت الشَّفَاعَةُ هي أعْظَمُ دليلٍ اسْتَنَد عليه المُرْجِئَةُ للقَوْلِ بكِفايَةِ التَّصْدِيقِ في تَحْصِيل مبْتَغى كلِّ مؤْمِنٍ، أي مُصَدِّقٍ، مهْما كان فارِغًا من العمَلِ بالشَّرْعِ؛ فإن كلَّ مباحثَ هذا الكتاب، فيما عدا مطالِبَ من المبحث الثاني في هذا الفصْلِ، ستَتَناوَل مدى صحَّةِ عقِيدَةِ الإرْجَاءِ من خلال التعْرِيفِ بماهِيَّةِ الإيمَانِ المُنْجِي في فِكْرِ أصْحابِ الفِرَقِ وفي الأصُول التشْرِيعية الإسْلاَمِيَّةِ، ومدى صحَّةِ الاعْتِقادِ في وُجُودِ الشَّفَاعَةِ وماهِيَّتَها عند المُتَكلِّمِين في أصُولِ الدِّينِ من المُسْلِمِينَ وغيرِهم من أصْحَابِ الدِّياناتِ.

1-11-2- الفرع الثاني: تعريف الشفاعة في اللغة والاصطلاح

ومن الضروريّ أنه قبْلَ أنْ نقدِّمَ أدِلَّةً جديدَةً في هذا المطْلَبِ – ثم في كلِّ فصُولِ هذا الكتاب– على إرْجَاءِ السَّلَفِيَّةِ، مهما حاوَلُوا التملُّصَ، وإثْباتِ أنَّهم من جُمْلَةِ الفِرَقِ التي تعْتَقِدُ في وُجُودِ

شَفَاعَةٍ للشافِعين ينْجُوا بها أهْلُ التَّصْدِيقِ من عذاب النارِ، كما قد ينْجُونَ بالتفَضُّلِ الإلهيّ المطْلَقِ أنْ نضَعَ بين يديْ القارئِ تعْرِيفا بها، فنقول: إن الكلِمَةَ مأْخُوذَةٌ من الشَّفْعِ، وهو خِلافُ الوَتْرِ. والشَّفيعُ، كأمِير، صاحِبُ الشَّفَاعَةِ، وصاحِبُ الشُّفْعَةِ، بالضم، وهي أن تَشْفَعَ فيما تَطْلُبُ، فَتضُمَّهُ إلى ما عندَكَ فَتَشْفَعَهُ، أي: تزيدَهُ. وشَفَعْتُ الرجلَ، إذا كان فرداً فَصِرْتُ له ثانياً، فشَفَعْتُهُ شَفْعاً فأنا شَفْعٌ له. وشَفَعْتُ له، إذا كنتُ شَافعاً له مُتَوَسِّلاً، فأنا شَافِعٌ له وشَفِيع. وشَفَّعْتُه فيه تَشْفيعاً حين شَفَعَ، كمنَعَ، شَفاعَةً: قَبِلْتُ شَفاعَتَهُ. واسْتَشْفَعَه إلينا: سأله أن يَشْفَعَ[1]. فكلمة الشَّفَاعَةِ في اللغة مشتقَّةٌ من الاسم، وهو الشَّفعُ، أو من الفِعْل شَفَعَ كَذَا بِكَذَا، إذَا ضَمَّهُ إِلَيْهِ، ومِنْهُ سِمِّيَ الشَّافِعُ شَافِعًا لِأَنَّهُ يَضُمُّ طَلَبَهُ وَرَجَاءَهُ إِلَى طَلَبِ الْمَشْفُوعِ لَهُ[2].

وعلى هذا، فمصُطْلَحُ الشَّفَاعَةِ في اللُّغة هو " الوَسَاطَةُ في طلَبِ النَّافِع، والسَّعْيُ إلى مَنْ يُرادُ اسْتِحْقَاقُ رِضَاهُ على مغْضُوبٍ منه عليه، أو إزالَةُ وحْشَةٍ أو بغْضاءَ بينهما"[3]. ولا يبْعُدُ معنى هذا المصْطَلَحِ في العقِيدَة الإسْلاَمِيَّةِ عن المعْنَى اللُّغَوِيّ كثيرًا؛ إنَّما الفرْقُ في تَحْدِيدِ أطْرافِها، إذ أنهم مُحَدَّدون شرْعًا بالمشْفُوع عنده، وهو اللهُ تبارَكَ وتعَالَى، والشافِعُ، أو الشَّفِيعُ، وهو الرَّسُولُ محمَّد بنُ عبْدِ اللهِ بنُ عبْدِ المُطَّلِبِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ والمشْفُوعُ له، وهو عند القائِلين بالشَّفَاعَةِ، العبْدُ المُؤْمِنُ، والمقْصُودُ به مَنْ شهِدَ شهادَةَ التّوْحِيدِ، المُسْتَحِقُّ دخُولَ النار، أو الذي دخَلها بالفِعْلِ. ونسْتَطِيع أنْ نُضِيفَ، إن شِئْنا، شيْئًا رابِعًا؛ وهو المشْفُوعُ فيه، وهو الأعْمَالُ التي اسْتَحقَّ بها المشفُوعُ له أنْ ينْتَفِعَ بشَفَاعَةِ الشَّفِيعِ، فلا يدْخُلُ النارَ، أو يَخْرُجُ منها بعد دُخُولِها، إذا قبِلَ المشْفُوعُ عنده شفَاعَتَه.

ورغْمَ أن عقِيدَةَ الشَّفَاعَةِ، إذا أُطْلِقتْ، يُقْصَدُ بها شَفاعَةُ النبِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لأهْلِ النار من المُوَحِّدِين، فإن الأَشَاعِرَةَ والمَاتُرِيدِيَّةَ والظَاهِرِيَّةَ والسَّلَفِيَّةَ يُثْبِتُون أهْلِيةَ الشَّفَاعَةِ للملائِكَةِ عليهم السلامُ والأنْبِياءُ ولأهْلِ الصَّلاحِ من المُؤْمِنِينَ، أو أيُّ عبْدٍ يعْتَقِدُ المُعْتَقِدُون أن الله تعالى أعْطَاهُ الحقَّ في أنْ يشْفَعَ لغيره. وفي هذا المعنى قال الطحَّاوِي:" عن أنس بن مالِك قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم :" إذا كان يوْمُ القِيامة جمَعَ الله أهْلَ الجنة صُفُوفًا، وأهْلَ النار صفُوفًا، فيَنْظُر الرجُلُ من صُفُوف أهل النار إلى الرجُلِ من صُفُوفِ أهل الجنة، فيقول: يا فلانُ،

[1]– أألَّفتُ هذا من الفيروزآبادي– القاموس المحيط 292/2. وابن دريد– جمهرة اللغة 486/1

[2]– انظر/ محمد خليل هراس– شرح العقيدة الواسطية 288/1. وانظر/ الرازي– مفاتيح الغيب 2/ 81

[3]– ابن عاشور– التحرير والتنوير 476/2

أما تذْكُرُ يوم اصْطَنَعْتُ إليك في الدنْيَا معْرُوفًا ؟ فيُقالُ: خُذْ بيَدِه، أدْخِلْه الجنة بِرَحْمَةِ الله". قال أنس:" أشْهَدُ أنّي سمِعتُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقُولُ ذلك". قال أبو جعْفَرٍ: فكان في هذا الحديثِ أن الشَّفَاعَةَ، يوْمَ القِيامة، قد تكُون من ذَوِي المنازِل العالِيةِ عند الله، وإنْ لم يكُونُوا أنْبِياءَ، لِمَنْ سِواهم من ذوِي الذنُوبِ التي يسْتَحِقُّون بها النارَ. ومعْقُولٌ أن ذلك لا يكُونُ إلا في أهل التوْحِيدِ المُذْنبِين دون من سِواهُم من غيْرِ أهْلِ التوْحِيدِ. وذلك غيْرُ مُسْتَنْكَرٍ من فضْلِ الله عَزَّ وجَلَّ وَجُودِهِ على الصَّالِحِينَ من عِبادِه، بتَشْفِيعِهِ إيَّاهُم فيما يشْفَعُونَ إلَيْهِ فِيهِ ..."[1].

1-11-3- الفرع الثالث: اختلاف المسلمين في إثبات الشفاعة للفُسَّاق

من المعلومِ أن جميع فِرَقِ المُسْلِمِينَ تُثْبُتُ الشَّفَاعَةَ، ولكنهم اخْتَلَفُوا اخْتِلافا بَيِّنًا، وخطِيرَ الشأْنِ، في أهْلِها. قال الفخْرُ الرازي عارِضًا ذلك:" أجْمَعَتْ الأمةُ على أن لمحمد صلَّى الله عليه وسلَّم شفاعَةً في الآخِرة، وحُمِلَ على ذلك قوْلُه تعالى:{ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُودًا}[الإسراء/ 79] وقوْلُه تعالى:{ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}[الضحى/5]. ثم اخْتَلَفُوا، بعد هذا، في أن شفاعَتَه عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ تكُونُ، أتكُونُ للمُؤْمِنِينَ المُسْتَحِقّين للثواب، أم تكون لأهْلِ الكبائِرِ المُسْتَحِقّين للعِقابِ ؟ فذَهَبَتْ المُعْتَزِلَةُ إلى أنها للمُسْتَحِقين للثوابِ، وتأْثِيرُ الشَّفَاعَةِ في أنْ تَحْصُل زِيادَةٌ من المنافِعِ على قدْرِ ما اسْتَحَقُّوه. وقال أصْحابُنَا: تأْثِيرُها في إسْقاطِ العذابِ عن المسْتَحِقّين للعِقابِ، إما بأنْ يُشْفَعَ لهم في عَرْصَة القِيامَة حتى لا يدْخُلوا النار، وإنْ دخَلوا النار فيُشْفَعْ لهم حتى يُخْرَجوا منها ويُدْخَلُوا الجنة. واتَّفَقُوا على أنها ليْسَتِ للكُفَّارِ"[2].

ونسْتَفِيدُ من هذا النصّ أشياءَ، لعَلَّ أهمَّها فيما نحن بصَدَدِه تَحْدِيدُ موْضُوعِ الخِلافِ، وهو أن الشَّفَاعَةَ التي أثْبَتَها مَنْ أثْبَتَها، ونَفاها مَنْ نَفاها، إنما هي الشَّفَاعَةُ في العُصاةِ من المُؤْمِنِينَ، الذين اسْتَحَقُّوا دخُولَ النار، سواء أقُلْنَا: إن ذلك لعَدَم وُجودِ عمَلٍ لهم مع إيمَانِهم، أو قلنا: إن ذلك لغَلَبَة سيِّئاتِهم، مهما كانت، على حسَناتهم، أو قُلْنَا، كما يقول المُعْتَزِلَةُ: إنهم الذين اسْتَحَقُّوا النارَ من هذه الطوائِفِ المذْكُورَة، أو من الذين لهم حَسَناتٌ غالِبَةٌ، لكنهم جاءوا معها بكَبائِرَ لم يَتُوبُوا منها.

[1]- مشكل الآثار 12/ 38. وانظر/ ابن منده- الإيمان 2/ 432

[2]- مفاتيح الغيب 2/ 82

1-11-4- الفرع الرابع: الشفاعة للفسَّاقِ عند المرجئة المقِرّين بالإرجاء

أثبَتَتْ كلُّ فِرَقِ المُرْجِئَةِ القديمَةِ أمْرَ الشَّفَاعَةِ للنبِيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ في عُصاةِ المُؤْمِنِينَ، كما أثْبَتَها الأَشَاعِرَةُ، كما رأيْنَا في نصّ الرازي السابق، حيث حكَى الإجْمَاعَ. وبالفِعْلِ، فإنك لا تقْرَأُ في كتاب ألفَه أشْعَرِيٌّ، إلا وتَجِدُ الشَّفَاعَةَ مُقرَّرَةً عنده، كما سنرى عند الكثير منهم في الحِجاج لإثْباتِها في الفصُولِ التالِية. وقد نصَّ على ضرورةِ الإيمَانِ بها باعْتِبارِها أصْلًا من أصول الاعْتِقادِ الأشْعَرِيّ الكثيرون، وأوَّلُهم أبو الحسَنِ نفْسُه، حيث قال في معْرَض الرَّدّ على النُّفَاة :" ويقال لهم: قد أجْمَعَ المُسْلِمُونَ أن لرسول الله صلَّى الله عليه و سلَّم شفاعَةً، فلِمَنْ الشَّفَاعَةُ، أهي للمُذْنِبين المُرْتَكِبين للكبائر، أم للمُؤْمِنِينَ المُخْلِصين؟ فإنْ قالوا: للمُذْنبين المُرْتَكِبين للكبائر وافَقُوا، وإنْ قالوا : للمُؤْمِنِينَ المُبَشَّرين بالجنة المَوْعُودِين بها، قيل لهم : فإذا كانوا موْعُودِين بالجنة، وبها مُبَشَّرين، والله تعالى لا يُخْلِفُ وعْدَه، فما معنى الشَّفَاعَةُ لقوم لا يَجُوز عندكم أنْ لا يُدْخِلهم الله جناته؟ "[1]. كما أثْبَتَها الباقِلاني[2]؛ ونقَلَ البغدادي إجْماعَ الفرقة الناجِيةِ عنده، من الأَشَاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ، على ذلك، فقال:" وقالوا بإثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ من النبِي، ومن صُلَحاء أمتِه، للمُذْنِبين من المُسْلِمِينَ؛ ولِمَنْ كان في قلْبِه ذرةٌ من الإيمَانِ"[3].

وقد عقَدَ أبو مَنْصُورٍ الماتُرِيدِيّ الكثيرَ من المباحث لمناقشة موضُوعِ الإيمَانِ، ومن النتائج التي انْتَهَى إليها، كما رأينا فيما سبق، أن الإيمَانَ هو حُصول التَّصْدِيقِ في القلْبِ. ومن المؤكَّد أن من أسباب انْتِهائِه إلى هذه النتِيجَة تسْلِيمُهُ بالأحاديثِ الكثيرة التي فيها نَجاةُ الناجِين من المُوَحِّدين، مِمَّن غلَبت عليهم المعاصِي، من دُخُول النارِ، أو شَفَاعَةِ الشّافِعين فيهم لإخْرَاجِهم منها. وهذه فِكْرَةٌ أساسية في موْضُوعِنا، إذ أنها سرُّ انْتِهائِنا إلى الجمْعِ بين السَّلَفِيَّةِ والمُرْجِئَةِ.

وبالفِعْلِ، فإن الماتُرِيدِيَّ كان يرى، على عكْسِ التعْلِيمِ المُعْتَزِلِيّ، أن القُدُومَ على الله عَزَّ وجَلَّ بالكبائِرِ ليس ضارًّا بالمُوَحِّدين. وقد أبان عن ذلك عند بيان سبَبِ تسْمِيَّةِ المُرْجِئَةِ بذلك، وما يلْزَمُ ذلك من بيان مذْهَبِهم، فقال:" بل ذَلِك فِي الْحَقِيقَة مَذْهَبُهم حِين أرْجَوا دينَهم وَلم يشْهَدُوا لأَنْفُسِهِمْ، واسْتَثْنَوا فِي ذَلِك، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه. وَقَالَت المُعْتَزِلَةُ: المُرْجِئَةُ هِيَ الَّتِي أرْجَت الْكِبَارَ، لم تُنْزِلْ أَهلهَا نَارا وَلَا جنَّة. قَالَ الشَّيْخ رَحمَه الله: هَذَا الَّذِي قَالُوهُ حقٌّ فِي لُزُوم إِرْجَاءِ تِلْكَ

---

[1]- الإبانة عن أصول الديانة – ص 241

[2]- الإنصاف – ص 55

[3]- الفرق بين الفرق – ص 339

الْأَعْمَال... وَعَن مِثْلِه سُئِلَ أَبُو حنيفَة، رَحِمَه الله: مِمَّنْ أخذْتَ الإرْجَاءَ ؟ فَقَالَ: من فِعْلِ الْمَلَائِكَة، حَيْثُ قيل لَهُم:{ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[البقرة/31] إِنَّه لما سُئِلُوا عَن أَمْرٍ لم يكُنْ لَهُم بِهِ علْمٌ، فَوَّضُوا الْأَمْرَ فِي ذَلِك إِلَى الله. وَكَذَلِكَ الْحقُّ فِي أَصْحَاب الْكَبَائِر، إِذْ مَعَهم خيراتٌ الْوَاحِدَة مِنْهَا لَوْ قُوبِلَتْ بِجَمِيع مَا دون الشِّرْكِ من الشُّرورِ لَمَحَتْهَا وأبْطَلَتْهَا، فَلَا يُحْتَمَلُ أَن يُحْرَمَ صَاحبُهَا ويَخْلُدَ فِي النَّار؛ لَكِن يُرْجَى أمْرُهُ إِلَى الله، فَإِن شَاءَ عَفا عَنهُ، إِذْ هُوَ لم يَحْرِمْهُ، عِنْد فِعْلِه، مَعْرفَتَهُ ومُعاداةَ أعدائه لَهُ وتعْظيمَ أوليائِه، فَعِنْدَ شِدَّة حَاجته إِلَى عَفْوِهِ وإِحْسانِه يَرْجُو أَن لَا يَحْرِمَهُ... وَإِنْ شَاءَ قَابل بسَيِّئَتِهِ مَا أكْرَمَهُ بِهِ من الْحَسَنَات فجَعَلَهُنَّ كَفَّارَاتٍ لَهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى:{إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَات} [هود/114]، وَقَالَ فِي غير مَوضِع:{ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ}[النساء/31] . وَقد ذكر الْأَنْوَاع الَّتِي وعد بهَا التَّكْفِير، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه. وَذَلِك كَقَوْلِه:{أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ} [الأحقاف/ 16]، وَقَوْلِه {وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ}[العنكبوت/7]... وَإِنْ شَاءَ جَزَاهُ قَدْرَ عَمَلِهِ وَمَا كَانَ مِنْهُ من الْحَسَنَاتِ، فقَدَّرها أَيْضا بقَوْلِه:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه}[الزلزلة/7]، وَغير ذَلِك من الْآيَات الَّتِي فِيهَا ذكر جَزَاء الْخَيْر وَالشَّر، وَذَلِكَ وصْفُ الْعدْل فِي الْمُؤَاخَذَة... وَهَذَا النَّوْع من الإرْجَاءِ حقٌّ لزِمَ القَوْلُ بِهِ "[1].

أما إذا دخَلَ العبْدُ، مع هذا، النَّارَ، فإنه لا يبْقَى فِيهَا، إذ أن الوَعِيدَ بالخُلُودِ فيها لم يَتَحَقَّقْ إلا في الكُفَّارِ. قال: " وَأما مَنْ لم يَبْلُغْ ذَلِك الْحَدَّ، فَإِن الَّذِي جَاءَ فيهم من الْوَعِيد يُخَرَّجُ على وُجُوه: على تَحْذِير اخْتِيَار تِلْكَ الْأَحْوَال الَّتِي ذكَرْتُ، أَو على أَن ذَلِك جَزَاؤُهُ لَو لم يكُنْ مَعَه غير ذَلِك من المحاسِنِ، أَو على أَن لله فِي حِكْمَتِه فيهم على مَا اسْتَحَقوا وَجهَ عَفْوٍ وتشْفِيعِ الأخْيارِ فيهم، أَو تَكْفِيرٍ بِغَيْر ذَلِك من الْحَسَنَات، أَو وَجْهٍ من الْعَذَاب على قدْرِ ذَنْبِهِ"[2].

1-11-5- الفرع الخامس: الشفاعة عند المرجئة السلَفِيَّة

أثْبَتَ الآجُرِي، وهو من أعيانِ علماء المدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ، هذا المذْهَبَ الذي عرَضْناه؛ بل نصَّ على الإجْمَاعِ عليه، حين قال:" إن المُكَذِّبَ بالشَّفَاعَةِ أخْطَأَ في تأْويلِه خطَأً فاحِشًا خرَج به عن الكتاب والسنة، وذلك أنه عمَدَ إلى آيَاتٍ من القُرْآنِ نزَلَتْ في أهْلِ الكُفْرِ، أخْبَرَ الله عَزَّ وجَلَّ أنهم، إذا دخَلُوا النار، أنهم غيْرُ خارِجين منها، فجَعَلَها المُكذِّبُ بالشَّفَاعَةِ في المُوَحِّدِين؛ ولم يلْتَفِتْ إلى

[1]- التوحيد- ص 382

[2]- السابق – ص 372، 373

أخْبارِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في إثْباتِ الشَّفَاعَةِ أنها إنَّما هي لأهْلِ الكبائِرِ. والقُرْآنُ يدُلُّ على هذا، فخَرَج بقَوْلِه السُّوءِ عن جُمْلَةِ ما عليه أهْلُ الإيمَانِ"[1]. وقال، بعْدَهُ :" بَطَلَتْ حُجَّةُ من كذَّبَ بالشَّفَاعَةِ. الوَيْلُ له إنْ لم يَتُبْ، وقد رُوِيَ عن أنَسِ بنْ مالِكٍ، قال : مَنْ كذَّبَ بالشَّفَاعَةِ، فليْسَ له فيها نَصِيبٌ"[2].

وقد أثْبَتَ ابْنُ خُزَيْمَةَ الشَّفَاعَةَ العامَّةَ، والتي يقُولُ بها المُعْتَزِلَةُ وأيضا، وهي الشَّفَاعَةُ لتخْلِيصِ النَّاس من شدَّةِ الموْقِفِ، إضافة إلى الشَّفَاعَةِ الخاصَّةِ، التي هي لأهل الكبائِرِ، فقال:" عن أنسٍ، قال: قال رسُول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: " شفاعَتِي لأهْلِ الكبائِر من أمَّتِي". قال أبو بكر: قوْلُه صلَّى الله عليه وسلَّم في ذِكْرِ الشَّفَاعَةِ في الأخْبارِ التي قدَّمْناها... هي لكُل مُسْلِمٍ، يُريدُ أنِّي أشْفَع لجميع المُسْلِمِينَ، في الابْتِداء للنبِيّين، والشُّهَداءِ، والصالِحين وجميعِ المُسْلِمِينَ؛ فَيُخَلِّصُهم الله من الموْقِف الذي قد أصابَهم فيه من الغمّ والكرْبِ ما قد أصابَهم في ذلك الموْطِن، ليَقْضِيَ الله بينهم ويُعَجِّلَ حسابَهم... فأما قوله :" شفاعَتِي لأهْلِ الكبائِر من أمَّتِي" ، فإنما أراد شفاعَتِي، بعْدَ هذه الشَّفَاعَةِ التي قد عمَّتْ جميعَ المُسْلِمِينَ، هي شفاعَةٌ لِمَنْ قد أُدْخِلَ النارَ من المُؤْمِنِينَ بذُنُوبٍ وخطايا قد ارْتَكَبوها، لم يغْفِرْها الله لهم في الدنيا، فيَخْرُجُوا من النار بشفاعَتِه، ... إذْ الله عَزَّ وجَلَّ وعَدَ تكْفيرَ الذنوبِ الصغائِر باجْتِنابِ الكبائِرِ، على ما قد بيَّنْتُ، في قوْلِه تعالى:{ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ} [النساء/]31. وقد سأَلَ رسُولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم خالِقَه وبارِئَهَ عَزَّ وجَلَّ أنْ يولِّيَه شفاعةً فيمَنْ سفَك بعْضُهم دماءَ بعْضٍ من أمتِه، فأُجِيبَ إلى مسألته؛ وسَفْكُ دماء المُسْلِمِينَ من أعْظَم الكبائِرِ، إذا سُفِكَتْ بغير حَقٍّ..."[3].

وليس غرِيبًا، بعد هذا، أنْ يكُونَ ابن تيمية على هذا المذْهَبِ، إذ يبْدَأُ حِسابُ العبْدِ المُؤْمِنِ عنده، يوْمَ القِيامَةِ، بِمُوازَنة الأعْمالِ، مع التحْبِيطِ؛ قال:" إنْ تَابَ عَنْ ذُنُوبِهِ تَوْبَةً نَصُوحًا، فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ وَلَا يَحْرِمُهُ مَا كَانَ وَعَدَهُ، بَلْ يُعْطِيه ذَلِكَ؛ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ وُزِنَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ، فَإِنْ رَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ كَانَ مَنْ أَهْلِ الثَّوابِ، وَإِنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ كَانَ مَنْ أَهْلِ الْعَذَابِ. وَمَا أُعِدَّ لَهُ مِنْ الثَّوَابِ يُحْبَطُ حِينَئِذٍ بِالسَّيِّئَاتِ الَّتِي زَادَتْ عَلَى حَسَنَاتِهِ، كَمَا أَنَّهُ إذَا عَمِلَ سَيِّئَاتٍ اسْتَحَقَّ بِهَا النَّارَ، ثُمَّ عَمِلَ بَعْدَهَا حَسَنَاتٍ تُذْهِبُ السَّيِّئَاتِ. وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"[4].

---

[1]– الشريعة 2/ 354

[2]– السابق 2/ 356

[3]– التوحيد 1/ 429

[4]– مجموع الفتاوى 1/ 355

وأما " الْمُذْنِبُونَ، الَّذِينَ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُمْ عَلَى حَسَنَاتِهِمْ، فَخَفَّتْ مَوَازِينُهُمْ، فَاسْتَحَقُّوا النَّارَ، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ "، فَإِنَّ النَّارَ تُصِيبُهُ بِذُنُوبِهِ، وَيُمِيتُهُ اللَّهُ فِي النَّارِ إِمَاتَةً، فَتُحَرِّقُهُ النَّارُ إِلَّا مَوْضِعَ السُّجُودِ؛ ثُمَّ يُخْرِجُهُ اللَّهُ مِنْ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ، وَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ. فَبَيَّنَ أَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ كُلِّهِ عَلَى تَحْقِيقِ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَهِيَ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ "[1].

ولا يغُرَّنَّك ذِكْرُ ابن تيمية لأثَرِ السُّجُودِ، ودِلالَتُه عند بعض المُجادِلين على أن مدارَ الخلاصِ حاصِلٌ، عنده، بالشَّفَاعَةِ للذين معَهُمْ شَيْءٌ من العمَلِ، فليس ذلك إلا لأنه كان في معْرَضِ الاستِشْهادِ بحديث فيه ذِكْرٌ لعَلامَةِ إقامِ الصَّلَاةِ. وقد رأيناه، من قبل– كما سنراه فيما سيأتي– وهو يشْهَدُ بدُخُولِ الجنة لِمَنْ ليس له شيءٌ من العمَلِ، كما أنه نصَّ هنا على أن مدَارَ النجاة على تَحْقِيقِ التوْحِيدِ، وهو عَمَلُ القلْبِ، لا غير. وهو ما أكَّده في موْضِعٍ آخر، حين قال:" إِنَّ أَحَادِيثَ الشَّفَاعَةِ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ ثَابِتَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا السَّلَفُ مِنْ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانِ وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَإِنَّمَا نَازَعَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدَعِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ. وَلَا يَبْقَى فِي النَّارِ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ، بَلْ كُلُّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ النَّارِ، وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ؛ وَيَبْقَى فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ، فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ يُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[2].

وقد جمَعَ ابن القيّم ما بلغَه من نصُوصٍ، وقدَّر أنها تَضَمَّنَتْ " خَمْسَةَ أَنْوَاع مِنْ الشَّفَاعَةِ. أَحَدُهَا: الشَّفَاعَةُ الْعَامَّة الَّتِي يَرْغَب فِيهَا النَّاس إلَى الْأَنْبِيَاء، نَبِيًّا بَعْد نَبِيٍّ، حَتَّى يُرِيحهُمْ الله مِنْ مَقَامهمْ.

النَّوْع الثَّانِي: الشَّفَاعَةُ فِي فَتْح الْجَنَّة لِأَهْلِهَا .

النَّوْع الثَّالِث: الشَّفَاعَةُ فِي دُخُول مَنْ لَا حِسَاب عَلَيْهِمْ الْجَنَّة.

النَّوْع الرَّابِع: الشَّفَاعَةُ فِي إخْرَاج قَوْم مِنْ أَهْل التَّوْحِيد مِنْ النَّار.

النَّوْع الْخَامِس: فِي تَخْفِيف الْعَذَاب عَنْ بَعْض أَهْل النَّار.

وَيَبْقَى نَوْعَانِ يَذْكُرهُمَا كَثِير مِنْ النَّاس:

[1]– السابق 3/ 294

[2]– السابق 1/ 356

أَحَدهُمَا: فِي قَوْم اِسْتَوْجَبُوا النَّار فَيُشْفَع فِيهِمْ أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا. وَهَذَا النَّوْع لَمْ أَقِف إِلَى الْآن عَلَى حَدِيث يَدُلّ عَلَيْهِ. وَأَكْثَر الْأَحَادِيث صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي أَهْل التَّوْحِيد مِنْ أَرْبَاب الْكَبَائِر إِنَّمَا تَكُون بَعْد دُخُولهمْ النَّار، وَأَمَّا أَنْ يُشْفَع فِيهِمْ قَبْل الدُّخُول، فَلَا يَدْخُلُونَ. فَلَمْ أَظْفَر فِيهِ بِنَصّ. وَالنَّوْع الثَّانِي: شَفَاعَته لِقَوْمٍ مِنْ المُؤْمِنِينَ فِي زِيَادَة الثَّوَاب، وَرِفْعَة الدَّرَجَات. وَهَذَا قَدْ يُسْتَدَلّ عَلَيْهِ بِدُعَاءِ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي سَلَمَة، وَ (هو) قَوْله:" اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَة، وَارْفَعْ دَرَجَته فِي الْمَهْدِيِّينَ ". وَقَوْله فِي حَدِيث أَبِي مُوسَى " اللَّهُمَّ اِغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِر، وَاجْعَلْهُ يَوْم الْقِيَامَة فَوْق كَثِير مِنْ خَلْقك "[1].

ومن المعْلوم أن الاعْتِقادَ في الشَّفَاعَةِ ما زالَ قائِما إلى يوْمِ الناس هذا، حيْثُ يُثْبِتُه الأَشَاعِرَةُ جميعا، كما يُثْبِتُه كلُّ المتكَلِّمين من السَّلَفِيَّةِ. ومن ذلك قوْلُ أحَدِهم:" فاعْلَمْ أن الذي أثْبَتَتْه الآياتُ القُرْآنِيَّةُ والسنَنُ النبوِيةُ، ودرَجَ عليه السلَفُ الصالِحُ والصَّدْرُ الأول من الصحابة والتابِعين لهم بإحسان من أئِمَّة التفْسير والحديث والسنَّةِ، أن العُصَاةَ من أهل التوْحِيد على ثلاث طبقات:

الأولى : قوْمٌ رجَحَتْ حسناتُهم بسيِّئاتهم ، فأولئك يدْخُلون الجنة، ولا تَمَسُّهم النارُ أبدا.

الثانية : قوْمٌ تساوَتْ حسناتُهم وسيِّئاتُهم، فقَصُرتْ بهم سيِّئاتُهم عن الجنة، وتجاوَزتْ بهم حسناتُهم عن النار، وهؤلاء هم أصْحابُ الأعْرافِ الذين ذَكَرَ الله تعالى أنهم يقِفُون بين الجنة والنار ما شاء الله أنْ يقِفُوا، ثم يُؤْذَنُ لهم في دخول الجنة ...

الطبقة الثالثة : قوْمٌ لَقُوا الله تعالى مُصِرّين على كبائِرِ الإثْمِ والفواحِشِ، ومعهم أصْلُ التوْحِيدِ والإيمَانِ، فرَجَحَتْ سيِّئاتُهم بحسَناتِهم؛ فهؤلاء هم الذين يدْخُلون النار بقَدْرِ ذُنُوبِهم، ومنهم مَنْ تأخُذُه إلى كعْبَيْه ومنهم مَنْ تأخُذُه إلى أنْصاف ساقَيْه، ومنهم مَنْ تأخُذُه إلى رُكْبَتَيْه، حتى أن منهم مَنْ لم يُحَرِّمْ اللهُ منه على النار إلا أثَرَ السُّجُودِ.

وهذه الطبقَةُ هم الذين يأْذَنُ الله تعالى في الشَّفَاعَةِ فيهم لنَبِيّنا محمد صلَّى الله عليه وسلَّم ولغيره من بعْدِه من الأنبياء والأوْلياء والملائِكَةِ ومَنْ شاء الله أنْ يُكْرِمَهُ، فيَحُدُّ لهم حدا فيُخْرِجُونَهم، ثم يَحُدُّ لهم حدا فيُخْرِجُونهم، وهكذا؛ فيُخْرِجون مَنْ كان في قلبه وزْنُ دينارٍ من خيْرٍ، ثم مَن كان في قلبه وزْنُ نِصْفِ دينار من خيْرٍ، ثم مَنْ كان في قلبه وزْنُ بُرَّةٍ من خيْرٍ، إلى أنْ يُخْرِجوا منها مَنْ في قلبه وزْنُ ذرَّةٍ من خيْرٍ، إلى أدْنى من مِثْقال ذرةٍ؛ إلى أنْ يقُولَ الشُّفَعاءِ: ربَّنا، لم نذر فيها خيْرًا.

[1]– حاشية ابن القيم على سنن أبي داود 13/ 54، 55

ولن يَخْلُدَ في النارِ أحدٌ مِمَّنْ ماتَ على التوْحيدِ، ولو عمِلَ أيَّ عمَلٍ، ولكن كلُّ مَنْ كان منهم أعظَمُ إيمَانًا وأخَفُّ ذنبا كان أخَفَّ عذَابًا في النار، وأقَلَ مُكْثًا فيها، وأسْرَعَ خُروجًا منها؛ وكُلُّ من كان أعظَمَ ذنْبًا، وأضْعفَ إيمَانًا، كان بضِدِّ ذلك. والأحاديثُ في هذا الباب لا تُحْصَى كَثْرَةً، وإلى ذلك أشار النبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بقَوْلِه :" مَنْ قال لا إلهَ إلا اللهُ، نفَعَتْه يوْمًا من الدَّهْرِ، يُصِيبُه قبل ذلك ما أصابَه". وهذا مقامٌ ضلَّت فيه الأفْهَامُ، وزلَّتْ فيه الأقْدامُ، واخْتَلَفُوا فيه اخْتِلافا كَثِيرًا {فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}[البقرة/213]"[1].

وبعدُ، فقد يسْألُ سائِلٌ : وأين المُشْكِلةُ في إثْباتِ السَّلَفِيَّةِ الاعْتِقادَ في الشَّفَاعَةِ، واتِّفاقِهم في ذلك مع المُرْجِئَةِ والأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ وغيرهم، وكيف يكون ذلك دليلا على أن السَّلَفِيَّةَ مُرْجِئَةٌ، وهم يقُولُونَ بأن الإيمَانَ اعْتِقادٌ وقوْلٌ وعمَلٌ ؟

ويَحْضُرُني، هنا، قوْلٌ كتَبَه أحدُ أساطينِ العلْمِ في المُسْلِمِينَ، قاضي القُضاةِ، عبد الجبار بن أحمد المُعْتزِلِي، في مُناقَشَتِه للنصَارَى في إنْكارِهم أنهم مُشْرِكُونَ، يقُولُون بثلاثة آلِهَةٍ، حيث قال:" فإنْ قالوا: فإنَّا لا نَقُولُ إنها ثلاثةُ آلهةٍ، فكيْف يَحْكُون عنَّا التَّثْلِيثَ ؟ قلنا لهم: إنكم قدْ أعْطَيتُمونا معْنى التَّثْلِيثِ وأشَعْتُمُوه واسْتَوفَيْتُم حقائِقهَ، ومنَعْتُم بعضَ العبارَةِ عنْهُ، ألا ترَوْن أنكم تقولون إلهٌ هو أبٌ والدٌ حيٌّ قادرٌ قديمٌ عالِمٌ خالِقٌ رازِقٌ، وإلهٌ هو ابنٌ موْلودٌ كلِمَةٌ حيٌّ قديمٌ خالِقٌ رازِقٌ، ليْسَ بأَبٍ ولا والدٍ، ولا يجُوز أنْ يَكُونَ والِدًا ولا أبًا، وإلَهٌ رُوحٌ قدُسٌ حَيٌّ عَالِمٌ قديمٌ خالِقٌ رَازِقٌ. ثُمَّ قُلْتُم هِيَ ثَلَاثَةُ أقَانِيمَ؛ فَقُلْتُمْ في كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا إنَّه إلَهٌ ورَبٌ وقَدِيمٌ، وامْتَنَعْتُمْ مِنْ الإقْرَارِ بالجُمْلَةِ وقَدْ أعْطَيْتُمْ التَّفْصِيلَ، وما مِثَالُ ذَلِكَ إلا كَمَنْ قال: عَبْدُ اللهِ العَرَبِيُّ، رَجُلٌ وإنْسَانٌ وجِسْمٌ وشخْصٌ، وخَالدٌ الفَارِسِيُّ رَجُلٌ وإنْسَانٌ وجِسْمٌ وشَخْصٌ، وزَيْدٌ الرُومِيُّ رَجُلٌ وإنْسَانٌ وجِسْمٌ وشَخْصٌ، قُلْنَا: فَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وثَلَاثَةُ أُناسٍ، وثَلَاثَةُ أشْخَاصٍ، وثَلَاثَةُ أجْسَامٍ. فَقُلْتُمْ: لَا، بَلْ هُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ. قُلْنَا: لَا يُؤَثِّر امْتِنَاعُكُمْ مِنْ إطْلَاقِ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي شَيْءٍ قَدْ أُشِيعَتْ حَقِيقَتُهُ"[2].

وهذا، بالفِعْلِ، ما يصْلُحُ مُقَدِّمَةً للردِّ على هؤلاء، فإن السلَفيَّةَ قد تَدَيَّنوا، كَمَا بيَّنَّا، بالقَوْلِ بأنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ قد يَغْفِرُ، بدْءًا، لِمَنْ معه من المعاصِي مالا حصْرَ له، وليْسَ له، مع ذلك، من العمَلِ الصالِحِ شيْءٌ إلا اعْتِقادَ الوِحْدانيَّةِ، فيُدْخِلُه الجنة؛ وأنه تعالى يُخْرِجُ من النار مَنْ دخَلها

[1]– حافظ الحكمي– أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة – ص 261

[2]– تثبيت دلائل النبوة

لِغَلَبة شِقْوَتِه عليه، وإنْ لم يكُنْ معه شيءٌ إلا التوْحِيدُ فقط، ثمَّ يُدْخِلُه الجنة؛ وأنه تعالى يُخْرِجُ من النار، ويدْخِلُ الجنة، مَنْ معه النُّطْقُ بالشَّهادَةِ، حتى وإنْ كان مقْدارُ ما معه مِثْقالَ ذرَّة من الإيمَانِ؛ فقد كادُوا، إنْ قصَدُوا بما معه من الإيمَانِ، هنا، تصْديقَ القلْبِ، أنْ يُدْخِلُوا الجنة مَنْ يكادُ يكون كافِرًا خالِصًا، بل هو كافِرٌ خالِصٌ، فإن قصَدُوا به العمَلَ، بدَلِيل وُرُودِ كلِمَةِ "خَيْرٍ" في بعضِ ألْفاظِ الحديثِ الذي يَسْتَدِلُّون به، فقد أدْخَلُوه الجنة بشَهادَةِ التوْحِيدِ، وما ليس له مِقْدارٌ من العمَلِ الصالِحِ، مثل أنْ يكون قد أعْطَى في لحظة من عمُرِه كُلِّه لُقْمَةَ خبْزٍ لفَقِيرٍ. ورغم أني سأعود إلى الموْضُوع لاحِقًا، إلا أنني أتَساءلُ عن مِقْدارِ هذه الذرَّة من الإيمَانِ، أو الخيْرِ ، التي تُدْخِلَ الناطِقين، كما هو نصُّ الحدِيثِ، وليس المُؤْمِنِينَ – وهذا التَّحْدِيدُ مُهِمٌّ للغاية– بالشَّهادة إلى جنَّة الرحْمانِ، ثم أليْسَ هذا هو مذْهَبُ الكُرَّاميَّة، حيثُ أن النّاطِقَ بالشَّهادَةِ، صِدْقًا، عنْدَهم، مؤْمِنٌ حقًّا، أيْ عند الله، فلِماذا جعَلَ ابنُ تيمية هذا القوْلَ بِدْعةً ؟

أليسَ في هذا كفايةً للحُكْمِ بأن السلَفِيَّةَ مُرْجئةٌ خُلَّصٌ، ولا ينْفَعُ هنا إنْكارُ المُنْكِرِ منهم ذلك، كما لا ينْفَعُ النصَارى ادِّعاؤُهم التوْحِيدَ، ما داموا قد جاءُوا بِحَقِيقَة الشّرْكِ، فإن مَدارَ الحُكْمِ على الحقائق لا على الدَّعَاوَى، حيث أنَّ الدَّعَاوَى، حسْبَ عِبارَةٍ مُحَبَّبَةٍ عند ابن حزم، لا يَعْجَزُ عنها أحَدٌ. كما أن" الْأَسْمَاء لَا مَنَافِع لَهَا وَلَا مضارَّ بهَا على أَهْلِهَا، إِنَّمَا المضارُّ وَالْمَنَافِعُ فِي حقائِقِ مَا لَهَا الْأَسْمَاءُ" كما قال الماتُرِيدِيّ[1].

1-12- المطلب الثاني عشر: إرجاء ابن حزْمٍ يُلزِم السلفِيَّةَ الإقْرارَ بالإرْجَاءِ

وما دُمْنا في ذكْرِ ابن حزمٍ، فإن في بعض ما كتبَهُ في مسألة الإيمَانِ والشَّفَاعَةِ خيْرُ مُعينٍ في فهْمِ ما كان يَجِبُ على السَّلَفِيَّةِ إعلانُه من مذْهَبٍ. لقد قرَأْتُ لهذا الرجُلِ كثيرا، وهو كثيرُ الصَّوابِ، كثيرُ الخطإ، شديدٌ على الخصُومِ إلى درَجَةِ الإسَاءَةِ، إلا أنَّني ما رأيْتُ له تَناقُضًا قطُّ. وهذه المِيزةُ العِلْمِيَّةُ تنْفَعُنا هنا كثيرا، لأنه سيُصَرّحُ بكلّ ما اجْتَهَدَ السَّلَفِيَّةُ في إخْفائِه عبْرَ قرُونٍ من الوُجُودِ، لأن مَنْهَجَه، كما قلنا، لا يَحْتَمِلُ جمْعَ المُتناقِضاتِ، كما جمَعَها السَّلَفِيَّةُ، وإنْ كان يَحْتَمِلُ جِبالًا من الأخْطاء.

وبالفِعْلِ، فقد آمَن ابن حزْمٍ، كما آمَن كلُّ قائِلٍ بالإرْجَاءِ، مهما كانت فِرْقتُه، بأن في بعضِ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ دليلٌ على أن الإيمَانَ تصْدِيقٌ وإقْرارٌ، وأن فيه إمْكانًا للقوْلِ بغُفْرانِ جميع

[1]– التوحيد – ص 330

الذنُوبِ ما عدا الشِّرْكِ؛ كما صدَّقَ بأن رسُولَ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ قد نطَقَ ببعض الأحاديث التي يُستَفادُ منها غُفْرانُ الله، بشفاعَةِ الشافِعين، للمُؤْمِنِينَ المُسِيئِين ، مهْما كانت إساءاتُهم، بعْد دُخولِ النار. ولَمَّا لم يَرَ أن هناك تفْسِيرا لهذه الآيات غيْرَ التّفْسِيرِ الذي ارْتَضَاهُ، كما ارْتَضاه كثيرٌ من العلماء، ومنهم عُلَماءِ السَّلَفِيَّةِ؛ وإذْ لَمْ يَرَ، أيضا، أن هناك مُسَوِّغا لردِّ هذه الأحادِيثِ، أو مُحاوَلَة فهْمِها على غير الفهْمِ الشائِعِ، فإنه لم يُنْكِرْ اعْتِقادَ الإرْجَاءِ، بل صرَّح به، ودافَعَ عنه، فقال:" وَمَنْ ضَيَّعَ الأَعْمَالَ كُلَّهَا فَهُوَ مُؤْمِنٌ، عَاصٍ، نَاقِصُ الإِيمَانِ، لا يُكَفَّرُ. حَدَّثَنَا... عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: " حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنْ قَضَائِهِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ، بِرَحْمَتِهِ، مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ أَمَرَ الْمَلائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ لا يُشْرِكُ بِاَللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَقُولُ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ "[1].

وقال في إثْباتِ الشَّفَاعَةِ:" وَمَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ بِحَسَنَاتِهِ، فَهُمْ الْخَارِجُونَ مِنْ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ، عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ... عَنْ قَتَادَةَ، ثنا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ " يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً ". قَالَ عَلِيٌّ: وَلَيْسَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وجَلَّ { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ }[النساء/48] وَقَوْلُ النَّبِيِّ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آنِفًا: " إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ " بِمُعَارِضٍ لِمَا ذَكَرْنَا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَيْنِ النَّصَّيْنِ إلا أَنَّهُ تَعَالَى يَغْفِرُ مَا دُونَ الشِّرْكِ لِمَنْ يَشَاءُ، وَهَذَا صَحِيحٌ لا شَكَّ فِيهِ، كَمَا أَنَّ قَوْله تَعَالَى: { إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا }[الزمر/53] وقَوْله تَعَالَى فِي النَّصَارَى حَاكِيًا عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلامُ أَنَّهُ قَالَ: { إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}[المائدة/118، 119] لَيْسَ بِمُعَارِضٍ لِهَذَيْنِ النَّصَّيْنِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا أَنَّهُ قَدْ يَغْفِرُ وَلا يُعَذِّبُ مَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ، وَالْمُبَيِّنُ لإِحْكَامِ هَؤُلاءِ مِمَّا ذَكَرْنَا هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى سَائِرِ النُّصُوصِ الْمُجْمَلَةِ".

ثم اسْتَنْتَجَ من كلِّ هذه النُّصُوصِ قاعِدةً حاكِمَةً على كلِّ نصُوصِ الوعْدِ والوَعيدِ، فقال:" وَكَذَلِكَ تَقْضِي هَذِهِ النُّصُوصُ عَلَى كُلِّ نَصٍّ فِيهِ: مَنْ فَعَلَ كَذَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَمَنْ قَالَ لا

[1]– المحلى بالآثار 1/ 40، 41

إِلَهَ إلا اللَّهُ مُخْلِصًا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ، وَعَلَى قَوْله تَعَالَى: { وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا }[النساء/93]. وَمَعْنَى كُلِّ هَذَا أَنَّ اللَّهَ يُحَرِّمُ الْجَنَّةَ عَلَيْهِ حَتَّى يُقْتَصَّ مِنْهُ، وَيُحَرِّمُ النَّارَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلُدَ فِيهَا أَبَدًا، وَخَالِدًا فِيهَا مُدَّةً حَتَّى تُخْرِجَهُ الشَّفَاعَةُ، إِذْ لا بُدَّ مِنْ جَمْعِ النُّصُوصِ كُلِّهَا. وَبِاَللَّهِ التَّوْفِيقُ"[1].

وبغَضّ النَّظر عن حُكْمِي على ما ذهَبَ إليه ابن حزمٍ أو غيْرهُ في مسْأَلَةِ اعْتِقاد الإرْجَاءِ أو الشَّفَاعَةِ، وهو ما ألْفتُ لبَيانِه هذا الكتاب، فإن الموْقِفَ الذي وقَفَه من المسْأَلَةِ يسْتَنِدُ إلى الأدِلَّةِ نفْسِها التي عَرَفَهَا وأقَرَّها السَّلَفِيَّةُ، وهي كلُّها أدِلةٌ في الإرْجَاءِ وفي الشَّفَاعَةِ، بمعانيها المختلفة؛ مثْلَ القوْلِ

بتفضُّلِ الله تعالى على بعضِ الفُسّاقِ المُوَحِّدين بالغُفْرانِ، فلا يدْخُلُون النار أبدا، وشفاعَةِ الشافِعِين للفُسَّاقِ للخُرُوجِ من النار بعد دُخُولِها، وتفَضُّلِ الله تعالى على مَنْ لم ينْتَفِعْ من الشَّفَاعَةِ من المُجْرِمِينَ المُوَحِّدِين، فظلَّ في جهنَّم، بالعِتْقِ منها وإدْخالِه الجنة. فلماذا يُنْكِرُ السَّلَفِيُّون هذا ؟ إن هذا هو مذْهَبُهم، كما أنه مذْهَبُ جميع فِرَقِ المُرْجِئَةِ – ما عدا بعْضَ فِرَقِ المُرْجِئَةِ القديمة– إضافة إلى الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ وأهْلِ الظاهِرِ.

1-13- المطلب الثالث عشر: تساؤُلٌ مشْروعٌ عن علاقة إرجاء السلفيَّةِ بالسلَفِ

وفي ختامِ هذا المبحثِ، لا بُدَّ لنا من وقْفَتَين أخِيرَتين ضابِطَتين، لكُلِّ ما قُلْنَاه، ومنَبِّهَتَيْن إلى ما لم نقُلْه، فحْوَى الأُولَى منهما: وُجُوبُ التنْبِيه إلى أن كلَّ عالِمٍ يرَى وُجوبَ تصْدِيقِ التفْسِيرِ الظَّاهِرِي الشَّائِعِ، الخاطئِ قطْعًا، كما سنرى في حينه، للآية الوحيدة التي اسْتَنَدَ عليها القائِلُون بفكْرَةِ التفَضُّل الإلَهِيّ على الفُسَّاق بالجنة، بدْءًا أو بالشَّفَاعَةِ، وهي قوْلُ الله تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا}[النساء/48]، أو أخْتِها التي وردَت في السورة نفسها:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا }[النساء/116]. كما أن كلَّ مَنْ يرى أن هناك أحادِيثَ صحِيحَةً وردَتْ عن رسُول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في التفَضُّلِ الإلَهِيّ بالعفْوِ على الفُسَّاقِ غيرِ التائِبين توْبةً مرْضِيَّةً، بدْءًا أو بإجازة شَفَاعَةِ الشَّافِعين، وأنه لا يُوجَدُ خطأٌ فيها، أو إمْكانٌ لفهْمِها غيْرَ الفهْمِ الشَّائِعِ، لا بدَّ أنْ يرْضَى أنْ يُسَمَّى مُرْجِئًا، لأن هذا هو التعْرِيفُ المعْرُوفُ للإرْجَاءِ عند

[1]– السابق/ 42، 43

العلماء المُسْلِمِينَ منذ قرُونٍ، أي القوْلُ بأنه لا يضُرُّ مع الإيمَانِ معْصِيَّةٌ، كما لا ينْفَعُ مع الكُفْرِ عمَلٌ صالِحٌ.

أما الوقْفَةُ الضرُورِيَّةُ الثانِيَّةُ، فهي أن مُصْطلحَ الإرْجَاءِ، قد خضَعَ لعوامِل تأْثِيرِ الزمَنِ، كما خضَع لذلك غيْرُه من المُصْطَلحاتِ، مثل مُصْطَلَحِ القدَرِيَّةِ، فإنه في الأساس كان يُطْلَقُ على مَنْ أنْكَر عِلْمَ الله تعالى بالجُزْئِياتِ، وليس كما اشْتَهَر بعد ذلك من إطْلاقِه على القائلين بِحُرِّيةِ الفِعْلِ الإنْسانِي من المُعْتَزِلَةِ؛ وهناك فرْقٌ شاسِعٌ بين الأمْرَيْنِ. إن المُرْجِئَةَ الأوائِلَ لم يُحَرِّكْهُم للحُكْمِ على مُرْتَكِبِي الكبائِرِ فهْمُهُمْ لآيَتَيْ سورَةِ النساء، ولا الأحاديث المَرْوِيةِ في المسألة، إذ لم تكُنْ قد عُرِفَتْ، أو وُضِعَتْ، آنذاك، بل الواقِعُ.

ولا بدَّ من التصْرِيحِ بأن أحْداثَ الفِتْنةِ الكُبرى بالأساس، ومقْتَلَ عثْمانَ بنَ عفَّانٍ رضي الله عنه، وقد قتَلَه مُسْلِمُونَ، وشارَكَ بتَرْكِ النُّصْرَةِ له، أو بالرِّضَا على قتْلِه، أو بالسُّكوتِ عليه مُسْلِمُونَ؛ كثيرٌ منهم كانوا من أصْحاب رسُولِ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. ثم خُرُوجُ المُسْلِمِينَ، من الأصْحابِ وغيْرِهِم، طوائفَ يضْرِبُونَ وُجُوهَ بعْضِهم البعْض بالسُّيُوفِ، قد أحْدَثَ رجَّةً في قلُوبِ الكَثِيرِينَ؛ وطرَحَ مُشْكِلَةً حقيقيةً على ضمائِرِهم، وهي كيْفِيَّةُ الحُكْمِ على هؤلاء الذين قال لهم الله تعالى:{ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آَيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[آل عمران/103 –105]، وسمِعُوا رسُولَ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ يقُولُ، فيما رواه عَبْدُ اللَّهِ بن عمر رضِيَ الله عنهما، في حَجَّةِ الْوَدَاعِ :" أَلَا أَيُّ شَهْرٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً ؟ قَالُوا: أَلَا، شَهْرُنَا هَذَا. قَالَ: أَلَا، أَيُّ بَلَدٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً ؟ قَالُوا: أَلَا، بَلَدُنَا هَذَا. قَالَ: أَلَا، أَيُّ يَوْمٍ تَعْلَمُونَهُ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: أَلَا، يَوْمُنَا هَذَا. قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا. أَلَا، هَلْ بَلَّغْتُ، ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَهُ: أَلَا، نَعَمْ. قَالَ: وَيْحَكُمْ، أَوْ وَيْلَكُمْ، لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[1]. ثم وقَعَ منهم ما وَقَعَ.

[1]– صحيح البخاري – ح 6287

لقد كان كثيرٌ من المُسْلِمِينَ، في ظلِّ هذا الواقِعِ الذي ما وصَفْتُ منه، يعْلَمُ الله، إلا مِقْدَارَ ذرَّة، مُضْطرِّين إلى التَّصْريحِ بِحُكْمٍ دينيٍّ ما على المُشارِكِين في الأحْداثِ، خُصُوصًا وقد رأَوْا أن من المُوَحِّدِين، وهم الخوارِجُ من المُحَكِّمَةِ الأُولَى، والأزارِقَةِ مِن بعدهم، مَنْ كفَّرَ الكثيرَ من أصْحَابِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ وغيْرِهم، كما علِمُوا أن بعضَ الصحابَةِ مِمَّنْ اعْتَزَلَ الأحْداثَ لَمْ يَرْضَ عن أيِّ طائفةٍ من المُتنازِعين، وقد قيل إنَّهم أصْلُ المُعْتَزِلَةِ الذين ظهَرُوا في أواخر القرْنِ الأوَّلِ للهجرة، والذين أظْهَرُوا القوْلَ بفِسْقِ إحْدى طوائف المُتَقاتِلِين من المُسْلِمِينَ، لا على التَّعْيِين، وهو المَذْهَبُ الذي يُمْكِنُ أنْ يكون منْقُولًا، إذن، عن سلَفِهم من الصحَابَةِ المُعْتَزِلين. ولأنهم علِمُوا، مع هذا، ما لهؤلاء الأصْحابِ من فضْلٍ في الدِّينِ لا يُنْكَرُ، فقد توَقَّفوا في الحُكْمِ، وردُّوا أمْرَهم إلى الله عَزَّ وجَلَّ، إذْ أنه تبارَك وتعالى العالِمُ بالمآلاتِ. ومن هنا جاء الإرْجَاءُ الأوَّلُ الذي هو بِمَعْنَى عدَمِ الشَّهادَةِ للفُسَّاقِ من أهْلِ الإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، بإيمانٍ ولا بكُفْرٍ، وما يَلْزَمُ هذا من عدَمِ الشَّهادَةِ لأحدٍ منهم بِجنَّةٍ ولا بنَارٍ. ومن المعْلُومِ أن هذا المذْهَبُ، وهو التوَقُّف، قد أزْعَجَ السلَفِيَّةَ أيَّما إزْعاجٍ، كما هو حالُ ابنِ تيمية بالذات، لأن التوَقُّفَ هو إظْهَارٌ لمَوْقِفٍ لا يرْضاهُ، إذْ كان يُريدُ منهم أنْ يُصَرِّحُوا بأن الفُسَّاقَ مُؤْمِنُونَ، وإنْ كانوا ناقِصي الإيمَانِ، وأنَّهم من أهْلِ الجنة، ولو بالشَّفَاعَةِ؛ وهو ما لم يفْعَلُوهُ، ففَتَح موْقِفُهم هذا الباب أمام إمْكانِيَّة إيمَانِهم بأن الفاسِقَ قد يكُونُ من المُخلّدِين في جهَنَّم؛ وهو ما قد سبق أن قرَّرنا نقْلًا عنهم، أنهم قد اعْتَقَدُوه وقَالُوه. وفي هذا نُصْرةٌ لأقْدَمِ مذاهِبِ العُلماءِ المُسْلِمِينَ في المسألة، وهم السَّلفُ "الحقِيقِيَّون" من أهلِ السنَّةِ والمُعْتَزِلَة.

إن موْقِفَ المُرْجِئَةِ الواقِفَةِ، الأولى، إذن، من مسْألَةِ الأسْماءِ هو موْقِفٌ دينِيٌّ، فرضَه التحَرُّجُ من الواقِعِ عند مُقابَلَتِه مع حقائقِ الوعْدِ والوعيدِ في النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وكان يُضَادُّ موْقِفَ التكْفِيرِيّين من الخوارج بالأساس، كما أنه يَخْتَلِفُ من جهَةٍ، ويتَشَابه من جِهَةٍ أخرى مع موْقِفِ المعْتَزِلَةِ. والحقِيقةُ أنه مهما اخْتَلَفَتْ مواقِفُ المُرْجِئَةِ بعد الإرْجَاءِ الأوَّلِ، فقد ظلُّوا مُحافِظِين على أصْلِ الموْقِف من حُكْمِ الفاسِقِ، وهو عمُومًا – وإذا اسْتَثْنَيْنَا جزْمَ مقاتِلِ بنِ سليمانَ بعَدَمِ دُخُولِ المُوحِّدِين النار أصلا، وهو رأيٌ شاذٌّ عندهم– التَّوَقُّفُ والرَّجَاءُ؛ مع أننا نَجِد منهم مَنْ يُجَوِّزُ العفْوَ عن المُوَحِّدين، ومنهم مَنْ يُجَوِّزُ دخُولَهم النار، ثم يَخْرُجُون بالشَّفَاعَةِ، ومنهم مَنْ يُجوِّزُ دخُولَهم النارَ، ثم خلُودُهم فيها[1]. هذا، إضافة إلى ظُهور حُكْمٍ لهم في مُسَمَّى الإيمَانِ، يكادُون يُجْمِعُون

[1]– راجع هذه المواقف فيما سبق من هذا الفصل.

عليه، وهو أنه ما يتَضَمَّنه القَلْبُ من التَّصْدِيقِ، وأن عمَلَ الجوارِحِ ليْس من الإيمَانِ. وهو الحُكْمُ الذي أصْبَح، منذ ذلك الحين، أيْ ثَمانيناتِ القرنِ الأوَّلِ، شِعارًا يُميِّزُهم عن غيرِهم من الفِرَقِ.

وما قرَّرْتُه في الفِقْرَةِ الأخِيرَةِ يَحْتاجُ منِّي إلى إظْهارِ استِنْتاجٍ خطِير، وهو: أن جميع الفِرَقِ الإسْلاَمِيَّةِ السَّنيَّةِ الأُولَى، أي التي ظهَرَت في القرْنِ الأوَّل الهِجْرِيّ، إضافة إلى الإبَاضِيَّةِ من الخوارِج، وهم من أبناء ذلك القرْنِ؛ ومِنْ ورائهم المُسْلِمُونَ في جُمْلَتِهم، كانوا مُتقارِبين إلى حدٍّ كبير في مسألة الوعْدِ والوعِيدِ، حيْثُ كانوا إما قاطِعينَ في خلُودِ الفُسَّاقِ غيرِ التائِبين في جهنَّم، وإما مُتَوَقِّفِين. أما الإرْجَاءُ الذي نعْرِفُه اليوم، والذي ظهَرَ في القرْنِ الثاني الهِجْرِي بواسطة روَايَةِ بعْضِ المُشْتَغِلينَ بالحديثِ الشَّرِيفِ لبعض الأحادِيثِ التي قد يُفْهَمُ منها الإرْجَاءُ الصَّريحُ، ثم اشْتَهَر بعد ذلك في القرْنِ الثالِثِ على يدِ المُتَكلِّمين من أهْلِ الحديث، فالأَشَاعِرَةِ؛ ثم غلَبَ على كلِّ أهْلِ السنة بعد نِهايةِ الاعْتِزالِ، فلم يكن يقُلْ به أحدٌ إلا شواذَّ.

وبعدُ، وفي ضوْءِ ما بيَّنتُه من تطابُقٍ بين التنْظِيرِ السَّلفِيّ والتنْظِير الإرْجَائِيّ المتأخِّرِ في مسائِلَ جوْهَرِيَّةٍ ومَصِيريَّةٍ، في أمُورِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ، مهْمَا اخْتَلَفُوا في التنْظِير العِلْمِيّ لِمُسَمَّى الإيمَانِ، وهي مسألة شكْليَّةٌ، يبْدو هُجُومُ صِغار الصَّحَابةِ رضي الله عنهم وكبارُ التابِعين وتابِعِيهم، ثم الكثيرُ من علماء السَّلَفِيَّةِ على المُرْجِئَةِ، في غاية الغرابَةِ. الأمْرُ الذي يحتاجُ إلى بحثٍ عمِيقٍ.

ورغم أنِّي على يقينٍ من أن نتائجَ كتابي هذا ستُلْقي ضوْءا كاشِفًا على علاَقةِ المدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ بالسلَفِ من حيثُ إثْباتُ الانْفِصالِ التامّ بين العَقِيدَتَيْنِ، يبقى أن هذا الموْضُوعَ يَحْتاجُ إلى دراسةٍ خاصَّةٍ ليْسَتْ ممَّا يهُمُنِي هنا؛ ولذلك سأكتفي بإعْطاءِ صورَة واضِحةٍ عمَّا أشيرُ إليه. وتَحْقِيقًا لذلك أضَعُ بين يدَيْ القارئِ نصَّيْن لعالمٍ واحِدٍ في تَحْديدِ موْقفِ السَّلَفِيَّةِ من الإرْجَاءِ، حيثُ النصُّ الأوَّلُ الذي كتبَهُ ابن تيمية يُشِيرُ إلى أن الخِلافَ معهم خِلَافٌ لفْظِيٌّ. قال:" وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَسَائِرُ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ، مِنْ مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ والكُرَّامِيَّةِ والكُلَّابِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالشِّيعَةِ، مُرْجِئِهِمْ وَغَيْرِ مُرْجِئِهِمْ، فَيَقُولُونَ : إنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ قَدْ يُعَذِّبُهُ اللَّهُ بِالنَّارِ ثُمَّ يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ كَمَا نَطَقَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ. وَهَذَا الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ سَيِّئَاتٌ عُذِّبَ بِهَا، وَلَهُ حَسَنَاتٌ دَخَلَ بِهَا الْجَنَّةَ، وَلَهُ مَعْصِيَةٌ وَطَاعَةٌ بِاتِّفَاقِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفَ لَمْ يَتَنَازَعُوا فِي حُكْمِهِ؛ لَكِنْ تَنَازَعُوا فِي اسْمِهِ، فَقَالَتْ الْمُرْجِئَةُ،

جهْمِيَّتُهُمْ وَغَيْرُ جَهْمِيَّتِهِمْ: هُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا عُذِّبَ... "[1].

أمَّا النصُّ الثاني، فقد نقَلَ فيه ابن تيميةَ آراءَ عن عدَدٍ من عُلَماءِ السَّلفِ في الحطِّ من الإرْجَاءِ، فقال:" قال إبْراهيمُ النَّخَعِيُّ: لَفِتْنَتُهُمْ أخْوَفُ على هذه الأمة من فِتْنَةِ الأزارِقَةِ. وقال الزُّهْرِيُّ: ما ابْتُدِعَتْ في الإسْلاَمِ بدْعَةٌ أضَرَّ على أهْلِه من الإرْجَاءِ. وقال الأوْزَاعِيُّ: كان يَحْيَى بن أبي كَثِيرٍ وقَتَادَةَ يقولان: ليس شيءٌ من الأهْواءِ أخْوَفُ عندهم على الأمةِ من الإرْجَاءِ. وقال شَريكٌ القاضِي، وذُكِرَ المرْجئَةُ، فقال : همْ أخْبَثُ قوْمٍ، حسْبُكَ بالرافِضَةِ خُبْثًا، ولكن المُرْجِئَةَ يكْذِبون على الله. وقال سُفْيانُ الثوْرِيُّ: تَرَكَتْ المُرْجِئَةُ الإسْلاَمَ أرَقَّ من ثوْبٍ سابِرِيٍّ"[2].

ولنا، الآن، أنْ نتَسَاءَلَ: عن أيّ إرْجاءٍ كان كلُّ هؤلاء السَّلفِ، وليس السَّلَفيَّة، يتَحَدَّثون ؟ وفي ضوْءِ اعْتِقادِهم الإرْجَاءِ العمَليّ، حسْبَ ما يبْدو من اجْتِهادِ المُرْجِئَةِ السَّلَفِيَّةِ في إثْباتِ انْتِسابِهم إليهم، وإلْحَاقِ مذْهَبِهم في الإرْجَاءِ بهم، كَيفَ نُفسِّرُ كلَّ هذا الذمّ الصّادِرِ عنهم للإرْجَاءِ، وما يلْزَم عن هذا من ظُلْمٍ للمُرْجِئَةِ، إذْ الخِلاف – في حالِ تصْدِيقِنا زعْمَ السَّلَفِيَّةِ بأنَّ مذْهَبَهم هم هو نِتاجُ اتِّبَاعِهم للسَّلَفِ– بينهم وبين المرْجِئَةِ، حتى الجَهْمِيَّةَ منهم، لفْظِيٌّ. وبعِبارَةٍ أخرى: هل يُفَسِّرُ هذا الهُجومَ جهْلُ السَّلَفِ بحقيقةِ مذْهَبِ أنفُسِهم، أيْ تناقُضُهم ؟ أم أنهم كانوا، وبالأخصّ أقْرَبُهم من زمان النُّبُوَّةِ، يُخالِفُون المُرْجِئَةَ في مسألة الموْقِفِ من ماهية الإيمَانِ الحقّ، أيْ الدِّينِ بالتَّحْدِيدِ، خِلافًا حَقِيقِيًّا، لا خِلافًا صُوريًّا لا يَتَرَتَّبُ عليه شيءٌ كما هو مذْهَبُ السَّلَفِيَّةِ، كما تدلُّ على ذلك أقْوالُهم التي نقَلَ بعْضَها ابن تيميةَ، وكما تدلُّ على ذلك ما لا حصْرَ له من الرِّواياتِ عنهم، وذلك مثل ما رُوِيَ عن أبي هُرَيرَةَ، في شارِبِ الخمْرِ حيثُ حكَمَ بأنه " خلَعَ رِبْقَةَ الإسْلاَمِ من عُنُقِه"[3]. ومثل ما روَى مَعْقِلٌ، أنه سأل نافِعًا عن أنْواعٍ من الفُسُوقِ، فقال:" فنَتَرَ نافِعٌ يدَهُ من يَدِي، وقال : مَنْ فعَلَ هذا، فهو كافِرٌ. "[4]. ومثل ما رُوِيَ عن مَيْمُونٍ أبي حمْزَةَ ، قال :" قال لي إبراهيمُ النخَعِي: لا تدَعُوا هذا الملعُونَ يدخُلُ علَيَّ بعد ما تكلَّم في الإرْجَاءِ، يعْنِي حمَّادًا"[5]. ومثل ما قال

[1]– السابق 129/2

[2]– الإيمان الكبير 1/ 232

[3]– البيهقي– السنن الكبرى 4/ 327

[4]– الطبري– تهذيبُ الآثار 26/7

[5]– عبد الله بن أحمد– السنة – أثر 706

مَعْقِلٌ: فلَقَيْتُ الزُّهْرِيَ، فذَكَرْتُ له بَدْوَ ما أخَذُوا فيه – أي الإرْجَاءَ– فقال : قال رسول الله :" لا يَزْنِي الزَّانِي، حِينَ يَزْنِي، وهُوَ مُؤْمِنٌ ..."[1] ؟ . وفي هذه الحالة، كيفَ ينْسِبُ المُتَكَلّمون من السَّلَفِيَّةِ إلى هؤلاء الأعْلامِ مذْهَبَهم، هم، في الإرْجَاءِ ؟ وكيف اسْتَطاعَ السَّلَفِيُّونَ، وهم قطْعًا ليْسُوا سلَفِيّين، أنْ يَحْتالُوا على الكثير من أفْرادِ الأمَّةِ، فيَنْسِبُوا إلى السَّلَفِ مذْهَبًا لم يقُولُوا به يوْمًا، ويَجْعَلُونَهم يقْتَنِعون بأن ما هم عليه من إرجَاءٍ صريحٍ هو مذْهَبُ الإسْلاَمِ، وكيف اسْتَطاعُوا أنْ يُنَفِّرُوا الأمَّةَ كلَّها من الإيمَانِ بمذاهب مُطابقَةٍ لمَذْهَبِ السَّلَفِ في المسألة، مثل الإبَاضِيَّةِ والزَيْدِيَّةِ، وبالأخصّ مذْهَبُ المُعْتَزِلَةِ الذين كانوا من أهْلِ السنَّة والجماعة، أي بَرِيئين من أسباب النُّفُور من الإبَاضِيَّةِ، إذ هم خوارِجُ، أو من الزَّيْدِيَّةِ، إذ هم شيعَةٌ.

وإذا كان من الصحيح أنْ نقولَ: إن هذا النجَاحَ لم يتِمْ لهم في يوْمٍ وليْلَةٍ، بل عبْرَ قُرُونٍ مُتطاوِلَةٍ، انْعَزَل فيها الإباضِيَّةُ والزَيْدِيَّةُ عن العالَمِ الإسْلاَمِيّ، وانْتَهَى الاعتزالُ رأْسًا، بِحَيْثُ لم يُوجَدْ عالِمٌ مُعتزِلِيٌّ تامُّ المعْرِفة بالمذْهَبِ منذ القرْنِ السادِسِ؛ فمِن الصحِيحِ أنْ نقول أيضا: إن قِصَّة نَجاحِ السَّلَفِيَّةِ هي قصَّةُ نَجاحٍ باهِرٍ في إضْلالِ أُمَّةِ الإسْلاَمِ، تماما كما أضلَّها إخْوانُهم من الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ والظَّاهِرِيَّةُ، إذ المذْهَبُ واحِدٌ، صرَّحَ به هَؤُلاَءِ، وأخْفاهُ أُولَئِكَ.

2– المبحث الثاني: الوَعِيدِيَّةُ؛ شيءٌ من التاريخ، وعَرْضٌ للعقيدة

2–1– المطلب الأول: بين يدي المبحث

موْضُوعُ هذا المبحث هو بيانُ دوْرِ الواقِعِ، سواء في زمَن الرسَالَةِ المُبارَكة، أو فيما تلاها من زَمَنٍ، وبالأخصّ أثناء جَرَيان أحْداثِ الفِتْنَةِ الكُبْرَى، في إطْلاقِ الأسْمَاءِ الشَّرْعِيةِ؛ مع عرْضِ بعضِ مواقِفِ المُسْلِمِينَ من أحْداثِها، وما نشَأَ عن ذلك من اخْتِلافٍ، كان السبَبَ في وضْع بذُورِ عقائِد الفِرَقِ الإسْلاَمِيَّةِ الأقْدَمِ، وهم المُحَكِّمَةُ الأولى، ومُوافِقيهم من الإباضِيَّةِ، والمُعْتَزِلَةُ والمُرْجِئَةُ. وسنَبْحَثُ فيه، بالأخصّ، اخْتِياراتِ الوَعِيدِيّةِ في موْضوع الأسْماءِ، كما سنَعْرِضُ لمَواقِفهم وعقائِدِهم في مُسْتَنَداتِ الوَعْدِ والوَعِيدِ الإلَهِيّ، ومذْهَبِهم في الشَّفَاعَةِ، وشيْءٍ من أحْكَامِهم وأدلَّتِهم على مذَاهِبهم.

[1]– الطبري– تهذيبُ الآثار 26/7

2-2- المطلب الثاني: تأثير أحداثِ الفِتْنَةِ في الوصْف بالأسماء الدِّينِيَّةِ

أنْهَينا الحديثَ في خِتامِ المبحثِ السَّابِق بذِكْرِ شيءٍ يسِيرٍ عن أحْداث الفِتْنَةِ الكُبْرَى، وسنبدأ هذا المَطْلَبَ بالعوْدة إلى ذِكْر شيءٍ يسِيرٍ أيضا عنها؛ وذلك لأن أحْداثَها كانت السبَبَ المباشِر في ظُهور الاخْتِلافِ في الكَلَامِ عن الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ من حيث إطْلاقُها على المُسْلِمِينَ، أقْصِدُ معانِيَ مُصْطَلحاتِ المُؤْمِنِ والمُسْلِم والكافِرِ والمُنافِقِ والفاسِق. ومن الضَّرُورِيِّ التنْبِيهُ إلى شيْئَيْن في غاية الأهمّية.

أ- أولُهُما أن المُسْلِمِينَ كانوا، ومنذ بزُوغِ شَمْسِ الدعْوَة المحمَّدِيَّةِ، يُمَيِّزون بين هذه المُصْطَلحَاتِ، وبالأخصّ المُؤْمِنُ والمسْلِمُ والكافِرُ والمنافِقُ بالنَّظر إلى أفعالٍ، أظْهَرُها الانْتِماءُ إلى الجماعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ؛ فالمُؤْمِنُونَ والمُسْلِمُونَ، على هذا، هم الذين آمَنُوا بالله ورسُولِه، وكانوا مع الجماعة في التَّصْدِيقِ بالوحْيِ وضرورة العمَلِ بالشَّرْعِ – مهْمَا خالَفُوه – والنُّصْرَةُ للحقّ؛ أما مَنْ لَمْ يكُنْ مُنْتَمَيًّا إلى الجماعة الإِسْلَامِيَّةِ، فلا يعْدُو أن يكون كافِرًا، سواء أكان من المشْرِكِينَ أو اليهُودِ أو النصَارَى أو المَجُوسِ... فإنْ كان معَهَا بِجِسْمِهِ، ولكنَّه لا يَنْصُرُها بنَفْسِه ومالِه بالخُصُوصِ، مهْما عمِلَ بظاهِرِ الشَّرْعِ، فهو المنافِقُ. ومن هنا يبْدُو الانْتِماءُ إلى الجماعَةِ المسْلِمَةِ، من حيْثُ هي أمَّةٌ، أحَدُ ضوابِطِ إطْلاقِ الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ حتى أنَّ المنافِقِين كانوا يُعَدُّون، عمَلِيًّا، مُؤْمِنِينَ، رغْم أنَّهم، في الواقِع، ما كانوا مُؤْمِنِينَ؛ وبالعَكْسِ، فإنَّ أقواما من المُؤْمِنِينَ ما كانوا يُعَدُّون مُؤْمِنِينَ رغْم أنَّهم كانوا مِن المُصَدِّقِين.

وشاهِدُ الأوَّلِ أنَّ الرَّسُولَ الكَرِيمَ كان يُعامِلُ المُنافِقين مُعامَلَةَ المُؤْمِنِينَ، إلا إنْ بدَا مِنْهُم، في باب النُّصْرَةِ بالمالِ والنَّفْسِ، التَّقْصِيرُ؛ وحتى في هذه الحالة فهو ما كان يُخْرِجُهم من الأمةِ، وما كفَّر أحدا منهم في كلِمةٍ قالَها على مُعَيَّنٍ، ولا هو أقامَ حدَّ الكُفْرِ أو الردَّة على أحَدٍ منهم. وبعبارة أخرى، فقد ظلَّ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، يُعامِلهم مُعامَلة المُؤْمِنِينَ، حتَّى بعد صُدُورِ ما نبَّهنا إليه مِنْهُم، إلا في حالة واحدةٍ، وهي أن يتحوَّل كفْرُهم إلى عملٍ عُدْوَانِيٍّ ضد الأمة الناشِئَةِ، فيُعامَلون حينَئِذٍ مُعَاملةً تسْتَنِدُ إلى حقيقة ما يوجد في قلُوبهم، أي الكُفْرِ. وضابِط هذا قوْله تعالى:{ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا. وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا. إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا

قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا. سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا}[النساء/88- 91]

وشاهِد الثاني قوْلُه تبارك وتعالى:{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ. وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}[الأنفال/72-75]. وقد استَمَرَّت مرْجِعِيَّةُ هذه القاعِدة مدَّةً من الزَّمَنِ.

ب- أمَّا الأمْر الثاني، فإنَّه شَبيهٌ بالأوَّلِ مِن حيْثُ أن ظاهِرَة "العَمَلِيَّةِ" في إطْلاقِ الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ قد اسْتَمَرَّتْ حين ظهرَتْ مسْألَةُ تسْمِيَّةِ المُسْلِمِينَ بعْضَهم بعضًا بهذه الأسْمَاءِ. ومعنى هذا أن الأمرَ لم يكُنْ ناشئا عن بحْثٍ نظَرِيٍّ، أيْ عِلْمِيٍّ مُجرَّدٍ يُقْصَدُ به الفهْمُ أو التَّعْليمُ بعد الفَهْمِ؛ بل كان تطْبِيقا من كل مسلِمٍ صاحِبِ موْقفٍ في الأحداثِ للمعاني التي بدَتْ له من هذه الكلِمَاتِ على أشخاصٍ مُتَعيّنين، أقْصِدُ بعد تعْيِينهم كأنْصَارٍ أو خُصُومٍ ينتَمون إلى الجماعاتِ التي شارَكَتْ في وقائِعِ الفِتْنَةِ الكبرى بما فيهم الشَّخْصُ الذي سمَّى نفسَه ومُوَافِقيه، وسمَّى غيرَه من مُخالِفيه. أو، إنْ شِئْتَ، قلْ: إن الموْقِفَ الذي وَقَفَه كلُّ الخُصُومِ المُشَارِكين في الأحْداثِ من مُخالِفيهم هو السبَبُ المباشِرُ في تسْمِية أنْفُسِهم ومُخالِفيهم أسماءً مُسْتفادَةً مِمَّا فهِمُوه من نُصُوصِ الشَّرْعِ. ومهما دار الأمرُ، فإن مبْحَثَ الأسْماءِ الذي أصبح، بعد ذلك، مبْحَثًا نظَرِيا من مباحث العقِيدَةِ الإسْلَامِيَّةِ، لم ينْشَأْ عن النظَر في النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، بل عن تفاعُلٍ مع الواقِعِ.

وفائِدَةُ ما ذكَرْنَاه هنا هو التنْبِيهُ إلى أن الخصُومَةَ بين المُسْلِمِينَ كان لها تأثِيرٌ بالِغٌ في إطْلاقِ تسْمِيَّةٍ ما، نعْتَقِدُ أنها ما كانت لتَكُون لوْلَا هذه الخُصُومَةِ. وبعبارة أوْضحُ، فإننا نعْتَقِدُ أن الواقع قد فرَض على المتخاصِمِين، على الأقل أحيانا – مما لا يعْنِي أنه أقل خُطورَةً وكذِبًا على النُّصُوصِ- إساءَةَ فهْمِ الوحْيِ القُرْآنِيّ وبيانِ السنَّةِ الشَّرِيفَةِ. وبالنسبة لي، فإن هذه الظاهِرَةَ المخالِفَةَ

لِما بيَّناه من أمْرِ المرجِعِ في التسْمِياتِ زمَنَ النُّبُوَّةِ، والتي كانت سببا مُباشِرًا في تدْمِير الجماعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ زمَنَ الفِتْنَةِ، وتَحْرِيفِ الإِسْلَامِ بالكُلِّيَّةِ، ما زالت مُستمِرَّةً إلى اليوم.

ورغم أن بعضَ هذه الأسْماءِ، أو كلَّها، يَسْتَدْعِي إطْلاقُه، أو التسْمِيَّةُ به غيرَه من الأسماء، ذلك أن الذي يُسمِّي نفسَه، أو غيرَه، مؤْمِنا يَمْتَلِكُ مفْهُومًا للكلِمَةِ – مُتَأَثِّرًا بالواقِع كما قلنا– يختلف عن مفْهُوم الكُفْرِ والنِّفَاقِ والفُسُوقِ، إضافة إلى امْتِلاكِه مفْهُومًا لهذه الكلماتِ نفسها؛ إلا أنه يبدو لي من تتبُّع أحْداثِ الفِتْنَةِ أن أوَّل اسْمٍ دِينِيٍّ–شَرْعِيٍّ تمَّ استِخْدَامُه عَلانيةً لتَسْمِية مُسْلِمِينَ هو مُصْطَلَحُ " الكُفْرِ" الذي يَسْتَدْعِي إطلاقُه مُصْطَلَحَ الإِيمَانِ، باعْتِبارِه وصْفًا لمُسْلِمِينَ آخرين داخِلَ الجماعة، التي كان أفرادُها جميعا، قبل أحْدَاثِ الفِتْنَةِ، يَحْمِلُون هذا الاسْمَ. وأقصِدُ هنا، بالذات، أنَّ تكْفِير المُخَالِفين كان أوَّلَ الظواهِر الدِّينِيَّةِ الاجْتِماعِيَّةِ بُرُوزًا داخِل المُجْتَمَعِ الإِسْلَامِيِّ، وعلى أساس ضرورة مُخالَفَةِ الموْصُوفين به ظهَرَ استِخْدامُ مُصْطَلَحُ الإِيمَانِ كوَصْفٍ للنفْسِ وللمُوَافِقِين. وهذه أوَّلُ بِدْعَةٍ تولَّدَتْ عن أحْدَاثِ الفِتْنَةِ الكُبْرَى.

2-3- المطلب الثالث: مِعيار الصحَّةِ في تعريف الكُرَّامِيَّةِ للإيمان

يُنبِّه ما قلناه قبل قليل، وخصوصا في العنصر "أ"، إلى ما سبقَتْ الإشارةُ إليه من صحَّة تعْرِيفِ الكُرّامِيَّةِ للإِيمَانِ باعْتِبارات مُحدَّدةٍ، ذلك أنهم ما قصَدُوا بما قالوه الإِيمَانَ المقيَّدَ بالوصْفِ، وهو الذي يُوجَدُ في الآية 74 من سورة الأنفال، وهو الذي وعَد الله تعالى عليه بالجنة؛ بل قصَدوا الإِيمَانَ المُطلَقَ، وهو التَّصْدِيقُ سواء أكان صاحِبُه صادِقًا فيه، فيُطابِقُ حينئذ قوْلُه باللِّسانِ ما يوجَدُ في قلبِهِ، أو كان كاذِبًا، وهو في هذه الحالة يظلُّ مؤْمِنًا عند جماعة المُسْلِمِينَ، إذ الحكْمُ المرْجِعي هو حُكْمُ الظَّاهِرِ، وذلك لعَجْزِ كلِّ أحدٍ عن معْرِفة ما يوجَدُ في قلبِ أيِّ أحَدٍ من أحْوالِ.

وتوجد الكثيرُ من الأدِلة القُرْآنِيَّةِ على صحة ما قرَّرْناه هنا، كما يوجَدُ في السِّيرَةِ الشَّرِيفَةِ ما يشْهَد لصحَّة بناء الأمة الإِسْلَامِيَّةِ على الظاهِرِ. وهذه حقيقَةٌ في غاية الثُّبُوتِ، ونقْضُ الخوارِجِ لها لعَدَمِ إدْراكِهم لِعِلَلِهَا، أو اخْتِيارِهم عدَمَ الخُضُوعِ لها، أي مُغالَبةِ الله تعالى فيها، هو سبب ظاهِرَةِ التَّكْفِير وما جرَّه على الأمة الإِسْلَامِيَّةِ من ويْلَاتٍ إلى يوم الناس هذا؛ إضافة إلى غلَبَةِ اللَّغَطِ، مع كَثْرَة الخطإ في تنْظير الفِرَقِ الإِسْلَامِيَّةِ المختلِفة لمسائل الإِيمَانِ؛ مِمَّا زاد الطينَ بلَّةً.

ولكُلِّ مَنْ أراد أدلَّة على هذه الحقيقة، أقول: إن القُرْآنَ الكَرِيمَ قد قسَّم الذين حدَثَتْ لهم الطُمَأْنِينَةُ، أي عدمُ الخوْفِ إلى ثلاثة أقسام: أوَّلُها مَن آمنوا به، فتوَلَّد عن ذلك العمَلُ به، وهم

المُؤْمِنُونَ حقًّا، وهم آمِنُون في الدنيا والآخرة، وثانيها مَن آمَنُوا به، ولم يعْمَلُوا به، وهم الصادِقون في إيمَانِهِم، وهؤُلاء آمِنُونَ في الدنيا، و أَمْنُهُم في الآخِرة، أو وجُوبُ خوْفِهم من لِقاء الله تعالى هو موْضُوعُ هذا الكتاب؛ وثالثُها الكاذِبُونَ في ادِّعاء التَّصْدِيقِ، وهم من الآمِنِين في الدنيا، وحُكْمُهم حُكْمُ الكافِرِين عند لقاءِ الله تعالى. والأمَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ تتشَكلُ من هذه الجماعات الثلاثِ. وكلُّها قد حدَثَ لها نوْعٌ من الأمْنِ المُناسِبِ لحقيقتها.

وأسْتَنِدُ في بيان صحَّة ما ذهبتُ إليه هنا إلى ما سبق إيرادُه من قوْلِه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا}[النساء/94]. كما أن القُرْآنَ الكَرِيمَ قد ذكَرَ المنافقين في عدَدٍ كبير من الآياتِ، وقد حكَمَ عليهم بالكذِبِ والعداوَةِ لأهْلِ الإيمَانِ والتدْبِير السّوءِ لأهْلِه، ولكنه ما حكَمَ عليهم بأحْكَامِ أهْلِ الكُفْرِ، بل أهْلِ الإيمَانِ، مع شهادَتِه بأن دعْواهم الإيمَانَ ليس أكْثَرَ من قوْلٍ كذِبٍ. قال الله تعالى:{ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[المنافقون/1، 2]. ويتَقَوَّى هذا المعْنَى بتَسْليم قراءَةِ الحَسَن البصري {إِيمَانَهم}، من " آمَنَ"، بدَل {أَيْمَانَهم} من " اليمِين"، وهو القَسَمُ؛ إذ تكُونُ صرِيحةً في تسْميَّة الله تعالى ما هم عليه إيمَانًا رغْمَ عِلْمِه بأنهم كاذِبُونَ فيه[1].

وتوجَدُ في الكثيرِ من وقائِعْ السيرَةِ الشَّرِيفَةِ أدِلَّةٌ على فِقْه الرَّسُولِ الكَرِيمِ لهذه القاعِدةِ، وتطْبِيقِها. وقد سبق لنا إيرادُ بعضِ هذه الوقائِع فيما سبق، كما سنَذْكُر الكثيرَ منها فيما سيأتي من الكتاب. وإذا أردنا التزيُّدَ من أدلة هذه المسألة في هذا المقامِ، فلا يُمْكِنُنا تَجَاوُزُ سورَة "الممتحنة"، إذ فيها إعْمَالٌ واضِحٌ لمَرْجِعية "الظَّاهِرِ" في الحُكْمِ على المُؤْمِنِينَ. وبالفِعْلِ، فإن الله تعالى قال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ...}[الممتحنة/10]، وفي ضوْءِ عَجْزِ الناس عن معْرِفةِ ما في القلُوب من معانٍ، فإن هذا الامْتِحانَ الذي شهِدَ الله تعالى على أنه دليلُ إيمَانِ النساءِ المُهاجِراتِ من مكةَ إلى مدِينةِ الرسُولِ الكَرِيمِ لا يُمْكِنُ إلا أنْ يكُونَ حُكْمًا بأن المرْجِعَ هو اطمِئْنَانُ النفْس لدِلالَةِ االظَّاهِر على إيمَانِ الباطِن، وهو ليْسَ عِلْمًا بأيّ حالٍ من الأحْوَالِ. وقد

[1]– انظر/ عبد الغني الدمياطي– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر– ص 543

رُوِي في هذا أن النبِيَّ صلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسلَّمَ كان يسْتحْلِفُ المَرْأَةَ بالله أنها ما خَرَجْتُ مِنْ بُغْضِ زَوْجٍ، وإنَّما حُبًّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ[1]. وأوْضَحُ من هذا في الدلالة ما رُوِيَ من أن امْتِحانُهُن كان بأنْ يشْهَدْنَ بأنْ لا إله إلا اللهُ وأنَّ محمدًا عبْدُه ورسولُه[2].

ويُنَبِّهُنا هذا إلى أن كلِمة الإيمَانِ قد تُطلَقُ على ما يُساوِي كلِمَةَ الإِسْلَامِ، إذا قُصِد بالإِسْلَامِ معْناه في اللُّغة، لا في الشَّرْعِ، وهو الاستِسْلام لأحْكَامِ جماعة المُسْلِمِينَ، الأمْرُ الذي يُحَقِّقُ لصاحِبِه " الأمْنَ". وهذا واضِحٌ في قوْل الله تعالى:{ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ. قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ. يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[الحجرات/14– 17].

2-4- المطلب الرابع: الخَوَارِجُ وظاهِرة تكْفِيرِ المؤمنين

اشْتَهَرَ بالتكْفِيرِ، في تاريخ الإِسْلَامِ الدِينِيّ الاجْتِماعِيّ، فِرْقَةٌ مُحَدَّدَةٌ هم الخوارِجُ، أقْصِدُ المُحَكِّمَةَ الأُولَى بالذات، وإليهم تنْتَسِبُ جميع الفِرَقِ المشْهورَةِ من هذه الجماعة، أقْصِدُ الأزَارِقَةَ والصَّفْرِيَّةَ، والإِبَاضِيَّةَ بالخُصُوصِ. ومن الأمور المُثيرَةِ للانْتِباه ذلك الاخْتِلافُ في الدِّراسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ حوْلَ زَمَنِ نشْأةِ فكْرَةِ الخُروجِ؛ فمِن قائِلٍ أن ذلك قد وَقَعَ زمَنَ النبِيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ[3]، ومن قائِلٍ أن ذلك وقَعَ أوَّلَ خِلافَةِ علي بن أبي طالِبٍ، بِخُرُوجِ طلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله والزبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ عليه بعد مُبايَعَتِهم له، وعائِشَةَ، واجْتِماعِهم مع أنْصارِهِم، واجْتِماعِه مع أنْصارِه، لنَصْبِ الحرْبِ في موْقِعَة الجَمَلِ؛ ومِن قائِلٍ، أن ذلك وقَعَ بِخُروج الخارِجِين على عُثْمانَ بن عفَّانٍ، ثم قتْلُه، رضِيَ الله عنه، بعد ذلك. هذا إضافة إلى قوْلِ مَنْ يقُولُ بأن الخَوارِجَ ظهَروا على مسْرَحِ التاريخ بِخُرُوج بعْضِ أنْصارِ عليٍّ عليه أثناء حرْبِه لمُعاوِيَةَ بن أبي سُفْيانَ[4]. وبالنسبة للإِبَاضِيَّةِ، فإن نشْأةَ الخوارِجِ تعُود إلى زمَنٍ متأخِّرٍ، حين خرَجَ نافِع بن الأزْرَقِ، رأْسُ الأزَارِقَةِ، وكان ذلك سنة 64

[1]– انظر/ سنن الترمذي– ح 3230

[2]– انظر/ الطبري– جامع البيان 326/23

[3] – انظر/ ابن حزم– الفِصَل في الملل والأهواء والنحل 4/ 157

[4] – البغدادي– الفرق بين الفرق– ص 74

للهجرة[1]. ولا بدَّ من التنْبِيه هنا إلى أن الإباضِيَّةَ ما قصَدُوا بِخُروجِ نافِعٍ خُرُوجَه على الأمَّةِ أو الدوْلَةِ، بل خُرُوجِه على جماعة المُسْلِمِينَ، وهم المُحَكِّمَةُ الأولى حصْرًا، بِمَواقِفَ خالَفَهُم فيها، أما الخُرُوجُ نفْسُه على الدَّوْلَة فقد كان عندهم إما واجِبٌ أو جائِزٌ، وفي كلتا الحالَتَيْنِ، فهو خُرُوجٌ مَشْرُوعٌ.

ولا مناصَ من الإقْرارِ بأن خُرُوجَ الخارِجِين على عُثْمَانَ كان أولَّ زمَن ظُهورِ الخوارِج، ذلك أن ظاهِرَةَ التّكْفِيرِ وما يلْزَمُ عنها من استِحْلَالِ دِماء المُسْلِمِينَ، وهما أوْضَحُ ما يُمَيِّزُ الفِرْقَةَ، قد ظهَرَا حِينِذاك، وليس في عهْدِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ، ولا زمَنَ خُروجِ أهْلِ موْقِعَةِ الجَمَلِ؛ ولم يكُنْ اشْتِهارُ مَقُولَةِ " لا حُكْمَ إلا لله"، وهو لازِمُ الحُكْمِ – أو، إنْ شئْتَ، قُلْ: سبَبَه– بالكُفْرِ على المُسْلِمِينَ المُخالِفين، والذي ظهَر زمَنَ النِّزاعِ بين عليٍّ وبعْضِ أنْصاره، في صِفّين، إلا اسْتِمْرارًا للظاهِرَة، وتأْكِيدًا لها. ويجِدُ هذا الأمرُ صحَّتَه في الوقائِع التارِيخية؛ وأكبر دِلالةً من ذلك أن اسْمَ الخوارِجِ الأوَّل، وهو المُحَكِّمَةُ، وإنْ لم يظْهَرْ، أولم يشْتَهِرْ، إلا بعْدَ صفّينَ فإن الذين استَخْدَموه ما أطْلَقُوه إلا على الأشْخاصِ أنفُسِهم من مُكفِّرِي عُثْمانَ رضي الله عنه، وهم قَتَلَتُه.

ولأن غرَضِي من هذا البحثِ ليس تَحْقِيقَ مُشْكِلاتِ الفِتْنَةِ الكبرى، بل دراسةُ مسألَةٍ عقَدِيَّةٍ هي فِكْرُ الإرْجَاءِ والوَعِيدِ، وأهَمُّ ما فيهما إثْباتُ الشَّفَاعَةِ أو نفْيُها، أو نفْيُها بمعنى وإثْباتُها بآخَر؛ فإنني لن أغُوصَ في موضوع الفِتْنَةِ، إلا بالقدْرِ الذي يَخْدُمُ موْضُوعَ بَحْثِي. وفي هذا الخُصوص، فإن الأهَمَّ في مسألة التعرُّف على الفِكْر الخارِجِيّ، هو البحث عن الأسباب التي دفَعَتْ بعْضَ المُسْلِمِينَ إلى تكْفِير غيرِهم. وبالنسبة لي، فإن تحْدِيدَ زمَنِ ظُهُورِ ذلك ليس له من الأهمية إلا بقَدْر تَحْقِيقِ هذا الغرَضِ. ولا بدَّ، هنا، من استِحْضار تلك الواقِعَةِ التي جعلها بعْضُ العلماء زمنًا لظُهُورِ الخوارج، إذ أن لها دِلالة بالِغَةً في تَحْدِيد ملامِحِ "شخْصِيَّةِ" الخارِجِي، التي ما فتِئَتْ تُعاوِدُ الظُّهُورَ، وتتأكد، في كلِّ خُرُوجٍ.

وهذه الواقِعة شهيرةٌ للغاية، فإننا نَجِدُ أهْلَ التاريخ يذْكُرونها، كما هو حال أهْلِ الحديث. ومضْمُونُها، كما روَى الإمام مسلم، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:" أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِالْجِعْرَانَةِ، مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ، وَفِي ثَوْبِ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبِضُ مِنْهَا، يُعْطِي النَّاسَ؛ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اعْدِلْ، قَالَ: وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ، لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؛ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْنِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ،

[1] – علي يحي معمر– الإباضية بين الفرق الإسلامية– ص 327

فَأَقْتُلَ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ"[1].

وقد فضَّلتُ هذه الرواية على رواية الإمام البخاري، لأنها أقصَرُ وأوْضَحُ من حيث الدلالة على ما أريدُ التنْبِيهَ إليه، وهو أن فيها بيانا واضِحًا لكيْفِيَّةِ فهْمِ سلَفِ الخوارِجِ، مهما كانوا، لبعض المبادئ التي دعَتْ إليها النُّصُوصُ الدِّينِيَّةُ؛ وهو الأمْرُ الذي جعَلَ موْضُوعَ الخروجِ مُوَجَّها، بالحقِّ أو بالباطِلِ، ضد السُّلْطَةِ بالأساس، لا ضِدَّ الأفْرادِ المُسْلِمِينَ، إلا في حالة غُلاةِ الخوارِجِ مثل الأَزَارِقَةِ ومَنْ آمن بِمَذْهَبهم، ومارَسه، قدِيمًا وحَدِيثًا.

إن الخوارجَ، كما تدُلُّ على ذلك بوُضوحٍ هذه الرواية ، يبْنُون أحْكامًا على أمُورٍ ظنُّوها حقًّا، وهي أنَّ الحاكِمَ لا بُدَّ أن يُسَوِّيَ بين الناس تَسْوِيَةً تامَّة، بحيث لا يكون هناك اعْتِبارٌ سوى المُسَاوَاة؛ التي ظنُّوا أنها الطريقُ الوحيدُ لتحْقِيقِ العَدْلِ، وأنه ليس لرأْسِ الدولة تَحْكِيمُ المصالِحِ، كما ظنُّوا أنَّ لكُلِّ واحدٍ من المُسْلِمِينَ الحقَّ في الإنْكارِ على الحاكِمِ، ورَدِّ أمْرِه لرَأْيٍ يرَاه، وهو ما يدُلُّ على اسْتِهْتارِهم بِمَفْهُومِ الدولة، ومن ثمَّ سعْيُهم الدائِم إلى إسْقاطِ الدُّوَل، كما سنرى في بعضِ أفكار الإِبَاضِيَّةِ. وهو أمرٌ مخالِفٌ تماما لِمَقْصَدِ الله تعالى من رِضاه على بِناءِ الأمة من المُؤْمِنِينَ، الصَّادِق منهم والكاذِب، والصَّالح منهم والطَّالِحِ. كما ينبِّه هذا إلى أن سياسَةَ المالِ، أو بالأحْرَى كيْفِيَّة تقْسِيمِه كان من أكثر العوامل تأثِيرًا في ظهُورِ فِكْرِ الخُرُوجِ، كما يدُلُّ على ذلك هذه القصَّةُ واستِعْراضُ جُمْلَةِ اتِّهامات الخوارِجِ الأوائِلِ لعُثْمانَ رضي الله تعالى عنه، كما سنرى، واسْتِيلاؤُهم على ما في بيْتِ مالِ المُسْلِمِينَ بعد قتْلِه.

وتاريخُ الخوارِجِ، القديمُ على الأقل، أقْصِدُ قبل ظُهور البحْث النَّظَري في النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وما فرضَه الواقِعُ من تغْيِيرِ بعضِ أفكارِهم، حكَمتْه هذه الظُّنونُ بقُوَّةٍ بالِغَةٍ، ولهذا تجرَّأ التمِيمِيُّ على مقام النبوة، وحكَمَ بظُلْمِ الرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، إذ ظنَّ أن المالَ لا بُدَّ أن يُوَزَّعَ بالسَّوية بين المُسْلِمِينَ، وأن ذلك هو العدْلُ؛ وغفَل عن اعْتِبارِ شرُوطٍ أخرى لهذا المبْدَإِ الأخير، قد تفْرِضُ التَّمْيِيزَ، وذلك بأنْ يكون بعضُ المُسْلِمِينَ أشدَّ حاجة من غيره، أو أنْ يكون فيهم مَنْ هو أكثرُ خِدْمَةً للإِسْلَامِ، أو أنْ يكون فيهم مَنْ كان يَعْبُد اللهَ على حرْفٍ، أو مَنْ كان فاجِرًا تُرْجَى خِدْمَتُه للدِّين أو للدَّوْلَةِ. وهؤلاء جميعا، يسْتَحِقُّون بحُكْمِ العدْلِ، أو المصْلَحَةِ، أنْ يأخُذوا أكثَرَ من غيرهم، بل لو أخَذَ واحِدٌ منهم، فقط، المالَ كلَّه لكان هذا عدْلًا أو صَلاحًا، ولَكَان

[1] – صحيح مسلم – ح 1761

حقًّا أيضا عند كُلِّ مسْلِمٍ يُؤْمِنُ، ويعْلَمُ بالشُّروط التي وضعَها الشَّارعُ الحكيمُ للعدْلِ؛ وليس مَمْنوعا بجهْلِه أو طَمَعِه...

وبسبَبِ ظنِّهم المُتَعلِّق باسْتِواء منازِلِ الناسِ، ضارِبين عرْضَ الحائط بأصُولِ الشَّرْعِ وبالواقِعِ معا، رأَيْنا التمِيمِيَّ يُسَوِّي نفْسَه بالنبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، ويتعدَّى على طهَارَةِ مَقام النبوة، ورأينا الخوارِجَ من بعده يُجْمِعون على أن الإمامَةَ العُظْمَى جائِزَةٌ في المُسْلِمِينَ جميعا، إنْ توَفرَّت فيهم الشرُوطُ التي ارتضَوْها؛ وردُّوا مبْدَأَ القُرَشِيَّةِ الذي كان شرْطًا في الإمامَةِ العُظْمَى عمَلِيًّا، قبل الخرُوجِ على عُثْمانَ رضي الله عنه، وبعْدَه، بقُرُون؛ وقد كان له شأنٌ عظِيمٌ في تثْبِيت أرْكانِ الدِّينِ النَّاشِئِ. وكان هذا من جُمْلَة الأوْهامِ التي أدَّت بهم إلى ظنٍّ آخَر، وهو الجُرْأَةُ على أوْلِياء الأمُورِ عِنْدَ النُّصْحِ أو الشَّكْوَى.

وللحقِّ، فإن عدَدًا كبيرًا من المُسْلِمِينَ في زَمَنِ عثْمانَ رضِي الله عنه قد شارَكُوا في الجُرْأَةِ عليه، وقد ساعَدَهم على ذلك طَبِيعَةُ الحُكْمِ الرَّاشِد الذي كان الخليفةُ فيه يعْتَقِدُ في نفْسِه أنه فردٌ من المُسْلِمِينَ، ويُمارِسُ الحكْمَ على أساس هذا الاعْتِقادِ؛ مع إيمَانِه بحُريَّةِ الناسِ في إبْداءِ الرأْيِ، إضافة إلى خُصوصِيَّاتٍ عُثْمانيَّةٍ، وهي الحِلْمُ ودَماثَةُ الخُلُقِ والشيْخُوخَةُ. وإذا أضفنا إلى هذا عداوَةَ بعض الناس للخلِيفة القائِمِ، بسبب التطلُّعِ إلى منْصِبِ الخِلافَة خصُوصًا، أو بسَبَبِ خِلافاتٍ شخْصِيَّةٍ، ترجِعُ في غالِبِها إلى التطلُّعِ إلى المناصِبِ أو الطمَعِ في المالِ، نكون قد جمَعْنَا، أو كِدْنا نجْمَعُ، أسْبابَ ظُهورِ تكْفِيرِ عثمان رضي الله عنه، أو التشْجيعِ أو الصَّمْتِ على ذلك، لتحْقِيقِ أغْرَاضٍ خاصةٍ في خِضَمِّ الفوْضَى التي تسبَّب فيها الخارِجُون. وهي الحال التي نتَجَ عنه ظُهُور بوادرِ الفِتْنَةِ الكبرى، التي أدَّت إلى مقتَلِه رضي الله عنه، وما تلا ذلك من خلافٍ، واقْتِتالٍ – ما عدا مَنْ اعْتَزَل– تأسَّسَتْ عليه أمَّهاتُ كل الفِرَقِ الإِسْلَامِيَّةِ، ثم بالتنْظِير للاخْتِلافِ، الذي كان التكْفِيرُ من أسبابه، أو أهْدافِهِ، الأساسية.

وإننا نَجِدُ في كثيرٍ من النُّصُوصِ، زمَنَ ظهُور الخُروجِ على عثْمانَ رضِي الله عنه ما يدُلُّ على تَحَكُّم الظنُونِ المتعلِّقةِ بالعدْلِ وشرُوطِ الحاكمِ في نفَرٍ من المُسْلِمِينَ، فإنَّ أكثر "التُّهَمِ" المُوَجَّهةِ إليه ترْجِعُ إلى رفْضِ الخارِجين، أو ثوْرَتِهم، على كيْفِيَّةِ تدْبِيره أمْرَ المالِ خصوصا، إضافة إلى ردِّهم لحقِّ الحاكِمِ في تَحْكِيمِ المصْلَحَةِ، سواء في أمور الحُكْمِ أو في غيْرِه. وقد سَرَدَ الشيْخُ محمد بن يوسف أطَّفَيَّشْ، شيخ مشايخ الإِبَاضِيَّةِ في زمانِنَا – ت 1332هـ– الكثيرَ من الأمور التي أخذَتْها المُحَكِّمَة الأولى على عثمان، فقال:" إن أوَّلَ مَنْ كفَر تلك النعْمَةِ، وجحَد حقَّها، عُثْمانُ

بن عفَّانٍ؛ جعَله المُسْلِمُونَ على أنْفُسِهم وأمْوالِهم ودِينِهم، فخانَهم في كلِّ ذلك. زادَ في مَسْجِد رسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ووَسَّعه، وابْتاعَ من قوْمٍ، وأبَى آخَرون، فغَصَبَهم، فصَاحُوا به، فَسَيَّرَهُم للحبْس؛ وقال: قدْ فعَلَ بكُم عمَرُ هذا فلَمْ تَصِيحُوا به... وقد جَمَع في ذلك غَصْبَ المالِ، وقذْفَ عمَر رضي الله عنه[1]. وعَزَلَ سعْدَ بنِ أبي وقَّاصٍ عن الكُوفة بلا حَدَثٍ منه رضي الله عنه، واسْتَعْمَل أخاه لأُمِّه، وهو الوَلِيدُ بنُ عُقْبَةَ... وأوَّلُ ما نقَم المُسْلِمُونَ على عُثْمانَ أنَّه لمْ يُنَفِّذْ ما أوْصَاه به عُمَرُ في ابنِه عُبَيْدِ اللهِ، وقدْ قَتَل جفينة والهُرْمُزان في السُّوق بِخَنْجَرٍ، وقد أسْلَما وحسُنَ إسْلَامُهما... لأمْرِهما أبا لُؤْلُؤَةَ بقتْلِ أبيه فيما قِيل، فأوْصَى السِتَّة الذين جعَلَ الإمامَةَ شُورى بينهم: ومَنْ ولِيَ منكم، فلْيُكَلِّفْ ابنِي عُبَيدَ اللهِ البينّةَ أنَّهُما أمَرا أبا لُؤْلُؤَةَ بقَتْلي، فإنْ لَمْ يأتِ بها فلْيُقَدْ بِهِما، فجَعَل عُثْمَانُ يَعْتَلْ بعِلَلٍ، وعُبيْدُ الله يدَّعِي بيّنَةً غائِبَةً. وعُبيْدُ اللهِ هذا وُلِدَ في عهْدِ رسول الله، ولم يرْوِ عنه، وحَدَّهُ عُمَرُ في الخمْرِ.

وقعَد في مقام رسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في المِنْبَرِ، وكان أبو بكْرٍ نزَل درَجَةً وعُمَرُ درَجَتَيْن، وأدْخَلَ عُثْمانُ الحكَمَ بن أبِي العاصِ، طَرِيدَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولَعِينَه، المدِينةَ ... وقد كَلَّم أبا بكرٍ عثْمانُ وأُنَاسٌ من بني أمَيَّة في إدْخَالِه، فقال: قد ضلَلْتُ إذاً، وما أنا من المُهْتَدِين . ولما تولَّى عُمَرُ كلَّمُوه فأغْلَظَ عليهم، ولَمَّا تولَّى عثْمَانُ أدْخَلَه، وأعْطاهُ مائة ألْفِ دِرْهَم من فَيْءِ المُسْلِمِينَ، وأعْطَى مرْوانَ بن الحَكَمِ خُمْسَ المال المَجْلُوب من إفْرِيقِيَّةَ، حِين فُتِحَتْ، وأخاه الحارِثَ بن الحكَمِ مائَةَ ألْف دِرْهَمٍ من صدَقَةِ البَحْرَيْن، وعبْدَ الله بن خالِدِ بن أُسَيْد بن أُبَيٍّ سِتَّمائَةٍ ألف درهم من صدَقَةِ البصْرة، وأرْسل إليه أبو مُوسَى الأشْعَرِي بمالٍ عظِيمٍ من صدَقَةِ البصْرَة فقسَّمه بين أوْلادْه وأهْلِهِ بالصحائِفِ، وحَمَى مواطِنَ المَطَرِ من أرْض البادِيَّةِ لأهْلِه وخاصَّتِه،... ولم يدَعْ صالِحًا إلا عزَلَه، واسْتَعْمَلَ مَنْ يرْجو طاعَتَه ونَصْرَهُ ..."[2].

ورغْمَ أن الكثير من العلماء قد ردَّ على هذه الاتِّهَامَاتِ وغيرِها، وبيَّن بأدِلَّةٍ قَوِيَّةٍ زيْفَها، إمَّا لِمُخَالفَتِها للحقِيقَةِ، وإمَّا لأنها أمُورٌ عادِيَّةٌ هي من صَمِيم عمَلِ الخُلَفاءِ؛ إلا أننا نُحِبُّ أنْ نُناقِشَ، باخْتِصار شديدٍ، تُهْمَتَيْنِ من هذه الجُمْلَةِ لفائِدَتهما فيما نَحْنُ بِصَدَدِه. أمَّا الأولى منهما، وهي اتِّهَامُ عثمان رضي الله عنه، بغَصْبِ الناس مَسَاكِنَهم التي كانت حوْل المسْجِد النَبَوِيّ – ؟ – من أجْل توْسِعَتِه، ثم الحُكْمُ عليه بِتَجَاوُز حُكْمِ الله في ذلك، وتَكْفِيرِه به. ومِن والواضِح أن سبَب القوْلِ بهذا

[1] – الذي أعلمُه أن هذه الواقعة بتفاصيلها هذه كانت سنة 26 للهجرة، أثناء توسيع الحرم المكي. انظر/ ابن الجوزي– المنتظم 62/2

[2] – هميان الزاد 9/ 267... وانظر/محمد بن يوسف اطفيش– تفسير القرآن 3/ 356

ظنٌّ قد سبقَ لنا ذِكْرُه في جُمْلَةِ ما ظنَّه الخوارِجُ – وما زال هذا الظَّنُّ مَوْجُودًا عند غالِبِيَّةِ المُسْلِمِينَ إلى اليوم– وهو يعُودُ إلى الأنانِيَّة، أي عدَمِ اعْتِبارِهم للمصْلَحَةِ العامَّةِ، وتغْلِيبِ المصْلَحَةِ الخاصَّةِ عليها، وقد تولَّدَ عن هذا عدَمُ اعْتِرافِهم بالحقِّ في تَحْكِيم السلْطَةِ للمَصْلَحةِ في سياسَاتِها.

واتِّهامُ الخليفَةِ بذلك أثْنَاءَ وُقُوعِه، وتَرْدِيدُ عالِمٍ من الكِبارِ له بعد قرُون من الواقِعَةِ، هو قاصِمَةٌ من قواصِمِ ظهْرِ المجْتَمَعِ المُسْلِمِ، لأن النتيجَةَ اللازِمة عنه هي الإصْرَارُ على اخْتِيارِ أنْ يظَلَّ المسْجِدُ على هيْئَتِه يوْمَ بِنائِه. ومع ازْدِيادِ عدَد المُسْلِمِينَ، كان لا بُدَّ من بِناءِ مسْجِدٍ جدِيدٍ يَجْتَمِعُ فيه الناس لصَلاة الجُمُعَةِ على الأقلِّ، وهِجْرانِ المسْجِدِ المُبارَك، وهذا لا يقُولُ به إلا صاحِبُ ظنٍّ، يَحْسَبُ رأْيَه شيئا، وما هو بشَيْءٍ. وقد كان يلْزَمُ المُسْلِمِينَ، أصْحابَ المساكِنِ حول المسْجِدِ في ذلك الزمان، كما يلْزَمُ كلَّ مسلم يَمْتَلِكُ عَقارا بجانب مسْجِدٍ، أو مقَرَّ مصْلَحَةٍ عامة، اليومَ، أنْ يُبادِرَ إذا قرَّرَتْ السلُطَاتُ توْسيعَ ذلك المكان أنْ يتبرَّعَ به في سبيل الله؛ وقد فعَلَ ذلك الصالِحُون من قَبْلِهِم، فقد حدَثَ، عنْدَما قرَّر رسُولُ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بناءَ مسجِدِ المدينةِ أنْ أرْسَلَ " إلى ملإِ بَنِي النَّجَّارِ، فجاءُوا. فقال: يا بَنِي النَّجَّارِ، ثامِنُونِي بِحَائِطِكم هذا؛ فقالوا: لا، والله، ما نطلُبُ ثمنَه إلا إلى الله تعالى"[1]. وإنْ لم يكُنْ هذا، كأنْ يكُون المُسْلِمُ فقِيرًا، أو غلَبَتْ عليه رَغْبتُه – وهي رغْبَةٌ مشْروعةٌ– في المالِ أنْ يَبِيعَه للدوْلَةِ. ومن المعْلُوم، قطْعًا، أن عثمانَ رضي اللهُ عنه، ما اغتَصَبَ أرْضًا لأحَدٍ، بل عرَضَ الشِّراءَ على الجميع بمُقابِلٍ أكْثَرَ من مُجْزٍ، فَرَضِيَ البعْضُ على مَضَضٍ، ورَفَضَ آخَرُون، فهل كان عليه أنْ يَتْرُك جَهْلَهُم يَتَحَكَّمُ في مصْلحَةِ المُسْلِمِينَ، لِيَرْضَى عنه الخوارِجُ ؟

إن عثْمَانَ رضي الله عنه ما فعَلَ إلا ما فعَلَتْهُ، وتفْعَلُه، السُّلُطاتُ العمُومِيَّةُ في كلِّ بلاد العالَم، ولولا ذلك لما اسْتَطاعتْ الدُّوَلُ أنْ ترْعَى المصالِحَ العامة، من إنْشاءِ دُورِ العبادةِ والمدارِسِ والجسورِ والشوارِعِ... والمهمُّ، بالنسبة للعُقَلاء ليس هذا، إذ أنَّه حقٌّ يعْلَمُه الجميعُ؛ بل التعْوِيضُ العادِلُ الذي يَسْتَحِقُّه صاحِبُ المِلْكِيةِ، وقد كان هذا كذلك في مسْألَتِنا. والنتيجَةُ التي وجَبَ اسْتِخْلاصُها، أخيرا، هي أننا قد حدَّدْنَا سبَبَ خُروجِ بعضَ الخوارِجِ على عثمان رضي الله عنه، أو، على الأقل، سبَبَ نِقْمَةِ بعض الناقِمِين عليه ظلْمًا وعُدْوَانا منهم، والذين أكْثَرُوا الكَلامَ فيه، ثم شارَكُوا، أو سَمَحُوا لقاتِليه بقتْلِه، وهم يظنُّون أنهم على الحقِّ الأبْلَجِ.

[1] – أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري– مسالك الأبصار في مسالك الأمصار – ص 35

أما المسألة الثانية التي نُحِبُّ أنْ نبدِيَ فيها مُلاحظاتِنا، فهي التي يبْدُو أن للمُحَكِّمَةِ فيها بعضَ الحقِّ، أقصِدُ تلك المُتَعلِّقَةِ باستِئْثَارِهِ بأمْوالِ المُسْلِمِينَ، وتوْزِيعها على ذَوِي قرَابَتِه، وزِيادَتِه في الأرْضِ المَحْمِيَّةِ، وغير هذا مِمَّا يتعلَّقُ بسياسة عثمان رضي الله عنه المالِيَّةِ. وبدْءًا، لا بدَّ من النصِّ على حقيقة، وهي أن الرجُلَ كان من كِبار الأغْنِياء قبل إسْلَامِه، وقد كان خامِسَ خمْسَةٍ يؤمنون برسالة النبِي الخاتَم؛ وقد ظلَّ غنِيًّا، بل بالِغَ الغِنى بعد إسْلَامِه، وبالأخَصِّ بعد توَسُّعِ رُقْعَةِ العالَم الإسْلَامِيِّ، حيثُ شاعَ الثَّراءُ في المُسْلِمِينَ. ومآثرُ الرجُلِ في الصدَقاتِ لا تُعَدُّ، ومنها شراؤُه بِئَرَ رُومَة ووَقْفِها للمُسْلِمِينَ، في وقْتٍ كان المُسْلِمُونَ أحْوَجَ ما يكُونُون إلى المال، وتَجْهيزُه جيْشَ العُسْرة في ظُروفٍ يعْلَمُها الجميع[1]، وشِراؤُه، ثم تبرُّعُه بالأرْضِ التي وسَّعَ بها الرَّسُولُ الكريمُ مسْجِدَه المبارَكُ بعد خيْبَرَ، أيْ قبْلَ أنْ يُوسِّعَهُ عمرُ بن الخطَّابِ رضِيَ الله عنه مرَّةً أخرى، ويُجْبِرَ جيرانَه على بيْعِ أراضِيهم ومساكِنَهم حوْلَه، وهو ما تسبَّبَ في تذمُّرهم، فأخْرسَهم، فلم يثُوروا، ولم يتَّهِمْه أحدٌ، ثمَّ فعلَ عثمانُ ذلك في الحرَمِ المكِّيِّ، فثارُوا، فاستشْهَد بفِعْلِ سلَفِه، فردُّوه، واتَّهَمَه البعْضُ، كما رأينا عند الشيخ أطفيش، بقذْفِ عمر.

ثُمَّ هذا الرجُلُ يُتَّهَمُ، بعد ذلك، بأنَّه يعْتَدِي على ما في بيْتِ المال، ويحْمِي الحِمى لإبِله. والحقُّ أنه ما حمَى شيْئًا إلا للمُسْلِمِينَ، وما أخَذَ من المالِ لنَفْسِه؛ وإنْ كان أخَذَ، وهو أمْرٌ بعيدٌ إذْ كانت قوافِلُه تَصِلُ إلى كلِّ بِلادِ الإسْلَامِ، فإنه ما أخَذَ إلا بِحَقِّ الله، إذ هو واحِدٌ من المُسْلِمِينَ؛ وما أعْطَى لأحد من قرابَتِه إلا بِحَقِّ الله تعالى الذي أنْزَلَه في كتابِه، إذ هم من المُسْلِمِينَ، ولهم في الفَيْءِ مثْلَ ما لغيرهم[2]. وإنْ كان قد بدَا للبعْضِ، أو للكَثِيرِين، أنه أعْطاهم أمْوَالًا جَمَّةً – معْظَمُ الوقائِع التي فيها ذكْرُ إعْطائِه للمالِ لقَرابَتِه هي غيْرُ صحِيحَةٍ، أصْلًا، وهناك مُبالَغةٌ في المَقادِيرِ في الوقائِعِ المُؤكَّدَة– فلِأَنَّ أمْوالَ المُسْلِمِينَ، في ذلك الزمان، كانت جَمَّةً، ولعلَّه رأى تصْحِيحَ موْقِفِ الخلِيفَتَيْن قبله، وتعْويضَ أمْثال عمِّه – الطَّرِيدِ – الحكَمِ بْنِ أبِي العَاصِ ما لَمْ يأخُذْهُ من الفَيْءِ لسَنَوَاتٍ، إذْ أن حكْمَهما فيه ليس قُرْآنًا مُنَزَّلًا، فيَكُونَ لازِمًا لكلِّ مؤْمِنٍ.

[1] – انظر/ سنن الترمذي – ح 3632، ح 3636

[2] – السرخسي– شرح كتاب السِّيَر الكبير 322/1

2-5- المطلب الخامس: الإبَاضِيَّةُ على مسْرَحِ التاريخ الإسلامي

قد يطُنُّ ظانٌّ أن موْقِفَ المُحَكِّمة وفِكْرَهم قد دُفِنَ مع مقْتَلِ الغالِبِيَّة السَّاحِقة منهم على يدِ عليٍّ بن أبِي طالِبٍ في موْقَعَةِ النَّهْرَوَانِ، بعْدَ نصْرِهم له حين الصِّراعِ على تولّي الخِلافَةِ بعد مقْتَلِ الخلِيفة الثالث. وهذا مَحْضُ الخطإ، فإنَّ فرْقَةً كُبْرَى، بل هي الأكْبَرُ في تاريخ الخوارِجِ، قد تبنَّتْ مواقِفَهُم، ونشَرَتْها، في كثير من البلاد، وهي الإبَاضِيَّةُ، الذين ما زال منهم جُمُوعٌ كثيرةٌ في سَلْطَنة عُمانَ، كما في لِيبْيَا والجزائِرِ.

ومسألة انْتِمَاءِ هذه الفرقة إلى الخوارِجِ مُشْكِلَةٌ من مشاكل البحْثِ في زمَانِنَا، كما كانت كذلك منذ مدَّةٍ، حيثُ يَنْسِبُها أهْلُ السّنَّةِ هذا النسَبَ المرْدُودَ عند علماء الإبَاضِيَّةِ، الذين يرَوْن أنهم فِرْقةٌ من فِرَقِ المُسْلِمِينَ، لا علاقَةَ لها بالفِكْرِ الخارِجِي. والحقيقة أن الخلافَ بين الرأيَيْنِ خِلَافٌ صُورِيٌّ، أو قُلْ : هو خِلَافٌ في تَحْديدِ معْنَى المُصْطَلَح عند المُتَجَادِلَيْن. ونحن، إنْ حدَّدنا معناه بدقَّةٍ، تبيَّنَ الأمْرُ بجَلَاءٍ. إنَّ معْنى الخُرُوجِ عند أهْلِ السنَّة هو ردُّ حكْمِ عثمان وعَليٍّ، وتَرْكُ طاعَتِهما، ثم إعْلانُ الحَرْبِ عليهما، وتكْفِيرُهما بِمَا رأى مَنْ خرَجَ عليهما من المَعاصِي، ثم تَكْفيرُ جُمْهُورِ خُلفاءِ المُسْلِمِينَ وحُكَّامِهم، بعد ذلك، إضافَةً إلى تكْفِير مُرْتَكِبِي الذُّنُوبِ من المُسْلِمِينَ. وبهذه التحْدِيدَاتِ، فإنَّ الإبَاضِيَّةِ فِرْقَةٌ من فِرَقِ الخَوارج عند مُتَكَلِّمِي أهْلِ السنَّةِ. والإبَاضِيَّةُ يَرُدُّون نسْبتَهم إلى الخوارِج، لأنَّ الخُرُوجَ عندهم ليس له علاقَةٌ بالخُرُوجِ على الحاكِمِ، بل لأنَّ فيه معْنَى الخُروجِ على حُكْمِ الله تعالى؛ كما ظهَرَ ذلك في أفْعالِ فِرَقٍ مُحدَّدَةٍ من الخارِجِين على الحُكْمِ، مثل الأزَارِقَةِ والصَّفْرِيَّةِ.

وبهذا يتبيَّن السرُّ في ذلك الرِّضَا الذي يلاحِظُه الدَّارِسُ عند الإبَاضِيَّةِ على المُحَكِّمَةِ الأُولَى، إذ هُم عنْدَهم ما خرَجُوا على حُكْم الله تعالى في تكْفِيرِهم للخَليفَتَيْن الثالِثِ والرابِع، ولا في قتْلِهم للثالِثِ، ولا في قتالِهم، ثم قتْلِ عبْدِ الرحْمَانِ بن مُلْجِم، وهو مِنْهُم، للرابِع غِيلَةً، ولا في تكْفيرِهم لعُمُومِ من نصَبوا الحرْبَ عليه؛ لأن هذا، عنْدَهم، كُلَّه، حقٌّ وصوَابٌ. وهو الأمرُ الذي يراه أهْلُ السنَّةِ عيْنَ الخُرُوجِ.

ولا يَغُرَّنَّك ما تَجِدُ في كِتاباتِ أمْثالِ الشيْخِ علي يَحْيَى مُعَمَّر من نقْلِهِ لنُصُوصِ بعضِ علماء المذْهب الإباضِيِّ في تعْظِيم شأْنِ عُثْمانَ وعليٍّ، في الحُكْمِ على الإبَاضِيَّةِ في هذه المسألة، ومن ذلك قوْلُه:" جاء في رِسالَةٍ لأبي المهْدي، عيسى بن إسماعيل، شيخُ العزَّابة في وقْتِه:" فَيَا سبحان الله، كيف نُبغِضُ الصحَابَةَ مع وُرُودِ النُّصُوصِ في فضَائِلِهم... بل هم عندنا في الحالة

التي ذكَرهم الله عليها من العدَالة والنزاهَةِ والمُطَهَّراتِ والثَّناءِ والمَحَبَّة... بل لهم السَّهمُ الأوْفرُ، وسلَكُوا الطريق الأَقْصَدَ، ولزِمُوا السبيلَ الأرْشدَ، فكَلامُهم وسكُوتُهم حجَّةٌ...كان أبي، رحِمَه اللهُ، ينْهَى مَنْ يُنْكِرُ ما جَرى بينهم... وقال أبو الربيع سُلَيمان الحيلاتي: وأما الإنْكارُ على بعض الصَّحابَة فكذِبٌ وفِرْيَةٌ علَينا "[1]. وتوْجِيهِي إلى عدَمِ الاغترار بِمِثْلِ هذا الكلام نابِعٌ مِن مُخالَفَةِ هذا كلِّه لِما عليه ناقِلُه من مذْهَبٍ، كما سنرى، ولِمَا عليه أسَاطينُ عُلمَاءِ الفِرْقَةِ.

وقد نقَلْنا، مِن قبلُ، شيْئًا عن مذْهَبِ الإبَاضِيَّةِ في مسألة تكْفِيرِ عُثْمانَ رضي الله عنه بِمَا رآه الشيخُ أطَّفْيَّشْ من ذنُوبٍ. وسَنَنْقُل، الآن، نصًّا آخَرَ في المسألة نفْسِها عن أحد كبار علماء إبَاضِيَّةِ عُمَانَ، هو الشيخُ سرْحانُ بن سعيد الإزْكَوِي، والذي يبْدُو أنه أصْلُ ما كتَبَه أطفيَّشْ، يقول فيه:" حتى فُتِحَتْ له الخزائِنُ، وبُسِطَتْ عليه الدُّنيا، فأحْدَث أحْداثا أنْكَرَها المُسْلِمُونَ، ولم يعْرِفوها... من تَعْطيلِ الحُدود[2]، وإدالَةِ المَالِ بين الأغْنِياءِ، واسْتِعْمالِ السُّفهاءِ من قَرابَتِه، وتَحْرِيفِه كِتَابَ الله[3]، وتوْلِيَتِه الوليدَ بن عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْط، وهو من أفْسَدِ أهْلِ زمانه على الكوفة، وارْتِقائِه المِنْبَرَ في موْضعِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومَنَعِ القطْرِ عن عِبادِ الله، وحازَه دُونَهم، ومنَع البحْرَ أنْ تَجْرِيَ فيه السُّفن، وحَمَى سوقَ المدينة، وردَّ الحَكَم بن أمَيَّةَ الذي طرَده النبي صلى الله عليه وسلم، فأوَاه، وأكْرَمَهُ، وأعْطاهُ مِن بيت مال المُسْلِمِينَ مائة ألف... وأمَرَ النَّاسَ أنْ يقْرَءُوا على حرْفٍ واحِدٍ"[4].

وقد أطْنَبَ الإزْكَوِيُّ في بيان كُفْرِ عثمانَ، وأنَّ طاعةَ المُسْلِمِينَ له غيْرُ جائِزَةٍ، وأنَّ قتْلَه حقٌّ، وأنَّ عليًّا، وأهْلَ المدينَةِ من الصحابة رضي الله عنهم جميعا، كانوا مُشارِكين في قتْلِه، بالفِعْلِ أو بالرِّضا[5]. ووَصَف المؤَلِّفُ مُبايعةَ المُحَكِّمةِ لعلِّي وشرُوطَهم عليه فيها، ومِنها وُجُوبُ قتِالِ الفئةِ

---

[1] – الإباضية بين الفرق الإسلامية– ص 193، 194

[2]– يعتبِرُ الإباضية عدم قتل– هكذا – عثمان رضي الله عنه لعُبيْد الله بن عمر رضي الله عنه، عدم تنْفِيذٍ للحدود. وقد تكرَّرت هذه التهمةُ كثيرا في كتبِهم، وهو مجرَّد اتهام بئيسٍ ممن ردَّده، فإن حكم الله تعالى في القاتِلِ ليس القتل رأسا، بل العفو على ديَّة، أو على غير ديَّة، فإن لم يكن هذا فالقوَد. وقد أرضى عثمان أولياء الدم، فلماذا يريدُ الإباضية لعثمان أن يقتلَ عبيد الله ؟ ومن أعظم الأدلة على تحكيم عثمان للحدود، وبراءته في الواقعة نفسها، من تهمة تقريبه لقرابته على غير مراد الله، هو إقامتُه حد السُّكر على واليه على الكوفة، وأخيه من الرَّضاع، الوليد بن عقبة مع أنه كان مقتنعا ببراءَته، والروايات الكثيرة تشير إلى هذه البراءَةِ، حيثُ أن الشهُودَ شهُودُ زور، حرَّكَتْهُم العداوة له.

[3]– هذه فِرْيةٌ ما بعدَها فِرْيةٌ.

[4] – سرحان بن سعيد الإزكوي– كشْف الغمَّة الجامع لأخبار الأمة 2/ 160

[5] – انظر/ السابق 2/ 164...

الباغِيَةِ، وهم المُطالِبون بدَم عثْمَانَ مِن بَنِي أمَيَّةَ وأهْلِ الشام عمُوما، بقِيادة مُعاوية بن أبي سفيانَ رضِيَ الله عنه؛ وبيَّن أنهم رفَضُوا التحْكيمَ[1]، على غيْرِ ما تَنُصُّ عليه كلُّ الرِّواياتِ التي جعَلَتْهُم، أو بعْضَهم على أصَحِّ القِراءَاتِ النقْدِيةِ للنُّصُوصِ التارِيخية، وهم من أُولِي التأْثِير فيهم، يُجْبِرون الخليفةَ الذي بايَعُوه على القبُول. وقد جعَلَ هذا سببا للخُروجِ عليه، إذ " ترَكَ الحُكْمَ بكِتَاب الله. ولئِن كانت الحُكُومَةُ عدْلًا وصوَابا، لقد هلَكَ عليٌ بسَفْكِه الدِّماء قبْلَها، وكان معاوِيَةُ أحَقَّ بالعدْلِ منه، لأنه الدَّاعي إليها، ولئِن كانت الحُكومَةُ خطَأً وضَلالًا، لقد هلَك عليٌ بدُخُولِه فيها؛ فبأيِّ الأمْرَيْن كان، فمَا لِعَلِيٍّ مَخْرَجٌ" [2].

ومسألة كُفْرِ عثمان رضي الله عنه عند المحكِّمةِ من المسائل المَحْسُومَةِ، إذ هو مذْهَبُهم، الذي بنَوْا عليه وُجُوبَ قتْلِه، أو جَوَازِه على الأقلِ كما رأينا فيما سبَق، وهو مذْهَبُ الإِبَاضِيَّةِ، إذ ينْقُلُ صاحِبُ " كشْفِ الغُمَّة" عن كتاب الرجُلِ الذي تَنْتَسِبُ إليه الفِرقَةُ، وهو عبْدُ الله بن إِبَاضَ، إلى عبد الملك بن مرْوَانَ، قوْلُه:" كلَّما عدَدْتُ لك بِعَمَل عُثْمَانَ، يَكْفُر الرَّجُلُ أنْ يعْمَلَ ببعْضِ هذا. وكان مِن عمَلِ عُثْمانَ أنَّه يحْكُم بغَيْر ما أنْزَلَ الله...{وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة/44]"[3]. وكُفْرُ عليٍّ عندهم محْسُومٌ أيضا، إذ رضِيَ بالتحْكِيمِ، رغْمَ أن" "قِتَالَ الفِئَةِ الباغية حَدٌّ من حُدود اللهِ، كما حَكَمَ في السَّارِقِ والزَّانِي"[4].

ومسألة تسْمِيةُ الإِبَاضِيَّةِ بالخَوارِجِ، إذَنْ، رغْمَ أنها غيْرُ مُسْتَسَاغَةٍ عندهم، إذ أنَّها تُوحِي بِمَعْنَى الخُروج كما هو عنْد أهْلِ السّنَّةِ، إلا أن مِن كبار أئِمَّةِ الإِبَاضِيَّةِ مَنْ يُطلِقُها على المُحَكِّمَةِ، وبالتالي فهم يُجَوِّزُونَ إطْلاقَها على الفِرْقَةِ؛ فمَدَارُ الأمْرِ كلِّه، إذَنْ، على الخوْفِ من الالْتِباسِ. وقد رأينا أطَّفَيَّشْ، مثلا، يُسَّمي الذين" خرَجوا عنْ ضَلَالَةِ عليٍّ" بالخوارِجِ[5]. ورأينا الإِزْكَوِيَّ، ينْسِبُ الإِبَاضِيَّةَ إليهم مُفْتَخِرًا، فيقول "فهذا خبَرُ الخوارِجِ، يشْهَدُ اللهُ والملائكَةُ أنَّا لِمَنْ عادَاهُم أعْداءٌ، ولِمَنْ

[1]- انظر/ السابق 2/ 173...

[2]- السابق 2/ 187

[3]- السابق 211/2

[4]- السابق 2/ 195

[5]- هميان الزاد 65/1

وَالَاهم أوْلياءُ، بأَيْدِينا وألْسِنَتِنَا وقُلُوبِنا... غيْرَ أنَّا نبْرَأُ إلى الله من ابْنِ الأزْرَقِ وأتْبَاعِه من النَّاس... ارْتَدُّوا عن الإسْلَامِ"[1] .

إن الإبَاضِيَّةَ، إذن، لا يَرُدُّون التسْمِيَّةَ بالخُروجِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، ولكنَّهم يُفَضِّلون التَّسْمِية الخاصة بهم، وهي أنهم "أهلُ الاسْتِقامة" و"أهلُ الدَّعْوة"؛ كما يُفضِّلون، كما يظْهَرُ ذلك في بعض المؤَلَّفاتِ، ترْكَ مُصْطَلَحَ الخوارِجِ، لأنهم فِرَقٌ كثيرة، بعْضُها مَرْضِيٌّ عندهم، وهم المُحَكِّمَةُ الأولى، وبعضُها غيْرُ مرْضيٍّ، إذ هم مُرْتَدُّون؛ وهو حالُ الأَزَارِقَةِ، الذين جعَلَهم بعْضُ علماء الإبَاضِيَّةِ موْضوعَ التَّسْمِية الحَرْفيةِ بالخُرُوج بِمَعْناه القَبِيحِ، وهو المُخالَفةُ لأمْرِ الله.

2-6- المطلب الخامس: فِكْرُ الخروج عند الإباضية

إن البحث في الخلافِ بين فِرَقِ الخوارج يُسَاعِدُنا على تَحْديدِ أحْسَنَ لفِكْرِ الإبَاضِيَّةِ وغيرهم ممن يُشارِكُهم في الفِكْرِ، إذ يظْهَرُ من خلالِه الفَرْقُ بين الفرِيقَيْن، كما يظْهَرُ مْوقِفُهما في موضوع هذا الكتاب. وفي هذا الخصوص، فإننا نرى بعْضَ علماء الإبَاضِيَّةِ يَنْتقِدُون الكثيرَ من المُتكلِّمين من أهل السنَّةِ، وأصحابَ المقالاتِ بالأخصّ بدعْوَى أنهم يَجْمَعون في كِتاباتِهم بين فِرَقِ الخوارِجِ المختلفة، ولا يضعُون فواصِلَ دقيقةً للتَّمْيِيز بينها. والحقيقةُ أن هذا صحيحٌ إلى حدٍّ كبِيرٍ، ما عدا في بعض الموْضُوعاتِ، التي كان التنْظيرُ الإباضِيُّ فيها سبَبًا لكثيرٍ من اللَّبْسِ عند الدارِسين، وعند جمهور المتعلِّمين بشَكْلٍ خاص.

ومن أمثلة ما ذكَرْنا أننا نرى، مثلا، البغْدَادِيَّ ينقُلُ عن الكَعْبِيّ، وصْفًا لمذْهَبِ فِرَقِ الخوارج كلِّها، إذ يقول:" وكان دِينُهم إكْفارَ عليٍّ وعثمانَ وأصحابَ الجمَلِ ومُعاوِيةَ وأصحابَه والحكَمَيْن، ومَن رضِي بالتَّحْكِيم، وإكْفارَ كلِّ ذي ذنْبٍ ومَعْصِيةٍ"[2]. ثم نراه ينْقُلُ عن الأشْعَرِيّ قولَه: إن " الذي يَجْمَعُها إكْفَارُ عليٍّ وعثمانَ وأصْحابَ الجَمَلِ والحكَمَيْن ومَنْ رَضي بالتَّحْكِيمِ وصَوَّبَ الحَكَمَيْن، أو أحَدَهُما، ووُجُوبُ الخُروجِ على السُّلْطانِ الجائِرِ"[3].

وإننا نجدُ في هذَيْن النصَّين مثالا على ما أشَرْنا إليه من مُسَاهَمَة الإبَاضِيَّةِ في التلْبِيس على المُتَعلِّمين إذ أن اسْتِخْدامَهم للفْظِ "الكُفْرِ" في تسْمِيَّةِ أصحاب الكبائِرِ من أهل القِبْلَة كان سببا

[1]- كشف الغمة 2/ 218، 219

[2]- البغدادي- الفرق بين الفرق – ص 55

[3]- السابق

كافِيا لجَهْلِ الناس بِمَذْهَبِهم؛ والعتَبُ هنا عليهم، إذ حافَظُوا على اسْتِخْدامِ اللفْظِ الذي كان من وضْعِ المحكِّمةِ الأُولَى في بيئَتِهم الخاصَّة، حيْثُ كانوا وحْدَهم مُمثِّلين لِمَوْقِفهم من الأحْداثِ. ورغْمَ تغيُّرِ الظرُوفِ، ونشْأَةِ فِرَقٍ أخرى شارَكَتْ الإِبَاضِيَّةَ، الوارِثين الحقِيقِيّين للمُحَكِّمةِ، في وصْف الخُرُوجِ، مع مُخالَفَتِهم لهم في بعْضِ العقائِدِ الأساسِيَّةِ، إلا أنهم ظلُّوا يسْتَخْدِمُونَه، ويُناظِرُون لإثْباتِ صحَّةِ إطْلاقِه إلى اليوم. والكلِمَةُ، وإنْ كانت تُطْلَقُ عند الإِبَاضِيَّةِ وعند عُتاةِ الخوارِجِ، مثل الأَزَارِقَةِ، بِمَعْنيَيْنِ مُخْتلِفَيْن تماما، كما سنرى بعد قليل، فإنها تَحْمِل في طِياتِها الكثيرَ من اللَّبْسِ عند جماهير المُسْلِمِينَ الذين لا ينْظُرُون إليها باعتِبارِها كلِمَةً من كلِماتِ اللُّغة تكْتَسِبُ دِلالَتَها من وُرُودِها في سِياقٍ، بل باعْتِبارِها مُصْطَلَحًا، أي لفظًا يدُلُّ على معْنَى مُحدَّدٍ، وهو الخُرُوجُ من مِلَّة الإِسْلَامِ، رغْمَ احْتِمَالِه للمعنى الذي ذهب إليه الإِبَاضِيَّةُ عند المُحقِّقين من العُلَماءِ، وبخاصَّة وُرُودُ النُّصُوصِ به، كما سنرى.

وقد كان بِمقْدُور الإِبَاضِيَّةِ أنْ يتخَلَّصُوا من المشْكِلَةِ باستِخْدَام لفظٍ آخر من أَلْفَاظِ الذمّ الواردة في النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ ليدُلَّ على المعنى الذي قصَدُوه، تماما كما فعَلَ المُعْتَزِلَةُ، من أهْلِ السّنَّةِ، إذ اختاروا مصطَلَحَ "الفِسْقِ" ليدُلَّ على المعنى نفْسِه الذي تدلُّ عليه كلِمَةُ الكُفْرِ عند إطْلاقِها على المُسْلِمِينَ عند الإباضِيَّةِ؛ ولكن يبْدو أن وَفَاءَ هؤُلاءِ لاستِخْدَامِ سَلَفِهم من المُحَكِّمَةِ لهذا الاسْمِ أَبَى عليهم التخَلُّصَ من اللَّبْسِ.

وإن هذا اللَّبْسَ هو من القوَّةِ بحيثُ يَجْعَلُ القارِءَ غير المُخْتَصّ اخْتِصَاصًا حقِيقِيًّا يَخْلِطُ بين مذاهب الخوارِجِ، وينْسِبُ إلى الإِبَاضِيَّةِ القوْلَ بِمِثْلِ ما يقُولُ به العُتَاةُ منهم قديما وحديثا في مسألة التكْفِيرِ. وإنْ شئتَ مثالا، فاقْرَأْ، معي، النصَّ التالي، لتجِدَ اللَّبْسَ، الذي أشرنا إليه في النصَّين السابِقَيْنِ، أقْوَى. قال ابن تيمية:" وَهَؤُلَاءِ الْخَوَارِجُ لَهُمْ أَسْمَاءٌ، يُقَالُ لَهُمْ:"الحَرُورِية" لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ حَرُورَاءُ، وَيُقَالُ لَهُمْ:" أَهْلُ النهْرَوَان" لِأَنَّ عَلِيًّا قَاتَلَهُمْ هُنَاكَ. وَمِنْ أَصْنَافِهِمْ:" الإِبَاضِيَّةُ"، أَتْبَاعُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إبَاضٍ، و"الأَزَارِقَةُ"، أَتْبَاعُ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ، و"النَّجَدَاتُ" أَصْحَابُ نَجْدَةَ الحَرُوري. وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ كَفَّرَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِالذُّنُوبِ، بَلْ بِمَا يَرَوْنَهُ هُمْ مِنْ الذُّنُوبِ؛ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَلِكَ، فَكَانُوا كَمَا نَعَتَهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ". وَكَفَّرُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانَ بْنَ عفان وَمَنْ وَالَاهُمَا، وَقَتَلُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، مُسْتَحِلّينَ لِقَتْلِه...(و) قَالَ هَؤُلَاءِ: مَا النَّاسُ إلَّا مُؤْمِنٌ أَوْ كَافِرٌ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ فَعَلَ جَمِيعَ

الْوَاجِبَاتِ، وَتَرَكَ جَمِيعَ الْمُحَرَّمَاتِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ، مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ"[1]. والمُلاحَظُ أن هذا النصَّ لا يَحْتَوِي على أيّ خطَإٍ، فيما عدا عدَمَ الدِّقَّةِ في مسْأَلَةِ استِحْلالِ الدِّماءِ، لكنه، مع هذا، مُلْتبِسٌ على غيْرِ المُخْتَصّ، إذ التَّكْفيرُ بالذَّنْبِ من مَقُولَاتِ الإِبَاضِيَّةِ، رغم أنهم ما قَصَدُوا به المعنى الذي يستَخْدِمُه فيه الأَزَارِقَةُ.

وبالفِعْلِ، فإنه يوجَدُ فرُوقٌ حقِيقِيَّةٌ بين الإِبَاضِيَّةِ وسلَفِهم، وهم المُحَكِّمَةُ، وبين الأَزَارِقَةِ ومُوافِقِيهم من الخوارِجِ في كل زمان، وذلك في كلِّ المسائل التي لها صلة بعلاقة الطَّرَفَيْنِ مع المنْتَسِبين إلى أمة الإِسْلَامِ، بما فيها معنى كُفْرِ المُسْلِمِينَ عنْد الفَرِيقَيْنِ، ومسْأَلَةِ الخُروجِ على السُّلْطَةِ القائِمَةِ. وقد بلَغَ مدى هذا الخِلافِ إلى الحدِّ الذي جَعَلَ الإِبَاضِيَّةَ يحْكُمُون على الأَزَارِقَةِ، والصَّفْرِيَّةِ أيضا، بالردَّة عن الإِسْلَامِ نفْسِهِ، وهو أمْرٌ ما حَكَمُوا به على أيّ فِرْقَةٍ من فِرَقِ المُسْلِمِينَ في يوْمٍ من الأيامِ[2].

وفيما يخصُّ مسألة الخرُوجِ على أوْليَاءِ الأمُورِ، فقَدْ رأَيْنا الأشْعَرِيَّ يَجْعَلُ من القوْلِ بوُجوبِ ذلك أصْلًا تجتَمِع عليه كلُّ فِرَقِ الخوارِجِ. وهذا، وإنْ كان مذْهبًا للأزارِقة، إذ اعْتَقَدُوا أن " القَعَدَة، مِمَّن كان على رأْيِهِم، عن الهِجْرة إليهم مُشْرِكون"[3]، فإنَّه ليس مذْهَبًا للمُحَكِّمةِ، زَمَنَ الخُرُوجِ الأوَّل، إذْ كَانُوا " لا يُكفِّرُونَ القَعَدَةَ عنْهُم، إذا كانوا على رأيِهِم"[4]؛ وهو الأمْرُ الذي ورِثه الإِبَاضِيَّةُ عنهم، إذ تراهُم يَتَوَلَّوْنَ القاعِدِين عن الخُرُوجُ إنْ كانوا على مذْهَبِهِم؛ ذلك لا لشَيْءٍ إلا لأنَّ الخُرُوجَ نفْسَه ليس واجِبًا على أحَدٍ، حتى في حالة كوْنِ الحُكَّام المُسْلِمِينَ فُجَّارا.

وهذا أمرٌ مُجْمَعٌ عليه بينهم، ولذلك تراهم مُنْزَعِجِينَ أشدَّ الانْزِعاجِ من نِسْبَةِ هذا المذهبِ إليهم. يقول الشيخُ أَطَّفْيَّشْ:" ونحن، بَعْدُ، لا نقُول بِوُجُوبِ الخُروجِ على سلاطين الجُورِ المُوَحِّدِين. ومَن نسَبَ إلينا وُجوبَ الخُرُوج، فقد جَهِل مذْهَبَنَا"[5]. وليس معنى هذا أن الإِبَاضِيَّةَ يُوافِقُون جُمْهُورَ فِرَقِ أهل السنة في منْعِ الخُروج على الحُكَّام الظالِمين، والحُكْمِ بِحُرْمَةِ ذلك، وحشْرِ فاعِلِه، مهما كان سببُ إنْكَارِهِ على الحاكِم – إلا إذا مَنَع الحاكِمُ إقامَة شعائِرِ العباداتِ، أو كفَرَ كُفْرًا ملِيًّا–

[1]– مجموع الفتاوى 149/2

[2]– انظر/ ناصر بن أبي نبهان– تنوير العقول في علم قواعد الأصول– ص45، 46

[3]– البغدادي– الفرق بين الفِرق– ص 62

[4]– السابق

[5]– علي يحي معمر– الإباضية بين الفرق الإسلامية– ص 202

في زُمْرَة الخوارِجِ؛ بل هم يحْكُمون بِجَوَازِ ذلك لكلِّ جماعَةِ مُسْلِمِينَ، ما دامَت الدوْلة ظالِمَةً[1]. وفرْقٌ بين القوْلِ بالجَوازِ والقوْلِ بالوُجُوبِ، كما أن هناك فرْقًا بين مَنْ يرَى أن إقامَةَ الإمامَةِ الكبرى واجِبٌ، وهم الجمْهُورُ[2]، وبين من لا يُعطِي لإقامتَها كبيرَ أهميةٍ، وهو حالُ النجْداتِ[3] الذي ورِثَ عنهم الإبَاضِيَّةُ، فيما يبْدُو، هذا المذْهَبَ؛ الذي يُؤَدّي إلى تَجْويزِ أنْ تكون كُلُّ قرْيَةٍ، أو مَدينَةٍ، أو قَبِيلَةٍ، أو بَطْنٍ مِن قَبِيلَةٍ، أو أيّ أرْبَعين مُسْلِمًا كَيانًا مُسْتَقِلًا تَمامًا عن غيْرِه في كُلِّ مَسائل الدّينِ والدُّنْيَا. وهذه طامَّةٌ من طامَّاتِ الفِكْرِ الإباضِيّ، إذ فيها استِهْتارٌ بِمعْنَى الأمَّةِ، وهو غايَةٌ أصِيلةٌ من غاياتِ الشَّرْعِ، وجهْلٌ بدَوْرِ السُّلْطَةِ في حِفْظِ الدّينِ والدُّنْيَا.

2-7- المطلب السابع: فارِقُ ما بين الخَوَارِجِ في مسألة تكْفِير المؤمنين

رغم أنَّ إطْلاقَ الفَريقيْن، أي الإبَاضِيَّةِ والأَزَارِقَةِ، لاسْمِ الكُفْرِ على كلِّ مَنْ خالَفَ مذْهَبَهم من الأمور المُقرَّرَةِ، إلا أن الأزارِقَةَ يُطْلِقُون الاسْمَ بمعنى الشِّرْكِ على كُلِّ أحَدٍ، بِمَا في ذلك المُنْتَمين إلى مِلَّة الإسْلَامِ إنْ كانوا مُخالِفين لهم؛ بل ومَنْ كان على مِثْل رأْيِهم، إنْ لَمْ يَخْرُجْ معهم، إذْ الخُروجُ لِقتالِ المُسْلِمِينَ مِمَّنْ خالَفهم واجِبٌ على المُؤْمِنِينَ بالمذْهَبِ؛ إضافة إلى فظائِعَ ابْتَدَعُوها، مثل الاستِعْراض وقتْلِ النساءِ والأطفَالِ[4]. والأمْرُ على خِلاف هذا عند الإبَاضِيَّةِ، فإن الناس ينْقَسِمُون عندهم إلى كُفَّارٍ كُفْرًا مُخْرِجًا من ملَّة الإسْلَامِ، وهذه حال الملاحِدَةِ وعُبَّادِ الأصْنَامِ واليهُودِ والنصارَى... إضافة إلى مَنْ أنْكر من المُسْلِمِينَ مَعْلُومًا من الدّينِ بالضَّرُورَةِ، أو غيْرَه من العقائدِ والأعْمَالِ التي تُخْرِجُ المُسْلِمَ من الإسْلَامِ. ويَجْمَعُ هؤلاء جميعا اسْمُ الشِّرْكِ، وهذا مذْهبُ كلِّ فِرَقِ المُسْلِمِينَ، بلا خِلافٍ، كما هو معْلُومٌ. أما أهل القِبْلَةِ الذين لا يَرْعُون أحْكَامَ الشَّرْعِ، فيَفْسُقُون ويَعْصُون، فإنَّهم عندهم، إنْ لَمْ تكُنْ توْبةٌ، كُفارٌ أيضا، ولكنَّهم كُفَّارُ نِعْمةٍ كما يُسَمُّونَهم، لا كُفَّارَ شِرْكٍ.

---

[1]- السابق- ص 203

[2]- الماوردي- الأحكام السلطانية - ص3

[3]- انظر/ الأشعري- مقالات الإسلاميين - ص 32

[4]- - انظر/ البغدادي- الفرق بين الفرق- ص 63. قال ابنُ الأثير:" ونظَرَ نافِعٌ فرَأى أن وِلايَة مَنْ تخلَّف عن الجِهاد مِن الذين قَعَدُوا من الخوارج لا تَحِلُّ له، وأنَّ مَن تخلَّف عنه لا نجاةَ له، فقال لأصحابه ذلك، ودعَاهُمْ إلى البراءة مِنهُم، وأنَّهُم لا يَحِلُّ لهم مُناكَحَتَهم ولا أكْلَ ذبائِحهم، ولا يَجُوز قُبُولُ شهادَتِهم وأخْذُ عِلْمِ الدِّين عنهم، ولا يَحِلُّ ميراثُهم، ورأى قتْلَ الأطْفال والاسْتِعْراضَ، وأنَّ جميع المسلمين كُفَّارٌ مِثل كُفَّارِ العربِ، لا يُقْبَلُ منهم إلا الإسْلامَ أو القتْلَ" الكامل في التاريخ 208/2

ولهذا الذي ذكرْناه، يجبُ أنْ يُفهَمَ كلُّ كلام مُطْلَقٍ ذكَرُوه، مثل قوْل الإزْكَوِي:" علَامَةُ كُفْرِ الأمَّة، حُكْمُها بغَيْرِ ما أنْزَلَ اللهُ"[1] هذا الفهْمَ، إذ أن " الإنْسانَ يَكفُرُ كُفْرَ النِّعْمَةِ، أو كُفْرَ الشِّرْكِ" كما قال الشيخُ أطَّفْيَّشْ[2]. وهو أمرٌ مُجْمَعٌ عليه عندهم، إذ ذَكَره العلماء القُدَماء منهم، كما يذْكُرُهُ المُحْدَثون. وعليه، فإنهم يُقَرِّرُون أن الناطِقَ بكلِمَةِ التوْحِيد مسلِمٌ، ويظَلُّ مسلِمًا ما دام لم يكْفُرْ الكُفْرَ المُخْرِجَ من الملَّة، وهو يَمْتلِكُ بالإسْلَامِ، مهما كان كافرًا كُفرَ نِعْمَةٍ، ما أعْطاه اللهُ من حُقُوقٍ. يقول الشيخُ مُعَمَّرُ :" دِماءُ المُسْلِمِينَ وأموالِهم وأعْراضِهم حرَامٌ بكلِمة التَّوْحِيدِ... فهذا العاصي بالمُقارَفَةِ أو بالإهْمالِ أو بالخَطَإ في التَّأْوِيل يُسَمِّيهِ الإبَاضِيَّةُ مُسْلِمًا، ويُسَمُّونَه موَحِّدًا، ولكنَّهم لا يُسَمُّونَهُ مُشرِكًا؛ ويرَوْن أن دمَه حرامٌ فلا يُسفَكُ إلا بما تَحِلُّ به دِماءُ المُسْلِمِينَ... ويَرَوْنَ أن دارَه دارٌ للمُسْلِمِينَ؛ وإذا حارَبَهُم لمْ يتحَلَّوا شيئا من أمْوَالِه، حتى السِّلاحَ... ويتعامَلُون معه كما يتعَامَلُون مع بقِيَّةِ المُسْلِمِينَ في الشَّهادة والنِّكاحِ والمِيراثِ"[3]. وفي حالة نُشُوبِ القِتال:"... نُصَلِّي على قتْلاهم، وندْفِنَهُم، ونُجْرِي المواريثَ بيْنَنَا وبَيْنَهُم على وُجُوهِها، والعِدَدَ والأمْوالَ والحُرُمَاتِ على وُجُوهِهَا" كما يقول الشيخُ الوَرْجَلانيّ[4].

والإبَاضِيَّةُ يقَسِّمون الناس، فيما يَخُصُّ علاقتَهم بالدِّينِ، إلى قسْمَيْن، وهما: المُؤْمِنُونَ والكُفَّارُ، بحيث لا توجد منْزِلَةٌ بين المنْزِلَتَين، فمَنْ ليس مؤْمِنًا فهو كافِرٌ[5]. ومن الأدلة التي يسْتَخْدِمُونها شاهِدَةً على ذلك قوْلُه تعالى:{ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ} [هود/105]، وقوْلُه:{ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[التغابن/2]،وقوْلُه:{... قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ}[النمل/40]. ولكنَّنا نجِدُهم يُقسِّمُونهم، عند التفْصِيلِ، إلى ثلاثَة أقْسَامٍ، إذ الكُفَّارُ كافِرَانِ: كافِرُ شِرْكٍ، وكافِرُ نِعْمَةٍ؛ إضافة إلى المُؤْمِنِينَ.

وقد يبْدُو للبعض أن هذا تناقُضٌ منهم، إذ هم يقُولُون بالمنْزِلةِ بين المنْزِلَتَين، تماما مثل ما يقُول به المُعْتَزِلَةُ من أهْلِ السنَّةِ؛ وعلى هذا، فلا حاجَةَ للتَّقْسِيم الثُّنائِي. ومن المُمْكِن أنْ يكون

---

[1]– كشف الغمَّة الجامع لأخبار الأمة 214/2

[2]– هميان الزَّاد 45/15

[3]– الإباضية بين الفرق الإسلامية – ص 63

[4]– الدليل والبرهان– نقلا عن علي يحي معمر الإباضية بين الفرق الإسلامية – ص214

[5]– علي يحي معمر– الإباضية بين الفرق الإسلامية– ص 223

التأثُّرُ بالفِكْرِ الاعْتِزَالَيّ صحيحا إلى حدٍّ كبير على الأقَل بالنسبة لبعض علَمَائِهم[1]، ومع هذا، وبِغَضّ النظَرِ عن فكرة التأثُّر أو عدَمِه، فإن التحْلِيلَ يدُلُّ على أن تقْسِيمَ الناس بطَرِيقَتَيْن يسْتَجِيبُ لحاجات في المذْهَبِ نفْسِه؛ إذ الفُسَّاق عندهم لهم حُكْمانِ: حُكْمٌ دُنْيَوِيٌّ يُشَابِهُون به أهْلَ الإيمَانِ، فيكُون تَقْسِيمُ الناسِ، على هذا، ثُلاثِيا، وحُكْمٌ أُخْرَوِيٌّ يُشَابِهُون به أهْلَ الشِّرْكِ، فيكُونُ التَّقْسِيمُ ثُنائِيًّا.

ونحْنُ، إنْ ذهبنا نبحَثُ عن السبَبِ وراء هذا الاخْتِلافِ، نجِدُه يتأسَّسُ على فَهْمَيْن مُتَغايِرين لدَوْرِ رُكْنَيْ الإيمَانِ، أيْ الإيمَانِ والعمَلِ، في الثوابِ والعقابِ. وبعِبارَةٍ أوْضَح يكون التقْسِيم الثلاثِيُّ المُعْتَزِلِيُّ قائِمًا على إعْطاءِ قيمةٍ حقِيقِيَّةٍ لرُكْنِ الإيمَانِ، الذي هو التَّصْدِيقُ، في أحْكام الدنيا والآخِرَةِ، بينما لا قيمة لهذا الرُّكْنِ عند الإبَاضِيَّةِ إلا في أحْكامِ الدنْيَا، ولا تأْثِيرَ له في أحْكامِ الآخِرَةِ. ويدُلُّ هذا على أن مدار الحُكْمِ عند الفَرِيقَيْن مُخْتَلف كما بيَّنا، كما يدُلُّ على أن الإبَاضِيَّةَ يُسَاوُون مُساوَاةً تامَّةً بين رُكْنَيْ التَّصْدِيقِ والعمَلِ في تعْرِيف الإيمَانِ، بحيث لا يزِيدُ أحدُهما على الآخر إلا في أحْكامِ الدُّنْيَا، وهما يرْجِعان إلى قاعِدَةِ التَّساوي في أحْكامِ يوْمِ القِيامَةِ.

ولعلَّ ما نبَّهنا إليه بهذا التحْليلِ، أي تغْليبِ أحْكامِ الآخِرَةِ على أحْكَامِ الدُّنْيَا، هو السبَبُ المباشِرُ في اخْتِيارِ الإبَاضِيَّةِ لاسْمِ الكُفْرِ لتسْمِيَّةِ مُرْتَكِبِي الكبائِرِ، مع ما فيه من لَبْسٍ، حتى بعد تَحْدِيدِه بأنه كُفْرٌ بالنعْمَةِ؛ وترْكِ اسْمِ الفسْقِ الذي اسْتَخْدَمهُ المُعْتَزِلَةُ، مع أنهم يقُولُون بأن هذَيْنِ الاسْمَيْنِ، إضافة إلى اسْمِ النِّفاقِ والظُّلْمِ، تَرِدُ بمَعْنَى واحِدٍ[2].

وأكثَرُ من هذا، فإن اهْتِمامَهم البالِغَ باسْتِخْدامِ اسْمٍ آخَرَ من الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ، يُحِيل هو أيضا إلى معنى الكُفْرِ المِلّي، أو يُوحِي به إيحاءً شديدا، بل مُطْلَقًا، عند جمهور المُسْلِمِينَ، وهو اسْمُ النِّفاقِ في مقابِل عدَمِ استِخْدامِهم لاسْمِ الفِسْقِ إلا عند شرْحِ المذْهَبِ، يدُلُّ على ما نبَّهنا إليه من احْتِفائِهم برُكْنِ العمَل.

وقد استدلَّ الإبَاضِيَّةُ على جواز إطْلَاقِ هذا الاسْمِ بآياتٍ من الكتابِ العَزِيزِ، ومنها قوْلُه تعالى:{ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا} [النساء/88]، وقولُهُ تعالى:{ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ

[1]– ذكر الأستاذ علي معمر عن السدويشكي القول بالمنزلة بين المنزلتين في حاشيته على كتاب الديانات للشماخي. انظر/ الإباضية بين الفرق الإسلامية– ص219

[2]– انظر/ علي يحي معمر– الإباضية بين الفرق الإسلامية– ص 225

يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[التوبة/67]. ومنها قوْلُ عمرَ رضِيَ الله عنه، للرسُولِ الكرِيمِ في قصَّةِ كِتابِ حاطِبِ بنِ أبِي بلْتَعَةَ رضِيَ الله عنه إلى قُرَيْشٍ، يُخْبِرُهُم بِخُرُوجِ المُسْلِمِينَ النبي لفَتْحِ مكَّة المكرَّمَةِ:" يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ"[1].

2-8- المطلب الثامن: ماهِيَّةُ الإيمان عند الإباضيَّة

من الأمور المهِمَّةِ التي يَجِبُ إبرازُها أن ظاهِرَةَ ميْلِ الإبَاضِيَّةِ إلى إطْلاقِ التسْمِيَّة بالكُفْرِ والنِّفاقِ على فُسّاق المُؤْمِنِينَ، وعدَمِ تأمّلِهم في عِلَلِ بعضِ حقَائِقِ أحْكَامِ الشَّرْع المتعلّقة بالحُرْمَة التي منَحَهَا للفُسَّاقِ ومُدَّعي التَّصْدِيقِ من الكُفَّارِ، وهي الغفْلَةُ التي يتَشَارَكُون فيها مع كلِّ فِرَقِ المُسْلِمِينَ، قد جعَلَهم لا ينْتَبِهون، ثم لا يُولُون أهَمّيةً عمَلِيَّة لوُرُودِ كلِمة "إيمَانٍ" في القُرْآنِ الكَرِيمِ بمعانٍ متعددة، منها التَّصْدِيقُ، ولو ظاهِرِيًّا؛ ومن ثمَّ حصَرُوا معنى هذا اللفْظِ في "الإيمَانِ الحقّ"، أي الكفِيلِ بإدْخَالِ صاحبِه الجنة. وهو الأمرُ الذي بينَّا خطأه فيما سبق، وسيَأْتِي بيانٌ أكْبَرُ للمَسْأَلَةِ في الفصُول التالية.

وفي هذا الخصوص، فإنهم يتَّفِقُون مع المُعْتَزِلَةِ والسَّلَفِيَّةِ في تَرَكُّبِه من ثلاثة أرْكَانٍ، هي: التَّصْدِيقُ، والقوْلُ، والعملُ[2]؛ أو هو الدِّينُ في جُمْلَتِه، فيكونُ الإيمَانُ، عندهم، إذا أُطلِقَ، بمعنى الإسْلَامِ. يقول الشيخُ أطَّفْيَّشْ:" واعلَمْ أن الإيمَانَ والإسْلَامَ متلازِمانِ مفْهُومًا، فلا ينفَكُّ أحدُهما عن الآخر، وإنْ اخْتَلَفَ المفْهُومان... فلا يوجَدُ، شرْعاً، إيمانٌ من غير إسلامٍ، ولا عكْسُه عند التحْقِيقِ؛ وأنَّ الإسْلَامَ يُطلَقُ أيضاً على الأعْمالِ فى الشَّرع، كما يُطلَق على الانْقِيادِ لغَةً وشَرْعاً، وأنَّ الإيمَانَ يُطْلَقُ عليهما شرْعاً، باعْتِبارِ أنه يتعلَّقُ بهما. وحيث ورَدَ ما يدلُّ على تغايُرهما كما فى حديث:" أن جبريل قال: يا محمدُ، أخْبِرْني عن الإسْلَامِ ؟ فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: الإسْلَامُ أنْ تشْهَدَ أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وتقِيمَ الصلاةَ ، وتُؤْتِيَ الزكاةَ ، وتَحُجُّ البيْتَ إنْ اسْتَطَعْتَ إليه سبيلا؛ ثم قال: فأخْبِرْني عن الإيمَانِ ؟ قال: أنْ تُؤمِنَ بالله وملائِكَتِه وكُتُبِه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ وبالقدَرِ خيْرِه وشرّه"... وكما فى قوْلِه تعالى:{ قالَتْ الأعْرَابُ آمَنَّا} الآية، فهو باعْتِبار أصْلِ مفْهُومِهما؛ ... فيُؤْخَذُ من الآية أنه يَجُوزُ نفْيُ الإيمَانِ عن ناقِص

[1]- صحيح البخاري – حديث 2785

[2]- انظر/ الهواري- تفسير القرآن 28/2

الإيمَانِ، باعْتِبارِ الكَمالِ، كما فى قوْلِه صلَّى الله عليه وسلَّم:" لا يزْنِي الزَّانِي حين يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ" أي: لا يزْنِي، وهو مؤْمِنٌ إيماناً كامِلًا، بل ناقِصاً، فحينئذ يُقَالُ له : آمَنَ، ولا يقال مُؤْمِنٌ ... إلا بِقَيْدٍ ، فيَجُوزُ: مؤمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ... بِخِلافِ لفْظِ الإِسْلَامِ فإنه لا يُنْفَى بانْتِفاءِ رُكْنٍ من أرْكَانِه ... ما عدا الشَّهَادَتَيْنِ"[1].

وعلى هذا، فإذا أُطلِقَ اسْمُ الإيمَانِ عند الإِبَاضِيَّةِ دلَّ على الدِّينِ الذي بُعِثَ به الرسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. وهو يُطلَقُ بهذا المعنى التام على المُوَفِّي لله بالاعْتِقادِ والقوْلِ والعمَلِ. كما يُطلَقُ، أيضا، على غير المُوَفِّي إذا توفَّر فيه شرْطُ الاعْتِقادِ، أو الإقْرارِ، لكنه يكون هنا بمعناه الناقصِ، سواء عندنا إنْ علِمْنَا فِسْقَ الفاسِقِ، أو عند الله، إنْ جهِلْنا ذلك. وهذا هو الأسَاسُ، فيما يبدو لي، الذي يفسِّرُ اضْطِرابَ قوْل الشيخ أَطَّفَيَّشْ عند تناوُله لهذه المسألة، إذ نصَّ على عدَمِ جواز إطْلاقِ اسْمِ المُؤْمِنِ على غير المُوَفِّي فيما نقلناه عنه قبل قليل، بينما نصَّ على جوازِ الإطْلاقِ عند تفْسِيره لقوله تعالى{وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا} [الحجرات/9]، فقال:" نَصٌّ فى جَوازِ تسْمِيَّةِ الموَحِّدِ الفاسِقِ مُؤْمِنًا، ولا يَخْتَصُّ بالمُوَفِّي" [2].

ويقابِلُ المؤْمِنَ، مُقابلَةَ الضدِّ، الكافِرُ المِلِّي، أو المُشْرِكُ، وهو من فقَدَ شرْطَ التَّصْدِيقِ بما جاء به النبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ كما يُقَابِلُه، مُقابَلة الناقِص للكامِل، المُؤْمِنُ، أي المُصَدِّقُ، الذي انْخَرَمَ فيه شرْطُ التَّوْفيةِ لله تعالى بما جاء في الشَّرْعِ من تصْدِيقٍ للخبَر والإتْيانِ بالمأمُورات كُلِّها والانْتِهاءِ عن المنْهِيَّاتِ كُلِّها. وهذا هو المُسْلِمُ، أو المُوَحِّدُ، إنْ اعْتَبَرْنا ما فيه من وفَاءٍ بأرْكان الإيمَانِ؛ وهو نفْسُهُ المُنافِقُ أو الكافِرُ كفْرَ نِعْمةٍ، إنْ نظرنا إلى جانب النقْصِ فيما تركَ من أعمالِ الشَّرْع.

ومما يَحْسُنُ التنْبِيهُ إليه أن تسْمِيَّةَ المُسْلِمِ المُرْتَكِبِ للكَبيرَةِ بالكافِرِ، أي كافِرِ النِّعْمَةِ، وإنْ كانت من الأمور التي قد تُصِيبُ المسلِمَ غيْرَ الدارِسِ لمصادِرِ الشَّرِيعَةِ بالدهْشَةِ، بل بالاسْتِنكارِ، فإن الإِبَاضِيَّةَ يسْتَنِدُون فيها على نُصُوصِ الشَّرْعِ نفسِه. ويكْفِي في التنْبِيه على هذا قَوْلُ الشيخِ علي يَحْيَى:" والذي ساعَدهم أنْ يُطْلِقُوا كلِمَةَ كافِرٍ على آكِلِ الرِّشْوَةِ... هو قوْلُ الرَّسول صلى الله عليه وسلم:" الرِّشْوَةُ في الحُكْمِ كُفْرٌ"[3]... وعلى مَنْ أتى كاهِنا أو عرَّافا فصدَّقه قولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

[1]– هميان الزاد 70/1

[2]– تفسير القرآن 223/10

[3]– لم أجِدْه مرْفوعا في كتب الحديث المعتمدة، وإنما هو من قوْلِ مسْرُوق، قال:" الْقَاضِي إِذَا أَكَلَ الْهَدِيَّةَ فَقَدْ أَكَلَ السُّحْتَ، وَإِذَا قَبِلَ الرِّشْوَةَ بَلَغَتْ بِهِ الْكُفْرَ..." سنن النسائي– ح5571. ولعله حديثٌ مرفوع في مسند الربيع بن حبيب، وهو كتاب ليس عندي.

والسَّلَامُ:"مَنْ أتى كاهِنا أو عرَّافا فصَدَّقه فيما قال فقَدْ كفَرَ بما أُنْزِلَ على محمَّدٍ"[1]... وعلى مَنْ وَجَبَ عليه الحجُّ، فلَمْ يُؤَدِّه قوْلُه تبارك وتعالى:{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِين}[آل عمران/97]، وعلى من يتعَامَل بالرِّبَا قوْلُه تعالى:{ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}[البقرة/276]... والتي إذا أمْكَنَ تأْويلُ بعْضِها بالشِّرْك أو بالردَّةِ، فإنَّ بعضَها الآخر لا يُمكِنُ تأويلُه إلا على كُفْرِ النِّعْمَةِ الذي هو بِمَعْنَى العِصْيَان أو الفُسُوقِ، أو ما يُطْلِقُ عليه أصْحابُ الحديث" كفْرٌ دون كُفْرٍ".

إن الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ وصَفَ المُرْتَشِيَ ومُصَدِّقَ الكاهِنِ... والمُسْلِمِينَ المُتَقَاتِلِين " ألا لا ترْجِعُوا بعدي كُفَّارا يَضْرِبُ بعضُكم رقابَ بَعْضٍ"[2] بالكُفْرِ، فما ذنْب الإِبَاضِيَّةِ إذا اسْتَعْمَلُوا هذه الكلِمةَ في وَصْفِ العُصاةِ... وهُمْ على يَقِينٍ أن الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ... لم يَحْكُمْ عليهِم بالشِّرْكِ أو الرِدَّةِ أو الخُرُوجِ من المِلَّةِ"[3].

2-9- المطلب التاسع: مسألة جواز تسْمِيَّةِ الفاسِق كافِرا عند المسلمين

مِن الأمُور ذات الخطَرِ التي يَجِبُ التنْبِيهُ عليها أن ما انْتَهَى إليه الإِبَاضِيَّةُ في جوَازِ تسْمِية الفاسِقِ أو العاصِي باسْمِ الكُفْرِ، أيْ غيْرِ المُخْرِجِ من المِلَّة، ليْس بالأْمرِ المرْدُودِ عليهم عند جمهور عُلَماءِ أهْلِ السنَّةِ، وإنْ اعْتَبَروا الإباضِيَّةَ من الخوارِج، والخوارِجَ من المُكفِّرَة، ولكنْ لا بِسَبَبِ استِخْدَامِهم اسْم الكُفْرِ، بل لتجْوِيزِ الخرُوجِ نَفْسِه، وما يُؤَدِّي إليه من سَفْكِ لدِماءِ أهْلِ القِبْلَةِ. وفيما عدا عُلَمَاءَ المُعْتَزِلَةِ الذين حاوَلُوا إبْطالَ هذا الإطلاقِ، كما نَجِدُ عند قاضِي القُضاةِ عبْدِ الجبَّارِ بن أحْمَدَ، حيْثُ أن الفاسِقَ، عنده :" لا يَجُوز أن يُسَمَّى كافِرَ نِعَمِ اللهِ تعالى... لأن هذا اللفْظَ نقِيضُ قوْلِنا: شاكِرَ نِعَمِ الله. ومعناه: أنَّه مُعْتَرِفٌ بنِعَم الله، ومُعظِّمٌ له، فنَقِيضُه هو أنه لا يَعْتَرِفُ بنِعَمِ الله تعالى، ولا يُعَظِّمُه عليها. ولا شَكَّ في كُفْرِ مَنْ هذا حالُه، فكيف يُطلَقُ هذا الاسْمُ على الفاسِقِ"[4]، فإن مذْهَبَ الكثيرين من غيْرِهم من فِرَقِ أهل السنَّةِ جوَّزُوا ذلك، وَحَكَمُوا بِوُقُوعُه في النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وإنْ لم يَكُونُوا يسْتَعْمِلُونَه، بل يسْتَعْمِلون المصْطلَحَ الشَّرْعِي المُعْتَزِلِيَّ،

---

[1]- رواه أحمد في المسند - ح9171 ، ورواه أبو داود والنسائي، ورواه الترمذي- ح 125، وضعَّفه، وذكَر تضْعيف البخاري له.

[2]- هذا حديث صحيح، أورده كل أئمة الرواية، عن عدد كبير من الصحابة. انظر، مثلا/ صحيح البخاري- ح 118 ، ح 1623، ح 1625، ح 4051.

[3]- الإباضية بين الفرق الإسلامية- ص 62

[4]- شرح الأصول الخمسة- ص 714

وهو الفاسِقُ أو العاصُي، سواءً بعد كلِمة مُؤْمِنٍ، أو لا.

وبالفِعْلِ، فإننا نجِدُ أبا عبْدِ اللهِ المرْوَزِيَّ، مَثَلًا، ينقُلُ عن فرِيقٍ من الحَنابِلَةِ مِثْلَ هذا المذْهَبِ عنْدَ مناقَشَتِه لمسألة العَلاقَةِ بين اسْمَيْ المؤْمِنِ والمُسْلِمِ، حيْثُ بيَّنَ أن القوْمَ قد انْقَسَمُوا إلى قِسْمَيْن؛ أوَّلُهما رأى أن الإسْلَامَ هو الدائِرةُ الأعَمُّ في الدِّينِ، بيْنَما الإيمَانُ خُصُوصٌ فيه؛ وهو الأمْرُ الذي حكَمْنا بخطَئِه فيما سبق. وقد وافقَهم الفَرِيقُ الثاني على التَّمْيِيزِ بين الاسْمَيْنِ، وأضَافوا جَوَازِ تَسْمِيةِ المُسْلِمِ، أيْ الفاسِقَ، كافِرًا. قال :" وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ مَقَالَةِ هَؤُلَاءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ سَمَّوْهُ مُسْلِمًا لِخُرُوجِهِ مِنْ مِلَلِ الْكُفْرِ، وَلِإِقْرَارِهِ بِاَللَّهِ وَبِمَا قَالَ، وَلَمْ يُسَمُّوهُ مُؤْمِنًا، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ مَعَ تَسْمِيَتِهِمْ إِيَّاهُ بِالْإِسْلَامِ كَافِرٌ، لَا كَافِرٌ بِاَللَّهِ، وَلَكِنْ كَافِرٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَمَلِ. وَقَالُوا: كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ. وَقَالُوا: مُحَالٌ أَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ"، وَالْكُفْرُ ضِدُّ الْإِيمَانِ، فَلَا يَزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ إِلَّا وَاسْمُ الْكُفْرِ لَازِمٌ لَهُ، لِأَنَّ الْكُفْرَ ضِدُّ الْإِيمَانِ؛ إِلَّا أَنَّ الْكُفْرَ كُفْرَانِ: كُفْرٌ هُوَ جَحْدٌ بِاَللَّهِ وَبِمَا قَالَ، فَذَاكَ ضِدُّهُ الْإِقْرَارُ بِاَللَّهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ وَبِمَا قَالَ، وَكُفْرٌ هُوَ عَمَلٌ، فَهُوَ ضِدُّ الْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ عَمَلٌ. أَلَا تَرَى إلَى مَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ". قَالُوا : فَإِذَا لَمْ يُؤْمِنْ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ، إلَّا أَنَّهُ كَفَرَ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ، إذْ لَمْ يُؤْمِنْ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَيِّعُ مَا فُرِضَ عَلَيْهِ وَيَرْتَكِبُ الْكَبَائِرَ إلَّا مِنْ قِلَّةِ خَوْفِهِ، وَإِنَّمَا يَقِلُّ خَوْفُهُ مِنْ قِلَّةِ تَعْظِيمِهِ لِلَّهِ وَوَعِيدِهِ، فَقَدْ تَرَكَ مِنْ الْإِيمَانِ التَّعْظِيمَ الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ الْخَوْفُ وَالْوَرَعُ... ثُمَّ قَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ"، وَأَنَّهُ قَالَ:"إذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَاءَ بِالْكُفْرِ"؛ فَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِقِتَالِهِ أَخَاهُ، كَافِرًا، وَبِقَوْلِهِ لَهُ : يَا كَافِرُ، كَافِرًا... قَالُوا: فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ احْتَجَّ عَلَيْنَا، فَزَعَمَ أَنَّا إذَا سَمَّيْنَاهُ كَافِرًا لَزِمَنَا أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْكَافِرِينَ بِاَللَّهِ، فَنَسْتَتِيبَهُ، وَنُبْطِلَ الْحُدُودَ عَنْهُ، لِأَنَّهُ إذَا كَفَرَ فَقَدْ زَالَتْ عَنْهُ أَحْكَامُ الْمُؤْمِنِينَ وَحُدُودُهُمْ، وَفِي ذَلِكَ إسْقَاطُ الْحُدُودِ وَأَحْكَامُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَتَى كَبِيرَةً؛ فَإِنَّا لَمْ نَذْهَبْ فِي ذَلِكَ إلَى حَيْثُ ذَهَبُوا، وَلَكِنَّا نَقُولُ: لِلْإِيمَانِ أَصْلٌ وَفَرْعٌ، وَضِدُّ الْإِيمَانِ الْكُفْرُ فِي كُلِّ مَعْنًى، فَأَصْلُ الْإِيمَانِ الْإِقْرَارُ وَالتَّصْدِيقُ، وَفَرْعُهُ إكْمَالُ الْعَمَلِ بِالْقَلْبِ وَالْبَدَنِ؛ فَضِدُّ الْإِقْرَارِ وَالتَّصْدِيقِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْإِيمَانِ، الْكُفْرُ بِاَللَّهِ وَبِمَا قَالَ، وَتَرْكُ التَّصْدِيقِ بِهِ وَلَهُ، وَضِدُّ الْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ عَمَلٌ، وَلَيْسَ هُوَ إقْرَارًا، كُفْرٌ لَيْسَ بِكُفْرٍ بِاَللَّهِ يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ، وَلَكِنْ كُفْرُ تَضْيِيعِ الْعَمَلِ... قَالُوا : وَلَنَا فِي هَذَا قُدْوَةٌ بِمَنْ رُوِيَ عَنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ،

إذْ جَعَلُوا لِلْكُفْرِ فُرُوعًا دُونَ أَصْلِهِ، لَا يَنْقُلُ صَاحِبَهُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، كَمَا أَثْبَتُوا لِلْإِيمَانِ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ فُرُوعًا لِلْأَصْلِ، لَا يَنْقُلُ تَرْكُهُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ"[1].

وقد أَوْرَدَ المرْوَزِيُّ، بعد هذا، بعضَ الآثارِ، شاهِدَةً على هذا المذْهَبُ. ومن ذلك ما رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه، حيْثُ قال في تفْسِير قوله تعالى:{وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[المائدة/44]:" هِيَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاَللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ"، كما رُوِيَ عنهُ قولُهُ فيها:" كُفْرٌ لَا يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّة"[2].

ثمَّ أَوْرَدَ مذْهَبَ هذا الفَريقِ في جوَازِ إطْلَاقِ أسْمَاءٍ شرْعِيَّةٍ أخرى على تارِكِ العَمَلِ بالشَّرْعِ من الْمُؤْمِنِينَ، فقال:" قالوا: وكذلك الفِسْقُ فِسْقانِ، فِسْقٌ ينْقُل عن المِلَّةِ، وفِسْقٌ لا ينْقُل عن الملَّةِ؛ فيُسَمَّى الكافِرُ فاسِقًا، والفَاسِقُ من المُسْلِمِينَ فاسِقًا. ذكَرَ اللهُ إبْليسَ، فقَالَ:{ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّه}[الكهف/50] وكَانَ ذلِكَ الفِسْقُ منْهُ كفْرًا... وسَمَّى القاذِفَ من المُسْلِمينَ فاسِقًا، ولم يُخْرِجْهُ من الإسْلَامِ، قال الله:{ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[النور/4]... قالُوا: فكَمَا كان الظُّلْمُ ظُلْمَيْنِ، والفُسُوقُ فِسْقَيْنِ، كذلِكَ الكُفْرُ كُفْرَانِ: أحَدُهُمَا ينْقُلُ عن المِلَّةِ ، والآخَرُ لا ينْقُلُ عنها"[3].

وهذا مذْهَبٌ مشْهُورٌ عند علماء الحديثِ، كما هو عند السَّلَفِيَّةِ؛ إذ قال الإمامُ التِّرْمِذِيُّ، بعد ذكْرِه لقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصلَاةُ والسَّلَامُ:"سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ":" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: قِتَالُهُ كُفْرٌ، لَيْسَ بِهِ كُفْرًا مِثْلَ الِارْتِدَادِ. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:" مَنْ قُتِلَ مُتَعَمَّدًا فَأَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بِالْخِيَارِ، إنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا". وَلَوْ كَانَ الْقَتْلُ كُفْرًا، لَوَجَبَ – يقصِد لكاَنَ قتْلُ القاتِلِ واجِبًا، لأنَّه بالقَتْلِ صَارَ كافِرًا، كالمُرْتَدِّ– وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَطَاوُسٍ وَعَطَاءٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَفُسُوقٌ دُونَ فُسُوقٍ"[4].

وقال القاسِمُ بن سَلاَّمُ :" وأمَّا الآثارُ المَرْوِياتُ بذِكْرِ الكُفْرِ والشِّرْكِ ووُجُوبِهُمَا بالمَعَاصِي، فإنَّ معْناها، عنْدَنَا، ليْسَتْ تُثْبِتُ على أهْلِها كفْرًا ولا شِرْكًا يُزِيلَانِ الإيمَانَ عن صاحِبه؛ إنما وُجُوهُهَا

---

[1]– تعظيم قدر الصلاة 120/2

[2]– السابق 121/2...

[3]– السابق 130/2

[4]– السنن– ح 2559. وانظر/ تفسير الطبري 356/10، وابن بطَّة– الإبانة– أثر 1004، والبيهقي– السنن الكبرى 20/8، وابن حجر– فتح الباري 199/17، وابن رجب– فتح الباري 69/1

أنَّها من الأخْلاقِ والسُّنَن التي عليها الكُفَّارُ والمُشْرِكونَ... فمِن الشَّاهِد على الشِّرْك، في التَّنْزيلِ، قوْلُ الله تبَارك وتَعَالى في آدَمَ وحَوَّاءَ، عند كلامِ إبْليسَ إياهما:{هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ} إلى :{جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}[الأعراف/189، 190]. وإنَّما هو في التَّأْوِيلِ أنَّ الشَّيْطانَ قال لهما: سَمِّيَا وَلَدَكُما عَبْدَ الحَارِثِ. فهَلْ لأحَدٍ يعْرِفُ اللهَ ودينَهُ أنْ يتَوَهَّمَ عليهِما الإشْرَاكَ بالله مع النُّبُوَّةِ والمَكَانِ من اللهِ ؟ فقد سَمَّى فعْلَهُما شِرْكًا، وليْس هو الشِّرْكُ باللهِ. وأمَّا الذي في السّنَّةِ، فقَوْلُ النبِيِّ صلَّى الله عليه وسَلَّمَ:" أخْوَفَ ما أخَافُ على أمَّتِي الشِّرْكَ الأصْغَرَ "[1]، فقَدْ فسَّر لك بقَوْلِه:" الأصْغَرَ " أنَّ هَاهُنا شِرْكًا سِوى الذي يكُونُ به صاحِبُه مُشْرِكًا بالله ... فليْسَ لِهَذِه الأبْوابِ، عنْدَنَا، وُجُوهٌ إلا أنها أخْلاقُ المُشْرِكِينَ ، وتَسْمِيَتُهم... وأما الفُرْقانُ الشَّاهِدُ عليه في التَّنْزِيل، فقوْلُ الله عزَّ وجَلَّ:{وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[المائدة/44]. وقالَ ابْنُ عبَّاسٍ: ليْس بكُفْرٍ يَنْقُلُ عن المِلَّةِ، وقال عطاَءُ بن أبِي رَباحٍ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ. فقد تبيَّنَ لنَا... أنَّ الدِّينَ باقٍ على حالِه، وإنْ خالَطَهُ ذُنُوبٌ... ولا يجِبُ اسْمُ الكُفْرِ والشِّرْكِ الذي تزُولُ به أحْكَامُ الإسْلَامِ، ويلْحَقُ صاحِبُهُ بردَّةٍ إلا كَلِمَةَ الكُفْرِ خاصَّةً"[2].

و قد ذهبَ إلى مثل هذا ابنُ تيمية، حيْثُ أثْبَتُ صحَّةَ مذْهَبِ مَنْ ميَّز بين اسْمَيْ الإيمَانِ والإسْلامِ بمعنى ما – تماما كصِحَّة مَنْ جعَلَهُما دالَّيْنِ على الأمْرِ نفْسِه بمعنى ما – كما أثبَتَ صحَّةَ إطْلاقِ اسْمِ الكافِرِ غيْرِ المِلِّي على مُرْتَكِبِ الكبيرَةِ، فقال:" وَتَمَامُ هَذَا أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ وَشُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ النِّفَاقِ؛ وَقَدْ يَكُونُ مُسْلِمًا وَفِيهِ كُفْرٌ، دُونَ الْكُفْرِ الَّذِي يَنْقُلُ عَنْ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ، كَمَا قَالَ الصَّحَابَةُ، ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ. وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ السَّلَفِ"[3].

---

[1]– أورده الإمامُ أحمد بلفظ :" إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ، قَالُوا: وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الرِّيَاءُ. يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا جُزِيَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاءُونَ فِي الدُّنْيَا، فَانْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ عِنْدَهُمْ جَزَاءً" المسند– ح 22523. وفي الحديثِ، كما هو ظاهِرٌ، وَعيدٌ شديدٌ لصاحبه، بل تيئيسٌ من دخول الجنة.

[2]– الإيمان– ص 34.

[3]– انظر/ مجموع الفتاوى 129/2

2-10- المطلب العاشر: المُعْتَزِلَةُ والأصْلُ العقَدي المُسَمَّى بالمَنْزِلَةِ بين المَنْزِلَتَيْنِ

ها نحْنُ قد بَلَغْنَا دُونَ أنْ يُحِسَّ القارِئُ، فيما أحْسَبُ، إلى قوْلِ المُعْتَزِلَةِ بالمَنْزِلَةِ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ؛ ذلك أن الذي أثْبَتْناه فيما سبَقَ من اتِّفاقٍ بين الإبَاضِيَّةِ والسَّلَفِيَّةِ في موْضُوعِ وُجُودِ أنَاسٍ مُؤْمِنِينَ باللهِ ورُسُلِهِ، ومُصدِّقِينَ بخبَرِه ووَعْدِه ووَعيدِه، مع اجْتِرائِهم على مُخالَفة أمْرِهِ ونَهْيِه، يُدْعَوْنَ عند الفرِيقَيْن بكُفَّار النِّعْمَةِ أو بالْمُؤْمِنِينَ الفُسَّاقِ أو ناقِصِي الإيمَانِ، لأنهم ما جاءوا بالإيمَانِ الحقِّ الذي يَفْتَرِضُ التَّصْديقَ والعَمَلَ، هو عيْنُ ما أثْبَتَهُ المُعْتَزِلَةُ في عقِيدَتِهم المَذْكُورَةِ؛ ممَّا يَدُلُّ على أن هجْمَةَ السَّلَفِيَّةِ التي تراها في كلِّ كُتُبِهم على المُعْتَزِلَةِ، وتشْنِيعِهم عليهم بسبَبِ هذا الأصْلِ العقَدِيِّ، على أنهم يتَصيَّدُون، مُتَعَمِّدين، ما يدْعو الناسَ إلى النُّفُورِ منهم، أو أنهم لا يعُونَ حقيقةَ مذْهَبِ أنفُسِهم في المسألة. وفي المُقابِل فإن تشْنِيع أيِّ مُرْجِئٍ، غير السَّلَفِيَّةِ، على المُعْتَزِلَةِ، وعلى الإبَاضِيَّةِ والسَّلَفِيَّةِ، بسبَبِ هذه المسألة له ما يبرّرُه، لأن الإيمَانَ عندهم هو التَّصْدِيقُ، فلا يكون عنْدَهم إمكانٌ لوُجُودِ كُفْرِ نعْمةٍ أو إيمانٍ ناقِصٍ أو منْزِلةٍ بين المنْزِلتَين رأْسًا.

ونحتاجُ، الآن، إلى العَوْدَةِ إلى أحْداثِ الفِتْنَةِ الكُبْرى مرَّةً أخرى لنَبْحَثَ، باخْتِصارٍ شدِيدٍ، موْضُوعَ الصِّلةِ الموْجُودَةِ بين هذه الفِرْقَةِ، أي المُعْتَزِلَةِ، وتلك الوقائِعِ. وقد سبقَ لنا أن أشرْنا إلى أن أصُولَ جميعِ الفِرقِ الإسْلامِيَّةِ تعودُ إلى ذلك الزمَنِ، أو أنَّ لها علاقةً بالمَوْقِفِ منها؛ وهي قاعِدَةٌ خَضَع لها المُعْتَزِلَةُ أيضًا سَواءً أقُلْنا بأن أصْلَ نشُوئِها يعُودُ، بشَكلٍ مُباشرٍ، إلى موْقِفِ عدَدٍ من الصَّحابة، رضيَ اللهُ عنهم، من الفِتْنَةِ زمَنَ عثْمَان رضي اللهُ عنه، حيْثُ لم يُشارِكوا فيها بقَوْلٍ أو فِعْلٍ، ثُمَّ باعْتِزَالِهم الحرْبَ بين الخُصومِ في مَوْقِعتَيْ الجَمَلِ وصِفِّينَ، وما سبَقها وتلاها من أحْداثٍ؛ أو قلنا إن ذلك كان بشَكْلٍ غيرِ مباشِرٍ.

وبالفِعْلِ، فإن كثيرا من الصَّحابةِ لم يُشارِكُوا في أحْدَاثِ الفِتْنَةِ، وقد اشْتَهرَ منهم سعْدُ بنُ أبي وقَّاصٍ ومحمَّدُ بن مَسْلَمَةَ وأُهْبانُ بن أوْسٍ وسلَمَةُ بن الأكْوَعِ وعِمْرانُ بن الحُصَينِ وعبدُ الله بن عمَرَ بن الخطابِ. أما سعْدٌ، فقد خرَجَ إلى الباديَّةِ في إبلِه وغنَمِه[1]، ومن المأْثورِ من مواقِفه قوْلُه في اعْتِزالِهِ النِّزاعَ: " أُعْطُونِي سيْفًا بصيرًا"[2]، يُمَيِّزُ بين المؤمِنِ والكافر، فَأُقاتِل. كما رُوِي عنه شبِيهٌ بهذا، وهو:" لا، إلا أنْ تُعْطونِي سيْفًا له عيْنان بصِيرتان ولسانًا ينْطِقُ بالكافِرِ، فأقْتُلَه، وبالمؤمِنِ، فأكُفَّ عنه". ورُوِيَ أنه ضَرَبَ في تارِكِي المُشارَكةِ في الفِتْنَةِ والمُشارِكين فيها مثَلا،

[1]- صحيح مسلم- ح 5266

[2]- انظر/ ابن عبد البر- الاستيعاب في معرفة الأصحاب 183/1

فقال:" مثَلُنا ومثَلُكُم، كمَثَلِ قوْمٍ كانوا على مَحَجَّةٍ... فبَيْنَا هم كذِلك يَسيرُون، هاجَتَ ريحٌ عجَّاجَةٍ، فضَلُّوا الطريقَ، والْتَبَسَ عليهم؛ فقال بعضُهم: الطَرِيقُ ذاتَ اليمِين، فأخَذُوا فيه، فتاهُوا وضلُّوا، وقال آخَرُون: الطريقُ ذاتَ الشِّمالِ، فأخَذُوا فيه، فتاهُوا وضلُّوا، وقال الآخَرُون: كنَّا على الطريقِ، حيْثُ هاجَتْ الريحُ، فَنُنِيخُ، فأنَاخُوا، وأصْبَحُوا، وذهبَتْ الريحُ، وتبَيَّنَتْ الطرِيقُ"[1].

ومن المأْثُور عن محمَّدٍ اتِّخاذُهُ سَيْفًا من خشَبٍ[2]؛ وذُكِرَ مثلُ هذا عن أُهْبانَ بن أوْسٍ الغِفَارِيّ[3]؛ فقد رُوِيَ أنه قال، حين جاءَهَ عليٌّ في البصْرَةِ، يدْعُوه إلى الخُرُوجِ معه :" إن خلِيلِي، وابْنَ عمّك، أمرَنِي، إذا كان قِتَالٌ بين فئَتَيْنِ من المُسْلِمِينَ، أنْ أتَّخِذَ سيفًا من خشَبٍ" فانْصَرَفَ عنه[4]. وخرَجَ سلَمَةُ بن الأكْوَعِ من المدينة إلى الربَذَةِ، ولم يرْجِعْ إليها إلا قبْلَ وفاتِه بأيَّامٍ[5]. و خرجَ منها عِمْرانُ بن الحُصَينِ، وقال: " لأَنْ أَكُونَ عَبْدًا حَبَشِيًّا أَسْوَدَ، فِي أَعْيُنِ حَصَيَاتٍ، فِي رَأْسِ جَبَلٍ، أَرْعَاهُنَّ حَتَّى يُدْرِكَنِي أَجْلِي، أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرْمِيَ فِي أَحَدِ الصَّفَّيْنِ بِسَهْمٍ، أَخْطَأْتُ، أَمْ أَصَبْتُ"[6].

ولن نُعْدَمَ دليلا على ارْتِباط نشْأةِ المُعْتَزِلَةِ بأحْدَاثِ الفِتْنَةِ حتَّى إنْ قلْنَا بأن أصْلَ نشْأَةِ الفرقةِ يعود إلى زمنٍ متأخِّرٍ، أي في التِّسْعينات من القرن الأول للهجرة، ذلك أن ما يذْكُرُه مؤَرِّخُو الفِرَقِ من سبَبٍ تَسْمِيَتِهَا بالمُعْتَزِلَةِ، نشَأَ عن خِلافٍ بين أشْهَرِ عُلمائِها وأوَّلِهم، وهو واصلُ بنُ عطاء الغزَّالُ، والحَسَنِ البصْري، في مسألة تسْمِيَّةِ المؤمنِ المُرْتَكِبِ للكَبِيرَةِ، حيثُ اعْتَزَلَ بعدَهُ واصِلٌ مجْلِسَ الحَسَنِ. ومن الكبائِرِ، بل أكْبَرُهَا، في منْظورِ الفِقْهِ، قَتْلُ المُسْلِمِينَ، وأوَّلُ ما وَقَعَ ذلك في الفِتْنَةِ؛ ولذلك اشتَهَرَ موْقِفُهُ من المُشارِكين فيها، حيثُ حكَمَ بخطإ زعِيمَيْ الخَصْمَيْنِ في صِفِّينَ، عليٍّ ومُعاويَةَ، لا على التَّعْيين. كما نُقِلَ أمرُ شكِّهِ في عدَالَةِ " عليٍّ ووَلَدَيْه، الحسَنِ والحُسَيْنِ، وابنِ عباسٍ وعَائِشَةَ وطَلْحَةَ والزُّبَيْرِ رضي الله عنهم. وقال: لو شَهِدَ عنْدِي عليٌّ وطَلحَةُ على باقَةِ بَقْلٍ، لَمْ أحْكُم بشَهادَتِهما؛ لأنَّ أحَدَهُما فاسِقٌ، لا بِعَيْنِهِ؛ ولا أعْرِفُهُ"[7].

ومهْمَا كان مَوْقِفُنا من تاريخِ نشأة المُعْتَزِلَةِ، أقْصِدُ من حيثُ ارْتِباطُهم المباشِر بِمُعْتَزِلَةِ الفِتْنَةِ من الصحابة، أو مُشابَهَتُهم لهم في المَوْقِفِ فقط، فإن التناقُضَ الكائِنَ، أو الذي رآه، رُوَّادُها

[1]- الخطابي- العزلة- ص 21، وابن عساكر- تاريخ دمشق 496/39
[2]- انظر/ ابن عبد البر- الاستيعاب في معرفة الأصحاب 429/1
[3]- انظر/ السابق 36/1
[4]- البخاري- التاريخ الصغير- ص112
[5]- صحيح البخاري- ح 6560
[6]- الطبراني- المعجم الكبير 486/12
[7]- الصفدي- الوافي بالوفيات 442/7. وانظر/ ابن عدي- الكامل 102/5

بين الواقِعِ وأحْكامِ الشَّريعَةِ هو ما أدَّى إلى بِدايَة الكلَامِ في حقِيقة الإيمَانِ؛ حيثُ اهْتَمُّوا، تماما مثل الإبَاضِيَّةِ الذين كانوا من مُعاصِريهم والسَّلَفِيَّةِ الذين جاءُوا من بعدِهم، بتَعْرِيفِ الإيمَانِ الحقّ، أي المُنْجي من عذابِ الله؛ فقالوا: إنه " أداءُ الطاعاتِ واجْتِنَابُ القَبائِح"[1]، ذلك أنَّه، عنْدَهم، لم يبْقَ على أصْلِ معْناهُ في اللغة، وهو التَّصديقُ، بل نُقِلَ ليَدُلَّ في الشَّرْعِ على أداء الطاعَاتِ كلِّها، واجْتِنَابِ المنْهِياتِ كُلِّها. والمؤمِنُ هو الشَّخْصُ الذي يَسْتَحِقُّ من الله تبارك " المَدْحَ والتَّعْظِيمَ والمُوالَاةَ"[2]، جزاءَ الطَّاعَةِ للشَّرْعِ، ويُقابِلُه، تقابُلَ الأضْدَادِ، الكافِرُ، وهو الشَّخْصُ الذي دَلَّ الشَّرْعُ على استِحْقاقِه" الذمَّ واللَّعْنَ والاسْتِخْفَافَ والإهَانَةَ"[3] جَزاءَ المُخالَفَةِ للشَّرْعِ. ومن الأدِلَّة على المعنى الأول قوْلُ اللهِ تبارك:{ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ. وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ. وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ. وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ. إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ. فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ. وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ. وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ. الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }[المؤمنون/1– 11]، وقوْلُه:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}[الأنفال/2 – 4]. ومن الأدلة على المعنى الثاني قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}[البقرة/161]، وقوْلُه:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا} [النساء/59]

ورغم دِلالَةِ اسْمَيْ المؤْمِنِ والمسْلِمِ، عند المُعْتَزِلَةِ، على معْنيَيْن مُختلِفَيْن لُغَةً، فإنَّ الجامِعَ بينهما في الشَّرْعِ صحَّةُ إطْلاقِهما على مَنْ يَسْتَحِقُّ التعْظِيمَ. والدليلُ على أن لفْظَ المسْلِمِ يصْلُحُ لتَسْمِيَّةِ المؤْمِنِ:" قولُه تعالى:{ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}[البينة/5]. قال قاضِي القُضَاةِ:" سَمَّى هذه الجُمَلَ دِينًا، ثم بَيَّنَ في آيَةٍ أخْرَى أنَّ الدِّينَ عنْدَ الله الإسْلَامُ... وهذا كَمَا يدُلُّ على أنَّه غَيْرُ مُبْقَى على الأصْلِ، فإنه يَدُلُّ على أنه لا يَجُوزُ إجْراؤُه إلا على مَنْ يَسْتَحِقُّ المدْحَ والتَّعْظِيمَ، كالمُؤْمِنِ سَواءً "[4].

[1]- عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة- ص 707
[2]- السابق- ص 701
[3]- السابق- ص 701
[4]- السابق- ص 706

وبعدُ، فقَدْ ميَّزَ المُعْتَزِلَةُ تماما بين لَفْظَيْ الإيمَانِ والإسْلامِ حين يُسْتَعْمَلان بِمَعْنَيَيْهِما في اللغة، وحين يُسْتَعْملان للدّلالة التي نُقِلا إليها في الشَّرْعِ، حيْثُ يُحِيلان، هنا، إلى ما بُعِثَ به الرَّسولُ الخاتَمُ من الدّينِ كُلِّه. وقد أَدَّى هذا التَّمْييز إلى وُضُوحٍ تامٍّ عند التَّنْظير لمسائِل الإيمَانِ، وعند تفْسِير النُّصُوصِ الدّينِيَّةِ. وعلى أساس هذا قدَّرُوا جوازَ وُرُودِ هذَيْن اللَّفْظَيْن بالمعْنى اللُّغَوِيّ، وَوُقُوعَه في بعضِ المواضِعِ، وهو الأمْرُ الذي انْتَهَيْنا إلى تقْريرِ صحَّتِه فيما سبَقَ، دون أنْ يدُلَّ ذلك على أن ذلك المعْنَى هو الضابطُ في تَحْدِيدِ ماهيَّةِ المؤْمِنِ والمسْلِمِ في الشَّرْعِ. ومن هذا ردُّ قاضي القُضاة على من جادَل في جَوَاز إطْلاقِ اسْمِ المسْلِمِ على المؤْمِنِ، ومَنَعَهُ بدَليل قوْلِه تَعَالَى:{ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آَمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ}[الحجرات/14، 15]، حيثُ قال:" فهذا اسْتِعْمالٌ للَّفْظِ على الحدِّ الذي يَسْتَخْدِمُه أهْلُ اللُّغَةِ، وهو موْجُود أيْضًا في لفْظِ المؤْمِنِ، قال الله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا آَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}[النساء/136]"[1].

ولئِنْ مَنَعَ الإبَاضِيَّةُ تسْمِيَّةَ الشخْصِ المُصَدِّقَ بالله غيرِ العامِلِ بواجِبات الشَّرْعِ كلِّه مؤْمِنًا، وسَمّوْهُ كافِرا بالنِّعمَةِ، وكان المُرْجِئَةُ من السَّلَفِيَّةِ يَمْنَعُون إطْلاقَ هذا الاسْمِ عليه إلا موْصُوفًا بالنَّقْصِ، فإن المُعْتَزِلَةَ، كما أشرنا فيما سبق، يرُدُّون استِخْدامَ اسْمِ الكُفْرِ، حتى وإنْ كان بمعنى كفْرِ النِّعْمَةِ؛ ولكنَّهم يُوافِقون– أو وافَقَهم الإبَاضِيَّةُ– على منْعِ تسْميَتِه بالمؤْمِنِ، واسْتَخْدَمُوا لتعْيِينه اسْمَ الفاسِقِ.

وعند شرْحِ المذْهَبِ في مسألة الفُسُوقِ، يسْتَخْدِم المُعْتَزِلَةُ عِبارَةَ "المَنْزِلةَ بين المنزِلَتَيْن" التي يُصَوِّرُها خصُومُهم، كما نبَّهنا، تصْوِيرًا بشِعًا، مع أنَّها تدُلُّ على عيْنِ المعنى الموْجُودِ عند أهلِ الحديثِ في اسْمِ المؤْمِنِ الناقِصِ الإيمَانِ. ومعنى العِبارَةِ على هذا هو أنَّ " صاحِبَ الكبيرَةِ له اسْمٌ بَيْنَ الاسْمَيْنِ وحُكْمٌ بَيْنَ الحُكْمَيْنِ، لا يكُون اسْمُهُ اسْمُ الكافِرِ، ولا اسْمُهُ اسْمُ المُؤْمِنِ، وإنَّما يُسَمَّى فاسِقًا. كذلك، فلا يكُون حُكْمُهُ حُكْمُ الكافِرِ، ولا حُكْمَ المُؤْمِنِ، بل يُفْرَدُ له حُكْمٌ ثالِثٌ... فإنَّ صاحِبَ الكَبيرَةِ له مُنْزِلَةٌ تتجاذَبُها هاتان المَنْزِلَتَانِ"[2].

أما السبَبُ الذي لا يَجُوزُ لأجْلِه أنْ يُسمَّى الفاسِقُ مؤْمِنًا، فهو، كما يقول القاضي عبدُ

[1]- السابق- ص 707
[2]- السابق- ص 697

الجبَّار:" أنه يَسْتَحِقُّ، بارْتِكابِه الكبيرةَ، الذمَّ واللَّعْنَ والاسْتِخْفَافَ والإهَانةَ، وثَبَتَ أن اسْمَ المُؤْمِنِ صَارَ، بالشَّرْعِ، اسْمًا لِمَنْ يَسْتَحِقُّ المَدْحَ والتَّعْظِيمَ والمُوالَاةَ؛ فإذْ قدْ ثَبَتَ هذان الأصْلَانِ، فلا إشْكَالَ في أنَّ صَاحِبَ الكبيرةِ لا يجُوزُ أن يُسَمَّى مُؤْمِنًا"[1].

ومن العجائِبِ التي تَجِدُها عند المُتكلِّمين السَّلَفِيَّةِ، عند نقْدِهم للمُعْتَزِلَةِ في هذه المسألة، ذلك التهجُّم، الذي ينْتَهي بهم إلى التجَهُّم بوَعْيٍ منهم أو بِدُونِه، كما سنرى بعد قليل؛ ذلك أنهم يذْهَبون إلى اتِّهامِ المُعْتَزِلَةِ بنَفْيِ الإيمَانِ بالكلِّيَّة عن الفاسِقِ. ومن المعْلُومِ أنْ لوْ كان هذا صحِيحًا، لكان المُعْتَزِلَةُ يقُولُونَ بكُفْر مُرْتكِب الكبيرَةِ رأْسًا، لا فِسْقَه، وهو ما لم يذْهَبُوا إليه، بل ما ذهَبُوا إليه هو عيْنُ ما ذهَبَ إليه السَّلَفِيَّةُ من بعدهم، أيْ نفيُ الإيمَانِ الشَّرْعِيِّ، الحقِّ، التَّام عن الشَّخْصِ الذي يؤْمِنُ بالله، أيْ يُصدِّقُ بوُجودِه ووعْدِه ووَعيدِه، ثم يُخالِفُ، بعمَلِه، الأمْرَ والنَّهْيَ، وهو ما يُسمِّيه السَّلَفِيَّةُ بناقِصِ الإيمَانِ. وقد وَرَدَ التَّصْريحُ بِثُبوتِ الإيمَانِ النَّاقِصِ السَّلَفيِّ، أيْ الفِسْقَ عند المُعْتَزِلَةِ، في التفْصِيل العقَدِي لأصْلِ "المَنْزِلة بين المَنْزِلتين" عندهم، كما أنه واضِحٌ في قوْلِ القاضي عبْدِ الجبَّار:" ونحن، وإنْ مَنَعْنَا من إطْلاق هذا الاسْمِ على صاحِب الكَبِيرَةِ، فلا نَمْنَعُ من إطْلاقِه علَيْهِ مُقيَّدا، فيَجُوزُ وصْفُه بأنه مُؤْمِنٌ باللهِ ورسُولِه؛ لأنَّه لا يَمْنَعُ أنْ يُفِيدَ هذا الاسْمُ بإطْلاقِه ما لَا يُفِيدُهُ إذَا قُيِّدَ"[2].

2-11- المطلب الحادي عشر: تنْقِيحُ مَنَاطِ الخِلاف بين المرجئة والوعِيدية

من الأمورِ التي يجِبُ التَّصْريحُ بها هنا أنَّ السلَفِيَّةَ، وهم ينْتَقِدُون المعْتَزِلَةَ بمثلِ هذا الاتِّهام، أي تكْفيرِ المصَدِّقِين، إنَّما يعبِّرون عن "لاوَعْيٍ" مذْهَبِهم، أو بِعِبَارَةٍ أجْرَى على الأَلْسِنَةِ، عن حقِيقَةِ مذْهَبِهم؛ ذلك أنَّ الذَّهابَ إلى انْتِقادِ خُصُومِهم بمثل هذا يُؤدِّي إلى أحَدِ أمْرَيْن، لا ثالِثَ لهما، وهما: إمَّا أنهم لا يعْرِفُون مَذْهَبَهم، مع أن من اليسِيرِ معْرِفَتَه، ومعْرِفةَ أنَّ الخِلافَ بينهم وبين هؤلاء الخُصومِ في التسْمِية هو خِلافٌ لفظِيٌّ. وإمَّا أنهم يعْرِفونَ ذلك، ولكنَّهم يُهاجِمونَ الخُصومَ لأنهم يُخَالِفونَهم بالفِعْل، أقْصِدُ أن حقِيقَةَ مذْهَب السَّلَفِيَّةِ هو الشَّهادةُ بالإيمَانِ التَّامِ للفُسَّاقِ، أيْ أنهم يقُولُون بِعَيْنِ مذهبِ المُرْجِئَةِ، بل غُلاةِ المُرْجِئَةِ؛ وهو ما أثبتْناه بوُضُوحٍ في المبحَثِ السابق، وسيأتي تفصيلُه فيما سيأتي. وبناءً على هذا، فإن هجُومَهم على المُعْتَزِلَةِ كما يدُلُّ على التَّجَهُّمِ، فهو يدلُّ، أيضا، على الخلافِ الحقيقيِّ بينهم، أيْ الخِلافِ في موْضُوع هذا الكتاب، وهو الإرْجَاءُ

[1]- السابق- ص 701
[2]- السابق- ص 702

والشَّفَاعَةُ.

وإنَّ من أوْضَحِ النُّصُوصِ الدّالةِ على الاتِّهامِ الذي ظلَّ السلفِيَّةُ يُرَدِّدونَه عن المُعْتَزِلَةِ، قوْلُ المرْوَزِيّ، بعد انْتِقادِهِ لأهْلِ الحديث في مذْهَبِهم في تَمَايُزِ الإيمَانِ والإسْلامِ – بالمعنى الذي حدَّدُوه– وهو الأمْرُ الذي تناوَلْناه سابقًا، مُدَّعِيًا إلزام المُعْتَزِلَةِ بالأدلة نفْسِها التي أَلْزَمَ بها مُخالِفيه من أهْلِ الحديث :" وهذِه الحُجَجُ التي كتَبْناها هي داخِلَةٌ على المُعْتَزِلَةِ، وذلك أنها زعَمَتْ أنَّ كُلَّ مَنْ أتَى كبِيرَةً فقَدْ خرَجَ من الإيمَانِ، وإذا خرَج من الإيمَانِ فقَدْ خرَج من الإسْلامِ، لأنَّ الإيمَانَ والإسْلَامَ عنْدَهُم واحِدٌ؛ فهو عنْدَهُم غيْرُ مؤْمِنٍ ولا مُسْلِمٍ، ولكنَّه مُوَحِّدٌ، زانٍ، فاسِقٌ، غيْرُ مسْلِمٍ ولا كَافِرٍ"[1].

والعجيبُ أن هذا الذي ادَّعَى إلْزَامَ المُعْتَزِلَةِ به هو عيْنُ مذْهَبِ جمهور السَّلَفِيّين، كما أثْبَتَ ذلك ابنُ تيمية، كما رأينا فيما سبَقَ. والأعْجَبُ من هذا هو أنَّ ما ذهَبَ إليه المُعْتَزِلَةُ هو عيْنُ مذْهَبِه كما سنرى بعد قليل.

وبالفِعْلِ، فإن استِعْراضَ وتحْليلَ مواقِفِ فِرَقِ المُسْلِمِينَ في مسألة الإيمَانِ يُظْهِرُ بما لا يدَعُ مَجَالًا للشكِّ أن الخِلافَ الحَقِيقِيَّ بينهم – فيما عدا الخوارِجَ– ليس في إثْباتِ الإيمَانِ، أي التَّصْديقِ، للفاسِق، إذ كلُّهم يُثْبِتُه له، ولا في تَكْفِيرِه، إذ كلُّهم لا يُكَفِّرُه، أي لا يُخْرِجُه من ملَّةِ الإسْلامِ؛ ولذلك أجْمَعُوا على عدَمِ قتْلِه بالذنْبِ، وخُضُوعِه لأحْكَامِ الشَّرْعِ المعْلومَةِ إنْ كان ذنْبُه مِمَّا له حُكْمٌ فيه؛ بل الخِلافُ هو في المَنْزِلَةِ التي يَجِبُ على المُسْلِمِينَ أنْ يُنْزِلوه فيها في الدُّنيا، مثل عدَمِ إكْرامِه وعدَمِ الجلُوس إليه والإنْكارِ عليه، وخصُوصًا في مدى تَحْقِيقِ مثل هذا الإيمَانِ للنَّجاة يوم القِيامة.

ورغْمَ أنه قد سبَقَ لنا مُعالَجَةَ المسْألَةِ، فلا بأْسَ مِن تأْكِيدِها هنا خِدْمَةً للمَوْضُوعِ في هذا الموْضِعِ. ومن ذلك أن أبا الحارث الصائِغَ حدَّثَ، فقال:" سألْتُ أبا عبد الله، قُلْتُ: قوْلُه:" لا يزْنِي الزَّانِي، حين يزْنِي، وهُوَ مُؤْمِنٌ... ؟ قال: قدْ تأَوَّلُوهُ، فأمَّا عطاء، فقال: يَتَنَحَّى عنْه الإيمَانُ. وقال طاوُس: إذا فعَلَ ذلك، زَالَ عنْه الإيمَانُ"[2].

وبالفِعْلِ، فإنَّنا إنْ نَظَرْنا إلى اسمِ المُسْلِمِ المُطْلَقِ، أي بِمَعْنَاهُ الذي وَرَد به في القُرْآنِ الكَرِيمِ كما أسْلَفْنا،، أي المُلْتَزِمِ بالدِّينِ الإسْلامِي، وهو الذي يُشيرُ إلى "الحَالِ" التي يكُون عليها المُؤْمِنُ،

[1]- تعظيم قدْر الصلاة 153/2

[2]- أبو بكر بن الخلال– السنة 148/3– أثر 1089

أيْ المصَدِّقَ، فإنَّه يزُول، أيضا، بفِسْقِ الفاسِقِ، تمامًا كما يزُولُ عنه اسمُ المؤْمِنِ الحقِّ، أو التَّامِ الإيمَانِ. وإنْ كان بمعنى الاستِسْلامِ، أوْ كان بِمَعْنى الدُّخُولِ في أحْكامِ جماعَةِ المُسْلِمِينَ دونَ التِزامِ بحقيقةِ الإسْلامِ، أي الدِّينِ الذي أوْجَبَهُ الله تبارَك على عِبادِه، فإنه يبْقَى؛ بدليل أن المعْتَزِلَةَ، وغيرَهم من فرَقِ المُسْلِمِينَ إلا الخوارجَ، لا يحْكُمُون علَيه بالردَّةِ، لأنَّ معهُ التَّصْديقُ، ويُخْضِعونه لأحْكامِ الشَّرْعِ بما فيها.

ويدُلُّ على أنَّ هذا هو مذْهَبُ السَّلَفِيَّةِ، بل هو مذْهَبُ المَرْوَزِيِّ، لأنه يقُولُ باتِّحادِ الإسْلامِ والإيمَانِ، تماما كما يقُولُ المُعْتَزِلَةُ، مع قوْلِه بإيمانِ الفاسِقِ، أيْ إيمانًا ناقِصًا، أنَّنا نجِدُ في السَّلَفِيَّةِ من يَستَنْكِرُ بقاءَ الإسْلامِ، أي الذي بمعنى الدِّينِ، للفاسِقِ. ومن هذا قوْلُ الأثْرَمِ، أبِي بكْرٍ:" قلت لأَبِي عبْدِ اللهِ: فأمَّا إذا قالَ: أنا مُسْلِمٌ، فلا يَسْتَثْنِي؟ قال: نعم، لا يَسْتَثْنِي إذا قال: أنا مُسْلِمٌ. قلت لأبِي عبْدِ الله : أقولُ: هذا مُسْلِمٌ، وقَدْ قال النبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ: المُسْلِمُ مَنْ سلِمَ المُسْلِمَونَ مِن لِسانِه ويَدِهِ[1]، وأنَا أعْلَمُ أنَّه لا يَسْلَمُ النَّاسُ منه ؟"[2]. والمُلاحِظُ أن الخِلافَ بين أحمد والأثْرَمِ، حَسَبَ ما يدلُّ عليه هذا الأثرِ، ليس خِلافًا حقِيقِيًّا، بل اخْتِلافٌ في الوِجْهةِ التي نظَرَ منها كلٌّ منهما إلى المصْطَلَحِ، حيْثُ أثْبَتَ له أحمد الإسْلامَ العامَّ، ونفَى عنه الأثْرَمُ، كما يبْدُو من دَهْشَتِه، الإسْلامَ الدِّينَ. وهذان، معًا، هُمَا قوْلُ المُعْتَزِلَةِ في الفاسِقِ.

2-12- المطلب الثاني عشر: الزَّيْدِيَّةُ على خُطَى المعتزلة

من المَعْلوم أنَّ من الفِرق التي وافَقَتْ المُعْتَزِلَةَ في موْقِفِها من الفاسِقِ الزَّيْدِيَّةُ، رغْمَ أن من العلماء مَنْ يَجْعلُها على مذْهَبِ الإبَاضِيَّةِ[3]. وهو أمرٌ غرِيبٌ للغاية، إذْ المشْهُور أن مؤَسِّسَ الفِرْقَةِ نَفْسَهُ كان تلْمِيذًا لوَاصِل بن عَطَاءٍ الغزَّال، رَأْسِ المُعْتَزِلَةِ، كمَا أنَّ جميع المراجِعِ التي بين يديَّ إنَّما تذْكُر موْقِفًا للزَّيْدِيَّةِ من مسألة بحْثِنا يُطابِقُ ما عليه المُعْتَزِلَةُ. وليسَ هذا فقط، بل إن كُتُبَ الفِرْقة لا تذْكُر المُعْتَزِلَةَ إلا بالتمْجِيدِ، إضافة إلى أن عقائدَها في مُجْمَلِها هي عقائِدُ المُعْتَزِلَةِ، ما عدا المَوقِفَ من الإمامَةِ، حيثُ أنها ترى الإمامةَ في أهل البيْتِ بخاصَّةٍ، وإنْ توَلَّى – ربَّما، تأثُّرا بالاعْتِزَالِ– مُؤَسِّسُها الشيْخَيْن وعُثمَانَ رضِي اللهُ عنهم؛ وليْسَ هذا أمْرًا عجِيبا إذ أنها فِرْقَةٌ من فِرَقِ الشيعَةِ؛ بيْنَما موْقِفُ المُعْتَزِلَةِ من الإمامَةِ هو موْقِفُ أهْلِ السنَّةِ. وهذا، أيضا، ليس عجيبا إذ

[1]- صحيح البخاري- ح 9

[2]- الخلال– السنة 154/3– أثر 1095

[3]- انظر/ الأشعري- مقالات الإسلاميين- ص 20، والقاسم بن سلام- الإيمان- ص 39.

أنها، على الرَّغْم من ادِّعاءات خُصومِها، من السَّلَفِيَّةِ والأَشَاعِرَةِ، الاخْتِصاصَ بوَصْفِ السنِّيَّةِ فِرْقَةٌ سُنِّيَّةٌ.

وقد نشَأتْ الفِرْقَةُ زمَن خِلافة هِشام بن عبْدِ الملِكِ بن مَرْوانَ على يدِ زيْدِ بن عليٍّ بن الحُسَيْنِ بن عليِّ بن أبي طالِب، حيْثُ خرَجَ وبُويِعَ له بالخِلافَةِ بالكُوفَةِ، ثم قُتِلَ سنة 122للهجرة. وقد اشْتَهَر اسْمُ الرافِضَةِ وَصْفًا واسْمًا للشِّيعة في قِصَّةِ اشْتِراطِهم عليه البراءَةَ من الشيْخَيْنِ ليخْرُجوا معَه، فلَمَّا أَبَى رَفَضُوا مُبايَعَتَه، فسَمَّاهم رافِضَةً[1]؛ أما أنْصَارُه الذين ينْتَشِرون في شمال غرْبِ اليَمَنِ فحَمَلوا اسْمَ الزَّيْدِيَّةِ إلى اليوم.

وعقِيدَةُ الزَّيْدِيَّةِ في مسائل الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ والشفاعة تُطابِقُ ما عليْه المُعْتَزِلَةُ، وهم لا يتميَّزون عنهُم، فيما أرى، إلا في الاسْتِدْلال للقضايا، حيْثُ نرى عنْدَهم ميْلا إلى الاسْتِشْهَاد بالنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ أكثر مِمَّا نراه عند شُيُوخِهم من المُعْتَزِلَةِ الذين يَبْدُو الاسْتِدْلالُ العِلْمِيُّ – المبْنِي على قواعِد مستنبَطَةٌ من النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ– عنْدَهم أكْثَرَ وأعْمَقَ.

والإيمَانُ، عندهم، هو : "الإتْيانُ بالوَاجِباتِ واجْتِنَابِ المُقَبّحَاتِ"[2]. والدَّليل عليْهِ قوْلُه تعالى:{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا}[الأنفال/ 2 – 4] ونحْوِها من آياتِ الذِّكْرِ الحكيمِ.

ولا فرْقَ في المذْهَب الزَّيْدِيِّ بين الإيمَانِ والإسْلامِ، إذا أُطْلِقا، حيثُ يدُلُّ أحدُهما على ما يدلُّ عليه الآخر. كما يدلُّ الإسْلامُ على الإقْرَارُ بالله ورسُولِه وما عُرِفَ من الدِّينِ ضرُورَةً، مع عدَم ارْتِكاب معْصِيَّةِ الكُفْرِ. وتأْسِيسًا على هذا التحْدِيدِ للإسْلَامِ، يكونُ فاعِلُ الكبيرَةِ مُسْلِمًا فاسِقًا. والدَّليلُ على هذا:" قوْلُه تعالى:{ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}[الذاريات/35، 36]، وقوله تعالى:{ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ}[آل عمران/ 85]، ومُعامَلَةُ الرَّسُولِ، نَحْوَ السارِقِ، مِنْ تَبْقِيَّةِ نِكاحِه، ونحْوَ ذلِكَ كَمُعَامَلَةِ المُسْلِمِينَ"[3]، أمَّا اسمُ الإيمَانِ، فيَزُول عن صاحبِه بِمُجَرَّدِ فِسْقِه، أيْ عند ارْتِكابِه لِمَعْصيَّةٍ كَبِيرَةٍ عمْدًا.

[1]- انظر/ الصفدي- الوافي بالوفيات 4/5

[2]- القاسم بن محمد– الأساس لعقائد الأكياس– ص 110

[3] السابق- ص 111

2-13- المطلب الثالث عشر: حُكْمُ الفاسِق عند فِرق الوَعِيدِيَّة

هذا فيما يَخُصُّ تسْمِيَّةِ مُرْتَكِب الكبيرَةِ، غيْرِ التائِبِ منها، عند هذه الفِرق الثلاث، حيْثُ وجَدْنا خِلافا وَحِيدا بينها، حيث ذهَبَ الإِبَاضِيَّةُ، من الخوارِجِ، إلى تسْمِيتِه بالمُنافِق وبالكافِر كُفْرَ نِعْمَةٍ، بينما ذهب المُعْتَزِلَةُ، من أهْلِ السنَّةِ، والزَّيْدِيَّةُ، من الشيعَةِ، إلى تَسْمِيَّتِه بالفاسِقِ. أما فيما يَخُصُّ حكْمَه في الدُّنيا، فإن مذْهَبَهم، كما رأينا، هو مذْهَبُ كلِّ المُسْلِمِينَ – ما عدا غلاة الخوارِجِ– وهو أنَّه مُسْلِمٌ، يَخْضَعُ في أحْكَامِه كُلِّها لِمَا يَخْضَعُ له المُسْلِمُونَ.

وقد حاول ابنُ تيمية اسْتِخْدامَ إخْضاعِ المُعْتَزِلَةِ، وغيرِهم بالتبَعيَّة، الفُسَّاقَ لأحْكامِ المُسْلِمِينَ، في إلْزَامهم خطأَ المذْهَبِ، فقال:" الْمُعْتَزِلَةُ... قَالُوا: مَا النَّاسُ إلَّا رَجُلَانِ، سَعِيدٌ لَا يُعَذَّبُ، أَوْ شَقِيٌّ لَا يُنَعَّمُ. وَالشَّقِيُّ نَوْعَانِ: كَافِرٌ وَفَاسِقٌ، وَلَمْ يُوَافِقُوا الْخَوَارِجَ عَلَى تَسْمِيَتِهِمْ كُفَّارًا. وَهَؤُلَاءِ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ بِمِثْلِ مَا رَدُّوا بِهِ عَلَى الْخَوَارِجِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَمَا أَنَّهُمْ قَسَّمُوا النَّاسَ إلَى مُؤْمِنٍ، لَا ذَنْبَ لَهُ، وَكَافِرٍ، لَا حَسَنَةَ لَهُ؛ قَسَّمْتُمْ النَّاسَ إلَى مُؤْمِنٍ، لَا ذَنْبَ لَهُ، وَإِلَى كَافِرٍ وَفَاسِقٍ، لَا حَسَنَةَ لَهُ، فَلَوْ كَانَتْ حَسَنَاتُ هَذَا كُلُّهَا مُحْبَطَةً وَهُوَ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ لَاسْتَحَقَّ الْمُعَادَاةَ الْمَحْضَةَ بِالْقَتْلِ وَالِاسْتِرْقَاقِ كَمَا يَسْتَحِقُّهَا الْمُرْتَدُّ؛ فَإِنَّ هَذَا قَدْ أَظْهَرَ دِينَهُ بِخِلَافِ الْمُنَافِقِ"[1].

وقد يظُنُّ ظانٌّ أنَّ هذا القوْلَ في مُنْتَهَى القوَّةِ في الرَّد لا على المُعْتَزِلَةِ فقط، بل على مَنْ وافقَهم أيضا. والحقيقةُ أنه في غايَةِ الضعْفِ، والذي يدُلُّ على عدَمِ إلزامِ المُعْتَزِلَةِ بذلك هو أن هناك مقاصِدَ شرْعِيةً عُلْيَا، قدَّرها الشَّارِعُ العَظيمُ، وقدَّرَ أنها تتحقَّقُ بحُكْمِه في الفُسَّاقِ بأحْكَامِه المعْرُوفة. وقد علِمَ المعتَزِلَةُ هذه المقاصِد، واعتَبَروها عند التَّنْظيرِ للمذْهَبِ، ومنها فتْحُ بابِ العِلْمِ بالله للناسِ ليَتَدرَّجَ السائِرُون في مَنازِلِ التعْظيمِ، وما يَفْتَحُ عليهم مِن مَراتِبِ التقْوى، وما يلْزَمُها من التوْبَةِ، إذْ هم قَرِيبُون بالتَّصْديقِ الذي معَهُم مِن ذلك كلِّه. ثمَّ، لو قدَّرنا أنَّ حُكْمَ اللهِ في مُرْتَكِبِي الكبائِرِ هو القتْلُ والاسْتِرْقاقُ، لكان هذا مِن أعْظَمِ المُنَفِّراتِ عن دخُولِ الإسْلامِ، إذْ لا يَخْلُو الناسُ مِن المعاصِي، كما أنَّه مِن أعْظَمِ مَعاوِلِ الهَدْمِ في المجتمع المُسْلِمِ، إذْ سيَفْنَى المُسْلِمُونَ بعْدَ حينٍ. إضافة إلى أنَّ فرْضَ صحَّةِ هذا، سَيُنْقِصُ مِن قوَّة الحُضُورِ الإسْلامِي أكْبَرَ أجْزَائِه، فلا يكُونُ للإسْلامِ القوَّةَ التي أرادها اللهُ لنَشْرِ دِينِهِ، ولا المَنَعَةَ التي أرادها لِحِفْظِهِ، ودون أنْ يَدُلَّ ذلك مُطْلَقًا على أنَّ للفسَّاقِ نَصِيبٌ من وَعْدِ الله. ويُشيرُ إلى هذا المعنى، بل يُؤَسِّسُ لهُ أمْرُه عَلَيْهِ الصلَاةُ

[1]- مجموع الفتاوى- 150/2

والسَّلَامُ – في قصة الرجُلِ الذي كان في جهادٍ معَهُ، فأُصِيبَ، فَقَتَلَ نفْسَهُ – بِلَالًا بأنْ يُنادِي في النَّاسِ:" إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ"[1].

ومن المعْلُوم أن فِرَقَ الوعِيدِيَّةِ قد أجْمَعَتْ على أن حُكْمَ الفاسِقِ في الحياةِ الآخِرَةِ هو الحِرْمَانُ مِن الجنةِ، والخُلودُ النَّار، ولهذا جَمَعَ خُصُومُها بينها تَحْتَ هذا الاسْمِ. وفي هذا يقُولُ الشيخُ الإزْكَوِي، من الإبَاضِيَّةِ :" "فالنَّاجِي من الفِرَقِ مَنْ أطاع اللهَ ورسُولَه وعمِلَ بِمَا أمَر اللهُ بِهِ. والهالِكُ مَن عصَى اللهَ ورسُولَه وعَمِلَ بِمَعَاصِي اللهِ. ولا يَقْبَلُ اللهُ الإسْلامَ إلا بكَمالِه، فليْسَ مَن قال أشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وأشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رسُولُ اللهِ، كان مُسْلِمًا مُطيعًا مُسْتَحِقًا لثَوابِ الله حتَّى يسْتَكْمِلَ جَميعَ وظائِف الإسْلامِ، ويعْمَلَ بِها"[2].

وليس قوْلُ هذه الفِرَقِ بدُخُول الفُسَّاقِ النارَ هو عيْنُ ما يقولُه المُرْجِئَةُ في الذي يدْخُلُ النارَ منْهُم، بل إنَّ الدخُولَ هنا يُشْبِهُ دُخُول أهْلِ الكُفْرِ، مِن حيْثُ أنَّه دُخُولٌ مؤَبَّدٌ. وفي هذا يقُولُ إمام الزَّيْدِيَّةِ في زمانِه يَحْيَى بن الحُسَين بن القاسِم:" ونَدِينُ بأنَّ اللهَ صادِقٌ في أخْبارِهِ كلِّها، وأنَّه لا يُخْلِفُ الميعادَ، ولا يُبَدِّلُ القوْلُ لدَيْهِ. وأنَّ أهْلَ الكبائِرِ من أهْلِ مِلَّتِنا، إنْ لم يَتُوبُوا مِن ذُنوبِهم، وخَرَجُوا من الدُّنْيا مُصِرّينَ عليها، غيْرَ نادِمين ولا مُسْتَغْفِرين، أنَّهم من أهْلِ النار، خالِدُون مُخَلَّدُونَ، لا يَخْرُجُونَ مِنْهَا، ولا يَغِيبُونَ عنْها، بل يبْقُون فيها أبداً سرْمَداً، لقوله:{وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} [النساء/ 14]، ولقوله:{إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ. وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ. يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ. وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ} [الانفطار/13– 16]، ولقوله:{إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ [النور: 23]. والمَلْعُونُ في الآخِرَةِ لا يَدْخُلُ الجنَّةَ، لأنَّ الآخرَةَ دارُ جَزَاءٍ، لا دارَ عَمَلٍ وبلْوَى... وبِمِثْلِ آيَةِ الفِرار من الزحْفِ، وبِمِثْلِ آيَةِ القاتِل، وبِمِثْلِ آيَةِ آكِلِ أمْوالِ اليَتامى ظُلْماً؛ فبِهَذِهِ الآياتِ عَلِمْنا أن اللهَ يُعَذِّبُ أهْلَ الكَبائِر بالنَّارِ، ثم يُخَلِّدُهُم فيها أبَدَ الأبَدِ"[3].

ومِنْ نُصوصِ الإبَاضِيَّةِ في الموْضُوعِ قوْلُ الشيخِ أحمد الخَلِيلِي:" وعقِيدَتُنا، معْشَرَ الإبَاضِيَّةِ، أنَّ كُلَّ مَن دخَل النارَ مِن عُصَاةِ المُوَحِدين والمُشْرِكين مُخَلَّدون فيها إلى غيْرِ أمَدٍ، كما أنَّ مَنْ دخَلَ الجنةَ مِن عِبادِ اللهِ الأبْرارِ لا يخْرُجُون منها، إذْ الدَّارَان دَارَا خُلُودٍ "[4]. ومن الأدِلَّةِ على ذلك قوْلُه تعالى:{ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا

[1]- البخاري- الصحيح- ح 2834
[2]- كشف الغمة 238/2
[3]- عقيدة أهل البيت الطاهِرين- ص 48،49
[4]- الحقُّ الدَّامغ- ص 143

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ}[البينة/8]، وقوْلُه:{وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}[الجن/23].

2-14- المطلب الرابع عشر: علَّةُ الحُكْم بخلود الفاسِق عند المعتزلة

اشْتَرَكَ المُعْتَزِلَةُ مع غيْرِهِمْ من فِرَقِ الوَعِيدِيَّةِ في استِخْدامِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ في الاستِدْلالِ للمَذْهبِ، وفي المُجَادَلَةِ للخُصومِ بالنُّصُوصِ؛ لكنَّهم تَمَيَّزُوا بإقامة نَسَقٍ عقَدِيٍّ، يشْتَمِلُ على مُعالَجَةِ الكثيرِ من الجُزْئِيات التي تطْرَحُها مسألةُ الحُكْمِ على الفُسَّاقِ؛ بِحَيْثُ تَحَصَّلَ لدَيْهم بناءٌ عقَدِيٌّ شَرْعِيٌّ عَقْليٌّ مُتَكامِلٍ فيها. ومن ذلك ردُّهم على مَنْ احتَجَّ بإيمَانِ الفاسِقِ للقَوْلِ بنَجاتِه من الخُلودِ في النار، حيْثُ بيَّنوا أن في استِحْقاقِ الفُسَّاقِ لأحْكَامِ الدُّنيا، على سبيلِ الجزاءِ والنَّكالِ، دليلًا على اسْتَحِقاقِهم للعُقُوبَةِ في الآخِرة، حيثُ قال تعالى:{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[المائدة/38]، وقوْلُه:{ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ}[النور/2]، إذْ أنَّ القطْعَ، مثلا، قد وقَعَ على المُؤْمِنِينَ، أيْ المُصدِّقين، على طريقَةِ الجَزَاءِ والنَّكَالِ؛ وهو الحُكْمُ نفْسُهُ في الآخِرَةِ، حيْثُ لا ينْفَعُه ثوابُ إيمَانِه بالله تعالى وبرَسُولِه بعْدَ ارتِكَابِ الكَبِيرَةِ، في النَّجاةِ من النارِ، كما لم ينْفَعْ السَّارِقَ إيمانُه في النَّجاةِ من القطْعِ، إلا إذا تابَ قبْلَ الوُرُودِ على الله[1].

وقد استَعْمَلَ المُعْتَزِلَةُ نوْعًا مِن التحْلِيلِ النفْسِيِّ، لتَحْدِيد عوامِلِ دفْعِ الناسِ للقِيام بالأعْمالِ المختلفة، فحَدَّدُوها في الرَّجَاءِ والخوْفِ، أو الرغْبَةِ والرهْبَةِ؛ وهما أمْران مغْرُوزَان في أصْلِ خِلْقَتِهم. وقد انْتَهى بهم هذا التحْليلُ إلى القوْلِ بأنَّ عُقُوبةَ الفُسَّاقِ واجَبَةٌ وُجُوبًا مُتَعَيّنا، ذلك لأنَّهَا السبِيلُ الوَحِيدُ لِحَضِّ الناسِ على تحْقِيقِ مقاصِدِ الدِّينِ الذي أرْسلَ اللهُ تعالى به الرُّسُلَ عليهم السَّلامُ، وهي عِبادَةُ الله وحْدَه، وما يلْزَمُها من إصْلَاحٍ للأرْضِ بتَطْبيقِ الشَّرائعِ. وبناءً على دِراسِتِهم للطبِيعَةِ البَشَريةِ، فإنَّه يسْتَحيلُ أنْ يتحقَّقَ هذا الغرَضُ، إنْ علِمَ المكَلَّفون أنهَّ لا حَرَجَ عليهم من الفُسُوقِ، بلْ، أكبَرُ مِن هذا، فإنَّ عدَمَ العُقُوبَةِ، لَوْ ثَبَتَ، سَيَكُونُ إغْرَاءً للفاسِقُ " على القَبيحِ، ويَكُونُ في الحُكْمِ كأنْ قِيلَ له: افْعَلْ، فلا بَأْسَ عَلَيْكَ"[2]. ولا يَحُلُّ هذه المشْكِلَةَ قوْلُ المُرْجِئَةِ بأنَّ الفُسَّاقَ يدْخُلُون النارَ، قبل الخُرُوجَ منها، لأنَّ هذا وإنْ كان مِن المُمْكِنِ أنْ يَمْنَع البعْضَ من العِصْيانِ، فهو لَيْسَ رادِعًا للمَجْمُوعِ، لعِلْمِهِم أنَّهم سيُعانون مدَّةً، ثم سيَتَحَوَّلُون إلى النعِيمِ المُقيمِ. وإذا أضَفْنا

[1]- عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة- ص 649

[2]- السابق- ص 650

إلى هذا القوْلُ بعدَمَ عِقابِ طائِفةٍ من الْمُؤْمِنِينَ أصْلا، وهو مذْهَبُ جُمهورِ المُرْجِئَةِ، أو كلِّهم، على رأْيِ مُقاتِل بن سُلَيمان، ثبَتَ عدَمُ وُجودِ الرَّادِعِ عن فِعْلِ المعاصي، وهو عيْنُ الحَضِّ عليها.

وقد أحْسَنَ الجاحظُ، أيّما إحْسانٍ، عندما كتَبَ في بيان تناسُبِ التَّشْرِيعِ الإلَهِيّ، وخُصُوصًا وجوبُ الوعْدِ والوعِيدِ، وعدَمُ جوازِ الخُلْفِ فيهما مع الطَبيعَةِ الإنْسَانِيَّةِ، من حيْثُ تَحْقِيقُه للمقاصِدِ الإلَهِيَّةِ التعبُّديَّةِ وإصْلاحِ الأرْضِ بِمُراعاةِ خصائِص هذه الطبِيعَةِ، فقال:" اعْلَمْ أن الله جلَّ ثناؤُه خلَقَ خلْقَه، ثُمَّ طبَعَهُم على حُبِّ اجْتِرارِ المنافِع، ودفْعِ المضَارِّ، وبُغْضِ ما كان بِخِلافِ ذلك. هذا فِيهِم طبْعٌ مُرَكَّبٌ، وجِبِلَّةٌ مفْطورَةٌ، لا خِلافَ بيْن الخلْقِ فيه؛ موْجُودٌ في الإنْسِ والحيَوانِ، لم يدَّعِ غيْرَه مُدَّعٍ من الأوَّلين والآخِرين. وبقَدْرِ زيادَةِ ذلك ونُقْصانِه تَزيدُ المَحَبَّةُ والبغْضاءِ؛ فنُقْصانُه كزِيادَتِه تَمِيلُ الطبيعَةُ معَهُما كمَيْلِ كفَتَيْ الميزانِ، قلَّ ذلِك أو كثُرَ.

وهاتان جُمْلتانِ داخِلٌ فيهما جميعُ مَحابِّ العِباد ومكارِهِهم. والنفْسُ، في طَبْعِها، حُبُّ الراحَةِ والدَّعَةِ والازْدِيادِ والعُلُوّ والعِزِّ والغَلَبَةِ والاسْتِطْرافِ والتَّنَوُّقِ، وجميعِ ما تستَلِذُّ الحواسُ من المناظِرِ الحسَنةِ والروائِحِ العَبِقَةِ والطعُومِ الطيِّبَةِ والأصْواتِ المُونِقَةِ والملامِسِ اللذِيذَةِ. ومِمَّا كرَاهِيتُه في طِباعِهِم أضْدادُ ما وَصفْتُ لك وخِلافُه.

فهذه الخِلالُ، التي تجْمَعُها خِلَّتانِ، غرائِزُ في الفِطَر، وكوامِنُ في الطَّبْعِ؛ جِبِلَّةٌ ثابِتةٌ، وشِيمَةٌ مَخْلوقَةٌ. على أنها في بعْضٍ أكثَر منْها في بعْضٍ، ولا يعْلَمُ قدْرَ القلَّة فيه والكثْرَة إلا الذي دبَّرَهم.

فلَمَّا كانت هذه طبائِعُهم، أنْشأَ لهم من الأرْضِ أرْزَاقَهُم، وجعَلَ في ذلك ملاذَّ لِجَميعِ حواسِهم، فتعَلَّقَتْ به قلُوبُهم، وتطَلَّعَتْ إليه أنفُسُهم؛ فلو ترَكَهُم وأصْلَ الطبيعَةِ، مع ما مكَّن لهم من الأرْزاقِ المُشْتَهاةِ في طبائِعِهم، صاروا إلى طاعَةِ الهَوَى، وذهَبَ التعاطُفُ والتبَارُّ. وإذا ذهَبَا كان ذلك سبَباً للفَسادِ وانْقِطاعِ التناسُلِ وفناءِ الدنْيَا وأهْلِهَا؛ لأن طبْعَ النفْسِ لا يَسْلَسُ بعَطِيَّةٍ قلِيلٍ ولا كَثِيرٍ مِمَّا حوَتْهُ، حتَّى تُعَوَّضَ أكثَرَ مِمَّا تُعْطِي، إمَّا عاجِلاً، وإمَّا آجلاً، مِمَّا تَسْتَلِذُّهُ حواسُها.

فعَلِمَ اللهُ أنهم لا يتعاطَفُون ولا يتوَاصَلُون ولا ينْقادُونَ إلا بالتأْدِيبِ، وأنَّ التأْدِيبَ ليْسَ إلَّا بالأمْرِ والنهْيِ غيْرُ ناجِعَيْن فيهم إلا بالترْغِيبِ والترْهِيبِ اللَّذَيْن في طِباعِهِم؛ فدَعاهُمْ بالترْغِيبِ إلى جنَّتِه، وجعَلَها عِوَضاً مِمَّا ترَكُوا في جنْبِ طاعَتِه، وزجَرَهُم بالترْهِيب بالنارِ عن معْصِيَّتِه، وخوَّفَهُم

بعِقابِها على ترْكِ أمْرِه. ولو ترَكَهُم، جلَّ ثناؤُه، والطباعَ الأوَّلَ جرَوْا على سُنَنِ الفِطْرَةِ، وعادَةِ الشِّيمَةِ.

ثم أقام الرغْبَةَ والرهْبَةَ على حدُودِ العدْلِ وموَازِينِ النَّصَفَةِ، وعدَّلَهُم تعْدِيلاً متَّفِقًا، فقال:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}[الزلزلة/7، 8]؛ ثم أخْبَرَ اللهُ تبارَكَ وتَعالَى أنَّه غيْرُ داخِلٍ في تدْبيرِه الخَلَلُ، ولا جائِزٌ عنْدَهُ المُحَابَاةُ، ليَعْمَلَ كلُّ عامِلٍ على ثِقَةٍ مِمَّا وعَدَهُ ووَاعَدَهُ؛ فتعَلَّقَتْ قلوبُ العِبادِ بالرغْبَةِ والرهْبَةِ، فاطَّرَدَ التدْبيرُ، واسْتقامَتْ السياسَةُ، لِمُوافَقَتِهِما ما في الفِطْرَةِ، وأخْذِهِما بِمَجَامِعِ المصْلَحَةِ؛ ثم جعَلَ أكْثَرَ طاعَتِه فيما تسْتَثْقِلُ النفُوسُ، وأكْثَرُ معْصِيَّتِهِ فيما تلَذُّ، ولذلك قال النبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ:" حُفَّتْ الجنَّةُ بالمَكارِهِ والنارُ بالشَّهَواتُ"[1].

2-15- المطلب الخامس عشر: وجوب استِحْقَاقِ الجزاء بالخير والشر عند المعتزلة

من الأمور التي تَجِدُ التركيزَ عليها كبيرا في التنْظِير المُعْتزِلِيّ فِكْرةَ الاستِحْقاقِ، أيْ أن أمْرَ الثوابِ والعِقابِ مُرْتَبِطٌ ارْتِباطًا، من حيثُ الوُجُودُ والمِقْدَارُ، بالعَمَلِ بالشَّريعَةِ كُلِّها من حيْثُ أنه الطريقُ الوحيدُ للحضّ على الإتْيانِ بالعُبودِيَّةِ على وجْهِهَا، لا بفِكْرَةِ التفَضُّل الإلَهِيّ التي بَنَى عليها المُرْجِئَةُ قوْلَيْهِم في الفاسِقِ، إذْ أنَّ خاتِمَتَه، عنْد هؤلاء، تنْتَهي إلى أحَدِ أمْرَيْنِ، وهما: إما التفضُّلُ عليه بالعَفْوِ، وهو ما يؤَدّي إلى عدَم وُجودِ العِقابِ أصْلًا، بل تَحَوُّلُه إلى جَزَاءٍ؛ وإمَّا التفَضُّلُ عليه بالخُرُوجِ من النارِ، بواسطة شَفاعَةِ الشَّافِعين؛ وهو إبْطَالٌ لِحَقِيقة تقْدِيرِ الجزَاءِ؛ الأمرُ الذي ينْتَهِي، عنْدهم، أيضا، إلى إبْطالِ العِقابِ، بل تَحَوُّلُه إلى جَزَاءٍ. وهذا هو الإرْجَاءُ إما خالِصًا، وإما مرْتبِطا بفِكْرَةِ الشَّفَاعَةِ؛ وما يلْزَمُ عنه من تعْطِيلٍ لمُرادِ الله تعالى، وهو العُبودِيَّةُ.

ويتجَلَّى موْقِفُ المُعْتَزِلَةِ في تعْرِيف القاضي عبد الجبار للثواب والعِقابِ، حيْثُ تبْدُو فِكْرَةُ الاستِحْقاقِ مِحْوَرِيَّةً في شرُوطِهما، حيثُ قال:" الثَّوابُ: كلُّ نفْعٍ مُسْتَحَقٍّ على طريق التَّعْظِيمِ والإجْلالِ. ولا بُدَّ من اعْتِبارِ هذه الشَّرائِط، فلو لم يكُنْ منْفَعَةً، وكان مضَرَّةً، لم يكُنْ ثوابا، ولو لم يَكُنْ مُسْتَحَقًّا لم ينْفَصِلْ عن التفَضُّل؛ وكذلك فلَوْ لم يكُنْ مُسْتَحَقًّا على سبيل التَّعْظِيمِ والإجْلالِ لم ينْفَصِلْ عن العِوَض... وأما العِقابُ فهو كل ضرَرٍ مَحْضٍ يُسْتَحَقُّ على طريق الاسْتِخْفَافِ

[1]- رسائل الجاحظ 23/1، 24. والحديث الذي أورده صحيح، رواه مسلم بلفظ " حُفَّتْ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتْ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ" صحيح مسلم- ح 5049

والنَّكَال، فلا بُدَّ من أن يكون ضرَرًا، لأنه لو كان منْفَعَةً لم يكُنْ عِقَابًا، وكذلك فلَوْ لم يكن مُسْتَحَقًّا لم ينْفَصِلْ عن الظُّلم؛ وهكذا لوْ لَمْ يُسْتَحَقْ على سَبيلِ الاسْتِخْفَافِ والنَّكَالِ لم ينْفَصِلْ عن الحُدُودِ التي تُقامُ على التَّائِبِ – يقصِد: أنها مكْتُوبَةٌ للتَّطْهِير لا للاسْتِخْفَافِ– وعنْ هذه المَصَائِبِ والآلَامِ النَّازِلَةِ من جِهَةِ اللهِ تَعَالَى"[1].

ومِمَّا لا شكَّ فيه أن من الأمُور التي أدْهَشَتْ المُرْجِئَةَ، بل رجَّتهم رجًّا، إذْ استَعْظَموها غايةَ الاسْتِعْظامِ، وكانت سبَبًا في دُخُولِهم مُعْتَرَكَ الخُصُومَةِ ضدَّ المُعْتَزِلَةِ، إنْ لَم تَكُنْ صِحَّتُها – المُفْتَرَضَةِ– هي سبَبٌ لِوَضْعِ الوضاَّعِينَ لِمَذْهَبِ الإرْجَاءِ نفْسِه هي أنَّهم، كغيرِهم من فِرقِ الوَعِيدِيَّةِ، لا يحْكُمُون بالخُلودِ في النار على الفاسِقِ بِسَبَبِ مُخالَفَاتٍ شرْعِيَّةٍ كثيرَةٍ؛ بل يكْفِي في ذلك عنْدَهُم ذنْبٌ واحِدٌ من الكبائِرِ. قال القاضي عبد الجبار:" غيْرَ أنَّ كثْرَةَ الطاعَةِ إنَّمَا تُؤَثِّرُ في سُقُوطِ ما يُسْتَحَقُّ من العُقوبَةِ، إذا كان الكلامُ في الصَّغائِرِ؛ فأمَّا الكَبائِرُ فإن عِقابَها لا يَزُولُ بكَثْرَةِ الطاعَاتِ المَفْعُولَةِ في هذه الأعْمارِ"[2].

وقد عبَّر الرَّازِي عن الانْزِعاجِ من هذا المذْهَبِ بأمُورٍ كثيرة، ومنها أنه يَجْعَلُ الخُلُودَ في النار مُبْطِلا لفَضْلِ التَّوْحيدِ، حيْثُ نقلَ عن يَحْيَى بن مُعاذٍ الرَّازي قوْلَه:" إلَهِي، إذا كان توْحِيدُ ساعَةٍ يهْدِم كُفْرَ خَمْسِين سنَةٍ، فتوْحِيدُ خَمْسِين سنَةٍ كيْفَ لا يهْدِمُ معْصِيةَ ساعَةٍ ؟ إلهي لَمَّا كان الكُفْرُ لا ينفَعُ معه شيءٌ من الطاعَاتِ كانَ مُقْتَضَى العدْلِ أنَّ الإيمَانَ لا يضُرُّ معه شيْءٌ من المعَاصِي، وإلا فالكُفْرُ أعظَمُ من الإيمَانِ. فإنْ يكُنْ كذلك، فلا أقَلَّ مِن رجاءِ العفْوِ"[3].

والحقيقةُ أنَّ الكبيرةَ، عنْد المُعْتَزِلَةِ، لا تُبْطِلُ فضْلَ التَّوْحِيدِ فقط، بل هِيَ تُبْطِلُ، وقد كان هذا معْلُومًا عند الرَّازِي، كلَّ قُرْبَى تقَرَّبَ بها المؤْمِنُ، أيْ الحائِزُ على ظاهِرِ التّوْحِيدِ، طيلَةَ حياتِه. وقد عبَّرَ عن استِنْكارِ هذَا ابنُ تيمية بقَوْلِه:" وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ يَفْتَخِرُونَ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ " التَّوْحِيدِ" وَ" الْعَدْلِ". وَهُمْ فِي تَوْحِيدِهِمْ نَفَوْا الصِّفَاتِ نَفْيًا يَسْتَلْزِمُ التَّعْطِيلَ وَالْإِشْرَاكَ. وَأَمَّا "الْعَدْلُ" الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَهُوَ أَنْ لَا يَظْلِمَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ، وَأَنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ؛ وَهُمْ يَجْعَلُونَ جَمِيعَ حَسَنَاتِ الْعَبْدِ وَإِيمَانِهِ حَابِطًا بِذَنْبِ وَاحِدٍ مِنْ الْكَبَائِرِ. وَهَذَا مِنْ الظُّلْمِ الَّذِي نَزَّهَ اللَّهُ نَفْسَه"[4].

[1]- شرح الأصول الخمسة- ص 700
[2]- السابق- 644
[3]- مفاتيح الغيب 194/2
[4]- مجموع الفتاوى 151/2

ويعودُ بنا هذا إلى مسْأَلَةِ الاستِحْقَاقِ، كما بيَّنها المُعْتَزِلَةُ، إذ أن الله تعالى قد عَرَّضَ المُكلَّفَ للثوَّابِ والعِقابِ المُسْتَحقَّيْنِ بالعَمَلِ، ولهذا أبْطَلُوا فِكْرَةَ التفَضُّل الإلَهِيَّ. وفي ضوْءِ هذا، فإن المؤْمِنَ، وحْدَهُ، مُسْتَحِقٌّ للثوابِ، أما الكافِرُ فيَسْتَحِقُّ العِقابَ؛ وكذلك الفاسِقُ، وهو الشَّخْصُ الذي لم يأتِ بما يلْزَمُ عن الإيمَانِ، وهو العَمَلُ بالشَّرائِع، أو التحَرُّزُ من أسباب الفُسُوقِ، فكان وقُوعُ ذلك منه أكْبَرُ مِن طاعاتِه العَمَلِيَّةِ، أي الواقِعَةِ بِعَمَلِ الجوارِحِ، فاسْتَحَقَّ إبْطَالَها، إذْ شابَهَ النَّوْعَ الثانِيَّ من مُبْطِلاتِ الثوابِ، وهو النَدَمُ على الطاعَةِ، وهو مِن أعْمَالْ القُلوبِ، وهو مُبْطِلٌ للطاعَةِ بإجْمَاعٍ.

ولهذا السبَبِ لا تُطْرَحُ، عند المُعْتَزِلَةِ، الفِكْرَةُ التي نَجِدُها عند المُرْجِئَةِ، والتي مُؤَدَّاها أن الناس ينْقَسِمُون، يوْمَ القِيامَةِ، إلى ثلاثِ طوائِفَ، وهم: المُسْتَحِقُّون للثوابِ الدَّائِمِ من أهْلِ التَّقْوَى، والمُسْتَحِقُّون للعِقابِ الدَّائِمِ من أهْلِ الكُفْرِ، والذين جاءُوا بالتَّوْحيدِ خالِصًا؛ وهم إمَّا أهْلُ التفَضُّلِ الإلَهِيّ بِدُخُول الجنةِ، وإمَّا شَّفاعَةِ الشَّافِعين للخُرُوجِ من النارِ؛ بل إنَّ التَّقسيمَ المُعْتَزِلِي، وهو مذْهَبُ مَن وافقَهم، يَحْكُمُ باسْتِحالَة وُجُودِ هذا النوْعِ الثالِثِ، إذْ يَسْتَحِيلُ تَسَاوِي الطاعَاتِ والمعاصِي مِنْ أيٍّ كان. ودليلُ ذلك أنَّ " الأمَّةَ أجْمعَتْ على أنَّهُ لا دارَ إلا الجنةُ والنارُ، فلَوْ تسَاوَتْ طاعاتُ المكلَّفِ ومعاصِيه، لكانَ لا يخْلُو حالُه مِن أحَدِ أمْرَيْن: فإمَّا أنْ يدْخُلَ النارَ، وذلك ظُلْمٌ، وإمَّا أنْ يدْخُلَ الجنةَ؛ ثم لا يَخْلُو حالُهُ وقدْ دخَل الجنةَ، إمَّا أنْ يُثابَ، وذلك لا يَجُوزُ، لأنَّ إثابَةَ مَنْ لا يسْتَحِقُّ الثوابَ قبِيحٌ، واللهُ تعالى لا يفْعَلُ القَبيحَ، وإمَّا أنْ يَتفَضَّلَ اللهُ عليه كما تفَضَّلَ على الأطْفَالِ والمَجَانِين، وذلك لا يصِحُّ أيضا. وقد اتَّفقَتْ الأمةُ على أنَّ المُكلَّفَ إذا دخَل الجنةَ، فلا بُدَّ أنْ يتميَّز حالُه عن حالِ الوِلْدانِ... فليْس إلا أنْ نقْطَعَ أنَّه لا تَتَسَاوَى طاعاتُ المُكلَّفُ ومَعاصِيه"[1]. ولا حُجَّةَ عنْدَ مَنْ ردَّ هذا بوُجودِ أهْلِ الأعْرافِ، وهم أمَّةٌ ثالِثَةٌ، مع أهْلِ الجنةِ وأهْلِ النارِ، بنَصِّ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ إذْ هُمْ عنْدَ المُعْتَزِلَةِ مِنْ أهْلِ الجنةِ، بلْ في أعَالِيهَا.

وقدْ أدَّى هذا التَّفْصِيلُ بالمُعْتَزِلَةِ إلى التَّأْكِيدِ على مبدَإٍ آخرَ، وهو مبْدأُ التَّكْفِيرِ والإحْباطِ الذي اسْتَنْبَطُوه، على عكْسِ كلِّ مزاعِمِ خُصُومِهم، من القُرْآنِ الكَرِيمِ مباشَرةً، كما سنرى حين نَعُودُ للموضوع. والتَّكْفيرُ هو، بعِبَارَةِ الإمامِ الزمَخْشَري:" إماطَةُ المُسْتَحَقِّ من العِقاب بِثَوابٍ أزْيَدَ، أو بِتَوْبَةٍ"؛ والإحْباطُ:" نقِيضُه، وهو إمَاطَةُ الثوَابِ المُسْتَحَقِّ بعِقَابٍ أزْيَدَ، أو بِنَدَمٍ على الطَّاعَةِ"[2]. وقد

[1]- عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة- ص 623، 624

[2]- الكَشَّاف 402/1

بيَّنَهُ القاضي عبد الجبار بِقولِه:" المُكَلَّفُ، إمَّا أنْ تَخْلُصَ طاعاتُه أو مَعاصِيه، أو يكُونُ قد جمَعَ بينَهما. وإذا كان جمَعَ بيْنَهُما، فلا يخْلُو، إمَّا أنْ تَتَسَاوَى طاعاتُه ومعاصِيه، أو يَزيدَ أحَدُهما على الآخَر؛ فإنَّه لا بُدَّ مِنْ أن يَسْقُطَ الأقلُّ منْهُما بالأكْثَرِ... لا يَجُوزُ أنْ يسْتَحِقَّ من كُلِّ واحِدٍ منْهُما قَدْرًا واحِدا لِمَا قَدْ مَرَّ – أي إثباتُهُ اسْتِحَالَةَ تَسَاوِي الطاعاتِ والمعاصِي– وإذا استَحَقَّ مِن أحَدِهِمَا أكْثَرَ من الآخَر، فإنَّ الأقلَّ لا بُدَّ أن يَسْقُطَ بالأكثَرِ ويَزُولَ"[1].

ويتأسّسُ مبْدَأُ التَّكْفيرِ والإحْباطِ على تقْسِيم أعْمال المُكَلَّفين، من حيثُ وُجُوبُ فِعْلِها أو ترْكِها، إلى كَبيرَةٍ وصَغِيرَةٍ. وهي، عنْدَهم، ليْسَتْ فِعْلًا مُعَيَّنًا، أو تَرْكًا مُحَدَّدًا كما قَدْ يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ، مع أنَّ الأصلَ هو أنَّ الشَّرْعَ قد قسَّم المُخالَفاتِ، فِعْلِيًّا، وكما هو معْلُومٌ عند المُسْلِمِينَ جميعا، إلى كبيرٍ وصغِيرٍ؛ بل إنَّ الحُكْمَ بأنَّها مِن هذا النوْعِ أو مِن ذلك، له علاقةٌ بِكَسْبِ المُكلَّفِ، أو المُحَصِّلَةِ النِّهائِيةِ لِمَجْمُوعِ أعْمالِه، عنْد وُرُودِه على الله تبارك. ولهذا عرَّفوا الكبيرةَ بأنها:" ما يكُونُ عِقَابُ فاعِلِهِ أكثَرَ من ثَوابِه. والصَّغيرةُ هي ما يكُونُ ثَوَابُ فاعِلِه أكْثَرَ من عِقَابِه"[2].

ويعْمَلُ مَبْدَأُ التَّكْفيرِ والإحْباطِ، عنْد الحِسابِ، على فرْزِ الأعْمالِ، وتثْبِيتِ أشْياءَ وإسْقاطِ أخْرى، فتَحْدُثَ المُوازَنةُ بين الأفْعالِ والتُّروكِ والتَّوْبةِ والإصْرَارِ، فَيَخْلُصَ الكَسْبُ الذي يكون به الثَّوابُ والعِقابُ. وعلى هذا، فإنَّ المؤْمِنَ السَّارِقَ، مثلا، أو المُرْتَشِيَ، ورغْم وُقوعِ الكَبيرةِ منه، إلا أنَّه صاحِبُ صغيرةٍ، إنْ تَابَ؛ وهو نفْسُه صاحِبُ كَبيرةٍ إنْ أصَرَّ. كما أنَّ الشَّخْصَ الذي يرِدُ على الله تعالى، وهو مُؤْمِنٌ، أي مُصَدِّقٌ بالله وآياتِه، مُعْتَقِدًا في صدْقِ خَبَرِهِ، عامِلا بالأمْرِ والنَّهْيِ، فهو من أهْلِ الصغائِرِ، سواء أكان خالِيا من إتْيانِ الصَّغائِر حقيقةً، وهو أمرٌ غيرُ مُتَصَوَّرٍ في المكلَّفين على كلِّ حالٍ، أو كان مِن أهْلِها، إذْ هي تقَعُ مغْفُورَةً بِجَانِبِ ما له من الفَضْلِ. وأمَّا الكافِرُ بالله، فإنَّ كبيرتَه هي عيْنُ كُفْرِه، وكذلك المؤْمِنُ الذي جاء بما يَجِبُ أنْ يُعْتَقَدَ، لكنَّه غيرُ عامِلٍ بالأمْرِ والنَّهْيِ، أو هو عامِلٌ وله كبيرةٌ، أو كبائِرُ لم يَتُبْ منها، فهذا، أيضا، صاحِبُ كبيرةٍ. وبِهذا يَتَّضِحُ ما قُلناهُ من أنَّ اسْتِحقاقَ الثَّوابِ أو العِقابِ هو ضابِطُ تَحْديدِ الكَبائِرِ والصَّغائِرِ عنْد المُعْتَزِلَةِ.

وقد ظنَّ البعضُ أن المعْتَزِلَةَ يَحْكُمُون على الفُسَّاقِ بالخُلودِ في النار بارتِكابِهم الصغائِر[3].

---

[1]- شرح الأصول الخمسة- ص 624

[2]- السابق- ص 632

[3]- انظر/ الماتريدي- كتاب التوحيد- ص 368

وهذا أمرٌ لَمْ يَقُولُوه، وهو غيْرُ مذْكُورٍ فيما بين يدَيَّ من كتُبِهم النَّاجِية من الضَياعِ؛ بل مذْهَبُهُم هو ما سَبَقَ بيانُه. وهو الأمرُ الذي يزْدَادُ قُوَّةً عندما نعْلَم أنهم أنْكَرُوا تَعْريفَ اللهِ تعالى الناسَ بالصغائِرِ، لأنَّ ذلك سيَكُونُ، لو وَقَعَ، إغْرَاءً مِن الله للناسِ على فِعْلِها إذْ لا عُقوبَةَ فيها، إذا اجْتَنَبَ العبْدُ الكبائِرَ. وقد شرَحَ القاضي ذلك بقوْلِه:" يُبَيِّنُ ذلك أنَّه إذا علِمَ أنَّ له نَفْعًا في الحالِ، ولا مَضَرَّةَ، لا في الحَالِ ولا في المآلِ، كانَ في الحُكْمِ كَمَنْ قيلَ له: لِمَ لا تَفْعَلُهُ، ولا تَبِعَةَ عليك"[1].

ولعَلَّ الذي نسَبَ هذا إلى المُعْتَزِلَةِ قد اختَلَطَ عليه مذْهَبُهُم، فلمْ يُميِّزْ قوْلَهم مِن قوْلِ غيرِهم من الوَعِيدِيَّةِ، وهم الإبَاضِيَّةُ؛ إذْ هؤلاء يقُولُون حقًّا بأنَّ اللهَ كلَّفَ العبادَ بمُراعاةِ الصغائِرِ والكبائِرِ، وأنَّ الكُفْرَ لازِمٌ للمُكلَّفِ بالإصْرارِ على الصغائِرِ، وأنَّه مِن أهل الخُلودِ في النار، تماما كما يُخلَّدُ فيها أصْحابُ الكبائرِ. قال الإزْكَوِي:" جميعُ ما عصَى به العبْدُ ربَّهُ مِن ... صَغيرٍ وكَبيرٍ، قَلِيلٍ وكَثيرٍ... فهُو من السيِّئاتِ... فإنْ كانتْ السَّيِّئَةُ صغيرَةً، فلا يَكْفُرُ راكِبُها إلا بالإصْرارِ عليها، وإنْ كانَتْ كبيرَةً كفَرَ مِنْ حينِ مُوَاقَعَتِه لها"[2]. وهذا مُخالِفٌ لِمَا عليه المُعْتَزِلَةُ، إذ أنَّ الصغائِرَ عندَهم تقَعُ مُكَفَّرةٌ بمُجَرَّدِ اجْتِنابِ الكبائرِ، كما بيَّنا. ودليل هذا قولُه تعالى:{إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[النساء/31]

ومن الأمور التي تَحْسُنُ إضافَتُها أنَّ المعْتَزِلَةَ، وإنْ كان مذْهَبُهم الذي اعْتَقَدوه يُقرِّرُ حُبُوطَ طاعَةِ عُمُرٍ بمُوَاقعَةِ كبيرةٍ واحدةٍ لا يَتُوبُ صاحِبُها منها، إلا أنّهم لم يُخالِفوا صَريحَ القُرْآنِ الكَرِيمِ كما ظنَّ ابن تيميةَ، فقال:" وَأَمَّا " الْعَدْلُ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَهُوَ أَنْ لَا يَظْلِمَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَأَنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ؛ وَهُمْ يَجْعَلُونَ جَمِيعَ حَسَنَاتِ الْعَبْدِ وَإِيمَانِهِ حَابِطًا بِذَنْبِ وَاحِدٍ مِنْ الْكَبَائِرِ. وَهَذَا مِنْ الظُّلْمِ الَّذِي نَزَّهَ اللَّهُ نَفْسَه"[3]. بل الواقِعُ أنهم خالَفُوا المُرْجِئَةَ فقط، ذلك أنَّهم، وعلى عكْسِ هذا الظنّ، يقولون بالمُوازنَة بين القَدْرِ المُسْتَحَقّ من ثَوابِ وعِقابِ المُكلَّفين في حالَتيْهما معا، أي عنْدما يكُونُونَ من أهْلِ الثوابِ، أو من أهْلِ العِقابِ. ولكن المُوازَنَةَ، عنْدَهُم، لا تعْنِي أنَّ اللهَ يُوازِنُ بين الإيمَانِ والعَمَلِ، فيُرَجِّحُ الإيمَانَ وإنْ انثَلَم رُكْنُ العَمَلِ ثَلْمًا لا إصْلاحَ له، أو غابَ العمَلُ بالكلّيةِ، وكلاهما مذْهَبٌ للمُرْجِئَةِ؛ بل تَعْني أنَّ اللهَ تبارَكَ يُحْصِي حَسَناتِ الفاسِقِ، ويُوازِنُ بينها وبينَ سيِّئاتِه، فلا يُعاقِبُه إلا بمِقْدَارِ الزِّيادَةِ. وهذا معْنى صحِيحٌ لقوْلِه تباركَ:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}[الزلزلة/7،

[1]- انظر/ السابق- ص 635
[2]- سرحان بن سعيد الإزكوي- كشف الغمة 3/ 339
[3]- مجموع الفتاوى 2/ 151

8]، ولوْ لَمْ يتصَوَّرْه ابن تيميةَ. ومِن الواضِحِ أنَّه في حالة تصَوُّرِه له، فإنَّه لنْ يرْضَاهُ، وليْس ذلك لكَوْنِه خاطِئًا، بلْ لأنَّه يعْتَقِدُ صِحَّة المُوَازَنَةَ على مذْهَبِ الإرْجَاءِ، لا على مذْهَبِ الوَعِيدِيَّةِ؛ ولهذا غفَلَ عن حَقِيقةِ كوْنِ الآية التي استخْدَمَها لنقْدِهم تنْصُرُ مَذْهَبَهم، إذ أنَّها في الوَعِيدِ.

ويَقُودُنا الحديثُ عن مُوازَنَةِ الله تعالى بين حسَنَاتِ الفُسَّاقِ وسيِّئاتِهم، لِيَقَعَ عِقابُهم على مُقْتَضَى العدْلِ إلى بيان مذْهَبِ الوَعِيدِيَّة في مِقْدارِه مُقَارنَةً بالمِقْدارِ التي يسْتَحِقُّه الكُفَّارُ؛ وهذا أيْضًا ينْبَنِي على نَوْعٍ من المُوازَنةِ. وهو يتناسَبُ عند المُعْتَزِلَةِ مع حَقِيقَتِهم، إذْ أنَّ الفاسِقَ هو مَنْ له اسْمٌ بين الاسمَيْنِ، أيْ أنَّه ليْسَ بالمُؤمِنِ الحقّ، ولا بالكافِرِ المِلّي؛ فيَكُونُ حُكْمُهُ العادِلُ حُكْمًا بين الحُكْمَيْنِ؛ أيْ أنَّه، قطْعًا، ليْسَ من أهْلِ الجنةِ كالْمُؤْمِنِينَ، ولكنَّ درْكَهُ في النار ليْسَ درْكِ الكافِرين؛ وهذا كلُّه هو مَضْمونُ ما يُسمِّيه المُعْتَزِلَةُ بالمَنْزِلَةِ بيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ. ولنا، بناءً على هذا، أنْ نتصَوَّرَ ما لا يَعْلَمُه إلا اللهُ مِن درَكاتِ الفُسَّاقِ في النارِ، حيْثُ يسْتَقِرُّ في كلِّ درْكٍ أهلُه تَبَعًا لمعَاصِيهم. ومِن المعْلُومِ أن قاعِدَةَ الاستِحْقاقِ نفْسِها تتحكَّمُ في منازِلِ أهْلِ الجنةِ في درَجاتِهم[1].

2-16- المطلب السادس عشر: الشفاعة المَنْفِيَّةُ والشفاعة الثابِتَةُ عند الوعيدية

وبعد هذا الذي ذكرْناهُ من مذْهَب الوَعِيدِيَّةِ في خُلودِ الفُسَّاقِ في العذابِ يبْدو من نافِلِ القوْلِ تقْريرُ أنهم يُنْكِرونَ الشَّفاعةَ. والحقَّ أنهم لا يُنْكِرونَها إلا بالمعْنَى الذي ذهَبَ إليه المُرْجِئَةُ، أيْ ذلكَ التي يَنْتِجُ عنْها خُروجُ المُسْتَحِقّين للنارِ مِنْها. ومعْنى هذا أنهم يُثْبِتونَ نوْعًا ما من الشفاعةِ، بل هما، عند التَّحْقيقِ، شَفاعَتان. أُولَاهُما هي الشفاعَةُ التي يَقُولُ بها كلُّ المُسْلِمِينَ، وهي شَّفاعَةُ النبِيّ عَلَيْهِ الصلَاةُ والسَّلَامُ في النَّاسِ جميعا، أو في أُمَّتِه، إذْ الرِّواياتُ مختَلِفةٌ؛ ومَوْضُوعُها سُؤَالُ النَّبِيّ الخاتَمِ اللَّهَ تبارَكَ وتعالَى نصْبَ الحِسابِ، ليتَخَلَّصَ الناسُ، أو المُسْلِمُونَ، من شِدَّةِ المَوْقِفِ وأهْوَالِه، فيَسْتَجِيبُ الحقُّ لهذا الرَّجاءِ، فيَرْتاحَ الناسُ، ويَثْبُتَ المَقامُ الرَّفيعُ للنَّبِيّ الكَرِيمِ.

أمَّا الشفاعَةُ الثانيَّةُ التي يُثْبِتُها الوَعيدِيَّةُ، فتَقَعُ بدِيلَةً للشفاعَةِ التي يقولُ بها المُرْجِئَةُ؛ حيْثُ يذْهَبونَ إلى أنَّها شفاعةٌ من النبِيّ عَلَيْهِ الصلَاةُ والسَّلَامُ للمُؤْمِنِينَ الذين استَحَقُّوا دُخُولَ الجنةِ. وهذا من الأمُور التي قد اسْتنْكَرَها خُصومُهم غايةَ الاسْتِنْكارِ، إذ تَساءَلوا عن الغَرَضِ مِنها ما دامَتْ لا تُغَيِّرُ مِن الواقِعِ شيْئًا، إذْ أنَّها تتعلَّقُ بأقْوامٍ هُمْ من أهْلِ النَّجاةِ أصْلا؛ ولِهذا حَكَمُوا بِبُطْلانِها. والحقُّ أنَّ الذَّهابَ إلى مِثْلِ هذا المذْهَبِ، وإن كان مُحَيِّرًا للمُرْجِئَةِ، فهو يبْدُو مُبَرَّرًا تماما

[1]- انظر/ عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة- ص 697. وأحمد الخليلي- الحق الدامغ- ص 151

بالنِّسْبَةِ للوَعِيدِيَّةِ؛ إذ سَمَحَ لَهُم بِإثْبَاتِ مَوْضُوعٍ لِتَنْزيلِ صَريحِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في إثْبَاتِ الشفاعة، دون أن يُؤَدِّيَ ذلك إلى نقْضِ ما اسْتَقَرَّ لَدَيْهم من عقِيدَةِ خُلودِ الفُسَّاقِ في العذَابِ بإثْبَاتِ ما يُناقِضُهُ، أيْ الشفاعَةِ على مذْهَبِ الإرْجَاءِ.

ويُؤَدِّي بنا هذا إلى ضَرورةِ بيانِ أنَّ مسألة شفاعةِ النبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للفُسَّاقِ ليْسَتْ مسألةً من مسائِلِ أصُول الاعْتِقادِ عند الوَعِيدِيَّة، فَتَثْبُتُ أو تُنْفَى، تَبَعًا للأدِلَّةِ المُتَعلِّقةِ بها فقط؛ بلْ هيَ تَفْصيلٌ من تَفاصيلِ مبْدإٍ عقَدِيٍّ غيرِها، وهو حُكْمُ اللهِ تعالى في المُكَلَّفين يوْمَ القِيامَةِ. ومعْنَى هذا أنَّ ما ذَهَبُوا إليه من ثُبوتِ خُلودِ أهْلِ الجنةِ في الجنةِ وخُلودِ أهْلِ النارِ في النار، كافِرِهم وفاسِقِهم على السَّواء، هو الأصْلَ في إنْكارِهم للشَفاعَةِ التي أثْبَتَها المُرْجِئَةُ. ومن الضَّروريِّ التَّنْبيهُ هنا إلى أنَّه ليْسَ معْنى ذلك أنَّهم تعَمَّدُوا، كما قد يظُنُّ مَنْ يقْرَأُ هذا البَيَانَ، إنْكَارَ أدِلَّةٍ كافِيَّةٍ في ثُبوتِ الإرْجَاءِ والشفاعَةِ للفُسَّاقِ لتأْكيدِ مذْهَبِهم في أبدِيَّةِ الجزاءِ؛ بلْ، فقَطْ، أن ثُبوتَ الخُلودِ ثُبُوتًا قَطْعِيًّا عنْدَهم قدْ أدَّى، بالضَّرُورةِ، إلى القَطْعِ باسْتِحالَة صحَّةِ الأدلةِ التي قدَّمَها المُرْجِئَةُ لإثْباتِ مذْهَبِهم، والنتيجَةُ كانت نَفْيَ هذا النوْعِ من الشفاعَةِ الذي يقُولونَ به. ولم يبْقَ لهم، بعد هذا، إلا العمَلُ على رَدِّ استِدْلالِ خُصُومِهم بهذه الأدلَّةِ على صحَّةِ الإرْجَاءِ عِلْمِيًّا، وإعادةِ توْجيهِ الصَّالِحِ منها للاسْتدْلَالِ على ثُبوتِ الشفاعةِ إلى معنى شَرْعِيٍّ مَقْبُولٍ؛ وهو الذي لا يتناقَضُ مع عقيدةِ دَوَامِ الجَزَاءِ.

ورغمَ أنَّ هذا الذي انْتَهَيْنا إليه قد ثَبَتَ لديْنا بالتَّحْليلِ، فإنَّنا نجِدُ ما يدُلُّ على صحَّتِهِ في بعْضِ التفْصِيلاتِ الجُزْيِيَّة لدى بعْضِ الوَعيدِيَّةِ. ومن ذلك تصْرِيحُ قاضي القُضاة عبدِ الجبار بنِ أحْمَدَ بأنَّ عَفْوَ الله تعالى على المُسْتَحِقِّينَ للعِقابِ من الفُسَّاقِ شيْءٌ حَسَنٌ، وأنَّ ما يَرِدُّهُ ليْسَ كوْنُهُ قَبِيحًا في ذاتِه، بِحَيْثُ يَكونُ مُسْتَحيلًا؛ بلْ الذي يرُدُّه هو حُكْمُ الله تعالى بِعَدَمِ وُقُوعِه فَقَطْ. وقد عبَّر عن هذا في مُناقَشَتِهِ، وردِّه، لاسْتِدْلالِ المُرْجِئَةِ بقوله تعالى:{إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}، حيثُ قال:" أنَّ أكْثَرَ ما في الآية تجْوِيزُ أنْ يغْفِرَ اللهُ تعالى ما دُونَ الشرْكِ، على ما هو مُقَرَّرٌ في العَقْلِ؛ فلَوْ خُلِّينا وقَضِيَّةَ العَقْلِ، لكُنَّا نُجَوِّزُ أنْ يغْفِرَ اللهُ تعالى ما دُونَ الشرْكِ لِمَنْ يَشَاءُ إذا سمِعْنَا هذِه الآيَةَ، غيْرَ أنَّ عُمُوماتِ الوَعِيدِ تَنْقُلُنَا مِن التَّجْوِيزِ إلى القَطْعِ على أنَّ أصْحَابَ الكَبائِرِ يُفعَلُ بهم ما يسْتَحِقُّونَه، وأنَّه تعالى لا يغْفِرُ لهم إلا بالتوْبَةِ

والإنَابَةِ"[1].

ومن النُّصُوصِ المؤَكِّدَةِ لهذا قوْلُ الإمامِ الزَّيْدِيّ القاسِمِ بن محمَّدٍ:" وأمَّا مَن أدْخَلَهُ اللهُ النارَ فهُو خالِدٌ فيها أبداً. لنا قوْلُه تعالى:{ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} [يونس/27]، ولَمْ يُفَصِّلْ، وقوْلُه تعالى:{ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا}[النساء/123]، وقوْلُه تعالى:{مَ ا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ}[غافر/18] أيْ: يُجَابُ،كقوله تعالى:{ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا}[الإنسان/24] أيْ لا تُجِبْ؛ فلَوْ كانت لهم لكَانُوا غَيْرَ مُخَلَّدِينَ فيها، وذلك خِلَافٌ لِصَرِيحِ آياتِ الوَعِيدِ بالتخْلِيدِ، ولكَانَ الشفِيعُ لهم عاصِمًا ووَلِيًا ونَصِيرًا، وذلك خِلافٌ لصَرَائِحِ هذِه الآياتِ"[2].

وللإجابةِ على استِهْجانِ، وبالتالي إبْطالِ خُصُومِهم لهذا النوْعِ مِن الشفاعَةِ التي أثْبَتُوها لأهْلِ الجنةِ، ذَهَبَ الوَعِيدِيَّةُ يُثْبِتونَ لها أغْراضًا مُتَعَدِّدةً، فمِنْها ما يُطابِقُ الغَرَضَ من الشفاعَةِ العُظْمَى، وهي التي ثَبَتَتْ للنبِيّ عَلَيْهِ الصلَاةُ والسَّلَامُ في المْوقِفِ، أيْ بيَانُ رُتْبَةِ النبِيّ عندَ الله تعالى[3]؛ ومِنْهَا ما يَعودُ إلى زِيادَةِ التَّفَضُّلِ على الْمُؤْمِنِينَ، حيثُ " يُرَقِّيهِم اللهُ تعالى بِهَا مِنْ درَجَةٍ إلى أعْلَى مِنْها، ومِنْ نَعِيمٍ إلى أسْنَى مِنْهُ"[4].

ومنها ما يعودُ إلى كوْنِ الشفاعة شرْطًا قدَّرَه الله لقُبولِه تَوْبَةَ التَّائبينَ. وقد ردَّ قاضي القُضاةِ عبد الجبَّار بن أحمد على مَن استَنْكَرَ هذا الغَرَضَ، فأثْبَتَهُ في قوْلِه:" ومَتَى قالوا: إنَّ التائِبَ في غِنَى عن الشفاعة... قُلْنَا: ليْسَ كذَلِكَ، فإنَّ ما اسْتَحَقَّ التائِبُ من الثوابِ قد انْحَبَطَ بارْتِكابِهِ الكَبيرَةَ، ولا ثوابَ له إلا مِقْدارَ ما اسْتَحَقَّه بالتَّوْبَةِ، فلَهُ حاجَةٌ إلى نفْعِ التفَضُلِ عليْه. فإنْ قالوا: إنَّ ذلك شيءٌ قدْ وعدَهُ الله به، حيْثُ يقول: {وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ} [النور/38] ... قلنا: إنَّه، تعالى، لَمْ يذْكُرْ أنَّهُ يَزِيدُهم مِن فضْلِه دُونَ شَفاعَةِ النبِيّ صلَّى اللهُ عليْه وسلَّم، فلا يَمْتَنِعُ تجْويزُ أنْ يكُونَ التَّفَضُّلُ هُوَ هذا الذي وعَدَ به"[5].

[1]- عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة- ص 678
[2]- الأساسُ لعقائد الأكياس- ص 119
[3]- شرح الأصول الخمسة- ص 689.
[4]- القاسم بن محمد– الأساس لعقائد الأكياس– ص 118. وانظر/ سرحان بن سعيد الإزكوي– كشف الغمة 330/3
[5]- شرح الأصول الخمسة- ص 691

2-17- المطلب السابع عشر: خاتمة الفصل

بهذا نكونُ قد أنْهَيْنَا هذا الفصْلَ، حيثُ انْتَهَيْنا إلى تقْريرِ أنَّ جميعَ فِرَقِ الوَعِيدِيَّةِ، إضافةً إلى السَّلَفيَّةِ قد أخْطَأ في إصابَةِ دلالة مُسَمَّى الإيمَانِ المُطْلَقِ، وأصابَ المُرْجِئَةُ الذين أعْلَنُوا اعتِقادَهم الإرْجَاءَ، وهم فِرَقٌ كثيرة، ومنهم المرْجِئةُ القُدَامى والأشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّةُ وأهْلُ الظّاهِر، إذ يدُلُّ، في القُرْآنِ الكَرِيمِ والحدِيثِ الشَّريفِ، على إقْرَارِ اللسان إمَّا مُنْفَرِدًا، وهو الإيمَانُ الكاذِبُ، وإمَّا على تصْدِيقِ القلْبِ، وهو الإيمَانُ الصَّادِقُ. أمّا فيما يخصُّ الإيمَانَ الذي كان يتحدَّثُ عنه الوَعِيدِيَّةُ والسَّلَفِيَّةُ فهو، في عُرْفِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، الإيمَانُ المُقَيَّدُ بالوَصْفِ، إما ظاهِرًا، وإمَّا مفْهُومًا.

ومن النتائج أنْ بينَّا أن خطأ السَّلَفِيَّةِ في التعريفِ كان سبَبًا لغِشِّ السَّلَفِيَّةِ لأنْفُسِهِمْ، وإلْزَامِ تنْظِيراتِهم التناقُضَ، على عكْسِ الفِرَقِ التي سبَقَتْهم إلى تبنِّي هذا التعْرِيفِ، وهم المُعْتَزِلَةُ والخوارِجُ، إذ حافظ هؤلاء، على رغْمِ خطَئِهم في التعْرِيفِ، على تناسُقِ عَقائِدِهم بأنْ أعْمَلُوا كلَّ الأرْكانِ، حيثُ بَنَوْا على القوْلِ برُكْنيَّةِ العمَلِ مَصيرَ الفُسَّاقِ يوم القيامةِ من حيثُ خلُودُهم في النار لعَدَمِ مَجِيئِهم به؛ ومعنى هذا أنه رُكْنٌ عندهم تماما كما هو حالُ رُكْنِ التَّصْدِيقِ. وهو الأمرُ الذي لا نسْتَطِيعُ قوْلَه عن السَّلَفِيَّةِ لأنهم أسْقَطُوا بنَظَرِياتِهم في الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ رُكْنَ العمَلِ، حيثُ لم يبْقَ فيها قِيمَةٌ إلا لشيءٍ واحدٍ هو التَّصْدِيقُ؛ فرَجَعُوا إلى النقْضِ العمَلِي لتَعْرِيفِهم والمُوافَقَةِ لفِرَقِ المُرْجِئَةِ في تعْرِيفِ الإيمان؛ وهو الأمْرُ الذي أخْفَوْه تحت سُيُولِ التهَجُّمِ على الإرْجَاءِ وأهلِه.

وقد أثبَتْنا أنَّ الخِلافَ بين الفِرَقِ الإسْلامِيَّةِ في موْضُوعِ الأسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ، مهما كان، ليْسَ أساسًا عِلْمِيًا لتقْسيمِها لأنَّه خِلافٌ شكْلِيٌّ غيرُ مؤثِّرٍ في الحقائِقِ؛ وأنَّ الضابِطَ الشَّرْعِيَّ الوحيدَ الذي يصْلُحُ للتحَكُّمَ في التقْسيمِ هو موقِفُهم من عفْوِ الله على الفُسَّاقِ، وهو الإرْجَاءُ، ومن مذْهَبِهم في الشفاعَةِ، وهي أقْوَى دليلٍ على القَوْلِ بالإرْجَاءِ، بحيْثُ أنَّ كلَّ منْ أثبَتَ عَدَمَ دخُولِ الفُسَّاقِ النارَ، أو عدَمَ خُلودِهم فيها فهو مرْجِئٌ، يُثْبِتُ للفُسَّاقِ الإيمَانَ الشَّرْعِيَّ، مهْمَا كان قوْلُه فيه من الناحيةِ الشَّكْليَّةِ، أيْ سواءً أثْبتَهُ لكُلِّ مُصدِّقٍ بالله، كما هو حالُ المُرْجِئَةِ الذين أعْلَنوا الإرْجَاءَ، أو ميَّزَ بين الإيمَانِ التَّامِّ والإيمَانِ الناقِصِ، مثل السَّلَفِيَّةِ. بينما كلُّ مَنْ يرى خُلودَ الفُسَّاقِ فهو وَعِيدِيٌّ، يرى أنَّ الإيمانَ المُنْجي لا ينْقسِمُ، بل هو التَّامُّ فقط، مهما كان يُقَرِّرُ أنَّ الإيمَانَ نفْسَه ينْقَسِمُ إلى تامٍّ وناقِصٍ، حيثُ لا تأْثيرَ لهذا النوْعِ الأخير إلا في أحْكَامِ الدُّنْيَا.

الفصل الثاني:

العمَلُ بالفُرُوعِ ركْنٌ في العَهْدِ الإلَهِيّ مع المُكَلَّفِين

1- المبحث الأول: وعْدُ الله، وعهْدُ الله

1-1- المطلب الأول: بين يدَيْ المبحث

قد تبيَّن مِمَّا سبق أن سرَّ الخِلافِ بين المُرْجِئَةِ والوَعِيدِيَّةِ يكْمُنُ في تَحْدِيدِ ماهِيَّةِ الأمْرِ الذي علَّقَ به الشَّرْعُ الشَّرِيفُ النجَاةَ؛ هل هو الإيمَانُ، أي التَّصْدِيقُ مُجَرَّدًا، أم هو الإيمَانُ الحقُّ، وهو الإتْيانُ بالإسْلَامِ المُطْلَقِ، أي بشَرائِعِ الدِّينِ كلِّها؛ ومعنى هذا أن الفَرِيقَيْن متّفِقان على أن التَّصْدِيقَ رُكْنٌ في الإيمَانِ، بحيْثُ لا يحتاج بيانُ مكانتِه في دِينِ الإسْلَامِ إلى دراسةٍ – ما عدا إذا أردْنا بحث الخِلافِ بين المعتزِلَةِ والإباضِيَّةِ في تأثيرِه في تَخْفِيفِ عذابِ الفُسّاقِ في النار– وبهذا فقد انحصَر مَجَالُ بَحْثِنا في تَحْدِيدِ مكانَةِ العمَلِ بالشَّرْعِ في تَحْقيقِ المطْلُوبِ.

ومبْدَئِيًّا، ولأنني أُعرِفُ، وأعْلَمُ أن مذْهبَ الوَعِيدِيَّةِ في المسْأَلة مذْهَبٌ قوِيمٌ، فإنني سأعْملُ على تقْريرِ أن إتْيَانَ المُؤْمِنِينَ برُكْنَيْ التَّصْدِيقِ والعمَلِ معا، هو المضْمُونُ الوَحِيدُ لعَهْدِ الله تعالى مع المُكلَّفين الذي يسْتَحِقُّون به الوَعْدَ بالخُلُودِ في الجنة؛ وأن العمَل بجميع فُرُوعِ الشرِيعَةِ رُكْنٌ من الأرْكانِ مُسَاوٍ تماما، من حيْثُ كونُه رُكْنًا، لرُكْنِ الإيمَانِ؛ وبالتالي فإن انْخِرَامَه في كُلِّ أحدٍ يُؤَدِّي إلى عدَمِ كِفايةِ إيمَانِه، أي تصْدِيقِه، في تَحْقيقِ الوعْدِ الإلَهِي، تماما كما أن الخُلُوَّ من التَّصْدِيقِ يُؤَدِّي إلى النتيجة نفْسِها. وسأجتَهِدُ في إثْباتِ، بالقطْعِيّ من الأدِلَّةِ، وبالواضِح من التحْلِيلِ أن العملَ الخيِّرَ نافِعٌ لصَاحِبه في حالَةِ إيمَانِه، أي تصْدِيقِه بالغَيْبِ، كما في حالة كُفْرِه المِلّيّ، أيْ تكْذِيبه، مِمَّا يشْهدُ – في حالة ثُبُوتِه– على أن العمَلَ رُكنٌ، وأن الفُسُوقَ، وهو انْخِرَامُ رُكْنِ العمَلِ بالاجْتِراءِ على المعاصِي يُلْزِم صاحِبَه صحَّةَ التسْمِيَّه بالكُفْرِ على الحقيقة؛ وهو الأمْرُ الذي سَبَقَتْ الإشارةُ إليه، وسنُؤَكِّدُه في فُصولٍ أخرى من هذا الكتاب.

1-2- المطلب الثاني: شهادَةُ دِلالَةِ عِبارةِ " وعْدِ الله، وعهْدِ الله"

لعَلَّ القارئ الكريمَ قد انتبَهَ إلى أن هناك غرابَةً في عُنوان هذا المبحث، إذْ العِبارَة تبدو مُخالِفةً لِما تعوَّدَ قِراءَتَه أو سماعَه؛ وهي كذلك بالفِعْل. ولعلَّ هذا القارئَ قد انْتبَهَ إلى السرِّ في غرابتِها، إذْ هي عِبارَةٌ مقْلوبةٌ، وترْتيبُها المشْهورُ، والصَّحيح، هو " عَهْدُ الله ووَعْدُهُ"، وقد ورَدَت في قوْل النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ

عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ"[1]. والحقيقةُ أن ترْتِيب هذه العِبارة بالشكْلِ الصحيحِ، يُشيرُ إلى موْضُوع هذا المبحثِ، كما تُشِيرُ العِبارَةُ الغريبَةُ إلى أن من العلماء المُسْلِمِينَ مَنْ فَكّرَ، ونَظّرَ للمسائل المُتَّصِلة بموْضُوعها، وكأنه لا يقْرَأُ إلا جُزْءًا منها، وهو الخاصُّ بالوَعْدِ، كما أن منهم، وهم المرجِئَةُ، مَنْ رَتبَها بشْكلٍ خاطئٍ، كما هو الحالُ في العُنْوانِ الذي أثْبَتُّه، حتى وهو يقْرَأُها بشَكْلٍ صحيحٍ. أقْصِدُ أنه عظَّمَ ووسَّعَ من مَدَى "الوعْدِ" الإلهيّ بالغُفْرَانِ، وضيَّقَ من مَدَى "العهْدِ" تضْيِيقًا شديدا، حتى بلغَ إلى إسْقَاطِه، وكأنْ ليس لله على الناس "عهْدٌ " بشَيْءٍ البتَّةَ.

وإن الترْتِيبَ الصحيحَ لهذه العبارة يُشِيرُ إلى أن الموضوعَ الحقيقيَّ، والوحيدَ، للتدَّيُّنِ بالإسْلَامِ، مهْما تعدَّدَتْ واخْتَلَفَتْ مسائِلُ الدِّين وتكاليفُ التدَيُّن هو أنه بيَانٌ لوَعْدٍ إلَهِيٍّ، مُترَتِّبٍ على عَهْدٍ بيْنِ اللهِ تعالى والمُكَلَّفين؛ بحيثُ يُشكِّلُ الأمْرَان وَعْدا مشْرُوطًا، أي اتِّفَاقًا، أو عقْدًا؛ بحيْثُ يكُونُ لكُلِّ طرَفٍ من طرَفيْه حقُوقٌ وواجِباتٌ مُلْزِمَةٌ. وسيأتي بيانُ أن القوْلَ بأن على الله عزَّ وجلَّ "الْتِزامٌ " ليْسَ "تَجْديفًا "، ولا هو "حطٌّ " من العظَمَة الإلَهِيَّةِ، كما ظنَّ ذلك وقَرّره جُمْهُورُ المُسْلِمِينَ. وفي هذا إشارةٌ إلى أوَّلِ ما يجِبُ أنْ ينْتَبِهَ إليه، ويقِفَ عندَه، كُلُّ مُكلَّفٍ، هو أن الوعْدَ بالنجاة من العذَابِ الأبَدِيّ الأليمِ، واستِحْقاقِ النعيمِ المُقيمِ لَيْسَ مبْنِيًّا على هبَةٍ إلَهِيَّةٍ، بل هو جَزاءٌ على عَمَلٍ هو، قطْعًا، الوَفاءُ بالعَهْدِ، الذي يأتِي ترْتِيبُه سابِقًا على الوَعْدِ؛ كما ورَدَ إعْلامُ وإقرَارُ المكلَّفِ بذلك في الحديث، حيثُ يقول:" وأنا علَى عهْدِكَ ووَعْدِك". وللعِلْم فقط، أي الذي نقْصِدُ به التنْبِيهَ، لا التحْقيقَ؛ فإن توْجِيهَ الرسُولِ الكريمِ إلى ترْدِيدِ هذا الدُّعَاءِ قِيمَةٌ كبرى للمُؤمِنِ الذي يفْقَه معْنى "الالْتِزَامِ" الوارد في"العهْدِ" و"الوعْدِ"، ولذلك ضَمِنَ لصاحِبه، وهو الذي يعْمَلُ به، لا الذي يَقُولُه، الجنَّةَ.

1-3- المطلب الثالث: حقيقة العهد في قوْلِ الرسول الكريم " لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَتَّكِلُوا "

ذهبَ المُرْجِئَةُ كلُّهم، كما رأينا في الفصْلِ السابِقِ، إلى أن الوعْدَ الإلهيَّ إنَّما يُسْتحَقُّ بشيءٍ واحِدٍ، هو الإيمَانُ، أيْ ما يَحْتَويهِ قلْبُ الإنسان من تصْدِيقٍ؛ وهو عَهْدُ الله مع الخلْقِ. وفي مُواجَهَتِهم

[1]- صحيح البخاري- ح 5831

وقَفَ الوَعِيدِيَّةُ بتَكْذيبِ هذا المذْهَبِ، والتأْكِيد على أنَّ مَنْ لم يأتِ بتَكاليف العهْدِ كُلِّها فليْسَ له عنْد الله وَعْدٌ، إلا وَعْدَ الخُلُودِ في جهنَّمَ، وهو "الوَعِيدُ " على مُخالَفة العهْدِ.

وقدْ يُسْرِعُ قارِئُ الخُطَى، فيَظُنُّ أن الأمْر لا يَحْتاجُ، بدْءًا، إلى بحْثٍ، إذْ قد وَرَدَ في عيْنِ هذه المسألة، أيْ بيانِ العهْدِ والوعْدِ، حديثٌ صحيحٌ للنبِيّ الكريمِ، هو نصٌّ في نُصْرَةِ مذْهبِ الإرْجَاءِ؛ وهو من حديث مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيثُ قَالَ:" كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ عُفَيْرٌ، فَقَالَ: يَا مُعَاذُ، هَلْ تَدْرِي حَقَّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا؛ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ ؟ قَالَ: لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَتَّكِلُوا"[1].

وقد يُبادِرُ هذا السَّريعُ الخطْوِ إلى الجِدالِ في حالِ نبَّهَهُ أحدُهم إلى أن هذه الروايَةَ تَحْتَوِي على طَعْنٍ صَريحٍ في مَقَامِ النبُوةِ الشَّريفِ، إذْ جعلَتْه، عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، يَكْتُمُ العِلْمَ الذي أُمِرَ بتَبْليغِهِ للعامَّة. وقد يتَّهِمُكَ بأنك قُرْآنِيٌّ إذا ذكرْتَ آيةً دالَةً على المَعْلُومِ من الدِّينِ بالضرُورَةِ من تَكْليفِ الله تعالى له بتبْليغِ عُمُومِ الناس، وشُمُولِ رسالَتِه لكُلِّ مُكَلَّفٍ من الخلْقِ، وعدَمِ جوازِ، بل عِظَمِ كِتْمانِ الرسُولِ للتَّعْليمِ، مع إمْكانِه في ذاتِه، وعدَمِ رِضَا الله على ذلك، مثْلَ قوْلِه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ }[المائدة/67]، وقوْلِه:{ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}[سبأ/28]. وستَزْدَادُ حدَّةُ الجِدالِ، وشدَةُ الاتِّهامِ إذا أنت أضفْتَ إلى هذا استِحالةَ أنْ يقعَ من الرُّسُلِ عليهم السَّلامُ إخْفاءُ شيْءٍ من رِسالاتِهم، لا لأنهم لا يسْتَطِيعون ذلك؛ بل لأن الله تعالى قد ضمِنَ عدَمَ وُقوعِه بكلِّ سبيلٍ، ومنها الكمَالَاتُ الأخْلاقِيَّةُ للرُّسُل، فإنْ لم يكْفِ ذلك فإيقاعُ الوعيدِ بهم، كما قال الله تعالى:{ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا. إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا}[الإسراء/54، 55]

وقد يكُونُ من جُمْلَةِ ما يذْكُرُه عند الجِدالِ أن للرِّوايَةِ شاهِدًا في الصَّحِيحِ، يدُلُّ على حُسْنِ فَهْمِ المُرْجِئَةِ لها، بل يُحْكِمُ معْنَى الإرْجَاءِ فيها، وهي عن أنَسٍ رضِي الله عنه، وفيها:" أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، قَالَ: لَبَّيْكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ،

[1]- صحيح البخاري- ح 2644، وصحيح مسلم- ح 44

وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَبَّيْكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا؛ قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ، فَيَسْتَبْشِرُوا، قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ، عِنْدَ مَوْتِهِ، تَأَثُّمًا"[1].

والحقيقة أنَّني ما اخْتَرتُ أنْ أبْدَأ هذا المبْحَثَ بِمِثْلِ هذه البدَايةِ التي تَحْتَوي على الإشارةِ إلى ما سيَأتي في الفُصول التالية من دِراسَاتٍ نقْدِيَّةٍ لاستِدْلالاتِ الناس بالنُّصُوصِ القُرآنية والحَديثيَّةِ إلا لأُنبّهَ القارئَ إلى ضرُورَةِ الاستِعْدادِ لفَهْمٍ حقٍّ لنُصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ، وتجاوُزِ الفهْمِ الإرْجائي لها؛ ذلك أن عقيدة الإرْجَاءِ ليْسَتْ إلا فِكْرَةً نَشَأَتْ، عن جهْلٍ أوْ عن سُوءِ قصْدٍ، خارِجَ مصادِرِ الدِّينِ، ثم استُجْلِبَتْ للتحَكُّم في الفِقْه به. وقد بلغَ من قوَّةِ تأثِير هذه الفِكْرةِ أنْ حَرَّفتْ فَهْمَ الكثيرِ من مسائل العَقِيدة الإسْلَامِيَّةِ والتَّفْسيرِ وفِقْهِ الحدِيثِ؛ وكانت سبَبًا أساسيا للانْفِصَامِ في البِنْيَةِ النفْسِيَّة والسُلوكِيَّةِ للإنْسَانِ المُسْلِمِ. والحقيقَةُ أن هذا ليس أشدَّ عجَبًا من اسْتِماتَةِ آلافِ العلماءِ في الدِّفاعِ عن التحْرِيف، وتَحَمُّلِ الطعْنِ في ذاتِ الله تعالى ورسُوله وأصْحابِه في سَبيل إقامَةِ ما بَدَا لهم دليلا على صِحَّةِ القوْلِ بها.

وتطْبِيقًا لهذا المعْنى، فقد أشَرْتُ عنْد عرْضِ الحدِيث الأوَّلِ إلى أن فيه طَعْنا مُؤَكَّدًا في النبيّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، أما في الرِّوايَة الثانيَّةِ، فتكرَّر الطعْنُ فيه، واستُحْدِثَ الطعْنُ في الصحابِيّ رضِي اللهُ عنه، حيْثُ جعَلتْه يَخُونُ وَصيَّةَ الرَّسُولِ الكَرِيمِ بالكِتْمَانِ. ورغْم هذا، فإنك لا تَجِدُ شارِحًا للحَديثِ يُشِيرُ إلى مِثْلِ هذه المطاعِن، بل سعْيًا حثِيثًا إلى الاستِشْهَادِ بالرِّوَايَتيْن على صحَّةِ القوْلِ بالإرْجَاءِ، واستِخْدامِهما في فهْمِ الرواية الثالِثَةِ في المَوْضُوعِ، رغْم أنها هي الأكْثَرُ وُرُودًا، إضافَةً إلى خُلُوِّها من أيّ مطْعنٍ في أيّ شيءٍ ثابِتِ التَّعْظِيمِ في الإسْلَامِ؛ فأدَّى ذلك إلى تَحْرِيفِها بأنْ جُعِلَتْ دالَّةً على ما أراد المُرْجِئَةُ، رغم أنها في نَفْيِ فِكْرتِهم؛ وهي، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ:" بَيْنَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا أَخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ؛ ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: يَا مُعَاذُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ؛ ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: يَا مُعَاذُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا؛ ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ، رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ، فَقَالَ:

[1]- صحيح البخاري- ح125

هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ"[1].

ومن الواضِح تماما أن الرَّسُولَ الكرِيمَ كان، في الرّواياتِ الثَّلَاثِ، بِصَدَدِ بيانِ العهْدِ الذي بيْن الله تعالى وعبادِه ووَعْدِهِ لهم، وليس فيما علَّمَه، قطْعًا، أن اللهَ قد وَعدَ أحدًا بالنجاةِ من النارِ بِمُجَرَّدِ التوْحِيدِ؛ فالحَدِيثانِ اللَّذَانِ فيهِما هذا المعْنَى إنَّما اسْتَفَادَاه من الإدْراجِ الواضِحِ فيهما، بَلْ التحْرِيفِ المُؤَسِّسِ لفِكْرَةِ الإرْجَاءِ، وهو الزَّعْمُ بوصيَّة النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ بإخْفاءِ البِشارَةِ المَزْعُومَةِ فيهِما، حيْثُ أوْحى شرْحُ المُرْجِئَةِ لعِلَّةِ هذا الإخْفاءِ بأنها تكَْمُنُ في "سهُولَةِ" استِحْقاقِ الجنة، وبالتالي دُخُولُهَا بِمُجرَّدِ الإيمَانِ، أي، التَّصْدِيقِ؛ وإلا لماذا يأْمُرُ الرسُولُ الكَرِيمُ، حسْبَ ما تَخَيَّلُوهُ، بالكِتْمان ؟ ولماذا ينُصُّ، حسَبَ ما نَحَلُوه له، على أن عِلْمَ الناسِ بذلك، سيجْعَلُهم يترُكونَ العمَلَ بالشَّرْع ؟ وهو الأمْرُ الذي يفْضَحُه مُخالَفَةُ الجزْءِ المُدْرجِ فيهِما لِمَا فيهِما وفي الرواية الخالِيَةِ من العلَّةِ من تعْرِيفٍ بالعَهْدِ الحقّ؛ كما يفْضَحُه كوْنُه طعْنا في مقامِ النبوَّة ودرَجَةِ الصُّحْبةِ، كما بيَّنا. ومن ذلك نعْلمُ أن الرَّسُولَ الكَرِيمَ ما كان بصَدَدِ تَخْصِيصِ أحدِ أصْحابه بشَيْءٍ سِرّيّ لا يَصِحُّ أنْ يعْلَمه أحدٌ، بل كان يُعَلِّمُه شيْئا من أكْثَرِ أمُور الدّينِ شُهْرةً، وهو أن النجاةَ من النارِ، وهو الوَعْدُ، يُسْتَحَقُّ بشيْئَيْنِ، وليس شَيْئًا واحِدًا، وهما: عِبادَةُ الله، وعِبادَتُه وَحْدَهُ. وهذان، إجْمالا، هما موْضُوعا العهْدِ في الدّينِ الإسْلَامِيّ، والناشِئُ عنهما هو الوَعْدُ المنْصُوصُ عليه في الحدِيثِ.

ومن المؤكَّد أن العُلَماءَ المُسْلِمِينَ، والعَرَبُ مِنْهم بشَكْلٍ خَاصٍ، كانوا قد فَقَدُوا الحِسَّ بعَبْقَرِيَّةِ اللُغَةِ العرَبِيَّةِ عنْدما بدَأَ يَشِيعُ بيْنَهم بعْضُ الأفْكارِ الغرِيبةِ عن أحْكامِ القُرْآنِ والسنَّةِ، مثل الإرْجَاءِ؛ ولولا ذلك لكان في تسْمِيَّةِ الكثيرِ من الأشْياء، وبالأخصّ في كتاب الله، بِمُجَرَّدِه، مِفْتَاحًا للعِلْم بها. إنَّ كلمة العِبادَةِ الوارِدة في الأحاديث المذْكُورَةِ تُحِيلُ بوُضُوحٍ إلى شُروطِ العَهْدِ الذي أخذَه الله على العِبادِ، وهي أنْ لا يكُونَ لهم أمام أحْكامِ الله فيهم اخْتِيَارٌ مهْمَا كان، ذلك لأنَّهم عِبِيدٌ له؛ لأن مصْطلَحَ "العُبُودِيَّةِ" معْلُومُ المعْنَى عند العرَبِ، إذْ أنه يُشيرُ إلى حالٍ لبعْضِ الناس الذين يَمْتَلِكُهم غَيْرُهم، ولا يكُون لهم، أمام أوامِرِ السَّادَةِ، إرادَةٌ ولا اخْتِيَارٌ.

[1]– صحيح البخاري– ح 5510، وهو عن قتادة عن أنسٍ في الحديثين: 5796، 6019. وعن الأسود بن هلال، عن معاذ، في الحديث 6825. ورواه مسلم– ح 43، ح 45

1-1- المطلب الرابع: التَّصْدِيقُ والعمَلُ الصالِح مِفْتاح الخَلَاصِ

من أكْثَرِ الأمُور وُرُودا في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وفي السنَّةِ الشَّرِيفَةِ أيضًا، وأشدِّها وُضُوحًا أن الله تعالى ما عاهَدَ أحَدًا من خلْقِه على التَّصْدِيقِ، وما وعَدَ أحَدًا بشيءٍ على ذلك؛ وإلا لكان هذا معْلُومًا عِلْمًا ضَرُورِيًّا، كما كان عِلْمُنا أن موْضوعَ العهْدِ هو طاعةُ المكلَّف لله تعالى في الأمْرِ والنَّهْيِ كلِّه ضرُورِيًّا. وليْسَتْ القيمةُ التي يُولِيها الشَّرْعُ لعمَلِ القلْبِ، وهو الإيمَانُ أو التَّصْدِيقُ، لأنه اكْتَفَى به لتَحْصيلِ الوعْدِ، ولكن لشيءٍ آخر؛ وهو أن الإسْلَامِ مَبْنِيٌّ على تقْريرِ الحريَّةِ الإنْسَانيَّةِ، كما أن وُقُوعَ العمَلِ قد يكونُ عن نِفاقٍ أو تقْلِيدٍ، فكان لا بُدَّ أنْ تقَعَ الطاعَةُ باخْتِيارٍ حُرٍّ، وهو فِعْلُ الباطِنِ، أيْ الإيمَانُ أو التصْديقُ بالغيْبِ. ومن أجْمَلِ العِباراتِ الجامِعة لهذا المعْنَى في تعْريفِ الإيمَانِ الحقّ، أيْ الدِّينِ، قَوْلُ ابنِ القيّم:" الإيمَانُ حقِيقَةٌ مرَكَّبَةٌ من مَعْرِفَةِ ما جاء به الرَّسُولُ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ عِلْمًا، والتَّصْدِيقِ به عَقْدًا، والإقْرارِ به نُطْقًا، والانقِيادِ له مَحَبَّةً وخُضُوعًا، والعمَلِ به باطِنًا وظاهِرًا، وتنْفِيذِه والدعْوَةِ إليه بِحَسَبِ الإمْكانِ؛ وكمالُهُ في الحبِّ لله والعَطاءِ لله والمَنْعِ لله"[1].

ومن الأمُورِ التي يَجِبُ النصُّ عليها أن شُرُوطَ العهْدِ كانت من الأمُور المُصاحِبَةِ لبَدْءِ الدعْوَةِ المحمَّدِيَّةِ، ممَّا يدُلُّ على خُطورَتِها وعلى وُضُوحِها في الوقْتِ نفْسِه لكُلِّ أحدٍ. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ وَالْعَصْرِ. إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ. إلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}[العصر/1- 3]، ومنه :{ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ. وَطُورِ سِينِينَ. وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ. لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ. ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ. إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ. فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ. أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ}[التين/1- 8]

وقد مرَّتْ سنَوَاتُ الدعْوَةِ المحمَّدِيَّةِ سنةً بعد سنَةٍ، ونزَلَ على قلْبِ الرسُولِ الكريمِ في غُضُونِ ذلك آلافُ الآياتِ، في أماكِنَ كثيرةٍ ؛ حيثُ احْتَوَتْ الكثيرُ منها على بيانِ شرُوط العهْدِ نفْسِها التي ورَدَتْ في السُّوَرِ الأولى، بعِباراتٍ مُخْتَلِفَةٍ، أشْهَرُها، وأكْثَرُها وُرُودا عِبارَةُ " الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالِحَاتِ". وإن المسْلِمَ، وغيْرَ المسْلِمِ أيضا، الذي خَتَمَ القُرْآنَ الكَرِيمَ ولوْ مرَّةً واحِدةَ في حياتِه يعْلَمُ هذا عِلْمًا ضرُورِيًّا، بحيثُ أنك لو سألْتَه، وكان من الحاضِرِي الذِّهْنِ، عن أكْثَرِ شيءٍ وُرُودًا ووُضُوحًا في القُرْآنِ الكَرِيمِ، لقال: إنَّ من ضِمْنِهَا التعْريفَ بِشُرُوطِ العهْدِ والحضَّ على الوفاءِ به

[1]- الفوائد 112/1

والتخْويفَ من النَّقْضِ، وبيانَ الوَعْدِ والوَعِيدِ. بلْ إنَّ كُلَّ مَحاوِرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مهما قال العُلماءُ فيها وفي عدَدِها، تَهْدِفُ كلُّها إلى تحْقيقِ التعْرِيفِ بالعهْدِ والوعْدِ والوَعيدِ، والحضِّ على الإيمَانِ بها والاجْتِهادِ لأجْلِ تَحْصيلِ الوعْدِ والنجاةِ من الوَعيدِ.

وإن الآيات التي تتضَمَّنُ هذا المعْنى أكثَرُ من أنْ يَحْصُرَها العدُّ الذِّهْنِيُّ، ومنها قوْلُه تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ. خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[لقمان/8، 9]، وقوْلُه تعالى:{قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ. فَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }[الحج/49، 50]، وقوْلُه تعالى:{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ. لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}[سبأ/3، 4]. ومنها، بعبارَةٍ أخرى تحْمِلُ المعْنَى نفْسَه، قوْلُه:{ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[البقرة/111، 112]، وقولُه تعالى:{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آَيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ }[الأنفال/2– 4]. ومنها، بتَقْدِيم العمَل على الإيمَانِ، قوْلُه تعالى:{ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا }[النساء/124]

وكما وجَدْنَا شُرُوطِ العهْدِ مذْكُورَةً في القُرْآنِ الكَرِيمِ، فإننا نَجِدُها مبْثُوثَةً، مُفَرَّقَةً في الكثيرِ من الأحاديثِ، كما نجِدُ النصَّ عليها نصًّا إجْماليًّا في بعْضِ الأحاديثِ؛ ومنها، ما رُوِيَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ وأَبِي سَعِيدٍ، قالا:" خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَكَبَّ، فَأَكَبَّ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَبْكِي، لَا نَدْرِي عَلَى مَاذَا حَلَفَ؛ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فِي وَجْهِهِ الْبُشْرَى، فَكَانَتْ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَيَصُومُ رَمَضَانَ، وَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ، وَيَجْتَنِبُ الْكَبَائِرَ السَّبْعَ إِلَّا فُتِّحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، فَقِيلَ: لَهُ ادْخُلْ بِسَلَامٍ"[1]. ومنها، من روايةِ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ:" قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ عَبَدَ اللَّهَ،

[1]- سنن النسائي-ح 2395

لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَصَامَ رَمَضَانَ وَاجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ، فَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ فَسَأَلَهُ: مَا الْكَبَائِرُ ؟ فَقَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَقَتْلُ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ وَالْفِرَارُ يَوْمَ الزَّحْفِ"[1].

وأشْهَرُها حديثُ ضِمامُ بنُ ثعْلبَةَ، إذْ في بعْضِ رواياتِه أنَّه قال، بعْد أنْ سمِع من النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ فرائِضَ الإسْلَامِ :" فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَسَأُؤَدِّي هَذِهِ، وَأَجْتَنِبُ مَا نَهَيْتَنِي عَنْهُ، ثُمَّ لَا أَزِيدُ، وَلَا أَنْقُصُ؛ قَالَ: ثُمَّ انْصَرَفَ رَاجِعًا إِلَى بَعِيرِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ وَلَّى: إِنْ يَصْدُقْ ذُو الْعَقِيصَتَيْنِ، يَدْخُلْ الْجَنَّةَ"[2].

وقد يقولُ قائِلٌ، فإنه يُوجَدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ ما يدلُّ، رغْمَ نُدْرَتِه، على وعْدِ الله تعالى للمُؤْمِنِينَ على مُجرَّدِ التَّصْدِيقِ، حيثُ لم يَذْكُرْ ثمَّة عَمَلًا ما؛ وذلك مثْلَ قوْلِه تعالى:{ طسم. تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ. لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[الشعراء/1– 3]. وهذا، رغْمَ ظاهِرِه، لا يدُلُّ على صحَّة بِنَاءِ هذه العَقِيدةِ عليه، لأنَّه يُخالِفُ الأصْلَ الثابِتَ الذي ذكرْنَاه؛ كما أنه مُحْتمَلٌ، بلْ إنَّ معْنَى الإيمَانِ في هذه المواضِعِ هو الإيمَانُ الحقُّ؛ وممَّا يدُلُّ على صحةِ هذا في هذا الموْضِعِ ما وردَ بعْدَه بقَليل، حيثُ يُذْكَرُ أن الوعْدَ للمتَّقِينَ، وهم المُؤْمِنُونَ العامِلُون، قال تعالى:{ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ}[الشعراء/10، 11]. وأوْضَحُ من هذا في الدلالةِ على ما ذَهَبْنا إليه أن الله تعالى وَعَدَ على ما يبْدُو أنه مُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ في قولِه:{ الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ. أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ}[يونس/1، 2]، وأرْدَفَها مُباشَرَةً بتفْصِيل شُرُوط العهْدِ، وهي التَّصْدِيقُ والعمَلُ، في قوْلِه:{ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ }[يونس/4]، ومِثْلُ هذا موْجُودٌ في قوْلِه تعالى:{الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ}[آل عمران/16]، إذْ وَردَ بَعْدها، مُباشَرَةً، قوْلُه تعالى:{ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ}[آل عمران/17].

ورغم صحَّةِ كلِّ ما قلناه، فيبقى أن الإيمانَ المُجَرَّدَ قد يكون، في حالاتٍ مُحَدَّدَةٍ، كافِيا لتحْقيقِ الوعْدِ؛ وهو الأمرُ الذي سنبحَثُه في حينِه، حيثُ سيظْهَرُ أن ضابِطَ ذلك ليس صحَّةَ ما يقولُه المرْجِئَةُ، بل عدمُ وجودِ تكْلِيفٍ بالعمَلِ حِينَها، أو انْخِرامُ عمُرِ المُكلَّفِ قبل حُلولِ أوانِ التَّكْلِيفِ.

[1]- مسند أحمد- ح 22407

[2]- مسند احمد- ح 2260

2- المبحث الثاني: إثبات أن العمل بالفُرُوعِ رُكْنٌ في الإيمان الحقّ

2-1- المطلب الأول: مدخل إلى سُؤَالَاتِ التَّقْرِير ومنْهَجِ الإثبات

بعد الذي ذكَرْتُ، قد يقولُ قائلٌ: إن البحثَ في موْضُوعِ ارْتِباطِ العمَلِ بالتَّصْدِيقِ لا جَدْوَى منه في دراسة مسْأَلَةِ عدَمِ دُخُولِ المُؤْمِنِينَ النارَ، وهو الإرْجاءُ، أو خُرُوجِهم منها، إذا دَخَلوا، بالشَّفَاعَةِ، إذْ أن الخِلافَ ليس في تَحْدِيد ماهِيَّةِ الدِّينِ، بل في ادِّعاء فريقٍ من المُرْجِئَةِ أن العمَل غيْرِ ذي تأْثِيرٍ في الوعْدِ الإلَهِيّ، وادِّعاءِ الكَثِيرِين منهم أن للعَمَل تأثِيرًا في رفْعِ الدرَجاتِ، ولكنَّ المُوَحِّدين من الناس، ومهْمَا كانوا سَيُعاقَبون أوْ لا، بِمَنْجاةٍ من الخُلُود في النار. وهذه المسألة تَحْتاجُ إلى نوْعٍ آخر من الدرَاسَةِ، وليس ما جِئْتَ به في آخِرِ المبْحَثِ السابِق.

وهذا اعتِراضٌ حسَنٌ، ولكن غرَضِي ليسْ إثباتَ ما خطَرَ ببالِ هذا المُعْتَرِضِ، خُصُوصًا وقد أَلَّفَ فيه الآلافُ من العُلَماءِ مُؤَلَّفاتٍ؛ بعضُها، والكثيرُ من مباحِثِ الكثيرِ منها، قد بلغَ الغايةَ في البلاغة. ليْسَ هذا فقط، بل إن ما يَمْنَعُنِي من سُلُوك مَسْلَكِ السابِقين، وبالأخَصّ من السَّلَفِيَّةِ، هو أنَّ ما جاءُوا به، وشارَكُوا فيه كلَّ فِرَقِ الوَعِيدِيَّةِ من القوْلِ بتركُّبِ الدِّينِ من التَّصْدِيقِ والعمَلِ، لم يَمْنَعْهُم من اعْتِقَادِ الإرْجَاءِ. وهو الأمْرُ الذي قدْ يُفسِّرُه، ظاهِرًا، وُجُودُ ما بدا لهم أدِلةً مُرْضِيةً لصِحَّة اعْتِقادِه والقوْلِ بالشَّفَاعَةِ، لكنَّنِي أعْتَقِدُ أن السببَ الحقيقيَّ لاستِسْلَامِ العُلمَاءِ منهم لها، وتقْلِيدِ غيرِهم لهم فيها، هو عَدَمُ قُدْرَتِهم، ولا أيّ عالمٍ مُسْلِمٍ مهما كان مذْهَبُه، على إثْبَاتِ مِحْوَرِيَّةِ رُكْنِ العمَلِ في بِناءِ الدِّينِ بِمَعْزَلٍ عن استِحْضارِ رُكْنِ التَّصْدِيقِ. يَدُلُّ على ذلك أنهم عِنْدَما أرَادُوا إثْباتَ دَوْرِ العمَلِ في النَّجاة، جعَلوا انْتِفاءَه انْتِفاءً للتَّصْدِيقِ نفْسِه؛ بينما كان يَجِبُ عليهم أنْ يَجْعَلُوا غِيابَه – وقد زَعَمُوا أنه رُكْنٌ– دالا على انْتِفاء رُكْنٍ مُستقِلٍ تماما، هو شَرْطٌ، كما أن التَّصْدِيقَ شرْطٌ، في تأْسِيسِ العَهْدِ واستِحْقاقِ الوَعْدِ. وقد كان من المُمْكِنِ لهذا، لو تَحقَّقَ، أنْ يجعلَهم أكثر قُدْرَةً على الصُّمود أمام إغْرَاءَاتِ نُصُوصِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، التي لم تكُن لها تلك السَّطْوَةِ البالِغَةِ على تفْكِيرهم إلا لأنَّها تُوافِقُ ما انْتَهَوا إليه في دراسِتهم للعَلاقة بين التَّصْدِيقِ والعمَلِ، مِن حَيْثُ عَجْزُهم عن إقامة مَرْجِعِيَّةِ دوْرِ العمَلِ الحقِيقِيَّةِ في تَحْقِيقِ النَّجاة، مُسْتَقِلًّا عن التَّصْدِيقِ.

وقد يعْتَرِضُ معتَرِضٌ، هنا، فيَقُولُ: إن عجْزَ السَّلَفِيَّةِ بالذاتِ، وكلُّ قائلٍ بأن الدِّينَ تصْديقٌ وعمَلٌ، ثم لا يكونُ وَعِيديًّا، عمَّا أشرْتَ إليه أمْرٌ يُشارِكُهُم فيه الوَعِيدِيَّةُ، إذْ نلاحِظُ في مُؤَلَّفاتِهم العجْزَ نفْسَه، فلِماذا اخْتَلَفوا في الوَعْدِ والوَعيدِ، إنْ كان هذا القوْلُ صَحِيحًا ؟

وإن الإجابةَ على هذا تُحِيلُ إلى اخْتِلاف منْهَجِ الفَريقَيْن في تَحْصِيلِ المعْرِفَةِ، وبالتالي في الموْقِفِ من النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، حيْثُ يبْنِي الوَعِيدِيَّةُ، وبالأخصّ المُعْتَزِلَةُ، فهْمَهُمْ لكلّ مسائِلِ الدِّينِ على تَقْدِيم الأحْكَمِ، مبْنًى ومعْنًى، والأكْثَرِ، ويَتوَقَّفونَ عمَّا يُخَالِفُه؛ بيْنَمَا يُحاوِلُ الأَشاعِرَةُ والسَّلَفِيَّةُ بِنَاءَ فهْمِهِمْ على جَمْعِ كلّ النُّصُوصِ الوارِدَةِ في موْضُوع ما، ولهذا يَكْثُر التناقُضُ والاخْتِلافُ والاحْتِمالُ في نتائج أبْحَاثِهم. هذا عمُومًا، وتطْبِيقُه على مسْألتِنا قد أدَّى بالوَعِيدِيَّةِ إلى تقْديم الأحْكَمِ من النُّصُوصِ الكثيرة الوارِدَة في شروط العهْدِ ومسْتَنَداتِ الوَعْدِ؛ ولَمَّا كانت النُّصُوصُ في الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ تُخالِفُها، من حيْثُ العدَدِ والإحْكامِ، فقد ضعَّفُوا بعْضَها، وأوَّلُوا بعْضَها، وأبْطَلوا بعْضَها. وإن تَحَرُّجَ السَّلَفِيَّةِ – وليس الأَشاعِرَةُ لأنهم لا يقُولُون بتَرَكُّبِ الدِّينِ– من ردِّ النُّصُوصِ، مهْمَا كانت ضَعِيفةً أو مَوْضُوعَةً، قد فرَضَ عليهم استِعمالَ نصوصِ الوَعْدِ والوَعِيدِ في الشيءِ الواحِد؛ ولذلك فقَدْ كانوا بِحَاجَةٍ إلى نَجْدَةٍ تأْتِيهم من فهْمٍ آخَرَ لدَوْرِ العمَلِ، بِمُفْرَدِهِ، في تحقِيقِ الوعْدِ الإلَهِيّ لإسْنادِ إبْطالِ نُصُوصِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ. ولَمَّا لَمْ يجِدُوا ذلك، جَمَعُوا بين كلّ النُّصُوصِ، فاخْطَأُوا وتناقَضُوا، وسلِمَ الوَعِيدِيَّةُ لأن منْهَجَهم نفسَهُ قد أدَّى إلى النتيجَةِ اللازِمةِ عنه، وهي ردُّ ما يُخالِفُ المُحْكَمَ.

وبعِبارَةٍ أخرى تَخْتَصِرُ غَرَضِي، أقول: إنّي ما ذكرْتُ نصُوصَ العهْد والوعْدِ والوَعيدِ إلا للتذْكير بأن المُحْكَمَاتِ من نُصُوصِ الكتابِ والسنَّةِ لا تُقِرُّ نجاةً من الخُسْران للمُكَلَّفين، وهو الوَعْدُ، إلا بعْدَ مَجيئِهم بتَكْليفاتِ العهْدِ، وهي التَّصْدِيقُ والعمَلُ. أما غرَضِي، بعْد هذا، فهو إثْبَاتُ أن العمَلَ بكلّ الأمْرِ والنهْيِ الثابِتِ في الشَّريعة هو رُكْنٌ مُنْفَصِلٌ حقًّا، من حيثُ حَقِيقَتُه، انْفِصالا تامًّا عن رُكْنِ التَّصْدِيقِ الشَّرْعِيّ؛ وأن له، نظَرًا لهذه الحقيقةِ، دَوْرًا مُسْتَقِلا عن دوْرِ التَّصْدِيقِ في اسْتِحْقاقِ الوَعْدِ الإلَهِيّ، بِحَيْثُ أن غِيابَه يُؤَدِّي إلى نقْضِ العهْدِ، تماما كما أن غِيابَ التَّصْدِيقِ يُؤَدِّي إلى النتيجة نفْسِها. وهذا، كما هو واضِحٌ، وكما سَيَرَى القارِئُ، بَحْثٌ غيرُ مسْبُوقٍ؛ ونتِيجَتُهُ ستكونُ أكثَرُ إحْكَامًا في الدِلالة على نقْضِ تَرْكِ الفُسَّاقِ للعملِ بالكُلِّيَّةِ، أوْ تَرْكِهم لبعْضِ العمَل، للوَعْدِ الإلَهِيّ، هذا مع بقاء إيمَانِهم، أيْ تصْديقِهم، وبالتالي بُطلانُ الإرْجَاءِ.

2-2- المطلب الثاني: دِلالَة عِلَّةِ بداية التاريخ على أن العمل ركْنٌ في الإيمان الحقّ

إن قِصَّةَ تأْثِيرِ الطاعَةِ للأوامِرِ الإلهِيَّةِ في إقامَة العهْدِ، وما يُقَابِلُها، أيْ أثَرُ التَّوَلِّي – وهو الفُسُوقُ عن الأمْرِ، والعِصْيانُ في النهْيِ– في نقْضِه، وبالتالي استِحْقاقُ الوعيدِ، قِصَّةٌ قدِيمةٌ، إذْ هِيَ سبَبٌ

لنشْأةِ التاريخِ. وبدْؤُها مع كائِنَيْن، أحَدُهُما كان قد بلَغَ، بالطاعَةِ، إلى درَجة أنْ خُوطِبَ خِطابَ المَلَائِكَةِ عليهِم السَّلَامُ، أو هو من الملائِكةِ حقًّا، وهو إبْلِيسُ. وثانِيهُما علَّمَه اللهُ عِلْمًا لم يكُنْ يعْلَمُه المَلَائِكَةُ عليهِم السَّلَامُ أنْفُسُهم، وهو آدَمُ عليه السَّلامُ. أما إبْلِيسُ، فقد أمَرَهُ الله تعالى، في جُمْلَةِ المأمُورِين، بسُجُودِ سَجْدَةٍ، فأطاعَ الجميعُ إلا هو، قال الله تبارك:{ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ. قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ}[الأعراف/11، 12]، فسَمَّى الله فِعْلَه فُسُوقًا، حيْثُ قال:{ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا}[الكهف/50]، وجَعلَ إصْرارَه على الفُسُوقِ سببا لِكُفْرِه، حيثُ قال:{ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}[البقرة/34]؛ ولذلك حَكَمَ عليه بالخُروجِ من نَعِيمِ الجنة، إذْ قال:{ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ}[الأعراف/13].

وأما آدمُ وزوْجَتُه عليهما السَّلامُ، فقد رزَقَهُما الله تبارك رزْقًا ما رُزِقَ أحَدٌ من ذريَّتِهما مِثْلَه، حيْثُ قال تبارَكَ وتعالى:{وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا} [البقرة/35]، ووَعَدَهُما الأمْنَ من الحاجَةِ، فقال:{ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى. وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى}[طه/118، 119]، ومنَعَهُما الأكْلَ من شيءٍ واحِدٍ من جُمْلَةِ المُباحاتِ التي لا يَعْلَمُ عدَدَها إلا اللهُ، حيْث قال:{ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ }[البقرة/35]؛ وحذَّرَه، تعْلِيمًا ووَعْظًا، من مُخالَفَةِ النهْيِ وطاعَةِ إبْليسَ، وبيَّنَ له عُقوبَةَ المُخالَفَةِ، فقال:{ فَقُلْنَا يَا آَدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى}[طه/17]؛ فنسِيَ آدمُ الوَعْظَ، وضعُفَ عن الطاعة، كما قال اللهُ:{ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آَدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا}[طه/115] ، فأَكَلَ، وأكَلَتْ بِأَكْلِه مَنْ تولَّى القِيامَ عليها، أيْ زوْجَتُهُ، من الشجَرَةِ الحَرامِ، كما قال تبارَكَ وتعالى:{ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آَدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى. فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآَتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آَدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى}[طه/120، 121]؛ فسَمَّى الله مُخَالَفَتَه للنهْيِ عِصْيانًا، كما هو منْصُوصٌ عليه في الآية السابقِة؛ وعاقَبَهُما بأنْ أوْقَعَ عليهما الوَعيدَ، فأخْرَجَهُما من الجنة، حيثُ قال:{ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ. قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ}[الأعراف/124، 125]. وبدأ التاريخ.

والمُلاحَظُ أنه لا يُوجَدُ في هاتَيْن القصَّتيْنِ أدْنَى إشارَةٍ إلى رُكْنِ التَّصْدِيقِ باعْتِبارِه سبَبًا لأيّ شيءٍ، بل الأمْرُ فيهما مُتَعلّقٌ، حَصْرا، في أمْرَيْن إلَهِيَّيْن لِخَلْقَيْن من خَلْقِه جمَعَهُما مكانٌ واحِدٌ، أحدُّهما أمْرٌ بفِعْلٍ، وهو السُّجُودُ، والثاني أمْرٌ بعَدَمِ الفعْلِ، وهو النهْيُ، أي ترْكُ الأكْلِ من الشجَرة. وفي كِلْتَا الحالَتَيْن كان سببُ العُقوبَةِ التولّي عن الطاعَة، إما بالفُسُوقِ، وإما بالعِصْيَانِ. والفرْقُ الوحيدُ بين القِصتَيْن هو لعْنَةُ اللهِ لإبْليسَ، وتَسْمِيَّتُه كافِرًا، وغُفْرانُه لآدمَ وزوْجَتِه، وعَدَمُ هذه التسْمِيَّةِ. وهو الأمْرُ الذي يُفَسِّرُه اسْتِكْبارُ إبْلِيسَ عن التَّوْبَةِ، الذي يبْدُو في تبْرِيرِه للفُسُوقِ، حيثُ قال:{ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ. قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ}[ص/75، 76]، في مُقَابِل مُسارَعَةِ الزَّوْجَيْنِ بالتَّوْبَةِ، كما أخْبَرَ اللهُ، فقال:{ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[الأعراف/23]. ولنا عوْدَةٌ لمسألة التَّوْبَةِ.

إن مَسْألةَ ترْكِ المَعْنِيّينَ للتَّصْديقِ باللهِ وما يلْزَمُ الإيمَانُ به من أمُور الغيْبِ ليْسَ لها تأثيرٌ البتَّةَ في العُقُوبةِ الإلهيَّةِ للجَميع؛ فأمْرُ تصْديقِ آدَمَ بالله واضِحٌ بِحَيْثُ لم يُناقِشْه أحدٌ، وكذلك أمْرُ تصْديقِ إبليسَ، وإنْ وُجِدَ الكثيرُ من العُلَمَاءِ الذين اسْتَهْجَنوا القَوْلَ بإيمَانِه. ويَجِبُ علينا، هنا، أنْ نضَعَ هذا الاستِهْجانَ في إطارِه الطبِيعيّ، وهو أن أصْحَابَه كانوا يُعَرّفُون الإيمَانَ بأنه قَوْلٌ وعَمَلٌ، فلمَّا لم تقَعْ من إبليسَ الطاعةُ كان القَوْلُ بإيمَانِه، عنْدَهم، مُنْكَرًا، والقَوْلُ بكُفْرِه مُتَعَيّنا، مع أنَّهم، بعْد ذلك، ما عمَّمُوا هذا على أحَدٍ بَعْدَ إبْليسَ، وما أعْمَلُوه في أيّ تنْظِيرٍ من تنْظِيراتِهم. وعلى العكْسِ مِنْهُم، فإن القائِلين بإيمَانِه حَصَروا معْنَى الإيمَانِ في التَّصْدِيقِ، ولَمَّا ثبَتَ له هذا المعْنَى أثْبَتُوا له الإيمَانَ، ثمَّ هؤُلاء، أيْضا، ما قالوا بأنه من أهْلِ الجنةِ، رغْم تعْمِيمِهم الحُكْمَ بدُخولِ الجنةِ لكلُّ مُؤْمِنٍ.

ومهْمَا كان الحالُ، فإن الأصْلَ الذي قعَّدَتْهُ هاتان القِصَّتان، وهو أن العهْدَ الإلَهِيَّ يتَضَمَّنُ وجُوبَ العَمَلِ بالأمْرِ والنهيِ، كما أن لُزُومَ العُقُوبةِ على المُخالَفةِ فيهما واضِحٌ؛ إضافة إلى تعْلِيمِنا أن هذا أصْلٌ قديمُ، إذْ أنه ثابِتٌ قبْلَ بدْءِ التاريخ. وهو، إلى ذلك، مُسْتَمِرٌ ، إذْ نجِدُهُ مبْثُوثًا، ومُصرَّحًا به، في مواضِعَ كثيرةٍ من كِتابِ الله وحَديثِ الرسُولِ الكرِيمِ. ومن الجلِيّ أن أيَّ ناظِرٍ مُسَلّمٍ بصحَّةِ هذه القِصَّةِ لا بُدَّ أن يَحْكُم بوُجُوبِ ثُبُوتِ هذه القاعِدَةِ في أصُول الدِّينِ واستِمْرارِها، حتى قبْلَ أن يقْرَأَ آياتِ العهْدِ والوعْدِ والوعيدِ في القُرْآنَ الكَرِيمَ، لأنَّ نقْضَها هو نقْضٌ لِسَبَبِ بدْءِ التارِيخِ نفْسِه.

2-3-المطلب الثالث: دلالة وقائع بداية التاريخ على أن العمل ركن في الإيمان الحقّ

إننا نجِدُ في قصَّةٍ قديمةٍ أخْرَى من قَصَصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ دليلا قَطْعِيًّا على ثُبوتِ هذا الارْتِباطِ بيْنَ ما في الوقائع القديمة من أصُولٍ وبين أحْكامِ الله تعالى التي أُلْزَمَ بها، بعْدَ ذلك، كلَّ صاحِبِ دينٍ؛ بل إن النُّصُوصَ صريحةٌ في بيانِ أن تِلْكَ الوقائِعَ القدِيمَةَ كانت سبَبًا لهذه الأحْكامِ الحدِيثة؛ أقْصِد التي نزَلَتْ في المُكلَّفين من بعْدِهم إلى يوْمِنا هذا. وقد وقَعَتْ أحْدَاثُ هذه القِصة مع بِداية التارِيخِ البَشَرِيّ على الأرْض، وبَطَلاها ابْنان من أبناءِ آدمَ عليه السَّلامُ، وهما قابِيلُ وهابِيلُ حسَبَ النُّصُوصِ التوْرَاتِية. وقد قصَّ الله تبارك علينا أنهما تقرَّبا إليه بِهَدْيٍ، فرَضِيَ اللهُ هَدْيَ هابيلَ، وردَّ هدْيَ قابيلَ؛ فدَفَعَه الحَسَدُ إلى الحِقْدِ على أخيه، وهدَّدَه بالقتْلِ، فأمْسَكَ هابيلُ عن ردِّ العُدْوانِ، وتَجَرَّأ قابيلُ على الحرامِ، فقَتَلَ أخاه، فكان من أصْحَابِ الجَحِيمِ. قال اللهُ تبارك:{ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آَدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآَخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ. لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ. إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ. فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[المائدة/27- 30].

ومن المعْرُوف أن هذه الواقِعَةِ هي السَبَبُ في تَحْرِيمِ الله تعالى على بني إسرائيلَ القتْلَ بغيْرِ حقٍّ، كما قال:{ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ}}[المائدة/32]. وهو حُكْمٌ يَجْرِي على أمةِ الرَّسُولِ الخاتَمِ، حيْثُ قال الله تعالى:{ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }[الأنعام/151].

2-4- المطلب الرابع: تنْبِيهُ القرآن والسنة إلى أن العمل ركن في الإيمان الحقّ

لا بدَّ أنْ أنَبِّهَ، هنا، إلى أنَّني لا أريدُ استِعْجالَ نتائِجَ أيّ شيءٍ، فأحْكُمَ، مثلا، بأن نتيجةَ ثبُوتِ صِفَة الظلْمِ لأيٍّ كان، كما هو حالُ قابيلَ، عُقوبَتُه دُخولُ النارِ؛ أو أحْكُمَ بأن هذا ليس حُكْمًا في واقِعةٍ، بل هو تطْبِيقٌ لقاعِدَةٍ عامةٍ، مُؤَدَّاها أن كلَّ إعْراضٍ عن الطاعَةِ، مهما كان، ظلْمٌ، كما قال تعالى:{ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[المائدة/45]، وأن عُقوبةَ ذلك عَدَمُ

الفَلَاحِ، كما قال يُوسُفُ عليه السلام، وهو في مَعْرِضِ الحَديثِ عن الزِّنَا، لا عن مسألة من مسائل الاعْتِقادِ :{ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ}[يوسف/23]، فإن هذا له موْضِعَه الخاصُّ؛ إنَّما الذي أريدُه، وقد فعَلْتُه، أنْ أقدِّم تقْديما عِلمِيًّا مَرْضِيًّا لمسألة لها علاقَةٌ مباشِرَةٌ بِبَيَانِ تأْثِير العمَلِ بالأمْرِ والنهْيِ في تكْوِين الإنسان الذي يَصِحُّ أنْ يُسمَّى مُسْلِمًا؛ أي مُؤْمِنًا حقًّا، وأن نقْضَ الطاعَة، أيْ التوَلِّي، في الأعْمَالِ يُوجِبُ نقْضَ الإيمَانِ الحقِّ، أي الإسْلَامِ.

وإنَّ لهذا الموْضوع شواهِدُ كثيرةٌ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، فقد أخْبَرَ اللهُ تعالى عن أقْوامٍ، فقال:{ وَيَقُولُونَ آَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ }[النور/47]، فقد نسَبَ إليهم الإقْرَارَ بشَيْئَين، هما رُكْنَا الإسْلَامِ، أي التَّصْدِيقِ والوَعْدِ بالطاعَةِ؛ ثم أزال عنْهم اسْمَ الإيمَانِ الحقِّ لا بنَقْضِ التَّصْدِيقِ، بلْ بالتوَلِّي عن الطاعَة في أمُورِ القضَاءِ بيْن المُتَنازِعِين مِنْهُمْ في أمُورِ الدُّنْيا.

وقد يقولُ قائلٌ: إن هذِه الآيةَ قد نزَلَتْ في المُنافِقِين، وهي، إذَنْ، غَيْرُ مُلْزِمَةٍ للمُؤْمِنِينَ. والحقِيقَةُ أن المُطَّلِعَ على التُّرَاثِ الإسْلَامِيِّ لَيَنْدَهِشُ من العدَدِ المَهُولِ من الاعْتِراضَاتِ التي من هذا النوْعِ، أيْ التي ليْسَ لها من الوَجاهَةِ شيْءٌ، إذ هي ليْسَتْ إلا تَمْوِيهَاتٌ يُصِرُّ كثيرٌ من الناس على التشْوِيشِ بها على الحقائقِ. وقد كانت إجاباتُ القائِلين بِمِثْلِ ما جِئْتُ به من الأدِلَّةِ، دائما، التنْبيهَ إلى حقيقةٍ عِلْمِيَّةٍ، وهي أنَّ العِبْرَةَ بعُمُومِ الخِطابِ، لا بِخُصُوص السبَبِ؛ لكنَّني أحِبُّ، مع هذا، أنْ لا أخْرُجَ في كتابي هذا، كلِّه، عن النُّصُوصِ، فهي كفيلةٌ بِرَدِّ الأمْرِ إلى نِصابِهِ. وفي هذا الخُصوصِ، فإنَّ فيما وَرَدَ بعْدَ الآيَةِ المذْكُورَةِ ما يزيدُ الجلِيَّ، وهو أنَّ المعْصِيَّةَ سبَبٌ كافٍ لنقْضِ العهْدِ، جَلاءً؛ إذْ وَرَدَ تعْيِينُ وَصْفِ المُؤْمِنِينَ الصَّادِقِينَ، لا بالتَّصْدِيقِ بالغيْبِ، بل بالطاعَةِ، فقال تعالى:{ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ}[النور/51، 52]؛ ألا ترى أنه "حصَرَ" الفَلَاحَ والفَوْزَ في المُطِيعين، الذين تقعُ طاعتُهم عن خَشْيةٍ، وهو الخوفُ عن تعظيمٍ، وتقْوى ؟

ويُوجَدُ في كثيرٍ مِن الآيات التي نزلَتْ، قَطْعًا، في المُؤْمِنِينَ، الصَّادِقِينَ في تصْدِيقِهم، مثلُ ما ذكرْناه، فقد نصَّ الكِتابُ العزيزُ على أنَّ صِدْقَ المَحبَّة لله تكْمُنُ في الطاعَة لله، وأن المَغْفِرَةَ تُسْتَحقُّ بالاتِّباع للرَّسُول الكَرِيمِ؛ حَيْثُ قال:{ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[آل عمران/31]. كما جاء الوَعيدُ في التوَلّي عن الطاعة، فقال تعالى:{ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}[النور/54]. وهو المعْنَى الموْجُودُ في قولِه تعالى:{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}[الأحزاب/36]، وقوْلِه تعالى:{ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[التوبة/24]

وكما سمَّى الله تعالى المُتَوَلّي عن الطاعة في الأعْمَال فاسِقًا، كما هو نصُّ تذْيِيل الآية السابقة، فقد سماه كافِرا؛ حَيْثُ قال تعالى:{ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}[آل عمران/32]. وليسَ هذا حُكْمٌ اخْتصَّتْ به أمةُ محمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، بل هو حكْمٌ عامٌّ في كل فاسِقٍ، من حيْثُ سمَّاه اللهُ كافِرًا؛ فقد قال تعالى في بنِي إسرائِيلَ :{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[البقرة/ 93]. وأمَرَ المُؤْمِنِينَ من أتْباعِ محمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ بضَرُورَةِ المُخَالَفَة لِبَني إسْرائِيلَ وإلا صَحَّتْ فيهم التسْمِيَّةُ بالكُفْرِ، وحصَرَ ذلك في السَّمْعِ والطاعَةِ، في مُقابِلِ الصَّمَمِ والعِصْيان الإسْرائِيليّ، فقال:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[البقرة/104]، وقال:{ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ}[المائدة/7]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ. وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ. إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ}الأنفال،21،22. وقال تعالى في بنِي إسْرائِيلَ، مُؤَكِّدا المعْنَى نفْسَه :{وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ. ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ}[البقرة/84، 85].

وإننا نجِدُ في الحديثِ الشَّرِيفِ تصْدِيقًا لقاعِدَةِ تأْثيرِ الطاعَةِ في إقامَة العهْدِ، وانْتِقاضِه بالتوَلّي. ولا أقْصِدُ تلك الآثارِ الكثيرةِ للغايَةِ التي تشْهَدُ بخُلُودِ العُصَاةِ في النار بأعْمَالٍ مُحَدَّدَةٍ، فإن لِمِثْل ذلك موْضِعَه الخاص من هذا الكتاب، بل أقصِدُ بعْضَ الآثارِ التي تُبيّنُ اهْتِمامَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ بوُجُوبِ الطاعَةِ للأمْرِ والنهْيِ من حيْثُ هو مبْدَأٌ، أيْ أصْلٌ حاكِمٌ . ومن ذلك أنه كان يُبايعُ الناسَ – إنْ لَمْ يكُنْ يُبايِعُ تأَلُّفًا، فإنه في هذه الحالة قد يُبايِعُ على ما دون ذلك– على أشْياءَ كثيرَةٍ، ومن أهمِّها وأكثَرِها وُرودًا في الحَدِيثِ السَّمْعُ والطاعَةُ. ومن ذلك ما ورَدَ عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، حيْثُ قَالَ:" بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ؛ وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ؛ وَأَنْ نَقُولَ، أَوْ نَقُومَ، بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ"[1].

ولم يَكُنْ رسُولُ اللهِ يَرْضَى – إنْ لم يكُن غرَضُهُ التَّأْلِيفُ– أنْ يُنْقِصَه المُؤْمِنُونَ شيْئًا من الأعْمَالِ عنْد بَيْعَتِهم له، فقد روَى بَشِيرُ بْنَ الْخَصَاصِيَّةِ، فقَالَ:" أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُبَايِعَهُ، قَالَ: فَاشْتَرَطَ عَلَيَّ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنْ أُقِيمَ الصَّلَاةَ وَأَنْ أُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ وَأَنْ أَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَأَنْ أَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَأَنْ أُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا اثْنَتَانِ، فَوَاللَّهِ، مَا أُطِيقُهُمَا، الْجِهَادُ وَالصَّدَقَةُ؛ فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُ مَنْ وَلَّى الدُّبُرَ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ، فَأَخَافُ إِنْ حَضَرْتُ تِلْكَ جَشِعَتْ نَفْسِي، وَكَرِهَتْ الْمَوْتَ؛ وَالصَّدَقَةُ، فَوَاللَّهِ، مَا لِي إِلَّا غُنَيْمَةٌ وَعَشْرُ ذَوْدٍ هُنَّ رَسَلُ أَهْلِي وَحَمُولَتُهُمْ، قَالَ: فَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ، ثُمَّ حَرَّكَ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: فَلَا جِهَادَ، وَلَا صَدَقَةَ، فَلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِذًا ؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أُبَايِعُكَ، قَالَ: فَبَايَعْتُ عَلَيْهِنَّ كُلِّهِنَّ"[2].

وقد أوْرَدَ الحاكِمُ هذا الحديثَ[3]، وعبارتُه أدقُّ، إذْ خَلا من التصْحِيفِ الموْجودِ عنْد الإمامِ أحمد، فَفِيه قوْلُ الرَّسُولِ الكَرِيمِ:" فَبِمَ تدْخُلُ الجنَّةَ ؟ "؛ وهو حدِيثٌ صحيحُ المعْنَى، إذْ تشْهدُ له مُحْكَماتُ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ، وإنْ كان ضَعيفًا من حيْثُ الروَايَةُ، كما ذهَب إلى ذلك الشيْخُ الألباني في تَخْرِيجِه لكتاب "كلِمَة الإخْلاص" للإمامِ ابْنِ رَجَب[4].

---

[1]– موطأ مالك – ح 853

[2]– مسند أحمد– ح 20946

[3]– المستدرك على الصحيحين– ح 2380

[4]– تخريج أحاديث كلمة الإخلاص– ص 16

وإنَّ مِن أصْرحِ الأحاديث في الموْضوعِ، قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى ؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى"[1].

وقدْ عمِلَ التأويلُ – وهو أكثرُ من أنْ يُعَدَّ، وسببُه الأساسيُّ تأثيرُ الإرْجَاءِ والتَّصْدِيقِ بالشَّفَاعَةِ – على إبْطالِ دِلالة هذا الحديث على الجلِيّ من معْناه، فرأَيْنا ابنَ حجرٍ يَخُوضُ في معْنى الإبَاءِ، ففَصَّلَ فيه، وجعَله إباءَيْن، أحدُهما للكافِرِ والثاني إبَاءُ المُصَدِّقِ، فقال :" وَالْمَوْصُوف بِالْإِبَاءِ، وَهُوَ الِامْتِنَاع، إِنْ كَانَ كَافِرًا فَهُوَ لَا يَدْخُل الْجَنَّة أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَالْمُرَادُ مَنْعُهُ مِنْ دُخُولهَا مَعَ أَوَّل دَاخِل إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى"[2]. والعِلَّةُ في ذلك عنده احْتِمالُ دِلالَةِ كلمةِ " أُمَّتِي" على أمةِ الدَّعْوَةِ أو أمةِ الاسْتِجابَةِ.

وبِغَضّ النظَرِ عن هذه الفِكْرةِ التي جعَلَها أصْحَابُها مسْتَنَدًا لإبْطالِ دِلالَةِ أيّ نصّ لا يرْضَوْنَ معْناه، أو يعْجَزُونَ عن ذلك؛ وهو، على عكْسِ ما قد يظُنُّه الناسُ، كثيرٌ، فإن دِلالَةَ الخِطابِ تجْعَلُ التعْليمَ النبَوِيَّ مُوَجَّها لأصْحابِه. وفي حالة فرْضِنا صِدْقَ التمْيِيزِ بين الأمَّتَيْن، وأنَّ هناكَ احْتِمالا لِيكونَ الخِطابُ في الحديث مُوَجَّها لأمةِ الدّعْوةِ، فإن العُمُومَ في الحديثِ قائِمٌ، إذْ أن كلَّ أمةِ الاستِجابةِ هي، قبْل ذلك، أمَّةُ دعْوَةٍ .

والحقيقةُ أنْ لا حاجةَ لنا لكلِّ هذا البحث، إذْ أنَّه عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ما كان يُميَّزَ بيْنَهُما، إذْ كان يُخاطِبُ أمةَ الدعْوةِ بالشيءِ نفْسِه الذي يوجَدُ في العهْدِ الذي كان يأخُذُهُ من الناس عنْد الاسْتِجابةِ؛ إنَّما الفرْقُ في ترْتِيب ما كان يدْعُو إليه وما كان يأخُذُه فقط، حَيْثُ كان يدْعُو، ويأخُذُ العَهْدَ بالتَّصْدِيقِ أوَّلا، ثم يُرتِّبُ أرْكانَ الإيمَانِ وأعْمالَ الشَّرِيعَةِ عليه عنْدَ وُجُودِ الاستِجابةِ؛ كما سنَرى عند بحْث مسألة تكْلِيف الكُفار بِفُرُوع الشّريعةِ في هذا الفصْلِ. ومن شَواهِدِه التي نُبادِرُ بها أنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بايَعَ ثَقِيفًا على أَنْ لَا صَدَقَةَ عَلَيْهَا وَلَا جِهَادَ، فلمَّا سُئِل عن ذلك قال:" سَيَتَصَدَّقُونَ وَيُجَاهِدُونَ، إِذَا أَسْلَمُوا"[3]. ومن هذا، أيضا، أنَّ "رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ، قَالَ : إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ

[1]– صحيح البخاري– ح 6737

[2]– فتح الباري 332/20

[3]– سنن أبي داود– ح 2630

وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ؛ فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ"[1]. ومن الواضِحِ أن الرسُولَ الكريمَ ما اكْتَفَى من هَؤُلاءِ، ولا أولَئِكَ، بِمُجَرَّدِ التَّصْدِيقِ.

2-5-المطلب الخامس: بيانُ ودِلالةُ العِلة في حُكْمِ الله تعالى بأن العمل ركن في الإيمان الحق

من المُلاحَظِ أن فَصْلَ موْضُوعاتِ العَقائِدِ عن موْضُوعاتِ الفِقْه ما كان يَجِبُ أنْ يتجاوَزَ الغرَضَ العِلْمِيَّ منه، أقْصِدُ فصْلَ موْضُوعاتِ الدّينِ من أجْلِ تَيْسِيرِ وتَعْمِيقِ الفِقْهِ بها، أمّا هذا النوْعُ من الفصْلِ الذي جعَلَ الدّينَ ينْقَسِم إلى أصُولٍ للدّينِ وفرُوعٍ له، فقدْ نشأ عن تَمْييزِ العُلَماءِ مُسْلِمِينَ، مُرْجِئِهم ووَعِيدِيّهِم، وبشَكْلٍ غيْرِ واعٍ، بيْن ما يُمْكِنُ معْرِفَتَه بالعقْلِ والشَّرْعِ، وهو الإيمَانُ بالله والأخْلاقِ، وبيْنَ ما لا يُمْكِنُ مَعْرفتُه إلا بالشَّرْعِ، وهو بعْضُ أرْكانِ أصُولِ الدّينِ، إضافةً إلى العِباداتِ وأحْكامِ المُعامَلاتِ؛ فقَدَّمُوا الأوَّلَ، ورأَوْهُ أهَمَّ من غيْرِه؛ وبالأخصّ وقد علِمُوا، كما يعْلَمُ كلُّ العُقَلاء، أن الأعْمالَ إنَّمَا تَنْشَأُ مُتَوَلِّدَةً عَمَّا يُوجَدُ في القُلوبِ من نَوايا. وقدْ ازدادَتْ مَرْجِعيَّةُ إخْلاصِ التوْحِيدِ في تَحقِيق النَّجاةِ يوْمَ القِيامَة على حِسابِ أعْمالِ الجوارِحِ رُسُوخًا عنْد الكَثِيرين منْهُم بِفِعْلِ سُوءِ فهْمِ بعْضِ النُّصُوصِ، وبالأخَصّ اخْتِراعِ نصُوصٍ أخْرى تُعْلِي من شأْنِ التعَلُّقِ بالأمَانِي.

وفي خِضَمّ هذا وغيْرِه، لم ينْتَبِهُوا إلى أنَّ الله تعالى، حين أنْزَلَ رِسَالاتِه على الرُّسُلِ السابِقين على بِعْثَةِ الرسُولِ الكَرِيمِ، كما هو الأمْرُ حِين بَعَثَهُ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ، لَمْ يُعلِّلْ التكْليفَ بِهذا التَّعْلِيلِ، بلْ أوْرَدَ جُمْلَةَ أوامِرِ الدّينِ ونوَاهِيه باعْتِبارِها صادِرَةً عن إرَادَتِهِ الكُلِّيَّةِ، المُوَافِقَةِ، طبْعًا، لحقِيقَةٍ خَلْقِيَّةٍ، وهي أنَّ العَمَلَ هو وَلِيدُ ما في القلْبِ من نيَّةٍ. ولِذَلِكَ فقَدْ ورَدَتْ مَسائِلُ أصُولِ الدّينِ في الكِتَابِ العَزِيزِ، باعْتِبارِها أَوامِرَ وأخْبارًا واجِبَةَ التَّصْدِيقِ؛ وهي كلُّها من عمَل القلْبِ، وذلك مثْلَ وُجُوبِ الإيمَانِ بالله والمَلَائِكَةِ عليهِم السَّلَامُ وبَعْثِ الأمْوَاتِ والجنةِ والنارِ، ووُجُوبِ التوْحِيدِ، والنهْيِ عن الشِّرْكِ. تماما كما ورَدَ الأمْرُ بفضائِلِ الأخْلَاقِ، والتكْليفِ بالصَّلاةِ والزَّكاةِ، والاقْتِصادِ في الإنْفاقِ، والطّلاقِ للعِدَّةِ، وعَدَمِ الاعْتِداءِ على الأنْفُسِ والأمْوالِ والأعْراضِ، وعَدَمِ التَّوَلِّي حِينَ

[1]- صحيح البخاري- ح 1365

الزَّحْفِ ... باعْتِبارِهَا أَوَامِرَ ونَواهِيَ واجِبَةَ التنْفِيذِ، وهي من عَمَلِ القلْبِ أيْضًا، باعْتِبارِ وُجُوبِ التَّصْدِيقِ، أوَّلا، أنَّها فرائِضُ من الله، إضافة إلى أنها من أعْمالِ الجَوارِحِ.

إننا نجِدُ، مثلا، في القُرْآنِ الكَرِيمِ أنَّ التَّصْدِيقَ بأصُول الاعْتِقادِ قد وَرَد وُرُودَ الأوَامِرِ والنوَاهِي، إذْ قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا آَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا }[النساء/136]، كما نَجِدُ أسْماءَه تَبارك وارِدةً وُرُود الأخْبارِ الواجِبِ تصْديقُها، مثل قوله تعالى:{ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ}[البقرة/163]، والنهْيِ عن اعْتِقادِ الشِّرْكِ، فقال تعالى:{ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ}، وقال تعالى: {أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ}[الزمر/43]؛ وكذلك الأمرُ بتبْجيل الرسُول الكَرِيمِ، حيثُ قال تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}[الأحزاب/56]؛ وكذلك الأمْرُ بالمكارِم، حيثُ قال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ}[الحجرات/11، 12].

وتنْطبِقُ القاعِدةُ المذْكورَةِ على مَسائِل الاعْتِصام، فقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}[آل عمران/102]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}[المائدة/51]، وقال تعالى:{تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}[النساء/13، 14]؛ وعلى الطهارةِ، فقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ

النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}[المائدة/6]؛ وعلى الصَّلاة، فقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ} [الحج/77]؛ والصِّيامِ، فقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[البقرة/183]؛ والجِهادِ، فقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ. وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ}[الأنفال/15، 16]؛ والنِّكاح، فقال تعالى: { وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آَبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا}[النساء/22]؛ والأطْعِمَة، فقال تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ. إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [البقرة/172، 173؛ والرِّبا، فقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[البقرة/278]؛ والدِّماء، فقال تعالى{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [البقرة/178]...

واشْتِراكُ كلُّ الفرائضِ، مهْما كانَتْ، في هذه الحقيقةِ، أيْ كوْنِها، كُلِّها، صادِرةً عن الله تعالى بِوَصْفِها أوامِرَ ونواهِيَ واجِبةَ العَمَلِ بها، جَعَلَها شيْئًا واحِدًا، إذْ هُوَ تعَالى فرَضَها كلَّها، كما جَعَلَها مُتَساوِيَّةً، أيْ أصُولا بالنسْبَةِ لله تعالى، للسَّبَبِ نفْسِهِ؛ ولا يَبْقَى الاختْلافُ إلا في تعَلُّقِ كلِّ مَجْمُوعةٍ منها بالآلةِ الإنْسانيَّةِ التي تُؤَدِّيها. ويؤكِّدُ ما قُلْناهُ، ويُجَلِّيه أنَّ فوَاصلَ مَعْظمِ الآياتِ التي أوْرَدْتُها فيها ذِكْرُ الوَعيدِ الشَّديدِ على المُخالَفةِ للأوامِرِ والنَّواهي، مهْما كانت تَبْدو غَيْرَ ذَاتِ خَطَرٍ كبيرٍ بالنسْبَةِ لكَثيرٍ من الناس، بتأثيرِ الثقافةِ التي أشاعَها المُرْجِئَةُ منذ قرونٍ. وبعْضُ هذه الأوامِرِ، خُصوصا في العِبادات، تُبْطِلُ العبادَةَ نفْسَها في حالِ عدَمِ الإتْيان بها؛ فإن الذي لا يتَطَهَّرُ الطهَارَةَ الواجِبَةَ، مثلا، إنْ لم يكُنْ معْذُورًا، لَمْ يُقِمْ للهِ صَلاةً، ولو رَكَعَ وسَجَدَ ألْفَ سَنَةٍ.

ولهذا السَّبَبِ الذي ذكَرْناه، أيْ اسْتِواءِ كُلِّ أوامِرِ الله في حُكْمِه، مهْما كانت، تجِدُ في القرآن الكريم تلك الظاهِرَةِ الأسْلوبيَّةِ الغريبةِ التي كانت سبَبًا لِحيْرَةٍ بالِغةٍ عنْد العُلماء، فقالوا في شرْحِها أشْياءَ غيرَ ذات نفْعٍ في إطْفاءِ لَهِيبِ الحَيْرَةِ. والسَّبَبُ في هذا العجْزِ هو أنهم ما انْتَبَهوا إلى

القاعِدة التي يَجِبُ أنْ تقُودَ عمليَّةِ الفهْمِ كُلِّها، وهي ما نبْحَثُ عن إبْرَازِه في هذا الفصْل، أيْ أنَّ العَمَلَ ركْنٌ من أرْكان الدِّينِ، مُسَاوٍ تماما لرُكْنِ التَّصْدِيقِ، ومُسْتقِلٌّ عنه تماما، وإنْ كان، في الترْتيبِ الطبِيعيّ لانْتِقالِ الأشياءِ من العَدَمِ إلى الوُجودِ، مُترَتِّبا عليه.

والظاهِرةُ التي أقْصِدُ هي المزْجُ بيْنَ مَسائِل أصُولِ الدِّينِ وفُروعِه في آيَةٍ واحِدَةٍ، أوْ مَجْموعَةِ آياتٍ مُتَتَالِيةٍ، مَخْتُومَةٍ بِحُكْمٍ واحِدٍ يَجْرِي على جَميع ما ذُكِرَ؛ بِحَيْثُ يُحدِّثُك عن الإيمَانِ بالله، وبعْدَه عن مسْألة فرْعِيَّةٍ، أو أشَدُّ إدْهاشًا مِن هذا، وذلكَ حينَ يُقَدِّمُ، أحْيانًا، مسْأَلَةً فرْعِيَّةً على مسألَةٍ أصُولِيَّةٍ.

والأمثِلَةُ على هذه الظاهرةِ كثيرةٌ، حيثُ قدَّم النهْيَ عن الفواحِشِ والمَعاصي والظلْمِ على النهْيِ عن الشِّرْكِ في قوْلِه تعالى:{ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}[الأعراف/33]، وقدَّمَ الإحْسَانَ إلى المُحْتاجِين على الصّلاةِ والزّكاةِ في قوْلُه تعالى:{ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} [البقرة177].

وقدَّمَ خُلُقَ التوَاضُعِ على القِيامِ والتوْحِيدِ، وأخَّر إخْلاصَ التوْحِيدِ على الاعْتِدالِ في النفَقَةِ، فقال تعالى:{ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا. وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا. إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا. وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا. وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آَخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا. وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا}[الفرقان/63، 74].

ومن عجائِبِ هذه الظاهِرَةِ ما يقْرَأُهُ القارئُ في خَواتِيم سُورَة البقَرة، حيْثُ يجِدُ الإقْرارَ بالسَّمْعِ والطاعَةِ لله والرسُولِ يَتَوَسَّطُ ذِكْرَ تصْدِيقِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ والمُؤْمِنِينَ بأرْكانِ الإيمَانِ، فيَفْصِلَ بيْن الأرْبعَة الأُولى والخامِسَ منها، وهو الإيمَانُ باليَوْمِ الآخِرِ. قال الله تبارك:{ آَمَنَ

الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ}[البقرة/285].

2-6-المطلب السادس: دِلالَة انْتِفاع الكُفَّارِ بالصَّلَاحِ على أن العمل ركن في الإيمان الحقّ

إن هذا المطْلُوبَ المذْكورَ في العنوان يوجَدُ فيما سَنُثْبِتُه من استِقْلالِ العمَلِ الصالِحِ بنفْسِه، أي بمَعْزَلٍ عن التَّصْدِيقِ، في تحْقيقِ منْفَعَةٍ ما لصاحِبِه، أيْ تخفِيفِ العِقابِ عنه. ولا أقْصِدُ ما سبقَتْ الإشارةُ إليه في الفصْلِ الأوَّلِ، عنْد الحدِيثِ عن مسألة مُوازَنَةِ الله تعالى، عنْدَ المُعْتَزِلَةِ، بيْنَ حَسَنَات المُؤْمِنِ وسيِّئاتِه لِتقْدِيرِ درَجَتِه في الجنة أو دَرْكِه في النار، مع أنَّه دليلٌ على قِيمةِ العَمَلِ، مُسْتَقِلًا عن التَّصْدِيقِ، في تْحْقِيقِ المنْفَعَة؛ بل أعْني انْتِفَاعَ الكافِرِ، الثَّابِتِ كُفْرُهُ، بِعَمَلِه الصَّالِحِ. وإن من نتائج هذا البحْثِ التأكيدُ على ما نُريدُه من إثْباتِ مكانةِ العَمَلِ المِحْوَرِيَّةِ، تماما كالتَّصْدِيقِ، في تَحْقِيق النجاة، ذلك أنه إنْ كان ينْفَعُ صاحِبَه إنْ وُجِدَ مع فقْدِ التَّصْدِيقِ، فإنَّه يضُرُّه إنْ فُقِدَ مع وُجُودِ التَّصْدِيقِ؛ هذا إضافَةً إلى ثُبوتِ حُكْمِه الشَّرْعِيّ الأصْلِيّ، وهو أنَّه نافعٌ النَّفْعَ المُطْلَقَ إنْ صاحَبَه التَّصْدِيقُ.

وليْسَ لقائِلٍ أنْ يقُول: فرْقٌ بينهما، فإن رُكْنَ التَّصْدِيقِ، مُنْفَرِدًا، يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنةَ رأْسًا، أو بشَفاعةِ الشافِعين، بعْدَ دخُول النارِ؛ بيْنَما العمَلُ الصالِحُ، مُنْفَرِدًا، يُخفِّفُ، إنْ ثبَتَ ذلك، عن صاحِبه عذَابَ النارِ، ولكَنَّه لا يُدْخِلُه الجنةَ. ذلك أن في هذا القوْلِ مُصَادَرةً على المَطْلوبِ، أقْصِدُ أن قائِلَه مُرْجِئٌ، وفِكْرَتُه هذه أمْرٌ يَحْتاجُ إلى إثْبَاتٍ؛ أما بالنسْبَةِ لنا، فإن إثْباتَ ما وَعَدْنا به يُؤَدِّي إلى التسْوِيَّةِ التامَةِ بين رُكْنَيْ التَّصْدِيقِ والعمَلِ، من حيْثُ أن اجْتِماعَهُما، اجْتِماعَ الأرْكانِ، يُؤَدِّي إلى النجاةِ، وأن فَقْدَهُمَا يُؤَدِّي إلى الهَلاكِ، وأن وُجُودَ أحَدِهما دُونَ الآخر، في المُؤْمِنِ والكافِرِ، يُؤَدِّي إلى التَّخْفِيفِ من العذابِ.

وإنَّ مما يدلُّ على ما وعَدْتُ به الحدِيثُ الوارِدِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:" قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنُؤَاخَذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ"[1].

[1]- صحيح البخاري- ح 6410، وهو في صحيح مسلم- ح 172

وقد أحْسَنَ البَيْهَقِيُّ فهْمَ بعْضِ لَفْظِ الحديثِ، لكنَّه لَمْ يَسْتَفِدْ منه شيْئًا فيما يَخُصُّ ما نُريدُ، ذلك لأنه لَمْ يكُنْ يتصَوَّرُه، فقال:" وإنَّما أرَادَ به في الآخِرَةِ، وكأنَّه جَعَلَ الإيمَانَ كَفارَةً لِمَا مَضَى مِنْ كُفْرِه، وجعَلَ العَمَلَ الصالِحَ، بَعْدُ، كَفارَةً لِمَا مَضَى مِن ذُنُوبِه سِوَى كُفْرِه"[1]. وأوْردَ، لتَأْكِيدِ المعْنَى الذي اسْتَطَاعَ تصَوُّرَهُ، حَديثًا آخَرَ في الموْضوعِ[2]، رواهُ الإمامُ البخاري قبْلَهُ، وهو عن حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رضِيَ الله عنه، وفيه:" أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّثُ، أَوْ أَتَحَنَّثُ، بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صِلَةٍ وَعَتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ ؟ قَالَ حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ"[3].

وقد أوْرَد النوَوِيُّ – عند شرْحِه لحَدِيثِ حكِيمِ بْنِ حِزامٍ عنْدَ الإمَامِ مُسْلِمٍ– عن المازِرِيّ عدَدًا من المعاني المُحْتَمَلَةِ للحَديثِ، حيْثُ استبْعدَ، في الأوَّلِ، معْنَاهُ الظَّاهِرِ لأنه يُخالِفُ " مَا تَقْتَضِيه الْأُصُولُ، لِأَنَّ الْكَافِرِ لَا يَصِحّ مِنْهُ التَّقَرُّب، فَلَا يُثَابُ عَلَى طَاعَته"، وجعَلَ، في الثاني، الكافِرَ المُحْسِنَ مُجرَّدَ مُكْتَسِبٍ للثنَاءِ الجَمِيلِ في الدُّنْيا؛ أما في الثالِثِ، ففتَح البابَ أمامَ احْتِمالِ " أَنْ يَزْدَادَ فِي حَسَنَاتِه الَّتِي يَفْعَلُهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَيَكْثُرَ أَجْرُه لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ الْأَفْعَالِ الْجَمِيلَةِ". ويبْدو أنَّ النوَوِيَّ لا يَمِيلُ إلى هذا كلِّه، ولذلك نَقَلَ عن ابنِ التِّينِ وغيْرِه من المُحَقِّقِينَ " أَنَّ الْحَدِيث عَلَى ظَاهِره، وَأَنَّهُ إذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ، يُثَاب عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنْ الْخَيْر فِي حَال الكُفْرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيّ رَضِيَ اللَّه عَنْهُ، قَالَ : قَالَ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" إذَا أَسْلَمَ الْكَافِر فَحَسُنَ إسْلَامهُ كَتَبَ اللَّه تَعَالَى لَهُ كُلّ حَسَنَة زَلَفهَا ، وَمَحَا عَنْهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْف، وَالسَّيِّئَة بِمِثْلِهَا إلَّا أَنْ يَتَجَاوَز اللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى"[4].

والمُلاحَظُ أنَّه فيما عَدَا ما أوْردهُ المازِرِي، عن مَجْهُولينَ، من تَخْفيفِ العِقابِ عن الكافِرِ يومَ القِيامَةِ، وذلك بإحْسانِهِ حَالَ كُفْرِه، فإن جَميعَ الشُّرَّاحِ الذين لَمْ يرُدُّوا دِلالةَ الحديثِ الظاهِرَةِ قدْ حَصَروا معْناه في أن الكافِرَ لا ينْتَفِعُ بما عمِلَهُ من خيْرٍ في الآخِرَةِ إلا إذا كان، بعْدَ ذلك، قدْ أسْلَمَ. وهذه حقيقةٌ يَزيدُها وُضُوحًا قوْلُ ابن حزْمٍ :" مسْأَلَةٌ: ومَنْ عمِل في كُفْرِه عمَلا سيِّئا ثم أسْلَم، فإنْ تَمَادَى على تِلك الإساءَةِ حُوسِبَ وجُوزِيَ في الآخِرَةِ بِمَا عمِل من ذلك في شِرْكِه وإسْلَامِه؛

---

[1]– السنن الكبرى 123/9

[2]– السابق.

[3]– صحيح البخاري– ح 2068

[4]– شرح النووي على مسلم 239/1. وحديث أبي سعيد، رضي الله عنه، رواه مالك، والبخاري، عن مالك، معلَّقا.

وإنْ تاب عنْ ذلك سقَط عنه ما عمِلَ في شِرْكِه. ومَنْ عمِلَ في كُفْرِه أعْمالًا صالِحَةً، ثم أسْلَمَ، جُوزِيَ في الجنةِ بِمَا عمِلَ من ذلك في شِرْكِه وإسْلَامِه، فإنْ لَمْ يُسْلِمْ جُوزِيَ بِذَلِكَ في الدنْيا، ولَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ في الآخِرَةِ "[1].

وهذا، في الواقِعِ، كلامٌ صحِيحٌ إجْمَالًا، لكنَّه ليس كلُّ ما يُمْكِنُ استِنْبَاطُه من الأحاديث في الموْضُوع، بلْ إنَّ أهمَّ مَعْنَى فيها، بل المعْنَى الأصْلِي، وهو الذي يَستَنِدُ إليه، بعد ثُبوتِه وإيضَاحِه، المعْنَى الذي أثْبَتَهُ الشّرَّاحُ، هو أن العمَلَ الصَّالِحَ ينْفَعُ صاحِبَه في الآخِرةِ، مُطْلَقا، أيْ بشكْلٍ مُسْتَقِلٍ عمَّا يُوجَدُ في القلْبِ من تَصْدِيقٍ.

إن الرجُلَ في الحديث الأوَّلِ سأل الرسُولَ الكريمَ عن مسْئُولية الإنْسانِ عن أعْمالِه قبْل الإسْلَامِ، من حيْثُ مُؤَاخَذَةُ الله تعالى العبْدَ عليْها؛ وإن جوابَهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ أثبَتَ اتِّصَالًا بَيْنَ ما اكْتَسَبَه العبْدُ حالَ كُفْرِه، ثمَّ حَالَ إسْلَامِه، بِحَيْثُ أن إحْسانَ العمَلِ، لا الاعْتِقَاد، في الإسْلَامِ يَصْنَعُ استِمْرارِيَّةً مع الإحْسَانِ قبْلَه، وإسَاءةَ العمَلِ في الإسْلَامِ تسْتَدْعِي الإسَاءاتِ السابِقَةِ عليه، أيْ حالَ الكُفْرِ؛ ومعْنَى ذلك أن الإيمَانَ، أقْصِدُ التَّصْدِيقَ، لم يَمْحُها. وهذا يدُلُّ على أن للأعْمَالِ كَيْنُونَةً مُسْتَقِلَّة عن كيْنُونَةِ التَّصْدِيقِ.

ومن المُثيرِ للانْتِباه أن ما انتَهَيْنا إليه هنا من إثْباتِ ظاهِرَةِ " التَّرَاكُمِيَّة " في تِيارِ الوُجُودِ الإنساني، بحيْثُ يكون وُجُودُ الإنسان "نَفَسًا" غيرَ قابِلٍ "للانْقِسَامِ" هو عيْنُ ما تقرَّرَ في الفكرِ الإسْلَامِيّ في تفْصيلٍ من تفْصيلاتِ البحْثِ في التَّوْبَةِ، حيثُ انْتَهى هذا الفِكْرُ إلى أن المُسْلِمَ يعُودُ بعْد التَّوْبَةِ من الذَّنْبِ إلى حالِ البَراءَة التَّامَّة، فإنْ عادَ إلى الذَّنْبِ مرَّة أخْرَى، حَضَر الذَّنْبُ الأوَّلُ، فانْضَمَّ إلى الثاني؛ فهناك، إذن، تَطابُقٌ بيْنَ وقُوعِ الذَّنْبِ من المُسْلِمِ الذي سبقَ له الإسْلَامِ، ووُقُوعِه من المُسْلِمِ الذي سبَقَ له الكُفْرُ، مِنْ حيْثُ أن الجميعَ مُؤاخَذٌ بِمَجْمُوعِ العمَلِ، أو مُحَصِّلَةِ السَّعْيِ النهائِيَّةِ.

ولا بدَّ أن نُؤَكِّدَ، مرَّةً أخْرى، أن أسْئِلَةَ السَّائلين للرسُول الكريمِ وإجاباتِه، عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، لم تكُنْ عن مسائل التَّصْدِيقِ والكُفْرِ؛ بل عن أعْمالِ البِرِّ والإحْسَانِ. وهذا واضِحٌ في الحديثِ الأوَّلِ، وأوْضَحُ في الحدِيثِ الثاني.

ويبْدو أن من الأسباب الأساسيَّةِ التي جعلتْ العُلَماءَ لا ينْتَبِهُون إلى ما في هذه الأحاديثِ من مَعْنى أنهم لم يتصَوَّروا "تراكُمِيَّةً" في عمَلِ الإنسان، ولذلك غابَتْ عنهم فِكْرَةُ صُدُور الذَّنْبِ

[1]- المحلى 19/1

من الكافِرِ، إذْ فيما عَدَا البيْهَقي الذي نصَّ على ذلك، كما رأينا، فإن البقيَّةَ لم يُشِيرُوا إلى هذه العَقِيدة، بل هي مرْفُوضَةٌ، كما رأينا عنْد المازِري، وكما يدُلُّ انصِراف العُلماء عن مُجرَّدِ ذِكْرِها.

وإن من أهم الإضافاتِ التي يجبُ استِحْضَارُها أن العجْزَ عن تَصَوُّرِ التراكُمِيَّة يرْجِعُ إلى ما بَدا لهم تناقُضًا بَيْنَ هذه الأحادِيث وبَيْنَ حقِيقَتَيْنِ ثابِتَتَيْنِ من حقائِقِ أصُولِ الدِّينِ، وهما: أن الإسْلَامِ يَجُبُّ ما قبْله، وأن الكافِرَ ليْس له نَصِيبٌ في الآخِرَة. ولهذا توَقَّفوا في فهْمِ الأحاديث التي ذكرْناها عنْد الحُدودِ التي تسْمَحُ بها، فيما تصَوَّرُوا، هذه الأصُولُ، فأثْبتوا للكافِرِ الذي أسْلَمَ الانْتِفاعَ من عملِه الصالِحِ حالَ كُفْرِهِ، ومنَعوا انْتِفاعَه من ذلِكَ حالَ استِمْرَارِ الكُفْرِ، بَلْ، في الواقِعِ، هم لم يتصَوَّروا المسْألَةَ رأسًا. وتأكَّدتْ لديْهم الفِكْرَةُ باستِحْضَارِ الأصْلِ الأوَّلِ الذي يُوحِي بالانْفِصال التامّ بين الزمَانَيْنِ، زمانِ الكُفْرِ وزمانِ الإسْلَامِ.

وإن الجمْعَ السَّليم بين الأدلَّةِ لا ينْفِي أيَّ حقيقةٍ من هذه الحقائِقِ، فإن الإسْلَامِ يَهْدِمُ ما قبْلهُ من شِرْكٍ وسُوءٍ، لأن المُسْلِمَ، حالَ إسْلَامِهِ، قدْ قَطَعَ صلَتَه بحياتِه قبْلَه؛ ولكنَّه يبْقى خاضِعًا لِما اكْتَسَبَه فيها، من حيثُ أن ارْتِدَادَهُ عن الإسْلَامِ يُعِيدُه إلى حالِ الكُفْرِ، وإساءتُه للعَمَلِ تسْتَحْضِرُ فِسْقَهُ حالَ الكُفْرِ،كما وردَ في الحديثِ. وحالُه هذه ليْسَتْ غريبَةً، كما قد يَتَصَوَّرُ البَعْضُ، إذْ أن هذه الأحْكامَ هي نفْسُها أحْكامُ الإنسانِ المُسْلِمِ الأصْليّ، من حيْثُ أن ارْتِدادَه يُخْرِجُه من الإسْلَامِ، وفِسْقُهُ نَقْصٌ فيه، وتوْبَتُه تَهْدِمُ مَعْصِيتَهُ، وعوْدَتُهُ إلَيْهَا تَسْتَدْعِي ما قَبْلَها.

وليْسَ في الأحاديثِ التي تُثْبِتُ مُجازاةِ اللهِ الكفَّارَ على أعْمالِهم الصَّالِحةِ حالَ كفْرِهِمْ أيَّ تناقُضٍ مع حَقِيقةِ أن شرْطَ دُخولِ الجنةِ حُصُولُ التَّصْدِيقِ إضافةً إلى العمَلِ الصَّالِح؛ ذلك أنّهُ لا يُوجَدُ فيها تَبْشيرُ الكُفَّارِ بذلك؛ بلْ الذي في السنَّةِ تكْمِلَةٌ ضَروريَّةٌ لفَهْمِ هذه المسْألة بِكُلّ تفْصِيلاتِها، حيْثُ نجِدُ النبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ يشْهَدُ بأنَّه مهْمَا بَلَغَ من إحْسَانِ الإنْسَانِ حالَ كفْرِه، فإنَّ حالَةَ الكُفْرِ تمْنَعُه من دُخولِ الجنَّةِ، لأن التَّصْدِيقَ أيْضًا ركْنٌ في العهْدِ، فَقَدْ :"جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي كَانَ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَكَانَ، وَكَانَ، فَأَيْنَ هُوَ ؟ قَالَ: فِي النَّارِ، قَالَ: فَكَأَنَّهُ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ أَبُوكَ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ مُشْرِكٍ، فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ"[1].

[1]– سنن ابن ماجة– ح 1562

ومن الضَّروريّ أن أنَبّهَ، هنا، أنَّني ما ادَّعيْتُ هذا الذي نفَاهُ الرَّسُولُ الكريمُ، بلْ الذي أثْبتُّه، وسأزيدُه قوَّةً فيما سيَأْتي، أنَّ الكافِرَ، وإنْ كان من أهْلِ النارِ، فإنَّهُ يَنْتَفِعُ بِصَلاحِه في الآخِرة، من حيْثُ أن درْكَهُ فيها يكونُ أعْلى من درْكِ غيْرِه.

2-7- المطلب السابع: دِلالة تضَرُّر الكافر بسوء عمله على أن العمل ركن في الإيمان الحقّ

انتَهَيْنا في المطلب السابق إلى أنَّ الكافِرَ ينْتَفِعُ بِعَمَلِه الصالِحِ في الآخِرَةِ، حالَ كُفْرِه؛ وهذا، وإنْ كان حسَنًا، إلا أن مِن ضَرُورَاتِ تَمَامِ الاستِدْلالِ على صحَّة حكْمِنا بأنَّ العَمَلَ رُكْنٌ مستَقِلٌّ عن رُكْنِ التَّصْدِيقِ، إثباتُ أنَّ إساءَةَ الكافِرِ للعمَلِ، لا الاعْتِقاد، ضارٌّ بصاحِبِه، في الدُّنْيا والآخِرَةِ.

وإن أوّلَ ما يتبادَرُ إلى ذِهْنِ الباحِثِ، وهو يُفَكِّرُ في هذه المسألة تلك الآياتُ القُرْآنيَّةُ التي يُذَكِّرُ اللهُ تبارك وتعالى عِبادَه فيها بِقَصَصَ الأنْبياءِ عليهم السَّلامُ، حيثُ تبْدُو الدعْوَةُ إلى التوْحيدِ والعَمَلِ، كما يبْدُو التحْذيرُ من الكُفْرِ ورُكُوبِ المعاصي، أي الفُسُوقِ. إننا نجِدُ، مثلا، شُعَيْبًا عليه السَّلَامُ يدْعُو أهْلَ مدْيَنَ إلى التوْحيدِ وإلى الاسْتِقامَةِ في أمُور التِّجارَةِ، فقال تعالى:{ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ. وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ. بَقِيَّةُ اللَّهِ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ. قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ }[هود/84- 87]

بَلْ إنَّنا لا نجِدُ في سِيرةِ لُوطٍ عليه السلامُ إلا النهْيَ عن فِعْلٍ مُنْكَرٍ، وهو إتْيانِ الذُّكُورِ؛ وسمَّى لوطٌ ذلك تجاوُزًا للحَدِّ، وهو معْنى الإسْرَافِ الوارِدِ في الآية، وحَدُّ الله في النكاحِ هو اجْتِماعُ رجُلٍ وامْرَأةٍ بِعَقْدٍ، لا رجُلَيْنِ أو امْرَأتيْنِ، فقال تعالى:{ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ. إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ} [الأعراف/80، 81]، وقال تعالى:{ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ. وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ}[هود/77، 78].

ومن المؤَكَّدِ أن هذا هو السبَبُ في إهْلاكِهم، وليْسَ الكُفْرُ. ودليلُ ذلك هو تصْرِيحُ المَلَائِكَةِ عليهِم السَّلَامُ، حيثُ نجِدُهم يذْكُرُون لإبْراهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ كلِمةَ "الإسْرافِ" سبَبًا لاستِحْقاقِ الهلاكِ، وهي الكلِمَةُ التي استَخْدَمَها لُوطٌ عليه السلامُ، قبْلَ ذلك، لوَصْف سُلوكِ أهْلِ مدِينَتِه. قال تعالى:{ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ. قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ. لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ. مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ}[الذاريات/31– 34].

وهذا في الحقيقةِ ليْس رأيًا أراه، بل هو فهْمٌ مُسْتنْبَطٌ من القُرْآنِ الكَرِيمِ، ذلك أن الله تعالى يقول: { وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُون}[هود/117]. قال الرازي:" والمعْنَى: أنه تعالى لا يُهْلِكُ أهْلَ القُرى بِمُجرَّدِ كوْنِهم مُشْرِكين، إذا كانوا مُصْلِحين في المُعامَلاتِ فيما بينهم. والحاصِلُ أن عذابَ الاستِئْصالِ لا يَنْزِلُ لأجْلِ كوْنِ القوْمِ مُعْتَقِدِين للشِّرْكِ والكُفْرِ؛ بل إنَّمَا ينْزِلُ ذلك العذابَ إذا أساءُا في المُعامَلاتِ وسَعَوا في الإيذاءِ والظُّلْمِ"[1]. لقدْ ثبَتَ، إذنْ، أن اللهَ تبارك كتَبَ الإهْلاكَ، في الدُّنْيا، على أُناسٍ كان ذنْبُهُم رُكُوبَ المعاصِي.

وإننا نجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ ما يُرَسِّخُ هذه القاعِدَةَ، إذْ يُنْذِرُ الكُفَّارَ باستِحْقاقِهم العِقابَ، في الآخرَةِ، لا بسَببِ ترْكِ الاعتِقادِ الصحِيحِ وحْدَهُ، بل بترْكِ العمَلِ الصَّالِحِ معَه؛ فقال تعالى، مثلا:{ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوهُ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ. الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُون}[فصلت/6، 7]، وقال تعالى:{ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ. فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ. وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ. فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ. الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ. وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}[الماعون/1–7]. ثمَّ جاءتْ آياتُ القُرْآنِ الكَرِيمِ تُصَوِّرُ مَشْهَدًا من مشاهِد يوْمِ القِيامةِ، وفيه تعْليمٌ بوُقُوعِ الوَعيدِ على أهْلِ النارِ بِتَرْكِهم للعمَلِ الصالِحِ، إذْ قال تعالى:{ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ. إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ. فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ. عَنِ الْمُجْرِمِين. مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَر. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ. وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ. حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ }[المدثر/38–47].

والحقيقَةُ أن المسْألَةَ التي أثْبَتْناها هنا ليْسَتْ بِدْعَةً، ذلك لأن الأصُولِيّين قد طَرَقُوا هذا الموْضُوعَ فيما سُمِّيَ "مسألة تكْليفِ الكُفارِ بِفُروعِ الشَّريعَة"، وإنْ لَمْ يَسْتَخْدِمْ أحَدٌ ما جاء فيه مثْلَ استِخْدَامِنا. وسنَذْكُرُ، باخْتِصارٍ، بعْضَ ما كتَبَ قُدَماؤُنا فيه لِيَعْلَمَ القارئُ أن مُخاطَبَةِ الله تعالى

[1]- مفاتيح الغيب 486/8

كلَّ المُكَلَّفينَ، سواءً المصَدِّقِ منهم أو المُكَذِّبِ، بضَرُورَةِ القُدُومِ عليه بالعمَلِ الصَّالِحِ كان من الأمُور المعْلومَةِ لَدَى عُلَمائِنا. إضافةً إلى ما في هذا العَرْضِ من إسْهامٍ في رفْعِ حيْرَةِ البعْضِ بسبَبِ عَدَمِ قُدْرَتِهم على تصَوُّرِ تكْلِيفِ الكافِرِ، مثلا، بالصَّلاَةِ، وهو كافِرٌ.

لقدْ كتَبَ أبو حامِدٍ الغزّالِي، مثلا:" الكُفارُ مُخَاطَبُون بِفُرُوعِ الشريعَةِ عنْد الشافِعي، خِلافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. والدليلُ على جَواز تكْليفِهم الفُرُوعَ أنَّ العقْلَ لا يُحِيلُه، إذْ التوَصُّلُ إليه بتَقْدِيم الإيمَانِ مُمْكِنٌ، كما خُوطِبَ المُحْدِثُ بالصلاةِ بشَرْطِ تقْدِيمِ الطهارَةِ، وكما سلَّمُوا لنا في الْمُعَطِّلِ أنه مُخاطَبٌ بتَصْديقِ الرسُولِ عليه السَّلامُ بشَرْطِ تقْدِيم المعْرفَة بالرسُلِ؛ وهذا دليلُ الجواز. فأما وُقُوعُه فهو مقْطُوعٌ به عنْدَنَا... ونحن نعْلَمُ، قطْعًا، أن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ كان مبْعُوثًا إلى طبَقاتِ الخلائِق؛ وقد كُلِّفُوا قُبُولَ شرِيعَتِهِ ... تأْصِيلًا وتفْصِيلًا، وإنْ كان الوُصُولُ إليه يتَرَتَّبُ على الإيمَانِ، كالصَّلاة في حَقّ المُحْدِثِ، والمُعَطِّلِ. وسِرُّ المسألة أن الكافِرَ لا يُخَاطَبُ بنَفْسِ الصلاةِ مع الكُفْرِ، ولكنَّه مأْمُورٌ بِهَا على وَجْهِ التَّوَصُّلِ "[1].

وقد ذَكَر القَرَافِيُّ، أحمد بن إدريس، هذه المسْأَلَةَ في الْفَرْقِ الْحَادِي وَالْأَرْبَعينَ، وهو " بَيْنَ قَاعِدَةِ كَوْنِ الزَّمَانِ ظَرْفَ التَّكْلِيفِ دُونَ الْمُكَلَّفِ بِهِ وَبَيْنَ قَاعِدَةِ كَوْنِ الزَّمَانِ ظَرْفًا لِإِيقَاعِ الْمُكَلَّفِ بِهِ مَعَ التَّكْلِيفِ"، وقال فيها: إنَّ " زَمَنَ الْكُفْرِ وَالْحَدَثِ وَجَحْدِ الصَّانِعِ، هُوَ ظَرْفُ التَّكْلِيفِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ فِي الْكَافِرِ، وَبِإِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِي الْمُحْدِثِ، وَبِتَصْدِيقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الدَّهْرِيِّ؛ وَلَيْسَ هُوَ بِظَرْفٍ لِإِيقَاعِ الْمُكَلَّفِ بِهِ، لِتَعَذُّرِهِ فِيهِ. وَزَمَنُ إسْلَامِ الْكَافِرِ وَطَهَارَةُ الْمُحْدِثِ وَعِرْفَانُ الدَّهْرِيِّ بِالصَّانِعِ، بَعْدُ، هُوَ ظَرْفٌ لِإِيقَاعِ الْمُكَلَّفِ بِهِ، مَعَ التَّكْلِيفِ. وَيَتَّضِحُ هَذَا الْفَرْقُ بِذِكْرِ ثَلَاثِ مَسَائِلَ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: لَا خِلَافَ فِي خِطَابِ الْكُفَّارِ بِالْإِيمَانِ وَبِقَوَاعِدِ الدِّينِ. وَفِي خِطَابِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، أَيْضًا، أَقْوَالٌ: ثَالِثُهَا بِالنَّوَاهِي، دُونَ الْأَوَامِرِ. وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مُخَاطَبِينَ، أَنَّهُ لَوْ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ لَوَجَبَتْ، إمَّا حَالَةُ الْكُفْرِ، وَهُوَ بَاطِلٌ، لِعَدَمِ صِحَّتِهَا حِينَئِذٍ؛ وَإِمَّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ، لِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى سُقُوطِهَا بِسَبَبِ الْإِسْلَامِ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " الْإِسْلَامِ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ". وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِأَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَالَةَ الْكُفْرِ عَدَمُ حُصُولِ التَّكْلِيفِ حِينَئِذٍ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ وَهَذَا الزَّمَانُ، عِنْدَنَا، ظَرْفٌ لِلتَّكْلِيفِ، لَا لِإِيقَاعِ الْمُكَلَّفِ بِهِ... وَمَعْنَى كَوْنِ هَذَا الزَّمَانِ ظَرْفًا لِلتَّكْلِيفِ دُونَ إيقَاعِ الْمُكَلَّفِ بِهِ أَنَّهُ أُمِرَ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ أَنْ يُزِيلَهُ، وَيُبَدِّلَهُ بِالْإِيمَانِ وَيَفْعَلَ الصَّلَاةَ،

[1]– المنْخول 88/1، 89. وانظر/ الزركشي– البحر المحيط 11/2، 12

فِي زَمَنِ الْإِسْلَامِ لَا فِي زَمَنِ الْكُفْرِ؛ بِحَيْثُ يَصِيرُ زَمَنُ الْكُفْرِ ظَرْفًا لِلتَّكْلِيفِ فَقَطْ، وَزَمَنُ الْإِسْلَامِ هُوَ زَمَنُ إِيقَاعِ الْمُكَلَّفِ بِهِ وَالتَّكْلِيفُ مَعًا "[1].

ولا بُدَّ أنْ نُقَرِّرَ في ختام هذا العرْضِ أن في عَدَمِ اكْتِفاءِ الشَّرْعِ بِذِكْر الكُفْرِ سبَبًا للخُلُود في النار، مع أنه سبَبٌ كافٍ حقًّا –كما هو معْلومٌ من الدِّينِ بالضَّرورة، وكما بيَّنا فيما سبَقَ – وإلْحَاقِ ترْكِ العملِ به، دليلًا على أنَّ العمَلَ رُكْنٌ مستقِلٌّ بذاتِه؛ حيْثُ تنْفَعُ الصالِحاتُ كلَّ الناس، مهْمَا كانوا مُصَدِّقين أو كُفارًا، كما يضُرُّ اكْتِسابُ السيِّئاتِ كلَّ الناسِ، مهما كانوا مُصَدِّقين أو كُفارًا.

2-8-المطلب الثامن: تأَلِّي المرجئة على الله والتَّنْبِيهُ إلى أن الشَّرْعَ هو ما شرَع الله لا غير

قد يقولُ قائلٌ: إنْ سلَّمْنا أن المُوَحِّدَ غيْرِ المُكْتَسِبِ لأيِّ عمَلٍ خيِّرٍ هو من أهْلِ الخُلودِ في النار، لفقْدِه –على الشرْطِ الذي اشْتَرطْتَ–لرُكْنِ العَمَلِ، وسلَّمْنا أنَّ مَنْ معه التَّصْدِيقُ مع القليلِ من العمَلِ في درَجَةٍ أدْنَى مِن الذي معه الكثِيرُ من الصالِحاتِ؛ فلا يُمْكِنُ أنْ نُسَلِّمَ أنَّ هذا قدْ يكونُ من أهْلِ الخلُودُ في النار، إذْ أنَّ معه الرُّكْنان، وهما التَّصْدِيقُ والعمَلُ الصالِحُ، حتى وإنْ كان قليلا ومَمْزُوجًا بِجُمْلةٌ من المعاصي.

وبَدْءا، فقدْ كان يُمْكِنُنا أنْ نتوقَّفَ في ردِّنا عنْدَ القوْلِ بأن المُرْجِئَةَ، كما رأينا، وكما سنرى، لا يُعْطونَ أيَّ قيمةٍ للعَمَل بالشَّرْعِ كسَبَبٍ للنجاةِ من النار، بل هو التَّصْدِيقُ فقط؛ وعلى هذا، فإن هذا الاعْتِراضَ ساقِطٌ، خُصوصا وقد أثْبَتْنا أن العمَلَ رُكْنٌ في تَحْصيلِ النجاة. ولكننا سنَتَوَسَّعُ في مُعالَجةِ هذه المسْألَة لأنها ستبَيِّنُ ظاهِرةً عجِيبةً عند كل مرْجِئٍ، وهي التَّأَلِّي على الله تبارك وتعالى، ذلك أنهم يُلْزِمُونَ اللهَ ما لَمْ يُلْزِمْ به ذاتَه القُدْسِيَّةَ بذَاتِه، واثِقين من أن حُكْمَهم هو عيْنُ حُكْمِ الله تعالى. وتفْصِيلُ هذا أن مسْألةَ النَّجاةِ والهَلَاكِ، ليْسَتْ مَسْألةً يَحْكُمُها الاجْتِهادُ، بحيْثُ نَقُول: إنَّ المُوَحِّدَ الذي جاء بعَمَلِ كَيْتَ وكَيْتَ، وترَكَ كَيْتَ وكَيْتَ، قد اجْتَمَعَ فيه الرُّكْنانِ، أي التَّصْدِيقُ والعملُ؛ بل إن الحاكِمَ في وضْعِ ضوابِطِ وشُروطِ العَمَلِ المُتَقَبَّلِ، مع التَّصْدِيقِ، هو اللهُ تباركَ وتعالى، فإنْ أثبَتَ شَرْطًا كان هو الشَّرْطُ، وإنْ أسْقطَه كان للمُكَلَّفين، وعلَيْهِم، إسْقاطَه.

[1]– أنوارُ البُروق في أنْواء الفُروق 375/2، 376

2-9-المطلب التاسع: دِلالَةُ إبْطَالُ المعاصي للعمل الصالِح على أن العمل ركن في الإيمان الحقّ

في هذا الخُصوصِ، فإن من الأمُور المعْلُومةِ في الدِّينِ مسألةَ حُبُوطِ العَملِ بالعمَلِ، تماما كما هو معْلُومٌ حُبوطُ العَمَلِ بالكُفْرِ؛ وبالتالي فإن إمْكَانِيَّةَ قُدومِ المُكَلَّفين على الله تعالى، يوْمَ القِيامَةِ، دون أنْ يكون معَهُم – على عكس ما يظنُّون– أيُّ عمَلٍ البتَّةَ مُمْكِنَةٌ وواقِعَةٌ. وهذا، وإنْ كان غيْرَ مُعْتبَرٍ عنْد المُرْجِئَةِ، إذْ مدارُ النَّجاةِ عنْدَهم مُسْتَحَقٌّ بِمُجَرَّدِ التَّصْدِيقِ، فإن دِلالَته على التَّسَاوِي بين التَّصْدِيقِ والعمَلِ في إسْقاطِ الثَّوابِ ثابِتٌ.

وقد سبَقَ لنا الحدِيثُ الجُزْئِيُّ عن هذه العقِيدَةِ والعقِيدَةِ المُقابِلَةِ لها، وهي التَّكْفِيرُ، عند عرْضِنا لبعْضِ مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ في المسألة؛ حيْثُ قلنا: إن المُعْتَزِلَةَ قد بلْوَرُوا مفْهُومًا تاما لعَقِيدَة التَّكْفِير والتَّحْبِيط. والتَّكْفيرُ هو سُقُوطُ المُؤَاخَذَةِ على الكُفْرِ واكْتِسابِ الكبائر بِمَا يأْتِي به المُكَلَّفُ من توْبَةٍ، وسُقُوطُ المُؤَاخَذَةِ على الصغائِرِ باجْتِنابِ الكبائِرِ؛ أما التَّحْبِيط، فعَكْسُهُ، وهو أن يبْطُلَ الأجْرُ بالكُفْرِ، أو مَثُوبَةُ الفِعْلِ الحسَنِ بالندَمِ على الطاعَةِ أو بِفِعْلِ كبيرةٍ.

وقد قُلْنا، حينَها، أن الجِدالَ، الأشْعَرِيَّ بالأخصّ، الذي قُوبِلَ به هذا التأْصِيلُ المُعْتَزِلِيُّ يدلُّ على جهلٍ بالِغٍ، إذ أصْلُ التَّنْظِير وتفْصِيلاتُه كلُّها مُسْتَمَدَّةٌ من القرآن والسنَّةِ؛ ولهذا نجِد المُرْجِئَةَ من أهل الحَديثِ يُوافِقُون المُعْتَزِلَةَ في هذا المَبْحَثِ مُوافَقَةً تامةً، وإنَّما الخِلافُ بيْنَ الفريقَيْن في النتيجَة النهائِية الحاصِلَةِ عن القوْلِ بهذا الأصْلِ، لا في تفْصِيلاتِه، كما أن الخِلافَ موْجُودٌ في طريقَةِ الاستِدْلالِ، حيثُ يُؤَصِّلُ المُعْتَزِلَةُ، كما هو منْهَجُهم دائما، للمسْألة تأصِيلًا عِلْمِيًّا، يأْخُذُ من النُّصُوصِ الدِّينيَّةِ مفْهُومَها تامًّا، ثم يتِمُّ التعْبيرُ عنه بعِباراتٍ تَخْرُجُ مَخْرَجَ القانون، ولا يتِمُّ، في الغالِب الأعَمِّ، استِخْدامُ إلا أحْكَمَ نصٍّ فيها، وهو، غالِبًا، آيةٌ أو اثْنَتانِ، أو حدِيثٌ أو اثْنانِ؛ بيْنَما يذْهَبُ أهْلُ الحديثِ إلى الإكْثارِ من نقْلِ الآياتِ والأحاديثِ، وبالأخَصِّ نقْلِ الكثيرِ من آثارِ السَّلَفِ وأقْوَالِ السَّلَفِيّين.

إن القوْلَ بالتَّحْبِيطِ، أيْ بأن العمَلَ السيِّئ يُبْطِلُ أجْرَ العمَلِ الحسَنِ حقِيقَةٌ دِينِيَّةٌ يَشْهَدُ لصِحَّتها، كما قُلْنا، القُرْآنُ والسنَّةُ. ولم يختلِفْ المُعْتَزِلَةُ والسَّلَفِيَّةُ، كما أشرنا قبل قليل، إلا في نتيجَتِها؛ حيثُ يذهب المُعْتَزِلَةُ إلى أن الكبائِرَ من المعاصي – كما هو الحالُ في الكُفْرِ– ليس

لها كَفَّارَةٌ إلا التَّوْبَةُ، وأنَّ الذي يلْقَى اللهَ بها هالِكٌ؛ بينما يتَدَخَّلُ التَّصْدِيقُ والشَّفَاعَةُ في الفِكْرِ السَّلَفِي لإنْقَاذِ المُوَحِّدِ من دُخُول النارِ أو الخُلودِ فيها.

وقد يقولُ قائِلٌ: ما فائدةُ البحْثِ في هذه المسْألة ما دامتْ نتائِجُه معْلُومَةً، وهي لا تَخْدِمُ الإجابةَ على الإشْكَالِ المطْرُوح، إذْ لا تأْثيرَ لها في ترْجِيحِ مذْهَبِ أحدٍ، وبذلك سيظَلُّ كلُّ فريقٍ متَمَسِّكٌ بما يعْتَقِدُه فيها ؟

والحقيقةُ أنَّني أنْتوِي عَرْضَ هذه العقِيدَةِ لِغَرَضينِ، أوَّلُهما: أنْ اجْتَهِدَ في المَجِيءِ بشَيْءٍ جديدٍ، يُبيِّنُ للقارئ التناقُضَ الذي وقَعَ فيها المُرْجِئَةُ عند بحْثهم للمسألة، وبالأخصّ السَّلَفِيَّةُ منهم حيثُ تخَصَّصُوا من جُمْلَةِ المرجئة فيها، بلْ عبَثِيَّةُ هذا البحْثِ رأْسًا؛ كما يُبَيِّنُ أنَّ ما انْتَهَوا إليه، أيْ إثباتُ التَّحْبِيط، مع عدَمِ تأْثِيره في هَلاك المُكَلَّفين، هو نِتاجٌ للتأْوِيل الفاسِدِ للنُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ، المتأثِّرِ بالإيمَانِ بفِكْرَتَيْ الإرْجَاءِ و الشَّفَاعَةِ، وليس النتيجَةَ الطبِيعِيةَ لبَحْثِ هذه النُّصُوصِ التي تُثْبِتُ الدراسَةُ العِلمِيَّةُ دِلالَتَها المؤكَّدَةِ على تأْثِيرِ الفُسوقِ في إبْطالِ العَمَلِ بالكُلِّيَّةِ، وبالتالي استِحْقاقُ الهَلَاكِ. ومن الطبيعي أنْ تكونَ نتيجَةُ هذا البحث، إنْ أثبتناه بطَرِيقَةٍ قَطْعِيَّةٍ، دليلا على أن العمَلَ ركْنٌ في الدِّينِ له التأْثِير نفْسُه الذي للتصْدِيقِ في تحقِيق نجاةِ المكَلَّفين أو هَلاكِهم.

أما غرَضِي الثاني، وهو الغرَضُ الأوّلُ من حيْثُ تأثيرُه في تَحْقِيقِ ما قصَدْتُ إليه في هذا الفصْلِ، فهو أنْ أتجاوزَ كلَّ ما كتبَه السابِقُون، مهْما كانوا، فأثْبِتَ تأثيرَ الفُسُوقِ، لا في إسْقاطِ العمَلِ الصالِح فقط، وهو ما انْتَهى إليه كلُّ الدارِسين للموْضُوع، مهْما كان اعْتِقادُهم في تأْثِيرِهِ النِّهائِيّ؛ بل تأْثِيرُه في إسْقاطِ التَّصْدِيقِ نفْسِه.

وإن عُلَماءَ السَّلَفِيَّةِ الذين كتَبُوا في هذا الموْضوع كثيرون للغاية، وسأتوقَّف، في البداية، عنْدَ ما كتَبَه أحدُ كبارِ مُحقِّقي أهْل الحديثِ، وهو الحافِظُ أبو الفرَجِ ابْنُ رجَبٍ، عند شرْحِه ترْجَمَةِ بَابٍ من أبْوابِ صحِيح الإمام البخاري، وهو " خَوْفُ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ. وَيُذْكَرُ عَنْ الْحَسَنِ: مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ... "، حيثُ قال :" وقوْلُ البخاري بعْد ذلك :" ومَا يُحْذَرُ مِنْ الْإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:{ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ}[آل عمران/ 135]: فمُرَادُهُ، أن الإصْرارَ على المعاصِي وشُعَبِ النِّفاقِ، من غيْرِ توْبَةٍ، يُخْشَى منها أنْ يُعاقَبَ

صاحِبُها بسَلْبِ الإيمَانِ بالكُلِّيَّةِ، وبالوُصُول إلى النِّفاقِ الخالِصِ وإلى سُوءِ الخاتِمَةِ؛ نَعُوذُ بالله من ذلك، كما يقال : إن المعَاصِيَ بريدُ الكُفْرِ ... وقدْ وصَفَ الله أهْلَ النارِ بالإصْرار على الكبائر، فقال:{ وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ}[الواقعة/46]. والمراد بالحِنْثِ: الذَّنْبُ الموقِعُ في الحِنْثِ، وهو الإثْمُ. وتبْوِيبُ البخاري لهذا البابِ ينُاسِبُ أنْ يُذْكَرَ فيه حُبُوطُ الأعْمالِ الصالِحَةِ ببَعْضِ الذنُوبِ، كما قال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لا تَشْعُرُونَ }[الحجرات/ 2] قال الإمام أحمَدُ... عن الحسَن، قال: ما يرى هؤلاء أن أعْمالًا تُحْبِطُ أعْمالًا، والله عز وجل يقول:{ لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ } إلى قوله { أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لا تَشْعُرُونَ}. ومما يدُلُّ على هذا، أيْضًا، قوْلُ الله عز وجل:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى}[البقرة/264]، وقال:{ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ}[البقرة/ 266] . وفي صحيح البخاري: " أن عُمَرَ سأل الناسَ عنْهَا فقالوا : اللهُ أعْلَمُ، فقال ابْنُ عباسٍ: ضُرِبَتْ مثَلًا لِعَمَلٍ، قال عُمَرُ: لأيّ عمَلٍ ؟ قال ابْنُ عباسٍ: لِعَمَلٍ ، قال عُمَرُ : لِرَجُلٍ غنِيٍّ يَعْمَلُ بطاعة الله، ثم يبْعَثُ اللهُ إليه الشيْطانَ، فيَعْمَلُ بالمعاصِي حتىَّ أغْرَقَ أعْمَالَهُ". وقال عَطاءٌ الخُراسانِي: هو الرجُلُ يُخْتَمُ له بشِرْكٍ أو عمَلٍ كَبِيرَةٍ، فيَحْبَطُ عمَلُهُ كلُّه... وقالت عائِشَةُ : أبلِغِي زيْدًا أنهَّ أحْبَطَ جِهادَهُ مع رسُول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنْ يَتُوبَ... (و) عن الحسَن في قوْلِه: { وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُم} قال: بالمعَاصِي. وعن ... الزُّهْرِي في قوله تعالى: { وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُم} قال: الكبائر. وبإسْنادِه، عن قتَادَةَ، في هذه الآية، قال: مَنْ اسْتَطاعَ مِنْكُم أنْ لا يُبْطِلَ عمَلًا صالِحا بعَمَلٍ سَيِّء فلْيَفْعَلْ، ولا قُوَّةَ إلا بالله؛ فإن الخَيْرَ ينْسَخُ الشرَّ، وإن الشرَّ ينْسَخُ الخيْرَ، وإن مَلاكَ الأعْمالِ خَواتِيمُهَا...

والآثارُ عن السَّلَفِ في حُبوطِ الأعْمالِ بالكَبيرة كثِيرَةٌ جدا يطُولُ اسْتِقْصاؤُها، حتى قال حُذَيْفَةُ: قذْفُ المُحْصَنَةِ يهْدِمُ عمَلَ مائة سنَةٍ... وعن عطَاءٍ، قال: إن الرجُلَ ليَتَكَلَّمُ في غضَبِهِ بكَلِمَةٍ يهْدِمُ بها عمَلَ سِتِّين سنَة أو سَبْعين سنة... وأما منْ زَعَمَ أن القوْلَ بإحْباطِ الحَسناتِ بالسيِّئاتِ قوْلُ الخوارِج والمُعْتَزِلَةِ خاصَّةً، فقَدْ أبْطَلَ فيما قالَ..." [1].

وبالفِعْلِ، فإن الذي يتَبَحَّرُ في مُطالَعَةِ كتُبِ التُّرَاثِ الإسْلَامِيّ يقْرَأُ آلافَ النُّصُوصِ التي قالَها الصحابةُ رضِيَ الله عنهم والتابِعُون وأساطينُ العِلْمِ بالدِّينِ في حُبُوطِ العمَلِ الصَّالِحِ بالعَمَلِ السَّيءِ؛ ورغْم هذا، فإن هذه النُّصُوصَ لم تُحرِّكْ في أصْحابِ التنْظِيراتِ العقَدِيَّةِ من المُرْجِئَةِ

[1]– فتح الباري 100/1

ساكِنا، إذْ أصبَحَتْ وكأن أصْحابَها ما قالُوهَا إلا للتحْذِيرِ من المعاصي لِكَيْ لا يُحْرَمَ صاحِبُها من دُخولِ الجنة مع أوائل الدَّاخِلينَ، إذْ أنهم شَرَحُوها وفي أذْهانِهم القوْلُ بالإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ. وأكبَرُ من هذا، بل الطّامَّةُ زَعْمُ المُرْجِئَةِ أنَّ كلَّ هؤلاء القائِلِين كانوا مُجْمِعين على الإرْجَاءِ، وأن ذلك هو مذْهَبُهُم المُسْتَفيضُ بينهَم، بيْنَمَا يدُلُّ النَّظَرُ على أنَّ هذا هو مُجَرَّدُ تأويلٍ لأقْوالِ السَّلفِ، وأنَّ هؤلاء كانوا يَعْتَقِدون، بالفِعْلِ، بالحقائق التي بيَّنَها اللهُ ورسُولُه، والتي منها أن مَدَارَ النجاة معَلَّقٌ على رُكْنَيْنِ، هما: التَّصْدِيقُ والعمَلُ؛ وأن انتِقاضَ أحدِهما هو نقْضٌ للعهْدِ، وبالتالي بُطْلانُ الوَعْدِ، ومن ثَمَّ استِحْقاقُ الوعيد.

وإن مِمَّا يدلُّ على صحَّةِ ما قُلْتُه هو أنَّ هذا الاعْتِقادَ هو الشيءُ الوَحيدُ الذي يُفَسِّرُ دِلالَةَ هذه النُّصُوصِ على المطْلوبِ بظاهِرِ عِباراتِها، إضافةً إلى شدَّتِها في التحْذيرِ من العِصْيانِ، كما أن هذا هو ما يُفَسِّرُ تلك الرَّهْبَةَ التي سكنَتْ قُلوبَ كبارَ العُبَّادِ، فتَرَكُوا المُباحَاتِ خَشْيَةَ الوُقوعِ في الحَرامِ، بلْ فيهم من هامَ على وجْهِه يعْبُدُ الله في الفلَوَاتِ والمغاراتِ حتى مات[1]. ناهيكَ عنْ أنَّ هذا هو ما يُفَسِّرُ الكثيرَ من ملامِحِ التقْوَى في سِيَرِ أصْحابِ الرسُولِ الكريمِ والصَّالِحين من عِبادِ الله.

ومن النُّصُوصِ ذاتِ الدِّلالَةِ في هذا المعْنَى ما ورَد عن عائشة رضي الله عنها، حيْثُ جاءَتْها امْرَأَةٌ تسْتَفْتِيها في مُعَامَلةٍ قامَتْ بها مع زيْدٌ بن أرْقَم رضِيَ اللهُ عنه، حيْثُ اشْتَرَى منها جاريةً بثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ، ثم باعَها لمالِكَتِها الأُولَى، نقْدًا، بثَمَنٍ أقَلَّ؛ وهو ما يُسَمَّى في الفِقْهِ "بالعِينَةِ"، فقالت لها:" بِئْسَ مَا شَرَيْتِ، وَبِئْسَ مَا اشْتَرَيْتِ. أَبْلِغِي زَيْدًا أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مع رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ، إنْ لم يَتُبْ"[2].

ورغْمَ أن ابْنَ تيميةَ قد أوْردَ هذه الواقِعَةَ[3]، وجعَلها دليلا على تَحْرِيم بيْعِ دراهِمَ بدراهِمَ، وبيْنَهُما حرِيرَةٌ، كما هو وَصْفُ ابنُ عباسٍ رضي الله عنه للعِينَةِ، إلا أنَّه لَمْ يَرَ فيها أكْثَرَ من

---

[1]– ظنَّ الكثيرون أن هذا سلوكٌ مخالِفٌ لِما افترَضَه الإسْلامِ على العِباد، بينما يدلُّ البحثُ على أن سبب ابْتِعاد السائرين في طريق الحقِّ عن الخلْقِ هو ما ذكرْناه، كما يدلُّ حضُّ النبي على هذا السُّلوك على ثُبوتِ ذلك، وعلى أنَّه محْضُ السنَّةِ، إذْ سُئِلَ، في حديث أَبَي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنْ أَفْضَلِ الناس، فَقَالَ:" مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ فِي شِعْبٍ مِنْ الشِّعَابِ يَتَّقِي اللَّهَ، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ" صحيح البخاري– ح 2578

[2]- تفسير ابن أبي حاتم 413/10

[3]– انظر/ ابن تيمية– إقامة الدليل على إبطال التحليل 74/1

حُبوطِ جِهادِ هذا الصحابيّ، دونَ باقِي عَمَلِه، فقال:" وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا قَطْعٌ بِالتَّحْرِيمِ وَتَغْلِيظٌ لَهُ. وَلَوْلَا أَنَّ عِنْدَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عِلْمًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَسْتَرِيبُ فِيهِ أَنَّ هَذَا مُحَرَّمٌ، لَمْ تَسْتَجْرِئْ أَنْ تَقُولَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ بِالِاجْتِهَادِ، لَا سِيَّمَا إنْ كَانَتْ قَصَدَتْ أَنَّ الْعَمَلَ يَبْطُلُ بِالرِّدَّةِ ... وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصَدَتْ هَذَا، فَإِنَّهَا قَصَدَتْ أَنَّ هَذَا مِنْ الْكَبَائِرِ الَّتِي يُقَاوِمُ إثْمُهَا ثَوَابَ الْجِهَادِ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً وَسَيِّئَةً بِقَدْرِهَا، فَكَأَنَّهُ مَا عَمِلَ شَيْئًا"[1].

والمُلاحَظُ أن الرجُلَ لم يسْأَلْ نفْسَه عن السرّ في اخْتِيار عائشَةَ إبْطالَ رِبا زيْدٍ لِجِهادِه بالذَّاتِ، دُونَ زكاتِه مثَلا أو صَدَقاتِه، فتَبْطُلُ عِبادَةٌ مالِيَّةٌ بعِصْيانٍ في مُعامَلَةٍ مالِيةٍ، وهو أنْسَبُ للتعْبِير عن إبْطالِ عمَلِه هذا بالذّاتِ لِعمَلِه ذاك بالذات. ولأن هذا لم يَخْطُرْ بِبالِه، غفَلَ عنْ إمكانِيَّةِ تعَمُّدِ أمّ المُؤْمِنِينَ اخْتِيارَ بُطْلانِ جِهادِ زيْدٍ للتعْبِير عن حُبوطِ عمَلِه كلِّه، أيْ أن لفْظَها مجازٌ، حيْثُ أشارتْ ببُطلانِ أعْظَمِ عمَلٍ للمُسْلِم، وهو الجِهادُ، إلى بُطْلانِ عمَلِهِ كلِّه. كما أنه لم يَتَساءَلْ عن مَوْقِفِ المكلَّفِ الذي جمَعَ بين أداء الواجِباتِ، أو بعْضِها، والذي جاء، مع هذا بما يُساوِيهَا من المَعَاصِي، كالذي يُصلِّي في المسْجِد ويَسْرِقُ الأحْذِيةَ، وكالذي يتوَضَّأُ في بيْتِه وُضُوءًا حسَنًا، ثم يَخْرُجُ إلى المسْجِدِ فلا يغُضُّ بصَرَه عمَّا لا يَحِلُّ النَّظرُ إليه، أو يبْقَى في المسْجِدِ ليَنْتَظِرَ الصَّلَاةَ، فيَلْتَقِي صاحِبَه فيَفْتَحانِ سجِلَّات الغيْبَةِ؛ أو كالذي يتَعَلَّمُ العلْمَ، ثمَّ يُفْتي بجوازِ قتْلِ طائفةٍ من المُسْلِمِينَ...

وأبادِرُ إلى القوْلِ بأن الاسْتِنادَ على هذه القاعدةِ التي اعْتَقَدَ ابنُ تيميةَ صِحَّتها، وعلَّمَها لتلاميذِه، ونشرَها في كُتُبه،كما اعْتَقَدَ صِحَّتها وعلَّمها ونشرَها غيْرُه، يُؤدّي إلى وُجوبِ التقْرِيرِ بأن كثيرا من المُؤْمِنِينَ يرِدُون على الله تعالى دُون أنْ يكُونَ معهم أيُّ عَمَلٍ صالِحٍ، إذْ أن كلَّ أعْمالِهم المَرْضيَّةِ قد أحْبَطَتْها سيِّئاتُهم. أليْسَ هو القائلُ:" فَإِنَّهَا قَصَدَتْ أَنَّ هَذَا مِنْ الْكَبَائِرِ الَّتِي يُقَاوِمُ إثْمُهَا ثَوَابَ الْجِهَادِ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ عَمِلَ حَسَنَةً وَسَيِّئَةً بِقَدْرِهَا؛ فَكَأَنَّهُ مَا عَمِلَ شَيْئًا ".

والحقُّ أن مِثْلَ هذه الأمُورِ تبْدو، في المُحَصِّلَةِ النِّهائِيةِ، غيرُ ذاتِ قيمةٍ كُبْرى بالنسبة لابْنِ تيميةَ ولغيْرِه من المُرْجِئَةِ، بلْ إنها لا تحرّكُ أيَّ شيءٍ فيهم إلا الإطْنابَ في "وَصْف التَّقْوَى"، ذلك أنهم قد آمَنوا، بالفِعْلِ، بأنه لا يضُرُّ مع الإيمَانِ معْصِيَّةٌ، فقد يدْخُلُ العُصَاةُ الجنَّة بدْءا؛ فإنْ وقَعَ عليهم ما رُوِيَ في الحديث من قَوْلِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ

[1]– السابق 75/1

وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا؛ فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ"[1]، قالوا: يخْرُجُ، بعْدَ مُدَّةٍ من التطْهِير، بالشَّفَاعَةِ.

ولا بُدَّ من التنْبِيه إلى أن الفِعْلَ الذي جعلَتْهُ عائشةَ رضي اللهُ عنها سببًا لِحُبُوطِ جِهَادِ صاحِبٍ من أصْحاب الرَّسُولِ الكَرِيمِ، وكانتْ تقْصِدُ بُطْلانَ عَمَلِهِ كلِّه، ليس رُكْنا من أرْكانِ الاعْتِقادِ، بل هو مُعاملَةٌ من المُعامَلاتِ. تماما كما أن المثَلَ القرآنِيَّ لصاحِبِ الجنة التي أصابَها الإعْصارُ هو، عند عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه، ليْسَ مَثَلًا لرجُلٍ مُكذِّبٍ، بلْ هو مثَلٌ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ غنِيٍّ أحْبَطَ أعْمالَه الصالِحَةَ بالمعاصي. والمثَلُ نفْسُهُ، عنْدَ الحسَنِ البصْرِيّ، مثَلٌ عنْ حاجَة المُؤْمِنِ إلى العمَلِ الصالِحِ، حيثُ رُوِي عنه قوْلُه:" هذا مثلٌ قَلَّ، واللهِ، مَنْ يعْقِلُهُ من الناس، شيْخٌ كَبيرٌ ضعُفَ جِسْمُه، وكثُرَ صِبْيانُه، أفْقَرُ ما كان إلى جنَّتِه؛ وإن أحدَكُم، والله، أفْقَرُ ما يكُون إلى عمَلِهِ إذا انْقَطَعَتْ عنْهُ الدنْيَا"[2].

ويؤكِّدُ إيمَانَ هؤُلاء السَّلفِ بِخُطورةِ رُكوبِ المعاصي على مصيرِ الخلْقِ، إضافةً إلى دلالَتِه الواضِحَةِ على استِواءِ تأْثِير التكْذِيبِ والمعْصِيَّةِ في حُبُوطِ العمَلِ أنَّ عَطاءً الخُراسَانِيَّ قدْ سوَّى، بعِبارَةٍ مُحْكَمةٍ، بين الرجُلِ الذي يُخْتَمُ له بالشِّرْكِ والذي يُخْتَمُ له بعمَلٍ كَبِيرَةٍ، في حُبوطِ العَمَلِ، وذلك عند شرْحِه للمثَلِ القُرْآنِيّ نفْسِه، حيثُ قال:" هو الرَّجُلُ يُخْتَمُ له بشِرْكٍ أو عمَلِ كَبِيرَةٍ، فيَحْبَطُ عمَلُهُ كلُّه"؛ فقد قال، عطاءٌ، كما هو واضِحٌ، بعيْنِ مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ؛ فهَلَا بدَّعَه السَّلَفِيَّةُ ؟

وقد يظُنُّ ظانٌّ أن ما انتهَيْتُ إليه هو مُجرَّدُ اجتِهادٍ في فهمِ نُصُوصِ السَّلفِ في المسألة، ولكنَّني أعلمُ، يقينًا، أن ما قرَّرْتُه قبل قليلٍ، حين قلتُ: إن " الاسْتِنادِ على هذه القاعدةِ ... يؤدِّي إلى وُجوبِ التقْرِيرِ بأن كثيرا من المُؤْمِنِينَ يرِدُون على الله تعالى دُون أنْ يكون معهم أيُّ عملٍ صالِحٍ، إذْ أن كلَّ أعْمالِهم المَرْضيَّةِ قد أحْبَطَتْها سيِّئاتُهم" هو عيْنُ ما علَّمَه الرسُولُ الكَرِيمُ، وأن السَّلفَ والصالِحين من الأمة لم يفْعَلُوا أكْثَرَ من الإيمَانِ به، وترْدِيدِ معْنَاه، والاجْتِهادِ في العمَلِ به. وهذا معْلُومٌ من دِينِ الإسْلَامِ بالضرورة، كما أن النصَّ الصَّرِيحَ قد وردَ به، إذ قال الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَأَعْلَمَنَّ أَقْوَامًا مِنْ أُمَّتِي، يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ أَمْثَالِ جِبَالِ تِهَامَةَ، بِيضًا، فَيَجْعَلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَبَاءً مَنْثُورًا. قَالَ ثَوْبَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، جَلِّهِمْ لَنَا أَنْ لَا

[1]– صحيح مسلم– ح 4678

[2]– الزمخشري– الكشَّافُ عن حقائق التنزيل 235/1

نَكُونَ مِنْهُمْ، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ، وَمِنْ جِلْدَتِكُمْ، وَيَأْخُذُونَ مِنْ اللَّيْلِ كَمَا تَأْخُذُونَ؛ وَلَكِنَّهُمْ أَقْوَامٌ، إِذَا خَلَوْا بِمَحَارِمِ اللَّهِ، انْتَهَكُوهَا"[1].

ولنا الآن أنْ نتساءلَ: أليْسَ من مُسَلَّماتِ مذْهَبِ مُتَكَلِّمِي أهْلِ الحديثِ أن العمَلَ مُرتبِطٌ بما يوجَدُ في القلبِ من التَّصْدِيقِ بالله والمَحَبَّةِ له والرَّجاءِ فيه، وأن زِيادَةَ العمَلِ بالطّاعةِ علامَةٌ على زيادَةِ المعاني المذْكُورَة وغيرِها من المعاني المُلَازِمة لقلْبِ المُؤْمِنِ، وأنَّ النقْصَ في الطاعاتِ ورُكوبَ المعاصي علامةٌ على نَقْصٍ في هذه المعاني ؟ ثمَّ، أليْسَ من مذْهبِهم أنَّ الخَشْيةَ، كُلَّ الخشيةِ، من ركُوبِ المعاصي، والإصْرارِ على الذَّنْبِ، من غيْرِ توْبةٍ، لا تُخْشَى لذاتِها، بل تُخْشى لأنها قد تُؤدِّي إلى سلْبِ التصْديق بالكُليَّةِ ؟ أليْسَ هذا هو ما ترْجَم به الإمام البخاري الباب الذي سبقَ ذكْرُهُ قريبا، وقال ابنُ رجَبٍ في شرْحِه :" وقوْلُ البخاري بعد ذلك :" ومَا يُحْذَرُ مِنْ الْإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:{ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ}[آل عمران/ 135]: فمُرَادُهُ، أن الإصْرارَ على المعاصِي وشُعَبِ النِّفاقِ، من غيْرِ توْبَةٍ، يُخْشَى منها أنْ يُعاقَبَ صاحِبُها بسَلْبِ الإيمَانِ بالكُلِّيَّةِ، وبالوُصُول إلى النِّفاقِ الخالِصِ وإلى سُوءِ الخاتِمَةِ... " ؟ أليْسَ هذا كلُّه من مُسَلَّماتِ مذْهبِهم، التي كتَبُوا فيها آلاف الصفَحاتِ التي أثْبَتُوا فيها أنَّ غِيابَ العملِ بالكُليَّةِ يدُلُّ على غيابِ التَّصْدِيقِ بالكُلِّيةِ، كما نقَلْنا ذلك في الفْصلِ الأوَّلِ عن العديدِ منهم، وعلى رأْسِهم ابن تيمية وابن القيّم ؟ فلماذا لَمْ يسْتَخْدِموا مُحْكَماتِ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وصَرائِحِ الأحاديثِ الشَّرِيفَةِ، وَنُصُوصَ أقْوالِ الصحابةِ رضي الله عنهم والتابِعين وهي كثيرةٌ للغايةِ؛ وكلُّ هذه المواد صريحَةٌ في إبْطالِ كلِّ عمَلِ العامِلين المُصَدِّقين بالغيْبِ، حالَ ارْتِكَابِهم للمَعاصِي، لتَصْديقِهم نفْسِه، والحُكْمِ عليهم، بالتالي، بالخُلود في جهَنَّمَ بسبَبِ الكُفْرِ الذي يُثْبِتُه السَّلَفِيَّةُ لِمَنْ كان هذا وصْفُهُ ؟

ولا بُدَّ من أن نُضيفَ هنا أنْ ليْسَ غِيابُ العمَلِ بالكلِّية هو العِلَّةُ الوحيدة لِحُكْمِ السَّلَفِيَّةِ بِحَبْطِ التصْديقِ، أي الحُكْم بالكُفْرِ، عمَّن كان هذا وصْفُهُم من أهْلِ الشَّهادَتينِ، بل إنَّنَا نجِدُ الكثيرَ من علَمائِهم يَحْكُمُون بالتَّكْفِير، وهو أعْلَى درَجاتِ التَّحْبِيط، بتَرْكِ العمَلِ الواحِد من بعْضِ الفرائضِ خُصوصا؛ وهم بهذا يلْتَقُونَ في لُزومِ الوَعيدِ مع المُعْتَزِلَةِ وغيرِهم من الوَعِيدِيَّةِ، فلِماذا يَنْكُصُون، بعد ذلك، وَينْكُثونَ ما غَزَلوهُ، ويُبْطِلُون ما اجتَهَد الآلاف منهم، عبْرَ الزمَنِ، في إثْبَاتِه ؟

[1]- سنن ابن ماجة- ح 4235

إن هذا، مثلا، هو مذْهَبُ ابنِ تيمية في تارِكِ الصلاة المُصِرّ على عدَم أدائِها رغْمَ تعْريضِ نفْسِه للقتْلِ. كما أن التكْفيرَ بترْكِ الصَّلاةِ مُطْلَقًا هو مذْهَبُ تِلْميذِه، ابن القيّم، حيثُ قال:" وأما المسْألَةُ الرابِعة، وهي قوْلُه: هل تَحْبَطُ الأعْمالُ بتَرْكِ الصلاة أم لا ؟

فقد عُرِفَ جوابُها مِمَّا تقدَّم، وإنَّا نُفْرِدُ هذه المسألة بالكلام عليها بخُصوصِيَّتِها، فنَقُول: أمَّا ترْكُها بالكُلّيةِ، فإنه لا يُقْبَلُ معه عَمَلٌ، كما لا يُقْبَلُ مع الشّرك عَمَلٌ؛ فإنَّ الصلاةَ عمُودُ الإسْلَامِ، كما صحَّ عن النَّبِيّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسلَّمَ... وأما ترْكُهَا أحيانا فَقَدْ رَوَى البخارِيُّ في صحِيحِه[1]، من حديث بُرَيْدَةَ، قال: قال رسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَكِّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ.

وقد تَكَلَّمَ قوْمٌ في معْنى هذا الحدِيثِ، فأتَوْا بِمَا لا حاصِلَ له. قال المهَلَّبُ:" معنْاه: مَنْ ترَكَها، مُضَيّعا لها، مُتَهاوِنًا بِفَضْلِ وقْتِها، مع قُدْرَتِه على أدائِها، حبَطَ عملُه في الصلاةِ خاصَّةً؛ أيْ لا يحْصُلُ له أجْرُ المصلّي في وقْتِها... وحاصِلُ هذا القوْلِ: إن مَنْ ترَكَها فاتَهُ أجْرُهَا. ولفْظُ الحديثِ ومَعْناه يأْبَى ذلك، ولا يُفِيدُ حُبُوطَ عمَلٍ قد ثبَتَ وفُعِلَ؛ وهذا حقيقة الحُبُوط في اللغَةِ والشرْعِ. ولا يُقالُ لِمَنْ فاتَه ثوابُ عمَلٍ من الأعْمالِ: إنه قد حبَطَ عمَلُه، وإنّما يُقالُ: فاته أجْرُ ذلك العمَلِ.

وقالت طائفَةٌ: يَحْبُطُ عمَلُ ذلك اليومِ، لا جميع عمَلِه؛ فكأنَّهم اسْتَصْعَبُوا حبُوطَ الأعْمالِ الماضيةِ كلّها بترْكِ صلاة واحِدَةٍ، وترْكُها عنْدَهم ليْسَ بِرِدَّةٍ تُحْبِطُ الأعْمالَ؛ فهذا الذي اسْتَشْكَلَهُ هؤُلاء هو وارِدٌ عليهِم بِعَيْنِهِ في حُبُوطِ عمَلِ ذلك اليَوْمِ"[2].

والمُلاحَظُ أن ابنَ القيّم لَمْ يَثْبُتْ على تخْطِئَة الرأْيِ الأخير، فعادَ وأثْبَتَه، كما سنرى، وهذا من أغْرَبِ الغرائبِ، حيثُ لا يدُلُّ عليه أيُّ دليل، بل هو مُجَرَّدُ تَخْلِيطٍ؛ كما أثْبَتَ حُكْمَهُ بِحَبْطِ عَمَلِ أهْلِ الشهادَتَيْنِ كلِّه بترْك الصَّلاة كلِّها، حيثُ قال:" والذي يظْهَرُ في الحديث، والله أعْلَمُ بِمُرَاد رسُولِه، أن الترْك نوْعان: ترْكٌ كُلّيٌّ... فهذا يُحْبِطُ العمَلَ جَمِيعَه، وترْكٌ مُعَيَّنٌ، في يوْمٍ مُعَيَّنٍ، فهذا يُحْبِطُ عمَلَ ذلك اليوْمِ؛... فإنْ قيل: كيف تَحْبَطُ الأعمال بغير الردَّةِ ؟ قيل: نعم، قد دلَّ القُرْآنُ والسنَّةُ والمَنْقُول عن الصحابةِ أن السَّيئاتِ تُحْبِطُ الحسَناتِ، كما أن الحسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيئاتِ. قال تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى}. {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

[1]– الحديث في صحيح البخاري– ح 520، و 559

[2]– الصلاة وأحكام تاركها 2/5

لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ}... وقد نصَّ الإمامُ أحمَدُ على هذا، فقال: ينْبَغِي للعبْدِ، في هذا الزَّمانِ، أنْ يَسْتَدِينَ، ويتَزَوَّجَ، لئَلَّا ينْظُرَ ما لا يَحِلُّ فيَحْبَطَ عمَلُهُ...

فإنْ قيل: فأيُّ فائِدةٍ في تخْصِيص صلاةِ العصْرِ بكَوْنِها مُحْبِطَةً دون غيْرِها من الصلوات؟ قيلَ: الحديثُ لَمْ يَنْفِ الحُبُوطَ بِغَيْرِ العصْر إلا بِمَفْهُومِ لَقَبٍ؛ وهو مفْهُومٌ ضعِيفٌ جِدًا"[1].

ونحنُ، إنْ أغفلْنا أن ابْنَ تيميةَ وابْنَ القيم، ومُقَلِّدِيهُما، لم يُعْمِلوا ما انْتَهَوا إليه من تكْفِير تارِك العمَلِ بالكُلِّيةِ، أو تارِكِ الصَّلَاةِ بالكُلِّيةِ في الحُكْمِ النِّهائِيّ علَيْهِ، إذْ جعَلاه مُسْتَحِقًّا لدُخُولِ الجنةِ مع أوَّلِ الدَّاخِلين تَفَضُّلا من الله تبارك، فإنْ لَمْ يكنْ هذا، فهُوَ من الخارِجين من النار بالشَّفَاعَةِ؛ فلَا يمكِنُننا أنْ نُغْفِلَ الاستِدْلالَ على صحَّة القوْلِ بأن المُوَحِّدَ الفاسِقَ بتَرْكَ أداءِ الفرْضِ الواحِد، أو العاصي بالتجَرُّؤِ على انْتِهاك النهْيِ الواحِد، مهما كان، وليْس الصلاة تعْيِينًا، حابِطُ العمَلِ كلِّه، وأن هذا ليْسَ مُجرَّدَ خَبَرٍ لا عاقِبَةَ له، بل هو تعْلِيمٌ إلهِيٌّ للمُكَلَّفين ليحْيا من حيَا على بيِّنةٍ، ويَهْلَكَ مَنْ هَلَكَ على بيِّنَةٍ.

ولنْ يكونَ استِدْلالُنا على هذا إلا من القُرْآنِ الكَرِيمِ، ذلك أنَّنا نجِدُ فيه المُساواةَ بين المُوَحِّد الذي هذا وصْفُهُ وبين الكُفَّار المِلِّيّين في الوَعيدِ. إننا، مثلا، نقرأُ وعيدَ الله تعالى بِحَبْطِ أعْمالِ بعْضِ أصْحَابِ الرسُولِ الكريمِ بِسَبَبِ رفْعِ الصَّوْتِ عنْدَهُ، وهو من باب الغفْلَةِ عن واجِبِ الأدَبِ مع مقامِ النبُوّةِ، حيثُ قال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ. إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ}[الحجرات/2، 3]؛ وهو الوَعيدُ نفسُه الذي نجِدُهُ بسَببِ الكُفْرِ في قوْلِه تعالى:{ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا. الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا. أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآَيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا. ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آَيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا }[الكهف/103- 106].

ويُوحِي كلامُ بعْضِ كبارِ المُفَسِّرين بأن الوَعيدَ المذْكورَ بِسَبَبِ رفْعِ الصوْتِ، ليْسَ مُتعَلِّقا برَفْعِ الصوْتِ بالذاتِ، ولكنْ لأنه مِن بابِ سُوءِ الأدبِ أو الجُرْأةِ على مَقامِ النبُوَّةِ، وهذا كُفْرٌ. وقد كتَبَ ابن عاشُورٍ:" وظاهِرُ الآيةِ التحْذيرُ من حَبْط جميع الأعْمالِ، لأن الجمْعَ المُضافَ من صِيَغ

[1]- السابق

العُمُومِ، ولا يكون حبْطُ جميع الأعْمال إلا في حالَةِ الكُفْرِ، لأن الأعْمالَ من الإيمان؛ فمَعْنَى الآية : أن عدَمَ الاحْتِرازِ من سُوءِ الأدَبِ مع النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ، بعْدَ هذا النهْيِ، قد يُفْضِي بفَاعِلِه إلى إثْمٍ عَظيمٍ يأْتِي على عَظِيمٍ من صالِحاتِه، أو يُفْضِي به إلى الكُفْرِ. قال ابنُ عطِيَّةَ : أي يكُون ذلك سبَباً إلى الوَحْشَةِ في نفُوسِكم فلا تَزَالُ مُعْتَقَداتُكم تَتَدَرَّجُ القَهْقَرَى، حتى يؤُولَ ذلك إلى الكُفْرِ؛ فحَبْطُ الأعْمالِ. وأقولُ : لأنَّ عدَمَ الانْتِهاء عن سُوءِ الأدَب مع الرسولِ يُعَوِّدُ النَّفْسَ بالاسْتِرْسالِ فيه، فلا تزالُ تزْدَادُ منه وينْقُصُ توْقِيرُ الرَّسُولِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ من النفْسِ ... حتى يؤُولَ إلى عدَمِ الاكْتِرَاثِ بالتأدُّبِ معَهُ، وذلك كُفْرٌ. وهذا معْنَى{ وأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ}، لأن المُنتَقِّلَ من سيّءٍ إلى أسْوَأَ لا يشْعُر بأنَّهُ آخِذٌ في التمَلّي من السُّوءِ بحُكْمِ التعَوُّدِ بالشَّيْء قليلاً قليلاً حتَّى تغْمُرَه المعاصِي؛ وربّما كان آخِرُها الكُفْرُ"[1].

ورغمَ أن هذا على خِلافِ الظَّاهِرِ من الآية كما تدُلُّ على ذلك الآثارُ التي رُوِيَتْ فيها وفي الآيةِ قبْلها، إذْ نَجِدُها تتحدّثُ عن أشْخاصٍ لا يُتصَوّرُ منهم الكُفْرُ، مِثْلَ أبي بكْرٍ وعُمَرَ رضِيَ اللهُ عنْهُما[2]؛ بل إننا نجِدُ في الرواياتِ شهادةَ ثابتِ بن قيْسٍ رضِيَ اللهُ عنه على نفْسِهِ، نَصًّا، بأنَّه من أهْلِ النارِ بسبَبِ هذا، مع عدَمِ تصوُّرِ الكُفْرِ منه هو أيضا؛ فإنَّ ما جاء به ابْنُ عاشُورٍ مُحْتَمَلٌ.

وقد أوْرَدَ الإمامُ مسلم، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ:" لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ،{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ}، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ وَاحْتَبَسَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ، اشْتَكَى ؟ قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ، فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛

---

[1]– التحرير والتنوير 3/14

[2]– أوْرَد ذلك الإمام البخاري، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ: كَادَ الْخَيِّرَانِ أَنْ يَهْلِكَا، أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ رَكْبُ بَنِي تَمِيمٍ، فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ... وَأَشَارَ الْآخَرُ بِرَجُلٍ آخَرَ... فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ: مَا أَرَدْتَ إِلَّا خِلَافِي، قَالَ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فِي ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ}. الصحيح- ح4467

فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ"[1].

وعلى كلٍّ، فإنْ كانتْ الآيةُ السابِقةُ مُحتَمِلَةً احْتِمالا ضَعِيفًا للدِّلالَةِ على أن الذي حذَّرَتْ منه ليْسَ الإتْيانَ بعَمِلٍ، وهو رَفْعُ الصَّوْتِ، بلْ لِمَا يؤَدِّي إليه، وهو الاسْتِهانةِ بِمَقامِ النبُوَّةِ، وهو كُفْرٌ؛ فإن في كِتاب الله تعالى آياتٌ مُحْكَمَاتٌ تدُلُّ على حَبْطِ كُلِّ أعْمالِ أهْلِ الشَّهادَتيْن بترْك بعْضِ الأعْمالِ التي تبْدُو هيِّنةً عنْدَ الكثيرين، واسْتِحُقاقِهم للوَعيدِ نفْسِه الثَّابِتِ للكُفَّارِ المِلِّيِّين؛ حيثُ قال تعالى:{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ. الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[المائدة/3– 5]

وإنْ قال أحدُهم: هذا، بالفِعْلِ، وَعيدٌ للمُوَحِّدين إذا هم خالَفُوا حُكْمَ الله تعالى في المذْكُور من الطَّعام والنِّكاحِ، فأيْنَ الاشْتِراكُ بينهم وبين الكُفار في حُكْمِ الآخِرَةِ ؟ إنَّه قوْلُه تعالى:{ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}، وقوْلُه :{ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}.

وإنَّنا نجِدُ في السنَّةِ الشَّرِيفَةِ ما وَجَدْنا في كِتابِ اللهِ من تأْثيرِ المَعَاصِي في حَبْطِ كلِّ أعْمالِ المُؤْمِنِينَ. وإنَّ عددَ الأحاديثِ الصحِيحَة في هذا البابِ كثيرةٌ، وقد ذكَرْتُ منها ما أخْرَجَه ابنُ ماجةَ قبل قليلٍ، وسأذْكُرُ بَعْضَها في أنْسَبِ المواضِع التي أراها فيما سيأتي؛ وسأكْتَفِي، هنا، بواحِدٍ منها يشْهَدُ لصِحَّةِ ما قعَّدْتُه، وهو، عَنْ سَلَمَةَ بنِ الأكْوَعِ، قَالَ:" خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمِعْنَا، يَا عَامِرُ، مِنْ هُنَيْهَاتِكَ، فَحَدَا بِهِمْ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ السَّائِقُ قَالُوا: عَامِرٌ، فَقَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَّا أَمْتَعْتَنَا بِهِ، فَأُصِيبَ

[1]– صحيح مسلم– ح 170

صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ اثْنَيْنِ، إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، وَأَيُّ قَتْلٍ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ"[1].

ومَوْضِعُ الشَّاهِدِ أن الصَّحابةَ رضِيَ الله عنهم قد حَكَمُوا بِحَبْطِ عمَلِ أحَدِهِمْ، وهو في جِهادٍ في سبيلِ الله، بسَببِ ما حسَبُوه قَتْلا لِنفْسِه؛ ومعْنَى هذا أنهم كانوا يعْرِفُون أنَّ ذلك مُبْطِلٌ لعَمَلِه كلِّه. وقد يظُنُّ ظانٌّ أن في تكْذِيبِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ لهذا الحُكْمِ، وشهادتِه له بالجنةِ، دليلٌ على بُطْلانِ كلِّ ما ذهبْتُ إليه. والحقُّ أنه، عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، ما ردَّ حُكْمَ أصْحابِه، بل بيَّنَ لهم أنهم بنَوْا حُكْمَهُم على مُجَرَّدِ الظَّنِّ بأنَّه قَتَلَ نفْسَه، بينَما الحقيقَةُ هي أنَّه أصابَ نفْسَهُ خطأً فماتَ، كما هو مُبيَّنٌ في روايةٍ أخْرى، إذ روى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ:" خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خَيْبَرَ، فَسِرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ لِعَامِرٍ: يَا عَامِرُ، أَلَا تُسْمِعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ... فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ، فَحَاصَرْنَاهُمْ... فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ قَصِيرًا، فَتَنَاوَلَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعُ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ عَيْنَ رُكْبَةِ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ؛ قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا، قَالَ سَلَمَةُ: رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي، قَالَ: مَا لَكَ ؟ قُلْتُ: لَهُ فَدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ، وَجَمَعَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ؛ إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَّ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَه"[2].

2-10-المطلب العاشر: إبطال الفُسُوقِ للتَّصْدِيق ودِلالته

سأنْصَرِفُ فيما سيَأْتِي إلى بحْثِ ما وَعَدْتُ به في المطْلَبِ السّابِق من بيانِ تأْثِيرِ الفُسُوقِ، أيْ مُخالَفَةِ الأمْرِ والنهْيِ الإلهِيّ في الأعْمالِ، في إبْطالِ الإيمَانِ نَفْسِه. ولا أقْصِدُ، بالطبْعِ، ما ذهَبَ إليه السَّلَفِيَّةُ، وذكرْتُه مِرارًا، من أن تارِكَ العمَلِ بالشَّرِيعَةِ كلِّها كَافِرٌ وأن تارِكَ الصَّلَاةِ، مثلا، كافِرٌ؛ وبخاصةٍ وهم لا يقْصِدون الرَّفْعَ من شأْنِ العملِ بِجَعْلِ ترْكِهِ سبَبًا للكُفْرِ، بل يقْصِدُون مُجَرَّدَ دِلالَتِهِ على حالِ خُلُوِّ القلْبِ من الأمْرِ الأخْطَرِ، وهو التَّصْدِيقُ. كما لا أقْصِدُ مذْهَبَهم في أن المَخُوفَ، حقًّا، في الفُسُوقِ هو أن الاسترْسالَ فيه دُونَ توْبَةٍ، قدْ يؤَدِّي إلى سلْبِ التَّصْدِيقِ بالكُلِّيةِ. وهذان مذْهَبان يدُلاَّن، كما هو واضِحٌ، على صَرِيح الإرْجَاءِ، ذلك أنَّه المذْهَبُ الذي لا يُعْطِي قيمةً

[1]- صحيح البخاري – ح 6383

[2]- انظر/ صحيح البخاري – ح 3875

حقيقيَّةً في النَّجاة إلا لِحالِ القلْبِ. بل الذي سأسْعَى إلى إثْبَاتِه، بشَكْلٍ قطْعيٍّ، أن الحقيقَةَ التي تُسَمَّى فِسْقًا، وهي حالُ مُخَالَفةِ المُوَحِّدين لأيِّ أَمْرٍ لله تعالى، وأيَّ عِصْيانٍ لنَهْيِهِ، مهْما كان، هو ناقِضٌ لإيمَانِهم، أيْ تصْدِيقِهم، بِمُجَرَّدِ وقُوعِه، مع بقاءِ التَّصْدِيقِ في الوَقْتِ نفْسِه.

ومن الطبيعي أنْ أقرِّرَ هنا أن إثْباتَ ما وعدْتُ به يؤَدِّي، مرَّة أخرى، إلى بيانِ استِقْلالِ رُكْنِ العمَلِ عن رُكْنِ التَّصْدِيقِ استِقْلالِيةً تامةً، إضافة إلى تأْكِيد مُعَادَلَةِ تأْثِيره، على عكْسِ المذْهَبِ الشّائِع، لتأْثِير التَّصْدِيقِ، وذلك لتَساوِي كُلٍّ منْهما في إبْطالِ ما يلْزَمُ للرُكْنِ الآخَرِ حالَ افْتِراقِهما. أقْصِدُ أن التَّصْدِيقَ غيرُ نافِعِ النفْعَ المُطْلَقَ، وهو دخُولُ الجنةِ، حالَ تخلُّفِ العمَلِ الصالِح، لأن العمَلَ يُبْطِلُ التَّصْدِيقَ نفْسَه، فيُصْبِحُ صاحِبُه كافِرًا؛ كما أن الإتْيانَ بالصالِحاتِ غيْرُ نافِعٍ النفْعَ المُطْلَقَ حَالَ تَخَلُّفِ التَّصْدِيقِ، لأن فاقِدَ التَّصْدِيقِ كافِرٌ ؛ وحاصِلُ هذا الأمْرِ هو إثباتُ أنهما رُكْنان واجِبان في تشْكيلِ العَهْد الإلَهِيّ، وعنْهُما، معًا، يَحْصُلُ الوَعْدُ.

وفي هذا الخُصوصِ، فقد أخْبَرَ الله تعالى عن مشْهَدٍ من مشَاهِدِ يوم القِيامَةِ، فقال:{قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ. وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ. وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ. فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ}[القصص/63-66]، وختَمَ المشْهَدَ بتَرْغِيبِ الخلْقِ في النجاةِ من هذا الموْقِفِ، فقال:{ فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ}[القصص/67]

ومن الواضِحِ أن المشْهَدَ الأُخْرَوِيَّ مشْهَدُ قوْمٍ مُشْرِكين، وأن الترْغيبَ الإلَهِيَّ ترْغِيبٌ لقَوْمٍ مُشْرِكين؛ وأن الشَّرْطَ الذي ذكَرَهُ لإمْكان فَلَاحِهم ونَجاتِهم من ذُلِّ هذا الموْقِفِ هو شرْطٌ مذْكُورٌ لقَوْمٍ مُشْرِكِينَ. وقد ذكَرَ فيه وُجُوبَ اتِّصافِهم بثَلاثَةِ أمورٍ، هي: التَّوْبةُ، والإيمَانُ، والعمَلُ الصالِحُ.

وإن الأمْرَ المُثِيرَ للانْتِباهِ أن هذه الآية – والآياتِ المشابِهة لها مِمَّا سنَذْكُره في هذا المبْحَثِ – قد جاءت بشرْطٍ جديدٍ يُخالِفُ ما ورَدَ في مُجْمَلِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، حيثُ نَجِدُ وعْدَ الله حاصِلًا على عَهْدٍ ذي رُكْنَيْنِ فقط، هما الإيمَانُ والعمَلُ الصالِحُ. والآياتُ في هذا كثيرةٌ ومعْلُومَةٌ، وقد ذكَرْتُ عدَدًا منها فيما سبَقَ، وأكْتَفِي، هنا، بمَا يَحْضُرُني الآن، وهو قوْلُه تبَارَكَ:{ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا. خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا }[الكهف/107، 108].

والمُلاحَظُ أن جُزْءًا من هذه الظاهِرَةِ القُرْآنِيَّةِ لا علاقَةَ له بما نحْنُ فيه، وهو المُتَعلّقِ باشْتِراطِ التَّوْبَةِ، ولكنَّني أُحِبُّ أنْ أُنبّه إليه، لأن فيه دليلا جَدِيدًا على صِحَّةِ ما ذكرْتُه سابِقًا في مسْألة المُجازاةِ والمُؤَاخَذَةِ على كلِّ عمَلٍ للإنْسَانِ، سواءً اكْتَسَبَه قَبْلَ الإسْلَامِ أو بعْدَهُ. والدَّليلُ الجدِيدُ هو اشْتِراطُ التَّوْبَةِ عن المعاصِي السابِقة، قبْلَ الإيمَانِ والعمَلِ الصالِح، لِنَيْل القَبُولِ عِنْدَ الله تعالى. ومن المعْلُوم أن العمَلَ، ولو في حالِ الكُفْرِ، لوْ لم يكُنْ مُعْتبَرًا لَمَا كان في اشْتِراطِ التَّوْبَةِ مِنْ السيِّئِ منه مَعْنَى.

وعلى كلٍّ، وإذا عُدْنَا إلى موْضُوعِنا، فإننا نجِدُ العُلمَاءَ مُجْمِعين على ذِكْرِ هذه الشُّروطِ الثلاثةِ للقَبُولِ من الكُفارِ في تفْسِيرِهم لهذه الآياتِ؛ فقال ابنُ جَرِيرٍ:" يقُول تعالى ذِكْرُه:{ فَأَمَّا مَنْ تَابَ} من المشْرِكين، فأنابَ وراجَع الحَقَّ، وأخْلَصَ للهِ الأُلُوهَةَ، وأفْرَدَ له العِبادَةَ، فلَمْ يُشْرِكْ في عبادَتِه شيئا؛ {وَآمَنَ}، يقُولُ: وصَدَّقَ بِنَبِيِّهِ مُحَمّدٍ صلى الله عليه وسلم، {وَعَمِلَ صَالِحًا}، يقُولُ: وعَمِلَ بِمَا أمَرَهُ اللهُ بعَمَلِه، في كِتابِه وعلى لِسَانِ رسُولِه صلَّى الله عليه وسلَّم، {فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ}، يقُول: فهُوَ من المُنْجِحِينَ"[1].

وقال فيها ابنُ الجَوْزِي:"{ فَأَمَّا مَنْ تَابَ} من الشِّرْك، { وآمَنَ}، أيْ : صَدَّقَ بتَوْحِيدِ الله، { وعَمِل صالحاً}: أدَّى الفَرائِضَ؛ { فعَسَى أنْ يَكُونَ مِنَ المُفْلِحِينَ}[2]. وقال ابنُ عاشُور:" والتَّوْبَةُ، هنا، الإقْلاعُ عن الشِّرْكِ والنَّدَمِ على تَقَلُّدِه. وعطَفَ الإيمَانَ علَيْها، لأن المقْصُودَ حُصُولُ إقْلاعٍ عن عقائِد الشِّرْكِ وإحْلالِ عقائِدِ الإسْلَامِ مَحَلَّها"[3].

ومن الأمُورِ المُثيرة للدَّهْشَةِ أنّي ما وجدْتُ عالِمًا تعمَّقَ في البحثِ عن السرِّ في اشْتِراط ثلاثَةِ أرْكانٍ للقَبُولِ من المُشْرِكينَ؛ مع أنَّ المسْألةَ غريبةٌ عن منْهَجِ القُرْآنِ الكَرِيمِ،كما سبقَ التنْويهُ؛ بلْ إن عالِمًا نَقَّارًا مثل الرَّازِيّ ما عرَضَ لتَفْسِيرِ هذه الآية أصْلًا. وإن جزْءًا من الإجابة يكْمُنُ فيما سبَقتْ الإشارةُ إليه من عَدَمِ تصوُّرِ عُلَمائِنا لمسْألة الإثابةِ والمُؤَاخَذَةِ بِمُجْمَلِ عَمَلِ الإنْسانِ بعْدَ بلوغِه سنَّ التكْليفِ، وأنْ لا علاقَةَ لذلك بإسْلَامِه أو لا؛ ولهذا ما حرَّكتْ فيهم هذه الظَّاهِرَةُ ساكِنًا.

[1]– جامع البيان 608/19

[2]– زاد المسير 56/5

[3]– التحرير والتنوير 427/10

ويبْدُو أن غفْلَةَ العُلَماءِ عن البحْثِ في سرّ هذا الأمْرِ، والاكْتِفاءِ بالنصّ على معْنى ألْفَاظِ هذه الآية هو ما أدَّى بهم إلى عدَمِ الانْتِباه إلى أن في القُرْآنِ الكَرِيمِ شَبِيهًا لها، ولكنهَّ لا يعْرِضُ لذِكْرِ المُشْرِكِين، بل لأهْل التَّصْدِيقِ بالله من الناسِ. وهنا، أيضا، لا نجِدُ بَحْثًا عن سرّ الظاهِرَةِ، بل مُجَرَّدَ شرْحٍ إجْمَاليٍّ للألفَاظِ عنْد الكثيرِ من المُفَسّرين، وسطْحيَّةً في بحْثِ الأمْرِ عند آخَرِين.

وإن أوَّلَ آية تُشْبِه الآيةَ التي ذكرْنا في احتِوَائِها على الظاهِرَةِ التي أشرْنا إليها هي قوْلُهُ تعالى:{فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا}[مريم/59، 60].

ومن عُلَماء الصّنْفِ الأوَّلِ الرّازي، حيث اكْتَفَى، في تفْسيرِ الآيَتَيْن، بالقَوْل:" ثم وَصَفَهُم بإِضَاعَة الصَّلَاةِ واتبّاع الشَّهَواتِ، فإضاعَةُ الصَّلَاةِ في مُقابَلَةِ قوْلِه:{ خَرُّواْ سُجَّداً}، واتِّباعُ الشَّهَواتِ في مُقابَلَةِ قوله:{ وَبُكِيّاً}، لأن بُكَاءَهُم يدُلُّ على خوْفِهم، واتِّباعُ هؤلاء لشَهَواتِهم يدُلُّ على عدَم الخوْفِ. وظاهِرُ قوْلِه:{ أضَاعُوا الصَّلَاةَ} تَرَكُوها، لكن ترْكُها قدْ يكُونُ بأنْ لا تُفْعلَ أصْلاً، وقد يكُونُ بأنْ لا تُفْعَلَ في وقْتِهَا؛ وإنْ كان الأظْهَرُ هو الأوَّلُ"[1].

واكْتَفَى الأعْقَمُ، وهو من العُلَماء الزَّيْدِيَّةِ، في تفْسِير الآيتيْنِ بقَوْلِه: " أيْ، لا يُنْقَصُونَ حقَّهُم"[2]. وقال الشيخُ سيّد قطْب:"ويَعِدُ التَّائِبِينَ المُؤْمِنِينَ العامِلين أنْ يُبَدِّلَ ما عمِلُوه من سيّئَاتٍ، قبْلَ التَّوْبَةِ، حسَناتٍ بعْدَهَا "[3]. وقال أبو بكْرٍ الجزائِري:" أيْ، لكِنْ مَنْ تابَ من هذا الخَلْفِ السُّوءِ وآمَنَ حقَّقَ إيمَانَه؛ وعمِلَ صالِحًا، فأدَّى الفرائِضَ وترَكَ غشَيَانَ المَحارِم، فأولئك ... {يدْخُلُونَ الجَنَّةَ}"[4].

وقدْ انتبَه الصّنْفِ الثاني من العُلماءِ إلى أن أسْلوب الآية يُوحِي بمَعْنًى زائدٍ، ولكنهم، إجْمَالا، لم يتَجَاوَزُوا الاستِدْلالَ بالآيتَيْنِ على كُفْرِ تارِكِ الصَّلَاةِ؛ إذْ أنه المخْرَجُ الوَحِيدُ الذي رأوْهُ لِذِكْرِ "الإيمَانِ" متَّصِلا "بالتَّوْبَةِ"، فقال ابنُ جرير:" وأوْلَى التأْوِيلَيْنِ في ذلك، عنْدِي، بتَأْوِيلِ الآيةِ، قَوْلُ مَنْ قال: إضَاعَتُهم لَهَا ترْكُهُمْ إيَّاها، لِدِلالَةِ قوْلِ اللهِ، تعالى ذِكْرُهُ، بعْدَه على أن ذلِك كذَلِكَ،

[1]– مفاتيح الغيب 325/10

[2]– تفسير الأعقم 397/1

[3]– في ظِلال القرآن 332/5

[4]– أيْسر التفاسير 418/2

وذلك قوْلُه، جلَّ ثناؤُه :{ إلا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا}؛ فلَوْ كان الذين وصَفَهُم بأنَّهُم ضيَّعُوها مُؤْمِنِينَ لَمْ يَسْتَثْنِ منْهُم مَنْ آمَنَ. وهم مُؤْمِنُونَ، ولَكِنَّهُم كانوا كُفَّارًا، لا يُصَلُّونَ للهِ"[1].

وهذا هو مذْهَبُ ابن القيّم، حيْثُ قال:" ومِنَ الآية دليلٌ آخَرُ، وهو قَوْلُهُ تعالى:{ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا}، فلَوْ كان مُضَيّعُ الصَّلَاةِ مؤْمِنًا لم يَشْتَرِطْ في توْبَتِه الإيمَانَ؛ وأنَّه يكُون تَحْصِيلًا للحاصِلِ"[2].

ومن المُلاحَظِ أن ابنَ حزْمٍ لم يَرَ في هذه الآية إلا اشْتِراطَ توْبةِ تارِكِ الصَّلَاةِ، وفاتَهُ اشْتِراطُ الإيمَانِ بعْدَها، أو معَها، ولذلك لم يُكفِّرْ تارِكَ الصَّلَاةِ، واكْتَفى باستِخْدامِ ما رآه دليلا على مذْهَبِه في عَدَمِ صحَّةِ قضَاءِ الصَّلَاةِ التي فوَّتَ المُسْلِمُ وقْتَها بغَيْرِ عُذْرٍ، وأنَّهُ يَحْتاجُ إلى التَّوْبَةِ من هذا الفعْلِ، فقال:" وأمَّا قوْلُنا: أنْ يَتُوبَ مَنْ تعمَّد تَرْكَ الصَّلَاةِ حتَّى خرَج وقْتُها، ويَسْتَغْفِرَ اللهَ تعالى، ويُكْثِرَ من التطَوُّعِ، فلِقَوْلِ اللهِ تعالى:{ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا}"[3].

وبهذا يتبيَّنُ أن هاتيْنِ الآيَتَيْنِ قد كانتا سبَبا للعُزُوفِ عن التفْسِير عنْد الكثيرينَ، وسبَبا لحُكْمِ ابْنِ جرير وابْنِ القيّمِ بكُفْرِ تارِكِ الصَّلَاةِ، دُونَ أنْ يكونَ لذلك أيُّ تبِعَةٍ، إذْ أنَّه، عنْدَهما، مؤْمِنٌ أيْضًا، آمِنٌ من الخُلود في النارِ؛ ونسِيَ ابنُ حزْمٍ كلِمَةَ {وآمَنَ} الواردِةِ في الآية، وهي أهَمُّ ما يُمَيِّزُها، مع مَثيلاتِها، عن غيرِها من آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في الموْضُوعِ.

وأكْبَرُ من هذا كلِّه أن الشيخَ أطَّفَيَّش قد اسْتَفَادَ من الآيةِ الحُكْمَ بأنها في المشْرِكِين، مع أن موضُوعَها متعلّقٌ باليهُودِ، بدِلالَةِ ما رآه من أنها اشْترطَتْ الإيمَانَ والعمَلَ الصالِحَ، بعد التَّوْبَةِ، للقَبُولِ منهم، مع عدمِ اشْتِراطِ ذلك على المُوَحِّدينَ، حيثُ اكْتَفى منهم حين يفْسُقونَ بالتَّوْبَةِ والعمَلِ الصالِح فقَطْ. قال :" { إلاَّ مَنْ تَابَ وآمَنَ وعَمِلَ صَالِحاً}: الاسْتِثْناءُ متَّصِلٌ ، فإن المعْنَى: إلا مَنْ تاب مِن الإشْراك وآمَنَ، فإن الإيمَانَ ظاهِرٌ في أنَّ ما قبْلَ ذلك في الإشْراكِ ... إذ لا يُقالُ في الفَاسِقِ المُوَحِّدِ: له الجنةَ، إنْ آمَنَ ، بل يُقالُ: إنْ تابَ وعمِلَ صالِحاً ، إلا أنْ يُقالَ : المُرَادُ مَنْ

[1]– جامع البيان 217/18

[2]– الصلاة وحكم تاركها 57/1، 58

[3]– المحلَّى 244/2

جمَعَ بين التَّوْبَةِ والإيمَانِ والعمَل الصالِح، أو يُقالَ : المُرادُ الإيمَانُ الكامِلُ، إلا أنَّهُما خِلافُ الظاهِرِ"[1].

ومن المعْرُوف أن الشيخَ أطَّفَيَّشْ إباضِيٌّ، وهم لا يقُولُونَ بشِرْكِ المُوَحِّدِ التارِك لشيْءٍ من الفُروعِ إلا إنْ كان منْكِرًا لها، بل يقُولُونَ بكُفْرِه كُفْرَ نِعْمَةٍ كما رأَيْنَا فيما سبَقَ. وهو نفْسُه لا يقُول بذلك، حيْثُ قال في موْضِعٍ من التَّفْسِيرِ نفْسِه :" ومَنْ ترَكَ الصَّلاةَ أَو الزَّكَاةِ أَو نحْوَهُما، إنْكارًا، فهو مُشْرِكٌ يُقْتَلُ"[2]. ولعلَّ هذا هو ما وضَعَهُ في حيْرَةٍ، فتَراجَعَ في تفْسِيره " هَمْيانُ الزَّاد"، فأثْبَتَ معْنى آخَرَ لاشْتِراطِ الإيمَانِ، حيْثُ ميَّزَ بين حُكْمِ ترْكِ الصَّلَاةِ وتأْخِيرِها، فقال:" فإنَّ تأْخِيرَها عن وقْتَها ترْكٌ لها يُوجِبُ التَّوْبَةَ وتجْدِيدَ الإيمَانِ، أعْنِي إصْلاحَهُ"[3].

والحقيقة أن الله تعالى ما ذكَرَ هذا الشيْءَ الذي سمَّاه الشيخُ أطَّفَيَّشْ "تَجْدِيدَ الإيمَانِ"، وإلا لكان اشْتِراطُ الإيمَانِ من المشْرِكِين في آيةِ سُورَةِ القَصَصِ، وهي قوْلُه تعالى :{ فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ} مُطالَبةً بتجْدِيدِ الإيمَانِ؛ وهذا ما لم يَقُلْهُ أحدٌ. وهو، تعالى، ما قصَدَ إلى الحُكْمِ على تارِكِ الصَّلَاةِ وحْدَهَا، أو مُضيِّعِ حَقِيقَتِها بارْتِكابِه الفَواحِشِ وإتْيانِ المناكِيرِ، وهو المعْنَى الأصحّ للتَّضْيِيع، بدليلِ ذِكْرِ اتِّبَاعَهم للشَّهَواتِ؛ بلْ القَصْدُ هو الإخْبارُ بِجُمْلَةِ هذا على غلبَةِ الفِسْقِ عليهم في مُقابِلِ صَلاح آبائِهِم.

وقدْ اشْتَرط اللهُ تعالى، في عِبارَةٍ مُحْكَمَةٍ، على هؤلاءِ الوَرَثَةِ للقَبُولِ مِنْهُم وُجُوبَ الخُرُوجِ عمَّا هم فيه من فِسْقٍ بالتَّوْبَةِ منه، ثم اشْتَرَطَ وُجُوبَ الإيمَانِ، وهو التَّصْدِيقُ هنا، بدليل أن الشيءَ الثالِثَ الذي اشتَرَطه هو العمَلُ الصالِحِ. والمعْنى الوَحيدُ المُتَبادَرِ إلى الأذْهانِ الحاضِرةِ لاشْتِراطِ الإيمَانِ، بعد هذا، هو حُكْمُ الله تعالى بانْتِقاضِ تَصْديقِهم السّابِقِ، وتصْدِيقِ كلِّ فاسِقٍ، وهو من أعْمالِ القُلُوبِ، بِما ذكرَهُ من فُسُوقِهم، وهو من جنْس أعمَالِ الجوارِحِ. ولهذا السَّبَبِ عطَفَ الأعْمالَ الصَّالِحَةَ عليه، لأنَّه وحْدَه غيْرُ كافٍ في الإنْقَاذِ من الوَعيدِ.

ومن الجديرِ بالذِّكْرِ أنَّ ما ذكَرْناهُ هنا من اشْتِرَاطِ هذه الأرْكَانِ الثلاثة على الفُسَّاقِ يُحَقِّقُ، وبشكل مُعْجِزٍ، ظاهِرَة "ائْتِلَافِ" القُرْآنِ الكَرِيمِ. وهو الشيءُ الوحيدُ، أيْضا، الذي يُؤَدِّي إلى رَفْعِ

[1]– تفسير أطفيش 7/6

[2]– السابق 396/3. وانظر/ اطفيش– شرح النيل وشفاء العليل 442/32

[3]– هميان الزاد 140/8

الحيْرَة عن أمْثالِ الشيخِ أطَّفَيَّشْ، وذلك أنه اضْطَرَّ إلى القوْلِ بإشْرَاكِ أولَئِكَ الورَثَةِ، ليرْفعَ الحيْرَةَ التي أصابَتْه حين البحْثِ في سِرِّ الشُّروط المذْكُورَةِ فيها.

وفي هذا الخُصوصِ أبادِرُ إلى تقْريرِ أنه لا يوجَدُ أيُّ اخْتِلافٍ في كُلِّ الكتابِ العزيزِ في مَسْألةِ شُروطِ العهْدِ الإلهي للمُكَلَّفين – وفي أيِّ مسْألةٍ أخرى مهْما كانت– وإنما غفْلَةُ الخلْقِ، أو جهْلُهُم، أو أمانِيهم هو ما يَجعَلُهُم يفْهَمُون الأشْياءَ على غيْرِ مُرادِ اللهِ تَبارك وتعالى اسْمُهُ، فيَرَوْنَ التناقُضَ المُفْتَرَضَ حيثُ لا تناقُضَ، فيَسْعَوْنَ، زعَمُوا، إلى رفْعِه، فيقَعُون في الخطَإِ.

وتوْضِيحًا لهذا الادِّعاءِ الذي ادَّعَيْتُه، أقول: إن هناك الكثِيرُ من العباراتِ القُرْآنِيَّةِ التي تُعَرِّفُنا بشُروط العهْدِ الإلَهِيّ، ومعْنَى هذا أن كلِمَاتِها كثِيرةٌ، كما أن أساليبَها مُخْتلِفةٌ، لكنَّها، جميعا، تَحْتَوِي على ثابِتٍ، وهو أنها إمَّا تَكْتِفي باشْتِراطِ الإيمَانِ، وحَيْثُما وُجِدَ هذا في المسائل المتعلِّقةِ بالعهْدِ، نَجِدُ معه اشْتِراطَ العمَلِ الصالِح فقط. والآياتُ في هذا كثيرةٌ للغاية، ومنها، على سبيل التّذْكيرِ، قوْلُهُ تعالى: {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا }[النساء/124]. وهذا في حقِّ الذين ابْتَدَأ اللهُ تعالى في مُخاطَبَتِهم، إمَّا بدْءا من اللَّحْظةِ التي تَلِي توْبَتَهم، أو أنه لا يُوجَدُ في حقِّهم أيُّ ذنْبٍ أصْلًا، ومن هؤلاء الصَّالِحُون من أهْلِ الكِتابِ. وإمَّا تشْتَرِطُ التَّوْبَةَ، وحيْثُما وُجِدَ ذلك، نَجِدُ معها اشْتِراطَ الإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ، وهذا في حقِّ المُشْرِكِين أو فُسَّاقِ المُوَحِّدين، كما رأينا، أو ما يَحْتَمِلُ الدِّلالةَ عليهِما معا، كما في قوله تعالى :{ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ}[الأعراف/ 153]؛ أو نَجِدُ، بعد ذِكْرِ التَّوْبَةِ، ذِكْرًا لوُجُوبِ الإتْيانِ بأعْمالٍ هي علامَةٌ للإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ،كما في قوْلِه تعالى :{ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}[التوبة/11].

وقد يقولُ قائِلٌ: إن ما حيَّرَ الشيخَ أطَّفَيَّشْ ليْسَ اخْتِراعًا كما تزْعُمُ، بل هو نصُّ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ حيثُ نجِدُ فيه ما ذَكَرْتَ، كما نجِدُ فيه الكثيرَ من الآياتِ التي لا تشْتَرِطُ على الفَاسِقِ إلا التَّوْبَةَ والعمَل الصالِحَ، ودون أدْنَى ذِكْرٍ لوُجُوبِ الإيمَانِ، ومعنى ذلك أنَّ ما ذكَرْتَ من دليلٍ في هذا الموْضِعِ على انتِقاضِ الإيمَانِ بالفِسْقِ غيْرُ صحيحٍ. أَلَيْسَ الله تبارك هو الذي يقُولُ:{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }[المائدة/38، 39]، وهو سبْحانَهُ يقُولُ:{ وَإِذَا

جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ }[الأنعام/54] ؟

وإنّي أجْزِمُ جزْمًا بأن هاتيْن الآيتيْنِ وغيرِهما تَحْتَوِيانِ على اشْتِراطِ الإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ مع التَّوْبَةِ، إنما اخْتَلَفَتْ العبارَةُ التي تدُلُّ على ذلك فقط، فاخْتفَى المعْنى على غيْرِ النَّاظِرِينَ. وإنّي أجْزِمُ بأن الله تعالى ما اشْتَرَطَ على السَّارِقِ للقَبُولِ منه التَّوْبَةَ والعمَلَ الصالِحَ فقط، بل اشْترط الإيمَانَ أيْضًا؛ وذلك أنه اشْتَرط عليه الإصْلاحَ، بعد التَّوْبَةِ، وهو، في قامُوسِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، بمَعْنَى الإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ مَعًا. وهذا في الحقيقةِ ليْسَ شيئا غَرِيبًا، فإن معْنَى الجِذْرِ "صَلَحَ " هو ضدٌّ للفَسَادِ، والصالِحُ من الناسِ والأشياءِ هو المؤَهَّلُ لأدَاءِ وَظِيفتِه، ولا مؤَهَّلَ، فيما يَخُصُّ أحْكَامَ الدِّينِ، إلا مَنْ ورَدَ على الله تعالى بالإيمَانِ والعمَلِ الصَّالِح.

وتوْضيحا لِما ذكرْتُ، أقُولُ: لقد شاعَ بين المُسْلِمين حَصْرُ دلالةِ كلِمَة الإصْلَاحِ على الملْمُوسِ من المعاني، فتَنْصرِفُ أذهانُهُم عنْدَ سماعِ عبارَةِ "رجُلٍ صالِحٍ "، أو "عمَلٍ صالِحٍ " إلى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصَّدَقَةِ والطِيبَةِ وكفِّ الأذَى عن الخلْقِ... بينما يَدُلُّ الوصْفُ المُطْلَقُ بهذه الكلِمَةِ للأشْخَاصِ في القامُوسِ القُرْآنِيّ على معْنَى مُحَدَّدٍ هو استِحْقاقُهم دخُول الجنَّةِ،كما يدُلُّ وصْفُ بعْضُ الأعْمالِ بأنها صالِحةٌ على أنها أعمالٌ تُؤَهِّلُ أصْحابَها لدُخولِ الجنَّةِ. ومن المعْلُومِ، بالضَّرُورَةِ الشرْعِيَّةِ، أن الله تعالى لم يجْعَلْ ذلك لأحَدٍ إلا الذين جمَعُوا بَيْنَ الإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ.

وأدِلَّةُ هذا كثِيرَةٌ للغاية في الكِتابِ العَزِيزِ، ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ}[الأعراف/168]، { وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا}[الجن/11]، { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}[الأنبياء/105]، { وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ}[البقرة/130]، { فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ }[آل عمران/39]، { وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ }[آل عمران/46]، { لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ. يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ}[آل عمران/113، 114]، {الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ

رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ. رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[غافر/7، 8].

وإن أوَّلَ ما يَحْضُرُني للاسْتِدلالِ على صحَّة ما ذهَبْتُ إليه من أن الوصْفَ بالصَّلَاحِ هو وصْفٌ بالإيمَانِ وعمَلِ الصالِحاتِ، تلك القاعِدَةُ العامَّةُ التي مُؤدَّاها أن عَلامَةَ تَساوِي الأشْياءِ هو صَلاحِيَّتُها لتَحُلَّ مكانَ بعْضِها البعْضِ لأداءِ الوظيفةِ نفْسِها أو المعْنَى ذاتِهِ. وإننا نجِدُ هذا مُصَرَّحا به في الكتابِ الحكيمِ، حيثُ عبَّرَ عن شُرُوطِ القَبُولِ من المُسيئِينَ باستِخْدامِ كلمةِ "الإيمَانِ"، بعد التَّوْبَةِ، فقال تعالى:{ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ}[الأعراف/ 153]، وجعَلَ بديلَ كلِمَةِ "الإيمَانِ" كلِمَةَ "الإصْلاحِ" في آيةٍ أخْرى تَكادُ تكُون هي الآيَةُ التي ذكَرْنا عيْنُها، من حيثُ اللفْظُ والمعْنَى، فقال تعالى :{ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ } [النحل/119]. ومن البديهِيّ أنْ يكونَ معْنى كلِمةِ "الإيمَانِ" في الآية الأولى هو "الإيمَانُ الحقُّ"، أيْ الذي بِمَعْنى الدِّينِ.

وبهذا يتبيَّنُ أن الله تعالى ما حكَمَ في الآية موضوع البحْثِ بنَقْضِ إيمَانِ الوَرَثَةِ السَّوْءِ بسَبَبِ تضْيِيع الصَّلَاةِ خُصُوصًا، فتكُونَ سبَبًا للحُكْمِ عليهم بالكُفْرِ دون سِواهُم من الفُسَّاقِ، بل إنه حكَمَ على كلِّ فاسِقٍ بانْتِقاضِ إيمَانِه، كما رأينْا في حالة السَّارِقِين ومرْتكِبِي السَّيئاتِ مهْما كانت. والدلِيلُ على ذلك أنه سوَّى بين الفُسَّاقِ وبين المُشْرِكِينَ في اشْتِراطِ التَّوْبَةِ من الشِّرْكِ بالنسْبَة للمُشْرِكين، ومن الفُسُوقِ بالنسْبَة للمُصَدِّقين، وضرورةِ الإتْيانِ بالإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ للقَبُولِ من الجَميع.

ولأجْلِ زِيادَةِ هذه المسألة وُضُوحًا، ورفْعِ ما قدْ يظَلُّ عالِقا بأذْهَانِ البعْضِ من خطإٍ بتَأْثِير اللَّبْسِ الذي تسبَّبَ فيه التفْسِيرُ الخاطئُ، نرى وُجوبَ النَّظرِ في آيَاتٍ أخرى مُشابِهةٍ للآيتيْن موْضُوعَ البحْث السَّابِقِ، وهي قولُه تعالى:{ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا. وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا. إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا. وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا. وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا

مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}[الفرقان/63- 70].

والمُلاحَظ أن القارئ لِتَفْسِير قوْلِه تعالى فيها :{ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} يُصابُ بالدّهْشَة نفْسِها التي كانت قد أصابتْهُ حين القِراءَة في تفْسيرِ الآيةِ من سُورَة مرْيمَ، حيْثُ وجَدْنا الكَثِيرين لا يشْغَلون أنفُسَهم بِبَيان معانيها، بلْ راحُوا يَذْكُرون، باخْتِصارٍ أو تَوَسُّعٍ، ما أطْنَبَ ابنُ جريرٍ في ذِكْرِهِ مِن رِواياتٍ عن ابْنِ عباسٍ رضِي الله عنهما في عدَمِ قَبُولِ توْبَة القاتِلِ العَمْدِ، إضافةً إلى الإطْنابِ في بيانِ سببِ نُزولِها مِمَّا ليْسَ له أيُّ علاقة بِمَعْناها. أما مَنْ شَغَلَ نفْسَه بتَفْسِيرِها، مثل البغَوِي، فلمْ يَتَجَاوزْ تفْسيرُه قوْلَهُ:" قال قتادَةُ: إلا مَنْ تابَ من ذَنْبِه، وآمَنَ برَبّهِ، وعمِلَ عمَلا صالِحًا"[1].

والجديرُ بالذِّكْرِ أن الرواياتِ الكثيرةِ التي أوْردَها المُفسِّرُون، وبالأخصّ عند ابن جرير، في سبب نُزولِ هذه الآية تُوحِي للقارئ غيرِ المُنْتَبِهِ بأن مَجْمُوعَ الآياتِ – وليْسَ قوْلَه تعالَى :{ إلا مَنْ تابَ وآمَن...} فقط– نزَلَتْ في المُشْرِكين. وإذا أضفْنا إلى هذا الإضرابَ عن تفْسيرِها، تولَّد لدَيْنا إحْساسٌ قويٌّ بأن هناك مُحاوَلةً، لعلَّها غيرُ مقْصودةٍ، للإيهامِ بأنَّ اشْتِراط الإيمَانِ للقَبُولِ من التَّائِبين يدُلُّ على صحَّةِ ما هيَّأ له التركِيزُ على السبَبِ الخاصّ للنُّزول، ومن ثَمَّ التوْطِئَةُ لتقْريرِ أن أهْلَ الوَعيدِ المذْكُورِين في مَجْمُوعِ الآياتِ إنَّما هم المُشْرِكُونَ.

وإنَّنا نجِدُ فيما كتَبَ أكْبَرُ المفَسّرين في عصْرِنا، وهو ابنُ عاشور، دليلا لا يُخْطئُ على صحَّةِ ما نبَّهنا إليه، حيثُ قال :" والتَّوْبَةُ : الإقْلاعُ عن الذنْبِ ، والندَمُ على ما فَرَطَ ، والعَزْمُ على أنْ لا يعُود إلى الذنْبِ. وإذْ كان، فيما سَبق، ذِكْرُ الشِّرْكِ، فالتَّوْبَةُ هنا التَّلَبُّسُ بالإيمَانِ، والإيمَانُ بعْدَ الكُفْرِ يُوجِبُ عدَمَ المُؤاخَذَةِ عمَّا اقْتَرَفَهُ المُشْرِكُ في مُدَّة شِرْكِهِ ... ولذلك عَطَفَ { وَآمَنَ} على{ مَنْ تَابَ} للتَّنْوِيهِ بالإيمَانِ، ولِيَبْنِيَ عليه قوْلَه :{ وعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً}، وهو شرائِعُ الإسْلَامِ"[2].

وقد كنْتُ أعْلَمُ أن ابنَ عاشورٍ عمَّمَ الخِطابَ الإلهِيَّ في الآيَةِ من سُورَة مريم، حيْثُ جعلَ الخلَفَ السُّوءِ دالا على المُشْرِكِينَ من ذرّيةِ الأنْبياء، كما يدلُّ على المُصَدِّقِينَ منهم على السَّواء. كما كنتُ أعْلمُ أنَّه ما عرَضَ بشَيْءٍ لا قليلٍ ولا كثيرٍ لتفْسِير اشْتِراطِ الإيمَانِ، بعد التَّوْبَةِ، للقَبُولِ

[1]– تفسير البغوي 96/6

[2]– التحرير والتنوير 121/10

منهم. ولذلك تساءلْتُ عن السرِّ في عَدمِ التعْمِيمِ، على الأقلِّ، في هذا الموضِع أيضا، إذْ الآيةُ تُشْبِه الآيةَ.

ويجبُ أن أنبّهَ القارئَ، هنا، وبالأخصّ المُهْتَمّين بالدّراسَاتِ الإسْلَامِيَّةِ منهم، إلى حقيقةٍ تغِيبُ عن الكثيرين في منْهَجِ العُلَماءِ المُسْلِمين قاطِبةً، إلا فيما نَدَرَ، وهي أنهم أبْناءُ مَذَاهِبَ، وليْسُوا أبْناءَ حقائِقَ؛ أقْصِدُ أنهم نشَأُوا في ظلِّ مذاهِبَ اعْتَنَقُوها منذ النشْأَةِ الأولى، فَسَلَّموا بِمَقُولاتِها، فلمَّا اشْتَدَّتْ أعْوادُ النَّابِهين منهم أصْبَحُوا هم الناطِقين بلِسَانِ مذاهِبِهم. ولهذا السَّبَبِ ينذُرُ أنْ تجِدَ فيهم منْ تراجَع عن شَيْءٍ في المذْهبِ مهْما كان. وتجِدُهم، حين يصطَدِمون بشيءٍ يَهْدِمُ ما نشَأُوا عليه يفِرُّون إلى التأْويلِ الفاسِدِ، كما رأَيْنا في تأْوِيل أشياء عرَضْنا لها فيما سبقَ، وفيما سيَأتي، وكما سُنبيّنُ في فصْلٍ خاص، أوْ يفِرُّون رأسًا، أقْصِدُ أنْ لا يَعْرِضُوا لبحْثِ ذلك الشَّيْءِ الصَّادِمِ بالمرَّة.

وبالعوْدَةِ إلى موْضُوعِنا، فإن الحقيقةَ التي يدُلُّ عليها بِنَاءُ مَجْمُوعِ الآيات من سُورة الفُرْقَانِ هي أنها أخْبَرَتْ عن عبادٍ من أهْلِ الوعْدِ، بدليل ذِكْرِ عدد من صِفاتِهم الَمَحْمُودَةِ، من التواضُعِ والحِلْمِ وقيامِ الليلِ والخوْفِ والاقْتِصَادِ والبرَاءَةِ من الشِّرْكِ والاعْتِداءِ على الدِّماءِ والأعْراضِ؛ ثم حذَّرتْهم بدَلِيل القِراءَة المُتَوَاتِرَةِ، حيثُ نجِدُ عِبارَةَ {ومَنْ يفْعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثَامًا} متَّصِلَةً بِذِكْرِ توْحِيد الموْصُوفينَ بأنهم عِبادُ الرَّحْمانِ، وليْسَتْ بدايةً لآيةٍ جديدَةٍ؛ وذلك، للبَيَانِ، قوْلُه تعالى :{ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا}[الفرقان/68]. وتأكَّد تحْذِيرُهم في لفْظِ العُمُومِ في قولِه تعالى{ وَمنْ يفْعَلْ ذلك} من ترْكِ الفرائِضِ، والاجْتِراء على الكبائرِ المَذْكورَةِ، قبْلَ صِيغةِ التَّحْذيرِ وبعْدَه، وهي: الكِبْرُ والإسْرافُ والشِّرْكُ والقتْلُ بغَيْرِ حقٍّ والزِّنا وشهَادَةُ الزُّورِ والازْورارُ عن القُرْآنِ وتعالِيمِه والسَّفالَةُ.

وجاء الوَعيدُ، صَرِيحا مُحْكَمًا، في كلِّ مُخالِفٍ للمَوْعِظَةِ منهم، وهو الخُلودُ في نار جهنَّم حيْثُ يُضَاعَفْ له العذَابُ، فقال تعالى:{ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}[الفرقان/68، 69].

ولأن الإنْسانَ، مهْما كان تقِيًّا، قد يتلبَّسُ بشَيْءٍ من المعاصي، فقَدْ فتَحَ الله تعالى بابَ الرُّجوعِ إلى البراءَةِ أمام جميعِ التائِبين، فقال:{ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا. وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا}[الفرقان 70، 71]. ولكنَّه علَّمَنَا في الآيَةِ نفْسِهَا بأنَّ الفُسُوقَ عن أمْرِ اللهِ ناقِضٌ للإيمَانِ،

وذلك باشْتِراطِ الإيمَانِ، والعمَلِ الصالِح، بعْد التَّوْبَةِ، للقَبُولِ من المُخالِفِينَ. كما علَّمَنا شيْئًا جدِيدًا، وهو أن عُقُوبةَ القتْلِ الحرامِ، مثلا، هي عيْنُها عُقوبةُ الشِّرْكِ بالله، وهي الخُلُودُ في النار، مهْمَا قُلْنا بأن درْكَهُ أعْلَى من درْكِ المُشْرِكِ. والأمْرُ، إذَنْ، ليْسَ كما صوَّرهُ ابنُ عاشورٍ، حيثُ اخْتار مِمَّا ذَكَرَهُ الله تعالى في الآياتِ الشِّرْكَ دون سِواه، وجعل، بِناءً على ذلك، الآياتِ مُخْتَصَّةً بالمُشْرِكِينَ؛ وأغْفَلَ بناءَ التفْسِيرِ على أن الله تعالى ذكَرَ قبْلَه، مُباشَرَةً، الاقْتِصادَ في النفَقَةِ، وبعْدَهُ، دون فاصِلٍ، الاعْتِداءَ على الأنفُسِ والأعْراضِ. وينْبَنِي هذا الحُكْمُ الأخِيرُ على الحقيقة التي سبَقَ لنا بَحْثُها، حيثُ انْتَهَيْنَا إلى أن المُساوَاةِ بين أنواعِ الكُفْرِ والفُسُوقِ والعِصْيانِ في العُقوبةِ تَعُودُ إلى أنها، جميعا، قد وَرِدَتْ في الدِّين وُرودَ النَّواهِي.

وقَطْعًا لكُلِّ شكٍّ، فإنه يوجَدُ في النصُوص ما يدلُّ على أن هذه الآياتِ نزَلَتْ في المُوَحِّدِينَ، بل في الأفاضِلِ منهم؛ وذلك قوْلُ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :" سَأَلْتُ، أَوْ سُئِلَ، رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ أَكْبَرُ ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ، قُلْتُ: ثُمَّ، أَيٌّ ؟ قَالَ: ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ؛ قُلْتُ: ثُمَّ، أَيٌّ ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ. قَالَ: وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، { وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ}"[1].

وقبْلَ التوَسُّعِ أكثرَ في الاستِدْلال لهذه الحقيقةِ، وهي نقْضُ الفُسُوقِ والعِصْيانِ للإيمَانِ، واستِواءُ تأثيرِه في ذلك مع الكُفْرِ المِلّي؛ لا بُدَّ من الإبانةِ عن السرِّ في اشْتِراطِ الله تعالى للإيمَانِ، وهو تَصْدِيقٌ، للقَبُولِ مِمَّن شهِدَ لهم بالإيمَانِ، وهو تَصْدِيقٌ. وضَرُورَةُ الجوابِ عن هذا الأمْرِ تسْتَنِدُ إلى أنه إنْ كان من المعْقُولِ، والمَنْصوصِ عليه شرْعًا، أن الكُفْرَ، وهو تكْذِيبٌ، ينقُضُ الإيمَانَ، وهو تَصْديقٌ؛ وعليه تكونُ مُطالبَة الله تعالى للكفَّارِ، وهُمْ من أهْلِ التكْذِيبِ، بالإيمَانِ، أيْ التَّصْدِيقِ، واجِبَةً في العقْلِ والشَّرْعِ؛ فإنَّ مُطالبَةَ الله تعالى الفُسَّاقَ، وهم مُصَدِّقُونَ بالغيْبِ، بالتَّصْدِيقِ، غيْرُ معْقولٍ، وهو غَيْرُ مشْروعٍ إلا إنْ أثْبَتْنا ذلك.

وإن الجوابَ على هذه المسألة يرُدُّنا إلى الحَديثِ من جَديدٍ عن معْنَى كلِمَةِ الإيمَانِ. وقد سبقَ لنا بيانُ أنها ترِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ بمعنى التَّصْديقِ بأمور الغيْبِ الحقِيقِيّ، كما ترِدُ، إذا كانتْ موْصُوفَةً بوَصْفٍ مُصَرَّحٍ به أو مُضْمَرٍ، للتعْبير عن الدِّين كلِّه. ونُضيفُ، هنا، أن التَّصْدِيقَ نفْسَه قد يكُونُ مُجَرَّدَ معْنَى يوجَدُ في نفْسِ المُعْتَقِدِ وُجُودًا شكْلِيًّا، ضبابِيًّا، غيرَ مُحَدَّدِ المعالِمِ، ومبْنِيًّا

[1]- صحيح البخاري- ح 4389

على مُجَرَّدِ التَّقْلِيدِ؛ كما قدْ يُوجَدُ في النفْسِ باعْتِبارِهِ حقِيقَةً قطْعِيَّةً، واضِحَةً، مُحَدَّدَةً، نائِشَةً عن النَّظَرِ[1].

وقد أثْبَتَ اللهُ لِلْوَرَثَةِ السَّوْءِ، كما هو الحالُ بالنِّسْبة لكلِّ فاسِقٍ، النوْعَ الأوَّلَ من التَّصْدِيقِ، وهو الذي لا يُحرِّكُ إلى عمَلٍ، خُصوصا إذا انْضَمَّ إليه الجهْلُ بِحَقِيقَةِ التَّكْليفِ، أو التَّعَلُّقُ بالأمَانِي، أقْصِدُ الإيمانَ بالإرْجَاءِ والانْتِفاعِ بشفاعةِ الشّافِعين بالذَّاتِ. وقد بيَّن اللهُ، بوُضُوحٍ تامٍّ، ما أتَحَدَّثُ عنه هنا، أي إيمان بعضِ الناسِ إيمانًا موْروثًا، مع التعلُّقِ بالأماني في آيةٍ أخْرى عرَضَ فيها للْخَلَفِ السَّوْءِ أنْفُسِهم، فقال، في الآية 169، من سورة الأعراف:{ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}. أمَّا التَّصْدِيقُ الذي أرادَهُ منهم فهو التَّصْدِيقُ اليقِينِيُّ الناشِئُ عن النَّظَر، والذي يُحَرِّكُ إلى العمَلِ بِمُقْتَضاه، وهو الذي ذكرَه في الآية 170 من السُورَةِ نفْسِها، حيثُ قال:{ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِين}.

وبِعِبارَةٍ أخْرى، فإن الإيمَانَ الذي أثْبتَهُ الشَّارِعُ الحكيمُ للفُسَّاقِ هو ذلك الذي أشار إليه في الكثيرِ من المرَّاتِ في الكتابِ العزِيزِ، وهو الذي علَّقَ عليه المُرْجِئَةُ النجاةِ؛ وهو الذي قال فيه الماتُرِيدِيُّ، كما أثْبَتْناه فيما مَضى :" وَأَيْضًا، أَن الله سُبْحَانَهُ أبقى لَهُ اسْمَ الْإِيمَانِ، مَعَ تَحْقِيق مَا عَلَيْهِ الْوَعيد فِي حُكْمِهِ، بقَوْلِه تَعَالَى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف/2]... وَقَالَ:{ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا}[الحجرات/9]، أثْبَتَ لَهُم اسْمَ الْإِيمَانِ مَعَ إِلْزَام اسْم الْبَغْيِ لأَحَدِهِمَا فِي الْقِتَال... وَقَالَ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى}[البقرة/178]. وَمَعْلُوم أَنه لَا يجب إِلَّا بقتْل الْعَمْدِ، فَأثْبت لَهُم فِي ابْتِدَاء الْآيَة اسْمَ الإيمَانِ، وَأبقى بَيْنَهُمَا الْأُخُوَّةَ، وَأخْبَرَ أَن ذَلِك تَخْفِيفٌ من ربّكُم وَرَحْمَةٌ؛ وتبْعُدُ هَذِه الْأَوْصَافُ فِيمَن أخْرَجَهُمْ الْفِعْل من الْإِيمَانِ. وَقَالَ:{ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ}[الأنفال/72] ، ثمَّ قَالَ { وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ}، أثبت لَهُم اسْمَ الْإِيمَانِ، وَجمع بَينهم فِي الدّين على تخلفهم عَن الْهِجْرَة، مَعَ عِظَم مَا فِيهِ من الْوَعيد، بقوله:{ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ }[النساء/97]..."[2].

---

[1]– قال أبو حامِدٍ الغزَّالي : إن لفظَ الإيمانِ " مُشْتَرَكٌ بين ثلاثَةِ معَانٍ، إذْ قد يُعبَّرُ به عن التصْديقِ اليَقِينِيِّ البُرْهانِيِّ، وقد يُعَبَّرُ به عن الاعْتِقَادِ التقْلِيدِيِّ... وقد يُعَبَّرُ به عن تصْدِيقٍ معه العمَلُ بِمُوْجِبِ التصْديقِ" الاقتصاد في الاعتقاد– ص 72.

[2]– التوحيد 332، 333

وأمَّا الإيمَانُ الذي نفَاه عنْهُم، وطالبَهُم، بالتالي، بالمَجِيءِ به فهو الإيمَانُ الذي وصفَه المُرْجِئَةُ السَّلفيَّةُ وصْفا بلِيغًا في الكَثِيرِ من مُؤَلَّفاتِهم، وهو الذي يتَوَلَّدُ عنه العمَلُ بالشَّرْعِ، حتى أدَّت بهم المُبَالَغَةُ – في الوصْفِ فقط، وليْس ذلك حقيقةُ المذْهَبِ– في ذلك إلى تكْفيرِ، أيْ نفْيِ تَصْدِيقِ تارِكِ العَمَلِ بالكلِّيَّةِ، أو تارِكِ الصَّلَاةِ عند بعضِهم، أو تارِكِها أو غيرِها من الفرائِض عِنْدَ البعْضِ الأخَر.

ومن أجْمَلِ النصُوص في وصْفِ ما يُوجَدُ في القلْبِ من هذا النوْعِ من الإيمَانِ ما كتَبَه ابنُ رجَبٍ، عند بحْثِهِ لكيفية تَحْقِيقِ الشَّهَادَتيْنِ للنجاةِ، حيثُ نفَى أنْ يكون مُجَرَّدَ النُّطْقِ بهما كافِيا لذلك، لأحدِ سبَبَيْن، أوَّلُهُما أنَّ الشرْعَ قد قرَن بهما وُجُوبَ العمَلِ في كثيرٍ من النُّصوص، والثاني لأنَّ " تلك النصُوصَ المُطْلَقَةُ قد جاءَتْ مَقيَّدَةً في أحاديثَ أُخَرٍ، ففي بعْضِها: مَنْ قال لا إله إلا اللهُ مُخْلِصًا، وفي بعْضِها: مُسْتَيْقِنًا... وفي بعْضِها: يقُولُها حقًّا مِن قلْبِه، وفي بعْضِها: قد ذلَّ بها لِسانُهُ واطْمَأنَّ بها قلْبُهُ.

وهذا كلُّه إشارَةٌ إلى عمَلِ القلْبِ وتَحَقُّقِه بمَعْنَى الشَّهادتَيْن؛ فتَحَقُّقُهُ بقوْلِ لا إلهَ إلا اللهُ، أنْ لا يأْلَهَ القلْبُ غيْرَ اللهِ، حُبًّا ورَجَاءً وخوْفًا وتوَكُّلًا واسْتِعانَةً وخُضُوعًا وإنَابَةً وطلَبًا، وتحَقُّقُهُ بأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ، ألَّا يعْبُد الله بغَيْرِ ما شرَعَه اللهُ على لِسانِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ. .. وإيضاحُه أن قوْلَ العبْدِ لا إلهَ إلا اللهُ يقْتَضِي أنْ لا إلهَ غيْرَ اللهِ؛ والإلهُ هو الذي يُطاعُ، فلا يُعْصَى، هيْبَةً له وإجْلالًا ومَحَبَّةً وخوْفًا ورجاءً وتوَكُّلا عليه وسُؤالًا مِنْهُ ودُعَاءً له. ولا يصْلُحُ ذلك كلُّه إلا للهِ عزَّ و جَلَّ، فمَنْ أشْرَكَ مخْلُوقًا في شَيْءٍ من هذه الأمُور التي هِيَ من خصائِص الإلَهِيَّةِ، كان ذلك قدْحًا في إخْلاصِه في قَوْلِ لا إله إلا اللهُ ونقْصًا في توْحِيدِه، وكان فيه من عُبُودِيَّةِ المَخْلوقِ بِحَسَبِ ما فيه من ذلك... "[1].

وهناك قاعِدةٌ قرآنيَّةٌ تَحْكُمُ التعرُّفَ على هذا النَّوْعِ من الإيمانِ، وهي أنْ تجِدَ قبل ذِكْرِ الإيمانِ أداة الشَّرْطِ "إنْ"؛ ومثال ذلك قوْلُه تعالى:{ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آَمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين}[البقرة/91]، وقوْلُه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين}[البقرة/278، وقوْلُه:{ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[آل عمران/139]، وقوْلُه:{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ

[1]– كلمة الإخلاص– ص 13...

وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين}[الأنفال/1] ، وقوْلُه:{ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آَمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير}[الأنفال/41]. وليس معنى الإيمان الوارد بعد الشَّرْطِ، في كلِّ هذه المواضِع وأمثالِها، الإيمانَ الحقَّ، أي الذي بمعنى الدِّينِ؛ بل هو الإيمانُ اليقينِيُّ، أي الذي يُحرّك للعمَلِ المطْلوبِ، فيَحْصُلُ من اجتِماعِهما الإيمانُ الحقُّ، أي الإسْلامُ، ولا هو – كما قلنا– طلبٌ لحصُولِ الإيمانِ الذي هو التَّصْدِيقُ، إذ المُخاطَبونَ مُصَدِّقُونَ.

وحاصِلُ كلِّ هذا الذي ذكَرْتُه هو أن هذا الأسْلُوبَ القُرْآنِيَّ، أقْصِدُ إثْباتَ التَّصْدِيقِ للفُسَّاقُ، ثمَّ نفْيُه عنْهم، كان "كاشِفًا" لِمُرَادِ الله من الخلْقِ، وليْسَ حُكْمًا عليهم بالكُفْرِ المِلّيّ، بدِلالَة إثْباتِ الله ورسُولِه لإيمَانِهم في هذه النصُوصِ وفي غيْرِها من مَصادِرِ الشَّرْعِ، وبِدِلالَة معْرِفةِ كلِّ فاسِقٍ ذلك من نفْسِه، ودِلالةِ إخْضاعِ الشَّرْعِ له لأحْكَامِ المُؤْمِنِينَ لا الكُفّارَ. وبعِبارةٍ أخْرى، فإن في هذا الكَشْفِ إبْطالًا لِجَدْوى التَّصْدِيقِ الذي لا تأْثيرَ له في السُّلُوكِ؛ وهو نقْضٌ له بطريقةٍ ما، ما دامَ يضَع في مُواجَهَتِه التَّصْدِيقِ الحقّ، وهو الذي يسْتَنِدَ عليه، ويتولَّدُ عنه العَمَلُ بالشَّرْعِ، ويشْتَدَّ عُودُهُ به، فتجْتَمِعُ بذلك شُرُوطُ العهْدِ، وهما الإيمَانُ والعمَلُ بالأمْرِ والنهْيِ.

2-11- المطلب الحادي عاشر: دِلالة الحدِيثِ الشَّرِيف على نقْضِ الفُسُوقِ للتَّصْدِيق الحقّ

عند البحْثِ، نجِدُ في السنَّةِ الشَّرِيفَةِ الكثيرَ من الآثارِ التي تُؤَكِّدُ، وتُفصِّلُ في مسألة نقْضِ الفُسُوقِ والعِصْيانِ للإيمَانِ. ومن أشْهَرِ ما وَرِدَ في ذلك قوْلُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا يَزْنِي الزَّانِي، حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، حِينَ يَشْرَبُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ وَلَا يَسْرِقُ، حِينَ يَسْرِقُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، حِينَ يَنْتَهِبُهَا، وَهُوَ مُؤْمِنٌ"[1].

وقد كان لفْظُ هذا الحديثِ سَببا لاخْتِلافٍ كثيرٍ بَيْنَ عُلماءِ المُرْجِئةِ، وشهِد مُحاوَلاتٍ مُسْتَمِيتَةٍ من كَثيرٍ منهم لتأْويلِه حتَّى لا يتنَاقضَ مع تَصُوُّراتِهم، وبالأخصّ مع فِكْرتِهم في ثُبُوتِ الشَّفَاعَةِ، كما سنَرى؛ لكنَّهم، مع هذا، أجْمَعوا على أمْرٍ ولازِمِه، وهو أن الإيمَانَ المنْفِيَّ عن الفَاسِقِ ليْسَ إثْبَاتًا للكُفْرِ المِلّي، وأن المَنْفِيَّ هو الإيمَانُ الحقُّ أو التامُّ، فأثْبَتُوا بطَريقَتِهم هذه التي فيها الكثيرُ من الجَهْلِ وُجُودَ مِثْلِ هذا الإيمَانِ الذي تَحدَّثْنا عنه قبل قليل، وهو الذي لا يُحرّك لعمَلِ الخيْرِ.

[1]- صحيح البخاري- ح 2295

وقد ذهبَ الكثيرُ من العُلَماءِ إلى إثْباتِ ظاهِرِ معْنَى هذا الحديثِ، فحَكَمُوا بكُفْرِ الفُسَّاقِ المذْكُورِين فيه وفي نَظائِرِه، ولكنَّه ليْسَ الكفْرَ الذي يدلُّ عليه ظاهِرُ إطْلاقِهم، وهو المِلّي، أي الذي يدلُّ على التكْذيبِ. ومن هؤلاء ابْنُ بطَّةَ، حيْثُ عقَد بابًا بعنوان " ذِكْرُ الذُّنوبِ التي مَنْ ارْتَكَبَها فارَقَهُ الإيمَانُ، فإنْ تابَ راجَعَهُ"، وأوْردَ فيه هذا الحديثَ؛ ثم نقَلَ الكثيرَ من الآثارِ عن عائِشةَ وابْنَ عبَّاسٍ رضِي اللهُ عنْهُما، وطاوُسَ والحسَنَ، أن الإيمَانَ يُفارِقُه حتَّى يتُوبَ[1].

وخصَّصَ ابنُ جريرٍ الكثيرَ من الصَفَحَاتِ لعَرْضِ مذاهِبِ العُلَماءِ في هذا الحديثِ، وأكْثَرُ ما ورَدَ فيه من آراءٍ يَمِيلُ إلى التكْفيرِ بالزِّنا، وبغيْرِه من المعاصِي؛ حتى أنَّه نَقَلَ ذلك عنْ نافعٍ بنِ عبْدِ الله بنِ عُمَرَ وحُذَيْفَةَ. وقوْلُهُم في الموْضوعِ دالٌّ دِلالَةً قطْعيَّةً على عِظَمِ الفُسُوقِ، كما يدلُّ على ردِّ التأْوِيل الأشْهَرِ لهذا الحديث كما سنرى، وهو ذلك الذي يرى أصْحَابُه أنَّ المسلِمَ لا يكْفُرُ بالمعاصِي إلا إنْ كان مُسْتَحِلًّا لها؛ إذْ أنَّ نافِعًا كفَّرَ الذي يرْتَكِبُها دون استِحْلَالٍ، وكذلكَ فَعَلَ حُذيْفَةُ رضِي اللهُ عنه، وهو مذهبُ عائشةَ وابنِ عبَّاسٍ وطاوسَ والحسنِ كما رأينا، كما أنه مذهَبُ عطاءُ والزُّهْرِيّ.

وواقِعَةُ تكْفِيرِ نافِعٍ للفُسَّاقِ رَوَاهَا مَعْقِلُ بن عُبَيدِ اللهِ العَبْسِيُّ، ومُلَخَّصُها أنه وفَدَ على نافِعٍ ليسْأَلَهُ عن الإرْجَاءِ، وحدَثَ أنْ قال مَعْقِلٌ :" فإنْ قال ذلك – أيْ بالإرْجَاءِ– وزَنَى وسَرَقَ ونَكَحَ الأُمَّ، وزعَم أنَّ ذلك عليه حَرَامٌ ؟ فنَتَرَ نافِعٌ يدَهُ من يَدِي، وقال : مَنْ فعَلَ هذا، فهو كافِرٌ. قال مَعْقِلٌ: فلَقَيْتُ الزُّهْرِيَ، فذَكَرْتُ له بَدْوَ ما أخَذُوا فيه، فقال : قال رسُولُ اللهِ :" لا يَزْنِي الزَّانِي، حِينَ يَزْنِي، وهُوَ مُؤْمِنٌ ..."[2].

ومن المُؤَكَّدِ أن نافِعًا ما كان يقْصِدُ بالكُفْرِ الذي حَكَمَ به الكُفْرَ المِلّيَّ، ذلكَ أنَّهُ قدْ سبَقَ له تعْلِيمَ السّائلِ أن النَّاطِقَ بالشَّهادتَيْنِ معْصُومُ الدَّم، واكْتَفى باستَعْظَامِ صُدورَ المعْصيَّةِ من مُسْلِمٍ، ولكنَّه ما نصَّ على مصيرِ مُرْتَكِبِيها، وإنْ كان من المُمْكِنِ استنْتاجُ ذلك من لفْظِ التَّكْفيرِ الذي أطْلَقَه؛ على العَكْسِ من حُذَيْفَةَ بنِ اليَمانِ رضِيَ اللهُ عنْهُ، حيْثُ نقَلَ عنه ابنُ جريرٍ الحُكْمَ علَيْهِم بأنهم من أهْلِ النار، حيثُ قال:" إني لأعْرِفُ مَكانَ أهْلِ دِينَيْنِ في النارِ، قوْمٌ يزْعُمُونَ أنَّ الإيمَانَ قَوْلٌ، وإنْ زَنَى، وإنْ سَرَقَ؛ وقوْمٌ يلْعَنُونَ أوَّلِيَتَهُمْ، يقُولُونَ: إنّمَا افْتَرَضَ اللهُ صَلاتَيْنِ"[3].

---

[1]– الإبانة الكبرى 477/2...

[2]– الطبري– تهذيبُ الآثار 26/7

[3]– السابق 7/ 27

ويبْدُو من حُكْمِ حذيْفَةَ أنَّه ما كانَ يُمَيِّزُ في أحْكامِ الآخِرَةِ بين الكافِرِ والفَاسِقِ، فقَدْ سمَّى الفُسُوقَ دِينًا غيرَ دِينِ الإسْلَامِ، كما حَكَمَ على الفُسَّاقِ بالنار. وهو الأمْرُ الذي نَقَلَه البيْهقيُّ عن أبِي هريرةَ رضِي اللهُ عنه، حيْثُ حكَمَ على شارِبِ الخمْرِ بأنَّه " خلَعَ رِبْقَةَ الإسْلَامِ من عُنُقِه"[1].

والمُلَاحَظُ أن شرْحَ ارْتِفاعِ الإيمَانِ عن الفُسَّاقِ بالظاهِرِ من معناه، وهو الكُفْرُ، الأمْرُ الذي يدلُّ على أن المعروفَ عند السَّلَفِ، كما بينَّا، أن العمل بالشَّرائع ركنٌ في الدِّين، أي الإسلام أو الإيمانِ الحقّ، وأن ترْك العمَلِ ناقِضٌ له، دون حاجةٍ إلى أنْ يكونَ الفاسِقُ مكذِّبًا بقلبِه قد بدأ يخْتَفِي من المُؤلَّفاتِ في الأزْمِنَةِ التالية، وحلَّ مكانَه مُصْطَلَحُ "الإيمَانِ النَّاقِصِ"؛ كما اخْتَفَتْ معه الآثارُ المَنْقُولةُ عن الصَّحابة والتابِعين التي تَحْتَوِي على الحُكْمِ بالكُفْرِ على الفُسَّاقِ، وحلَّ محلَّها عِباراتٌ في نفْيِه. ويبدو أن أولَّ ظُهورَ ذلك كان زمن أحمد بن حنْبَل، أو قبله بقليلٍ؛ ويظهَرُ ذلك في الإجابة التي أعلَنها، ناسِبًا لها إلى مجهولين، بحيثُ يظنُّ السامِعُ أنها تعبِّرُ عن مذْهَبِ السَّلفِ؛ فعن أبي الحارث الصائغ، أنه قال :" سألْتُ أبا عبد اللهِ، قلْتُ: قوْلُه:" لا يزْنِي الزَّانِي، حين يزْنِي، وهو مُؤْمِنٌ... ؟ قال: قد تَأَوَّلُوهُ"[2]. وقد عبَّر البيْهَقِيُّ، مثَلًا،عن هذا التَّأويل في شرْحِه للحَديثِ، فقال :" ولا يُوجِبُ ذلك تكْفِيرًا بالله عزَّ وجَلَّ، كمَا مَضَى شَرْحُهُ. وكُلُّ موْضِعٍ من كِتابٍ أو سُنَّةٍ ورَدَ فيه تشْدِيدٌ على مَنْ تَرَكَ فَرِيضَةً أوْ ارْتَكَبَ كَبيرَةً ، فإن المُرَادَ به نُقْصَانَ الإيمَانِ، فقَدْ قال اللهُ عزَّ وجَلَّ :{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}"[3].

ويبْدو أن الغَرَضَ من هذا المنْهَجِ كان القضَاءَ على وصْفِ الفُسَّاقِ بالكُفْرِ، حتَّى وإنْ لَمْ يكُنْ الذين يَسْتَعْمِلون هذا الاسْمَ يقْصِدون به الكُفْرَ المِلِّيَّ، ذلك لأنَّه يُعْلِنُ أنَّ الذين أطْلَقُوه من الصحابةِ والتَّابِعين على الفُسَّاقِ كانوا يَرَوْنَ أنّ ما معهم من الإيمَانِ هو شَكْلٌ فقط، لا يُنْجِي أصحابَه من الحُكْمِ باشْتِراكِهم مع الكُفَّار المِلِّيينَ في الاسْمِ، وبالتالي يصِحُّ فيهم الوَعيدُ العامُّ الوارِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ للكُفَّارِ، أو على الأقَلِّ أنَّ هذه التسْمِيَّةَ يُمْكِنُ أنْ تُوحِيَ بذلك؛ خُصُوصا وقد ورَدَ في السنَّةِ الشَّرِيفَةِ أحاديثُ تُحرِّمُ دُخولَ الجنَّةِ على غيْرِ المُؤْمِنِينَ. وبعْضُ هذه الأحاديثِ صَريحَةٌ في الدِّلالةِ على نقْضِ الفُسُوقِ للإيمَانِ، بلْ إن بعْضَها مُحْكَمٌ في نفْيِ الإيمَانِ عنْهُم، وفي الحُكْمِ عليهم بأنَّهُم من أهْلِ الخُلودِ في النارِ.

---

[1]– السنن الكبرى 4/ 327

[2]- الخلال- السنة 148/3

[3]– شُعَبُ الإيمان 41/1. قال ابنُ تيمية :" هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ ؛ فَلَا يُعْطَى الِاسْمَ الْمُطْلَقَ، وَلَا يُسْلَبُ مُطْلَقَ الِاسْمِ" مجموع الفتاوى 243/1

وإن أصَحَّ حَدِيثٍ يحْتَوِي على ما ذكَرْتُه ذلك الذي رواه الإمامُ البُخَارِيُّ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضِيَ اللهُ عنه، وفيه :" شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ: هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ، قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتَالًا شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الَّذِي قُلْتَ لَهُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَاتَلَ الْيَوْمَ قِتَالًا شَدِيدًا، وَقَدْ مَاتَ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَى النَّارِ، قَالَ: فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا؛ فَلَمَّا كَانَ مِنْ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا، فَنَادَى بِالنَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ "[1].

وقدْ أوْرَدَ الإمامُ البخاريُّ الحدِيثَ نفْسَهُ، وفيه " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ"[2]. وهو لفْظٌ صحيحٌ، حيْثُ أن معْنَى كلِمَةَ الإيمَانِ المقيَّدِ بالوِصْفِ، كما قرَّرْنا، هو عينُ معْنى كلِمَةِ الإسْلَامِ المُطْلَقِ؛ كما أنَّ شواهِدَه كثيرةٌ، حيثُ أنَّه أحَدُ الأصُولِ التي بعثَ بها رسُولُ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ عليًّا، ليُعْلِنَها في الموْسِم الذي كان أميرُه أبو بكْرٍ الصِّدِّيقُ رضِيَ اللهُ عنه، سنَةَ تِسْعٍ للهِجْرَةِ، كما في المُسْنَدِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:" كُنْتُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حِينَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ بِبَرَاءَةٌ، فَقَالَ: مَا كُنْتُمْ تُنَادُونَ ؟ قَالَ : كُنَّا نُنَادِي، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ..."[3]، وهو عند الإمامِ التِّرْمِذِيّ، وفيه، عن علِيٍّ :" وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ"[4]. ورَوَى مِثْلَهُ الإمامُ مُسْلِمٍ، في حجَّةِ الوَدَاعِ، عنْ كعْبِ بْنِ مَالِكٍ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ، وَأَوْسَ بْنَ الْحَدَثَانِ، أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَنَادَى، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامُ مِنًى أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ"[5].

وقد كان من الضَّرُورِيّ للمُؤْمِنِينَ بفِكْرَتَيْ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ أنْ يَجِدُوا مَخْرَجًا من المَأْزِقِ الذي وضَعَتْهم فيه هذه الأحادِيثُ، وبالذاتِ الحَدِيثَانِ المَذْكُورَانِ، فأعْمَلُوا سِلاحَ التأْوِيلِ الفاسِدِ فيهما، الذي كشَفَ عن الدّافِعِ إليه، وهو نُصْرَةُ الإرْجَاءِ؛ فكتَبَ النَّوَوِيُّ في تأْويل حَدِيثِ " لا يزْنِي الزَّانِي، حينَ يَزْنِي، وهو مُؤْمِنٌ" :" هَذَا الْحَدِيث مِمَّا اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاء فِي مَعْنَاهُ، فَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ

[1]– صحيح البخاري– ح 2834

[2]– صحيح البخاري– ح 3882

[3]– مسند أحمد– ح 7636

[4]– سنن الترمذي– ح 3017

[5]– صحيح مسلم– ح 1927

الَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ مَعْنَاهُ : لَا يَفْعَل هَذِهِ الْمَعَاصِي وَهُوَ كَامِل الإيمَانِ. وَهَذَا مِنْ الْأَلْفَاظ الَّتِي تُطْلَق عَلَى نَفْيِ الشَّيْء، وَيُرَاد نَفْي كَمَالِهِ وَمُخْتَارِه،كَمَا يُقَال: لَا عِلْم إِلَّا مَا نَفَعَ ... وَإِنَّمَا تَأَوَّلْنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرّ وَغَيْرِه " مَنْ قَالَ لَا إِلَه إِلَّا اللَّه دَخَلَ الْجَنَّة، وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ "... وَحَدِيث عُبَادَةَ بْن الصَّامِتِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ أَنَّهُمْ بَايَعُوهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا يَسْرِقُوا وَلَا يَزْنُوا وَلَا يَعْصُوا، إِلَى آخِره، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّه، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُه، وَمَنْ فَعَلَ، وَلَمْ يُعَاقَب، فَهُوَ إِلَى اللَّه تَعَالَى إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ". فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ مَعَ نَظَائِرِهِمَا فِي الصَّحِيح، مَعَ قَوْل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ :{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}؛ مَعَ إِجْمَاع أَهْل الْحَقّ عَلَى أَنَّ الزَّانِيَ وَالسَّارِقَ وَالْقَاتِلَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَصْحَاب الْكَبَائِر غَيْر الشِّرْك، لَا يَكْفُرُونَ بِذَلِكَ، بَلْ هُمْ مُؤْمِنُونَ نَاقِصُو الإِيمَانِ؛ إِنْ تَابُوا سَقَطَتْ عُقُوبَتهمْ، وَإِنْ مَاتُوا مُصِرِّينَ عَلَى الْكَبَائِر كَانُوا فِي الْمَشِيئَة، فَإِنْ شَاءَ اللَّه تَعَالَى عَفَا عَنْهُمْ وَأَدْخَلَهُمْ الْجَنَّة أَوَّلًا، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ، ثُمَّ أَدْخَلَهُمْ الْجَنَّة. وَكُلّ هَذِهِ الْأَدِلَّة تَضْطَرُّنَا إِلَى تَأْوِيل هَذَا الْحَدِيث وَشِبْهِهِ..."[1].

وأكْبَرُ من هذا أنْ يُفْرِغَ إمامٌ من أئِمَّةِ الدِّين هذا الحديثَ، وكلَّ حديثٍ مثْلَه – وكلُّ آيةٍ أيْضا، فالحُكْمُ واحدٌ– من أيّ معْنَى ملْمُوسٍ، ويدَّعِيَ مع هذا أنَّه يبْتَعِدُ بذلك عن غلُوّ المُعْتَزِلَةِ وتقْصيرِ المُرْجِئَةِ. وهذه حالُ محمد بن نصْرٍ المَرْوَزِيّ، حيْثُ قال :" ودينُ الله موْضُوعٌ فوْقَ التقْصِيرِ، ودُونَ الغُلُوّ؛ فهو أنْ يكُونَ المؤْمِنُ المُذْنِبُ خائِفا لِمَا وعَدَ اللهُ من العِقابِ على المَعاصِي، راجِيًا لِمَا وَعَدَ. يخافُ أنْ يكونَ المعاصِي التي ارْتَكبها قد أحْبَطَتْ أعْمالَهُ الحسَنَةَ، فلا يتقبَّلُها اللهُ منه عقُوبةً له على ما ارْتَكَبَ من معاصيه، ويرْجُو أنْ يتفَضَّلَ اللهُ عليه بطَوْلِهِ فيَعْفُوَ له عمَّا أتَى به من سيِّئَةٍ"[2].

وهذا كلامٌ لا قِيمةَ له، فإن مدارَ المسْأَلَةِ هو بيانُ حُكْمِ الله تعالى على الفُسَّاقِ ليَحْيا، أو يَمُوتَ، الناسُ على بيِّنةٍ، وليْسَ فيما جاء به المَرْوَزِيُّ شَيْءٌ من ذلك. هذا إضافةً إلى خطإ هذا الكَلَامِ في نفْسِه، فإنّي ما رأيْتُ عالِما يتحدَّث عن مقامِ تقلُّبِ الإنْسَانِ بين الخوْفِ والرَّجاءِ، وهو يقْصِدُ الفُسَّاقَ المُصِرّين على ذلك؛ بل إن كلَّ مَنْ عرضَ لهذا الموضوع كان يتحدَّثُ عن الصَّالِحين من عِبادِ الله، وهم المُبرَّءُون من المعاصِي، أو يتحدَّثُ عن أهْلِ التَّوْبَةِ بعْدَ العِصْيانِ؛

[1]– شرح النووي على مسلم 148/1

[2]- تعظيم قدر الصلاة 2/ 250

أمَّا الفُسّاقُ فإن العلماءَ، وعِيدِيُّهم ومُرْجِئُهم، عنْدما يتحدَّثون عنهم، فإنهم لا يَجْعَلونهم في هذا المَقامِ الرَّفيع، بل يُخَوّفُونهم من الإصْرَارِ على الذُّنوب، ولا يُطْمِعونهم في رجاءِ العفْوِ دون توْبَةٍ.

وإنَّ كلَّ مثقَّفٍ ثقافَةَ إسْلَامِيَّةً جيّدةٍ يعْلمُ صِحَّةَ كَلَامِي، ويعْلمُ أن من الشَّواهِد التي يُرَدِّدُها العلماء في هذا المقامِ حديثُ أمّنا عائِشةُ رضِي الله عنها، إذْ سألت النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ عن قوْلِه تعالى:{ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ}، فَقَالَتْ:" أَهُمْ الَّذِينَ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَيَسْرِقُونَ ؟ قَالَ: لَا، يَا بِنْتَ الصِّدّيقِ، وَلَكِنَّهُمْ الَّذِينَ يَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، وَهُمْ يَخَافُونَ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُمْ، أُولَئِكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ"[1].

وسأتْرُكُ، الآن، جانِبًا الحديثَ الأوّلَ، " لا يَزْنِي..."، فإن له خُصُوصِيَّةً لتعلُّقِهِ بحَدِيثٍ آخَرَ استُخْدِمَ لإفْسادِ معْناه، ونَنْظُرَ في حديثِ القاتِلِ نفْسِه، حيثُ أغْفَل التأْوِيلُ الكثيرَ من حقائِقِه، ومنها أن ما قيلَ عن شِرْكِ هذا الرجُلِ، كما نجِدُ في شُرُوحِ الحديث، هو مُجَرَّدُ ادِّعَاء؛ بدَليلِ ارْتِيابِ الصَّحابةِ، الذي لَمْ يكُنْ ليحْدُثَ لَوْ كان الرَّجُلُ مُشْرِكًا، إذْ أنَّ كوْنَهُ من أهْلِ النار في هذه الحالة شَيْءٌ طبيعِيٌّ. وما كان الرَّجُلُ مُنافِقًا، إذْ متى كان المُنافِقون يُقاتِلون مع المُؤْمِنِينَ مِثْلَ قِتالِه ؟

ومن الأُمُور العجِيبَةِ أنْ يُخَصِّصَ عالِمٌ حُكْمًا عامًّا من غيرِ مُخَصِّصٍ، وهذا حالُ القائِلِ بأنَّ هذا حُكْمٌ نبَوِيٌّ خاصٌّ في هذا الرجُلِ، وليْس في كلِّ مُنْتَحِرٍ؛ وأعْجَبُ منه مَنْ قال بأنَّ هذا وَعيدٌ لا قيمةَ له، إذْ قدْ يغْفِرُ الله له؛ وأكْبَرُ عَجَبًا قوْلُ منْ ترَك الظَّاهِرَ، وذهَبَ يبْحثُ في قلْبِ الرجُلِ عن احْتِمالِ استِحْلالِه قتْلَ نفْسِه، لأنَّه ظنَّ أن نَفْيَ الرَّسُولِ الكَرِيمِ لإسْلَامِ شخْصٍ لا يقعُ إلا إنْ كان كافِرا ملِّيًّا، أو مُنْكِرًا لِما عُلِم من الدِّين بالضَّرُورَة، أو مُسْتَحِلًّا للحرامِ، أو مُحَرِّمًا للحَلالِ؛ ونسِيَ نصوصَ الكِتابِ العزيزِ في إيقاعِ الحُكْمِ بالكُفْرِ على الفُسَّاقِ، كما نَسِيَ قوَلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ :" لا يزْنِي الزّاني، حِينَ يزْنِي، وهو مُؤْمِنٌ".

ويوجَدُ كلُّ هذا الذي ذكَرْتُ من مذاهِبِ فيما نقَلَه ابنُ حجَرٍ، في تعْلِيقِه على قوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ :" لا يَدْخُلُ الجنَّةَ إلا مُؤْمِنٌ"، حيثُ قال :" قَالَ الْمُهَلَّبُ: هَذَا الرَّجُلُ مِمَّنْ أَعْلَمَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَفَذَ عَلَيْهِ الْوَعِيدُ مِنْ الْفُسَّاقِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ يُقْضَى عَلَيْهِ بِالنَّارِ. وَقَالَ اِبْنُ التِّينِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ :" هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ" أَيْ، إِنْ لَمْ يَغْفِر اللَّهُ لَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ، حِين أَصَابَتْهُ الْجِرَاحَة، اِرْتَابَ وَشَكَّ فِي الإِيمَانِ، أَوْ اِسْتَحَلَّ قَتْل نَفْسه،

[1]- سنن الترمذي- ح 3099

فَمَاتَ كَافِرًا. وَيُؤَيِّدهُ قَوْلُه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَقِيَّة الْحَدِيث " لَا يَدْخُل الْجَنَّة إِلَّا نَفْس مُسْلِمَة "، وَبِذَلِكَ جَزَمَ اِبْن الْمُنِير. وَالَّذِي يَظْهَر أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَاجِرِ أَعَمّ مِنْ أَنْ يَكُون كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا"[1].

وواقِعُ الحالِ أن الحديث صَريحٌ في أنَّ الرجُلَ كان من المسْلِمين، فإنه كان في جِهادٍ مع النبيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، كما أنَّه صريحٌ في كُفْرِ المُنْتَحِر، ذلك أن فاعِلَهُ قد ردَّ حُكمَ اللهِ القَدَرِيّ، إذْ لا يقعُ الانْتِحارُ– إنْ لم يكُنْ هناك جُنونٌ ولوْ ظَرْفِيٌّ– إلا من شَخْصٍ لَمْ يَصْبِر على حُكْمِ الله فيه، والصَّبْرُ أدْنَى درَجاتِ الموْقِفِ الواجِبِ على المسلِمِ أمام حُكْمِ اللهِ، وخَيْرٌ منه الرِّضا. والانْتِحارُ، أيْضًا، ردٌّ لحُكْمِ الله التشْرِيعِيّ، إذْ أنه حرامٌ.

وبَعْدُ، فقدْ كان يَجِبُ على مَنْ ردَّ ظاهِرَ حُكْمَيْ الرَّسُولِ الكَرِيمِ بأنَّ المُنْتَحِرَ من أهْلِ النار، وبأنَّ الفُسُوقَ ناقِضٌ للإسْلَامِ الدِّين، أيْ للإيمَانِ الموْصُوفِ، بِما فيه من وُجُوبِ الإيمَانِ، أيْ التَّصْديقِ اليقينِيّ ، أنْ يَجِدَ مَخْرَجًا من حُكْمِ أبي هُرَيْرَةَ الحُكْمَ نفْسَه الذي حَكَمَ به الرَّسُولُ الكريمُ . وإنْ سألَ سائلٌ، مُتعَجِّبا، وأيْنَ ذلك ؟ قلتُ: لقد ورَدَ في الحديثِ وصْفُ هذا الصَّحَابِيَّ للرجُلِ، حيْثُ قال عنه إنَّه " مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ "، ومن المُحالِ أنْ يكونَ قدْ قال هذا قبْلَ أنْ ينْتَحِرَ الرجُلُ، بلْ هو قالَه بعْدَ الواقِعة، ومعْنَى ذلك أنَّ الانْتِحارَ نفْسَه هو سبَبُ حُكْمِهِ عليه بأنَّه كان يدَّعِي الإسْلامَ. ومعْلومٌ أن الانْتِحَارَ عمَلٌ، وليْسَ مسألة من مسائِلِ الاعْتِقادِ، وأن لفْظَ الإسْلَامِ إذ أُطْلِقَ كان معناه الدِّين بما فيه من رُكْنَيْ الإيمَانِ المطلَقِ، وهو التَّصْدِيقُ، والعمَلِ بالشَّرْعِ.

وقدْ كان يَجِبُ، أيْضا، على المُتأوِّلين أنْ يقُولوا عنْ الرجُلِ اليَهُوديّ، أو النَّصْرانيّ– والأوَّلُ أرْجَحُ – الذي وَرَد، في الصحيحِ، حُكْمُ الله عزَّ وجلَّ بتَحْرِيمِ الجنَّةِ عليه، أنَّه كان مُشْرِكًا، أو أنَّ الله كان لاعِبا حين توعَّدَهُ، أو أنَّ الحُكْمَ خاصٌّ فيه، وليْسَ في كلِّ مُنْتَحِرٍ. والحديثُ، من رواية الحسَنِ، وفيه :" حدَّثَنا جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَمَا نَسِينَا مُنْذُ حَدَّثَنَا، وَمَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ، فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَزِعَ؛ فَأَخَذَ سِكِّينًا، فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَادَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ"[2].

والحقيقةُ أنني كنْتُ أنْوِي الاكْتِفاءَ من هذا الموضوعِ بِمَا ذكرتُ فيه، لأنّي ما ألَّفْتُ هذا الفصْلَ لتتبُّعِ كلِّ أقْوَالِ القائِلينَ، بل لوضْعِ قواعِدَ لفَهْمِ نصُوصِ الشَّرْعِ العقَدِيَّةِ، ولأن ذلك سيَدْفَعُ

[1]– فتح الباري 24/12

[2]– صحيح البخاري– ح 3204

بي إلى أنْ ألِجَ على كلّ قائِلٍ جُحْرَهُ، فأسْحَبَه منه، وهذا كثيرٌ لا أسْتَطيعُه، ولأنَّني سأعْرِضُ بالشرحِ لبَعْضِ هذا في مباحِثَ قادِمةٍ؛ ولكنني سأخالِفُ ما خطَّطْتُ له في موْضوعِ قاتِلِ نفْسِه حتى لا يكُونَ ما قاله القائِلون شُبْهةً لأحدٍ، مع رجائِي أنْ يكون فيه زيادةٌ في توْطيدِ أرْكانِ القاعِدة التي قصَدْتُ إقامتَها، وهي : أنّ العمَلَ رُكنٌ في العهْدِ، تماما كما أن التَّصْدِيقَ رُكْنٌ.

وقد زعمَ أبو عبْدِ اللهِ المرْوَزِيّ، في ردِّهِ على حُكْمِ الخوارِج بكُفْرِ الفُسَّاقِ، أنَّ قاتِلَ نفْسِهِ ليْسَ كافِرًا، حيثُ أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لم يَنْهَ النّاسَ عن الصَّلَاةِ عليه[1]؛ وقد بَحَثْتُ، وأطَلْتُ البحْثَ، فلَمْ أظْفَرْ بشَيْءٍ يدُلُّ على أن الرَّسُولَ الكريمَ لم ينْهَهُمْ عن ذلك؛ أو أن المُسْلِمين قدْ صَلُّوا على مثلِ هذا زمَنَ النبُوَّةِ، بلْ إن في الأثَرَيْنِ الوَحِيدَيْن اللَّذَيْن وجدْتُ في الموْضُوع ما يدُلُّ على أنهم ما كانوا يُصَلُّون على المُنْتَحِرِ. أمَّا الأثرُ الأوَّل، فهو عن صحابِيٍّ، وهو سمُرَةَ بن جُنْدُبٍ رضِيَ الله عنه، حيْثُ قِيلَ له :" إن ابْنَك لم ينَمْ الليْلَة، قال: أبَشَمًا ؟ قيل : بشَمًا، قال: لو ماتَ، لم أُصَلِّ عليه"[2]. أمَّا الأثرُ الثاني، فعَنْ تابِعيٍّ، فقد روى جعْفَر بنُ محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، قال :" مَنْ انْهَمَكَ في أكْلِ الطينِ، فماتَ، لَمْ أصَلِّ علَيهِ"[3]. ويبْدُو أن صَلَاةَ المسلِمينَ على قاتِلِ نفْسِهِ قد حدَثَ بعْدَ ذلك، وهو فِقْهٌ حسَنٌ مِمَّنْ قال به، كما سنبيِّنُ سرَّه فيما بعْدُ، وإنْ لم يكُنْ ذلك دليلا على نَجَاتِه من النار.

والأمرُ الثَّابِتُ هو أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ ترَك الصَّلَاةَ على الغالِّ، وهو الذي سرَقَ من مالِ الغنائِمِ، وهو مالُ الجماعةِ أو المالُ العامُّ[4]، كما ترَكَ الصَّلَاةَ على المَدِينِ[5]، وأباحَ الصَّلَاةَ عليهما، ولكنَّه ما صلَّى على قاتِلِ نفسِه[6]، وما أمَرَ أحَدًا بالصَّلَاةِ عليه؛ ولا يوجدُ – حسَبَ عِلْمِي– في الآثار شيءٌ يدُلُّ على أنَّ الصحابةَ رضيَ الله عنهم، صلُّوا على مثلِ هذا برَأْيٍ رأَوْهُ، فأقرَّهُم عليه؛ بل الذي يوجَدُ هو ما نبَّهْتُ عليه قبل قليل من عدَمِ الصَّلَاةِ عليه.

كما زعم ابنُ تيمية أنَّ الأمْرَ بالصَّلَاةِ على الفَاسِقِ دليلٌ على عدَمِ حَبْطِ عمَلِه، وبالتالي خَطَأُ المُعْتَزِلَةِ، فقال :" وَمَا ادَّعَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ مُخَالِفٌ لِأَقْوَالِ السَّلَفِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ ذَكَرَ حَدَّ الزَّانِي وَغَيْرِهِ وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ كُفَّارًا حَابِطِي الْأَعْمَالِ، وَلَا أَمَرَ بِقَتْلِهِمْ كَمَا أَمَرَ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّينَ ... وَالنَّبِيُّ صَلَّى

---

[1]- تعظيم قدر الصلاة 2/ 243

[2]- احمد بن حنبل- الزهد- أثر 1114. والبَشَمُ هو الانْتِفاخُ من كثْرةِ الأكْل.

[3]- فوائد الصواف- أثر 20

[4]- انظر/ موطأ مالك- ح 867

[5]- انظر/ صحيح البخاري– ح 2127

[6]- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: "أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ" صحيح مسلم– ح 1624

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْغَالِّ وَعَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَلَوْ كَانُوا كُفَّارًا وَمُنَافِقِينَ لَمْ تَجُزْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ. فَعُلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يُحْبَطْ إيمَانُهُمْ كُلُّهُ "[1].

وبِغَضّ النظَر عن زعْمِ هذا الرجُلِ أن المُعْتَزِلَةَ كانوا يُكَفِّرُون بالمعَاصِي، إذ هذا بهتانٌ؛ وأن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ أمَرَ بالصَّلَاةِ على المُنْتَحِرِ، وهو زعْمٌ تجاوزَ فيه المَرْوَزِيَّ الذي لم يقُلْ إلا أنَّه لم ينْهَ الناسَ عن ذلك، فإن الاستِشْهادَ بالصَّلَاةِ أو الأمْرِ بالصَّلَاةِ على ميّتٍ ليس فيه دليلٌ بذاتِه على شيْءٍ من أمُورِ العقائِدِ. ولو كان ذلك شهادةً منه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ للميّتِ بِحُسْنِ لقائِه لله تعالى، لكان الفائِزُ الأعظَمُ في هذا المِضْمارِ رأسَ المُنافِقِين، عبدَ الله بن أُبَيٍّ بنِ سَلُولٍ.

وبالفِعْلِ، فإن الآثارَ تُخْبِرُنا بأن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ قد صلَّى على ابنِ سَلُولٍ، حيث روَى الإمامُ البخاري، عن ابْنِ عمَرَ رضِي اللهُ عنْهُمَا، قال:" لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ، جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ أَنْ يُكَفِّنَ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ؛ ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ، فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي عَلَيْهِ، وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللَّهُ فَقَالَ:{ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً}، وَسَأَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ، قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :{ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ}".

والذي أقْصِدُ إليه أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ كان يفْعَلُ أشْياءَ، وهو يعْلَمُ أنْ لا أثَرَ لها في عَيْنِ عاقِبةِ الأمُور الدِّينِيَّةِ، ولكنه يفْعَلُها لخِدْمةِ رسالَتِه، أو لسِرٍّ لا أعْلَمُهُ... وليْس لأحَدٍ أنْ يقولَ: لقد صلَّى النَّبِيُّ الكريمُ على هذا المُنافِقَ، لأنه قد خُيِّرَ فاخْتارَ، لأن هذا ليْسَ موْضُوعَنا، بل الشَّاهِدُ أنه صلَّى عليه مع عِلْمِه بأن مَصِيره إلى الخُلودِ في النار، إذْ أن معْنَى قوْلِه تعالى:{ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[التوبة/80]، ليْسَ إلا ما ذكَرْتُ. وعلى هذا، فما المانِعُ أنْ يكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ قد سَمَحَ لأصْحابه بالصَّلَاةِ على الغالِّ والمَدِينِ لاحْتِمالِ اضْطِرارِهم، وهو أمرٌ يُنْجيهم، أو لتأليفِ الناسِ، أو لسبَبٍ كان يعْلَمُه، وأنا به جاهِلٌ؛ أمَّا الصلاةُ

[1]- مجموع الفتاوى 2/ 424

على المنتَحِرِ، فما فعلها عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وما أمَرَ أحدًا بها، وما حدثَ هذا في عهدِه، فأقَرَّ الناسَ عليه.

وإنّي لأرْجُو صادِقا ألاَّ يُغامِرَ أحدٌ، فيسْعَى إلى ما يظُنُّه غلبَةً، فيتَجرَّأ على مقام الأُلُوهِيَّةِ، فيقول: إن الآية المذْكورةَ في الحديث ليْسَتْ تامَّةً، إذْ توَقَّفَتْ عند {سَبْعِينَ مَرَّةً}، فما كان النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ يعْلَمُ أن الله لنْ يغْفِرَ لابْنِ سَلُولٍ، ولذلك صلَّى عليه. وإنّي أُعْلِنُ براءتي أمام الله من مِثْلِ هذا القوْلِ إنْ قالهُ أحدٌ، لأنه اقْتِحَامٌ في النار، إذْ صاحِبُه يقُولُ: إن الله أنْزَلَ آيةً فيها جُمْلَةُ الشَّرْطِ، وترَك جوابَه لديْهِ. ثم، إن الآية، وهي ناقُصةٌ، تدُلُّ على المعْنى نفْسِه عنْدَما تكونُ تامَّةً، أي عَدَمَ الغُفْرانِ. أقْصِدُ بالنقْصِ هنا أنْ لو أنزلَها اللهُ هكذا { اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ}، لأن هذه الصيغَةَ، في مِثْلِ هذا المَقامِ، عند كلِّ عُقَلاءِ العالَم، وبكلِّ اللغاتِ التي أعْرِفُ، تفْتَرِضُ جوابا هو تقْرِيرُ عدَمُ جدْوى فِعْلِ شيْءٍ أو ترْكِهِ في التأْثِيرِ على قَرارِ قائِلِها، لأنَّها ليْستْ تَخْيِيرًا حقيقِيًّا.

وأقْوى من استِدْلَالِ المُرْجِئَةِ بسَماحِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ بالصَّلَاةِ على بعْضِ أنواعِ الفُسَّاقِ على أهْلِيَتِهم لدُخول الجنةِ – وهو أمْرٌ لا أُنْكِرُه، إذ قد يكونُ هؤلاءِ معذُورِين، فيَخْرُجون بذلك من الوعِيدِ– الاستِدْلالُ على حُبوطِ عمَلِ الفُسَّاقِ بِعَدَمِ صلاتِه، هُوَ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، عليْهِم، إذْ أنَّه لا مانِعَ يَمْنَعُ من ذلك إلا التبَرُّؤُ منهم؛ خُصُوصًا، وقد صلَّى على عدُوٍّ من أعْداءِ الله، وسمَحَ بتَكْفِينِه في ثوْبِه.

وقد قال القائِلُون بأن ذلك كان تغْليظًا من النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ، ليرى الفُسَّاقُ عِظَمَ جِناياتِهم[1]. والحقُّ أنّي لا أعلَمُ الكيْفِيَّةَ التي يرى بها الفُسّاقُ عِظَمَ جِناياتِهم، وهم يعْلَمون – على مذهَبِ المُرْجِئَةِ– أنهم من أهْلِ الشَّفاعةِ والخُلودِ في الجنةِ؛ هذا إن لم يكُونُوا من أهل التَّفضُّلِ فلا يحتاجون إلى الشَّفَاعَةِ نفْسِها. ثُمَّ، واسْتِنَادًا على هذا النوْعِ من الفِقْه، أليْسَ لقائِلٍ أنْ يقُولَ بعكْسِه، أيْ أن صلاتهَ، هُوَ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، على رأسِ النِّفاقِ المُتيَقَّنِ، ابنِ سَلُولٍ، تَهْوِينٌ لأمْرِ الكُفْرِ والنفَاقِ.

وقد كان يجبُ أنْ يَرُدَّ المُرْجِئَةُ الأحاديثَ الصحِيحَةَ، والكثيرَةَ، والمُحْكَمَةَ المعْنَى، والذي فيها بيانٌ لِسبَبِ ترْكِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ الصَّلَاةَ على قاتِلِ نفْسِه وعلى غيره من الفُسَّاقِ؛ وهو إعْلانُ التبَرُّؤِ منهم، لِيَسْلَمَ لهم تأْوِيلُهم. إن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ هو الذي قال، فيما

[1]- انظر، مثلا/ المروزي- تعظيم قدر الصلاة 490/1، وشرح النووي على مسلم 405/3

روَاهُ أبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عنه:" مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا؛ وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا؛ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا"[1]. وهو الذي قال:" الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ"[2].

وبعْدُ، ففي الحديثِ أن وُجوهَ الصحابَةِ قد تغيَّرتْ عنْدَما أبْلَغهم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ بترْكِه الصَّلَاةَ على الرجُلِ المُتَوفِّي بخيْبَرَ، وهل كان ذلك إلا لأنهم علِمُوا بذلك عدَمَ رِضاهُ عنه، بسبَبِ الغُلولِ[3] ؟. وهل عدَمُ الرِّضا إلا لأنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ كان يعلَمُ أنَّ الغُلولَ كبيرةٌ من الكبائرِ، وأن صاحِبَها من أهْلِ النار؛ وقد صرَّح بذلك، كما في حديث أبي هُرَيْرة، قال:" افْتَتَحْنَا خَيْبَرَ، وَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا فِضَّةً، إِنَّمَا غَنِمْنَا الْبَقَرَ وَالْإِبِلَ وَالْمَتَاعَ وَالْحَوَائِطَ؛ ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى وَادِي الْقُرَى، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ مِدْعَمٌ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضِّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ جَاءَهُ سَهْمٌ عَائِرٌ، حَتَّى أَصَابَ ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنْ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا؛ فَجَاءَ رَجُلٌ، حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشِرَاكٍ، أَوْ بِشِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: هَذَا شَيْءٌ كُنْتُ أَصَبْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شِرَاكٌ، أَوْ شِرَاكَانِ، مِنْ نَارٍ"[4].

واخْتِصارًا للأمْرِ كُلِّه، فقدْ كان عليْهم أنْ يَحْذِفُوا من القُرْآنِ الكَرِيمِ ذاتِه ما أوْرَدَهُ في الغالِّ، وهو من آكِلِي الأمْوالِ بالباطِل، وقاتِلِ نفْسِه، إذْ أنَّ معناهُ هو عيْنُ معْنَى الأحادِيثِ في الموْضُوعِ؛ وقد قال تَبارك وتَعَالَ فيهِ :{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا} [النساء/29، 30].

وبعْدُ، فَقَدْ يظُنُّ ظانٌّ أن في بعْضِ حَديثِ رسولِ الله ما هو كَفِيلٌ بإبْطالِ كلِّ ما قُلْناه عن صحَّة نقْضِ الفُسُوقِ للإيمَانِ، بلْ قد يظنُّ أن في صحيحِ الحديثِ ما يُبْطِلُ، بالنصّ، ما قُلْناه عن نقْضِ الزِّنَا والسَّرِقَةِ تأصِيلًا، وغيرِهما من أنواعِ الفُسوقِ تَبَعًا، للإيمَانِ. وشاهِدُ هذا هو قَوْلُ رسُولِ

[1]- صحيح البخاري- ح 5333
- صحيح البخاري- ح 1276
[3]- سنن أبي داود- ح 2335
[4]- صحيح البخاري- ح 3908

الله، عن أبي ذرٍّ رضِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، :" أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي، أَوْ قَالَ : بَشَّرَنِي، أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ : وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ"[1].

وقدْ ظنَّ مِثْلَ هذا المُرْجِئَةُ العُلَمَاءُ، وردَّدَ أتْباعُهم ذلك مُنْذُ قرونٍ، وما زالُوا على ذلك إلى اليومِ؛ وقدْ رأيْنا النوَوِيَّ يقَدِّمُ ذِكْرَ هذا الحديثِ على كُلِّ ما حسِبَهُ دليلا على بُطْلانِ دِلالَةِ حديثِ " لا يزْنِي..." على نقْضِ الإيمَانِ، ورأيْناهُ يَسْتَعْمِلُهُ دليلا على صحَّة فِكْرَةِ الشَّفَاعَةِ. وتكرَّرَ الأمْرُ نفسُه عند ابْنِ حَجَرٍ، الذي صرَّح بالارْتِباطِ المظْنُونِ بينَه وبين حديث "لا يَزْنِي"، وَنَسبَهُ لأبي ذرٍّ رضِيَ اللهُ عنه، إذْ قال :" وَالْحِكْمَةُ فِي الِاقْتِصَار عَلَى الزِّنَا وَالسَّرِقَة، الْإِشَارَةُ إِلَى جِنْس حَقّ اللَّه تَعَالَى وَحَقّ الْعِبَاد؛ وَكَأَنَّ أَبَا ذَرّ اِسْتَحْضَرَ قَوْله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" لَا يَزْنِي الزَّانِي، حِين يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِن " لِأَنَّ ظَاهِره مُعَارِض لِظَاهِرِ هَذَا الْخَبَر، لَكِنَّ الْجَمْع بَيْنهمَا عَلَى قَوَاعِد أَهْل السُّنَّة بِحَمْلِ هَذَا عَلَى الإِيمَانِ الْكَامِل، وَبِحَمْلِ حَدِيث الْبَابِ عَلَى عَدَم التَّخْلِيد فِي النَّار"[2].

وقد نَقَلَ ابنُ حجرٍ عن ابنِ المُنِيرِ شرْحًا يُبْطِلُ آخِرُه أوَّلَهُ، إذْ حذَّرَ الجهَلَةَ من الاتِّكالِ على مثْلِ هذه الأحاديثِ في الإقْدامِ على ما "سمَّاه " مُوبِقاتٍ، وبالأخصِّ حُقوقُ الآدَمِيِّين، ولكنّه عاد، فطَمْأَنهم بأن ذلك لا يعْنِي أنْ " لا يَتَكَفَّل اللَّهُ بِهَا عَمَّنْ يُرِيد أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّة"[3]. ثم ضربَ بهِ حديثَ " لا يزْنِي" فقال:" وَفِي الْحَدِيث أَنَّ أَصْحَاب الْكَبَائِر لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّار، وَأَنَّ الْكَبَائِر لَا تَسْلُب اِسْمَ الْإِيمَانِ..."[4].

ولِكَيْ أجْمَعَ شتاتَ الموْضُوعِ، فلا يَتيهَ عنْه القارئُ، فقد اخْتَرْتُ من جُمْلةِ عِباراتِ العُلَماءِ الذين عارَضُوا الحدِيثَيْنِ ببعْضِهما، فأبْطَلُوا دِلالةِ حديثِ "لا يزْنِي" بحديث "وإنْ زَنا"، عِبارَةَ الباقِلانِيّ بسبَبِ وُضوحِها وإحاطَتِها، إذْ قال :" فإنْ قيل: أليْسَ عنْدَكم أن الرَّسُولَ لا يَشْفَعُ إلا في مُؤْمِنٍ، وقد ورَدَتْ الرِّواياتُ: "لا يزْنِي الزَّانِي وهو مُؤْمِنٌ..."... فكيْفَ يشْفَعُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَنْ ليْسَ بِمُؤْمِنٍ ؟ فالجوابُ، أنْ يُقالَ لهم: هذِه الأخْبارُ لا حُجَّةَ فيها، ولا تُعارِضُ أخْبارَ الشَّفَاعَةِ، فإنَّها مُتَحَمَّلَةٌ لِوُجُوهٍ إذا صُرِفَتْ إليْها صحَّتْ، ولم تَكُنْ مُعارِضَةً لأخْبارِ الشَّفَاعَةِ. أحدُها: أنْ يكونَ

[1]– صحيح البخاري– ح 1161

[2]– فتح الباري 261/2

[3]– السابق

[4]– السابق

المُرادُ " لا يزْنِي ... وهو مُؤْمِنٌ، أيْ مُسْتَحِلٌّ لذَلِكَ، حتَّى يَصِحُّ الجَمْعَ بيْنَ هذِه الأخْبارِ وبيْن قوْلِه صلَّى اللهُ عليْه وسلَّمَ:" مَنْ قالَ لا إلهَ إلا اللهُ دخَلَ الجَنَّةَ، وإنْ سَرَقَ وإنْ زَنَا "... أو يكُونَ المُرادُ ليْسَ بِمُؤْمِنٍ كإيمَانِ المؤْمِنِ الذي لَمْ يكُنْ منه سرِقَةٌ... ويصِيرُ هذا كقَوْلِهِ: لا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إلا في المَسْجِدِ"[1].

وواقِعُ الحالِ أنَّ هناك خطأً بالِغًا في فقْهِ هذا الحديثِ، إذْ ليْسَ فيه وعْدٌ من الرَّسُولِ الكَرِيمِ بغُفْرانِ الله تعالى لذُنوبِ الفُسَّاقِ مُطْلَقًا، أيْ دُونَ توْبَةٍ، فيَدْخُلُون الجنةَ بدْءًا، أو بعْدَ التَّطْهيرِ؛ بلْ الذي فيه شيْئَانِ: أن الشِّرْكَ مانِعٌ من دُخُولِ الجنةِ، وأنَّ ارْتِكابَ المُؤْمِنِ للمَعاصِي لا يعْنِي دخُولَه، قطْعًا، النارَ. وليْسَ هذا الأمْرُ الأخيرُ هو عيْنُه زعْمُ الزّاعِمِين بدُخُولِ الفُسَّاقِ الجنَّة بفَضْل التوْحِيدِ خالِصًا كما قد خُيِّلَ للمُرْجِئَةِ، بلْ إنَّه غيرُهُ، بلْ إنَّ بيانَه سيُبْطِلُ ما زَعَمُوا، وسيُؤَكِّدُ عكْسَهُ تماما.

أما بالنسبة لدِلالة الحديثِ على حُرْمةِ الجنةِ على الكافِرِ فواضِحٌ. وأمَّا دِلالتُه على أنَّ ارْتِكابَ المؤمِن للمعاصي لا يُؤَدِّي إلى الحُكْمِ عليه، قطْعًا، بأنه من أهْلِ النار، فواضِحٌ أيضا، إذ أنه نصُّهُ، وسيَزْدادُ وضُوحُ هذا عندما نبيِّنُ حقيقةَ ما ورَدَ فيه. وأما ما ذهبَ إليه المُرْجِئَةُ في معْناهُ، فهو باطِلٌ، إذْ أنَّه يُخالِفُ مُخالَفة فجَّةً المعْلُومَ من دينِ الإسْلَامِ بالضرُورَةِ، فإن الله تعالى ما كلَّفَ أحدا بالشَّهادَتيْن فقط، بل أخَذَ العَهْدَ من المُكلَّفين على جُمْلة التكْلِيفِ؛ ولهذا السبَبِ ردَّ الإمامُ البخاري المعْنَى الذي ذهبَ إليه أهلُ الإرْجَاء، كما ردَّه الطَّحَّاوِيُّ.

وبالفِعْل، فإن البحْثَ يدُلُّ على أن الإمامَ البخارِيَّ قد أوْردَ مثلَ هذا الحديثِ مرَّةً أخْرى، وفيه زيادةٌ مُهِمَّةٌ للغاية، وهي تكْرارُ إنْكارِ الصحابِيّ لِوَعْدِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ، وتِكرارُ النَّبِيّ الكريمِ للوعْدِ، وقال في آخِرِهِ "وإنْ رغِمَ أنْفُ أبِي ذَرٍّ" مِمَّا يدُلُّ على أن الأمرَ مقْضِيٌّ. قال أبو ذرٍّ :" أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ، وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ، فَقَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ..."[2].

[1]- الإنصاف – ص 67

[2]- صحيح البخاري- ح 5379

والأمْرُ الذي قصَدْتُ، الآن، من إيرادِ هذه الرِّوايَةِ من أجْلِه هو فِقْهُ الإمامِ البخارِيُّ فيها، إذْ قال، بعْدَها :"قال أبو عبد الله: هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ، أَوْ قَبْلَهُ، إِذَا تَابَ وَنَدِمَ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، غُفِرَ لَهُ".

ولا بُدَّ من التصْرِيحِ، هنا، بأن فِقْهَ الإمامِ البخارِيّ للحديثِ فِقْهٌ حسَنٌ، إذْ يتَّفقُ مع ما كان يعْلَمُهُ، وهو ما ذكَرْنَاه من المعْلُوم من الدِّين من أن العهْدَ الإلهيَّ يتضَمَّنُ التَّصْدِيقَ والعمَلَ بالشرْعِ كلِّهِ، فلمَّا بدا أن هذا الحديثَ يَنُصُّ على خِلافِهِ، كان لا بُدَّ من فهْمِهِ في ضَوْءِ الأصولِ، ولهذا السَّبَبِ ذَكَرَ التَّوْبَةَ من المعاصِي شرْطا لتَتَحقَّقَ قُدْرَةِ التوْحِيدِ على إدْخالِ صاحِبِهِ الجنة، ذلك لأنها الشَّيْءُ الوحيدُ الذي يَجْعَلُ وَعْدَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ في هذا الحديثِ متفِقًا مع ما أفْنَى عُمُرَه في الدَّعْوةِ إليه.

ولا بُدَّ من أنْ نُضِيفَ شيْئا، وهو أن الإمامَ البُخاري –والطحَّاوِيَّ أيضا– ما علَّقَ هذا التعْليقَ لأن الحديثَ يبْدُو مُعارِضًا حقًّا لِمَا ذكَرْناه من المعْلُوم بالضرُورَةِ من شُروطِ العهْدِ الإلهيّ؛ بلْ لأنَّ علماءَ المُرْجِئَةِ بَدَأُوا في استِخْدامِه لتفْرِيغِ هذا العَهْدِ من مضْمُونِه، وإلا فإن دِلالةَ الحديث على وُجُوبِ التَّوْبَةِ لتَعْمَلَ الشَّهادَةُ عمَلَها، وإنْ كان غيرَ مُصَرَّحٍ به في الحديث، لكنَّه ليْسَ سرًّا، إذْ أنه أصْلٌ من أصولِ الدِّينِ، يعْلَمُهُ كلَّ عالمٍ بالإسْلَامِ، ولذلك وجَبَ إعْمالُه في فهْمِ هذا الحدِيثِ، وإنْ لم يُذْكَرْ فيه نصًّا.

وقد يقولُ قائلٌ: ولماذا يعْمَدُ الإمامُ البُخاري إلى فهْمٍ لحديثٍ في الإرْجَاءِ، فيعْمَلَ على إبْطالِه، وهو نفْسُه يرْوِي أحاديثَ فيه وفي الشَّفَاعَةِ، وكذلك الأمْرُ بالنسبة للطحَّاوِيّ ؟ وجوابي لا بُدَّ أن يتضَمَّن، بالضَّرُورَةِ، أوَّلا، الإشارةَ إلى صِدْقِ هذيْنِ العالِمَين إذْ ردَّا شيْئًا يَخْدُمُ مذْهبَهُما، وهذا يَزيدُ من شرَفِهما، كما يزِيدُ من قيمَة ما قالاه. وبعْدُ، فإن مذْهبَهما، وجماهيرَ الفُقَهَاءِ المُحَقِّقِينَ، ليْسَ القوْلُ بالإرْجَاءِ الفجّ المُنْتَشِرِ بين متكلِّمِي الأشاعرةِ والسَّلَفِيَّةِ، بلْ إن إرْجَاءَهم يَجْتَهِدُ في المُحافظَة على الشَّرْعِ ما أمْكَنَ ودرْءِ مفاسِدِ فكْرَةٍ مُبْتَدَعَةٍ مِثْلِها عليه ما أمْكَنَ، بيْنَما يستخْدِمُ غيرُهم حديثًا بالِغِ الصحَّة مثلَ هذا في الدَّعْوَةِ، بل التَّحْرِيشِ على كل أنْواعِ الفُسُوقِ؛ إذْ لنْ يتوقَفُ الأمْرُ على ما وردَ فيه من الحضّ على الزِّنا والسَّرِقةِ، بل يقِيسُ عليه الفُسَّاقُ كلَّ ما تدْعو الطبِيعَةُ إليه. ويكْفِينَا شاهِدا على صحَّةِ فَهْمِنا ما رَواه الطبرِيُّ – وقد أوْرَدَ عدَدًا من الأحاديثِ في الإرْجَاءِ الفجّ، ومنها حديث " وإنْ زَنى"– قال :" نزَل شيْخٌ على مسْرُوقٍ، من أهْلِ المدِينةِ، فحدَّثَه عن عبْدِ الله بن عمْرو، قال :" سمِعْتُ رسُولَ الله يقول :"من لَقِيَ اللهَ لا يُشْرِكُ به شيئا لَمْ يَضُرَّهُ معَهُ خَطيئَةٌ

..."، ثمَّ أوْرَدَ، بعْدَهُ، قَوْلَ قَمِير، وهي زوْجةُ مسْروقٍ:" لا تُحَدِّثُوا بهذا شبابَكُم"[1]. وهذا صَرِيحٌ في أن قَميرٌ قد فهِمَتْ أن مِثْلَ هذه الأحاديثِ صريحةٌ في الحضّ على المعاصِي.

على كلِّ حالٍ، فإنه بتوالي البحْثِ نجِدُ أن أحمدَ قدْ أوْرَدَ مثْلَ هذه الروَايةَ، لكنْ في سِياقٍ آخر، وعن صحابِيٍّ آخرَ، وهو أبو الدرْداءِ رضِيَ الله عنه، وفيها " أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَقُصُّ عَلَى الْمِنْبَرِ:{ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ}، فَقُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثَّانِيَةَ :{ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ} فَقُلْتُ، الثَّانِيَةَ : وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الثَّالِثَةَ :{ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ}، فَقُلْتُ، الثَّالِثَةَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي الدَّرْدَاءِ"[2].

وقد أوْردَ الطَّحاوِيّ هذه الروَايَةَ بطرِيقِه، ورأى فيها ما رآهُ الإمامُ البخارِيُّ، من وُجوبِ ردِّ تَنَاقُضِ ظاهِرِ مَعْنَاها مع المعْلُوم من الدِّين؛ حتَّى لا يتَخِذَها أحدٌ مطيَّةَ لأغْرَاضِه. وقد جاء في ردِّه بكلامٍ حَسَنٍ، حيْثُ قال :" فتأمَّلْنا هذا الحديثَ، لِنَقِفَ على المُرادِ به، إنْ شَاءَ اللهُ؛ فوَجَدْنا خَوْفَ مقامِ الربِّ عزَّ وجَلَّ مَرْتَبَةً جَليلَةً، ووَجَدْنا ثوابَها عنْدَه عزَّ وجلَّ ثوابا عظِيما، ووَجَدْناها تَمْنَعُ من صَغيرِ مَعاصِي الله عزَّ وجلَّ ومِن كَبِيرِها، كما رُوِيَ عن مُجاهِدٍ في قوْلِ الله عزَّ وجلَّ:{ ولِمَنْ خافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ}، قال: إذا هَمَّ بِمَعْصِيَّةٍ، فذَكَرَ مَقام اللهِ عزَّ وجلَّ ... تَرَكَهَا... وكان مُحَالًا أنْ يُخالِطَ ذلك الخَوْفُ من مَقام اللهِ عزَّ وجلَّ مَنْ يرْكَبُ الزِّنا والسرِقَةَ، فعَقَلْنَا بذَلِكَ أنَّ الزِّنَا والسرِقَةَ اللَّذَيْنِ أُرِيدَا في هذا الحديث إنَّمَا هما زِنَا وسَرِقَةٌ قدْ كانا في حالٍ مِمَّنَ كانا مِنْهُ ، ثمَّ زال عن ذلك الحالِ إلى خَوْفِ مَقامِ ربِّه عزَّ وجلَّ الخَوْفِ الذي يَمْنَعُهُ من الوُقوع في شَيْءٍ من ذلك. ولَمَّا كانت هاتان الحالان، كلُّ واحِدَةٍ منْهُما ضِدَّ الأخْرى، عقَلْنا بذلك أن كلَّ واحِدَةٍ منْهُما كانت في حال عدَمِ الأخْرى؛ فكانت الحالُ المذْمُومَةُ في البدْءِ، ثم تلِيهَا الحالُ المَحْمُودَةُ، فصار صاحِبُها فيها إلى خوْفِ مَقامِ ربِّه، ورَدِّ السرِقَةِ على مَنْ سرَقَها منه ... وكان، بِذَلِكَ، من أهْلِ ما ذُكِرَ في هذا الحديث، وإنْ كانَ قَدْ زَنَى وقَدْ سرق، في حَالٍ قَدْ نَزَعَ عنها إلى حالٍ مَحْمُودَةٍ صار إليها.

وقدْ وجَدْنا في ذلك في كتاب الله عزَّ وجلَّ ما قد دلَّ على ذلك، وهو قوْلُه فيه: { وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِك

[1]- تهذيب الآثار- ح 1939

[2]– مسند أحمد– ح 8329

يَلْقَ أثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}، فأعْلَمَنا عزَّ وجلَّ أن مَن كان مِن أهْلِ هذه الأفْعالِ كان من أهْلِ هذا الوَعيدِ، ثم أعْقَبَ ذلك بقَوْلِه عزَّ وجَلَّ :{ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ }، فكان مَن صارَ إلى هذِه الحالِ، صارَ من أهْلِ هذا الوعْدِ ، وخَرَجَ من أهْلِ الوَعِيدِ "[1].

ولكَ، الآن، أيُّها القارئُ، أنْ تُقارِنَ بين كلامِ هذيْنِ العالِمَيْنِ وما نقَلْنَاهُ عن الباقِلاَّنِيّ وغيرِه، كما لك أن تُقارِن كلامَهُما بقَوْلِ ابنِ تيْمِيةَ لتعْرِفَ نوْعَ إرْجاءِ كلِّ أحدٍ، وتتأكَّدَ مِمَّا قُلْناه في سبَبِ توجُّهِهما إلى التعْلِيقِ على الحديث؛ إذْ قال:" قَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ قَدْ تَكُونُ مَعَ الْكَبَائِرِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" غُفِرَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ فَرَّ مِنْ الزَّحْفِ"، وَفِي السُّنَنِ:" أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَوْجَبَ، فَقَالَ: أَعْتِقُوا عَنْهُ، يُعْتِقْ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنْ النَّارِ"، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ، فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ :" وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"[2].

فأنْتَ تراه يَحْكُمُ بأن مغْفِرَةَ الكبائرِ لا يُشْتَرط فيها التَّوْبَةُ[3]، ويسْتَشْهِدُ على ذلك بحديثٍ رواهُ الإمامان أبو داود والترْمِذي، فيَأتِي بآخِرِه، ويتْرُكُ أوَّلَه، وفيه – على عكسِ ما يدَّعيه– أنَّ هذا الفارَّ من الزّحْفِ قد اسْتَغْفَر اللهَ وتابَ إليه؛ ولفْظُه :" مَنْ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيَّ الْقَيُّومَ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، غُفِرَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِنْ الزَّحْف"[4]. وأمَّا حدِيثُ الاتِّكالِ على عمَلِ الآخَرين للفِرارِ من العِقاب فمُخالِفٌ للأُصولِ جِدًّا، وأمَّا الاستِشْهادُ بالحديثِ الذي نحنُ بِصَدَدِه، فقد أوْضَحْنا لك حقيقةَ معْناه، وما زالتْ زيادةٌ.

والزِّيَادةُ التي أقْصِدُ هي أنْ أثْبِتَ أن معْنَى قوْلِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ "وإنْ زَنَى" مُوافِقٌ، تماما، لقوْله "لا يَزْنِي الزَّاني ... وهو مُؤْمِنٌ"، وذلك أنَّنا نجِدُ في ألْفَاظِهِ دهْشَةَ الصَّحابِيَيْنِ اللَّذَيْن رُوِيَ عنهما الحديثُ من هذا التقْرِيرِ النبَوِيّ، إذْ أن عبارة "وإنْ زنَى ..." هي من قوْلِهما. وقد توقَّفَ العُلَمَاءُ عند تأْكِيدِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ لعِبارَةِ صاحِبَيْه، واستنْتَجا منها معْنَى الإرْجَاءِ، دون أنْ يتَسَاءَلَ أحدُهُم عن السرّ في تِكْرارِهما للاستِفْهَامِ.

وإن إجابة أيّ مرْجِئٍ هي أنهما كرَّرَا السُّؤَالَ، لأنَّ في قوْلِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ تعْليمًا لشيءٍ جديدٍ ما كان يعْرِفانِه؛ ولكنها إجابةٌ لا تُغْنِي في شرْحِ التِّكْرارِ المَوْجُودِ في كلامِ

[1]- مشكل الآثار 486/4
[2] مجموع الفتاوى 251/2
[3]- انظر/ ابن تيمية- أسباب رفع العقوبة- ص 21
[4]- سنن أبي داود- ح 1296

الصَّحابِيَيْنِ، بل الصحيحُ هو أنْ نقولَ إن في ذلك استِعْظَامًا منهما لهذا التعْلِيم، لأن استِفْهَامَهما إنْكارِيٌّ. والسرُّ في استِنْكارُهما ليْسَ ما قد يتبادَرُ إلى الذِّهنِ من أنهما قدَّرا أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ كان بصَدَدِ تعْلِيم شيءٍ مُخالِفٍ لِما تعلَّماه من شُروط العهْدِ الإلَهِيّ، أيْ تعْليمِهما الإرْجَاءَ، إذْ أن شُرُوطَ العَهْدِ، المُتَضَمِّنِ للتصْديقِ والعَمَلِ، كان معْلُومًا، قطْعًا، لكلِّ صحابِيٍّ، بحيثُ أن إبْطالَه هو إبْطالٌ للدِّين كلِّه؛ بلْ جاء الاستِنْكارُ لأنَّ ذلك يُخالِفُ ما كان يظُنَّانِه من أنَّ من شُرُوطَ العهْدِ ألا تقَعَ مُخالَفَتُه أبدا.

وبعِبارَةٍ أُخْرى، فإن في هذا الحديثِ دليلٌ على أنَّ ما أخْرَجهُ أبو نصْرٍ، من رواية أبي العالِيَةَ، من أنَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانُوا يرَوْنَ أنَّه لا يضُرُّ مع لا إلهَ ذنْبٌ، كما لا يَنْفَعُ مع الشرْكِ عمَلٌ، حتَّى أنْزَلَ الله عزَّ وجَلَّ:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُم}[محمد/ 33]، فخَافُوا، بَعْدُ، أنْ يُبْطِل الذنْبُ العمَلَ[1]، غيْرُ صحيحٍ مطْلَقًا، إلا أنْ يكون ذلك في المُؤْمِنِينَ الجُدُدِ. وقد أشرْنا إلى هذا المعْنَى في بداية هذا الفصلِ، حيثُ نبَّهنا إلى أن شُرُوطَ العَهْدِ الإلَهِيّ كانتْ معْلُومَةً للمُؤْمِنِينَ منذ بداياتِ الدَّعْوَةِ المُحَمَّدِيَّةِ؛ وقد استدْلَلْنا حينذاك بعددٍ من الآياتِ التي لا يشُكُّ أحدٌ في نُزولِها في بدايات المرْحَلَةِ المكِّيَّةِ. والذي يدلُّ عليه هذا الحديث أكبَرُ من علْمِهم بذلك، بلْ فيه أنَّ مِن المسلِمين مَنْ كان يرَى أن الإيمَانَ اسْتِسْلامٌ تامٌّ لحُكْمِ الله تعالى، بحيثُ أنَّه ينْتَقِضُ بكلِّ معْصِيَّةٍ انتِقاضًا لا جَبْرَ له، تماما كما ينْتَقِضُ بالكُفْرِ المِلِّي، فجاءَ التعْليمُ النَّبَوِيُّ ليُذَكِّر بأنَّ وُقُوعَ الخطِيئَة من المؤْمِنِ مُمْكِنَةٌ، وأنَّ ذلك لا يَعْنِي خُرُوجَه من وعْدِ اللهِ بِدُخُول الجنَّة، بشرْطِ التَّوْبَةِ.

ويَجِبُ أنْ يعْلَمَ الذي يسْتَغْرِبُ قوْلَنا هذا أن استِعْظامَ بعْضِ الصحابة مِمَّن ليس له عِلْمٌ بفِقْهِ التَّوْبَةِ، أو مِمَّن يَسْتَعظِمُ الخطِيئَةَ مهما كان عالِماً بالتَّوْبَةِ ليس شيْئًا غريبا في تارِيخِ الإسْلَامِ؛ وهو حالُ أبي ذرٍّ رضي الله عنه، كما هو معلومٌ في سيرَتِه؛ إذ شهِدَ بذلك الكِتَابُ العزِيزُ شهادةً تدلُّ على أن السبَبَ الذي ذكَرْنَاهُ لوُرودِ الحديث هو السبَبُ نفْسُه لِنُزُولِ قوْلِه تعالى:{ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[الأنعام/54]. قال الطبري:" وأوْلى الأقْوالِ في ذلك عنْدِي... وإذا جاءك، يا مُحمَّدُ، القوْمُ الذين يُصَدِّقون بتَنْزِيلِنَا... مُسْتَرْشِديك عن ذُنُوبِهم التي سلَفَتْ منهم بَيْنِي وبَيْنِهم، هل لهم منها توْبَةٌ ؟ فلا تُؤَيِّسْهُم منها"[2].

[1]- تعظيم قدر الصلاة 2/ 251

[2]- جامع البيان 392/11

ومعْنى هذا الذي ذكرْتُ أن في هذا الحديثِ بِشارَةً حقًّا، ولكنَّها ليْسَتْ بِشارةً للفُسَّاقِ المُصِرّين على الفُسُوقِ، بل هي بِشارَةٌ بعفْوِ الله عن الخاطِئِين من اللُّصُوصِ والزُّناة وغيْرِهم حالَ توْبتِهم؛ وبهذا يتطابقُ معْناه مع ما اشْتَرطهُ الله تعالى من التَّوْبَةِ للقَبُولِ من السَّارِق، مثلا، وذلك قوْلُه :{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[المائدة/38، 39]. وعلى هذا، فإن الاسْتِعمال الحقَّ لهذا الحديثِ وأمثالِه ليس في باب الإرْجَاءِ المظْنُونِ، بل في بحْثِ بابٍ جَلِيلٍ من أبْوابِ أصُولِ الدِّين، وهو باب رحْمَةِ الله تبارَكَ، كما سيأتي في فصْلٍ من فصُولِ هذا الكتاب.

ومن الأُمُورِ التي يَجِبُ أنْ نعْلَمَها أنَّ نتيجَةَ هذا البحثِ الأخيرِ لا تتوقَّفُ عند الأحاديثِ التي قُمْتُ بدِراستِها فقط، كما أن إعادة النظرِ في المنهجِ الذي يجِبُ أن يحْكُمَ شرْحَ الأحاديثِ الصحيحة المُشابِهَة لها، والتي يستَخْدِمُها المُرْجِئَةُ للاستِدْلالِ على صحَّةِ مذهبِهم في الاكْتِفاءِ بالتوْحيدِ لدُخُول الجنة، هو ضرورةٌ علمِيَّةٌ، كما هو فرْضٌ في الدِّين، إذْ ليس في أيٍّ منها معْنَى العفوِ عن الفُسَّاقِ أو الشَّفاعَةِ لهم؛ بل هي أحاديثُ مُقيَّدَةٌ بِقَيْدٍ مُضْمَرٍ، ومعْلُومٍ، عند الصَّحابةِ، وعندَ كلِّ مَنْ عَلِمَ دينَ الإسْلَامِ، وهو العمَلُ بالأمْرِ والنهْيِ والتَّوْبَةُ عندَ المُخالَفة، أو هي أحاديثُ قِيلَتْ في بداياتِ الإسلامِ، أو هي أحاديثُ خاصَّةٌ تنْطَبِقُ على حالاتٍ مُعيَّنَةٍ حَدَّدَها النَّظَرُ في مُجْمَلِ الشَّرْعِ.

والأحاديثُ التي أقْصِد، هي التي مِثْلَ ما رواه عِتْبَانَ بْنَ مَالِك عن الرَّسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ"[1]، وحديثِ عُثْمَانَ، عنه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، أنه قَالَ:" مَنْ مَاتَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ"[2]، وما رواه أبو هُرَيْرَةَ، عن الرسُولِ الكَرِيمِ، أنه قال:" أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهَ بِهِمَا عَبْدٌ، غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ"[3].

وللعِلْمِ، فإننا لم نبْتَدِعَ شيْئًا جديدا بما اقترَحْناه قبل قليل من منْهَجِ فِقْهٍ، بل إننا فيه تبَعٌ يَتَّبِعُ، وإنْ كُنَّا سنُضيفُ إلى ما انتهى إليه سلفُنَا أشْياءَ مِمَّا لم ينْتَبِهوا إليه أو ترَكُوا التعمُّقَ فيه. وبالفِعْلِ، فإن كيْفِيَّةِ فهْمِ هذه الأحادِيثِ مسْألَةٌ قد جَرَى فيها النِّقاشُ في زمنِ التابِعين، ولا أعْلَمُ أن أحَدًا منهم قد استَخْدَمَ حديثًا من هذا النوْعِ، أيْ الأحاديثِ التي فيها مثلُ هذا التبْشيرِ أو التي

[1]- صحيح البخاري- ح 407
[2]- صحيح مسلم- ح 38
[3]- صحيح مسلم – ح 39

حصرتْ الإسْلاَمَ في التَّوْحيدِ فقط، أو تلك التي تُضيفُ إليه بعضَ الشَّعائِر فقط، دليلا على الاكْتِفاء بما جاء فيها للحُصولِ على الثوابِ الإلَهِيّ الموْعُودِ؛ إذْ أن مُخالَفَتَها للمعْلُوم من شُرُوطِ العهْدِ الإلَهِيّ للمُكَلَّفين، وهو الذي يتضَمَّنُ التَّصْدِيقَ التامَّ، والاجتِهادَ في الإتْيانِ بكُلِّ الأمْرِ والنَّهْيِ واضِحَةٌ للعَيانِ.

وقد نَقَل لنا ابْنُ رجَبٍ صورةً عن اخْتِلافَ عُلَماءِ السَّلفِ في شرْحِ هذه الأحاديثِ؛ ولكنه اختِلافٌ لم يبْلُغْ أبدًا إلى درجةِ التأْسِيسِ للإرجاءِ اعتِمادا عليها، وهو الأمْرُ الذي انْتَهَى إليه بعضُ الناسِ ممَّنْ ادَّعى بعْدهم أنه على مذْهَبِهم، ثمَّ ما برِحَ ينتَشِرُ حتى أصبح المذهَبَ الشَّائِع في أهل السنَّةِ في القرن الرابِعِ؛ ثم مذهَبًا للناسِ جميعا بعد نهاية الاعْتِزالِ. وبالفِعْلِ، فإن من السَّلَفِ مَن رأى أنَّ " المُرادَ من هذه الأحاديث: أنَّ لا إلَهَ إلا اللهُ، سبَبٌ لدُخُول الجنةِ والنجاةِ من النارِ، ومُقْتَضٍ لذلك، ولكِنَّ المُقْتَضِي لا يَعْمَلُ عمَلَهُ إلا باستِجْماعِ شُروطِه وانْتِفاءِ مَوانِعه؛ فقد يتَخَلَّفُ عنه مُقْتَضَاهُ، لفَوَاتِ شرْطٍ من شُروطِه أو لوُجُودِ مانِعٍ"[1]. وهذا قوْلُ الحسَنِ البَصْريّ ووهْبٍ ابنِ مُنَبِّهٍ، اللَّذان اشْتَرَطا، لِحُصولِ المُقْتَضَى العمَلَ بالشَّرْعِ، على الوجْهِ الذي ارْتَضاه الشَّرْعُ. ومن الآثارِ في هذا، أنه:" قِيلَ للحَسَنِ: إن أُناسًا يقُولُون: مَنْ قال لا إلهَ إلا اللهُ دخَلَ الجنةَ، فقال: مَنْ قال لا إلهَ إلا اللهُ، فأدَّى حقَّها وفرْضَها، دخَلَ الجنَّةَ. وقال وهْبُ بنُ مُنَبِّهٍ، لِمَنْ سألَه: أليْسَ لا إلهَ إلا اللهُ مِفْتَاحُ الجنةِ ؟ قال : بَلَى، ولكِنْ ما مِن مِفْتاحٍ إلا لَهُ أسْنانٌ، فإنْ جِئْتَ بِمِفْتاحٍ لَهُ أسْنانٌ فُتِحَ لك، وإلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَكَ"[2].

وقد ارتضَى ابنُ رجبٍ هذا الشرْحَ، لأنه الأظْهَرُ :" ويدُلُّ على صِحَّةِ هذا القوْلِ أن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ رتَّبَ دُخُولَ الجنةِ على الأعْمالِ الصالِحَةِ في كثيرٍ من النصُوص، كما في الصحِيحَيْنِ، عن أبي أيُّوبٍ، أن رجُلًا قال:" يا رسُولَ اللهِ، أخْبِرْنِي بعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجنةَ، فقال: تَعْبُدُ اللهَ، لا تُشْرِكُ به شيئا، وتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةِ، وتصِلُ الرَّحِمَ." وفي صحيح مسلم، عن أبي هَرَيْرَةَ، أن رجُلا قال:" يَا رَسُولَ اللَّهِ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ ؟ قَالَ : تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا أَبَدًا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ؛ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا"[3].

---

[1]– كلمة التوحيد– ص 11

[2]- السابق- ص 14

[3]- السابق- ص 15، 16

كما نقَلَ ابنُ رجَبٍ فهْمَ عَدَدٍ آخرَ من السَّلَفِ، مثلَ الزُّهْرِيّ وسُفْيانَ الثَّوْرِيّ، حيث قالوا بأنَّ " هذه الأحاديثَ المذْكُورَةَ أوَّلا، وما في معْنَاها، كانت قَبْلَ نُزُولِ الفَرائِضِ والحُدُودِ". وقد ضعَّفَ هذا الرأْيَ، فقال:" وهذا بعِيدٌ جِدًا، فإن كثيرًا منْها كان بالمَدِينَةِ بعْدَ نُزُولِ الفَرائِضِ والحُدُودِ، وفي بعْضِها أنَّه كان في غزْوَةِ تبُوكٍ، وهي في آخِرِ حياةِ النبِيّ صلَّى اللهُ عليهِ و سلَّمَ"[1]. ثمَّ عاد، فأثْبَتَه بالتفْصِيلِ الذي أوْرَدَه عنْ القائِلِين به، وهو تفْصِيلٌ يَضْمَنُ تطابُقَ هذا المذْهَبِ مع المذْهَبِ الأوَّل، فقال:" وهؤلاء، مِنْهُم مَنْ يقول في هذه الأحاديث: إنها مَنْسُوخَةٌ، ومنهم مَنْ يقولُ: هي مُحْكَمَةٌ، ولكن ضُمَّ إلها شَرائطُ. ويلْفِتُ هذا إلى أنَّ الزِّيادَةَ على النصّ، هل هي نسْخٌ أمْ لا ؟ ... وقد صرَّح الثوْرِيُّ، وغيْرُهُ، بأنها منْسُوخَةٌ، وأنه نسَخَهَا الفرائِضُ والحُدودُ. وقد يكُونُ مُرَادُهُمْ بالنسْخِ: البيانُ والإيضاحُ، فان السَّلَفَ كانوا يُطْلِقُونَ النسْخَ على مِثْلَ ذلك كثيرًا. ويكون مقْصُودُهم أن آياتِ الفرائِضِ والحُدودِ تَبَيَّنَ بها توَقُّفُ دُخولِ الجنة والنجاةِ من النار على فِعْلِ الفرائِضِ واجْتِنابِ المَحارِمِ، فصارَتْ تِلكَ النُّصُوصُ مَنْسُوخَةً، أي مُبَيَّنَةٌ مُفَسَّرَةٌ، ونصُوصُ الحدُودِ والفرائِضِ ناسِخَةً، أي مُفَسِّرَةً "[2].

والذي يهُمُّنا من كُلُّ هذا فيما يلي هو أن من عُلَماءِ السَّلفِ مَنْ رأى أن هذه أحَادِيث قد وَرَدَتْ في بِداياتِ الإسْلَامِ. وهو رأْيٌ له وَجَاهَةٌ بالِغَةٌ وإنْ ردَّه ابن رجبٍ، حيثُ أنَّ هذا التَّضْعيفَ لا وجْهَ له بالنسبَةِ للكثيرِ من هذه الأحاديثِ، وإنْ لَمْ يكُنْ لها جميعا، وذلِكَ في ضَوْءِ معْرِفَتِنا بتاريخ تشكُّلِ التدَيُّنِ الإسْلَامِيّ، حيثُ من الثابِتِ أن مَضْمُونَ الرسالَةِ النبَوِيَّةِ في بِداياتِها ليْسَ هو عَيْنُهُ عنْد نهايَتِها؛ فقد ابْتَدأ النبيُّ الكريم بالدعْوَةِ إلى شيْءٍ واحِدٍ هو التَّصْديقُ بأنَّه رسُول اللهِ حقًّا، ثم ورَدَتْ الدَّعوةُ إلى التَّوْحيد، ثمَّ تفْصِيلاتُه، ثم توالَتْ موْضُوعاتُ الوَحْيِ العِلْمِيَّةِ والعمَليَّة شيْئا بعْدَ شيءٍ، بحيْثُ يُمْكِنُنا القوْلُ بأن المُسْلِمَ في بداياتِ الوحْيِ ما كان يُؤْمِنُ ولا يعْمَلُ بكلِّ ما آمَنَ وعمِلَ به المُسْلِمُ عند نِهَايَتِهِ. ومن المُلاحَظِ أن ما قلناه هنا، أي تأثير عاملِ الزّمانِ والمكانِ والحالِ والمَقْصِدِ، في تبدُّلِ الأحكامِ من حيْثُ زيادتُها موْجودٌ كذلكَ في إسْقاطِ بعضِ الأحْكامِ، حتى أحْكامَ العقائِدِ، فقد كانت، مثلا، الهجْرةُ إلى الله ورسولِه، أي انتِقالُ المُؤْمِنِ من موطِنِه إلى مدينة الرسُولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ شرْطًا في صِحَّةِ الإيمانِ الحقِّ مدَّةً طويلةً من الزَّمنِ، بحيثُ

[1]– السابق– ص 19

[2]– السابق– ص 20

وردَ الوعيدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ بالخلود في النار للمؤمِنِ القادِرِ غيرِ المُهاجِر؛ ثم نُسِخَ ذلك بعد فتْحِ مكَّةَ المُكَرَّمةَ، بقوْلِ الرَّسُولِ الكريمِ:" لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ. وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ، فَانْفِرُوا"[1]

ولو لم يكُنْ هذا صَحِيحًا، ومشْرُوعًا، ومُرادًا للهِ تعَالَى لكان المُسْلِمُونَ الذين ماتُوا، قبْلَ فرْضِ الصَّلَاةِ، فُسَّاقًا، إذْ لم يُصَلُّوا لله صلاةً، ولكان الذين ماتُوا قبْل تَحْرِيمِ الخمرِ فُسَّاقا، إذْ ماتُوا وهم يشْرَبون الخمْرَ؛ ولَمَا كان الذين ماتُوا قبل تَحْوِيل القِبْلة إلى الكعْبةِ الشَّرِيفَةِ قد صَلُّوا لله صلاة...

وفي ضوْءِ هذا، فلا حاجةَ للقوْلِ بضَعْفِ هذه الأحاديثِ أو تأويلِها لشرحِ مُخالَفَتِها للمُحْكَمِ من حقائِقِ الإسلامِ، لأن مِمّا لا شكَّ فيه أن مضْمُونَ العهْدِ الإلَهِيّ قد خضَعَ للنُّمُوّ تبَعًا لِتَقَدُّمِ الدعْوةِ. ولهذا، فمِن الثَّابِتِ أنَّ من المُسْلِمِينَ الأوائلِ مَنْ كان مضْمُون العهْدِ في حقِّه هو التوْحِيدُ فقط، وهو توْحِيدٌ يتضمَّنُ الشَّهادَةَ بصِدْقِ الرسُولِ في دعْواهُ الرِّسَالَةَ، حتَّى في حالة عدَمِ النصّ عليْها في بعضِ الأحاديثِ، حيثُ أنه حامِلُ الرسَالَةِ، فيَكُونُ تصْدِيقُه في هذا تصْدِيقًا له في دعْواهُ الرسَالَةَ. وفي هذه الحالةِ، فإن هؤلاءِ المُؤْمِنِينَ هم من أهلِ الجنَّةِ، وهم في الوقتِ نفْسِه من أهل الشَّفَاعةِ، ولكن ليس بمعناها عند المُرْجِئةِ؛ ولكن بالمعنى الذي سنُوضِّحُه في حينِه، والذي يُبْنَى على الاستِحْقَاقِ.

ومِمَّا يجْذُرُ الانتِباهُ إليه، بل إن أهمَّ ما يجِبُ الاهتِمامُ به وُجوبُ إدْراكِ العلماءِ لوُجُوبِ تدخُّلِ هذه الحقيقة، أيْ خُضوعِ التَّشْرِيعِ الإسْلامِيّ للتَّطوُّرِ في فِقْهِ هذه الأحاديثِ، وغيرِها، وهي كثيرةٌ للغايةِ؛ إذ أنه المنهجُ العِلْمِيُّ الوحيدُ الذي يحْفَظُ للدِّين حقائِقَه، ويرْفَعُ الحَيْرَةَ، ومن ثمَّ الخَبْطُ الذي نراه في الدِّراساتِ الإسلامِيّةِ لكثيرٍ من مسائِل البحث. ومن المعلومِ أن علماءَ الإسلامِ قد فسَّرُوا عددا من أمور الإسلام بمِثْلِ هذا المنهجِ تحت اسم " النَّاسِخِ والمنْسوخِ"، ولكنهم لم يبلُغوا أبدا إلى درجةٍ علمِيَّةٍ عالِيَّةٍ في تطْبيقِه فيما طبَّقوه فيه، ولا في إدْراكِ وُجوبِ تطْبيقِه في كلِّ مسائِلِ الإسلامِ، بما فيها مسائِلُ العقيدةِ، لا في بعضِ القضايا الفِقْهيَّةِ فقط.

وفيما يخُصُّ موضوعَ درْسِنا هنا تَحْدِيدًا، فإن هذا التدَخُّلَ هو المنهجُ الوحيدُ الذي يرْفَعُ ما عجزَ العُلماءُ عن تفْسِيرِه تفْسِيرًا مقْبُولًا، من تعْلِيقِ الرسُولِ الكَرِيمِ النجاةَ أو الشَّفاعَةَ – بمعناها الصَّحيح– بالتوْحِيدِ مُجرَّدًا في أحادِيثَ صحيحَةٍ، وتعْلِيقِ هذا الغرضِ نفْسِه بإضافة شُروطٍ إلى الشَّهادَتيْنِ في أحاديثَ صحيحةٍ أخرى؛ هذا دون أنْ ننْسَى تأثيرَ المقامِ نفْسِه في هذه الظاهِرة.

[1]- البخاري- الصحيح- ح 2575

وقد أدَّى عدمُ الانتِباه، أو إغفالُ هاتين الحقيقَتَيْن عند مُحاوَلةِ الفَهْمِ عن الرسُولِ الكَرِيمِ إلى فَصْلِهم الأحادِيثَ عن بعضِها البعْضِ، واختِيارِ الأحاديثِ التي احتوتْ على أدْنَى شُروطِ النجاة، وهو التَّوحِيدُ منْفَرِدًا، أدلَّةً على الإرْجاءِ أو الشَّفاعةِ بمعناها عندَهم. وهذا على الضدِّ مِمَّا يفرِضُه المنهجُ، ولذلك تجِدُهم حائِرين تائِهين في تفْسيرِ الاختِلافِ بين هذه الأحاديثِ، ذلك أنها ليست أحاديثَ مختلِفَةً حقيقةً، بحيثُ يُتَصَوَّرُ فيها التناقُضُ الذي لا يرتَفِعُ، حسب مَنْهَجِهم، إلا باستِخْدامِ بعضِها وإهْمَالِ البعْضِ الآخر، وكأن الرسول الكريم ما قاله؛ بل هي أحاديثُ وردتْ في أزْمِنَةٍ مُخْتلِفَةٍ وفي مقاماتٍ متعدِّدَةٍ فقط.

ولإعْطاءِ صورةٍ – سأتعَمَّدُ ألا أتوسَّع في أمثِلتها لئلَّا يطولَ الكتاب– عن هذا الاختِلافِ بين الأحاديثِ في موْضوعِ ماهِيَّةِ العهْدِ الذي أخذه الله تعالى على المُكلَّفينَ، بحيثُ لا يرْفعُه إلا المنهجُ الذي اعتمَدْناه؛ فإن الرَّسولَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قد قال:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ؛ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ"[1]، وقال:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ"[2]، وقال:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا؛ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ"[3].

والسُّؤالُ، الآن: ما هو الحديثُ الشَّريفُ الذي نعتَمِدُ عليه في تَحْدِيدِ عهْدِنا مع الله ؟ وقد أجاب المُرْجِئَةُ، فاختاروا الحديثَ الأوَّلَ. والسُّؤال، الآن: فماذا نفْعَلُ بالحديثِ الثاني والثالِث اللَّذَين أورَدْتُهما، وماذا نفعَلُ بالرابع والخامِسِ والسَّادِس، و، و، و ... التي لم أورِدْها خشْيَةَ الإثْقَالِ على القارِئ ؟ هل نرْمِيها، كما رماها المُرْجِئَةُ، أم نقول: إن معرِفةَ العهْدِ في الإسْلام تتوقَّفُ على فِقْه تارِيخِه، كما تتوقَّفُ على فِقْه أحكامِه في جُمْلَتِها، وكلُّ ذلك في ضوءِ القواعِد الضابِطَةِ التي أحْكَمَ بيانَها؛ وأهَمُّها في موْضُوع العهْدِ والوعْدِ والوعِيدُ هو أن طاعةَ الله تعالى، مهما تحكَّم سيْرُ الدَّعوةِ في تغْيِيرِ موْضُوعِها بالإضافة والإنْقَاصِ، فرْضٌ على العِبادِ، وأن مخالَفَتَها فِسْقٌ مُخْرِجٌ من العهْدِ.

وللعِلْمِ، فإن تسْليمَنَا بقولِ ابنِ رجبٍ من أن بعضَ هذه الأحاديثِ قد نقِلَتْ عن الرسُولِ الكريمِ في آخِرِ مراحِلِ الدَّعوةِ لا ينْقُضُ شيْئًا مِمَّا قلناه، بل سيظَلُّ شرْحُنا لها صحيحًا؛ إذ أن لها

[1]- البخاري- الصحيح- ح 2727
[2]- البخاري- الصحيح- ح 24
[3]- البخاري- الصحيح- ح 379

حينَئِذٍ معنى مقْبُولًا، مرْضِيًّا عند كلّ أحدٍ كما سنبيّنُ في موْضِعه. وهو معنى يَحْكُمُه منهَجُ الدّعْوةِ، كما يَحْكُمُه صِحَّةُ القولِ بكِفايَةِ الشَّهادَةِ مُجرَّدةً عن أيّ عمَلٍ بالشَّرْعِ، مع وجودِ الشَّرْع، في تَحْقِيقِ النَّجاةِ في بعْضِ الحالات.

وإن كان عليَّ من شيءٍ أُضيفُه، فهو أنه قد آن أوانُ أنْ يبدأ المتعلّمون المُسْلِمُونَ قِراءَةَ النظرِيّاتِ والأفْكارِ في ضوْءِ أسبابِها وأغْراضِها ولوازِمِها، وإلا ظلَّتْ قادِرةً على غشِّهم بترْويجِ أحْكامٍ غيرِ صحيحةٍ، والإيحاءِ لهم بصحَّة ما يدلُّ التحْقيقُ على بُطْلانِه، كما هو الأمْرُ بزعم المُرْجِئَةِ كُفْرَ اليهودِ لتمْرير إبْطالِ الوعيد العامّ للفُسَّاقِ، مهْما كانوا، الوارِد في آيةِ سورة البقرة التي كانت موْضُوعَ البحْثِ؛ وكما هو الأمْرُ باستِخْدَام الأحاديثِ في غيْرِ مَوَاضِعها.

2-12- المطلب الثاني عشر: الإيمان عمَلٌ

لو قلْتُ، بعد هذا، أن مضْمُونَ العهْدِ كلّه، بما في ذلك الإيمَانُ نفْسُه، أقْصِدُ التَّصْدِيقَ ذاتَه، ليْسَ إلا عمَلًا من الأعْمالِ، كما أشرْتُ إلى ذلك فيما سبق، لَما كُنْتُ بعيدا عن الحقيقة؛ وإنَّما خُصُوصِيَّتُه تتأتَّى من التعَلُّقِ بالقلْبُ، بحيثُ تفِيضُ منه بقِيَّةُ الأعْمالِ المتعلّقَةِ بالجوارِحِ. ولا ينقُضُ هذه الحقيقةَ أن كلَّ فعلٍ يُؤَدّيه الإنسانُ إنَّما منْشَؤُهُ عن النيَّةِ أو القَصْدِ، سواء تجلَّت للفاعِلين أو اخْتَفتْ، وأن كلَّ فِعْلٍ حسَنٍ في الدّينِ مَبْدَؤُه عن التَّصْدِيقِ الواقِعِ في القلْبِ، وأن قوَّةَ ذلك ترجِعُ إلى قُوَّةِ التَّصْدِيقِ، الناشئِ عن العِلْمِ، الذي يُخْلِي القلْبَ من موانِع العمَلِ بالطاعَةِ، وأن كلّ فعْلٍ قَبيحٍ إنَّما ينْشَأُ عن الغِيابِ الكُلّي، أو ضعْفِ التَّصْدِيقِ بسبَبِ فسادِ القلْبِ، الناشئ عن الجهْلِ بِسَبَبِ حُلولِ معانٍ أخْرى فيه، مثْلَ الكِبْرِ والشَّهْوَةِ والحِرْصِ؛ ذلك أن هذا كلُّه لا ينْفِي أن التَّصْدِيقَ عملٌ، كما أنَّ النيَّةَ، أو قصْدَ الطاعَة، عملٌ، وأن الباعِثَ عليهما، والمُثبِّتَ لهما، وهو النَّظرُ العقْلِيُّ والتَّأمُّل الذي يهْدِفُ، ويُؤَدّي إلى التمْيِيزِ بين ما هو حقيقيٌّ وما هو مجرَّدُ زيْفٍ عمَلٌ أيضا.

ولعلَّ ما ذكرناه هنا هو الذي دفَعَ الإمامَ البخاري إلى عقْدِ باب في صحيحِه، جعلَ ترجمتَه تُشيرُ إلى هذا المعْنى، فقال:" بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:{ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}. وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:{ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ}: عَنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَقَالَ:{ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلْ الْعَامِلُونَ}". وأوْرَدَ فيه حديثا

يدلُّ على صحَّة هذا الفهْمِ، وفيه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " سُئِلَ أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ حَجٌّ مَبْرُورٌ " [1].

وقد صرَّح الإمامُ البخاري بهذا المعْنى تصْرِيحًا في بابٍ آخرَ، هو " بَاب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:{ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا}..."، حيثُ قال في آخرِ الترْجَمَةِ :" وَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالصَّلَاةَ عَمَلًا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبِلَالٍ: أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ إِلَّا صَلَّيْتُ. وَسُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ الْجِهَادُ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ".

ويَجِدُ كلُّ هذا تَجَلّيهِ التامّ في كتابِ الله تعالى، حيثُ لم يذْكُرْ اللهُ تعالى فيه وَعْدًا لأحدٍ على الإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، مُنْفَرِدًا مُطْلَقًا، بل على الوِلايةِ، وهي التَّصْدِيقُ عن عِلْمٍ، والتَّقْوَى، وهي العَمَلُ بالطاعةِ ومُجانَبَةُ المعْصيةِ. وهذا كلُّه عمَلٌ بدِلالةِ صريحِ الكِتاب العزيز، حيثُ قال تعالى:{ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[الأعراف/ 42، 43] ، وقال:{ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ. يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آَمَنُوا بِآَيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ. ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ. يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[الزخرف/67، 73].

[1]- صحيح البخاري- ح 25

الفصل الثالث:

لا بيْعٌ ولا خلَّةٌ ولا شفاعَةٌ

1- المبحث الأول: اعْتِقاد الإرجاء والاتِّكال على الشَّفاعة في ديانات العالم

1-1- المطلب الأول: الوَعِيدُ في دِيانات الشَّرق

اعْتَقَدَتْ شعُوبُ العالَمِ، في كلِّ بِقاعِ الأرْضِ، بوُجُودِ حياةٍ بعد الموْتِ؛ مهْما كان شكْلُها واخْتِلافُ تصَوُّراتِهم عنها؛ كما اعْتَقَدَتْ بوُجُودِ جزاءٍ للمُحْسِنين، وعِقَابٍ لأهْل الشرّ. ومعنى هذا أن معْرِفةَ فكْرَةَ الخيْرِ والشرّ، وتَمْيِيز الفضِيلَةِ عن الرذِيلة مُتَرَسِّخَةٌ في أعْمَقِ أعْماقِ النفْسِ الإنْسانِية، وأن معْرِفَةَ هذه النفْسِ بسُمُوِّ الخيرِ فطْرِيٌّ فيها، بحيثُ يجِبُ أنْ ينْتَصرَ على الشرّ ولو في حياةٍ، أو حيَواتٍ، أخرى غيرَ هذه الحياة. كما سلَّمَتْ بعضُ الشعُوبِ بالعجْزِ الإنْسَانِي عن بلُوغ درَجةِ الكمَالِ، ولذلك اعْتَقَدَتْ بوُجُوب تدَخُّلِ الخيْرِ المُطْلَقِ لإنْقاذِ البشَرِ العاجِزين عن بلُوغ هذا الكمَالِ. وهذا سرُّ منْشَإِ اعْتِقاد التناسُخِ في الدِّيانات الشَّرْقِية مثلا، حيثُ يُعْطِي الرُّوحُ الأعْظَمُ، دائما، فرصَةً، أو فُرَصًا، ولو غير مُتَناهِيَّةٍ، للبَشَرِ لإدْراكِ الكَمالِ. كما أن هذا هو السبَبُ نفْسُه الذي أوْجدَ في دياناتٍ أخرى الاعْتِقادَ في الاحْتِياج إلى منْقِذٍ إلهيّ لِيَسُودَ الخيرُ، في آخِرِ الزمان، في حياةِ البشَرِ؛ إضافة إلى وُجوبِ تدَخُّلِ الله، لإنقاذ العاجِزينَ من أصْحابِ النَّوَايَا الحسَنةِ من أنْ يكُونَ مَصِيرُهم مَصِيرَ أهْل الشرّ؛ وذلك بفِعْلٍ إلهيّ خالِصٍ، أو بواسِطَةِ تدخُّلِ الشُّفعاءِ من الأحْياءِ.

وإننا نجدُ، مثلا، أن أحَدَ أشْهرِ الآلِهَة في الدِّيانات الصينِيَّةِ، وهو موْجودٌ في ديانات الشرقِ الأقْصَى الأخرى بتَسْمِياتٍ مختلِفةٍ، هو "يان لُو وُو وانْغ" إلَهُ الجحِيم، أو "الناراكا"- وهو اسْمُ جهنَّم في الاعْتِقادات البوذِية والهَنْدوسِية- أو "دي يو" عند الصِينيين، يتحَكَّمُ في عدَدٍ من الشياطِين المسْئُولين عن الإمْسَاكِ بالأنْفُس الشرّيرة، وتعْذِيب المَلْعُونين. وهم أنْفُسُهم أشْخاصٌ كانت سِيَرُهم سيِّئَةً، ففي عَمَلِهم نفْسِه نوْعٌ من العُقوبة لهم. وبعد مدَّةٍ، قد تكون طويلَةً للغاية، من العذَابِ التَّطْهِيرُيِّ، يُطْلَقُ سراحُ هذه الأنفُسِ بعد أنْ تُسْقَى ترْكِيبَةً للنِّسْيانِ، وتُعادُ إلى الحياة في أجْسامٍ أخْرَى، لتدْخُلَ في دوْرَةٍ جديدة من دوْرَاتِ التنَاسُخِ.

والملاحظُ أن الاعْتِقادَ في وُجودِ الشُّفعَاءِ ظاهِرٌ في هذا التصوُّرِ للعِقابِ، إذ رغْم أنْواعِ العذَابِ الشدِيدِ الموْجُودِ في "الناراكا"، والتي تَخْتَلفُ، حسَبَ الاعْتِقاداتِ المختلفة، من شقِّ المُذْنِبُ إلى نصْفَيْنِ، أو تقْطيعَ رأسِه، أو الإلْقَاءِ في بئْرٍ من القاذُورَاتِ، أو تسَلُّقِ شجَرَةٍ ممْلُوءَةٍ بالأشْواكِ، فإن هذا العذاب تطْهيرِيٌّ، بحيْثُ أن البشَرَ الأحْياءَ يسْتَطِيعون "رِشْوَةَ" الشياطِينِ بالمالِ من أجْلِ التخْفِيفِ من عذاب أقْربائِهم؛ ومن هنا جاءت أهَميُّةُ الطقُوسِ التي تُقامُ للأمْواتِ، وهي نوْعٌ من

الشَّفَاعَةِ. وفي الاعْتِقاداتِ الصينية الأكثر اتِّصالا بالبُوذِية، نجِدُ الاعْتِقادَ بأن إنْقاذَ الأمْواتِ مُرْتَبِطٌ أساسا بالقِيمَةِ الرُّوحِيَّةِ للصَلواتِ، على التسَّاوي مع التأْثِيرات السِّحْرِيَّةِ للطُقوس[1].

ورغم القيمة التي أعطَتْها الدِّيانَاتُ الشرْقِيَّةُ للشَّفَاعَةِ إلا أنها تبْقَى نوْعًا من المُساعَدَةِ التي لا تُلْغِي أن هذه الدِّياناتِ لا تَعْتقِدُ الإِرْجَاءَ الذي يتَفَضَّلُ الله فيه على الخلْقِ بالعفْوِ عن الخطايا؛ بل هي تَعْتَقِدُ الوَعيدَ، حيثُ يُعانِي الناسُ من أنْواعٍ من العذَابِ في جهنَّم، ليُعَادُوا مرَّةً أخرى إلى الحياة، ليَدْخُلُوا تَجْرِبَةً جدِيدَةً، يتِمُّ فيها امْتِحانُ قابِلِيَّتِهم لفِعْلِ الخيْرِ والتطَهُّر من الشرّ. وهم لا يدْخُلون في حال الاتِّحادِ مع الرُّوحِ الأعْظَمِ في الكوْنِ، وهو الجزاءُ الأكْبَرُ، إلا بعد خلُوصِ الخيْرِ فيهم بتَطَهُّرهم التامّ من كلّ نزْعَةٍ شِرّيرَةٍ، وإلا عادُوا إلى جهَنَّم من جَدِيد بعد موْتِهم، ثم أُعِيدُوا، مرَّةً أخرى، إلى الدُّنْيَا، وهكذا.

1-2- المطلب الثاني: جزاء الفُسَّاق بين الوَعِيدِيَّةِ والمُرْجِئَةِ اليهود

وقريبا من أرْضِ العرَبِ الحِجَازِيّين، حيْثُ وُلِد الدِّينُ الإِسْلَامِيُّ، ثم انْتَشَر، وُجِدَتْ شعُوبٌ أخرى قريبةٌ من العرَبِ عِرْقِيا وجُغْرافِيا، مثلَ السُّومرِيّين والبابِلِيّين والأشُورِيّين والكَنْعانِيّين والأرَامِيّين والفِينِيقِيّين؛ كانت تعْتَقِدُ اعْتِقاداتٍ مُشابِهة لِمَا ذكرْناه حوْل الحياةِ والموْتِ والبعْثِ. ويهُمُّنا، فيما نحن بصَدَدِه، من هذه الشعُوبِ، الشعْبُ العَبْرانِيُّ، أو الإِسْرَائِيلِيُّ، حيْثُ نجِدُ قُرْبًا شدِيدًا بين الكَثِيرِ من عقائِده وشرائِعِه وبين عقائِد وشرَائِع الإِسْلَامِ. هذا إضافة إلى القُرْبِ العِرْقِيّ بين مبدإ سِلْسِلَةِ أنْبِياء بني إِسْرَائِيلَ، التي تَبْتَدئ بإِسْحاقَ عليْهِ السَّلَامُ، والسِّلْسِلَةِ العرَبِية، التي ينْتَسِبُ إليها النبِيُّ الخاتَم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، والتي تبْتَدئ بإِسْماعِيل عليْهِ السَّلَامُ. وكلا السِّلْسِلَتَيْن تعُودُ، نسَبًا ومِلَّةً، إلى إِبْراهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

ولا بدَّ أن نشير هنا إلى حقيقة بَحْتِيَّةٍ، وهي أننا لا نسْتَطِيع في الكثير من الأحيان أنْ نُكَوِّنَ نظْرَةً شامِلةً ودقِيقةً وتفْصِيلِيةً عن عقائِد الإِسْرَائيليين- اليهود في موْضُوعاتِ البعْثِ والثوابِ والعِقابِ، وكيْفِية استِمْرارِ الحياةِ في آخِرِ الزمانِ، وغيرِها من الموْضُوعاتِ المتعلّقة بها، وذلك لكَثْرة مصادر الدِّيانة اليَهُودِيَّةِ واخْتِلافِها وغُمُوضِها وامْتِدادِها في الزمانِ؛ إضافةً إلى دُخُول الكثيرِ

[1]- ألفتُ هذا، بتصرّفٍ، من عددٍ من المقالات المنشورة في موسوعة (ويكيبيديا)، هي: دي يو، ناراكا، يان لو ...

من المواد المنْحُولَة فيها، بحيثُ لا نسْتَطِيع تَمْيِيزَ المواد الإلَهِيَّةِ فيها من المواد التي هي اجْتِهاداتٍ بشَرِيةٍ.

رغم هذا الذي قُلْنَاه، فإن هناك بعْضَ العقائِدِ التي نسْتَطيعُ التأْكِيدَ على وُجُودِها في هذه المصادِر، ومنها عقيدَةُ البعْثِ، حيثُ يُؤْمِنُ كلُّ اليهُودِ، منذ ما بَعْدَ النَّصْرَانِيَّةِ على الأقلّ، بوُجودِ حياةٍ بعد هذه الحياة؛ وفي هذا يقولُ الربَّاني سَعْدِيًا الفَيُّومِي:" إن إحْياءَ الموْتَى الذي عرَّفنا ربُّنا أنْ يكونَ في دارِ الآخِرَةِ، للمُجازَاةِ، فذلك مِمَّا أمتُنَا مُجْمِعَةٌ عليه"[1]. وإنْ كان الأمْرُ مُخْتلِفا قبل ذلك، حيثُ كان من جُمْلة عقائد فِرْقَةِ الصَّدُوقِيّينَ، مثلا، إنْكارُ البعْثِ.

ومن الأمورِ المُقرَّرة في الديانة اليَهُودِيَّةِ أن الأمْوَاتَ، جميعا، يُجْمَعون في مكانٍ واحِدٍ يُسَمَّى "الشِّؤُول"، وهي كلِمة قريبَةٌ للغاية، بل هي مُطابِقة فيما أعْتَقِدُ، للكلِمة العرَبِية "سُؤال". ورغم أن الكتابات المقدَّسة تنصُّ على عدَمِ وُجُودِ شيءٍ معيَّنٍ في هذا المكانِ المُظْلِمِ، وأنْ لا حُزْنَ فيه ولا فرَحَ ولا حِسابَ ولا عِقابَ، وهو ما أدَّى بالكثيرِ من الدارِسين الغَرْبِيّين إلى الحُكْمِ بأن عالَم "الشِّؤُول" هو عالَمُ "اللَّاشَيْء" إلا أن اسْمَ المكانِ نفْسِه يدُلُّ على وُجُودِ شيءٍ، إذ أنه العالَم الذي سيُحاسَبُ فيه الناسُ، أو هو مُقدِّمةٌ لبَدْءِ الحياة الأخْرَى.

وإذا كان بعْضُ الحاخامات يُؤَكِّدُون أنْ لا حاجَةَ لليهُودِ إلى أيّ نوعٍ من التطْهِيرِ في الحياة الآخِرَةِ، إذْ اعْتَقَدُوا أنْ لا سُلْطانَ للنارِ على بَنِي إسْرَائِيلَ[2]، وهذا اعْتِقادٌ صريحٌ للإرْجَاءِ، إضافةً إلى أنه أحدُ التعْبِيراتِ الأكثر فَجَاجَةً عن البُعْدِ العِرْقِيّ الخالِص للعَلاقة بين الله وبين شعُوب العالَم في الديانة الإسْرَائِيلِيَّةِ– اليَهُودِيَّةِ؛ حيثُ يكونُ الشعْبُ الإسْرائِيلِيُّ "مُتَمَيّزا" عن "الأمّيّين"، أي شعوبِ العالَمِ من غيْرِهم، لأنه شعْبُ الله المُخْتار[3]؛ فإن جمْهُور الحاخاماتِ يُقرّرُونَ ما تُوحِي به مُجْمَلُ الكتاباتِ اليَهُودِيَّةِ، وتدلُّ عليه بعْضُ نصُوصِ العهْدِ القديم دِلالةً صرِيحةً من أن هناك جزاءً سيتلقَّاه الصالِحُون من اليهُودِ، وأن هناك عذابًا سَيُصِيبُ الخطَّائِين منهم.

والخِلافُ الموْجُودُ بين الأحْبار يكْمُنُ، بعد ذلك، في ذهابِ البعْضِ إلى أن اليهُودَ ينْقَسِمون يوم القِيامة إلى فرِيقَيْن؛ فرِيقُ الصالِحين الذين يُجَازُون بالنَّعِيم مباشرة، وفرِيقُ الفُسَّاقِ الذين ارْتَكَبُوا

[1]– الأمانات والاعتقادات – 211، نقلا عن/ د. فرج الله عبد الباري– يوم القيامة– ص 55

[2]– ظفر الدين خان– التلمود "تاريخه وتعاليمه"– ص 79، نقلا عن/ د. فرج الله عبد الباري– يوم القيامة – ص 323

[3]– انظر/ هل كان محمد أميًّا – الحقيقة الضائعة – للمؤلف

مُخالَفاتٍ للشَّرِيعَةِ، والذين سيَدْخُلون إلى جهَنَّم مُدَّة اثْنَيْ عشَرَ شهْرًا، لتُحْرَقَ أرْواحُهم، ولِتُثِيرَ الرِّيَاحُ أجْزَاءَهم تحت أقْدامِ الصالِحِين، ثم يدْخُلُون الجنةَ[1]؛ بينما يذْهبُ جُمْهُورُ الأحبارِ إلى أن اليهُودَ ينْقَسِمُونَ، بعد الحِسَابِ، إلى ثلاثِ جماعاتٍ " الأتْقِياءُ، حيْثُ يُكْتَبُونَ في الخالِدين في النعِيمِ المُقِيمِ، بينما يُسَيَّرُ الأشْرارُ إلى جهَنَّم. أما الذين اسْتَوَتْ حسَناتُهم وسيِّئاتهم – العمَلِيّةِ– فإنهم يَنْزِلُونَ إلى جهَنَّمَ، حيثُ يُحَلِّقون من الأعْلَى إلى الأسْفَلِ، إلى أنْ يَرْتَقُوا، أخِيرا، مُطَهَّرينَ، لأنه قد كُتِبَ:" سأحْمِلُ القِسْمَ الثالِثَ إلى النارِ، وسأنَقِّيهِم كما تُنقَّى الفِضَّةُ، وسأعبِّرُهم كما يُعبَّرُ الذهَبُ" [زكرياء 9/13]"[2]. والملاحظُ أن فِرْقَةَ الهِلالِيّين لا ترى ضَرورةً لتطْهِير هذا القِسْمِ، " إذْ أن الملآنَ رحْمَةً – أي الله تعالى– سيُغَلِّبُ الكفَّةَ لصَالِحِهِم بعَفْوِهِ"[3].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنه رغْمَ الاخْتِلافِ بين الفَرِيقَيْن المذْكُورَيْنِ من الأحْبارِ، فإن مصيرَ الغالِبِيَّةِ السَّاحِقةِ من أفراد الأمةِ اليَهُودِيَّةِ هو إلى النعِيم الخالِدِ، حيثُ يُنعَّمُ الأبْرارُ، كما قلنا، بعد الوَفاةِ مُباشَرَةً، أمَّا الفُسَّاقُ، فبَعْدَ اسْتِيفائِهم الجزاءَ الذي حُكِمَ به عليهم؛ ذلك أن العذابَ الأبدِيَّ غيرُ مفْروضٍ، عند القائِلين به من الأحْبارِ، وهم الجُمْهُورُ، إلا على الذين ارْتَكَبُوا عدَدًا مَحْدُودًا من المُخالَفاتِ الشَّرْعِيَّةِ الجَسِيمَةِ، مثل قَتْلِ أنفُسِهم أوتَضْليلِ الشَّعْبِ اليهُودِيّ عن دِينِهِ[4].

ومن الأشياء ذات الدِّلالَةِ أنَّ الصَّلاةَ اليَهُودِيَّةَ على الأمْوَاتِ هي وليدَةُ اعْتِقَادٍ بنَفْعِها في تَحْرِيرِ أرْواحِ الموْتَى، فهي، إذَنْ، شفاعَةٌ يُمارِسُها اليهُودُ الأحْياءُ من أقْرِباءِ المَوْتَى لتيْسِيرِ حِسابِهِم؛ وبالأخصّ الأبناءُ لِوَالِدِيهم، وكذلك الآباءُ لأوْلادِهم أو الإخْوَةُ لإخْوانِهم؛ ويقُومُ بها الابْنُ بالتَبَنِّي، وُجُوبًا، لِمَنْ تبنَّاه. ويظْهَرُ ذلك، مثلا، في المِدْرَاس "طانَّا دِيفَايْ إلْيَاهُو" بشَكْلٍ واضحٍ، حيثُ قال فيه الربَّانيُّ يُوحَانان بن زَكَايْ:" ذهبْتُ، مرَّةً، في طريقٍ، فوَجَدْتُ رجُلًا يجْمَعُ حطَبًا؛ فكلَّمتُه، ولكنه لَمْ يُجِبْنِي. وبعد ذلك، جاء الرجُلُ، وقال لي: ربِّي، أنا ميِّتٌ، ولسْتُ حيًّا. فسَألْتُه: إنْ كُنْتَ ميِّتا، فلِمَ تحْتاجُ الحطَبَ ؟ فأجاب: ربِّي، اسْمَعْنِي، عندما كنْتُ حيًّا، كنْتُ ورَفِيقِي نُمارِسُ اللِّواطَ؛ وعندما توَفَيْنا حُكِمَ علينا بالحرْقِ، فعِنْدَما أجْمَعُ، أنا، الحطَبَ، يَحْرِقُونَه، وعندما يَجْمَعُ، هو، الحطبَ يَحْرِقونَني. وقد سأَلْتُه: وكم تدومُ هذه العقوبَةُ ؟ فأجابَنِي الميِّتُ: عندما جئْتُ إلى هذا العالَم، تركْتُ

[1]– د. فرج الله عبد الباري– يوم القيامة – ص 323

[2]– ترجمة حرَّة من الترجمة الفرنسية لبحث/ " Jewish purgatory de Joe Heschmeyer

[3]– السابق

[4]– التلمود:أصله وآدابه– د/ شمعون مويال– ص 143، نقلا عن/د. عبد الخالق عبد الباري– يوم القيامة– ص 323

زوْجَتي حامِلا، وأنا أعْلَمُ أنها ستَلِد صبِيًّا؛ وإني أرْجوك أنْ ترْعاه، منْذُ اللحظة التي سيُولَدُ فيها، حتى يبلُغَ خمْسَ سِنين؛ وبعد ذلك أدْخِلْهُ المدْرَسةَ، وفي اللحظة التي يقول فيها:" تبارَكَ اللهُ، المُبارَكُ" أتَحَرَّرُ من عذَابِ جهنَّم"[1].

وليس أقْرِباءُ الميّتِ فقط هم الذين يسْتَطيعُون الشَّفَاعَةَ له بصَلواتِهم التي تسْتَمِرُّ أحدَ عشَر شهْرًا من تاريخ وفاتِه، ثم تُخْتمُ في ذكْرَى وَفاتِه السّنَوِية، وهو ما يُوافِقُ اثْنَيْ عشَرَ شهْرًا، أي مدَّةِ بقاء الميّتِ في "المطَهّر" حسْب الاعْتِقادِ الأكثر انْتِشارًا عند اليهود؛ بل يسْتَطِيعُ أنْ يقُومَ بذلك غيْرُ الأقْرِباءِ، إذْ أننا نجِدُ في سِفْرِ "المَكَابِيّين الثاني" ما يُؤَكِّدُ هذا، كما نجِدُ فيه ما يدُلُّ على أن الشَّفَاعَةَ تصْلُحُ، فيما يبْدُو، لإنْقاذِ جميعِ بَنِي إسْرَائِيلَ، وإنْ كانُوا مُشْرِكِينَ؛ وفي هذا ما يدلُّ على اصْطِباغِ اليَهُودِيَّةِ، في تنْظِيراتِ بعضِ الأحْبارِ، بالطابَعِ العِرْقِيّ، كما سبقَ التنْوِيهُ. ورغْمَ أن اليهُودَ لا يعْتَرِفون بقانُونِيَّةِ – أي شرْعِيَّةِ نسبَتِه إلى المصادر الدّينِيَّةِ اليَهُودِيَّةِ– هذا السِّفْرِ، فيُخالِفُون النَّصَارَى الكاثُولِيكَ والأرْثُوذُوكْس الذين يُقِرّون قانُونِيَّتَه، إلا أنه يظلُّ مصْدَرا مُهِمًّا في تَحْصيلِ معْرِفةٍ جيّدةٍ بعَقائِدِ وتاريخِ اليهُودِ في فتْرَةِ حُكْم الهِيلِينِيّين، ثم الرُّومان، لأرض فِلَسْطِين، منذ القرن الثاني قبل الميلاد إلى تاريخ تَهْدِيم الهيْكَلِ سنة 70 للميلاد.

وإننا نجد في هذا السِّفْرِ 12/ 39- 45 النص التالي:" وفي اليوم المُوالِي، جاء يَهُوذَا – وهو القائِد الدّينيّ والعسْكَري للثوَّارِ اليهُود الرَّافِضين لتَدْنيس الهِيلِينِيّين للهَيْكَلِ، ومُحاوَلَتِهم فتْنَةَ اليهود عن دِينِهم– مع أتْباعِه ليَرْفَعَ جُثَثَ القتْلَى لدَفْنِهم في أضْرِحة أقْرِبائِهِم، كما هو الواجِبُ. وقد وجَدُوا، تحْتَ ملابِس كلّ قَتِيلٍ أشْياءَ مُعَمَّدةٍ مصْدرُها أوْثانُ "جَامْنِيا" المُحَرَّمَةِ في الشرِيعَةِ اليَهُودِيَّةِ. وكان بدِيهِيًّا للجَميع أنَّ ذلك كان سبَبُ موْتِهِم. وقد بارَكَ الجميعُ اللهَ، الحكَمَ العدْلَ الكَفيلَ بإظْهارِ الخفايا. وبعْدَ ذلك شرَعُوا في الصلاة، وهم يدْعُون بغُفْرانِ ذُنوبِ القَتْلى كُليَّةً... وبعْدَ أنْ جمَعَ يهُوذَا تبَرُّعاتٍ قِيمتُها ألْفَيْ دِرْهَمٍ، أرْسَل بها إلى القُدْسِ، ليُقَدَّمَ بِها قُرْبانُ تطْهِيرٍ"[2].

ويتَبَيَّنُ مما سبق أن هناك جماعاتٍ من اليهود تعْتَقِدُ الإرْجَاءَ الفجّ، حيْثُ لا يعذَّبُ اليهُودُ بالنارِ أبدا، كما أن هناك جماعاتٍ تعتقِدُ بدخُولِ الفُسَّاقِ من اليهودِ إلى النار، ثم يَخْرُجون منها بعد التَّطْهيرِ. أما ما يعْتَقِدُه الجمهور منهم، فهو الوَعِيدُ، إذ يُؤْمِنُونَ بأن بعْضَ أنواع الفسُوقِ، لا

[1]– Jewish purgatory de Joe Heschmeyer

[2]– السابق

الكُفْر، غيْرُ مغْفُورَةٍ، وأن أصْحابَها يُخَلَّدونَ في النار أبَدَ الآبِدِين. هذا إضافة إلى اعْتِقادهم أن الفَاسِقِينَ الذين سيَدْخُلون الجنة بعد التعْذِيبِ ليْسُوا من المُصِرّين على الذنُوبِ، بل هم من أهْلِ التَّوْبَةِ. ويشِيرُ هذا إلى القِيمَةِ التي يُعْطِيها جمهور اليهود للعُبُودِيَّةِ، حيثُ أن التائِبين أنْفُسَهم يَحْتاجُون إلى "تطْهِير" قبل دخُولِ الجنة، ومعنى هذا أنْ لا مكان للتفَضُّلِ الإلَهِيّ بالجنة على غير التائِبين، ولا الشَّفَاعَةَ لهم لإخْراجِهم من النار كما يعْتَقِدُه المُرْجِئَةُ المُسْلِمُونَ.

1-3- المطلب الثالث: وَعِيدِيَّةُ النَّصَارَى

اخْتَلَفَ النَّصَارَى في موْضُوعِ خُروجِ الذين يدْخُلُونَ النار من الخاطِئين كما اخْتَلَفَ فيه اليهُودُ. ورغم أن هذا الخِلافَ قدِيمٌ، إلا أنه برزَ وبدَأَ يتحَدَّدُ منذ القرْنِ الخامِس عشَرَ الميلادي، حين قرَّر الكاثوليك اعْتِمادَ عقِيدَةٍ مُعْلَنَةٍ ومُلْزِمةٍ للمُؤْمِنِينَ من أتْباعِ كنِيسَتِهم، في مَجْمَعِ فْلُورَنْسا – 1431، 1445- الذي حضَره مُمَثِّلون للكَنِيسَةِ الأُرْثُوذُوكْسِيَّةِ، وخالَفُوهم؛ فظهرَ الانْقِسامُ بينهم في هذه المسألة منذ ذلك التاريخ، حيثُ أُلِّفَتْ فيه المُؤَلَّفاتُ، وتَحدَّدتْ المذاهِبُ. أمَّا قبل هذا التاريخِ، فقد كان النَّصَارَى، جميعا، يُمارِسون الصَّلاةَ على الأمْواتِ والدُّعاءَ لهم، وهو ما يُمْكِنُ أن يدُلَّ على إيمَانِهم بنوْعٍ من الشَّفَاعَةِ التي تُمارِسُها الكَنِيسَةُ والأفْرادُ النَّصَارَى للمَوْتَى.

وقد قرَّر الكاثوليك في هذا المَجْمَع أن " أُولئِكَ الذين يَمُوتون في نِعْمَةِ الله وصَدَاقَته، ولكنَّهم ليْسُوا طاهِرين بشكْلٍ كامِل... يُعانُون بعد موْتِهم تطْهِيرًا، من أجْلِ الحُصولِ على القداسَة اللازِمَة للدخُولِ في النَّعِيمِ السَّماوِيّ"[1]. وذلك في مكان مُحدَّدٍ هو "المُطَهِّرُ"، وهو جهَنَّم نفْسُها التي يدْخُلُها، خالِدِين فيها، الخطَّاءُون.

إن مصيرَ البشرِ، في الحياة الأخرى، عند الكاثُوليك يتحدَّدُ بناء على تقْسيمٍ ثُلاثِيّ: أهْلُ النعِيمِ الخالِدِ، وهم النَّصَارَى الذي عاشُوا حياةً مُقدَّسَةً، حيْثُ لم يَصْدُرْ عنهم، بعد الإيمَانِ، أيَّةُ خَطِيئَةٍ. ويلْحَقُ بِهَؤُلاء النَّصَارَى الذين ارْتَكَبُوا صغائِرَ الذُّنُوبِ، وأولئِك الذي أصابوا خطايا قاتِلَةٍ، مثل القتْلِ والزِّنَا والسَرِقَةِ والغِشّ، ولكنهم تابُوا منها، وكفَّروا عنها بالطريقة النِّظامِيَّةِ التي قَرَّرَتْها الكَنِيسَةُ، أي عبْرَ التَّوْبَةِ، التي تشْتَمِل، بالضَّرُورَة، على الاعْتِرافِ بالخطِيئَة، أو الخطَايَا، أمام القَسّ، وما يلْزَمُ ذلك من تكْفيرٍ يُحَدِّدُه، مثل الصِّيامِ أو الصَّدَقَةِ أو الصَّلَاةِ أو الحَجّ للأماكن المُقدَّسة عند النَّصَارَى، أو المُشارَكَةِ في الحرُوبِ الصلِيبِيَّةِ؛ وهي الأمُورُ التي يَحْصُلُ بواسطتِها

[1]- مترجم عن النشرة الرسمية، باللغة الفرنسية، للكنيسة الكاثوليكية عن المطهّر.

المذْنِبُ على التخْليصِ، أو البراءَةِ من الذَّنْبِ. أما أهْلُ الخُلودِ في جهنَّم، فيَشْمَلُ الكَافِرِينَ بالمسِيح عليْهِ السَّلَامُ، حسَبَ اعْتِقادِ الكاثوليك فيه، وهو الاعْتِقادُ الذي يُشارِكُهم فيه جميعُ النَّصَارَى البُولْسِيّين، أي كلُّ فِرَقِ النَّصَارَى الموْجُودَةِ الآن، والذين يَجْمَعُهم الاعْتِقادُ بأن المسيحَ عليْهِ السَّلَامُ شَخْصٌ إلَهِيٌّ، وأنه اللهُ – تعالى الواحِدُ الأحَدُ عن أقْوالِ أهْلِ الضَّلالِ– الابْنُ، وأنه، مع اللهِ الأبِ واللهِ رُوحِ القُدُسِ، اللهُ الواحِدُ[1]. ويَلْحَقُ بِهَؤُلاءِ غيْرُ المُعَمَّدِين، ولو كانوا أبْناءَ للمَسِيحِيّين، إضافة إلى منْ آمَنَ، ولكنَّه تدَنَّسَ بالخطَايَا، ولم يتُبْ منها. أمَّا القسْمُ الثالث، وهو الذي يَعْنِينَا هنا بشَكْلٍ خاصّ لأنه موْضُوعُ هذا الكتاب، فيَشْمَلُ النَّصَارَى الذي ارْتَكَبُوا خطايا، وتابُوا منها بطَرِيقَةٍ نِظَامِيَّةٍ، ولكن الوقْتَ داهَمَهُم، أو منعَهُم مانِعٌ، فلَم يَسْتَطِيعُوا الوَفاءَ بواجِباتِ التَّكْفِيرِ كلِّها.

ولا بُدَّ من أنْ أنبِّهَ، هنا، إلى أمْرَيْن في غاية الأهَمِيَّة، أولُهما: إلى خُطورَةِ الخطِيئةِ عند الكاثُوليك، حيثُ أنها "مُواجَهَةٌ" لله تعالى بالذنْبِ بالاعْتداءِ على الشّريعَةِ، ومن هنا تتأتّى قِيمَةُ الطَّهارَةِ التي لابدَّ أنْ تكون تامَّةً، ليَسْتطيعَ المَسِيحِيُّ أنْ يدْخُلَ "عالَمَ الله".

أما الثاني، فهو التنْبِيهُ إلى أن الاعْتِقادَ في المُطهّرُ يتأسَّسُ على فكْرَةِ التَّكْفِيرِ، لا على ضرورةِ التَّوْبَةِ، حيثُ أن سِرَّ احْتياجِ بعضِ النَّصَارَى، وهم أفْرادُ القِسْمِ الثالِثِ، إلى التطْهِيرِ من الذنوب بواسِطةِ النارِ هو عَدَمُ تكْفِيرِهم، لأسباب مُخْتَلِفة، بشَكْلٍ "كافٍ" عن خطاياهم، وليْسَ لعدَمِ توْبَتِهم، حيثُ أنَّ الندَمَ على ارْتِكاب المعْصِيَّةِ، والعزْمَ على عدَمِ العوْدَةِ إليها، والتوَجُّهَ إلى القسّ للاعْتِرافِ هي من الأمُورِ المُسَلَّمةِ. ومن الطبيعيّ، في هذه الحالة، أنْ لا يُتَصَوَّرَ من غيْرِ التائِبين دُخُولُ ملَكُوتِ الله، بل الخُلُودُ في جهَنَّمَ، كما سبقتْ الإشارةُ. وعلى هذا، فإن أهميَّةَ التَّكْفِيرِ تتأسَّسُ على عِظَمِ الخطيئة في حقّ الله تعالى، بحيْثُ أن الواجِبَ أنْ تكُونَ عقُوبَةُ كلّ مَعْصِيةٍ هي الخلُودُ في النار، ولَمَّا كانت التَّوْبَةُ غيرُ كافِيَّةٍ في حطِّ هذه العُقُوبَةِ، فقد احْتاج الخاطِئونَ إلى التَّكْفِيرِ في الدنْيا، أيْ تَحَمُّلِ الآلام البدَنِيَّةِ والرُّوحِيَّةِ الضَّرُورِيةِ لِجَبْرِ التعدّي على حقّ الله، فإنْ لم يَحْدُثْ ذلك في الدنْيا وجَبَ الجَبْرُ في المُطَهِّر.

ونحن، إنْ ذهَبْنا نبْحَثُ عن المُسْتَنَداتِ التي اعْتَمَدَ عليها الكاثوليكُ في ترْسيمِ الاعْتِقادِ بوُجُودِ نارٍ مطهِّرةٍ، فإننا لن نجِد نُدْرَةً بل غِيابا كُلّيًّا للنُّصُوصِ المؤَسِّسَةِ. ولذلك، ورغم تأْكِيد الكاثوليكِ اعْتِمادَهم على النُّصُوصِ؛ فلا بدَّ من الاعْتِرافِ بأنها نصُوصٌ مُحْتَمَلَةٌ. ومن ذلك ما ورد في [متى 31/12]:" مَنْ تكلَّم بالكُفْرِ ضدَّ رُوحِ القدُسِ، فلَنْ يُغْفَرَ له ذلك، لا في هذا الزمَنِ،

[2]- مذكّرة المؤلّف في مادة النصرانية المقرَّرة على طلبة السنة الثالثة، تخصص العقيدة الإسلامية، بكلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة

ولا في الزمَنِ القادِمِ". ولهذا، فإن المرْجِعَ الحقِيقِيَّ في ترْسيمِ هذا الاعْتِقادِ يعْتَمِدُ على شَعِيرةِ الصلاة على الأمْوَاتِ التي تُمارِسُها جميعُ الكَنَائِسِ – أي الفِرَقِ– النَّصْرَانِيَّةِ، والتي ورِثَتْها عن مصْدَرِها اليهُودِيّ، إضافةً إلى مُمارَسَةِ الصدَقةِ على الأمْواتِ والدُّعاءِ لهم، والتي تقَرَّرتْ منذُ النشْأَةِ الأُولى للمَسِيحِيَّةِ في بِيئَتِها الطَّبِيعِيَّةِ، وهي البِيئَةُ اليَهُودِيَّةُ.

ومِمَّا يُشِيرُ إلى صحَّة فهْمِنا ما نجِدُه في القرار الرَّسْمِيّ الصادِرِ عن مَجْمَعِ فْلُورَنْسَا، حيثُ ورَدَ فيه:" نُعْلِنُ أن أرْواحَ التائِبين الحقِيقِيّين، الذين ماتُوا في مَحَبَّةِ الله، قبْل أنْ يفْعَلُوا ثِمارًا كفُؤَةً للتَّوْبَةِ للتَّكْفِير عن خطاياهُم أو غفْلَاتِهم ، يتِمُّ تطْهِيرُهم، بعد موْتِهم، بتأْثِيرِ آلامِ المُطَهِّرِ؛ وأنهم يُخَلَّصُون من هذه الأحْزانِ عن طريقِ دعَواتِ المُؤْمِنِينَ الأحْياءِ، وكذلك تضْحِيَّةِ القُدَّاسِ – يقْصِدُون قُدَّاسَ التَّنَاوُلِ– والصّلاةِ والصّدَقاتِ وغيْرِها من أعْمالِ التقْوَى التي يفْعَلُهَا المُؤْمِنُونَ من أجْلِ المُؤْمِنِينَ الآخَرِينَ... وأن أرواحَ أولئك الذين لم يُخْطِئُوا، منذ تَعْمِيدِهم، أو أولئك الذين وقَعُوا في الخطايا، وقد طُهِّرُوا منها في أجْسَادِهم... يَدْخُلُون، على الفوْرِ، ملَكُوتَ السَّماء، ورُؤْيَةِ الثالُوثِ بَحْتَةً؛ بعْضُهم أكثَر اكْتِمالًا من بعضٍ، وِفْقًا لاخْتِلافِ مزَاياهُم. وأخيرًا، أن أرْواحَ أولئك الذين ماتُوا في خَطيئَةٍ مُمِيتَةٍ أو في الخَطِيئَةِ الأصْلِيَّةِ الوَحِيدَةِ، يُقادُونَ، مُبَاشَرَةً، إلى الجَحِيمِ؛ ليُعاقَبَ الجميعُ هناك، وإنْ كان ذلك بشَكْلٍ غيْرِ مُتسَاوٍ"[1].

وقد عبَّر الأساقِفَةُ الأرْثوذُوكْس الذين كانوا حاضِرين جلَساتِ مَجْمَعِ فْلُورَنْسَا عن ردِّهم لهذه العقِيدَةِ أثناء مُناقشَتِها، وبيَّنوا أنْ لا ضَرُورَةَ تَسْتَدْعِي ترْسِيمَ مِثْلِ هذا الاعْتِقادِ، لعدَمِ وُجُودِ أدِلّةٍ عليه؛ هذا إضافة إلى أنه – فيما أحْسَبُ – يُقَلِّلُ من قِيمة إسْهَامِ الكَنِيسَةِ في تَحْقِيقِ نَجَاةِ العُصَاةِ. ومعنى هذا أن الأرْثُوذوكْس يرَوْنَ أن الناس ينْقَسِمُون إلى طائِفَتَين؛ أهلُ النار، وهم الكفَّارُ وغيرُ المُعَمَّدِين والعُصَاةُ غيْرُ التائِبين، أما المُؤْمِنُونَ الصالِحُون فهُمْ من أهْلِ ملَكُوتِ السَّماء؛ وكذلك العُصاةُ التائِبون الذين جاءُوا بالتَّكْفِير تامًّا، أو منَعَهم مانِعٌ من إتْمَامِه، حيْثُ أنَّهم ينْتَفِعُون من صَلَواتِ الكَنِيسَةِ لأجْلِهِم، كما ينْتَفِعُونَ من قُدَّاسِ التناوُلِ[2].

وقد يقول قائلٌ: فإن الكَنِيسَةَ الأُرْثُوذُوكْسِيَّةَ تُؤْمِنُ، إذن، بنَوْعٍ من الشَّفَاعَةِ تَتَحقَّقُ بالصَّلاةِ على الأمْواتِ، بدَلِيلِ أنَّ الكَنِيسَةَ لم تُقرِّرْ أن هؤلاءِ يدْخُلُون الجنة بدُونِ تدَخُّلٍ منها ؟

[1]– ترجمة عن الفرنسية.

[2]– انظر/ احتِجاج الأرثوذوكس في مقال [مجمع فلورنسا] المنشور بالفرنسية في موسوعة ويكيبيديا.

والحقيقة أنَّ هذا يبْدُو صحِيحًا، إذْ رغْمَ عدَمِ امْتِلَاكِي لإجابة أُرْثُوذُوكْسِيَّةٍ على هذا الاعْتِراضِ، إلا أنه من المعْلُومِ أن هذه الكَنِيسَةَ، وغيرَها، تُؤْمِنُ بنوْعٍ من شَفَاعَةِ القِدِّيسِينَ؛ وفي ضوْءِ ذلك فإن الصّلاةَ على الميّتِ هي نوْعٌ من "التوْحِيدِ"، أو عقْدِ "الاتِّصَالِ" بيْنَ الميّتِ وبين أرْواحِ القِدِّيسِين، فَيتِمُّ قُبُولُه لذلك، بشَفاعَةٍ ما، في جماعَةِ الصالِحِين؛ ولكن هذا يَجِبُ أنْ لا يُنْسِينَا أن هؤلاءِ هم من المُؤْمِنِينَ التَّائِبين، أي المُسْتَحِقِّين بأعْمَالِهم للثَّوابِ.

أما بالنسْبَةِ للكَنِيسَةِ القِبْطِيَّةِ، فقد كان أمْرُ إنْكارِ وُجودِ المُطَهِّرِ واضِحًا تماما، وقد كتَب البابا شْنُودَةُ الثالث بنَفْسِه كتابا في ذلك، عنْوانُه " لماذا نَرفُضَ المُطَهِّر ؟"، عرَض فيه للمَسْأَلَةِ بتوَسُّعٍ، حيْثُ سعَى إلى إبْطالِ هذه العقيدةِ الكَاثُولِيكِيَّةِ، وأبان عن عَقِيدَةِ كنِيسَتِه فيها.

والبشرُ، في عقِيدة الأقْباطِ ينْقسِمون إلى أرْبعَةِ أقْسَامٍ، هي: الذين يُدِينُون ولا يُدَانُونَ، وهي طبَقَةُ الرُّسُلِ والقدِّيسِين؛ والذين يُدَانُون، ويُخَلَّصُون، وهم الذين غسَلوا ثيابَهم التي تدنَّسَتْ بالخطايا بدُمُوعِ التَّوْبَةِ الحارَّة بخاصَّةٍ، وأصْلَحُوا فسادَ أعْمالِهم بأفْعالِهم الصَّحِيحَةِ. والذين يُدانُونَ ويَهْلِكُونَ، وهم المؤْمِنُون الخُطاةُ الذين دنَّسُوا قدَاسَةَ إيمَانِهم برَجَاسَة أفْعَالِهم، أولئك الذين يُقِرُّون بأنَّهم يعْرِفُونَ الله، وهم، بِمُقْتَضَى أعْمالِهم، كافِرُون. أما القسْمُ الرابعُ، فالكفَّارُ الذين لا يُدَانُونَ، ويَهْلِكُون[1].

ولا يُوجَدُ في الاعْتِقادِ القِبْطِيّ، إذن، مكانٌ اسْمُه المُطَهِّرُ، ولا حالٌ يكون فيها الذي ماتَ في الخطِيئة في وضْعِيَّةِ تطْهيرٍ، يَخْرُج منها، بعد ذلك، ليَدْخُلَ الجنَّةَ؛ ذلك أن " خَطيئَةَ الخاطِئِ دائِمةٌ إلى الأبد"[2]، وعقُوبَتُه، إذن، دائِمَةٌ إلى الأبد. ولهذا، فقد تقرَّر في هذه الكَنِيسَةِ أن السَّبيلَ الوحيدَ للنجاةِ، كما عند الأرْثُوذُوكْس – والكاثوليك أيْضا– هو أنْ يكُونَ المسيحيُّ بريئًا من الخطايا، أو أنْ يتُوبَ منها توْبَةً نِظاميَّةً، وهي تلك التي تتضَمَّنُ الندمَ، والاعْتِرافَ أمام القَسّ، وما يلْزَمُ ذلك من التَّكْفِيرِ بالدُّعاءِ والصّلاة والصّدَقاتِ؛ ذلك لأن المسِيحَ عليْهِ السَّلَامُ لا يُمارِسُ شفاعَتَه في النَّصَارَى الأمْواتِ، بلْ الأحْياء[3]، عبْرَ الإيمَانِ به وطاعَتِه،؛ فإنْ منَعَ مانِعٌ التائبَ من الإتْيانِ بالتّكْفيرِ، كانتْ توْبَتُه كافِيَةً في تحْقيق نجاتِه. وهذا هو خِلَافُهم الوحِيدُ مع الكاثوليك في سِرِّ استِحْقاقِ الخلُودِ في الجنة.

[1]– انظر/ د. عبد الخالق عبد الباري– يوم القيامة– ص 214

[2]– ميخائيل مينا– علم اللاهوت 154/1، نقلا عن/ د. عبد الخالق عبد الباري– يوم القيامة– ص244

[3]– انظر/ علم اللاهوت النظامي– ص 1212، نقلا عن/ د. عبد الخالق عبد الباري– يوم القيامة– ص 247...

وترفُضُ الكَنِيسَةُ القِبْطِيَّةُ رفْضًا قاطِعا من إلْزامِها الاعْتِقادَ بالشَّفَاعَةِ بِمُمارَسَتِها شَعيرَةَ الصّلاة على الأمْواتِ، ذلك أن هذه الصَّلاةَ، عنْدَها، لا تدُلُّ على أكثر من شهادَةِ الكَنِيسَةِ للميّتِ على صلاحِه، إضافَةً إلى تعْزِيَّة أهْلِه؛ ولهذا، فإن الأصْلَ أنها لا تُقَامُ على الذين ماتوا في حالِ ارْتِكاب ذنُوبٍ مُمِيتَةٍ، أيْ كبائِرَ، مثل الانْتِحَارِ أو حالِ القتْلِ أو السَّرَقةِ؛ كما لا تُقامُ على الذين حَكمَتْ عليهم الكَنِيسَةُ بالابْتِداعِ أو الارْتِدادِ.

وبهذا يتبيَّنُ أن الفِرَقَ النَّصْرَانِيَّةَ التقْلِيدِيَّةَ تعْتَقِدُ أن العمَلَ بالشَّريعَةِ رُكْنٌ في الإيمَانِ، إذ لا يعود هذا الإيمَانُ قادِرًا على إنْقاذِ صاحِبِه من الخلُودِ في النار حالَ انْخَرَمَ هذا الرُّكْنُ؛ إما بعَدَمِ الإتْيانِ به بالمَرَّة، أو بارْتِكاب الذنُوبِ القاتِلَةِ، وهو المصْطَلَح الذي يُقابِلُ مصْطَلَحَ الكبائُر في العقِيدَةِ الإسْلَامِيَّةِ. ومما يؤَكِّدُ القيمَةَ الكبرى التي تُولِيها جميع هذه الكَنَائِسِ للعبادَاتِ والفضائِلِ أنها مُجْمِعَةٌ على اشْتِراط التَّوْبَةِ النِّظامِيَّةِ للحُصُول على الغفْرانِ حالَ ارْتِكابِ الخطيئةِ، بل قد بلَغَ من تعْظِيمِ الكَنِيسَةِ الكَاثُولِيكِيَّةِ للتَّوْبَةِ أنها اشْتَرطَتْ أنْ يكون التكْفِير، وهو أحدُ أرْكَانِها، في الدنْيَا تامًّا، وإلا وَجَبَ التطْهِيرُ، وهو دخُولُ جهنَّمَ مدَّةً. وعلى هذا، فإن الخارِجين من جهَنَّمَ عند الكاثوليك ليْسُوا هم أنْفُسُهم الخارِجين منها عند المُرْجِئَةِ المُسْلِمِينَ، حيْثُ أن هؤلاء يعْتَقِدُون أن الخارِجَ منها إنما خرجَ بفَضْلِ الله أو بشَفَاعَةِ الشافِعين، لا بالاستِحْقَاقِ، وأنهم من أهل الإصْرَارِ على الفِسْق، أي مُجابَهَةِ الله تعالى، لآخر لحظة في حياتِهم، بالخَطَايَا.

1-4- المطلب الرابع: النَّصَارَى المرجئة

رفَضَ الإصْلاحِيُونَ البْرُوتَسْتَانْت، منذ ظُهُورِ حرَكاتِهم، الاعْتِقادَ في وُجُودِ المُطَهِّرِ؛ وأصْبَح ذلك من العقائِدِ المُقرَّرَةِ عند جميعِ الكَنَائِسِ البْرُوتَسْتَانْتِيَّةِ بعد تشَكُّلِها. ورغْمَ أن هناك اتِّفاقًا بين البْرُوتَسْتانْت وبين الكَنَائِسِ التقْلِيدِية – ما عدا الكَاثُولِيكِيَّةَ- في تَحْديدِ سَبَبِ رفْضِ هذا الاعْتِقادِ، وهو خلُوُّ الكتاباتِ من الدَّلِيلِ؛ والحُكْمِ عليه، بالتالي، بأنه مُجرَّدُ فكْرَةٍ كَاثُولِيكِيَّةٍ؛ إلا أنَّ اللافِتَ أن الكَنَائِسَ البْرُوتَسْتَانْتِيَّةِ تُضِيفُ، بعد ذلك، تفْسِيرًا لخلُوِّ المصادِرِ من فِكْرَةِ المُطَهِّر، يَجْعَلُها الكَنِيسَةَ الوحيدةَ التي تقُولُ بصريحِ الإرْجَاءِ؛ ذلك أن البْرُوتَسْتَانْت يُؤَكِّدون أنْ لا حاجةَ للمَسِيحِيّ المؤْمِنِ بالمسِيحِ إلى التَّطْهِيرِ أصْلا، إذْ أنَّ هذا الإيمَانَ كافٍ لوَحْدِه في تَبْليغِه الخلُودَ في الجنة. وهذه فِكْرَةٌ رأينا مثْلَها عند العنْصَرِيّين من الإسرائِيلِيّين- اليهُودِ، إنَّما الفَرْقُ في تَعْيِينِ مَنْ يَسْتَحِقُّ هذا من الناسِ فقط.

ويتأسَّسُ هذا الخِلافُ الجِذْرِيُّ بين البروتستانت وغيرِهم من فِرَقِ النَّصَارَى على أن العمَلَ بالشَّرِيعَةِ هو رُكْنٌ من أرْكانِ التَّدَيُّنِ، إضافة إلى ركْنِ التَّصْدِيقِ، عند جميع الكَنَائِسِ التقْلِيدِية، ولذلك نجِدُ فيها اهْتِماما بالِغا بضَرُورَةِ إتْيانِ المؤْمِنِ بالأعْمالِ الصالِحة المنْصُوصِ عليها في الكتاباتِ لتَحْصيلِ القدَاسَةِ، أي الصَّلاحِ. ولما كانت تعْتَقِدُ هذا الاعْتِقادَ فقد تقرَّر لدَيْها أن ارْتِكاب الخَطِيئَةِ هو رفْضٌ لله بواسِطةِ ردِّ شريعَتِه، ولهذا نجِدُ عندها اهْتِماما بالِغا بالتَّوْبَةِ والتَّكْفِيرِ، لأنهما الحالان الوَحِيدان اللذان يُعالِجان الوضْعَ غيْرَ الطبِيعِيّ، وهو الفُسُوقُ، بتَطْهِير المؤْمِنِ من حال الرِّجْسِ التي تلبَّس به، والتي تَمْنَعُه من استِحْقاقِ اللِّقاء مع الله تعالى. وعلى العكْسِ من هذه الكَنَائِسِ، فإن البْروتَسْتانْتْ لا يُعْطُون قيمةً كبيرَةً للكثير من طقُوسِ العِباداتِ المقرَّرَةِ في النَّصْرَانِيَّةِ منذُ عُهُودِها الأولى، بلْ إنهم يرَونْ عدمَ شرْعِيَّةِ عدَدٍ منها، كما لا يُعْطُون أهميةً كُبْرَى لأعْمَالِ البرِّ؛ ذلك أنهم أسَّسُوا تدَيُّنَهُم على مذْهَبِ بولُسْ، زاهِدِين في مذْهَبِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ بالكُلِيَّةِ. وهذه مُخَالَفَةٌ شنيعةٌ، ليْسَ لتديُّن المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ وكَنِيسَةِ النَّصَارَى الأوائِلِ فقط، ولا لتديُّن النَّصَارَى الحالِيِّين الذين ترَسَّمتْ أصُولُ تدَيُّنهم في القرن الرابِعِ الميلادي، بل لِمَا ظلُّوا يزْعُمُونَه، منذ اللحظات الأولى لِحَرَكتِهم "الإصْلاحِية"، من ضرورة اسْتِنادِها على النُّصُوصِ الكِتابِيَّةِ، لا القَرَاراتِ الكَنَسِيَّةِ.

ويَحِقُّ لقائلٍ أنْ يقُولَ: ألَا يشْتَرِكُ البْرُوتَسْتَانْتُ مع الكَنَائِسِ التقْلِيدِيَّةِ في أصْلِ الاعْتِقادِ الذي تقرَّرَ منذ مَجْمَعَي نِيقِيَّةَ- القُسْطَنْطِينِيَّةَ، أي الإيمَانِ بالثَّالُوثِ، والمسيحِ المُخَلِّصِ، أي أنهم جميعا بُولْسِيُّون؛ كما يشْتَرِكُ البروتستانْتُ مع الكَنَائِسِ التقْلِيدِيَّةِ في الإيمَانِ بقانُونِيَّة العهْدِ الجديدِ، أي كتُبِ النصْرَانِيَّةِ كلِّها، والغالَبِيَّةِ السّاحِقةِ من العهْدِ القدِيمِ، أي كتُبِ اليهودِ؛ فكيْفَ اخْتَلَفُوا، بعد ذلك، معهم هذا الاخْتِلافَ الجِذْرِيَّ في تَحْدِيدِ سرِّ نجاةِ المُكَلَّفِينَ ؟

ولا بدَّ، هنا، من التأْكِيد على أن الأصْلَ في الكتاباتِ التي كان يَجِبُ أنْ تكونَ مصْدرًا وحِيدًا للمَسِيحِيَّةِ – لو تشَكَّلتْ النصْرَانِيَّةُ في إطارِ مبادئِ دعْوَةِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ فقط- هي الأناجِيلُ، وبعْضُ الكتاباتِ التي تتَّفِقُ مع تعالِيمِه، إذْ أنها الكُتُبُ التي تنْقُلُ سِيرةَ المسيحِ، مع ما فيها من أقْوالِه وأفعالِه؛ هذا إضافة إلى ما يَحْتَاجُه شرْحُها من كتُبِ اليهُودِ. وقد كان الأمْرُ هكذا في الكَنِيسَةِ الأولى، أيْ كَنِيسَةِ القُدْسِ، التي لا يعْرِفُ عنها جماهيرُ النَّصَارَى أيَّ شيءٍ، والتي أسَّسَها تلاميذُ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ، وترَأَّسها يعْقُوبُ العادِلُ، أخُوهُ لأُمِّه، بعْد رفْعِ المسيحِ مباشرة؛

واسْتَمَرَّ تعْلِيمُها، مُنَزَّهًا عن الشِّرْكِ، لمدَّةِ قَرْنَيْنِ على الأقل. وهذه الكَنِيسَةُ لا تُؤْمِنُ، قطْعًا، بالمسيحِ، اللهِ الابْنِ، إذْ أنَّ هذا أعظمُ تجْديفٍ في حقِّ الله تعالى كما هو مُقرَّرٌ في اليَهُودِيَّةِ التي كانت هذه الكَنِيسَةُ تُؤْمِنُ بعقائِدِها وشَرِيعَتِها، بل هي تُؤمِنُ بالمسِيحِ عليْهِ السَّلَامُ، رسولِ الله إلى بني إِسْرَائِيلَ خاصَّة؛ وهذا أهمُّ ما يُميِّزُ أتْباعَها عن اليهُودِ الذين كفَرُوا برِسالَتِه.

وقد انْضمَّ بولس، الذي يدْعُوه النَّصَارَى الرسُولَ، والذي لم يكن حوارِيًّا بالأساس، إلى هذه الكَنِيسَةِ في الخَمْسِيناتِ من القرْنِ الأوَّلِ للميلاد، وبدأ يدْعُو إلى أشياءَ مُنْكرَةٍ في عُرْفِها؛ وأهَمُّها تفْسِيرُه لماهيَّة المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ، حيْثُ جمَعَ بين كوْنِهِ كلِمَةً وميلادِه من غيْر أبٍ، ووَضْعِه على الصلِيب، ورُؤْيَةِ الحَوارِيِّين له بعد ذلك يسْعَى على قدَمَيْن، وبين ما تعلَّمه من بِيئَتِه من مبادئ الفلْسَفَةِ الرِّواقِيَّة، حوْلَ صُدورِ الكائنات عن الكلِمَة الخالِقَة، والأزَلِيَّة؛ إضافَةً إلى ما تعرَّف عليه في بلاد الوَثَنِيِّين من عقائدِ تَجَسُّدِ الآلهَةِ وحُلولِها وتدَرُّجِ مراتِبِها، وصحَّةَ القوْل بزَواجِها وإنْجَابِها. وقد استعْمَلَ هذا كلَّه في فهْمِ عِبارة "ابن الله" – التي يسْتَخْدِمُها اليهودُ استخْداما مَجازِيًّا في وصْفِ العلاقة الخاصة بينهم وبين الله، وهي العبارة التي يبدو أن النَّصَارَى، وهم إسْرائِيليون عِرْقِيًّا، ووَرَثَةٌ لكثير من أحْكام الشّريعَة اليَهُودِيَّةِ دِينِيًّا، كانوا يُطْلِقُونها على المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ، تمامًا كما يُطْلِقُونَها على غيرِه – فهْمًا حقِيقِيًّا.

وفي ضوءِ إيمَانِه بأن الله الأبَ قد أرْسَل اللهَ الابنَ، مُتَجَسِّدًا، فلم يعُدْ هناك ضَرُورَةٌ لإتْيانِ الإنْسانِ بأيِّ أعْمالِ بِرٍّ لبَيَانِ صَلاحِه، إذْ أن الله نفْسَه قد تكفَّل بتَبْريرِ الخلْقِ بِوَاسِطَةِ دمِ اللهِ، الابْنِ المقْتولِ، على الصَّلِيبِ. ويَكْفِي للحُصُولِ على "التبَرُّر" المُشارَكَةُ في ذلك بِوَاسِطَةِ الإيمَانِ. وهذه خاصِيَّةٌ أصِيلةٌ في جميعِ الوَثَنِيَّاتِ.

وقد كان فشَلُ بولُسَ في تَحْقيقِ أيِّ نجاحٍ لدَعْوتِه بين أهْلِ فِلَسْطِينَ من اليهُود والنَّصَارَى السبَبَ الحقِيقِيَّ لتوَجُّهه إلى دعْوَةِ يهُودِ الشَّتاتِ، وبالأخَصِّ الوَثَنِيِّين؛ وهو الأمْرُ الذي جعلَه يُضِيفُ إلى دعْوتِه ضَرُورَةَ التخَلُّصِ من بعْضِ أحْكام الشَّرِيعَةِ اليَهُودِيَّةِ، حتَى تلْقَى رواجًا عنْدَهم. وبهذا، اكْتَملَتْ ظاهِرَةُ الإرْجَاءِ في دِيانَةِ بُولُس.

ورغْم الانْتِشارِ التدْرِيجي لعَقِيدَةِ بُولُسْ في البِيئَاتِ الوَثَنِيةِ التي بلَغتْها، وبالأخصِّ في مِصْرَ ومُدُنِ آسْيا الصغْرى وبعْضِ أقَالِيم غَرْبِ أوروبا؛ إلا أنها لم تصِلْ مُنْفَرِدةً، بل مع الأناجِيلِ وكِتاباتٍ

أخْرَى لبَعْضِ الحَوارِيّين الذين خالَفَهم بُولُسْ، مثل سِفْرِ " أعْمالِ الرسُلِ" و" رسائِلِ يعْقُوبَ العادِلِ"، إضافة إلى أسْفارِ العهْدِ القديم؛ فتَشَكَّلتْ النَّصْرَانِيَّةُ بناء على الجَمْعِ بين عقِيدة بُولُسْ في ماهِيَّةِ المَسيحِ، لأنها تسْتَجِيبُ لثقافة كبارِ الآباء المُؤسِّسِين الذين أثْرَوا أفْكَارَهُ، إذ كانوا جميعا فلاسِفَةً ووَثَنِيّين قبل تَمَسُّحِهم، مثل إيرِينِيه من لِيُون – ت 208م– وكْلِيمَانْسْ الإسْكنَدَري – ت 215م– وأُورِيجِينْ الإسْكَنْدَري – ت 254م– وتنْسَجِمُ مع البِيئَةِ الوَثَنِية التي وصَلَتْها، حيْثُ كان هؤلاء الآباءُ المؤسِّسُون ومُواطِنوهم يُؤْمِنُونَ بتعدُّدِ الآلِهَةِ وتَجَسُّدِها وأنْسَنَتِها؛ هذا إضافَةً إلى وُجُوب العمَلِ بالشَّرِيعَة، لأنها الطريقَةُ الوَحِيدَةُ للمُحافَظةِ على الانْتِسابِ إلى دعْوَةِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ، خُصوصا وقد كان الآباءُ المُؤَسِّسُون، كما كان بولس قبْلَهم، في حالة صِراعٍ مع النَّصَارَى، أي الأتْباعِ الحَقِيقِيّين للمَسِيحِ عليْهِ السَّلَامُ، ثمَّ مع الفِرَقِ التي ورِثَت عنهم اعْتِقَادَهم فيه، مثل الصابِئَةِ والأرْيُوسِيّين.

وقد ورِثَتْ جميعُ الكَنَائِسِ التقْلِيدِيَّةِ المؤَسَّسَةِ على رمْزِ نِيقِيَّةَ هذا الفهْمَ للتديُّنِ المَسِيحِيّ، وأسَّستْ سرَّ النجاة على ضرُورَةِ الإيمَانِ بالمسِيحِ المُخَلِّص والعمَلِ بالشَّريعة، كما نَجِدُها مبْثُوثَةً بثًّا في تعْليمِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ وتلامِيذِه في العهْدِ الجدِيدِ، ومنها قوْلُ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ:" لا تظُنُّوا أنِّي جئْتُ لأنْقُضَ النامُوسَ – أي شريعَةَ مُوسَى عليْهِ السَّلَامُ– أو الأنْبِياءَ. ما جئْتُ لأنْقُضَ بلْ لأُكَمِّلَ. فإنّي، الحقَّ أقولُ لكُم: إلى أنْ تزُولَ السمَاءُ والأرْضُ لا يَزُولُ حرْفٌ واحِدٌ أو نُقْطَةٌ واحِدةٌ من النامُوسِ، حتَّى يكُونَ الكُلُّ. فمَنْ نقَضَ إحْدَى هذه الوَصايا الصُّغْرَى، وعلَّمَ الناسَ هكَذَا، يُدْعَى أصْغَرَ في ملَكُوت السماوَاتِ. وأما مَنْ عمِلَ وعلَّمَ، فهَذا يُدْعَى عظِيمًا في ملَكُوتِ السماواتِ؛ فإني أقُولُ لكم: إنَّكُم، إنْ لم يزِدْ بِرُّكُم على الكَتَبَةِ والفَرِّيسِيّين، لنْ تدْخُلُوا ملَكُوتَ السَّمَاواتِ"[متى 5/17– 20]

ومن المؤكَّدِ أن سماعَ الحوارِيّين بعَمَلِ بولُسْ على نشْرِ فكْرَةِ إخْراجِ العمَلِ بالشَّرِيعة المُوسَوِيَّةِ– النَّصْرَانِيَّةِ من شُروط العهْدِ الإلِهِيّ للنصَارى، هي التي جعَلَتْ رئيسَ كَنِيسَةِ القُدْسِ – وهي أوَّلُ الكَنَائِسِ ظُهُورًا على مسْرَحِ التاريخ، كما أن مَجْمَعَ القدْسِ هو أوَّلُ مَجْمَعٍ مَسِيحِيّ في التاريخ، وليس مَجْمَعَ نيقِيَّةَ– يُوَجِّهُ رسالَةً إلى جميعِ النَّصَارَى– اليهُودِ في الشَّتاتِ، يُؤَكِّد فيها على ضَرُورَةِ العمَلِ بالشَّرِيعَةِ لإقامَةِ العهْدِ الإلَهِيّ، وبالتالي تَحْصِيلُ الوَعْدِ بالنَّجاة، فقال:" ولكن إنْ كنْتُم تُحَابُونَ، وتفْعَلُون خطِيَّةً، مُوَبَّخِين من النَّامُوسِ كمُتَعَدِّين. لأن مَنْ حفِظ كلَّ النامُوسِ، وإنَّما عثَرَ

في واحِدةٍ، فقدْ صارَ مُجْرِمًا في الكُلِّ. لأن الذي قال: "لا تزْنِ"، قال أيضا:" لا تقْتُلْ". فإنْ لَمْ تزْنِ، ولكِنْ قتَلْتَ، فقَدْ صرْتَ مُتَعَدِّيًّا النامُوسَ. هكذا تكَلَّمُوا، وهكذا افْعَلُوا، كَعَتِيدِينَ أنْ تَحاكَمُوا بنامُوسِ الحريَّةِ. لأن الحُكْمَ هو بِلا رحْمَةٍ لِمَنْ لَمْ يعْمَلْ رحْمَةً، والرحْمَةُ تفْتَخِرُ على الحُكْمِ. ما المَنْفَعَةُ، يا إخْوَتِي، إنْ قال أحدٌ أنَّ له إيمانًا، ولكنْ ليْسَ لَهُ أعْمالٌ، هل يَقْدِرُ الإيمَانُ أنْ يُخَلِّصَهُ ؟ إنْ كان أخٌ وأخْتٌ عُرْيانَيْنِ ومُعْتازَيْنِ للقُوتِ اليَوْمِيِّ، فقال لهما أحدُكُم:" امْضِيَا بسَلامٍ، اسْتَدْفِئَا واشْبَعَا"، ولكن لَمْ تُعْطُوهُمَا حاجاتِ الجسَدِ، فما المَنْفَعَةُ ؟ هكذا الإيمَانُ أيضًا، إنْ لم يكُنْ له أعْمَالٌ، هو مَيِّتٌ في ذاتِه. لكن يقُولُ قائِلٌ :" أنْتَ لك إيمانٌ، وأنا لي أعمالٌ"، أرِنِي إيمانَكَ بدُونِ أعْمالِكَ، وأنا أرِيكَ بأعْمالِي إيمَانِي"[رسالة يعقوب2 /9- 18]

وبِسَبَبِ وُضُوحِ هذه الحقائقِ للمَسِيحِيِّين، كما كانتْ واضِحةً للمسيحِ عليْهِ السَّلَامُ وللنصارى من تلاميذِه وأتْباعِهم، نجِدُ هذه الظاهِرَةَ العجيبةَ في تديُّنِ كلِّ الكَنَائِسِ النَّصْرَانِيَّةِ التقْلِيدِيَّةِ، وهي الجمْعُ بين عقيدةٍ فاسِدَةٍ والْتِزامٍ بالعمَل الصالِحِ. وعلى هذا تتأسَّسُ النجاةُ عندها جميعا، بحيْثُ أنَّ تَرْكَ الاعْتِقادِ يُخْرِجُ الإنسان من وعْدِ الله، كما أن تَرْكَ العمَلِ بالكليَّةِ، أو ترْكِ بعْضِ العمَلِ بالشَّرِيعَةِ، دون توْبَةٍ نِظاميَّة، مشْفُوعةٍ بالتكْفيرِ التامِّ، في الدُّنْيَا، عنْدَ جميعِ الكَنَائِسِ، يُخْرِجُهُ من الوعْدِ أيْضا. والخِلافُ الوحيدُ بين هذه الكَنَائِسِ ليْس في تقْريرِ أن العمَلَ ركْنٌ في الدِّينِ، بل في حاجةِ المَسِيحِيِّ عند الكَاثُولِيكِ إلى إكمالِ التَّطْهِير، بعْدَ الموْتِ، في المُطَهِّرِ، إنْ لم يأْتِ به كامِلًا في الحياةِ؛ وهو ما لَمْ يرَ له الأرثُوذُوكْسُ والأقْباطُ ضَرُورَةً، ما دام التائِبُ قد مُنِعَ بما هو خارِجٌ عن اسْتِطاعَتِه، أي الموْتُ أو العجْزُ، عن إتْمَامِ التَّكْفِيرِ.

وقد كان العَداءُ البروتَسْتانْتِي للكَنِيسَةِ الكَاثُولِيكِيَّةِ من أسباب الدّعْوَة إلى ضَرُورَةِ التأْسِيس للتدَيُّن على مرْجِعِيَّةِ الكتاباتِ المُقدَّسَةِ، ورفْضِ الاعْتِمادِ على قرَارَاتِها المَذْهَبِيَّةِ والفِقْهِيَّةِ. ومن المقْبُول تماما أنْ يكونَ السَّعيُ إلى مُخالَفَة الكاثُولِيك، بفعْلِ العَداءِ المسْتَحْكِم – إضافةً إلى عواملَ أخرى كثيرةٍ ليْس هذا مكان بحْثِها– هو الذي جعل رُوَّادَ الحرَكة البْرُوتَسْتَانْتِيَّةِ يَخْتارُون من كلِّ كُتُبِ العَهْدَيْن القَديمِ والجديدِ، وهي كتُبٌ مَمْلُوءَةٌ بالنصّ على وُجُوبِ تعْظيم العمَلِ بالشَّريعَةِ، كما رأيْنا، رسائِلَ بولس بالذَّاتِ، حيثُ يتمُّ الخَلَاصُ بِمُجرَّدِ المُشارَكِة بالتَّصْديقِ بآلَامِ المسيحِ، ودون حاجَةٍ إلى الالتِزام بأيِّ عملٍ؛ كما هو واضِحٌ في كثيرٍ من رسائله، ومنها قوْلُه:" وأنْتُم، إذْ كنتُم أمْواتًا بالذنُوب والخطايا التي سلَكْتُم فيها، قبْلُ... عامِلِين مَشيئاتِ الجسَدِ والأفْكارِ، وكُنَّا بالطبيعة

أبْناءَ الغضَبِ كالباقِين أيضا. اللهُ الذي هو غنِيٌّ في الرَّحْمَةِ، من أجْلِ مَحَبَّتِهِ الكثيرَةِ التي أحبَّنَا بها، ونحْنُ أمْواتٌ بالخطايا، أحْيَانَا مع المسيحِ؛ بالنِّعْمَةِ أنتُم مُخَلَّصُونَ. وأقامَنَا معه، وأجْلَسَنا معه في السَّماوَات في المسِيحِ يسُوعَ، ليُظْهِرَ في الدهُورِ الآتيةِ غِنَى نِعْمَتِهِ الفائِقِ، باللُّطْفِ علَيْنَا في المسِيحِ يَسُوعَ؛ لأنَّكم بالنِّعْمَةِ مُخَلَّصونَ، بالإيمَانِ، وذلِكَ ليْسَ مِنْكم، هو عطِيَّةُ اللهِ. ليْسَ بالأعْمالِ كيْلَا يَفْتَخِرَ أحَدٌ ... إنَّكم كنْتُمْ، في ذلك الوقْتِ، بدُون مَسِيحٍ، أجانِبَ عن رعَوِيَّةِ إسْرَائِيلَ، وغُرَباءَ عن عهُودِ المَوْعِدِ، لا رجاءَ لكُمْ، وبلا إلَهٍ في العالم؛ ولكن، الآن، في المسِيحِ يسُوعَ ... صِرْتُمْ قَرِيبِينَ، بدَمِ المسِيحِ، لأنه هو سَلامُنَا"[إفسس/1- 14]]

وهو يقول، في نصّ آخر، عارِضًا شُرُوطَ الخَلاصِ في الشَّرِيعة اليَهُودِيَّةِ، وهي شرِيعةُ المسِيحِ عليْهِ السَّلَامُ، ومُبْطلاً لها، وعارِضًا سِرَّ النجاةِ الذي دعَا إليه:" ألا تعْلَمُ أن الذين ظلَمُوا لنْ يرِثُوا ملَكوتَ الله ؟ لا تُخْطِئُوا في ذلك: لا الفَاسِقُون والمُشْرِكُون والزُّناةُ والفاسِدُونَ واللوَّاطُونَ؛ ولا اللصُوصُ... ولا السُّكارَى ، ولا المُشَهِّرونَ والمُحْتالُونَ؛ لنْ يستَقْبِلَ أيٌّ منْهُم مَمْلَكَةَ اللهِ كمِيراثٍ. هذا ما كان بعْضُكُم. لكنَّك قدْ غُسِلْتَ، لقَدْ قُدِّسْتَ، أصْبَحْتَ بَاراً باسْمِ الرَّبِّ يسُوعَ المَسيحِ، وبِرُوحِ إلَهِنَا "[1كو/ 9-11].

وبهذا الاِخْتِيارِ لروادِ الحرَكَةِ البْرُوتَسْتَانْتِيَّةِ لِجُزْءٍ من الكتابات التي تقرَّرَ، بعد قرُونٍ وخِلَافٍ شديدٍ، أنها مُقَدَّسَةٌ، والإغْفالِ التامّ لأهمّ جزْءٍ، وهو الجزْءُ الصحِيحُ، إجْمالا، من الكتاباتِ نفْسِها، وإقامة فِقْهِ النَّصْرَانِيَّةِ عليه بِمُفْرَده، لأنه، عندها، يُحقِّقُ معْنَى النَّصْرَانِيَّةِ نفْسِها، باعْتِبارِها لحظة أخرى من لحظاتِ الفعْلِ الإلَهِيّ في التاريخ، تَخْتَلِف عن اللحْظَة الإسْرائِيلِيَّةِ، التي ارْتَبَطَ فيها الخلاصُ بالإيمَانِ والعمَلِ بالشَّرِيعَةِ، توَصَّلَتْ الكنائِسُ البْرُوتَسْتَانْتِيَّةُ المُخْتَلِفة إلى إحْياءِ العقِيدَةِ البُولْسِيَّةِ في سرِّ النجاة، والتي ظلَّتْ حَبيسَةَ رسائِله، إذْ لم تُعْطِها الكنائِسُ التقْلِيدِيَّةُ الكُبْرَى أيَّةَ قيمةٍ، فتمَّ إحْيَاءُ هذا المذْهَبِ الإرْجائِيّ بعْدَ أنْ طوَاهُ النِّسْيانُ.

ويتبقى لنا، في ختام هذا البحث ملاحَظاتٌ:

1- أُولَاهَا، أن الحرَكَةَ البْرُوتَسْتَانْتِيَّةَ تبْدُو حرَكَةَ ارْتِدادٍ لفِعْلٍ سابِقٍ في التاريخِ الدِّينِيّ للمَسِيحِيَّةِ، وبِعبارة أخرى: هي عوْدٌ على بدْءٍ، حيْثُ أن الآباء المُؤَسِّسِين لهذه الدِّيانَةِ قد تركُوا أظْهَرَ حقيقةٍ عقَديَّةٍ في دعْوَةِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ، كما تدلُّ على ذلك كلُّ الكتاباتِ الأصحّ نِسْبَةً إلى المسِيحِ وتلاميذه، وهو أنَّه بشرٌ، يأكُلُ الطعامَ، ورسُولٌ إسْرَائِيلِيٌّ إلى بنِي إسْرَائِيلَ، واتبَّعوا تأْوِيلَ ما تشابَه

عليهم، وهو أنه كلِمَةُ الله؛ ففَتَحُوا المَجالَ للقَوْلِ بأُلُوهِيَّتِه. وقد خالَفُوا بذلك المُحْكَمَ من كتَابَاتِهم، الذي تشْهَدُ له أسْفارُ العهْدِ القديم، وهي كتُبٌ مُقدَّسَةٌ عندهم، كما يشْهدُ لذلك مبادئُ العُقُولِ، وهو أنَّه ليْسَ لله ولدٌ، بأيِّ معْنَى من المعاني. وقد اتَّبَعهم البْرُوتَسْتانت، بعد ذلك، فاستبْعَدوا أوْضحَ شيءٍ في هذه الكِتاباتِ، فيما يتعلَّقُ بالخلاصِ، وهو العمَلُ بالشَّرِيعةِ، حيْثُ يبْدُو التعلُّقُ بها بدُونِ قيمةٍ، ما دام الجميع يُؤْمِنُ بنُزُولِ اللهِ الابْنِ، الذي ضحَّى بنفْسه لشِراء خَطايَا البشَرِ؛ فكانت حرَكُتُهم، بذلك، وكأنها رُجُوعٌ إلى الأصْلِ، حيثُ لا يوجَدُ أكبرُ من هذا الفِعْلِ الإلَهِيِّ للدِّلالة على مَحبَّتِه للخلْقِ. وبهذا أكملتْ البرُوتَسْتانتِيَّةُ تَحْرِيفَ النصْرانيَّةِ، حيثُ بلغَتْ به إلى مُنْتَهاه، وذلك بِمُخالفةُ دعْوَةِ المسيحِ عليه السَّلامُ في الأصُولِ، وهو ما يُشارِكُها فيه كل المسيحِيِّين، كما هو الفُروع، وهو ما تفرّدتْ به.

2- أما الأمرُ الثاني، فهو أنَّ هناك عقيدةٌ لازِمةٌ للقوْلِ بالإرْجَاءِ، وهي الجبْرِيَّةُ، فحيْثُ ما قلَّبْتَ وجْهَكَ في مذاهبِ المُرْجِئَةِ، مهما كانت ديانَاتُهم، فإنك تجِدُهم يُؤْمِنُونَ بعَجْزِ الإنسان عن تَحْصِيلِ النجاةِ، بحيْثُ يحتاجُ إلى فعْلٍ إلَهِيٍّ خالِصٍ لإنْقاذِه. ولازِمُ هذا الاعْتِقادِ، وهو ما لا يُصرّحُ به أحدٌ، بل، ربَّما لم يُفَكِّرْ فيه مرْجِئٌ قط، هو الاعْتِقادُ أن الإنْسانَ أعْظَمُ من الله – تعالى الله ربِّي وربُّ العالَمِين- بِحَيْثُ أنَّ الله هو الذي يفْعَلُ كلَّ شيءٍ لإنْقَاذِ البشَرِ، وإسْعادِهِم. وهذا الاعْتِقَادُ، في الواقِع، ليْسَ جديدا، بل هو مبْثُوثٌ في كتاباتِ بني إسْرَائِيلَ، حيْثُ نجِدُ أنه، تعالى، ينْدَمُ على حُكْمِه على البَشَرِ بالطُّوفَانِ، وعلى تعْذِيبِه لبَنِي إسْرَائِيلَ، وأن الملائِكَةَ عليهم السَّلامُ تَسْتَحِي من أيِّ جماعَةٍ يهودية، وغيرها من كبائِرِ الظُّنونِ.

3 – أما الأمرُ الثالِثُ، فهو أن المُرْجِئَةَ النَّصَارَى، أيْ البْروتسْتانْت، ليْس لهم أدْنَى علاقةٍ بالدِّياناتِ السماوِيَّةِ، إذْ أنَّ مذْهَبَهم لا علاقةَ له بالدِّينِ الذي أرْسَلَ اللهُ تعالى به المسيحَ عليْهِ السَّلَامُ؛ بل بأفْكارٍ جاءَ بها رجُلٌ، هو بولُسْ، لَمْ يكُنْ في يومٍ من الأيام حَوَارِيًّا، بل هو لَمْ يرَ المسيحَ عليْهِ السَّلَامُ مُجَرَّدَ رُؤْيةٍ، ولا سمِعَ كلِمةً من كلِمَاتِه. ويجِبُ ألا يغْتَرَّ أحدٌ بتَنْصيبِ النَّصَارَى له "رَسُولًا" مُخالِفين بذلك قواعِد مَنْحِ هذه الصِّفةِ عنْدَهم، وهي أنْ يكونَ "الرسُولُ" حَوارِيًّا؛ ولا بِنَاءِ عقائدِهم على تأْويلِه لمَاهِيَّةِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ، ذلكَ أنْ لا علاقَةَ لتَعْلِيمِهِ بِمَسِيحِيَّةِ المَسِيحِ عليْهِ السَّلَامُ. ومعْنَى هذا أن الإرْجاءَ مذْهَبٌ غَرِيبٌ تماما عن تعْلِيمِ أيِّ نَبِيٍّ، وأنَّه مذْهَبٌ "إنْسانِيٌّ" بَحْتٌ، ولذلك

لم يجِدْ له رواجًا عند كلِّ الكَنَائِسِ النَّصْرَانِيَّةِ التقْليدِيّة التي كان اتِّبَاعُها للظّاهِرِ من دعْوةِ المَسِيحِ عليْهِ السَّلَامُ كافِيًا لتحْصينِها من تغَلْغُلِه في عقائِدِها.

4 – أما الأمرُ الرابع، وهو الذي سنَبْنِي عليه بقِيَّةَ هذا الفصْلِ؛ وهو أن الكِتاباتِ اليَهُودِيَّةِ والنَصْرانِيَّةِ الأقْدَمِ، والأكْثَرِ صحَّةً من حيْثُ نقلُها لِحُكْمِ الله تعالى، خاليةٌ تماما من عقِيدَةِ الإرْجَاءِ، حيْثُ يكَْفِي التَّصْدِيقُ في تحْصِيلِ الثواب؛ إذْ ينقسمُ المُؤْمِنُونَ في الدِّيانتين إلى ثلاثِ، أو أربعِ طوائفَ، هي طائِفةُ الصدِّيقِين من الأنْبياءِ والقدِّيسِين والشُّهَداءِ، وتلِيها طائِفةُ الصالِحين، من الذي خلَطُوا عمَلا حسَنًا وآخَرَ سيِّئًا، ثم تابوا توْبَةً نصُوحًا؛ وكلا الفريقَيْنِ في الجنة؛ وطائفةٌ ثالِثةٌ من الكُفَّارِ، ورابِعَةٌ من المُؤْمِنِينَ الفُسَّاقِ، الذين ارْتَكَبُوا الكبائِرَ، ثم لَمْ يَروا ضَرُورَةً للرُجُوعِ إلى الله بالتَّوْبَةِ، وهما من الخالِدين في النارِ.

وعلى هذا، ومهْمَا قال جُمهورُ اليهُودُ والنَّصَارَى، كما تَشْهَدُ لذلك بعْضُ الكِتاباتِ، بوُجُودِ مكانٍ، أو حالٍ، يتطهَّرُ فيها بعضُ المُؤْمِنِينَ، حتى يتأهَّلوا لدُخُولِ الجنة، فما قال أحدٌ بأن هؤلاء لَيْسُوا من أهْلِ التَّوْبَةِ، حتَّى أن الكاثوليك، كما رأيْنا، خصَّصُوا المُطهِّرَ لِلَّذِين لم يُكْمِلُوا التكْفيرَ في الدنْيَا وليْس لغير التائِبين؛ وهو الأمْرُ عند اليهُودِ القائِلين بوُقُوعِ الحسابِ، وهم الغالِبيَّةُ من اليهود، حيْثُ أن التائِبين هم الذين يدْخُلون إلى المطَهِّر، وليْس الخُطَاةُ المُصِرِّين، بدَلِيل إجْماعِهم على أن المُنْتَحِرَ محْرُومٌ من دُخُولِ الجنة؛ وما ذلك إلا لعَدَمِ تصَوُّرِ توْبَةٍ منه، حيثُ ماتَ على الكَبِيرَةِ.

1-5- المطلب الخامس: إرجاء أهل الكتاب في القرآن الكريم

1-5-1- الفرع الأول: شروط الوعد الإلهي لأهل الكتاب

يبدو ما قرَّرْتُه من إنْكارِ اعْتِقادِ اليهُودِ والنَّصَارَى، إلا فِرَقًا منهم، الإرْجَاءَ غَرِيبًا للغاية على المُثَقَّفِ المسلم، بل قد يبدو إنْكارًا لِمُحْكَماتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في المسألة؛ وما ذلك إلا لأن المُسْلِمِينَ يعْتَقِدُون أن الله تعالى قد نسَبَ هذه العقِيدَةَ لكلِّ أهْلِ هذَيْنِ الدِّينَيْن. والواقِعُ أن القُرْآنَ الكَرِيمَ ما كان يتَحَدَّثُ عن كلِّ طوائِفِهم حين عرَضَ لهذه المسألة، إذْ أن مذْهَبَ الجُمْهورِ منهم في الوَعْدِ والوَعِيدِ صحِيحٌ في حُكْمِ الله تعالى، بشَرْطِ صحَّةِ عقائِدُهم، بل كان يَعْرِضُ لِمَذْهبٍ من مذاهِبِ اليهودِ على وجْهِ الخُصوص، وهم الذين اعْتَقَدُوا أنَّ من لوازِمِ إيمَانِ جمْهُورِ اليهُودِ التمَيُّزَ العِرْقِيّ– الدِّينِيّ على جميعِ شعُوبِ الأرْضِ، بدَعْوَى أنهم شَعْبُ الله المختارِ، أنْ يتَميَّزوا عن الخلْقِ يوْمَ القِيامةِ، بحيثُ لا يكُونُ للنار سُلْطانٌ عليهم، إذْ لنْ يدْخُلوهَا أصْلًا على حسَبِ طائِفَةٍ منهم، فإنْ دخَلُوها، على

حسَبِ اعْتِقادِ طائِفةٍ أخْرى، فلن يبْقَوا فيها إلا مدَّةً قلِيلَةً، ثم يَدْخُلُونَ الجنة؛ وكلا المذْهَبَيْن تصْرِيحٌ باعْتِقادِ الإرْجَاءِ.

ولا بُدَّ من التنْبِيه، هنا، إلى أن شُرُوطِ العهْدِ التي أخَذَها اللهُ تعالى على إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وعلى بَنِيه من بعده، وعلى ذُرِيَّتِه من بني إسْماعِيلَ وإسْحَاقَ عليهما السلام، والتي جاء الإخْبارُ عنها مُجْمَلا في القُرْآنِ الكَرِيمِ قد حَصَرَتْ الوعْدَ بالجنة للصالِحين منهم، أي الذين وفَّوا لله تعالى بشُرُوط العهْدِ بما فيه من وُجوبِ التَّصْدِيقِ والعمَلِ بالشَّرْعِ. وهي الشُّرُوطُ التي تَحدَّدتْ وفُصِّلتْ، بعد ذلك، في زمَنِ موسى عليْهِ السَّلَامُ والأنْبِيَاءِ من بعدِه؛ وعلى أساسِ الوفاء بها ورَدَ الوعْدُ الإلهي لليهُودِ بميراثِ الأرْضِ والخُلودِ في ملَكُوتِ السَّماوَاتِ. وقد ذكرْنا في فصْلٍ سابِقٍ شيْئا من هذا، ولا بأسَ من ذكْرِ بعضِه في هذا الفصْلِ، ومن ذلك قولُه تعالى:{ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ. وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}[السجدة/23، 24]، وقولُه تعالى: { وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ}[المائدة/12].

ومن أوْضَحِ المعاني التي ورَدَتْ في القُرْآنِ الكَرِيمِ تلك التي تُعَلِّمُ الناسَ أن سبَبَ لعْنَةِ الله التي نزلتْ على الأمة اليَهُودِيَّةِ، فإخْراجِ الأمةِ، وليْسَ الأفْراد، من وَعْد الله في الدنْيا والآخِرَةِ، هو عدَمُ الوفاءِ لله تعالى بالعهْدِ. والآياتُ التي فيها الإخْبارُ بذلك كثيرةٌ للغاية، ومنها قوْلُه تعالى:{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ. وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ. ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ. أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ}[البقرة/ 83، 86].

ومنها قوْلُه تعالى:{ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا. وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا. فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا. وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا. وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا. بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا. وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا. فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا. وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}[النساء/153- 161].

وأعْتَقِدُ أنْ لا حاجة لعرْضِ أحْكَامِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في النَّصَارَى، حيث أن الوَعْدَ لهم يَجْرِي مَجْرَى الوعْدِ لليهُودِ، وبالشُّرُوطِ نفسِها، مع بعض الاخْتِلافاتِ البسيطَةِ التي تعود إلى نسْخِ المسيحِ عليْهِ السَّلَامُ لبعضِ أحْكامِ الشّريعَةِ المُوسَوِيَّةِ. وهو أمرٌ معْلُوم عند كل عارِفٍ بالإسْلَامِ، ويكفي فيه أنْ نقْرَأ آيَةً واحِدَةً اخْتَصرَتْ موضُوع الوعْدِ والوعِيدِ للنصارى برُمَّتِه، وهي قوْلُ الله تعالى:{ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ }[المائدة/14]

1-5-2- الفرع الثاني: احتيال المرجئة على إبطالِ الله تعالى أماني أهل الكتاب

من تعاليمِ القُرْآنِ الكَرِيمِ التي تُبيِّنُ للناسِ في جُمْلَتِهم، والمُؤْمِنِينَ برسالة النبيِّ الخاتَمِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ على وجْهِ الخُصُوصِ باعْتِبارِهم المعْنِيّين بكلِّ الخِطابِ القُرْآنيِّ مهْما كان مَوْضُوعُه، وبشَكْلٍ بلغَ الغايةَ في الدِّقة والإحْكَامِ، تلك التي تُحَدِّدُ مَسْئُولِيةَ اليهُودِيِّ المُؤْمِنِ على وُجُوبِ الالْتِزامِ بأداء الواجِبات التي تضمَّنها العهْدُ، وعدَمِ ترْكِ شيءٍ منها إلا إنْ كان ذلك واقِعا بغَيْرِ إرادَته؛ وتلك التي تُبيِّنُ أنْ لا شيْءَ يضْمَنُ له المشارَكَةَ في ميراثِ الوارِثين لِجَنَّةِ النَّعِيم إلا الاستِحْقَاقُ الشّخْصِيُّ؛ حيثُ لا ينْفَعُ شيءٌ البتَّةَ إلا ذلك. وقد ورَدَ تصْدِيقُ هذا المعْنَى في قوْلِه تعالى:{ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ. وَآمِنُوا

بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ. وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ. أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ. وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ. الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ} [البقرة/40- 48]، وتكرَّرَ معْنَى الآية الأخيرَةِ في السورَةِ نفْسِها، مع تغْييرِ بسيطٍ في الأسلُوب، فقال تعالى:{ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ}[البقرة/122، 123].

ومن أعْجَبِ العجَبِ ما فعَله جُمْهُورُ المفسّرين عند اشْتِغالِهم بعَرْضِ معاني هذه الآية، إذْ أنَّنا نجِدُ البغَوي، مثلا، يُخَصِّصُ عدَمِ قُبُولِ شَفَاعَةِ الشافِعين الواردِ فيها بالأنفُسِ الكَافِرَةِ، فقال:" أيْ لا تُقْبَلُ منها شفاعةٌ، إذا كانت كافِرَةً"[1]، ومن الضَّروريّ أنْ يكون عدَمُ قُبول العدْلِ وامْتِناع النُّصْرَةِ كذلك، أيْ مَمْنوعًا على الكفَّار فقط، وإنْ لم يَذْكُرْه صَراحةً، لعَدمِ وُجودِ فرْقٍ، إذْ كلُّ هذه المعاني مُتَعَلِّقةٌ بالنفْسِ المذْكورَةِ في الآية. وأثْبَتَ فيها ابنُ الجوْزِيّ معْنيَيْن يسْتَحِيلُ اجْتِماعُهُمَا، حيثُ جعَلَ موْضُوعَها تَيْئِيسًا لليهُودِ من الانْتِفاعِ بالشَّفَاعَةِ، فقال:" قال الزجَّاج : كانت اليهُودُ تزْعُمُ أَن آباءَها الأنْبِياءُ تشْفَعُ لهم يوْمَ القِيامَةِ ، فآيَسُهُمْ اللهُ بهذه الآيَةِ من ذلك"[2]، وجعلَ النفْسَ التي لا تُقْبَلُ منها الشَّفَاعَةُ، بعْدَ ذلك، هي النفْسُ الكَافِرَةُ، فقال:" قالوا: المُرَادُ بالنفْسِ، هاهُنا، النفْسُ الكَافِرَةُ. فعلى هذا، يكونُ من العامِّ الذي أُريدَ به الخاصُّ"[3].

ولم يُغْنِ ابْنَ عاشورِ شيْئًا وُضُوحُ كلِماتِ الآيةِ ولا إحْكَامُ أسْلُوبِها ولا وَعْيُهُ التَّامّ بتوْحيدِ المُخاطَبِين فيها، أيْ اليهُودِ، ولا إحَاطَتُه بِمَزَاعِمِهم في التَّمَيُّزِ عن الناسِ، كما نصَّ على ذلك بنَفْسِه[4]، إذ لم يَمْنَعْه ذلك من أنْ يجْعَلَ الوَعيدَ فيها خاصًّا بالكُفَّارِ، فقال:" وتنْكِيرُ النفْسِ في المَوْضِعَيْنِ، وهو في حَيِّزِ النفْيِ، يُفيدُ عُمُومَ النفُوسِ، أيْ لا يُغْنِي أحَدٌ، كائناً مَنْ كان، فلَا تُغْنِي

[1]- تفسير البغوي 90/1

[2]- زاد المسير60/1

[3]- السابق

[4]- التحرير والتنوير 283/1

عن الكفَّارِ آلِهَتُهم ولا صُلَحاؤُهُم على اخْتِلافِ عقَائِدِهم ... بأَنْ يحُولُوا بيْنَهُم وبيْنَ عِقابِ اللهِ تعالَى"[1].

وأنْتَ، إنْ ذهبْتَ تبْحَثُ عن هذا المُخَصِّصِ الذي ذكَرَهُ المُفَسِّرون، لَنْ تجِدَ له أثَرًا في الآية، ولا في الآياتِ قبْلَها أو بَعْدَها، كما لنْ تَجِدَه في القُرْآنِ الكَرِيمِ كلِّه؛ بلْ إنك تجِدُه فيما آمنَوا به من الإرْجَاءِ وثُبوتِ الشَّفَاعَةِ للمُؤْمِنِينَ من المُسْلِمِينَ. ومعْنَى هذا أن هؤلاء المفسِّرين قد قلَبوا المنْهجَ رأسًا على عقِبٍ، بحيْثُ أنهم عِوَضَ أنْ يَسْتَفِيدُوا من الآياتِ دِلالاتٍ يسْتَخْدِمُونَها في فِقْهِ موْضُوعاتِ البحْثِ، أصْبَحوا يُحَكِّمُون فيها موادَ غرِيبةً عنها، فكان لا بُدَّ لهم، بعْد ذلك، من التأْوِيلِ البعيدِ الذي يُعَطِّلون به دِلالاتِها، حتى لا تَصْطَدِمَ مع تلك الموادِ، فكانت النتيجةُ تَحْرِيفَ الكلِمِ عن مَواضِعِه باخْتِراعِ معانِيَ غيْرِ موْجُودَةٍ، توَصَّلوا بها إلى تَعْطِيلِ معانِيَ ثابِتَةٍ.

وتنْصِيصًا على ما قُلْناه، فإن الخطابَ في الآية خِطابٌ لِجُمْهُور اليهودِ تأْكِيدًا للعَقِيدَةِ التي كانوا عارِفين بِها من أنه لا ينْفَعُ أحدٌ أحَدًا يوم القِيامة، بل هو الاعْتِقَادُ الصحِيحُ والعمَلُ الصالِحُ لا غير؛ وهذا تَخْوِيفًا لهم من الكُفْرِ بالرسُولِ الجدِيدِ، مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وحضًّا على الإيمَانِ به واتِّباعِه. ولا يَمْنَعُ هذا من أنْ تكُونَ الآيةُ خِطابًا لفِرْقَةٍ من فِرَقِهم، وهي تلك التي زعمَتْ أنْ ليْسَ لِمَبْدَإِ الجزاءِ والعِقابِ سُلْطانٌ على بَنِي إِسْرَائِيلَ، أو للفِرْقةِ الأخْرى منهم، تلك التي زعمَتْ أن العُصاةَ من اليهود ينْتَفِعون بشَفَاعَةِ غيرِهم فيهم. ومعْنَى وُرودِ الآيةِ في معْرَضِ الردِّ على مزاعمَ مُحَدَّدَةٍ أن غرَضَها تفْنِيدُها وإبْطالُها، ونتيجةُ هذا هو تَيْئِيسُهُم من تَدَخُّلِ أيِّ شيءٍ، مهْمَا كان، في إنْقاذِهم من الوعيدِ، بحيثُ لا يبْقى إلا الاستِحْقاقُ المُجَرَّدُ الذي يتَأَتَّى لصاحِبِه من القِيام بواجِباتِ العهْدِ.

وإنْ كان هذا المعْنَى مُصَرَّحا به لهذه الطائِفة من اليهُودِ، فهو صريحٌ في شُمولِه لكُلِّ مُكلَّفٍ بالضَّرُورَةِ الشَّرْعِيَّةِ والعقْلِيَّة، من حيْثُ أن اللهَ تعالى قد حكَمَ بِمِثْلِ هذا في حقِّ الخلْقِ أجْمَعِين،كما أوْضَحْنا فيما سَبَقَ، وكما سيَأْتِي؛ ومن حيثُ أنَّه ربُّ الخلْقِ أجْمَعِين، فلا يُوجَدُ بينه وبين أيِّ أمةٍ منْهُم، ولا شَخْصٍ، وشائِجُ من أيِّ نوْعٍ كانت، فيكُونَ بعضُهم، عنْده، خيْرٌ من بعْضٍ، بِحَيْثُ ينْطَبِقُ هذا الوعيدُ على اليهُودِ، ولكنه لا ينْطبِقُ على غيرِهم؛ ولوْلَا هذا لكان الله، تعالى اللهُ، أظْلَمُ الظالِمين.

[1]– السابق 281/1

وأنت، إنْ أردْتَ الحقيقةَ تامَّةً، فإن المَقْصودَ بِهذا البيان، أيْ عدَمِ انْتِفاعِ أيِّ أحدٍ، مهْمَا كانَ، يومَ القِيامةِ، بأيِّ شيْءٍ إلا العمَلَ الخالِصَ، فإنّك تجِدُه تعْليمُ كلِّ مُسْلِمٍ أن هذا الحُكْمَ يشمَلُه قبْلَ أيِّ من الناس من بابٍ أوْلى، لأنَّ الآية خِطابٌ لفِرْقةٍ من اليهُودِ، وهم مُوَحِّدونَ، ومن أهْلِ الكتاب، تمامًا كحالِ المُسْلِمِينَ؛ ولأن الغرَضَ الأسْمى لنُزولِ القَصصِ القرآنِيِّ كلِّه هو هِدَايةُ المُؤْمِنِينَ به، بالأساس، إلى المذاهبِ الحقّ.

والملاحَظُ أن بعْضَ المُفَسِّرين قد أقَرُّوا بالعُمُومِ الموْجُودِ في هذه الآية، إلا أن هذا لم يَمْنَعْهم من العملِ على القوْلِ بالتخْصِيصِ فيها؛ لكنَّهم أشاروا إلى ذلك بعْدَ أن بيَّنوا العُمُومَ. والحقيقةُ أنِّي مُنْدَهِشٌ من هذا المنْهَجِ الغريبِ في البحْثِ، إذْ أن نتِيجَتُه هي النَتِيجةُ نفْسُها التي انْتَهَى إليها المُفَسِّرون الذين نصُّوا على التخْصيصِ في صُلْبِ تفْسِيراتِهم، من حيثُ أنه يُبْطِلُ العُمُومَ. ورغم هذا، فربَّما يكونُ لهؤلاء مزيَّةً على غيْرِهم، هي نوْعٌ من الحياء من القُرْآنِ الكَرِيمِ، أو نوْعٌ من التعْظيمِ للعِلْمِ.

إننا نجِدُ هذه الظاهِرَةَ، مثلا، عند الرازي، الذي سنَجْعَلُ ما قاله في تفْسيرِ الآية نفْسِها، إذا غضَضْنا النظَرَ عمَّا قاله بعد ذلك، تعْبِيرًا عن أحْسَنِ فهْمٍ لمعانيها، حيثُ قال:" اعْلَمْ أن اتِّقاءَ اليوْمِ اتِّقاءٌ لِمَا يحْصُلُ في ذلك اليوم من العِقاب والشدائِد، لأنَّ نفْسَ اليوْمِ لا يُتَّقَى... ثم إنَّه، تعالى، وصَفَ اليوْمَ بأشدِّ الصفاتِ وأعْظَمِها تهْويلاً؛ وذلك لأن العَرَبَ، إذا دُفِعَ أحدُهم إلى كريهَةٍ، وحاوَلَتْ أعْوانُه دِفاعَ ذلك عنْهُ، بذَلَتْ ما في نفُوسِها الأبِيَّةِ من مُقْتَضَى الحمِيَّةِ، فذَبَّتْ عنه كما يذُبُّ الوالِدُ عن ولَدِهِ بِغايَةِ قُوَّتِه؛ فإنْ رأى مَنْ لا طاقةَ له بِمُمَانَعَتِه، عاد بوُجُوهِ الضَّراعَةِ وصُنُوفِ الشَّفَاعَةِ، فحاوَلَ بالمُلايَنَةِ ما قصُرَ عنه بالمُخاشَنَةِ، فإنْ لم تُغْنِ عنه الحالتان من الخُشُونَةِ واللَيَانِ، لَمْ يبْقَ بعْدَهُ إلا فِداءُ الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ، إما مالٌ أو غَيْرُهُ، وإنْ لم تُغْنِ عنه هذه الثلاثَةُ تعَلَّلَ بما يرْجُوه من نَصْرِ الأخِلاءِ والإخْوانِ؛ فأخْبَرَ اللهُ سُبحانَه أنه لا يُغْنِي شيءٌ من هذه الأمورِ عن المُجْرِمينَ في الآخِرَةِ... ولْنَذْكُرْ، الآن، تفْسيرَ الألفاظِ. أما قوْلُه تعالى:{ لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا }، فقال القفَّالُ: الأصْلُ في "جزى"... عند أهل اللغة قَضَى... ومعْنَى الآية أنَّ يوْمَ القِيامَةِ لا تَنُوبُ نفْسٌ عن نفْسٍ شيئاً، ولا تَحْمِلُ عنْها شيئاً مِمَّا أصابها ، بل يفِرُّ المرْءُ فيه من أخيه وأمِّه وأبيه. ومعْنَى هذه النيابَةَ أن طاعَةَ المُطِيعِ لا تقْضِي على العاصِي ما كان واجِباً عليه. وقد تقَعُ هذه النيابَةُ في الدنْيا، كالرجُلِ يقْضِي عن قَرِيبِه وصَدِيقِه دَيْنَهُ، ويتَحَمَّلُ عنه، فأما يوْمَ القِيامَةِ، فإن قضاءَ الحُقوقِ إنَّما يقَعُ فيه من الحَسَناتِ...

أما قوْلُه تعالَى:{ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفاعَةٌ}، فالشفاعَةُ: أنْ يسْتَوْهِبَ أحَدٌ لأحَدٍ شيئْاً، ويطْلُبُ له حاجَةً... واعْلَمْ أن الضميرَ في قوْلِهِ:{ وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا} راجِعٌ إلى النفْسِ الثانِيةِ العاصِيَّةِ، وهي التي لا يُؤْخَذُ منها عَدْلٌ. ومعْنَى " لا يُقْبَلُ مِنْها شفاعَةٌ" أنها، إنْ جاءَتْ بشفاعَةِ شفِيعٍ، لا يُقْبَلُ منها... أَما قولُه تَعالَى:{ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ}، أي فِدْيَةٌ. وأصْلُ الكلِمَةِ من مُعادَلة الشيْءِ... قال تعالى: { ثُمَّ الذين كَفَرُواْ بِرَبّهِمْ يَعْدِلُونَ} [الأنعام/1]...

أما قوْلُه تعالَى:{ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ}، فاعْلَمْ أن التنَاصُرَ إنَّمَا يكُونُ في الدنْيَا بالمُخَالَطَةِ والقَرابَةِ، وقد أخْبَرَ الله تعالى أنَّه ليْسَ يوْمَئِذٍ خُلَّةٌ ولا شفَاعَةٌ، وأنه لا أنْسابَ بيْنَهُم، وإنَّما المرْءُ يفِرُّ من أخِيهِ وأمِّهِ وأبِيه وقرَابَتِه ... وفي الجُمْلَةِ، كأن النصْرَ هو دفْعُ الشدَائِدِ، فأخْبَرَ اللهُ تعالَى أنه لا دافِعَ هناكَ مِنْ عذابِه"[1].

وختَمَ تفْسِيرَه بالنصّ على شَيْئين ظاهِرَيْنِ فيها، وهما: أن فيها وعِيدًا شدِيدًا، وأن الوَعيدَ فيها عامٌّ، وإنْ كان موْضُوعُها خاصًّا، فقال:" في الآيَةِ أعْظَمُ تَحْذِيرٍ عن المعاصِي، وأقْوَى ترْغِيبٍ في تلافِي الإنْسانِ ما يكُونُ منه من المعْصِيةِ بالتَّوْبَةِ، لأنه إذا تصَوَّرَ أنَّهُ ليْس، بعْدَ الموْتِ، اسْتِدْراكٌ ولا شفاعَةٌ ولا نُصْرَةٌ ولا فِدْيَةٌ عَلِمَ أنَّه لا خَلاصَ له إلا بالطاعَةِ. فإذا كان لا يأْمَنُ كُلَّ ساعَةٍ من التقْصِير في العِبادَةِ، ومن فوْتِ التوْبَةِ، من حيْثُ أنه لا يَقينَ له في البقاءِ، صار حذِراً خائِفاً في كُلِّ حالٍ. والآيةُ، وإنْ كانت في بني إسْرَائِيلَ، فهِي في المَعْنَى مُخاطِبَةٌ للكُلِّ، لأن الوَصْفَ الذي ذُكِرَ فِيها وصْفٌ لليَوْمِ، وذلك يعُمُّ كُلَّ مَنْ يَحْضَرُ في ذلك اليوْمِ "[2].

1-5-3- الفرع الثالث: تكفير المرجئة لليهود أداة لإبطال استِدْلَالِ الوَعِيدية بالقرآن

سبقَ لي التنْبِيهُ إلى أنَّ الإيمَانَ بفِكْرَةِ الإرْجَاءِ هو أعْظمُ المصائِبِ التي أصابتْ المُسْلِمِينَ في تديُّنِهم. وهي، إلى ذلك، من أشدِّ الأفْكارِ، بل هي أشدُّ الأفْكارِ تأْثِيرا في إفْسَادِ الدِّراسَاتِ الإسْلَامِيَّةِ، حيثُ حالَتْ، وما زالت تَحُولُ، بين الدارِسين المُسْلِمِينَ وإدْراكِ معاني الكثيرِ من النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، بما فيها النُّصُوصُ التي لا علاقَةَ لها بالوعدِ والوعيدِ، بل بأشياء يبْدو أنْ لا علاقةَ لها بالموضوع برُمَّتِه، مثل الأسماء الإلَهِيَّة.

وتطْبيقًا لهذا، فإنك تجِدُ أن المفسِّرين الذين عمِلُوا على ما ظنُّوه بيانًا لآية سورة البقرة موْضُوعَ البحث قد جاءُوا فيه بأشياءَ عجِيبةٍ، لم يكُنْ الغرَضُ منها، كما قَدْ يُظَنُّ، إثْباتُ فِكْرَتِهم

[1]-مفاتيح الغيب 80/2

[2]- السابق 81/2

في صحَّةِ اعْتِقادِ العفوِ عن الفُسَّاقِ، لأنَّ هذا المعْنَى غيرُ واردٍ فيها البتَّةَ، بلْ منْعُ الاستِدْلالِ بها على نفْيِهِ، ولذلك اجْتَهدوا في إبْطالِ دِلالَةِ العُمُومِ فيها، بتَخْصيصِ الحُكْم الوارِدِ فيها بالكُفَّارِ. ولَمَّا كان الخِطابُ فيها لليهُودِ، وهم مُوَحِّدُون، فقد كان يلْزَمُهُم أحدُ ثلاثة أمورٍ: إمَّا الكفُّ عن الزَّعْمِ بالتخْصِيصِ في الكُفَّارِ، فتكُونُ الآيةُ من جُمْلةِ أدِلَّةِ نفْيِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، بدليل العُمُوم فيها، وهو دليلٌ قوِيٌّ لِمَنْ قال به حتَّى وإنْ لم يضَعْهُ في إطارِهِ الطبِيعيِّ، أيْ نزُولِ الآيَةِ لتفْنِيدِ زعْمٍ مُحَدَّدٍ، وهو ما بيَّناه فيما سبق؛ وإمَّا إدْخالُ اليهودِ في جُمْلَةِ المنْتَفِعِين بالشَّفَاعَةِ، لأنهم مُوَحِّدُونَ، وهو أمْرٌ ما كانوا يستطيعونَه، وإمَّا الزعْمُ بكُفْرِ اليهُودِ، وهو الذي اخْتارُوه.

وهذا اخْتِلاقٌ قدَّرَه من قدَّره كذِبًا، ثم شاعَ فِرْيَةً قال بها المُرْجِئَةُ ليَهْرُبُوا بها من الإلْزَامَاتِ التي ترِدُ عليهم عند إرادِتِهم تَخْصِيصَ بعْضِ آياتِ الوعِيدِ العامَّةِ التي ورَدَتْ خِطابا لليهودِ بالذاتِ، كما في هذه الآية، حيْثُ يزعُمون أنَّ تلك الآياتِ وردَتْ فيهم، وهم كفَّارٌ، فتَبْطُلُ دِلالَتُها بالتالي على نفْيِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، إذْ هما تفَضُّلٌ اخْتصَّ به اللهُ أهْلَ التوْحِيدِ فقط، أيْ المُسْلِمِينَ. وهذا هو ترْجَمَةُ أقْوالِهم في أن الآية عامَّةٌ من حيْثُ الأسْلُوبُ، لكن أُريدَ بها الخُصُوصُ من حيْثُ المعْنَى، إذْ الوَعيدُ العامُّ خاصٌّ بالكُفّار فقَطْ.

ولأنَّ هذا النوْعَ من الهُرُوبِ شائِعٌ بين المفسِّرين، حيثُ سنُقابِلُه كثيرا فيما سيأتي من هذا البحْثِ؛ فإنني سأعْرِضُ، في هذا المقامِ، لمسألة كفْرِ اليهُودِ بالدِّراسةِ، خُصوصا وأن ذلك سيَكُونُ دليلا جديدا على بُطلانِ القوْلِ بتخْصيصِ الحُكْمِ في هذه الآية وفي غيْرِها.

وبدْءًا، فإن كلَّ متعلِّمٍ مُبْتَدِئٍ من المُسْلِمِينَ يعْلَمُ أن اليهُودَ أمةٌ تُؤْمِنُ بالله الواحِد، خالِقِ كلِّ شيءٍ، وملائكتِه، كما تُؤْمِنُ بأن لله خِطابا للبشرِ بواسطة الأنْبياءِ، وشريعةً أنْزَلَها على النبيِّ الأعْظَمِ عندهم، وهو مُوسَى عليْهِ السَّلَامُ، وأن هناك وعْظًا علَّمَهُ النبِيّون، وجزاءً للمُحْسِنين، وعِقابًا للمُسِيئين يوْمَ يقوم الخلْقُ للحِسابِ. ومعْنَى هذا أن اليهُودِيَّ المُسْتَقيمَ على الطريقَةِ، قبل بعْثَةِ محمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، هو من أهْلِ الإيمَانِ التامّ، أي الإسْلَامِ، وأنَّ له نصِيبًا في وعْدِ اللهِ تعالى.

وإن الآياتِ في هذا كثِيرةٌ جدا، ومن أحْكَمِها في الدِّلالةِ على نَحْنُ بصدَدِه قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا والنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُون}[البقرة/62]، وقوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ

هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[المائدة/69].

وأمْرُ إيمَانِ اليهُودِ قبل البعْثةِ، إذنْ، أمْرٌ لا جِدَالَ فيه، إنما البحْثُ في اليهودِ الذين أدْرَكوا زَمَنَ النبيِّ الخاتَمِ، وعرَفُوه كيَهُودِ المدينَةِ وخيْبَرَ. وقد انْقَسَم هؤلاء إلى فَرِيقَيْن، أحدُهما اتَّبع النبيَّ الرسولَ الأمِّيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، فدَخَلَ في عُمُوم وعْدِ الله تعالى للمُؤْمِنِينَ المُسْلِمِينَ. أما الفرِيقُ الثاني، فقد كفَر بالإسْلَامِ على شريعةِ مُحَمدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، كما كفَرَ، ويَكْفُرُ كلُّ يهُودِيٍّ بلَغَتْهُ رسَالَتُه، مهْمَا كان مَوْطِنُه وزَمَنُه. وهو كفْرُ التَّفْريقِ بين رُسُلِ الله تعالى الذي انْهَمَكَ فيه اليهُودُ لأسْبابٍ كثيرَةٍ، أدَّتْ بهم إلى اعْتِقادٍ باطلٍ، أهمُّها أنَّ الله تعالى لم يَجْعَلْ النبُوَّةَ إلا في بني إسْرَائِيلَ؛ وهو مُسْتَنَدُ ادِّعاءِ التَّمَيُّزِ والأفْضليَّةِ على جميعِ شُعوبِ الأرْضِ. وقد درَسْتُ ذلك بتوسُّعٍ في كتابي المطْبُوعِ بعنوان " هل كان محمد أميًّا – الحقيقةُ الضائعةُ بين أغْلاطِ المُسْلِمِينَ ومُغالَطاتِ المستشرِقين–". ومِصْداقُ هذا قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا. أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا}[النساء/150، 151]. وهذا، أيْضا، أمْرٌ لا جِدالَ فيه.

ومع هذا الذي قُلْناه، ومع أنَّ الله تعالى قد توعَّدَ كلَّ يهُودِيٍّ كَافِرٍ بالرسالة الخاتِمة بالخُلودِ في الجحِيمِ، فإنه، تعالى، ما خاطبَ اليهُودَ بِخِطَابِ المُشْرِكين، وما أمرَ بِمُعاملَتِهم بالمُعَاملَة نفْسِها، بل خصَّهم، كما خصَّ النَّصَارَى، بأحْكامٍ ميَّزَهم بها عن سِواهم من أهْلِ الكُفْرِ. ومعْنَى هذا أنَّه، تعالى، قدَّرَ أن فيهم شيْئا يسْتَحِقُّون لأجْله التمْيِيزَ، وهو أنهم مُؤْمِنُون، أيْ بالغَيْبِ، وأصْحابُ شريعةٍ. وهذا يكْفِي لعَدَمِ حُكْمِ أحَدٍ عليهم بأنهم كفَّارٌ كُفْرَ غيْرِهِم من الخلْقِ.

وهذا الأمرُ الأخيرُ واضِحٌ تماما في كتاب الله تعالى، كما هو واضِحٌ تماما في سُننِ الهُدى. فإنْ جهِلَ هذا أحدٌ، فقد كان يكْفِيه أنْ يُطبِّقَ على اليهُودِ ما طبَّقَهُ على فُسَّاقِ المُسْلِمِينَ ليَنْتَهِيَ إلى هذه النتيجةِ؛ ذلك أنَّ الله تعالى، وإنْ كان حُكْمُه في الفُسَّاقِ من أهْلِ الشهَادَتَيْنِ هو الخُلودُ في النار، وهو أمرٌ قَطْعِيٌّ، كما انتهَيْنا إليه حتَّى الآن، وهو ما سنَزِيدُه قطْعيَّةً فيما سيأتي، فإنَّه ما عاملَهم مُعامَلَةَ أهْلِ الكُفْرِ، بل خاطبَهم خِطابَ المُؤْمِنِينَ، كما أخَضَعَهُم لأحْكامِهم. وكذلك الأمْرُ بالنسْبَةِ لليهودِ الذين ظلُّوا مُتَمَسِّكين بِدينِهم، حيْثُ توعَّدهم بالخُلُودِ في الجحِيمِ، لكنَّه ما كتَبَ عليهم القتْلَ، كما كتبَه على الكفَّارِ، وخصَّهم بأحْكامِ أهْلِ الذمَّة إنْ عاشَروا المُسْلِمِينَ، وأباحَ لهم،

حينها، مُمارَسَةَ أحْكامِ دينِهم؛ فإنْ قاتلَوا المُسْلِمِينَ، كان واجِبا على المُسْلِمِينَ أنْ يرْضَوا مِنْهُم بالجِزْيةِ لا غير.

ومسألة إيمَانِهم بالمَعاني التي ذكَرْناها، إذَنْ، ثابِتَةٌ؛ ولِمَنْ أراد الإطمِئْنانَ ففِي كتابِ الله وحديثِ الرسول الكريم غُنْيَةٌ. ومن ذلك قوْلُه تعالى في بيانِ إيمَانِهم قبل البعثة النبوية:{الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ. وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا **إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ**. أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}[القصص/52 –54]، وفي الحديث، عن أبي موسى، أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :" ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ **آمَنَ بِنَبِيِّهِ**، وَأَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَآمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ..."[1].

ولِمَنْ أراد الحكْمَةَ الإلهيَّةَ من كلِّ هذا أشيرُ، باخْتِصارٍ شديدٍ، إلى أن ذلك له علاقةٌ بمناهجِ الدعوة إلى الإسْلَامِ، وأنْ لا علاقة له بحقيقة ما يؤُول إليه مصيرُ كلِّ أحدٍ من هؤلاء، إنْ ظلَّ على الكُفْرِ بنُبُوَّةِ محمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بالنسبة لليهُودِ والنَّصَارَى والمِلِّيين من أمَمِ الأرْضِ، أو ظلَّ على فسْقِه إنْ كان من أهْلِ الشَّهَادَتَيْنِ.

وقد تجاوَزَ بعضُ المُفَسِّرين حدَّ الحُكْمِ على اليهودِ بالكُفْرِ، فلَمْ يتورَّعُوا عن وصْفِهم بالشِّرْكِ، كما ألْمَحَ إليه بقُوَّةٍ الكثيرُ من المُفَسِّرين، وصرَّح به الرازي مثلا؛ خُصوصا إذا احْتاجُوا إلى ذلك للخُرُوج من إلْزامَاتِ نظَرِيَّاتِهم في الإرْجَاءِ. ومثالُ هذا الاضْطِرارِ ما رأيناه في تفْسيرِ الآية موضوعِ بحثِنا؛ والذي سأزيدُه وُضوحًا بالمثالِ الذي يَحْضُرُني، الآن، وهو ما فعَلَهُ الرازي، حين أراد الاستِدْلالَ على صحَّةِ القولِ بالشَّفَاعَةِ، بقولِه تعالى:{إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا}[النساء/48]، حيْثُ أنَّ عِلْمَه بأن الآية، رغْمَ عُمُومِها، قد نزَلَتْ، مرَّةً أُولَى، تعْلِيقًا على الإخْبارِ عن اليهُودِ، قد جعلَه ينْتَبِه إلى أن تعْمِيمَ الحُكْمِ فيها على كلِّ مُوَحِّدٍ سيَشْمَلُ، بالضَّرورةِ، اليهودَ، لأنَّهم مُوَحِّدُون، فأخْرَجهم منه إلى الشِّرْكِ، فقال:" هذه الآيةُ دالَّةٌ على أن اليهُودِيَّ يُسَمَّى مُشْرِكًا في عُرْف الشَّرْعِ. ويدُلُّ عليه وجْهانِ، الأوَّلُ: أن الآية دالَّةٌ على أن ما سِوَى الشِّرْكِ مَغْفُورٌ، فلو كانت اليهُودِيَّةُ مُغايِرَةً للشِّرْكِ لوَجَبَ أنْ تكُونَ مغْفُورَةً بِحُكْمِ هذه الآية؛ وبالإجْماعِ هي غيْرُ مغْفُورَةٍ، فدلَّ على أنَّها داخِلَةٌ تحْتَ اسْمِ الشرْكِ. الثاني: أن اتِّصالَ هذه الآية بِمَا قبْلَها، إنَّما كان لأنها تتضَمَّنُ تهْدِيدَ اليهُودِ، فلَوْلَا أن اليَهُودِيَّةَ

[1]– صحيح مسلم– ح 219

داخِلَةٌ تحْتَ اسْمِ الشِّرْكِ، وإلا لم يكُنْ الأمْرُ كذلك. فان قيل: قَوْلُه تعالَى:{ إِنَّ الذين آَمَنُوا والذين هَادُواْ }، إلى قوله: { والذين أَشْرَكُواْ} [الحج : 17] عطَفَ المُشْرِكَ على اليهُودِيّ، وذلك يقْتَضِي المُغايَرَةَ. قُلْنَا: المُغايَرَةُ حاصِلَةٌ بسَبَبِ المَفْهُومِ اللُّغَوِيّ، والاتِّحادُ حاصِلٌ بسَبَبِ المَفْهُومِ الشَّرْعِيّ، ولا بُدَّ من المَصِيرِ إلى ما ذكَرْناهُ دفْعًا للتناقُضِ"[1].

ولا أريدُ أنْ أواصِلَ طويلا في مثل هذا، ولذلك فسَأكْتَفِي بالقوْلِ بأنَّ وُرَودَ آيَةِ التبْشيرِ هذه، بعْدَ آيةِ الوَعيدِ لليَهُودِ، على العكْسِ تماما مما ذهب إليه، هي في التَّرْغيبِ في إتْمَامِ اليهودِ ما ينقُصُهم ليكْتَمِلَ لهم الصَّلاحُ المَوْجودُ فيهم، وهو تصْدِيقُ الرسُولِ الكريمِ، ففيها شهادةٌ، إذنْ، على قُرْبِ اليهودِ من التَّمامِ وخُلوُّهم التامّ من الشِّرْكِ، وليس الشّهادَة به عليهم .

ومن الواضِحِ تماما أنَّ سبب ما ذَهَبَ إليه هو العَجْزُ عن تفْسِير هذه الآيةِ مع المُحافَظَةِ على أصْلٍ ديني عظِيمٍ، هو الإقْرارُ بالمعْلُوم ضَرُورَةً من توْحِيد اليهُودِ؛ فلما رأى أن تفْسِيرَه يُدْخِلُهم في المُنْتَفُعِين من عَفْوِ الله، لَمْ يُغَيِّرْ التفْسِيرَ، بل غيَّر حُكْمَهم في كتابِ الله.

وإنْ كان صَحِيحًا أن السَّعْيَ إلى الهُرُوبِ من الإلْزامِ الضَّرُورِيّ بإدْخالِ الموَحِّدين في جُمْلَةِ المنتفِعين بالشَّفَاعَةِ قد ألْجأ المُرْجِئَةَ إلى الحكْمِ بالشِّرْكِ على منْ ثبتَ لهم التوْحِيدُ؛ فمن الصحيح أيْضا القوْلُ بأن عدَمَ فقْهِ آيةٍ، بالذَّاتِ، الفِقْهَ الواجِبَ قد ساهمَ في هذا بقُوَّةٍ. وهي قوْلُه تعالى:{ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ}[التوبة/29] حيثُ أنها، عندهم، نصٌّ في الموضوعِ.

والحقُّ أن هذه الآية لا تَحْتَوِي، قطْعًا، على ما ذهبَ إليه جمهور علماء العقيدةِ والتفْسير. وإنْ شئتَ أن تعْلَمَ معناها الصحيح، فاقْرأ ما كتبَه ابْنُ عاشُورٍ فيها، حيثُ جاء "بتَنْويرِ" معناها. قال:" والذي أرَاهُ، في تفْسِيرِ هذه الآية، أنّ المقْصُود الأهَمَّ منها قتالُ أهْلِ الكِتابِ من النَّصَارَى، كما علِمْتَ، ولكنَّها أدْمَجَتْ معَهُم المُشْرِكين، لئَلَّا يَتَوَهَّم أحدٌ أنَّ الأمْرَ بقِتال أهْل الكِتابِ يقْتَضِي التفَرُّغ لقِتالِهِم ومُتارَكَةُ قِتالِ المُشْرِكينَ. فالمقْصُودُ من الآية هو الصفَةُ الثالثَةُ { ولَا يَدِينُونَ دِينَ الحَقّ}. وأمّا قوْلُه:{ الذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِاليَوْمِ الآخِرِ} إلى قَوْلِهِ:{ وَرَسُولُهُ} فإدْمَاجٌ؛ فليْسَ المقْصودُ اقْتِصارُ القِتالِ على مَنْ اجْتَمَعَتْ فيهم الصِّفاتُ الأرْبَعُ، بَلْ كُلُّ الصِّفَةِ المقْصودَةِ هي التي أُرْدِفَتْ بالتبْيِين، بقَوْلِهِ :{ مِنَ الذِينَ أُوتُوا الكِتابَ} وما عَداهَا إدْماجٌ وتأْكِيدٌ لِمَا مَضَى؛

[1]– مفاتيح الغيب 277/5

فالمُشْرِكونَ لا يُؤْمِنُونَ بالله ولا باليَومِ الآخِرِ، ولا يُحرّمون شيئاً ممَّا حرَّم اللهُ ورسولُه، لأنَّهم لا شريعَةَ لهُم ... ولا يَدِينُونَ دينَ الحَقّ، وهو الإسْلامُ. وأما اليهُودُ والنَّصَارَى، فيُؤْمِنُونَ باللهِ واليوْمِ الآخِرِ، ويُحَرِّمُونَ ما حرَّم اللهُ في دِينِهم، ولكنَّهم لا يَدِينُونَ دِينَ الحقّ، وهو الإسْلامُ. ويلْحَقُ بهم المَجُوسُ، فقدْ كانت هذه الأدْيانُ هي الغالِبَةُ على أمَمِ المعْرُوفِ من العالَمِ يوْمَئِذٍ، فقد كانت الرُّومُ نصارَى، وكان في العرَبِ النَّصَارَى في بِلادِ الشَّامِ... وكان المَجُوسُ بِبِلادِ الفُرْسِ... وكانت اليهُودُ في خيْبَرَ وقُرَيْظةَ... وقد توفَّرَتْ في أصْحابِ هذه الأدْيانِ من أسْبابِ الأمْرِ بقِتالِهِم ما أَوْمَأَ إليه اخْتِيارُ طرِيقِ الموْصُولِيَّةِ لتَعْرِيفِهم بتِلْكَ الصِّلاتِ، لأنَّ المَوْصُولِيَّةَ أمْكَنُ طرِيقٍ في اللُّغَةِ لِحِكايَةِ أحْوالِ كُفْرِهِمْ.

ولا تَحْسَبَنَّ أنَّ عطْفَ جُمْلٍ على جُمْلَةِ الصِّلَةِ يقْتَضِي لُزُومُ اجْتِماعِ تلْكَ الصِّلاتِ لكُلِّ ما صَدَقَ عليه اسْمُ المَوْصُولِ، فإنَّ الوَاوَ لا تُفِيدُ إلاّ مُطْلَقَ الجمْعِ في الحُكْمِ؛ فإنَّ اسْمَ الموْصُولِ قدْ يكونُ مُراداً به واحِدٌ فيكُونُ كالمَعْهُودِ باللَّامِ، وقد يكون المُرادُ به جِنْساً، أو أجْناساً، ممَّا يَثْبُتُ له معْنَى الصِّلَةِ أو الصِّلاتِ، عَلى أنَّ حرْفَ العطْفِ نائِبٌ عن العامِلِ، فهو بِمَنْزِلَةِ إعادةِ اسْمِ الموْصولِ، سواءً وقَعَ الاقْتِصارُ على حرْفِ العطْفِ، كما في هذه الآيةِ، أوْ جُمِعَ بين حرْفِ العطْفِ وإعادَةِ اسْمِ الموْصُولِ بعْدَ حرْفِ العطْفِ، كما في قوله تعالى:{ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا. وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا. إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا. وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا. وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا}[الفرقان/63 – 68]، فقَدْ عُطِفَتْ فيها ثَمانِيَةُ أسْمَاءٍ موْصولَةٍ على اسْمِ الموْصُولِ، ولَمْ يَقْتَضِ ذلِكَ أنَّ كلَّ موْصُولٍ مُخْتَصٌّ المَاصَدَقَ على طائِفَةٍ خاصَّةٍ، بل العِبْرَةِ بالاتِّصافِ بمَضْمُونِ إحْدى تلك الصِّلاتِ جمِيعِها بالأوْلَى. والتعْوِيلُ في مِثْلَ هذا على القَرائِنِ"[1].

والحقيقةُ، إذن، أن إيمَانَ اليهودِ بالمعْنَى الذي أثْبَتْناه لا شكَّ فيه، وأن الآية موْضُوعَ بحْثِنا هي آيَةٌ عامَّةٌ من حيْثُ الأسْلوبُ، عامَّةٌ من حيثُ شُمُولُ الحُكْمُ الوارِدِ فيها لكُلِّ الخلْقِ، وهو إبْطالُ الإرْجَاءِ والزَّعْمِ بانْتِفاعِ أحدٍ، مهما كان، بالشَّفَاعَةِ. وهو العُمُومُ الذي ازْدَادَ رُسُوخًا بدِلالة مَجِيئِها في مَعْرَضِ الإبْطالِ لاعْتِقادٍ مُحَدَّدٍ، هو الزّعْمُ بانْتِفاعِ الذين اعْتَقَدُوه بأعْمالِ غَيْرِهم فيهم.

[1]– التحرير والتنوير 261/6، 262

ولا يتبقَّى للمُرْجِئَةِ، بعد بُطْلانِ زعْمِهم بكُفْرِ اليهودِ الذي اسْتَنَدوا عليه للقوْلِ بتخْصيصِ الآية فيهم بخاصَّةٍ، وجميعِ الكفَّار بالتبَعِيَّة، إلا الزَّعمُ بتفْضيلِ الله " المجرَّدِ" للمُسْلِمِينَ على غيرِهم من الأمم، أعْني " بالمجرَّدِ" تخْصيصَ الله– تعالى اللهُ– لهم على الناسِ بالعفْوِ على الكبائرِ التي لا يغْفِرُها لغيرِهم. وقد زعَمَ المُرْجِئَةُ ذلك بالفِعْلِ، فشابَهُوا بعْضَ اليهودِ والنَّصَارَى الذي اسْتَنَدُوا على الزَّعْمِ نفْسِه لتحْقيقِ الغَرَضِ نفْسه، حيثُ قالوا {نَحْنُ أبْنَاءُ اللهِ وأحباؤُه}. وسيأتي ذلك مُفَصَّلا في موضِعه، وأبادِرُ إلى التنْبيه، هنا، إلى أنَّ مُسْتَنَدَ ذلك عند الأشاعِرَةِ هي نظرية "المشِيئَةِ الإلَهِيَّةِ"، وعند السَّلَفِيَّةِ هي إضافةً إلى ذلك، آياتٌ وأخْبارٌ تأوَّلوها، وعند ابن حزْمٍ هي، إضافة إلى ذلك، "نظَرِيَّةُ المُحَابَاةُ"– تعالى اللهُ– التي ابتَدَعها.

1-5-4- الفرع الرابع: إلزام المرجئة اعتقاد خروج المُوَحِّدين المُكَذِّبين بالإسلام من النار

من الأمورِ المُحْزِنة أن الاجتِهادَ البالِغَ الذي رأيْناه من المُرْجِئَةِ في مُحَاوَلة إبْطالِ الاستِدْلال بهذه الآية بواسِطة الزَّعْمِ الذي زعَمُوهُ، وصَدَّقوهُ، وبَنَوْا عليه استِدْلالاتِهم، والذي سنراه مُجَدَّدًا في تَحْرِيفاتِهم للقرآن الكريم فيما سيأتي، لم يُنْتِجْ شيئًا ذا بالٍ إلا إلْزامَهم إلْزَامًا واجِبًا، لا مَحِيصَ عنه، بِوُجُوبُ تعْميمِ القوْلِ بالإرْجاءِ لكلِّ الفُسَّاقِ من شعُوب الأرْضِ، إنْ كان معهم إيمَانٌ بالله، أقْصِدُ تصْديقَ القلْب، خُصُوصا وأنَّه يكْفي كلُّ أحدٍ أنْ يُثْبِتَ أنَّ تأويلاتِهم لنُصُوصِ الشَّرْعِ الصحِيحَةِ، وظاهِرِ بعْضِ الأحاديثِ الموْضُوعَةِ، وهي نادِرةٌ للغايةِ، قد وعَدَتْ الخلْقَ بأنْ لا حاجَةَ لهم لأكْثَرَ من التوْحيدِ المجَرَّدِ من الإيمَانِ بأيِّ شيءٍ، مهْما كان هذا الشيءُ، والخالي من أيِّ عمَلٍ، مهْما كان هذا العمَلُ، ليَكُونُوا من أصْحابِ الوعْدِ الإلَهِيِّ بالغُفْرانِ الذي زعَمُوه. وإنْ ثَبَتَ هذا للمُوَحِّدين جميعا، فثَبَاتُه لليهُودِ أوْلَى، لأنَّهم أصْحابُ دِينٍ سَماوِيٍّ كامِلٍ؛ وبِهَذَا يذْهَبُ جُهْدُ المُرْجِئَةِ في تكْفِيرِهم أدْراجَ الريّاح.

ورغم أنِّي، حتى الآن، ما عرضْتُ شيئا كثيرا من أدلَّة المُرْجِئَةِ على صحَّة الاعْتِقادِ بفكْرَةِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، وما ذكَرْتُه، فقد بيَّنْتُ معْناه الصحيح الذي يَجْعَلُ موْضُوعاتِه غيْرَ ما ظنُّوا؛ ورغم أن جَمْعَ ذلك في موْضِعٍ واحدٍ له مباحِثُه الخاصَّةِ؛ إلا أنَّني أبادِرُ إلى ذكْرِ شيءٍ من ذلك في هذا الموْضِعَ حتى يعْلَمَ كلُّ أحدٍ أن الكثيرَ من أدلتِهم لا تَمْنَعُ دُخُولَ اليهُودِ، أو غيْرِهم من المُوَحِّدين، في الوعْدِ المزْعُومِ.

ومن ذلك، ما أوْرَدهُ الإمامُ البخاري، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ :" يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ؛ وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ"[1]، وما أوْرَده، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ :" قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنْ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ، لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ"[2].

وللتَّوْضِيح، فإن هذَيْنِ الحدِيثَيْنِ عامَّان، دالأَن، على حسَبَ فهْمِ المُرْجِئَةِ، على الوَعْدِ بِخُروجِ كلِّ مُوَحِّدٍ من النار بعد دخُولِها. وعلى هذا الفَهْمِ يَسْتَبِينُ "عَدَمَ جدْوَى" اجْتِهادِ المُرْجِئَةِ في مُحَاوَلةِ منْعِ اليهُود مِنْ هذا الحقّ، بِزَعْمهم كُفْرَهُمْ بما لا دليلَ فيه؛ بلْ أكثرُ من ذلك، إذْ فِيهما " تَكْسِيرٌ" للمَعْلومِ من دِين الإِسْلَامِ بالضرُورَةِ، من اشْتِراطِ الإِيمَانِ بالرسُولِ الخاتَمِ لخُرُوجِ مَنْ أدْرَكَه من اليهُودِ من الكُفْرِ "الخاصّ"، وهو الذي يَحْكُمُ عليهم بالخُلود في النار، كما أوْضَحْنا فيما سبَقَ، حيثُ لم يرِدْ فيهما شرطٌ للانْتِفاعِ بالعفْوِ إلا شرْطُ التوْحِيدِ، بِحَيْثُ أن وُجُودَه في كلِّ أحدٍ، وليْسَ اليهُود فقط، يَجْعَلُه من أهْلِها.

ونحنُ، إنْ توقَّفْنا عند اليهودِ من جُمْلَةِ أمَمِ الأرْضِ، نظرًا لارْتِباطِ بَحْثِنا للمَوْضوعِ بأخْبارِهم في القُرْآنِ الكَرِيمِ، فلا بدَّ أنْ نَنُصَّ على أنه من المعْلُومِ، قطْعِيًّا، أن أقلَّ صِفةٍ ثابِتَةٍ لهم أنَّهُم مُوَحِّدون. ولِمَنْ جهِلَ هذا أو غفَلَ عنه، نُذَكِّرُه بأنَّ أوَّل ما يتعلَّمُه اليهُودُ هو ما يُسَمُّونه "شِمِعْ إِسْرَائِيلَ"، أي "اسْمَعْ، يا إِسْرائيلُ"، وفيه :" اسمعْ، يا إسرائيلُ، الربُّ إِلَهُنا، ربٌّ واحِدٌ"[3]، وهو أساس صلاةِ الصّباحِ والمساءِ عند كلِّ يهودِيٍّ مُتَدَيِّنٍ. كما أن أوَّل الوصَايا العشْرِ التي يُقَدِّسُها كلُّ يهُودِيٍّ، هو :" لا يكُنْ لك آلِهَةٌ أخْرى أمَامِي. لا تَصْنَعْ لك تِمْثالًا مَنْحُوتًا، ولا صُورَةً مِمَّا في السَّماءِ... لا تَسْجُدْ لَهُنَّ ولا تعْبُدْهُنَّ. لا تنْطِقْ باسْمِ الربِّ، إِلَهِكَ، باطِلًا"[4].

ولا يتَبَقَّى للمُرْجِئَةِ، بعد هذا، إلا أنْ يقُولُوا: فإن الرسُولَ الكرِيمَ قد اشْتَرَطَ في الحديثِ الأوَّلِ وجُود شيءٍ من الخَيْرِ في قلْبِ المُوَحِّدِ الفَاسِقِ حتى تنْفَعُهُ الشَّفَاعَةُ، فنَقُولُ: إن الحديث الثاني لم

[1]- صحيح البخاري- ح 42

[2]- صحيح البخاري- ح 97

[3]- سفر التثنية 4/6

[4]- سفر الخروج 1/20- 3

يشْتَرِطْ ذلك، ثم مِمَّا لا شكَّ فيه أن في اليَهُودِ من بلَغَ الدرَجَةَ العُلْيَا من الصَّلاحِ، فإنْ نفَى ذلك أحدٌ، فلَنْ يَعْجَزَ كلُّ يهُودِيٍّ أنْ يكُونَ فيه "وَزْنُ ذَرَّةٍ" من الخيْرِ.

وللتأكيد، أقُولُ: إنه لم يَزْعُمْ مُرْجِئٌ قطُّ أن هذين الحَدِيثَيْنِ خاصَّان، بل لقد اجْتَهَدُوا الجُهْدَ في إثْباتِ دِلالَتهما على العُمُومِ، ليَسْتَفِيدَ، في مذْهَبِهم، كلُّ من جاء بالشّهادَتَيْنِ من فُسّاقِ المُسْلِمِينَ من الشَّفَاعَةِ. وفي خِضَمِّ انْشِغالِهم بتوْطيدِ عُرَى فكْرَتِهم غفَلُوا عن الوعْدِ العامِّ الوارِدِ فيهما بانْتِفاعِ كلِّ من يشْهدُ بأنْ لا إله إلا اللهُ، وليْسَ الجزْءُ الثاني من الشّهادةِ، وهو أشْهدُ أنَّ محمَّدا رسولُ الله، بِالخُروجِ من النارِ بعدَ دُخُولِها. وإنْ كان هذا من الأمُورِ الطامَّة، فإن الطامَّةَ الأعْظَمَ هي "تَعْطِيلُ" دِينِ الإسْلَامِ، بالمرَّةِ، من أنْ يكونَ "العُرْوَةَ الوُثْقَى" التي لا نَجاةَ إلا بها؛ حيْثُ أن التوْحيدَ الخالِصَ كان موْجودًا في اليهُودِ قبل بعْثةِ النبيِّ الخاتَم، ولا يزالُ مَوْجُودًا فيهم، وفي أفْرَادٍ كثيرين من غَيْرِهم.

وللعِلْمِ المُجرَّد لا أكثر، إذْ لن أتوسَّع في هذا الآن، أقول: إن غفْلَةَ المُرْجِئَةِ عن هذا الإلْزامِ هو وليدُ إيمَانِهم اليقِينِيِّ، والغامِضِ في الوقتِ نفْسِه، بفِكْرَةِ "تَميُّزِ" المُسْلِمِينَ التي أشرْنا إليها فيما سبَقَ، بحيثُ لم يَرَوا "التوْحِيدَ" إلا فيهم. ولوْلَا هذا لانْتبَهُوا إلى أن التوْحِيدَ معْنَى موْجُودٌ في كثيرٍ من الناس، بل هو، بمعْنَى من المعاني، موْجُودٌ في كلِّ الناس.

وقد يقولُ قائِلٌ من الذين أدْرَكُوا حَجْمَ المُصِيبةِ، فكيْفَ السبيلُ، وهل يَجِبُ علينا التَّصْدِيقُ بظاهِرِ هذَيْنِ الحَدِيثَيْن، وغيرِهما، فيَكُونُ من حقِّ الخلْقِ جميعا الاستِمْتَاعُ بالإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ ؟ ما هو المنْهَجُ لردِّ الأمْرِ إلى نِصابِه، وهل يكونُ ذلك بالحُكْمِ على هذين الحديثَيْنِ بالوضْعِ، أو الضَّعْف ؟

وأقول: لا شكَّ أن مَنْ قرأ الصفحاتِ السابِقةِ من هذا الكتاب، بِوَعْيٍ، قد انْتبَه إلى أنِّي لَمْ أجْزِمْ بأن معْنَى الحديثَيْن الذي أثْبَتَه المُرْجِئَةُ صَحِيحٌ، فيكُونُ الإلْزامُ الثَّابِتُ عنْهُما صَحِيحًا؛ بل كلُّ ما أثْبَتُّه هو لِبيان بُطْلانِ مَذْهَبِهم، بسَبَبِ بُطْلانِ ما يلْزَمُ عنه؛ وهو أن الرسُولَ الكريمَ قد وعَدَ الخلْقَ كلَّهم باستِحْقاقِ الوعْدِ على مثلِ هذا العهْدِ.

وبعدُ، فإن كلَّ مَنْ قَرَأَ فصُولَ هذا الكتاب إلى هذا الموْضِع، وهو مُنْتَبِهٌ، قد لاحظَ أنِّي ما ردَدْتُ حديثًا شرِيفًا واحِدًا؛ ذلك لأن المُشْكِلَةَ ليْسَتْ في الكثيرِ من الأحاديثِ التي رواها أئِمَةُ النَّقْلِ، بل في استِخْدامِ المُرْجِئَةِ لها؛ حيث شَحَنوا كلَّ حديثٍ من الأحادِيث التي في الموضوع بمَعانِيَ ليْسَتْ فيها، وأدْرَجَ بعْضُهم في بعْضِها جُمَلاً تُحِيلُها عن دِلالَتِها الأصْليَّةِ إلى الدِّلالَةِ على فِكْرَةِ الإرْجَاءِ أو الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ التي آمَنُوا بها، وأضافوا إليها أحادِيثَ ضعيفةٍ أو موْضُوعَةٍ، وهي

قليلةٌ جدا، وأحاديثَ في الشَّفَاعَةِ العامَّةِ، أو الشَّفاعةِ الخاصَّة، أي التي يقولُ بها المُعْتَزِلَةُ؛ وكلتاهما حقيقةٌ من حقائقِ دِينِ الإِسْلَامِ؛ ثم جَمَعُوا الكلَّ في بابِ الشواهِدِ على ثُبوتِ فكْرَتِهم، وشاعَ ذلك بينَ أهْلِ العلمِ والمُتَعَلِّمِينَ عنهم، حتى أصْبَحَ هذا المذْهَبُ هو مذْهَبُ جُمْهُورِ أهْلِ السنَةِ والجماعَةِ، وبخاصَّةٍ بعْدَ زَوالِ المَذْهَبِ السنِّيّ الصحِيحِ والأقْدَمِ، أيْ الاعْتِزَالِ.

وقد سبقَ لنا تفْصيلُ البحْثِ في المنْهَجِ الذي يجبُ أن يتحكَّمَ في فهْمِ مثلِ هذه الأحاديث، مِمَّا يُغْنِينا عن إعادتِه؛ إنَّما الذي نُضيفُه، هنا، هو الردُّ على من ظنَّ أنَّ حديثَ أبي هُرَيْرَةَ، رضِيَ اللهُ عنْهُ، في ضَمانِ الرَّسُولِ الكريمِ الشَّفَاعَةَ للمُوَحِّدين يُضْعِفُ ما قُلْناهُ، إذْ فيه دليلٌ صرِيحٌ على ثُبوتِها. وهذا غيرُ صحِيحٍ، لأنَّه لا يوجَدُ في الحديثِ إثْباتُ الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ، بلْ النصُّ على أن للرسُولِ الكريمِ شَفَاعَةً للمُسْلِمِينَ، وهو أمْرٌ ثابِتٌ – ولكن ليس بمعناها الإرْجائِيِّ، بل بمعناها الصحيح الذي وعدْنا ببَيانِه في موْضِعه – بحيثُ لا يؤَدِّي القَوْلُ به إلى تضْعِيفِ شرْحِنا لهذا الحديثِ، ولا للأحاديثِ التي من هذا النوْع، بأنَّ ذلك كان في مرْحَلَةٍ ما من مراحِلِ الدعْوةِ، أو هو وعْدٌ لحالاتٍ خاصَّة، أوْ أنَّه مُجْمَلٌ يُوجدُ تفْصِيلُه في غيْرِه من النُّصُوصِ. وهذا الأخيرُ كثيرٌ جدًّا كما لا يَخْفَى على الدارِسين. وسنَعُودُ إلى بعْضِه لاحِقًا.

1-6- المطلب السادس: إبطال القرآن الكريم اعتقاد الإرجاء

إذا عُدْنا، الآن، إلى تتبُّعِ عمَلِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في إبْطالِ الأفْكَارِ التي آمنَ بها بعضُ اليهُودِ إيمانَ العقائِدِ، والتي كانت، قَطْعًا، مُنْتَشِرةً في يهُودِ يثْرِبَ، كما هي موْجُودَةٌ في غيرِها من البيئاتِ اليَهُودِيَّةِ؛ والتي كانت لذلك في مُوَاجَهةٍ مباشِرةٍ مع الدَّعْوَةِ النبويَّةِ بعْدَ الهجْرَةِ المُباركَةِ إلى المدينةِ؛ فلا بُدَّ من التساؤُلِ، أوّلا، عن مَضْمُونِ هذه الأفْكَارِ التي فرَضَتْ العَمَلَ على إبْطالِها إبْطالا تامًّا، وقَطْعِيًّا، في آيَتَيْ سورةِ البقرة التي سبَقَ درْسُهُما.

وإنَّنا نجِدُ ذلك في قَوْلِهِ تعَالَى، مثَلًا، عن اليهُودِ: { وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ. فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ. وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ}[الأعراف/168- 170]

إن اللهَ تبارك وتعَالى يُخْبِرُ في هذه الآيات عن تَحْريفٍ حدَثَ في التدَيُّنِ اليهُودِيّ، وهو اخْتِرَاعُ بعْضِهم لفِكْرَةِ أنَّ اليهُودَ غيْرُ خاضِعِينَ لِمَضْمُونِ العهْدِ الذي أخَذَهُ اللهُ على آبائِهم زمَنَ قُوَّةِ التعْليمِ الدِّينِيّ في عهْدِ الأنْبِياءِ عليهم السَّلام، والذي استمَرَّ مرْجِعًا لليهودِ ما دام الصَّلاحُ في أتْباعِهم إلى زَّمَنٍ لا نَسْتَطيعُ تَحْدَيدَهُ بدقَّةٍ، حيْثُ ظَهَرتْ هذه الأفْكارُ التي استَبْدَلَتْ بعَقِيدةِ وجُوبِ العمَلِ بالشّريعةِ كامِلةً، بما فيها من عقائدَ وعِباداتٍ ومُعامَلاتٍ، فِكْرَةَ انْتِفاعِ اليهُودِيّ بالغُفْرانِ، مِمَّا يَعْني دُخولَه الجنةَ رغْمَ تدَنُّسِهِ بالمعَاصِي.

وقد يظُنُّ ظانٌّ أن عدَمِ انْتِباهِ جمْهُورَ المُفسّرِين إلى أن هذه الآياتِ صَرِيحةٌ في الدّلالَةِ على البُطْلَانِ التامّ للإرْجَاءِ من حُسْنِ الحظِّ، وإلا لَجَاءُوا في تفْسِيراتِهم بأشْيَاءَ من عجائبِهم تضْطَرُّنا إلى إضاعةِ الجُهْدِ في تَتَبُّعِها بالتَّفْنِيدِ؛ لكن الحقيقةَ أن اطمِئْنانَهم إلى ثُبُوتِ الإرْجَاءِ الإسْلَامِيّ والوعْدِ بالشَّفَاعَةِ لفُسَّاقِ المُسْلِمين دون سِواهم، هو الذي جعلَ جُمْهُورَهم يرَى عدَمَ تضْيِيعِ الوقْتِ في الردِّ على فِكْرةٍ كانوا يُؤْمِنُون بأن اعْتِقادَها باطِلٌ بالنِّسْبَةِ لليهُودِ فقط، وأنَّ نتيجَتَها، وهو الخُلودُ في نارِ جهنَّمَ، خاصٌّ بهم، وأن ذلك لا يعْنِي المُسْلِمِينَ في شيءٍ.

وللعِلْمِ، فإنَّ هذا، كما سَبقَتْ الإشَارَةُ، من نتائِجِ إيمانِ المُسْلِمِينَ بالفِكْرَةِ نفْسِها التي آمَنَ بها اليهُودُ والنصَارى، وهي"التمَيُّزُ" على الخَلْقِ؛ حيْثُ لعِبَ الإيمانُ بفِكْرَةِ الإرْجَاءِ دوْرًا مِحْوَرِيًّا في اعْتِقادِها، أوْ كان اعْتِقادُها من جُمْلَةِ أسْبابِ اعْتِقادِ الإرْجَاءِ.

وعلى كلِّ حال، فقد جاءَ المفَسّرون المُسْلِمُونَ بكلامٍ مقْبُولٍ، عُمُوما، في تفْسِيرِ الآيات، مِمَّا أغْنانا عن هذا العمَلِ؛ فقال فيها ابنُ جريرٍ:"{ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ}، ولا يُضِيفُوا إليه إلا مَا أنْزَلَه على رسُولِه مُوسَى صلَّى اللهُ علَيْهِ وسلَّم في التَّوْرَاة، وأنْ لا يكْذِبُوا عليه؛ كما حدَّثنا القاسِمُ ... قال ابْنُ عبَّاسٍ: ... فِيمَا يُوجِبُونَ على اللهِ من غُفْرانِ ذُنُوبِهم التي لا يَزَالون يعُودُون فيها، ولا يَتُوبون منها"[1].

وقال البغَوِيّ:" أخَذَ علَيْهِمْ العهْدَ، في التوْرَاةِ، أنْ لا يقُولُوا على الله الباطِلَ، وهو تَمَنِّي المَغْفِرَةَ مع الإصْرارِ، وليْسَ في التوْرَاةِ مِيعادُ المَغْفِرَةِ مع الإصْرارِ. { وَدَرَسُوا مَا فِيهِ} قَرَأُوا ما فيه، فهُمْ ذاكِرُونَ لذَلِكَ، ولو عَقَلُوهُ لعَمِلُوا لِلْدَّارِ الآخِرَةِ"[2]. وهو المعْنى نفْسُه، والكلِمَاتُ تقْرِيبًا، التي ردَّدَها ابنُ الجوْزِيّ، فقال:" قال ابن عبَّاسٍ: وَكَّدَ الله عليْهِم، في التوْرَاةِ، أنْ لا يقُولُوا على اللهِ إلا

[1]– جامع البيان 215/13

[2]– تفسير البغوي 296/3

الحَقَّ ، فقالوا الباطِلَ؛ وهو ما أوْجَبُوا على اللهِ من مغْفِرَةِ ذُنُوبهم التي لا يتُوبُونَ منها، وليْسَ في التوْرَاةِ مِيعَادُ المَغْفِرَةِ مع الإصْرَارِ "[1].

وأكثَرُ بسْطًا من كلِّ هذا، وأوْضَحُ قوْلُ ابنِ عاشُورٍ:" أنَّهم يعْصُونَ، ويزْعُمُونَ أن سيِّئاتِهم مغْفُورَةٌ، ولا يُقْلِعُونَ عن المَعاصِي. وجُمْلَةُ:{ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَاب} جَوَابٌ عن قوْلِهِم:{ سَيُغْفَرُ لَنَا}، إبْطَالاً لِمَضْمُونِه، لأن قوْلَهم:{ سَيُغْفَرُ لَنَا} يتضَمَّنُ أنهم يزْعُمُونَ أن اللهَ وعَدَهُمْ بالمَغْفِرَةِ على ذلك. والجمْلَةُ معْتَرِضَةٌ في أثْناءِ الإخْبارِ عن الصالِحين وغيْرِهم، والمَقْصُودُ... إعْلامُ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلم ليَحُجَّهُمْ بها... والاستِفْهامُ للتَّقْرِيرِ، المَقْصُودُ منه التوْبِيخُ. وهذا التقْرِيرُ لا يسَعُهُمْ إلاّ الاعْتِرافُ به لأنَّه صَرِيحُ كِتابِهم في الإصْحاحِ الرابِع، من السِّفْر الخامِس " لا تَزِيدُوا على الكَلامِ الذي أُوصِيكُم به، ولا تُنْقِصُوا منه، لِكَيْ تحْفَظُوا وَصَايَا الربِّ". ولا يَجِدُون في الكتاب أنهم يُغْفَرُ لهم، وإنَّمَا يَجِدُون فيه التوْبَةَ ...كما في سِفْرِ المُلُوكِ الأوَّلِ في دعْوَةِ سُلَيْمانَ، حين بَنَى الهيْكَلَ، في الإصْحاحِ الثامِنِ؛ فقَوْلُهُم:{ سَيُغْفَرُ لَنَا} تَقَوُّلٌ على الله بِمَا لَمْ يَقُلْهُ"[2].

وقد أكَّدَ ابنُ عاشورٍ أن إيمانَهم بهذه الفِكْرَةِ المُخالِفةِ لِصَرِيحِ العهْدِ الإلَهِيِّ قد ألْزَمَهُم الخُسْرانَ يومَ القيامَةِ، وهو الأمْرُ الذي يعْنِي أنها فِكْرَةٌ باطِلةٌ، فقال:"{ والدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ} كِنايَةٌ عن كوْنِهِم خَسِرُوا خَيْرَ الآخِرَةِ بأخْذِهِمْ عرَضَ الدنْيَا بتِلْكَ الكَيْفِيَّةِ، لأن كَوْنَ الدَّارِ الآخِرَةِ خيْراً مِمَّا أخَذُوهُ يسْتَلْزِمُ أنْ يَكُونَ ما أخَذُوه قد أفاتَ علَيْهِم خَيْرَ الآخِرَةِ "[3].

والحقيقةُ أنَّ العلماءَ المُسْلِمِينَ لوْ كَانُوا يعْقِلُون عن الله تعالى حقًّا، ويعْلَمُون سبَبَ وغرَضَ قَصَصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وأسرارَ أخْبارِه عن الأشياءِ، وبالأخَصِّ أخْبارُ الأمةِ اليَهُودِيَّةِ؛ لكان فيما أوْرَدْنَاهُ حتى الآن، أحْسَنَ جميعُ المفسِّرين بيانَ مُرادِ الله منه، دالًّا بما فيه الكِفايَّةُ على بُطْلَانِ فِكْرَةِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ من المُسْلِمِينَ؛ حيثُ أنَّ الآيةَ ورَدَتْ في وصْفِ وإبْطالِ اعْتِقادٍ مُحَدَّدٍ لقَوْمٍ مُوَحِّدِين، أخذَ الله تعالى منهم العهْدَ نفْسَه الذي أخَذَهُ على المُسْلِمِينَ من يعدِهم، فظَنَّ بعضُهم أن القِيامَ بكُلِّ واجِباتِه لا يَعْنِيهم، فاخْتَرَعُوا أفْكارًا تَجْعَلُهم في حِلٍّ منه، تفْتَحُ لهم بابَ الاسْتِراحَةِ إلى الاستِمْتاعِ بالدُّنْيا بغيْرِ ما أباحَ لهم، وهم مُطْمَئِنُّونَ إلى أنَّ مُجَرَّدَ "الوَصْفِ" بأنهم من أبْنَاءِ الأنْبِياءِ كَفِيلٌ بنَجَاتِهم، حيثُ أنَّه {سَيُغْفَرُ} لَهُمْ.

---

[1]– زاد المسير 50/3

[2]– التحرير والتنوير 3/6

[3]– السابق 4/6

والنتِيجَةُ اللَّازِمةُ لهذا هي أن العُلَماءَ المُسْلِمِينَ، وقد تركُوا حُسْنَ الفهْمِ عن الله تعالى في إدْراكِ أن الغرضَ من هذه الأخْبارِ هو تعْلِيمُهُم، هم بالأساسِ، الاعْتِقادَ الصحِيحَ، وَتَحْذِيرُهم من الأفْكارِ الباطِلةِ؛ قد ضيَّعُوا هذه الفوائدَ كلَّها. ولو توقَّفَ الأمرُ عند هذا الحدِّ لكان طامَّةً، ولكن تحْوِيلَ هذه الأخْبارِ عن غرَضِها بأنْ جُعِلَتْ مُجَرَّدَ أدلَّةٍ على غضَبِ اللهِ تعالى على اليهودِ، وإخْراجِهم من الوعْدِ، جعَلَ منها سبَبًا آخر، يُضافُ إلى غيرِه من الأسْبابِ في اتِّخاذِ ذلك ذرائِعَ "للتشَفِّي" في اليهودِ، و"الزَّعْمِ" بأن المُسْلِمِينَ هم "الشعْبُ المخْتارُ الجديدُ"، دون إدْراك سبَبِ الغَضَبِ الإلهِيِّ على الأمةِ اليَهُودِيَّةِ، وهو تضْيِيعُ العهْدِ، ولا ضَرُورَةَ اِلْتِزَامِ الأمةِ الجَدِيدَةِ، أيْ المُسْلِمِينَ، بالقِيامِ به. وهذه طامَّةٌ أُخْرَى.

وآياتُ الكتاب المُنيرِ في هذا المعنى كثيرةٌ مُحْكَمَةٌ، لعلَّ من أحْكَمِها قوْلُه تعالى في اليهود:{ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}[الجمعة/5]؛ وقال في المسلِمين:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ. وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}[المائدة/90– 92]

وبعدُ، فإنْ كان اطمِئْنانُ المُفَسِّرِين الذين سبَقَ النقْلُ عنهم إلى الإرْجَاءِ قد جعَلَهم لا ينْتَبِهُون إلى أن في الآياتِ المذْكُورَةِ دليلا قائِما على بُطْلانِ هذه الفِكْرَةِ اليَهُودِيَّةِ، وبالتالي فهي دليلٌ على بُطْلانِ كلِّ إرْجاءٍ؛ فإن مُفَسِّرًا مُتَكَلِّمًا كبِيرًا، مثل الرازي، أدْركَ هذا الخطَرَ على إرْجَاءِ المُسْلِمِينَ، وهو من أشدِّهم تَحَمُّسًا له؛ ولذلك عمِلَ، كعادَتِه، على سَدِّ هذه الخَلَّةَ بإلْقاءِ عدَدٍ من الشُّبُهاتِ التي تَمْنَعُ إخوانَه من إدْراكِ هذه الحقِيقَةِ؛ ولهذا زعَمَ أن هناكَ فَرْقًا بين إرْجاءِ الأُمتَيْنِ، فقال:"{ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مّيثَاقُ الكِتَابِ}، أي التوْرَاة، { أَنْ لاَّ يَقُولُواْ عَلَى الله إِلاَّ الحَقَّ} قيل: المُرَادُ مَنْعُهُمْ عن تَحْرِيفِ الكِتابِ وتغْيِيرِ الشرائِع لأجْلِ أخْذِ الرِّشْوَةِ، وقيل: المُرادُ أنهم قالوا: سيُغْفَرُ لنا هذا الذنْبُ مع الإصْرارِ؛ وذلك قوْلٌ باطِلٌ. فإن قيل: فهذا القوْلُ يدُلُّ على أن حُكْمَ التوْراة هو أن صاحِبَ الكَبيرَةِ لا يُغْفَرُ له. قُلْنَا : إنَّهم كانوا يقْطَعُونَ بأن هذه الكَبيرَةَ مغْفُورَةٌ، ونحن لا نقْطَعُ بالغُفْرَانِ، بل نرْجُو الغُفْرَانَ، ونقول: إنْ بتَقْدِيرِ أنْ يُعذِّبَ الله عليها، فذَلِكَ العَذَابُ مُنْقَطِعٌ غيْرُ دائِمٍ"[1].

[1]– مفاتيح الغيْبِ 287/2

وبدْءًا، فالحقيقةُ أن الإكثارَ من إيراد احْتِمَالاتِ تَفْسِيرِ أيّ آيةٍ، مهْما كانتْ مُحْكَمَةً هو نوْعٌ من "تَمْيِيع" الحقائِق. وينْطَبِقُ ذلك على هذه الآيَةِ، إذْ كلِمَاتُها معْلُومَةٌ في لغة العرَبِ وأسْلوبُها بليغٌ، ومعْناها، على هذا، ليْسَ فيه شيءٌ من التشَّابُه؛ فهِيَ واضِحةٌ في عَدَمِ ذِكْرِ شيءٍ مُحدَّدٍ عن سببِ قوْلِ هذه الفِرْقَةِ من اليَهُودِ {سَيُغْفَرُ لَنا}، بل فيها أنهم عمِلُوا بِمَا علِمُوا أنه حرامٌ شرْعًا، لأجْلِ الانْتِفاعِ به في حياتِهم الدُّنْيا؛ مُتَرَخِّصِين في ذلك بزَعْمٍ زَعَمُوه، وهو أن الله سيَغْفِرُ لهم دون حاجَةٍ إلى التَّوْبةِ. وقد أكْذَبَ الله تعالى هذا الزَّعْمَ، بأنْ بيَّن مُخَالَفتَهُ لشُرُوطِ العَهْدِ المَنْصُوصِ عليها في كُتُبِهم، وذلك قولُه :{ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ }، التي كانوا عالِمِين، قطْعًا، بما فيها، وذلك قوْلُهُ :{ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ}.

ولا بدَّ من تقريرِ أن مُحَاوَلةَ الرازي الإيهامَ بأن هناكَ فَرْقًا بين زعْمِ هذه الفِرْقةِ اليَهُودِيَّةِ وبيْنَ المُرْجِئَةِ المُسْلِمِينَ، هي مُحاوَلةٌ يائِسَةٌ، لأنَّ ما جاء به من فُروقٍ بين الزَّعْمَيْن ليْسَ بشيْءٍ، إذْ كلٌّ من الفريقَيْنِ يُؤْمِنُ، قطْعِيًّا، بأنَّه من أهْلِ النَّجاةِ يوْمَ يقُومُ الناسُ لربِّ العالَمِين. وإنْ أردْنا بَعْضَ التفْصِيلِ، فإن المَذْهَبَ اليهُودِيَّ المذْكورَ في هذه الآيَةِ هو عيْنُه مَذَهَبُ المُرْجِئَةِ المُسْلِمِينَ، من السَّلَفِيَّةِ والأشاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ، كما بيَّنَّا، حيْثُ يَزْعُمُونَ بأن فَريقًا من فُسَّاقِ المُسْلِمِينَ سيَغْفِرُ اللهُ لهم بدْءًا، أي دُون عِقابٍ. أمَّا مذْهَبُ الفِرْقَةِ اليَهُودِيَّةِ الثانية، والتي أشرْنا إلى وجُودِها وبعْضِ مذْهَبِها فيما سبَقَ، وسنَزِيدُ الحديثَ عنها تفْصِيلًا فيما سيَأْتِي، والذين يقُولُون بأنهم لَنْ يدخُلوا النارَ إلا أيَّامًا معْدُوداتٍ، ثمَّ يُنْقَلونَ عنها إلى الجنَّةِ، فهو أشْهَرُ من أنْ يَجْهَلَ أحدٌ أنَّه مَذْهَبُ المُرْجِئَةِ المُسْلِمِينَ جميعا، الذين "يقْطَعون" بأنَّ النارَ لا يبْقَى فيها أحَدٌ من أهلِ التوْحِيدِ، لا ما زَعَمَ الرازي أنهم "يَرْجُونَه" فقط، وإنْ كان من الصَّحيحِ أنْ نقولَ إن " الرَّجاءَ" مذهبٌ لبعْضِ المُسْلِمِين؛ وهم بعضُ فِرَقِ المرجئةِ القُدَامَى، مثل المرجِئَةِ الأحنافِ في زمنِ وُجودِهم الأوَّلِ، أي قريبًا من حياةِ الإمامِ أبي حنيفةَ.

وخَيْرٌ من هذا في التمْيِيزِ بين المُرْجِئَةِ اليهودِ والمُسْلِمِينَ هو أنْ نَجْزِمَ بأنَّ هاتَيْنِ الفرقَتَيْنِ من اليهودِ هُمَا فِرْقَتان قلِيلَتَا العَدَدِ فيهم، ضَعَيفَتا الحُجَّةِ، مرْدُودَتا المذْهَبِ عنْدَ جُمْهُورِهم، بيْنَما يُعْتَبَرُ الإرْجَاءُ، ومنذُ قرونٍ طويلةٍ، أيْ منذُ غِيابِ المُعْتَزِلَةِ، هو المذْهَبُ المُعْتَمَدُ لأكْبَرِ وأشْهَرِ فِرْقةٍ في المُسْلِمِينَ، وهي أهْلُ السُنَّةِ والجَماعَةِ.

والمُلاحَظُ أنَّه يُوجَدُ في خِتَامِ الآياتِ موْضُوعَ البحْثِ بيانٌ للمَذْهَبِ الحقّ، الذي هو طريقُ النجاةِ الوحيدِ، ومضْمُونُه القيامُ بواجِباتِ العَهْدِ كامِلَةً، حيثُ قال تعالى:{ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ

يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ. وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ}. فإنْ حَدَثَ، بعْدَ "العضّ بالَّنواجِذِ" على الكِتابِ، وهو مجازٌ في حديثِ الرسُولِ الكَرِيمِ يصْلُحُ شرْحًا للمَجَازِ في قوْلِه تعَالَى {يُمَسِّكُونَ}؛ شيءٌ من الفُسُوقِ، فإنه يُوجَدُ في الآية الأكْثَرِ شبَهًا بهذه الآيَةِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ كُلِّه، طريقُ البراءةِ منه، وهو التوْبَةُ النَّصُوحُ، وليْسَ الإدِّعاءُ الكاذِبُ بالغُفْرانِ. وقد سبقَ لنا دراسةُ الآيةِ المعْنيَّةِ، مِمَّا يُغْنينا عن إعادةِ بَحْثِها، ولذلك سنَكْتَفي بتذْكيرِ القارئِ بها، بحيثُ يضَعُها بجانِبِ شبيهَتِها لِتَكْتَمِلَ له صُورَةُ الموْضُوعِ، وهي قوْلُه تعالى:{ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آَدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آَيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا. فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا}[مريم/58– 60].

وقد ذَكَرْنا فيما مضَى، مرَّاتٍ، أنَّ الله تعالى كان بصَدَدِ بيان اعْتِقادِ طوائِفَ من اليهُودِ شذُّوا بمذاهِبَ مُخالِفةٍ لِما أخذَهُ الله من عهْدٍ على آبائِهم على لِسان الأنْبياء عليهم السَّلَامُ. يدلُّ على ذلك ما بيَّنَّاه فيما مَضَى من أن عقيدةَ غُفْرانِ ذُنُوبِ اليهُودِ، لمُجرَّدِ كوْنِهم يهودًا، لَمْ تكُنْ في يومٍ من الأيامِ عقيدةً لِجُمهُورِهم، بل هي عقيدةُ فِرْقَةٍ منهم؛ وكذلك الأمْرُ بالنسبة للَّذِينَ اعْتَقَدوا الخُرُوجَ من النار بعد دُخولِها بِشفاعَةِ صِفَتِهم، أيْ كونِهم يهُودًا، وعَمَلِ غيْرِهم فيهم بالصَّلَواتِ والصَّدَقَاتِ والدَّعَواتِ. وقدْ وردَ هذا صريحًا في القُرْآنِ الكَرِيمِ، بدِلالة قوْلِه {ومِنْهُمْ} في قوْلِه تعالى:{ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ. فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ. وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ. بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[البقرة/78، 82].

إن من اليهود، إذَنْ، فِرْقَةٌ جاهِلةٌ بِحُكْمِ الله تعالى في مُسْتَنداتِ الجزاءِ، وذلك هو المعْنَى الذي يعلَمُه اليهُودُ من الوصْفِ "بالأُمِّيِّينَ"، إذْ هذه الكَلِمَةُ العَرَبية هي المُقابِلُ للكَلِمَةُ العبْرِيَّةِ "جُوييمْ" أي الأمَمُ، وهو وصْفٌ يُطْلِقُه اليهُودُ على غيْرِ بني إسرائيلَ، يُشِيرُون بذلك إلى اخْتِصاصِ اليهُودِ بالعِلْم الإلهَِيّ وخُلُوّ أمَمِ الأرضِ جميعا منه. ومعْنَى وصْفِ القُرْآنِ الكَرِيمِ لِهَذِهِ الفِرْقَةِ بهذا هو، قطْعًا، ما قُلْنَاهُ من أنه إشارةٌ إلى جهْلِهم بِمَا يوجَدُ في الكِتاباتِ في الموْضوعِ التي تتحدَّثُ

عنه، وهو كيْفِيَّةُ استِحْقاقِ الجنة، والنجاة من النار. وقد ورَدَ في الآية شرْحُ هذه الكلِمَةِ بما قلناه، وذلك قوْلُه تعالى:{ لَا يَعْلَمُونَ الكِتابَ}.

وقبْلَ أنْ أواصِلَ لا بدُّ أن أُنَبِّه إلى أن المُسْلِمِينَ، إلا فيما ندَرَ، يرَوْن أن معْنَى كلمة "أمّيٍّ" في القُرْآنِ الكَرِيمِ هو الجهْلُ بالقِرَاءَةِ والكِتابَةِ. وهذا، قطْعًا، خطأٌ، في تَحْديدِ دِلالَةِ الكَلِمَةِ. وقد بحثْتُ المسألة بِرُمَّتِها في كتابي " أميَّةُ النبِيِّ الخاتَمِ– الحقيقةُ الضائِعةُ بين أغْلاطِ المُسْلِمِينَ ومُغالَطاتِ المُسْتَشْرِقين–" والذي طَبِعَتْه دار النشْرِ التي تعاقَدْتُ معها، بغيرِ علْمٍ منِّي ولا مُوَافَقَةٍ، بالعُنْوان الغَبِيّ " هل كان محمَّدٌ أمِّيًّا – الحقيقةُ الضائِعةُ ...–"، حيْثُ انْتَهَيْتُ إلى ما قلتُهُ قبْلَ قلِيلٍ، وهو أن كلِمة " أمّيٍّ" بِجَميعِ تصْريفاتِها في القُرْآنِ الكَرِيمِ وردَتْ بمعْناها عند اليهُودِ، أي الجهْلِ بالكِتابَاتِ السَّماوِيَّةِ. والنبِّيُّ علَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلَامُ، إذن، "أمِّيٌّ"، أيْ أنه ليْسَ من بَنِي إسْرائِيلَ، عرْقِيًّا، وبالتَّالي فهُوَ ليْس يهُودِيًّا دينِيًّا، ولا هو مِمَّنْ تعلَّمَ دينَهم. ومسْأَلَةُ عدَمِ مْعرِفَتِه، علَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلَامُ، بالقِرَاءَةِ والكِتابَةِ مسألة أخرى، وهي ثابتةٌ أيْضًا، كما هو ثابِتٌ أمْرُ عدَمِ تعلُّمِه دينَ اليهُودِ أو النَّصارَى؛ ولكن بأدلَّةٍ غيْرِ دِلَالَةِ كلِمَةِ " أمِّيٍّ" التي ورَدَتْ وصْفًا له في الكِتاب العَزِيزِ.

ويسْتَطِيعُ كلُّ أحدٍ أنْ يرْجِعَ إلى كِتابِي المذْكُورِ، إذْ فيه غُنْيَةٌ في الدِّلَالَةِ على ما قلت، إضافة إلى موْضُوعاتٍ أخرى، أهمُّها بحثُ مسألة ادِّعاء بني إسْرائيل التمَيُّز على الأمَمِ جميعًا، وتَحْديدُ الأسباب الدِّينِيَّةِ والتارِيخِيَّةِ لذلك. فإنْ عجَزَ القارئُ، لأيِّ سببٍ، عن قِراءةِ الكِتابِ؛ فإن في الآيَةِ التي أوْرَدْناها أحدُ أدلَّةِ ما ذهَبْنا إليه، حيْثُ وَصَفَ الله هؤلاء اليهُودَ الذين نعتَهُم "بالأميَّةِ" بأنهم " يَكْتُبُونَ الكِتَابَ بأيْديهِمْ". فهل يصِحُّ في الذي لا يعْرِفُ القِراءَةَ والكِتابَةَ أنْ يُوصَفَ بأنه يَكْتُبُ ؟

وقد بيَّنتْ الآيةُ أن جهْلَ هذه الفِرْقَةِ اليَهُودِيَّةِ بما في الكتاباتِ قد جعَلَها تسْتَبْدِلُ بما وردَ فيها من الشُّروط التي أخذَها الله على اليهُودِ لاستِحْقاقِ الجنة – وهي أمُورٌ منْصوصٌ عليها نصًّا في العهْدِ القديمِ كلِّه؛ كما أنَّ غالِبِيَّتَها السَّاحِقةَ مِمَّا ورَدَ تَصْديقُه في القُرْآنِ الكَرِيمِ، ومنه الآياتُ قبْلَ هذه الآيةِ وبعْدَها، كما سنُشِيرُ – أمُورًا مِمَّا تشْتَهيه الأنْفُسُ، وليْسَ له حقيقةٌ، ولذلك عبَّرَ عنه بكلِمَةِ " أمَانِيَّ"، وأكَّد المعْنَى المُرادَ بوَصْفِ ما تعلَّقُوا به بأنَّه مِمَّا لا حقيقةَ له، فقال:{ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ}؛ وهو تأْكِيدٌ لكوْنِهم { لا يَعْلَمُونَ الكِتَابَ} أي ما في كِتابِهِم.

ومعْنَى هذا أن الله تعالى قد قرَّرَ أن الجهْلَ بالكِتَاباتِ والتعَلُّقَ بالأوْهامِ هو السَّببُ الذي دَعَا هذه الفِرْقةِ إلى تَحْريفِ شُرُوطِ العهْدِ، قاصِدينَ بذلك نَيْلَ الحُظْوَةِ عند أتْباعِهم بِتَيْسيرِ أمْرِ الدِّين عنْدَهم؛ ومنه الزَّعْمُ بوُجودِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، حيثُ لنْ تمَسَّ النارُ اليهُودَ إلا فتْرةً من الزمَنِ، قبْلَ تحوُّلِهم إلى الجنَّةِ، وذلك قولُهم:{ وقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً}. وقد أكْذَبَ الله هذه الأمْنِيَّةَ، بأنْ بيَّنَ لرَسولِه علَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلَامُ بأنَّه تقَوُّلٌ على الله، فقال:{ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}. وعلَّمَ الناسَ جميعا بعْدَها، وأوْلَاهمُ المُسْلِمُونَ، بدَليلِ عُمُوم اللفْظِ في الآية، حقيقةَ حكْمِ الله في المسألة؛ وهو أن مَنْ تَمَكَّنَتْ منه خَطاياهُ، بِحَيْثُ يعْجِزُ عن التملُّصِ منها، وذلك حالُ الفُسَّاقِ من المُؤْمِنِينَ فقط في هذه الآية لا الكُفَّارَ، كما سنُوضِّح، فهو من الخالِدين في نار جهنَّم؛ بحيْثُ لا ينْفَعُه شَيْءٌ البتَّةَ؛ أمَّا المُؤْمِنُونَ الأتْقِياء فَهُمْ من الخالِدين في النَّعِيم، حيثُ لا يضُرُّهم شَيْءٌ البتَّةَ؛ وذلك قوْلُه تعالى:{ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}.

وكالعادة، فقد عمَدَ المُفَسِّرون إلى هذه الآيات، فأعْمَلوا فيها آلَةَ التأْويلِ حَتَّى يُبْطِلوا دِلالَتها على نفْيِ الإرْجَاءِ؛ حيْثُ أنك تجِدُ المعانِيَ نفْسَها تتكرَّرُ في أيِّ كتابٍ تقْرَأُه لهم، وليْس ذلك شيْئًا غريبًا، إذْ كلُّ كتُبِ التفْسيرِ المطْبوعَةِ في غالبيَّةِ بلادِ المُسْلِمِينَ هي لعُلَماءِ المُرْجِئَةِ، إلا تفْسيرًا واحِدًا تمَّ تَحْرِيفُه بِحَذْفِ أكْثَرِ فَهْمِ المُعْتَزِلَةِ منه، لكن المُرْجِئَةَ ما أعْدَمُوهُ بسَبَبِ حاجَتِهم إليه، وهو تفْسيرُ " الكشَّافِ عن حقائِقِ التَّنْزيلِ وعُيونِ الأقاويلِ في وُجُوه التَّأْوِيلِ" للإمامِ العلَّامةِ جارِ اللهِ محْمُود بن عُمَرَ الزَّمَخْشَريّ.

وأوَّلُ ما تُلاحِظُه في منْهَجِهم هو فصْلُ الآياتِ عن بعْضِها، بحيثُ قضَوْا على ظاهِرةِ الانْتِقالِ المقْصُودِ من شيْءٍ إلى شيْءٍ، آيةً بعْدَ آيةٍ، لبَيَان المَعْنَى الجزْئيّ، ثم ظُهورُ المعْنَى العامّ من مَجْموعِها. وإذا أضَفْنا إلى هذا جَهْلُهم بأنَّ الآية لم تكنْ تتحَدَّثُ عن اليهودِ، بل عن فِرْقَةٍ من فِرَقِهم، بدليل قوْلِه {ومِنْهُمْ}، وإيمانُهم بالإرْجَاءِ، نكونُ قد جمَعْنا أسْبابَ تَحْريفِ الآية عنْ موْضِعِها؛ بِحَيْثُ لم تعُدْ دليلا على بُطْلانِ زَعْمِ هذه الفِرْقةِ من اليهود بخُروج الفُسَّاقِ من النارِ، بعْدَ دُخُولِها، وأنَّهم من أهْلِ الخُلودِ فيها، وبالتالي كلَّ زَعْمٍ مُطابِقٍ مهْما كان الذي يزْعُمُه؛ بل دليلا على أنَّ المُشْرِكينَ، فقط، هم أهْلَ الخُلُودِ، وذلك بِتَرْكِ كلِّ التَّفْنيداتِ الوارِدَةِ في الأرْبَعِ آياتٍ الأُولَى، وفَصْلِ

الآية الخامِسَةِ عنها، وهي التي أجْمَلَتْ، حسَبَ التفْسيرِ المرْضِيّ، حُكْمَ الفُسَّاقِ، مع تأْويلِها بِما يُحقِّقُ الإبْقاءَ على الإرْجَاءِ حيًّا.

إنَّنا نجِد ذلك، مثَلًا، عند الطبَرِيّ، حيْثُ قال في حصْرِ "السيِّئَةِ" في "الشِّرْكِ":" وإنَّمَا قُلْنَا: إن "السيِّئَة" التي ذكَرَ اللهُ جَلَّ ثناؤُه أن مَنْ كسَبَها وأحاطَتْ به خَطِيئَتُه، فهو من أهْلِ النار المُخَلَّدِينَ فيها، في هذا الموْضِعِ، إنَّما عنَى اللهُ بها بعْضَ السيِّئاتِ دون بعْضٍ، وإنْ كان ظاهِرُها في التِّلاوَةِ عاما، لأن اللهَ قَضَى على أهْلِهَا بالخُلودِ في النارِ؛ والخُلودُ في النارِ لأهْلِ الكُفْرِ بالله دُونَ أهْلِ الإيمانِ به، لتَظاهُرِ الأخْبارِ عن رسُول الله صلَّى الله عليْه وسلَّم بأن أهْلِ الإيمانِ لا يُخَلَّدُونَ فيها... فإنْ ظنَّ ظانٌّ أن الذين لهم الخُلودُ في الجنةِ من الذين آمَنُوا هم الذين عمِلُوا الصالِحاتِ، دون الذين عمِلُوا السيِّئاتِ؛ فإن في إخْبارِ اللهِ أنَّه مُكَفِّرٌ باجْتِنابِنَا كبائِرَ ما نُنْهَى عنه سيِّئاتِنا، ومُدْخِلُنا المُدْخَلَ الكريمَ، ما يُنْبِئُ عن صحَّةِ ما قلْنَا في تأْويلْ قوْلِهِ:{ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً}، بأنَّ ذَلِكَ على خاصٍّ من السيِّئاتِ، دونَ عامِّهَا"[1]. ومعْنَى هذا القوْلِ أنه كان يعْلَمُ أنَّ الوعيدَ في الآية عامٌّ، وهو لم يُخَصِّصْه بشيْءٍ ورَدَ فيها، بل بِما آمَنَ به من ثُبوتِ الإرْجَاءِ للمُسْلِمِينَ.

وقد يقُولُ قائلٌ: وأينَ الحَرَجُ، فإنه ليْسَ من شرْطِ المُخَصِّصِ أنْ يرِدَ متَّصِلا بالعامِّ ؟ وهذا كلامٌ صحيحٌ، بشرْطِ أنْ يكونَ المُخصِّصُ في درَجَةِ العامِّ من حيْثُ الثُّبوتُ والدِّلالَةُ، وهذا ما لا يُمْكِنُ قوْلُهُ عن أدلَّةِ فِكْرَةِ الإرْجَاءِ عند المُسْلِمِينَ؛ وبالأخصِّ بعْدَ ثُبوتِ أن تلك الأدِلَّةِ، إنْ ثبتَتْ، وهي غيرُ ثابِتَةٍ، تنْقُضُ ما رجَّحَهُ الطبَرِيُّ في تفْسِيرِه لهذه الآية، حيْثُ أنَّها تُدْخِلُ اليهودَ – وغيْرَهُم– في جمْلَةِ المُنْتَفِعينَ من الإرْجَاءِ، كما أثْبَتْنا فيما مضى، بَيْنَما أدَّى تفْسِيرُه إلى إخْرَاجِهم من هذا الوعْدِ.

وأنتَ، إذا سألْتَ عن مُسْتنَدِ حصْرِه، وغيْرِه من المفسِّرين[2]، لدِلالة كَلِمَةِ "سيِّئَةٍ" في الشِّرْك، فإنك لَنْ تجِدَ إلا الإيمانَ بصحَّةِ الإرْجَاءِ، حيثُ أنه لا يوجَدُ مُسْتَنَدٌ عِلْمِيٌّ لاخْتِيارِ هذه الدلالةِ دون غيْرِها. وبالفِعْلِ، فإن تتبُّعَ دِلالَاتِها في القُرْآنِ الكَرِيمِ يُبيِّنُ أنها تُطْلَقُ على كلِّ شيءٍ مِمَّا لا يَجْلِبُ السُّرورَ[3]، فكلُّ ما يُعْنِتُ الإنسانَ، مثلا، ولا يرْضَاهُ من المَصائِبِ التي يُمتحَنُ بها، مثل المَرَضِ والهَزِيمَةِ، فهو سَوْءٌ؛ كما أن كلَّ ما لا يرْضاه الله تعالى من الأعْمالِ سواءً أكانتْ مُتَعَلِّقَةً

[1]– جامع البيان 282/2

[2]– انظر/ تفسير البغوي 116/1، وابن عاشور– التحرير والتنوير363/1

[3]– انظر/ الجوهري– الصحاح في اللغة 337

بالاعْتِقادِ أو بأعْمَالِ الجوارِح، فهو سوْءٌ. وهو أمرٌ يعْلَمُه الطبرِيُّ، حيثُ قال، مثَلًا، في تفْسيرِ قَوْلِهِ تعالى:{ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ }[يونس/27]:" والذين عمِلُوا السيِّئاتِ في الدُّنْيا، فعَصَوْا اللهَ فيها، وكَفَرُوا به وبِرَسُولِهِ"[1].

ورغْمَ أن كثيرا من السَّلَفِ قدْ شرحَ هذه الكَلِمَةَ في الآية موْضوعَ البحْثِ بأنها الكبائِرُ، ومنهم عِكْرِمَةُ والرَّبيعُ بن خيْثَم، وقال فيها مُجاهِدٌ: هي الذُّنُوبُ تُحيطُ بالقَلْبِ، كُلَّما أذْنَبَ ذنْبا ارْتَفَعَتْ حتَّى تغْشَى القلْبَ، وهي الرَّيْنُ. كما قال الكلْبِيُّ بأنَّها الذُنوبُ تُوبِقُ صاحِبَها[2]؛ وهو شرْحٌ مرْضيٌّ للكَلِمةِ، يَجْعَلُ الوَعيدَ في الآيةِ مُوجَّهًا للفُسَّاقِ، إلا أن ذلك لم يُغَيِّرْ شيْئا عند المفسِّرِينَ وعُلماءِ العقيدةِ المُرْجِئَةِ، ومنهم الذين يدَّعونَ في كلِّ حينٍ أنهم سلفِيَّةٌ، إذْ ظلُّوا يرَوْن أن المقْصودَ بالخُلودِ في النار هم المُشْرِكون، لا الفُسَّاقَ من أهلَ الإيمان.

ولا بدَّ من التَّصْريحِ بأنَّ التَّصْدِيقَ بفِكْرةِ الإرْجَاءِ قد جعَلَ المفسِّرين لا يُعْمِلون أيَّ منْهَجٍ علْمِيٍّ مقْبولٍ في تفْسِيرِ هذه الآية. ولو توافَر لدَيْهم ذلك، لانْتَبَهوا إلى أنَّ من قانونِ القُرْآنِ الكَرِيمِ أنْ يكْتَفِيَ، في الوعْدِ والوَعيدِ، بذِكْرِ الكُفْرِ أوالشِّرْكِ لوَحْدِه سببًا للخُلُودِ في النار، وذلك حينَ يُقابِلُهما بالإيمان والعمَلِ الصالِحِ سبَبًا للخُلُودِ في الجنَّةِ. ومن ذلك قوْلُه تَعَالَى:{ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ. وَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِين}[آل عمران/57]، وقوْلُه تعَالى:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآَيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا. وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا }[النساء/56، 57]، وقوْلُه تعَالى:{ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآَيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيم }[المائدة/9، 10]، وقوْلُه تعالى:{ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ}[يونس/4]

وهذه الظاهِرةُ الأسْلوبيَّةُ القُرْآنِيَّةُ غائِبَةٌ في الآية موْضُوعَ البحْثِ، حيْثُ أرْدَفَ اللهُ تعالى كلِمَةَ "سيِّئةٍ"، بوَصْفِ حَالِ صاحِبِها معَها، فقالَ:{ وأحاطَتْ به خَطِيئَتُهُ}، وهذا يُشيرُ إلى أن هذه

[1]– جامع البيان 73/15

[2]– انظر/ تفسير البغوي 117/1

السيِّئَةَ ليْسَتْ الشِّرْكَ، إذْ هو كافٍ لوَحْدِهِ في الحُكْمِ بالتخْلِيدِ في النَّار، كما هو معْلُومٌ، وكما دلَّلْنا علَيْه قبل قليلٍ. كما أنَّ هذه السيِّئَةَ ليْسَتْ من الصَّغائِرِ، لأنَّها غيرُ قادِرةٍ على ذلك، إذْ تقَعُ مغْفورَةً مُقابِلَ اجْتِنابِ الكبائرِ، كما ورَدَ ذلك باستِعْمَالِ هذه الكَلِمةِ ذاتِها في قوْلِه تعالى:{ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[النساء/31]؛ فلم يبْقَ إلا أنْ تكونَ سيِّئةً كبيرَةً، لأنَّها السيِّئةُ الوحِيدَةُ التي تحتاجُ لأنْ تُوصَفُ بهذا الوَصْفِ لتَخْليدِ صاحِبِها في النار؛ وذلك تَمْيِيزا لها عن السيِّئةِ الصَغِيرةِ التي لا تُحِيطُ، كما هو معْلُومٌ، بِصاحِبِها، وعن الشِّرْكِ، لأنَّه لا يحْتاجُ إلى أنْ يُوصَفَ بوصْفٍ زائدٍ على معْناه لإهْلاكِ صاحِبِه.

وقد أثْبَتَ هذا المعْنَى نفْسَه، بمنْهَجٍ مُخْتَلِفٍ، الإمامُ الزَّمَخْشَرِيُّ، فيما نقَلَه عنه الرازي، حيثُ أنه مَحْذُوفٌ من "الكشَّافِ"[1]، في جُمْلَةِ ما لا نستطيعُ تحْديدَه مِمَّا حُذِفَ منه، فقال:" "بَلَى" إثْباتٌ لِمَا بعْدَ حرْفِ النفْيِ، وهو قوْلُه تعالى:{ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ}، أيْ: بَلَى، تَمَسُّكُمُ أبداً، بدَلِيل قوْلِه:{ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}. أما السيِّئَةُ، فإنها تتَنَاوَلُ جميعَ المعَاصِي، قال تعالى:{ وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا}[الشورى/ 40]، و{مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ}[النساء/ 123]. ولَمَّا كان من الجائِزِ أنْ يُظَنَّ أنَّ كلَّ سيِّئةٍ، صغُرَتْ أو كبَرَتْ، فحَالُها سوَاءً في أنَّ فاعِلَها يخْلُدُ في النار، لا جَرَمَ بيَّنَ تعالى أنَّ الذي يُسْتَحَقُّ به الخُلودُ أنْ يكُونَ سيِّئةً مُحِيطَةً به. ومعْلُومٌ أن لفْظَ الإحَاطَةِ حقيقَةٌ في إحَاطَةِ جِسْمٍ بِجِسْمٍ آخَرَ، كإحاطَةِ السُّورِ بالبَلَدِ، والكُوزِ بالماءِ، وذلك هَهُنا مُمْتَنِعٌ، فَنَحْمِلُهُ على ما إذا كانَتْ السيِّئةُ كبِيرَةً لِوَجْهَيْنِ، أحدُهما: أن المُحيطُ يَسْتُرُ المُحَاطَ به، والكبيرةُ، لكوْنِها مُحْبِطَةً لثَوابِ الطاعاتِ، كالسَّاتِرَةِ لتِلْكَ الطاعاتِ؛ فكانَتْ المُشَابَهَةُ حاصِلةً من هذه الجِهَة. والثاني: أن الكبيرَةَ، إذا أحْبَطَتْ ثوابَ الطاعاتِ، فكأنَّها اسْتَوْلَتْ على تلك الطاعاتِ، وأحَاطَتْ بها كما يُحِيطُ عسْكَرُ العدُوِّ بالإنْسانِ، بحَيْثُ لا يتمَكَّنُ الإنْسانُ من التخَلُّصِ منه؛ فكأنه تعالى قال: بَلَى، مَنْ كسَبَ كبيرَةً، وأحاطَتْ كبِيرَتُه بطاعاتِه، فأولَئِكَ أصْحابُ النار هم فيها خالِدُون. فإنْ قِيلَ: هذه الآيةُ ورَدَتْ في حَقِّ اليهُودِ، قُلْنَا : العِبْرَةُ بعُمُومِ اللَّفْظِ، لا بِخُصُوصِ السبَبِ"[2].

ولا بدَّ من الإشارة من جديدٍ إلى أن موْضوعَ الآيةِ هو الرّدُّ لزَعْمٍ مُحَدَّدٍ، وهو ادِّعاءُ فريقٍ من اليهُودِ أن إيمانَهم وحْدَهُ كافٍ في إخْراجِهِم من النارِ بعْدَ التّطْهِيرِ، حتَّى وإنْ أساءُوا العَمَلَ. وبعِبارَةٍ أخْرى، فإن سَبَبَ النُّزولِ خاصٌّ، والهدَفَ من الردِّ ليس الإجابةُ على سُؤالِ ما هي الأعْمَالُ

[1]– انظر/ الكشاف 106/1

[2] - مفاتيح الغيب 176/2

التي يَخْلُدُ صاحِبُها في النار، وتلكَ التي لا يَخْلُدُ بها فيها، بلْ الرّدُّ على قوْلِ هذا الفرِيقِ الخاصّ من اليهُودِ.

وقد جاءَ الرّدُّ الإلَهِيُّ المُناسِبُ لهذا الزَّعْمِ جامِعًا لكلّ معْنَى يَحْتَاجُه الموْضُوعُ، حيْثُ أبْطَلَهُ، وبيَّنَ سبَبَ خطإ مَنْ ادَّعاه، وهو أن هذا من أمانِيهم، وهو مُخالِفٌ للواقِعِ، لأن النارَ يدْخُلُها الخاطِئُونَ، وأنَّ مَنْ دخلَها غيْرُ خَارجٍ منْها. والأهمُّ فيما يخصُّ بحْثَنا هو أن الله تعالى كان بصَدَدِ بيانِ حُكْمٍ خاصٍ بالمُؤْمِنِينَ حين يرْتَكِبون الكبائِرَ، ثم لا يتُوبُونَ منها، بدَلِيلِ أن المُخَاطَبِينَ كانُوا من أهْلِ التوْحِيدِ، فهم فرْقَةٌ من اليهُودِ.

ومن الأمورِ المُثيرةِ للاهْتِمَامِ أن ما قرَّرْناه، فيما سبقَ، من "عَدَمِ جدْوَى" جُهودِ المُرْجِئَةِ في إخْراجِ اليهُودِ من الوعْدِ بالإرْجَاءِ، بدَلِيلِ أنَّه يكْفِيهم ليَكُونُوا من أهْلِه، بناء على مذهَبِ المُرْجِئَةِ، أنْ يكونوا مُوَحِّدين لا غَيْرَ، يَلْزَمُهُمْ هنا أيْضًا؛ ذلك أنهم قد جزَمُوا، كعادَتِهم، بأن الشيءَ الوَحِيدَ الذي يستطيعُ تَخْليدَ صاحِبِه في النار هو الشِّرْكُ. ولَمَّا كان من الثَّابِتِ أنَّ اليهُودَ ليْسُوا مُشْرِكِينَ، وإنْ كانوا كُفَّارا بالمعْنَى الذي حدَّدْنَاه فيما سبَقَ، فقد ثَبَتَ أنه يلْزَمُ المُرْجِئَةَ وُجُوبُ القوْلِ باسْتِفادةِ اليهُودِ من التفَضُلِ الإلَهِيّ بالعفْوِ على الفُسَّاقِ، تماماً كما ثَبَتَ وُجُوبُ ذلك عليهم بتَفْسِيرِهم الآياتِ وشرْحِهِم للأحاديثِ التي سبقَ بَحْثُها.

وإذا أردْتُ أنْ أجْمِلَ ما فصَّلْتُه في الصفحاتِ السابِقَةِ، قلتُ: إن منْهَجَ المُرْجِئَةِ في الاستِدْلالِ بهذه الآياتِ، اعْتِمادًا على أنها ورَدَتْ في بيانِ مذْهَبِ اليهودِ في جُمْلَتِهم، خاطِئٌ. وهو سبَبٌ جوْهَرِيٌّ في الجهْلِ بأن الغَرَضَ منها هو إبْطالُ عقِيدَةٍ مُحَدَّدَةٍ، نشَأتْ على خِلافِ ما يوُجَدُ في الكتاباتِ المقَدّسةِ، ويعْلَمُه جُمْهُورُ اليهُودِ، من وُجوبِ العمَلِ بما جاء في الشريعة كُلِّها، ووُجُوبِ التَّوْبَةِ عند وُقُوعِ المعْصيَّةِ، لاستِحْقاقِ الجزَاءِ. ولعلَّ مِمَّا يُقوّي هذا أن الآياتِ التي جاءتْ مباشرة بعد قوْلِه تعالى:{ بَلَى من كَسَبَ سَيِّئَةً} آياتٌ في التَّذْكيرِ ببعْضِ واجِباتِ العهْدِ الإلَهِيّ مع بني إسْرائيلَ، وهي قوْلُه تعالى:{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ}[البقرة/83]

وقد أدَّى هذا الجهْلُ بالمُرْجِئَةِ إلى التَّمْيِيزِ بين اليهُودِ والمُسْلِمِينَ، بحيثُ أصْبَحَ إبْطالُ الله تعالى لهذه العقيدَةِ إبْطالًا لِمَا عليه اليهُودُ فقط، وتَخْصِيصُ الله المُسْلِمِينَ بالرِّسَالَةِ الجدِيدَةِ يدُلُّ على رِضاه عنهم؛ بينما يُؤَدِّي النَّظَرُ إلى أن موضوعَ الآياتِ هو وُجُوبُ تَمْيِيز التدَيُّنِ الصحِيحِ،

وهو ما كان عليه اليهُودُ الصَّالِحُون، عن التدَّيُّنِ الباطِلِ، وهو اعْتِقَادُ بعْضِ اليهُودِ الإرْجَاءَ. وهو الأمْرُ الذي يُؤَدِّي، مُباشَرَةً، إلى معْرِفَةِ أن المُسْلِمِينَ هم من جُمْلةِ المُخاطَبينَ بهذه الآياتِ، وأنَّ ما يَجْرِي على اليهُودِ يَجْرِي عليهم؛ حيثُ أن الله تعالى هو ربُّ الخلْقِ أجْمعين؛ وأنَّه لا فَضْلَ عنْدَه لأحَدٍ إلا بالتَّقْوَى.

1-7- المطلب السابع: عِلَّةُ اطمِئنان المعتزلة إلى ظاهِرِ كلمات القرآن في الوعيد

قد يقولُ قائلٌ: وما المانِعُ أن تَكُونَ هذه الآيَةُ، أو غَيْرُها، عامَّةً؛ ولكنَّها لا تنْطَبِقُ على المُسْلِمِينَ؛ إذْ يَجُوزُ لله تعالى، وهو المالِكُ للثَّوابِ والعِقَابِ، الذي لا مُعَقِّبَ لحُكْمِه، أنْ يتفضَّلَ على مَنْ يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ، ويَسْتثْنِيَ مَنْ أرَادَ ؟

وقد يتَسَرَّعُ أحدُهم إلى الإجابة بأن هذا السُّؤَالَ يَجِبُ ألاَّ يطْرَحَهُ أحدٌ، لأنه بَيِّنُ الفَسَادِ، لأنه يجْعَلُ حُكْمَ ربِّ الأشياء جميعا "اعْتِباطِيًّا"، أيْ غيرَ مُنْضَبِطٍ بِسُنَّةٍ؛ إذْ يُعاقِبُ بعْضَ الخلْقِ على الشيْءِ نفْسِه الذي يغْفِرُه لبَعْضِهم؛ وينْجَرُّ عن هذا إلْحَاقُ صِفَة الظُّلمِ بالله تعالى لبعْضِ خلْقِه، إذْ يَحْرِمُهُم، دُون سَبَبٍ، مِمَّا يتفضَّلُ به على غَيْرِهِمْ.

وقد يظُنُّ صاحبُ هذه الإجابةِ أن ما جاء به يُنْهِي الجِدَالَ في هذه المسألة قبْلَ أن يبْدَأ. والحقيقةُ أنَّ هذا يدُلُّ، عِنْدي، على أن هذا القائِلَ غيرُ مُتَجَذِّرٍ في دِرَاسَةِ التُّراثِ العقَدِيِّ لِجُمْهور فِرَقِ المُسْلِمِينَ، وغيرُ مُطلِّعٍ على طريقةِ تفْكِيرِ، أو بالأصَحِّ "لا تفْكِيرِ" هذا الجُمْهُورِ. وأنا، قطْعًا، لا أقْصِدُ العَوامَ، إذْ لا عِلْمَ للعامِيِّ بالشَّرْعِ، ولا بترَتُّبِ الأشياء من حيثُ الوُجوبُ والإمْكانُ والاسْتِحالةُ، بل أقْصِدُ المُتَعَلِّمِين؛ فقد تجاوَزَتْ سنَواتُ تدْرِيسِي في كليَّة العُلُومِ الإسْلَامِيَّةِ، وأنا أكْتُبُ هذه الكلِماتِ الآن، الثلاثين سنةً، وإنِّي أجْزِمُ أن قوْلَ هذا الذي وَصَفْتُ إجابَتَه لا يَسْتَطيعُ فهْمَه، والرِّضا به، مع أنَّه "نفْسُ" نصِّ الشَّرْعِ، و"عيْنُ" دليل العَقْلِ، إلا أقلُّ القليلِ من طلَبَةِ اللِيسانس والماجِسْتِير والدكْتُوراه، بينما الغالِبيَّةُ الساحِقَةُ، بل الكلُّ بما فيهم أساتِذَتُهم، لا يستَطِيعُ فهْمَه، لأنهم يظنُّون أنَّه "يَحْرِمُ" الله تعالى من "حُرِّية" القرارِ، وأنَّه ليْسَ إلا "شطْحَةً" من شطَحاتِ "المُعْتَزِلَةِ" المُسْتَنِدةِ على "تأْلِيه" العقْلِ.

وهذا، في الواقِعِ، من آثار سيْطَرةِ فكرِ المُرْجِئَةِ على فِقْهِ الدِّينِ الإسْلامِيِّ وتعْليمِه منْذُ قُرونٍ، إذْ الكتُبُ المطْبُوعةُ كتُبُهم، وأساتِذَةُ الجامِعاتِ منهم، كما هو حالُ الخُطَباءِ ومعِدِّي البرامِجِ الإعْلامِيَّةِ وغيْرِها؛ فلذلك لا يندَهِشُ العارِفُ من تشْوِيه فِكْرِ المُعْتَزِلَةِ، ونشْرِ الزَّعْم بأنهم "يُؤَلِهُون"

العَقْلَ، ويُقَدِّمُونه على "النصّ"؛ بينما الحقيقةُ الأُولى التي يَجِبُ أنْ يعْلَمها كلُّ أحدٍ أنَّ المُعْتَزِلَةَ ليْسُوا " مَلَاحِدَةً"، كما هو حالُ بعْضِ " مُدَّعِي" الاعْتِزالَ من "الحَدَاثِيّين" الذين يَعِيشُونَ في زمانِنا، بل هم من العلماء المُسْلِمِينَ، المُؤْمِنِينَ بأرْكانِ الإيمانِ، المُصَدِّقينَ برِسَالة خاتَمِ النَّبِيّين، القائِمِين بواجِباتِ ظاهِرِ الشَّرْعِ كغيْرِهم من المُسْلِمِينَ، المجتَهِدين في فِقْهِ شرائعِ الدِّين، ولذلك كان منهم اللُّغَويُّون والأصُوليُّون والفُقَهَاءُ والقُضَاةُ والمُحَدِّثونَ والوُعَّاظُ والخطَباءُ؛ العامِلين على الدَّعْوةِ إلى الإسْلَامِ واتِّباعِ هدْيِه والمُنافحَةِ عنه باليدِ واللِّسانِ، ولذلك غلَبَ عليهم الاشْتِغالُ بعِلْمِ الكلامِ.

أمَّا عن قضيَّةِ "تقْديسِ" المُعْتَزِلَةِ للعقل "وتأليهه"، فهي مُجَرَّدُ مُبالَغَةٍ من مبالَغاتِ خُصومِهم، ليَنالوا بذلك منْهُم عند العَوامِ، فينْصَرِفوا عنهم. أمَّا الحقيقةُ، فإن "العقْلَ" عند المُعْتَزِلَةِ هو "آلةٌ" خلَقَها اللهُ، وهو الذي منَحَها الإنْسَانَ من أجلِ "تَمْييزِ" الحقّ من الباطِلِ، والصَّحِيحِ من الخاطِئِ.

وقد يقول قائلٌ: ولكن المُعْتَزِلَةَ يُقدِّمون العقْلَ على النَّقْلِ، فخالَفوا بذلك مُقرَّراتِ الدِّين ؟

والحقُّ أن العاقِلَ ليَحْتارُ أمام مثلِ هذه المزاعِمِ، إذْ يجِدُ أن المُعْتَزِلَةَ ما أنْكَروا معْلُومًا من الدِّينِ مرَّةً، كما يجِدُهم يَحْكُمونَ "بعجْزِ" العقْلِ عن تفْسِير كثيرٍ من المسائِلِ، وإنْ كانوا يُقرّرون أن لها "حِكْمة" ما، فيرُدُّون العِلْمَ بأسْرارِها إلى الله تعالى، وذلك مثْلَ عدَدِ الصَلَواتِ والركَعاتِ والأشْواطِ؛ كما أنك لا تجِدُ عندهم تفْسِيرًا لكثيرٍ من "المُحيّراتِ" إلا "بالقُدْرةِ" و"المَشِيئَةِ"، مع إثْباتِ "حِكْمَةٍ " يعجَزُ العقْلُ عن إدْراكِها، مثل عدَمِ سعْيِ يوسُف علَيْهِ السَّلَامُ إلى لِقاءِ أبيه على الرغْمِ من ارْتِفاعِ الموانعِ، بعد اسْتِوزَارِه، وقُرْبِ مِصْرَ من فِلَسْطِينَ، ومثل كلامِ الهُدْهُدِ والنمْلَةِ وحَنِين الجِذْعِ[1].

والحقيقة المُجرَّدَةُ أنه لا يوجدُ شيءٌ اسمُه "العقْلُ الإلَهُ" فيكونَ المُعْتَزِلَةُ من "المُؤَلِّهين" له، كما زعَمَ خُصومُهم، إذْ العقلُ لا يعْمَلُ إلا في الموْجُودَاتِ، بل كلُّ ما هنالكِ هو "العقْلُ الآلَةُ" التي كان المُعْتَزِلَةُ من أنصارِ الاسْتِنادِ عليه في إدراكِ أسْرارِ ما يُمْكِنُ إدْرَاكُه منها.

إن العقْلَ المُعْتَزِلِيَّ هو شيْءٌ "مَخْلُوقٌ"، يُدْرِكُ قدُراتِه وحُدُودَه، يعْمَلُ في إطار المَوْجُوداتِ، سواءً أكانت من "عالَمِ الطبيعة" أو من "عالَمِ ما وراءَ الطَّبيعَةِ" أو"عالمَِ النُّصُوص"، يُسَلِّمُ أمْرَ كثيرٍ من الأمُور إلى الله تعالى؛ ولا يرُدُّ نصًّا مُحْكَمَ الثُّبُوتِ والدِّلالةِ أبدا، بل يعْمَل على "بيَانِه" بلُغَةِ الإنْسانِ وأسَالِيبِ الإنْسانِ في ضَوْءِ قُدْرةِ الإنْسان. هو عقْلٌ يعْلَمُ أنه مَوْجُودٌ قبل وُجودِ النصّ، ويدْرِكُ أن ما ينْتَهِي إليه هو عيْنُ ما يُؤدِّي إليه مُحْكَمُ النصّ، وأنه حاكِمٌ على فهْم النصّ بدليل وُجُوبِ وُجُودِ شيءٍ يشْهَدُ للنصّ بأنَّه نصٌّ من الله، إذْ النصُّ لا يُمْكِنُ أنْ يشْهَدَ لنَفْسِه؛ فإن النبِيَّ

[1]- انظر/ الجاحظ- الحيوان 320/1...

الكريم، مثلا، ما طالَبَ الناسَ، أوَّل دعْوتِه، أنْ يشْهَدُوا له بالصِّدْقِ لأنه قَرَأ عليهم القُرْآنَ الكَرِيمَ، بل بتَنْبِيهِهم إلى أنه معْرُوفٌ بيْنَهُم بالصِّدْقِ والأمانةِ، وهذا استِدْلالٌ بالعقْلِ، فإن الذي لا يكْذِبُ في أمُورِ الناس، ويكونُ من الأُمَناءِ فيهم، أحْرَى ألا يكْذِبَ في أمْرٍ عظيمٍ مثل ادِّعاء الوحْيِ إليه. ومَنْ ظنَّ من الناس أنه مُؤْمِنٌ بسَبَبِ تسْليمِه المُجرَّدِ من النَّظَر بأن القُرْآنَ الكَرِيمَ وحْيٌ من الله فهو واهِمٌ، ظنَّ تقْليدَه إيمانًا، فإنْ علِمَ من قراءتِه للقُرْآنِ الكَرِيمِ والنَّظَرِ فيه، أنه صِدْقٌ وحَقٌّ، فإنه ما علِمَهُ إلا بقِيَاسِه بشَيْءٍ دَلَّ العِلْمُ على صحَّتِه، مُنْفصِلا عن القُرْآنِ؛ ولا عِلْمَ من هذا النَّوْعِ إلا وهو وليدٌ للعقْلِ.

وتأْسِيسًا على ما قُلْناه، وعلى الكثير من غيرِه ممَّا ليس هذا موْضِعُه، فقد علِم المُعْتَزِلَةُ أن المُشْتَرِكين في الصِّفاتِ إلى حدِّ التَّطابقِ، مهْما كانُوا، لا بدَّ أنْ يكُونُوا مُشْتَرِكِينَ في الأحْكامِ، إلا إنْ تعلَّقَ الأمْرُ "بِخَرْقٍ" للقانونِ لتَحْقيقِ غَرَضٍ ما، مثل الأمْرِ في المعْجِزَاتِ. وهذا قانونٌ يحْكُمُ عالَمَ الأشْياءِ، كما أنه يَحْكُمُ عالَمَ الغَيْبِ، وليس هذا تَحَكُّمًا من العقْلِ في الله تعالى، ولا في حُكْمِه على الأشْياءِ، وإلْزَامًا له تعالى بِحُكْمِ العقْلِ المَخْلُوقِ الذي "خَلَقَ" هذا القانُونَ، كما يزْعُم الزاعِمُون في اتِّهامِهِم للمُعْتَزِلَةِ، بل لأن العَقْلَ قد علِمَ أن هذا القانُونَ هو مُجَرَّدُ صِفةٍ لفعْلِ الله تعالى انْعَكَسَتْ في عالَمِ الأشْياءِ.

وفي ضَوْءِ هذا، فإن منْهَجَ "قياسِ الغائِبِ على الشَّاهِد" الشَّائِعِ الاسْتِخْدامِ عند المُعْتَزِلَةِ، مثلا، والذي هيَّجَ عليهم خُصُومَهم، لأنهم، فيما يزْعُمُون، أخْضَعوا الذَّاتَ الإلَهِيَّةَ المُقَدَّسَةَ لقوانين المخْلُوقاتِ، ليْسَ قِياسًا للغائِبِ على الشَّاهِدِ حقِيقَةً، بل في الصُّورَة فقط، ذلك لأنَّه لا يُوجَدُ قانونٌ للخلْقِ إلا وهو صادِرٌ عن الله، مُطابِقٌ لصِفَتِه؛ وعلى هذا، فحَقِيقَةُ هذا المنْهَجِ هو قِياسُ الشَّاهِدِ–الغائِبِ، الذي لا تُدْرِكُه الحوَاسُ لذاتِه، على الشَّاهِدِ المَشْهُودِ في صَنْعَتِه.

وعلى هذا، فإن البَشَرَ، جميعا، موْجُودُون بِخلْقِ الله تعالى، وهم بَشَرٌ لا لأنهم بِيضٌ أو سُودٌ، أو ذُكورٌ أو إناثٌ، أو ناطِقُون بالعَرَبِيةِ أو بالعَبْرِيةِ، أو طِوالٌ أو قِصَارٌ؛ بل لأنه خلقَهم عُقَلاءَ؛ وهذه الصفَةُ فيهم هي جَوْهَرُهم، وما زاد عن هذا، فهي أعْراضٌ خلقَها لبَيانِ القُدْرَةِ وللفِتْنَةِ؛ ولهذا، فنسْبَةُ البِيضِ العُقلاءِ إلى الله تعالى هي عيْنُها نسْبَةُ السُّودِ إليه، إذْ هو ربُّهم جميعا. وهو، سبحانه وتعالى، واحِدٌ، ليْسَ في خلْقِه مَنْ يَنْتَسِبُ إليه بصِلَةٍ غيْرِ صِلَةِ الخلْقِ، إذْ ليْسَ فيهم من هو والِدُه أو وَلَدُه أو صاحِبَتُهُ أو ابْنُ فصِيلَتِه أو قَبِيلَتِه أو دَوْلَتِه. وهو الغنِيُّ عن الخلْقِ جميعا، لا يَحْتَاجُ منْهُم إلى عوْنٍ في الخلْقِ والإعْدامِ والعَطاءِ والمنْعِ والدِّفاعِ والمُناصَرَةِ، لا يَزيدُ إيمانُهُم

في رُبُوبِيَّتِه شيْئًا، ولا يُنْقِصُ كُفْرُهم منها شيئا. وهذا، وغيرُه ممَّا لم نذْكُرْهُ، هو عِلَّةُ صُدورِ التكْلِيف من الله تعالى، إذا صدَرَ، على حدٍّ واحِدٍ، علِمْنَا كيْفِيَّتَه أو جَهِلْناها، وإذا جازَى على عمَلٍ، بِخَيْرٍ أو بِشَرٍّ، جازَى جميع المُكَلَّفِينَ الجزاء نفْسَهَ. وما ذلك، كما قال الجاحِظُ، إلا لأنَّ " خلْقَهُ كلُّهُم برِيَّتُهُ، لا وُصْلَةَ بيْنَهُ وبيْنَ أحَدٍ منْهُمْ إلا بالطاعَةِ، فأوْلَاهُمْ به أكْثَرُهُمْ تَزايُداً في طاعَتِه، وما خالَفَ هذا فإنَّه أمَانيٌّ وغُرُورٌ "[1].

وهذا كلُّه وَلِيدُ صريحِ العقْلِ، كما أنه مَسْطُورٌ في مُحْكَماتِ نُصُوصِ الشَّرْعِ، يقْرَأُها كلُّ أحدٍ، فيُؤْمِنُ بها الناصِحُون لأنْفُسِهم، ويُكَذِّبُ بها الغاشُّون لها من المُرْجِئَةِ والجبْرِيَّةِ، من حيثُ يسْعَوْنَ إلى تعْطِيلِ دلالَتها بالتأْوِيلِ البعيد، لتَعَلُّقهم بالأمَانِيّ نفْسِها التي تعلَّق بها بعْضُ فِرَقِ اليهُودِ الذين اعْتَقَدُوا الإرْجَاءَ؛ فصحَّ في كلٍّ من الفريقَيْنِ ما رواهُ، في الحَدِيثِ الحسَنِ، شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ :" الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ"[2].

ولهذا تجِدُ المُعْتَزِلَةَ لا ينْدهِشُونَ من وُرُودِ الوعِيدِ بالخُلودِ في النار عامًّا لكلِّ من شمِلَه من الفُسَّاقِ، ومنهم المُسْلِمُونَ، لأنهم يعْلَمُونَ أنهم بعْضُ خلْقِه فقط، كما أن اليهُودَ بعْضُ خلْقِه فقط. وقد نقلَ الرازي شيْئا من هذا عن إمامٍ من أئِمة الإسْلَامِ، وهو أبو عليٍّ الجُبَّائِيّ، فقال:" قال الجُبَّائِيُّ : دلَّتْ الآيةُ على أنه، تعالى، لم يكُنْ وعَدَ مُوسى، ولا سائِرَ الأنْبِياء بعْدَهُ، على أنه، تعَالَى، يُخْرِجُ أهْلَ المعاصي والكبائر من النار بعْدَ التَّعْذِيب، لأنَّه لوْ وعَدَهُم بذلك لَمَا جازَ أنْ يُنْكِرَ على اليهُودِ هذا القَوْلَ. وإذا ثبَتَ أنه، تعالى، ما دلَّهُمْ على ذلك، وثَبَتَ أنه، تعالى، دلَّهُم على وَعِيدِ العُصاةِ، إذْ كان بذَلِك زَجْرُهُمْ عن الذُّنُوبِ، فقد وَجَبَ أنْ يكُونَ عذَابُهُم دائِماً على ما هو قَوْلُ الوِعِيدِيَّةِ. وإذا ثبَتَ ذلك في سائِرِ الأمَمِ وجَبَ ثبوتُه في هذِه الأمةِ، لأن حُكْمَهُ، تعالى، في الوَعْدِ والوَعِيدِ لا يَجُوزُ أنْ يَخْتَلِفَ في الأمَمِ، إذْ كان قدْرُ المَعْصِيَّةِ من الجَميعِ لا يَخْتَلِفُ"[3].

وقد ألْقَى الرازي الكثيرَ من الشُّبهاتِ ليُبْطِلَ هذا القوْلَ البيِّنَ الصَّوابِ، بل بلغَ به الأمْرُ أنْ رَدَّ مُحْكَمَ نصِّ الآياتِ التي لَمْ يفْعَلْ الجُبَّائي أكْثَرَ من التَّعْبِير عن معناها بأسْلُوبٍ إنْسَانِيٍّ، خصوصًا إذا صحَّحْنا قوْلَه، وأكَّدْناه، بما أثْبَتْناه فيما سبَقَ من أنها ما نزَلَتْ في اليهُودِ، بل في

[1]– الرسائل 22/1

[2]– سنن الترمذي – ح 2383

[3]– مفاتيح الغيب 175/2

فَريقٍ منهم كان يعْتَقِدُ الإرْجَاءَ، فقال:" واعْلَمْ أن هذا الوَجْهَ في نِهايَةِ التعسُّفِ، فنَقُولُ: لا نُسَلِّمُ أنه، تعالى، ما وَعَدَ مُوسَى أنه يُخْرِجُ أهْلَ الكبائِرِ من النار. قوْلُه: لو وعَدَهُم بذَلِك لَمَا أنْكَرَ على اليهُودِ قوْلَهُم، قُلْنا: لِمَ قُلْتَ .... ذلك، وما الدَّلِيلُ على هذه المُلازَمَةِ ؟ ثم إنَّا نُبَيِّنُ، شرْعاً، أن ذلِكَ غيْرُ لازِمٍ، من وُجُوهٍ. أحدها: لعَلَّ اللهَ تعالى إنَّمَا أنْكَرَ عليهم، لأنهم قلَّلُوا أيامَ العَذابِ، فإن قولهم:{ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً}، يدُلُّ على أيامٍ قلِيلَةٍ جداً، فاللهُ تعالى أنْكَرَ عليهم جَزْمَهُمْ بهذه القِلَّةِ، لا أنَّه، تعالى، أنْكَرَ عليهم انْقِطَاعَ العذَابِ. وثانيها : أن المُرْجِئَةَ يقْطَعُونَ، في الجُمْلَةِ، بالعَفْوِ، فأما في حقِّ الشَّخْصِ المُعَيَّنِ فلا سَبيلَ إلى القَطْعِ، فلما حكَمُوا في حقِّ أنفُسِهم بالتخْفِيفِ على سبيل الجزْمِ، لا جَرَمَ أنْكَرَ الله عليهم ذلك. وثالثها : أنَّهُم كانوا كافِرينَ، وعِنْدَنَا عذَابٌ الكافِرِ دائِمٌ لا يَنْقَطِعُ..."[1].

وقد ناقَشْنا مثلَ بعْضِ هذه المُغالَطاتِ، وبيَّنا خطَأها فيما سبَقَ، مِمَّا يُغْنِينا عن تتبُّعِها في هذا الموضِعِ؛ خُصُوصا، وقد أبْطَلَها بنفْسِه في خِتامِ مناقشَتِه، حيثُ قال:" أما قوْلُه تعالى: { أَمْ تَقُولُونَ عَلَى الله مَا لاَ تَعْلَمُونَ} فهو بيانٌ لتمَامِ الحُجَّةِ المذْكُورَةِ ، فإنه إذا كان لا طريقَ إلى التقْدِيرِ المذْكُورِ – أي الخُروجِ من النار– إلا السَّمْعُ ، وثَبَتَ أنه لَمْ يوجَدْ السمْعُ، كان الجزْمُ بذلك التقْديرِ قوْلاً على الله تعالى بما لا يكونُ معْلُوماً لا مَحَالَةَ"[2].

وبهذا نكون قد انْتَهَيْنَا إلى أن المُعْتَزِلَةَ ما أخَذُوا إلا بظاهِرِ، أي نصّ كلِمَاتِ الآياتِ على إبْطالِ الله تعالى لاعْتِقادِ الإرْجَاءِ؛ إنما الذي أضافُوه – وهو أمرٌ توجَدُ كلُّ قواعِدِه في النُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ أيضا– هو مُحاوَلَةُ شرْحِ العِلَّةِ في كوْنِ الأمْرِ كذلك، وهو أن الله تعالى هو ربُّ الجميع، وأنه مُسْتَغْنٍ بذاته عن الجميع، ولذلك فإن حُكْمَه واحِدٌ في الجميعِ.

[1]– السابق

[2]– السابق

الفصل الرابع:

المُسْلِمُونَ أَحْبَابُ اللهِ

1- المبحث الأول: فِكْرة تفْضِيل الله تعالى للمُسْلِمِينَ على الناس

1-1- المطلب الأول: مُحَابَاةُ الله تعالى لبعض الخلْقِ عند المرجئة

من أهمّ ما تجِبُ دراستُه لفَهْمٍ أحْسَنَ للأسبابِ التي زيَّنَتْ للمُرْجِئَةِ المُسْلِمِينَ اعتِقادَ الإرْجَاءِ فكْرَةٌ آمَنَ بها الأشْعَرِيَّةُ، إضافةً إلى الظَّاهِرِيَّةِ والسَّلَفِيَّةِ، وعنهم انْتَشَرَتْ في جُمْهورِ المُسْلِمِينَ؛ وهي فِكْرَةُ جوازِ "تَفْضِيلِ" الله تعالى لبعضِ خلْقِهِ، بحيْثُ يَجُوزُ أنْ يكُونَ الوعِيدُ في الدِّينِ عامًّا، لكن اللهَ – تعَالَى اللهُ- يُوقِعُه على بعْضِ مَنْ عمِلَ السُّوءَ من خلْقِه، ولا يُوقِعُهُ على مَنْ عمِلَ مثْلَهم، لِمُجَرَّدِ أنه شَاءَ ذلك، وهم المُؤْمِنُونَ من أتْباعِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ.

ومن المُفِيدُ أنْ نُذَكِّرَ هنا بما سبَقت الإشارَةُ إليه من أن هذا الظنَّ هو من العَقائِدِ الأساسيَّةِ في الديانة الإسْرَائِيلِيَّةِ- اليهُودِيَّةِ، حيثُ يعْتَقِدُ أتْبَاعُها بأنهم شعْبُ الله "المُخْتَارُ". وقد بلَغَ من تأْثِيرِ هذه الفِكْرَةِ أنْ اتَّخَذَتْها فِرَقٌ من اليهُودِ مُرْتَكَزًا لاعْتِقادِ الإرْجَاءِ والإيمَانِ بوُجُودِ الشَّفَاعَةِ. وهو ما أبْطَلَه الله تعالى في القُرْآنِ الكَرِيمِ في الآيات التي سبق لنا دِرَاستُها، كما سيأتي إبْطَالُه لبَعْضِها الآخَر؛ تماما كما أبْطَل فِكْرَةَ "تفْضِيلِ الله" لبَعْضِ الخلْقِ على بعضٍ لأيّ سبَبٍ إلا التقْوَى، سواءً في عرْضِه المبْسُوطِ لشُروط العهْدِ الإلَهِيّ على الناس، حيثُ نَجِدُها تتكَرَّرُ في ميثَاقِه مع كل الأُمَمِ، مما يَدُلُّ على " المُساوَاةِ" بينهم، أو في رَدِّه على مزاعِمَ مُحدَّدَةٍ، مثل مزاعِم أهل الكتاب بالتفْضِيلِ لِمُجَرَّدِ الانْتِسَابِ إلى عِرْقٍ أو دِينٍ؛ حيث أبان عن بُطْلانِ الاعْتِمَادِ على ذلك في تَحْقيق النجاة من عِقابِه، وذلك مثل قوله تعالى:{ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ}[المائدة/18]

ورغم أن ما سبَقَ من حُكْمِ الله تعالى في أصْحَابِ الدِّياناتِ كافٍ بِمُجَرَّدِه في تنْبِيه المُسْلِمِينَ إلى حُمْقِ اعْتِقادِ أيًّا كان لِمِثْلِ هذه الظُّنُونِ، إلا أن المُرْجِئَةَ منهم رَدُّوا التعْلِيمَ الإلَهِيَّ فيها، فعبَّر الرازي عن حُسْنِ اعْتِقَادِ هذا الظنِّ أثْناء مُحاوَلَتِه إبْطالَ استِدْلالِ الإمامِ المُعْتَزِلِيّ الشّهِيرِ، أبي عليٍّ الجُبَّائي، بالآية من سورة البقرة التي سبق بَحْثُهَا – وهي قوْلُه تعالى:{ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ. بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَالَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}- على خُلودِ فُسَّاقِ المُسْلِمِينَ في النار، فقال:" سلَّمْنَا أنه، تعالى، لا يُخْرِجُ عُصاةَ قوْمِ مُوسَى من النار، فلِمَ قلْتَ: إنه لا يُخْرِجُ عُصَاةَ هذه الأمَّةِ من النارِ ؟ وأما قوْلُ الجُبَّائِيِّ: لأن حُكْمَهُ، تعالى، في الوَعْدِ والوَعِيدِ، لا يَجُوزُ أنْ يخْتَلِفَ في الأمَمِ، فهو تَحَكُّمٌ مَحْضٌ، فإن العِقابَ حقُّ الله تعالى، فلَهُ أنْ يَتَفَضَّلَ على البعْضِ بالإسْقاطِ وأنْ لا يتَفَضَّلَ بذَلِكَ على الباقِينَ؛ فثَبَتَ أن هذا الاستِدْلالَ ضَعِيفٌ"[1].

والحقيقةُ أنّي ما كنْتُ أرغَبُ في مُناقَشَةِ مِثْلِ هذا، وذلك لكَثْرَةِ الشُّبُهات التي جاء بها المُرْجِئَةُ، والسّيْلِ من الأخْطاءِ التي ارْتَكَبُوها في حقِّ الكَثِيرِ من الآياتِ والأحاديثِ التي أخْرَجُوهَا من سِياقاتِها، ولوَوْا أعْناق دِلالاتِها ليَصِلُوا إلى إثْباتِ مثْلِ هذا التَّفَضُلِ الإلَهِيِّ المُؤَكِّدِ للإرْجَاءِ، والذي كان يُخْفي تحته إيمانَهم "بالجَبْرِ" الذي كان ظاهِرا في المنْظُومَاتِ العقَدِيَّةِ لبعْضِهم، وهم الأَشَاعِرَةُ وأهْلُ الظَّاهِرِ، مُخْتفِيا تحت سيْلٍ من خِداع الكلِماتِ بالنسْبَة للسَّلَفِيَّةِ. وهذا كلُّه شيْءٌ لا يَتَصَوَّرُ كَثْرَتَهُ وتنوُّعَه إلا المُمارِسُ لفِكْرِ المدارسِ العقَديّة الإسْلَامِيَّةِ، مما يَفْرِضُ على الباحِثِ أنْ يتتبَّع ما جاءوا به شُبْهَةً شُبْهَةً، فيَرُدَّ الآياتِ والأحاديثِ إلى أسْبابِ وُرودِها، ويُبَيِّنَ معانيها. وهذا أمرٌ في غاية الصُّعُوبَةِ، بحيثُ يَحْتاجَ إلى مرْكَزِ أبحاثٍ، أو أنْ يُفْنِيَ الواحِدُ عمُرَه فيه.

رغم هذا الذي قلتُ، فسأعْمَل على بيان مواطِنِ الجهْلِ في هذا الفِكْرِ، وتَّغْريرِ "الجَبْرِيَّةِ" بأنفُسِهم والمُسْلِمِينَ، بأبْسط طريقةٍ وأيْسَر سَبيلٍ؛ لسدِّ هذا " الجُحْرِ" الذي يَخْتَبِئُون فيه كلَّما ضيَّقتْ عليهم الأدلَّةُ والإلْزامَاتُ قوْلَهم بالإرْجَاءِ.

وفي هذا الخصوصِ، فإننا إذا توقَّفنا عند ما اسْتَنَدَ عليه ابنُ حزْمٍ، مثلا، في إثْباتِه لِمَا سمَّاه "مُحَابَاةِ الله"، ليُظْهِرَ، فيما زعَمَ، خَطَأَ المُعْتَزِلَةِ في قوْلِهم بأن صِفَةَ العدْلِ الإلَهِيِّ تفْرِضُ "اسْتِوَاءَ" حُكْمِ الله تعالى في المُكَلَّفين جميعا؛ وبالتالي جوازُ تفضُّلِ الله تعالى، عنده، بِمَا شاءَ على مَنْ شاءَ، فإننا نجِدُه يُعْطِي أمثلة على "وُقُوعِ" هذه المُحابَاةِ؛ فيقُولُ:" وأنهَّ يُعَذِّبُ مَنْ يشاءُ أنْ يُعَذِّبَه، ويَرْحَمُ مَنْ يَشاءُ أنْ يَرْحَمَهُ ... والعجَبُ من مُباهَتَتِهم في دعْواهُم أن المُحابَاةَ ظُلْمٌ ؟ ولا ندْرِي في أيِّ شَريعَةٍ، أمْ في أيِّ عقْلٍ وجَدُوا أن المُحَابَاةَ ظُلْمٌ ؟ و... الله تعالى... أباحَها... وذلك أن للرَّجُلِ أنْ يَنْكِحَ امْرَأَتينِ وثَلَاثاً وأرْبَعاً من الزوْجَاتِ، وذلك له مُباحٌ حسَنٌ، وأنْ يطَأَ من إمائِه أيَّ عدَدٍ أحَبَّ، وذلك له مُباحٌ حَسَنٌ؛ ولا يَحِلُّ للمَرْأَةِ أنْ تَنْكِحَ غيْرَ واحِدٍ... وهذا منه حسَنٌ...

[1]- السابق

والحُرُّ المُسْلِمُ ملَّكَهُ أنْ يَسْتَعْبِدَ أخاه المُسْلِمَ، ولعَلَّهُ، عنْدَ اللهِ تعالى، خيْرٌ من سيِّدِهِ في دِينِه وفي أخْلاقِه وقُنُوتِه، ويَبيعُه ويهَبُهُ... وهذا منه حسَنٌ... وكذلك وجَدْنَا اللهَ تعالَى قدْ أعْطَى الابْنَ الذَّكَرَ من المِيراثِ حظَّيْنِ، وإنْ كان غنِيًّا مُكْتَسِبًا، وأعْطَى البِنْتَ حظًّا واحِداً، وإنْ كانتْ صَغِيرَةً فقِيرَةً؛ فبَطَلَ قوْلُ المُعْتَزِلَةِ، وصَحَّ أن الله تَعالَى يُحَابِي مَنْ يَشاءُ، ويَمْنَعَ مَنْ يَشاءُ، وإنَّ هذا هو العدْلُ"[1].

وهذا القوْلُ، والاعْتِقَادُ الذي صدَر عنه هو أعْجَبُ العجَبِ، إذْ هذه الأمثلَةَ التي ساقَها ليْسَ لها علاقةٌ بمسألة تفْضِيلِ الله تعالى لبَعْضِ خلْقِه على بعْضٍ، بل هي أفْعَالٌ صادِرَةٌ عن الإرَادَتَيْنِ الكوْنيَّةِ

والتشْرِيعِيَّةِ؛ أيْ أنها داخِلَةٌ في صَمِيم تدْبيرِ الله الابْتِدَائِيِّ للكَوْنِ، بحيْثُ أنها ليْسَتْ مُرادةً لذاتِها، بل لغيْرِها، وهو الخلْقُ والتكْلِيفُ. ومعنى هذا أن ابْنَ حزْمٍ يَجْهَلُ أن ما كان من هذا النوْعِ من المُرادَاتِ الإلَهِيةِ يَجِبُ أنْ يُسَلِّمَه الخلْقُ أجْمَعُونَ بدليل أنه يجِبُ أنْ يُوجدَ على "وَضْعٍ ما"، وإلا امْتَنعَ الخلْقُ نفْسُه، أو امْتَنَعَ التكْلِيفُ. أما عِلَّةُ امْتِناعِ الخلْقِ نفْسِه، فهي أن عدَمَ التسْلِيم بالوضْعِ الابْتِدائُيِّ يُؤَدِّي إلى ردِّ كلِّ وضْعٍ مهما كان، للعِلَلِ نفْسِها التي ردْنا بها الوضْعَ الأوَّل، إذ سيَكونُ كلُّ وضْعٍ هو الوَضْعُ الأوَّلُ، فيمْتَنِعُ الخَلْقُ، وبعِبارَةٍ أخرى: فإن عالَم الأكْوانِ قد وُجِدَ على هذه الصُّورَةِ لأنه لا بُدَّ أنْ يوجَدَ على صُورَةٍ ما بالضرُورَة، فلم تَكُنْ صُورَةٌ أوْلى بالوُجُودِ من صُورَةٍ أخرى، إلا بالردِّ إلى المشيئَةِ الإلَهِيَّةِ. وأما عِلَّةُ امْتِناعِ التَّكْلِيفِ، فهي أن فرْضَ "التَّسَاوِي" في أحْوالِ المُكلَّفِين وأحْكامِهِم يُؤَدِّي إلى إعْدامِ مُرْتَكَزَاتِ التَّكْليفِ نفْسِها، وهو الاخْتِلَافُ.

وسأُعْطِي مِثَالًا يُوَضِّحُ كلَامِي، لأنه قد يكون غامِضًا بالنسْبَةِ للبعْضِ، وهو: إن الله قدَّر أنْ يَخْلُقَ للإنْسانِ أذُنَيْنِ، وللنمْلَة قرْنَيْ استِشْعَارٍ، فإذا فرَضْنا إنْسانا لا يُسَلِّم هذا الخلْقَ، فيرى، مثلا، أن في هذا القدْرِ من الخَلْقِ تفْضِيلًا لأحَدِهِما، كما هو مذْهَبُ ابن حزْمٍ، وأنَّ خَلْقَ القَرْنَيْنِ للإنْسَانِ والأذُنَيْن للنمْلَة أنْسَبُ، وأكثرُ تحْقِيقًا للمُسَاواةِ؛ ولوْ فَرَضْنا، مع هذا، أن الله تعالى خلق هذين العُضْوَيْنِ، بدْءًا، وِفْقَ ما قدَّرهُ هذا الإنْسانُ، أيْ أنْ يكون القَرْنانِ للإنْسَان والأذُنَانِ للنمْلَة، لكُنَّا لا نأْمَنُ أنْ يَرُدَّ أحدٌ هذا الخلْقَ، ويرَى أن خلْقَ الأذُنَيْنِ للإنْسَانِ والقَرْنَيْن للنمْلَةِ هو الأنْسَبُ.

[1]– الفِصَل في الملل والهواء والنحل 1/ 307، 308

ومع هذا الذي قلتُ، فإن هناك حِكْمَةً بالِغَةً في خلْقِ الأذُنَيْنِ والقَرْنَيْنِ في مكانِهما من الرأس للإنْسان والنَمْلة، إذ ذلك هو الأنْسَبُ لأداء كلِّ مَخْلوقٍ منهما لعمَلِه الذي خُلِق لأجْلِه، كما أن هناك حِكْمةً بالِغةً في إباحَةِ التعَدُّد للرجُلِ دون المرْأَة، لأن هذا هو الأنْسَبُ لتحْقِيق التكَاثُرِ، إذْ المرْأَةُ تَحْمِلُ، بالإرادةِ القَدَرِيّةِ، تسْعَةَ أشْهُرٍ.

وبعدُ، فإنه لا يوجدُ في أيّ مِثالٍ من الأمْثِلة التي ساقها أدْنَى دليلٍ على المُحَاباةِ المزْعُومَة، أي تفْضيلِ بعضِ الخلْقِ على بعض، كما لا يُوجَدُ ذلك في أيّ حُكْمٍ من أحْكَامِ الشرْعِ كلِّه؛ ذلك أن كلَّ إرادَةٍ كوْنيَّةٍ، فالمقْصُودُ بها مَعْرِفَةُ الله والتَّسْليمُ له، وهو مُرَادُ الله، لأنه أساس الامْتِحَانِ، كما أن كلَّ تشْريعٍ ما وُضِع إلا بِهَدَفِ الوُصُولِ إلى الامْتِحان الإلَهِيّ للخلْقِ، أيْ التكْليفِ، الذي هو أساسُ التفْضِيلِ؛ إضافةً إلى أنه مُناسِبُ للإرَادَةِ الكوْنِيَّةِ، فيَكُونُ، من هذه الجهة أيْضًا، وسيلةً إلى المعْرِفة والتسْلِيم. ويدلُّ على صحَّة هذا كلِّه، إضافة إلى دِلالَتِه على "عدْلِ" الله تعالى، وانْتِفاءِ المُحاباة أنه خلَق الرجُلَ والمرْأَةَ، وأباحَ للرجُلِ نِكاحَ الزوْجاتِ وما ملَكَتْ اليمِينُ، وكلَّفه بالمهْرِ، وألْزَمَه بالنفَقَة، وأسْقَطها عن المرأة مهْمَا كانت غنِيَّةً، فهُمَا سواء، إذْ النكَاحُ، إنْ رأى فيه الناسُ – وهم يرَوْن– مُجرَّدَ المُتْعَة، فإن في النفَقَة ألَمًا يتَأتَّى من وُجُوبِ السَّعْيِ إلى تَحْصِيلِ المالِ وسماحِ النفْسِ بإنْفاقِه.

وبِمَنْطِق ابن حزمٍ، فإننا لو قلنا: إن اللهَ فضَّلَ المرأةَ على الرجلِ– ونحن لا نقُولُه إذ نعْلَم أن هناك أشياء أخرى حمَّلها الله للمَرْأَة تَجْعَلُها مُساوِيةً للرجُلِ– ذلك أنه كلَّفَه بالجِهَادِ، وهو غير واجِبٍ على المرأة، لَما بَعُدْنا عن الصَّوابِ، فإن الجِهَادَ ليس فيه الصَّبْرُ على الضرَّةِ كما هو حالُ المرأةِ، بل الصبْرُ على فُقْدانِ أعزِّ شيْءٍ للإنسان، وهو النفْسُ.

وكما أنه لا يُوجَدُ دليلٌ على المُحاباةِ في ما زعم في هذا المِثالِ، فإنه لا يُوجَدُ مُحَاباةٌ في الاستِعْبادِ، فإن الحرَّ المسْلِمَ مُكلَّفٌ برِعاية مَصالِح عبْدِه مُقابِلَ الخِدْمَةِ، ومنها التعْليمُ وتيْسِيرُ العِبادَة وضَمَانُ الأكْلِ والشرْبِ والكِسْوة والعِلاجِ. ولا أشكُّ في علمِ ابن حزمٍ مِقْدارَ ما فرَضَ الله على السيّدِ لعبْده من الحقوق، ومِقْدارَ ما أسْقَطَ على العبْدِ من التَّكْليف. وبِوِجْهَة نظَرٍ مُعيَّنَةٍ، وإذا فرضْنا أن المُسْلِمِينَ يُؤَدُّون كلَّ ما أوْجَبه الله عليهم من الْتِزاماتٍ، فإنّي لن أتعَجَّبَ إنْ قال قائل: إن العُبُودِيةَ أفضَلُ من الحريَّةِ، فإن ما للسيّد، حقًّا، في الدُّنْيَا، هو عيْنُه ما للعَبْدِ، وهو الأكْلُ والشُّرْبُ والكِسْوَةُ والعِلاجُ والمَبِيتُ. ويزيدُ العبْدُ على السيّدِ بأنْ لا يحْمِلَ تبِعة التَّفْكِير والتَّدْبِير، بل

مُجَرد العمَلِ بما قال السيّدُ. وأنا لا أقول هذا، بل أقول: إن عزَّةَ الحرّيةِ مُقابِلٌ عادِلٌ لتكاليفِها، وإن ذُلَّ العُبودِيَّةِ مُقابِلٌ عادِلٌ لمنافِعها.

وإذا أضفنا إلى هذا علَّةً لا يُمْكِنُ لابْنِ حزْمٍ وأمثالِه مُجَرَّدَ تصوُّرِها، وهي أن وِلايَةَ الرجُلِ على المرأة، وعدَمَ ردِّ الله تعالى لوُجُودِ الأحْرارِ والعَبِيدِ، وهي أنْ يكون الواقِعُ أداةَ تعْلِيم المُكَلَّفين أن هناك " وليًّا" أعْلى يَحْكُمُ الكوْنَ كلَّه، وأن هناك عَبِيدًا "للفعَّال لِمَا يُرِيد"، علِمْنا جزْءًا ما من مقْدَار العدْلِ والحِكْمَةِ في مثل هذه الأحْكامِ، وأنها ليْسَتْ "عَبَثِيَّةً" ولا "اعْتِباطِيَّةً"، كما أنها ليست "تَفْضِيليَّةً".

وأخيرا، فيجِبُ على الواحِدِ منا ألا يتعجَّبَ من هذا الجهْلِ الضَّارِبِ أطْنابَه في عقْلِ هذا الرجُلِ، حيثُ أنه ما انْتَهَى إلا إلى ما بدأ به من جَهْلٍ حين ترَكَ "الحياءَ"، فلم يتورَّعْ عن وصْفِ" السُّبوُّحِ القُدُّوسِ" بوصْفٍ لا يلِيقُ بالواحِدِ من خلْقِه، إذْ "المُحابَاةُ"، وهي الدُّنُوُّ لغة، إنْ كانت تفْتَقِدُ إلى أساسٍ مَرْضِيٍّ شرْعًا، صِفَةُ "نقْصٍ" في الواحِدِ من الناس، فكيْفَ "بربِّ العالَمين" ؟

ولأَزِيدَ الأمْرَ وُضُوحًا، أقول: لقد كان يلْزَمُ ابنَ حزْمٍ ليُبَرْهِنَ، حقًّا، على مُحاباةِ الله المزْعُومَةِ أنْ يُعْطينا شاهِدًا واحِدًا على أن لله تعالى حُكْمَيْنِ في مسألة واحِدَةٍ مُتعَلِّقةٍ بشَخْصَيْنِ مُخْتَلِفَيْن، بحيث يكُونُ حُكْمُ أحَدِهما، في الظُّرُوفِ نفْسِها، غيْرَ حُكْمِ شَبِيهِه. وهو لم يَجِدْ ذلك، ولن يجِدَه أحَدٌ؛ لأنه غيْرُ موْجُودٍ، لأن الله تعالى، قطْعًا، لا يُحَابِي أحدا.

1-2- المطلب الثاني: قِياس المرجئة الله تعالى على الإنسان

يؤدِّي بنا هذا إلى المبادَرة بكتابة شيءٍ، كنتُ أرَى تأخِيرَه، وهو أن المُرْجِئَةَ، وكلُّهُم جبْرِيَّةٌ، يتهمُون المُعْتَزِلَةَ بالحَيْدة عن الصواب في استِعْمالِهم لمَنْهَجِ ودلِيل قياسِ "الغائِبِ على الشاهِدِ"، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، مع أنهم لا يتورَّعون عن استِخْدامِه. لكن شتَّان بين الاستِخْدَامَيْن، فإن المُعْتَزِلَةَ ما قَصَدوا بذلك، وما توصَّلوا به إلا للتعْظِيم الواجِبِ لله تعالى وتنْزِيهِه عن صفاتِ النقْصِ، فوافقُوا مُحْكَماتِ القُرْآنِ والسّنَّةِ؛ بل هم، في الواقِعِ، انْطَلَقوا من مُحْكَمات النُّصُوصِ، فعبَّروا عنها بلُغَةِ الإنسان. وهذا أمرٌ لا يُمْكُن قوْلُه عن الجَبْرِيَّةِ، فإنهم قاسُوا الغائِبَ، وهو الله تبارك وتعالى، على الشَّاهِد، أي الإنْسَانِ، بل على أسْوإِ إنسانٍ خلُقًا؛ فألْحَقُوا باللهِ كلَّ صفاتِ النقْصِ الموْجودِ في مثلِ هذا. وبعبارَةٍ أخرى، فإن جميع فِرَقِ المُسْلِمِينَ فيما عدا المُعْتَزِلَةَ، ما قدَّروا اللهَ أصْلًا، لأنهم لم يرَوْه بِبَصَائِرِهم في خلْقِه، بل رأَوا الإنْسانَ فقط، فجاءت كلُّ أحْكَامِهم عن أفْعالِ الله تعالى وأحْكامِه

على صُورَةِ الإنْسَانِ؛ بل تعدَّى ذلك إلى تصوُّرِ بعْضِهم لذاتِه المقدَّسة، إذْ هو، عنْدَهُم، على صُورَة الإنْسَانِ.

إنهم رأَوا أن الإنسانَ له مُيولٌ وأهواءُ ونقائِصُ ومَصَالِحُ، فقاسُوا الربَّ الذي عبَدُوه عليه، فجعَلوه صاحبَ هَوى ومُيولٍ، بِحَيْثُ يفْعَلُ على صُورَتِهم، جاهِلين هذه الحقيقة، وهي أن الإنْسَانَ يفْعَلُ ما يَفْعَلُ من سوءٍ لأنه جاهِلٌ، وجاهِلٌ أنه جاهِلٌ، وهو مُحْتاجٌ؛ ولِجَهْلِه وحاجَتِه يَمِيلُ إلى شيْءٍ، ويفْعَلُه، لأنه يظُنُّ أن ذلك هو الصَّوابُ، ولأنه يُحَقِّقُ حاجتَه، مثلَ الذي يُعْطي الغنِيَّ ويَحْرِمُ الفقِيرَ، لأنه يتقَرَّبُ بذلك إلى الغنِيّ، عسى أنْ ينْفَعَه يوما ما، وكالذي يُقدِّم أهْلَهُ على غيرِهم فيما ليْسَ مشْرُوعًا، لأنهم أنْفَعُ له وهَوَاهُ لهم، وكالذي يُدافِع عن الظَّالِم من أهْلِ قَبيلَته أو دوْلَتِه، مع عِلْمِه بأنه ظالِمٌ، أو إمْكانِ أنْ يعْرِفَ أنه ظالِمٌ، لِعَصَبِيةِ الانْتِماءِ.

والله تعالى عالِمٌ بحُسْنِ الحسَنِ وقُبْحِ القبيحِ، عالِمٌ بأنه عالِمٌ، مستَغْنٍ عن القَبيحِ، عالِمٌ بأنه غنيٌّ عنه، لأنه هو الغَنِيُّ بذاته، يُحِبُّ الحسَنَ، ويفْعَلُه، ولا يفْعَلُ سواهُ، لأن الحُسْنَ صفَتُه، فهو تامٌّ. وهو خالِقٌ الخلْقِ على ما قدَّر بعِلْمِه، لتحْقيقِ مُرادِه، وليس بينه وبين أحدٍ من خلْقِه مناسَبَةٌ، إلا المناسبَةُ التي يفْرِضُها تَحْقِيقُ مُرادِه، ولا له بهم حاجَةٌ؛ كما أن نسْبَةَ بعْضِهم إليه هي عيْنُها نِسْبَةُ غيرِهم إليه، وهي أنه ربُّهم جميعا. ولهذا، فلا فضْلَ لأحدِهم على غيْرِه إلا بِمِقْدارِ تَحْقِيقِ مُرادِه، وهو العبادةُ، فمَنْ كان أكثرَ عُبودِيةً كان أقرَبَ إليه، مهما اخْتَلفتْ اللُّغَاتُ والألْوَانُ والأحْوَالُ والأزْمَانُ والأعْراقُ، لأن بعضَ هذه، عنده، على عكْسِ الناس، ليست بأحسنَ ولا أسْوَأ من بعضِها الآخر، إذ أنها تشْتَرِكُ في أنها خلْقُه لا أكثر، بحيثُ لا تعْدُو أنْ تكون آياتٍ على قُدْرَتِه، وسبَبَ فِتْنَتِه.

2- المبحث الثاني: إرجاء وجبْرِيَّة

2-1- المطلب الأول: مدخل إلى محاوَلة السلفِيَّةِ التّملُّصَ من الجبْرِ

وقد يقول قائلٌ: لقد زعَمْتَ أن السَّلَفِيَّةَ مُجْبِرَةٌ، وهذا خطَأٌ شنيعٌ ، إذْ كتُبُهم مَمْلُوءَةٌ بردِّ هذه العقِيدَةِ المُشِينَةِ؛ بل هم يُؤْمِنُونَ بمَذْهَبٍ وسَطٍ، هو الحقُّ بين غُلُوُّ المُعْتَزِلَةِ في القوْلِ بالقدَرِ والاسْتِطاعَةِ الصَّالِحةِ للضِّدَيْن، السَّابِقة للفِعْلِ؛ وهو ما يُسمَّى، في الاصْطِلاحِ الحديث، بِحُرِيَّةِ الاخْتِيارِ؛ وبين جَبْرِيَّةِ الأَشَاعِرَةِ والظَّاهِرِيَّةِ.

وهناك جزءٌ من الحقيقةِ في هذا الكلام، وهو القوْلُ بأن كتُبَ السَّلَفِيَّةِ مَمْلوءَةٌ بردِّ الجبْرِ، كما أنَها ممْلُوءَةٌ أيضا بردِّ القدَرِ، وليْس في هذا، ولا في ذلك دليلٌ على شيءٍ، إلا إنْ دلَّ على أنهم شرِبوا من الأوْهامِ حتى الثَّمَلَةِ، إذْ قد رأَيْنَاهم قد هاجَمُوا الإرْجَاءَ لقُرُونٍ، وهم مُرْجِئَةٌ. وفيما عدا هذا، فهو كلامُ شخْصٍ ما عرَفَ مذْهَبَهم، لأنهم يُخْفُونَه تحت سيْلٍ من الكلِماتِ التي تُصَوِّرُ القضايا على غيْرِ حقِيقَتِها، ويُزَيِّنُونَه بما يُخْرِجُونَه عن دلالاتِه من آياتٍ كرِيمَةٍ وأحَاديثَ شرِيفَةٍ، كما سنرى، ويُؤَكِّدُونه بما يَكِيلُونَه لمُخَالِفيهم من اتِّهامَاتٍ؛ فيُسْحَرَ العامِيُّ بما يُوحُونَه إليه من قصْدِهم تعْظِيمَ الله تعالى وتصْديقَ رسُولِه؛ ويَغْترَّ مدَّعُو العِلْمِ، الذين ما ذاقُوا طَعْمَ العِلْمِ مرَّة، إذ هم عوامٌ في الحقيقةِ، بما يقْرَأُونَه من وَشْيِ الكلِمَاتِ وما يَشْفِي غلِيلَهم من سِبابٍ وسُخْريَّاتٍ.

وقد كان يُمْكِنُنِي أنْ أستحْضِرَ مئاتِ النُّصُوصِ، من مئاتِ كُتُبِ فِرْقة السَّلَفِيَّةِ، ثم أتتبَّعُها ببَيَانِ حقيقَةِ ما تؤُولُ إليه معانيها حين التمْحِيصِ، والتي تدلُّ على أنَّ مذْهَبَهُم الجبْرُ لا غيرَ، تماما كالأَشَاعِرَةِ، ولكنهم لا يُصَرِّحُون به كتصْرِيحِ هؤلاء؛ إمَّا عن عِلْمٍ، إذ مُخالَفَتُه لِمُحْكَمَاتِ الكتاب والسّنَّةِ والطَبيعَةِ ظاهِرَةٌ، وإمَّا لأن منْهَجَهم الذي أوْضَحْنا بعْضَ سِمَاتِه فيما مضى قد فرَض عليهم السَّعْيَ إلى جمْعِ ما يَسْتَحيلُ، على مُقتَضَى فهْمِهم، جَمْعُه من النُّصُوصِ؛ فأخْرَجُوا مذْهَبا هجِينًا شنيعًا، من حيثُ شَكْلُه ومَوْضُوعهُ، إذْ حُجَجُه مُعْتَزِلِيَّةٌ، وحقِيقَتُه أشْعَرِيَّةٌ. وللتذْكِير، فإني أقصِدُ بمَنْهَجِهم جمْعَ النُّصُوصِ المُتَشابِهة التي تحتوي على ما أرادوا فهْمَهُ من الجبْرِ فيها إلى جانِب النُّصُوصِ المُحْكَمَةِ التي فهِمُوا منها معْنَى القدَرِ كما أرَادُوه أنْ يكُونَ، ومُحاوَلَة التسْلِيمِ بها جميعا. وإذا أضفنا إلى هذا عجْزَهم عن فهْمِ ما ظنُّوه من المُتَشَابِه، إذْ الحقيقة أنه ليس مُتَشابِهًا إلا بالنسبة لطَرِيقَةِ تفْكِيرهم الكَلِيلةِ، وعدَمِ ردِّهم للأحاديث الموْضُوعَةِ، نكون قد أكْمَلْنا بيانَ أسباب ظُهُورِ هذا المذْهَبِ الذي ادَّعى أصحابُه أنه المذْهَبُ الحقُّ في المسْأَلَةِ.

وبدَلًا من الإطالة، فقد اخْتَرْتُ أنْ أكْتَفِيَ ببعضِ نُصُوصِ أحَدِ أشْهَرِ رِجَالِ هذه الفِرْقَة لتَحْقِيق ما أقْصِدُ إليه، وهو بيان تَهَجُّمِهم على الأَشَاعِرَةِ مع أنهم يقولون بمثل قوْلِهم، وتهجُّمِهم على المُعْتَزِلَةِ مع أنهم يسْتَعْمِلون استِدْلَالهم لإخْفاء الجبْرِ الصَّريحِ في مذْهَبِهم، وجهْلِهم حين الاستِدْلالِ بالنُّصُوصِ؛ مع خاتمة تشْهَدُ أنه إنْ كان هناك مذْهَبٌ يصِحُّ أنْ ندْعُوَه بِمَذْهَبِ السَّلفِ، فهو مذْهَبُ المُعْتَزِلَةِ، لأنه، وإنْ خالَفَ أقوالَ بعْضِ الرجَالِ، فهو مُطابقٌ تماما لِمُحْكَماتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وصرائِحِ الأحاديثِ الصحِيحَةِ.

ونبدأ بالكلام المُخادِعِ الذي جاء به شارِحُ الطحَّاويَّة، ابنُ أبِي العِز، حين قال:" الذي دلَّ عليه القرْآنُ من تنْزِيهِ اللهِ نفْسَهُ عن ظُلْمِ العِبادِ ، يقْتَضِي قوْلًا وسَطًا بين قوْلَيْ القدَرِيَّةِ والجبْرِيَّةِ ، فليس ما كان من بَنِي آدَمَ ظُلْمًا وقَبِيحًا يكُونُ منه ظُلْمًا وقَبِيحًا، كما تقُولُه القدَرِيَّةُ والمعْتَزِلَةُ ونحوهم، فإن ذلك تَمْثِيلٌ لله بِخَلْقِه، وقياسٌ له عليهم، هو الرّبُّ الغنِيُّ القادِرُ، وهم العِبادُ الفُقراءُ المقْهُورُون. وليس الظُّلْمُ عبارةً عن المُمْتَنِع الذي لا يدْخُلُ تحت القُدرَةِ، كما يقُولُه مَنْ يَقُولُه من المُتَكَلِّمين – يقصِدُ الأشاعِرةَ– وغيرِهم؛ يقولون : إنه يَمْتَنِعُ أنْ يكون في المُمْكِنِ المقْدُورِ ظلْمٌ، بل كل ما كان مُمْكِنا، فهو منه، لو فعَلَهُ، عدْلٌ، إذ الظُّلْمُ لا يكون إلا من مأْمُور من غيْرِه مَنْهِيٌّ. والله ليس كذلك؛ فإن قوله تعالى:{ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا }، وقوله تعالى:{ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ}، وقوله تعالى :{ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ }... يدُل على نقيض هذا القول...

ومنه قوْلُه الذي رواه عنه رسولُه :" يا عِبادِي، إني حرَّمْتُ الظلْمَ على نفْسِي، وجعَلْتُه بيْنَكُم مُحَرَّما ، فلا تَظالَمُوا". فهذا دل على شيْئَين :

أحدهما : أنه حرَّم على نفْسِه الظلْمَ ، والمُمْتَنِعُ لا يُوصَفُ بذلك .

الثاني : أنه أخْبَرَ أنه حرَّمه على نفْسِه، كما أخْبَرَ أنه كتَب على نفْسِه الرَّحْمَةَ، وهذا يُبْطِلُ احْتِجاجَهم بأن الظلْمَ لا يكون إلا من مَأْمُورٍ منْهِيٍّ... فيُقالُ لهم : هو سبحانه كتَب على نفْسِه الرَّحْمَةَ، وحرَّم على نفسه الظلمَ، وإنَّما كتَب على نفْسِه وحرَّمَ على نفْسِه ما هو قادِرٌ عليه، لا ما هو مُمْتَنِعٌ عليه... فعلى قوْلِ هؤلاء ليس الله مُنَزَّهًا عن شيء من الأفْعالِ أصْلًا، ولا مُقَدَّسًا عن أنْ يفْعَلَه، بل كلُّ مُمْكِنٍ فإنه لا يُنَزَّهُ عن فِعْلِه، بل فعْلُه حسَنٌ...

والقرآنُ يدُلُّ على نقِيضِ هذا القوْلِ في مواضِعَ نزَّه الله نفْسَه فيها عن فِعْلِ ما لا يصْلُحُ له ولا ينْبَغِي له، فعُلِمَ أنه مُنَزَّهٌ مُقَدَّسٌ عن فِعْلِ السَّوءِ والفِعْلِ المَعِيبِ المذْمومِ، كما أنه مُنَزَّهٌ مُقَدَّسٌ عن وصْفِ السَّوْءِ والوصْفِ المَعِيبِ المذْمُومِ، وذلك كقوله تعالى:{ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}، فإنه نزَّه نفسَه عن خلْقِ الخلْقِ عبَثًا، وأنْكَرَ على مَن حسِب ذلك، وهذا فعْلٌ؛ وقوْلُه تعالى:{ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ}، وقوْلُه تعالى:{ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ } إنْكارٌ منه على من جوَّزَ أنْ يُسَوِّيَ

الله بين هذا وهذا. وكذا قوله : { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } إنْكارٌ على مَن حسِبَ أنه يفْعَلُ هذا"[1].

وقد يسأل سائِلٌ هنا، فيقول: هذا كلامٌ حسَنٌ، فأيْنَ الخِداعُ فيه ؟

إن هذا المذْهَبَ الذي ساقَه هنا هو عيْنُ مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ، فلماذا يبْدَأ كلامَه بالطعْنِ فيهم ؟ وهل يسْتَطيعُ أحدٌ أنْ يُثْبِتَ أن ما كان حسَنًا عند الناسِ في بابِ الأخْلَاقِ ليْسَ حسَنًا عند الله، وأن ما كان قبِيحًا عنْدَهم ليس هو القبِيحُ عند الله ؟ إن الذي يتجرَّأ على قوْلِ مثل هذا، ما زالَ يظنُّ أن زَعْمَهُ بأن المُعْتَزِلَةَ يُؤَلِّهُون العقْلَ حكْمٌ صحيحٌ، ولم يُدْرِكْ بعدُ أنَّ هذا مُجرَّدُ افْتِراءٍ، إذْ "الأخْلاقُ"، ومصْدَرُها "العقْلُ" – وهو أساس منْهَجِ التحْسِينِ والتقْبِيحِ العقْلِي– ليْسَتْ من "خلْقِ" الإنْسانِ؛ بل هي أحْكَامٌ وضَعها الخالِقُ فيه، وهو يعْلَمُها لمجرَّدِ كوْنِه مَخْلُوقًا لله بهذه الصفَة، وليس لأنه ابتَدَعَ شيْئا، ولولا ذلك لما تخلَّقَ أحدٌ بأخْلَاقِ الدِّينِ، إذْ تفْتَقِدُ، حِينَذَاكَ، للأرْضِية التي تسْتَنِدُ عليها، وللشَّاهِدِ على صِدْقِها. وبعْدُ، ألم يُثْبِتْ ابنُ أبي العزِّ بنصّ القُرْآنِ الكَرِيمِ أن الله مُنزَّهٌ عن العبَثِ، وهذا مذْهَبُ المُعْتَزِلَةِ، لا مذْهبَه والسَّلَفِيَّةِ والأَشَاعِرَةِ ؟ ألم يُثْبِتْ بنصّ القُرْآنِ الكَرِيمِ أن الله مُنَزَّهٌ عن الظُّلْمِ، وأنَّه يُجازي الناسَ بعيْنِ أفْعالِهم، خيْرا وشرًّا، وأن التمايُزَ بينهم راجِعٌ إلى اخْتِلافِهم في الكسْبِ، وهذا مذْهَبُ المُعْتَزِلَةِ، لا مذْهَبَه والسَّلَفِيَّةِ والأَشَاعِرَةِ والظَّاهِرِيَّةِ القائِلين بأنه، تعالى، يُفضِّل بعْضَ خلْقِه على بعْضٍ بِمُجَرَّد المشيئة، لا لتفاضُلِهم في الأعْمَالِ ؟

ثم أوْرَدَ ابن أبي العزِّ حديثًا للرَّسُولِ الكَرِيمِ، فقال في شرْحِه :"وروى أبو داود ... عن النبِيِّ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسلَّمَ :" لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ". وهذا الحديثُ مِمَّا يَحْتَجُّ به الجَبْرِيَّةُ، وأما القدَرِيَّةُ فلا يتأتى على أصُولِهم الفاسِدَةِ، ولهذا قابَلُوهُ إما بالتَّكْذِيبِ أو بالتَّأْوِيلِ.

وأسْعَدُ الناسِ به أهْلُ السنَّة، الذين قابَلُوه بالتصْدِيق، وعلِمُوا من عظَمة الله تعالى وجَلالِه قدْرَ نِعَم الله على خلْقِه، وعَدَمِ قيامِ الخلْقِ بحُقوقِ نِعَمِه عليهم، إما عجْزًا، وإما جهْلًا، وإما تفْريطا وإضاعَة ، وإما تقْصِيرا في المقْدُور من الشكْرِ، ولو من بعض الوجوه. فإن حقَّه على أهل السماوات والأرض أنْ يُطاعَ فلا يُعْصى، ويُذْكَرَ فلا يُنْسَى، ويُشْكَرَ فلا يُكْفَرَ؛ وتكون قوَّةُ الحب والإنابَة والتوَكُّل والخَشْية والمُراقَبة والخوْف والرجاء جميعُها مُتوَجِّهةً إليه، ومُتعلِّقةً به، بحيث يكون

[1]– ابن أبي العز– شرح الطحاوية في العقيدة السلفية 91/3

القلْبُ عاكِفًا على مَحَبَّتِه وتألُّهِه، بل على إفْرادِه بذلك، واللِّسَانُ مَحْبوسًا على ذِكْرِه، والجوارِحُ وقْفًا على طاعته. ولا ريْبَ أن هذا مقْدُورٌ في الجُمْلَة، ولكن النفُوسَ تشُحُّ به، وهي في الشُّح على مراتِب لا يُحْصيها إلا الله تعالى. وأكثَرُ المُطِيعين تَشُحُّ به نفْسُه من وجْهٍ، وإنْ أتى به من وجْهٍ آخر. فأين الذي لا تقَعُ منه إرادَةٌ تُزاحِم مُرادَ اللهِ وما يُحِبُّه منه ؟ ومَنْ [ذا] الذي لم يَصْدُر منه خِلافُ ما خُلِقَ له، ولو في وقتٍ من الأوْقَاتِ ؟ فلو وضَعَ سبحانه عدْلَه على أهْلِ سماواتِه وأرضِه، لعذَّبهم بعَدْلِه، ولم يكن ظالِمًا لهم. وغايَةُ ما يُقَدَّرُ توبَةُ العبد من ذلك واعْترافُه، وقُبولُ التَّوْبَةِ مَحْضُ فضلِه وإحسانِه، وإلا فلو عذَّبَ عبْدَه على جنايَتِه لم يكن ظالِما، ولو قُدِّرَ أنه تاب منها. لكنْ أوْجَبَ على نفسه – بِمُقْتَضى فضْلِه ورحْمَتِه – أنه لا يُعذِّبُ مَنْ تاب. وقد كتَب على نفْسِه الرحمةَ، فلا يسَعُ الخلائقَ إلا رحْمَتَه وعفْوَهُ، ولا يبْلُغُ عمَلُ أحد منهم أن ينْجُوَ به من النار، أو يدْخُلَ الجنة، كما قال أطْوَعُ الناس لربّه، وأفضَلُهم عمَلًا، وأشَدُّهم تعْظِيما لرَبّه وإجْلَالًا :" لنْ يُنْجِيَ أحدًا منْكُم عمَلُه، قالوا : ولا أنت يا رسولَ الله ؟ قال : ولا أنا، إلا أنْ يتَغَمَّدَنِي اللهُ برَحْمَةٍ منه وفضْلٍ""[1].

وقد يقول قائلٌ: وهذا كلامٌ حسَنٌ، فأين المشكِلَةُ ؟

والحقيقة أنه لا توجدُ مُشْكِلةٌ واحِدَةٌ، بل مشْكِلاتٌ؛ أُولَاها أن الشرْحَ الذي أوْرَدَه هو تعْبِيرٌ بليغٌ عن عيْنُ فهْمِ المُعْتَزِلَةِ للمسألة، فقد قال أبو عُثْمانَ الجاحِظُ، وقد عاش قبل ابن أبي العزِّ بقرونٍ :" ولله ابْتِلاءانِ في خلْقِه – والابتِلاءُ هو الاخْتِبارُ – ابْتِلاءٌ بنِعْمَةٍ، وابْتِلاءٌ بِمُصيبَةٍ. وبِقَدْرِ عِظَمِها يَجِبُ التكْلِيفُ من الله عليها؛ فبِقَدْرِ ما خوَّلَك من النعْمَةِ يسْتَأدِيك الشُّكْرَ. ولو تَقَصَّى اللهُ على خلْقِه لعذَّبَهُم، ولذلك قال:{ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ}[فاطر/45] ولكنَّه قبِلَ التَّوْبَةَ، وأقالَ العَثْرَةَ، وجعَلَ بالحَسَنَةِ أضْعافَهَا"[2].

وما دام الأمْرُ هكذا، فلماذا يتَّهِمُهم بردِّ الحديثِ مع أنهم يُسَلِّمُونَه، ولكنهم لا يسْتَخْدِمُونَ مثلَ هذه النُّصُوصِ الاستِخْدامَ نفْسَهُ الذي يسْتَخْدِمُها فيه الجَبْرِيَّةُ، إذْ هو عندهم دليلٌ على القُدْرَةِ المُطْلَقة، لا على لا وُقُوعِ مقْدُورِها، وشاهِدٌ على مُطْلَقِ الرَّحْمَةِ الإلَهِيةِ – كما سنفصل ذلك في فصل مستقل، حين البحث في موضوع التَّوْبَةِ– لا على "المُحاباة" لبَعْضِ الخلْقِ، بينما هدَفُ إيرادِ ابنِ أبي العزِّ للحديث هو التوْطِئَةُ للجبْرِ، وذلك بتَحْوِيل الأنظارِ عن لُبِّ المسألة إلى مسألة رحْمَةِ

[1]– شرح الطحاوية 3/ 92...

[2]– الرسائل 1/ 22

الله للخَلْقِ، فيأتي فيها بكَلامٍ بليغٍ حقا، ولكن فكْرَتَه المُعْتَزِلِيَّةَ هي التي تُطَمْئِنُ الناس إلى صِحَّته، فيَسْهُلَ عليه أن يُوسْوِسَ لهم، بعد ذلك، بتصْدِيقِ أن الجبْرَ من رحْمَةِ الله، إذْ لو شاءَ، على ظاهِرِ الحديثِ – كما يفْهَمُه الجَبْرِيَّةُ– لعذَّبَهم جميعا دون أنْ يصْدُرَ منهم ما يسْتَحِقُّون به ذلك، ولكنه شاء أنْ يُعَذِّبَ بعضَهم فقط دون جرِيرَةٍ، فلا بُدَّ عليهم من تسْليمِ ذلك، وإلا كانوا كافِرين بالقَدَرِ.

والمشكلة الثانية التي تسْتَحِقُّ الوُقُوفَ عندها هي أن الحديثَ، بظاهِرِ فهْمِ الجَبْرِيَّةِ له، دليلٌ على الجبْرِ، إذ فيه، عن ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ :" أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ فَقُلْتُ لَهُ: وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي، قَالَ : لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ؛ وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ.

قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ"[1].

وقد أوْضَحْنا أن ابنَ أبي العز لا يرْضَى فهْمَ الجَبْرِيَّةِ لهذا الحديثِ وما كان على مِثاله، على ظاهِرِ ما فهِمُوه من الجبْرِ في لفْظِه، ويسْتَدِلُّ على بطْلانِه بفَهْمِ المُعْتَزِلَةِ، إذْ ميَّزوا بين ما كان من أفْعالِ الله تعالى قَدَريًّا خالِصًا، إذا جازَ التعْبيرِ، وهو موْضُوعُ الحديثِ حقًّا، والإيمَانُ به واجِبٌ، والرِّضا به علامةٌ على الإيمَانِ وحسْنِ الفهْمِ عن الله تعالى؛ وبين ما كان موْضُوعًا من الله للامْتِحانِ، فيَفْتَرِضُ الحريةَ الإنْسانِيَّةَ، والإيمَانُ به واجِبٌ أيْضا. وهو التمْييزُ الذي سنَشْرَحُه بأبسطِ مثال، حيثُ قال رجُلٌ لثُمامَةَ بن الأشرس– وهو من رءُوس المُعْتَزِلَةِ– مُسْتنْكِرا قولَهُ بوُجودِ الاسْتِطاعَةِ في الإنسان :" لا تقْدِرُ أنْ تُؤَخِّرَ ما قَدَّمَ اللهُ، ولا تُقَدِّمَ ما أخَّرَ اللهُ. قال: هذا على ضَرْبَيْنِ، إنْ أرَدْتَ أنْ أُصَيِّرَ رأْسَ الحِمارِ ذَنَبَهُ فَلَا، وإنْ أرَدْتَ أنْ أقَدِّمَ مُعَاوِيَّةَ على علِيٍّ، وقد أخَّرَهُ اللهُ، فَنَعَمْ"[2].

والحديثُ، على هذا، وهو ما لم يقُلْه ابنُ أبي العزِّ، في إثْباتِ القَدَرِ الذي هو خلْقُ الله إمَّا الكوْنِيِّ، مثل خلْقِه لِمَا خلَقَ من سماواتٍ وأرَضِينَ ومَسافاتٍ ومِساحاتٍ وفصُولٍ وأيامٍ وأعْرَاقٍ وألْوانٍ

[1]– سنن أبي داود– ح 4077

[2]– القاضي التنوخي– المسْتَجادُ في فِعْلاتِ الأجْواد 1/ 71

وأحْوالٍ، وإمَّا التشْرِيعِيّ، مثل تَخْصِيصِ الرجلِ بالوِلاية على المرأة وإعطائِه ضِعْفَها – في بعض الأحوال– في الميراثِ؛ وإما تلك الابْتِلَاءات التي يخلُقُها الله في خلْقِه، مثل النَّصْرِ والهزِيمَة والصِّحَةِ والمرَضِ. وليْسَ في الحديثُ نَفْيُ قُدْرَةِ الإنسانِ على الفِعْلِ والترْكِ، فيكونَ ردًّا لهذه الحقيقة، ولا فيه تسْمِيةُ الجبْرِ قدَرًا ووُجُوبُ الإيمَانِ به؛ إذْ الموْضُوعان مُخْتَلِفان، وإنْ سمَّى مَنْ سمَّى موْضُوعَ الاسْتِطاعَة التي يقولُ بها المعتزلة "قدَرًا"، واجْتهدَ في ردِّه، وروى الأحاديثَ البيِّنةِ الكذِبِ في ذمِّهم. وما كان الصحابةُ رِضوان الله عليهم يَنْفُونَ هذه الاسْتِطاعَةَ، ولا كانوا يُبْطِلونها بِتِلَاوَتِهم لكَلامِ الله ورِوَايَتِهِمْ لأحاديث القَدَرِ عن الرسُولِ الكَرِيمِ، إنَّما ينْفِي هذا من فهِمَهَا فهْمًا خاطِئا كما فعَلَ الجبْرِيَّةُ، إذْ خَلطوا بين الموْضُوعَيْن.

2-2- المطلب الثاني: تصريح ابن أبي العز بالجبر

المثيرُ أن ابن أبي العِزّ لم يَثْبُتْ على الأجْزاءِ الصحِيحَةِ فيما كتبَ، فرأيْناه يعُودُ القَهْقَرَى، فيَذْهَب إلى تأْكِيدِ الجبْرِ تأكِيدا فجًّا، وقد أبْطَلَه بما ساقَه من أدِلَّةٍ، دون أنْ ينْسى اتِّهامَ المُعْتَزِلَةِ، وقد كانت كلُّ متانةٍ في استِدْلَالِه "عارِيَّةً" اسْتَفادَها منهم ؟

قال ابنُ أبي العزِّ :" فإنْ قيل : فهل كان يُمْكِنُهم أنْ يأْتُوا بالإخْلاصِ والإنابَةِ والمَحَبَّةِ له وحده، من غيْرِ أن يَخلُقَ ذلك في قلُوبِهم، ويجْعَلَهم مُخلِصين له مُنِيبِين له مُحِبّين له ؟ أم ذلك محْضُ جعْلِه في قلُوبِهم وإلْقائِه فيها ؟ قيل : لا، بل هو مَحْضُ مِنَّتِه وفضْلِه، وهو من أعْظَمِ الخيْرِ الذي هو بِيَدِه؛ والخيْرُ كلُّه في يدَيْه، ولا يَقْدِر أحدٌ أنْ يأخُذَ من الخيْرِ إلا ما أعْطاه، ولا يتَّقِي من الشر إلا ما وَقَاهُ".

وإذا ذهبَ أشعرِيّ يؤَكِّدُ أن هذا كلامُ الجَبْرِيَّةِ عيْنُه، بدون زِيادَةٍ ولا نُقْصانٍ، ويقُول لابن أبي العزِّ :" فإذا لم يَخْلُقْ ذلك في قُلُوبِهم ولم يوَفِّقُوا له، ولا سبيلَ لهم إليه بأنْفُسِهم، عاد السؤَالُ وكان منْعُهُم منه ظُلْمًا، ولزِمَكُم القوْلُ بأن العدْلَ هو تصَرُّفُ المالِكِ في مِلْكِه بما يشاء، لا يُسْأَلُ عمَّا يَفْعَلُ وهم يُسأَلون"[1]، يأتيه الجوابُ الذي ليس فيه إلا رَصْفُ الكَلِمَاتِ، وهو :" قيل : لا يكونُ، سُبْحانَه، بِمَنْعِهِم من ذلك ظالِما، وإنَّما يكون المانِعُ ظالِمًا إذا منَعَ غيْرَه حقًّا لذلك الغيْرِ عليه، وهذا هو الذي حرَّمه الربُّ على نفْسِه وأوْجَبَ على نفْسِه خِلافَه. وأما إذا مَنَعَ غيْرَه ما ليْسَ بِحَقٍّ

[1]– شرح الطحاوية– ص 75

له، بل هو مَحْضُ فضْلِه ومِنَّتِه عليه لم يكُنْ ظالِما بِمَنْعِه؛ فمَنْعُ الحقِّ ظُلْمٌ، ومنْعُ الفضْلِ والإحْسانِ عدْلٌ"[1].

ورغم أن هذا الكلامَ قد ساغَ، وما زال يسُوغُ للسَّلَفِيَّةِ، إلا أن فيه جهْلًا بالِغًا، بل كذِبًا صُراحًا على ربِّ كلِّ شيءٍ؛ إذْ لم يَقُلْ لنا ابنُ أبي العزِّ ما هو حدُّ التمْيِيز بين ما سمَّاه "الحقَّ" وما سمَّاه "الفضْلَ"، ليَعْرِفَ الخلْقُ ماهِيَّتَهما. والواقِعُ أنه لا يوجدُ في فِكْرِ الرجُلِ حُدودٌ فاصِلةٌ بين الأمْرَيْنِ، بل إن أحدَهما غيرُ موْجُودٍ رأْسا، وهو الحقُّ، إذ ليس هو، عنده، إلا منْعَ الفضْلِ؛ ويُؤَكِّدُ لك هذا أن الذي نال الفضْلَ فقد نال كلَّ شيءٍ، أما مَنْ كان الحقُّ من نصيبِه، فقد خسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةَ، إذ لا نَجاةَ به، بل بالفَضْلِ. وهذا هو الجبْرُ خالِصًا الذي أقرَّ به، قبل هذه "الفذْلَكَة" إذْ نصَّ على أن فِعْلَ الله للإيمانِ والكفْرِ في المُكَلَّفين ليس له سببٌ إلا مشِيئَةَ الله. ومعنى هذا أن الذي يُميِّزُ جَبْرِيَّةَ السَّلَفِيَّةِ عن جَبْرِيَّةِ الأَشَاعِرَةِ إنما هو التبْرِيرُ الذي رضَوه، وهو تسْمِيَّتَهم فِعْلَ الهدايَةِ من الله لبعض المُكلَّفين تَفَضُّلٌ من الله، وليْسَ حقًّا لهم، ولذلك جازَ تَخْصِيصُ بعْضَ الخلْقِ به دون بعضٍ، بينما هو يفْعَلُ ذلك، عند الأَشَاعِرَةِ، لتعَلُّقِ التفْضِيل بالقُدْرَةِ الإلَهِيَّةِ.

وليْس لي، هنا، إلا أسْأل: هل من قائلٍ يقول للسَّلَفِيَّةِ: فهل من رَبٍّ لهؤلاء الذي منَعَهُم الله فضْلَه، دون سبب إلا مشيئَتَه، غيْرَ الربَّ الواحِدَ، فيَتفضَّلَ عليهم كما تَفَضَّلَ هو على مرْبُوبِيه ؟ وهل من قائِلٍ يقول لهم: ألا تسْتَحُون من هذا التبْرِيرِ، ومن مَلْئِ كتُبِكم بانْتِقادِ الجبْرِ الأشعَرِيّ، ومرْجِعُ تبْرِيرِكم وتبْرِيرِهم واحِدٌ، وهو مُطْلَقُ المشِيئَةِ، إذْ ليْسَ هناك شيءٌ غيرُها يُجيزُ هذا المذْهَبَ في التبْرِيرَيْنِ ؟ والمُلاحَظُ أن هناك فضْلا للأَشَاعِرَةِ على السَّلَفِيَّةِ في هذا، إذْ كفَوْا الناس إلْزَامَهم بذلك، لأنهم صرَّحوا به، أمَّا السَّلَفِيَّةُ، فقد أخْفَوْه تحت غطاءِ الشَّكْلِ المقْبُولِ، الذي استَعارُوه من المُعْتَزِلَةِ، بحيْثُ أن استِخْراجَ ذلك منهم يتطَلَّبُ دفْعَهم دفْعًا إلى الإجابة على هذا السُّؤال، وهو: فلماذا، يا تُرى، منَعَ اللهُ تعالى فضْلَه للمَمْنُوعِين منه، أليْسَ هو ربُّهم، كما أنه ربُّ المهْدِيّين ؟

وبعدُ، فهذا ابنُ أبِي العزِّ السَّلَفِيُّ، ومَن قبْلَه ومن بعْدَه من السَّلَفِيَّةِ، يُجِيزُون هذا النوْعَ من التَّفَضُّلِ الإلهيّ الذي يُدْخِلُ الله تعالى به مَن شاء من عِبادِه الجنة، ويُدْخِل مَنْ شاء مِمَّن منَعَهُم إياه النارَ، ويرَوْنَ أنه عيْنُ العدْلِ، بينما تَراهم يَحْكُمُون على ما سأَصِفُه الآن، وهو مِمَّا لم يقعْ يوْمًا، بأنه ظُلمٌ، وهو: إني أستاذٌ بالجامعة، وأدرِّسُ كلَّ سنةٍ مِئَاتِ الطلبة، فهل تَخْصِيصِي لبعْضِهم

[1]– السابق– ص 76

بزِيادَةِ شرْحٍ، دون أنْ يكون ذلك بطَلَبٍ منهم، أو بالتَّخْصِيصِ بالمذَكِّرة دون زُمَلائِهم؛ وهو الأمرُ الذي يترتَّبُ عنه نجاحُهم ورُسُوبُ غيْرِهم أجْمَعِين، عدْلٌ أمْ هو عَيْنُ الظلْمِ لغيرِهم ؟ وهل تقَدُّمُ أحدِهم، أو فوْجٍ منهم، بطلَبِ زِيادَةِ الشرْحِ وتنْوِيعِ الأمْثِلة، دون أن أحْرِمَ طالِبا، مهْما كان، من هذا، فيَنْجَحُون، ويرْسُبُ غيْرُهم مِمَّنْ رأى عدَمَ الحُضورِ للمُحاضَرَةِ أو مُراجَعَةِ المُذكِّرَةِ، عدْلٌ أم هو ظلمٌ ؟

إن إجابة السَّلَفِيَّةِ، والأَشَاعِرَةِ والظَاهِرِيَّةِ، وكلِّ الخلْقِ بما فيهم النَّاجِحُون من الطَّلبة، على الواقِعة الأولى معْلُومٌ، وهو أن ذلك "مُحاباةُ" ظالِمٍ مفارِقٍ لكلُّ خُلُقٍ قوِيمٍ، ولعلَّهم يجْعَلون ذلك دليلا على أنِّي مريضٌ نفْسِيًّا، أو أن لي مصْلَحَةً ما في هذا الفِعْلِ الشَّنِيع، مِمَّا يستدْعِي المُطالَبَةِ برَّفْتِي من الجامعة.

ولو سألتَ جبْرِيًّا عن الفَرْقِ بين هذه الحالة المُتَخيَّلةِ وبين فضْلِ الله تعالى الذي يُدْخِلُ به من يشاء من عِباده في رحْمَتِه، ويَحْرِمُ به مَنْ يشاءُ لكان جوابُهم أنَّني مَخْلُوقٌ، والعدْلُ والظلْمُ في حقِّي ليس هو عيْنُه العدْلُ والظلْمُ بالنسْبَةِ لله تعالى، لأنه ربُّ العالَمين. وهذا الجوابُ المُعتَمَدُ عند الجَبْرِيَّةِ جميعا، والذي يبْدُو أنهم قصَدُوا به تعْظِيمَ الله تعالى، يعود بنا إلى جُمْلةٍ مما سبَقَتْ الإشارةُ إليه، ومنه جهْلُهُم بأن الإنسان لم يَخْلُقْ الأخْلَاقَ بعَقْلِه، بل عرَفها به فقط، أمَّا مصْدَرُها فهو الله تعالى، ولذلك فالعدْلُ عند الإنْسانِ هو العدْلُ عند الله، إذْ حقيقةُ هذا الحُكْمِ هي أن العَدْلَ عند الله هو العَدْلُ عند الإنْسَانِ.كما يعود بنا جوابُ الجَبْرِيَّةِ إلى ما انْتَهَيْنا إليه عند التنْبِيه إلى استِخْدَامِهم، الذي لا يُقِرُّونَه، لمنهج قِياسِ الغائِبِ على الشَّاهِدِ، حيثُ قلنا إنهم أسْقَطُوا صِفاتِ الإنْسانِ على الله تعالى، فجَعَلُوه " مُحَابيًّا" كجَهَلَة الخلْقِ، وهم الأكْثَرُون؛ ولكنهم، تجاوَزُوا هذا القدْرَ هذه المرَّةَ، فجعلُوا الإنْسَانَ، من حيْثُ لا يشْعُرون، أعْظمَ من الله تعالى، حيثُ أوْجَبوا اتِّصافَ الإنْسَانِ، إذا كمُلَتْ أخْلاقُه، بالعدْلِ، ونزَّهُوه عن الظُّلْمِ الذي خصُّوا به اللهَ تقدَّسَتْ أسْمَاؤُه.

ويُؤَدِّي بنا الجواب على السؤال الثاني إلى التنْبِيه إلى التناقُضِ في تفْكِير ابن أبي العز وغيره من الجَبْرِيَّةِ، إذْ أبْطَلَ بقَوْلِه بالجَبْرِ استِدْلالَه بالقُرْآنِ الكَرِيمِ على أن الجَزاءَ، عند الله، مُرْتَبِطٌ بِمِقْدارِ طاعة الإنْسانِ للأمْرِ والنهْيِ، لأن نسبة الخلْقِ إليه واحدةٌ، تماما كما أن نجاح الناجِحين من الطلَبَةِ يعُودُ إلى اجْتِهادِهم، ورُسُوبَ الرّاسِبين يعودُ إلى تفْرِيطِهم، إذ قدْرُ تعْلِيمِ الأسْتاذِ لمَجْمُوع الطلَبة واحِدٌ، ونسْبَتُهم إليه واحدة، وهي أنه أسْتَاذُهم جميعا؛ وتَخْصِيصُه لبَعْضِهِم بزيادة الشرْحِ، وإنْ كان سبَبَ النَّجاحِ، ليْسَ جارِحًا في الأسْتَاذِ ما دام لم يَمْنَعْ منه أحَدًا.

ومن المعلوم أن في هذا الارْتِباطِ بين الجزَاءِ والعَمَلِ، وهو الاستِحْقاقُ، دليلا قطعِيًّا، كما بيَّنا ذلك كثيرا فيما سبق من فُصولٍ، على بُطْلانِ الإرْجَاءِ؛ كما أن فيه، كما سنبيِّن ذلك بعد قليل، إبْطَالًا للجبْرِ.

2-3- المطلب الثالث: استِحْقاق الجزاء دليل بطلان فكرة التَّفَضُّلِ الإلهي الإرجائية

الحقيقة التي لا مِراءَ فيها أن الله تعالى قد أثْبَتَ في الكثيرِ من الآياتِ المُحْكَمَةِ، أي التي انْكَشفَ معناها بحيثُ لا تَحْتَمِلُ التأْويلَ، كما أنها لا تَحْتَمِلُ النَّسْخَ ولا التبْديلَ لاتِّصالِها بصِفاتِ الله الذَّاتِيَّة، شيْئَيْنِ، هما: أن الجزاءَ، بالخيْرِ والشرِّ، مُرْتبِطٌ ارتِباطًا لا انْفِصامَ له بكَسْبِ المُكَلَّفين، وهو الذي تُبْنَى عليه عقِيدةُ الاستِحْقاق عند المُعْتَزِلَةِ، والتي يُقابِلُها نظَرية التَّفَضُّلِ عند الجَبْرِيَّةِ، وكلُّهم مُرْجِئَةٌ ما عدا الإباضِيَّةَ. وأن الله عمَّمَ هذا الحُكْمَ على جميعِ المُكلَّفين، بحيثُ لم يُخصِّصْ به عَرَبِيًّا دُون أعْجَمِيٍّ ولا ذكَرا دُون أنثى ولا أبيضَ دُون أسودَ ولا غنِيًّا دُون فقيرٍ. وبالجُمْلَة، فإنه تعالى قد أخْبَرَ أنْ لا فضْلَ، عنده، لأحَدٍ على أحدٍ، مهما كانت أحْوَالُه، إلا بالتَّقْوَى، وهي العمَلُ الصّالِحُ مع الإيمانِ.

ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آَمِنُونَ. وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }[النمل/89، 90]، وقوْلهُ تعالى:{ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ. يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ. يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ. كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ. وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ. الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ} [العنكبوت/54- 59]، وقوْلُه تعالى:{ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[يس/54]، وقوْلُه تعالى:{ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آَمَنُوا بِآَيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ. ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ. يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [الزخرف/68- 72]، وقوْلُه تعالى:{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا}[النساء/124]، وقولُه تعالى:{ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا

مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }[النحل/97].

والآياتُ في هذا المعْنَى كثيرةٌ، وكثيرٌ منها يَحْتَوِي على خاصيَّةٍ في غايةِ الأهميَّةِ، وهي الجمْعُ بين بيان الاستِحْقاقِ وعُمُومِه، بحيْثُ لا يوجَدُ فصْلٌ بينهما. وقوْلُنا: إن الكثير من الآياتِ تَحْتَوِي على هذه الخاصيَّةِ لا يعْنِي أن هذه القاعِدةَ تنْخَرِم في بعضِ الآيات، لأن عدَمَ وُجُودِها حينها ليس إلا لِخُصُوصِيَّةٍ في الآية تَسْتَدْعِي التَخْصِيصَ. وتتأكد هذه الظاهِرةُ إذا علِمْنا أن بعضَ الآياتِ التي يَحْتَمِل بناؤُها ذلك تبدأ بالتَّخْصِيصِ و تُخْتَمُ بالتعْمِيم، مثل الآيات التي نزَلَتْ في بني إسرائيل مِمَّا درَسْناه قبل قليل، ومنها قوله تعالى:{ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ} [البقرة/48]

وظاهِرَةٌ أخرى تستَحِقُّ الالْتِفاتَ إليها، والتَّنْبِيهَ على أهَميَّتِها، وهي أن الله تعالى ذكَرَ اتِّصافَهُ بالعدْلِ مُرْتبِطا بِبَيانِ أن القاعِدةَ التي يقُومُ عليها الجزاءُ والعِقابُ هي كسْبُ المُكلَّفين، وهي الاستِحْقاقُ. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ. وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ}[آل عمران/106-108] ، وقولُه تعالى:{ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}[طه/112]، وقوْلُه تعالى:{ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ. ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد}[آل عمران/181، 182]، وقوْلُه تعالى:{مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ}[فصلت/46].

وعلى هذا، فقد اجْتَمَعَ لدَيْنا ثلاثةُ خصائصَ، تكرَّرتْ في القُرْآنِ الكَرِيمِ تكَرُّرًا يجعلُ منها ظاهِرَةً قُرْآنِيَّةً، وهي: أن الجزَاءَ، بالخيْرِ والشرِّ، مبْنِيٌّ على الكسْبِ، وهو الاستِحْقاقُ، وأن ذلك يَعُمُّ جميع المُكلَّفين، مهْما كانوا، وأن في ذلك، لا في سِواه، دليلًا على عدْلِ الله.

وبناءُ الجزاءِ على العمَلِ يدُلُّ على أن الله تعالى أثْبَتَ قُدْرةَ الإنسانِ، بِخَلْقِ الله، على تَمْيِيز الخيْرِ من الشرِّ، والقُدْرَةِ على فِعْلِ أحَدِهما، وهو استِنْتَاجٌ مُوافِقٌ لِما نطقَ به القُرْآنُ الكَرِيمُ في غيرِ ما آيةٍ، ومن ذلك قوْلُه تعالى في سورةٍ اسْمُها سورَة الإنسان:{ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ

أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا}[الإنسان/2، 3]، وقوْلُه تعالى:{ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[التغابن/2]. وهذا يؤدّي إلى إبْطالِ نظريَّةِ الجبْرِ، التي مؤدَّاها أن الله فاعِلٌ لأفْعالِ المكلَّفين حقيقةً، أيْ دون أنْ يكون لهم فيها اخْتِيارٌ ولا فعْلٌ. وهي نظرِيَّةٌ آمن بها الجَبْرِيَّةُ، وصرَّحُوا بها، وعلَّمُوهَا للمُسْلِمِينَ، ولا ينْفَعُ الأشاعِرةَ مُحاوَلةُ التهرُّبِ من مُخالَفاتِهم لصرائحِ القُرْآنِ اخْتِراعُهُم لنظَرِيَّةِ " الكسْبِ"، إذ تَؤُول، عند التحْلِيلِ، إلى الجبْر؛ ولا كِتابةَ السَّلَفِيَّةِ لبعضِ الآيات التي تَقَرَّرَ فيها المجازاةُ على العمَلِ، إذْ هم أبْطِلوا دِلالتَها حالَما أنْكَروا قُدْرَةَ الإنْسانِ على الفِعْلِ، كما أبْطلُوها بنظَرِيَّةِ التَّفَضُّلِ، التي تَتَصادمُ مع ما أثْبَتناه من بناء القُرْآنِ الكَرِيمِ لعقيدة الثَّوابِ والعِقاب على أنْ لَيْسَ للإنسان إلا ما سعَى.

أمَّا ثُبُوتُ تعْميمِ بناءِ الجزاءِ للمكَلَّفين على الأعمالِ، فيَدُلُّ على اسْتِواء الخلْقِ أمام الله تعالى. وهذا يؤدّي، لوَحْده، إلى إبْطالِ نظرية التَّفَضُّلِ، التي بُنِيَتْ على القوْلِ بالجبْرِ، أو أدَّتْ إلى القوْلِ بالجبْرِ، وذلك أن الله تعالى نفى، قطعيًّا، أنْ يكُون لبَعْضِ خلْقِه، عنده، مَزيَّةً على بعْضِ خلْقِه إلا بالكسْبِ.

وترتيبُ الله تعالى لصفَةِ فعْلِه، وهي العَدْلُ، على كسْبِ المُكلَّفين وعدَمِ التمْيِيز بينهم يدُلُّ، أيْضا، على بُطْلانِ نظَرِيتَيْ الجبْرِ والتَّفَضُّلِ، إذْ ترْتِيبُ النتائج على المُقَدِّماتِ، وحَصْرُها فيها، يؤدّي إلى إثباتِها ونفْيِ غيرِها.

2-4- المطلب الرابع: التَّفضُّلُ الإلَهِيّ بين الحقيقة وأوْهام المرجئة الجبرية

قد يقول قائلٌ: إن القُرْآنَ الكَرِيمَ والسنَّةَ الشَّرِيفَةَ مليئَانِ بالآياتِ والأحاديثِ التي تدُلُّ على أنَّ الهِدَايةَ والتوْفِيقَ من فِعْلِ الله تعالى، وهو تَفَضُّلُهُ على مَنْ أراد، وأن الإضْلالَ من فِعْلِ الله تعالى، وهو حِرْمانُه لِمَنْ أراد؛ وأن الناسَ يدْخُلون الجنَّة بفَضْلِه ورحْمَتِه والنارَ بنِقْمَتِه. وفي هذا دليلٌ أكْثَرُ من كافٍ على صحَّةِ القْولِ بارْتِباط الثوابِ والعِقابِ بالتَّفَضُّلِ الإلَهِيّ. وما دام هذا جائِزٌ، ووَاقِعٌ، وما دام الله تعالى قد أخْبَرَ بأنه عادِلٌ العدْلَ المُطْلَقَ، وهو كذلك سُبْحانَه وتَعالَى، فليْسَ في القوْلِ بالتَّفَضُّلِ، إذن، دليلٌ على ظلْمِ الله تعالى، بل هذا هو العدْلُ لا غير.

والحقيقة أن كُتُبَ الأَشَاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ مَلْآنةٌ بهذه النُّصُوصِ. وقد وقَفْنَا فيما سبق على بعْضِها، وسنَنْقُلُ فيما يلي مثل هذا المذْهَبِ وأدِلَّتِه عن أكْبرِ أئِمةِ السَّلَفِيَّةِ من حيْثُ التَّنْظِيرِ له،

ومن حيثُ التأثيرُ في نشْرِ مثل هذه الأفْكَارِ الحمْقاءِ التي تهْدِمُ أصولَ الدِّينِ وحقائِقَه هدْمًا ذرِيعًا، وهو ابن تيمية، حيثُ قال :" وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ :" مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ". وَهَذَا وَغَيْرُهُ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الشَّخْصَيْنِ قَدْ يَتَمَاثَلَانِ فِي الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ يَتَفَاضَلَانِ، وَيَكُونُ الْمَفْضُولُ فِيهَا أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ الْآخَرِ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ فِي الْإِيمَانِ الَّذِي فِي الْقَلْبِ. وَأَمَّا إذَا تَفَاضَلَا فِي إيمَانِ الْقُلُوبِ، فَلَا يَكُونُ الْمَفْضُولُ فِيهَا أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْبَتَّةَ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْضُولُ لَمْ يَهِبْهُ اللَّهُ مِنْ الْإِيمَانِ مَا وَهَبَهُ لِلْفَاضِلِ، وَلَا أَعْطَى قَلْبَهُ مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا يَنَالُ ذَلِكَ الْإِيمَانَ الْفَاضِلَ مَا أَعْطَى الْمَفْضُولَ؛ وَلِهَذَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ الْفَاضِلُ أَقَلَّ عَمَلًا مِنْ الْمَفْضُولِ، كَمَا فَضَّلَ اللَّهُ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَمُدَّةَ نُبُوَّتِهِ بِضْعٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً – عَلَى نُوحٍ وَقَدْ لَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إلَّا خَمْسِينَ عَامًا، وَفَضَّلَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَقَدْ عَمِلُوا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إلَى الْمَغْرِبِ عَلَى مَنْ عَمِلَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَعَلَى مَنْ عَمِلَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ إلَى الْعَصْرِ؛ فَأَعْطَى اللَّهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ أَجْرَيْنِ، وَأَعْطَى كُلًّا مِنْ أُولَئِكَ أَجْرًا أَجْرًا، لِأَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فِي قُلُوبِهِمْ كَانَ أَكْمَلَ وَأَفْضَلَ، وَكَانَ أُولَئِكَ أَكْثَرَ عَمَلًا، وَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ أَجْرًا. وَهُوَ فَضْلُهُ يُؤْتِيه مَنْ يَشَاءُ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي تَفَضَّلَ بِهَا عَلَيْهِمْ وَخَصَّهُمْ بِهَا.

وَهَكَذَا سَائِرُ مَنْ يُفَضِّلُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يُفَضِّلُهُ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا التَّفْضِيلَ بِالْجَزَاءِ، كَمَا يَخُصُّ أَحَدَ الشَّخْصَيْنِ بِقُوَّةِ يَنَالُ بِهَا الْعِلْمَ وَبِقُوَّةِ يَنَالُ بِهَا الْيَقِينَ وَالصَّبْرَ وَالتَّوَكُّلَ وَالْإِخْلَاصَ؛ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُفَضِّلُهُ اللَّهُ بِهِ، وَإِنَّمَا فَضَّلَهُ فِي الْجَزَاءِ بِمَا فُضِّلَ بِهِ مِنْ الْإِيمَانِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى :{ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ. وَلَا تُؤْمِنُوا إلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ}[آل عمران، 72، 73]، وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى :{ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ }[الأنعام/124]، وَقَالَ :{ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ} [الحج/75]، وَقَالَ :{ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ}[الفتح/14]"[1].

ويجبُ أنْ نتوقَّفَ، قبل بيانِ سبَبِ الخطإ في مثل هذا التفْكِيرِ، عند تصْريحِه بأن الإيمَانَ، وهو سبَبُ التفْضِيلِ، هو من فِعْلِ الله تعالى في البعْضِ دون البعْضِ؛ كما أن تخْصِيصَ الله تعالى لبعْضِ خلْقِه ببعْضِ الأسْبَابِ التي تَجْعَلُهم أفْضَلَ هي من فِعْلِ الله أيضا. وهذا دليلُ قوْلِه بالجبْرِ،

[1]– الإيمان الكبير– ص 201

كما أن قوْلَهُ بأفْضَلِيَّةِ تصْدِيقِ القلْبِ على العمَلِ، مهْمَا كثُرَ، هو دليل الإرْجَاءِ. ناهيك عن زعْمِهِ بِجَوازِ قلَّةِ العمَلِ مع قوَّةِ التَّصْدِيقِ، وكَثْرَةِ العمَلِ مع ضعْفِ التَّصْديقِ؛ وهو ما اجْتَهَدَ في كلِّ مُؤلَّفاته على إبْطالِه، إذ العمَلُ فيها، خُلُوصًا وكَثْرَةً وقِلَّةً، مُتَوَقِّفٌ على التَّصْدِيق، وهو الحقُّ الذي أثْبَتَه فيها، حين شاء أنْ يُثْبِتَه، ونفَاه هنا وفي مَواضِع أخرى حين بدا له أنْ يَنْفِيَه.

وقد زعم المُتَكَلِّمُونَ من السَّلَفِيَّةِ أن مذْهَبَهم في المسألة مذْهَبٌ قويمٌ، وأنْ لا علاقةَ له بجَبْرِيَّةُ الأَشَاعِرَةِ الذين ما برِحُوا، منذ ظُهورِ التأْلِيف الكلامِيّ فيهم، يُهاجِمُونهم، مُتَّهِمين لهم بالإيمَانِ بالجَبْرِيَّةِ الفاسِدة؛ وكأن القوْمَ لم يقْرَأُوا مثْلَ هذا الكلامِ المنْقُولِ عن أكبر أئِمَّتِهم، ولم يُقارِنُوه بقَوْلِ أئِمَّةِ الأَشَاعِرَةِ في الموضوع، ومنهم الباقِلَّانِيّ، حيْثُ يَقُولُ في تِعْدادِ تفْصِيلاتِ ما يَجِبُ، عنده، على المؤْمِنِ الإيمَانُ به:" وأنْ يعْلَمَ أن أفْضَلَ وأعْظَمَ نِعْمَةِ الله على خلْقِه الطَّائِعِين وعِبادِه المُؤْمِنِينَ خلْقُهُ الإيمَانَ في قُلُوبِهِم، وإجْراؤُه على ألْسِنَتِهم، وتوْفِيقِهم لِفِعْلِهِ، وتَمْكِينِهم بالتَّمَسُّكِ به. وخلْقُ الإيمَانِ، والتوفِيقُ له نِعْمَةٌ خصَّ اللهُ تعالى بها المُؤْمِنِينَ دُونَ الكافِرِينَ، ولذلك قال عز وجل:{ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ }[البقرة/64]، { وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا}[النساء/83]... وقال عز وجل :{ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا} [آل عمران/103]، وقال تعالى:{ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} [الحجرات/17]؛ فلو كانت هذه النِّعْمَةُ له على الكافِرِينَ لم يكُنْ لتَخْصِيصِه بها المُؤْمِنِينَ وامْتِنانِه على المُؤْمِنِينَ بِهِ، إذْ كان قد أنْعَمَ بها على المَرَدَةِ والكَفَرَةِ الضَّالِينَ"[1].

والحقيقة أنه لا يوجَدُ في أيِّ آية مما ذُكِرَ أدْنَى دليلٍ على صحَّة ربْطِ دُخُولِ الجنة بتَفَضُّلِ الله تعالى على بعْضِ خلقِه وحِرْمانِ بعْضِهم بالمعْنى الذي فهِمَه الجَبْرِيَّةُ من التَّفَضُّلِ. ومبْدَئِيًّا، فإن دليل الخطإ، وقبل أيِّ بيانٍ، يكْمُنُ في أن هذا الفهْمَ يُدْخِلُ التناقُضَ الحقيقِيَّ على كلام الله تعالى، إذْ يجْعَلُ النجاةَ والخُسْرانَ مرْتَبِطًا بالكسْبِ مرَّة، وهذا مُحْكَمٌ، ويَجْعَلُهُ مُرْتَبِطًا بالتَّفَضُّلِ مرَّة، وهذا، أيْضًا، مُحْكَمٌ.

وقد أحسَّ الجَبْرِيَّةُ بمثل هذا التناقُضِ، فحاول الأَشَاعِرَةُ رفْعَه بنظَرِية "الكسْبِ"، الذي هو نوعٌ من "ميْلِ" القلْبِ إلى إيقاع فعْلٍ ما؛ ولكن التَّحْليلَ يدلُّ على أن هذا الميْلَ يرْجِعُ إلى فِعْلِ الله تعالى أيْضًا، فثَبَتَتْ جبْرِيَّتُهم التي كانوا، في الحقيقة ، لا يُخْفُونَها.

[1]– الإنصاف– ص 3

أمَّا ابن حزمٍ، فقد اكْتَفى بإثْباتِ الأمْرَيْنِ معًا، بدعْوَى أن "الجَمْعَ" بين النُّصُوصِ واجِبٌ، غيْرَ مُلْتفِتٍ إلى أن هذا منْهجٌ حسَنٌ لوْ لَمْ تتَدافَعْ معانِيهَا؛ أما إنْ تدافَعَتْ، فلا بُدَّ من الاجْتِهادِ في تَمْيِيزِ الصَّحيحِ منها من الخاطئِ والمُحْكَمِ من المُتَشابِه والعامِّ من الخاصّ، فإنْ تسَاوتَ اجْتَهَدَ العالِمُون في وضْع كلِّ منها في موْضِعِه اللائِقِ به، فتَتَآلَفُ النُّصُوصُ ولا تَخْتَلِفُ. وهذا منْهَجُ العالِمِ الذي يعْتَمِدُ في ذلك على القاعِدَةِ العِلْمِية المبْنِيَّةِ على اسْتِقْراءِ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وهي أنْ ليْسَ فيه مُخْتَلِفٌ، أو على القاعِدة الإيمانِيَّةِ، وهي أن القرآنَ كلامُ اللهِ، وأن الاخْتِلافَ فيه غير وارِدٍ ألبتة؛ وكلتا هاتَيْنِ القاعِدَتَيْنِ، فما بالُك إذا اجْتَمَعَتا، تدُلُّ على أن ما يبْدُو من اخْتِلافٍ راجِعٍ إلى الجهْلِ بمواضِعه، لا إلى أنه مُخْتَلِفٌ حقيقَةً.

ولأن ابن حزمٍ كان مُرجِئًا ومؤْمِنًا بالجبْرِ، فقد اكْتَفَى بالجَمْعِ، غيْرَ مُنْتبِهٍ إلى تناقُضِه حين جمَعَ ما لا يَجْتَمِعُ إلا على مُقْتَضَى فهْمٍ آخَر كان يجْهَلُه، فقال:" فإذْ لا شكَّ في هذا كلِّه، فقد امْتَنَعَ، يقيناً، أن يُجازَى بالأفْضَلِ مَنْ كان أنْقَصَ فضْلاً، وأنْ يُجازَى بالأنْقَصِ مَنْ كان أتَمَ فضْلاً؛ وصحَّ، ضَرُورَةً أنه لا يُجْزَى أحَدٌ من أهل الأعْمال في الجنةِ إلا بِمَا اسْتَحَقَّهُ برَحْمَةِ اللهِ تعالَى جزاءً على عمَلِهِ. ولله تعالى أنْ يَتَفَضَّل على مَنْ شاءَ بما شاءَ. وجائِزٌ أنْ يُقَدِّمَ على ذَوي الأعْمالِ الرفِيعَة. قال تعالى:{ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ}[آل عمران/74]"، و قال تعالى:{ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاء}[المائدة/54]، فلا يَجُوزُ خِلافُ هذه النُّصُوصِ لأحَدٍ لأنَّ مَنْ خالَفَهَا كذَّبَ القُرْآنَ"[1].

أما السَّلَفِيَّةُ، وكعادَتِهم في الجمْع بين المُتَناقِضاتِ، فقد ظنُّوا أن مُجَرَّدَ نقْلِ الآياتِ والأحاديثِ في ارْتِباطِ الجزَاءِ بالعمَلِ كافٍ في إعْطاء العمَلِ حقَّه، غير مُلْتَفِتين إلى التناقُضَ بين هذا وإيمانِهم بأن مرْجِعَ الثوابِ والعِقاب هو التَّفَضُّلُ وعدمُ التَّفَضُّلِ، أو ما سمَّاه ابن حزمٍ، مُصَارَحَةً، "بالمُحاباةِ" الإلهيَّةِ. ولهذا ترى ظاهِرَةً غريبَةً في مؤَلَّفاتِهم، وهي أنهم يَفْصِلُون بين المَوْضُوعَيْن، فتراهم يرْفَعُون من شأن العمَلِ بالشَّرْعِ حين يتحدَّثون في مُؤَلَّفاتِهم عن الإيمَانِ، ويأْتُونَ فيها بأبْلَغِ الأوْصافِ للتَّقْوَى، ويَحثُّون فيها المُكَلَّفين على الخَشْيةِ، ويُزيّنون لهم فيها الرَّجَاءَ دون فصْلِه عن الطّاعَةِ، مِمَّا يُوحِي بأن الاستِحْقاقَ هو مدارُ الجزاءِ عندهم. وترَاهُم، بعد ذلك، يُبْطِلُونَ كل هذا، حين يُريدُون تَحْقِيقَ مسألة سرِّ النجاةِ، حيْثُ يسْتَحْضِرُون التَّفَضُّلَ.

[1]– الفِصَل في الملل والأهواء والنحل 475/1

وهم في كلِّ هذا يصِفُون مذْهَبَهم بأنه المذْهَبُ الوسَطُ بين غلُوِّ المُعْتَزِلَةِ في القدَرِ وغلُوِّ الأَشَاعِرَةِ في الجبْر، مُتَجاهِلين أن الجبْريَّةَ لها معْنَى، وهو القوْلُ بأن الله فاعِلُ الخيْرِ والشرِّ في الإنسانِ، وأنَّ الإنسانَ غيرُ فاعِلٍ لأفْعالِه، وهم يقولون بذلك؛ وضارِبين عرْضَ الحائط بحقيقَةِ أن الوسَطِيَّةَ لا تعْنِي الوقوفَ في المنْتَصَفِ بين المذاهِبِ المُتَضادَّةِ حين تختلف في حقيقَةٍ أو مسألَةٍ، بل هي صفَةُ مدْحٍ، ومعناها القوْلُ بأصْدَقِ الحقائق، وأحْسَنِ تفْسِيرٍ للمسائل، وهو ما لا يُمْكِن قوْلُه عن مذْهَبِ أيِّ جبْريٍّ، لأن بعْضَهم، وهم الأَشَاعِرَةُ، يجْعَلُون الله، تعالى اللهُ، يفْعَلُ الأفعالَ الحسنةَ في بعضِ المكلَّفين، ثم يُجازِيهم عليها بالجنة، ويفْعَلُ الأفْعَالَ القَبِيحةَ في بعضِهم، ثم يُعاقِبُهم عليها بالنار؛ وبعْضَهم، وهم السَّلَفِيَّةُ، يَحْتَالُون لإخْفاءِ هذه الحقيقة، فيقُولُون بأن اهْتِداءَ المُهْتَدِين نِعْمَةٌ خصَّ الله بها بعض عبادِه، فلذلك فمُجازَاتُه لهم عليها فضْلٌ منه، وأن ضَلالَ الضَّالين من أنفُسِهم، غيْرَ مُلْتَفِتين إلى أن عَدَمَ اهْتِدائِهم، ثم عقُوبَتُهم، يعُودُ إلى منْعِ الله تعالى عنهم النِّعْمَةَ التي تَفَضَّلَ بها على المُؤْمِنِينَ، والتي ما كان لهم أن يهْتَدُوا من دونها؛ ثم يُقَرِّرُون أن فِعْلَ الهِدايَةِ من الله فضْلٌ، وترْكَ الهدايَّةِ منه عدْلٌ، مع أنه لا يوجدُ سببٌ لا لهذا و لذاك إلا المشِيئَةُ. والعجَبُ أنهم يزْعُمُون، بعد هذا، بأنهم ليْسُوا جبْرِيةً، مع أن مذْهَبَهم يتطابق مع مذْهبِ الأَشَاعِرَةِ في عِباراتِه وأدَلّتِه، كما أنه هو هو في النتيجة، وهي أن الجميعَ يَجْعَلُ الله يُجازِي ويُعاقِبُ المُكَلَّفين على أفْعَالِ نفْسِه.

ومن النُّصُوصِ الدّالة في هذا قَوْلُ ابنِ تيمية :" فإنْ قِيلَ: إذا كانت الطاعاتُ والمَعَاصِي مُقَدَّرَةً، والنِّعَمُ والمصائِبُ مُقَدَّرَةً، فلِمَ فرَّق بين الحَسَنَاتِ التي هي النِّعَمُ، والسيِّئاتِ التي هي المصائبُ، فجَعَلَ هذه من اللهِ، وهذِه من نفْسِ الإنْسان ؟

قيل : لفروق بينهما :

الفرْقُ الأولُ : أن نِعَمَ الله وإحْسانَه إلى عِبادِه يقَعُ ابْتِداءً، بلا سَبَبٍ منهم أصلا، فهو يُنْعِمُ بالعافِيَّةِ والرزْقِ والنصْرِ، وغيرِ ذلك على مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خيْراً قطُ...

الفرْقُ الثاني : أن الذي يعْمَلُ الحسناتِ، إذا عمِلَها، فنَفْسُ عمَلِه الحسناتِ هو من إحْسانْ الله، وبفَضْلِهِ عليه بالهِدايَةِ والإيمَانِ، كما قال أهل الجنة:{ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللّهُ }[الأعراف/ 43]. وفى الحديث الصحيح :" يا عبادِي، إنما هي أعْمالُكُم أُحْصِيها لكُم، ثم أوَفِّيكُم إياَّها، فمَنْ وَجَدَ خيْراً فلْيَحْمَدْ الله، ومَنْ وجَدَ غيْرَ ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفْسَهُ ".

فنَفْسُ خلْقِ الله لهم أحْياءَ، وجعْلِه لهم السَّمْعَ والأبْصارَ والأفْئِدَةَ هو من نِعْمَتِهِ؛ ونفْسِ إرْسالِ الرَّسولِ إليهم، وتبْلِيغِه البلاغَ المُبِينَ الذي اهْتَدْوا به هو من نِعْمَتِهِ؛ وإلْهامُهُم الإيمَانَ، وهِدايَتِهِم إليه، وتخْصِيصِهم بِمَزيدِ نِعْمَةٍ حصَلَ لهم بها الإيمَانُ، دُونَ الكافِرينَ، هو من نِعْمَتِه، كما قال تعالى :{ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً } [الحجرات/ 7، 8]... وأما السيِّئَةُ، فلا تكُونُ إلا بذَنْبِ العبْدِ، وذنْبُهُ من نفْسِهِ"[1].

وقد ظنَّ السَّلَفِيَّةُ قبل ابن تيمية، وبالأخصّ بعد نظْمِ مذْهَبِهم وانْتِشارِه على يدِه وتلامِيذِه؛ ثم بعد انْتِشار شُرُوحِ مؤَلَّفاتِ محمد بن عبد الوهاب التي استَلْهَمَتْ، بل نقَلَتْ أفْكارَهم واستِدْلالاتِهم أن القوْلَ بِجَبْرِيَّةِ مذْهَبِ السَّلَفِيَّةِ خطَأٌ بالغٌ، إذْ هم يُفَسِّرون صدُورَ الأفعالِ الإنْسَانِيةِ عن إرادَتَيْن، إرادةَ الله الذي يخْلُقُ هذه الأفْعالَ حقيقةً، وإرادةَ الإنسانِ الفاعِلِ للفِعْلِ حقيقةً.

ومن النُّصُوصِ في هذا المعْنى قوْلُ ابن القيّم، بعد ذِكْرِ نفْيِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ دُخُولَ أحدٍ الجنة بعَمَلِهِ، بما فيهم هو نفْسُهُ " :" فأخْبَرَ سيِّدُ العالمِين والعامِلين أنه لا يدْخُلُ الجنةَ بعَمَلِهِ، وقالت القَدَرِيَّةُ أنهم يدْخُلُونَها بأعْمالِهِم، لئَلَّا يتَكَدَّرَ نَعِيمُهم علَيْهِم بِمَشيئَةِ الله؛ بل يكُون ذلك النعيمُ عِوَضًا. وما رمَى السَّلَفُ... القدَرِيَّةَ عن قوْسٍ واحِدٍ إلا لِعِظَمِ بدَعِهِمْ ومُنافَاتُها لِمَا بعَثَ اللهُ به أنْبِياءَهُ ورُسُلِهِ، فلو أتَى العِبادُ بكل طاعَةٍ، وكانت أنْفاسُهم كلُّها طاعاتٍ لله لكانوا في مَحْضِ مِنَّتِه وفَضْلِهِ ... ومن ذلك قوله تعالى: {فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} وقوله: {وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}. وهذا الإغْرَاءُ والإلْقَاءُ مَحْضُ فِعْلِه سُبْحانَه، والتعَادِي والتَّباغُضُ أثَرُهُ، وهو مَحْضُ فِعْلِهِمْ.

وأصْلُ ضلالِ القدَرِيَّةِ والجَبْرِيَّةِ من عدَمِ اهْتِدائِهِم إلى الفرْقِ بين فِعْلِه سبحانَه وفِعْلِ العبْدِ، فالجَبْرِيَّةُ جعَلوا التعادِيَ والتباغُضَ فعْلَ الربِّ، دون المُتَعادِيين والمُتباغِضِين، والقَدَرِيَّةُ جعَلُوا ذلك مَحْضَ فِعْلِهم، الذي لا صُنْعَ لله فيه ولا قُدْرَةَ ولا مَشيئَةَ؛ وأهْلُ الصراطِ السوِيِّ جعَلُوا ذلك فِعْلَهُم، وهو أثَرَ فِعْلِ الله وقُدْرَتِه ومَشِيئَتِه،كما قال تعالى:{هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ} فالتَّسْيير فعْلُه، والسَّيْرُ فِعْلُ العبادِ، وهو أثَرُ التَّسيير. وكذلك الهُدَى والإضْلَالِ فِعْلُهُ، والاهْتِداءُ والضَّلالُ أثَرُ فِعْلِهْ، وهما أفْعالُنَا القائِمَةُ بنا "[2].

[1]– الحسنة والسيِّئة 2/ 32

[2]– شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر 117/1

وبغَضّ النظر عن اتّهَامِه للمُعْتَزِلَةِ أنهم نفَوا صُنْعَ الله للأشْياءِ والأفْعالِ، حيْثُ من المعْلُوم أن هذا مُجرَّدُ افْتِراءٍ، لأنهم يقولون بأن ما سِوى الله تعالى مَخْلُوقٌ، وبأنه، تعالى، خالِقٌ لِكُلّ مَخْلُوقٍ،كما يقُولُون بِخَلْقِه للقُدْرَةِ التي أقْدَرَ بها المُكَلَّفِين على الأفْعَالِ؛ لا أنهم خلَقُوا أفْعالَهم اسْتِقْلَالًا، فيَكُونُون بذلك قد قالوا برُبُوبِيَّةِ المخْلُوقِين. كما يقُولُونَ باستِقْلالِ الله تعالى على خلْقِ ما أراد خلْقَه، وعدَمِ اسْتِقلالِ العِبادِ بكُلّ أفعالِهم، إذ مُعْظمُها خلْقٌ لله فيهم، بحيث لا يبْقَى للإنْسَانِ من القُدْرة إلا ما يصِحُّ به نسْبَةُ الفِعْلِ إليه، إيقاعًا وتَرْكًا؛ وبالتالي صحَّةُ وُقوعِ الجزاء على أفْعَالِه. أما قوْلُهم بامْتِناعِ الله من مَشيئَةِ ما يشَاءُ الإنْسَانُ، وعدَمِ قدْرَتِه عليه فليس لأنهم يُؤْمِنُونَ بعَجْزِ الله عن ذلك، إذْ يقُولُون بقُدْرَتِه على كلّ مقْدُورٍ على الحقيقة، ومنها خلْقُه للقُدْرَةِ التي يفْعَلُ بها كلُّ فاعِلٍ أفعالَه، وقدْرَتُه، لو شاء، أنْ يَسْلَبَ الخلْقَ أجْمَعِين كلَّ قدْرَةٍ، بل لأن وُقوعَ ذلك، لو قدَّرْنا وُقُوعَه، مما يُصادِمُ حقيقَةَ صِفَتِه تعالى.

ومثال هذا، أن الله لا يُوصَفُ بالقُدْرَةِ على إنْكارِ وُجُودِه ورُبُوبيَّتِه، لا لأنه عاجِزٌ، ولكن لأن صِفَتَه تمْنَعُ ذلك، إذْ هو موْجُودٌ وربُّ كلّ شيْءٍ. ومثالُه المتعنِّتُ الذي يُلْقيه الكَفَرَةُ زاعِمين غلَبَةَ أهْلِ الإيمان بإلْزَامِهم عجْزَ الله تعالى، هو : هل يقْدِرُ الله أن يخلُقَ مثْلَه ؟ وجوابُ هذا هو عيْنُ جوابِ ما ذكرْنا، فإن الله تعالى لا يوصَفُ بالقُدْرَةِ على هذا، لا للعَجْزِ، ولكن لأنه متَفَرِّدُ بالوُجُودِ الأزَلِيّ، بحيثُ يكون كلّ خلْقٍ منه لكلّ مخْلُوقٍ، مهما كان، مُخالِفٌ له، لأنه فاقِدٌ لصفَةِ الوُجودِ الحقّ، وهو الوُجُودُ بغيْرِ مُوجِدٍ.

وبغَضّ النظَرِ عن تهْوِيلِه قوْلَ المُعْتَزِلَةِ أن مَجازاةَ الله تعالى للمُكَلَّفين بالجنة هو عِوَضٌ عن الطاعة، وكِبَرِ الافْتِراءِ على السَّلَفِ إذ نسَبَ الاستِهْجانَ لهذا المذْهَبِ إليهم، فجعلَهم بذلك يرُدُّون مُحْكَماتِ الدِّينِ التي تَجْعَلُ الجزاءَ مُرتَبِطا بالطاعَةِ والمعْصِيَّةِ، وتَجْعَلُ من بِعْثَة الأنبياء عليهم السلامُ بيانًا وحضًّا على الطاعة وتَحْذِيرا من المعْصِيَّةِ؛ وهو الأمرُ الذي أثْبَتَه هو نفْسُه بِمجَرَّدِ نقْلِه للحديثِ القدُسِيّ:" يا عِبادِي، إنَّما هي أعْمالُكُم أُحْصِيها لكُم، ثم أوَفِّيكُم إياَّها، فمَنْ وَجَدَ خيْراً فلْيَحْمَدْ الله، ومَنْ وجَدَ غيْرَ ذلك فلا يَلُومَنَّ إلا نفْسَهُ ".

بغَضّ النظَر عن هذا وذاك مما لا يراه أتْباعُ السلَفِيَّةِ في مؤَلَّفاتِ شُيوخِهم من تشْنِيعاتٍ غيْرِ مُوافِقَةٍ للحقيقة، ونِسْبَةِ المذاهب الباطِلَة إلى السَّلفِ، أي إلى الله تعالى ورسولِه الكريم، إذْ هم عندهم – وهو حقٌّ، إجْمالا– المُعَبّرُون عن كلّ حقيقةٍ في الدِّينِ، فإن هذا الكلام ليْسَ إلا وصْفًا خادِعًا لمَذْهبٍ غريبٍ من حيثُ الشكْلِ والاحْتِجاجِ، إذْ يجْمَعُ بين ما لا يَجْتَمِع بالسفْسَطَة، القائِمة

على تأليف الكلامِ الجَزْل، جبْرِيّ من حيثُ الحقيقة، لكنه لا يُريدُ أنْ يُصارِحَ نفسَه والناسَ بحقيقَتِه، لأنه ظنَّ أن مَقُولاتِه صحيحَةٌ لأنها تقوم على حقيقةِ أن الجمْعَ بين النُّصُوصِ واجِبٌ، غيْرَ مُنْتَبِهٍ إلى أن التعْبِير عن هذه الحقيقة له منْهَجُه وعُلمَاؤُه الذين يستطيعون وضْعَ كلّ مسألة في موْضِعها اللائق بها، بحيثُ لا يكون القوْلُ بارْتِباطِ الجزاء بالاستِحْقاقِ مُناقِضا للقَوْلِ بفَضْلِ الله على الخلْقِ.

وهو الأمرُ الذي عجَزَ عنه السَّلَفِيَّةُ، فنقَلُوا نصُوصَ ارْتِباطِ الجزاء بالعمَل، وزعَموا أن هذا هو دليل فِعْلِ الإنسان لأفْعَالِه، مع أنهم أنْكَروا أن يترتّب على ذلك شيءٌ، وهذا نتِيجَةٌ طبِيعِيةٌ لفِكْرِهم لأنهم يُنْكِرون، في الحقيقة، قُدْرَةَ الإنسان على خلْقِ أفْعالِ نفسِه؛ فكان كلامُهم بذلك عن القُدرَة الإنسانِيَّةِ مُجَرَّدَ بَهْرَجٍ اضْطرَّهم إليه وُرودُ النُّصُوصِ ناطِقَةً بكَسْبِ المُكَلَّفِين، وترَتُّبِ الجزاء عليه. أمَّا ما كانوا يُؤْمِنُونَ به حقًّا، فهو الجبْرُ، حيثُ جعَلوا الله فاعِلًا وحيدا لكلّ فعْلٍ، بما فيها إيمانُ المُؤْمِنِينَ وكُفْرُ الكافِرين.

وهذا بعيْنِه هو مذْهَبُ الأَشَاعِرَةِ الذين كانوا موْضُوعَ تشْنِيعِ السَّلَفِيَّةِ، حيْثُ قال الباقِلَّانِيّ:" ويجِبُ أنْ يَعْلَمَ أن الطاعَةَ ليْسَتْ بعِلّةِ الثوابِ، ولا المَعْصِيَّةَ علَّةٌ للعِقابِ، ولا يَجِبُ لأحَدٍ على الله تعالى، بل الثوابُ وما أنْعَمَ به على العبْدِ فضْلٌ منه، والعِقابُ عَدْلٌ منه... ويدل على صحة ذلك، أيضاً، قوْلُهُ تعالى:{ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِه}[الروم/45] فأعْلَمَ أن ذلك بفَضْلِهِ لا بالعَمَلِ... وسُئِلَ النبِيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ: أيَدْخُلُ أحَدٌ مِنَّا الجنةَ بِعَمَلِهِ ؟ فقال: لا: فقيل، ولا أنت ؟ فقال: ولا أنا، إلا أن يتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِه... "[1].

وبعدُ، فنبدأ مُحَاوَلَتنا بيان حقيقة التَّفَضُّلِ الإلهيّ على الخلْقِ بعجِيبَةٍ من عجائِبِ تناقضاتِ السَّلَفِيَّةِ، حيثُ تقرأ في نصّ واحِدٍ اعْتِقادَهم مرْجِعِيَّةَ فِكْرَتهم عن تفْضِيل الله تعالى لبعض الخلْقِ على بعضٍ في حُصُولِ بعضِهم على الثوَابِ وبعْضِهم على العِقابِ، وتفْسِير حُصُولِهما، بعد ذلك، بالاستِحْقَاقِ الراجِع إلى أفْعالِهم. قال ابْنُ أبي العِزّ في إجابة الذي يسْأَلُ عن السرّ في عَدَمِ تسْوِيَةِ الله تعالى بين الخلْقِ في الفضْلِ :" وهذا السُّؤَالُ حاصِلُه : لِمَ يَتَفَضَّلُ على هذا، ولَمْ يتفَضَّلْ على الآخَرِ ؟ وقد تولَّى اللهُ سبْحانَه الجوابَ عنه بقَوْلِه :{ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ}[الحديد/21]. وقوْلِه :{ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ}[الحديد/29]. ولَمَّا سأله اليهُودُ والنَّصَارَى

[1]– الإنصاف– ص 15

عن تَخْصِيصِ هذه الأمَّة بأجْرَيْنِ وإعْطائِهِم، هم، أجْرًا أجْرًا، قال:" هل ظلَمْتُكُمْ من حقّكُم شيْئًا ؟ قالُوا: لا، قال فذلِكَ فضْلِي أُوتِيه مَنْ أشاءُ".

وليس في الحِكْمَةِ إطِّلاعُ كلِّ فرْدٍ من أفْرادْ الناس على كمالِ حِكْمَتِهِ في عَطائِه ومَنْعِهِ ، بل إذا كشَفَ الله عن بصِيرَة العبْدِ ، حتَّى أبْصَرَ جزْءًا يسِيرًا من حِكْمته في خلْقِه ، وأمْرِه وثوابِه وعِقابِه، وتَخْصِيصِه وحِرْمانِه، وتأمَّل أحْوالَ مَحالِّ ذلك، استَدَلَّ بِمَا علِمَهُ على ما لَمْ يعْلَمْهُ. ولَمَّا اسْتَشْكَلَ أعداؤُه المُشْرِكون هذا التخْصِيصَ، قالوا :{ أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا} ؟ قال تعالى مُجِيبًا لهم : { أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ}[الأنعام/53]. فتَأمَّل هذا الجوابَ تَرَ في ضِمْنِه أنَّه، سبحانه، أعْلَمُ بالمَحَلِّ الذي يصْلُحُ لغَرْسِ شجَرَةِ النِّعْمةِ فَتُثْمِرُ بالشُّكْرِ، من المَحَلِّ الذي لا يصْلُحُ لغَرْسِها، فلو غُرِسَتْ فيه لَمْ تُثْمِرْ، فكان غرْسُها هناك ضائِعًا لا يلِيقُ بالحِكْمَةِ، كما قال تعالى :{ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}[الأنعام/124"[1].

وبغضِّ النظرِ، مُؤَقَّتا، عن خطإه الشَّنيعِ، الذي يُشارِكُه فيه كلُّ الجبْريَّةِ، وهو الزَّعْمُ بأن من نتائج تَفَضُّلِ اللهِ تَمْيِيزُه بين المُتَماثِلَيْنِ في العَمَلِ؛ فقد جاء الرجُلُ بمقدِّمَةٍ معْتَزِلِيَّةٍ تصْلُحُ للبناء عليها، وهي أنه نقَضَ بالتَّعْليلِ الذي أوْرَده الإجابةَ التي اعْتَمَدَها، ويعْتَمِدُها السَّلَفِيَّةُ، لتفْسِيرِ سرِّ التَّمْيِيزِ بين الخلْقِ.

وبالفِعْلِ، فإنه قد سلَّمَ أن لله تعالى حِكْمَةً في التفْضِيل، وأن للواقِعِ الإنسانِيّ تأْثِيرا في فعْلِ الله تعالى. وهذا أوَّلُ نقْضٍ لإجابة السَّلَفِيَّةِ، حيْثُ يُؤْتِي الله تعالى مَنْ شاءَ ما يشاءُ، دون أنْ يكون هناك ضابطٌ إلا المشِيئَةَ، وهي بطَبِيعَتِها، كما فهِمُوا، ليْسَتْ قابلة للتَّعْليلِ، وإلا خرجَتْ عن أنْ تكونَ مَشِيئَةً؛ مع الإصْرَارِ على التأكيد أن ذلك ليس ظلْمًا لأحدٍ.

وإذا أردتَ أنْ تعْلَمَ مِقْدارَ خُروجِ ابنِ أبي العزِّ عن الفِكْرَةِ المسَلَّمَةِ عند السَّلَفِيَّةِ في فهْمِهم لفِعْلِ الله تعالى، فما عليك إلا أن تُقارِنَ بين كلامِهِ هذا في الحِكْمَةِ وبين ما أوْرَدَه قبْلَه، حيْثُ أثْبَتَ الجبْرَ صِرْفًا، أي دون تعْلِيل فِعْلِ الله بشَيْءٍ. وأحْسَنُ من هذا أن تُقارِنَ ما جاء به وبين ما نقَلْناه عن ابن القيّمِ قبل قليل، وذلك في معْرَضِ إثْباتِه لفِعْلِ الله تعالى ولفِعْلِ الإنْسانِ؛ حيْثُ نسَبَ للإنْسَانِ فعْلًا لا مادةَ له؛ لأنه أثْبَتَه له بقَوْلٍ مُجَرَّدٍ، مع أن في الآيات الكريمة التي اسْتَشْهَدَ بها

[1]– ابن أبي العز– شرح الطحاوية 77/3، 78. وهذا كلامٌ يردّده السلفية باعتباره نموذجيًّا ومعبّرا عن مذهبهم. انظر/ عبد العزيز الراجحي– أجوبة مفيدة عن أسئلة عديدة 6/ 57...

دليلا قائما على أن للإنسان فِعْلا حقِيقِيًّا، وأن هذا الفِعْلَ هو المُحرّكُ في أحْيانٍ كثيرة للفِعْلِ الإلَهِيّ؛ وهو مَسْلَكٌ لا يَخْلو من أنْ يكون تَحْرِيفًا لكلام الله، حتَّى وإنْ لم يكُنْ مقْصُودًا.

وقد اسْتَشْهَد بقَوْلِ الله تعالى :{ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} وقوْلِه:{ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} لإثْبَاتِ أن الإغْراءَ والإلْقَاءَ " مَحْضُ فِعْلِه، سُبْحانَه"، وأن " التعَادِيَ والتَّباغُضَ أثَرُهُ، وهو مَحْضُ فِعْلِهِمْ". وبغضّ النَّظَرِ عن عَدَمِ بيانِه لأهَمّ ما في الموضوع، وهو كيْفِيةُ هذا الفِعْلِ المنْسُوبِ للإنْسَانِ، وهو بيْتُ القَصيدِ. أقْصِد : هل التعَادِي والتباغُضُ أثَرٌ لازِمٌ عن فعِلِ الله تعالى للإغْراءِ والإلْقاءِ، فلا يكون الإنْسَانُ، بالتالي، فاعِلًا على الحقيقة، بل موْضِعًا لظُهور أثَرِ فِعْلِ الله تعالى على الحقِيقَةِ، أم أن هذيْن الأمْرَيْنِ ناشِئَيْنِ عن حرّيةِ اخْتِيارٍ واستِقْلالِ إرادَةٍ، بحيثُ لا يكونُ فِعْلُ الله إلا مُجَرَّدَ "وصْفٍ" لنتيجة فعْلٍ سابِقٍ من الإنْسَانِ. ولا يكُونُ الله تعالى، في هذه الحالة، فاعِلا إلا بمَعْنَى وضْعِه "للسُّنَنَ".

وقد كان بإمْكانِ ابن القيّمِ أنْ يصِل إلى حقيقة المسألة لو لم يَحْذِفْ الآياتِ التي أوْرَدَها عن سِيَاقِها، ولكنه اخْتارَ الحذْفَ، فتَوَصَّلِ إلى إثْباتِ ما يُشْبِهُ الكسْبَ الأشعَرِيَّ، بل هو نفْسُه، أيْ إثبات فِعْلٍ إنْسَانيٍّ غامِضٍ، إذ لا مادَة له ولا مَلامِحَ ولا أدِلةَ تُثْبِتُه، مع أن هذه الأدِلَّةَ موْجُودةٌ في الجزءِ المَحْذُوفِ من الآياتِ.

إن قوْلَ الله تعالى:{ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ} الذي اكْتَفَى بنقْلِه ليس آيةً في كتاب الله، بل هو جزْءٌ من آيةٍ، هي قوْلُه تعالى:{ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ}[المائدة/14]. وفيها، كما هو اضِحٌ، النصُّ، مُحْكَمًا، على أن إغْراءَ الله تعالى العداوةَ بينهم مُتولِّدٌ عن فِعْلٍ حقِيقِيٍّ سابقٍ أثْبَتَه الله للنَّصَارَى، وهو مُخالَفَتُهم لبعضِ ما في العهْدِ الإلَهِيّ، وعلى هذا، لا يكون التعَادِي هو فِعْلُ النَّصَارَى، بل تكُونُ المخالَفَةُ للعهْدِ الإلَهِيّ هي فِعْلُهُم، كما أن الله تعالى، ما بادَرَهم بفِعْلِ ذلك فيهم، بل أظْهَرَ نتيجةَ فِعْلِهم فيهم. ويوجَدُ مثلُ هذا في قوْلِه تعالى :{ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}، إذ هذا النصُّ مبْتُورٌ من سياقِه الذي يدلُّ استِحْضَارُه على أن المُخالَفاتِ الكثيرةِ لليهودِ لتَفْصِيلاتِ العهْدِ الإلَهِيّ، والتي ذُكِرتْ في آياتٍ كثيرَةٍ، هي التي تولَّد عنها النتيجَةُ اللازِمَةُ عنها، وهي التعَادِي، لا أن الله تعالى بادَرَهُم به.

والملاحَظُ أن في هذا التفْسِيرِ الذي لم نَفْعَلْ فيه أكثرَ من التنْبِيه على معانِيَ مُحْكَمةٍ دلَّتْ عليها كلِماتُ القُرْآنِ الكَرِيمِ نفْسِها دليلا جديدا على خلْقِ الله تعالى للإنْسَانِ قادِرًا على الفِعْلِ والترْكِ ؛ ذلك أن فيما شرَحْناه تنْبِيهًا على وُجودِ فِعْلَيْن مُحرِّكيْنِ للوقائع في نفْسِ الإنْسَانِ، وفي التاريخ، أحدُهما فِعْلُ الله تعالى، وهو غالِبا الفِعْلُ الأسْبَقُ من حيْثُ الوُجُودُ، والثاني فِعْلُ الإنْسانِ الذي يأتي تالِيا في الغالِبِ، لكنَّه قد يَسْبِقُ بعْضَ أفْعالِ الله تعالى، كما في المِثالَيْن السَّابِقَين؛ اللَّذَين تَحكُمُهما القاعِدَةُ المذْكُورَةُ في قوْلِه تعالى:{ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ. ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ.كَدَأْبِ آَلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآَيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ. ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِم. كَدَأْبِ آَلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآَيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آَلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ}[الأنفال/50-54].

والحقيقةُ أن ما غفَلَ عنه ابنُ القيّمِ قد كان حاضِرًا في تعْلِيل ابْنِ أبِي العز، الذي أثْبَتَ ما قلناه، حين نقَضَ الإجابةَ المُعْتَمدَةَ عند الجَبْرِيَّةِ بتَقْرِيرِه أن التَّفَضُّلَ الإلَهِيَّ ليْسَ له تفْسِيرٌ في المشِيئَةِ المُطْلَقَةِ، بل المُقيَّدَةِ بالعلَّةِ، إذْ تَهْدِفُ إلى تحْقيقِ غَرَضِ اللهِ من الخَلْقِ، القائِمِ على عِلْمِ الله بهم؛ وهو الأمْرُ الذي يعْنِي أن مِن المشِيئَةِ الإلَهِيَّةِ، أي أن الغرَضِ من بعض الأفْعالِ الإلهية الصادِرَة عن المشِيئَةِ مَا هو تابِعٌ لكسْبِ الخلْقِ أو أحْوالِهم، وليْس سابِقًا عليه، كما يدلُّ عليه قوْلُه تعالى الذي استشْهَد به، وهو: { أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ}، وقوْلُه تعالى:{ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}.

ويَجِبُ علينا ألا نتَوَقَّفَ كثيرا عند تناقُضِ ابنِ أبِي العِزّ، حيثُ أن أمْثالَه من العلماء الذين جعَلوا معنى الفضْلِ الإلَهِيّ مَحْصُورًا في حرية الله تعالى في التمْيِيز بين المُكَلَّفين دون أساس إلا المشيئَةَ، وذهبوا يُعَلِّلون بعد ذلك بعْضَ أفْعالِ الله تعالى بالحِكْمَةِ، غيرَ مُنْتَبِهين إلى أن هذَيْن الأمْرَيْن لا يَجْتَمِعان، كثيرون؛ بل هم كلُّ جبْريّ لم يَكْتَفِ بوصْفِ اعتِقادِه الباطِل، فذهَبَ يُحَاوِلُ تعْلِيلَه باستِعارةِ التَّعْليلِ من نسَقٍ عقدِيّ لا يفْهَمُه، ولا يستطيعُ فهْمَهُ، وهو النسَقُ الاعْتِزالِيّ.

والمهِمُّ هو أن نعْلَمَ أن الحقيقة هي أنه لا يوجَدُ في أيّ شيءٍ تتأمَّلُ فيه من المخْلُوقاتِ، ولا في أيّ واقِعَةٍ من الوقائِعِ التي وَصَفَها الله عز وجل في كتابه العزِيزِ بأنها فضْلٌ من الله ونِعْمَةٌ؛ كما لا يوجَدُ في الوقائع التي وصَفَها بأنها تعْذِيبٌ ونِقْمَةٌ دليلٌ على أنه، عزَّ وجلَّ، أراد منها أنْ

يُفَضِّلَ شخْصًا على شخْصٍ، أو أمةً على أمةٍ، أو أنْ يَحُطَ من قدْرِ شخْصٍ أو أمَّةٍ لِمُجَرَّدِ المشِيئَةِ التي لا ضابِط لها إلا المشِيئَةُ نفْسُها، أيْ الخالِية من الحِكْمَةِ، بحيْثُ يكونُ في ذلك دليلا على تَمْيِيزه بين خلْقِه بدُون علَّةٍ كما ذهبَ إلى ذلك المُرْجِئَةُ الجَبْرِيَّةُ؛ بل كل هذه الوقائع تدُلُّ على أن فيها حِكَمًا خاصَّة، تنْتَهِي إلى حِكْمةٍ غائيَّةٍ أعْلى من الجميع، أي أنها المقْصَدُ الأسْمَى لكلِّ فعْلٍ فَعَلَه الله تعالى في عالَمِ الطبيعَةِ وعالَمِ المُكلَّفين، وهي الدِّلالَةُ عليه عزَّ وجلَّ، والحضُّ على إفْرادِهِ بالعُبودِيَّةِ.

وتنْطبِقُ هذه القاعِدَةُ على الفضْلِ العام، وهو الذي وَهَبه الله تعالى للمُكَلَّفِين أجْمَعِينَ، وهو خلْقُهم أحْياءَ قادِرين، ونَصْبُه الدلائل على وُجُودِه ووِحْدانِيته وقُدْرَته، وعدَمُ حِرْمانِه لهم في الدنيا من رِزْقِه، المؤْمِنِ منهم والكافِرِ، وعدَمُ مُؤاخَذة الظالِمِ منهم بظُلْمِه، بل مَدُّه له ... وغيرُها من أفْضَالِه التي لا يُحْصِيها العَدُّ. وقد قال تعالى فيما ذكَرْتُ من أمورٍ :{ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ. ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ}[غافر/60، 61]. كما قال تعالى:{ كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا. انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا }[الإسراء/21، 22]، وقال تعالى :{ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ }[النحل/61]

كما تنْطَبِق هذه القاعِدةُ على الفضْلِ الخاصّ، إذْ لا يَخْلُو من أنْ يكُونَ جزاءً على عمَلٍ سابق، أو وضْعًا إلَهِيًّا يريدُ الله تعالى أنْ يُوَلِّدَ به فِعْلًا من شخْصٍ ما أو أمةٍ ما؛ وهي جميعا لا تَخْلُو من أنْ ترْتَبِطَ بالحِكْمة الأعْلَى، وهي المُساهَمَةُ في تَحْقيق مُرادِ الله تعالى من الخلْقِ، أي العبادَةِ.

ولهذا السبب لا تَخْلُو هذه الوقائِعُ ، مهما كانت، أي حتَّى وهي تفضُّلٌ إلَهِيٌّ ورَدَ جزاءً على إحْسانِ المُحْسِنين، أفرادًا وجماعاتٍ، من أنْ تكون امْتِحانًا للخلْقِ، أي فِتْنَةً لهم. وإن أدلة ذلك كثيرة، ومنها قوْلُه تعالى:{ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى} [طه/131]، كما قال تعالى:{ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا. لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا}[16، 17] ، وقال تعالى:{ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ

أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}[النحل/71]، وقال تعالى:{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ}[البقرة/243].

وإن في عدَمِ خُلُوِّ فضْلِ الله تعالى على المُكَلَّفين عن الفِتْنَة دلِيلًا كافِيًا بِمُجَرَّدِه على خطإ الجَبْرِيَّةِ في زعْمِهم وُجُودَ فضْلٍ لله تعالى بالمعْنَى الذي ذهبوا إليه، أي دِلالَتِه على الإكْرام العَبَثِيّ الاعتِباطِيّ من الله لبعضِ خلْقِه بدون غرضٍ ولا سبَبٍ، وإهانتِه لبعْضِهم بدون سبَبٍ؛ ذلك أن التَّفَضُّلَ في هذه الحالة، أيْ وُرودُه متَّصلا بالامْتِحانِ، لا يُمْكِنُ أن يكون مَقْصَدا مُرادًا لله تعالى في ذاتِه بِحَيْثُ تُفَسِّرُه المشيئَةُ، بل هو وَسيلةٌ فقط للتوَصُّل إلى مقْصَدٍ أسْمَى، وهو وضْعُ المكلَّفين في حالٍ يصْلُحُ ليكون فِتْنَةً لهم، فيَنْتُجُ عنه التَّمْيِيزُ بين الصالِحين منهم والفاسِدين بِمَوْقِفِهم منها، أي بالكسْبِ، لا بغيْرِه.

ومن أقْوَى الأدلة على صحَّة هذه النتيجة ظُهُورُها في سِيَرِ الرسُلِ عليهم السَّلَامُ، ذلك أن إرْسالَ الله تعالى، مثلا، لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى بني إسرائيل ليَدُلَّهم على الله، كما أن اسْتِخْلافَهم في الأرْضِ، هو فضْلٌ من اللهِ ونِعْمَةٌ. وقد نطَقَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بهذا في آياتٍ كثيرة، كما نطَقَ بالعِلَّةِ من كلِّ ذلك، وهي الامتِحَانُ، فقال تعالى:{ قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ}[الأعراف/129]. وإن القاعِدة نفْسَها تَحْكُمُ إرْسالَ الله تعالى لمحمد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ في العرَبِ والعالَمِين، إذ هو أعْظَمُ فضْلٍ ونِعْمَةٍ علَيْه وعلَيْهم. وقد نطَقَ القُرْآنُ الكَرِيمُ بذلك في آياتٍ كثيرة، كما نطَقَ بالغرضِ من ذلك، وهو الامْتِحان، فقال تعالى:{ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ}[محمد/31]، وقال تعالى :{ الم. أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آَمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ. وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ}[العنكبوت/1– 3]

وهذا في الواقعِ ليس شيْئًا غرِيبًا إذ هو، كما قُلْنَا مِرارًا، خاضِعٌ لقاعِدةٍ أعمَّ، وهي أن كلَّ ما خلَقَه الله إنما وُجِدَ من أجْلِ امْتِحانِ المُكَلفين، حيثُ قال تعالى:{ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ}[الأنبياء/35] . وهو الأمرُ الذي يَفْتَرِضُ قُدْرَتَهم على الفِعْلِ والتَّرْكِ، واسْتِنادِ الجزَاءِ على الاستِحْقاقِ، لا على تفَضُّلِ الجَبْرِيَّةِ.

ويوجدُ كلُّ ما ذكَرْتُ في الفِقْرَةِ السابِقَةِ في الكثير من الوقائِع، لعلَّ أوْضَحَها ما ورَد في واقِعَةٍ من وقائِعِ حياة سُلَيْمانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ حيثُ تفَضَّلَ الله تعالى عليه، كما سمَّى ذلك بنَفْسِه،

بتعْلِيم الكِتاب والحِكْمَةِ، وهي النبوة، كما تَفَضَّلَ عليه بأنْواعٍ من الفضْلِ الذي خصَّه به، ومنها ما ذُكِرَ في قوْلِه تعالى :{ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ }[سبأ/12]. وقد أراد سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أنْ يُحْضِرَ عرْشَ ملِكَةِ سبَإٍ عنْدَهُ، في مجْلِسِه، وعرَضَ ذلك على أعْوانِهِ، فتَعَهَّدَ العِفْريتُ بإحْضارِهِ قبل أن يقُومَ سليمانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ من مقامِهِ؛ وهو زمنٌ كانت قُدْرَةُ الشخْصِ الذي كان يَمْتَلِكُ عِلْمًا من الكتاب تتجاوَزُه، حيْثُ أحْضَرَ العرْشَ في رمْشَةِ عيْنٍ.

والمهِمُّ، فيما يخصُّ الاستِدْلال في مسْأَلَتِنا، هو أن سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سمَّى ذلك فضْلا من الله عليه، وهو إكْرَامٌ، والأهمُّ منه هو أنه ما فهِمَ من ذلك ما فهِمَه الجَبْرِيَّةُ، أي أن الله تعالى أراد تفْضِيلَه لمُجَرَّدِ التفْضِيل، بل ربطَ ذلك بالحِكْمَةِ منه، وهو إجراءُ الفِتْنَةِ فيه، ليَتِمَّ الجزاءُ بِناءً على الاستِحْقاقِ. وكلُّ ما ذكَرْتُ واضحٌ تماما في قوْلِه تعالى:{ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ. قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ. قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ} [النمل/38– 40]

ومن الأمُورِ التي نُحِبُّ أن نَجْذِبَ انْتِباهَ القارئ، حيْثُ لم نُخَصِّصْ لها فيما سبَقَ إلا مُجَرَّدَ إشاراتٍ أن القواعِدَ التي تَحْكُم ما وصفَه الله تعالى من أفْعَالِه بأنه فضْلٌ ونِعْمَةٌ، تنْطَبِقُ أيْضا على ما وصَفَه بأنه غضَبٌ وتعْذِيبٌ ونِقْمَةٌ، حيثُ أن الله تعالى ما بادَرَ أحدًا من خلْقِه بمثل هذا، بل كان ذلك، دائما، نتيجَةً لأفْعَالٍ إنْسانِيَّةٍ. وأمْثلَةُ هذا مبْثُوثَةٌ بثًّا في مُجْمَلِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، ويَحْضُرُنِي، الآن، منها قوْلُه تعالى:{ فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ}[الزخرف/55]، وقوْلُه تعالى:{ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[الصف/5]

ولا ينْقُضُ هذه القاعِدةَ أن الله تعالى قد كتَبَ الهزيمَةَ والمرَضَ والفَقْرَ، وغيرَها من الشدائِد، على بعضِ الأفْرادِ والجماعاتِ، وذلك بفِعْلٍ إلَهِيٍّ خالِصٍ، أي ليْسَ نتيجَةً لفِعْلِ المكلَّفين، إذ أن الغرضَ من ذلك ليْسَ الإهانَةَ والعُقوبَةَ كما ظنَّ الظَّانُّون، كما أن التَّفَضُّلَ بالنصْرِ والصحَّةِ والغِنَى ليْسَ خالِصَ الإكْرامِ كما ظنَّ الجَبْرِيَّةُ، بل غرَضُه هو خَلْقُ وضْعٍ صالِحٍ للفِتْنَةِ؛ وهو الأمرُ الذي يسْتَحِيل أن يَحْدُثَ لو جعَلَ اللهُ الناسَ جميعا مُتَساوِينَ مُسْتَغْنينَ سالِمينَ مُعافِينَ. وأدلة هذا كثيرة

للغاية، ويحضُرُني، الآن، منها قولُه تعالى :{ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ}[الأعراف/94]

وقد يسأل سائلٌ، فيقول: إن كان الأمْرُ كما ذكَرْتَ، أيْ أن الجزاء مَبْنِيٌّ على الاستِحْقاقِ، وأن فضْلَ الله تعالى لا يعْنِي تَمْيِيزَ الله بين خلْقِه في الجزاء بناءً على المشيئة الخالِية من الحِكْمَةِ، فلماذا سمَّى الله تعالى أفْعَالَه هذه التي تدُلُّ على إرادَتِه الخيْرَ للمُكلَّفين فَضْلًا ونِعْمَةً، مع وُجوبِ استِحْضارِ أن الكلِمَةَ تدُلُّ في اللغة على الزيادَةِ والإحْسَانِ والتَّمْيِيز؟

وتحتاج الإجابَةُ على هذا إلى معْرِفة أن الله هو الخالِقُ للكوْنِ والإنْسَانِ وللخَيْرِ والشرّ، وهو مُعَلِّمُ الإنسانَ التمْيِيزَ بينهما، والمُعِينُ له على الصَّلاحِ بإرْسال الرُّسُلِ عليهم السلامُ؛ وهو، تعالى، مُقَدِّرُ الجزاء على الخيْرِ والعِقابَ على الشرّ، بحيثُ أن كلَّ خيْرٍ يقَعُ من الإنْسان فهو بفَضْلِ الله، وكلَّ شرٍّ يقَعُ منه فهو بإضْلالِ الله، لأنه الخالِقُ للأشياء والواضِعُ للقانون. ولا يعْنِي هذا الجبْرَ حتْمًا، لأن الإنْسانَ هو الفاعِلُ الحقيقِيُّ الوَحيدُ لأفْعالِه بالقُدْرَةِ التي أقْدَرَه الله تعالى بها، وعلى هذا، فيكُون الثوابُ مُسْتَحقًّا على الكسْبِ حقًّا، وهو فضْلٌ من الله تعالى، إذ لو شاء لَمَا كان هناك لا كوْنٌ ولا إنْسانٌ ولا قُدْرَةٌ ولا ثوابٌ؛ فلما حصَلَ الثَّوابُ كان فضْلًا من الله تعالى، إذْ أنْعَمَ به على الإنْسانِ دون مُقابِلٍ، أي دونَ استِحْقاقٍ سابِقٍ لأحَدٍ عليه سُبْحانَه وتَعَالَى. وفي المُقابِلِ، يكُونُ العِقابُ مُسْتَحقًّا على الكسْبِ حقًّا، وهو إضْلالٌ من الله تعالى. وكلا الأمْرَيْنِ، وليس العِقابُ فقط كما يقولُ الجبْرِيَّةُ، غيرُ خارِجٍ عن حدِّ العدْلِ الإلهيّ، إذ الجزاءُ فيهما مبْنِيٌّ على نجاحِ الناجِحين، ورُسوبِ الرّاسِبين، بما اكتسَبُوا، أي بالاستِحْقاقِ. وسنزيدُ هذه المسألة بيانًا فيما سيأتي.

2-5- المطلب الخامس: النصوص في التَّفضُّلِ الإلَهِيّ بين التحقيق والتأويل

2-5-1- الفرع الأول: بين يدَيْ المطلب

قد يُقولُ أحدٌ بعْدَ هذا: إنْ كان ما ذكَرْتَ في خِتامِ المطلبِ السّابِقِ يصْلُحُ لبيان معنى تفَضُّلِ الله على الخلْق كلِّهم أحيانا، كإخْراجِهم من العدَمِ إلى الوُجُود، وخلْقِهم عُقَلاءَ، وتفَضُّلِه على بعضِهم أحيانا أخرى باصْطِفاء الرُّسُلُ وبعْثِهم في أقْوامٍ مُعيَّنِين، ونصْرِ المُسْتضْعَفينَ؛ فإنَّ في بعضِ الأدِلَّة التي استَشْهَدَ بها العلماء ما يدُلُّ، قَطْعِيًّا، على أن الله تعالى يُجازِي بعْضَ الناس على أعْمالٍ أقَلَّ بأكْثَرَ مِمَّا يُجازِي به أناسًا أعْمَالُهُم أكْثَرُ. وإذا صحَّ هذا، فهُوَ إنْ لم يَنْقُضْ ما انْتَهَيْتَ إليه من

دِرَاستِكَ لمعْنَى الفضْلِ الإلَهِيّ، فإنَّه على الأقلِّ يَدُلُّ على صحَّة فهْمِ هؤلاء العلماء لمَوْضوع مَصِيرِ المُكلَّفين، إذْ هو مُتَعلّقٌ بالتفضُّلِ لا بالعمَلِ.

وبدْءا، فإنّي أنُبّهُ إلى أن هذه المسألة خطِيرةٌ، لأن الخِلافَ ليس في مسألةٍ جُزْئِيَّةٍ، يصِحُّ التجاوُزُ عنها لعَدَمِ تأْثيرِها في البِنْيَةِ العقَديَّةِ؛ بل هو خِلافٌ جِذْريٌّ إذْ هو قائمٌ بين طرْحٍ، أراه صحِيحًا، وهو صحِيحٌ، يُؤَكِّدُ أن الإنسان كائِنٌ يَمْتَلِكُ، بخلْقِ الله، حرّيةً على الفِعْلِ والترْكِ، وهي حريةٌ تامَّةٌ لا يَحُدُّها شيءٌ إلا الحُدُودُ التي ترْجِعُ إلى الحقيقةِ الأُولَى فيه، أي كوْنِ الإنْسانِ مَخْلُوقًا، وما يلْزَمُ ذلك من صِفاتِ النقْصِ. وأن خِطابَ الله تعالى للإنسانِ، وهو الدِّينُ، يرْتَكِزُ على هذه الحريةِ في امْتِحانِه بأنْواعِ الفِتَنِ، لأجْلِ تَحْقيقِ مُرادِ الله تعالى، وهو أنْ يَعْبُدَه العابِدون اخْتِيارًا، لأنهم أدْرَكُوا أنه مُسْتَحِقٌّ للقَدَاسَةِ بذاتِه. وعلى هذا، فالجزاءُ في الدُّنيا، وبالأخَصّ في الآخِرَةِ، حيثُ يتخلَّصُ الصالِحون من كثيرٍ من إكْرَاهَاتِ الجسَدِ، مَبْنِيٌّ على الاستِحْقاقِ الذي يتأسَّسُ على عِلْمِ الإنْسانِ بما يَجِبُ، وهو مُمْكِنٌ، أو عجْزِه عن ذلك، وعلى الإرادةِ، وهي عَمَلُ العالِمِ بما يَجِبُ، وهذا أيْضا مُمْكِنٌ، أو تَوَلّيه عن العمَلِ بالذي وَجَبَ.

وعلى العكْسِ من هذا، فإن طرْحَ الجَبْرِيَّةِ يقومُ على إلْغَاءِ وُجُودِ هذه الحريَّةِ، وبالتالي فهو يُلْغِي وجودَ الإنسان. والتَّكْليفُ بالفِعْلِ والتَّرْكِ، على هذا، خِطابٌ ليس له معْنَى لأنه خِطابٌ لكائنٍ عاجِزٍ. وما دام الأمرُ هكذا، فإن وُجُودَ الإنْسَانِ في الدُّنْيا، ومَصيرَه يوم القيامة لا يتَحَدَّدُ، عندهم، بالاستِحْقَاقِ، بل بالتفضُّلِ.

وخِتامًا، فإنّي أقِرُّ بأن هذه الأدِلَّةَ التي يزْعُمُها المرجئَةُ الجبْرِيَّةُ، إنْ صحَّتْ، فهي ستَنْقُضُ ما أثْبتُّه نقْضًا لا إقامَة له، بِحَيْثُ لا يكونُ لِما انتَهيْتُ إليه أيُّ قيمةٍ، ويكونُ القوْمُ قد أصابوا كبِدَ الحقيقةِ في قوْلِهِم بالجبْرِ.

ولا بُدَّ لي، هنا، أنْ أضيفَ شيئَيْن: أوَّلُهما، أن التفَضُّلَ الجبْرِيَّ ليْس له أيُّ علاقَةٍ، من حيثُ الدِّلالةُ والواقِعُ، بالَّتفَضُّل الذي لا بدَّ من إثْباتِه لله تعالى، لأنه عندنا شهادَةٌ على عظَمَةِ الله ورحْمَتِه، بينما هو عند الجَبْرِيَّةِ مُجرَّدُ مُحاباةٍ عَبثيَّةٍ، إذْ يُعْطِي الله ما يشَاءُ لِمَنْ يَشَاءُ دون سبَبٍ. وثانيهُما، أن نظريَّةَ التفَضُّلِ هي تجاوُزٌ حقِيقِيٌّ لفِكْرَةِ الإرْجَاءِ والشَّفاعَةِ، إذْ أنهما تفْتَرِضانِ الإيمانَ بوُجُودَ نوْعٍ من العمَلِ للمُكلَّفين هو التَّصْدِيقُ المُجَرَّدُ عن عمَلِ الجوارِحِ؛ بينما نظَرِيَّةُ التفَضُّلِ تُلْغي أي قُدْرَةٍ على أيّ عمَلٍ صادِرٍ عنهم، ولذلك فهي علامَةُ الإيمَانِ بالجَبْرِيَّةِ الصِّرْفَةِ. والأصْلُ ألَّا

يجتمع القوْلُ بهاتين النظَرِيَّتيْن، لكن المُرْجِئَةَ جمَعُوا بينهما، إذْ كلٌّ مُرْجِئٍ من أهلِ السّنَّةِ والجماعة فهو جبْرِيٌّ.

2-5-2- الفرع الثاني: أدلة التَّفْضِيل المزْعُوم

إذا استَثْنَيْنَا الآياتِ التي ورَدَ فيها وصْفُ الله تعالى للكثير من أفْعالِه بأنها فضْلٌ منه على المُكلَّفين، وذلك لأننا قد بيَّنَّا أن الفضْلَ فيها ثابِتٌ، ولكن معْناهُ لا يعْدُو وصْفَ أفْعَالٍ إلَهِيَّةٍ قدَّرَها الله لخَلْقِ وضْعٍ صالِحٍ للامْتِحان، أو هي توْلِيدٌ إلَهِيٌّ لآثارِ أفْعالِه القَدَرِيَّةِ بتأْثِيرِ أفْعالِ المُكَلِفين، أو جزَاءَاتٌ إلَهِيَّةٌ لأفْعَالِهم، ولذلك فهي كلُّها لا تخْلُو من الاقْتِران بالفِتْنَة، وهذا دليل أن لها حِكْمَةً؛ وذهبنا نبْحَثُ عن الأدلَّةِ على معْنَى الفضْلِ الذي نحن بصَدَد مناقشَة الجَبْرِيَّةِ فيه، أيْ الزَّعْمِ بأن الله تعالى يهَبُ لِمَنْ يشاءُ من المفْضُولِين درَجَاتٍ من التمَيُّزِ لا يَبْلُغُها الفاضِلُون، أي العامِلُون المُجْتَهِدون، أو أنه يهَبُ هذه الدرَجاتِ بدُون استِحْقاقٍ أصْلًا، بل بِمُجرَّد التفَضُّل غيْرِ المبَرَّرِ بالحِكْمَةِ بل بالمَشِيئَةِ؛ فإننا نجِدُ أن الأدَلَّةَ التي رأى فيها الجَبْرِيَّةُ التَّصْريحَ، أو ما يُشْبِهُ التَّصْريحَ، بِهَذَا قلِيلَةٌ للغايَةِ.

ولا بدَّ أنْ نُذكِّرَ القارئَ بأن غرَضَ المُرْجِئَةِ الجبْرِيَّةِ من الأشاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ والظّاهِرِيَّةِ من هذه الفِكْرَةِ المُبتدَعَةِ هو محاوَلَةُ إبْطالِ الوعيدِ العامّ الوارِدِ في القرآن الكَرِيمِ لكلّ فاسِقٍ، مهما كان، وبالتالي إبْطالُه لفكْرَةِ الإرْجاءِ وتَحْذيرُهُ أتْباعِ الرَّسولِ الكَرِيمِ من مغبَّةِ اعتِقادِ ما اعتقَد مُرْجِئَةُ أهْلِ الكتاب فيها؛ حيْثُ زعَمَ المُرْجِئَةُ المُسْلِمُونَ تَخْصِيصَها في المُشْرِكِينَ أو المُوَحِّدين من غيرِهم، مُسْتَنِدين في ترْوِيجِ ذلك بالزعْمِ بجوازِ ووُقُوعِ تفْضِيلِ الله تعالى لِمَنْ يشاءُ وعدمِ تعْليقِ ذلك بالاستِحْقاقِ.

ويدلُّ تتَبُّعُ هذه الأدِلَّةُ أنها تتكرَّرُ، إمَّا مُجْتَمِعَةً أو مُتَفَرِّقةً، عند عُلَمَاءِ الأَشَاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ قاطِبَةً منذُ وُجِدُوا إلى يومِنا هذا. وهي ثلاثَةُ نُصُوصٍ، أحَدُهَا، ما رُوِيَ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللَّهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ"[1].

أمَّا الدَّلِيلان الآخَرَانِ، فقد اخْتَرْنَا أنْ يطَّلِعَ القارئُ عليهما في سِيَّاقٍ، حيثُ اسْتَدلَّ بهما ابن تيميةَ، وهو بصدَدِ بيانِ مذْهَبِه في تفْضيلِ الله تعالى لأمة محمدٍ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ على غيْرِها

[1]- صحيح مسلم- ح 5040.

من الأمَمِ، فقال:" فإرْسَالُهُ أعْظَمُ نِعْمَةٍ أنْعَمَ اللهُ بها على عِبادِه، يَجْمَعُ اللهُ لأمَّتِهِ، بِخاتَمِ المُرْسَلينَ وإمامِ المُتَّقِينَ وسيِّدِ ولَدِ آدَمَ أجْمَعِينَ، ما فَرَّقَه في غيْرِهِم من الفضَائِلِ، وزادَهُم، من فَضْلِهِ، أنْواعَ الفَواضِلِ؛ بل أتَاهُم كِفْلَيْنِ من رحْمَتِهِ، كما قال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُوراً تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ}[الحديد/28، 29].

وفي الصَّحِيحَيْنِ، عن ابْنِ عُمَرَ وأبِي مُوسَى، عن النبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنَّه قَالَ:" إِنَّمَا أَجَلُكُمْ، فِي أَجَلِ مَنْ خَلَا مِنْ الْأُمَمِ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتْ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ [عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ] ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتْ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ؟ أَلَا فَأَنْتُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى[قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ] أَلَا لَكُمْ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ؛ فَغَضِبَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ عَطَاءً ؟! قَالَ اللَّهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّهُ فَضْلِي أُعْطِيهِ مَنْ شِئْتُ"[1].

وإنّنا نجِدُ مثلَ هذا التأْكِيدِ في كلِّ مرَّةً يعْرِضُ فيها ابنُ تيميَّةَ للمسألة، ومنها قوْلُه:" فدَلَّ الكِتابُ والسنَّةُ على أن اللهَ يُؤْتِي أتْباعَ هذا الرسُولِ من فَضْلِهِ، ما لَمْ يُؤْتِهِ لأهْلِ الكِتابَيْنِ قبْلَهُمْ، فكَيْفَ بِمَنْ هُوَ دُونَهُمْ"[2].

والحقيقةُ أنَّني، وقد بلغَ بي البحْثُ إلى هذه النقْطَةِ، أقِفُ مُندَهِشًا من مسْلَكِ هؤلاءِ القوْمِ، حيثُ حصَلَ عنْدِي، عن دِراساتِي السابِقةِ، يقِينٌ بأنهم شابَهوا اليهُودَ في منْهجِ التَّحْرِيفِ، لكنَّني كنْتُ أظنُّ أن ذلك يكْمُنُ في ما سمَّاه اللهُ تعالى "تَحْرِيفَ الكَلِمِ عن مَوَاضِعِهِ"، كما في قولِه:{ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}[النساء/46]، وهو الميْلُ عن المعْنَى السَّوِيِّ لكَلامِ الله تعالى إلى التأْوِيلِ الباطِلِ، مع المُحافظَةِ على اللَّفْظِ؛ لكنَّنِي ما كنْتُ أتخيَّلُ أنهم يُحرِّفُونَ النوْعَ

[1]– الجواب الصحيح لِمَنْ بدَّل دين المسيح 2/ 16، 17. ونقلْتُ ما يوجَدُ بين المعْقُوفَيْن عن رواية ابن عمَرَ رضي اللهُ عنهما، في صحيح الإمام البخاري– ح 3200، حيثُ أنه غير مؤْجُودٍ في النص.

[2]– مجموع الفتاوى 1/ 319

الثاني منه، وهو المذْكُورُ في قوْلِه تعالى:{ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا}[الأنعام/91].

ومن البدِيهِيّ أن أحْكُمَ بأن الذي يُفَسِّرُ هذه الظاهِرَةَ الغرِيبَةَ ليْسَ تعمُّدُ ابن تيميةَ للكذِبِ، فهذا خُلُقُ الفاجِرين، ولكنَّ يقِينَه في حُسْنِ فهْمِهِ للمسألة جعَلَهُ ينْسَى التحْقيقَ العِلْمِيَّ، فأدَّى ذلك إلى اعْتِمادِهِ على تأْوِيلِ الآيةِ وأَلْفَاظِ الحَدِيثَيْن التي رأى أنها تنْصُرُ مذْهبَهُ، غيرَ مُلْتفِتٍ إلى أن هناك أَلْفَاظًا في الرواياتِ أصحَّ من الألفاظ التي اعْتَمَدَ عليها، وتفْسِيرا للآية أجْوَدَ ممّا اعْتَمَدهُ. بل إن ما اعْتَمَدَه غرِيبٌ للغاية لدَرَجَةِ أنْ لا أحدَ من المُحَقِّقين، وغالبَّتُهم الساحِقةُ جبْريَّةٌ مُرْجِئَةٌ مِثْلُه، قد ذهبَ إليه. ومع هذا الذي قلناه، تبْقَى هناك حقِيقةٌ قائِمَةٌ، وهي أن هناك تَحْريفًا حقِيقِيًّا بالتأْوِيل الفاسِد والإخْفاءِ ارتكَبَه عند استِخْدامِه للأدِلَّةِ؛ وهو ما نُبْرِزُه فيما يلي.

2-5-3- الفرع الثالث: إبطال الاستِدْلالِ بما وَرَدَ في سورة الحديد

ليس من العجائِبِ أنْ نبادِرَ إلى الحُكْمِ بأنَّ الآية 28 التي اسْتَدَلَّ بها ابنُ تيميَّةَ على تَمْيِيزِ اللهِ تعالى للمُسْلِمِينَ على غيرِهم من الأُمَمِ في الفضْلِ، بتخْصِيصِهم بِمُضاعفَةِ الثوابِ لم تَنْزِلْ في المُسْلِمِينَ، بل في أهْلِ الكتاب، بل في النَّصَارَى منهم بالأخصّ[1]. وهذا، بِمُجرَّدِه، كافٍ في ردِّ مذْهَبِه، إذْ أننا لو توَقَّفْنا عند هذه الآية فقط، لكانت دليلا على تَمْيِيزِ الله تعالى النَّصَارَى بالفَضْلِ عمَّن سواهم، بما فيهم المُسْلِمُونَ. ولا يرُدُّ هذا التخْصيصَ إلا آياتٌ أخْرَى، تَجْعَلُ المُضاعفَةَ حقيقةً من حقائِقِ وعْدِ الله تعالى للأتْقِياءِ جميعا، سواءً أكانوا يهُودًا أو نَصَارَى أو مُسْلِمِينَ، أو غيْرَهم من الجماعاتِ كالصَّابِئَةِ أو الأُمَمِ والأفْرادِ الذين لا يعْلَمُهم إلا اللهُ.

وبالفعْلِ، فإننا نقْرَأُ خَبَرَ وعْدِ الله تعالى بِمُضاعَفةِ الثوَابِ لأهْلِ الكِتاب، وذلك بسببِ إيمانِهم مرَّتين، الأولى بدِيانتَيْهِما، والثانِية بالإسْلَامِ، وذلك في قَوْلِه تعالى:{ الَّذِينَ آَتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ. وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آَمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ. أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}[القصص/52-54]. كما نقْرَأُ خَبَرَ الوعْدِ العامِ بالمُضاعَفةِ للأتْقِياءِ في قَوْلِه تعالى مثلا:{ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي

[1]- انظر/ تفسير الطبري 207/23... وتفسير ابن كثير 30/8، وتفسير البغوي 44/8، وتفسير الرازي 250/15. وجوَّزَ الإمامُ الزمخشري أن تكون في أهل الكتاب، أو في كل مؤمن. انظر/ الكشاف 6/7

الْغُرُفَاتِ آَمِنُونَ }[سبأ/37]. كما أننا نَقْرَأُ خبَرَ الوعْدِ بِمُضاعَفَةِ الثَّوابِ لأُمَّهاتِ المُؤْمِنِينَ مَرَّتيْنِ، حالَ كنَّ ثابِتَاتٍ على الطاعَةِ، فاعِلَاتٍ لشرائِع الإيمَانِ، في قوْلِه تعالى{ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا}[الأحزاب/31].

وإجْمالًا، فإن مُضَاعَفةَ الثوابِ، ومعناها إنْ لم تُحَدَّدْ بمقْدارٍ، الزيادةُ إلى حدٍّ لا يعْلَمُه إلا اللهُ – ولا تدُلُّ المُضاعفَةُ المُحَدَّدةُ بالنسبة للبعْضِ على حِرْمانِهِم من المُضاعَفَة المُطْلَقَةِ– أصْلٌ من أصولِ الجزاءِ الإلَهِيّ. تماما كما أن مُضَاعَفةَ العَذَابِ أصْلٌ من أصُولِ العِقابِ، كما في قوْلِه تعالى:{ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآَتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ}[الأعراف/38]، وقوْلِه تعالى:{ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}[الأحزاب/30].

وبهذا يتبيَّنُ أن المُضاعَفةَ ليْسَتْ حِكْرًا تفضَّلَ به الله تعالى على المُسْلِمِينَ من أتْباعِ محمَّدٍ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، كما زعَمَ ابنُ تيمية، بل هي فضْلٌ من الله تعالى، تكرُّمًا منه، على كُلِّ مسْلِمٍ، مهْمَا كانت شِرْعَتُه ومِنْهاجُه. كما يتبيَّنُ من كلِّ الآياتِ التي ذُكِرتْ فيها المُضاعَفةُ، بالخيْرِ والشرِّ، أنَّها مُرْتبِطَةٌ بكسْبِ المُكَلَّفين، لا على أنها فعْلٌ تَحْكُمُه المَشِيئَةُ الإلهيَّةُ الجَبْرِيَّةُ.

وبعِبارة أخرى، فإن الله تعالى عندما يُخْبِرُنا بأنه يُضاعِفُ لِمَنْ يشاءُ، في قوْلِه مثلا:{ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}[البقرة/261]، فليْسَ معْنَى ذلك عدَمَ وُجُودِ ضابِطٍ للتفَضُّل إلا مشِيئةُ المُرْجِئَةِ الحمْقاءَ، فيُمْكِنُ أنْ يكون الصدِّيقُونَ، مثلا، أعْلى درَجَةً من الأنبياءِ، والشُّهَدَاءُ أدْنَى درجَةً من الصالِحِين؛ كما تُوحِي بذلك عِباراتُهم، مثل تلك التي نقَلْنا عن القُدماء منهم. وهو مذْهَبُ كلِّ علماء السَّلَفِيَّةِ والأَشَاعِرَةِ إلى هذا الزمَنِ، حيثُ يقول أحدُهم :" فنَعْتَقِدُ أنه لا يخْلُصُ له الجنةَ، وإنْ عمِلَ عَمَلاً كثيراً، إلا بفَضْلِ الله وبِرَحْمَتِه التي يَخْتَصُّ بِهِما مَنْ يشاءُ"[1]. بل إن الأمْرَ مَحْكُومٌ بالاستِحْقَاقِ، أيْ أن الأكْثَرَ صَلَاحًا يكونُ أكْثَرَ نوَالا للتَّضْعِيفِ. وهذا معْنَى مُحْكَمٌ.

ولا بُدَّ من التذْكِيرِ، هنا، بما قلناه آنِفًا من أن السبَبَ الذي دعا الجَبْرِيَّةَ إلى مثل هذا المذْهبِ هو أنهم ظنُّوا أن هناك تناقُضًا بين حقيقَتَيْ تفَضُّلِ الله تعالى على عِباده وارْتِباط الجزاءِ

[1]– ابن جبرين– اعتقاد أهل السنة 7/13

بالعمَلِ؛ فحاوَلُوا رفْعَ التناقُضِ بتأْخِيرِ درَجَةِ الاستِحْقَاقِ، خصوصا وقد ظنُّوا أن تقْدِيم درَجَةَ التفَضَّل الإلَهِيَّ أكثَرَ تعْبِيرًا عن عظَمَة الله تعالى؛ وغفَلُوا عن أن هذه النظرِيَّةَ تَنْسِفُ الدِّينَ من أساسِه، إذْ لا معْنَى معها لبعْثِ الرسُلِ ولا للحَضّ على المُسارَعَة إلى عمَلِ الصالحاتِ؛ وهي تُلْزِمُ الله تعالى الظُّلْمَ الذي تَنَزَّه عنه، ويَجِبُ تنزُّهه، وأخْبَرَ أنه مُنَزَّهٌ عنه؛ كما تُلْزِمُه، تعالى اللهُ، الكذِبَ، إذْ هي مناقِضةٌ لِما أخْبَر به في كتابِه ونطَقَ به رسُولُه الكرِيمُ من أن الجزاء مُرْتَبِطٌ، خيْرًا وشرًّا ودرَجَةً، بالاستِحْقَاقِ.

ولو كان الجَبْرِيَّةُ من أهل العِلْمِ حقًّا، وتأمَّلوا حقَّ التأمُّلِ في المسألة لعَلِمُوا أن الحقِيقَتَيْنِ ليْسَتا مُتَناقِضَتَيْن، بِحَيْثُ يَسْتَحيلُ الإيمَانُ بهما معا؛ بل هما حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فقط، بحيثُ أننا إذا طبَّقْنا كلٌّ منهما على واقِعِها الخاصّ ارْتَفَعَ التناقُضُ الذي توَهَّمُوه.

والحقيقة أننا نجدُ في الكثيرِ من كتابات الجَبْرِيَّةِ أنفُسِهم، ومن السَّلَفِيَّةِ بالأخصّ، تَحْدِيدًا بلِيغًا للواقِعِ الذي ينْطَبِقُ عليه الإيمَانُ بتفَضُّلِ الله، كما أننا نَجِدُ عندهم، أحيانا، التَّمْيِيزَ بين مَجالَيْ إعْمالِ حقيقَةِ تفضُّل الله تعالى على الخلْقِ وحقِيقَةِ ارْتِباط الجزاءِ بالعَمَلِ. ومن ذلك تقْرِيرُ ابن تيمية ذلك في كلِّ مرَّة ميَّز فيها بين "باءِ السَّبَبيَّة" و"باءِ المُقابَلَة". إن أقوالَه حينذاك تدُلُّ على أنه كان يُمَيِّزُ بين مجالَيْ عملِ الحقِيقَتَيْنِ المذْكُورَتَيْنِ، بحيث لا يقعُ التناقُض بينهما. ومن أقوالِه في ذلك:" وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْآخِرَةِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ الْعَمَلِ يَنَالُ الْإِنْسَانُ السَّعَادَةَ، بَلْ هِيَ سَبَبٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" إنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْل". وَقَدْ قَالَ [الله تعالى]:{ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} فَهَذِهِ بَاءُ السَّبَبِ، أَيْ بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ، وَالَّذِي نَفَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاءُ الْمُقَابَلَةِ، كَمَا يُقَالُ: اشْتَرَيْتُ هَذَا بِهَذَا؛ أَيْ: لَيْسَ الْعَمَلُ عِوَضًا وَثَمَنًا كَافِيًا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ عَفْوِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ؛ فَبِعَفْوِهِ يَمْحُو السَّيِّئَاتِ، وَبِرَحْمَتِهِ يَأْتِي بِالْخَيْرَاتِ، وَبِفَضْلِهِ يُضَاعِفُ الْبَرَكَاتِ"[1].

وقد يقولُ قائلٌ: ها قد أقْرَرْتَ أن السَّلَفِيَّةَ قد ميَّزوا بين الأمْرَيْنِ، وأعْمَلوا الحقِيقَتَيْن معا، فكيف تتَّهِمُهُم بالجَبْرِ والتناقُضِ ؟

والحقُّ أنّي لا أتَّهِمُهم بباطِلٍ، ولا أفْعَلُ أكثَرَ من رصْدِ عناصر فِكْرِهم، وأضعُ يدَ القارئ المُغْتَرّ بكَلِماتِهم البليغَةِ على مواطِنِ الاضْطِرابِ في تنْظِيراتِهم. ومن ذلك أنْ نَعْلَمَ أنهم لا يُؤْمِنُونَ،

[1]– مجموع الفتاوى 2/ 192

فِعْليًّا، بمثل هذه الأقْوالِ التي تصْدُرُ عنهم أحْيَانًا، إذْ لم يُخَصِّصُوا، لفَرْطِ جهْلِهم، كلَّ حقِيقَةٍ من الحَقِيقَتَيْن بِمَوْضُوعِها، بحيثُ لا تتجاوَزُهُ. وإنْ أرَدْتَ أنْ تتأكَّد من تناقُضِهم وجبْرِيتِهم، فاعْلَم أن الحقَّ هو أنْ نُؤْمِنَ بأن العمَلَ هو "سبَبٌ" حقِيقِيٌّ للجزَاءِ، بحيْثُ أن كلَّ نفْسٍ بما كسَبَتْ رهينةٌ، وهو عدْلٌ من الله، وأن دُخُولَ الصالِحين الجنة "مُقابِلٌ" مسْتَحَقٌّ على كسْبِهم في الوقْتِ نفْسِه، وهو تفَضُّل من الله، وأن دُخُولَ الظالِمين النار "مُقابِلٌ" مُسْتَحَقٌّ على كَسْبِهم أيْضا، وهو خِزْيٌ من الله.

وهذه حقائِقُ لا يقول بها الجَبْرِيَّةُ، لأنهم لا يعْرِفونَها، ولذلك فهم لا يرَوْنَ الكسْبَ سبَبًا حقِيقِيًّا للجزاء، بل مُجرَّدُ "زِينَةٍ"، وأن "الفضْلَ" هو الحكَمُ في مصائِرِ المُكلَّفين. يدُلُّك على هذا دليلٌ قطْعِيٌّ وهو إيمانُهم بما ردَّدْناهُ مِرارًا بأن الله تعالى يُمْكِنُ أنْ يُجازِيَ المَفْضُولَ بأحْسَنَ مِمَّا يجازِيَ الفاضِلَ، كما يُمْكِنُ أنْ يهَبَ مَنْ لا عمَلَ خَيِّرَ له شيئا لا يهَبُه للخَيِّرين. وبعِبارَةٍ أخرى، فإن الإجابة على السُّؤالَ التالي هي التي تُثْبِتُ إيمانَهم بالتفَضُّل لا بالجَزاءِ على العمَلِ، كما تُثْبِتُ جبْرِيَّتَهم في الوقتِ نفسه، وهو: هل رحْمَةُ الله تعالى تتعلَّقُ بفِعْلٍ إلَهِيٍّ يشْمُلُ الخلْقَ أجْمَعِين، أم هو شيءٌ خصَّ اللهُ به أقْوَامًا دون آخرين ؟ وهل عفْوُ الله عامٌ للخلْقِ جميعا، أم هو خاصٌّ للبَعْض دون البعْضِ ؟

وفي ضوءِ الإجابةِ على هذا تستَطِيعُ أنْ تعْرِفَ حقيقةَ المَذْهَبَيْن المُتصَارِعَيْن في مسألة بَحْثِنا، إذْ الأوَّلُ منهما يدْعُو إلى العِلْمِ والإيمَانِ بأن رحْمةَ الله صِفَةٌ إلَهِيَّةٌ تجِدُها حالَّةً في كلِّ أفْعالِه تعالى بالمُكَلَّفينَ جميعا، حتَّى في حالة تقْدِيرِه الشُّرورَ على بعضِهم، أفْرادًا وجماعاتٍ وأمَمًا، حيْثُ أن ذلك ليْس إلا فِتْنَةً خالِصةً منه، أو جزَاءَاتٍ على أعْمالٍ، وهي تتضَمَّن الفِتْنَةَ؛ ومُسَوِّغُ هذه الفِتَنِ أن المُرادَ ليْسَ الحياةَ الدُّنيا، بل الآخِرَةُ. وعلى هذا، فلا يوجَدُ مُكلَّفٌ إلا وهو مَوْجُودٌ بفَضْلٍ من الله، وقد عُرِضَ عليه خيْرُ الدنيا والآخِرَةِ بفَضْل اللهِ، وأن اهْتِداءَه بفَضْلٍ من الله، وأن دُخولَه الجنة بفَضْلٍ من الله. وهو، في كلِّ هذا، قادِرٌ على الفِعْلِ والترْكِ، بحيثُ أنه لا يُحَصِّلُ في الدُّنْيا، وبالأخَصِّ يومَ القيامة إلا نَتِيجَةَ كسْبِه. ويُصَدِّقُ هذا قَوْلُ اللهِ تعالى في الحدِيثِ القُدُسِيِّ الكريم :" يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا؛ فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدْ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ"[1].

[1]- صحيح مسلم- ح 4674

أمَّا المذهَبُ الثاني، فيُثْبِتُ أتْبَاعُه عُمُومَ رحْمَةِ الله وعفْوِه حين يكْتُبون فيها كِتاباتٍ مُسْتقلَّةٍ عن تنْزيلِها، وهي كِتاباتٌ بلِيغَةٌ عمُومًا؛ ولكنهم يَنْكِصُون حين التَّنْزِيلِ، أي التَّطْبيقِ، فيُثْبِتُون رحمةَ الله لبعْضِ الخلْقِ فقط، وهم الذين خلَقَ فيهم الإيمَانَ، ويُخْرِجُونَ منها البَعْضَ الآخرَ مِمَّن كتَبَ عليهم الخِذْلانَ؛ ويُسَمُّون الأوَّل فضْلَ الله، والثاني عدْلَ الله. وهذا هو عيْنُ الجبْرِ، ونفْسُ الظُّلْمِ، ومَحْضُ التأويلِ لِمُحْكمات الدِّينِ، الذين كانوا، وما يزالون، يدَّعون أنهم حُرَّاسُه، وأنَّ مَذْهبَهم هو أسْمَى تعْبيرٍ عنه، حيثُ أنه مذْهَبُ السَّلَفِ فيما يزْعُمونَ كاذِبينَ.

وإذا أردْتَ، مرَّةً أخرى، أنْ تعرِفَ الفرْقَ بين المذْهَبيْنِ، فانْظُرْ في فهْمِ الفريقَيْن لهذه الآية مثلا، وهي قولُه تعالى:{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ. قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ}[يونس/57، 58]، حيْثُ يرى الجَبْرِيَّةُ فيها دليلا قاطِعًا على صحَّةِ فهْمِهم للتّفَضُّلِ، حيثُ ورَدَ النصُّ على تَمْيِيزِ المُسْلِمِينَ عن غيرِهم بأنْ بعثَ اللهُ فيهم الرسُولَ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ. وهذا ثابِتٌ عندي، ولكنه لَيْسَ دليلا على التَّخْصِيصِ، ولكن على تقْديرِ الله تعالى إرْسالَ رسُولٍ، فاصْطَفى من خلْقِه أقْدَرَهُمْ على التبْليغِ، تبَعًا لِعِلْمِه بهم، ثمَّ لم يَمْنَع أحدًا، مهْما كان، وفي كلِّ زمَنٍ، من أن يُؤْمِنَ بما أنْزَلَ، وهذا دليلُ العُمُومِ. أمَّا دليل عدَمِ إرادة الخُصُوصِ بالذَّاتِ، والحريَّة الإنْسانِيَّةِ في الوقْتِ نفسه، فهو أنْ هذا التخْصِيصَ بالرِّسالة لم يَجْعَلْهم من أهْلِ الجنة بِمُجرَّدِ حُصُولِه، وهو شرْطٌ لصحَّة القوْلِ بالتَّفَضُّلِ الجبْرِيّ، بل إن الله قد جعَلَ ذلك مُرْتَبِطٌ بالكسْبِ، فكان منهم أقوامٌ دخَلُوا بذلك النارَ خالِدِين فيها، كما وُجِدَ فيهم مَنْ هو من أهل الخُلُودِ في الجنة.

ويصلُحُ ما قلناه هنا للردِّ على استِدْلالِ ابن تيميَّة بالآية 29 من سورة الحديد، وهي قوْلُه تعالى:{ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ} إذ ظنَّ أن فيها إذْلالًا من الله تعالى لليهُودِ وتفَضُّلًا على المُسْلِمِينَ؛ ضارِبًا عرْضَ الحائط بالحقائِق القُرْآنِيَّةِ، وهي أن الله تعالى ما نزَعَ من الأمةِ اليَهُودِيَّة فضْلَها انْتِزَاعًا، بل بسببِ حيْدَة غالبِيَّة أفْرادِها عن أوامِرِ ونواهِي خِطابِه، بحيْثُ لم تعُدْ الأمَّةُ أُنْمُوذَجًا، وهذا كسْبٌ منها؛ وهو، تعالى، لم يُخَصِّصْ العربَ، والناسَ جميعا، بفَضْلِ النبوةِ المُحَمَّديَّة دون مُقابِلٍ، بل بأنْ أوجَبَ عليهم حَمْلَ ما عجَزَ عنه اليَهُودُ. ثم، إن الله تعالى، ما حرَمَ اليَهُودَ، باعْتِبارِهم أفْرادًا، من الانْتِفاعِ بالفضْلِ الجديدِ، وهذا دليلُ عُمُومِ فضْلِ الله. وكلُّ هذا موْجُودٌ في

قولِه تعالى:{ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آَمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}[آل عمران/110].

2-5-4- الفرع الرابع: إبطال الاستِدْلَالِ بحديث القِيرَاطَيْنِ

يُؤَدِّي بنا الحدِيثُ عن "عجْزِ" اليَهُودِ باعْتِبارِه سبَبًا لتقْدِير الله تعالى نَقْلَ تفضُّلِه على الخلْقِ بالنبوَّة إلى العربِ إلى بَحْثِ اسْتِدْلالِ المُرْجِئَةِ بحديث تفْضِيل الله تعالى أمَّةَ مُحَمَّدٍ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ على الأمَّتَيْنِ اليَهُودِيَّة والنصْرانِيَّة، وهو حديثُ القِيرَاطَيْنِ.

وقد وقَعَتْ في الاستِشْهَادِ بهذا الحديث الشَّرِيفِ أمُورٌ غريبَةٌ، بل فظائِعُ؛ ومنها اكْتِفاءُ الجَبْرِيَّةِ بلفْظٍ واحِدٍ للحديث يُرَدِّدُونَه؛ مع أن جمْعَ ألفاظ الحديث عن الرَّاوِي الذي اخْتَارُوه، وهو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يدُلُّ بطريقةٍ قطْعِيَّةٍ على فسادِ فهْمِهم لمعناه؛ ومنه زعْمُ ابن تيميةَ بأن ألفَاظَ هذا الحديث عن عبدِ الله وأبي موسى رضي الله عنهما متَّفِقةٌ، أو، على الأقلِّ، مُتقارِبة بحيثُ لا تؤثِّرُ على المعْنَى؛ بينما الواقِعُ أن لفْظَ حديثِ أبي موسى مُخْتلِفٌ تماما عن لفْظِ عبد الله، بِحيْثُ أنه ينقُضُ المعْنَى الذي اسْتَفادَه الجَبْرِيَّةُ منه، وهو إثْباتُ تَمْيِيزِ الله بين خلْقِه بالتفَضُّل على البعضِ وحِرْمانِ البعض، ويثْبِتُ، قطْعِيًّا، ارْتِباطَ الجزَاءِ بالاستِحْقَاقِ وعُمُومِ فضْلِ الله.

وعلى هذا، فقد حصَلَ لدينا ثلاثة أمورٍ تحتاج إلى تَحْقِيقٍ:

1- أوَّلُها: زعْمُ ابن تيمية، كما قلنا، أن ألفاظَ حدِيث القِيرَاطَيْن عن الصحَابِيَيْن المذْكُورَيْنِ متَّفِقَةٌ، أو مُتقارِبةٌ بحيثُ لا تُؤَثِّرُ على المعنى، ولذلك جمعَ بينهما في التقْدِيمِ للرواية التي أوْرَدَها فقال:" وفي الصَّحِيحَيْنِ، عن ابْنِ عُمَرَ وأبِي مُوسَى، عن النبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنَّه قَالَ"، ثمَّ أوْرَدَ حديثَ نافعٍ، عن ابن عمَرَ، وهو عند الإمامِ البخاري، وقد بحثْتُ عنه عند الإمام مسلمٍ فما وجَدْتُه، وهو غيرُ موْجودٍ. ولفْظُه:" إنَّمَا أَجَلُكُمْ، فِي أَجَلِ مَنْ خَلَا مِنْ الْأُمَمِ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتْ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتْ النَّصَارَى ... ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ؟ أَلَا فَأَنْتُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، أَلَا لَكُمْ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ؛ فَغَضِبَتْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: نَحْنُ

أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ عَطَاءً ؟! قَالَ اللَّهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّهُ فَضْلِي أُعْطِيهِ مَنْ شِئْتُ"[1].

وهذا هو اللفْظُ الذي اخْتَارَه الجَبْرِيَّةُ للاستِدْلالِ على صحَّةِ زعْمِهم، ذلك أن فيه نصًّا على أن عمَلَ اليَهُودِ والنَّصَارَى أكْثَرَ من عمَلِ المُسْلِمِينَ، كما فهِمُوا من دِلالةِ تقْسِيمُ الوَقْتِ، إذْ الفتْرَةُ من طُلُوعِ الشمْسِ إلى مُنْتصَف النهارِ، ومنه إلى العصْرِ، أطْوَلُ من الفتْرَة من العصْر إلى مَغِيب الشمْسِ؛ الأمْرُ الذي يتأكَّد في قوْلِ الفَرِيقيْن بأنهما أكثرُ عمَلًا. أما عيْنُ دليل الجَبْرِيَّةِ، فهو أن الفريقَيْن كانا، رغم ذلك، أقلَّ أجْرًا من المُسْلِمِينَ، والنصُّ الإلَهِيّ على أن ذلك ليْس ظُلْمًا لهما، إذ أعْطاهُما حقَّهما، أما الزيادةُ للمُسْلِمِينَ فهي فضْلٌ منه، تُبَرِّرُهُ المَشِيئَةُ.

وقد سبق لي أنْ ردَّدْتُ مِرارا أن التَّمْيِيزَ بين المُكَلَّفِينَ في العمَلِ نفْسِه ظُلْمٌ، هذا إنْ كان صاحِبُ العملِ بشَرًا، لكن التَّمْيِيزَ هنا مُبرَّرٌ لأننا معْشَرَ البشَرِ لنا أغْرَاضٌ في ذلك، سواء أكانت شرْعِيَّةً، أو ترْجِعُ إلى مصالِحَ أو أمْراضٍ أخْلاقِيَّةٍ أو عقْلِيَّةٍ أو نفْسِيَّةٍ نعُانِي منها؛ أمَّا بالنسْبَةِ إلى الله تعالى، فإن هذا مُسْتَحِيلٌ؛ عقْلًا، لأنه عالِمٌ وغنِيٌّ ونِسْبَة الخلْقِ إليه واحِدةٌ، وشرْعًا لأنه أثْبَتَ العَدْلَ صِفَةً له، ونَفَى عن نفْسِهِ الظُّلْمَ. وهذا لوَحْدِه كافٍ تماما في التأْكِيدِ على أن في لفْظِ هذا الحديثِ خطأً أدَّى إلى انْطِباق ألْفاظِه على فِكْرة تَمْيِيزِ الله تعالى بين الخلْقِ، بحيثُ أصْبَحَتْ حقيقةً، مع أنها فِكْرَةٌ تتناقَضُ مع مُحْكَمَاتِ أصولِ الدِّينِ ونُصُوصِه.

وقد كنتُ، وما زِلْتُ على يقينٍ، لا يُزَعْزِعُه شيءٌ، بأن لكلَّ حقيقةٍ دليلا يَشْهَدُ لها، علِمَ الخلْقُ ذلك أو جهِلُوه، وأنه يوجدُ لكلَّ كذْبَةٍ دليلا يشْهَدُ عليها، علِمَ الخلْقُ ذلك أو لم يعْلَمُوه. وكذلك الأمْرُ هنا، فإن هذا الحديث قد رُوِيَ عن ابْنِ عمرَ، عن ابْنِه سالِمٍ، وفيه لفظٌ يَرُدُّ ردًّا المعْنى الذي اخْتَارَه الجَبْرِيَّةُ، وهو أن اليَهُودَ "عَجَزُوا" عن إتْمام العمَلِ، ولذلك نقَله اللهُ تعالى إلى النَّصَارَى، فلَمَّا "عجَزُوا" نقَله إلى المُسْلِمِينَ. وليْسَ في الحديث تقْسِيمًا للوقْتِ، بحيثُ تكُونُ الأعْمَالُ مُتفاوِتَةً في الكَثْرَةِ والقِلَّةِ، بل إن التكْليفَ، فيما يبْدو في هذا الحديث ويتأكَّدُ في غيرِه، كان بالعَمَلِ للهِ تعالى اليوْمَ كلَّه. وهذا مُنْسَجِمٌ تماما مع سبب نقْلِ الله تعالى لمَسْئُولِيَّةِ القيامِ بالعمَلِ له، إذْ هو عجْزُهم عن إتْمَامِ عملٍ واحِدٍ كُلِّفُوا به جميعا التكْليفَ نفْسَه.

[1]– الجواب الصحيح لِمَنْ بدَّل دين المسيح 2/ 16، 17. وهو في صحيح الإمام البخاري– ح 3200

وهذا لفظُ الحديثِ، عن سالمٍ، عن أبيه، أنه أخْبَره :" أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنْ الْأُمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا، حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ، عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا؛ ثُمَّ أُوتِينَا الْقُرْآنَ، فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ: أَيْ، رَبَّنَا، أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي، أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ"[1].

وقد يقول قائل: فإن في آخرِ هذا الحديثِ ما يتفِقُ مع رواية نافعٍ، إذْ فيه أن الله تعالى أعْطَى المُسْلِمِينَ قِيراطَيْن رَغْمِ قلَّةِ عملِهم، ولَمْ يُعْطِ اليَهُودَ والنَّصَارَى إلا قِيرَاطًا قِيرَاطًا رغْمَ كَثْرَةِ عمَلِهما، وتبْرِيرُ ذلك بالفَضْلِ.

ويدُلُّ هذا على أن ألفاظ هذا الحديثِ، أيْضا، غيرُ مُنْضَبِطَةٍ؛ ولذلك حَدَثَ التناقُضُ بين بِدايَتِه التي تنصُّ على أنه لم يكُنْ هناك شرْطٌ على أهْلِ الكِتاب للقيامِ بعَمَلٍ أكْثَرَ مقابِلَ أجْرٍ مُحَدَّدٍ، هو أقلُّ من أجْرِ المُسْلِمِينَ؛ إضافة إلى النصّ على أن إعْطَاءَهُم أجْرًا أقلَّ يعودُ إلى أنهم لم يُكْمِلوا العملَ، لا إلى أن ذلك كان تَحْقيرًا من الله تعالى لأجْرِهم رغْمَ أن عَمَلَهم أكْثَر، وبين نهايتِهِ التي تنُصُّ على التَّحْقِيرِ لهم وتفْضِيلِ المُسْلِمِينَ.

وأكثرُ من هذا، ففي حديث سالِمٍ أن اليَهُودَ والنَّصَارَى قد أخذُوا أجْرًا، هو القِيرَاطُ، مُقابِلَ عمَلٍ لم يُتِمُّوه، لأنهم "عَجَزُوا" عنه. وقد رأى الداوديُّ أن " هَذَا مُشْكِلٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَاد مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا، فَلَا يُوصَف بِالْعَجْزِ لِأَنَّهُ عَمِلَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ مَاتَ بَعْد التَّغْيِير وَالتَّبْدِيل فَكَيْف يُعْطَى الْقِيرَاطَ مَنْ حَبَطَ عَمَلُهُ بِكُفْرِهِ"[2]. والذي أراه أن هناك مُشْكِلًا آخر، وهو أن اليَهُودَ قد أتَمُّوا العمَلَ الذي كُلِّفُوا به، إنْ كان صحِيحًا أن الله تعالى قد كلَّفهم العَمَلَ إلى مُنْتَصَف النهارِ، على لفْظِ حديثِ نافِعٍ، فلماذا يُوصَفُون في حديثِ سالِمٍ بأنهم عَجَزُوا، أليْسَ ذلك دليلا على عدَمِ وُجُودِ ذلك الشَّرْطِ، كما يدُلُّ عليه حديثُ سالِمٍ، وأن سبَبَ حصُولِهم على الأجرِ ناقِصًا هو عدَمِ إتْمامِ العمَلِ، وليس تَحْقِيرَ الله تعالى لهم ؟

[1]– صحيح البخاري– ح 524

[2]– ابن حجر– فتح الباري 332/2

وعلى كلِّ حالٍ، فإن فيما أوْردَهُ الإمامُ ابن حجرٍ ما يشْهَدُ بأن قلَّةَ أجْرِ الفريقَيْن لا يعودُ إلى تفْضيلِ الله للمُسْلِمِينَ عليهم، رغمَ أنهم أكثرُ عمَلًا، بل لأنهم لم يُتِمُّوا العمَلَ، يدلُّ على ذلك أن الذين أدْرَكُوا النبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فآمَنُوا به، حصَّلوا الأجْر تامًّا. قال:" وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَاد مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا قَبْل التَّغْيِير وَالتَّبْدِيل، وَعَبَّرَ بِالْعَجْزِ لِكَوْنِهِمْ لَمْ يَسْتَوْفُوا عَمَل النَّهَار كُلّه، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اِسْتَوْفَوْا عَمَل مَا قُدِّرَ لَهُمْ، فَقَوْله عَجَزُوا أَيْ عَنْ إِحْرَاز الْأَجْر الثَّانِي دُون الْأَوَّل؛ لَكِنْ مَنْ أَدْرَكَ مِنْهُمْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَآمَنَ بِهِ، أُعْطِيَ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ، كَمَا سَبَقَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي كِتَاب الْإِيمَان "[1].

ولو توَقَّفْنا عند هذه النقطةِ من البحْثِ لكان ذلك كافِيًّا في إبْطالِ استِدْلالِ ابن تيميَّةَ، وكلِّ جبْرِيٍّ مُرْجِئٍ، بهذا الحديث، إذْ أثْبَتْنا أن في لفْظِ راوِيَيْه عن الصحابيّ اخْتِلافًا كثِيرًا، ولهذا فدِلالَتُه على مذْهَبِ الجَبْرِيَّةِ مُحتمَلَةٌ، هذا إنْ كنَّا مُتَساهِلين وغيْرَ عِلْمِيّين،؛ أمَّا إنْ وَقفْنا موْقِفَ العالِمِين، فسوفَ نقرِّرُ صحَّة استِدْلالِنا بالحديثِ على موْقِفِنا لأن فهْمَنا له مُوافِقٌ للأصُولِ؛ ولكننا سنُواصِلُ البحْثَ، ليتأكَّد قطْعِيًّا أن لفْظَ حديثِ نافعٍ، عن ابن عمرَ، غيْرُ صحِيحٍ، للأسباب التي ذكَرْناها، وهي المُخالَفَةُ للأصُولِ، والاخْتِلافُ في اللفْظِ؛ هذا إضافة إلى شهادَةِ أحاديثَ صحِيحَةٍ على نَفْيِ التفْضِيل بين الخلقِ بالمعْنَى الجبْرِيّ.

والحدِيثُ الذي أقْصِدُه هو حدِيثُ أبي موسى الذي أوْحَى تقْدِيمُ ابن تيْميَّةَ له باتِّفاقِ لفْظِه مع اللفْظِ الذي أوْرَدَهُ عن نافعٍ، عن ابن عمر، لوَحْدِه. ومن النُّكَتِ أن الإمامَ البخاريَّ أوْرَد الحديثَ المقْصُودَ بعد الحديثِ الذي اعْتَمَد عليه ابن تيمية مباشرة، وفيه يقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ؛ فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ، فَقَالَ: أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَالُوا: لَكَ مَا عَمِلْنَا؛ فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتْ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ"[2].

والمُلاحَظُ أن ابنَ حجرٍ لم يشْرَحْ هذا الحديثَ رغْمَ أن الإمامَ البخاري أوْردَه في الصَّحِيحِ مرتَيْنِ، أما ابنُ رجَبٍ فقد حاوَلَ أن يُوَفِّقَ بين معْنَى الحدِيثَيْنِ، فقال:" وقد يُحْمَلُ حديثُ ابْنُ عُمَرَ على مَنْ مات قبْلَ نسْخِ دِينِه وتبْدِيلِه، وكان عمَلُه على دِينٍ حقٍّ، وحديثُ أبِي مُوسَى هذا على

[1]– السابق

[2]– صحيح البخاري– ح 525

مَنْ أدْرَكَهُ التبْدِيلُ والنسْخُ، فاسْتَمَرَّ على عمَلِهِ، فإنه قد أحْبَطَ عمَلَهُ وأبْطَلَ أجْرَهُ، فلَمْ يسْتَحِقْ شيْئاً من الأجْرِ فإن قيل: فمَنْ مات قبْلَ التبْديلِ والنسْخِ مؤْمِنٌ، له أجْرُه عند الله؟... قيل: هو كذلك، وإنَّما لهُمْ أجْرٌ واحِدٌ على عمَلِهِمْ؛ لأنه شَرَطَ لهم ذلك، كما جاء في رِوايَةٍ أخْرى صَريحَةٍ، من حديث أيوبٍ، عن نافِعٍ، عن ابْنِ عُمَرَ، وهذه الأمةُ شَرَطَ لها على إتْمامِ عَمَلِ بقِيَّة اليوْمِ أجْرانِ.

وقوْلُه:" فاسْتَكْمَلُوا أجْرَ الفَريقَيْنِ"، لأنَّه لَمَّا بطَلَ عمَلُهما، وسقَطَ أجْرُهُما، وعمِلَ المُسْلِمُونَ بقيَّةَ النهارِ على قِيراطَيْنِ، فكَأنَّهم أخَذُوا القِيرَاطَيْنِ منْهُما واسْتَحَقُّوا ما كان لهما على عمِلِهما وحازُوه دونَهُما، ولهذا قال تعالى:{ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ لئلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ } [الحديد: 28، 29]؛ ولهذا اعْتَرَفَ أهْلُ الكِتابِ أنهم لم يُظْلَمُوا من أجْرِهِم شيْئاً"[1].

وبغضِّ النظَرِ عن خطإ ابنِ رجَبٍ في الاستِشْهادِ بالآية الكريمة على مُضاعَفة الله لأجْرِ المُسْلِمِينَ، وهو الخطَأُ نفْسُه الذي ارتكبَه ابنُ تيمية قبْلَه؛ حيْثُ قد بيَّنَّا أنها نَزَلَتْ في النَّصَارَى؛ فإنه لم يضَعْ في اعْتِبارِهِ إلا لفْظَ حديثِ نافعٍ، ونسِيَ لفْظَ سالِمٍ عن أبيه، والذي يُوجَدُ فيه ما يدُلُّ على مُوافَقَتِه لحديثِ أبي موسى، أيْ تَحْديدِ سبَبِ قلَّة أجْرِ أهل الكتابِ في "العجْزِ" عن إتْمَامِ العمَلِ؛ وهو الأمْرُ الذي ورَدَ صريحًا في حديثِ أبي موسى. ناهيك عن أن هذا العجْزَ يفْتَرِضُ أنْ لا يكون لهم أجرٌ أصْلًا، لا أنْ يُحصِّلوا أجْرا ناقِصًا، كما نبَّه على ذلك الداوُديُّ، وهو ما وقعَ بالفِعْلِ إذ ليس في حديثِ أبي موسى أنهم أخَذُوا أجْرًا، لا قِيرَاطًا ولا غيْرَه، وناهيك عن أن الذين أكْمَلُوا العمَلَ قد حصَّلوا، على عكْسِ ما يدَّعيه ابن رجَبٍ وغيرُه، وبشَهادَةِ مُحْكَمِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ، كما يشْهَدُ بذلك الجَبْرِيَّةُ أنفُسُهم، أجْرَهم مرَّتين في بعْضِ النُّصُوصِ، وأكثرَ من ذلك في نُصُوصٍ أخرى، كما سبق لنا البيانُ من القُرْآنِ الكَرِيمِ، وكما سيأتي في بيان السنَّةِ الشَّرِيفَةِ.

وبعْدُ، فإن مُخَالَفةَ حديثِ أبي موسى لِلَفْظٍ نافِعٍ واضِحةٌ، إذْ ليْسَ فيه تقْسِيمًا للوقْتِ على الأمَمِ، تماما كما أن لفظَ حديث سالِمٍ ليْس فيه ذلك؛ كما أن فيه النصَّ على أن الله تعالى كلَّفَ اليَهُودَ، ثم النَّصَارَى، على أنْ يعْمَلوا له إلى اللَيْلِ، وهذا موْجُودٌ في لفْظِ سالِمٍ، إذْ فيه أنهم لم يُكْمِلُوا العمَلَ للعجْزِ، لا لأن ذلك كان مشْرُوطا إلى وقْتٍ محدَّدٍ، كما يتبيَّنُ من قولِه:" أُوتِيَ أَهْلُ

[1]– فتح الباري 4/ 73

التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا، حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ، عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا...". وهذا مُناسِبٌ تماما لغرَضِ النبيِّ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ من المِثالِ الذي ضَرَبهُ، إذْ هو بيانُ أن اللهَ تعالى قد كلَّفَ اليَهُودَ بالإيمَانِ بعِيسَى علَيْهِ السَّلَامُ، ثمَّ به هو نفْسُه، إنْ أدْرَكوا زمَنَه، وأنه كلَّفَ النَّصَارَى بالإيمَانِ به؛ لأن هذا هو مَعْنَى الكِنايَةِ بإتْمامِ العمَلِ. وليْس في هذا أيُّ فضْلٍ للمُسْلِمِينَ عليهم، بل الأمَمُ الثلاثةُ مُتَساوِيَّةٌ، إنما الفرْقُ في أن أهلَ الكِتابِ قد كُلِّفوا بالإيمَانِ برُسُلٍ يأْتُون بعد أنْبِيائِهم، بينما المُسْلِمُونَ كُلِّفوا بالإيمَانِ برُسُل بُعِثُوا قبل نبيِّهم؛ ولهذا كان من أرْكانِ إيمانِ المُسْلِمِينَ الإيمَانُ بكُتُبُ الله ورسُلِه، وكلُّهم قد بُعِثَ قبل نبيِّنا علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

والذي حدَثَ أنَّ اليَهُودَ عمِلُوا، حتى انْتَصَفَ النهارُ، أيْ إلى مبْعَثِ عيسى علَيْهِ السَّلَامُ، ثم "عَجَزُوا"، على لفظ حديثِ سالِمٍ، وأصْرَحُ منه في الدِّلالة على تكْذيبِهم له لفْظُ أبي موسى، إذ فيه أنهم قالوا:" لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ"، وهو كناية عن كُفْرِهم؛ فاخْتارَ اللهُ النَّصَارَى لإتْمامِ العمَلِ، فعمِلوا، إلى العصْرِ، أيْ إلى مبْعَثِ محمَّدٍ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، ثمَّ "عجَزُوا" على لفْظِ حديثِ سالِمٍ، أو تنازَلوا عن أجْرِهم، وهو قوْلُهم " لكَ ما عمِلْنا" على لفْظِ حديثِ أبي موسى، وهو كناية عن الكُفْرِ؛ وخلَفَهم المُسْلِمُونَ في إتْمامِ العمَلِ، وهو الإيمَانُ برُسُلِ الله جميعا.

ومن الأمورِ ذات الخطَرِ التي يجبُ الانْتِباهُ إليها أن لفْظَ حديثِ نافعٍ يُفْسِدُ هذا المعْنَى الصحِيحِ للمثالِ الذي ضربَه النبيُّ الكريمُ، إذْ فيه تقْسِيمًا للوقْتِ، وهو أمْرٌ يتناقضُ مع مُحْكَماتِ أصُولِ الإسْلَامِ، إذْ ليْسَ فيها أن الله تعالى كلَّفَ اليَهُودَ والنَّصَارَى بالإيمَانِ برُسُلِهم فقط، وهو أمْرٌ ينُصُّ عليه الحدِيثُ حيْثُ ورَدَ فيه أن الله تعالى قد كلَّفهم العمَلَ إلى وقْتٍ مُحَدَّدٍ، بينما الحقِيقَةُ أنهم مُكلَّفون بعمَلِ اليومِ كلِّه، كما في حديثِ أبي مُوسَى، أيْ الإيمَانِ بكلِّ الرُّسُلِ، إلى أنْ يَخْتِمَ اللهُ الرِّسالة بمحمَّدٍ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. وهذا واضِحٌ فيما نبَّهْنا عليه فيما سبَقَ، وهو أوضَحُ، بل أحْكَمُ، كما في قوْلِه تعالى مثلا:{ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ}[آل عمران/81]. ناهيك عن أن هذا التقْسيمَ للوقْتِ على الأمم يقْضِي على مقْصِد الرسُولِ من الحديثِ، وهو أنْ يُبَيِّنَ لأهْلِ الكتاب، ويَحُضَّهم على الإيمَانِ برسالَتِه.

وأمْرٌ آخرُ، وهو أن هذا التحْديدَ للزَّمنِ هو، بالنسبة لجميع الشُّراح، دليلٌ على كَثْرَةِ عملِ اليهُودِ والنَّصَارَى وقلَّةِ عمَلِ المُسْلِمِينَ. وهذا مُخالِفٌ للواقِعِ، إذْ من المعْلُوم أن موسى علَيْهِ السَّلَامُ قد وُجِد في القرن الثالث عشَر قبل الميلاد، وشرِيعَتُه لم تُنْسَخْ إلا في القرْنِ الأوَّلِ للميلاد، فمُدَّةُ عمَلِ اليَهُودِ حوالي ثلاثة عشَرَ قرْناً. أما مُدَّةُ عمَلِ النَّصَارَى، فسِتَّةُ قُرُونٍ، حيثُ نُسخَت بالإسْلَامِ في بدايات القرن السابعِ للميلاد. ومدَّة عملِ المُسْلِمِينَ، إلى اللحظة التي أكتُبُ فيها هذه الكلِماتِ، تتجاوزُ أرْبعة عشَر قرْنا، وهي مُسْتَمِرَّةٌ إلى أنْ يشاءَ اللهُ. وعلى هذا، كيف يصِحُّ قوْلُ اليهُودِ والنَّصَارَى، على لفْظِ حديثِ نافعٍ، أنهم أكْثَرُ عمَلًا من المُسْلِمِينَ ؟

والمُلاحَظُ أن الله تعالى دعا اليَهُودَ والنَّصَارَى إلى إتْمامِ العمَل الذي كُلِّفُوا به، حتَّى يُحَصِّلُوا على الأجْرِ تامًّا، وهو كنايَةٌ عن دعْوتِهم إلى الإيمَانِ بالرُّسُل الجُدُدِ؛ ففي حديثِ البخاري، بطريق شيْخِه أبي كُرَيْبٍ، عن أبي موسى أنه قال لهم :" أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ". وهو الأمرُ الذي يتأكَّدُ في الرواية الثانية – مع إضافةٍ وهي ترغِيبِهم في ذلك وتَهْوِينِه عليهم– التي أوْرَدَها عن شيْخِه محمَّدٍ بن العلاء، وهي عن أبي موسى، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ:" مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ، عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ، فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا، وَمَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَفْعَلُوا، أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ، وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا، فَأَبَوْا، وَتَرَكُوا؛ وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا، وَلَكُمَا الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنْ الْأَجْرِ، فَعَمِلُوا، حَتَّى إِذَا كَانَ حِينُ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَا: لَكَ مَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا، مَا بَقِيَ مِنْ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، فَأَبَيَا؛ وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتْ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمَثَلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ"[1].

ورغم أنه لا يوجَدُ في طَريقَيْ حديثِ أبي موسى تَحْدِيدٌ لِمقْدارِ الأجْرِ المُسْتَحقّ على العملِ، إلا أن ذلك ليْس نَقْصًا في الحديث، إذْ لَيْسَ موْضُوعُه بيانَ تَمْيِيزِ المُسْلِمِينَ عن أهل الكتاب كما فهِم ذلك الجَبْرِيَّةُ، بل بيان الشرْطِ المقْبولِ في ركْنِ الإيمَانِ بالرُّسُل. أمَّا الأجْرُ المُسْتَحقُّ على ذلك، فإنه لا يحتاج إلى أن يُبَيَّن في هذا الحديثِ بالذات، إذْ أنه معْلُومٌ للكافَّةِ، وهو المُساواةُ التامَّةُ

[1]– صحيح البخاري– ح 2110

بين كلِّ مُتَماثِلَيْن، مهما كانت أعراقُهم إذ كلُّ الناسِ لآدَمَ، أو لغاتُهم إذْ كلُّها بتعْليم الله، أو شرائِعُ أنبيائِهم إذْ كلُّها من عند الله. ولولا أن المُرْجِئَةَ كانوا يُؤْمِنُونَ بأن معْنى التفَضُّل الإلَهِيَّ هو أنْ يُخالِفَ بين أجْرِ عبادِه المُتَماثِلين في العمَلِ، ولوْلا أنهم وجَدوا في لفْظُ نافعٍ المُضْطَرِبِ والمُخالِف للفظِ سالمٍ، عن الصَّحابِيِّ نفْسِه، وحديثِ أبي موسى وللمَعْلُوم من الإسْلَامِ بالضرورة لَما شكَّ أحدٌ في هذه الحقيقة.

ورغم هذا الذي قلناه، فإنَّه يُمْكنُنَا أن نسْتَنْتِجَ أن أجْر جميعِ العامِلين مُتَماثِلٌ من بعضِ ألفاظ الروايتين عن أبي موسى، مثل قوله:" أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ" وقوْلِه:" أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ ،وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا"، إذْ أن هذا يُحِيلُنا إلى القاعِدة المُحْكَمة المنْصُوصِ عليها في قوْلِه تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[البقرة/62]، وقوْلِه تعالى:{ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ}[آل عمران/195]

ورغم الذي قلناه، فقد يظلُّ البعضُ متعلِّقا بقَوْلِه في حديثِ أبي موسى، عن أجْرِ المُسْلِمِينَ:" وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا"، حيْثُ يرى فيه دلِيلًا على حُصُول المُسْلِمِينَ على ضِعْفِ أجْرِ أهْل الكتاب، وهذا مُجَرَّد ظنٍّ، إذْ أنه غيرُ صريحٍ في هذا المعْنىَ، إضافة إلى ضَرُورَةِ فهْمِ هذا اللفظِ في سياقِه؛ وهو أن الاستِكْمالَ هنا هو في مُقابِلِ عدَمِ حُصولِ أهْلِ الكتاب على شيْءٍ؛ وكأنه قال: فاستَكْمَلُوا تحْصيلَ الأجْرَ الذي كان سيُحَصِّلُه الفريقان كلاهما، لو أتَمَّا العمَل، كما يدلُّ على ذلك قولُه في الحَديثِ نفْسِه:" أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ، وَلَكُمْ الَّذِي شَرَطْتُ"، وقوْلُه:" أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ، وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا".

والذي يزيدُ تضْعيفَنا للفْظِ نافعٍ – والجزْءِ الموافِقَ له من لفْظِ سالِمٍ– قوَّةً، ويزيدُ حديثَ أبي موسى قوَّةً إلى قوَّتِه أن لفْظَ نافِعٍ مخالِفٌ للأصولِ تماما، وأن حديثَ أبي موسى موافِقٌ لها تماما. ولا أقْصِدُ القُرْآنَ الكَرِيمَ فقط، حيْثُ تبْدُو جليَّةً المُساواةُ التامَّةُ بين المُكلَّفين في كلِّ شيْءٍ إلا شيْئًا جعلَه الله تعالى للفِتْنَةِ؛ بل أقْصِدُ الأحاديثَ الصحِيحَةَ التي تحتوي على النَّصِ على مُضاعَفةِ الثواب لأهْلِ الكتاب، حالَما جاءوا بالشَّرْطِ، وهو الإيمَانُ بالرسُولِ الكَرِيمِ، وعمَلُ الصالِحاتِ، أيْ أتَمُّوا العمَلَ؛ وفي ذلك نقْضٌ لِما يُبَشِّرُ به لفْظُ نافعٍ من تَحْقِيرِ عمَلِ أهلِ الكتاب، حتَّى وإنْ اجْتهَدُوا.

ومن هذه الأحاديث ما رواه أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أبي موسى، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ، وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم..."[1]، وما رُوِيَ عن أبي سفْيانَ، عن كتابِ النبيِّ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لقَيْصَر، إذْ فيه:" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مِنْ مُحَمَّدٍ، عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ، عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى؛ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ، فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ "[2].

2-5-5- الفرع الخامس: معنى حديث: " ولا أنا، إلا أنْ يتَغَمَّدَنِي الله منه بفَضْلٍ ورحمَةٍ"

أمَّا الحديثُ الأكثرُ دَوَرانا على ألْسِنة الجبْرِيَّةِ المُرْجِئَةِ في كُتُبِهم، حين يدَّعُون تعْليمَ الناس الإسْلامَ، فقد أحْدَثوا في تَعامُلِهم معه العجَبُ العُجابُ؛ الأمْرُ الذي يجعَلُ الباحِثَ مُتَرَدِّدا بين الابْتِسَامِ من ادِّعائِهم، وخصُوصًا السَّلَفِيَّةُ، أنهم اسْتَأثَرُوا بتعْظِيم السنَّةِ، وبين البُكَاءِ على السنَّةِ الشَّرِيفَةِ التي وقَعَتْ رهِينَةً عندهم لكَثْرَةِ ترْدِيدِهِم للادِّعاء السابِقِ، حتَّى صدَّقه العَوَامُ، أميُّهُم ومُتَعَلِّمُهُم. والحديثُ المَقْصودُ هو ذلك الذي ينْفِي فيه النبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يدخُلَ أحَدٌ الجنةَ بِعَمَلِه.

والحقيقةُ أنَّه كان في ذِهْنِي، حين دوَّنْتُ الحديثَ لأوّلِ مرَّةٍ، وأنا بصدَدِ تَحْضيرِ مادَّة هذا الكتاب، أنْ أجعَلَه ضِمْنَ المادة العِلمِيَّةِ الضرُورِيَّة حين أعالِجُ مسألة "التَّوْبَةِ". وأنا ما زِلْتُ، بعد سنواتٍ، أرى الرَّأْيَ نفسَه، ولذلك فإنّ تفْصِيل فوائدِ هذا الحديثِ وغيرِه سيكون في ذلك الفصْلِ إنْ شاء اللهُ لهذا الكتابِ أنْ يكْتَمِلَ؛ وسأكتفي، هنا، بأنْ أقومَ بدَرْسٍ حديثيٍّ أبيّنُ فيه ظاهِرةَ "الإخْفاءِ" في استِخْدامِ المُرْجِئَةِ الجَبْرِيَّةِ للأدلَّة الشَّرعيَّةِ، وبيانِ خطإ استِخْدامِه دليلا على فضْلِ الله بالمعْنَى الجبْريّ، ووُجوبِ عكْسِه، أي كوْنِه دليلا على ارْتِباطِ الجزاءِ بالعمَلِ، أي الاستِحْقَاقِ؛ وما يلْزَمُ عن كلِّ ذلك من إعادةِ التَّأكيدِ على تكامُلِ الحقِيقَتيْنِ، وهما الاستِحْقاقُ والتفضُّلِ، لا تناقُضُهما.

ولهذا الحديث أصْلٌ واحِدٌ، وله زيادةٌ، لَمْ يذْكُرْها أحَدٌ ممَّن قرَأْتُ لهم من الجَبْرِيَّةِ حين يكْتُبُونَ في هذا الموضوع، حيثُ ظلُّوا يُرَدِّدونَ الأصْلَ فقط؛ لأنهم رأوْا فيه خيْرَ دليلٍ على الزَّعْمِ على أن الجنة تُنالُ بفَضْلٍ من الله، لا بالاستِحْقَاقِ. وقد أوْرَدَهُ الإمام مسلم، عن أبي هريرةَ رضِيَ

[1]- صحيح البخاري- ح 95

[2]- صحيح البخاري- ح 6

الله عنه، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللَّهُ مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ"[1].

وقد اخْتارَ ابن تيْمِيَّةَ اللفْظَ الذي أوْرَدَهُ الإمامُ ابْنُ ماجَةَ، وفيه تقْدِيمُ الرَّحْمَةِ على الفضْلِ[2]، وظلَّ يُرَدِّدُه في كل كُتبِه التي بين يديَّ، إذ تجِدُه في "تلخيصِ كتاب الاستغاثة" 462/2، و"أولياء الرحمان وأولياء الشيطان"– ص 102، و"الاستقامة" 170/1، و"الرد على من قال بفناء الجنة والنار" 51/4، و"رسالة في دخول الجنة" – ص152. ولم يرَ في اخْتِلافِ لفْظِ هذا الحديثِ إلا ما لا تأثيرَ له في فرْضِ إعادة النظرِ في شرْحِه، وذلك قوْلُه:" ورُوِيَ: بِمَغْفِرَتَه" بدَلَ " برَحْمةٍ منه وفضْلٍ"، كما نصَّ على ذلك في كتابه "قاعِدَةٌ جليلة في التوَسُّلِ"– ص 98، و"مجموع الفتاوى" 217/1، و"في نقْضِ كلام الشيعَةِ" 191/2.

وقد يقولُ قائلٌ: إن هذه الملاحَظَةُ منْقُوضَةٌ، إذْ نجِدُه يُورِدُ الأصْلَ مع الزِّيادَةِ في كتابهِ "الفُرْقانُ بين أوْلِياءِ الرحْمانِ وأوْلِياءِ الشيْطان"، حيثُ قال: " فَالْإِنْسَانُ ظَالِمٌ جَاهِلٌ، وَغَايَةُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ التَّوْبَةُ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِتَوْبَةِ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ. وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ ... أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ يَقُولُ:" لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: لاَ، وَلاَ أَنَا، إِلاَّ أَنْ يَتَغَمَّدَنِى اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَلاَ يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ"[3].

ومن الأمور التي حيَّرتْني أنه أوْرَدَهُ، هنا، في معْرِضِ الحديثِ على التَّوْبَةِ، إلا أنه لَمْ يُفصِّلْ في الحضِّ علَيْها كما هو مُنْتَظَرٌ، بل ظلَّ مُحافِظًا على فهْمِهِ للحديثِ الذي رَدَّدَهُ في كل كتُبِه؛ أي باعْتِبارِهِ دليلا على أن الله يُدْخِلُ الناسَ الجنةَ بِرَحْمَتِهِ، كما يدُلُّ على ذلك قوْلُه بعْدَه، وهو قوْلٌ ردَّدَهُ كثيرا كلَّما أوْرَدَ الحديث:" وَهَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَهُ تعالَى:{كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ}[الحاقة/24]؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ نَفَى بَاءَ الْمُقَابَلَةِ وَالْمُعَادَلَةِ، وَالْقُرْآنُ أَثْبَتَ بَاءَ السَّبَبِ"[4]. وقد كان هذا سببًا لبحْثي عن تفْسير لهذا الأمرِ، فانْتَهيْتُ إلى أن الرجُلَ كان مُنْسَجِمًا مع نفْسِه

[1]– صحيح مسلم– ح 5040

[2]– انظر/ ابن ماجة– السنن– ح 4191

[3]– الفرقان بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان– ص 252

[4]– السابق– ص 253

حين لم يتعمَّقْ في استِخْدامِ الحديث في الحضّ على التَّوْبَةِ، لأنه لم يورِدْ الحديثَ بالزِّيادَةِ، فاكْتَفَى بتَرْدِيد المعنى الذي ظلَّ يُردِّدُه في كُتُبِه جميعا عن فضْلِ الله. وبعد التحْقِيق تبيَّن أن إيرادَ الزيادةِ من "ابْتِداع" المُحَقِّقِ، علي الشحود، كما يدلُّ على ذلك عدَمُ وُجُودِها في الطبْعَةِ غيْرِ المُحَقَّقَةِ، سواءً تحت عنوان " أوْلِياء الرحْمانِ وأوْلِياءِ الشيْطان"– ص 102، أو " الفُرْقَان بين أوْلِياءِ..."– ص70.

ورغم أن مسْلَكَ المُحَقِّقِ كان مُبَرَّرًا عِلْمِيًّا، إذْ أن إيراد ابن تيميَّةَ للحَدِيثِ دون الزِّيادَةِ لا يصْلُحُ ليكون خادِمًا لِموْضُوعِ التَّوْبَةِ، لأن الزِّيادَةَ وحْدَها هي شاهِدُ ذلك؛ لكن مَسْلكَ المُحقِّقِ، من حيثُ أخْلاقُ الباحِثِ العِلْمِيّ ومنْهَجِيَّتُه فيه مقالٌ؛ وهو، على كلِّ حالٍ، ليْسَ غريبا على باحِثٍ يُحِيلُ الأحاديثَ إلى غيْرِ مظانِّها، إذْ لم يكتَفِ بأن أوْرد لفْظًا لم يُورِدْه مؤلِّفُ الكتاب الذي يُحقِّقُه، فأضاف إلى ذلك نِسْبَتَهُ إلى الصحِيحيْنِ[1]، مع أنه غيرُ موْجُودٍ في مسلمٍ؛ تماما كما نسَبَ لفْظَ :" لنْ يدْخُلَ أحدُكُم بعَمَلِهِ الجنَّة، قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: ولا أنا، إلاَّ أن يتغمَّدني الله برَحْمَةٍ منه" إلى صحيحِ البخاري[2]، مع أنه غيرُ موْجُودٍ فيه، بل هو عند مسلم[3]. ويبْدُو أن هذا ليْسَ شيْئًا غريبًا على أتْباع هذا المذهَبِ، إذْ نجِدُ مُحَقِّقَ كتاب "الردّ على مَن قال بفَناءِ الجنَّةِ والنارِ" ينْسِبُ الحديث نفْسَه إلى الصّحِيحَيْنِ، رغمَ أنه غيرُ موْجودٍ في البخاري[4]. وهو الأمْرُ الذي وقَعَ فيه الشيخُ الألباني، إذْ نسبَ قولَهُ علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ:" لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِرَحْمَتِهِ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا، وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنْ الدُّلْجَةِ، وَالْقَصْدَ، الْقَصْدَ، تَبْلُغُوا" إلى الشَّيْخَيْنِ[5]، مع أنه غيرُ موْجُودٍ عند مسلم، بل عند البخاري، مع اخْتِلافٍ يسَيرٍ للغاية في اللفظ.

وتبدو هذه الظاهِرَةُ غيْرَ ذاتِ بالٍ بالنسبة للكثيرين، ولكنها تدُلُّ على ما سبقَ التنْبِيهُ إليه، وهو أن الجَبْرِيَّةَ لم يَرَوا في هذا الحديثِ إلا بعْضَه، وهو الجزْءُ الخاصُّ بنفْيِ ارْتِباطِ دُخول الجنة بالاستِحْقَاقِ، بل بالتفضُّلِ؛ بدليلِ أن أعْلمَ الناسِ بالله وأتْقَاهُم له، كما هو معْلومٌ، ومنْصُوصٌ

[1]– السابق– هـ .ص 252

[2]– انظر/ السابق– هـ . ص 157

[3]- صحيح مسلم- ح 5037

[4]- انظر/ هامش صفحة 4/ 51

[5]- مشكاة المصابيح 2/ 33

عليه[1]، وهو الرسُولُ الكريمُ لنْ يدخُلَ الجنة إلا بفضْلِ الله ورحْمتِه ومغْفِرَتِه؛ وغَفَلوا، في غَمْرَةِ انْشِغالِهم، عن حقيقةِ أن الإمامَ البخاري لَمْ يرْوِ هذا الجُزْءَ، مطْلقًا، إلا بزِيادَةٍ، هي قوْلُه علَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، في روايته عن أبي هريرة رضي الله عنه:" فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ"[2] ، وفي رواية عنه:" سَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَاغْدُوا، وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنْ الدُّلْجَةِ، وَالْقَصْدَ، الْقَصْدَ، تَبْلُغُوا"[3]. وتقدَّمتْ الزيادةُ في روايته عَنْ عَائِشَةَ رضيَ الله عنها، إذ فيه :" سَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا؛ فَإِنَّهُ لَا يُدْخِلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ ... "[4]. ووافَقَه الإمامُ مسلمٍ في إيرادِ زيادةٍ في رواياتٍ، حيثُ ورَدَ في ختامِ واحدَةٍ منها " ولكن سدِّدوا"[5]، وفي بداية أخرى :" قَارِبُوا وَسَدِّدُوا"[6]، وفي بدايَةِ ثالِثَةٍ، وهي التي عن عائشة رضي الله عنها :" سَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا"[7].

وللعِلْمِ، فإن لهذه الزيادة تأْثِيرًا حقيقيًّا في توْجِيهِ الذِّهْنِ إلى إدْرَاكِ مُجْمَلِ المعْنَى الذي أراد الرسُولُ الكريمُ تبْلِيغَه للناس؛ وهو، قطْعًا، ليْس المعْنَى الذي يُمْكِنُ اسْتِخْلَاصُه من الحديثِ بدُون الزيادةِ، كما فَعَلَ الجبْريَّةُ، إذْ أدَّى بهم ذلك إلى وضْعِ نظريَّةٍ في التفضُّلِ الإلهِيّ مفْصُولَةٍ عن العمَلِ. وقد بَنَوْا على هذا الفهْمِ الزَّعْمَ الشائِعَ بينهم، وهو، بعِبارَةِ النوَوِي، في تقْدِيمِه لشَرْحِ الحديث الخالي من الزيادة :" وَمَذْهَب أَهْل السُّنَّة أَيْضًا : أَنَّ اللَّه تَعَالَى لَا يَجِب عَلَيْهِ شَيْء، تَعَالَى اللَّهُ، بَلْ الْعَالَمُ مُلْكُهُ، وَالدُّنْيَا وَالْآخِرَة فِي سُلْطَانه، يَفْعَل فِيهِمَا مَا يَشَاء، فَلَوْ عَذَّبَ الْمُطِيعِينَ وَالصَّالِحِينَ ،أَجْمَعِينَ، وَأَدْخَلَهُمْ النَّارکَانَ عَدْلًا مِنْهُ، وَإِذَا أَكْرَمَهُمْ وَنَعَّمَهُمْ وَأَدْخَلَهُمْ الْجَنَّة فَهُوَ فَضْل مِنْهُ؛ وَلَوْ نَعَّمَ الْكَافِرِينَ وَأَدْخَلَهُمْ الْجَنَّة كَانَ لَهُ ذَلِكَ"[8].

ولا أريدُ الدخُولَ، من جديدٍ، في هذا الشغَبِ الذي يتَعَشَّقَهُ المُرْجِئَةُ الجَبْرِيَّةُ جميعا، حيْثُ يزْعُمون أن الإيمَانَ به من ضَرُورَاتِ تعْظيم المخْلُوقِ للخالِقِ، وأكْتَفِي منه بما سبق بيانُه، وحاصِلُه أن الدَّلِيلَ العقْلِيَّ يشْهَدُ بِخِلافِه، وأن الدَليل النقْلِيَّ مُوافِقٌ له – أو العكْسُ، إذ لا فرْقَ في الحقيقة–

[1]- قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم:" إِنَّ أَتْقَاكُمْ، وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ، أَنَا" صحيح البخاري- ح 19

[2]- صحيح البخاري- ح 5241

[3]- صحيح البخاري- ح 5982

[4]- صحيح البخاري- ح 5986

[5]- صحيح مسلم- ح 5036

[6]- صحيح مسلم- ح 5041

[7]- صحيح مسلم- ح 5043

[8]- شرح النووي على مسلم 197/9

إذْ نجِدُ أن الله تعالى قد كذَّب هذا المذْهَبَ، إذْ سمَّى هذا، في آياتٍ مُحْكَمَةٍ، ظُلْمًا، ونزَّه ذاتَه المقدَّسةَ عنه.

والسُّؤال الذي يجِبُ أنْ يطْرَحَه كلُّ أحَدٍ على نفْسِه، ويَجْتَهِدَ في الإجابة الصحِيحَةِ عنه هو ماهِيَّةُ السَّبَبِ الذي جعَلَ الرسُولَ الكريمَ يُوَجِّه في حديث واحِدٍ إلى ضَرُورَةِ الإيمَانِ بشَيْئَيْنِ يبْدُوَانِ مُتناقِضَيْن، وهما: أن الجنة تُنَالُ بفَضْلِ الله، كما نصَّ على ذلك في الجزْءِ الأوَّل من الحديث، " لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ "، وأنها تُنالُ بالاستِحْقَاقِ في الوقْتِ نفْسِه، كما يدلُّ على ذلك ورُودُ التوْجِيهِ إلى ضرورَةِ الاجْتِهادِ في العِبادةِ، " سَدِّدُوا، وَقَارِبُوا "، والدَّيْمُومَةِ عليها، " وَاغْدُوا، وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنْ الدُّلْجَةِ "، والاعْتِدَالِ فيها، " وَالْقَصْدَ، الْقَصْدَ، تَبْلُغُوا"، أيْ تصِلُوا إلى مُرادِكُم، وهو الجنة.

وأكثرُ من ذلك في الدِّلالة على أن الجنة لا تُنالُ إلا بالاستِحْقَاقِ، أن الاجْتِهادَ في العِبادَة غيرُ كافٍ لوحْدِه في تَحْصِيلِها، بل يجبُ المُدَاومَةُ على ذلك، كما يدلُّ على ذلك الالْتِزامُ بالمقارَبَة، إنْ لم يكُنْ تسْدِيدٌ، والتوْجِيهُ إلى الاعْتِدالِ، إذْ أن غَرَضَه عدَمُ حصُولِ العجْزِ والمَلَلِ، فيَسْتَمِرَّ العمَلُ حتى يُوَافِي المكلَّفُ اللهَ على ذلك؛ وهو مع هذا، برِيءٌ من ارْتِكابِ الكبائرِ، أو على توْبَةٍ صحيحةٍ منها؛ ولذلك ورَدَ في الحديثِ النهْيُ عن تَمَنِّي الموْتِ، لأن المُكَلَّفين قِسْمانِ، قسْمٌ من أهْل الإحْسانِ، فلعلَّهم يُضيفون إلى إحْسَانِهم إحْسانًا، وقِسْمٌ من أهْل المَعْصِيَّةِ، فلَعَلَّهُمْ يتُوبُونَ. وهذا دليلٌ من السنَّةِ على بُطْلان الإرْجَاءِ، إذْ لا يُوجَدُ قِسْمٌ ثالِث في أقْسامِ المُؤَهَّلين لاسْتِحْقَاقِ فَضْلِ الله بدُخول الجنة؛ إنما هما: المُحْسِنونَ، والتَّائِبُونَ، كما قال:" وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ"، أيْ أنْ يرْفَعَ العتَبَ على نفْسه، وهو المؤاخَذَةُ، بالتَّوْبَةِ. كما هو دليلٌ على بطلان الجبْرِ، إذْ الإحْسَانُ والتَّوْبَةُ لا هما ثابِتان، ولا منْفِيانِ، بلْ مَرْجُوانِ.

ومن الغرائب أنْ لا يلْتَفِتَ ابنُ حجَرٍ إلى أن إحْدَى عِلَّتَيْ نَهْيِ الرسُولِ الكَرِيمِ عن تَمَنِّي الموْتِ هي إمْكانُ الاسْتِعْتَابِ، فلا يشْرَحُها بشيءٍ ذي قِيمَةٍ عِلْمِيَّةٍ، بل يَجْعَلُهَا دليلا على الإرْجَاءِ، فيقول:" وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا اِسْتِمْرَار التَّوْحِيد فَهُوَ أَفْضَل الْأَعْمَال"[1]، مع أن معناها الحقيقي: يتُوبُ، إذ " الاستِعْتابُ طَلَبُك إلى المُسِيءِ الرُّجُوعَ عن إساءَته" كما في " لسان العرب"[2]. وقال أبو

[1]- فتح الباري 176/16

[2]- ابن منظور- لسان العرب 576/1

السَّعادات، المُبارَك بن محمد الجزَرِي:" عتَبه يعتِبُه عَتْباً، وعَتَب عليه يَعْتُبُ ويَعْتِب عَتْباً ومَعْتَباً. والاسمُ المَعْتِبَة بالفتح والكسر من المَوْجِدَة والغَضَب... واستَعْتَب: طلَبَ أن يَرْضَى عنْهُ، كما تقول: استَرْضَيتُه فأرْضاني... ومنه الحديث:" لا يَتَمنينَّ أحَدُكم الموْتَ إمَّا مُحْسِنا فلَعلَّه يَزْدَادُ، وإمّا مُسِيئا فلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِب" أي يَرْجِعُ عن الإساءة، ويَطلُبُ الرِّضا. ومنه الحديث:" ولا بَعْدَ الموتِ من مُسْتَعْتَب" أي ليس بعد الموْتِ من اسْتِرضاءٍ، لأنَّ الأعمالَ بَطَلَتْ وانْقَضَى زمانُها؛ وما بعدَ الموْتِ دَارُ جزاءٍ لا دَارُ عَمَلٍ، ومنه الحديث:" لا يُعَاتِبُون في أنْفُسِهم" يعني لِعِظَم ذُنُوبِهم وإصْرارِهِم عليها؛ وإنَّما يُعَاتَبُ مَنْ تُرْجَى عِنْدَهُ العُتْبَى: أيِ الرُّجُوعَ عن الذَّنْبِ والإسَاءَة"[1].

ومبْدَأُ الإجابَةِ الصحِيحَةِ يقُومُ على بيان أن غرَضَ الرسُولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ من إثْباتِ حُصولِ الفلاحِ بمَجْموعِ الأمْرَيْن، وهما: التَّفَضُّل الإلَهِيُّ والاستِحْقَاقُ بالعمَلِ، هو توْجِيهُ الناس إلى مسألة عقَدِية خطيرةٍ، وهي أن وُجُودَهم، إذْ كانوا أمْواتًا فأحْيَاهُم الله تعالى، وخلْقَهم قادِرين على تَمْيِيزِ الحقِّ من الباطِل، ومنْحَهم القدْرَة على فِعْلِ الحقِّ، وإرْسالَه الرُّسُلَ لتَيْسِير اهْتِدَائِهم إليه والعمَلِ به، ومدَّه للعُصاةِ، وقُبولَ توْبتِهم، والتجَاوزَ عن تقْصير المُقَصِّرين، ومُراعاةَ عجْزِ العاجِزين وجهْلَ الجاهِلينَ واضطِرارَ المُضْطرِّين، وتقْدِيرَ الجنة جزاءً على طاعة المُكَلَّفين، هو من خالِصِ فضْلِ الله تعالى؛ إذْ لم يوجِبْه أحدٌ عليه، بل هو أمْرٌ أوْجَبَه بذاتِه على ذاتِه. إضافةً إلى أنْ لا شَيْءَ من الطاعاتِ، حتى لو تصَوَّرناها تامَّةً، أيْ مُوافِقَةً لِعَيْنِ أمْرِ الله في الأمُورِ كلِّها، والأحْوالِ كلِّها، والأزْمِنَةِ كلِّها، وهو أمرٌ مُسْتَحيلٌ، تُساوِي مُساواةَ مُقابَلَةِ الخُلودَ في جنَّاتِ النعِيمِ. ولهذا السبَبِ ذكَرَ الرسُولُ الكريمُ نفْسَه الشَّرِيفَةَ لبيان اسْتِحالةِ مُقابَلَةِ طاعَةَ الطائِعِين بهذا الثوابِ، لأن عجْزَه، هو، عن القِيام بحقِّه دليلُ عجْزِ غيْرِه من المُكَلَّفين من باب أوْلَى، إذ هو الأُنْمُوذجُ للكَمالِ الإنْسَانِيّ. ولهذا قال أصحاب الجنة، وهم قد اسْتَحقُّوا الخلودَ فيها بأعْمَالِهم :{وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ. الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ}[غافر/35]، لا ما زعمَه ابنُ تيمية من أن هذا دليل "تفضُّلِ" الله عليهم بالجنة.

ومن الأمور التي يجِبُ بيانُها أن الإيمَانَ بفَضْل الله تعالى على المُكلَّفين مسْأَلَةٌ عقَدِيةٌ مُوافِقةٌ للواقِعِ من ناحية، إذ الله تعالى هو الخالِقُ الرازِقُ القرِيبُ المُجِيبُ الغفُورُ التوَّابُ الرحِيمُ الشَّكورُ؛ كما أن بيانَها للناس، من ناحِيَّةٍ أخرى، له مَقْصَدٌ دينِيٌّ هو إيمانُ المُكَلَّفين بعَظَمة الخالِقِ

[1]- النهاية في غريب الحديث والأثر 382/3

المطْلَقَة، وما يلْزَمُ عن ذلك من وُجوبِ الاجْتِهاد في الشُّكْرِ، وهو العِبادةُ؛ ومُسَاعدتُهم على أدائها بتعْلِيمِهم التواضُعَ وعدمَ الاعْتِدادِ بالنفْسِ، وذلك حين يُدْرِكُون أن كمَالاتِهم كلِّها لا تصْمُدُ أمام أفْضالِ الله.

ولكيْ لا يُخْطِئ الناسُ، فَيفْهَمُوا تفضُّلَ الله على غيرِ حقِيقَتِه، فيَضَعُونَه في غيْرِ موْضِعه، فيَفْقِدون الانْتِفاعَ به؛ إذ يتَّكِلُون عليه، فيُؤَدِّي بهم إلى الإرْجَاءِ، كما هو الواقِعُ إذ مُعْظمُ المُسْلِمِينَ مُرْجِئَةٌ جبْرِيَّةٌ، فقد بيَّنَ الرسُولُ الكَرِيمُ في الحديثِ نفْسِه أن التفضُّلَ الخاصَّ، وهو الخُلودُ في الجنة، لا يقعُ بالمشيئةِ المُطْلَقة، أي غيْرِ المُنْضَبِطَة بالحِكْمَةِ، بل لا بدَّ له من سببٍ، هو العِبادَةُ، تبرّررُه العِلَّةُ، وهي أنْ يَعْبُدَ المُكَلَّفون الله باخْتيارٍ حُرٍّ، والذي يُعينُهم على ذلك اليقِينُ بفضْلِ الله العظيم.

وقد يقولُ قائلٌ: فإن ما جئتَ به لَيْسَ ببعيدٍ عمَّا أثْبَتَه الكثِيرُ من السَّلَفِيَّةِ، إذْ هذا شرْحٌ شائِعٌ بينهم، فقد قال به ابنُ أبي العزِّ، كما نقلْتَ ذلك عنه من قبل؛ وهو مذهبُ ابن تيميَّةَ، حيثُ قرَّر أن دُخُول الجنة نتِيجَةٌ حاصِلةٌ عن الأعْمالِ، حيْثُ الباءُ التي أثْبَتَها الله تعالى في قوْلِه مثلا :{ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[النحل/32] هي باء السببيَّة، بينما الباءُ المنفِيَّة كما في الحديثِ هي باء المُقابَلَةِ.

ومن أجْملِ النُّصُوصِ في هذا المعْنَى قوْلُ ابن القيّم :" وأَحْسَنَ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: الْبَاءُ الْمُقْتَضِيَة لِلدُّخُولِ – مثْلَ التي في قوْلِهِ تعالى:{ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[الأعراف/43]– غَيْرُ الْبَاء الْمَاضِيَة – أيْ التي في الحديث، حسْبَ اللفْظِ الذي رواه الإمام أحمد، وهو:" لَا يَدْخُلُ أَحَدُكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِه"[المسند/ 7167]– فَالْأُولَى: السَّبَبِيَّةُ، الدَّالَّة عَلَى أَنَّ الْأَعْمَال سَبَب الدُّخُولِ، الْمُقْتَضِيَة لَهُ كَاقْتِضَاءِ سَائِر الْأَسْبَاب لِمُسَبَّبَاتِهَا؛ وَالثَّانِيَة: بِاءُ المُعَاوَضَةِ، نَحْو: اِشْتَرَيْت مِنْهُ [كَذا] بِكَذَا؛ فَأَخْبَرَ أَنَّ دُخُولَ الْجَنَّة لَيْسَ فِي مُقَابَلَة عَمَلِ أَحَدٍ، وَأَنَّهُ لَوْلَا رَحْمَةُ الله لِعَبْدِهِ لَمَا أَدْخَلَهُ الْجَنَّة، لِأَنَّ الْعَمَل بِمُجَرَّدِهِ، وَلَوْ تَنَاهَى، لَا يُوجِب بِمُجَرَّدِهِ دُخُولَ الْجَنَّةِ، وَلَا أَنْ يَكُون عِوَضًا لَهَا؛ لِأَنَّهُ وَلَوْ وَقَعَ عَلَى الْوَجْه الَّذِي يُحِبّهُ اللَّهُ لَا يُقَاوِم نِعْمَة الله، بَلْ جَمِيع الْعَمَلِ لَا يُوَازِي نِعْمَةً وَاحِدَةً، فَتَبْقَى سَائِرُ نِعَمِهِ مُقْتَضِيَة لِشُكْرِهَا، وَهُوَ لَمْ يُوَفِّهَا حَقّ شُكْرِهَا، فَلَوْ عَذَّبَهُ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، لَعَذَّبَهُ وَهُوَ غَيْر ظَالِمٍ، وَإِذَا رَحِمَهُ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا مِنْ عَمَلِهِ، كَمَا فِي حَدِيث أُبَيّ بْن كَعْب الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْن مَاجَهْ فِي ذِكْرِ الْقَدَرِ، فَفِيهِ: "

لَوْ أَنَّ اللَّه عَذَّبَ أَهْل سَمَاوَاتِه وَأَرْضِه، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْر ظَالِم لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَته خَيْرًا لَهُمْ أعْمَالِهِمْ"[1].

والحقيقةُ، وكما قرَّرْتُ مرَّاتٍ مُتَعدِّدَةٍ، أن السَّلَفِيَّةَ، تمامًا كالأشاعِرةِ والظّاهِرِيَّة، لا يُؤْمِنُونَ بأن الأعْمَالَ هي سببٌ لدُخُولِ الجنة أو النار؛ بل هي كلِماتٌ يُرَدِّدونها لإخْفاءِ حقِيقَةِ مذْهَبِهم، عن أنْفُسِهم، أوَّلا، حيْثُ يَحْتالُون للتَّظاهُرِ بذلك حتى ترْتَاحَ أنفُسُهم حين يُصَوِّرُون لها عدَمُ مُصادَمَةِ مذْهَبِهم للنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ المُحْكَمَةِ؛ ثم عن الناس، حيْثُ يُوحُونَ إليهم أنهم يُخالِفُون الجَبْرِيَّةَ الذي أنْكَرُوا ما أثْبَتَ اللهُ ورسولُه، بينما الواقِعُ غيْرُ ذلك، إذْ أنهم يُنْكِرُونَ تَحْصيلَ أحدٍ للجنة بالاستِحْقَاقِ، بل بِمُطلَقِ التفضُّلِ. وهو أحدُ الأسْبابِ، بل أكبرُ سببٍ، زيَّنَ لهم اعْتِقادَ الإرْجَاءِ والقوْلَ بالشَّفَاعَةِ؛ إذ ما دام الله تعالى – فيما تصوَّروه جهْلاً وافتِراءً– يُدْخِلُ الجنة مَنْ يشاءُ، وبالعمَلِ الذي شاء، بل بغيرِ أيِّ عمَلٍ البتَّةَ؛ فما المانِعُ من القوْلِ بأنْ يَدْخُلَ المُجْرِمُونَ الجنة أو أنْ ينْتَفِعوا بالشَّفَاعَةِ ؟

وإن أردْتَ، بعد كلِّ ما أوْرَدْتُه، شاهِدًا جدِيدًا على هذه الحقيقة، فإنك تجِد، مثلا، ابنَ القيِّمِ يُسَفِّهُ الجبْرَ، حيْثُ نفَى القائِلُون به ارْتِباطَ الجزاءِ بالعمَلِ، فقال:" فالجَبْرِيَّةُ لم تَجْعَلْ للأعْمالِ ارْتِباطا بالجزاء ألبتَةَ، وجوَّزَتْ أنْ يُعَذِّبَ الله مَنْ أفْنَى عمُرَه في طاعَتِه، ويُنْعِمَ على مَنْ أفْنَى عمُرَه في معْصِيَّتِه، وكلاهما بالنسبة إليه سواء؛ وجوَّزَتْ أنْ يرْفَعَ صاحبَ العمَلِ القليلِ على مَنْ هو أعْظَمُ منه عمَلا وأكثَرُ وأفضَلُ درَجاتٍ؛ والكلُّ عندهم راجِعٌ إلى مَحْضِ المشيئة، من غير تعْلِيلٍ ولا سبَبٍ ولا حِكْمَةٍ تقْتَضِي تخِصيصَ هذا بالثواب وهذا بالعِقابِ"[2].

وهو يأتي، بعد هذا مُباشَرَة، بكَلامٍ هو عيْنُ الجبْرِ، إذْ يَجْعلُ أفْعالَ المُكَلَّفين حاصِلةً فيهم بفِعْلِ اللهِ تعالى، لا بإرادَتِهم وقُدرَتِهم، غيْرُ مُدْرِكٍ أنْ لا فرْقَ بين ما جاء به ومَنْ سمَّاهُم جبْرِيَّةً من الأشاعِرةِ وغيرِهم؛ إذْ أعْمَالُ المُكَلَّفين، على مذْهَبِه، ليْسَتْ إلا مظْهَرًا لفِعْلِ الفاعِلِ الحقيقيِّ، وهو الله. وعلى هذا، فالمشِيئَةُ الإلَهِيَّةُ الخالِيَّةُ من الحِكْمةِ حاضِرَةٌ بقُوَّةٍ في المَذْهَبَيْن، بحيثُ أن الفرْقَ بينهما، ليس إلا فرْقًا في تصْريحِ الأَشَاعِرَةِ، وفي تَمْوِيهِ السَّلَفِيَّةِ، برَصْفِ كلِمَاتٍ عن قيمة العمَلِ في تَحْصيلِ الثوابِ. قال:" الأعْمالُ أسْبابٌ موصِلَةٌ إلى الثواب والعِقاب، مُقْتَضِيةٌ لهما كاقْتِضاءِ سائِرِ الأسْباب لِمُسَبَّباتِها؛ وأن الأعْمالَ الصالِحَةَ من توْفِيقِ الله وفضْلِه ومَنِّهِ وصَدَقَتِه

[1]- مفتاح دار السعادة 8/1، 9

[2]- التفسير القيم 80/1

على عبْدِه، إنْ أعانَه عليها ووَفَّقَهُ لها، وخلَقَ فيه إرادَتَها والقُدرَةَ عليها، وحبَّبَها إليه، وزيَّنَها في قلْبِه، وكرَّهَ إليه أضْدادَها"[1].

وقد أكَّد ابنُ القيّم هذا المذْهَبَ مراتٍ كثيرة، ومنها قوْلُه عند الحديث عن التوْفِيقِ والخِذْلان :" والخِذْلانُ أن يُخَلِّيَ اللهُ تعالى بين العبْدِ وبين نفْسِه ويَكِلَهُ إليها، والتوْفِيقُ ضدُّه، أنْ لا يدَعَه ونفْسَه، ولا يَكِلَه إليها؛ بل يصْنَعُ له ويَلْطُفُ به ويُعِينُه ويَدْفَع عنه ويَكْلَأُه كَلاءَةَ الوالِدِ الشفِيقِ للوَلَدِ العاجِزِ عن نفِسِه، فمَنْ خُلِّيَ بينه وبين نفْسِه هلَكَ كُلَّ الهَلاكِ"[2].

ولو سألْتَ هذا الرجُلَ عن السرِّ في توْفِيقِ الله المُوَفَّقِين وخِذْلانِه للمَخْذُولِين لكانت إجابتُه لا تعْدُو أنْ تكُونَ تعلُّقَ ذلك بالقدَرِ، الذي تُفَسِّرُه المشيئَةُ، مهما قال بارْتِباطِ النتائِجِ في الدُّنْيا والآخِرَة باجْتِهاد المُجْتَهِدين، إذ اجْتِهادُهم نفْسُه، عندَه، هو فِعْلُ الله لا غيْر[3].

وهو الجوابُ نفْسُه الذي يقَدِّمُه شيْخُه ابنُ تيميَّة، ثم يُبرِّرُه بالتفَضُّل الذي لا يُوجَدُ فيه، فيما يرى، أيَّ ظُلْمٍ، وضارِبًا صفْحًا عن مِئاتِ الصفَحاتِ التي دوَّنها في بيانِ ارْتِباط الجزَاءِ بالعمَلِ؛ وما ذلك إلا لأنه لا يُؤْمِنُ بشيءٍ اسْمُه الاستِحْقاقُ، بل بِمُطْلَقِ التفضُّلِ الذي لا يَنْفِي الظلْمَ فيه إلا المَشِيئَةُ. قال:" وأما مَنْ اعْتَقَدَ أن مِنَّتَه على المُؤْمِنِينَ بالهِداية دون الكافِرِين ظُلْمٌ منه، فهذا جهْلٌ لوَجْهَيْن. أحدُهما: أن هذا تفَضُّلٌ منه، كما قال تعالى:{بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[الحجرات/17]، وكما قالت الأنبياءُ:{إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ}[إبراهيم/11]... فتَخْصِيص هذا بالإيمَانِ كتَخْصِيص هذا بِمَزِيدِ عِلْمٍ وقوَّةٍ وصحَّةٍ وجَمَالٍ ومالٍ؛ قال تعالى:{ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً}[الزخرف/32]. وإذا خَصَّ أحَدَ الشخْصَيْن بقُوَّةٍ وطبيعَةٍ تقضِي غذاءً صالِحًا خصَّه بما يُناسِبُ ذلك من الصحَّةِ والعافِية، وإذا لم يُعْطِ الآخرَ ذلك نقَصَ عنه وحصَلَ له ضُعْفٌ ومرَضٌ"[4].

وبعدُ، وتلْخيصًا للحقِّ في المسألة، فلا بدَّ أنْ نقولَ: إن المطْلُوبَ هو أنْ نَخْلُقَ التَّناغُمَ بين الفهْمِ الجيِّد لِمَعْنَى التفَضُّلِ الإلَهِيِّ على أهل الجنة، وهذه حقيقةٌ، وكوْنِ الأعْمالِ سببًا في الحصُول على المُقابِلِ في الوَقْتِ نفْسِهِ، وهذه حقِيقَةٌ أخرى. ولا يَحْدُثُ ذلك بِمِثْلِ جَبْرِيَّةِ الأَشَاعِرَةِ، إذ هي

[1]- السابق 81/1

[2]- السابق 173/1

[3]- انظر/ ابن القيم- الصواعق المرسلة 225/1 ، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر 168/1

[4]- منهاج السنة النبوية 16/7.

تُسْقِطُ من حِسابها عشراتِ النُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ في ارْتِباط الجزاءِ بالاستِحْقَاقِ، كما تُسْقِطُ دلالَةَ صريحِ العقْلِ؛ ولا بِمِثْلِ احْتِيالِ السَّلَفِيَّةِ، إذ هم مُجْبِرَةٌ اضْطرَّتْهم النُّصُوصُ إلى وصْفِ ما فيها؛ بل يَحْدُثُ المطْلوبُ بأنْ نعْلَمَ بأن ربْطَ الله تعالى بين كسْبِ المُكْتَسِبين للصالِحاتِ والجزَاءِ بالخيْرِ، أيْ الاستِحْقَاقِ، هو نفْسُه فضْلٌ من الله، إذْ بهذه الطرِيقَةِ فقَطْ نَسْتَطِيعُ أنْ نُفَسِّرَ حقِيقَةَ عدَمَ التقابُلِ الفِعْلِيّ بين عمَلِ المُكلَّفِ، مهْمَا بلغَ، وبين النِّعْمَةِ البالِغَةِ في دُخُولِه الجنة بالعمَلِ. وبعِبارَةٍ أخرى، فإنه في "اللحْظَةِ" التي قدَّرَ فيها الله تعالى أنَّ الواجبَ على المُكَلَّفين أنْ يؤْمِنُوا بالحقِيقَةِ العُظْمَى في الوُجُودِ، وهي أنه موْجُودٌ، وأنه خالِقٌ، وأنْ يجْتَهِدُوا في العِبادَةِ، وأنه يتجاوَزُ عن خطَئِهم، إنْ أخْطَأُوا، ويغْفِرَ ذُنُوبَهم، إنْ اسْتَغْفَروا، ويتَقَبَّلَ توْبَتَهم، إنْ تابُوا؛ وأنه سيُجَازِيهم بذلك سعادَة الدنْيَا والخُلُودَ في جنات النعِيمِ، فقد وقَعَ الاتِّحَادُ بين ما كتَبَه الله على نفْسِه، وهو التَّفَضُّلُ، الذي كان الله تعالى يعْلَمُ أنه تفَضُّلٌ، لأنْ لا أحدَ ألْزَمهُ به، ولأن ما وعَدَ به أعْظَمُ ممَّا طالَبَ به، وبين الاستِحْقَاقِ، وهو ما فرَضَه لنَيْلِ ما كتبَه على نفْسِه، بحيثُ لم يَعُدْ بينهما، أصْلًا، تناقُضٌ، فيكُونُ الإيمَانُ بأحدِهما نقْضًا للآخر، ونيْلُ الجزَاءِ بالاستِحْقَاقِ ناقِضٌ للتَّفَضُّلِ.

وإدْرَاكُ هذا، أي اتِّحادِ الفضْلِ والاستِحْقاقِ، وكُمُونُ الأوّل في الثاني وظُهورُه فيه، ليْسَ أمْرًا صعْبًا، إذْ يعْلَمُه كلُّ أحدٍ لم يتَلَوَّثْ بفِكْرِ المُرْجِئَةِ الجَبْرِيَّةِ، ولم يتقعَّرْ تقعُّرَهُم في ادِّعاء العلْمِ بالإسْلَامِ لأنه مَبْثُوثٌ في كتاب الله، كما هو موْجُودٌ في الحديث. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا. دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}[النساء/95، 96]، وقوْلُه تعالى:{ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ. فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ. كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ. يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ. لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ. فَضْلًا مِنْ رَبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}[الدخان/51– 57]، وقوْلُه تعالى:{ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا. ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا}[النساء/69، 70]

وروَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عن اللَّهِ عزَّ وجلَّ، أَنَّهُ قَالَ:" يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ

عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ. يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ. يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي. يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ. يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدْ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ"[1].

[1]- صحيح مسلم- ح 4674

الفصل الخامس:

وَعِيدُ الفُسَّاقِ المُسْلِمِينَ

1- المبحث الأول: دِلالة النُّصُوصِ على تَماثُل عهْدِ الله ووَعْدِه للأُمَمِ

من الأسئِلة المُهِمَّةِ التي يلْزَمُ طرْحُها والإجابَةُ الدَّقيقةُ عنها عند البَحْثِ في فِكْرَةِ الإرْجاءِ، ما يلي: هل وردَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ الوَعِيدُ الصَّريحُ الذي رأيْنَاهُ في أهْلِ الكتابِ صَرِيحًا في فُسَّاقِ المُسْلِمِينَ، أمْ أن الأمْرَ فيهم مُخْتلِفٌ، كما ادَّعى المُرْجِئَةُ ذلك ؟

وبدْءا، وكما نبَّهْنَا، فإن تعْمِيمَ حُكْمِ الله تعالى على كلِّ الخلْقِ كان واضِحًا للغايةِ في الآياتِ القُرْآنِيَّةِ التي عرَضت لِدَعاوَى بعْضِ بَنِي إسْرائيلَ. ويكْفِي العاقِلَ، العارِفَ باللُّغَةِ، البَرِيءَ النفْسِ قرَاءَةُ آيةٍ واحِدةٍ، مهْما كانت، من الآياتِ التي درَسْنَاها ليعْلَمَ بنَفْسِه أن الخطابَ فيها خاصٌّ باليهودِ، أما الحُكْمُ فيَعُمُّ الخلْقَ أجْمَعِين. ومنها، للتذْكِير، قوْلُه تعالى:{ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ}[البقرة/123]. ولكن كَثْرَةَ الشُّبُهَاتِ التي ألْقاها المُرْجِئَةُ المُسْلِمُونَ، ونشَرُوها في الآفاقِ تَجْعلُنِي مُضْطَرًّا إلى بَحْثِ الموْضُوعِ بالتفْصِيلِ.

وفي هذا الخُصوصِ، فإنه من المعْلُوم، يقِينًا، من استِقْرَاءِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ أن أرْكَانَ العهْدِ الذي أخذَه الله تعالى على المُسْلِمِينَ على لِسان الرسُولِ النبِيّ الأُمِيّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ هي الأرْكانُ نفْسُها التي أخذَها على اليهُودِ، ومنهم المَسِيحيُّون، على لِسانِ أنْبِياءِ بنِي إسْرائيلَ عليهم السَّلَامُ. وفيما عدا السمُوَّ المُعْجِزَ لبلاغةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وإعْجَازَ هَدْيِه، واخْتِصاصَه بما لا يوجَدُ في أيّ كتابٍ دِينِيٍّ من عرْضٍ واسِعٍ للكوْنيَّاتِ والحقائِقِ العِلْمِيَّةِ المختَلِفةِ، ومنْهجَ عرْضِه لأحْكَامِ موْضُوعاتِه، وطُرُقَ الاستِدْلالِ عليها؛ إضافة إلى بعْضِ الاخْتِلافاتِ في شعائِرِ العِباداتِ وبعضِ أحْكَامِ المُعامَلاتِ، فإننا نجِدُ الأوامِرَ الإلهيَّةَ في أصُولِ الدِّين والوَصَايا الأخْلاقِيَّةِ والسُّلوكيَّةِ تتكَرَّر مُتَطَابِقَةً في كُتبِ الدِّياناتِ السَّماويَّةِ الثلاثِ[1]. ويكْفي شاهِدًا على ذلك ما نقَلَهُ القُرْآنُ الكَرِيمُ منها.

وقد عرَضْنا، فيما سبقَ الكثيرَ من الآياتِ التي احْتَوَتْ على تفْصِيلَاتِ العهْدِ الإلَهِيّ لبَنِي إسْرائيلَ. ومنها قوْلُه تعالى:{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا

[1]- المسيحية ديانة توحيدية مستقلة بحكم الواقِع، أما الحقُّ فهي أنها خاتِمةٌ لليهوديَّة.

وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ. وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ}[البقرة/83، 84]، ومنها قوْلُه تعالى:{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[البقرة/63].

وإن النَّاظِرَ في الآياتِ الكرِيمَةِ التي نزَلتْ خِطابًا للمُسْلِمِينَ يَجدُ فيها الأوامِرَ والوَصَايا نفْسَها. وهي كثيرةٌ جدا، يقرَأُها كلُّ مُسْلِمٍ؛ ومنها قوْلُه تعالى:{ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}[البقرة/177]، ومنها قوْلُه تعالى:{ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ. وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ. وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[الأنعام/151– 153].

وكذلك الأمْرُ في الوعْدِ والوَعِيدِ، فكما وعدَ الله تعالى الصَّالِحِين من بَنِي إسْرَائيلَ وغيرِهم، وهم الرَّاعون للعهْدِ، بجناتِ عَدْنٍ خالِدين فيها، توعَّدَ الكُفَّارَ والفُسَّاقَ، وهم النَّاقِضون للعهْدِ، من جميع الأممِ بالخُلُودِ في النارِ. ومن آيات الوعْدِ الشَّامِلَةِ قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[البقرة/62]، وقوْلُه تعالى:{ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[البقرة/111، 112]؛ أما في الوَعِيد، فقَوْلُه تعالى:{ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[آل عمران/85]، وقوْلُه:{

إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}[آل عمران/19].

2- المبحث الثاني: القرآن الكريم يُنْذِرُ فساق المسلمين

2-1- المطلب الأول: دلالة صِيَغِ العمُومِ على ثبوت وعِيد المسلمين

من الظواهرِ التي تشُدُّ الانْتِباهَ أن صِيَغَ العُمُومِ التي ورَدَتْ في الخِطابِ القُرْآنِيِّ المُوَجَّهِ لِمُرْجِئَةِ اليهُودِ، حيْثُ ردَّ الزَّعْمَ بالغُفْرَانِ لهم حين إخْلالِهم بالعهْدِ، وأحْكَمَ بيانَ الوَعيدِ على الفُسُوقِ والعِصْيانِ، قد تكرَّرَتْ في الخِطابِ المُوَجَّهِ للمُسْلِمِينَ؛ كما تمَّ استخْدامُ الألْفاظِ نفْسِها، أو مُرادِفَاتِها. وإن أظْهَرَ آية تشْهَدُ لهذه الحقيقةِ قوْلُه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُون}[البقرة/254]. وهي آيةٌ احْتَوَتْ على أمْرٍ معْطوفٍ على أمْرَيْنِ وردَا في الآيات قبْلَها، وهما الأمْرُ بالجِهاد والنفَقَةِ فيه، أو النَّفَقَةِ فيه وفي غيرِه؛ حيْثُ تبدأ بقَوْلِه تعالى:{ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُون}[البقرة/244، 245]، وتنْتَهِي بالآية موْضوعَ البحثِ.

ومن مُحْكَماتِ معاني الآية أنها خِطابٌ لأتْباعِ الرسُولِ الكَرِيمِ، وهم من أهْلِ الإيمَانِ، أي أن أدْنى حالاتِهم هي التَّصْدِيقُ باللهِ والرَّسُولِ، هذا إنْ لَمْ يكُونُوا من أهْلِ الإيمَانِ الحقِّ، أي الإسْلَامِ. كما أن التعْليمَ فيها عامٌّ، إذْ الإنْذَارُ بانْتِفَاءِ انْتِفاعِ الإنْسَانِ بشَيءٍ إلا شيئًا قدَّمَه لنَفْسِه في حياتِه، مُتَعَلِّقٌ بِيَوْمِ القِيامَةِ، وهو واقِعةٌ عامَّةٌ. وذكرَتْ الآيةُ عدَمَ انْتِفاعِ أحدٍ، مهما كان، بثلاثة أشياءَ، هي العمَلُ الخيِّرُ الذي يعُوِّضُ به المبْعُوثُون ليومِ الحِسابِ ما ضيَّعوه في حياتِهم من نفَقَةٍ في سبِيل الله، كما نفَتْ الانْتِفاعَ من تدَخُّلِ الأحْبابِ، من أهْلٍ وأصْدِقاءَ، وهم الأخَلّاءُ، وأبْطَلَتْ تدَخُّلَ الشُّفَعاءِ.

والحقيقَةُ أن هذه الآيةَ ليْسَتْ بِدْعًا في التعْريفِ بِمَذْهبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في الجزَاءِ يوْمَ القِيَّامَةِ؛ إذ قد أوْضَحْنا فيما سبَقَ، وبشَكْلٍ قطْعِيٍّ، أن مدَارَ الثوابِ والعِقابِ للناسِ يقُومُ على الاستِحْقَاقِ، حيثُ خاطبَهُم الله تعالى، فقال:{ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ}[آل عمران/30]، إنَّمَا الجدِيدُ فيها هو الأسْلوبُ الذي يُطابِقُ الأسْلوبَ الذي خاطَبَ به اللهُ تعالى اليهُودَ؛ وهو تطابُقٌ

مقْصُودٌ تنْبيهًا للمُؤْمِنِينَ إلى بُطْلانِ اعْتِقادِ الإرْجَاءِ، وتوْجِيهًا لهم لترْكِ التعَلُّق بالأمانِي التي تعلَّقَ بها بعْضُ أهْلِ الكتاب، وأهمُّها اعْتِقادُ الانتِفاعِ بالشَّفَاعَةِ التي اعْتَقَدُوها، أيْ تلك التي تَجْعَلُ الفُسَّاقَ ينْتَفِعون بعمَلِ غيْرِهِم لتَخْليصِهم من الخُلودِ في النار.

ومن الضَّرُورِيّ، هنا، أن أُوَضِّح أن الله تعالى ما ترَكَ هذا الموْضُوعَ، أي مُواجَهةَ المُكَلَّفين مَصيرَهم فُرَادى، دون تفْصِيلٍ. وهو الانْفِرادُ الذي يدُلُّ – حتَّى إنْ نظَرْنا إليه بِمَعْزَلٍ عن النُّصُوصِ في نفْيِ الإرْجَاءِ – على انْتِفاءِ أيّ نوْعٍ من أنْوَاعِ المُساعَدةِ، ومنها الشَّفَاعَةُ، التي تُضِيفُ للمُكلَّفين شيئًا لم يُقدِّمُوه بأَنْفُسِهم لأنْفُسِهم، وهم أحْيَاءٌ عاقِلُون، عن إيمانٍ وإخْلاصٍ وتعْظيمٍ، رجاءَ الرِّضَا واتِّقاءً لِشَرّ يوْمِ الحِساب.

وبالفِعْلِ، فإنك تَقْرَأُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ أن الناس يأتُونَ اللهَ تعالى فُرَادَى، كما قال الله تعالى:{ وَكُلُّهُمْ آَتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا}[مريم/95]؛ وقال:{ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}[الأنعام/94]. كما تَقْرَأُ فيه أنهم يُحاسَبُون على ما قدَّمُوه من خيْرٍ وشرّ، كما قال الله تعالى:{ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}[المدثر/38]؛ وقال الله تعالى:{ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُون}[البقرة/286]، وقال:{ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآَيَاتِنَا يَظْلِمُونَ}[الأعراف/8، 9]، وقال:{ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[الأنعام/160]؛ كما قال:{ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ.وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ. تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ [المؤمنون/102– 104]

كما تقْرَأُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ أن الموْتَ نِهايَةُ الكسْبِ، من تصْدِيقٍ وإخْلاصٍ وقُرْبَى بالعمَل الصالِح وترْكٍ لكلّ فسَادٍ، وتوْبةٍ نَصُوحٍ؛ وأنْ لا عمَلَ بعْدَهُ، كما قال تعالى:{ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ. لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}[المؤمنون/99، 100]

كما تقْرَأُ فيه انْتِفاءَ نفْعِ أحَدٍ لأحَدٍ، إذْ القُدُومُ على اللهِ فرْدِيٌّ، والحِسَابُ فرديٌّ، كما هو حالُ الخلْقِ إذ هو فرْدِيٌّ، ولولا ذلك لكان كلُّ الناسِ يسْعى لنفْعِ كلّ الناس، وبالأخصّ الآباءُ لأبْنائِهم

والإخْوانُ لإخْوانِهم والأحْبابُ لأحْبابِهم، وكل ذلك منْفِيٌّ، كما قال الله تعالى:{ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ. يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ}[الشعراء/87،88]؛ وقال:{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُور}[لقمان/33]، وقال:{ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ. يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ. وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ. وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ. لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيه}[عبس/33– 37]. كما قال الله تعالى:{ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ. الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ}[الزخرف/66، 67]، وقال:{ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ}[الأنعام/164]، وقال:{ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُون} [النحل/111].

2-2-المطلب الثاني:ابن جرير الطبَري يرْسُم معالم طريق تَحْرِيفِ العموم في آيات الوعيد

لم يرْدَعْ جَلاءُ المعنى في الآية موْضوعَ البحْثِ المُفسّرين المُرْجِئَةَ من مُمارَسةِ التأْوِيل الذي يُشوّشُ على مُرادِ الله تعالى. وبالفِعْل، فإننا نجدُ الطبَرِيَّ يرْسُمُ معالمَ الطريق التي سارَ عليها كلُّ المُفسّرينَ المُرْجِئَةَ من بعْدِه. وقد بدأ تفْسِيرَه بدايَةً مقْبولَةً، فقال:"{منْ قَبْلِ أنْ يأْتِيَ يوْمٌ لا بَيْعٌ فِيه...}: يقُولُ: ادَّخِروا لأنفُسِكم، عند الله، في دُنْيَاكُم، من أمْوالِكم، بالنفَقَةِ منها في سَبِيلِ الله ... وابْتَاعوا بها ما عِنْده مِمَّا أعدَّه لأوْلِيائِه من الكرامَةِ، بتقْدِيمِ ذلك لأنْفُسِكُم، ما دام لكم السبِيلُ إلى ابْتِياعِه... مِن قبْلِ مَجِيءِ يوْمٍ ... لا تقْدِرون فيه على ابْتِياعِ ما كُنْتُم على ابْتِياعِه... في الدنيا، قادِرين، لأنه يوْمُ جَزاءٍ وثوَابٍ وعِقابٍ، لا يوْمُ عمَلٍ واكْتِسابٍ وطاعَةٍ ومعْصِيَّةٍ... ثم أعْلَمَهُم، تعالى ذِكْرُه، أن ذلك اليوْمَ ... يوْمٌ لا مُخَالَّةَ فيه نافِعَةٌ، كما كانت في الدنْيَا؛ فإن خلِيلَ الرجُلِ في الدنْيَا قد كان ينْفَعُه فيها بالنُّصْرَة له على مَنْ حاوَلَه بِمَكْرِوهٍ ... فآيَسَهُم، تعالَى ذِكْرُهُ، أيضا من ذلك، لأنَّه لا أحَدَ، يوْمَ القِيامَةِ، ينْصُرُ أحَدًا من الله ... وأخْبَرَهم، أيْضًا، أنهم يوْمَئِذٍ ... لا شافِعَ لهم يشْفَعُ عنْدَ الله، كما كان ذلك لهُم في الدنْيَا"[1].

[1]- جامع البيان 383/5

ولم يلْبَثْ إلا لَحْظَةً فسَّر فيها الآيةَ على مُقْتَضى الأصُولِ العِلْمِيَّةِ المُعْتَبَرةِ، ثم قلَبَ ظهْرَ المِجَنِّ، فأبْطلَ أوَّلَ مُحْكَماتِها، وهو أنها خِطَابٌ للمُؤْمِنِينَ؛ وهو ما كان يعْلَمُه، ونصَّ عليه، فقال:" وهذه الآيةُ مَخْرَجُها في الشَّفَاعَةِ عامٌّ، والمُرادُ بها خاصٌّ، وإنما معناه:{ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ}، لأهْلِ الكُفْرِ بالله، لأن أهْلَ وِلَايَةِ اللهِ والإيمانِ به، يشْفَعُ بعْضُهم لبَعْضٍ. وقد بيَّنا صِحَّةَ ذلك بِمَا أغْنَى عن إعادَتِه"[1].

والمُبْكِي في المسألة أنه لَمْ يَلْتَفِتْ إلى أنَّ هذا التفْسِيرَ يَجْعَلُ من كلام الله، وهو الذي لا يأْتِيه الباطِلُ، من بين يَدَيْه ولا من خَلْفِه، مَوضُوعًا لسُخْرِيَّةِ السّاخِرِينَ؛ إذْ يبْتَدِئُ الكَلَامُ الواحِدُ – على مذْهَبِ الطبَرِيِّ– خِطابًا آمِرًا للمُؤْمِنِينَ، ويتوَسَّطُ تعْلِيمًا للكافِرِين، وينْتَهِي وعِيدًا لِهَؤُلَاءِ؛ مع اشْتِمالِه على وعْدٍ للمُؤْمِنِينَ. وعلى هذا، فالأَمْرُ للمُؤْمِنِينَ في هذه الآياتِ كلِّها ليْسَ أكْثَرَ من أمْرٍ بالنفَقَةِ، أيْ كأن الله تعالى ما قال شيْئًا إلا :" يا أيُّها المُؤْمِنُونَ أنْفِقُوا ممَّا رزَقْنَاكُم". كما أن الوعيدَ المزْعُومَ للكافِرِينَ، على هذا، هو وعْدٌ للمُؤْمِنِينَ بأنهم يَسْتطِيعُون البَيْعَ يوْمَ القِيامَةِ، كما ينْتَفِعُون من الأخِلَّاءِ والشُّفَعاءِ، كما قال؛ وهذا ينْقُضُ أمْرَ المُؤْمِنِينَ بالنَفَقَةِ، لأنه يُثَبِّطُهم عن التشْمِير لها، ما دام أنه تعالى، كأنه قال:" ولا حرَجَ عليكم في عدَمِ الإنْفَاقِ، لأنكم تنْتَفِعون بالشَّفَاعَةِ، إذْ وَعِيدي ليْس لكم، بل للكُفَّار". والنتِيجَةُ النهائِيَّةُ لهذا الخبْطِ في معْنَى الآية، هي:" يا أيها المُؤْمِنُونَ أنْفِقُوا، ولا حَرَجَ عليكم في ألَّا تُنْفِقُوا، فإنه سَيُشْفَعُ لكم، ولنْ تنْفَع الشَّفَاعَةُ كافِرًا". وتَعْجَبُ، بعد هذا، أنْ يُجيبَ كلُّ فاسِقٍ يَدْعُوهُ داعٍ إلى تقْوَى الله، فيقُولَ: إن اللهَ غفُورٌ رَحِيمٌ؛ فلا تتعجَّبِ، فإن هذا الجوابَ نتِيجَةٌ لازِمَةٌ عن التعْلِيم الدِّينِيِّ في أهل السنَّةِ منذ غاب الاعْتِزَالُ.

ومن النُّكَتِ التي تسْتَحِقُّ التسْجيلَ أن هذه هي المرَّةُ الأُولَى في تاريخِ اللُّغاتِ التي يُجِيزُ فيها أحدٌ أنْ يكون الخِطَابُ خاصًّا في أوَّلِه، أيْ أن سببَ النُّزول في الآية خاصٌّ، وأنْ يكُونَ الحُكْمُ الناشِئُ عنه حكْمًا خاصًّا بغَيْرِ المُخَاطَبين، أي بِغَيْرِ مَنْ نزَلَتْ فيهم الآيةُ، ودُونَ أنْ يكُونَ هناك أيُّ تنْبِيهٍ على هذا الالتِفاتِ.

وسأعْطِي مثالا يُقَرِّبُ للقارِئِ مُؤدَّى كلامِ ابن جرير، بِحيْثُ يدُلُّه على غرابتِه واسْتِحالَةِ وُقوعِه إلا في حالاتِ الخبْطِ الشدِيدِ؛ حتى يعْلَمَ امْتِناعَ كوْنِه معْنَى كلامٍ قاله اللهُ العلِيمُ الخبِيرُ. والمِثالُ هو: أنْ أقِفَ أمام طلبةِ الماسْتَر، ثم أقُول لهم: عليكم الانتِباهُ لِما أقُولُه في المُحاضَرة،

[1]- السابق 384/5

والفهْمُ الجيِّدُ عنّي، ومراجَعَةُ المُذَكِّرَةِ، والجديَّةُ في إنْجَازِ ما كلَّفْتُكم من أبْحاثٍ؛ وإلا فستكون العَلاماتُ النهَائيَّةُ لطَلَبة السنة الثالِثَةِ سيّئةً إلى أقْصَى ما تتَصَوَّرُونَ... ولا حرَجَ عليكم، فَستَكُونُون من الناجِحِينَ. والمُضْحِكُ المُبْكِي أنه رغم ثُبوتِ غباوةِ مَنْ يقولُ مثْلَ هذا، قاصِدًا، جادًّ، فأخْشَى ما أخْشَاهُ هو أنْ يتقبَّلَ طلبتِي مثلَ هذا الخَبْطِ، كما تقبَّل " علماء" المُرْجِئَةِ خبْطَ الطبَرِيّ، فصدَّقوه تَفْسيرًا لكلامِ الله تعالى، وردَّدُوه لقُرُونٍ.

ومن المعْلُومِ، يقِينًا، أنه يَجوزُ أنْ يكُونَ الخطاب عامًّا والحُكْمُ عامًّا، وهو كثيرٌ، ومنه قوْلُه تعالى:{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[البقرة/1]،كما يجوز أنْ يكون الخِطابُ خاصًّا والحُكْمُ خاصًّا، وهو كثيرٌ، ومنه قوْلُه تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ}[البقرة/208]، كما يَجُوزُ أنْ يكونَ الخِطابُ خاصًّا والحُكْمُ عامًّا، كما هو الحالُ في الآية موْضُوعَ البحثِ، والآياتِ التي خاطبَ الله تعالى اليهودَ في آيات نفْيِ ادِّعائهم الإرْجاءَ مِمّاً درسْناه فيما سبق. وفارِقُ بين هذه الحالَةِ والحالَةِ النُّكْتَةِ، على تفْسِير الإمامِ الطبريّ، أنَّ الخِطابَ يكون خاصًّا اهْتِمامًا بأمْرِ المُخَاطَبين، مثلا، أو تنْبِيهًا لهم لحُكْمٍ عامٍّ، والمُخاطَبون، مهْمَا كان الأمْرُ، وفي كلِّ الأحْوَالِ، هم بعْضُ العامِّ، أيْ أن الحُكْمَ العامَّ يشْمَلُهم. أمَّا أنْ يكُونَ الخِطاب، أو سبَبُ النزُولِ، خاصا بأقْوامٍ، والحُكْمُ خاصًّا بغَيْرِهم استِقْلَالًا، فهذا ما لا يكُونُ، إذْ لا علاقة بين المُخَاطَبِ والحُكْمِ، فلماذا يَتَوجَّه إليه الخِطابُ ؟

أمَّا التبْرِيرُ الذي ساقَهُ ابن جريرٍ لِمَذْهَبه الغريبِ فهو تذْيِيلُ الآية، إذْ قال:" وفي قوْلِه، تعَالَى ذِكْرُهُ، في هذا الموْضِع:{والكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، دِلالَةٌ واضِحَةٌ على صِحَّةِ ما قلناه، وأن قوله:{ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ}، إنما هو مُرادٌ به أهْلُ الكفْرِ... فدَلَّ بذلك على أن معْنَى ذلك: حرَمْنا الكفارَ النُّصرَةَ من الأخلَّاء، والشَّفَاعَةَ من الأوْلياءْ والأقْرِباءِ، ولم نَكُنْ لهم في فِعْلِنا ذلك بِهِمْ ظالِمين، إذْ كان ذلك جزاءً مِنَّا لِمَا سلَفَ منهم من الكُفْرِ بالله في الدنيا، بل الكافِرُون هم الظالِمُون أنْفُسَهم بِما أتَوْا من الأفْعالِ التي أوْجَبُوا لها العُقُوبَةَ من ربِّهِم"[1].

أما عن إجابتِه على العلَّة التي لأجْلِها صُرِفَ الوعِيدُ إلى الكُفَّارِ والآية مُبْتَدَأةٌ بذِكْر أهْلِ الإيمَانِ، فهي:" إن الآية قد تقدَّمَها ذِكْرُ صِنْفَيْنِ من الناس: أحَدُهُما أهْلُ كفْرٍ، والآخَرُ أهْلُ إيمانٍ،

[1]- السابق 384/5

وذلك قوْلُه:{ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آَمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَر}[البقرة/253]. ثم عقَّبَ اللهُ، تعالى ذِكْرُه، الصنْفَيْنِ... بِحَضّ أَهْلِ الإِيمَانِ به على ما يُقَرّبُهم إليه من النفَقَةِ في طاعَتِه وفي جِهادِ أعْدائِه... وأخْبرَ فيه عن حالْ أعْدائِه من أهْلِ الكفْرِ به، إذ كان قِتَالُ أهْلِ الكفْرِ به في معْصِيَته ونفَقَتُهم في الصدّ عن سبِيلِه، فقال تعالى ذكْرُه: يا أيُّها الذين آمنُوا أنْفِقُوا أنتم مِمَّا رزَقْناكم في طاعَتِي، إذْ كان أهْلُ الكفْرِ بِي يُنْفِقُون في مَعْصِيَتِي؛ من قبل أنْ يأتِيَ يوْمٌ لا بيْعٌ فيه، فيُدْرِكُ أهْلُ الكفر فيه ابْتِياعَ ما فرَّطُوا في ابْتِياعِه في دنُياهُم، ولا خلَّةٌ... ولا شافِعَ لهم يشْفَعُ عنْدِي"[1].

والحقُّ أن الآياتِ كلّها في المُؤْمِنِينَ، حيثُ ابْتَدَأَتْ بالحضّ على الجِهادِ والنفَقَة فيه، في الآيتين 244، 245؛ واسْتَطْرَد بعْدَها في ضرْبِ الأمْثِلة عن قتالِ المُؤْمِنِينَ اليهُودِ، تعْلِيما لأتْباعِ النبِيّ الخاتَم، وحضًّا على الطاعة، فقال:{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ}[البقرة/246]، ثم ذكَرَ بعْضَ خبَرِ عيسى عَلَيْهِ السَّلامُ، وانْقِسامَ اليهُودِ فيه بين مؤْمِنٍ وكافِرٍ؛ ثم عاد إلى أمْرِ المُؤْمِنِينَ بالنفَقَةِ، التي يَظْهَرُ أنها ليست هي عينُها الأمْرُ السابق بالنفَقَةِ؛ فما بين الأمر بالجِهاد والنفَقَةِ أوّلا، والأمْرِ بالنفَقَة ثانيا، استِطْرادٌ قُصِدَ به تقْوِيَةُ جانِبَ الطاعَةِ على المعصيَّة لدَى أصحابِ الرسُولِ الكرِيمِ.

وبعْدُ، فإنْ كان ابنُ جريرٍ قد وجَدَ، جدَلًا، ضالَّتَهُ هنا، فجاء بهذا التفْسِير الذي يبْدُو الافْتِعالُ عليه جليًّا؛ فماذا ستَكُونُ حُجَّتُه لإخْراجِ أهل الإيمَانِ بالنبِيّ الخاتَم من الوعِيدِ في قوْلِه تعالى:{ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ}[إبراهيم/31]، والآية لم تُذَيَّلْ بذِكْرِ الكافِرين؛ وقد نفَى فيها الافْتِداءَ وكلَّ أنْواعِ الخُلَّةِ عن المُؤْمِنِينَ، إذ هم المُخَاطَبُونَ، وبيَّن أن الشيْءَ النافِعَ الوحِيدَ لهم، ولكلّ أحدٍ، هو الاسْتِقامَة ؟ وهل يوجَدُ، فِعْلًا، فرْقٌ بين المَوْضِعَيْن، فيَسْتَكْرِهَ المعْنى هناك، ولا يَخُطَّ كلِمَةً دِفاعًا عن الإرْجَاءِ هنا، فيُخْرِجَ المُؤْمِنِينَ من الوعيد هناك، ويُثْبِتَه هنا، حين قال:"{ قُلْ}، يا محمد، { لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا} بك، وصدَّقوا أنَّ ما جِئْتَهم به من عندي { يُقِيمُوا الصَّلاةَ}... ولْيُنْفِقوا مِمَّا رزَقْناهم ... سِرًّا وإعْلانًا { مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ} يقول: لا يُقْبَلُ فيه فِدْيَةٌ وعِوَضٌ من

[1]- السابق 385/5

نفْسٍ وجَبَ عليها عقابُ اللهِ بِما كان منها من معْصِيةِ ربِّها في الدنْيَا... وقوله { وَلا خِلالٌ} يقول: وليس، هناك، مُخالَّةُ خليلٍ، فيُصْفَحَ عمَّنْ استَوْجَبَ العُقوبَةَ... لِمُخالَّتِه، بل هنالك العدْلُ والقِسْطُ"[1].

2-3- المطلب الثالث: المُفَسِّرُونَ المرجئة على خُطَى الطبري

قد قلتُ: إن الطبرِيَّ قد رسَمَ معالِمَ التأويلِ الفاسِدِ لكلِّ آيةٍ من القُرْآنِ الكَرِيمِ تدلُّ على بُطلانِ الإرْجَاءِ والاعْتِقادِ في الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ. ولذلك يصْطَدِمُ القارئُ لكتُبِ تفْسِيرِ أهْلِ السنَّةِ، مهما كان مُؤلِّفوها، بِمِثل ما رأينا عنده، مُخْتَصرًا أو مبْسُوطًا. ولعلَّ من المُفيدِ للقارئِ أنْ نعْرِض أمامه ما كتبَهُ الفخْرُ الرازي، ليزْدَادَ معْرِفَةً بإفْسادِ الإرْجَاءِ لعُقُولِ أكابِرِ العلماء المَوْسُوعِيّين، إذْ يُدْخِلُهم في التناقُضِ على وُفُورِ عِلْمِهم، ويَفْرِضُ عليهم تَحْرِيفَ كلامِ الله تعالى من بعْدِ موَاضِعه؛ فلا ينْدهِشْ بعدها أنْ يكون هذا مذْهَبًا لأدْعِيَّاءِ العِلْمِ الذين لا يَصْلُحُون للتَّتلْمُذِ لهم، بل لتَلَامِيذِهم، فضْلا عن العوامِ مِمَّن لَمْ يقْرَأْ كِتابًا في حَياتِه.

قال، بعد أن فسَّر جُمَلَ الآيةَ تفْسِيرًا مرْضيًّا :" واعْلَم أن قوله:{ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفاعَةٌ} عامٌّ في الكُلِّ، إلا أن سائِرَ الدَّلائلِ دلَّتْ على ثُبوت الموَدَّةِ والمحَبَّةِ بين المُؤْمِنِينَ، وعلى ثُبوتِ الشَّفَاعَةِ للمُؤْمِنِينَ. وقد بيَّناه في تفْسيرِ قوله تعالى:{واتقوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى الله}[البقرة/281]، { لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ}[البقرة/ 48]"[2].

ورغم أن ما ساقَه، بعد ذلك، في تعْليلِ عدَمِ الخُلَّة والشَّفَاعَةِ كافٍ بِمُجَرَّدِه في التنْبيه إلى نفْيِهما؛ إذْ جاء بشَبِيهٍ لِما أثْبَتْناه حين قرَّرْنا أن من كُبْرَيات الحقائقِ الوُجودِيَّةِ – ومن ثَمَّ الدِّينِيَّة– أن الإنسانَ كائِنٌ فرْدٌ، ليْسَ له إلا عمَلُه لتبْريرِه، إلا أن ذلك لم يَمْنَعْه من ترْدِيدِ الحُجَّة التي ساقَها الطبرِيُّ وغيْرُه، وهي أن الله تعالى قد ذيَّلَ الآيةَ بالوعيدِ للكُفَّارِ دون المُؤْمِنِينَ. قال:" واعْلَمْ أن السبَبَ في عدَمِ الخُلَّة والشَّفَاعَةِ يوم القِيامة أمور، أحدها: أنَّ كلَّ أحدٍ يكون مشْغُولاً بنفْسِه، على ما قال تعالى:{ لِكُلّ امْرِئٍ مّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ}[عبس/ 37]، والثاني: أن الخوْفَ الشديدَ غالِبٌ على كُلِّ أحَدٍ، على ما قال:{ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى}[الحج/ 2]، والثالث: أنه إذا نزَلَ العذابُ بسبَب الكُفْرِ والفِسْقِ صار مُبْغِضًا لهَذَيْنِ الأمْرَين، وإذا صار مُبْغِضًا لهما صار مُبْغِضًا لِمَنْ كان موْصُوفاً بهما. أما

[1]- السابق 12/16

[2]- مفاتيح الغيب 439/3

قوله تعالى:{ والكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، فنُقِلَ عن عَطاء بن يَسَار أنه كان يقول: الحمْدُ لله الذي قال:{ وَالكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، ولم يقُلْ:" الظَّالِمونَ هُمْ الكَافِرُونَ". ثم ذكَرُوا في تأْوِيلِ هذه الآية وُجُوهاً ،أحدُها: أنه تعالى، لَمَّا قال:{ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ} أوْهَمَ ذلك نفْيَ الخُلَّة والشَّفَاعَةِ مُطْلَقا، فذَكَرَ تعالى عُقَيْبَهُ:{ والكَافِرَونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} ليَدُلَّ على أن ذلك النَفْيَ مُخْتَصٌّ بالكافِرين. وعلى هذا التقْدِير تصيرُ الآيةُ دالَّةً على إثْباتِ الشَّفَاعَةِ في حقِّ الفُسَّاقِ..."[1].

والمُلاحَظُ أن موْقِفَ المفسرين المُرْجِئَةِ من الآيات التي تُشْبِهُ في بنائِها اللَّغَوِيّ الآيةَ موْضُوعَ البحْثِ كان شبِيهًا بِمَوْقِفهم منها؛ حيثُ جعَلُوا قوْلَه تعالى { وللكافِرين عذابٌ...} في كل هذه الآيات خاصًّا بالكُفارِ المِليّين. وإن أوْضَحَ مثال للمسألة هو ما كتَبُوه في تفْسِير قوله تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[البقرة/104]، حيثُ قال الإمامُ الطبريُّ:" فمعنى الآية إذًا: يا أيُّها الذين آمنوا لا تقُولوا لنبِيّكُم: راعِنا سمْعَكَ وفرِّغْه لنا نفْهَمْك وتفْهَمْ عنَّا ما نقُولُ؛ ولكن قُولُوا: انْتَظِرْنا وترَقَّبْنا، حتَّى نفْهَمَ...{ واسْمَعُوا} منه ما يقول لكم، فَعُوهُ واحْفَظُوه وافْهَمُوه. ثم أخْبَرهم، جَلَّ ثناؤُه، أنَّ لِمَنْ جَحَدَ منهم، ومن غيرهم، آياتِه، وخالَفَ أمْرَهُ ونَهْيَهُ، وكذَّب رسُولَهُ، العذَابَ المُوجِعَ في الآخِرةِ، فقال: وللكافِرِين بِي وبرَسُولِي عذابٌ أليم"[2].

وقد انْتَبَه الرازي، ونصَّ على خطإ تفْسِير كلِمَةِ {واسْمَعُوا} في الآية بإدْراك الصوْتِ، كما فهِمَ ذلك البعْضُ، وذلك لأن :" حصُولَ السَّماعِ، عند سَلامة الحاسَّةِ، أمْرٌ ضَرورِيٌّ خارِجٌ عن قُدْرة البَشَرِ، فلا يَجوزُ وُقوع الأمْرِ به"[3]، وأوْرد ثلاثَ احْتِمالاتٍ لشَرْحِها، فقال:" المُرادُ منه أحَدُ أمور ثلاثة، أحدها : فرِّغوا أسْماعَكم لِما يقول النبِيُّ عَلَيْهِ السَّلامُ حتى لا تحتاجوا إلى الاسْتِعادة، وثانيها: اسْمَعُوا سماعَ قُبولٍ وطاعَةٍ، ولا يكُنْ سماعُكم سَماع اليهود حيث قالوا : سمِعْنَا وعصَيْنا، وثالثها : اسْمَعوا ما أمِرْتُم به حتى لا ترْجِعوا إلى ما نُهِيتُم عنه، تأكيداً عليهم"[4] ، إلا أنه ذهَب مذْهَبَ الطبري في النصّ على أن الوعيد فيها خاصٌّ بالكافِرين المِلّيين، فقال:" ثم إنه تعالى بيَّنَ ما للكافِرين من العذاب الأليم، إذا لم يَسْلُكُوا مع الرسول هذه الطريقة من الإعْظامِ والتبْجِيلِ والإصْغاءِ إلى ما يقُول".[5]

[1]- السابق
[2]- جامع البيان 469/2
[3]- مفاتيح الغيب 261/2
[4]- السابق
[5]- السابق

ورغم أن ابنَ عاشور قد جاء في شرْحِ كلِمَة {اسْمَعُوا}، بفصْلِ الخِطابِ، إلا أنه سار على درْبِ السَّابِقين في تفْسِيرِ الوعِيدِ للكافِرين في فاصِلَتها. قال: " وقوْلُه تعالى:{ واسْمَعُوا} أُريدَ به سماعٌ خاصٌّ، وهو الوَعْيُ ومزِيدُ التلَقِّي، حتى لا يَحْتاجُوا إلى طلَبِ المُراعَاةِ أو النظَرِ. وقيل: أراد من { اسْمَعُوا}: امْتَثِلُوا لأوامِرِ الرسُولِ. قاله ابْنُ عطيَّةَ[1]، وهو أظْهَرُ. وقوْلُهُ:{ ولِلْكَافِرِينَ عذَابٌ أَلِيمٌ}... المرادُ بالكافِرِينَ اليهُودُ خاصَّةً، أي تأدَّبُوا، أنْتُمْ، مع الرسُولِ، ولا تتأسَّوْا باليهُودِ في أقْوالِهم[2]".

والمُلاحَظُ أن هذا التفْسِيرَ يَجْعَلُ من خاتِمَةِ هذه الآية أيْضًا غرِيبًا عن مُقَدِّمتها، إذْ الخِطابُ خاصٌّ بالمُؤْمِنِينَ والوَعيدُ لليهُودِ، مع أن الله تعالى قد خصَّهم بالوَعِيدِ، بسَبَبِ التوَلِّي عن الطاعة والاستِهْزاءِ بالرسُولِ الكرِيمِ، في قوْلِه:{ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا}[النساء/46]. وهو أمرٌ انْتَبَه له ابنُ عاشور، حين قال عن تلك الفاصِلةِ الواردة في الآية التي خاطَبَتْ المُؤْمِنِينَ:" ليس[تْ] هنا من التذْيِيلِ، لأن الكلام السابِقَ مع المُؤْمِنِينَ، فلا يصْلُحُ ما بعْدَهُ من تعْميمِ حُكْمَ الكافِرِينَ لتَذْيِيل ما قبْلَهُ "[3]، إلا أنه لم يقْتَرِحْ للمُشْكِلة حلًّا، كما لم يُغيِّرِ في تفْسِيره شيْئًا؛ تماما كما أن نفْيَ الرازي لكوْنِ سماعِ الأذُنِ سببًا لوعِيدِ اليهُودِ لم يُغيِّرْ من موْقِفه شيْئًا، بل جعَلَه يَقْلِبُ المعْنَى، إذ عِوَضَ مُطالَبَةِ الله تعالى المُؤْمِنِينَ بعَدَمِ اتِّباع مذْهَبِ اليهُودِ، وهو المعْنىَ الصحِيحِ للآية، جعَلَ تفْسِيرُه الخِطابَ خاصًّا بالكفَّارِ، من حيْثُ مطالبَةُ الله تعالى لهم باتِّباعِ المُؤْمِنِينَ.

ولا بدَّ لنا، هنا، من وقْفةٍ ناقدةٍ لمثلِ هذه التفْسِيراتِ التي لا تقومُ على أيِّ نظَرٍ في أسلوب القُرْآنِ الكَرِيمِ، وخُصُوصًا في خصَائِصِ الخِطاب، وهو مُسْتنَدُ التعْبِير عن المعاني التي أراد الله تعالى تبْلِيغَها للناس. إننا نجِدُ، مثلا، أن الله تعالى يقول:{ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}[الأعراف/158]، فالخِطابُ عامٌّ، والحُكْمُ عامٌّ، هو الأمْرُ بالإيمان والاتِّباعِ، والتذْيِيلُ مناسِبٌ، لأن اتِّباعَ الأمْرِ هو مظنَّةُ اهْتِداءِ الجميعِ.

---

[1]- انظر/ ابن عطية- المحرَّر الوجيز 119/1. وهذا هو التفسير الصحيح ، الوحيد، للكلمة، فهو مجاز. ويدلُّ عليه قولُه تعالى:{ قَالُوا سمِعْنَا وعصَيْنا}، فقد وقعَ الشيءُ الطبيعي، وهو إدراكُ حاسة السمعِ للكلام، وتخلُّف المقصود من مخاطَبَتِهم وهو الطاعة.

[2]- التحرير والتنوير 422/1

[3]- السابق

كما نجِدُ أن الله تعالى، إذا أراد أن يُخَصِّصَ الحُكْمَ في مُعَيَّنِين بالذات، بحيثُ لا يتعدَّاهم إلى غيرِهم، جاء الخِطابُ لهم خِطابا خاصًّا، وذلك مثلَ قولِه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ}[البقرة/172]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون}[البقرة/183]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآَخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيد}[البقرة/267]؛ كما قال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[التحريم/7].

والنتيجَةُ اللازِمَةُ عن هذا، هي: أنك تَجِدُ أن هناك انْسِجَامًا تامًّا بين المُخَاطَبِين وبين الحُكْمِ، فإذا كان الخِطابُ عاما صلَحَ أن يكون الحُكْمُ عامًّا، كما أن الخطابَ الخاصَّ يصْلُحُ له الحُكْمُ الخاصُّ.

ومُراعاةُ هذا الارْتِباطِ بين المَعْنِيّين بالخِطاب وبين الحُكْمِ هي التي تفْرِضُ على المُتَكَلِّمِين باللُّغَةِ أنْ يجِدوا مُسْتَنَدًا لرَبْطِ الحُكْم العامّ ارتِباطا مُنْسَجِما مع المعْنِي بالخِطَابِ، إذا كان المعْنِيُّ خاصًّا. ولهذا، تجِدُ دائما في كلام الله تعالى هذا الارْتِباطَ، بحيثُ لا يتخَّلفُ أبدا؛ ومن أمْثِلَته قولُه تعالى:{ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ}[البقرة/90]، فالخِطابُ، هنا، خاصٌّ باليهود؛ أما الحُكْمُ، فعام في كل كافِرٍ، لوُجُود العلَّة الجامِعة بين الخاصّ والعامّ، وهو الكُفْرُ؛ وبعبارة أخرى، فإن الحكْمَ عامٌّ، لأن اليهُودَ بعْضُ الكُفَّارِ. والنتيجة هي: أن الأسْلوب اللُّغَوِيّ أدَّى المعْنَى الذي يدلُّ النَّظَرُ الشَّرْعِيُّ على صحتِه هنا أيْضًا، بحيثُ لم يَحْدُثْ أيُّ تنافُرٍ بين الأسلُوب والمعْنَى، بل إن الأسلُوب هو الذي أدَّى إلى المعْنَى.

ومِمَّا يشهَدُّ على صحةِ ما انتهَيْنا إليه من ضَرُورَة مُراعاةِ هذا الانْسِجامِ الذي يُؤدِّي إلى جَلاءِ المعْنَى المُرادِ أنك تَجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ ما يَدلُّ على عدَمِ شُمولِ الحُكْمِ للمُخاطَبين، أي خروجِهم من الحُكْمِ حالَمَا كان الخِطابُ خاصًّا، والحُكْمُ خاصٌّ بغيْرِهم، وذلك مثل قوله تعالى:{ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[آل عمران/104، 105]، حيثُ أن اسْمَ الإشارة {أولَئِك}، في الآية 105، أخْرَجَ المُخاطَبين، وهم

المُؤْمِنُونَ، من الحُكْمِ الخاصّ بغيرِهم، وهو العذاب، الذي اختصَّ به "الذين تفرَّقُوا". تماما كما أن اسم الإشارة { أولئك}، في الآية 104، أخرج المُخاطَبين، وهم المُؤْمِنُونَ، من الحُكْمِ الخاصّ بالفَلَاحِ، لأنَ تحْصيلَه يحتاج إلى الاتِّصافِ بالمَطْلوبِ المذْكُورِ، وليس هو حاصِلٌ بمُجَرَّدِ الخِطاب.

وتأْسِيسًا على هذا، وتلْخِيصًا له، نقول: إننا قد أثبَتْنا الانْسِجامَ التامَّ في القُرْآنِ الكَرِيمِ بين المخاطَبين، أو المعْنِيّين بالخِطابِ، وبين الحُكْمِ الذي نَجْدُه في الآية، وبالأخصّ ما يَرِدُ منه في آخرِها، أي التذْيِيل. ومن هنا نعْلَمُ وُجوبَ النظرِ في متْنِ الآيات وخواتيمِها، لنَعْلَمَ حُكْمَ الله تعالى في المُخاطَبين من حيثُ وَعَدَهُمْ أو تَوَعَّدهُمْ.

والسُّؤَالُ الأخْطَرُ، الآن، هو: هل يُمْكِنُنا من تتبُّعِ القواعِدِ الأسْلُوبِيَّةِ القُرْآنِيَّةِ المُتعَلِّقةِ بالعلاقة بين المُخاطَبين وأحْكامِهم في تَحْدِيد المقْصُودِين بالوعيدِ الوارِدِ على سبيلِ التذْيِيل للآياتِ التي كان الخطابُ فيها للمُؤْمِنِينَ. أقْصِد: هل هم اليهود، أو الكفَّار، كما يذْهَبُ إلى ذلك المُرْجِئَةُ؛ أم أن الوَعيدَ فيها، كما هو واضِحٌ بادئَ الرَّأيِ لكلِّ صاحِبِ ذوْقٍ، مُوَجَّهٌ للمُؤْمِنِينَ ؟

وأبادرُ إلى تقْرِير أننا، بالفِعْلِ، نجِدُ في ظاهِرَةٍ من هذه الظواهرِ جوابًا فاصِلا لهذه المسألة، ذلك أن الوعيدَ في كلِّ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ التي كان فيها الحُكْمُ خاصًّا بِمُخاطَبين خواصَّ، أي مُحَدَّدِين، ورَدَ بصيغة { وَلَهُمْ عَذَابٌ...}، على العكْسِ من الآياتِ التي كان فيها المقْصُودُون بالخِطاب خواصَّ والحُكْمُ عامًّا، إذ هو { وللكَافِرِينَ عَذَابٌ...}.

وإن الشواهِدَ على هذه الظاهِرة كثيرة، ومنها، فيما يتعلَّقُ بالقاعِدة التي تَحْكُمُ التذْيِيلَ الأوَّلَ، قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[البقرة/6،7]، وقال:{ إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيم}[آل عمران/177]، وقال:{ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[البقرة/114]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[البقرة/178].

ومن الشواهِد على القاعِدة المُتَعلّقة بالتذْيِيل من النوعِ الثاني، قوْلُه تعالى: { بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ}[البقرة/90]، فالخِطابُ، كما أسلَفْنا، لليهُودِ، والحُكْمُ عامٌّ لكلِّ كافِرٍ لوُجودِ علَّة الجمْعِ بين الفريقَيْن، وهي الكُفْرُ. ومنها قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ}، فالخِطابُ خاصٌّ في المُنافِقين، والحُكْم عامٌّ في الكُفَّارِ، لأن المُنافِقِين بعْضُ الكفَّارِ.

وبعدُ، فإذا أرَدْنا أن ننْظُرَ في تنْزيلِ هذه القاعِدة على الوَعيدِ الوارِد في الآياتِ التي كان الخِطابُ فيها خاصًّا بالمُؤْمِنِينَ من أتْباعِ الرسُول الكَرِيمِ، فإننا نجِدُ أن التذْيِيلَ فيها، دائما، كان بعبارة { وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ...} وهو التذْيِيلُ الذي يَجْعَلُ من المخاطَبِين بعْضَ المَحْكُومِ عليهم بِالحُكْمِ العامِّ. ومن ذلك قوْلُ الله تعالى:{ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[المجادلة/3، 4]، ومنها، طبْعًا، الآيةُ موْضُوعَ البحث، وهي قوْلُه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[البقرة/104].

ومن النُكَتِ التي يَجِبُ التوقُّفُ عنْدها، هنا، هي: أن الله تعالى حدَّدَ مقْصِدًا لتَكْفِير المُظاهِرِ، وهو{ ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ}، أي أن حُصُولَ الإيمَانِ هو علَّةُ كِتابَةِ اللهِ للتكْفِيرِ. ولَمَّا كان المخاطَبون من أهْلِ الإيمَانِ، فقد اخْتَلَفَ الناس في تعْيِين السبَبِ الذي يَجْعَلُ اللهَ يكتُبُ عل المُؤْمِنِينَ تَحْصيلَ الإيمَانِ. ومن الواضِح أن الإيمانَ الذي جعَله الله مقْصِدًا للمُكَفِّرِ غيْرَ الإيمَانِ الذي كان عليه المُظاهِر حين الظِّهارِ، حيْثُ أن هذا هو بِمَعْنَى التَّصْدِيقِ، أما المطْلوب فهو تَحْصيلُ الإيمَانِ الثَّابِتِ، أي الذي يُحرّكُ صاحبَه للعمَلِ. وتنْزِيلُ هذه النتيجةِ التي انْتَهَيْنا إليها هنا على هذه الآيةِ، كما على الآياتِ التي نبْحثُها يؤدّي إلى تَحْديدِ العلَّةِ التي لأجْلِها جمَع الله تعالى في الوعيدِ بين المُخاطَبين، وهم مُؤْمِنُونَ، وبين الكفَّار، وهم مُكَذِّبون؛ وهي انْتِفاءُ الإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، لهؤلاء، وانتِفاءُ التَّصْدِيقِ الجازِم الذي يُؤَدّي إلى الطاعَةِ لأولَئِكَ.

والنتيجَةُ اللازِمَةُ عن هذا الاستِقْرَاءِ هي: أن الوَعيد الوارِدَ في التذْيِيلِ عامٌّ، بحيثُ يشْمُلُ الحكْمُ بالكُفْرِ المُخَاطَبين وغيْرَهم. وبعبارة أخرى، فإن الله تعالى قد حكَمَ بأن المُؤْمِنِينَ المُتَولّين

عن الطاعة لله ورسولِه في التكاليف الشَّرْعِيَّةِ العمَلِيَّةِ، لا العقَديَّة، هم بعْضُ الكفَّارِ؛ تماما كما حكَمَ على اليهُودِ، كما رأينا، وهم، قطْعًا، مُؤْمِنُونَ مُوَحِّدُون، بأنهم بعْضُ الكُفَّارِ، وذلك حينما أوْرَدَ التذْيِيلَ بالوعِيد للكُفَّارِ في آياتٍ نزَلَت تَقُصُّ على الناس بعْضَ أخْبارِهم.

3- المبحث الثالث: تسْمِيَّةُ الفساق كفارا، المُسْتَنَدُ والنُّصُوصُ

3-1- المطلب الأول: بيان مُسْتَنَد الوصْف بالكفر

ويعودُ بنا ما أثبتْناه هنا، من جديدٍ، إلى ما عرَضْناه في بِدايَةِ هذا الكتاب في موْضُوع الأسْماءِ الشَّرْعِيَّةِ؛ حيْثُ سنَزِيدُ تحْقِيقَنا لها تأْصِيلًا بأقْصَى ما يُمْكِن من الصَّرامَةِ العِلْمِيَّةِ، لننْتَهيَ فيها إلى نتيجةٍ جليَّةٍ ترْفَع عنها كلَّ لَبْسٍ أو غُموضٍ ما زال عالِقًا بالأذْهانِ.

وبدْءا، فلا بدَّ أنْ نستَحْضِر حقيقَةً أُولَى، نبَّه إليها الرازِي عند تفْسِيرِه للآية 254 من سورة البقرة؛ وقد أوْرَدَها – روايةً– ابنُ أبِي حاتِم؛ وهي قوْلُ عَطاءِ بن دينار:" الحمْدُ لله الذي قال:{ وَالكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، ولم يقُلْ: الظالِمُون هم الكافِرونَ"[1]. وليس معْنَى استِحْضارِنا لهذا القوْلِ أن الرازي قد استَخْدَمه الاستِخْدامَ الحقَّ، بل هو تأنِيسٌ منه للناس إلى صحَّةِ اعْتِقادِ الإرْجَاءِ؛ وهو حالُ قائِله، إذْ الظاهِرُ أنه كان تعْبِيرًا عن أمْنِيةٍ من أمانِيه وغيْرِه من أهْلِ الإرْجَاءِ، لا عن إدْرَاكٍ عِلْميٍّ لظاهِرَةٍ قُرْآنِيَّةٍ؛ وهي أن الله تعالى ما سمَّى في عِبارَةٍ "تقْرِيرِيَّةٍ" الظَّالِمِين كفَّارا في أيّ موْضِعٍ من آياتِ كتابِه العَزِيزِ، وليْس في آية سُورَة البقرة فقط، كما لَمْ يُسَمِّ الفاسِقين كُفارًا؛ لكن هذا لا يعْنِي بالضَّرُورَةِ أن المقْصُود بالكافِرين في الآية المذْكُورَة لا يشْمَلُ الفُسَّاقَ، كما لا يعْنِي خطَأَ تسْمِيَّة الفاسِقِ كافِرًا، كما سُمِّيَ الكافرُ فاسِقًا، كما سنرى.

ويعُودُ خطأُ العُلماءِ الذين يعْتَمِدون على مثل هذه المُلاحَظاتِ لتَقْوِيَّةِ الإرْجَاءِ، أو أيّ موضوعٍ عِلْمِيٍّ آخر يبْحَثونه، إلى عدَمِ انْتِباهِهم إلى أن القُرْآنَ الكَرِيمَ لا يَسْتَخْدِمُ الألْفَاظَ المنْقُولَةَ من دِلالَتها في اللُّغَة إلى الدِلالَةِ الشَّرْعِيَّةِ – مع العِلْمِ أن كلِمَةَ إيمان ليْسَتْ من بينها، إذ هي ليْسَت لفْظًا منْقُولًا، بل لفْظًا وضَعَه الشارِعُ وضْعًا ليَدُل على معْنَى جَدِيدٍ تماما في لغَةِ العرَبِ –

[1]- تفسير ابن أبي حاتم- أثر 2607. وهو عطاء بن يسار في تفسير الرازي.

التي اصْطَلَحَ العلَماءُ على وصْفِها بأنها "أسْمَاءٌ شَرِعْيَّةٌ" أو "دينِيَّةٌ" باعْتِبارها مُصْطلَحاتٍ، أيْ رُموزًا لُغَويَّةً مُحدَّدةَ الدِّلالَةِ قبْلِيًّا؛ بل هو يسْتَخْدِمُها باعْتِبارها كَلِماتٍ تَحْمِلُ معانِيَ مَعْلومةً عند أهْلِ اللُّغَةِ التي نزلَ بها؛ وعليه فإن مَعْرِفة دلالتِها يتوقَّف على العِلْمِ بدِلالَتِها في اللُّغَةِ، ويتحَدَّدُ بالسِّياقِ.

وعلى هذا، فإن معانِيَ ألفاظِ الأسماءِ الشَّرْعِيَّةِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ تبْدَأُ عند معرفة أنها كلماتٌ تدلُّ على أحْوالٍ، فكَلِمَةُ الكُفْرِ تدُلُّ على التغْطِيةِ، والفِسْقِ على الخُرُوجِ عن أمْرٍ أو شيْءٍ، والعِصْيانِ على المُعَانَدة والمُخَالَفةِ، والظُّلْمِ هو وضْعُ الشيْءِ في غير موْضِعه، والفُجُورِ هو الميْلُ عن سواء الشيْءِ أو الانتِقالُ من مكان إلى آخَر بانْدِفاعٍ... والذي يدلُّ، بعد ذلك، على اكْتِسابِها لمعانِيَ خاصَّة هو السِّيَاقُ والموْضُوعُ، أو مَجالُ الاستِعْمَالِ. ولا تنْطَبِقُ هذه القاعِدةُ إلا على اسمَيْنِ، أحدُهما " الإيمانُ"، إذ هو لفظٌ موْضوعٌ، كما قلنا، وثانيهُما " الإسلَامُ" إذ هو مصطلَحٌ، يدلُّ على جُمْلَةِ الدِّينِ.

ونحنُ، إنْ توقَّفنا هنا عند بحثِ معنى كلِمَة الكُفْرِ، فإننا نَجِدُها تُطْلَقُ في اللُّغَةِ على التغْطيَّة، فكَفَرَ الفلاحُ البذْرَ غطَّاه، وكفَرَ بالله تعالى غطَّى على وُجُودِه أو صفَتِه أو نِعْمتِه أو أمْرِه أو نَهْيِه، وكفَرَ بِنَبِيٍّ غطَّى على حقِيقَةِ بِعْثَتِه، أو ردَّ واجِبًا عليه له، وقد يكُونُ كافِرا بالله، أيْ كافِرًا ملِّيًّا، وقد لا يكون. وعلى هذا، فإن الأحْوالَ التي تُطْلَق عليها التسْميَّةُ بالكُفْرِ في الاستِعْمَال القُرْآنِيِّ تدُورُ حوْلَ معاني الإنْكارِ للغيْبِ والفُسُوقِ، أي التَّوَلِّي عن الطاعَةِ. ومُسْتَنَدُ هذا هو أن المُنْكِرَ هو على حالٍ غطَّى فيها على حقيقة الرُّبُوبِيّةِ والأُلُوهِيَّةِ، وكذلك الأمْرُ بالنسبة للفاسِقِ إذ غطَّى على حقِّ الله في أنْ يُطاعَ في الأمْرِ والنهْيِ.

وإن الذي يدُلُّ على صحَّة ما انْتَهَيْنا إليه هو تتبُّع السِّياقاتِ التي ورَدَ فيها استِعْمَالُ تصْرِيفاتِ الجذْرِ "كَفَرَ"، وليْسَ الانْطِلاقُ من تَحْديدٍ بَشَرِيٍّ لِمَعْنَى هذه الكلِمَةِ، ثم استِخْدَامُ ذلك للتحَكُّمِ في المعاني التي أراد الله تعالى توْصِيلَها للناس؛ فهذا منْهَجٌ خاطئٌ، إذ أنه يُشبِه وضْعَ العرَبَة أمام الحِصانِ. ومن المعْلُومِ أن تطْبيقَ منْهَجِ تأخيرِ الحِصانِ عن العرَبَةِ هو الذي أدَّى بِجُمْهُور عُلماء الأمَّةِ إلى القوْلِ بأن معْنَى الكُفْرِ في المصادِرِ الدِّينِيَّةِ هو إنْكارُ معْلُومٍ من الدِّينِ بالضَّرُورَةِ، مثل إنْكارِ وُجودِ الله أو البعْثِ أو الأنْبياءِ أو فرْضِية الصَّلاةِ والصِّيامِ؛ الأمرُ الذي يدُل على أن مدَارَ التسْمِيةِ بالكُفْرِ عندهم هو التكْذِيبُ، أي أنه الضدُّ للتَّصْدِيقِ الذي يدُل عليه اللفْظُ

"آمَنَ". وينْطَبِقُ هذا الحُكْمُ حتى على العلماء الذي كانوا يعْرِفُون أن المصادِرَ قد وصَفَتْ الفُسَّاقَ بالكُفْرِ، إذ غلَبَ عليهم المذْهَبُ الشائِعُ، فظلَّ عِلْمُهم نظريًّا، أيْ أنهم لم يسْتَخْدِموه في فِقْهِ مسألة الوَعْدِ والوَعِيدِ؛ بل على العكس، فإن هؤلاء أيْضًا قد اسْتَنَدوا، عمَليًّا، على تعْرِيف الجمْهُورِ للكافِرِ في تأْويل القُرْآنِ الكَرِيمِ تأْوِيلًا يُسانِدُ الإرْجاءَ.

ولا بأس من الإشارة إلى أن هذا التحْديدَ لمعنى هذه الكلِمة في العلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، واستِعْمالَه في هذا المعنى لا حَرَجَ فيه؛ إذْ أنه قد تَحَوَّلَ إلى مصْطَلَحٍ عند العُلَماءِ، لكن ذلك يجبُ ألَّا يكُون ذريعةً للتحَكُّم في معاني كلام الله تعالى عند تَحْقيقِ المسائِل؛ وللأسَفِ فقد كان.

ورغْمَ أن ما قلتُه يبدو غريبًا تماما، وبالأخصّ بعد أنْ يقْرَأ الناسُ الفقْرَة التالِيَّةَ، وأنْهِيَ هذا المبحثَ؛ إلا أنه الصَّوابُ ذاتُه. ولرَفْعِ اللَّبْسِ والغُمُوضِ والخطإ الذي أدْخَلَه تَحْكِيمُ العلماءِ لتَحْدِيداتِهم في بيان معاني القُرْآنِ الكَرِيمِ، ولتأْكيدِ ما قلتُه في الوَقْت نَفْسِه، فسَأُعْطِي عَدَدًا من الأمثلة. إن الله تعالى يقُولُ:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[البقرة/6، 7]. إن معنى {الَّذِينَ كَفَرُوا} هنا، عند العلماء جميعا مُسْتَفادٌ من تعْرِيفِهم للكُفْرِ بأنه الإنْكارُ لحقائق الرِّسَالَةِ، بينما الحقيقة أن هذا المعْنَى لا يُسْتفادُ من هذا التحْديدِ، بل من حُكْمِ الله تعالى عليهم، وهو قوْلُه:{لَا يُؤْمِنُونَ}، أي لا يُصَدِّقون بأخبارِ الغيْبِ الشَّرْعِيّ؛ وخُصُوصًا من الوعِيد الوارِد في التَّذْيِيل؛ وعلى هذا فكُفْرُ هؤلاء، اصْطِلاحًا، مِلّيٌّ، والذي دلَّ عليه هو اسْتِخْدامُ كلِمَةَ الكُفْرِ في سِياق. وإن الله تعالى يقول، مثلا:{ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ}[النمل/40]، وإن معْنَى الكُفْرِ هنا، قطْعًا، ليْس الكفْرَ الذي هو إنْكَارُ الله؛ بل عدَمُ شكْرِ نِعْمَةِ الله، وهو نوْعٌ من الكُفْرِ الملّي، والذي دلَّ على ذلك الكلِمَةُ ذاتُها في السِّياقِ أو المَقامِ، فإن الخبرَ مُتعَلِّقٌ بسُلَيْمانَ عَلَيْهِ السَّلامُ، الذي لا يُتصوَّرُ منه أن يُنْكِرَ اللهَ. والله تعالى، مثلا، يقول: { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِين}[آل عمران/97]، وفي الآيةِ فرْضُ الحجّ على المُخَاطَبين، والتذْيِيل بلفْظِ العُموم {ومَنْ كَفَرَ} يَجْعَلُ معناه: "وكلُّ منْ لَمْ يَحُجّ"؛ فقد سمَّى الله تعالى تارِك الحَجّ، مع

الاسْتِطاعةِ، كافِرًا، مع أنه مؤْمِنٌ بالإجْمَاعِ، بدليل توجُّه الخِطاب إلى المُؤْمِنِينَ. ولا بدَّ من المصِيرِ إلى هذا التفْسِير، وإلا وقَعَ التنافُرُ بين أوَّلِ الكلامِ وآخِرِه.

وبعدُ، فقد اتَّضحَ أن كلِمَةَ الكفْرِ بِمُجَرَّدِها لا تدُلُّ في القُرْآنِ الكَرِيمِ على معْنَى مُحدَّدٍ اصْطِلَاحًا، كما هو الحالُ بالنسبة للعلماء، بل إن دلالَتَها ترْجِع إلى أصْلِ معناها في اللُّغَةِ، ويتوقَّفُ على السِّياق؛ إذْ أنها قد اسْتُعْمِلتْ لوَصْفِ اعْتِقادٍ، وهو إنكارُ حقائقِ الدِّينِ، ولوَصْفِ خُلُقٍ، وهو التكَبُّرُ، ولوَصْفِ عمَلٍ، وهو ترْكُ أداءِ الفرْضِ، وهو الذي اصْطَلَح العلماءُ على تسْمِيتِه فِسْقًا أو عِصْيانًا.

والأهمُّ، فيما يخصُّ التعرُّفُ على حُكْمِ الله تعالى على الناس، من حيْثُ الوَعيدُ، وهو موْضُوعُنا، ليْس، إذن، الدخُولَ إلى الآيات بتحْدِيدٍ مُسْبَقٍ للمَوْصُوفين بكَلِمةِ كفْرٍ – وهذه قاعِدةٌ، في الحقيقة، تنْطَبِقُ على كلِّ موْضُوعات القُرْآنِ الكَرِيمِ، وبالأخصِّ إنْ لم يتِمْ تَحْديدُ دِلالات الكلِمات بالاستِقْراء التامِّ، وذلك لمَعْرِفة مذْهَبِه فيها، أقْصِدُ من حيْثُ أنه حدَّد معانيها باعْتِبارها مُصْطَلحاتٍ أم أنه يسْتَخْدِمها استخْدامًا لغويًّا صِرْفا– بل تَحْديدُ المَعْنِيّين بالخِطاب، وبالأخَصِّ التعرُّفُ على حُكْمِ الله تعالى فيهم.

ويؤدِّي بنا الكلامُ السابِقُ إلى وُجوب النصِّ على شيْءٍ لم يبْحَثْه أحدٌ، وهو أن الأصْلَ في معرفة الوعْدِ والوعِيدِ لا يكْمُن في استِخْدَام كلِمَةِ "كافِرٍ"، إذْ أنها مُجرَّدُ لفْظٍ لُغَوِيٍّ، بل في حكْمِ الله تعالى على الموْصُوفين بها. ولتوْضِيح هذا، سنَرْجِع إلى الآيَتَيْن المذْكُورَتَيْن قرِيبًا من سورَةِ البقرة، فنقول: إن الذي يَجْعَلُ كلمة "كافِرٍ" من ألفاظِ الذَمِّ، والموْصُوفِينَ بالكُفْرِ فيها من أهْلِ الوعيدِ ليس هذا اللفْظَ، بل الحُكْمُ عليهم بقَوْلِه تعالى:{ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}.

واستِنادا إلى هذا، فإن الذي كان سببًا لفَرْحَةِ عَطَاءٍ، ثُمَّ الرازي وغيره من أهل الإرْجَاءِ، وهو أن الله ما قال:" والظَّالِمُون هم الكافِرون"، بل قال:{ وَالكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، كان يجِبُ أنْ يكون سببَ حُزْنِهم؛ وذلك، أوَّلًا، لجَهْلِهم، لأنه ما كان للعَلِيمِ، تبارَكَ اسْمُه، أنْ يقُولَ ما فرِحُوا بعَدَمِ كلامِه به، لأنَّ الوصْفَ بالظلْمِ حُكْمٌ، وهو لُغَةً خبَرٌ، فما كان له أنْ يتقدَّم على المُخْبَر عنهم، وهو لُغَةً مُبْتَدَأُ، وهم الكافِرُونَ. وثانِيا، لأن الوصْفَ بالظُّلْمِ هو مقْصِدُ الكلام، ومَدَارُ الحُكْمِ، وعِلَّةُ

ذمّ المُعَيَّنِين بالكُفْرِ، وليس العكْس. وبعِبارَةٍ أخرى، فإن الوَعِيدَ لا يُوجَدُ في كلِمة " الكافِرُون"، بل في كلِمَة " الظَّالِمُون".

وقد يقول قائل: فإن المُسْلِمِينَ مُجْمِعُون على أن كلِمة " كافِر" هي من ألفاظ الذمّ في مصادِر الشَّرْعِ، فكيف جاز لك أنْ تفرّغَها من هذا المعْنَى ؟

وأنا أقول بِمِثْل قوْلِهم، إنَّما الذي نبَّهتُ إليه هو أن هذه الدلالةَ لم تكْتَسِبْها لأنها مُصْطَلَحٌ قُرْآنِيٌّ مُحَدَّدُ المعْنَى سلَفًا، فيقولَ أهلُ الإرْجَاءِ، إنَّها تدُلُّ على المُكَذِّبِين فقط، ويتمُّ تأْويل آياتِ الوَعِيدِ على أساس هذا، بل لأن الموْصُوفِين بها قد ورَدَ فيهم الذمُّ والوعِيدُ. ومعنى هذا أن معْرِفَتنا بحُكْمِ مصادِرِ الشَّرْعِ على المُسَمَّى بها هو الذي جعَلَها تدُلُّ على هذا المعنى، أي الذمّ، وليس اللُّغَة، بدليل أن الفلَّاحَ يُقالُ له "كافِرٌ"، وليس هذا في حقِّه من الذمّ في شيءٍ؛ ألم يَقُل الله تعالى:{ اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ}[الحديد/20] ؟.

إن المسألة، إذن، ترْجِعُ إلى تَحْقِيقٍ عِلْميّ ضروريّ من أجلِ تَحْدِيدِ السياقِ الذي يَسْتَعْمِلُ فيه القُرْآنُ الكَرِيمُ هذه الكلِمَةَ، وبالتالي معْرِفةُ أنواع الأفْرَادِ الذي سمَّاهم بها؛ ثم تَحْدِيدُ الأحْكامِ التي تتَّصِلُ بهم. وبهذه الطريقة عرَفْنا أن الله تعالى ما وصَف بهذه الكلِمَةِ المُنْكِرينَ، سواءً للغيبِ، أو مسائِلِ الاعْتِقادِ، ولا للمَعْلُومِ من الدِّينِ بالضرورَةِ من الفرائِضِ فقط، كما يذْهَبُ إلى ذلك جماهير العلماء، بل هي وصْفٌ يلْحَقُ كلَّ من وَرَدَ فيه الوعِيدُ من هؤلاء، ومن الفُسَّاقِ والعُصاةِ من أهل الإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، أيضا. ومعنى هذا أنّي قد خرَجْتُ من تَحْديداتِ علماء المُرْجِئَةِ الاصْطِلاحيَّةِ المبنيَّة على تصوُّر خاطئٍ للمسألة، واستِقْراءٍ ناقِصٍ لأمْثِلَتها، وقلَبْتُ المنْهَجَ مُتَعَمِّدا، لأنْتَقِلَ من معْرِفة حُكْمِ الله تعالى في الموْصُوفين بالكُفْرِ إلى تعْيِينِهم، لا تعْيِينَ الكافِرِ قبْليًّا، وبالتالي قَصْرُ الوعِيدِ على المُكَذِّبين وإخْراجُ أهْلِ التَّصْدِيقِ من الحكْمِ لعَدَمِ صحَّة إطْلاقِ الاسْمِ عليهم كما يدَّعي المُرْجِئَةُ.

ويقودُنا هذا مباشرة إلى معْرِفة أن الوصْفَ بالفِسْقِ والظُّلْمُ هو الحُكْمُ الذي جعلَه الله تعالى علَّةً لوَعِيد الكافِرين، بِحَيْثُ أن كلَّ من اتَّصفَ بأحدِهما فهو كافِرٌ، وكلُّ كافرٍ فلا بدَّ أن يكون موْصُوفًا بأحدِهما أو بغَيْرِهما من الأحْكامِ التي تدُلُّ على الذمّ. ومبْنَى هذا كلُّه على ما فصَّلْنا

الحديث عنه مراتٍ كثيرة، وهو أن الله تعالى ما أَخَذَ العهْدَ من الناس على الإيمَانِ الذي هو التَّصْدِيقُ، بل على الإيمَانِ الحقِّ، وهو الإِسْلَامُ؛ وأن تكاليف الدِّينِ كلَّها، من عَقائِدَ وعِباداتٍ وأخْلاقٍ ومُعامَلاتٍ قد ورَدَتْ وُرودَ الأوامِرِ والنَّواهِي، بحيثُ أن مُخالَفتَها تُدْخِلُ صاحِبَها في الفِسْقِ؛ وهو مدَارُ الحُكْمِ بالوَعِيدِ. ولهذا تَجِدُ القُرْآنَ الكَرِيمَ يصِفُ الكافِرين بأنهم فاسِقُون وظالِمُون، لأن القَصْدَ تَحْدِيدُ الصفَةِ التي وقعَ بها كُفْرُهم؛ وهو الفِسْقُ والظلْمُ.

ولهذا السبَبِ نفْسِه تَجِدُ القُرْآنَ الكَرِيمَ يَجْعَلُ التسْمِيَّةَ بالكُفْرِ خبَرًا من حيْثُ اللغة[1]، كُلَّمَا أمِنَ اللَّبْسَ في تَحْديدِ سببِ الحكْمِ بالكُفْرِ، وذلك حين يُقدَّمُ ويُفصَّلُ الصفَةَ التي لأجْلِها أوْرَدَ الحُكْمَ به، وهي الفُسوق؛ ويجْعَلُها – من حيثُ اللُّغَة– مُبْتَدَأً. ومن أمثلة ذلك قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا. أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا }[النساء/150، 151]، وقوْلُه تعالى:{ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُون}[المائدة/44].

وإجابةً على الذي يرُدُّ ما انْتَهَيْتُ إليه هنا، بِحُجَّةِ أن الواحِدَ من الناسِ قد يفْسُقُ في شيءٍ واحِدٍ، ثم لا يعُودُ إليه، فكيفَ جازَ أنْ يُسَمِّيَه الشَّرْعُ بالفاسِقِ، وهذا البِناءُ، من حيثُ الصَّرْفُ، اسْمُ فاعِلٍ، وهي صيغةٌ تدُلُّ على ثُبوتِ الصِّفَةِ ؟ أقول: فإن استِخْدامَ هذه الصيغةِ في لُغَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ صحِيحٌ، وذلك تبَعًا لقَامُوسِه المُؤَسَّسِ على أحْكامِه الشَّرْعِيَّةِ، حيثُ أن مثل هذا الشخْصِ يظَلُّ موْصُوفًا بهذه الصِّفَةِ حتى يتُوبَ، ولذلك لا تَجِدُه أبدا وصْفًا للتائِبين؛ مِمَّا يدلُّ على أن مُواقَعَةَ الفُسُوقِ مرَّةً واحِدَةً، ثمَّ عدَمُ التَّوْبةِ منه، مُساوٍ حكْمًا لِمَنْ استَمَرَّ الفُسُوقُ منه فِعْلِيًّا. وبعبارة أكثَرُ اخْتِصارًا، فإن الإصْرارَ على الذنْبِ، بعَدَمِ التَّوْبَةِ، هو سِرُّ ثُبوتِ الوصْفِ.

ويسْأَلُ سائِلٌ، فيقول: وهنا أمْرَان يَحْتاجان إلى توْضِيحٍ، وهما: أنك قد عرَّفت الكُفْرَ في الاصْطِلاحِ القُرْآنِيِّ، فلِمَ قلْتَ إنه يَسْتَخْدِم اللفْظَ استِخْدَامًا لغَويًّا فقط. ثُمَّ، ما دام الفُسُوقُ يُؤَدِّي إلى صحَّة التسْمِيَّة بالكُفْرِ، فكل كافرٍ فاسِقٌ، وعلى هذا جاز القَوْلُ بأن كل فاسِقٍ كافرٌ، فما العِلَّةُ التي لأجْلِها لا نَجِدُ هذا في كتاب الله تعالى كما وجدْنا الأوَّل ؟

[1]- انظر/ النحاس- إعراب القرآن 199/1

وبالنسبة للسُّؤال الأول، فإنّي ما عرَّفتُ الكفْرَ اصْطِلاحا بالمعْنَى الدقِيقِ للاصْطِلاحِ، ذلك أن الاصْطِلاحَ معناه أنْ يكُونَ اللفْظُ الواحِدُ دالًّا على شيءٍ أو مَعْنَى مُحَدَّدٍ، بحيثُ لا تُتَصوَّرُ دِلالَتُه على غيْرِه، بينما الوصْفُ بالكُفْرِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وإنْ كان يُطْلَقُ على المتَّصِفِينَ بحالٍ مُحَدَّدةٍ، وهي الفِسْقُ، وهو هنا مُصْطَلَحٌ؛ فإنه لا يُمْكِنُ التَّمْيِيزُ بين أنْواعِ الأشْخاصِ الموْصُوفِين به بِمُجَرَّدِ إطْلاقِه، أي تحْدِيدُ الفِسْقِ الذي كانوا به كُفَّارًا، بل ذلك يَحْتاجُ إلى سِياقٍ؛ وهو هنا يفْقِدُ خاصيَّةَ الاصْطِلاحَاتِ.

ولا بد من التنْبِيه إلى أن لهذه الخاصيَّة اللُّغَوِيَّةِ أهميَّةً دِينيَّةً عمَليَّةً كُبْرَى، إذْ أنها تُحَقِّقُ مُرادَ الله تعالى من حيثُ أن أحْكامَ الموْصُوفِين بالكُفْرِ تَخْتلِفُ بين الدنْيا والآخِرَة، إذْ أن حُكْمَ بعضِهم في الدُّنْيَا، وهم الفاسِقون بالمُخالَفةِ للأمْرِ والنهْيِ من غيرِ تكْذِيبٍ هو حُكْمُ المُؤْمِنِينَ، أقْصِدُ الأفرادَ المُنْتَمِين إلى الأمة الإِسْلَامِيَّةِ بما فيها من أهْلِ طاعَةٍ وأهْلِ معصيَّةٍ. ولهذا، فإن لهم ما لغيْرِهم من الحُقُوقِ، وأهمُّها حُرْمَة دِمائهم وأمْوالِهم وأعْراضِهم، إضافة إلى وُجُوبِ المُوالاةِ والنصْرِ بشُروطِهِما؛ وعليهم ما على غيرِهم من الواجِباتِ المفْرُوضَةِ على غيرِهم خِدْمَةً لجماعة المُسْلِمِينَ. وليس لأحدٍ عليهم من سلطانٍ إلا سلْطانُ تنْفِيذِ أحْكامِ الشَّرْعِ الظاهِرة، إنْ توافَرَتْ شُرُوطُها.

أمّا البعضُ الآخر من الموْصُوفِين بالكُفْرِ، وهم الفُسَّاقُ بالمُخالفةِ للأمْرِ والنهْيِ بالتكْذِيبِ بأوامِرِ الدِّينِ ونواهِيه، فإنهم ليْسُوا من أفْرَادِ أمة الإِسْلَامِ، وليْس لهم عليها أيُّ حقُوقٍ، إلا الحُقوقَ المنْصُوصَ عليها في الشَّرْعِ، وليْس منها حِفْظُ الدِّماءِ و الأعْراضِ والأمْوالِ في حالَةِ الحرْبِ.

ولهذا السببِ كان من الواجِب ألَّا يكون لفْظُ "كافِرٍ" مُصْطَلَحًا، بل وصْفًا لأنواعٍ من الناسِ تخْتَلِفُ أحْكَامُهم؛ لأن ذلك هو الذي يفْرِضُ على الذي يُرِيدُ تنْزِيلَ حكْمٍ شرْعيٍّ ما على فردٍ، أو مجموعَةٍ، أنْ ينظُر في نوْعِ كُفْرِهم. ومصْدَرُ هذه الحقيقة هو القُرْآنُ الكَرِيمُ نفْسُه، إذْ لا تجِدُ وصْفًا بالكُفْرِ إلا مقْرُونا بعلَّتِه، بحيثُ يعْرِفُ الناسُ المَعْنِيَّ بالخِطابِ. وهذا هو السبَبُ عيْنُه الذي جعَلَ المُسْلِمِينَ الأوائلَ يَمِيلُونَ إلى اسْتِخْدَامِ كلِمة "كافِرٍ" استِخْداما مُطْلَقًا لتَعْيِين المُكَذِّبين بالدِّينِ من الفُسَّاقِ فقط، ولا يسْتَعمِلونَها وصْفا لأهْلِ التَّصْدِيقِ منهم مهما كانت معاصِيهم إلا استِخْدَامًا مُقيَّدًا بالوَصْفِ؛ فيَقُولُون، مثلا، كما قال مسْرُوقٌ :" الْقَاضِي، إِذَا أَكَلَ الْهَدِيَّةَ، فَقَدْ أَكَلَ السُّحْتَ؛ وَإِذَا

قَبِلَ الرِّشْوَةَ، بَلَغَتْ بِهِ الْكُفْرَ...[و] مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَقَدْ كَفَرَ، وَكُفْرُهُ أَنْ لَيْسَ لَهُ صَلَاةٌ"[1]؛ وذلك لأن الإطْلاقَ يوهِمُ التسْوِيَّةَ بين الكُفْرَيْنِ. ومن هنا ظهَرَتْ عند جمهور المُسْلِمِينَ مَقُولَةُ "كفْرٌ دون كُفْرٍ"، وشذَّ الخوارِجُ، وارْتَكَبُوا ما ارْتَكَبُوا من فظائِعَ، لعَدَم تَمْيِيزهم بين الكُفْرِ الذي يُجِيزُ القِتالَ– بشُرُوطِه المُعْتَبَرَةِ شرْعًا– والكُفْرِ الذي يكُونُ به الواحدُ من الناسِ آمِنًا على نفْسِه ومالِه إلا إنْ فعَلَ من المُخَالَفاتِ ما يسْتَوْجِبُ العُقُوبَةَ.

وعلى غيْر زعْمِ الزاعِمين، فإن لِتَمْيِيزِ أحْكَامِ الكافِرِين بالمُخالَفةِ للأمْرِ والنهْيِ عن الكافِرِين بالتكْذيبِ حِكْمَةٌ دِينِيَّةٌ بالِغةٌ، إذْ تُحقِّقُ مُرادِ الله تعالى من الخلْقِ، وهي توْحِيدُ أُلُوهِيَّتِه عن عِلْمٍ برُبوبيَّتِه. ولهذا أمَرَ بإقامة أمةِ الإيمَانِ، لتَكُون تَرْبَةً صالِحَةً للهِدايَةِ إلى الله، وأُنْمُوذَجًا لغيرِها من الأمم، وحاميَّةً للدِّينِ؛ وحكَمَ بأن الفُسَّاقَ بالمعاصِي هم بعضُها، ليْس رضًا منه على الفسْقِ، كما انْتَهَى إليه المُرْجِئَةُ فعْلِيًّا حين جعَلُوهم من أهْلِ الجنَّةِ، ولكن نُصْرةً منه لغرَضِه، إذْ لو اقْتَصَرَتْ الأمَّةُ على المتَّقِين لكان عدَدُ أفْرادِها هيِّنًا في جُمْلَة الناس. هذا إضافة إلى ما في هذا الحُكْمِ من رحْمَة من الله تعالى بالعبادِ، ومدَّه لهم إذْ لا يَخْلُو عبْدٌ من معْصِيةٍ، فلو كتَبَ عليهم القَتْلَ لأغْلَقَ عليهم بابَ التَّوْبَةِ، ونفَّر جُمْلَة الخلْقِ من الإيمَانِ.

ولأن المُرْجِئَةَ جهِلُوا هذا كلَّه فقد عكَسُوا منْهَجَ النَّظرِ في كتاب الله تعالى، فقرَّروا اعْتِباطًا، أيْ دون أيَّ مُسْتَنَدٍ إلا الهَوَى، أن كلِمَةَ "كُفْرٍ" معْنَاهَا الإنْكارُ، وذهَبُوا بعدها يَحْصِرون كلَّ موْصوفٍ بها وصْفًا مطْلَقًا في الكافِرِ المِلِّيِّ؛ فكانت النتيجَةُ حصْرَ الوعيدِ فيهم. والأصْلُ في المنْهَجِ الصحيح، كما بيَّنَّا، هو أنْ ننظُرَ في أحْكام المعْنِيِّين بالخطابِ. وحينها يتبيَّنُ أنه لا يوجَدُ في لغةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ كلِمَةٌ تعْني، اصْطِلاحًا، الكُفْرَ المُطْلَقَ، ولهذا الأمْرِ تجِدُ القُرْآنَ الكَرِيمَ يستخْدِمُ اشتِقاقاتِ كلمة "كذَّبَ" كلَّما أراد التعبيرِ عن هذا المعنى؛ وأن المُؤْمِنِينَ، أي المُصَدِّقين بالله، هم بعْضُ من ورَدَ فيهم الوعيدُ؛ وأن تسْمِيَّتهم كُفارًا هو من تعْلِيمِه، وذلك من حيْثُ صحَّ وصْفُهم بأنهم فاسِقون، تماما كما صحَّ ذلك وصْفًا للمُكَذِّبِين.

ومن الجديرِ بالتنْبيه إليه هو أن ما قلتُه عن قواعِدِ وعِلَلِ التسْميَّةِ بالكُفْرِ في كتاب الله تعالى هي نفسُها التي تَحْكُم التسْمِيَّةَ بالإيمَانِ، إذْ يُطلَقُ الوصْفُ به ليَدُلَّ على الحالِ التي وضَعَ الشَّرْعُ هذا اللفْظَ لتَحْدِيدِها، وهو التَّصْدِيقُ بأمُورِ الغيْبِ؛ فكلُّ مُصَدِّقٍ بما جاء به الرسُولُ الكريمُ

[1]- سنن النسائي- ح 5571

مُؤْمِنٌ في معْيارِ الشَّرْعِ. ولمعرفة حُكْمِ الله تعالى فيه يَجِبُ عدَمُ التوقُّفِ عند التَّسْمِيَّةِ، بل يَجِبُ تجاوُزُها إلى معرفةِ حيْثِياتِ الوعْدِ لكلِّ من صحَّتْ تَسْمِيتُه بهذا الاسْمِ. وحينها يتبيَّنُ أن الشَّرْعَ قد وضَعَ شُرُوطًا لاستِحْقاقِه للمَدْحِ والثَّوابِ، وهي التَّصْدِيقُ والعمَلُ بأوامِرِ الشَّرْعِ ونواهِيه والتَّوْبَةُ عند المُخالَفَةِ.

ولهذا تجِدُ القُرْآنَ الكَرِيمَ يستَخْدِمُ التسْمِيَّةَ بالإيمانِ المُطْلَقِ، وهو التَّصْدِيقُ لا غيرَ، وصْفًا لنوعٍ من المُكَلَّفين، ويجعَلُ لهم أحْكامًا خاصَّةً تُميِّزُهم عن الكُفَّارِ المِلِّيين، وذلك تَحْقيقًا للعِلَلِ التي سبق لنا ذِكْرُ بعْضِها عند الحديثِ عن الفَرْقِ بين الفُسَّاقِ المُكذِّبين والفُسّاقِ المُؤْمِنِينَ، أي المُصَدِّقِين، قبل قليل. بينما هو يستَخْدِمُ هذه التسْمِيَّةَ مقيَّدَةً بالوصْفِ، مثل "الإيمَانِ الحقِّ"، و"الإيمَانِ الصادِقِ" و"الإيمَانِ المُنْجِي"، إما صَرِيحًا أو مُقدَّرًا، عندما يريدُ التعْريفَ بِمُرادِه من المُكلَّفين، ويجعَلُ هذا النوْعَ من الإيمَانِ فقط، على عكْسِ ادِّعاءاتِ المُرْجِئَةِ، علَّةً للوعْدِ بالخلُودِ في الجنَّة. وقد سبَقَ لنا نوْعٌ من بَحْثِ مِثْلِ هذا في الفصْلِ الأوَّل.

3-2- المطلب الثاني: سِرُّ خُلُوِّ القرآن الكريم من تَسْمِية الفاسق كافرا

وإذا عُدْنَا، بعد هذا، للإجابةَ على السُّؤالِ الثاني، فهي لا تعْدُو أنْ تكون تكْمِلَةَ البحث السابق، وهي: إنَّنا لا نجدُ التصْريحَ بأن الفاسِق كافِرٌ، إنْ قصَدْنا بالتصْرِيحِ ذلك الذي يُشْبِه التصْريحَ في قولِه تعالى:{ والكافِرُونَ هُمُ الفاسِقُونَ}؛ لكنَّ هذا الحُكْمَ موْجُودٌ وجُودًا صَريحًا في كتاب الله تعالى، كما هو الأمْرُ في الآياتِ التي أوردْتُها قبل السُّؤَالِ، وتلك التي وزَّعْتُ على مباحِثِ هذا الكتاب، وهي كَثِيرةٌ جدا. ومنها قوْلُه تعالى:{ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُون}[المائدة/44]. إن الأمْرَ، إذن، لا يتعلَّقُ بغِيابِ الحُكْمِ، بل بطَريقَة تعْلِيمِه، حيثُ كان مَطْلوبًا التعْبيرُ عن أحْكَام الكثيرِ من الأشخاصِ والعِلَلِ والأحْوالِ، لا عن حُكْمِ شيءٍ واحِد بحيثُ يكْتَفِي الكِتابُ العزيزُ فيه بأسلوبٍ واحدٍ تَحْمِلُه آيةٌ أو آياتٌ. ناهيك عن السببِ الذي سبق لنا ذكْرُه قبل قليل، وهو أن الفِسْقَ علَّةٌ للحُكْمِ بالكُفْرِ، أي هو خبرٌ، فلا بدَّ أنْ يتأخرَ عن المُخْبَرِ عنه، إذ هو مُبْتَدَأٌ.

3-3- المطلب الثالث: تسْمِيَّة الفاسِق كافِرا في آياتِ القرآن الكريم

إننا، إلى هنا، قد عبَّرْنا عن بعْضِ تعْلِيمِ الشَّرِيعَةِ في مسْألةِ تسْمِيَّةِ الفاسِقِ كافِرًا، وعلَّةِ ذلك؛ ولكن أغلبَ بَحْثِنا كان استِنْبَاطًا للقَواعِد من مصادِر الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، فقَلَّ لذلك الاعْتِمَادُ على النُّصُوصِ، مِمَّا يَجْعَلُ القارئَ العاجِزَ عن استِحْضارِها كلَّما دعَتْ الضرُورَةُ يَجِدُ صُعُوبَةً في المُتابَعَةِ؛ ولهذا وجَبَ وضْعُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ القُرْآنِيَّةِ أمام ناظِرَيْه، لِمُساعَدَتِه على تَحْصيلِ أحْسَنِ فهْمٍ مُمْكِنٍ للمسألة.

وفي هذا الخُصُوصِ، فقد جمعَ الله تعالى في الوصْف بالفِسْقِ بين الكُفَّارِ المِلّيين، أيْ المُكَذِّبين، والعُصاةِ. والسرُّ في صحَّة وصْفِ الجميعِ بالفِسْقِ، وهو الخرُوجُ لُغَةً، معْلُومٌ، وهو أنهم خرَجُوا عن الدِّينِ، من حيثُ أنه أخْبَارٌ وأوامِرُ ونَوَاهٍ؛ وهي الأمْرُ بالإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، والنهْيُ عن التَّكْذِيبِ، والأمْرُ بالطاعةِ، والنهْيُ عن التولّي. ومن ذلك قوْلُه الله تعالى في وصْفِ المُكَذِّبين:{ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ}[البقرة/99]، وقال:{الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[التوبة/67] وقال:{ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ}[آل عمران/110]؛ وقال الله تعالى، تذْيِيلا على حُكْمِ الذين يرْمُون المُحْصَناتِ، ومنهم المُنافِقُونَ، وزعِيمُهم فيها رأْسُ النفاقِ عبْدُ الله بْنُ أبَيٍّ، ومنْهُم المُؤْمِنُونَ، حيثُ جُلِدَ مِسْطَحُ بْنُ أُثَاثَةَ وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَحَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ[1]:{ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[النور/4].

وجمَعَ اللَّهُ تعالى بين الكُفَّارِ بالتَّكْذِيبِ والفُسَّاقِ في وَصْفِ الجميعِ بالظُّلْمِ في مواضِعَ. وسبَبُ صحَّةِ تسْمِيَّةِ الجميع ظالِمين معْلُومٌ أيضا، حيْثُ أن الظُّلْمَ هو وضْعُ الشيءِ في غيْرِ موْضِعه؛ فمَنْ كذَّب بالله أو بِخَبَرِه فهو ظالمٌ، حيثُ وضَع التَّكْذِيبَ في غير موْضِعه، لأن حقَّهَ التَّصْدِيقُ؛ وكذلك الأمْرُ بالنسبة للفاسِقِ، حيثُ وضَع الخُروجَ عن أمْرِ الله تعالى ونَهْيِه في غيْرِ موْضِعه، لأن حقَّه الطاعَةُ.

[1]- انظر/ سيرة ابن هشام 2/ 299 ... وابن القيم- زاد المعاد 231/3

ومن شواهد هذه القاعِدَةِ قوْلُه تعالى في المنافِقين:{ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [النور/50]، وقال في المُرْتَكِبين لأفْعالٍ هي من صمِيم الإخْلال بأصُول الاعْتِقاد، مثل الكذِبِ على الله :{ فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[آل عمران/94]، ووَصَفَ بالظُّلْمِ كافِرا معْلُومَ التَّكْذِيبِ بالله، فقال:{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِين}[البقرة/258].

ووَصَفَ الله تعالى آدمَ وزوجَهُ عليهما السَّلَامُ بالظُّلْمِ، رغم أنه من المعْلُومِ يقينا أنهما لم يكونا من المُكذِّبين، فقال حاكِيًا قولَهُما بعد عِصْيانِ أمْرِه بعَدَم الأكْلِ من الشَّجَرَةِ :{ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[الأعراف/23]. وإنْ أغفَل أحدُهم الوَعِيدَ الشَّديدَ في خِتَامِ الآية، وزَعم أن الله ما قال إنهما ظالِمَان، بل استَعْمَل الفِعْلَ "ظلَمَ"، ولا يوجدُ إنسانٌ إلا وقد ظلَم في شيءٍ؛ فإن الله تعالى قد توعَّدَ أبَوَيْنَا بالانْخِراطِ في زُمْرَةِ الظَّالِمين بِمُجرَّدِ العِصْيانِ، لا التَّكْذِيب، في قوْلِه:{ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِين}[البقرة/35]. ومن هذا، أن الله تعالى نَهَى المُؤْمِنِينَ، أي المُصدِّقين، عن مُوالاة الكُفَّارِ، وسمَّاهم ظالِمين حالَ العِصْيانِ، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون}[التوبة/23]؛ كما نَهَى الله تعالى المُؤْمِنِينَ عن أشيْاءَ تبْدُو عند الجاهِلين هيِّنَةً، وسمَّاهم ظالِمين إنْ لم يتْرُكُوهَا، ويتبرَّأُوا بالتَّوْبَةِ عمَّا اكْتَسَبُوهُ منها، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [الحجرات/11]، وهو الوصْفُ نفسُه الذي أطْلقَه على المُسْلِمِ، إذا تعدَّى حكْمَ الله في بعضِ مسائل الطَّلاقِ، فقال الله تعالى:{ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون}[البقرة/230]

ولِمَنْ ظلَّ الشكُّ، بعد هذا، يرْمِي به في مَهاوِي الجهْلِ بدِين الإِسْلَامِ، بتأْثِير تسْلِيمِه أمانَةَ تعْليمِ نفْسِه إلى المُرْجِئَةِ من السَّلَفِيَّةِ والأَشَاعِرَةِ وغيرِهم؛ فعليه أنْ ينْظُرَ في صرِيح الوعيدِ الوارِد في كتاب الله تعالى للمَوْصُوفِينَ بالظُّلْمِ من الفَرِيقَيْن، أي المُكَذِّبين والمُصَدِّقين. ومنه قوْلُ الله تعالى في وعيدِ المشْرِكين:{ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ}[آل عمران/151]، وقال:{ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ}[آل عمران/86، 87]؛ وهو الوعِيدُ نفْسُه الذي علِمَه هابِيلُ، فتوقَّف عن قتْلِ أخيه قابِيلَ، وحذَّره منه إنْ تجرَّأ على القتْلِ، ومعْلُومٌ أن قابِيل ما كان كافِرا بالتَّكْذِيبِ، بل معْتَدِيًا على حُرْمَةِ الأنفُس، أيْ قاتِلًا، فقال الله تعالى:{ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ. إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ}[المائدة/28، 29].

وهو الوعِيدُ نفْسُه الذي وجَّهَهُ الله تعالى للموْصُوفِين بالفِسْقِ من الفرِيقَيْن، فقال في المنافِقِين:{ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ}[التوبة/67، 68]، وحذَّر أهْلَ الإِيمَانِ من مُوالاة المُكذِّبين من الكُفَّارِ، ووصَفهم بالفِسْقِ إنْ هم خالفُوا عن أمْرِه، وتوعَّدهم، فقال:{ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[التوبة/24]، ورغَّبهم في الطاعَة، وحذَّرهم من المعْصِية، وتوعَّدهم عليها أشدّ الوعيد، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ (20)}[الحشر/18- 20].

وبعد هذا، فيجِبُ ألا ينْدَهِشَ أحدٌ من تسْميَّة مصادِر الشَّرْعِ الشَّرِيفِ للمُتوَلِّينَ عن الطاعَةِ كُفَّارًا، لأن العِلَلَ التي لأجْلِها سمَّاهم بذلك موْجُودَةٌ فيهم، كما هيَ موْجُودَةٌ في المُكَذِّبين، إذْ كلُّهم فاسِقٌ وعاصٍ وظالِمٌ ومُعْتدٍ وفاجِرٌ. وهي أوْصَافُ ذمٍّ، كما أن لفْظَ كافِرٍ من ألْفَاظِ الذَّمِّ، وإنما

الفُرُوقُ بينها في أصْلِ معانيها في اللغة؛ ثم فارقَتْ بعْضَها بفِعْل الاجْتِهادِ الإنْسَانِيّ الذي جعَلَ لفْظَ كافِرٍ يَخْتصُّ بالمُكَذِّبِين، ولفْظَ فاسقٍ يخْتَصُّ بالخارِج عن الأمْرِ والنهْيِ، ولفْظَ عاصٍ يدُلُّ على مثلِ ذلك عند جمهور العلماء، وإن كنتُ أرى أن بينهما فرقًا سبق لي بيانُه... وهكذا. ولو توقَّف الأمرُ عند حدِّ الاصْطِلاحِ الذي يهْدِفُ إلى تيْسير فَهْمِ مسائل الاعْتِقادِ والفِقْهِ لكان ذلك حسَنًا، ولكن المُرْجِئَةَ استغَلُّوا هذا التعْلِيمَ الذي وضَعه البشَرُ، ثم اشْتَهَر بين المُسْلِمِينَ، فأشَاعُوا بينهم أنَّ كلَّ وعيدٍ على الكُفْرِ في المصادِر الدِّينِيَّةِ يَخْتَصُّ بالمُكَذِّبين والمُشْرِكين، مع أن الأمْرَ على غير ذلك كما بيَّنَّا، وكما سنُبيّنُ.

وإن أشهَر الآياتِ التي تدلُّ على صحَّةِ تسْمِية المُتَوَلِّي عن الطاعَةِ من المصَدِّقينَ بالله كافِرًا هي قوْلُه تعالى:{ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ. وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون. وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ. وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[المائدة/44– 47].

ورغم المُحاوَلاتِ الكثيرَةِ التي قام، ويقُومُ، بها المُرْجِئَةُ لإبْطالِ دِلالة هذه الآياتِ على صحَّة تسْمِية العُصاةِ كُفَّارًا، وذلك بادِّعائِهم أن هذه الآياتِ نزَلَتْ في اليهُودِ، ولذلك فهيَ لا تعْنِي المُسْلِمِينَ؛ فإن هذه الآياتِ مُحْكَمَةٌ في الدِّلالة على المطْلُوبِ؛ إذ أن الخِطابَ لأسْلَافِ المُسْلِمِينَ في العهْدِ الإلَهِيّ، وهم اليهُودُ والنَّصَارَى، حيثُ لم يأْمُرْهم اللهُ بالإيمَانِ، إذ هم مُؤْمِنُونَ، بل أمَرَهم بإقامة أحْكَامِ القَصَاصِ وغيْرِه. وسمَّى الله تعالى كلَّ منْ ترَكَ تنْفِيذَ أحْكامِه فيها كافِرًا، كما سمَّاه ظالِمًا وفاسِقًا. ومعْنى هذا أن هذه الألفَاظَ، وإنْ لم تكُنْ مُتَرادِفةً إذْ لكلٍّ منها معناه في اللُّغَةِ، فهي تصْلُح لوَصْفِ الأشْخاصِ أنفُسِهم، وهم المُتَوَلُّون عن الطاعَةِ من جميعِ الأمَمِ بما فيهم المُسْلِمُونَ، إذْ الخِطابُ في كلِّ آيةٍ خاصٌّ، والحُكْمُ الذي في آخِرِها عامٌّ. ويَخْتِمُ بِخَاتَمِ صحَّة هذا الفهْمِ قوْلُ الله تعالى بعْدَها، مُخَاطِبًا الرسُولَ الكَرِيمَ:{ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ

أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ. أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}[المائدة/49، 50]

وهو الأمْرُ الذي يتأكَّد في مواضِعَ أخْرَى كثيرَةٍ، حيْثُ أزْرَى الله على اليهُودِ سلُوكَهم اتِّجاهَ أحْكامَ اللهِ تعالى، حيْثُ كانوا يُطيعُونَ في البعْضِ ويَعْصُون في البعْضِ؛ وصوَّر ذلك في صُورَةِ مَنْ يَجْمَع بين الإيمَانِ والكُفرِ بالآمِرِ الواحِدِ، فقال:{ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ. وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ. ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ} [البقرة/83– 85].

وقد سمَّى الله تعالى اليهُودَ كُفَّارًا، وعلَّل ذلك بِرَدِّ أحْكامِه، لا التَّكْذِيب به أو بِشَريعتِه، فقال:{ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ.كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}[المائدة/78، 79]. وقد أحْسَن ابْنُ عاشُور تفْسيرَها، فقال:" و" ذَلِكَ" إشارَةٌ إلى اللَّعْن المأْخُوذِ من { لُعِنَ}، أو إلى الكلام السابِق بتَأْوِيل المذْكُورِ. والجُمْلةُ مُسْتَأْنَفَةٌ استِئْنافاً بَيانِياً؛ كأنَّ سائلاً يسْألُ عن مُوجِبِ هذا اللَّعْنِ، فأُجِيبَ بأنّه بسَبَب عِصْيانِهم وعُدْوانِهم... وقد أفاد اسْمُ الإشارة، مع باءِ السبَبِيَّةِ، ومع وُقُوعِه في جَواب سؤالٍ مُقدَّرٍ، أفاد مَجْمُوعُ ذلك مَفادَ القَصْرِ، أي ليْسَ لعْنُهُم إلَّا بسبَب عِصْيانهم؛ كما أشار إليه في " الكشَّاف"، وليس في الكلام صِيغَةُ قصْرٍ، فالحَصْرُ مأخُوذٌ من مجْمُوع الأمُور الثَّلاثَةِ. وهذه النُّكتة من غُرَرِ صاحِبِ " الكشَّاف". والمقْصُود من الحَصْرِ أنْ لا يَضِلَّ النّاسُ في تعْليلِ سبَبِ اللَّعْن، فرُبَّما أسْنَدُوه إلى سبَبٍ غيْرِ ذلك على عادَةِ الضُّلَّالِ في العناية بالسفَاسِفِ والتَّفْرِيطِ في المهَمَّاتِ، لأنّ التفَطُّن لأسْبابِ العُقوبَةِ أوَّلُ درَجاتِ التَّوْفِيقِ"[1].

[1]- التحرير والتنوير 266/4

وأَقُولُ: يا عجَبًا، كيفَ ضلَّ هذا الرجُلُ عن الحقِيقَةِ، وهو يُعَلِّمُها للناسِ تعْلِيمًا حَسَنًا؛ ولكن التقْليدَ، إنْ تحكَّم، أفْسَد على ذوِي العقُولِ عُقُولَهم، ولولا ذلك لاستَحْضَر تسْمِيَّة الله تعالى لعِصْيان أقْوامٍ مُوَحِّدينَ وتعَدِّيهم لِحُدُودِ الله كُفْرًا، فإن مرَّ عليه هذا، فقد كان يجِبُ ألا يَمُرَّ عليه تعْلِيلُ الله تعالى لحُلُولِ اللعْنَةِ عليهم، وهي أقْصَى الوَعِيدِ، بالتوَلِّي عن الطاعَةِ لا بالتَّكْذِيبِ.

وتَجِدُ هذه الحقيقةُ، أيْ تعْمِيمُ الحُكْمِ بالكُفْرِ على الفُسَّاقِ، تجلِّيَها التامَّ في آياتٍ كثيرة أخرى، ليْسَ لأحدٍ فيها مقالٌ، من حيثُ أنها نزَلَتْ في المُسْلِمِينَ؛ فإن الله تعالى أمرَ الناسَ بالحَجِّ، وقرَن تزْكَ الأداء، مع الاسْتِطاعَةِ، بوَعِيدِ كلِّ الكافِرِينَ، فقال:{ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِين}[آل عمران/97]، ونهى عن الظِّهَارِ، وسمَّى تارِكَ التَّكْفِير كافِرًا، فقال:{ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ. وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[المجادلة/2– 4].

وقرَنَ بين الذين يُؤْذُونَ الفُقراءَ في الصدَقَاتِ من المُسْلِمِينَ وبين الكُفَّارِ، من حيثُ التَّشْبِيهُ ومن حيثُ الوَعِيدُ، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}[البقرة/264]، ويجِدُ هذا الوعِيدُ تأسِيسَه المَتِينَ في الوعْدِ الذي ورَدَ في الآيةِ قبله، حيثُ جعَلَه للمُتَصَدِّقين المُؤْمِنِينَ الأبْرياءِ من المَنِّ والأذَى، ثمَّ في التعْلِيم الذي قرَنَه به، حيثُ قال:{ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ}[البقرة/262، 263]؛ ووَرَدَ تأكيدُ الوعْدِ والوَعِيدِ في الآيات بعْدَها، حيثُ رغَّبَ في الصدَقَةِ، وزهَّدَ في الأذَى، فقال تعالى:{ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآَتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير. أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ}[البقرة/265، 266].

والذي يزيدُ ما قُلْناه قوَّةً إلى قُوَّتِه أن الله تعالى قد أوْرَدَ عبارَةَ "لا يُحِبُّ الكافِرِينَ" في موْضِعَينِ فقط من الكِتابِ العَزِيزِ؛ وقد كانت إحْداهُما تَذْيِيلًا على بعْضِ نبإِ المُكَذِّبين، حيثُ قال:{ مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ. لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}[الروم/44، 45]، أما الأخْرَى، فقد كانت بِمُناسَبَة تَحْذِيرِ المُؤْمِنِينَ، أي المُصَدِّقين من أتْباعِ الرسُولِ الكَرِيمِ من العِصْيانِ، حيثُ قال:{ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}[آل عمران/31، 32]

3-4- المطلب الرابع: تسمية الحديث الشَّريف للفاسق كافرا

من المعْرُوف أن الرسُولَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ قد علِمَ المعانِيَ المذْكُورَةَ في المطلب السابق، ولذلك ورَدَ في الكثيرِ من حديثِه تسْمِيَّةُ المُخالِفِ للأمْرِ والنهْيِ كافِرًا، كما سَمّى المُكذِّبَ كافِرًا. ومن ذلك ما أوْرَدَه الإمامُ البخاري، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ قَالُوا : يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ؛ قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا؛ فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ، هَلْ بَلَّغْتُ ؟ اللَّهُمَّ، هَلْ بَلَّغْتُ ؟ – قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ– فَلْيُبْلِغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[1]. ورواه بطُرُقٍ كثيرَةٍ، منها عن جرير بن عبد الله البَجَلِيّ– ح 118، وعن أبي بكْرَةَ– ح 1625، وعن ابن عُمَرَ– ح 4051، وفي لفظ، عن ابن عباسٍ "لا تَرْتَدُّو"– ح 6552. وقُرِن هذا الحدِيثُ، في بعْضِ ألْفاظِه، بالوَعِيدِ على الاجْتِراءِ على حرُماتِ المُسْلِمِينَ، فقال:" وَيْحَكُمْ" أو

[1]- صحيح البخاري- ح 1623

" وَيْلَكُمْ"[1]. ومن ذلك، عن ابن مَسْعُودٍ، قال :" قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ "[2].

وإن الذي يقْرَأُ في كُتُبِ المُرْجِئَةِ يَجِدُ اجْتِهادًا بالِغًا في تأْويلِ هذه الأحاديثِ، ليصِلُوا بذلك إلى إبْطالِ حُكْمِ الرسُولِ الكَرِيمِ على الفاسِقِ بالكُفْرِ. وقد نقَل النوَوِيُّ مذاهِبَهم في تأْويلِها، ورجَّح سبَبَ التسْمِيَّة بتَشْبيه فِعْلِ المسْلمِ الذي يُقَاتِلُ المسلِمَ بالكافِرِ المِلِّيّ[3]؛ وذهبَ ابنُ حجرٍ إلى قريبٍ من هذا، فقال:" أَقْوَى مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ، أَنَّهُ أُطْلِقَ عَلَيْهِ مُبَالَغَة فِي التَّحْذِير مِنْ ذَلِكَ، لِيَنْزَجِرَ السَّامِعُ عَنْ الْإِقْدَام عَلَيْهِ؛ أَوْ أَنَّهُ عَلَى سَبِيل التَّشْبِيه، لِأَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْكَافِرِ "[4].

وقد اخْتَارَ ابن القيّمِ، في جُمْلَةِ أسْمَاءٍ يَسْتَعْمِلُها، مُصْطَلَحَ "الكفْرِ الأصْغَرِ" لوَصْفِ الفسَّاقِ، تَمْيِيزا لهم عن الكافِرين كفْرًا أكْبَرَ، وهو التَّكْذِيبُ، فقال:" والقصْدُ: أن المعاصِيَ كلَّها من نوْعِ الكُفْرِ الأصْغَرِ، فإنَّها ضِدُّ الشُّكْرِ، الذي هو العمَلُ بالطاعَةِ؛ فالسعْيُ، إما شُكْرٌ، وإما كُفْرٌ، وإما ثالِثٌ، لا مِنْ هذا، ولا مِنْ هَذَا"[5]. وكثيرًا ما استَعْمَلَ شيْخُه مصْطَلَحَ " ناقِصَ الإيمَانِ" لوَصْفِ حالهم، فقال:" وأهْلُ السنَّةِ والجماعَةِ على أنه مُؤْمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ ولولا ذلك لَمَا عُذِّبَ... وهل يُطْلَقُ عليه اسْمُ مُؤْمِنٍ ؟ هذا فيه القوْلان، والصحِيحُ التفْصِيلُ؛ فإذا سُئِلَ عن أحْكام الدنيا كعِتْقِه في الكفَّارَةِ، قيل: هو مُؤْمِنٌ، وكذلك إذا سُئِلَ عن دخُولِه في خِطاب المُؤْمِنِينَ. وأما إذا سُئِلَ عن حُكْمِه في الآخرة، قيل: ليس هذا النوْعُ من المُؤْمِنِينَ الموْعُودِين بالجنة، بل معه إيمانٌ يَمْنَعُه الخلودَ في النارَ، ويَدخُلُ به الجنة بعْدَ أنْ يعَذَّبَ في النارِ، إنْ لَمْ يغْفِرْ اللهُ له ذنوبَه؛ ولهذا قال مَنْ قال: هو مُؤْمِنٌ بإيمَانِه، فاسِقٌ بكَبِيرَتِه، أو مُؤْمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ. والذين لا يُسَمُّونَه مؤْمِنًا من أهْلِ السنة ومن المُعْتَزِلَةِ يقُولُون: اسْمُ الفسُوقِ يُنافِي اسْمَ الإيمَانِ، لقَوْلِه:{ بِئْسَ الاسْمُ الفُسُوقُ بَعْدَ الإيمَانِ} وقَوْلِهِ:{ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا}. وقد قال النبي صلَّى الله عليه وسلَّم:" سِبابُ المُسْلِمِ فسُوقٌ وقِتالُهُ كُفْرٌ". وعلى هذا الأصْلِ فبَعْضُ الناس يكُونُ معَه شعْبَةٌ من شُعَبِ الكُفْرِ ومعَهُ إيمانٌ أيْضًا. وعلى هذا ورَدَ عن النبِيّ صلَّى الله عليه وسلَّم في تسْمِيَّةِ كَثيرٍ من الذنُوبِ كفْرًا مع أن صاحِبَها قد يكُونُ معه أكْثَرُ من مِثْقالِ ذرَّةٍ من إيمانٍ، فلا يَخْلُدُ في النار؛ كقَوْلِه:"

[1]- صحيح البخاري- ح 5700
[2]- صحيح البخاري- ح 6549
[3]- انظر/ شرح النووي على مسلم 160/1
[4]- فتح الباري 80/20
[5]- مدارج السالكين 229/9. ويقصد بالسعي الذي لا من هذا، ولا من هذا المُباح.

سِبابُ المُسْلِمِ فسُوقٌ وقِتالُهُ كُفْرٌ "، وقوْلِه:" لا ترْجِعُوا بعْدِي كفَّارًا يضْرِبُ بعْضُكم رِقابَ بعْضٍ". وهذا مُسْتَفِيضٌ عن النبِيّ صلَّى الله عليه وسلَّم ... ومع هذا فقَدْ قال تعالى:{وإِنْ طائِفَتَانِ من المؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فأَصْلِحُوا بيْنَهُمَا} إلى قوْلِه:{إِنَّمَا المؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} فبيَّن أن هؤلاء لَمْ يخْرُجُوا من الإِيمَانِ بالكُلِّيَّةِ، ولكن فيهم ما هو كُفْرٌ "[1].

ومهما كان الحالُ، فإن هناك سعْيًا مُرْجِئيًّا سلفِيًّا حَثِيثًا إلى استِحْضارِ وتغْلِيبِ جانبِ التَّصْدِيقِ في قلُوبِ العُصاةِ. وهذا صريحٌ في مُخالفَةِ الكِتابِ والسنَّةِ، فإنهما ما سمَّيا الفاسِقَ كافِرا كُفْرا أصْغَرَ ولا مُؤْمِنًا ناقِصَ الإيمان، بل سمَّياه كافِرا وفاسِقًا، وهي الألفاظُ التي استخْدَمها الوعِيدِيَّةُ، كما سمَّياه مُؤْمِنًا، أي مصدِّقًا. وما كان هذا الانْصِرافُ من المُرْجِئَةِ، جميعِهم، عن تسْمِيَّةِ الشَّرْعِ الشَّريفِ إلا خَشْيَةً منهم على ما آمنُوا به من فِكْرَةِ الإِرْجَاءِ، إذْ قد علِمُوا أن الإقْرارَ بتَسْمِيَّتِهم كفارًا وفُسَّاقًا يُؤَدِّي إلى وُجوبِ الحُكْمِ عليهم بالخُضُوعِ للوعِيدِ العامِّ للكُفَّارِ الوارِدِ في النُّصُوصِ، تماما كخُضوعِ المُكَذِّبين؛ ولهذا كانوا يَسْحَبُون الجِدَالَ إلى مسْأَلَةِ تسْميَّة الفاسِقِ مؤْمِنًا مع أنه فيما عدا عُتاةِ الخَوَارِجِ كالأَزَارقةِ والصَّفْرِيَّةِ، فلا توجَدُ فِرْقةٌ من الوَعِيديَّةِ أنْكَرَتْ أنْ يكُونَ في قلُوب الفسَّاقِ إيمانًا، ولولا ذلك لحَكَمُوا عليهم بأحْكام الكُفَّارِ الملِّيّين؛ وهو ما لَمْ يُجِزْهُ أحدٌ منهم.

وهذه هي الحقِيقَةُ التي كان المُرْجِئَةُ يُحاوِلُون دائما إخْفاءَها، ويسْعَوْن لإظْهارِ خُصُومِهم، وبالأخصِّ المُعْتَزِلَةُ، في ثوْبِ المُكَفِّرين بالذُّنُوبِ، مع أنهم اخْتَارُوا كلِمَةَ "فاسِقٍ" لتعْيِينِ هذا النوْعِ من العِصْيانِ، وأنْكَرُوا على الخَوَارِجِ تسْميَّتُهم له بالكافِرِ، كما أنْكروا على الإباضيَّة اسْمَ الكافِرِ بالنعْمَةِ، بل لقد كان سبَبُ اْعتِزالِهم للحَسَن البصري إنْكارُهُم تسْمِيَّتِه الفاسِق مُنافِقًا، وهو لفْظٌ يُحِيلُ إلى الكُفْرِ المِلِّي،كما رأينا فيما سبق. وقالوا – مُخْطِئِينَ– بأن التسْميَّة بالكافِرِ كانت على سبيلِ التشْبِيه لا غيرَ، فلا فرْقَ، إذن، بين مَوْقِفِهم في المسألة وموْقِفِ غيْرِهم من مُتَكَلِّمي أهْلِ السنَّة. ورغم هذا، فقد قال ابنُ تيمية، مثلا، في تفْصِيلِ مذاهب المُسْلِمِينَ في علَّة تسْمِيَّةِ الفاسِقِ كافرا :" وربَّما قال بعْضُ الناس: يُحْمَلَ على كُفْرِ النعْمَة أو على المُبالَغة والتغْلِيظ في الشرْكِ، لأن الكُفْرَ الناقِلَ عن الملَّةِ والشِّرْكَ الذي لا يغْفِرُه اللهُ والنفاقُ الموجِبُ للدَّرْك الأسفَل من النارِ لا يثْبُتُ بِمُجَرَّدِ هذه الأفْعَالِ عند أحَدٍ من أهْلِ السنَّةِ؛ لكِنْ عند الخَوَارِجِ والمُعْتَزِلَةِ الذين تأوَّلوا ظاهِرَ هذا الكَلامِ

[1]- الإيمان الكبير- ص 208، 209

على وِفْقِ رأْيِهِم وأعْرَضُوا عمَّا سِواه مِمَّا يُفَسِّرُه ويُبَيِّنُ معْناهُ الذي هو خِلافُ الإيمَانِ"[1]. وهذا مسْلَكٌ شائعٌ عند السَّلَفِيَّةِ، حيثُ قال ابن بطَّةَ :" وَقَدْ أَجْمَعَتْ اَلْعُلَمَاءُ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ لَا يُكَفَّرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اَلْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنْ اَلْإِسْلَامِ بِمَعْصِيَةٍ، نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ، وَنَخَافُ عَلَى اَلْمُسِيءِ؛ وَلَا نَقُولُ بِذَلِكَ بِقَوْلِ اَلْمُعْتَزِلَةِ فَإِنَّهَا تَقُولُ: مَنْ أَتَى ذَنْبًا وَاحِدًا فِي عُمْرِهِ، أَوْ ظَلَمَ بِحُبَّةٍ فِي عُمْرِهِ، فَقَدْ كَفَرَ "[2].

والحقيقَةُ أن مسألة الخِلافِ ليْس هذا، بل هي: هل سَمَّى الله تعالى ورسُولُه الكريمُ المُتَوَلِّين عن الطاعة كفَّارا، أم لا ؟ وهل ورَدَ فيهم الوعِيدُ نفْسُه الذي ورَدَ في المُكذِّبين أم لا ؟

وفارِقُ ما بين فِرَقِ المُسْلِمِينَ في المسألة هو هذا لا غيْرُه، إذ جميعُ المُسْلِمِينَ فيما عدَا عُتَاةَ الخَوَارِجِ، كما قلتُ، وكما هو معْلُومٌ، يرَوْنَ أن للمُقِرِّ بالإسْلَامِ بِمُجرَّدِ النُّطْقِ بالشَّهادَةِ، ومهما كان مُتَوَلِّيا عن الطاعة في الأمْرِ والنَّهْيِ، إيمَانًا اسْتَحقَّ به أنْ يكُونَ واحِدًا من جماعة المُؤْمِنِينَ، بحيْثُ يَجُوزُ، بل يَجِبُ مُخَاطَبتُه بهذا الاسْمِ، كما يَجِبُ إجْرَاءُ أحْكامِ الجماعَة الإسْلامِيَّةِ عليه؛ وهذا وذاك معْنيانِ محْكَمانِ في الكتابِ العزيزِ والسنَّةِ الشَّريفةِ كما سبق البيانُ. وليْسَ ذلك بسببِ ما ظنَّ ابْنُ تيميَّةَ وغيْرُه أن للتَّصْدِيقِ قِيمَةً، بلغَتْ عنْدَهُم أنها تفْتَحُ لهم أبْوابَ التفَضُّل بالجنة والشَّفَاعَةِ، بل لغَرَضٍ آخَرَ أراده الله؛ وقد أشرْنا إليه فيما سبَقَ، وهو أن الله أراد أنْ يَصْطَفِيَ من عِبادِه أهْلَ طاعَتِه، فكان من ضَروراتِ ذلك وُجُودُ الأمَّة. والدليلُ على صحَّةِ هذا الفهْمِ، وعدَمِ وُجود قيمةٍ كُبْرَى عند الله للانْضِمامِ المُجَرَّدِ عن التقْوَى إلى الجماعة التي تُسَمَّى بِجماعَةِ المُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ أن هذا الاسْمَ يَجْرِي على المُنافِقِين، وهم من الكافِرين بالتَّكْذِيبِ، كما يَجْرِي على الأتْقِياءِ، وعلى الفُسَّاق. ولهذا، فليْسَ في خِطابِ الله تعالى للمُتَقَاتِلين من المُسْلِمِينَ بالإيمَانِ شهَادَةُ على أنهم من أهْلِ الجنة، كما أوْحى بذلك كلامُ الإمامِ ابن تيمية، بل هو صَريحُ مذْهَبِه، كما أنه ليْس في أمْرِ الإصْلاحِ بينهم غَرَضٌ إلا غرَضَ كفِّهِم عن الفسادِ، وإعادتِهم إلى تَحْكِيم أمْرِ الله فيما كان سبَبَ القِتالِ بينهم؛ فمدَّ لهم لعلَّهم، أو لعلَّ بعْضَهم يكون بعد ذلك من التائِبين.

والأهمُّ، من حيثُ الدِّلالةُ على ما نحن بصَدَد بَحْثِه، هو حُكْمُ الله تعالى في هذا القِتالِ، إذْ ألزمَ غيْرَ المُشارِكين فيه من المُسْلِمِينَ بالسعْيِ إلى الإصْلاحِ، والسُّؤال هنا هو: فماذا، إنْ لم يسْعَ المُسْلِمُونَ إلى الإصْلاحِ مع عدَمِ المانعِ ؟ والسُّؤال الأهَمُّ، هو: فماذا لو تدَخَّلَ المُسْلِمُونَ للإصْلاحِ،

[1]- شرح العمدة 53/2، 54.
[2]- الإبانة الصغرى- ص 204

فرَدَّتْه جماعَةٌ ؟ ولماذا أمرَ اللهُ جُمُوعَ المُسْلِمِينَ بِقتالِ الفئَةِ الباغِيَّةِ ؟ أليْس ذلك للبغْيِ، أي ردِّ حُكْم الله بالخُضُوعِ للتحْكيمِ ؟ هذا حُكْمُ الباغِي في الدنْيا، فما حُكمُه إنْ قُتِلُ باغِيًّا ؟ أليْسَ هو عيْنُ حُكْمِ من قُتِلَ متعدِّيًّا على الأنْفُسِ والأمْوالِ والأعْراضِ ؟ ألمْ يرْوِ أبو هُريْرةَ حُكْمَ الرسُولُ الكَرِيمُ في المُتَعَدِّي على المالِ، فقَالَ:" جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ؛ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي ؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ ؟ قَالَ هُوَ فِي النَّارِ"[1].

وبعدُ، فإن الشبْهَةَ التي دخَلَتْ على ابن تيمية، فأفْسَدَتْ عليه نظَرَهُ في هذه المسألة، وكثيرٍ من المسائل غيرِها، هي أنه اتَّبَعَ عُتاةَ المُرْجِئَةِ تَبَعَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ، حيْثُ قال بقَوْلِهم في وُرُود الوَعْدِ لكلِّ مُؤْمِنٍ، أيْ لكلِّ بريءٍ من تَكْذِيبِ الرسُولِ الكَرِيمِ؛ ولذلك رجَّحَ أنْ يكُونَ تسْمِيَّة الفاسقِ في مصادر الدِّينِ كافِرا من باب الكُفْرِ الذي لا يُخْرِجُ من الملَّة، فقال :" وأما حَمْلُه على كُفْرٍ دون كُفْرٍ، فهذا حمْلٌ صحِيحٌ ومَحْمَلٌ مُسْتَقيم في الجُمْلَةِ في مِثْلِ هذا الكلام؛ ولهذا جاء عن النبِيِّ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ وأصْحابِه والتابِعين، في كَثيرٍ من المَواضِعِ، مُفَسَّرًا"[2]؛ فلم يأْتِ بشيءٍ لا يقُولُ به مُسْلِمٌ.

إنَّما هناك فرْقٌ، فإنه أشدُّ إغْراقًا في الخطإ من المرجِئةِ المُقِرّين بالإرجاءِ، إذْ أنهم ما أخْطَأوا في معْنَى لفظِ الإيمَانِ في كتاب الله تعالى، وما تناقَضُوا، لأن مذْهَبَهم هو التَّصْريحُ بأن الله تعالى وعَد الناس بالجنة على مُجَرَّد التَّصْدِيقِ، وهو معْنَى الإيمَانِ عندهم، وهو عَيْنُ معْناه في كتاب اللهِ إنْ وَرَدَ مُطْلَقًا؛ فأعْطوا بذلك فُرْصَةً للناظِرِ في مصادِرِ الدِّينِ أنْ يَجِدَ المذْهَبَ الحقَّ، وذلك بأنْ يعْلمَ أن الله تعالى ما علَّقَ النجاةَ بهذا النوْعُ من الإيمَانِ، بل بالإيمَانِ الموْصُوفِ، وهو الإسْلَامُ المُطْلَقُ؛ أما ابن تيمية فقد ضمَّ إلى فسادِ المذْهَبِ الجهْلَ والتناقُضَ، إذ ذهَبَ يدَّعِي أن لفْظَ الإيمَانِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، إذا أُطْلِقَ، فإن المقْصُودَ به الإيمانَ الحقَّ، أيْ الذي هو بِمَعْنَى الدِّينِ والإسْلَامِ، وهو المُرَكَّبُ من التَّصْدِيقِ والعملِ، وألَّفَ في ذلك مِئاتِ الصفَحَاتِ؛ ثم ذهبَ بعد ذلك، يُبْطِلُ كلَّ ما كتَبَه بإسقاطِه لرُكْنِ العملِ، كلِّ العمَلِ، مهما كان، إلا الصَّلاةَ، حيثُ كفَّر بترْكِها بالكلِّيَةِ[3]؛ وحتى هذه فإنه ارتَدَّ عنها، إذ لم يُعلِّقْ على ذلك حُكْمًا بالخُلُودِ في النار، فرَجَعَ بذلك

[1]- صحيح مسلم- ح 201
[2]- شرح العمدة 56/2
[3]- انظر/ شرح العمدة 83/4...

إلى الإرْجاءِ المحْضِ حيثُ علَّقَ النجاةَ بِمُجرَّد التَّصْدِيقِ. وفي أثناءِ مُحاوَلتِه البرْهنةَ على صحَّةِ مذْهَبِه اضْطرَّ إلى تأْوِيل مئاتِ الآياتِ تأْوِيلًا فاسِدًا، وإلى جمْعِ النُّصُوصِ بغَيْرِ المنْهَجِ القِويمِ للجمْعِ، وإلى ردِّ مَذاهبَ قوِيمَةٍ، حيثُ برِئَتْ من الجهْلِ والتأْوِيلِ، مثل الاْعتِزَالِ؛ فكانت نتيجَةُ ذلك أنْ أفْسَد على المُسْلِمِينَ فهْمَ الإسْلَامِ في جُمْلَتِه، وحرَّفه تحْرِيفًا أعتقِدُ أنْ لَنْ يقُوَّمَ إلى يوْمِ البعثِ، إلا أنْ يَشَاءَ اللهُ أمْرا.

ولا بدَّ أنْ أصارحَ القارئَ هنا بأمْرٍ، ليْسَ له علاقةٌ بهذا الكتابِ من حيثُ هو بَحْثٌ عِلْميٌّ، وإنْ كان له علاقَةٌ بما يَجِبُ على المسْلِمِ من النُّصْح للمُسْلِمِينَ، وهو أنِّي كنْتُ أفْهَمُ العِلَّةَ التي لأجْلِها أجْمَعَ أحْبارُ اليهودِ على غُفْرانِ الله تعالى لذنْبِ كل تائِبٍ إلا المُنتَحِرين، إلا أنِّي وإنْ أدرَكْتُ العلَّةَ التامَّةَ في المُنْتَحِرِ، إذْ ليْس له توْبَةٌ، وهي شرْطُ الغُفْرانِ، حيْثُ ماتَ على معْصِيَّةٍ ليسَ له وَقْتٌ لتدارُكِها، فإنِّي ما كنتُ أُدْرِكُ تَمَامَ الإدْراكِ العلَّةَ في إشْراكِ الأحْبارِ الأقوامَ التي يُضِلُّون اليهُودِ في هذا الحُكْمِ إلا بعد التعمُّقِ في دراسة الإرْجَاءِ؛ حيثُ انْقَدَحَ في ذِهْني أن المُضِلَّ لا يكُونُ بهذه الصفَّةِ إلا إنْ كان هو نفْسُه ضالًّا، إضافة إلى عِظَمِ تأْثِيرِه في إضْلالِ الناس، حيثُ يَسُدُّ عليهم أبْوابَ العِلْمِ بِمُرادِ الله من الخلْقِ بإفْسادِ فِقْهِ الدِّينِ.

ومن المعلوم أن هذه الحقيقة لها مُسْتَنَداتُها في كتاب الله تعالى وفي حدِيثِ رسولِه الكريمِ، إذْ من المُؤَكَّدِ أن الله تعالى لا يُحاسِبُ الناسَ، كما يَتَصَوَّرُ الكَثِيرُونَ، على أعْمالِهم فقط، بل هو يُثِيبُهم ويعاقِبُهم عليها وعلى تأْثيرِهم في غيْرِهم بِهِدَايَتِهم إلى الحقِّ أو بتَضْلِيلِهم عنه؛ ولهذا وردَ في دُعاءِ عِباد الرحمان قوْلُهُم :{ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا}[الفرقان/74]. إن هؤلاء المتَّقِين، إذْ لا يكونُ إماما للمُتَّقين إلا متَّقٍ، قد علِموا هذا الأصْلَ، ولذلك توَجَّهوا لله بهذا الدُّعاءِ، حتَّى يسْتَمِرَّ عملُهم بعد موْتِهم. وكيفَ لا يعْلَمُونَه والله تعالى يقُولُ:{ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ}[يس/12]، والرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَدِّقُه، فيَقُولُ:" مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ؛ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ"[1]؟

[1]- صحيح مسلم- ح 4830

وبعد هذا فقط، أدْرَكْتُ تمامَ الإدْراكِ معْنَى قوْلِ الرَّسُولِ الكريم:" مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّار"[1].

3-5- المطلب الخامس: الحكم بوعيد الفساق في جُمْلَةِ أدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ

بالعودة إلى مسألة البحث، فإننا نُؤَكِّدُ أن مَجْمُوعَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ وأدلَّتها قد تآلَفَتْ في الدِّلالة على المطْلُوبِ، حيثُ أن ما انتَهَيْنا إليه، قبل قليل، من صِحَّة تسْمِيَّةِ العُصاةِ من أهل التَّصْدِيقِ كُفَّارًا في كتاب الله تعالى وحديثِ الرسُولِ الكريمِ يَجِدُ ما يَزِيدُه تَحَقُّقًا في النتِيجة التي انتَهَيْنا إليها في بحثٍ سابِقٍ، حيثُ درسْنا مسألَةَ نفْيِ الإيمَانِ عن الفاسِقين. وبهذا، فقد اجْتَمَع لنا طريقانِ لإثْباتِ المسألة، يتضمَّنُ كلٌّ منهما ما لا نَسْتَطيعُ حصْرَه من الشَّواهِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وهما: ثُبوتُ تسْمِيَّةِ الفاسِق كافِرًا، وثُبُوتُ نفْيِ الإيمَانِ اليقِينِيّ عنه.

وقد أوْرَدْنا فيما سبقَ بعضَ الشَّواهِدِ الشَّرْعِيَّةِ على نَفْيِ الإيمَانِ عن الفُسَّاقِ، وسنُورِدُ فيما يلي بعْضَها الآخر، ومنها أن الله قد أخْبَرَ في الآية 44 من سورة المائِدَةِ بكُفْرِ اليهود، وعلَّل ذلك بتَرْكِ حُكْمِ الله، وقد أخْبَرَ في الآية قبلَها برَفْعِ الإيمَانِ عنهم للعلَّة نفْسِها، فقال:{ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ}[المائدة/43]؛ وأخْبَرَ عن انْتِفاء الإيمَانِ عن قوْمٍ من المُنافِقين، وعلَّل ذلك برَدِّ حُكْمِ الله، فقال:{ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ. وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ}[النور/47، 48]؛ ويتأكَّد هذا المعْنى عندما نعْلَمُ أن الله تعالى علَّل، بعد هذه الآياتِ بقليل، وصْفَ المُؤْمِنِينَ بالصّدْقِ، وبالتالي النجاةِ، بضَرُورَةِ تَحَلّيهم بالصفة نفْسِها التي نفَاهَا عن المُنافِقين، وهي الطاعَةُ، فقال:{ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[النور/51]

وإنك تجِدُ الكثيرَ من الأحادِيثِ في الموْضُوع، وقد أوْرَدْنا تَحْقيقَ دِلالَةِ بعضِها فيما سبق، ومِمَّا لم نُورِدْه آنِفًا قوْلُ الرسُولِ الكَرِيمِ، من رواية أنَسٍ، قال:" مَا خَطَبَنَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَالَ: لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ"[2]، ومنها، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ

[1]- صحيح البخاري- ح 104
[2]- مسند أحمد- ح 11935

النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" وَاللَّهِ، لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ، لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ، لَا يُؤْمِنُ، قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَه"[1].

وإن النتيجة المباشرة التي يجبُ اسْتِخلاصُها من كل هذه الأدِلة هي أن على كلّ ناظِرٍ في القُرْآنِ الكَرِيمِ ألا يذْهَبَ بذِهْنِه، عندما يقْرَأُ الوصْفَ بالكفْرِ، إلى كُفْرِ التَّكْذِيبِ فقط، وألا يفْهَم الوعيدَ الوارِدَ في الكافِرين أنه وعِيدٌ للمُكَذِّبين فقط، إذ أن تسْمِيَّةَ المُكذِّبين بالكُفْرِ ووَعِيدَهم إنْ كان حقِيقَةً، فإن تسْمِيَّةَ الفُسَّاقِ بالكفْرِ والوَعِيدَ فيه حقيقَةٌ من الحقائقِ أيْضًا؛ تماما كما أن نفْيَ الإيمَانِ اليقِينِيّ عن الفسَّاقِ حقيقَةٌ.

والمهِمُّ في هذا كلِّه ليْسَتْ التسْمِيَّةُ فقط، بل الوعِيدُ المقْرُونُ بها. وفي هذا الخُصوصِ، ورغْمَ أن أكْثَرَ الوَعيدِ المُتَّصِلِ بالوصْفِ بالكُفْرِ كان مُوَجَّها للمُكذِّبين بالدِّينِ، فإن الوعيدَ نفْسَه، أي المقْرَونَ بالوصْف بالكُفْرِ، كان مُوَجَّها، أحيانا، للفُسَّاقِ. ومهما كان الحالُ من حيثُ الكَثْرَةُ والقِلَّة، فإن هذا لا يُبْطِلُ هذه الحقِيقَةَ؛ فإن الله تعالى، مثلا، يقُولُ في المُكَذِّبين:{ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ} [البقرة/23، 24]، وهو تعالى، يقُولُ في الفاسِقين:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ}[آل عمران/130، 131]. وعلى هذا، فإنه من الصَّحِيحِ أنْ نقُولَ: إن الوعيدَ للكُفَّار في القُرْآنِ الكَرِيمِ يشْمَلُ المُكذِّبين والفُسَّاقَ من المُصَدِّقين، وبعِبارَةٍ أصُولِيَّةٍ: إن الوعيدَ عامٌّ.

وإن الشواهِدَ على شُمُول الوعيدِ للعُصاة من المُؤْمِنِينَ أكْثَرُ من أنْ يُحْصيها العدُّ. وقد أوْرَدْنا منها جُمْلَةً طيِّبةً فيما سبق، وسنُفَصِّلُ دراسة بعْضِها فيما سيأتي، ومِمَّا سنُوردُهُ هنا قوْلُه تعالى:{ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آَيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}[البقرة/231]، وقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ. وَإِنْ كَانَ ذُو

[1]- صحيح البخاري- ح 5557

عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[البقرة/278- 281]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا }[النساء/29، 30]، وقال:{ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}[93]، وقال:{ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا. فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا}[النساء/97- 99]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[المائدة/57]، وقال:{ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآَخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ. ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[المائدة/107، 108]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[الحجرات/11].

والأحاديثُ في وعيد الفُسَّاقِ كثيرَةٌ للغايَةِ، ومنها، عن أبي بكْرَةَ، من رواية الأحْنَفِ بنِ قيْسٍ، قَالَ:" خَرَجْتُ بِسِلَاحِي، لَيَالِيَ الْفِتْنَةِ، فَاسْتَقْبَلَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ نُصْرَةَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قِيلَ: فَهَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ ؟ قَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ"[1].

وعن جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ " أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ"[2]، وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ...الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنْ الرَّحْمَنِ، فَمَنْ

[1]- صحيح البخاري- ح 6556

[2]- صحيح البخاري- ح 5525

وَصَلَهَا وَصَلَهُ اللَّهُ؛ وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ اللَّهُ"[1]، وعن حُذَيْفَةَ، قال:" سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ"[2]، وهو النمَّامُ، وعن أَبِي الدَّرْدَاءِ أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ"[3]، وعن أَبِي الدَّرْدَاءِ قال:" سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مُؤْمِنٌ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا"[4]، وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا"[5]، وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا؛ وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا؛ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا"[6].

3-6- المطلب السادس: إبطال دَعَاوَى عدم تأثير عِصيان أوامر ونواهي الشريعة

من الطبيعيّ تماما أنْ يُنْكِرَ المُرْجِئَةُ دِلالاتِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ التي أوْرَدْناها، ويعْمَلوا على تأْوِيلِها، إذْ أنها تُبْطِلُ إبْطالا تامًّا ما تعلُّقوا به من أمانِي الغُفْرانِ لِمُجرَّدِ التَّصْدِيقِ، فيَقولَ ابن تيمية:" وأما إذا سُئِلَ عن حُكْمِه في الآخرة، قيل: ليْس هذا النوْعُ من المُؤْمِنِينَ المَوْعُودِين بالجنة، بل معه إيمانٌ يَمْنَعُه الخلُودَ في النارِ، ويَدْخُلُ به الجنة بعْد أنْ يُعَذَّبَ في النارِ، إنْ لَمْ يغْفِرْ اللهُ له ذُنُوبَه؛ ولهذا قال مَن قال: هو مُؤْمِنٌ بإيمَانِه، فاسِقٌ بكَبِيرَتِه، أو مُؤْمِنٌ ناقِصُ الإيمَانِ"[7]، ويقولَ ابن القيّم:" يبْقَى أنْ يُقالَ: فهَل ينْفَعُه ما معَهُ من الإيمانِ في عدَمِ الخُلُودُ في النار ؟ فيقال: ينْفَعُهُ، إنْ لَمْ يكُنْ المتْرُوكُ شرْطًا في صحَّة الباقِي واعْتِبارِه، وإنْ كان المَتْرُوكُ شرْطا في اعْتِبارِ الباقي لَمْ ينْفَعْه؛ ولهذا لَمْ ينْفَعْ الإيمانُ باللهِ ووِحْدانِيَّتِه... مَنْ أنْكَرَ رسالَةَ محمَّدٍ صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ، ولا تنْفَعُ الصلاةُ مَنْ صلَّاها عمْدًا بغير وُضوءٍ؛ فشُعَبُ الإيمَانِ قد يتعَلَّقُ بعْضُها ببَعْضٍ تعلُّقَ المشْروطِ بشَرْطِه، وقد لا يكُون كذَلِك"[8].

---

[1]- سنن الترمذي- ح 1847
[2]- صحيح البخاري- 5596
[3]- سنن ابن ماجه- ح 3367
[4]- سنن أبي داود- ح 3724
[5]- صحيح البخاري- ح 2930
[6]- صحيح البخاري- ح 5333
[7]- ابن تيمية- الإيمان الكبير- ص 209
[8]- الصلاة وأحكام تاركها 50/4

والحقيقة أنه، وإنْ كان هذا الإنْكارُ لِما كان يَجِبُ أنْ يكون معْلُومًا من الدِّينِ بالضَّرُورَةِ خطِيرًا، إذْ أنه ردٌّ لتعْلِيمِ الله تعالى ورسُولِه؛ فإن الأخْطَرَ منه، كما ألْمَحْنا إلى ذلك فيما مضى، هو أن المُرْجِئَةَ، وبالأخصّ السَّلَفِيَّةُ، قد اضْطرُّوا إلى تأْوِيل جُمْلَة القضَايَا العِلْميَّةِ في المصادِرِ الدِّينِيَّةِ ليصِلوا إلى غَرَضِهم، أي أنهم لم يُفْسِدُوا على المُسْلِمِينَ فِقْهَ هذه القضِيَّةِ فقط، بل جُمْلَةَ عقائِدِ الإسْلَامِ.

وليْسَ عجِيبًا، بعد ثُبُوتِ اجْتِهادِ المُرْجِئَةِ البالِغِ في تأْوِيلِ النُّصُوصِ، ومنها تلك الدَّالة على صحَّة وصْفِ الفاسِقِ بالكُفْرِ، واستِحْقاقِه للوَعِيدِ بذلك، أنْ نَجِدَهم يُشِيعُون في المُسْلِمِينَ إنْكارَ وعيدِ الفُسَّاقِ في الآية التي ابْتَدَأْنَا بها هذا المبحث، وهي قوْلُه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} البقرة/154]، مِمَّا يدْفعُنا للتَّأْكِيدِ، مرة أخرى، أنَّ تذْييلَها بقَوْلِه تعالى:{ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ} هو تعْلِيمٌ خاصٌّ بالمُؤْمِنِينَ، لأن الخطابَ في الآية مُوَجَّهٌ لهم، ليحْذَرُوا ترْكَ الإنْفاقِ في سبيلِ الله، لأنهم سيَدْخُلون بذلك في أهلِ الكُفْرِ. وعلى هذا، فإن ما ذهبَ إليه المُرْجِئَةُ من أن امْتِناعَ الاقْتِداءِ والانْتِفاعِ بتدَخُّلِ الإخْوانِ والأصْدِقاءِ والشُّفَعاءِ خاصٌّ بالمُكذِّبين غيْرُ صحِيحٍ بالمرة، بل إن امْتِناعَ ذلك يعُمُّ كلَّ الكُفَّارِ، ومنهم أهلُ التَّصْدِيقِ.

وبعدُ، فإننا نُحِبُّ أنْ نعْرِضَ تأويلَ المُرْجِئَةِ الفاحِشَ لآيَتَيْن كرِيمَتَيْنِ بالذات، وذلك لأن موْضُوعَهما مُناسِبٌ لِمَا نحن بصَدَدِه من بحثِ مسألة استِحْقَاقِ الكافِرين بالفُسُوقِ للوعيدِ نفْسِه الذي جعَلَه الله تعالى للكافِرينَ بالتَّكْذِيبِ؛ حيْثُ ورَدَ التَّصْريحُ بخُلودِهم في نارِ جهَنَّمَ على ذلك؛ وهما قوْلُه تعالى:{تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}[النساء/13، 14].

والآيتان، كما هو معْلُوم، ورَدَتَا تذْيِيلاً على بعْضِ ما أوْرَدَهُ الله تعالى من أحْكَامِ تتعلَّقُ باليتامَى والوَصايَا والمَوارِيثِ، أي أنها خِطابٌ للمُؤْمِنِينَ، أي المصَدِّقين. وسُمِّيَتْ أحكَامُ اللهِ تعالى حُدُودًا لأنها كالعَلامَاتِ المَضْروبَةِ لتَمْيِيز نِهَايَةِ شيْءٍ، وهو الحَلَالُ، وبِدايَةِ شيْءٍ آخَرَ مِمَّا يتَمَيَّزُ عنه، وهو الحَرَامُ؛ وهو مأخُوذٌ من الحدِّ أي الطرَفِ.

وقد ابتدأ الطبريُّ تَفْسِيرَ الآيَتَيْنِ بِدايَةً حسَنَةً، فقال:"{وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ} في العَمَلِ بِما أمَرَاهُ به مِن قِسْمَةِ المَوارِيثِ ... وغيْرِ ذلك من فَرائِضِ الله، مُخالِفًا أمْرَهما إلى ما نَهَياه عنه. {وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ}، يقُولُ: ويتجاوَزُ فُصُولَ طاعَتِه التي جعَلَها تَعَالَى فاصِلَةً بيْنَها وبيْنَ معْصِيَّتِه، إلى ما نَهاهُ عنه ...{ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا}، يقول: باقِيًا فيها أبَدًا، لا يَمُوتُ، ولا يَخْرُجُ منْها أبدًا. {وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}، يعْنِي: وله عذاب مُذِلٌّ "[1].

ولَمَّا كان هذا التفْسِيرُ يُؤَدِّي إلى الحُكْمِ بالخُلودِ في العذَابِ للفُسَّاقِ، لم يلْبَثْ إلا يسيرًا، ثم عادَ إلى نُصْرةِ الإرْجَاءِ، فقال:" فإنْ قالَ قائِلٌ: أَوَ مُخَلَّدٌ في النار مَنْ عصَى اللهَ ورسُولَه في قِسْمَةِ المَوارِيثِ ؟ قيل: نعَمْ، إذا جمَعَ إلى مَعْصِيَتِهما في ذلك شَكًّا في أنَّ الله فرَضَ عليه ما فرَضَ على عِبادِه في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ، أو عَلِمَ ذلك فحَادَّ اللهَ ورسُولَهُ في أمْرِهما؛ على ما ذَكَر ابْنُ عباس مِن قوْلِ مَنْ قالَ، حِينَ نزَل على رسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قوْلُ الله تبارك وتعالى:{ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنْثَيَيْنِ} إلى تَمامِ الآيَتَيْنِ: أيُوَرَّثُ مَنْ لا يرْكَبُ الفَرَسَ ولا يُقاتِلُ العَدُوَّ ولا يَحُوزُ الغَنِيمَةَ، نصْفَ المالِ أو جَمِيعَ المالِ ؟ اسْتِنْكارًا منهم قِسْمَةَ اللهِ ما قُسِّمَ لِصِغَارِ ولَدِ الميِّتِ ونِسَائِه وإنَاثِ ولَدِه ...كما اسْتَنْكَرَه الذين ذَكَرَ أمْرَهم ابْنُ عباس مِمَّن كان بين أظْهُرِ أصْحابِ رسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ من المُنافِقِين الذين فيهم نزَلَتْ، وفي أشْكالِهم، هذه الآيَةُ؛ فهو من أهْل الخُلُودِ في النار، لأنه باستِنْكارِه حُكْمَ الله في تلك، يصَيِّرُ بالله كافِرًا، ومن مِلَّة الإسْلَامِ خارِجًا"[2].

وقد اخْتَلَفَتْ مواقِفُ المفسِّرين بعد الطبَري من هاتينِ الآيَتَيْنِ ، فمِنْهُم مَن ذهَبَ إلى مثلِ ما ذهبَ إليه، كابْنِ الجَوْزِي والرازِي[3]، ومنهم منْ لم يَعْرِضْ لتفْسيرِها بِحَرْفٍ، كالبَغَوِيّ[4]؛ ومنهم مَنْ تَهَرَّبَ من تفْسيرِها بِخُلودِ الفُسَّاقِ، كابْنِ عاشورٍ، ولكنه لم يتَوَسَّعْ في ذلك، إذْ لَمْ يَتَجَاوزْ ما كتَبَه فيها ستَّةَ أسْطُرٍ، رغْم أهَمِّيةِ الآية وخُطُورَتِها في بحْثِ مسألة وعِيدِ الفسَّاقِ، فقال:" وقوْلُه:{ خَالِداً فِيهَا} اسْتُعْمِل الخلودُ في طُولِ المُدَّة. أو أُرِيدَ من عِصْيانِ اللهِ ورسُولِهِ العْصْيانُ الأتَمُّ وهو

[1]- جامع البيان 72/8، 73
[2]- السابق 72/8
[3]- انظر/ ابن الجوزي- زاد المسير 500/1، والرازي- مفاتيح الغيب 99/5
[4]- تفسير البغوي 180/2

نبْذُ الإيمَانِ، لأنّ القوم يوْمَئِذٍ كانوا قد دَخَلُوا في الإيمَانِ، ونَبذُوا الكفْرَ، فكانوا حَرِيصِين على العمَلِ بِوَصَايا الإسْلامِ، فمَا يُخالِفَ ذلك إلاّ مَنْ كان غيْرَ ثابِتِ الإيمَانِ، إلاّ مَنْ تابَ"[1].

والسُّؤَالُ الذي يَجِبُ طَرْحُه الآن، هو: أيْن الدلِيلُ الذي يَجْعلُ مسْلِمًا عاقِلًا يَتْرُكُ مُحْكَمَ دِلالَةِ الآياتِ على خُلُودِ العُصَاةِ ؟ أهو الدَّليلُ الذي ساقَه الطبَرِيُّ في سبَبِ النُّزولِ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، والذي اسْتَفَادَ منه تَخْصِيصَ الوَعيدِ بالمُنافِقين، إذ هم أهْلٌ لِردَّ حُكْمَ اللهِ بِسَبَبِ الكُفْرِ الذي فيهم، الذي هو التَّكْذِيبُ، أو الشكِّ الذي عشَّشَ في قُلُوبِهم ؟

لا حرَجَ، فلننْظُرْ في مدَى صحَّةِ رواية الطبريّ في سببِ النُّزُولِ المذْكُورِ. إن سنَدَها هو التالي:" حدَّثنا محمد بن سعْدٍ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثني عمّي، قال: حدَّثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس"[2]. والعجِيبُ ليْسَ هذا فقط، بل اعْتِمَادُه متْنَها في التَّفْسيرِ مع أنه ذكَر بنَفْسِه ما يُبْطِلُه بعده مباشرة، حيْثُ أوْرَدَ عن الصَّحابِيّ نفْسِه، بسنَدٍ أحْسنَ، سبَبًا آخر للنُّزُولِ[3]، وهو الأمْرُ الذي وافَقَ فيه الإمامَ البخاري الذي أوْرَدَ الروايةَ قبْلَهُ، فقال:" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ:" كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ؛ فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ وَالثُّلُثَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمُنَ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ"[4].

وبعدُ، فإن الله تعالى لَمْ يَذْكُرْ في الآياتِ التي وردَ فيها الوعِيدُ بالخُلودِ المواريثَ فقط، بل ذَكَرَ فيها الجُرْأةَ على أكْلِ أمْوالِ اليَتامَى بالباطِلِ، وتوَعَّد على ذلك وعِيدًا خاصًّا، فقال:{ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا }[النساء/10]؛ وذلك قبل وُرودِ الوعيدِ العامّ الذي ذيَّل به مَجْموعَ الآياتِ، حيثُ جعَلَهُ الله تعالى لكلّ مُخالِفٍ، مهْما كانت المخالَفَةُ لأمْرِه وأمْرِ رسولِه. وإنْ لم يكُن هذا كافِيًا في إبْطالِ هذا السَّعْيَ الإرْجائِيّ في تعْطيلِ كلِماتِ الله عن دِلالاتِها التي يعْلَمُها كلُّ عارِفٍ باللغةِ، فما قوْلُ المُؤَوِّلين في قَوْلِهِ تعالى:{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}[الأحزاب/36] ؟ وما قوْلُهم في العُمومِ في حديثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حيثُ جعلَ كلُّ مخالَفةٍ لأمْرِه، مهْمَا كان، مُحَادَّةً له، يَسْتَحِقُّ بها صاحِبُها

[1]- التحرير والتنوير 353/3
[2]- جامع البيان 32/7
[3]- السابق 32/7، 33
[4]- صحيح البخاري- ح 4212.

الخُلُودَ في النارِ، حيْثُ قال:" كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى ؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى"[1]؟، وهي الحقِيقَةُ التي ينْصُرُها القُرْآنُ الكَرِيمُ، حيثُ ورَد فيه :{ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[النور/63].

وكما عمَّى العُلَمَاءُ المُرْجِئَةُ على عوامّ المُسْلِمِينَ دلالةَ الآياتِ والأحاديثِ التي سبقَ لنا بحثُها، فأضلُّوهم عن الفهْمِ الصحِيحِ لعقائِدِ الإسْلَامِ، فقد عمَّوْا عليهم دِلالَةَ آيةٍ من أوْضَحِ الآياتِ في كتابِ الله تعالى على وعيدِ الفُسَّاقِ، والذي يُفَسِّرُه جَمْعُها في سياقٍ واحِد بين الكافِرين بالتَّكْذِيبِ والكافِرين بالعِصْيانِ؛ حيثُ أبْطلَتْ اعْتِقادَ انْتِفاعِ الجميعِ بأيّ مُساعَدةٍ، مهما كانت، ومن أيّ جهةٍ كانت؛ وهي قوْلُه تعالى:{ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ}[الأنعام/158].

وكالعادة، فقد بدأ الطبَرِيُّ تفْسِيرَ هذه الآية بدايةً حسَنةً، حيثُ بيَّنَ دلالَتَها على عدَمِ نفْعِ الإيمَانِ بدُون عمَلٍ، فقال:" وأما قوْلُه:{ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا}... ولا ينْفَعُ مَنْ كان بالله وبِرُسُلِه مُصدِّقًا ولِفرائِض الله مُضَيعًا، غيْرَ مُكْتَسِبٍ بِجَوارِحه لله طاعَةً، إذا هي طلَعتْ من مغْرِبِها، أعْمالُه إنْ عَمِلَ، وكَسْبُه إنْ اكْتَسَبَ، لتفْرِيطِه الذي سلَف قبْلَ طُلُوعِهَا"[2]. ولكنَّه لَمْ يبيِّنْ أن الانْتِفاعَ هو تَحْقيقُ المَصْلَحةِ، ولا مَصْلَحَةَ هناك إلا دُخُولُ الجنة، بحيْثُ يدُلُّ عدَمُ الانْتِفاعِ المنْصُوصِ عليه على تضْيِيعِ هذه المصلَحَةِ، وبالتالي خلودُ الفاسِقِ في النار، تَمَامًا كخُلودِ المُكذِّبِ. وعِوَضَ ذلك، نصَّ على أن الوعيدَ في الآية مُوَجَّهٌ للمُشْرِكين، فقال:" القوْلُ في تأْوِيلِ قوْلِه:{ قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ}. قال أبو جعفر: يقُولُ تعالَى لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ علَيْه وسَلَّمَ: قُلْ، يا محمَّدُ، لِهَؤلاء العادِلين برَبِّهِم الأوْثانَ والأصْنامَ: انْتَظِرُوا أنْ تأتِيَكم الملائِكَةُ بالمَوْتِ ... فتُطْوَى صحُفُ الأعْمالِ، ولا يَنْفَعُكم إيمانُكم حِينَئِذٍ إنْ آمَنْتُم، حتَّى تعْلَمُوا حِينَئِذٍ المُحِقَّ منَّا مِن المُبْطِلِ، والمُسِيءَ مِن

[1]- صحيح البخاري- ح 6737

[2]- جامع البيان 266/12

المُحْسِنِ، والصَّادِقَ مِن الكاذِبِ، وتتَبَيَّنُوا عند ذلك بِمَنْ يَحيقُ عذابُ اللهِ وأليمُ نَكالِهِ، ومَنْ النَّاجِي مِنَّا ومِنْكُمْ ومَنْ الهالِكُ..."[1].

والملاحَظُ أن الطبريَّ لم يشْغَلْ نفْسَه هنا بالاجْتِهادِ في إبْطالِ دلالة الآيةِ على وعيدِ الفُسَّاقِ، بل اكتَفى بأنْ حذَفَ هذا الجزْءَ منها، وكأن الله تعالى ما أنْزَلَهُ على قلْبِ الرَّسولِ الكَريمِ. وهو المَنْهَجُ نفْسُه الذي اعْتَمَدَهُ الرازي، حيْثُ يبْدُو من الأسْطُرِ القلِيلَةِ للغايَةِ التي كتبَها، مع أنه سيَّالُ القلَمِ، أنَّه أضْرَبَ صفْحًا عن ذِكْرِ الأنفُسِ التي لم تكْتَسِبْ في إيمَانِها خيْرًا، وهي أنْفُسُ الفُسَّاقِ، بل جعلَ هذه الصِّفَةَ صِفَةً ثانِيةً للأنفُسِ الوَحِيدةِ المذْكُورَةِ في الآية عِنْدَهُ، وهم الكُفَّارُ؛ فقال:" وقَوْلُه:{ لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ} صفَةٌ لقَوْلِه:{ نَفْساً}، وقوْلُه:{ أَوْ كَسَبَتْ فِى إِيمَانِهَا خَيْرًا } صفَةٌ ثانِيةٌ معْطُوفَةٌ على الصِّفَةِ الأُولَى، والمَعْنَى : أن أشْراطَ الساعَةِ، إذا ظهَرَتْ، ذهَبَ أوَانُ التكْليفِ عِنْدَها؛ فلَمْ ينْفَعْ الإيمَانُ نفْسًا ما آمَنَتْ قبْلَ ذلِكَ، وما كسَبَتْ في إيمَانِها خيْراً قبْلَ ذلك"[2].

وقد كنْتُ في بداية تأْليفِ هذا العمَلِ أنْدهِشُ وأتَسَاءَلُ عن بعضِ الظواهِرِ الغرِيبَةِ في منْهَجِ ومُقَرَّراتِ المُرْجِئَةِ، لكن مع توالي السنَوَاتِ والفَحْصِ أصْبَحْتُ عارِفًا بأن المرجئَ الجلْدَ – وكلُّهم جَلْدٌ– يَجُوزُ أنْ يقَعَ منه أيُّ شيءٍ إنْ كان فيه نُصْرَةٌ للإرْجَاءِ، ولو كان هذا الشيْءُ حَذْفَ شيْءٍ من القُرْآنِ الكَرِيمِ، إنْ اضطرَّ إلى ذلك بأن لم يجِدْ "شُبْهَةً"، مهْما بلَغَتْ في التَّفاهَةِ، يُثيرُها، وينْسِجُ عليها التأويلَ الذي يُضِلُّ به الناسَ عن الاعْتِقادِ الصحِيحِ. وبالفِعْلِ، فإن إخْبارَ الآيَةِ عن صِنْفَيْنِ من الأنفُسِ نصٌّ فيها، ولذلك ما رأيْتُ أحدًا من السَّلفِ يقُولُ بأن الآية نزَلَتْ في المُشْرِكين وَحْدَهم، فيَكونُ ذلك "شُبْهَةً" للطبريّ والرازيّ، بل على العكْسِ، إذْ قال السُّدِّيُّ، مثلا: " قوْلُه :{ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا}، يقول: كسَبَتْ في تصْدِيقِها خيْرًا، عمَلًا صالِحًا؛ هؤلاء أهل القِبْلَةِ؛ وإنْ كانَتْ مُصدِّقَةً، لم تَعْمَلْ قبل ذلك خيْرًا، فعَمِلَتْ بعد أنْ رأَتْ الآيَةَ، لم يُقْبَلْ منها"[3]، وقال مُقاتِل بن حيَّان:" قوْلُه:{ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا} يعْنِي: المسْلِمَ الذي لَمْ يعْمَلْ في إيمَانِه خيْرًا، وكان قبْلَ الآيةِ مُقيمًا على الكَبائِرِ"[4].

وهي الحقيقةُ التي لم يُنْكِرْها مِمَّن قرأتُ لهم من المفَسِّرين المُرْجِئَةِ أحدٌ، وهو الأمْرُ الذي قد يفسِّرُه عدَمُ إدْراكِهم التامّ لدِلالَةِ هذه الآية القَويَّةِ على بُطْلان الإرْجَاءِ كما أدْرَكَ ذلك الرازِي،

[1]- السابق 267/12
[2]- مفاتيح الغيب 24/7
[3]- تفسير ابن أبي حاتم- أثر 8174
[4]- تفسير ابن أبي حاتم- أثر 8175

فنرى ابن كثيرٍ يُثبِتُ الوعيدَ "الأكِيدَ" للفسَّاقِ[1]؛ أو لعلَّ ذلك يعُودُ إلى اطمِئْنانِهم إلى أن الوعيدَ وإنْ كان حاصِلًا، إلا أن ذلك لنْ يقعَ في الواقِعِ إذ فضْلُ الله على المُؤْمِنِينَ، أي المصَدِّقين، سيُنْجِيهم، فإن لم يكُنْ ذلك فالشَّفَاعَةُ كفيلةٌ بإخْراجِهم من عذابِ جهَنَّمَ. ولهذا قال ابنُ عاشُورٍ:" ... الأدلَّةَ القطْعِيَّةَ ناهِضَةٌ على أنَّ الإيمَانَ الواقِعَ قبْلَ مَجِيءِ الآياتِ لا يُدْحَضُ إذا فرَّطَ صاحِبُهُ في شيْءٍ من الأعْمالِ الصَّالِحَةِ"[2].

وقد كنتُ نَوَيْتُ أنْ أتوقَّفَ عن إيرادِ تأْوِيلاتِ المُرْجِئَةِ للنُّصُوصِ في هذا المبحث، وأكتَفِيَ بما أوْرَدتُه منها، حيثُ أنها كافيَّةٌ في بيانِ غرَضِي، وهو أنْ أضعَ بين يدَيْ القارئِ النصَّ الإلهِيَّ أو النبَوِيَّ المحْكَمَ من حيْثُ الدلالةُ بِمُجَرَّدِ العِلْمِ باللغَةِ، وأعْرِضَ معه مُحاوَلَةَ تَحْرِيفِه، بلْ تَحْرِيفُه بالفِعْلِ؛ إذْ أصبحَ التأْوِيلُ المُحَرِّفُ هو مذْهَبُ عُمُومِ المُسْلِمِينَ؛ ولكنَّنِي سأتَّبِعُ هذا المنْهَجَ لِمرَّة أخيرةٍ، وذلك في الاستِدْلال بالآيةِ القادِمة، وذلك لأن فيها تعلِيمًا لكلِّ باحثٍ عن حقائقِ مذْهَبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في كلِّ مسألة، وهي أن هذا الكتاب العزيزَ لا يَعْرِضُ لأصُولِه مرَّة واحِدةً، ثم ينْصَرِفُ، بل هو "يُثَنِّي" تعاليمَه، بحيثُ تَجِدُها مُكرَّرَةً؛ وهو المنهجُ الذي يُعْطِي فُرْصَةً مُؤَكَّدة لكلِّ أحدٍ للتعرُّفِ التامِّ على مذْهَبِه، حيْثُ يستَعْمِلُ أكثرَ من نصٍّ واحدٍ في فِقْه مسْأَلَةٍ واحِدَةٍ، فتَرْفِدُ النُّصُوصُ بعْضَها بعْضًا.

والآيَةُ التي أقْصِدُ وردَتْ فيها المعَانِي نفْسُها التي ورَدَتْ في الآيةِ التي حاولَ الطبري والرازي وغيْرُهُما إبْطالَ دلالتِها على الوعيد بالخلُودِ للفُسَّاقِ، ولكِنْ بأُسلوبٍ مُخْتَلِفٍ. ورغْمَ أنني سأعود إلى استِعْمال هذه الآيةِ في البحْثِ الذي سأُخَصِّصُه لمسألة التَّوْبَةِ، إلا أنْ لا حرجَ في استِخْدامِ جزْءٍ منها في تَحْقيقِ الغرضِ الذي حدَّدْتُه في هذا المقام.

والذي أقْصِدُه موْجُودٌ في قوْلِه تعال:{ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}[النساء/17، 18]، وهما آيتان نزلَتا بعد آيَةِ وعيدِ الذِي يتولَّى عن طاعة اللهِ والرسُولِ، والتي سبقَ دِراستُها من قريب؛ وجاء الفصْلُ بينَهما بالإخْبارِ عن حالِ مُرْتَكِبي الفاحِشة

[1]- انظر/ تفسير ابن كثير 376/3

[2]- التحرير والتنوير 204/5

في آيتَيْنِ، اشْترط الله تعالى في الثانية منهما التَّوْبَةَ للقَبُولِ منهم، فقال:{ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا}[النساء/16].

قال الإمامُ الزمَخْشَرِيُّ:" {التَّوْبَةُ} من تابَ اللهُ علَيْهِ، إذا قبِلَ توْبَتَه وغفَرَ له، يعْنِي: إنّما القَبُولِ والغُفْرانُ واجِبٌ على الله تعالى لِهَؤُلاء. {بِجَهَالَةٍ} في موْضِعِ الحالِ، أيْ يعْمَلُون السُّوءَ جاهِلِين سُفَهَاءَ ، لأنَّ ارْتِكابَ القبِيحِ مِمَّا يدْعُو إليه السَّفَهُ والشَّهْوَةُ، لا مِمَّا تدْعُو إليه الحكْمَةُ والعقْلُ. وعند مجاهِدٍ: من عصَى اللهَ فهو جاهِلٌ، حتَّى ينْزِعَ عن جَهالَتِه. {مِن قَرِيبٍ} من زمانٍ قرِيبٍ. والزَّمانُ القريبُ: ما قبْلَ حضْرَةِ الموْتِ، ألا ترَى إلى قوْلِه:{ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الموْتُ} فبَيَّنَ أنَّ وقْتَ الاحْتِضارِ هو الوقْتُ الذي لا تُقْبَلُ فيه التَّوْبَةُ، فبَقِيَ ما وراء ذلِكَ في حُكْمِ القرِيبِ"[1].

ومن الأشياءِ المُنْكَرةِ التي أحْدَثها "بعْضُهم" في هذا التفْسيرِ الجليلِ هو مُحاوَلةُ تَحْرِيفِ مذْهَبِ صاحِبِه، إذ جعَلُوهُ يتساءلُ عن المَوْصُوفينَ بأنهم "يعْمَلُون السيِّئاتِ" ، فقالوا على لِسانِه:" فإنْ قُلْتَ : منْ المرادُ بالذين يعمَلُون السيِّئاتِ، أهُمْ الفُسَّاقُ من أهْلِ القبْلَةِ أم الكُفَّارُ ؟ قلت: فيه وجْهانِ: أحدُهُما أنْ يُرَادَ الكُفَّارُ، لظاهر قوله:{وَهُمْ كُفَّارٌ}، وأنْ يُرادَ الفُسَّاقُ، لأن الكلام إنّما وقَعَ في الزانِيَيْنِ، والإعْراضُ عنهما إنْ تابَا وأصْلَحَا، ويكون قوْلُه:{وَهُمْ كُفَّارٌ} وارداً على سبِيلِ التغْلِيظِ كقَوْلِه:{وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِىٌّ عَنِ العالَمِينَ} [آل عمران/ 97] وقوْلِه:" فلْيَمُتْ، إنْ شاءَ يهُودِيًّا أو نصْرَانِيًّا"... لأنَّ مَنْ كان مُصَدِّقاً، ومات وهو لَمْ يُحدِّث نفْسَه بالتَّوْبَةِ، حالُهُ قَرِيبَةٌ من حَالِ الكافِرِ، لأنَّه لا يَجْتَرِئُ على ذلك إلا قَلْبٌ مُصْمَتٌ"[2]."

وقد يقولُ قائلٌ: ولماذا تتهِمُ "البعْضَ" بتحْرِيفِ كلامِ هذا المُفَسِّرِ، ولماذا لا يكون هذا من تفْسِيره؟

والجوابُ، هو: إن الإمامَ الزمخْشريَّ إمامٌ من أئِمَّةِ اللُّغَةِ والبلاغَةِ العرَبِيَّةِ، فيَسْتَحِيلُ أنْ يجْهَلَ أنَّ عبارة { وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} تتحدَّثُ عن نَوْعَيْنِ من الناس، هما الفُسَّاقُ، والكفَّارُ؛ ولأنَّ وعيدَ الكُفَّارِ يكْفِي فيه الكُفْرُ؛ فلا يكونُ "الذين يعْمَلون السيِّئاتِ" إلا وصْفًا للفُسَّاقِ من أهل التوْحِيدِ وحْدَهم. ومِمَّا يزيدُ هذا وُضُوحًا هو أنه قد فصَّلَ الحديثَ عن وعِيدِ هذيْنِ النوْعَيْنِ قبل "تَحْرِيفِ" كلامِه، حيثُ قال:" {وَلاَ الذين يَمُوتُونَ}: عطْفٌ على " الذينَ يعْمَلُونَ

[1]- الكشاف 390/1

[2]- السابق 391/1

السيِّئَاتِ". سوَّى بيْنَ الذين سوَّفُوا تَوْبَتَهم إلى حضْرَةِ الموْتِ وبيْنَ الذِين ماتُوا على الكُفْرِ في أنَّه لا توْبَةَ لهم، لأنَّ حضْرَةَ الموْتِ أوَّلُ أحْوالِ الآخِرَةِ، فكما أنَّ المائِتَ على الكُفْرِ قد فاتَتْه التَّوْبَةُ على اليَقِينِ، فكذَلِكَ المُسَوِّفُ إلى حضْرَةِ الموْتِ لِمُجاوَزَةِ كلِّ واحِدٍ منهما أوَانَ التكْليفِ والاخْتِيارِ. {أُوْلَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ } في الوَعِيدِ، نظِيُر قوْلِه:{فَأُوْلَئِكَ يَتُوبُ الله عَلَيْهِمْ} في الوعْدِ، ليَتَبَيَّنَ أنَّ الأمْرَيْنِ كائِنانِ لا مَحالَةَ"[1].

وبعدُ، فإن الإمامَ الزمخْشريَّ مُعْتَزِليٌّ، وهذه الفِكْرَةُ التي حكَمْنا بأنها مَدْسُوسَةٌ على تفْسيرِه فِكْرةٌ إرْجائيَّةٍ بامتِيازٍ، يشْهَدُ لها استِحْضارُ جمْهُورِ المُفَسِّرين المُرْجِئَةِ هذا المعْنَى في تفاسيرِهم، لأنه الطريقُ الوحيدُ لتأْوِيلِ هذه الآية تأْوِيلا يَمْحُو دِلالَتها على حكْمِ الله تعالى باشْتِراكِ الفُسَّاقِ مع الكُفَّارِ في استِحْقاقِ الوَعيدِ نفْسِه. وهو منْهَجٌ تعوَّدوه إذْ رأيْناه في الكثيرِ من تَحْريفاتِهم للآياتِ التي سبَقَ بحْثُها.

وبالفِعْلِ، فإنك تجِدُ ابنَ أبي حاتِمٍ يَجْتَهِدُ اجْتِهادا بالِغًا في مُحاوَلةً إبْطالِ دِلالةِ "الذينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ" على غَيْرِ التائِبين من الفُسَّاقِ المُؤْمِنِينَ، رغمَ أنه أقرَّ بأن قوْلَه تعالى قبْلَها{ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ} نزَلَتْ في المُؤْمِنِينَ. وكان طريقُه إلى ذلك أنْ روَى عن أبِي العاليَّةَ أنها نزَلَتْ في المُنافِقين، وعن الثوْرِيّ أنها في أهْلِ الشِّرْكِ[2]. ولم يُثْنِه عن هذا التأْوِيلِ الذي حرَّفَ به معْنَى كتابِ الله أنه يُدْخِلُ الضعْفَ في أسْلُوبِه أيْضًا، حيْثُ جعَلهُ يُكرِّرُ المعْنى الواحِدَ دون داعٍ، إذْ أن الله تعالى قد خصَّصَ "المُنافِقين" أو "المُشْرِكين" بالذِّكْرِ عندما توعَّدَ { الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ}، أوَ ليْسَ المنافِقُون كُفَّارًا، أوَ ليْسَ المُشْرِكُونَ كُفَّارًا ؟

وهو الأمْرُ الذي انْتَبه إليه معاصِرُه، الطَبرِيُّ، فكان سببًا لتعْمِيمِه الوَعيدَ في الآية على الفُسَّاقِ والكفَّار، فقال:" وأوْلَى الأقْوالِ في ذلك، عِنْدي، بالصوَابِ، ما ذكَرَهُ الثوْرِيُّ أنه بلَغَه أنَّه في الإسْلامِ؛ وذلِك أن المُنافِقِين كفارٌ، فلَوْ كان مَعْنِيًّا به أهْلُ النفَاقِ لَمْ يكُنْ لقَوْلِه:{ وَلَا الذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ} معْنًى مفْهُومٌ، إذْ كانُوا والذين قبْلَهُم في معْنَى واحِدٍ مِنْ أنَّ جميعَهم كفارٌ؛ ولا وَجْهَ لتَفْريقِ أحْكَامِهِم، والمعْنَى الذي من أجْلِه بطَلَ أنْ تكُون لهم توْبَةٌ واحِدٌ. وفي تفْرِقَةِ اللهِ جلَّ ثناؤُه بين أسْمائِهِم وصِفاتِهم، بأنْ سمَّى أحَدُ الصنْفَيْنِ كافِرًا، ووَصَفَ الصنْفَ الآخَرَ بأنهم أهْلُ

[1]- السابق

[2]- انظر/ تفسير ابن أبي حاتم 445/17...

سيِّئاتٍ، ولَمْ يُسَمِّهم كفارًا ما دلَّ على افْتِراقِ معانِيهِم... وفي صحَّةِ كوْنِ ذلك كذَلِكَ، صِحَّةُ ما قلْنَا وفسَادُ ما خالَفَهُ"[1].

ورغم أنهما اخْتَلَفَا في هذا، فإن إرْجَاءَهُمَا قد قادَهُما إلى البحْثِ عن مَخْرَجٍ يُبْطِلُ وَعِيدَ الآية للفُسَّاقِ مع أنه معْنَى مُحْكَمٍ. وقاد عِلْمُ ابنُ أبي حاتِمٍ بأن تفْسيرَه ليْسَ بشيءٍ إلى إيرادِ نقْلٍ آخَرَ، عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، يُحَقِّقُ غرَضَه؛ غيرَ مُنْتَبِهٍ إلى أن ما أوْرَدَهُ آخِرًا يشْهَدُ ببُطْلانِ ما أوْرَده أوَّلا، ويُؤَكِّدُ وعِيدَ الفُسَّاقِ في الآيَةِ موْضُوعَ التفْسيرِ؛ إذْ الرِّوايَةُ الثانِيَّةُ لا تُخْرِجُهم بدِلَالةِ نصِّها، وهو ما حاوَلَ ابنُ أبي حاتِمٍ التَّمْويهَ به، بلْ بدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، وهو ما أوْرَده من أن سببَ نُزُولِ قوْلِه تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاء}[النساء/48] هو إخْراجُ الفُسَّاقِ من الوعيدِ في قوْلِه تعالى:{وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ...}، وتَحْريمُ اللهِ "المَغْفِرَةَ على مَنْ ماتَ وهو كافِرٌ"[2].

وهو المنْهَجُ الذي اعْتَمَدَه ابْنُ جريرٍ، فقال:" عن ابْنِ عبَّاسٍ: قوْلُهُ:{ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ}... فأنْزَلَ اللهُ تبارَكَ وتعَالَى، بعْدَ ذلِكَ:{ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}، فحرَّمَ اللهُ تعالَى المغْفِرَةَ على مَنْ مات وهو كافِرٌ، وأرْجَأَ أهْلَ التوْحِيدِ إلى مَشِيئَتِه، فلَمْ يُؤَيِّسْهُمْ من المَغْفِرَةِ"[3].

ومن النُّكَتِ التي أحِبُّ أنْ يعْرِفَها القارئُ، والتي نبَّهَنِي إليها نقْدِي لمذْهَبِ الرازي في المسألة هي أنَّ موْضوعَ الآية بالأصالةِ ليْسَ الإخْبارَ عن وعيدِ الكُفَّارِ، بل الفُسَّاقِ، أما الحديثُ عن الكُفَّارِ فهو استِطْرادٌ. قال الرازي، مُحَاوِلًا أنْ يجِدَ في اللغةِ مَخْرَجًا للفُسَّاقِ من الوَعِيدِ:" الضمِيرُ يَجِبُ أنْ يعُودَ إلى أقْرَبِ المذْكُوراتِ، وأقْرَبُ المذْكُوراتِ مِن قوْلِه:{ أُوْلَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً} هو قوْلُه:{ وَلاَ الذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ} فَلِمَ لا يَجُوزُ أنْ يكونَ قوْلُه:{ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً} عائِدًا إلى الكُفَّارِ فقَطْ. وتَحْقِيقُ الكلامِ فيه أنه، تعَالَى، أخْبَرَ عن الذين لا يَتُوبون إلا عند الموْتِ أن توْبَتَهم غيْرُ مقْبولَةٍ، ثم ذكَرَ الكافِرين بعد ذلك، فبَيَّن أن إيمَانَهم عند الموْتِ غيْرُ مقْبُولٍ؛ ولا شَكَّ أن الكافِرَ أقْبَحُ فعْلًا وأخَسُّ درَجَةً عند الله من الفاسِقِ، فلا بُدَّ وأنْ يَخُصَّه بِمَزيدِ إذْلالٍ وإهانَةٍ، فجَازَ أنْ يكُون قوْلُه:{أُوْلَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً} مُخْتَصًّا بالكافِرينَ"[4].

[1]- جامع البيان 102/8
[2]- تفسير ابن أبي حاتم 1/ 453
[3]- جامع البيان 101/8
[4]- مفاتيح الغيب 115/5

ويُنبّهُ هذا القوْلُ إلى حقيقةٍ أخْرى في منْهَجِ المُرْجِئَةِ، وهي أنهم لم يتوقَّفوا عند حذْفِ آياتٍ من القُرْآنِ الكَرِيمِ، والتأْويلِ الفاسِدِ، كما بيَّنا ذلك في عشَراتِ النُّصُوصِ التي حقَّقْنَاها للآياتِ الكرِيمَةِ والأحاديثِ الشَّريفةِ، بل تجاوَزُوا ذلك إلى السَّعْيِ إلى إفْسَادِ دِلالاتِ اللُّغَةِ العرَبِيَّةِ نفْسِها، وهي الطرِيقُ الوحيدُ لفَهْمِ النُّصُوصِ.

وقد جرَى الرازي على مثلِ هذا المذْهَبِ، فحاولَ أنْ يقْلِبَ حقائِقَ اللُّغَةِ. والتَّحْقيقُ: أن اسْمَ الإشارة "أولئك" يُحِيلُ إلى "مُشارٍ إليه" بعيدٍ[1]، وهم "الذين يعْمَلُون السيِّئاتِ"، أيْ فسَّاقُ المُوَحِّدِين، لا إلى "مُشارٍ إليه" قريبٍ، فيكُونُ تعْيِينًا للكُفَّارِ. وقد نبَّهني هذا، وقد كنْتُ غافِلا، إلى الحقيقة التي تقفِزُ أمام كلِّ أحَدٍ، وهي أن كلّ الآياتِ السابِقةِ على هذا الموْضِعِ كانت وصَايا إلَهِيَّةً لأهْلِ الإيمَانِ بإجْراءِ أحْكامِه في المَوَاريثِ واليَتامَى، وقد ختَمَها بوَعِيدِ المُتوَلِّين عن الطاعَةِ منهم، كما نبَّهْنا إلى ذلك، فقال:{ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}[النساء/13، 14]؛ ثم أخبَر عن حُكْمِ مُرْتَكِبي الفاحِشَةِ من نِسَاءِ المُؤْمِنِينَ، فقال:{ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا}[النساء/15]؛ ثم أخْبَرَ عن حكْمِ الزُّناةِ – أو فاعِلِي فِعْلِ قوْمِ لوطٍ– فقال:{ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا}[النساء/16].

وجاءت بعد هذا آيتان، الأولى منهما في بيان شَرْطِ القَبُولِ من العُصَاةِ، وهي التَّوْبَةُ، فقال الله تعالى:{ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا}[النساء/17]، وجاءَ بعدها بيانُ شرْطِ قَبُولِ التَّوْبَةِ نفْسِها، وهو أنْ تقعَ في زمَنِ صحَّة التكْلِيف، فقال الله تعالى:{ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}[النساء/18].

ويدُلُّ كلُّ هذا على أن هذه الآيةَ الأخيرَةَ هي في وَعِيدِ أهْل الفُسُوقِ بالأصالَةِ، بدليل أنَّ الآياتِ كلَّها قبْلَها في الفُسَّاقِ، إضافةً إلى أنه ابْتَدَأ بذِكْرِهم فيها، فقال{ وليْسَتْ التَّوْبَةُ للذِينَ يعْملُون

[1]- أبو هلال العسكري- الفروق اللغوية- ص 85

السيِّئَاتِ}، فبيَّن عدَمَ قَبُولِ توْبتِهم عند حُلولِ الموْتِ، وعطَفَ عليهم الكُفَّارَ؛ فدلَّ ذلك على أن ذِكْرَ "هؤلاء" استِطْرادٌ، قرَنَ به حكْمَهم إلى حكْمِ "أُولَئِكَ". واسْتِنادًا إلى السِّيَاقِ، وإلى دلالة اسْمِ الإشارة، وعلى الضِدِّ مِمَّا حاولَه الرازي، فإن الوعيدَ المذْكُورَ في قوْلِه تعالى:{ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا} خاصٌّ بالفُسَّاقِ، ولا يُشَارِكهم فيه الكُفَّارُ إلا مُشَارَكةَ المعْطُوفِ على المعْطُوفِ علَيْه.

3-7- المطلب السابع: دِلالة تآلُفِ الشَّرْعِ على وعيد الفُسَّاق

ما عرَضْناه في المطلبِ السَّابِقِ هو شيءٌ يتعلَّق ببعضِ منْهَجِ المُرْجِئَةِ في إبْطالِ الوَعِيدِ، أما إنْ نحن ذهبنا نبْحَثُ عن العلَّةِ التي لأجْلِها آمن المُرْجِئَةُ بفِكْرَةِ التفَضُّلِ بالغُفْرانِ والشَّفَاعَةِ فإننا نجِدُها في مَحْضِ الجهْلِ بأَسَاسِيَّات الدِّين الذي بعَثَ الله تعالى به الرسُلَ عليهم السَّلَامُ جميعا، وأتمَّ بيانَه بِخَاتَمِهم، محمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وبالفِعْلِ، فإن من الجهْلِ البالِغ تناسِي أن الله تعالى ما وَعَدَ أحدا بإدْخالِه الجنة بِمُجرَّدِ الإيمَانِ، أيْ التَّصْدِيقِ، وهو مذْهَبُ المُرْجِئَةِ جميعا؛ بل وعدَ الخلْقَ بذلك على الإيمَانِ الحَقِّ، وهو الإسْلَامُ، وهو ذلك المُرَكَّبُ من التَّصْدِيقِ والعمَلِ الصالِحِ، مع بذْلِ الوُسْعِ فيه؛ وكلاهما قد جاء بصِيغَة الأمْرِ بأشياءَ والنهْيِ عن أشياءَ، كما بيَّنَّا فيما سبقَ. وتتمَّةً لهذا، فقد أخْبَر أن أسباب استِحْقَاقِ الوعِيدِ ليْس أنْ يتْرُكَ الإنسانُ الإيمَانَ، أي التَّصْدِيقَ، بل بِتَرْكِ الإتْيانِ بأيِّ رُكْنَيْ التكْليفِ كان، وهما عمَلُ القلبِ، وهو الإيمَانُ المطْلَقُ، أي التَّصْدِيقُ، وما يلْزَمُه من تعْظِيمٍ، وعمَلُ الجوارحِ الأخرى، وهو الطاعَةُ والخُضُوعُ في العِباداتِ والمُعامَلاتِ، وما يلْزَمُه من إخْلاصٍ. والإتْيانُ بِهَذَيْنِ معا يُنتِجُ الإنسانَ المُسلِمَ، أيْ الخاضِعَ المُسَلِّمَ لله تعالى بالعُبوديَّةِ بالطاعَةِ له في كلِّ الأمْرِ والنهْيِ، وهو الموْصوفُ بالمُؤْمِنِ الحقِّ، وهو غَرَضُ الله تعالى من الخلْقِ.

وقد بيَّنَّا، في مواضِعَ مُتَعَدِّدة ممَّا سبق هذه الحقيقةَ، وهي عهْدُ الله تعالى مع الناسِ جميعًا؛ وتكْمِلَتُها النظَرِيَّةُ الضَّرُورِيَّةُ هي أنْ نقُولَ: إن الله تعالى قد رَتَّبَ التكَالِيفَ، كما يظْهَرُ في مصادر الدِّينِ، بحيْثُ تبْدو مُتكامِلَةً مُتقابِلَةً؛ إذ الإيمَانُ، أي التَّصْدِيقُ، يحتاج إلى الطاعَة، فيَتكامَلانِ، وهما مُقابِلان للكُفْرِ، أي التَّكْذِيبِ والتوَلِّي عن الطاعةِ. وعلى هذا، فالتَّكْليفُ هو أمرٌ بالتَّصْدِيقِ والطاعَةِ، ونَهْيٌ عن التَّكْذِيبِ والتوَلِّي. والله تعالى وعَدَ على طاعَة كلِّ أمْرِه بالجنة، وتوَعَّد على عِصْيانِ كلِّ كبيرٍ من أمْرِهِ بالنار، كما أنه، تعالى، يُجازِي على فعْلِ بعْضِ أمْرِه فقط بتَخْفِيفِ

العذابِ، ويُعاقِبُ على تَرْكِ بعضِ أمْرِه فقط بالتخْفِيفِ نفسِه. ولهذا أخْبَرَ بأنه يُحْصِي أعْمالَ العامِلين، ولو كان مِثْقالَ ذرَّةٍ، وأنه لا يُضيّعُ أجْرَ عمَلٍ، مهْما كان كبِيرًا أو صغِيرًا، ولا عُقُوبَةَ تَرْكٍ مهْمَا كان صَغِيرًا أو كَبِيرًا؛ وقد قال:{ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ}[القمر/53]، وقال:{ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ. فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}[الزلزلة/6- 8]، وقال:{ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ. وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ}[القارعة/6- 9].

ويُصدِّقُ هذا أن الجنةَ درَجاتٍ، والنارَ دركَاتٍ، ولا يعْلَم تفْصيلَ ذلك إلا الله تعالى،كما قال:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آَيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُون. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}[الأنفال/2- 4]، وقال:{ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّهُمْ كَانُوا خَاسِرِينَ. وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[الأحقاف/18، 19].

وهذا كلُّه أساسُ اتِّصَافِ الله تبارك وتعالى بأنه عادِلٌ، وليس ما يقُولُه المُرْجِئَةُ من أن عدْلَه يقْتَضِي أنْ يُدْخِل الفُسَّاقَ الجنة، إذْ أنَّهم من العامِلِينَ، إذ لهم تصْدِيقٌ.

إن بناء الدِّينِ الإِسْلَامِيّ على هذا التكَامُلِ والتقَابُلِ المذْكُورِ حقيقةٌ مُحْكَمَةٌ، وقد عالَجْنا مسائل منه عند البحث في إثبات أن العَمَلَ، مهْما كان حالُ العامِلِ، مؤثِّرٌ تأثِيرًا حقِيقِيًّا في الثوابِ والعِقاب، وبالأخصّ في الجزئية المُتَعَلِّقة بتكْلِيفِ الكُفَّارِ بفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، والبحْثِ المُتَعلِّقِ بانْتِفاء الإِيمَانِ اليقِينِيّ عن الفُسَّاق. والتكْمِلةُ الاسْتِقْرَائِيَّةُ لكُلِّ هذا هي أن الله تعالى قد أخْبرَ بِحَقِيقَةِ بِناء الإِسْلَامِ على التَّصْدِيقِ والطاعَةِ في مواضِع كثيرة؛ فقد ذمَّ الله تعالى الإنسانَ الكافِرَ على تركِ هذَيْن الرُّكْنَيْنِ معا، فقال:{ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى. وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى}[القيامة/31، 32]، فنَفَى عنه الإثْيانَ بشيْئَيْنِ، وهما التَّصْدِيقُ والعمَلُ، وأُنْمُوذَجُه هنا الصَّلاةُ، وأثْبَتَ عليه المَجِيءَ بشيْئَيْنِ، وهما التَّكْذِيبُ والتوَلِّي عن الطاعَة.

ومن المؤكَّد أن هذه الحقيقةَ ليْسَتْ شيئًا جدِيدًا جاءت به الشَّرِيعَةُ المُحَمَّدِيَّةُ، بل هي شيءٌ مُلازِمٌ للإِسْلامِ، أي الدِّينِ الذي خاطبَ به اللهُ تعالى الإنسان على لِسانِ كلِّ نبِيٍّ، ولذلك نجِدُها في الشَّرِيعَةِ المُوسوِيَّة؛ حيثُ خاطبَ بها مُوسَى وهارُونُ عليهما السَّلَامُ فِرْعونَ؛ فقال الله تعالى:{

قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى. قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى. فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى. إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى}[طه/45- 48].

ويؤكِّدُ هذه الحقيقةَ إخْبارُ الله تعالى أنها هي علَّة الثوابِ والعِقابِ يومَ القيامَةِ، حيثُ قال:{ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى. الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى. وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى. الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى. وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى. إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى. وَلَسَوْفَ يَرْضَى}[الليل/15- 21]. إن العقابَ، إذن، واقِعٌ على شيْئَيْنِ، هما التَّكْذِيبُ والتوَلِّي، وكذلك الثوابُ، إذ هو على شيْئَيْنِ، هما الطاعةُ، التي نَبَّه عليها بأداءِ الزَّكاةِ، والتَّصْدِيقُ، الذي نَبّه عليه بإرادَةِ وجْهِ اللهِ تعالى بالعمَلِ.

وليس عجيبًا، بعد هذا، بل من ضَرُورَاتِ التنَاغُم بين أحْكامِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ أنْ نَجِدَ في تعْلِيم الله تعالى للمُسْلِمِينَ زمَنَ الرسولِ الخاتَمِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، الأمْرَ بالطاعةِ لأمْرِ الله تعالى ورسُولِه، والنهْيَ عن التوَلِّي، والتحْذيرَ منه، والوَعِيدَ الشَّدِيدَ عليه، وما ذلك إلا لأن الطاعَةَ رُكْنٌ في الدِّينِ، كما يدُلُّ عليه قوْلُه تعالى:{ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ}[النور/51، 52]

ومِمَّا يُثِيرُ الانتِباه، ويدُلُّ على التناغُمِ المعْجِزِ، أنْ تَجِدَ القُرْآنَ الكَرِيمَ يَقْرِنُ الإيمَانَ الحقَّ بالطاعَةِ، تماما كما قَرنَ التوَلِّي بالتَّكْذِيبِ، فيقُول الله تعالى:{ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}[النساء/65]، وقال:{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}[الأنفال/1].كما تجدُ الوعِيدَ مقْرُونًا، في آياتٍ كثيرةٍ، بتولّي المُؤْمِنِينَ، أي المصَدِّقين، عن الطاعَةِ؛ ومنها قوْلُه تعالى:{ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}[المائدة/92]، وقوْلُه:{ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[الحشر/7]، وقوْلُه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُم}[محمد/33]، وقوْلُه:{ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا}[النساء/80].

وبهذا يتَبَيَّن، مرَّة أخرى، أن الإسْلامَ يقُومُ على رُكْنَيْنِ هما: الإيمَانُ والعمَلُ، وهما عَهْدُ الله مع المكَلَّفِين، وأن الوعْدَ لا يُسْتَحَقُّ إلا بالسَّمْعِ والطاعَةِ فيهما معا، فيكونُ الوعِيدُ مُسْتَحقًّا بالتولّي عن الطاعَةِ، سواءً في العِلْمِيَّاتِ، بالتَّكْذِيبِ بالعقائِدِ وردِّ الأخْبارِ، أو العمَلِيَّاتِ، بالعِصْيانِ في العِباداتِ والمُعامَلاتِ. ولهذا مدَحَ اللهُ تعالى المُطِيعِينَ، فقال:{ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ. الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ}[الرعد/19، 20]، وحذَّر من العِصْيانِ، فقال للمُؤْمِنِينَ، بعد ذِكْرِ وُجوبِ شيْءٍ قدْ يبْدُو بدُونِ كبيرِ قيمةٍ مُقارَنَةً بالتوْحِيدِ، وهو الوُضُوءُ :{ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ}[المائدة/7].

ويجِدُ كلُّ هذا تجلّيه التامّ في قوْلِ اللهِ تعالى، مُخاطِبًا المُؤْمِنِينَ:{ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ}[الحجرات/7]، حيثُ جعَلَ الإيمَانَ الحقَّ – بدليل السِّياقِ– مُقابِلا لثَلاثَةِ أحوالٍ، كلُّها تنْقُضُه، وهي: التَّكْذِيبُ ومُخالَفَةُ الأمْرِ، وهو معْنَى الفُسُوق، والعِصْيَانُ، وهو مُخالَفةُ النهْيِ؛ بدَليل وصْفِهم بالرَّشَادِ، وهو الاهْتِداءُ إلى الحقّ، والاسْتِقامَةُ عليه، مع الصَّلابَة فيه؛ وهو حالٌ لا يُمْكِنُ أنْ يكون وصْفًا للمُكذِّبين أو الفُسَّاقِ أو العُصاةِ.

3-8- المطلب الثامن: مُحاوَلة لفَهْمِ سر الاستِمَاتَة في اعتِقاد الإرجاء

قدْ يقولُ قائِلٌ: إنْ كان المُرْجِئَةُ كثيرا ما يُثْبِتُون في الكثير، إنْ لم يكُنْ في كلِّ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والأحاديثِ الشَّريفةِ التي درَسْناها الوعيدَ الشَّديدَ بدُخولِ الفسَّاقِ جهنَّم، إمَّا بصَريحِ عباراتِهم، وإمَّا لِتَهافُتِ شُبُهاتِهم؛ فماذا ينْتَظِرون أكْثَرَ دِلالة من مئاتِ الآياتِ والأحاديثِ الصريحةِ المُحْكَمَةِ على بُطْلانِ فكرةِ الإرْجَاءِ والطمَعِ في الشَّفَاعَةِ ؟ هل ينْظُرون أنْ يأتِيَ الملائكةُ أو بعْضُ آياتِ اللهِ ليَقْتَنِعُوا ؟

وأقولُ: أبدًا، فإن المُرْجِئَةَ لا ينْتَظِرُون لا هذا ولا ذاك؛ لأنهم شبَّهوا على أنفُسِهم بأفْكارٍ إنْسانيَّةٍ صدَّقُوهَا، وأمانِيَّ تعلَّقوا بها، فرَدُّوا على الله تعالى قوْلَهُ:{ لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا}[النساء/123}؛ مُطمئِنِّينَ إلى أن ذلك هو الحقُّ الذي دلَّ عليه القُرْآنُ والسنَّةُ، فقال الآجُرِي:" إنَّ المكذِّبَ بالشَّفَاعَةِ أخْطَأ

في تأْوِيله خطَأً فاحِشًا، خَرَجَ به عن الكِتابِ والسنَّةِ؛ وذلك أنه عمَدَ إلى آياتٍ من القُرْآنِ نزَلَتْ في أهْلِ الكُفْرِ، أخبَرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ أنَّهم إذا دخَلُوا النارَ أنَّهُمْ غيْرُ خارِجين منها، فجعَلَها المكَذِّبُ بالشَّفَاعَةِ في المُوَحِّدِين، ولَمْ يلْتَفِتْ إلى أخْبارْ رسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ علَيْهِ وسلَّمَ في إثْباتِ الشَّفَاعَةِ أنَّها إنَّمَا هي لأهْلِ الكبائِرِ، والقُرْآنُ يدُلُّ على هَذَا، فخَرَجَ بقَوْلِهِ السُّوءِ عن جُمْلَةِ ما عليه أهْلُ الإيمَانِ"[1]. وقال ابْنُ تيمِيَّةَ:" وَالْمُذْنِبُونَ الَّذِينَ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُمْ عَلَى حَسَنَاتِهِمْ، فَخَفَّتْ مَوَازِينُهُمْ، فَاسْتَحَقُّوا النَّارَ ؛ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ " لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ "، فَإِنَّ النَّارَ تُصِيبُهُ بِذُنُوبِهِ، وَيُمِيتُهُ اللَّهُ فِي النَّارِ إمَاتَةً، فَتُحَرِّقُهُ النَّارُ إلَّا مَوْضِعَ السُّجُودِ؛ ثُمَّ يُخْرِجُهُ اللَّهُ مِنْ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ؛ وَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ. فَبَيَّنَ أَنَّ مَدَارَ الْأَمْرِ كُلِّهِ عَلَى تَحْقِيقِ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَهِيَ " لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ "[2].

ومعْنى هذا أن المُرْجِئَةَ قد استَرْوَحُوا إلى بعضِ النُّصُوصِ فاتَّخَذُوهَا مقْيَاسًا للحُكْمِ على مئاتِ الأدلة القطْعيَّةِ الثُّبُوتِ والدِّلالة، بحيثُ أن تحْرِيفَها لم يكُنْ عندهم تَحْريفًا، بل جمْعًا بين الأدِلَّةِ، نتَجَ عنه كَثْرَةُ التأْليفِ في "وصْفِ التقْوَى"، دُون إعْطائِها قيمَةً، مهْمَا كانَتْ، في تَحْصيلِ نَجاةِ المُصَدِّقين من العِقابِ الأبدِيّ، وإنْ كان لها دَوْرٌ في "تَحْسِينِ" درَجاتِهم في الجنَّةِ، أو" تَلْطيفِ" عقابِهم في النار، إنْ دخَلوها. وبعبارة أخرى، فإن اطْمِئْنَانَ المُرْجِئَةِ إلى حُسْنِ الاعْتِقادِ المبْنِي على النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ في زعْمِهم هو الذي يُفَسِّرُ رِضاهم عن التأْوِيلِ، مهْمَا كان ظاهِرَ الفسادِ، لكلِّ آيةٍ أو حديثٍ وردَ فيها الوعيدُ بخُلُود الفسَّاقِ في النار، ذلك أن هذا الإجْراءَ كان بالنسبة إليهم ضَرُورِيًّا ليَسْلَمَ لهم اعْتِقادُهم، كما أنه ضَرورِيٌّ لتنْزِيه الله، تبارَكَ اسْمُه، عن الكذِبِ الذي كان سيلْزَمُه في حالِ التسْليمِ بثُبوتِ الوعيد للفسَّاقِ وثُبوتِ الإرْجَاءِ في الوقْتِ نفْسِه، إضافة إلى وُجُوبِ الإقْرَارِ بتناقُضِ النُّصُوصِ في حالة التسْلِيم بهما جميعا.

ويؤدِّي بنا هذا إلى القوْلِ بأن المُرْجِئَةَ كانوا أمام مُشْكِلَةٍ حقِيقيَّةٍ، هي الاخْتِيارُ بين أدلَّةِ الوعِيدِ، وهي الأكْثَرُ والأحْكَمُ والأنْسَبُ لِمُجْمَلِ نصُوصِ الدِّينِ ومقاصِده من حيثُ أن الله تعالى أرادَ أن يُخْرِجَ للناسِ أمةً ربَّانيَّةً، وبين أدلَّة الإرْجَاءِ، وهي نصُوصٌ قلِيلَةٌ ضعِيفَةٌ مُضْطَرِبَةٌ مُحْتَمَلَةٌ مُتَضارِبَةٌ، والثَّابِتُ منها، فهِمَهُ قومٌ فهْمًا سيّئا، أو أنْزِلَ غيْرَ تنْزِيلِه، ثم توارثَ الناسُ سُوءَ الفهْمِ أو التنْزِيلِ فشكَّلَ عقبَةً حقيقيَّةً منعَتْ أجْيالًا من المُسْلِمِينَ من الرجُوعِ إلى الحقّ.

[1]- الشريعة 354/2

[2]- مجموع الفتاوى 294/3

ولو كان الغرضُ من هذا الكتاب البحْثُ في الأسبابِ التي جعلَتْ أكثرَ من ثلُثَيْ علماء أهلِ السنَّةِ فيما قبل القرن السابِعِ يُنافِحُونَ الثُّلُثَ الآخر، وهم المُعْتَزِلَةُ، لإبْطالِ القوْلِ بالوعيد للفُسَّاقِ؛ ثم الإجْمَاعُ، بعد نِهاية الاعْتِزالِ في أهْلِ السنَّةِ، على تعْلِيمِ ونشْرِ مذْهَبٍ يأنَفُ البوذِيُّونَ والهَنْدُوسُ واليهُودُ والنَّصَارَى من تعْلِيمه، لأنه لا يرْضَى بنَشْرِ الفِسْقِ بين الناسِ فقط، بل يُلْزِمُ السُّبُّوحَ القُدُّوسَ بأنْ يُدْخِلَ جنَّتَه، خالِدين فيها، أقْوامًا من أوْلياءِ إبلِيسَ، كان ديْدَنُهم التدَنُّسُ بالاعْتِداءِ على الأخْلاقِ والدِّماءِ والأمْوالِ والأعْراضِ، وكانوا سببًا في كلِّ طغْيَانٍ بأنْ طغَوا، أو كانوا عَبِيدا مُعِينِينَ للطُّغاةِ من أجْلِ الدُّنْيَا؛ بل أكثرُ من ذلك حيْثُ رفَضُوا حتى مُجَرَّدَ الندَمِ على ما ارْتَكَبُوه على سمْعٍ وبصَرِ الربِّ تعالى، فلم تكُنْ منهم توْبَةٌ. لو كان هذا موْضُوعُ البحْثِ، كما قلتُ، لكان بَحْثًا حسَنًا، إذْ يكْشِفُ أمام نفْسِ كلِّ مُرجِئ السرَّ في اخْتِيارِ الكذِبِ على الصِّدْقِ، والمَعْصِيَّةِ على الطَّاعَةِ، والدَّناءةِ على الرِّفْعَة، والنَّجاسَةِ على الطَّهَارةِ. وقد يكْشِفُ، إلى هذا، ربَّما، المؤَامَرَة التي حِيكتْ ضدَّ الإسْلَامِ ومدَبِّريها، بحيثُ كانت النتِيجَةُ تفْرِيغَه من الباطِنِ، مع بقاءِ ظاهِرِه؛ وخنْقِ رُوحِه، مع بقاء الجسَدِ؛ فأصبَح هيْكَلًا يظنُّه الظَّانُّونَ شيْئًا، وما هو بالشَّيْءِ، فكان ذلك سبَبًا لعدَمِ سعْيِ أهلِه إلى إرْجاعِ حقيقَتِه إليه، إذْ اطْمَأنُّوا إلى أنه هُوَ هُوَ، بلْ سعَوا بكلِّ قوَّةٍ إلى حرْبِ كلِّ صادِقٍ يُحاوِلُ ذلك.

ليس هذا، إذن، موْضُوعَ الكتاب، ولذلك نكْتَفِي بأن نقَرِّرَ بأنَّنا لا نعْلَمُ لهذا الاخْتِيارِ سببًا إلا السببَ الذي أعْلَنَه المُرْجِئَةُ أنفُسُهم، وهو أن الله تعالى قد وعَدَ العِبادَ، بل وعَدَ المُسْلِمِينَ منهم، بالخُلُودِ في الجنة على الإيمَانِ المجرَّدِ، وأنه وعَدَ بأنْ يتفَضَّل على بعْضِ المُؤْمِنِينَ بدِينِ الإسْلَامِ مِمَّنْ أشاحَ بوجْهِه عن أداءِ الفرائِضِ وتدنَّسَ بالمعاصِي، أو فرّقَ بين العِبادَاتِ والمُعامَلاتِ، فأدَّى الفرائضَ، وظلمَ في المُعامَلاتِ، بأنْ يغْفِرَ لهم، فلا يُدْخِلَهم النارَ رأسًا، بل الجنة؛ وأنه وعَدَ غيْرَهم ممَّنْ حُرِمَ التفضُّلَ بأنْ تَمَسَّهم النارُ أيَّامًا معْدودَاتٍ يتطهَّرون بها من ذُنوبِهم، ثم يتدَخَّلُ الرسُولُ الكَرِيمُ، ويتدخَّلُ الملائكةُ عليهم السَّلَامُ، ويتدخَّلُ الصالِحُون بالوَساطةِ لهم، فيَسْتَجِيبُ اللهُ لشَفَاعَةِ الشّافِعين، فيُخْرِجُ مَنْ في قلبِه مِثْقالَ ذرَّةٍ من إيمَانٍ من جهنَّمَ؛ ثمَّ يشْفَعُ اللهُ عند نفْسِه، فيُخْرِجَ مَنْ قال لا إله إلا اللهُ، ولو كان غيْرَ مُؤْمِنٍ، كما يدلُّ على ذلك أن شَفاعَةَ الرسولِ الكريمِ قد أخْرَجَتْ،

قبل ذلك، مِن النارِ " مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى، أَدْنَى، أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ"[1]، ولا يبْقى فيها إلا الكُفَّارُ بقاءً مخلَّدًا.

وقد سبقَ لي أنْ بَحَثْتُ مرَّاتٍ عديدةَ موْضُوعِ عهْدِ الله تعالى، وأوْضَحْتُ حقِيقَةَ الوعْدِ الإلهِيّ باستِقْراءِ مئاتِ النُّصُوصِ؛ حيْثُ ثبَتَ ارْتِباطُه بقِيام العِبادِ بأداءِ واجِباتِ العهْدِ. وهي الإقْرارُ بالربُّوبيَّة لله، وإخْلاصُ عبادتِه، وإفْرادُه بالعظَمة، وأداءُ الفرائِضِ، لا باعْتِبارِها حقائِقَ ينْتَهي إلى وجُوبِها العُقَلاءُ، بل باعْتِبارِها تكْليفاتٍ إلهيَّةٍ ورَدَتْ وُرودَ الأوامِرِ والنواهِي. وهذه حقائِقُ يوافِقُني فيها المُرْجِئَةُ الفُقَهاءُ والسَّلَفِيَّةُ وبعضُ الأَشَاعِرَةِ والمَاتُرِيدِيَّةِ، وإنْ كُنْتُ أختلِفُ عنهم في أنّي أثْبَتُّ أشْياءَ لم يسْتَطِيعوا إثْباتَها، وانْتَهَيْتُ إلى أشياءَ أخْطَأُوا فيها، مثل: إثْباتِ أن العمَلَ بالفُروعِ، مهما كانت عِباداتٍ أو مُعاملاتٍ، رُكْنٌ حقيقِيٌّ مسْتَقِلٌّ عن رُكْنِ التَّصْدِيقِ من حيْثُ حقِيقَتُه، ومن حيْثُ تأْثِيرُه؛ وأنه بالتضامُنِ مع رُكْنِ التَّصْدِيقِ يُشَكِّلان حقِيقَةَ الدِّين الإسْلَامِيّ. ومثل: إثْباتِ أن مُصَطَلَحَ الإيمَانِ المطلقَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ يدلُّ على مُجرَّدِ التَّصْدِيقِ، وأن الله تعالى ما وعَدَ أحدًا من خلْقِه بشيءٍ على إيمَانِه، إلا الوعْدُ بالأمْنِ في الدنْيَا على نفْسِه وعِرْضِه ومالِه؛ وأن مُصْطلحَ الإسْلَامِ هو المُعبِّرُ عن حقيقة موْضُوعِ الدينِ، وأن المسلِمَ موْعودٌ بالجنَّةِ، من حيثُ أنه جاءَ بشروطِ العهْدِ الإلَهِيّ بالخُضُوعِ لكلِّ الأمرِ والنهْيِ، فكان بذلك مؤمنًا تقِيًّا؛ وإقامةِ الدليلِ على وُرُودِ تسْمِيَّة الفاسِقِ كافرًا، وأنَّه من أهْلِ الخُلودِ في النار، إنْ لم يُدْرِكْ نفْسَه بتوْبَةٍ نصُوحٍ...

ومهما كان الحالُ، فإنّي أشُكُّ أنْ يرْجِعَ المُرْجِئَةُ عن الإيمَانِ بفِكْرَةِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ اسْتِنادا إلى الأدلَّة المتينةِ التي سُقْناها في إثباتِ صحَّة، ووُجوبِ الاعْتِقادِ بوعيدِ الفُسَّاقِ؛ ذلك أن الذي يتجرَّأُ على تأويلِ آياتٍ وأحاديثَ تنُصُّ نصًّا على هذه الحقيقةِ الدينيَّةِ الظاهِرة، لا يُمْكِنُ أنْ يتراجعَ، إنْ تراجَعَ، إلا بعد أنْ يتِمَّ نسْفُ كلِّ ما ظنَّه أدِلةً قائِمَةً تشْهَدُ لصِحَّة اعْتِقادِه نسْفًا، خُصوصًا وقد مرَّتْ قرُونٌ من الزمنِ استقَرَّ فيها هذا الاعْتِقادُ الباطِلُ في النفُوسِ، وأُلِّفَتْ فيه آلافُ الكتُبِ، ونشَأتْ عليه أجْيالٌ من علماءِ أهْل السنَّة الذين نشَرُوه بين المُسْلِمِينَ. وأخَصُّ من هذا أن اعْتِقادَ الإرْجَاءِ شيْءٌ يُزيّنُه الشيْطانُ، لأنه أقْوى عوْنٍ له في إخْراجِ المُؤْمِنِينَ عن الصِّرَاطِ المستَقيمِ، مُعْتَمِدًا في تَحْقيقِ غرضِه على أنَّ اعتِقادَ انْتِفاعِ الإنسان بِمُساعَدةِ الآخرين شيْءٌ تسْتَمْرِئُه النفُوسُ،

[1]- انظر/ صحيح البخاري- ح 6956

وطبْعُها الطمَعُ، وترْتاحُ إليه الخواطِرُ، إذْ يمْنَحُ لها حريَّةً في مُمارَسَةِ الرَّذائِلِ، مع الاطمِئْنَانِ إلى حُسْنِ العاقِبَةِ.

الفصل السادس:
اعتِقادُ الإرجاء وأدِلَّة المرجئة

1- المبحث الأول: بين الإرجاء الغالي والإرجاء المعتَدِل

1-1- المطلب الأول: بين يدي البحث

يقول قائلٌ بعد قراءة ما قرَّرْناه في خِتامِ الفصل السَّابِق: إنَّ هَذا الوَصْفَ لا يُغَيِّرُ شيْئًا من قناعاتِ المُرْجِئَةِ، فاذْهبْ إلى النَّظَرِ في ما بقِيَ من الأدلةِ التي اسْنَدُوا إليها اعْتِقادَهم، فاعْرِضْها، وبيِّنْ ما فيها؛ فإن ذلك هو الكَفِيلُ بسَدِّ الثغْرَةِ العظيمةِ التي أحْدَثوها في جسَدِ العِلْمِ بأشياءِ الإسْلَامِ.

وفي هذا الخُصوصِ، فإنّي أبادِرُ إلى التذْكيرِ بأنّي قد أبْطَلْتُ في مباحِثَ سابِقَةٍ اعتِمادَ المُرْجِئَةِ على فِكْرَةِ التفضُّلِ الإلهيّ دليلا على جوازِ التَّمْيِيزِ الإلَهِيّ بين المُكلَّفين، بحيثُ يَجُوزُ أنْ يُعاقِبَ البعْضَ ويغْفِرَ للبعض؛ حيثُ بيَّنْتُ حقيقَتَه، وأنْ لا علاقةُ له بفِكْرَةِ غُفْران الله تعالى لذنُوبِ المُذْنِبين غيرِ التائِبِين، كما رفَعْتُ ما بدا للمُرْجِئَةِ تناقُضًا بين الإيمَانِ بفضْلِ الله وبناءِ الثوابِ والعِقابِ على الاستِحْقاقِ؛ حيثُ أوْضَحْتُ أن نفْسَ بناءِ الجزاءِ على هذه القاعِدةِ هو عيْنُ التفضُّلِ. ويتعلَّقُ بهذه المسألة شُبُهَاتٌ ساقَها المُرْجِئَةُ، اعتَمَدوا فيها ثُبوتَ صفاتٍ أخرى لله تعالى للقوْلِ بعدَمِ وُقوعِ وعيد الفسَّاقِ، مثل اتِّصافِه بأنه رحْمانُ رحيمٌ غفُورٌ كريمٌ. وهي أمُورٌ سنبحثُها في مباحِثَ قادِمة، حيثُ نُبَيِّنُ حقيقة علاقةِ الرحْمَةِ بالتكْليفِ، وحينها سيَظْهَرُ جليًّا الشيْءُ نفْسُه الذي ظهرَ عند بحثِ مسألة الفضْلِ الإلَهِيّ، أي ثُبوتُ الرحْمَةِ الإلهِيَّة في التكْليفِ نفْسِه، وأن الجزاءَ بالخيْرِ والشرّ لا ينْقُضُ رحْمة الله، كما أنه من عدْلِه.

كما أبطَلْتُ الكثيرَ من ظنُونِهم المتعلِّقةِ بكثيرٍ من الآياتِ والأحادِيثِ؛ ومعْنى هذا أنه لم يبْقَ لنا، إلا عرْضَ ومناقشةِ أقْوَى ما بدا للمُرْجِئَةِ أدلةً قُرْآنِيَّةً وحَدِيثيَّةً على الزَّعمْ بصحَّة اعتِقادِ الإرْجَاءِ والطَّمعِ في النجاةِ من الخلودِ في النارِ بالشَّفَاعَةِ؛ وهو ما سقُوم به في هذا الفصْلِ والذي يَلِيه.

1-2- المطلب الثاني: ظاهِر الأدلة ينْصُر الإرجاء الغالي ويُبْطِل الشفاعة

فيما يَخُصُّ موْضُوعَ الإرْجَاءِ حصْرًا، أي الاعْتِقاد بأن أهْلَ الإيمَانِ بالله تعالى، وهم المُوَحِّدون، ينْتَفِعون من العفْوِ الإلَهِيّ عمَّا اقْتَرفُوه من مُخالفاتٍ لأوامِره ونوَاهِيه، مهما كانت، وذلك بِبَرَكَةِ ما وقَعَ في قلوبِهم من تَصْدِيقٍ بالغيْبِ؛ فإن المُرْجِئَةَ مُجْمِعون على ذلك، إنما الخِلافُ بينهم في أن

بعضَهم، وهم الغُلاةُ، يرَى أن ذلك تفضُّلٌ منَحَهُ الله تعالى لكلِّ المُوَحِّدِينَ، دون أنْ يَسْتَثْنِيَ منهم أحدًا، بينما يرى بعضُ المُرْجِئَةِ القُدَامَى والأَشَاعِرَةُ والماتُرِيدِيَّة والسَّلَفِيَّةُ والظاَّهِرِيُّةُ أن لله تعالى أنْ يُميِّزَ بينهم، فيَغْفِرَ للبعض رأْسًا، أي دون عِقابٍ، بينما يُعاقِبُ البعضَ الآخَرَ بأنْ يُدْخِلَه النارَ، فيُعَذَّبَ فيها مدَّةً مُحدَّدَةً، ثم تُدْرِكُه شَّفَاعَةُ الرسولِ الكريم وغيرِهِ من الشافِعينَ، فيَخْرُجُ منها، ويدْخُلُ الجنة؛ أمَّا مَنْ بقِيَ في النار، بعْد ذلك، فيشْفَعُ فيه الله تعالى بذاتهِ، فيَدْخُلُ الجنة؛ بحيْثُ لا يبْقَى في النارِ، أخيرا، إلا الكافِرُون المُكَذِّبون.

وقد سبقَ لنا أنْ أشرْنا إلى الهُجُومِ الشَّديدِ الذي شنَّهُ المُرْجِئَةُ السَّلَفِيَّةُ على المُرْجِئَةِ الغُلاةِ وغيرِ الغُلَاةِ، ثم على الأَشَاعِرَةِ. ويُفَسِّرُ هذا الهُجُومَ الأخِيرَ مُجَرَّدُ الاخْتِلافِ في تعْرِيف الإيمَانِ، وما يفْتَحُه التعْرِيفُ الذي تَبَنَّاهُ الأَشَاعِرَةُ من إمْكَانِ نُصْرةِ مذْهَبِ الغُلاةِ في موْضُوع مصِيرِ الفُسَّاقِ، من حيثُ دِلالتُه على صحَّةِ مذْهَبِهم في عدَمِ مُؤاخَذَةِ الله تعالى لأهْلِ الإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، على المعاصي مُطْلَقا. والحقيقةُ التي لا مِراءَ فيها أن هذه الفِرَقِ كلِّها تُؤْمِنُ بِمذْهَبٍ واحِدٍ؛ إذ الخِلافُ بينهم خِلافٌ صورِيٌّ بحتٌ، إذْ لا قيمةَ حقيقيَّةً للعمَلِ بالشَّرْعِ الشَّرِيفِ وإصْلاحِ الأرْضِ في تَحْصِيلِ الثوابِ والنجاةِ من العذابِ عند الجميعِ، ما دامت النتِيجَةُ هي خُلُودُ كلِّ مُؤْمِنٍ في الجنة تفَضُّلا من الله تعالى ببرَكَةِ التوْحِيدِ. وهو الأمْرُ الذي يفْتَحُ أبواب الجهْلِ بالله تعالى والحضّ على الفسادِ في الأرْضِ على مِصْرَاعَيْها، على الضدِّ من مقاصِد الله تعالى في أنْ يعْرِفَه الخلْقُ فيُعَظِّموه، فيَعْبُدُوه، ويعْمَلوا بالأمْرِ والنهْيِ، فيَشِيعَ الصَّلاحُ في الدُّنْيا، وينْقَمِعَ الفسادُ.

وجوابا لكُلِّ مَنْ يدَّعِي أن هناك فَرْقًا بين هذه الفِرَقِ، وأن الفَسَادَ الذي أتحدَّثُ عنه إنَّما يتَأتَّى عن مذْهَبِ غُلاة المُرْجِئَةِ، حيثُ لا عِقابَ رأْسًا، بينما يوجَدُ عِقابٌ عند غيْرِهم، وهو كافٍ في تَحْقيقِ كفِّ الناس عن المعاصِي ورذْعِ الفَسادِ؛ أُحِيلُه إلى ما كتبْتُ من مباحِثٍ، حيثُ أوْضَحْتُ أن وَعِيد الفُساقِ هو المذْهَبُ الحقُّ، وما دام كذلك، فإن مقاصِدَ الله تعالى لا تتحقَّقُ إلا بالإيمَانِ بذلك، والعمَلِ به.

وإنْ أراد هذا المدَّعي شيئا مُخْتَصَرًا في المسألة، فأُذَكِّره بأن من جُمْلةِ ما أوْرَدْتُه سابِقا حصْرَ الله تعالى أسباب إفْسَادِ بني إسْرائِيلَ في الأرْضِ في شُيوعِ عِصْيانِهم للأنْبِياء عليهم السَّلامُ في الأمْرِ والنهْيِ، وقد نصَّ على هذا الكتابُ العَزِيزُ، إذ قال الله تعالى:{... وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ. الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُون}[البقرة/26، 27]، وقال تعالى:{ وَتَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ}[المائدة/63]، وقال تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}[التوبة/34].

كما نصَّ على أن من أسباب هذا الفسَادِ الذي أحْدَثُوه إجْمَاعَهم على الإيمَانِ بفِكْرَةِ تَمَيُّزِهم عن أمَمِ الأرضِ، وهي نفْسُها فِكْرَةُ تَميُّزِ المُسْلِمِينَ التي آمنَ بها المُرْجِئَةُ، والتي أقامُوها على فكْرَةِ جوازِ تفَضُّل الله تعالى على من لا عمَلَ خيّرَ له، أو قلَّ، بالجنَّةِ. قال الله تعالى:{ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآَخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}[الأعراف/169]، وقال تعالى:{ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا}[مريم/59]، وقال تعالى:{ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ. فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُون}[البقرة/78، 79].

وإننا نجِدُ صورَةً عن هذا التهَجُّمِ على الإرْجَاءِ الصِّرْفِ في كثيرٍ من كتاباتِ المتكلِّمين من السَّلَفِيَّةِ، كما أننا نجِدُ التطابُقِ بين فكْرِ الفريقَيْنِ جليًّا باستِعْراضِ حُجَجِهما على صحَّةِ اعْتِقادِ الإرْجَاءِ؛ إذْ أنهما يشْتَرِكان في اسْتِخْدام كثيرٍ من مصادرِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ التي بدَتْ لهما دليلا عليه؛ بل إننا نجِدُ في هذه المصادِرِ ما يدُلُّ، بشَكْلٍ قاطِعٍ، على صحَّةِ الإرْجَاءِ الغَالِي، بشرْطِ أن تُفْهمَ في إطارِ الفِكْرِ الإرْجائي، وطريقةِ تعامُلِه مع النُّصُوصِ بالتأْوِيلِ. وهو الأمرُ الذي كان

يوجِبُ على السَّلَفِيَّةِ الكفَّ عن التهجُّمِ على غُلاةِ المُرْجِئَةِ، أو التخلِّي عن مذْهَبِهم في مصيرِ الفُسَّاقِ، لكنهم ما فعَلُوا لا هذا ولا ذاك، فظَلُّوا يُبَشِّرُون الناسَ بغُفْرَانِ ذُنوبِ بعْضِ المُوَحِّدِينَ، كما ظلُّوا يُهاجِمُون خُصومَهم لأنهم اعْتَقَدُوا أن المغْفِرة حاصِلةٌ للجَمِيعِ لا للبعضِ، حتَّى بلَغَ الأمْرُ بابْنِ تيميَّةَ إلى تكْفِيرِهم بذلك، فقال:" وإنْ قالُوا: إنه لا يضُرُّه ترْكُ العمَلِ، فهَذا كُفْرٌ صَرِيحٌ"[1].

والحقيقةُ أنِّي لا أعْلَمُ معْنَى الضَّررِ عنده، ومن مذْهَبِه الذي نافحَ عنه في كلِّ مؤلَّفاتِه أن بعض الفُسَّاقِ لا يدْخُلُ النار أصْلًا، فوافَقَ الغُلاةَ في مصيرِ بعْضِ المُوَحِّدِينَ على الأقلِّ، وبعْضَهم يدْخُلُها، ثم يخْرُجُ منها بالشَّفَاعَةِ، فوافَقَهم في مصيرِ الباقِي، إذْ لا ضررَ حقيقةً إلا الخُلودُ في جهنَّمَ، وهو لا يَقُولُ به.

ومن الملاحَظِ أنه إنْ كان من حقِّ الوَعِيدِيَّةِ، ومن حقِّ كلِّ صاحبِ منْهَجٍ عِلْمِيٍّ سليمٍ أنْ يَرُدَّ استِدْلالَ المُرْجِئَةِ الغُلاةِ ببعضِ النُّصُوصِ، فإن واجِبَ الصِّدْقِ الأخْلَاقِيِّ وسلامَةَ النظَرِ العِلْميِّ يفْرِضُ على كلِّ مرجِئٍ، أشْعَرِيًّا كان أو سلَفِيًّا، أنْ لا يرُدَّ استِدْلالَهم على صحَّةِ القوْلِ بعَدَمِ دُخُولِ أيِّ مُوَحِّد النارَ، لأنه يُشَارِكُهُم في المذْهَبِ، كما يُشارِكُهُم، بالأخَصِّ، في المنْهَجِ.

وبالفِعْلِ، فإننا نجدُ فيما رواه الإمامُ مسْلِمٍ ما يشْهدُ بنصِّه – بشَرْطِ إعْمالِ منْهَجِ المُرْجِئَةِ لا أهْلَ التحْقِيقِ– على صحَّةِ الإرْجَاءِ الصِّرْفِ، أيْ تفَضُّلِ الله تعالى على الفُسَّاقِ بدُخُولِ الجنة رأْسًا، وبالتالي على عدَمِ حاجة أحدٍ من المُؤْمِنِينَ، مهما كان سبَبُ فِسْقِه، إلى الشَّفَاعَةِ؛ إذ فيه عن ابن مَسْعُودٍ، قال: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرِيَاءَ"[2]، ومِثْلُه ما رُوِيَ عن جابِرٍ، قال:" أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمُوجِبَتَانِ ؟ فَقَالَ: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ "[3].

ومن الواجِبِ الذي يَفْرِضُه الصِّدْقُ في العِلْمِ أن نُقَرِّرَ أن المُرْجِئَةَ الأَشَاعِرَةَ والسَّلَفِيّين قد حاوَلُوا الخُرُوجَ من هذا المَضِيقِ، فزَعَمُوا أن المُرَادَ بدُخُولِ النارِ المَنْفِيِّ في الحديثِ هو " دُخُولُ الْكُفَّارِ، وَهُوَ دُخُولُ الْخُلُود"[4]، أمَّا الدُّخُولُ الذي يتْبَعُه الخُرُوجُ بالشَّفَاعَةِ، فغَيْرُ منْفِيٍّ هنا. ورغْمَ أننا

[1]– الإيمان الكبير– ص 104

[2]– صحيح مسلم– ح 132

[3]– صحيح مسلم– ح 135

[4]– شرح النووي على مسلم 195/1

سنَأْتِي بعد قليل بشَرْحٍ أحْسَنَ للوعْدِ النبَوِيّ المذْكور هنا، لا يكون فيه ردٌّ لظاهِره دون أيّ دليل إلا التعلُّق بالتأْوِيلِ الذي لا يَسْنِدُه شيءٌ؛ وهو منْهَجٌ أكْثَرُ مُوافَقَةً لِمَا يجِبُ أنْ يكونَ عليه البحْثُ في نصُوصِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، حيثُ تقرَّرَ عدَمُ التأْوِيلِ إلا بعد اسْتِحالَةِ الظّاهِرِ، وعدَمُ الذهابِ إلى المجاز إلا بعد اسْتِحالَة الحقِيقَةِ، إلا أننا نكْتَفِي بما قاله هؤلاء المُرْجِئَةُ، لأن لِمَذْهَبِهم هنا مُسْتَنَدٌ عِلْميٌّ، وهو أنهم جمَعُوا بين هذه النُّصُوصِ وبين النُّصُوصِ التي قرَّرُوا صحَّتها، والتي تتضَمَّنُ القوْلَ بالشَّفَاعَةِ، بحيثُ تُخَصِّصُ النُّصُوصُ بعْضَها بعْضًا أو تُقَيّدُها.

وعلى الرَّغم من تسْلِيمِنا بهذا، فإننا نُقَرِّرُ أن من حقِّ الغُلاةِ أنْ يسْتَمْسُكُوا بظاهِرِ هذَيْنِ الحدِيثيْن وأمثالِهما، كما أن من حقِّهم الاستِمْسَاكَ بِمَا بَدَا لهم دليلا على مذْهبِهم في عُمومَاتِ الوعْدِ في القُرْآنِ الكَرِيمَ؛ لأن غيْرَهم من المُرْجِئَةِ عاجِزُون عن إلْزَامِهم بالخطإ إذْ أن مذْهبَهم واحِدٌ، وهو أن الإيمَانَ، أيْ التَّصْدِيقَ، كافٍ لوَحْدِه في تَحْصِيلِ النجاة.

وقد سبقَ لنا البحْثُ في شرْحِ مثلِ هذه الأحاديثِ الثابِتَةِ عن الرسُولِ الكريمِ، حيثُ بيَّنَّا أنه ليْسَ فيها أيُّ دِلالَةٍ على صحَّةِ الإرْجَاءِ، حيثُ نقَلْنا عن ابْنِ رجَبٍ اخْتِلافَ عُلَماءِ السَّلفِ في فهْمِها، إذْ مِنْهُمْ مَنْ رأى أنَّ " المُرادَ من هذه الأحاديث: أنَّ لا إلَهَ إلا اللهُ، سبَبٌ لدُخُول الجنةِ والنجاةِ من النارِ، ومُقْتَضٍ لذلك، ولكِنَّ المُقْتَضِي لا يَعْمَلُ عمَلَهُ إلا باستِجْماعِ شُروطِه وانْتِفاءِ مَوانِعه؛ فقد يتَخَلَّفُ عنه مُقْتَضَاهُ، لفَوَاتِ شرْطٍ من شُروطِه أو لوُجُودِ مانِعٍ"[1]. وهذا قوْلُ الحسَنِ البَصْريّ ووهْبِ ابنِ مُنَبِّهٍ، اللَّذان اشْتَرَطا لِحُصولِ المُقْتَضَى العمَلَ بالشَّرْعِ الشَّرِيفِ، على الوجْهِ الذي ارْتَضَاهُ الشَّرْعُ نفْسُهُ. كما نقَلَ فهْمَ عددٍ آخرَ من السَّلَفِ، مثلَ الزُّهْرِيّ وسُفْيانَ الثَّوْرِيّ، حيث قالوا بأنَّ " هذه الأحاديثَ المذْكُورَةَ أوَّلا، وما في معْناها، كانت قَبْلَ نُزُولِ الفَرائِضِ والحُدُودِ".

والذي أضيفُه، هنا، شيْئان، هما: أن أئِمَّةَ السَّلَفِ، مهْمَا اخْتَلَفُوا في التعْبِير عن دِلالة مثلِ هذه الأحاديثِ، فإنهم ما اخْتَلَفُوا في أن الوعْدَ الإلَهِيَّ بالجنة ليْسَ حاصِلا لأحدٍ إلا بالالْتِزامِ بواجِبات عهْدِ المُكلَّفين مع الله تعالى، وهو العمَلُ بالشرِيعَةِ كلِّها. ذلك أن الذي قال بأن هذه الأحاديثَ تضمَّنَتْ العهْدَ على التوْحِيد مُجرَّدًا، قد قال أيْضًا بأن الرسُولَ قد قالها في بِدايات الدَّعْوَةِ، أيْ قبل نُزُولِ الفرائضِ، وعلى هذا، فما قال هذا الفرِيقُ من السَّلَفِ بأن التوْحِيدَ مُجَرَّدًا يضْمَنُ دخُولَ الجنة إلا في فتْرَةٍ لم يكُنْ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ فيها قد اكْتمَلَ. ومن الواضِحِ، والمُصرَّحِ

[1]– كلمة التوحيد– ص 11

به، أن الذي قالَ بأن التوْحِيدَ هو مِفْتاحُ الجنةِ فِعْلا، قد قال أيْضًا أنْ لا مِفْتاحَ إلا وله أسْنَانٌ[1]، هي العمَلُ بالأمْرِ والنهْيِ؛ وكذلك الأمْرُ بالنسْبَةِ للذي قال بأنها أحاديثُ منْسُوخةٌ، إذ هو يقولُ بنَسْخِ الفرائضِ لها، وهو تَخْصِيصُها.

ومعْنَى هذا كلَّه أن المُرْجِئَةَ مهما كانوا، وبالأخصّ السَّلَفِيَّةُ، وهم الذين فرَضوا على الناس، بكَثْرَةِ التَّرْدِيدِ، أن مذْهَبَهم تعْبِيرٌ عن موْقفِ السَّلفِ في المسألة، ليْسوا سَلفِيّين، بل هم مبْتَدِعَةٌ لرأيٍ ليْسَ عليه أحدٌ من السَّلفِ، إلا أنْ تتعسَّفَ في تأْوِيل قوْلِ أحدِهم؛ كما أنه ليْس تعْبيرًا عن حقائِقِ القُرْآنِ الكَرِيمِ ولا ما كان عليه الرسُولُ الكَريمُ ولا صَحَابتُه، وهو ما نصَرَهُ المُعْتَزِلةُ ما داموا ظاهِرين، وذلك في الزَّمَنِ نفسِه الذي كان فيه المُسْلِمُونَ، بَرُّهُم وفاجِرُهم، ظاهِرِين على كلّ أمَمِ الأرضِ.

أما الأمرُ الثاني الذي أضِيفُه، فهو أنه على فرْضِ أن الرسُولَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ قد قال بعْضَ هذه الأحاديثِ في أواخِرِ بِعْثَتِه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ فتظَلُّ غيرُ دالَّةٍ على ما أراده كلُّ مرْجِئٍ منها، وهي أنْ تشْهدَ له بأن التوْحِيدَ لوحْده كافٍ في تَحْصيلِ النجاةِ من النار، ولو بعْدَ دُخُولِها؛ لأن التوْحِيدَ مُجرَّدًا يُمْكِنُه تَحْقِيقُ ذلك بالفِعْلِ، لكن ليْسَ لكلّ أحدٍ، بل للذي منَعَهُ مانِعٌ من العمَلِ بالشَّرِيعَةِ، مثْلَ أنْ يَمُوتَ أو يذْهَبَ عقْلُهُ قبل أوانِ التكْلِيفِ بالعمَلِ، أو يَجْهَلَ الشَّرْعَ الشَّرِيفَ لانْعِدامِ المعلِّمِ. وعلى هذا، فكما ضمِنَتِ هذه الأحاديثُ للمُؤْمِنِينَ الدخُولَ في وعْدِ الله للمُؤْمِنِينَ الذين آمنوا بالله ورسولِه، ثم ماتوا قبل نُزُولِ الشَّرائِع، فقد تضمَّنَتْ الوعْدَ نفْسَه لأصْحابِ الأعْذارِ المشْرُوعة في كلّ زمانٍ ومكانٍ إلى قِيامِ الساعةِ.

ولسْتُ بحاجة بعد هذا الشرْحِ إلى نقْدِ روايةِ الإمامِ مسْلِمٍ، عن ابْنِ مسْعودٍ رضِي الله عنه، والتي فيها قَوْلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرِيَاءَ" بأنْ أُبيّنَ بأن أصْلَ هذا الحديثِ هو في بيانِ تأثيرِ الكِبْرِ في المنْعِ من دُخُولِ الجنة، لا الوعْد بدُخولِ مَنْ معه ذرَّةٌ من إيمَانٍ بدُخولِ الجنة؛ إذْ أن هذا الجزْءَ ليْسَ من قوْلِ الرسُولِ الكريمِ، بل هو من قوْلِ هذا الصحَابيّ، كما يشيرُ إلى ذلك ما أخْرجَه الإمامان البخاري ومسلم عن راوي الأصْلِ، وهو الأعْمَش، إذ فيهما

[1]– رُوي هذا عن وهبٍ ابن منبّه، كما في صحيح البخاري، وفي تاريخه، كما رويَ عن معاذ بن جبل. انظر/ ابن حجر– فتح الباري 260/4

عنه، عن شقِيقٍ، عن ابن مسعود :" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ"[1].

2- المبحث الثاني: مشكلة الذرَّة من الإيمان

2-1- المطلب الأول: طرْحُ القضِية

يبْقَى، هنا، سؤالٌ لا بدَّ من طرْحِه، وهو: أنه يرِدُ في كثيرٍ من الأحاديث التي استدلَّ بها المُرْجِئَةُ على فِكْرتِهم في التفَضُّلِ بالغُفْرانِ أو في الشَّفَاعَةِ عِبارةُ "ذرَّةٍ من إيمَانٍ". وقد تسَاءلتُ كثيرا عن السرِّ في وُرودِ هذا اللفْظِ. ولا أقْصِدُ ما اسْتَفادَه المُرْجِئَةُ منه، إذ هو عنْدَهم دليلٌ على بلُوغ غُفْرانِ الله تعالى لجَرَائِمِ الفُسَّاقِ الحدَّ الأقْصَى، وإنْ كانُوا لم يرْضَوا بهذا، مع أنه يدُلُّ عليه، فجاءوا بعِبارَةٍ بدَتْ لهم أكثرَ تعْبِيرًا، وهي عبارة " أدْنَى، أدْنَى، أدْنَى ذرَّةٍ من إيمَانٍ". إن الذي حيَّرني هو الإجابةُ عن سؤالٍ، هو: بِماذا مُلِئَ باقي قلْبِ الإنسانِ الذي لا يوجَدُ فيه إلا هذه الذرَّةُ من الإيمَانِ ؟ أليْسَ بالكِبْر ؟ وفي هذه الحالةِ، فإن هذا الإنسانَ قد جمَعَ في قلْبٍ واحِدٍ ما لا يعْلمُ عدَدَه إلا اللهُ من ذرَّاتِ الكبْرِ التي يَسْتَحِقُّ بكلِّ ذرَّةٍ منها، مُنْفَرِدةً، الخُلودَ في النارِ، بشَهادة الله تعالى في كتابِه والرسُولِ الكَريمِ في حديثِه وإجْماعِ المُسْلِمِينَ؛ مَمْزُوجًا "بذرَّةٍ" من إيمانٍ أبْطلَتْ "كُلَّ" الوعيدِ، الوارد في "كُلِّ" مُحْكَماتِ نصُوصِ الدِّينِ. وحديثُ الإمامِ مُسْلِمٍ، على هذا، جمَعَ بين ما لا يَجْتَمِعُ بالمَرَّة.

وإيمَانُ المرجئة بصِحَّةِ معنى هذا الحديثِ أمْرٌ لا يَسْتَطيعُ أنْ يبْتَدِعَه إلا الشَّيْطانُ نفْسُه، إذْ كلُّ مُؤْمِنٍ يعْلَمُ أن الكِبْرَ هو الذي منَعَهُ من السُّجودِ لآدمَ فاستَحَقَّ الكفْرَ والرَّجْمَ؛ كما أن كلَّ واحِدٍ يعْلَمُ أنه إنْ كانت هناك قُوى تَمْنَعُ المؤْمِنَ من طاعة الله، مثل الرَّغْبةِ والشَّهْوةِ والحِرْصِ، فإنه لا يَخْلُو حالُ العاصي من الكبْرِ، أو بعْضَ الكبْرِ الذي يَجْعَلُه لا يتُوبُ إلى الله. ولا ينْجُو من هذه الحالِ، أيْ إمْكانِ العِصْيانِ، ثم عدَمِ التَّوْبَةِ، لا عن الكبْرِ، إلا المُؤْمِنُ الجاهِلُ، أقْصِدُ الذي علَّمه المُرْجِئَةُ التعلُّقَ بأمانِي الغفْرانِ فصَدَّقهم، فعَصَى الله تعالى عن جهْلٍ، ثم لم يَتُبْ، لا عن كِبْرٍ، بل لأن الأشاعِرةَ والسَّلَفِيَّةَ والظّاهِرِيَّةَ أضلُّوه عن الحقِّ، فضَلَّ.

[1]- صحيح البخاري- ح 1162، وهو في صحيح مسلم- ح 134

2-2- المطلب الثاني: الإيمان لا ينقُص كما يدَّعيه المرجئة

قد يقول قائلٌ: إن مثل هذا اللفظِ، أي "الذَّرَّةِ" أو "الحَبَّةِ"، مَبْنِيٌّ على حقيقةٍ دِينِيَّةٍ، وهي تبَعُّضُ الإيمَانِ وزيادتُه ونُقْصانهُ، وفي هذه الحالة يُمْكِنُ أنْ يكونَ في قلْبِ الواحِدِ من الناس ذرَّةٌ منه لا غَيْرَ ؟

والواقِعُ أن هذه ليْسَتْ حقِيقَةً دِينِيَّةً، بل هي فِكْرَةٌ إرْجَائِيَّةٌ سلَفِيَّةٌ مبْنِيَّةٌ على تعْرِيفِهم للإيمَانِ بأنه تصْدِيقٌ بالقلْبِ وعمَلٌ بالجوارِحِ؛ ولذلك فإن الزِّيادَةَ والنُّقْصانَ في أغلَبِ الأقْوالِ المنْقُولةِ عن أئمَّتِهم تشْرَحُه بزِيادةِ العمَلِ ونُقْصانِه، لا بزِيادةِ ما في القلْبِ ونُقْصَانِه. وليس هذا، كما قد يظنُّ الظانُّ، مطابِقًا لتَعْرِيفِ المُعْتَزِلةِ للإيمَانِ من كلِّ وجْهٍ، إذ هؤلاء يتحَدَّثُون، حين يَسْتَخْدِمون مَصْطَلَحَ الإيمَانِ، عن الإيمَانِ الحقِّ، أي الذي يَنْتُجُ عنه استِحْقَاقُ الوعْدِ؛ وهو، وإنْ كان مُرَكَّبًا، فإنه يزُول بِزوالِ التَّصْدِيقِ، فلا يتحقَّقُ الوعْدُ، كما يزُول أثَرُه بزَوالِ العمَلِ، فيبْطُلُ الوَعْدُ أيضا رغْمَ بقاءِ التَّصْديقِ.

وما دُمْنا قد عُدْنا إلى موْضوعِ تعْرِيفِ الإيمَانِ، فلا بدَّ من التذْكير بأن التَّصْدِيقَ حالٌ من أحْوالِ القَلْبِ، لا يعْرِفُها، بعد الربِّ تعالى، إلا صاحِبُها؛ ولهذا فإن حقِيقَتَها لا تتَبَضَّعُ ، ولا تَزِيدُ ولا تَنْقُصُ؛ لأنها إنْ نقصَتْ، فقد دخلَ صاحِبُها في الشكِّ، وهو نفْيٌ للإيمَانِ، أو في التكْذِيبِ، وهو ضدٌّ للإيمَانِ؛ إنَّما الذي يزيدُ وينقُصُ بعد حُصولِ واستِمْرارِ حُصُولِ الحالِ التي يعْرِفُ بها الواحِدُ من الناس أنه مُؤْمِنٌ، هو إحْسَاسُه بحالِه حضُورًا وغيْبَةً، أو أدقُّ من هذا: استِحْضَارًا وغَفْلَةً. وقد ذكَرْتُ فيما سبقَ الكثيرَ من آياتِ الكتاب العزيز أدلةً على دلالة كلِمة "إيمَانٍ" على التَّصْدِيقِ فقط، مِمَّا يُغْنِينا عن العودة للموضوع.

وقد ظنَّ مَنْ ظنَّ أن القُرْآنَ الكَرِيمَ قد شهِدَ بحَقِيقَةِ زِيادةِ الإيمَانِ، وبالتالي جَوازُ القوْلِ بنُقْصانِه. وقد أوْرَد الإمامُ البخاري عدَدًا من الآيات في هذا؛ وفهِمَها، كما فهِمَها غيرُه، هذا الفهْمَ، وذلك حين قال:" بَاب قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ؛ وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:{ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ }،{ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى}، { وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى}، { وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ}؛ وَقَوْلُهُ:{ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا}، وَقَوْلُهُ:{ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا}، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ:{ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:{ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا}".

والحقيقةُ أن موْضِعَ الخلافِ هو نُقْصَانُ الإيمَانِ، الذي قد يبلُغُ حدَّ "الذرَّةِ" كما يزْعُمُه الزّاعِمون، لا زِيادَتَه، ولذلك سنَسْتَهْدِفُ إبْطالَ هذا الزَّعمَ بالذّاتِ. وفي هذا الخُصُوصِ، فإن الله تعالى ما قال أبدا أن الإيمَانَ ينْقُصُ، وهذا شاهِدٌ لصِحَّةِ ما ذهبْنا إليه. ويَزِيدُ التحْلِيلُ لأيِّ آيَةٍ من الآياتِ المذْكُورَةِ مذْهَبَنا قُوَّةً إلى قوَّتِه، ذلك أن الزيادةَ التي أثْبَتَها الحقُّ تبارك وتعالى تفْتَرِضُ وُجُودَ أصْلٍ تكُونُ هي زيادَةً عليه، ولا شكَّ أنها هي الحالُ التي تُسَمَّى إيمَانًا، وما زاد بعد ذلك يتفَاضَلُ الناسُ فيه بالمعْنَى الذي حدَّدتُه، فإن وُضُوحَ وحُضُورَ هذه الحالِ عند العارِفينَ، وهم العُلَمَاءُ العامِلُونَ، تكونُ فيهم أكْثَرُ، ولهذا علاقةٌ بمُؤَازَرة العلْمِ للتَّصْدِيقِ، فيُصْبِحُ يقِينًا بدَرَجاتِه المختلفة؛ كما أن هذا الحُضورَ يَخْتلِفُ فيهم وفي المُؤْمِنِينَ كلِّهم حسبَ رُتبِهم وتبَعًا للمقَامِ والزمانِ؛ ولهذا جاء التعْبِيرُ بزيادة الإيمَانِ في كتاب الله.

إننا، عندما نقرأ قوْلَ الله تعالى، مثلا{ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيل}[آل عمران/173]، أو قوْلَه تعالى:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}[الأنفال/2]، أو قوْلَه تعالى:{ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا}[مريم /76]، ونسْتَحْضِرُ المقاماتِ التي نزَلَتْ فيها هذه الآياتِ نعْلَمْ أن الله تعالى يتحدَّثُ عن هذا الحُضورِ والوُضوحِ في إحْساسِ المُؤْمِنِينَ بإيمَانِهم، واليقينِ في صحَّة خَبَرِه ووعْدِه. ونحن، إنْ سأَلْنَا، بعد ذلك، هذا السُّؤَالَ: على ماذا كان الذين زاد إيمَانُهم لِخَبرِ جَمْعِ الكُفَّارِ لغَزْوِهم ؟ وعلى ماذا كان الذين زادتهم تِلاوَة القُرْآنِ الكَرِيمِ إيمَانًا ؟ هل كانوا مُؤْمِنِينَ أم لا ؟ فإنْ لم يكونوا مُؤْمِنِينَ، فكيف نُسَمِّي الشيءَ زيادَةً، بينما لم يُوجَدْ شيٌ يكُون هو زِيَادَةً عليه ؟ وإنْ كانوا مُؤْمِنِينَ قبلها، كما ورَدَ بذلك النصُّ، صحَّت الزِّيادَةُ، وصحَّ استِدْلالُنا على أن الإيمَانَ لا ينقُصُ، وما دام لا ينقُصُ فهو لا يَزِيدُ إلا بالمعْنَى الذي ذكَرْناه، لأنه حالٌ.

وقد يسأل سائلٌ، هنا، فيقول: وما علاقةُ كلِّ هذا بمسألة وُرُودِ عبارَةِ "ذرَّةٍ" من الإيمَانِ في الأحادِيثِ ؟

إن العلاقة هي أن الرسُولَ الكَرِيمَ مُبلِّغٌ عن ربِّ العالَمِين، وهو عالِمٌ بِمَا يُبَلِّغُه، واللهُ تعالى يعْلَمُ بأن الإيمَانَ "حالٌ" ناشئَةٌ عن المعرِفة والتَّصْديقِ، وهي لا تتبَعَضُّ، ولا تنْقسِمُ إلى ذرَّاتٍ بحيثُ يكُونُ في قلْبِ الإنْسانِ منه ذرَّةٌ حينا، وذرَّتان حينا آخر، وأكْثَرُ من ذلك وأقَلُّ؛ ولذلك قال في

صِفةِ المُؤْمِنِينَ الصَّادِقين:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ **لَمْ يَرْتَابُوا** وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ }[الحجرات/15]، فكلُّ من صدَّقَ بالغيْب، ولم يَرْتَبْ، فهو مُؤْمِنٌ؛ وقال في صفةِ المُكذِّبين:{ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَى وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ **وَارْتَبْتُمْ** وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّى جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ }[الحديد/14]؛ والرسُولُ الكَرِيمُ يعْلَمُ هذا بعِلْمِه النبَوِيّ، كما يعْلَمُه بعِلْمِه البشَريّ، فكيفُ يعِدُ الناسَ هذا الوعْدَ بِمِثْلِ هذا التحْدِيدِ غير الصحِيحِ ؟ وفي المقابِلِ، فإن هذا التعْبيرَ يصِحُّ على مذْهَبِ مَنْ يرى أن الإيمَانَ قوْلٌ وعمَلٌ، وأن التفاضُلَ في الإيمَانِ هو تفاضُلٌ في القُرُباتِ، بحيْثُ يُمْكِنُ أنْ يكونَ للإنْسَانِ ذرَّةٌ من العمَلِ الصالِحِ التي يدْخُلُ بها الجنة؛ وليْس هذا إلا مذْهَبَ الإرْجَاءِ.

ومِمَّا يجدُرُ التَّنْبيهُ إليه بقوَّةٍ أن الله تعالى ما ذَكَرَ، أبدا، لفظَ الذَرَّةِ مُضافًا إلى الإيمان؛ بل ما ذكرَ هذا اللفظَ مُضَافًا إلى الأحوالِ مُطلَقًا، بل إلى أشْياءَ يُمكِنُ تقْدِيرُها فِعْلِيًّا، لأنها مِمَّا يُمْكِنُ فيها التقْدِيرُ، إذ أنها إما أشياءُ وإما أعْمَالُ جوارحَ. وذلك مثل قوْلِه:{ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآَنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}[يونس/61]، وقوْلُه:{ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ}[سبأ/22]، وقوْلُه:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه}[الزلزلة/7، 8]

3- المبحث الثالث: لا دليل على غفران الله تعالى لأحد قبل دخول النار

وبالعوْدة إلى الموْضُوعِ الأصيلِ لهذا المبحثِ، وهو عرْضُ وإبْطالُ ما بدا للمُرْجِئَةِ دليلا على صحَّة مذْهَبِهم، فلا بدَّ من التنْبِيه إلى أن مُحاوَلَةَ مُرْجِئَةِ السَّلَفِيَّةِ الردِّ على غُلاةِ المُرْجِئَةِ في زعْمِهم عدمَ دخولِ المُوَحِّدِينَ النار بتاتا لم يأْتِ بأيِّ نتيجةٍ، لأنهم عجَزُوا عن معْرِفةِ وإقامة الدليل على بُطْلان هذا القوْلِ. وربَّما يعودُ هذا العجْزُ إلى أنهم ضرَبُوا صفْحًا عن الأدِلَّةِ الحقيقيَّةِ التي تُبْطِلُ هذا المذْهَبَ مُتَعَمِّدين، لأن هذه الأدِلَّةَ كما تُبْطِلُ مذْهَبَ الغُلاة تُبْطِلُ أيضًا جزْءًا من مذْهبَ السَّلَفِيَّةِ والأَشَاعِرَةِ، وهو المتعلِّقُ بتفْصيلٍ مُهِمٍّ من تفْصِيلاتِ مذْهَبِهم في الإرْجَاءِ، وهو الزَّعمُ بأن الله تعالى يَغْفِرُ لبعضِ الفُسَّاقِ رأسًا، فلا يدْخُلُون النارَ أبدًا.

وبالفعْلِ، فإن الاعتِمادَ على نُصُوصِ الدِّينِ المُحْكَمةِ تَرُدُّ على كلِّ من زعَمَ هذا الزَّعْمَ، سواءً سَمَّيْناه مرجئًا فقط، مهما كانت التسْميَّة الخاصّة بفِرْقتِه، وهو الموْقِفُ الصحِيحُ، أو نسَبَه مُرْجِئَةُ السَّلَفِيَّةِ إلى غلُوِّ الإرْجَاءِ، إذْ الإرْجاءُ مذْهبٌ واحِدٌ، وهو القوْلُ بغُفْرانِ الله تعالى للفُسوقِ دون توْبةٍ صحيحةٍ، إمَّا تعلُّقًا بالرَّجاءِ نفْسِه، أيْ دون أنْ يصْدُرَ عن المرْجِئِ ما يفيدُ القطْعَ بالغُفْرانِ، لكنَّه يطْمعُ فيه، وهو إرْجَاءُ الفقَهاءِ، مثل أبي حنيفةَ وغيره؛ وإمَّا تأْكيدًا للغُفْرانِ وجِدَالًا على صحَّة القوْلِ به، وهو مذْهَبُ بعضِ المرجِئَةِ القُدَامَى والأَشَاعِرَةِ والماتُرِيدِيَّةِ والسَّلَفِيَّةِ والظَّاهِرِيَّةِ.

ومعْنَى هذا أن عبارة "المُغَالَاةُ في الإرْجَاءِ" كان من المفروضِ أنْ تُطْلَقَ على الأَشَاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ وموافِقيهم، لا على الكثيرِ من المُرْجِئَةِ القدماءِ، ومنهم المُرْجِئَةُ الفُقَهاءِ، لأن هؤلاء يَرْجُونَ الغُفْرَانَ، بينما أولئك يُقَرِّرُونه. وإن مُدارَسةَ تاريخ الإرْجَاءِ، كما عرضْنا بعضَ ذلك من قبل، يدلُّ على مثل هذا، إذْ أن الإرْجَاءَ الصِّرْفَ، وهو القوْلُ بعَدَمِ دخُولِ المُوَحِّدِينَ النار أبدا، لم يكُنْ مذْهبًا لأحدٍ، إلا مُقاتِلَ بن سلَيْمانَ، وقد أقرَّ ابنُ تيميَّةَ بهذا، رغم أنه أكثَرُ الناسِ ذكْرًا للوصْفِ بغلُوِ الإرْجَاءِ وتعْريضًا به، فقال: " وَأَمَّا مَا يُذْكَرُ عَنْ غُلَاةِ الْمُرْجِئَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَنْ يَدْخُلَ النَّارَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ أَحَدٌ، فَلَا نَعْرِفُ قَائِلًا مَشْهُورًا مِنْ الْمَنْسُوبِينَ إلَى الْعِلْمِ يُذْكَرُ عَنْهُ هَذَا الْقَوْلُ"[1].

ولا بدَّ أنْ نُؤَكِّدَ من جديدٍ أن القوْلَ بتَفَضُّل الله تعالى بالغُفْرَانِ على بعضِ أهل الفُسوقِ غيرِ التَّائِبِين، مذْهَبٌ مشْهُورٌ عند المُرْجِئَةِ جميعا، حيْثُ ذهَبَ مقاتِلُ بن سلَيْمانَ، ومَن وافَقَه، إلى حُصُولِ ذلك للمُوَحِّدِينَ جميعا، وذهَبَ غيرُه من المُرْجِئَةِ القُدَماءِ إلى عدَمِ القطْعِ بِحُصُولِه، ولكنَّهم ما منَعُوه، وعليه فيُمْكِنُ أنْ يغْفِرَ الله تعالى للمُوَحِّدِينَ جميعا، ويُمْكِنُ أنْ يُدْخِلهم النارَ جميعا، ويُمكِنُ أنْ يُخْرِجَهُم من النار جميعا، ويُمْكنُ أنْ يخلِّدهم فيُها جميعا[2]. وهو المذهبُ الذي عليه المُرْجِئَةُ الأَشَاعِرَةُ والسَّلَفِيَّةُ كما هو معلومٌ، وإنْ كان هؤلاء يَخْتَلِفون في أنهم يُقَرِّرون هذا المذْهَبَ

[1]– مجموع الفتاوى 151/2

[2]– انظر تفصيلات هذه الأقوال في مقالات الإسلاميين للأشعري 70/1...

تقْرِيرًا، فخَرَجوا بذلك من حالة التوقُّفِ الذي كان عليها الكثيرُ من المُرْجِئَةِ القُدَماءِ؛ كما خالَفُوا بأنْ جعَلوا هذا التفضُّلَ لبعضِ الفُسَّاقِ دون بعضٍ، فوافقُوا مُقاتِلَ من وجْهٍ وخالَفوه من وجْهٍ.

وقد يبْدُو أن هذا المَوْقِفَ موْقِفٌ عِلْمِيٌّ سلِيمٌ، حيْثُ يَجِبُ إعْمالُ الأداة المنْهَجيَّةِ المتمثِّلة في الجمْعِ بين الأدِلَّةِ، وبالتالي تنْزِيلُ الأحْكامِ المُخْتَلفَةِ تبَعًا للتفْصِيلاتِ. والأمرُ، من حيثُ المنهجُ، كذلك بالفعلِ، ولكن بشرْطِ أنْ يَجْمَعَ الباحِثُ بين الأدِلَّةِ، لا أنْ يَخْتَرِعَ رأيًا لا دليلَ عليه البَتَّةَ، ثم يَجْمَعَ بينه وبين الدَّلِيلِ الصحِيحِ، مهما كان فهْمُه له خاطِئًا؛ ثم يدَّعِي أن هذا جمْعٌ بين الأدِلَّةِ. وعلى كل حالٍ، فقد آمن هؤلاء بتَفَضُّلِ الله تعالى على بعْضِ الفسَّاقِ بالغُفْرَانِ، وجَمَعُوا بينه وبين النُّصُوصِ الصحِيحَةِ في دُخُولِ الفُسَّاقِ النارَ، فاعْتَقدُوا صحَّةَ الرأْيَيْن، فقَطَعُوا بالغُفْرَان للبعْضِ، دون تَحْديدٍ لعدَدِهم ولا صِفاتِهم، وقطَعُوا بدُخُول غيرِهم من الفُسَّاقِ النارَ، دون تحْديدٍ للعدَدِ ولا للصِّفَاتِ أيْضًا. ومن المعلوم أنهم قطَعُوا أنهم سيَخْرُجون منها، بعد التطْهِير، ولكن هذا ليس موْضُوعَنا في هذا المقام، إذ له علاقة بالشَّفَاعَةِ، لا ببحث فِكْرَةِ الإرجاء التي نُعالِجُها في هذا الفصْلِ.

وقد عبَّرَ ابن تيميَّةَ عن هذا المذْهَبِ، فقال: " وَأَمَّا صَاحِبُ الْكَبِيرَةِ، فَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَسَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يَشْهَدُونَ لَهُ بِالنَّارِ، بَلْ يُجَوِّزُونَ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}[1]. وقال: " وَمَنْ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُهُ، بَلْ مَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَاَللَّهُ تَعَالَى قَدْ يَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ وَيُحْسِنُ إلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَمَنْ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، فَالزَّانِي وَالسَّارِقُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ؛ فَإِنَّ النَّارَ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ"[2].

[1]– مجموع الفتاوى 391/1

[2]– السابق 219/2

وواقِعُ الحال أن هذا المذْهَبَ كلَّه باطِلٌ، حيثُ لا يوجَدُ شيْءٌ يدلُّ عليه إلا الاحْتِمالُ الضعيفُ المُسْتنِدُ إلى فهْمٍ لا يسْنِدُهُ شيءٌ لقَوْلِه تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}. وفي انْتِظارِ بيان أن اعْتِمادَ المُرْجِئَةِ على هذه الآيةِ الكرِيمَةِ باطِلٌ كلُّه، نكْتَفِي بشهادة أحد أعْمِدةِ الإرْجَاءِ على خلُوِّ نصُوصِ الدِّينِ من أيِّ دليلٍ على هذه الفِكْرَةِ؛ فقد جمَع ابنُ القيّم الكثيرَ مِمَّا بدا له أدِلَّةً على صحَّة القوْلِ بالإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، وقسَّمَها إلى سبْعَة أنْواعٍ، وقَّرر لِخَمْسَةٍ منها أدلَّتَها تامةً فيما رأى، وأوْرَد ما يُشبِه أنْ يكون دليلا على النوْعِ السابعِ، أما النوْعُ السادِسُ، وهو ما نبحثُه في هذا المقام، فأقرَّ بأنه لم يَجِدْ له دليلا من الحديث. قال:" وَهَذَا النَّوْع لَمْ أَقِف، إِلَى الْآن، عَلَى حَدِيث يَدُلّ عَلَيْهِ. وأَكْثَرُ الْأَحَادِيث صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي أَهْل التَّوْحِيدِ مِنْ أَرْبَاب الْكَبَائِرِ، إِنَّمَا تَكُون بَعْد دُخُولهمْ النَّار، وَأَمَّا أَنْ يُشْفَع فِيهِمْ قَبْل الدُّخُول، فَلَا يَدْخُلُونَ. فَلَمْ أَظْفَر فِيهِ بِنَصّ"[1].

ومن المُضْحِك، بل المُبْكي أن النوْعَ الوحيدَ الذي تَدُلُّ كلُّ أدِلَّةِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ على صحَّتِه، ولكن ليس بالمعنى الذي ذهب إليه المُرْجِئَةُ، بل بالفهْمِ الصحِيحِ الذي سنُعرِّفُ الناسَ به حين نَعْرِضُ مذْهَبنا في الشَّفاعَةِ في موْضِعه، هو هذا النوْعُ السَادِسُ الذي لم يجِدْ له ابنُ القيّمِ ما يدُلُّ عليه.

وقد يقول قائلٌ: إن ابن القيّم يتحدّثُ عن الشَّفَاعَةِ بخاصَّة، وقد وردَ في الصحِيحِ أن الله تعالى يغْفِر لبعضِ المُذْنِبين، عند العرْضِ، ففِي الصَّحِيحَيْن، عن عبد الله مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال:" سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، أَيْ رَبِّ؛ حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ؛ فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ..."[2]، أفليْسَ هذا دليلا على المطْلوب ؟

والجواب: إن تقْرير الله تعالى لكلِّ الخلْقِ حقيقَةٌ من حقائق يوْمِ الحِسَابِ، وليس في الحديث تَحْدِيدٌ لِمَوْضُوع الغُفْرانِ، إذ قد يكُونُ صغائِرَ، أو كبائِرَ تاب منها. وعلى الذي يظنُّ أن الصغائِرَ والكبائِرَ التي يتُوبُ منها العِبادُ ليْسَتْ موْضُوعًا للغُفْرانِ أنْ ينْتَظرَ إلى نهاية هذا الكتاب، ليعْلَمَ

[1]– حاشية ابن القيم على سنن لأبي داود 55/13

[2]– صحيح البخاري– ح 2261، وصحيح مسلم– ح 4972

أن لله تعالى حقَّ أنْ يأخُذَ الناسَ بكلِّ معصيَّةٍ مهما كانت، ولذلك يصِحُّ أنْ يقرِّرَها على صاحِبِها، وأنْ يكُونَ غفْرانُه لها فَضْلا منه ورَحْمَةً، وأنْ لا يرْضَى بذلك إلا بعد الشَّفاعَةِ.

وعلى العكْسِ من عدَمِ قُدْرَة أحدٍ على الادِّعاءِ بوُجودِ دليل على ثُبوتِ غُفْرَانِ الله تعالى لبعضِ الفُسَّاقِ حين العرْضِ، فإن كلَّ الأدِلة المُحْكَمةِ تدُلُّ على بُطْلانِ مِثْلِ هذه الفِكْرَةِ. وهذا واضِحٌ سواءً اعتَمَدْنا في الاستِدْلالِ على آياتِ الوعِيدِ العامَّة، أيْ التي تتحدَّثُ عن حُكْمِ الله تعالى في الفُسوقِ جُمْلةً، أو على آيات الوَعيدِ الخاصَّة، أي تلك التي وردَ فيها بيان حكْمِ أنْواعٍ معيَّنةٍ من الفُسُوقِ؛ إذْ أنها كلَّها تتوعَّدُ بدُخُولِهم النار مُباشَرَةً، وبالتالي استِحالةُ الغُفْرانِ عند العَرْضِ. ومن هذه الآياتِ قولُه تعالى:{ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ}[البقرة/47، 48]، وقوْلُه:{ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}[النساء/14]، وقولُه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}[النساء/29، 30]، وقوْلُه:{ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا}[النساء/10]، وقوْلُه:{... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا ما كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ}[التوبة/34، 35].

4- المبحث الرابع: مُماحَكاتُ المرجئة

4-1- المطلب الأول: ماهيَّة المُماحَكة

هناك ظاهرة غريبة تظْهَرُ في استِدْلَالاتِ المُرْجِئَةِ، لم أجِد لها وصْفًا يُعبِّرُ عنها أحْسَنَ من "المُمَاحَكة"[1] في الاستِدْلَالِ، ذلك أنَّ المُرْجِئَ يورِدُ شيئا باعْتِباره دليلا على الإرْجَاءِ، مع الإصْرارِ عليه، واللَّجاجَةِ فيه؛ مع أن أغْلبَ الظنِّ أنه يعْلَمُ أنه ليْسَ دليلا، وإنّما هو يورِدُه للاستِكْثارِ من تشْبِيه الأمْرِ على المُسْلِمِينَ، حتى تبْدُوَ الفِكرَةُ الإرْجائِيَّةُ كثيرةَ البراهِينِ. وإنَّما قلنا إن هذا من باب

[1]- المِحْكُ، هو المنازَعة في الكلام، والتَّمادي في اللَّجاجة. انظر/ابن سيده- المحكم والمحيط الأعظم 429/1

المُماحَكَةِ، لأن النَّظَرَ العِلْمِيَّ في ما أوْرَدُوه في هذا الباب يدُل على أنه ليْسَ دليلا؛ وتزْدادُ القناعَةُ بذلك عند استِحْضارِ أن الذين أوْرَدُوا مثلَ هذا ليْسوا من العَوامِّ، بل العُلَمَاءِ، بل من كِبارِ العُلَماء؛ بِحَيْثُ أن الجهْلَ لوحْدِه لا يصلُح لتفْسيرِ هذه الظاهرة.

وهذا كثيرٌ للغاية، حتى أنني أصرِّح بأني لا أستطيعُ أنْ أتتبَّعَه كلَّه بالعرْض والنقْدِ، بل إنني أصرِّحُ بأنِّي لا أستطيع أنْ أتَتَبعَ عُشْرَه فأعْرِضَه وأنْتَقِدَه؛ لا للعجْزِ عن ذلك، إذْ قلتُ إنه لا يعْدُو أنْ يكون مُماحَكاتٍ؛ بل لأن الكتابَ سيَطُولُ به جِدا؛ فيَتْعَبُ القارئُ فيه، دون أنْ يُحَصِّلَ كبيرَ فائِدَةٍ، ولذلك سأكْتَفي بإيراد أشياءَ عن عُلَماء عدَدٍ من فرقِ المُرْجِئَةِ شاهِدًا على اشْتِراكِهم في هذه الظاهِرَةِ الغريبَة، وأخْتارُ أحْسَنَ ما جاءوا به، وأكْثرَه دِلالَةً على ما أتحدّثُ عنها، والذي يكونُ في النقدِ الذي أورِدُه له إثْراءً لثقافة القارئ، إضافةً إلى كوْنِه أشدَّ اتِّصالًا ببَيانِ عجْزِ المُرْجِئَةِ عن الاستِدْلال لمَذْهَبِهم، وشاهِدًا على ظاهِرَةٍ أخرى مُنْتَشِرَةٍ فيهم، وهي التأْوِيلُ البعِيدُ والكذِبُ على الله ورسولِه.

4-2- المطلب الثاني: الطبري ودَعْوى الغفران للظّالِمين

إن أوّلَ أئِمَّةِ الإرْجَاءِ الذين تظْهَر فيهم هذه الظاهِرَةُ جلِيَّةً هو ابنُ جرِيرِ الطبَرِيُّ، حيثُ ادَّعى إمْكانَ أنْ يكون الأقْوَامُ الموْصُوفُونَ بأنهم "ظالِمُون" من جُمْلَة الذين يعْفُو الله عنهم بفَضْلِه؛ وذلك حين عرَضَ لتفْسِير آيةٍ يبْدُو بادئ الرَّأيِ أنْ لا علاقة لها بالإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، وهي قوْلُه تعالى:{ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ. جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ. وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ. الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ}[فاطر/32- 35]؛ فقال:" ليْسَ في الآيةِ خبَرٌ أنهم لا يدْخُلُون النارَ، وإنَّما فيها إخْبارٌ من اللهِ، تعالى ذِكْرُه، أنَّهم يدْخُلونَ جناتِ عدْنٍ. وجائِزٌ أنْ يدْخُلَها الظالِمُ لنَفْسِه، بعد عقُوبَةِ الله إيَّاه على ذنُوبِه التي أصابَها في الدُّنْيا وظُلْمِه نفْسَه

فيها بالنارِ أو بِمَا شاء من عِقابِه؛ ثم يُدْخِلَه الجنة، فيكُونَ مِمَّنْ عمَّه خبَرُ الله، جلَّ ثناؤُه، بقوله:{ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا}. وقد رُوِيَ عن رسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم بنَحْوِ الذي قُلْنا في ذلِك أخبارٌ، وإنْ كان في أسانيدِها نظَرٌ، مع دلِيلِ الكتاب على صِحَّتِه على النحْوِ الذي بيَّنْتُ"[1].

وقد سبق لنا بيان أن الوصفَ بالظُّلْمِ هو من أسْماءِ الذمّ في كتاب الله، مثلُه في ذلك مثل الوصْفِ بالكُفْرِ والفِسْقِ؛ وأن القُرْآنَ الكَرِيمَ أوْرَده وصْفا للكُفَّارِ أو للعُصَاة غير التائِبين، مهما كان موْضوع عِصْيانِهم، مقْرُونًا بالوعِيدِ بالخُلودِ في النار، وذلك مثل قوْلِه تعالى:{ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[الأعراف/23]، وقْولِه تعالى:{ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ}[يوسف/23]، وبخاصّةٍ قوْلُه تعالى:{ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}[مريم/68]. وعلى هذا، فمن الغرائبِ أنْ يورِدَه مقْرُونًا بالوَعْدِ بدُخولِ الجنةِ، بعد التعْذِيبِ، في الآية التي استَشْهَدَ بها الطَّبرِيُّ.

وقد كان بإمْكانِ هذا المفسِّرِ لكتابِ الله تعالى ألَّا يدَّعِيَ مِثْلَ هذه الدَّعْوَى العريضَةِ، بأنْ يستَحْضِرَ بيانَ القُرْآنِ الكَرِيمَ الوارِد في آية أخْرَى منه، تتحدَّثُ عن الموْضُوعِ نفْسِه، فيَسْتَخْدِمَها في تفْسِير هذه، مُعْتَمِدا في ذلك على الظاهِرَةِ القُرْآنِيَّةِ التي نبَّهْنا إليها فيما سبقَ، وهي ظاهِرَةُ "التَّثْنِيَّة"، وهي تِكْرَارُ القرْآنِ الكَرِيمِ لِمَعانِيه. واسْتِنادا إلى هذا، يظْهَرُ جليًّا أن الموْصُوفِين بالظُّلْمِ لا يُمْكِنُ أنْ يَسْتَرْوِحُوا ريحَ الجنة، إذْ الوعيدُ فيهم مؤَكَّدٌ في الآية التي سنَعْرِضُ، كما هو مُؤَكَّدٌ في الكثير من الآيات التي سبق لنا إيرادُها.

والآيةُ التي أقْصِدُ هي قوْلُه تعالى:{وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً. فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ. وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ. وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ. أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ}[الواقعة/7 – 11]، حيثُ نجِدُ هنا أيْضًا تقْسِيما للناسِ، عنْد عَرْضِهم وبيَانِ حكْمِ الله تعالى فيهم، إلى ثلاثة

[1]– جامع البيان 470/20

أفواجٍ؛ فإنْ كان السَّابِقُون في هذه الآية هم السَّابِقُون في تِلْكَ، وكان المُقْتَصِدُون، وهم موْصُوفُونَ بصِفة مدْحٍ إذْ الاقْتِصادُ هو التوَسُّطُ بين الاجْتِهادِ والتقْصِير، هم أهْلُ المَيْمَنَةِ في هذه؛ فلم يبْقَ إلا أنَّ الظَّالِمِين في تِلْكَ هم أصْحاب المشْأَمَةِ في هَذِهِ، فهَلْ يقُولُ ابْنُ جريرٍ بأن الموْصُوفين بالشُّؤْمِ هم من أهْلِ الجنة ؟

4-3- المطلب الثالث: الصَّلاةُ على الموْتَى دليل العفْوِ عن الفساق عند الماتُريدي

أما الإمامُ الثاني من أئمَّةِ الإرْجَاءِ الذي اخْتَرنا شيْئًا ممَّا أوْرَدَهُ شاهِدًا على صحَّة القوْلِ بالإرْجَاءِ، فهو الماتُرِيدِيُّ؛ حيْثُ أن مُجَرَّد الوصْفِ بالإيمَانِ، أي التَّصْدِيقِ، عنده كافٍ في تحقيقِ الوعْدِ، ولذلك اجْتَهَد في إثباتِ استِغْفَارِ الرسُولِ الكَرِيمِ للمُذْنِبين، مُسْتَدِلاً بذلك على إيمَانِهم؛ ومُسْتَدِلًّا بالاستِغْفَارِ نفْسِه على غُفْرانِ الله للفُسَّاقِ؛ فقال:" ثمَّ الَّذِي يَمْنَعُ اسْمَ الْكفْر فِي الْحَقِيقَة والشرْكِ أوْجُهٌ، أَحدُهَا أَمْرُ اللهِ نَبِيَّهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ – وذلك قولُه تعالى:{ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ}[محمد/19]- ثمَّ لَا يحْتَمِلُ الْأَمرُ بِهِ على إِثْبَاتِ كفْرٍ أَو شِرْكٍ بقَوْلِه {مَا كَانَ للنَّبِي وَالَّذين آمنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا للْمُشْرِكين}... ومُحَالٌ يَأْمُرهُ بالاسْتِغْفارِ باسْمِ الْإِيمَانِ وَهُوَ عَنْهُم زائل، لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْكَذِبَ؛ ثمَّ قد حذَّرَهُ اللهُ عَن الاسْتِغْفارِ لأهْلِ الشِّرْكِ ... وَنَهْيه إيَّاه عَن الصَّلَاة؛ فَثَبَتَ أَن أُولَئِكَ الَّذين أَمَرَهُم بالاسْتِغْفارِ هم أهْلُ الْإِيمَانِ فِي الْحَقِيقَة، ثمَّ لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يُؤمَرَ بالاسْتِغْفارِ وَلَا ذنُوبَ لَهُم، أَو كَانَتْ مَغْفُورَةً لَهُم، لِأَن الاسْتِغْفَار هُوَ طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ وطلَبُهَا لِمَنْ قَدْ غُفِرَ لَهُ كِتْمَانُ نِعْمَةِ الغُفْرَانِ، وَذَلِكَ كُفْرانُ النِّعْمَةِ ...ثمَّ لَا يحْتَمل أَنْ يكونَ رَسُولُ اللهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ أُمِرُوا بِهِ، ثمَّ لَا يُجَابُونَ، فَيَثْبُتَ بِهَذَا أَنْ لَا يَزُولَ اسْمُ الْإِيمَانِ لِكُلِّ ذَنْبٍ"[1]

وهذا كلامٌ يبْدُو قوِيًّا، بينما الحقِيقَةُ أنه يُمْكِنُ إبْطالُه كلَّه بسُهُولَةٍ؛ وأسْهَلُ جُزْءٍ فيه هو المُتَعَلِّقُ بالاستِدْلالِ باستِغْفَارِ الرسُولِ الكَرِيمِ للمُؤْمِنِينَ، إذْ أن إبْطالَه لا يَحْتاجُ إلى استِجْلابِ موادَّ

[1]- التوحيد – ص 325، 326

من غيرِ كلامِه، حيثُ قال:" وَأَيْضًا، إن الله تَعَالَى قَالَ فِي الذُّنُوب الَّتِي لَا يغْفِرُها:{سَوَاء عَلَيْهِم أَسْتَغْفَرْت لَهُم}، وعَلى ذَلِك قَالَ:{وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعًا أَيهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}، وَقَالَ {يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَة نَصُوحًا} فألْزَمَهُمْ التَّوْبَةَ مَعَ إِثْبَات الْإِيمَانِ"[1]، فقد ميَّزَ بنفْسِه بين نوْعَيْن من الذنوبِ، كما أوْرَدَ دليلَ ذلك من القُرْآنِ الكَرِيمَ. ولو سَأَلَ نفْسَه عن السرِّ في أن الله تعالى اشْتَرطَ التَّوْبَةَ للغُفْرانِ أحْيانا، واكْتَفى بسُؤَالِ الغُفْرانِ لتَحْصيلِه أحْيَانًا أخرى، لعلِمَ أن هناك فرْقًا بين الذُّنوب بِحَيْثُ أن بعضَها يَحْتاجُ إلى توْبَةٍ، وبعْضُها يَحْتاجُ إلى استِغْفَارٍ. وعلى هذا، فليْسَ في استِغْفارِ الرسُولِ للمُؤْمِنِينَ ما يدلُّ على أنهم كانوا مُسْتِحِقين للوَعِيدِ لارْتِكابِهم الكبائِرِ، ولا على أنه شفَعَ لهم بطَلَبَ غُفْرانِ كبائِرِهم دون توْبَةٍ منهم، فيَسْتَجيبُ الله لطلَبِه ضرُورَةً كما ادَّعَى.

والذي أعلَمُه أنه لا يُشْترطُ في الاستِغْفارِ أنْ يكُونَ من ذنْبٍ كبيرٍ، بحيْثُ تتْبَعُه توْبَةٌ لُزُومًا، والتي من شُروطِها العوْدةُ إلى العمَلُ بالأمْرِ والنهْيِ، كما دلَّ عليه قوْلُه تعالى:{ الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ. أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ. وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ}[هود/1– 3]، وقوْلُه تعالى:{ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ}[هود/61]. بل لا يُشْترَطُ في الاستِغْفارِ أنْ يكُونَ عن ذنْبٍ أصْلًا، إذ هو عِبادَةٌ من العبادَاتِ، تدلُّ على استِحْضارِ وتعْظِيمِ المُسْلِمِ لاسْمِ الله في حياتِه، إضافة إلى كوْنِه مُطَهِّرا من الذنوبِ التي يرتَكِبُها المسْلِمُ عن غفْلَةٍ أو نِسْيانٍ؛ ولهذا ورَدَ عن الرسول الكريم قوْلُه:" إِنَّهُ

[1]– السابق– ص 326

لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، فِي الْيَوْمِ، مِائَةَ مَرَّةٍ"[1]، فكان يستَغْفِرُ من الغفْلَةِ عن الله، لا من الذنْبِ.

ومن المعاني ذاتِ الشَّأنِ التي قد تُوجَدُ في أمْرِ الله تعالى للرسُولِ الكَريمِ بالاستِغْفَارِ للمُؤْمِنِينَ هو تبْشِيرُهم بأن الله قد غفَرَ لهم؛ أو تبْشِيرُهم بغُفْرَانِ ما سبقَ من ذُنوبِهم؛ ومنها أكْبَرُ الكبائرِ، وهو الشرْكُ، وذلك في حالةِ الدُّخُولِ الجديدِ في الإسْلَامِ. وشاهِدُ الأولِ أمْرُهُ بالاستِغْفَار لأقوامٍ كان الله تعالى راضِيا عنهم، فقال تعالى: { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}؛ وشاهِدُ الثاني أمرُهُ تعالى بالاستِغْفار للذين لا يُتَصَوَّرُ وُقُوعُ أيّ ذنْبٍ منهم في الإسْلَامِ، لأنهم من المُسْلِمِينَ الجدُدِ الذين ينْتَفِعون من الأصلِ العقَدِيّ العَظِيمِ، وهو أن الإسْلَامَ يجُبُّ ما قبْلَه؛ حيثُ قال:{ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[الممتحنة/12].

ومن شواهِدِ الاستِغْفارِ، تشَفُّعًا عند الله ليَمْنَعَ نُزُولَ عذابِه، قوْلُه تعالى:{ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُون}[الأنفال/33]، وما رواه ابنُ مسعودٍ، قال:" كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ، ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، فَأَدْمَوْهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ"[2].

وقد تجاوز ظنُّ الماتريدِيّ انْتِفاعَ المُؤْمِنِينَ من الاستِغْفَارِ الأحْياءَ إلى الأمْواتِ، حيْثُ ذهبَ، كما ذهَبَ غيرُه، وهم كلُّ مرجِئٍ مات أو ما يزالُ حيًّا، إلى أن الغرَضَ من تشْرِيعِ الصَّلَاةِ على الموْتى هو نَفْعُهم باستِغْفارِ المُسْتَغْفِرين، فقال:" إجْمَاع النقَلَةِ فِي إثْبَات الشَّفَاعَةِ، وتَوَارُثُ

[1]- صحيح مسلم- ح 4870

[2]- صحيح البخاري- ح 3218

الْأمةِ فِي الصَّلَاة على جَمِيع مَنْ مَاتَ من أهْلِ القِبْلَة والاستِغْفَارِ لَهُم والترَحُّمِ عَلَيْهِم هُوَ الدَّلِيل لِمَنْ أَبَتْ نَفْسُهُ تَكْذِيبَ الْأَخْبَارِ الصِّحَاحِ، وَمُخَالفَةَ أَئِمَّة الْهُدَى"[1].

وليس فيما ذكَرَه في وُجُوبِ الصَّلَاةِ على الأمْواتِ دليلُ ما ظنَّ من انْتِفاعِ كلِّ مُؤْمِنٍ، ولو كان فاسِقًا، من قِيامِ الناس للصَّلاةِ عليه والدُّعاءِ له بالغُفْرَانِ؛ إذْ المُؤْمِنِينَ ليْسوا مُكَلَّفين، بدِلَالة مُحْكَماتِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، بالتفْتِيشِ عن عقائِد غيرِهم، وتَتَبُّعِ سِيَرِهم ليعْرِفوا مدَى صحَّةِ اعْتِقادِهم وحُسْنِ عمَلِهم، ثم يَحْكُمُوا بِجَوازِ الصَّلاةِ على فلانٍ، لأنه من الأتْقِياءِ، وامْتِناعِ الصَّلاةِ على فلانٍ، لأنه فاسِقٌ. والشَّرْعُ الشَّرِيفُ لم يُكلِّفْهم بهذا، لا لأنه يرْضَى أهْلَ الفُسوقِ، ويريدُ أنْ ينْفَعَهم باستِغْفارِ المُصَلِّين لهم، بل لأن الاطِّلاعَ على ما في قُلوب الناس مُسْتَحِيلٌ، وتتبُّعَ أعْمالِهم مثْلُه، مع ما فيه من الفَسَادِ، لأنه يدْفَعُ إلى التجَسُّسِ وتفْرِيقِ الجماعَةِ. ولهذا أمرَ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ بالعمَلِ بالظَّاهِر، وبالتالي الصَّلاةُ على كلِّ ميِّتٍ من المُسْلِمِينَ، حتى المُجْرِمِين المعْرُوفِينَ بالإجْرَامِ، لأنه لا يُمْكِنُ لأحدٍ معْرِفَةُ ما ماتُوا عليه. وينْطبِقُ هذا حتَّى على المُنْتَحِرين، على عكْسِ ما ظنَّه اليهودُ، إذ قد يكونُ قد تَابَ من هذه المعْصيَّةِ قبْلَ وُقوعِ السبَبِ الذي كان به انْتِحَارُه، وقد يكون مَجْنُونًا. والله تعالى يتولَّى، بعد ذلك، كلًّا بما يَسْتَحِقُّه، إذ هو العَلِيمُ الخَبِيرُ.

ورغم أنه يُوجَدُ عدَدٌ من الأحاديثِ في استِغْفَارِ الرسُولِ الكَرِيمِ للأمْواتِ عند الصَّلاةِ عليهم، وذلك مثْلَ ما ورَدَ عن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ:" سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ، فَفَهِمْتُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْبَرَدِ، وَاغْسِلْهُ كَمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ"[2]، كما يُوجَدُ في الحديثِ ما يشْهدُ لتعْليمِه أصْحَابَه الدُّعاءَ للمَوْتَى، وانْتِفاعِ الميِّتِ بذلك، مثل ما ورَدَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ:" لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنْ النَّاسِ، فَيَبْلُغُوا أَنْ يَكُونُوا مِائَةً، فَيَشْفَعُوا إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ"[3]؛ إلا أنه لا يُوجَدُ فيما ورَدَ دليلٌ على صحَّةِ غيرِ ما ذكَرْتُ، وإنْ ظنَّ الظانُّون ذلك، لأنه لا يُوجَدُ في أيٍّ منها أنَّ الله يُشَفِّعَ المُصَلِّينَ في الفُسَّاقِ، فيَغْفِرَ لهم فُسُوقَهم؛ بل أقْصَى ما فيها أن الله يُشفِّعُ المُصَلِّين فيهم، فيَغْفِرُ لهم، دون تَحْديدِ ماهيَّة المغْفُورِ.

---

[1]- التوحيد- ص 334

[2]- سنن الترمذي- ح 946

[3]- سنن النسائي- ح 1965

وأعِدُ القارئَ بأنه سيَفْهَمُ سرَّ حضَّ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ على الاستِغْفارِ للمَوْتَى في فصْلٍ قادِمٍ. وإشارةً إلى ما سيأتي، أُنبِّه هنا إلى أن الرسُولَ الكريمَ ما قال :" لا يَمُوتُ أحدٌ من الفُسَّاقِ، فيُصَلِّي عليه..."، بل قال :" لا يَمُوتُ أحَدٌ من المُسْلِمِينَ..."، وفرْقٌ شاسِعٌ بين المُسْلِم والفاسِقِ.

وهذا اللّفْظُ بالذّاتِ من ثوابِتِ الأحاديثِ الوارِدة في الموْضوعِ، أقصِدُ لفْظَ " مُسْلِمٍ"؛ كما في قوْلِه عليه الصَّلاةُ والسَّلَامُ:" مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَّعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ"[1]، وقوْلِه:" مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَوْجَب" [2]، وقوْلِه:" لَا يَمُوتُ أَحَدٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، فَيُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنْ النَّاسِ، فَيَبْلُغُوا أَنْ يَكُونُوا مِائَةً؛ فَيَشْفَعُوا إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ"[3]. ومن المعْلومِ أن " المُسْلِمَ"، في اصطِلاح الشَّرْعِ، كما بينَّا فيما سبق، هو المُؤْمِنُ العامِلُ بالأمْرِ والنّهْيِ؛ فأين أنَّ الذين يدْعُون له، إذا صَلُّوا عليه ميّتًا، هم الذين نَفَعُوه بشَفاعَتِهم بالذّاتِ، وهو قد استَحَقَّ الغُفْرانَ بعملِه الصّالِحِ كما وعَدَ الله عزَّ وجلَّ.

وأنا لا أُنْكِرُ أن الدّعاءَ نافِعٌ، ولا أن شفاعةَ الصَّالِحين مقْبولَةٌ؛ ولكن ليس بهذا المعنى الذي ذهَبَ إليه الماتُرِيديُّ، ووافقه فيه مَنْ سبَقَهُ ومَنْ جاء بعده من المرجِئَةِ؛ بل بالمعنى الصَّحيحِ للشَّفَاعَةِ التي يجعَلُها شرْطًا لازِمًا، حتْمًا، لازِبًا، للتجاوزِ عمَّا شرَعَ اللهُ التَّجاوُزَ فيه عن المُسْلِمينَ، لا الفُساق غيرِ التَّائبين، كما يذهبُ إلى ذلك أهلُ الإرْجَاء؛ هذا مع وُجوبِ توافُرِ الشُّروط التي وضعها الله للرِّضَا عن الشَّفيعِ. وهذه مسألةٌ سنُفَصِّلُ الحديثَ عنها في موْضِعِها.

أمَّا ادِّعاءِ الماتُريدي أن الله تعالى قد وعَدَ المُكَلَّفين بالجنة على مُجرَّدِ التَّصْدِيقِ، فقد سبقَ لنا عرْضُ هذا الزعْمِ والردِّ عليه مِمَّا يُغْنِينا عن إعادتِه؛ إذْ قد بينَّا أن التَّصْدِيقَ، وإن كان منْفَذًا للخُروجِ من أقْوى ما يَمْنَع من الخيْرِ، وهو الكُفْرُ، وبوابةً للدخُولِ في الخيْرِ، فإن تَحْصيلَ الخيْرِ المطْلَقَ لا يتمُّ إلا بالتِزام المُكلَّفين بأداء واجِباتِ العهْدِ، وهي التَّصْدِيقُ والعمَلُ بالأمْرِ والنهْيِ. ورغم هذا، فإنّي أدْعو كلَّ أحدٍ إلى النظَرِ فيما قلْتُ هنا من خلالِ التأمُّلِ "الحقّ" في آخرِ آيةٍ عرَضَتْ لي في الموضوعِ، وهي قوْلُه تعالى:{ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى

[1]- مسلم- الصحيح- ح 1577

[2]- أبو داود- السنن- ح 2753

[3]- النسائي- السنن- ح 1965

يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ}[آل عمران/179].

4-4- المطلب الرابع: ابن تيمية إمام التأويل الأعْمَى

أمَّا الإمامُ الأكْبَرُ، بلا مُنازِعٍ، لظاهِرَةِ مُمَاحَكَةِ المُرْجِئَةِ، وبالأخصّ وضْعُ النُّصُوصِ في غيْرِ مواضِعِها، وإخْفاءِ غيرِها فابنُ تيميَّةَ. إنك تراه، مثلا، يُؤَلِّفُ في مُوجِباتِ غُفْرانِ الذُّنوبِ، فيجْعَلُ منها أشْياءَ يَحْصُلُ عنها هذا الأثَرُ دون شرْطِ التَّوْبةِ، فيقُولُ: " السَّبَبُ الثَّالِثُ " : الْحَسَنَاتُ الْمَاحِيَةُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ}، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، إذَا اُجْتُنِبَتْ الْكَبَائِرُ"، وَقَالَ:" مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"، وَقَالَ:" مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"، وَقَالَ:" مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ"، وَقَالَ:" فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنْ الْمُنْكَرِ"، وَقَالَ:" مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْهُ مِنْ النَّارِ، حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ". وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَأَمْثَالُهَا فِي الصِّحَاحِ. وَقَالَ:" الصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ وَالْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ". وَسُؤَالُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَقُولُوا: الْحَسَنَاتُ، إنَّمَا تُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ فَقَطْ، فَأَمَّا الْكَبَائِرُ فَلَا تُغْفَرُ إلَّا بِالتَّوْبَةِ؛ كَمَا قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ: " مَا اُجْتُنِبَتْ الْكَبَائِرُ"، فَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِوُجُوهِ، أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ جَاءَ فِي الْفَرَائِضِ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ وَصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ:{ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ}، فَالْفَرَائِضُ مَعَ تَرْكِ الْكَبَائِرِ مُقْتَضِيَةٌ لِتَكْفِيرِ السَّيِّئَاتِ، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ الزَّائِدَةُ مِنْ التَّطَوُّعَاتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا ثَوَابٌ آخَرُ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}"[1].

ومن الواضِحِ أن الرجُلَ كان بصدَدِ تعْلِيمِ المُسْلِمِينَ ما ظنَّ من أن أعْمالَ البرِّ النافِلةِ هي من مُكفِّراتُ الذنُوبِ دون اشْتِراطِ التَّوْبَةِ؛ بدَلِيلِ جِدالِه للمعْلُومِ من دِلالَةِ هذه الأحاديثِ عند أهْلِ

[1]- مجموع الفتاوى 151/2

الإِسْلَامِ قاطِبةً على أنها مُكفِّراتٌ للصغَائِرِ دون الكبائِرِ، التي أجْمَعَ الناسُ، بما فيهم أشْهَرُ فِرقَ المُرْجِئَةِ على أنها تَحْتاجُ إلى توْبَةٍ، بحيْثُ أن القادِمَ بها على الله تعالى، عنْدَهم، لا يَسْتَحِقُّ دُخُولَ الجنة إلا بالتفَضُّل بالغُفْرانِ، بينما يطْرَحُ ابن تيمية إمكانيَّةَ غُفْرانِها بِمُجَرَّدِ العمَلِ بالتطَوُّعاتِ.

ولو كان هذا الرجُلُ عالِمًا بالشَّرْعِ الشَّرِيفِ، لسَأَلَ نفْسَه سُؤالًا ضَرُورِيًّا، تكون الإجابةُ عليه كافِيَّةً في ردِّه عن هذا الزَّعْمِ، وهو: إن الفرائضَ، على مكانتِها العظِيمَةِ في الدِّينِ، وبدَلِيلِ مُحْكَماتِ النُّصُوصِ، عاجِزةٌ عن تكْفِيرِ الصَّغائِرِ إلا باجْتِنابِ الكبائِرِ، فكيفَ تكُونُ التَّطوُّعاتُ بِمُجرَّدِها قادِرةً على تَحْصيلِ ما لم تُحَصِّلْ الفرائِضُ مِمَّا هو دونَه إلا مَشْرُوطًا ؟

ولو ثارَ هذا السؤالُ في ذهْنِه لانْتَبَهَ إلى أنه، وقد كان يرِيدُ تعْظِيمَ التطَوُّعاتِ فيما يبْدو، قد حطَّ من شأنِ القيامِ بحقِّ الفرائِضِ حطًّا شَنِيعًا، حتَّى أن المُصَدِّقَ بهذا المذْهَبِ يستطيعُ ألا يؤدِّيَ لله فرْضًا، فلا يصُومَ شهْرَ رمضانَ، ولا يَؤدِّيَ زكاة مالِه، ولا ما يجبُ على كلِّ مُؤْمِنٍ في المالِ غير الزَّكاة... مُعْتَمِدا على التطوُّعاتِ المُكَفِّرةِ، مثلَ عِتْقِ رقَبَةٍ مؤْمِنَةٍ، أو أدنى من ذلك بكثيرٍ، مثل التَّصدُّقِ بدِرْهمٍ.

وبالفِعْلِ، فإن هذا هو ما يُعَلِّمُه ابن تيميَّة، ولذلك أوْرَدَ حدِيثَيْ عِتْقِ المُؤْمِنِ من النار بتَحْرِيرِه عبْدًا مؤْمِنا وإطْفاءِ الصدَقة لغَضَبِ الربِّ تعالى في خِتامِ جُمْلةٍ من أحاديثِ الفرائِضِ، المنْصوصِ فيها على وُجوبِ التَّوْبَةِ، وذلك للتغْطيَّة عليها بأنْ يكونَ آخِرُ ما يقْرَأُه القارئُ مُوحِيًّا له بصحَّةِ مذْهَبِه، ونسْخِ العمَلِ بما وردَ فيما قبلها من شَرْطِ التَّوْبَةِ من الكبائِرِ. كما أن هذا الغرَضَ هو ما جعله يَضْرِبُ صفْحًا عنْ الإشْكالِ الموْجُودِ في حديثِ العِتْقِ من النارِ بالعِتْقِ، والذي ذكَرَه غيْرُه من العلماء، حيثُ ذكَرَ ابنُ حجَرٍ، مثلا، استِشْكالَ اِبْنِ الْعَرَبِيّ لعبارةِ " فَرْجِه بِفَرْجِهِ" :" لِأَنَّ الْفَرْج لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذَنْبٌ يُوجِب لَهُ النَّار إِلَّا الزِّنَا، فَإِنْ حُمِلَ عَلَى مَا يَتَعَاطَاهُ مِنْ الصَّغَائِر كَالْمُفَاخَذَة لَمْ يُشْكِل عِتْقه مِنْ النَّار بِالْعِتْقِ، وَإِلَّا فَالزِّنَا كَبِيرَة لَا تُكَفَّرُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ"؛ وهو الاسْتِشْكالُ الذي سلَّمه ابنُ حجَرٍ، وزاد عليه، فقال:" وَلَا اِخْتِصَاصَ لِذَلِكَ بِالْفَرْجِ، بَلْ يَأْتِي فِي غَيْرِه مِنْ الْأَعْضَاءِ ... كَالْيَدِ فِي الْغَصْب مَثَلًا"[1].

وأدْعُو القارئَ إلى عدَمِ الظنِّ بأنِّي أرُدُّ الحَدِيثَيْنِ، إذْ الحديثُ الأوَّلُ رواه البخاري، ح 6551، ومعْنى الحديثِ الثاني مقْبُولٌ في الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وإنْ لم أجِدْه بهذا اللفْظِ إلا عند البيْهَقِيِّ، في

[1]- فتح الباري 473/7

شُعَبِ الإيمان، ح 6335، وإنْ حَكَمَ الترمِذِيُ، وقد أوْرَد بعضَه، وهو " وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّار" بغرابتِه، وضعْفِه، حيْثُ قال:" قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى. وَأَيُّوبُ بْنُ عَائِذٍ الطَّائِيُّ يُضَعَّفُ، وَيُقَالُ: كَانَ يَرَى رَأْيَ الْإِرْجَاءِ. وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، وَاسْتَغْرَبَهُ جِدًّا"[1].

إن الذي أعْتَمِدُ عليه هو أن هذَيْن الحدِيثَيْن، وأمثالَهما، هما من أحاديثِ الترْغِيبِ؛ ولذلك فيجبُ ألا ننظُرُ إلى "عيْنِ" ألْفَاظِهما، بل يَجِبُ أنْ نفْهَمَ المعْنَى الإجْمَالِيَّ الوارِد فيهما في ضوءِ القاعِدةِ الشَّرْعِيَّةِ المُحْكَمةِ، وهي أن النوافِلَ ترْفَعُ الدّرَجَاتِ، وتُكَفِّرُ الصغائِرَ، لا أنها تُكَفِّرُ الكبائِرَ، أو أكبر من ذلك أنْ نظنَّ بأنها كافيَّةٌ، مع الجُرْأَةِ على مُخالَفَة الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، في العِتْقِ من النار، كما قال ابن تيمية؛ فَنُبْطِل جُمْلَةَ الشَّريعَةِ اعْتِمادا على لفْظِ حديث، فنقولَ، مثلا، بأن للمُؤْمِن أنْ يَسْتبِدَّ ويقتُلَ ويغُشَّ ويسْرِقَ ويَزْنِيَ ويلُوطَ ويغْتابَ... ثمَّ، لا يتوبُ، بل يكْفِيه العِتْقُ، أو الصدَقَةُ، لدُخولِ الجَّنة.

والملاحَظُ أن الروايةَ التي أوردَها الترْمِذِيُّ في تأْثِير الصدَقَةِ، وهي أصحُّ من الرواية التي اعْتَمَدَ عليها ابن تيميَّةُ، والتي لا توجَدُ بذلك اللفْظِ، كما قلتُ، إلا عند البيْهقِيّ تحتوي على الحضّ على القِيامِ بفرائضِ الشَّريعَةِ كما فرَضَها الله تعالى لنَيْلِ رِضْوانِه، لا الاكْتِفاء بالصدقةِ، بل فيها وعيدٌ شديدٌ على التجرُّؤِ على ما حرَّم الله؛ ففيه عن كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ" قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُعِيذُكَ، بِاللَّهِ، يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ، مِنْ أُمَرَاءَ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي؛ فَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ، فَصَدَّقَهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ. وَمَنْ غَشِيَ أَبْوَابَهُمْ، أَوْ لَمْ يَغْشَ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ فِي كَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ. يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ، الصَّلَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ. يَا كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ، إِنَّهُ لَا يَرْبُو لَحْمٌ، نَبَتَ مِنْ سُحْتٍ، إِلَّا كَانَتْ النَّارُ أَوْلَى بِه". ويكادُ أنْ يوجَدَ مِثْلُ هذا المعْنَى في الرواية الأقْرَبِ من الرواية التي اختارَها ابنُ تيمية، والتي أوْرَدها الإمامُ ابنُ ماجةٍ، إذْ فيه، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

[1]- سنن الترمذي- ح 558

قَالَ:" الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ؛ وَالصَّلَاةُ نُورُ الْمُؤْمِنِ، وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ مِنْ النَّارِ "[1].

ومن العجائِبِ أن ابن تيميَّةَ يستَثْنِي المؤْمِنَ التارِكِ للصَّلاة من الوعْدِ بالعِتْقِ من النار – عند البحثِ فقط، وهو لا يقولُ بهذه النتيجة حقًّا– على زعْمِه بأن تارِكَها كافِرٌ، فهل لنا الحقُّ، ودون أنْ نتجاوزَ المعانِيَ الموْجُودةَ في حديث التِّرمِذيّ الأخير، أنْ نَسْتَثْنِيَ أعْوانَ الطُّغاةِ وآكِلِي السُّحْتِ من دُخولِ الجنة، حتَّى وإنْ أعْتَقَا ؟

وأُطَمْئِنُ جميعَ المُرْجِئَةِ من الذين اتّخَذُوا هذا الرجُلَ، أو غيرَه من المُرْجِئَةِ، بينهم وبين الله بأنَّ إجابتَه هي النفْيُ. وليْس هذا غريبًا في مذْهَبِه، إذْ من مَسَلَّماتِ عقِيدَتِه أنَّ لله أنْ يعْفُوَ عن كلِّ مُؤْمِنٍ تفضُّلا منه؛ فإن لم يكُنْ ذلك، فإن الله تعالى يرْضَى الشَّفَاعَةَ في كلِّ من في قلْبِه إيمَانٌ، مهما كان هذا الإيمانُ؛ بل يُخْرِجُ من النار بذاتِه المقدَّسَةِ، لا بشَفاعَةِ أحَدٍ، مَنْ لم يعمَلْ خيْرًا قطُّ. ومن هنا يُعْلَمُ أنَّ ابن تيميةَ قد بالغَ في تقْديرِ ثَمَنِ الجنَّةِ، وغالى فيه مُغالاةً بقَوْلِه هنا أن تَحْريرَ عبْدٍ يُعْتِقُ من النار، إذ أن الناسَ، عنده، يدْخُلون رأسًا الجنة، أو يَخْرُجُون من النار بثَمَنٍ أقلَّ من ذلك بكثير، وهو "ذرَّةٌ من الخيْر". ويُعْلَمُ أيْضًا أنه مُرْجِئٌ من الغُلاةِ.

هذا نوعٌ من الأدِلَّةِ التي يسْتَنِدُ عليها ابن تيميَّةً في الاستِدْلالِ على صحَّةِ القوْلِ بالإرْجَاءِ؛ ولكنه ليْس الأكْثَرَ إغْراقًا في الخطإ، بل يُوجَدُ ما هو أشدُّ دِلالةً على حقيقةِ مذْهَبِه، وتأْويلِه للنصوصِ التأْويلاتِ البعيدَةِ، واخْتيارِه ألْفَاظًا في الحديثِ تُسَاعِدُه على ذلك، وترْكِ الأصحِّ منها، إضافةً إلى ترْكِ التحْقِيقِ. ومن ذلك أنه يزْعُم أن مصادِرَ الإسْلَامِ تشْهَدُ للفُسَّاقِ كلِّهم، شهادةً صريحةً، بغُفْرانِ ذُنوبِهم؛ وتفضُّلِ الله تعالى بالرِّضا عنهم لأعْمالٍ عمِلُوها، ودونَ توْبَةٍ منهم، حيْثُ قال:" فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدّ شَهِدَ لِشَارِبِ الْخَمْرِ، الْمَجْلُودِ مَرَّاتٍ، بِأَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ وَنَهَى عَنْ لَعْنَتِهِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِقَدْرِ ذَلِكَ. وَأَيْضًا، فَإِنَّ الَّذِينَ قَذَفُوا عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ فِيهِمْ مِسْطَحُ بْنُ أُثَاثَةَ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ لَمَّا حَلَفَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ لَا يَصِلَهُ :{وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ. وَإِنْ قِيلَ: إنَّ مِسْطَحًا وَأَمْثَالَهُ تَابُوا، لَكِنَّ اللَّهَ لَمْ يَشْرُطْ فِي الْأَمْرِ بِالْعَفْوِ عَنْهُمْ وَالصَّفْحِ وَالْإِحْسَانِ إلَيْهِمْ التَّوْبَةَ...

[1]– سنن ابن ماجة– ح 4200

وَكَذَلِكَ ثَبَتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي الصَّحِيحِ، أَنَّهُ قَالَ:" لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ". وَهَذِهِ النُّصُوصُ تَقْتَضِي أَنَّ السَّيِّئَاتِ مَغْفُورَةٌ بِتِلْكَ الْحَسَنَاتِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ مَعَ ذَلِكَ تَوْبَةً ؛ وَإِلَّا فَلَا اخْتِصَاصَ لِأُولَئِكَ بِهَذَا؛ وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي الْمَغْفِرَةَ بِذَلِكَ الْعَمَلِ ..... "[1].

وهو يُشيرُ في الدَّلِيلِ الأوَّلِ إلى قصَّة الرجُلِ الذي جلَدَه الرسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لشُرْبِه الخمْرَ، ثم أُتِيَ بِهِ يَوْمًا " فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ، الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَلْعَنُوهُ، فَوَاللَّهِ، مَا عَلِمْتُ، إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ"[2]. والمنْصُوصُ عليه في الحديث شهَادَةُ الرسُولِ الكريمِ للرجُلُ بِحُبِّ الله ورسُولِه، أمَّا الشهَادَةُ بِحُبِّ الله ورسُولِه له فهِيَ من اجْتِهادِ ابن تيميَّةَ، إذْ هي غيْرُ موْجُودةٍ في هذا الحديثِ، بل هو اسْتَنْتَجَهَا من حديثٍ آخر، عن أنسٍ، وردَ فيه " أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ: وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ قَالَ: لَا شَيْءَ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[3].

وظاهِرُ هذا الحديثِ هو ما اعْتَمَدَ عليه ابنُ تيميَّةَ في الشَّهَادَةِ للمُدْمِنِ الخمْرَ بالجنَّةِ، وهو دَعْوَى أن اللهَ يُحِبُّه ورسُولَه. ولن أعْتمِدَ في إبْطالِ هذا الزعْمِ على التنْبِيهِ إلى أن شهادَةَ الرسُولِ الكَرِيمِ بأنْ يكُونَ الرجُلُ مع من أحبَّ هو خِطابٌ لِمُؤْمِنٍ لم يتلبَّسْ بالخَطايَا، ولا على التذْكيرِ بأنه، عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، قد رفَعَ عن شارِبِ الخمْرِ الإيمَانَ، وذلك قوْلُه:"... وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، حِينَ يَشْرَبُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ"[4]، ولا على نفْيِه دخُولَ شارِبِ الخمْرِ الجنة، في قوْلِه:" لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَّانٌ وَلَا عَاقٌّ وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ"[5]؛ إذْ أن المُرْجِئَةَ، وبخاصَّةٍ السَّلَفِيَّةُ منهم، قومٌ لُدٌّ، إذ سيَقُولُون: إن شارِبَ الخمر لنْ يدْخُلَ جنَّةً ما من الجِنان التي افترَضوا أنها دُونَ الجنَّاتِ الخاصَّة بالأتْقِياءِ، والتي لا يوجدُ بالطبْعِ أيُّ دليل على تخْصِيصِها للفسَّاقِ، لا أنه لنْ يدْخُلَ الجنة مُطْلَقًا، وأن الإيمَانَ المَنْفِيَّ في الحديثِ هو الإيمَانُ التّامُ، لا مُطْلَقَ التَّصْدِيقِ، وهو الذي وعدَ الله تعالى عليه بالجنَّةِ بزَعْمِهم.

[1]- مجموع الفتاوى 151/2

[2]- صحيح البخاري- ح 6282

[3]- صحيح البخاري- ح 3412

[4]- صحيح البخاري- ح 2295

[5]- سنن النسائي- ح 5577

سأعْتَمِد في بيان نَكارةِ هذا الزعْمِ على إثْباتِ أن الله تعالى ورسولَه الكريمَ لا يُحبَّانِ الفُسَّاقَ، مهما كانوا، إذْ قد اشْتَرطَ الله تعالى في كلِّ مَنْ يدَّعي المَحبَّةَ لهما طاعتَه واتِّباعَ الرَّسُولِ، بعد الإيمَانِ؛ فبِقَدْرِ صُعُودِ العمَلِ الصالِحِ تتَنَزَّل المحبَّةُ من السَّماءِ. ودليل هذا المعْنى مُحْكمٌ، إذ قال الله تعالى:{ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}[آل عمران/31، 32].

وبعدُ، فكلُّ أحدٍ يعْلَمُ أن مدارَ الثوابِ والعِقابِ على حُبِّ اللهِ للعبْدِ، لا ادِّعاءَ أصْحابِ الشَّرائِعِ من العِباد مَحبَّتَهم لله، مع الجُرْأَةِ على ترْكِ ما يُحبُّه، والإقْدامِ على فعْلِ ما يكْرَهُه؛ ولذلك نفى محبَّتَه للفُسَّاقِ، فقال:{ يَا بَنِي آَدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}[الأعراف/31].

ويوجَدُ في قصَّة تخلُّفِ الثلاثة عن الرسُولِ الكَرِيمِ عن غزْوة تَبُوكٍ، وبالأخصّ في قصة كعْبِ بن مالكٍ رضِيَ الله عنه ما يزيدُ الأمرَ وُضُوحًا، إذْ كان من جُمْلَةِ العُصاةِ للأمْرِ بالخروج للغزْوِ، فغضِبَ عليه الرَّسُولُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وقاطَعَه، كما قاطَعَ الصَّحَابِيَيْن اللَّذيْن أقرَّا، مِثْلَه، بعَدمِ وُجُودِ العذْرِ، وهما مُرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الْعَمْرِيُّ وَهِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ الْوَاقِفِيُّ رضِيَ الله عنهما، وأمَرَ المُسْلِمِينَ بِمُقاطَعتِهم. والشّاهِدُ في القصَّةِ أن هؤلاء الصحابةَ كانوا يُحِبَّون اللهَ ورسُولَه صِدْقًا، وقد صرَّح كعْبٌ بذلك حين قال لأبي قتادَةَ، وقد قاطعَه مِثْلَ غيرِه من المُسْلِمِينَ: " أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، هَلْ تَعْلَمُنِي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ فَسَكَتَ، فَعُدْتُ لَهُ، فَنَشَدْتُهُ، فَسَكَتَ، فَعُدْتُ لَهُ، فَنَشَدْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَم"[1]، فقد صرَّح بالمحبَّةِ، ولم يشْهَدْ له بها أبو قتَادَةَ رضِيَ الله عنه، وهو ابْنُ عمِّه؛ ثمَّ نزَلَ قرآنٌ كريمٌ مُعْلِنًا مغْفِرةَ الله لهم، لا لِمُطْلَقِ مَحبَّتِهم لله ورسولِه، بل لصِدْقِ توْبَتِهم. قال الله تعالى:{ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيم}[التوبة/118].

وقد يزْعُمُ زاعِمٌ أن شُرْبَ الخمْرِ أهْوَنُ حالًا من ترْكِ الجهادِ، ولهذا يسَّر الله فيه، فأقولُ: نحنُ لسْنا بِصددِ ترْتِيبِ منازِلِ أحْكَامِ الشرِيعَةِ، بل في إبْطالِ الزَّعْمِ بأن المحبَّةَ مُجَرَّدةً عن الطاعة مُكفِّرةٌ للفُسُوقِ. ومع هذا، فإن الله تعالى قد حكَمَ بأنهما مُتَساوِيان، من حيْثُ أن في كلَيْهما معْنَى العِصْيانِ، الذي نسَبَه الله تعالى لشيْخِ العُصاةِ، أي الشيْطانِ الرَّجيمِ، فقال في المُنْهَزِمين في أحُدٍ:{

[1]- صحيح البخاري- ح 4066

إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ}[آل عمران/155]، وقال في حُكْمِ الخمْرِ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[المائدة/90]

ثمَّ، إنّي لن أعْتَمِد فيما سأوُرِدُه فيما سيأتي على أن المُتَمادِي في العِصْيان بشُرْبِ الخمرِ لن يقْبَلَ اللهُ توْبتَه بعد مدَّة من المُراوَحة بين التوْبَةِ والشُّرْبِ، مع أن الآثارَ في هذا المعْنى موْجُودَةٌ؛ بل على سؤالٍ

لابنِ تيميَّة، وهو: أليْسَ هو يقُولُ بكُفْرِ تارِك الصَّلاةِ، فكيْفَ غفَلَ عن أنَّ شارِبَ الخمْرِ، على مذْهبِه، يكْفُرُ بشُرْبِها أرْبَعِينَ يومًا، هذا إنْ شرِبَها مرَّة، ويتكرَّرُ كُفْرُه إنْ شرِبَها بعد توْبتِه، فكيف أجاز لكافِرٍ بترْكِ الصَّلاةِ دُخولَ الجنة، وقد ورَدَ عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فَإِنْ تَابَ لَمْ يَتُبْ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرِ الْخَبَالِ"[1] ؟

والسؤالُ، الآن، هو: هل كان ابنُ تيميَّةَ يَجْهَلُ كلَّ ما أوْرَدْتُه عن شُروطِ المحبَّةِ، فيُغامِرَ بِجَعْلِ ظاهِرِ الحديثِ الذي ذكَرَهُ كافيًا في تَحْقيقِ نجاةِ المُدْمِنِ من الوعِيدِ ؟

كلا، فالحقيقةُ أنه إنْ كان يَجْهَلُ كلَّ ما أوْرَدْتُه بالشكْلِ الذي أوْرَدْتُه؛ فهو كان لا يَجْهَلُ أن للمَحَبَّةِ شرْطًا لتكُونَ مَحَبَّةً مُنْجِيَّةً، وهو الاتِّباعُ؛ وهو الأمْرُ الذي كان يعْلَمُهُ الرسُولُ الكَريمَ، ويُقيمُ تعْليمَه للناسِ عليه. والشاهِدُ أن ابنَ تيميَّة قد كتَبَ :" وفي صحِيح مُسلِم، عن العبَّاسِ، قال:" قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ تعَالَى عليه وسلَّمَ: " ذاقَ طعْمَ الإيمَانِ مَن رضِي بالله رباً، وبالإسْلَامِ ديناً، وبِمُحَمَّدٍ رسولاً "؛ فجعَلَ ذوْقَ طعْمَ الإيمَانِ مُعَلَّقاً بالرِّضَا بهذه الأصولِ، كما جعَلَ الوجْدَ مُعَلَّقاً بالمَحبَّةِ ليُفَرِّقَ صلَّى الله تعالَى عليه وسلَّم بين الذوْقِ والوجْدِ... وبيْنَ غيْرِهِ؛ كما قال سهْلُ بنُ عبد الله التسْتُرِي: كل وجْدٍ لا يشْهَدُ له الكتابُ والسنَّةِ، فهو باطِلٌ، إذْ كان كلُّ مَنْ أحبَّ شيْئاً، فله ذوْقٌ بِحَسَبِ مَحَبَّتِه. ولهذا طالبَ الله تعالى مُدَّعِي مَحَبَّتِه بقوله:{ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}. قال الحسَنُ البصْرِيُّ: ادَّعَى قوْمٌ على عهْدِ رسولِ الله صلَّى الله

[1]- سنن الترمذي- ح 1785

تعالى عليه وسلَّمَ أنهم يُحِبُّون اللهَ، فطالبَهم بهذه الآية؛ فجَعَلَ مَحَبَّةَ العبْدِ للهِ مُوجِبَةً لِمُتابَعَةِ رسُولِه، وجعَلَ مُتابَعَةَ رسولِه مُوجِبَةً لِمَحَبَّةِ الربِّ عبْدَهُ"[1].

وما دام ابن تيميَّة قد ذكَرَ الحسَنَ البصْريَّ رحِمَه اللهُ، فنُحِبُّ أنْ ننْقُل عن هذا السيِّدِ من ساداتِ التَّابِعينَ شيْئًا في موْضوعِ المحبَّةِ نتعرَّفُ به على أن من مذْهَبِ الرجُلِ أن شرْطَ المحبَّةِ هو الاتِّباعُ، وأن فاقِدَ الاتِّباعِ في أيِّ شيْءٍ هو من أهلِ الوعِيدِ، وأنْ لا وعْدَ عنده على ما يُوجَدُ في القلْبِ من تصْديقٍ، كما هو مذْهَبُ ابنِ تيميَّةَ الذي ملأ الدنْيَا بادِّعاءِ الاتِّباعِ للسَّلَفِ. وهذا دليلٌ جديدٌ على أن مذْهَبَ السَّلفِ شيْءٌ ومذهَبُ السَّلَفِيَّةِ شيءٌ آخرُ، إنما هم يتمَسَّحون في السَّلَفِ لتمْرِيرِ مذاهِبَهم الفاسِدةِ. قال الحَسَنُ، وكأنه يُحذِّرُ من ابن تيميَّة بالذّاتِ، مع أنه تُوفِّيَ قبْلَهُ بأكْثَرَ من ستَّةِ قُرونٍ:" ابْنَ آدمَ، لا تغْتَرْ بقَوْلِ مَنْ يقُولُ : المرْءُ مع مَنْ أحَبَّ، إنه مَنْ أحَبَّ قوْمًا اتَّبَعَ آثارَهُم. ولن تلْحَقَ بالأبْرارِ، حتى تتَّبِع آثارَهم، وتأخُذَ بِهَدْيِهم، وتقْتَدِيَ بسُنَّتِهم، وتصْبِحَ وتُمْسِيَ وأنت على منْهَجَهم؛ حريصًا على أنْ تكُونَ منهم ... وإنْ كنتَ مُقَصِّرًا في العمَلِ، فإنَّما ملاكُ الأمْرِ أنْ تكُونَ على اسْتِقامَةٍ؛ أما رأيْتَ اليهُودَ والنَّصارَى وأهْلَ الأهْواءِ المُرْدِيَّةِ يُحِبُّون أنْبِياءهُم ولِيُسُوا معَهُم، لأنهم خالَفُوهُم في القوْلِ والعمَلِ، وسلَكُوا غيْرَ طَرِيقِهم، فصارَ موْرِدُهم النارُ"[2].

وتبْقى مسألةٌ، وهي فِقْهُ معْنَى قوْلِ الرسُولِ الكَرِيمِ. وهنا يجبُ أنْ نستَحْضِرَ قاعِدةً شرْعِيَّةً، وهي حرْمةُ اللَّعْنِ نفْسِه إلا للكافِرِ؛ بل من السنَّة أنْ نعْلَمَ أنه، عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، كان ينْهَى عن اللَّعْنِ مطْلَقًا، وقد بلغَ من كراهِيَّتِه له أنه كان ينْفَصِلُ عن كلِّ شيْءٍ ملْعُونٍ، فقد ورَدَ أنه قال لأصْحَابِه، وقد لعَنَتْ أنْصارِيَّةٌ ناقةً :" خُذُوا مَا عَلَيْهَا، وَدَعُوهَا، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ"[3]. وعلى هذا، فإن نَهْيَه عن لعْنِ هذا الصحابِيِّ من بابِ نَهْيِه عن اللَّعْنِ نفْسِه، إذْ قد يَتَرتَّبُ عليه وقائِعُ لا يظُنُّها أحدٌ، ومنها أنْ يتقبَّل الله اللَّعْنَ الواقِعَ عليه، فيَمْنَعَ عنه التوْبَةَ؛ ويشْهَدُ لهذه المعاني ما أوْرَدَهُ الإمامُ البخاريُّ مباشرةً، في الواقِعة نفْسِها، بعد حديثِ المسألة، إذ فيه :" لَا تَكُونُوا عَوْنَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ"[4]، وما أوْرَدَه الإمامُ مسلم، وفيه قوْلُه للصَحَابِيِّ الذي لعَنَ بعِيرًا :" انْزِلْ عَنْهُ، فَلَا تَصْحَبْنَا

[1]– جامع الرسائل– ص 79

[2]– استنشاق نسيم الأنس ، لابن رجب ، ص87 نقلا عن/عبد الرءوف عثمان– محبة الرسول– ص 132

[3] صحيح مسلم– ح 4699

[4]– صحيح البخاري– ح 6283

بِمَلْعُونٍ. لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ، لَا تُوَافِقُوا مِنْ اللَّهِ سَاعَةً يُسْأَلُ فِيهَا عَطَاءٌ فَيَسْتَجِيبُ لَكُمْ"[1].

ومن المؤكَّدِ أن الرسُولَ الكَرِيمَ ما كان راضِيًّا عن شارِبِ الخمرِ هذا، ولذلك أقام عليه الحدَّ؛ أمَّا تصْرِيحُه بمَحَبَّته لله ورسُولِه، فالأمْرُ كذلك إنْ شَاءَ اللهُ، وليْس هو شَهَادةٌ بدُخُولِه الجنَّةَ كما زعَمَ ابنُ تيميَّة، إذ شرْطُ الانْتِفاعِ بها، كما أكَّدْنا، أنْ تكُونَ صاعِدةً من القلْبِ إلى الله تعالى، نازِلةً من عنده تعالى على العبْدِ؛ لأنها كانت مَصْحُوبَةً بالطاعة لله والرسُولِ في الأمْرِ والنهْيِ.

وتبْدو المُماحَكةُ في أجْلَى صوَرِهَا في استِشْهادِ ابنِ تيميَّةَ بقصَّةِ مِسْطَحٍ، حيْثُ اعْتَبرَ أن أمْرَ الله تعالى أبا بكْرٍ رضيَ الله عنه بِمُواصَلةِ الإنْفاقِ الذي كان يُجْرِيه عليه، بعد تلبُّسِه بالإفْكِ، دليلٌ على عدَمِ اشتِراطِ التَّوْبَةِ لنيْلِ رِضَا الله تعالى. وهذا أمرٌ قد بلَغَ النهايةَ في الإسْفافِ، إذْ خلطَ بين ما يَجِبُ على المُسْلِمِينَ للمُسْلِمِينَ من واجباتٍ، وبين حكْمِ الله تعالى على العِباد؛ وكأنَّ ما أنْزَله الله تعالى لإشاعةِ البرِّ بين الخلْقِ، ولأغْراضِ التأليفِ يُلْزِمُهُ الحُكْمَ به في خاصَّة علاقتِهِم به؛ فيكون أمْرُه، مثلا، أوْلِياءَ الدَّمِ بالعفْوِ عن القاتِلِ المُتَعَمِّدِ دليلا على عفْوِ الله عنه دَونَ توْبَةٍ.

وقد نسِيَ أن من مقاصِدِ الشَّرِيعَةِ الكُبْرَى نشْرَ الفضائلِ، إذْ هي سرُّ صَلاحِ الأرْضِ؛ ولم يشْتَرِطْ الله تعالى في ذلك شرْطًا زائِدا على نشْرِها، إذْ هي مقْصُودةٌ لذاتِها، ولأنها تُشِيعُ البرَّ بين الناس، فيكونون أقْرَبَ إلى تَحْقيقِ المقْصُودِ الأعْظَمِ، وهو توْحيدُ الله تعالى بالعِبادة. وهذا أمرٌ من المفْروضِ أنْ يعْلَمَه كلُّ مَنْ يتصدَّرُ لتعْلِيم الناسِ حقائقِ الكِتابِ والحِكْمَةِ. وإنْ أراد أحدٌ دليلا عليه، فإن الله تعالى قد أوْصَى المُسْلِمِينَ ببِرِّ الوالِدَين، ولم يُعلِّقْ الأمرَ بذلك على الإيمَانِ والكُفْرِ، بل جعلَه حقًّا للجميع، فأوْصى ببِرِّ المُشْرِكِينَ منهم، فقال:{ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[لقمان/15]، كما أمرَ ببِرِّ المُشْرِكين غيْرِ المُحارِبين لأهل الإيمَانِ، فقال:{ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}[الممتحنة/8]، وذهَبَ الفقَهاءُ المُسْلِمُونَ إلى جواز إعْطاءِ اليهُودِ والنَّصَارَى من مَالِ الصدَقاتِ. فهل في ذلك شهَادَةٌ إلهيَّةٌ على حُسْنِ الشِّرْكِ والرِّضَا على اعْتِقادِ

[1]- صحيح مسلم- ح 5328

اليهُودِ والمَسِيحيَّين، وغُفْرانِ الله تعالى لهم، أم أن أمْرَ قُبولِ الله تعالى للعبادِ وردِّه لهم له شرْطٌ آخر غيْرَ أمْرِه بإشاعة الخيْرِ في الأرْضِ ؟

أمَّا الأمْرُ الثالثُ الذي اعْتَمَدَه ابنُ تيْمِيَّةَ للاسْتِدلالِ على صِحَّة فِكْرَة الإرْجَاءِ، حيثُ حاولَ أنْ يُثْبِتَ غُفْرانَ الله تعالى للذنُوبِ الكبائِرِ دون حاجةِ المُؤْمِنِينَ إلى توْبةٍ صحِيحَةٍ، فقد ابْتَدَأه بالخطإ، حيثُ قرَّر أن قوْلَ النبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ " هو من أحاديثِ الصَّحيحِ، بينما الحقِيقَةُ أن هذا اللفْظَ لم يرِدْ في أيٍّ من الصَّحِيحَيْن. وقد خلَطَ ابنُ تيميَّة هنا بين هذا اللفْظِ الذي رواه أبو داود، وبين لفْظٍ آخَرَ رواه مسلم؛ وهو غيْرُه، أقْصِدُ أن معْناه الظَّاهِرَ يَخْتَلِفُ عن هذا رغْمَ المُشابَهَةِ بينهما.

وأوّلُ فرْقٍ بينهما أن حديثَ أبي داود مُرْسَلٌ، إذ رواه عن جابِرٍ رضي الله عنه، ففيه، :" حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ الرَّمْلِيُّ أَنَّ اللَّيْثَ حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ"[1]. ويَدُلُّ على إرْسالِه أن جابِرًا لم يَسْمَعْه من الرسُولِ الكَرِيمِ، بل عن غيرِه؛ فقد قال مسلم :" حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ مُبَشِّرٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ، عِنْدَ حَفْصَةَ: لَا يَدْخُلُ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا، قَالَتْ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا}، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:{ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}"[2].

وقد يكونُ القارئُ المُتَفَطِّنُ قد انْتَبَه إلى الفرْقِ الثاني بينهما، وهو أن في حديثِ أبي داودَ تقْرِيرًا لعَدَمِ دُخولِ الصحابةِ الذين بايعوا بيْعَةَ الرِّضْوَانِ النارَ، بينما لا يُوجَدُ هذا المعْنَى في رواية مسلم، بل رجَاءُ الرسُولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ أنْ يكُونَ الأمرُ كذلك، إذْ علَّقَ الأمْرَ بالمشِيئَةِ. وهذا المعْنَى مُتَفِقٌ مع حقيقةٍ دينيَّةٍ كُبْرَى، وهي أنه، عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، لا يعْلَمُ الغيْبَ، وأكْثَرُ مُوافَقَةً لحديثٍ آخر، في الصحِيحِ، نرى الرسُولَ الكريمَ يُعَبِّرُ فيه عن الرجَاءِ نفْسِه، لا التَّقْرِير؛ ولِحديثٍ آخر، في الصحِيحِ أيْضا، يُبْدِي فيه خَوْفَه من عدَمِ انْتِفاعِ عَدَدٍ من أصْحابِه من عَمَلِهم،

[1]– سنن أبي داود– ح 4034

[2] صحيح مسلم– ح 4552

وبالتالي دخُولُهم النارَ، بسبَبِ عدَمِ استِمْرارِهم على الأحْوَالِ التي كانوا عليها أثناء حياتِه، وهو حديث "المُبَدِّلِينَ" الذي سيأتي بَحْثُه عند دراستِنا لبعضِ أدلة المُرْجِئَةِ الحديثِيَّةِ.

فقد ثبَتَ بهذا أن ابن تيميَّةَ لم يُحقِّقْ هذه المسْأَلَةَ، فنسَب إلى الصحِيحِ ما ليس فيه، ولم ينْظُرْ في الفُروقِ بين الرِّواياتِ. ومن المؤكَّدِ أن سببَ هذه الغفْلَةِ هي تلهُّفُه على إثْباتِ فِكْرَة الإرْجَاءِ، إضافةً إلى شُيوعِ الإيمَانِ بها بين الناسِ، بحيْثُ تكادُ تكُونُ مُسلَّمةً، بل هي مُسَلَّمَةٌ لا يحتاجُ أحدٌ إلى التأكُّدِ من أدلَّتِها، إذ هي عندهم، حسَبَ ظنِّهم، أكْثَرُ من أنْ تُحْصَى. ولعل هذا السبَبَ هو الذي جعل ابْنَ عبْدِ البرِّ أيْضًا لا ينْتَبِه إلى الفُروقِ بين الحدِيثَيْن، إذ قال، بعد أنْ أورَدَ الثاني منهما:" وهو مِثْلُهُ"[1]. وليْس هو مثْلُه بدَلِيلِ قوْلِه بنفْسِه:" قال أبو عُمَرٍ رضي الله عنه: قال الله سبحانه:{ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَة}، ومَنْ رضِيَ الله عنه لَمْ يسْخَطْ عليْهِ أبداً، إنْ شاءَ اللهُ"[2]، إذْ علَّقَ الأمْرَ بالمشيئَةِ. ومعْنَى هذا أن ابْنَ عبد البرِّ قد أخْطأ خطأيْنِ في كِتابةٍ مِقْدارُها أسْطُرٌ، أوَّلُهما في حُكْمِه بتَشَابُهِ الحدِيثَيْن، وثانيهُما تفْسِيرُه للآية تفْسِيرا خاطِئًا، إذ ليْس فيها أن الله تعالى قد رضِيَ عن المُبايِعِينِ رضًا مُطْلَقًا، بل رِضاه عنهم حين البيْعةِ، ولا يَمْنَعُ هذا من سَخَطِه عليهم حين يسْتَوْجِبُون ذلك بالإقْدامِ على مُوجِباتِه؛ إذْ أن هناك فرْقًا بين العبْدِ الذي رضِيَ الله عنه، وبين العبْد الذي رضِيَ عنه لسبَبٍ، فإن المصَلِّيَ يرْضَى اللهُ عنه، حين صلاتِه، فإنْ انْفتَلَ منها إلى السَّرِقَةِ نزَل السَّخَطُ. وهذا تفْصيلٌ يُبْحثُ بتوَسُّعٍ في مسألة المُوافاةِ، إنَّما أرَدْنا رفْعَ اللَّبْسِ الذي قد يتأتى للبعْضِ من قراءة هذا التفْسيرِ، فيَظنُّ أنَّ في الآية شاهِدًا على صِحَّة معْنَى حديثِ أبي داود، وبالتالي صحَّةُ استِدْلالِ ابنِ تيميَّةَ، أو غيرِه، به.

ولا يَظُنَّنَّ ظانٌّ أن استِحْضارَنا لحديثَ مُسْلِمٍ شَهادَةٌ بأن رِوَايَتَهُ قد بلَغَتْ درَجَةً عاليَّةً من الصحَّة، فإن مدارَ هذا الحديثِ على أبي الزُّبَيْرِ، وليْسَ هو من الرُّواةِ الضابِطِين، إذ وثَّقَه ابنُ المدِينِي وابْنِ مُعِينٍ والنَّسائِي، ولكن ضعَّفه ابن عُيَيْنَةَ وغيره[3]، وقال فيه ابنُ حجرٍ:" صدُوقٌ، إلا أنه يُدَلِّس"[4]. وقال فيه:" ويُرْوَى عن يعْلَى بن عطاءٍ، قال: حدثَنِي أبو الزُّبَير، وكان أكْمَلُ الناس عقْلًا، وأحفَظُهم. وقال حرْبُ بن إسْماعيل: سُئِلَ أحمدُ عن أبي الزُّبَيْر، فقال: قد احْتَمَله الناسُ...

[1]– الاستيعاب 139/1

[2]– السابق

[3]– انظر/ السيوطي– طبقات الحفاظ– ص 8

[4]– تقريب التهذيب 132/2

أبو الزُّبَيْر ليس به بأْسٌ. وقال عبْدُ الله بن أحْمَدَ: قال أبي: كان أيُّوب يقُولُ: حدَّثنا أبو الزُّبَيْر، وأبو الزُّبَيْر أبو الزُّبَيْر، قلت لأبِي: يُضَعِّفُه ؟ قال: نعم. وقال نُعَيْم بن حمَّادٍ: سمِعْتُ ابْنَ عُيْيْنَةَ يقول: حدَّثنا أبو الزُّبَيْر، وهو أبو الزُّبَيْر، أي كأنَّه يُضَعِّفُه. وقال هِشام بن عمَّارٍ، عن سُوَيْد بن عبد العزيز: قال لي شُعْبَةُ: تأْخُذُ عن أبي الزُّبَيْر، وهو لا يُحْسِنُ أنْ يُصَلِّيَ. وقال نُعَيْمُ بن حماد: سمِعْتُ هُشَيْمًا يقول: سمِعْتُ من أبي الزُّبَيْر، فأخَذَ شُعْبَةُ كِتَابِي فمَزَّقَهُ. وقال مَحْمُود بن غَيْلان، عن أبي داود، قال شُعْبَةُ: ما كان أحدٌ أحبُّ إلَيَّ أنْ ألْقاه بِمَكةَ من أبي الزُّبَيْر، حتى لقَيْتُه، ثم سكَتَ... وقال يونُسُ بن عبْدِ الأعلى: سمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يقول: أبو الزُّبَيْر يحْتاجُ إلى دِعامَةٍ. وقال ابْنُ أبي خيْثَمَةَ، عن ابْنِ مُعينٍ: ثِقَةٌ. وقال إسْحاقُ بن منصور، عن ابْنِ مُعِينٍ: صالِحُ الحديثِ، وقال مرَّةَ: ثِقَةٌ... وقال يعْقُوب بن شيْبَةَ: ثِقَةٌ، صدُوقٌ، وإلى الضَّعْفِ ما هو. وقال ابْنُ أبي حاتِمٍ: سأَلْتُ أبِي عن أبي الزُّبَيْر، فقال: يُكْتَبُ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به... قال: وسألْتُ أبا زُرْعَةَ عن أبِي الزُّبَيْر، فقال: روَى عنه الناس، قلْتُ: يُحْتَجُّ بِحدِيثِه ؟ قال إنما يُحْتَجُّ بحديث الثِّقاتِ. وقال النَّسَائِيُّ: ثقة. وقال ابن عَدِيٍّ: روى مالك عن أبي الزبير أحاديثَ، وكفى بأبي الزُّبَير صدقا أن يُحَدِّثَ عنه مالك، فانَّ مالِكًا لا يَرْوِي إلا عن ثِقَةٍ. حدِيثُه عند البخاري مقْرُونٌ بِغَيْرِه"[1].

وقد يقولُ قائلٌ: فإن الرِّوايَتيْن، إذن، ضَعِيفَتان، فكيفَ تَسْتَخْدِمُ إحداهما في نقْدِ الأخرى، إذْ حقُّهُما التَرْكُ ؟

والحقيقةُ أن الحدِيثَيْن ليْسا ضَعِيفيْن ضعْفًا يَسْتَلْزِمُ تَرْكَهُما، بلْ هما صالِحَان للشَّهادَةِ، وبالأخصِّ رواية مسلم. والذي يَجْعَلُني أكثرَ اطمِئْنانا إليها هو أن معْناها مَرْضِيٌّ، إذ يُوافِقُ قواعِد الدِّينِ من حيْثُ عدمِ تقْريرِها غُفْرانَ الذنُوبِ دون توْبَةٍ، إذْ لَيْسَ فيها إلا رجاءُ أنْ يسْتَمِرَّ أهلُ بَيْعَةِ الرِّضْوانِ على حالِهم فيَسْتَحِقُّون الجنة، لا اتِّخاذَ الإرْجَاءِ مذْهَبًا. والذي زاد من اطمِئْناني لها هو شهادةُ الحديثِ الصحِيحِ الذي سبقتْ الإشارة إليه للمعْنَى الوارِد فيها؛ وهو حديثٌ رواه البخاري، وفيه قصَّةُ حاطِب بنِ أبي بلْتَعةَ، حين أرْسَلَ إلى قُرَيْشٍ يُخْبِرُهم بتَجْهيزِ المُسْلِمِينَ لفَتْحِ مكَّةَ، وقد تمَّ كشْفُ الرسالَةِ، وتَمَّتْ مُساءَلَةُ الصَّحابيِّ، فاعتذَرَ بعُذْرٍ قبِلَه الرسُولُ الكَرِيمُ. والشاهِدُ الذي يُقوِّي

[1]- تهذيب التهذيب 391/9، وانظر/ أحمد بن حنبل- العلل 542/1، والعقيلي- الضعفاء 130/4... وابن حجر- طبقات المدلسين- ص 45. وقد راجعت جميع ما أورده الإمام مالك عن أبي الزبير، فوجدتُه يروي عنه أحاديث معروفة، إذ رواها الكثير من الناس، فلا يبعُد أنْ يكون قد رواها عنه لهذا السبب، لا لأنه عنده حجّةٌ، إذا انفرَد.

متْنَ حديثِ مسْلِمٍ هو أن عُمَرَ طلَبَ الإذْنَ من الرَسُول بقتْلِه بِحُجَّة النِّفاقِ، فرَدَّ عليه، عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، بقَوْلِه:" إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ"[1].

ومن الواضِحِ أن الرسُولَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لم يُخْبِرْ في هذا الحديث أيْضًا عن عِلْمٍ حاصِلٍ عن وحْيٍ، كما يُوحِي بذلك المُرْجِئَةُ، بأن الله تعالى قد غفَرَ لأهْلِ بدْرٍ، على عظَمَةِ موْقِفِهم حينذاك، بل رجاءُ ذلك، كما يدُلُّ عليه لفْظُ "لعلَّ". وإلى هذا، فمِن الواضِحِ أن الرسولَ الكريمَ كان بِصدَدِ البحْثِ عن اعْتِذارٍ لحاطِبٍ، وإلا ثبَتَتْ إباحَتُه لأهلِ بدْرٍ الإقْدامَ على كلِّ معْصِيَّةٍ بما فيها الكُفْرُ، إذ أن لفظَ " ما شئْتُمْ" عامٌ، يَحْتمِلُ الكفْرَ وغيْرَه.

ومِمَّا يزيدُ هذا المعْنَى الذي استَخْرَجْنَاه من حديثَيْ الصحِيحَيْن قوَّةً أن التصْريحَ بالرَّجاءِ، لا الجزْمَ به، يُوجَدُ بشَكْلٍ أكْثَرَ وُضُوحًا في حديثٍ آخر؛ حيثُ روِيَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ لَا يَدْخُلَ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ؛ قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} قَالَ: أَلَمْ تَسَمَعِيهُ يَقُولُ:{ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}"[2].

وأشدُّ إسْفَافًا من كلِّ ما ذكَرْتُ، وأظهَرُ احْتِيالًا على نصُوصِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ نَجِدُهُ في زعْمِ ابن تيمية أن الله تعالى لم يتوَعَّدْ أحدًا على الخُلودِ في النار إلا على الشِّرْكِ والكُفْر، وذلك حين كتَبَ:" وَالْمُعْتَزِلَةُ مَعَ الْخَوَارِجِ يَجْعَلُونَ الْكَبَائِرَ مُحْبِطَةً لِجَمِيعِ الْحَسَنَاتِ، حَتَّى الْإِيمَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:{ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} فَعَلَّقَ الْحُبُوطَ بِالْمَوْتِ عَلَى الْكُفْرِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِكَافِرِ وَالْمُعَلَّقُ بِشَرْطِ يَعْدَمُ عِنْدَ عَدَمِهِ. وَقَالَ تَعَالَى:{ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ }، وَقَالَ تَعَالَى، لَمَّا ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ:{ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} وَقَالَ:{ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:{إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ

[1]- صحيح البخاري- ح 2785

[2]- سنن ابن ماجة- ح 4271

بِهِ}. فَإِنَّ الْإِشْرَاكَ، إِذَا لَمْ يُغْفَرْ، وَأَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْخُلُودِ فِي النَّارِ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ حُبُوطُ حَسَنَاتِ صَاحِبِهِ، وَلَمَّا ذَكَرَ سَائِرَ الذُّنُوبِ غَيْرَ الْكُفْرِ لَمْ يُعَلِّقْ بِهَا حُبُوطَ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ"[1].

وبغَضّ النَّظر عن جمْعِه الدّائِمِ بين المُعْتَزِلةِ والخَوارِجِ حين يُعالِجُ مثل هذه الموْضُوعاتِ، مع أنه يعْلَم أن الخوارِجَ يُكَفِّرون الفاسِقَ تكْفِيرَ المُكَذِّبِ والمشْرِكِ، إلا الإباضِيَّةَ منهم، وأن المُعْتَزِلةَ يرَوْنَ أنه فاسِقٌ، له مثْلَ حُرْمةُ المُسْلِمِينَ جميعا في الدُّنْيَا، وأن مَنْزِلته يوم القِيامَةِ فوْقَ منْزِلة الكافِرِ. وهو الأمرُ الذي يهْدِفُ به إلى زرْعِ كُرْهِ المُعْتَزِلةِ في قُلُوبِ الناس، وبالتالي عدَمُ الرُّكُونِ إليهم؛ لأن مذْهبَهم مذْهَبٌ من مذاهبِ الجماعة، لا الخوارِج ولا غيرَهم مِمَّن اخْتَرعُوا دياناتٍ مُوازِية لدِين الإسْلَامِ.

بغضّ النظر عن هذا، فإن هناك غِشًّا واضِحًا لكلّ مَنْ سمِعَ كلامَه أو قَرَأَهُ، إذْ أوْحى إليه بأن الله تعالى ما توعَّدَ بِحُبوطِ جميعِ الأعْمالِ إلا على الكُفْرِ والشِّرْكِ. وعلى فرْضِ صحَّة هذا، وهو غيرُ صحيحٍ، إذْ قد بينَّا أنه قد بلَغَ من عدْلِ الله تعالى أنْ يجازِيَ على كلّ عمَلٍ خيّرٍ، ولو كان فاعِلُه كافِرًا، إلا أنه لا يُدْخِلُه الجنة إلا بالإيمَانِ والعمَلِ الصالِحِ وإرَادَةِ وجه الله بالعمَلِ؛ فإن الجِدَالَ ليْس في هذا، بل في بحْثِ مسألة حُبُوطِ عمَلِ المؤْمِنِ بالفِسْقِ، لا من حيْثُ أنه لا يسْتَفِيدُ من إيمَانِه مُطلَقًا، بل من حيثُ حُبوطُ عملِه إلى درَجةِ استِحْقاقِ الخلُودِ في النار بفِسْقِه خُلودَ الكافِرِ. وقد كان إبْطالُ هذا هو هدَفُ ابنُ تيمية، لا غيْرَه، حين زعمَ أن الله لم يتوعَّدْ بهذا إلا الكُفَّارَ والمشرِكِين.

ونحن، إنْ توقَّفْنا عند ما ذكَره من آياتٍ، ولم نتَجَاوَزْها إلى استِحْضارِ عشرَاتِ الآياتِ التي ثبَتَ فيها الوعِيدُ للفُسّاقِ بالخُلودِ في النار مُحْكَمًا؛ وهو أمْرٌ ينْسِفُ زعْمَهُ من الأسَاسِ، فإننا نجِدُه يزْوَرُّ في استِدْلاله عن حقيقةٍ يعْلَمُها كلُّ مُتَعلِّمٍ في بدايات سيْرِهِ في طريقِ تَحْصِيلِ العِلْمِ بالشَّريعةِ، وهي أن العلماءَ مُتَّفِقون على أن تعْليلَ الحُكْمِ الواحِدِ في نوْعِه، أي وُجُوب الحدّ قتْلًا أو جَلْدًا مثلا، ولكنه مُخْتلِفٌ بالجنْسِ، أيْ إيقاعُه لأسبابٍ مُخْتلفةٍ، على الأشْخَاصِ، بعَدَدٍ من العِلَلِ، جائزٌ بإجْماعٍ؛ وذلك مثلَ جواز أنْ يُقتَلَ شخْصٌ لعلَّةِ الردَّةِ، وشخْصٌ آخَر لعلَّةِ الزِّنا مع الإحْصانِ،

[1]– أسباب رفع العقوبة عن العبد– ص 32

وثالِثٌ لعلَّة القتْلِ العمْدِ مع عدَمِ عفْوِ أوْلِياءِ الدَّمِ؛ كما هو جائِزٌ أنْ يُجْلَدَ شخْصٌ لِعلَّة رمْيِ المُحْصَنات، وآخَر لعِلَّة الزِّنا، بشرْطِ عدَمِ الإحْصانِ، وثالِثٌ لعِلَّةِ السُّكْرِ.

ومن المعْلومِ أنْ لا دليلَ للعلماءِ الذين حاوَلوا الردَّ على هذا، إذ أن الكثيرَ من أحْكامِ الشَّريعةِ تؤيّدُه، مع نصِّ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هذا المعْنَى صريحًا في قوْلِه:" لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ؛ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنْ الدِّينِ، التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ"[1].

وعلى هذا، فليْسَ في أيِّ آيةٍ ممَّا ذكرَ ابنُ تيمية دليلٌ على صحَّةِ ما زعَمَهُ، إذ كلُّ ما فيها أن الله تعالى قد توعَّدَ، أو علَّقَ، كما قال، وَعِيدَ المشْرِكين بالخُلودِ في النار بالشِّرْكِ؛ وهذه علَّةٌ صحيحةٌ تامَّةٌ في الحُكمِ بالخُلُودِ، ولكن الآياتِ التي ذكَرَ لا تنْفِي الوَعِيدَ لغيْرِهم، أو تعْليقَه بعِلَلٍ أخرى ليْسَتْ كُفْرًا، بل فِسْقٌ، إذْ أنها لم تُورِدْ ما أوْرَدَتْه بالأسْلُوبِ الوَحيدِ الذي كان سَيَشْهَدُ لفِكْرتِه بالصحَّة، وهو أسْلُوب الحَصْرِ، أي حصْرِ الوعيدِ بالتَّخْليدِ في النارِ في الكُفَّارِ، أو قَصْرِ الخلُودِ عليهم.

وعلى عكْسِ فرْضِ ابن تيمية على القُرْآنِ الكَرِيمَ معانِيَ ليْسَتْ فيه، فإن النَّظَرَ في غيرِ هذه الآياتِ يدلُّ دلالة قطْعيَّةً على أن الله تعالى قد علَّقَ الخلودَ في نار جهنَّم بالفُسُوقِ في الأعْمالِ. وقد ذكرنا الكثيرَ منها فيما سبقَ ، ومازال الكثيرُ، ويكْفِينَا هنا قوْلُه تعالى: {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون}[البقرة/275]، وقوْلُه تعالى:{ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِين}[النساء/13، 14]، وقوْلُه تعالى:{ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}[النساء/]؛ إذْ هي صريحةٌ في الدلالَةِ على أن قوْلَ ابن تيمية عن القُرْآنِ الكَرِيمَ:" وَلَمَّا ذَكَرَ سَائِرَ الذُّنُوبِ غَيْرَ الْكُفْرِ لَمْ يُعَلِّقْ بِهَا حُبُوطَ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ " مُجَرَّدُ رمْيٍ بالكلام على عواهِنِه، بلْ

[1]- صحيح البخاري- ح 6370

هو صريحُ الكذِبِ على الله تعالى، لأنه لا يوجَدُ أكبرُ من الحُكْمِ بالخُلودِ في النارِ دِلالَةً على "حُبوطِ جميعِ الأعْمَالِ" بِمَا ليْسَ كُفْرًا.

5- المبحث الخامس: إبْطال الاستِدلال بأسماء الله تعالى على صِحَّةِ الإرجاء

هناك ظاهِرةٌ تُشْبِه ظاهرةَ المُماحَكَة في الاستِدْلَالِ بنُصوصِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، ولكنَّها أشدُّ خُطورَةً منها، إذْ هي تشْتَرِكُ معها في الزَّعْمِ بوُجُود أدلةٍ على الإرْجَاءِ رغْمَ خلُوِّ النُّصُوصِ من ذلك؛ وتتجاوَزُها بأنْ تُحاوِلَ أنْ تفْرِضَ على الله تعالى ذاتِه أفْكارَ المَخْلُوقِين. أَقْصِدُ اعْتِمادَ المُرْجِئَةِ على أمانِيَ تعلَّقوا بها، وعلى معانِيَ لصِفاتٍ لله تعالى افْتَرَضُوا صحَّتَها، ثم قَرَّرُوها؛ ثم راحوا بعد ذلك يفْرِضُونَها قواعِدَ وضَوابِطَ تَحْكُمُ معانِيَ نُصُوصِ القُرْآنِ والسنَّةِ.

وينْدَرِجُ تحت هذه الظاهرةِ مُعْظَمُ ما أوْرَدَه المُرْجِئَةُ طِيلَةَ تارِيخِهم مِمَّا له علاقَةٌ بأسْماءِ الله تعالى؛ الرَّحمانُ، الرَّحيمُ، الغفُورُ، العفُوُّ، وغيرِها مِمَّا يُشابِهُها؛ حيْثُ يتبيَّن من استِدْلالِهم بِها رُكُونُهم إلى الظنِّ بأن هذه الأسْماءَ المُبارَكَةَ لا تتَحَقَّقُ في ذاتِ الله المقَدّسة، إلا إنْ صدَرَ عنها أفْعالٌ تُشْبِه أفْعالَ المخْلُوقِين وأحْكَامٌ تُطابِقُ أحْكَامَهم، ولكنَّها تتجاوَزُها من حيْثُ أن هذه الصفاتِ يَجِبُ أنْ تتحقَّقَ بشَكْلٍ أكْمَلَ في ذاتِ الله تعالى؛ تعْظِيمًا لذاتِه المُبارَكةِ فيما يزْعُمُون، وتَمْيِيزًا له عن خلْقِه. وعليه، فإنْ كان الصَّالِحون من الخلْقِ، مثلا، يَغْفِرُون للذين أساءُوا إليهم، فإن الواجِبَ عند المُرْجِئَةِ أنْ يكونَ الله تعالى أكْثَر تَحَقُّقًا بهذه الصفَةِ منهم، فيَغْفِرَ للفُسَّاقِ دون توْبةٍ. وبهذه الطريقة، فقد أَلْزَمُوا اللهَ تعالى نفْسَه أنْ تكونَ أسْمَاؤُه المُبارَكةُ جارِيَّةً على مقْتَضَى ما رسَمُوه لها، لا على ما هي عليه في الأزَلِ.

وإن شواهِدَ هذه الظاهِرَةِ مبْثُوثةٌ في مُؤَلَّفاتِ كبارِ علماءِ المُرْجِئَةِ والتلاميذِ، وسأتوقَّفُ عند ما كتَبَه فخْرُ الدِّينِ الرازي فيها، لأنه كافٍ في بيانِ ما أرَدْتُ. إنه يرى، مثَلًا، أن من أسْماءِ الله تعالى " العفُوُّ"؛ وهو، تعالى، لا يكونُ "عفُوًّا" إلا بأنْ يفْرِضَ عليه، تقدَّسَتْ أسماؤُه، صِفَةَ العفْوِ كما هي عند المخْلُوقِين؛ فقال:" وأيضاً، أجْمَعَتْ الأمةُ على أن الله يعْفُو عن عِبادِه، وأجْمَعُوا على أن من جُمْلَةِ أسْمائِه " العَفُوُّ"، فنقول: العَفْوُ، إما أنْ يكونَ عِبارَةً عن إسْقاطِ العِقاب عَمَّنْ يَحْسُنُ عِقابُه، أو عمَّنْ لا يَحْسُنُ عِقابُه. وهذا القِسْمُ الثاني باطِلٌ، لأن عِقابَ مَنْ لا يَحْسُنُ عِقابُه قَبيحٌ،

ومَنْ ترَكَ مثْلَ هذا الفِعْلِ لا يُقالُ: إنه عَفَا... إنَّما يُقالُ له: عفَا، إذا كان له أنْ يُعَذِّبَهُ، فتَرَكَهُ، ولهذا قال: { وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ للتَّقْوى}[البقرة/237]؛ ولأنه تعالى قال:{ وَهُوَ الذى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُواْ عَنِ السَّيِّئَاتِ}[الشورى/25]؛ فلو كان العفْوُ عِبارَةٌ عن إسْقاطِ العِقابِ عن التائِبِ، لكان ذلك تكْرِيراً من غيْرِ فائِدَةٍ، فعَلِمْنا أن العفْوَ عِبارَةٌ عن إسْقاطِ العِقابِ عمَّنْ يَحْسُنُ عِقابُه، وذلك هو مذْهَبُنَا"[1].

ويوجدُ هذا المعْنَى فيما كتَبَه الرازي في موْضوع رحْمَةِ الله تعالى، حيْثُ لم يرَ اللهَ رحيمًا إلا بأنْ يعفُوَ عن الفُسَّاقِ[2]؛ لكنَّ أوْضحَ شَيْءٍ كتَبَه مُستَنِدًا فيه على استِحْضارِ أفْعالِ المَخْلُوقين هو ما سطَّره عن صِفَةِ الله تعالى "الغَفُورِ"، حيْثُ استدلَّ بقَوْلِه تعالى:{ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ...} [غافر/3]، فَرَدَّ على شيخْ مُعْتَزِلَةِ زمانِه، أبي عليّ محمد بن عبد الوهَّاب الجُبَّائي، فقال :" ومذْهَبُ أصْحابِنا أن الله تعالى قدْ يعْفُو عن الكبيرَةِ قبْلَ التوْبَةِ، وهذه الآيةُ تدُلُّ على ذلك. وبيانُه من وُجُوهٍ، الأوَّلُ: أن غُفْرانَ الكبيرَةِ، بعْدَ التوْبَةِ، وغُفْرانَ الصغِيرَةِ من الأمُورِ الواجِبَةِ على العبْدِ؛ وجميع الأنْبِياءِ والأوْلِياءِ والصالِحين من أوْساطِ الناسِ مُشْتَرِكُون في فِعْلِ الواجِباتِ، فلَوْ حمَلْنَا كوْنَهُ، تعالَى، غافِرَ الذَّنْبِ، على هذا المعْنَى لَمْ يبْقَ بيْنَهُ وبيْنَ أقَلِّ الناسِ من زُمْرَةِ المُطِيعين فرْقٌ في المَعْنَى المُوجِبِ لِهَذَا المَدْح. وذلِكَ باطِلٌ، فثَبَتَ أنَّه يَجِبُ أنْ يكون المُرادُ مِنْهُ كوْنُهُ غافِرَ الكبائِرِ قبْلَ التوْبَةِ، وهو المطلوب. الثاني: أن الغُفْرانَ عبارَةٌ عن السَّتْرِ، ومعْنَى السَّتْرِ إنَّما يُعْقَلُ في الشيءِ الذي يكونُ باقِياً موْجُوداً فيُسْتَرُ، والصغِيرَةُ تُحْبَطُ بسَبَبِ كَثْرَةِ ثوابِ فاعِلِها، فمَعْنَى الغَفْرِ فيها غيْرُ معْقُولٍ؛ ولا يُمْكِنُ حمْلُ قولِه:{ غَافِرِ الذَّنْبِ} على الكبيرَةِ، بعْدَ التوْبَةِ، لأن معْنَى كوْنِهِ قابِلاً للتَّوْبِ ليْس إلا ذلك، فلو كان المُرادُ بغَافِرِ الذنْبِ هذا المعْنَى لزِمَ التكْرارُ، وإنه باطِلٌ، فثَبَتَ أن كوْنَهُ غافِرَ الذنْبِ يُفِيدُ كوْنَهُ غافِراً للذنُوبِ الكبائِرِ قبْلَ التوْبَةِ. الثالث: أن قوْلَهُ:{ غَافِرِ الذَّنْبِ } مذْكُورٌ في معْرَضِ المدْحِ العَظيمِ ، فوَجَبَ حمْلُهُ على ما يُفيدُ أعْظَمَ أنْواعِ المدْحِ ، وذلك هو كوْنُهُ غافِراً للكبائر قبْلَ التَّوْبَةِ، وهو المطْلوبُ"[3].

[1]– مفاتيح الغيب 189/2

[2] السابق 190/2

[3]– مفاتيح الغيب 295/13

وأعْتَقِدُ أنْ لا أحدَ من المَخْلُوقِين يَرُدُّ هذه الهِبةَ الإلهيَّةَ، أي العَفْوَ عن كلِّ سيِّئة، لو كان الأمْرُ كذلك بالفِعْلِ؛ ولكن الواقِعَ أن هذه أُمْنيَّةٌ من أماني المُرْجِئَةِ، إذ لو كانتْ حقِيقةً، لكان في ذلك أكبَرُ حضٍّ على الفُسوقِ والعِصْيانِ وإفْسادِ الحرْثِ والنَّسْلِ، ولَما احْتاجَ الأمْرُ إلى إرْسالِ الرُّسُل عليهم السَّلامُ، ولا إلى تنْزِيلِ الكُتُبِ بالشَّرِيعَةِ. واعْتِمادًا على هذا الأصْلِ نفْسِه، فقد كان يجِبُ على الرازي أنْ يُقَرِّرَ عفْوَ الله تعالى عن المشْرِكين والكُفَّارِ أيْضًا، إذْ بذلك تَتَحقَّقُ صِفَةُ العفْوِ في أتمِّ صُوَرِها؛ قِياسًا على أن الإنْسانَ الذي يعْفُو عن الذي قتَلَ ولدَهُ وزَنَا بأهْلِه وسرَقَ مالَهُ، أكْثَرُ تحقُّقًا بصِفَةِ العفْوِ من الإنْسانِ الذي يعْفُو عمَّن سبَّه.

والحقيقةُ أن الرازي لم يسْتَطِعْ أنْ يأتِيَ بأيِّ دليلٍ على صحَّةِ فِكْرتِه، لأن الآية التي استَشْهدَ بها في النصِّ الأوَّلِ لا تصْلُحُ لذلك، إذ افْتَرَضَ أن تعْليقَ قوْلِه تعالى:{ وَيَعْفُواْ عَنِ السَّيِّئَاتِ} بالعفْوِ عن التائِبين، يَجْعلُه تكْرارًا للمعْنَى الموْجُودِ في { وَهُوَ الذي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ}، مِمَّا يسْتَدْعِي رفْعَه بأنْ نقولَ بأنَ الله تعالى يتقبَّل توْبَةَ التائِبين بالتوْبَة، ويعْفُو عن غيْرِ التائِبين تفَضُّلا منه، لأنَّه "عَفُوٌّ". وواقِعُ الحالِ أنه لا يُوجَدُ تِكْرارٌ في الآية حتَّى نَحْتاجَ إلى رفْعِه، لأن معْنَى السيِّئاتِ ليْسَ الكبائِرَ، بل الصَّغائِر؛ فمعْنى الآية أن الله يغْفِرُ الكبائِرَ بالتوْبَة، ويَتجاوَزُ عن الصغائِرِ دون حاجةٍ إلى توْبَةٍ. وهذا معْنى من معاني القُرْآنِ الكَرِيمِ المُحْكَمةِ، حيثُ يوجَدُ في العديد من الآيات، وأوْضَحُها دِلَالةً على ذلك، مع دِلالَتِها الواضِحةِ على حصْرِ السيِّئاتِ في الصغائِرِ في الوقْتِ نفْسِه، قوْلُه تعالى:{ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[النساء/31].

وبعْدُ، فإن الله تعالى حبَّبَ العَفْوَ إلى عِبادِه لتعْلِيمِهم الإحْسَانَ، بعد أنْ كتَبَ عليهم العدْلَ فرْضًا، لأجْلِ غايةٍ، وهي أنْ يَشِيعَ الصَّلاحُ في الأرْضِ؛ وغايةٍ أكبرُ، وهي أنْ يتدرَّبوا على الإتْيانِ بأدْنى شيءٍ يرضاه منهم، وهو العَدْلُ، فإن مَنْ يقعُ الإحسانُ منه يسهُلُ عليه إيقاعُ العدلِ، والذي يسهُلُ عليه التطوُّعُ يستَحِيلُ أنْ يُخِلَّ بالفرْضِ إلا إنْ كان مشْحُونا بفِكْرِ أهلِ الإرجاءِ، مؤْمِنًا بنظرياتِهم المبتَدَعةِ في مُستَنَداتِ النجاةِ، مِمَّا نبحثُه في حينِه؛ وهم في هذا وذلك مَمْدُوحُون ومأْجُورُون. وإن هذه العلَّة التي لأجْلِها رغَّبَ الله تعالى في ذلك غيْرُ موْجُودةٍ في عفْوِهِ هو، تبارك وتعالى، على الفُسَّاقِ؛ بل يوجدُ في هذا العَفْوِ، لو فرضْناه موْجُودًا، نقْضٌ للعلَّة التي لأجْلِها رغَّبَ في العفْوِ بيْنَ المَخْلُوقين، إذْ سيَنْطَلِقُ المُؤْمِنُونَ، أي المُصَدِّقون، إلى مُمارَسةِ حياتِهم، غيرَ

خاضِعين فيها إلا إلى ما تَهْوَى أنْفُسُهم، وتَسْتَلِذُّ طبائِعُهم، مُطْمئِنّين إلى عفْوِ الله تعالى عنهم؛ وسيَظْلِمون بدَلَ العدْلِ، ولنْ يعْفُوَ أحدٌ عن شيءٍ لأن ما يطْمَعُ في تَحْقِيقِه من نفْعٍ عند الله بعَفْوِه عن الخَلْقِ سيتَحقَّقُ له بعَفْوِ الله تعالى عنه بدون مُقابِلٍ؛ فيَشِيعُ الفسادُ في الأرْضِ، ويبْعُدُ الخلْقُ عن خالِقِهم. وهذا على الضِّدِ من إرادة الله تعالى من الخلْقِ أنْ يعْرِفُوه، فيُعظِّمُوه، فيَعْبُدُوه؛ ولهذا عرَّفَ الخلْقَ بأنه { شَدِيدِ الْعِقَابِ} في الآية نفسِها التي لم اقْتَطَع منها الرازي ما شاءَ، وترَكَ هذا الجُزْءَ لأنه ينقُضُ ما ذهَبَ إليه.

ومُراعاةُ هذا الغرضِ هو الذي جعَل قوْلَ بعضَ المُرْجِئَةِ الأوائِل، أيْ الذين لا يقْطَعون بالعفْوِ، بل يُرْجُونه فقط، مُمْتَنِعًا؛ إذْ مِن قوْلِهم أن الله تعالى قد توعَّد الفُسَّاقَ حقًّا، ولكنه من المُمْكِنِ أنْ يعفُوَ عنهم، ولكنَّه لم يُصرِّحْ بذلك؛ لأن الإيمان بِمِثْلِ هذا ينجَرُّ عنه الصَّدُّ نفْسُه عن سبيل الله ، إضافةً إلى أنه يُدْخِلُ احْتِمال كِتْمانِ الله تعالى للحقِيقَةِ، وهذه طامَّةٌ.

هذا، مع العلم بأن هناك آيةً في كلامِ الله تعالى تبْدو ردًّا مُحْكَمًا على هذا الزَّعْمِ بالذّاتِ، حيثُ حكَمَ فيها بَعَدمِ اسْتِواءِ جزَاءِ العُصَاةِ مع الطائِعين، ولم يَجْعَلْ وُقوعَ العِقابِ للعُصاة ناقِضًا لصِفَةِ العفْوِ والغُفْرانِ الثابِتَةِ له، كما ادَّعاه الرازي وأمْثَالُه؛ فقال:{ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ. أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ. مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}[القلم/34- 36]

وقريبٌ من هذا ما استدلَّ به كثيرٌ من المُرْجِئَةِ من أن وعيدَ الفُسَّاقِ حقٌّ، ولكن الله تعالى سيَغْفِرُه كرَمًا وجُودًا؛ لأن الخُلْفَ في الوعِيدِ جائِزٌ، على العكْسِ من الخُلفِ في الوَعْدِ. قال ابن بطال

في معْرَضِ شرْح حديث "النَّجْوَى":" وفى قوله تعالى:" ستَرْتُها عليك في الدُّنيا، وأنا أغْفِرُها لك اليوم" نصٌّ منه تعالى على صِحَّةِ قوْلِ أهْلِ السنَّةِ في ترْكِ إنفاذِ الوعِيدِ على العُصَاةِ من المُؤْمِنِينَ. والحُجَّةُ فيه، من طريق النَّظَر، أنه ليس مذْمُومًا مَنْ وَجَبَ له حقٌّ على غيره فوَهَبَه له... والعَرَبُ تفْتَخِرُ بِخُلْفِ الوعيدِ، ولو كان مذْمُومًا لَمَا جاز أنْ تَفَتَخِرَ بِخُلْفِه وتَمْتَدِحَ به"[1].

وقد أكْذَبَ الله تعالى في آياتٍ مُحْكَماتٍ مثل هذا الزَّعْمِ قبل أنْ يقولَه أحَدٌ، فبيَّنَ أن وعْدَه ووعِيدَه يجْرِيان على السنَّةِ نفْسِها؛ وأنهما لا يتخلّفان عن المُحْسِنِ أو المُسيءِ؛ إذ قال في إنْفاذِ الوعْدِ: { لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ

[1]- ابن بطال- شرح صحيح البخاري 323/17. وانظر/ الباجي- المنتقى 12/4

لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ}[الزمر/20]، وقال في إنْفاذِ الوعِيدِ:{ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ}[الحج/47].

6- المبحث السادس: صفات الرحْمَة لا تنْقُضُ الوعيدَ

لن يَكْتَمِل إبطالُنا لاعْتِماد المُرْجِئَةِ على ثبُوتِ أسْمَاءِ الرَّحْمَةِ لدَعْم فِكْرَةِ الإرْجَاءِ إلا بإضافَةٍ ضَرُورِيَّةٍ، ذلك أن ثُبُوتَ خطإ المُرْجِئَةِ لا يَعْنِي عدَمَ وُجودِ مُشْكِلةٍ حقِيقِيةٍ نشَأَتْ عنها هذه المُحاوَلَةُ التي أنْتَجَتْ هذا الخطإ، وهي الإشْكالُ الذي يطْرَحُه اتِّصافُ الله تعالى باسْمِ "الرَّحْمَانِ" و"الغَفُورِ" و"العَفُوّ"؛ إذْ كيفَ يُتَصَوَّرُ ثُبوتَها في ضوْءِ الوعِيدِ الشَّديدِ الوارِد في كتابِه ؟

والحقيقةُ أن الإشْكالَ قائِمٌ، ومُحاوَلةُ المُرْجِئَةِ تتأتَّى من الحيْرةِ التي أصابتْهم حين تأمَّلوا في الإشْكالِ، فافْتَرضُوا وُجُودَ التناقُضِ بين الإيمانِ بأسْماءِ الله تعالى الدَّالَّةِ على الرَّحْمةِ المطْلَقةِ وبين تأْسِيسِ الجزاءِ على الاستِحْقاقِ، مِمَّا يَجْعَلُ مُعْظمِ الخلْقِ من أهْلِ النار، إذ هم بين كافِرٍ وفاسِقٍ؛ ولهذا حاوَلُوا تقْليلَ أهْلِها إلى أبْعَدِ الحُدُودِ بابْتِداعِهم لفِكْرَة العفْوِ الإلَهِيّ الذي يغْفِرُ به للخلْقِ قبلَ دُخُولِ النار، ثم بإخْراجِ مَنْ بَقِيَ منهم فيها بأدْنَى شيءٍ، وهو الذرَّةُ من الإيمانِ، مع النُّطْقِ بالتوْحِيدِ؛ بل بدُونِ شيءٍ.

والحقيقةُ أنه لا يوجدُ تناقُضٌ البتَّةَ بين هذه الأسْماءِ المبارَكَةِ وبين بِنَاءِ الجزاءِ على الاستِحْقاقِ، بل هذا الإشْكالُ صادرٌ عن الوهْمِ الحاصِلِ عن الجهْلِ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ، ولولا ذلك لعلِمَ الناسُ أن هذه الأسْمَاءَ ثابِتَةٌ للحَقِّ عزَّ وجلَّ، وأنْ لا تناقُضَ البتَّةَ بين الحَقِيقَتَيْن، بل لو فَرَضْنَا أنْ لا أحدَ من الخلْقِ كان من أهْلِ الجنة، وأنهم جميعا دخَلُوا النارَ خالِدِينَ فيها لظلَّ الله تبارك وتعالى رحْمَانًا وعفُوًّا ومُتَفَضِّلا على الخلْقِ؛ تماما كما أن إيمانَ الخلْقِ أجْمَعين لنْ ينْفَعَ الله شيْئًا، ولنْ تضِيقَ بهم، ولا عليهم، جنَّتُه، وأن كُفْرَهم جميعًا لنْ يضُرَّ الله شيْئًا، وستَسَعُهم نارُه. ولا أقْصِد بالثُّبُوتِ هنا أن صِفَةَ الرَّحْمةِ صفَةٌ أزليةٌ ثابِتَةٌ لله تعالى لثُبُوتِ وُجُودِه الأزلِيّ، بل أقْصِدُ أنها ثابِتةٌ ثبُوتَ الرَّحْمةِ والعفْوِ الذي هو أثرٌ حاصِلٌ في الزَّمانِ والمكانِ، أيْ المُرتبِطِ بوُجُودِ خلْقٍ يرْحَمُهم اللهُ ويعْفُو عنهم.

وإثْباتُ هذا المعْنَى يَحْتاجُ إلى شيءٍ ينْساهُ المُرْجِئَةُ دائما، بل هم لا يُؤْمِنُونَ به أصْلًا، بل هم يُؤْمِنُونَ بضِدِّه، إذ هم مُجْبِرةٌ؛ وهو أن الله تعالى ليْسَ له اسْمٌ واحِدٌ، وأنه خلَقَ الخلْقَ لعِلَّةٍ

انبثَقَتْ عن صِفَةِ "الحِكْمَةِ" الثابتَةِ لذاتِه المُقَدَّسَةِ، وهي دعْوَةُ الخلْقِ لِعبادتِه عن عِلْمٍ به. وهو الأمْرُ الذي يفْتَرِضُ وُجُوَد الحريَّةِ الإنْسانِية، وتيْسِيرِ الله للخَلْقِ سبِيلَ الرَّشادِ، وغلْقِ سبُلِ الفَسادِ، والمَعُونَةِ بإرْسال الرُّسُلِ بالكِتاب والحِكْمَةِ والأمْرِ والنهْيِ والترْغِيبِ والترْهِيب. واسْتِنادا إلى هذا يَجِبُ فهْمُ صفَةِ الرحْمَة، لا استِخْلاصَها من المُقارَنةِ بأخْلاقِ الفُضَلاءِ من الناس، مع أننا قد بيَّنَّا أن لهذه الأخْلاقِ حِكْمَةً في عالَمِ الخلْقِ أيْضًا.

وبعبارة أدقٍّ وأكثرُ اخْتِصارا، فإن صِفَةَ "العفْوِ" حاضِرةٌ حضُورا مُتَناسِبًا مع إرادة الله تعالى أنْ يُعْبدَ، وهي الحِكْمَةُ من الخلْقِ، بِحَيْثُ يكُونُ حُضورُها، وبالتالي حضُورُ الثوابِ، وغِيابُها، وبالتالي حُضورُ العِقابِ، ترْغيبًا في الطاعَةِ وترْهِيبًا من المَعْصِيةِ.

وقد اعْتَمَدْنا على مثل هذا التعْلِيل فيما سبق، وذلك عند بَحْثِ ادِّعاء المُرْجِئَةِ جوازَ تفَضُّلِ الله تعالى على بعْضِ خلْقِه بالعفْوِ وحِرْمانِ آخَرِين منه، إذ الثوابُ والعِقابُ حقٌّ لله تعالى، ومن آثارِه، فيما يدَّعُون، عدَمُ توقّفِه على الاستِحْقاقِ وُجوبًا. وقد بينَّا حينها أنْ لا تناقُضَ بين التفضُّلِ والاستِحْقاقِ كما توَهَّمُوا، وأن الاستِحْقاقَ هو عيْنُ التفَضُّل. إنما ظلَّ من المسألة أهمُّ ما يؤكِّدُها، وهو مُحْكَماتُ القُرْآنِ الكَرِيمِ والحدِيث الشَّرِيفِ؛ إذ هي كفيلةٌ بِتَحْوِيلِها من كلامٍ قد يفْهَمُهُ البعْضُ، فيَسْتَحْسِنُه، ويردُّه البعْضُ، إلى حقائِقَ في دِينِ الإسْلَامِ. وسيأتي هذا في موْضِعه.

ومن أوْضَحِ الأمْثِلة على مُحاوَلَة المُرْجِئَةِ أنْ يفْرِضوا أوْهامَهم على الدِّينِ، بحيثُ يَكُونُ التَّصَوُّرُ الذي تخيَّلوه لله تعالى حَكَمًا على ما يجِبُ أنْ يكُونَ عليه المذْهَبُ الصحِيحُ، لا ما قرّرُه بعِلْمِه من شرُوط للفَلاحِ، ما ذهب إليه ابن تيمية من أن الله تعالى لم يَحْكُمْ على المُؤْمِنِينَ بالخلود بسبَبِ الكبائِر، لأن ذلك من الظُّلْمِ الذي تنَزَّه عنه، فقال:" وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّ "الْمُعْتَزِلَةَ " يَفْتَخِرُونَ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ "التَّوْحِيدِ" وَ "الْعَدْلِ"... وَأَمَّا " الْعَدْلُ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ " فَهُوَ أَنْ لَا يَظْلِمَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ" وَأَنَّهُ " مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ"، وَهُمْ يَجْعَلُونَ جَمِيعَ حَسَنَاتِ الْعَبْدِ وَإِيمَانِهِ حَابِطًا بِذَنْبِ وَاحِدٍ مِنْ الْكَبَائِرِ، وَهَذَا مِنْ الظُّلْمِ الَّذِي نَزَّهَ اللَّهُ نَفْسَه"[1].

ومن العدْلِ أنْ نقولَ: إن ابن تيمية كان يسْعَى إلى تنْزِيه الله تعالى عن الاتِّصَافِ بالظلْمِ حين كتَبَ ما كتَبَ، لا أنه كان يرى أن الله ظالِمٌ بالفِعْل. والمشْكِلَةُ، إذن، هي أنه كان يَجِبُ عليه

[1]– مجموع الفتاوى 151/2

أنْ يُبيّنَ أن مذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ في وعيدِ الفُسَّاقِ خاطئٌ، وإلا لَزِمَهُ استِعْظامُ حُكْمِ الله تعالى فيهم، وهو نفْسُه القوْلُ بأن الله ظالِمٌ.

وقد يظنُّ ظانٌّ أن منْهَجَه في تَحْقيقِ ذلك يقُومُ على الاستِدْلَالِ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ، إذ ذكرَ معْنَى آياتٍ منه، لكن الحقيقَةَ أنه يقُومُ على القِياسِ الذي اضْطرَّ إلى استِخْدامِه لأنه لا يُوجَدُ في الآياتِ ما كان يُرِيدُ، بل مُجَرَّدُ الإخْبارِ بأن الله تعالى عادِلٌ، وذلك في قوْلِه تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا}[النساء/40]، وأن الجزاءَ عنده يقُومُ على حصائِدِ أعْمالِ المُكلَّفين، كما هو واضِحٌ في قولِه تعالى:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه}[الزلزلة/7، 8]. ومعْنَى هذا أن ابنَ تيمية قد فَرَضَ على آيتَيْ سورَةِ الزلْزَلَة المعْنَى الذي أرادَه، حيْثُ جعَلَ ثُبُوتَ عدْلِ الله مُقَدِّمَةً أُولَى، وإحْصاءَ كسْبِ العِباد مُقَدِّمَةً أخرى، واستَنْتَج منهما استِحالَةَ أنْ يَضِيعَ عمَلُ العامِلين الخيّر؛ وأقامَ على هذه النتيجَةِ حُكْمَهُ باسْتِحالة خلُودِ الفُسّاقِ في النار، لأنه ظُلْمٌ يَجِبُ أنْ يتَنَزَّه الله عنه.

ويجبُ المصيرُ إلى هذا، لأن المعْنَى الذي ذهَبَ إليه غيرُ موْجُودٍ في آيتَيْ سورَةِ الزلْزَلَة، بل هو ممَّا يفْرِضُه الإيمانُ بالإرْجَاءِ مذْهَبًا، إذ فيه وحْدَه يُسْتسَاغُ فصْلُ آيَتَيْن ورَدَتا في موْضوعٍ واحِدٍ، بل في مكانٍ واحِدٍ كما هو الحالُ هنا عن بعْضِهما؛ والاكْتِفاءُ باستِخْلاصِ المذْهَبِ من آيةٍ منهما فقط، هي قوْلُه تعالى:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ }، وإهْمالُ الآيةِ الأخرى، وهي قوْلُه تعالى:{ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه} إهْمَالَ الشيْءِ غيرِ المَوْجُودِ. وهذا ليْسَ غريبًا، إذ تكرَّر في كتاباتِه، كما في غيْرِه من كِتاباتِ المُرْجِئَةِ كثيرا. ومنه قوْلُه :" وَالْعَبْدُ، إِذَا اجْتَمَعَ لَهُ سَيِّئَاتٌ وَحَسَنَاتٌ، فَإِنَّهُ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ عَلَى سَيِّئَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُثِيبُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ، وَلَا يُحْبِطُ حَسَنَاتِ الْمُؤْمِنِ لِأَجْلِ مَا صَدَرَ مِنْهُ؛ وَإِنَّمَا يَقُولُ بِحُبُوطِ الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا بِالْكَبِيرَةِ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِتَخْلِيدِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ "[1].

ولو كان هناك إشْكالٌ فرَضَ على ابن تيمية مثلَ هذا المذْهبِ لكان له وَجْهٌ في الاعْتِذارِ، وإنْ كان هذا غيرُ لائِقٍ بمَوْقفِ العالِمِ المُسْلِمِ في هذه الحالاتِ، إذْ يَجِبُ عليه حينها التصْرِيحُ بالجهْلِ بالمسألة؛ لكن النَّاظِرَ في الآيَتَيْنِ، وبِمُجَرَّد العِلْمِ باللُّغَةِ، يعْلَمُ أن لا إشْكالَ في تفْسِيرِهما

[1]– مجموع الرسائل 203/9

بالظاهِرِ في عِبارَتيْهما، إذْ أخْبَرَ الله تعالى أن الجزاءَ من جِنْسِ العمَلِ. وعلى هذا، فلا يُمْكِنُ تفْسيرُ ما ذهب إليه ابْنُ تيميَّة بالعجْزِ عن إدْرَاكِ هذا المعْنَى المُباشِر، بل بشيْءٍ آخر؛ هو العِلْمُ بأن هاتين الآيَتَيْن تَصْلُحَانِ دليلا للوَعِيدِيَّةِ، ولذلك سعَى إلى غلْقِ هذا الباب بالإيهامِ بصَلَاحيَتِهِما دليلا على الإرْجَاءِ.

وبالفِعْل، فإن في الآيَتَيْنِ تعْليمٌ إلَهِيٌّ للمُكَلَّفين بأن مدارَ الثوابِ والعِقابِ هو جُمْلَةُ ما اكْتَسَبُوه في الحياة الدنْيا؛ أي أنه يقُومُ على الاستِحْقاقِ القائِمِ على الإحْصاءِ الذي لا يُغْفِلُ شيْئًا مهْمَا كان صغِيرًا. وفي هذا تنْبيهٌ إلى وُجُوبِ اجْتِهادِ المُكلَّفين في كسْبِ الحَسَناتِ بالأعْمالِ الصَّالِحة، والفِرارِ من السيِّئاتِ بترْكِ الأعْمالِ الخبيثَةِ، لأن مُحَصِّلَة هذا وذاك هي الحكَمُ على مَصِيرِهم، وليس التفضُّلَ الإلَهِيَّ المزْعُومَ. واستِنادا على هذا المعْنَى الصريحِ نعْلَمُ أن منهجَ ابنَ تيميةَ هو مُحاوَلةٌ لفرْضِ مذْهَبِه على الله تعالى ذاتِه، حيثُ حوَّلَ دِلالَةَ كلامِه من إرادةِ تعْلِيمِ المُكلَّفين الاجْتِهادَ في الطاعَةِ والخوْفَ من المعْصيَّةِ، إذْ لا شيْءَ من عمَلِ الإنسانِ، مهما كان، إلا وهو في كِتابٍ سيلْقاه منْشورًا، إلى تبْشيرِ المُؤْمِنِينَ بأنْ لا قِيمَةَ حقيقيَّةً للأعْمالِ الصالِحَةِ، وأنْ لا خوْفَ عليهم من اقْتِرافِ الشُّرُورِ، لأن الله سيَغْفِرُ لهم ببَرَكَةِ ما معهم من توْحِيدٍ.

وتزدادُ هذه الحقِيقَةُ وُضُوحا إذا علِمْنا أن الانْتِهاءَ إلى مِثْلِ ما انْتَهَيْنا إليه هو في إمْكَانِ أيِّ أحدٍ، لأن المُوازَنَةَ مُمْكِنةٌ، بل هي واجِبَةٌ في تفْسِير مثل هذه المواضِع، حيْثُ أنها ضابِطُ معْرِفة أن الأعْمَالَ الخيِّرةَ للعِبادِ لنْ تَضِيعَ عليهم، بل سيُجازِيهم اللهُ تعالى عليها، حتى وهُمْ من أهْلِ النارِ، بأنْواعٍ من الجزاءاتِ، مثل تَخْفِيفِ العذابِ، والارْتِفاعِ في الدَرَكَاتِ، بِحَيْثُ يكُونُون، مثلا، كما رُوِيَ، في ضحْضاحٍ من النار. ولكنه ترَكَ هذا كلَّه، واخْتارَ أنْ يَجْعَلَ كلَّ مُوَحِّدٍ في الجنة، مهما كان قليلَ العمَلِ، بل خالِيًّا تمامًا من أيِّ عملٍ، لأن هذا هو مذْهَبُه.

7- المبحث السابع: فكر المرجئة ينفي ورود الوعيد في الشَّرْع

قد يقول قائلٌ: لقد بالغْتَ في اتِّهَامِ المُرْجِئَةِ من الأَشَاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ بإغْفَالِ جانِبِ الوعيدِ الذي وردَ به الشَّرْعُ الشَّرِيفُ مع أن قارئَ كتُبِهم يجدُ فيها الكثيرَ من النُّصُوصِ التي يَحُضُّون فيها على الطاعَةِ، ويُحَذِّرُون من المعْصيَّة، ممَّا يدلُّ على المُبالَغَةِ الشَّديدَةِ فيما كتَبْتَ، وغَمْطِك لِمَجْهُودِهم.

والحقيقة أن كلامَ هذا القائِلِ صحيحٌ إنْ قصَدَ أن المُرْجِئَةَ قد أكْثَرُوا من تأليفِ كتُبٍ، وتَخْصيصِ فُصولٍ ومباحِثَ كثيرةٍ من كتُبٍ أخْرَى للترْغِيبِ في الطاعَةِ والترْهِيبِ من المعْصيَّةِ؛ حتَّى أن الواحِدَ سيَكُونُ كاذِبًا إنْ ادَّعى أنه قرَأ جُزْءًا من مائة من هذه الصفَحَاتِ، بل دُونَ ذلك. ليْسَ هذا هو المشْكِلَةُ، بل المُشْكِلةُ في أنهم، وبالأخَصّ السَّلَفِيَّةُ، ومنذُ ظهور مُؤَلَّفاتِهم في المكْتَبة الإسْلَامِيَّةِ في القرنِ الرابع الهِجْري إلى اليومِ، بل قبل ذلك حين وُضِعَتْ الفِكْرَةُ الإرجائِيَّةُ منصَفَ القرنِ الثاني، واشْتدَّ عودُها بجهودِ ابن حنْبَل في بداياتِ القرنِ الثالِثِ، نقَضُوا كلَّ الذي علَّمُوه للمُسْلِمِينَ من حُسْنِ الطاعةِ وحُسْنِ جزائِها وقُبْحِ المعْصِية وقُبْح جزائِها بالمُبالَغة في تبْشيرِهم بالغُفْرانِ في عَدَدٍ من الكُتُبِ وفُصولِ ومباحثِ كتُبٍ أخرى تُساوي، إنْ لم تزِدْ، على ما ألَّفوه في الترْهِيبِ.

وعلى الذي يظنُّ أن منْهَجَهم هذا هو المنْهَجُ الحقُّ، إذْ يُناسِبُ مبْنَى نُصُوصِ الشريعَةِ على الترْغِيبِ والترْهِيبِ، أنْ يُراجِعَ نفْسَه؛ ذلك أنْ ليس هذا هو الحقِيقَةَ الوحيدةَ الموْجُودَةَ فيها، بل إن من حقائقِها تعْليمُ عقيدةٍ راسِخةٍ، وهي العهْدُ والوعْدُ والوعِيدُ، بحيثُ يكُونُ هذا التعْلِيمُ نفْسُه مُرَغِّبًا في الطاعة ومُنَفِّراً من المعْصِية، تماما كما أن الترْغِيبَ في الطاعَةِ والترْهِيبَ من المعْصِية فيها يهْدِف إلى تَعليم الناس وحضِّهم على السَّعْيِ للحُصُولِ على الوعْدِ والنجاة من الوَعِيدِ. وهو ما لا يُمْكِنُ قوْلُه عن منْهَجِ المُرْجِئَةِ، حيْثُ تمَّ فصْلُ نصُوصِ الوعْدِ عن نُصُوصِ الوعِيدِ مع أنهما مُتَّحِدان اتِّحادًا يُشَكِّلُ منهما حقيقةً واحِدَةً، الغرَضُ منها بيانُ شُرُوطِ النجاة؛ ثمّ جعَلُوا نُصوصَ الوعْدِ حاكِمَةً على نصُوصِ الوَعِيدِ، بحيثُ أبْطَلتْها إبْطالا تامًّا، حتى بَدَتْ غيْرَ موْجُودةٍ في واقعِ الحالِ، وإنْ كانت مَسْطُورةً في القُرْآنِ الكَرِيمِ والحديثِ الشَّرِيفِ وآثارِ السَّلَفِ. وإذا أضفْنا إلى هذا إسْقاطَ المُرْجِئَةِ للشُّروطِ التي جعَلَها الله تعالى أسْبابا للحُصُول على الوعْدِ نفْسِه، وهو الأمْرُ الذي فرَضَه عليهم إسْقاطُهم للوَعِيدِ الذي تضَمَّن شرُوطَ الوعْدِ، ولكنها معْكُوسةٌ؛ حصَلْنا على النتيجة التي نراها في كلِّ كتُبِهم، وهي: مَلايِينُ الكلِماتِ التي تُرَغِّبُ في الطاعَةِ، مع أنها لا تَجْعَلُ لها أيَّ قيمَةٍ، إذْ لا يوجدُ عند الله جزَاءٌ حاصِلٌ عن الاستِحْقاقِ فيما يزْعُمُون، بل مُجرَّدُ التفَضُّلِ الإلَهِيّ؛ ومَلايِينُ الكلِماتِ التي تُرَهِّبُ من المعْصِيَّة، مع أنها لا تَجْعَلُ فيها أيَّ ضَرَرٍ؛ إذْ أن الله سيَغْفِرُها بفضْلِ التوْحِيدِ مُجَرَّدًا، فإنْ لم يكُنْ ذلك، فإن الرسُولَ الكَرِيمَ والشافِعين كَفِيلُونَ بكَفِّ الأذَى الذي توعَّدَ الله به الفُسَّاقَ المُؤْمِنِينَ.

وبعِبارَة مُخْتَصَرَةٍ دقيقَةٍ، فإن اعْتِقادَ الإرْجَاءِ وتعْلِيمَه والحِجاجَ عنه قد أنْتَجَ عند أهْلِه كتاباتٍ تُجادِلُ لإثْباتِ وُرُودِ الوَعِيدِ في النُّصُوصِ، ثم تُبْطِلُه، وتصِفُ التقْوَى وتُرَغِّبُ في العَمَلِ بها، ولا تَعلّقُ النجاةَ بها، وتصِفُ الفُجورَ وتُخَوِّفُ من العمَلِ به، ولا تُعلّقُ تضَرُّرَ أيَّ مُوَحِّدٍ بالإقْدامِ عليه. وقد نتَجَ عن هذا ما قلناه سابِقًا، أي خُلوُّ تعْلِيمِ المُرْجِئَةِ، عمَليًّا، من الوعيدِ، حيثُ لا يُوجَدُ، بشكْلٍ خالِصٍ، إلا الوعْدُ الذي ابْتَدَعُوهُ على الضدِّ من شُرُوطِ الشَّرِيعَةِ.

ومن أوْضَح النُّصُوصِ التي جمَعَتْ جميع ملامِحِ هذه الظَّاهِرَةِ، وبالأخصّ الدلالَةُ على أن الوعيدَ في نصوصِ الشريعَةِ ليْس له معْنَى قائِمٌ، ما كتَبَهُ ابن تيمية، فقال:" وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي "الْوَعِيدِ" كَثِيرَةٌ، مِثْل قَوْلِهِ: " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهَدَةً بِغَيْرِ حَقِّهَا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ. وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا"، وَمِثْلُ قَوْلِهِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ:" لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ ذَرَّةٌ مِنْ كِبْرٍ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يَكُونُ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا، أَفَمِنْ الْكِبْرِ ذَاكَ ؟ فَقَالَ: لَا. الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ"... وَمِثْل قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ :" ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ؛ شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَفَقِيرٌ مُخْتَالٌ". وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ آيَاتِ الْوَعِيدِ مَا شَاءَ اللَّهُ، كَقَوْلِهِ: { إنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا}، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ:{ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}، وَقَوْلُهُ فِي الْفَرَائِضِ:{ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} . وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ "الْوَعِيدَ" فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مَوْجُودٌ؛ وَلَكِنَّ الْوَعِيدَ الْمَوْجُودَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَدْ بَيَّنَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ التَّائِبَ بِقَوْلِهِ:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا} أَيْ لِمَنْ تَابَ. وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى:{ إنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} فَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتُبْ؛ فَالشِّرْكُ لَا يُغْفَرُ، وَمَا دُونَ الشِّرْكِ، إنْ شَاءَ اللَّهُ غَفَرَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَ عَلَيْهِ"[1]. والنُّكْتَةُ بعد هذا أن ابن تيمية ومدْرَسَتَه، كما هو حالُ الأَشَاعِرَةِ والماتُرِيدِيةِ وأهلِ الظَّاهِر، وعلى خِلافِ كثير من فِرقِ المُرْجِئَةِ القديمة، الذين

[1]– مجموع الفتاوى 57/3

كان ابنُ تيميةَ يَمْقُتُهم، لا يُؤْمِنُونَ بوُجُودِ هذا العِقابِ أصْلًا، إذ هي أيامٌ معْدُوداتٌ يقْضِيها الظالِمُون في النار، ثم ينْتَقِلُون إلى مَلذَّاتِ الجنة.

وليْس لي، بعد هذا، من تعْلِيقٍ إلا أنْ أقُولَ: لقد قال الله تعالى:{ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}، وقال الرسُولُ الكَرِيمُ:" مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهَدَةً بِغَيْرِ حَقِّهَا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ"، وقال ابنُ تيمية:" وَمَا دُونَ الشِّرْكِ، إنْ شَاءَ اللَّهُ غَفَرَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَ عَلَيْهِ"، وهو، قطْعًا، وكما هو معْلُومٌ، يقْصِدُ بالعِقابِ عِقابًا مُنْقَطِعًا، يَشْفَعُ فيه، مثلا، الرسُولُ القائِلُ: " لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ" ليُخْرِجَ قاتِلَ مُعاهِدٍ بغيْرِ حقٍّ من النارِ. فليخْتَرْ كلٌّ لنفْسِه، ولا حوْلَ ولا قُوَّة إلا باللهِ العَليِّ العَظيمِ، وإنَّا لله وإنَّا إليه راجِعون.

8- المبحث الثامن: عُمْدَةُ أدلة المرجئة على صحة اعتِقاد الإرْجاء

وبعدُ، ومهْمَا قلتُ في بيان عدَمِ وُجُود دليلٍ واحِدٍ على صحَّة مزاعِم المُرْجِئَةِ، ومهْمَا اجتَهدْتُ في الاستِدْلالِ على أنها مُجرَّدُ فِكْرَةٍ ابْتَدَعها الناسُ، مُضاهاةً لِما عليه مُرْجِئَةُ اليهود، لا اليهود؛ فإن هذه النَتِيجةُ لن تتَحَوَّل عند القارئِ من مُجرَّدِ اجْتِهادٍ إلى حقيقةٍ عِلْمِيَّةٍ ثابِتةٍ إلا ببحْثٍ وإبْطالِ أهمّ وأشْهَرِ وأظْهَرِ دليلٍ اسْتَخْدَمه المُرْجِئَةُ في توْطيدِ أرْكان فِكْرَتِهم؛ وهو قولُه تعالى:{ إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}[النساء/48].

وبالفِعْل، فإنك مهْمَا قرَأْتَ للمُرْجِئَةِ من كِتابٍ قديمٍ أو حديثٍ في موْضُوع الوعْدِ والوَعِيدِ، وجَدْتَ صاحِبَه يسْتَحْضِرُ هذه الآية، بل إن الأمْرَ بلغَ إلى حدِّ تذَرُّعِ العوامِ بها حالَما حاوَلْتَ أنْ تُرَهِّبَهم من عاقِبةِ الفُسوق، إذ يقولون: إن الله غفُورٌ رحِيمٌ، وأنا مُؤْمِنٌ، وهو لم يتَوَعَّدْ إلا الكفَّارَ، وقد وعَدنِي بالغُفْرَانِ.

إنك تجِدُ الاعْتِمادَ على هذه الآية دليلًا عند كلِّ مفَسِّرٍ لكتاب الله تعالى. ومن أمثلة ذلك قوْلُ ابنِ جرِيرٍ:" وقد أبانَتْ هذه الآيةُ أنَّ كلَّ صاحِبِ كَبيرَةٍ فَفِي مَشِيئَةِ اللهِ، إنْ شاءَ عفَا عنه، وإنْ شاءَ عاقَبَهُ علَيْهِ، ما لَمْ تكُنْ كَبِيرَةً شِرْكًا بالله"[1]. كما تجِدُها عند كلِّ مُتَكلِّمٍ في العقائدِ، ومن أمثلة ذلك قوْلُ الماتُريديَّ، في معْرِضِ الجِدال للمُعْتَزِلَةِ :" وكلُّ الذُّنُوبِ من الشِّرْكِ وَغَيْرِهِ مَغْفُورٌ

[1]- جامع البيان 450/8

بِالتَّوْبَةِ عَنْهَا والندَامَةِ عَلَيْهَا، فَيبْطُلُ، على قَوْلِهِمْ، حَقُّ هَذِه الْآيَة من التَّفْضِيل بَين الشّرْك وَمَا دونَه، وَحَقُّ الآية الْأُخْرَى من التَّفْضِيل بَين الْكَبَائِر وَمَا دونهَا؛ وَيحْصُلُ على أَن كلَّ ذنْبٍ يُوجِبُ الخُلُودَ إِلَّا أَنْ يُتَاب عَنهُ. وَذَلِكَ بَيِّنٌ لِمَنْ تَأمَلَّهُ"[1]، وقوْلُ الباقِلاَّني:" والدليلُ على أنه لا يَخْلُدُ في النار أحَدٌ من المُؤْمِنِينَ بذَنْبٍ قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} وقوله تعالى:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيم}[الزمر/53]... فإنَّ الكفارَ لا ينْفَعُهُم إحْسانٌ مع الكُفْرِ، ولا يَخْرُجونَ من النار، وكذلك المُوَحِّدُ، لا تضُرُّه سيِّئَةٌ مع إثْباتِ التوْحيدِ، ولا يَخْلُدُ في النار"[2].

وقد بلَغَ من اعْتِمادِ المُرْجِئَةِ على هذه الآية أنَّ دِلالة الكثيرِ من النُّصُوصِ على دُخولِ الفُسّاقِ جهنَّمَ بعد الحِساب مُباشَرَةً، وخُلُوَّ مَصَادرِ الدِّينِ كلِّها، كما نبَّهْنا إلى ذلك، من أيّ دليلٍ على غُفْرَانِ الله تعالى لبعضِ الفُسَّاقِ قبلَ دُخُولِهم النارَ، لم يَمْنَعْهم من اعْتِقادِ ذلك بناءً على ما فهِمُوه من وُرودِ إمْكان ذلك فيها. كما بلَغَ من تأْثيرِ ما فَهِمُوه منها أنْ كان الضَّابِطَ والحَكَمَ على كلِّ نُصُوصِ الوعِيدِ في مصادِرِ الإِسْلَامِ، بحيْثُ لم يعُدْ للوَعِيد الوارِد فيها معْنَى يُعْقَلُ. وقد سبقَ أنْ نقَلْنا ما يدُلُّ على هذا في الفصلِ الأوَّلِ، ولذلك سنَكْتَفِي هنا بالتَّذْكِيرِ بذلك بنقْلِ نصٍّ جديدٍ عن إمام من أئِمة السَّلَفِيَّةِ، وهو قوْلُ ابنُ خُزَيمةَ في معْرِضِ شرْحِه لبعْضِ أحاديثِ الوَعِيدِ:" والمعْنَى الثاني: ما قد أعلَمْتُ أصْحابِي ما لا أُحْصِي من مرَّة ، أن كلَّ وعِيدٍ في الكِتابِ والسنَّة لأهْلِ التوْحِيدِ فإنَّمَا هو على شريطَةٍ؛ أي إلا أنْ يشاءَ اللهُ أنْ يغْفِرَ ويصْفَحَ ويتَكَرَّمَ ويتَفَضَّلَ، فلا يُعَذِّبُ على ارْتِكابِ تلكَ الخَطيئَةِ، إذْ اللهُ عزَّ وجَلَّ قد خبَّرَ في مُحْكَمِ كِتابه أنَّه قدْ يشاءُ أنْ يغْفِرَ ما دُونَ الشرْكِ من الذنُوب في قوْلِه تعالى:{ إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}"[3].

بل قد بلغَ من تأْثِيرِ هذه الآية أنْ نُقِلَتْ رِوَايَاتٌ تَجْعَلَ الصحابةِ أنْفُسِهم، وقد ظلُّوا يعْتَقِدُون في وَعِيدِ الفُسَّاقِ بالخُلودِ في نار جهنَّم منذ بدْءِ الإِسْلَامِ، يتوقَّفون عن إعْمالِ ما تعلَّمُوه من القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ فيه، بعدَ فتْحِ مكَّةَ، حسْبَ بعضِ الروايات التي ترْبِطُ نزُولَها بإِسْلَامِ وحْشِيّ[4]،

[1]– التوحيد – ص 368

[2]– الإنصاف– ص 17

[3]– التوحيد 128/2

[4]– انظر/ الواحدي– أسباب نزول القرآن– ص 121، والسيوطي– لُباب النزول– ص 169

أو إلى ما بعد ذلك بقَلِيلٍ، أو قبْلَه بقليلٍ، حسْبَ تَحْديدِ بعْضِ العُلماء لسبَبِ نُزولِها[1]؛ ثم يَتَحَوَّلُونَ إلى اعْتِقادِ الإرْجَاءِ الصَّريحِ. وقد أوْرد ابنُ جريرٍ من ذلك قوْلَ ابنِ عمَرَ:" كُنَّا، معْشَرَ أصْحابِ النبيِّ صلَّى الله علَيْه وسلَّمَ لا نَشُكُّ في قاتِلِ النفْسِ وآكِلِ مالِ اليتِيمِ وشاهِدِ الزُّورِ وقاطِعِ الرَّحِمِ، حتى نزَلَتْ هذه الآية:{ إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} فأَمْسَكْنَا عن الشَّهَادَةِ"[2].

ورغْمَ أن أحمد شاكر قد ضعَّف هذه الروايةَ، إلا أنه حكَمَ بأن معْناها ثابِتٌ، عن ابن عمَر، من رِواياتٍ أُخَرَ؛ وأوْردَ منها، عن صاحِبِ "الدرِّ المنْثور"، قوْلَه:" أخْرَجَ ابْنُ الضُّريس وأبو يعْلَى وابْنُ المنْذِر وابنُ عدِيٍّ، بسَنَدٍ صحِيحٍ، عن ابن عمر، قال: كُنَّا نُمْسِكُ عن الاسْتِغْفارِ لأهْلِ الكبائِرِ حتَّى سمِعْنَا من نبِيِّنا صلَّى الله علَيْهِ وسلَّمَ:{ إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}... فأمْسَكْنَا عن كَثيرٍ مِمَّا كان في أنْفُسِنا، ثم نطَقْنَا بعْدُ، ورَجَوْنَا"[3]. وهذا، وغيرُه، تقْرِيرٌ صريحٌ من هذا الرجُلِ، وكلِّ أهل السنَّةِ إلا المُعْتَزِلَةَ، أن الصحابَةَ مُرْجِئَةٌ، وبالتالي فقد كان رسُولُ الله عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مُرْجِئًا، لأنهم لم يتعلَّمُوا الإرْجَاءَ إلا عنه. ومبْدَئِيًّا، فإن التَّسْليمَ بصحَّةِ هذه النُّقُولِ ليْسَ ردًّا لِمُحْكَماتِ كَلَامِ الله تعالى ورسُولِه في الوَعِيدِ فقط، بل هو حكْمٌ على الصحابَةِ والتَّابِعين الذين نُقِلَ عنهم، بطرُقٍ كثيرةٍ متينةٍ، ذمُّ الإرْجَاءِ والتكْفيرُ به، بأنهم قد حادُّوا الله تعالى وسبُّوا رسُولَه الأمينَ، بل هم من الكُفَّارِ، إذ ردُّوا أصْلا من أصولِ الاعْتِقاداتِ التي جاء بها.

ولا أشُكُّ في أنَّ كلَّ منْ يقْرَأُ هذه الكلِماتِ، الآن، أدْرَكَ مصْدَرَ الشُّبْهةِ في الآيةِ؛ ولكن هذا لا يُعْفِينا من نقْلِ تفْصِيلِ استِدْلال المُرْجِئَةِ بها، خُصُوصًا وقد كانوا في معْرِضِ الجِدالِ مع المُعْتَزِلَةِ لِتَقْرِيرِ مذْهَبِهم، كما أنَّنا، الآن، في معْرِضِ جِدالِ المُرْجِئَةِ، وغالِبُ الظنِّ أن القارئَ منهم، إذْ أن أهْلَ السنَّةِ، ومنذ قُرُونٍ، بين أشْعَرِيٍّ وسلَفِيٍّ. وسأعْتمِدُ في هذا على ما ألَّفه إمامان كَبِيران من أئِمَّةِ الإرْجَاءِ، هما الرازي وابنُ تيميَّة، حيْثُ سنَعْتَمِد على الأوَّلِ في تفْصيل الاسْتِدْلَالِ، وعلى الثاني في جمْعِ شَتاتِه، إذ عبارَتُه مُخْتَصَرَةٌ بلِيغَةٌ.

[1]- انظر/ السيوطي- لُباب النزول- ص 59

[2]- جامع البيان 450/8

[3]- الطبري- جامع البيان- تعليق المحقِّق في هامش 450/8...

قال الرازي:" فنَقُول:{ لِمَنْ يَشَاءُ} لا يَجُوزُ أَنْ يَتناوَلَ صاحِبَ الصغيرةِ ولا صاحِبَ الكَبيرَةِ بعْدَ التَّوْبَةِ، فوَجَبَ أَنْ يكون المُرادُ منه صاحِبَ الكبيرَةِ قبْلَ التَّوْبَةِ. وإنَّما قُلنا: لا يَجُوزُ حمْلُه على الصغيرَةِ ولا على الكَبيرَة بعْدَ التَّوْبَةِ لِوُجُوهٍ، أحدُها: أن قوْلَه تعالى:{إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ}، معْناه أنَّه لا يَغْفِرُه تفَضُّلاً، لا أنَّه لا يَغْفِرُهُ اسْتِحْقَاقًا، دلَّ عليه العقْلُ والسمْعُ؛ وإذا كان كذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يكون معْنَى قوْلِه:{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء}، أي: ويتَفَضَّلُ بغُفْرانِ ما دُونَ ذلك الشِّرْكِ، حتى يكُونَ النفْيُ والإثْباتُ مُتَوَجِّهَيْن إلى شيءٍ واحِدٍ، ألا تَرَى أنه لوْ قال: فلانٌ لا يتفَضَّلَ بمائة دِينارٍ، ويُعْطِي ما دُونها لِمَنْ اسْتَحَقَ لم يكُنْ كَلاماً مُنْتَظَمًا؛ ولَمَّا كان غُفْرانُ صاحِبِ الصغيرَةِ وصاحِبِ الكبيرَةِ بعْدَ التَّوْبَةِ مُسْتَحقًا امْتَنَعَ كوْنُهما مُرَادَيْن بالآيَةِ. وثانيها: أنه لوْ كان قوْلُه:{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء} أنه يغْفِر للمُسْتَحِقين، كالتائِبين وأصحابِ الصغائِرِ، لم يبْقَ لتَمْيِيز الشرْكِ مِمَّا دُونَ الشرْكِ معْنَى، لأنه، تَعالَى، كما يَغْفِرُ ما دُونَ الشرْكِ عنْد الاسْتِحْقاقِ، ولا يَغْفِرُه عِنْدَ عدَمِ الاسْتِحْقاقِ، فكذلك يغْفِر الشرْكَ عند الاسْتِحْقاق ولا يغْفِرُه عند عدَم الاسْتِحْقاقِ، فلا يبْقَى للفَصْلِ والتمْيِيز فائِدَةٌ. وثالثها: أن غُفْرانَ التائِبين وأصْحابِ الصغائِرِ واجِبٌ، والواجِبُ غيْرُ مَعَلَّقٍ على المُشِيئَةِ، لأن المُعَلَّقِ على المَشِيئَةِ هو الذي إنْ شاء فاعِلُهُ فِعْلَه يَفْعَلُهُ، وإنْ شاءَ تَرْكَهُ يتْرُكُهُ، والواجِبُ هو الذي لا بُدَّ من فِعْلِه شاءَ أو أبَى؛ والمَغْفِرةُ المذْكُورَةُ في الآية مُعلَّقَةٌ على المشِيئَةِ، فلا يَجوزَ أنْ تكونَ المَغْفِرةُ المذْكُورَةُ في الآية مَغْفِرةَ التائِبينَ وأصْحابِ الصغائِرِ... ورابِعُها: أن قوْلَه:{وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء} يُفيدُ القَطْعَ بأنه يغْفِرُ كلَّ ما سِوى الشرْكِ، وذلك ينْدَرِجُ فيه الصغيرَةُ والكبيرَةُ بعْدَ التَّوْبَةِ وقبْلَ التَّوْبَةِ؛ إلا أن غُفْرانَ كلِّ هذه الثلاثَةِ يَحْتَمِلُ قِسْمَيْن، لأنه يَحْتَمِلُ أنْ يَغْفِرَ كلَّها لِكُلِّ أحَدٍ، وأنْ يغْفِرَ كُلَّها للبعْضِ دُونَ البعْض، فقَوْلُه:{وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ} يدُلُّ على أنه، تعالى، يغْفِرُ كُلَّ هذه الثلاثَةِ؛ ثم قوْلُهُ:{ لِمَن يَشَاء} يدُلُّ على أنه، تعالى، يَغْفِرُ كلَّ تلك الأشْياءِ لا للكُلِّ، بلْ للبَعْضِ"[1].

وقال ابنُ تيمية:" فَصْلٌ فِي قَوْلِه تَعَالَى:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنِيبُوا إلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ}، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي حَقِّ التَّائِبِينَ؛ وَأَمَّا آيَتَا النِّسَاءِ، قَوْلُهُ:{ إنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي حَقِّ التَّائِبِينَ، كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ

[1]– مفاتيح الغيب 191/2، 192

مَنْ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّ التَّائِبَ مِنْ الشِّرْكِ يُغْفَرُ لَهُ الشِّرْكُ أَيْضًا، بِنُصُوصِ الْقُرْآنِ وَاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا تَخْصِيصٌ وَتَقْيِيدٌ، وَتِلْكَ الْآيَةُ فِيهَا تَعْمِيمٌ وَإِطْلَاقٌ، هَذِهِ خَصَّ فِيهَا الشِّرْكَ بِأَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ وَمَا عَدَاهُ لَمْ يَجْزِمْ بِمَغْفِرَتِهِ؛ بَلْ عَلَّقَهُ بِالْمَشِيئَةِ، فَقَالَ:{وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ هَذِهِ كَمَا تَرُدُّ عَلَى الوَعِيدِيَّةِ مِنْ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَهِيَ تَرُدُّ أَيْضًا عَلَى الْمُرْجِئَةِ الواقِفِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَ كُلَّ فَاسِقٍ، فَلَا يَغْفِرُ لِأَحَدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَغْفِرَ لِلْجَمِيعِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ:{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}، فَأَثْبَتَ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ هُوَ مَغْفُورٌ، لَكِنْ لِمَنْ يَشَاءُ، فَلَوْ كَانَ لَا يَغْفِرُهُ لِأَحَدِ بَطَلَ قَوْلُهُ:{ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ}، وَلَوْ كَانَ يَغْفِرُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ بَطَلَ قَوْلُهُ:{ لِمَنْ يَشَاءُ}، فَلَمَّا أَثْبَتَ أَنَّهُ يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَغْفِرَةَ هِيَ لِمَنْ يَشَاءُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى وُقُوعِ الْمَغْفِرَةِ الْعَامَّةِ مِمَّا دُونَ الشِّرْكِ، لَكِنَّهَا لِبَعْضِ النَّاسِ. وَحِينَئِذٍ فَمَنْ غُفِرَ لَهُ لَمْ يُعَذَّبْ، وَمَنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ عُذِّب. وَهَذَا مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الْقَطْعُ بِأَنَّ بَعْضَ عُصَاةِ الْأُمَّةِ يَدْخُلُ النَّارَ، وَبَعْضَهُمْ يُغْفَرُ لَهُ"[1] .

ومبْدَئِيًّا، فإنّي أدُلُّ القارئَ مباشَرةً إلى أن مُشْكِلةَ هذين الرجُلَيْن– والمُرْجِئَةِ جميعا– وسرَّ خطئِهما يعودُ إلى جهْلِهما وتقوُّلِهما على رُكْنٍ من أركان الفِعْلِ الإلَهِيّ، وهي حريَّةُ مَشِيئَتِه فيه؛ ولكن هذا لا يُعْفِيني من تفْصيلِ المسألة. وهنا، لا بدَّ أنْ أصارِحَ القارئَ ببعْضِ قِصَّتي مع هذه الآيةِ الكريمة، حتى يسْتَطيعَ تَتَبُّعَ صَيْرُورَةِ تفْكِيرِي في حلِّ الإشْكالِ الوارِدِ فيها. والذي بدأ منذ اللحَظاتِ الأولى لبدْءِ جَمْعِ المادة العِلْمِيَّةِ الضرُورِيَّةِ لهذا الكتاب؛ وبالأخصّ بعد البدْءِ في التأْلِيف، حيثُ كنتُ أتوَقَّفُ أحْيانا عن الكِتابَةِ، وأقولُ لنَفْسِي: إن كلَّ ما كتَبْتَ حسَنٌ صحيحٌ، لكنه مرْدُودٌ كلُّه بهذه الآية عند الذي يقْرَأُه؛ وما لَمْ تَجِدْ لها تفْسِيرًا دينِيًّا عِلْمِيًّا مرْضِيًّا عند كلِّ أحدٍ، مهْما كان، فلَنْ يتحوَّلَ اجتِهادُك إلى أصْلٍ ثابِتٍ في فِقْه الوَعْدِ والوَعِيد، بِحَيْثُ ينْتَفِعُ به المُؤْمِنُونَ؛ وتضِيعُ سنواتٌ من عمُرِك في خُلْوتِك، دون أنْ تنْتَفِعُ باجْتِهادٍ في عِبادَةٍ، ولا في القِيامِ بشُئُون أهلِ بيْتِكِ.

ولا يظُنَّنَّ ظانٌّ أنْ لا أحدَ من العُلَماءَ السابِقين، أقْصِدُ المُعْتَزِلَةَ بالذَّاتِ، فَسّرَ هذه الآيَةَ تفْسِيراتٍ حسَنَةٍ مرْضيَّةٍ؛ ولكن التفْسِيرَاتِ التي حُفِظَتْ من نكْبَةِ المُسْلِمِينَ في كُتُبِهم بِإتْلافِها وتَحْرِيفِ القليل النادِرِ الباقي منها بين أيْدِينا قابِلةٌ لوُرُود الشُّبْهَةِ عليها رغْم جوْدةِ معانيها؛ بينما

[1]– مجموع الفتاوى 393/3

يَحْتاج الأمْرُ لتَفْسِيرٍ يقْضِي قضاءً مُبْرَمًا على أوْهامِ تفْسِيراتِ المُرْجِئَةِ، حتى يتوقَّفَ كلُّ أحدٍ عن الاستِشْهاد بها دليلا على صحَّة الزَّعْمِ بغُفْرَانِ الله لبعضِ الفُسَّاقِ بِمُطلَقِ المشِيئَةِ.

وسأتوقف عند التفسِيرَيْنِ المُعْتَزِلِيَيْن الوَحيدَينْ الباقِيَيْن بين أيْدِينا للآية، حيثُ نعْرِضُ الكَيْفِيَّةَ التي نظرَ بها علَمانِ من أعْلام الاعْتِزالِ فيها. وهما تفْسِيران صحِيحَان، مُتَكامِلان، لكنَّهما لنْ يُقْنِعا أحدًا بِصِحَّتِهما، كما أشَرْنا، لأنهما يَحْتَاجان إلى ثقافة قُرْآنِيَّةٍ عُظْمَى لتَذَوُّقِهما، وهي غيْرُ موْجودةٍ في الناسِ منذ انْتَهَى التعْلِيم الاعْتِزَالِيّ للدِّينِ في العالَمِ الإسْلَامِيّ. وسنَرَى، بعد أنْ أنْتَهِيَ من تفْسِيرِ الآية، أنَّنِي سأنْتَهِي إلى نتيجَةٍ قريبةٍ مِمَّا انْتَهَيا إليه، ولكن بمَنْهَجٍ مُخْتلِفٍ تماما.

أمَّا العالِمُ المعْتَزِلِيُّ الأوَّلُ، فهو قاضِي القُضاة عبد الجبَّار بن أحمد الهمَذاني، حيثُ قال:" إن الآيةَ مُجْمَلَةٌ، مُفْتَقِرَةٌ إلى البيانِ... لأنَّه لَمْ يُبَيِنْ مَنْ يُغفَرُ له، فاحْتَمَلَ أنْ يكون أصْحابَ الصغائِرِ، واحْتَمَلَ أنْ يُرادَ به أصْحابَ الكبائِرِ، فسَقَطَ احْتِجاجُهم بالآية. وإذا سُئِلْنَا عن بيانه [وجَدْناهُ] في قوْلِه تعالى:{ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ}، وعلى هذا قال الحسَنُ البصْرِيُّ: يا لُكَعُ، أما سمِعْتَ بيانَه في الآية"[1]. ثم أوْرَدَ وجْهًا آخَرَ من الجوابِ، فقال :" أكثَرُ ما في الآية تَجْويزُ أنْ يغْفِرَ الله تعالى ما دُونَ الشِّرْكِ، على ما هو مُقَرَّرٌ في العقْلِ؛ فلو خُلِّينَا وقضِيَّةَ العقْلِ، لكُنَّا نُجَوِّزُ أنْ يغْفِرَ الله تعالى ما دون الشِّرْكِ لِمَنْ يشاءُ إذا سَمِعْنا هذه الآية، غير أن عُمُومَاتِ الوعيدِ تنْقُلُنا من التجْويزِ إلى القطْعِ على أن أصْحابَ الكبائِرِ يُفعَلُ بهم ما يَسْتَحِقُّونَه، وأنه، تعالَى، لا يَغْفِرُ لهم إلا بالتَّوْبَةِ والإنابَةِ"[2].

أمَّا العالِمُ الثاني، فهو الإمامُ الزَّمَخْشرِيُّ، الذي قال:" قد ثبَتَ أن اللهَ عزَّ وجلَّ يغْفِرُ الشِّرْكَ لِمَنْ تابَ منه، وأنه لا يَغْفِرُ ما دون الشِّرْكِ من الكبائر إلا بالتَّوْبَةِ، فما وَجْهُ قوْلِ الله تعالى:{ إِنَّ الله لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ } ؟ قلْتُ: الوجْهُ أنْ يكُون الفِعْلُ المنْفِيُّ والمُثْبَتُ جميعاً مُوَجَّهَيْنِ إلى قوْلِه تعالى:{ لِمَن يَشَاءُ }؛ كأنه قيل: إن الله لا يغْفِرُ لِمَنْ يشاءُ الشَّرْكَ ، ويغْفِرُ لِمَنْ يشاءُ ما دون الشِّرْكِ؛ على أنّ المُرادَ بالأوَّلِ مَنْ لَمْ يتُبْ، وبالثاني مَنْ تابَ"[3].

[1]- شرح الأصول الخمسة- ص 678

[2]- السابق. وانظر/ الرازي- مفاتيح الغيب 192/2

[3]- الكشاف 418/1

هذه إحاطةٌ بما قيلَ في تفْسِيرِ هذه الآيةِ من أقْوَالٍ؛ حيْثُ تبيَّن من الجزْءِ الخاصّ بأهْلِ الإرْجَاءِ أن مُسْتنَدَهم هو ما ظنُّوه من وُرُودِ النصّ القاطِعِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ على غُفرانِ الله تعالى لبعضِ الفسَّاقِ؛ وذلك، حسْبَهم، هو قوله تعالى:{إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا}[النساء/116]، وبالأخصّ في قوْلِه في آخرِها:{لِمَنْ يَشَاءُ}. إنها عند جميعِ القائلين بالإرْجَاءِ، كما أسلَفْنا، دليلٌ مِحْوَرِيٌّ، لا يُمكِنُ تجاوُزُه إذْ هي نَصٌّ في إثْباتِه؛ إنها، عندهم، دليلٌ على عدَمِ غُفْرانِ الشِّرْكِ بالله، وجوازِ[1]، أو وُجوبِ[2] – تَبَعًا لاخْتِلافِ مدَارِس المُرْجِئَةِ– غُفْرَانِ ما دونَهُ من المعاصِي.

وقد كان بإمْكَاني ألا أتَجاوزَ هذه النقْطَةَ من النقاشِ أصْلًا، إذ أن مُجرَّدَ تِلاوَة الآيَتَيْن، والتعرُّفَ على أسبابِ النُّزُول كافٍ في إلْزَامِ المُرْجِئَةِ إلزامًا لا قِيامَ لهم بعْدَه؛ حيثُ أنه إنْ كانت الآيةُ التي أثْبَتُّها قبل قليل، وهي رقم 116 من سورة النساء، قد نزلتْ في مُسلِمٍ كان فُسُوقُه سبَبَ هرُوبِه من الجماعة، والْتِحاقِه بالكُفَّارِ؛ فإن الآية التي تُشْبِهُها، والتي ترْتيبُها 48 في السورَة نفْسِها، وهي قوْلُه تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا} قد نزَلتْ في اليهُودِ.

والنتِيجَةُ المباشِرَةُ لهذا هو ضَرُورَة تَقْرِير أن اليهُودَ من جُمْلَةِ المغْفُورِ لهم بنصّ هذه الآية، إذ هم ليْسُوا مُشْرِكِين. ورغم أنّي ما قرَأْتُ لِمُرجِئٍ توقَّفَ عند هذه المسألة إلا الرازي الذي انْتَبَه إلى أن في الآية دليلا على إمْكانِ غُفْران الله تعالى لهم، ولذلك اجْتَهَدَ في الحُكْمِ عليهم بالشِّرْكِ كما رأينا فيما سبق؛ إلا أن المنْهَجَ يُوجِبُ على كلِّ مَنْ يقُول بأن الله تعالى قد يَغْفِر لبعضِ الناسِ ما دون الشِّرْكِ بِمُطلَقِ المشيئةِ أنْ يقول بأنه يغْفِرُ لبعْضِ اليهُودِ أيْضًا، إذ أنهم، قطْعًا، ليسوا مُشْرِكين. وإنْ قالوا بأن مُجْمَلَ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّريفَةِ تدُلُّ على أن غيْرَ المُؤْمِنِينَ منهم بِنُبُوَّةِ الرسُولِ الكَرِيمِ هم من أهْلِ النار، توقَّفْنا عن الجِدالِ، وطالبْنا بأن يَحْفَظُوا لنا حقَّنا في استِعْمال مُجْمَلِ القُرْآنِ في تفْسِير هذه الآية حين يَحِينُ أوانُ ذلك.

سنَدَعُ، إذن، الاستِدْلالَ بِهذا، إذْ أننا نجِدُ في الكثيرِ من غيرِه ما يُحَقِّقُ الغرَضَ تامًّا. ومن ذلك أن في قوْلِ الله تعالى بالذَّات { لِمَنْ يَشَاءُ} دليلا مُدْهِشًا، ولكنَّه قطْعيٌّ بالفِعْلِ، على بُطْلانِ

[1]– من المرجئة من يجوِّز أن يعاقِب الله الفساق جميعا، كما يجوِّزُون أن يغفر لهم جميعا.

[2]– هذا مذهب مقاتل بن سليمان وكل الأشاعرة والماتريدية والسلفية، إذ يقولون بأن الغفران واجِبٌ بوُجوبٍ كتبه الله على نفْسِه.

هذا المذْهَبِ؛ أو على الأقلِّ، هو دليلٌ على عدَمِ وُجودِ مُتَعَلَّقٍ للقَوْلِ بإرْجَاءِ الفُسَّاق في الآية موْضوعَ البحْثِ؛ وهو كافٍ بالنسبة لنا حالِيًّا. وذلك أنَّنا إنْ سأَلْنَا عن العِلَّةِ التي يغْفِرُ اللهُ لها ما دون الشِّرْكِ، قيل لنا: بِمُطْلَقِ المشِيئةِ، إذْ الله تعالى وعَد بذلك. والمعنى الظَّاهر لهذا الجواب هو أن اللهَ يغْفِرُ للبعضِ، وهو لا يغْفِرُ للبعضِ الآخر، كما رأينا في النُّصُوصِ التي نَقَلْنَاهَا سابِقًا، والتي بإمْكانِ القارئَ أنْ يجْمعَ المئاتِ من مَثِيلاتِها من كُتُبِ المُرْجِئَةِ. وهذه قاسِمَةُ الظَّهْرِ، إذْ جعَلُوا اللهَ ظالِمًا؛ يغْفِرُ، ويُدْخِلُ الجنةَ، تَارِكَ الصَّلَاةِ أو القاتِلَ العمْدِ، مثلا، ودون تَوْبَةٍ مَرْضِيَّةٍ؛ ولا يغْفِرُ لِمَنْ كان مِثْلَهُ. وليس لِمُعْترِضٍ أنْ يعْتَرِضَ علينا، فيقول: إنه يغْفِرُ لجَمِيع المُتَشَابِهين في الأفْعَالِ من الفُسَّاقِ، ولا يغْفِرُ للفاسِقين بأعْمَالٍ غيرِها، إذ نقُولُ له: على فرْضِ أن معْنَى التعْلِيقِ بالمَشِيئَةِ في هذه الآية هو ما ذهَبْتَ إليه، وهو غَيْرُ صحِيحٍ، فإن هذا البيانَ غيرُ وارِدٍ فيها، ولذلك لم تذْهَبْ أنْتَ إليه، بل قرَّرْتَ المُتبادِرَ إلى فهْمِك من النصِّ المذْكُورِ، وهو إطْلاقُ المشِيئَةِ وتعلُّقُها بكلِّ مُرادٍ كيْفَمَا كان. ويشْهدُ لهذا أنه المعْنَى الذي يفْهَمُه كلُّ أحدٍ من إعْمالِ المشِيئَةِ المُطلَقَةِ؛ إذْ لا ضابِطَ لها، بل يجِبُ أنْ تشْمَلَ كلَّ أنواعِ الأفْعالِ حتى يصِحَّ أنْ تُوصَفَ بأنها مَشِيئةٌ حقًّا.

والحقيقةُ أن قاتِلَ المُرْجِئَةِ الحقِيقِيَّ هو هذه الكلِمَةِ بالذات، إذ أنَّنا، لو حذَفْنا قوْلَه تعالى:{لِمَنْ يشَاءُ} لكَانَ للمُرْجِئَةِ مُتَعلّقٌ بالآية، لأنه يُوجَدُ حينئِذٍ إمْكانيَّةٌ حقِيقِيَّةٌ لتَأْكيدِ المعْنَى الذي ذهبوا إليه من أن الله يغْفِرُ الفُسُوقَ دون توْبَةٍ، بل لِمُجرَّدِ الإيمانِ. وإنني أدْعُو القارئَ، في هذه اللَّحْظَةِ، إلى أنْ يقرَأَ معي هذا الكَلَامَ، وهو :" إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ" لِيَتَأَكَّدَ بنَفْسِه مِن صحَّةِ ما قلْتُ.

ولا بدَّ من التَّأكيدِ في هذه المرْحَلَةِ من البحْثِ أن المُرْجِئَةَ يقْرَأُونَ الآيةَ عمَلِيًّا، بالفِعْلِ، كما كَتَبْتُهَا قبل قليلٍ، إذْ مِن مذْهَبِهم جميعا أن الله يَغْفِرُ جميعَ ذُنوب الفُسَّاقِ إمَّا تفضُّلا، وإمَّا بعد الشفاعة؛ فيتحَقَّقُ بهذا غُفْرانُهُ لهم جميعًا. وعلى هذا، فإن المُرْجِئَةَ جميعا من المُحَرِّفين لكلام الله بالحذْفِ منه، دون حاجةٍ منهم إلى الزَعْم بأن الله ما قاله. ومن السُّخْرِيَّةِ البالِغَةِ، بعد ذلك، أنهم، جميعا، يعْتَمِدون في تأْكِيدِ مذْهَبِهم على ما يجبُ حذْفُه ليَسْتَقيمَ لهم ما أرَادُوا من معْنَى.

غايةُ ما يوجدُ في الآية، بعد حذْفِ الجزْءِ موْضُوعَ البحْثِ منها، هو أنها فتَحَتْ إمْكانَ الغُفْرانِ لكُلِّ أحدٍ من الفُسّاقِ، وهو أمرٌ مرْدودٌ عند أشْهَرِ فِرقِ المُرْجِئَةِ، وهم الأشاعِرةُ والماتُريديَّةُ والسَّلَفِيَّةُ وأهلُ الظّاهِر، إذ يقُولُون بأن الله تعالى يغْفِرُ لبعضِهم فقط لا للجَمِيعِ؛ وهو أمرٌ ما قصَدْنا إبْطالَه بما ذكَرْنا أخِيرًا، إذْ أبْطَلْناه بإلْزَامِهم القَوْلَ بظُلْمِ الله للذين لم يسْتَفِيدُوا من غفْرَانِه، وهو ما يلْزَمُهم رغْمَ اسْتِماتتِهم في رَفْضِ الْتِزَامِه، بل قصَدْنَا التنْبِيهَ إلى أن إثْباتَ هذا القيْدِ غيْرُ مُناسِبٍ لنظَرِيَّتِهم، بل المناسِبُ لها هو حَذْفُه، تماما كما حذَفَه مُقاتِل بن سُلَيْمانَ، لأنهم يقولون بالفِعْلِ بأن الله تعالى يغفِرُ لكلِّ فاسِقٍ في النِّهايةِ؛ وبهذا يخرُجون من مشْكِلةِ قوْلِهم بالغُفْرانِ لبعضِ الفُسَّاقِ فقط.

وبعْدُ، فالذي نقُولُه هو أن الله، تَبَارَكَ، ما أرَادَ بتَعْليقِه أنْ يقُولَ إنَّهُ لا يَغْفِرُ الشِّرْكَ إلا بالتَّوْبَةِ، وأنَّهُ يَغْفِرُ الكبائِرَ، أو ما يَسْتَحِقُّ به المُكَلَّفونَ الخُلودَ في جهنَّمَ، مَهْما كان، بِدُونِ شيْءٍ؛ بل المعْنَى الوحِيدُ الصَّحيحُ لِقَوْلِهِ:{ لِمَنْ يَشَاءُ} هو النَّصُّ على مُطْلَقِ مشِيئَتِهِ تَعَالى، دونَ أن يكون لذلك أيُّ علاقة بِبَيانِ السُّنَنِ التي وضَعَها اللهُ للجَزاءِ، بل بمقاصِدَ أخرى سيأتي بيانُ بعضِ ما حقَّقْناه منها بعد قليل. وعلى هذا، فيَجِبُ أنْ يقْرَأَ القارئُ – في المعْنَى– الآيةَ التي وَرَدَتْ فيها هذه الكلِمَةُ هكذا:" إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ **لِمَنْ يَشَاءُ** وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ **لِمَنْ يَشَاءُ** ". وهو تفْسِيرٌ قريبٌ للغايةِ من تفْسيرِ الإمامِ الزَّمَخْشريّ للآية.

وقد يقُولُ قائلٌ: فلا معْنَى، إذَنْ، لهذا الكلامِ الإلَهِيّ، إذْ أنَّه غير مُناسِبٍ لِسِياقِه. وهذا قَوْلٌ، إنْ قيلَ، خَطَأٌ، إذْ أن هذه الكلِمَةَ –كما رأينا– فيْصَلٌ في منْعِ بعضِ الأوْهَامِ التي قد يذْهَبُ إليها بعضُ النَّاسِ، كما رأيْنا ذلك عند المُرْجِئَةِ؛ فَوُجُودُها، إذنْ، ضَرُورِيٌّ في إقَامَةِ المعْنَى المُرَادِ، إضافةً إلى نَصِّها على المشِيئَةِ الإلَهيَّةِ، وهو معنى مُرادٌ أيضًا، بل هو أوَّلُ مُرادٍ.

وعلى عكْسِ الظنِّ بأن هذا شيءٌ عجِيبٌ، فإنَّنِي أُنبِّه إلى أن هذا المعْنَى موْجُودٌ في القُرْآنِ الكَرِيمِ نصًّا، أقْصِدُ أن تعْليقَ غُفْرانِ الكُفْرِ، بل النِّفَاقِ وهو أشدُّ أنواعِ الكُفْرِ، بالمشِيئَةِ هو من آياتِ كتاب الله تعالى. وعلى هذا، فليْسَ من العجَبِ أنْ نُخَرِّجَ على مِثالِه الآيةَ موْضُوعَ البحْثِ؛ فقد قال الله تعالى:{ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا}[الأحزاب/24]. فقد صرَّحَ بتعْلِيق الغُفْرَانِ للمُنافِقِين بالمشِيئَةِ، وهذا شاهِدٌ على جواز تعْليقِ غُفْرانِ الشِّرْكِ بالمَشِيئَةِ في الآية موْضَوعَ البحْثِ، إضافة إلى أنه أضْمَرَ تعْليقَ التَّوْبَةِ

بالمشِيئَةِ في قولِه:{ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ}، إذ المعْنى هو:" أو يَتُوبَ عليهم إنْ شَاءَ"، ويجِبُ المصيرُ إلى هذا وإلا لزِمَهُ، تعالى، أنْ يغْفِرَ لهم، وهو ما لم يقُلْهُ أحدٌ، وأَتَحَدَّى أنْ يقُولَه أحدٌ، لأنه يُدْخِلُه إلى الكُفْرِ الصَّرِيحِ. وهذا شاهِدٌ على جواز الإضْمَارِ، كما في الآية موْضُوعَ البحْثِ. بل في هذه الآية شيءٌ آخر، وهو أنه قد علَّقَ جزاء الصادِقين بالمشِيئَةِ، مع أنه من المعْلُومِ، قطْعًا، أن الله تعالى لا يُخْلِفُ الميعادَ. ومبْنَى هذه الحقيقة على أن قراءة الآية – في المعنى– لا بدَّ أنْ يكون هكذا:" لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ إنْ شاءَ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إنْ شاءَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا". وبهذا يَحْدُثُ التطابُقُ التامُّ بينها وبين الآية موْضُوعَ البحْثِ؛ فما الغرِيبُ، بعد هذا، أن نفْتَرِضَ في أسْلُوبِها ما قرَّرْناه ؟

وإنَّنِي، الآن، أسْأَلُ ابنَ تيميةَ، وكلَّ أحدٍ من السابِقين له أو اللاحِقين به من المُرْجِئَةِ، فأقول: إنك قد جعلْتَ قوْلَ الله تعال:{ لِمَنْ يَشَاءُ}، ضابِطًا، حَكَّمتَه في دِلالَةِ آيتَيْ سورة النساءِ، فقُلْتَ:" وَلَوْ كَانَ يَغْفِرُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ بَطَلَ قَوْلُهُ:{ لِمَنْ يَشَاءُ}، فَلَمَّا أَثْبَتَ... أَنَّ الْمَغْفِرَةَ هِيَ لِمَنْ يَشَاءُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى وُقُوعِ الْمَغْفِرَةِ الْعَامَّةِ... لِبَعْضِ النَّاسِ. وَحِينَئِذٍ فَمَنْ غُفِرَ لَهُ لَمْ يُعَذَّبْ، وَمَنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ عُذِّب". وزَعَمْتَ أن " هَذَا مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الْقَطْعُ بِأَنَّ بَعْضَ عُصَاةِ الْأُمَّةِ يَدْخُلُ النَّارَ، وَبَعْضَهُمْ يُغْفَرُ لَهُ"؛ فهلْ تقُولُ في تعْلِيقِ الله تعالى لعِقابِ المُنافِقين بالمَشِيئَةِ أنه يُمْكِنُ أنْ لا يُعاقِبَ الكُلَّ أو البعْضَ منهم ؟ وهل تقُولُ بأن تعْليقَ قُبول التَّوْبَةِ منهم بالمَشِيئَة هو إمْكانُ ردِّها عليهم أو على بعضُهم ؟ وهل قال الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ مثل ذلك فيهم ؟ فإنْ لم تكُنْ تقُولُ، ولا تزْعُمُ أن مَن قرَّرْتَ أنهم قَالُوا قد قَالُوا، فمَا الفرْقُ بين الموْضِعَيْن ؟

والحقيقة المُجَرَّدةُ أن تعْليقَ ثوابِ الصالِحين بالمَشِيئَةِ ليس فيه أيُّ دلالةٍ على أن قاعِدَةَ الاستِحْقَاقِ ليست هي المتحَكِّمَةُ في ذلك؛ كما أن تعْليقَ عِقابِ المُنافِقين بالمَشِيئَةِ ليْسَ فيه أيُّ دلالةٍ على أن الله تعالى يغْفِرُ لهم تفَضُّلًا، كما لا يدُلُّ تعْليقُ قَبُولِ التَّوْبَةِ بالمَشِيئة على ردِّ تَوْبَةِ التائِبين. ولو كان ذلك صحِيحًا لعادَ الله تعالى على كلامِه بالنقْضِ، إذ هو يقول: { إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا}[النساء/145]، ولرَدَّ أحدَ مبانِيَ الإسْلَامِ في قُبولِ توْبةِ كلِّ تائِبٍ من الشرْكِ وما دونَه، إذ يقُولُ بعد الآية السابِقة:{ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}[النساء/146]. وعلى هذا، فتَعْليقُ الغُفْرَانِ بالمشِيئَةِ بالنسبة للمُنافِقين ليس دليلا على إمْكانِ الغُفْرَانِ لهم، وليس

ينقُضُ اشْتِراطَ التَّوْبَةِ؛ إنَّما أوْرد الله تعالى ذلك، لأنْ الثواب والعِقابَ بالاستِحْقاقِ هما من المَشِيئَةِ، كما أنه لا مَشِيئَةَ للعِبادِ في حالِ التَّوْبَةِ، أو في غيرِها، إلا لأن هناك مَشِيئَةً سابِقةً لله تعالى سَمَحَتْ بذلك، كما قال:{ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ. إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ. لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ. وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}[التكوير/26– 29]. وهي مَشِيئَةٌ كتَبَها على نفْسِه، فلا تَمْنَع وُقُوعَ مَشِيئاتِ المُكلَّفين كما قد زعَمَ الزّاعِمون أو ظنَّ الظَّانون؛ بل هي لبَيانِ تَمامِ أسْمَاءِ الربِّ عزَّ وجَلَّ.

وإنْ كان هذا هكذا، فإن تعْليقَ غُفْرانِ الله تعالى ما دون الشِّرْكِ بالمشيئة مِثْلُه تماما، أيْ أنه ليْسَ نقْضًا لاشْتِراطِ التَّوْبَةِ من الكبائِر، ولا هو ردٌّ لقُبُولِ التَّوْبَةِ عن أهْلِ الشرْكِ، ولا هو نقْضٌ لغُفْرانِ الصغائِرِ بشرْطِ اجْتِنابِ الكبائِرِ.

ويُؤَدّي بنا ما أثبتْناه هنا إلى التنْبِيه إلى أن الذي يُفَسّرُ خطأ المُرْجِئَةِ في هذا البابِ هو أنهم جعَلُوا موْضوعَ المشِيئَةِ الإلَهِيَّةِ نوْعًا واحِدا، هو ما زَعَمُوه، ووضَعوا له تفْسِيرًا يَجْعَلُه مَحْصُورًا في حريَّة الله، تعالى اسْمُه، في الفِعْلِ الاعْتِباطِيّ، أي الذي ليْس له أيُّ ارْتِباطٍ بالحِكْمَةِ، بل بإيقاعِ الأفْعالِ مهْما كانت، وكيْفَما كانت؛ بينما الحقِيقَةُ أن موْضُوعَاتِ المَشِيئَةِ – كما هو الحالُ في موْضوعِ الرَّحْمَةِ والغُفْرانِ– مُتَعَدِّدةٌ، إذ منها ما هو من هذا النوْعِ الذي ذكَرَه المُرْجِئَةُ، وهو المُتعلّقُ بِحُريةِ الله تعالى في أنْ يَخْلُقَ ما يشاءُ من كائِناتٍ ووَضْعياتٍ، لكن مع مُراعَاةِ، ووُجوبِ تَخْليصِه من شائِبةِ الاعْتِباطيَّةِ التي ألْحَقَها فِكْرُ المُرْجِئَةِ الجبْرِيَّةِ به، ووُجوبِ ربْطِه بالحِكْمَة منه، إذ كلُّ مَشِيئَةٍ من هذا النوْعِ لها حِكْمَة بالِغةٌ يتحقَّقُ بها مُراد الله من الخلْقِ، وهو وضْعُ المُكلَّفين في وضْعٍ يصِحُّ فيه تكْلِيفُهم بالعبادَةِ بِحُريةٍ. ولا شكَّ أن الوقائِعَ المُرْتَبطةِ بهذا النوعِ من المَشِيئَةِ كثيرَةٌ، بل هي أكثرُ من أنْ يَحْصُرَها الخلْقُ، ولو اجْتَمَعُوا لذلك.

والنُّكْتَةُ أن المشِيئَةَ المذْكُورَةَ في الآية موْضُوعَ البحْثِ ليْسَتْ من هذا النوعِ الذي لم يَعْرِفْ المُرْجِئَةُ الجبْرِيَّةُ غيْرَه، بل هي من نوْعٍ آخرَ سيأتي بيانُ الغايةِ منه بعد قليل. ولتَيْسِير الفهْمِ على القارئ سأُقدِّم له مِثالا للمَشِيئَة الإلَهِيَّةِ المُطْلَقَةِ التي حصَر فيها المُرْجِئَةُ كلَّ موْضوعاتِ المَشِيئَةِ الإلَهِيَّةِ، والتي اعْتَمَدوا عليها، لفَرْطِ جهْلِهم، في تشْوِيه معْنَى الآية.

وبالفِعْلِ، فإن هذا النوْعَ من المَشِيئَةِ، وإنْ كان لها حِكْمَةٌ فإن فيها معْنَى إرادَةُ الإطْلاقِ من حيْثُ تعدُّدُ وتنوُّعُ واخْتِلافُ أحْوالِ الذين تشْمُلُهم، ومن حيثُ أنْ ليْس لها ضابِطٌ إلا المشِيئَةُ

نفْسُها. إن الله تعالى، مثلا، قد أخْبَرَ أنه يرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بغيرِ حِسابٍ. ونحنُ، إنْ نظرْنا في واقِعِ الخلْقِ الماضِين أو الذين يعِيشُونَ بيننا رأيْنا مِصْداقَ هذا ماثِلا أمامَنا بِحَيْثُ لا تُخْطِئُه عيْنٌ ولا أذُنٌ، فإن من الأغْنِياءِ البالِغِي الثَّراءِ أناسٌ من أهْلِ الإسْلَامِ، كما هو الحالُ في أهْلِ الكفْرِ، ومن الرجَالِ أغنِياءُ ومن النِّساءِ كذلك، ومن البيضِ أثْرِياءُ ومن السُّودِ كذلك، ومن أهْلِ الجُودِ أغْنِياءُ ومن أهل الحِرْصِ كذلك... ويُصدِّقُ هذا كتابُ الله تعالى، إذ هو القائلُ:{ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ}[آل عمران/26، 27]؛ وهو القائِلُ عن رسولِهِ سُلَيْمانَ عَلَيْهِ السَّلامُ:{ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ. قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ. فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ. وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ. وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ. هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ}[ص/34– 39]، وهو القائلُ عن الكافِرِ قارُون:{ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ}[القصص/76]} وجِماعُ هذا المعْنَى الذي أشرْتُ إليه مُصَرَّحٌ به في قوْلِه تعالى:{ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا. وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا.كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا}[الإسراء/18– 20].

هذا هو نوْعُ المَشِيئَةِ الذي عرَفه المُرْجِئَةُ الجبْرِيَّةُ، وحصَرُوا كلَّ موْضُوعَاتِ – أي الوقائعِ التي تنْطَبِقُ عليها القاعِدةُ– المَشِيئَةِ فيه. ومن الواضِحِ أنْ لا علاقةَ لهذا النوْعِ من المَشِيئة بالثوابِ والعِقابِ، بل بالفِعْل الإلَهِي الابْتِدَائِيّ، أي بالوضْعياتِ التي يخلُقُها اللهُ لبدْءِ الحياة، وحُدُوثِ أفْعَالِ المُكَلَّفين؛ والتي سيكون عنها، بعد ذلك، الثوابُ والعِقابُ. إن الله، مثلا، جعَل "س" غَنِيًّا، و"ع" فقِيرًا، بالمَشِيئَةِ المُطْلَقَةِ، وليْس غرضُ ذلك هو إكْرامُ هذا الشخْصِ بالذاتِ ولا إذْلالُ ذلك الشخْصِ بالذات؛ بل ذلك من أجلِ حُصُولِ الوقائِع المخْتَلِفَةِ. ولا يَحْكُمُ هذا النوْعَ من المشيئة شيءٌ البتةَ، وذلك أن هذا النوْعَ من الوقائِع لا بد أنْ يَحْدُثَ على وجْهٍ ما، كما يدُلُّ على ذلك أن البدْءَ

بوَضْعياتٍ أخرى في الأمثلة السابِقة مُمْكِنٌ، كما أن قلْبَها بعد حدُوثِها مُمْكنٌ وواقِعٌ، إذ الله تعالى كثيرا ما حوَّل "س" إلى الفقْرِ بعد الغِنَى، و"ع" إلى الغِنَى بعد الفقْرِ ... وهكذا.

ومن أوْضح الأمثلة على هذا النوْعِ من المَشِيئةِ المُطْلَقَةِ، مع التَّصْريح بها، هِبَةُ الله تعالى للأزْوَاجِ من خلْقِه ذريَّتهم، إذ قال:{ لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ. أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ}[الشورى/49، 50]. فالله تعالى، مثلا وهَبَ "س" الذُّكورَ، ووَهَب "ع" الإناثَ، وليس ذلك لأن هذا أكْرَمُ عنده من هذا، بل لأن هذا يجِبُ أنْ يقَعَ على وجْه ما، كما يدلُّ على ذلك إمْكانُ استِبْدالِ وضْعِ هذا بهذا، دون أنْ يؤثِّرَ ذلك في شيءٍ البتَّةَ، لأن الله تعالى لا يُحَاسِبُ أحَدًا على أن ذُريَّتَه من الذُّكورِ أو الإناثِ، بل على تكْلِيفِه بشُئُونِهم، وفي هذه الحالة، فإن التكْلِيفَ برِعَايَةِ الإناثِ هو نفْسُه التكْلِيفُ برِعاية الذُّكور، وإن ظنَّ الخلْقُ أن ذلك مُخْتَلِفٌ، وأن هذا أحْسنُ من هذا، أو أن هذا أيْسرُ من هذا. ويُقالُ مثل هذا عن العُقْمِ، فإن الله جعَلَ "د" عقِيمًا، وقد كان يُمْكِن أنْ يكون "ر" هو العَقِيمُ، هذا إضافةً إلى أن ليْس في العُقْمِ نفْسِه لا كمالٌ ولا نقْصٌ، وإن ظنَّ الناسُ ذلك، لأن الله عوَّضَ العقِيمَ عن متْعَة الإنْجابِ براحَةِ البال، وقِلَّة النفَقَةِ...

وإجْمالًا، فإن الحاصِلَ عن هذا النوْعِ من المَشِيئَة يُشْبِه خلْقَ سبْعَ سماواتٍ ومن الأرْضِ مِثْلَهنَّ، وقد كان يُمْكِنُ للقَدِيرِ، تبارَكَتْ أسماؤُه، أنْ يَجْعلَها ثلاثًا، أو عشْرًا؛ ومِثْلَ أنه فجَّر نهَرًا في أرضٍ، وقد كان يُمكِنُه أنْ يَجْعَلها صَحرَاءَ، ويُفَجِّرَ مثْلَه في أرْضٍ أخرى. إنما الشيءُ الوحيد الذي يتغيَّرُ في هذه الحالة هو أنْ يتغيّرَ ما يرْتَبطُ بذلك من وضْعياتٍ لا أكثر، والله تعالى على ذلك قدِيرٌ.

ويُنبّه هذا إلى أن المُرْجِئَةَ قد جهِلوا أن هذا النوْعَ من المشِيئَةِ، وهي المَشِيئَةُ القدَرِيَّةُ، ليس لها علاقَةٌ بالجزاءِ، بل بِخلْقِ الله تعالى الخلْقَ على الوضْعِ الذي أراده، لتحْدُثَ الأفْعَالُ، ويصِحَّ التكْلِيفُ، فيتأتَّى فيها الثوابُ والعِقابُ. أو أنهم قد علِموا ذلك، وأحْدثوا نوْعًا من التحْوِيرِ عليها، ليصِحَّ استِعْمالُها في عالَمِ التّكْلِيف؛ وهذا ليس غرِيبًا، إذ أنهم جبْريَّةٌ، يظنُّون أن السنَّةَ التي تَحْكُم هبَةَ الذُّكُورِ لفُلانٍ والإناثَ لفُلانٍ هي السنَّةُ نفْسُها التي تَحْكُمُ مُسْتَنداتِ الجزاء، إذ لله تعالى عندهم أنْ يُجازِيَ مَنْ يَشَاءُ بما يَشَاءُ، وأنْ يعاقِبَ مَنْ يَشَاءُ بما يَشَاءُ.

والذي يدُلُّ، قطْعِيًّا، على أن هذا هو مَحْضُ الجهْلِ أو التَّعَمُّدِ وُرُودُ النصّ على المَشيئَةِ الإلَهِيَّةِ في بعضِ آياتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، دون أن يكونَ لذلكَ تَعلُّقٍ بالمَشِيئَةِ كما فهِمَها المُرْجِئَةُ، أي حريَّة الله المُطْلَقة في الفعْلِ في عالَمِ التَّكْلِيف، كما أن له المَشِيئَةَ المُطْلَقَةَ في عالَم الخلْق. وهذا من المعْلُوم في الخطابِ القُرْآنِيّ اضْطِرارًا، إذ نجِدُ فيه الكثيرَ من الأمْثِلة التي تُعلِّقُ وُقوع أشْياءَ بالمَشِيئَةِ، مع علْمِنا بِعَدَمِ تأْثيرِها في وُقوعِ هذه الأشْياء يَقِينًا؛ ممَّا يدُلُ على أن الغرَضَ من هذا التعْليقِ ليْسَ هو الغَرَض نفْسه من تعْليق الأشياء بالمَشِيئة القدَريَّةِ. ومن الأمثلة على ذلك قوْلُه تعالى:{ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا}[الفتح/27]، وقد علِم اللهُ، وبشَّرَ رسُولَه، بأن ذلك واقِعٌ لا مَحَالَة. وعلَّقَ الوعْدَ لرسُولِه الكَرِيمِ بالخُلُود في النعِيم بالمَشِيئَةِ، فقال:{ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا }[الفرقان/10]، مع أن هذا وعْدٌ مقْطوعٌ به في القُرْآنِ الكَرِيمِ، معْلُومٌ لدى كلِّ مُسْلِمٍ بالضرُورَة، وكُفْرُ المُنْكِرِ له لا يختلِفُ فيه مُسْلِمانِ.

وقد اسْتَبانَ بهذا أن الغرَضَ من ذِكْرِ المَشِيئَةِ في مواضِعَ ليْسَ بيَانُ الإطْلاقِ في فِعْلِ اللهِ تعالى، بل التفَضُّل. تماما أن ذِكْرَ المَشِيئَةِ في آياتٍ أخرى، ليس الغرَضُ منه ما ذهَبَ إليه المُرْجِئَةُ، بل بيانُ قدْرَةِ الله تعالى على فِعْلِ أشياءَ لو شاءَها لكانَتْ، ولكنها لم تَقَعْ، إذ لم يَشَأْها، لأنه لا يفعلُ الأفعالَ بهذه الصِّفةِ فقط، بل يفعَلُ بها مُرْتبِطَةً مُتَناغِمةً مع غيرِها من الصِّفَاتِ، مثل العدْلِ.

ومن أمثلة ذلك أنه علَّق العِقابَ كلَّه والغُفْرَانَ كلَّه بالمَشِيئَة في قوْلِه:{ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[آل عمران/129]، وقد ورَدَتْ مُحْكَماتُ الآياتِ دالةً على أن هذا لا يقَعُ اعْتِباطًا، بل بالشُّرُوط التي وضَعَها الله تعالى للثوابِ والعِقابِ؛ ولولا هذا، لجاز لنا أنْ نعْتَقِدَ، ونُقرِّرَ إمْكَانَ أنْ يَغْفِر اللهُ لفِرْعوْنَ وهامانَ وجبابِرَةِ الأرْضِ وكُفَّارِها وفُسَّاقِها أجْمَعِين، بل جاز أنْ يَغْفِرَ لإبْلِيسَ نفْسِه، تماما كما يَجُوزُ أنْ يُخَلِّدَ رسُلَه والصالِحين من عِبادِهِ في النارِ. وللعِلْمِ، فإن منْعَ المُرْجِئَةِ لوُقوع مثل هذا، رغم تَجْويزِهم له، لعِلَّةِ ما زَعَمُوه من حريَّةِ المَشِيئَةِ، التي فصَلُوها عن الحِكْمَة والعدْلِ، شاهِدٌ على سوءِ فهْمِهم للآية التي

اسْتَدَلوا بها على غُفْرَانِ ما دون الشِّرْكِ، إذْ أقرُّوا بأن النصَّ على المَشِيئَةِ لا يَعْنِي بالضَّرُورَةِ وُقوعَ ما عُلِّقَ عليها، كما أن ذلك لا يعْنِي نفْيَ وجودِ ضوابِطَ تَحْكُمُ الوقائِعَ المختلِفة.

وهي الضوابِطُ التي تَحْكُمُ ذِكْرَ المشيئةِ في أحدِ أشهرِ الأحاديثِ التي استخْدَمها المرجئةُ في ترْوِيجِ فِكرَتِهم عن المشيئة الإلهِيَّةِ الاعتِباطيَّةِ، وهو حديث بيْعةِ العقَبَةِ، حيثُ قال الرَّسولُ الكريمُ:" بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ؛ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ؛ فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِك"[1]؛ ذلك أن أدلَّةِ الشَّرْعِ كلِّها، كما بينَّا مرَّاتٍ ومرَّاتٍ، تُقرِّرُ أن العُقوبَةَ في الآخرةِ واقِعةٌ لا محالَةَ، وأن العفْوَ الإلهِيَّ عن الذَّنْبِ الكبيرِ لا يقعُ إلا عند الاستِعْتابِ الذي يرْضاه الله تعالى. تماما كما أن تَحْكِيمَ ضوابِطِ الغفرانِ تقَرِّرُ أن إيقاعَ الحدودِ على الفُسَّاقِ في الدُّنْيَا لا يُسْقِطُ المُؤاخَذةَ بالذُّنوبَ يومَ القِيامةِ، لأن الله تعالى قد بيَّنَ أنها واقِعةٌ على سبيلِ الجزاءِ، بغرَضِ التَّنْكيلِ، أي الذي يُقْصَدُ به إيقاعُ الخوْفِ حتى لا يعود المُجْرِمُ إلى إجرامِه؛ إذ قال:{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[المائدة/38]. وقد بيَّنَ الشَّرْعُ الشَّريفُ أن شرْطَ غُفْرانِها هو التَّوْبةُ النَّصوحُ لا غير، كما في قوْلِه تعالى:{ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيم}[النساء/39]. وبناءً على هذه الأصولِ المُحْكَمةِ يجبُ البحْثُ عن معنى " التَّكْفِيرِ" المذكورِ في الحديثِ، وهو، عندي، سُقوطُ مُطالَبَةُ الناسِ من المُجْرِمِ بشيءٍ غيرِ الحدِّ الذي كتَبَه الله عليه، وبهذا نكونُ قد أعْمَلْنا الحديثِ، ولكن في معنى لا يُصَادِمُ الأصُولَ.

ومن العِلَلِ التي يُمْكِنُ اسْتِخْلاصُها من التعْلِيقِ بالمَشِيئَةِ في بعْضِ الآياتِ بيانُ صِفَةُ العُلُوِّ والعَظَمةِ الإلهيَّةِ، وليْسَ نقْضَ ما قدَّره شُرُوطًا للجزاءِ. ويبْدُو أن ذلك كذلك في موْضُوعِ حُكْمِ الله تعالى بالخُلُودِ في الجنة أو في النار بالذَّاتِ، إذ يقول الله تعالى، مثلا:{ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ}[الأنعام/128]، وقوْلُه تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ. خَالِدِينَ فِيهَا

[1]- صحيح البخاري- ح 17

مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ. وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ}[هود/106- 108].

وقد يَجِدُ أحدُهُم في تعْليقِ الخُلودِ في النَّار بالمشِيئَةِ مهْرَبًا، أي نصْرَةً لنَوْعٍ من الإرْجَاءِ، إذ يقُولُ – وقد قيل– بأنَّ رحْمَةَ الله ستُدْرِكُ، أخيرا، حتَّى أكْفَرَ الناسِ، إذْ يُخْرِجُهُم من النَّارِ؛ فماذا سيَقُولُ هذا القائلُ عن أهلِ الجنَّةِ ؟ هل سيَقُولُ، كما قالَ بعضُ قُدَمَاءِ المُتَكَلِّمين، بأن نعِيمَ الجنَّةِ يفْنىَ، كما أن عَذَابَ النَّارِ يَفْنَى؛ ليَخْرُجَ من مأْزِقِه، ضارِبًا صَفْحًا عن قوله تعالى{عَطَاءً غيْرَ مجْذُوذٍ}، أيْ غيْرَ مقْطُوعٍ، وقوْلِه في جُمْلَةِ كثيرٍ من آياتِ الوعْد بالنعيمِ المُقِيمِ:{ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ. وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ. لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ}[الحجر/45- 48] ؛ أمْ سَيَقُولُ، بأنَّ التَّنْبِيهَ على المشِيئةِ المُطْلَقَةِ للهِ تعالى، كما هو الحالُ هنا، ليسَ له علاقَةٌ بتَدَخُّلِ المشيئةِ في إبْطالِ السُنَنِ والأحْكامِ، بلْ بإظْهَارِ النَّصّ عليها، حتَّى لا يظُنَّ ظانٌّ – فيما نَحْسَبُ –أنَّ السنَّةَ التي وضَعَها اللهُ أعْظَمُ من اللهِ ذاتِه.

ورغم كلِّ ما قلْناه في العِلَلِ التي لأجْلِها علَّقَ الله تعالى في بعْضَ المواضِع، وبالأخصّ تلك التي لها علاقَةٌ بالجزاءِ والعِقابِ، أفعالَه بالمَشِيئَةِ؛ فيبْقَى أن أكْمَلِ هذه العِلَلِ هي منْعُ المُكلَّفين من الاعْتِقادِ باستِقْلالِ إراداتِهم للأشْيَاءِ عن إرادَةِ الله تعالى. وهو الأمْرُ الذي كثيرا ما نشَأَ عنه ظنُّ البشَرِ أنهم أرْبَابٌ. وأكْمَلُ من هذه العلَّةِ أنْ يقَعَ يقِينٌ في بعْضِ النفُوسِ بأن البشَرَ أرْبَابٌ حقًّا. وهذا قد ينْشَأُ عن حَقِيقَةِ أن أهْلَ الجنة، مثلا، من الخالِدِين؛ وهذه صفَةٌ لله تعالى، ولذلك نصَّ على أن خلُودَهم ليْس حاصِلا لهم بالذَّاتِ، كما هو الحالُ في صِفَةِ الأزليَّة الإلَهيَّةِ، بل هو حاصِلٌ لعلَّةٍ هي إرادَةُ الأزَلِيّ بالذّاتِ، تَقَدَّسَتْ أسْماؤُه، خُلُودَهم.

هذا جزءٌ من البحْثِ في آيَتَيْ سورَةِ النساء، أمَّا الجزءُ الثاني فنَبْدَأُه بمُلاحظَةٍ، لعلَّ القارئَ المُنْتَبِهَ قد شارَكنا فيها، سنَلِجُ بها إلى ما نريدُ؛ وهي أن من جُمْلَة ما استَشْهد به الباقِلَّانِيُّ على إمْكانِ الغفْرانِ للفُسَّاقِ قوْلُه تعالى: { قُلْ يا عِبَادِيَ الذين أَسْرَفُواْ على أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ الله إِنَّ الله يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا}. وهو الدلِيل نفْسُه الذي يعْتَمِدُ عليه القائلون بنفْيِ العِقابِ، رأْسًا، عن أهْلِ الكبائر[1]. والآيةُ، بنصِّها هذا، ليْسَتْ دليلا على إمْكانِ غُفْرَانِ الله تعالى للفُسَّاقِ من أهْلِ

[1]– انظر/ مفاتيح الغيب 187/2

الإيمانِ، ولا على القطْعِ به لهم فقط، بل هي دليلٌ قطْعِيٌّ على أعْظَمِ من ذلك، إذ فيها القَطْعُ، وليس الإمْكانُ، بغُفْران الله تعالى لكلِّ معْصيَّةٍ، بما فيها الشّرْكُ إذ هو ذَنْبٌ، بل هو أعْظَمُها بدليل الكِتابِ العزِيزِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ، حيث سُئِلَ رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :"أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ..."[1]. فهلْ يقُولُ أحدٌ حقًّا بأن الله تعالى يغْفِرُ للكُفَّارِ، كما يُصَوِّرُه التوَقُّفُ عند هذه الآية بِمُجَرَّدِها، أم أن أمْرَ فِقْهِها يتوقَّفُ على اعْتِبارِ السِّياقِ الذي ورَدَتْ فيه، والنظَرِ في مُجْمَلِ القُرْآنِ الكَرِيمِ لِمَعْرِفة مدَى تناسُبِ مَعْناها مع التعْلِيم الوارِد فيه ؟

وإن التعْلِيمَ القُرْآنِيّ المُحْكَمَ يدُلُّ، قطْعِيًّا، على أن الله تعالى لا يَغْفِرُ الكُفْرَ والشِّرْكَ، وأن عقُوبتَه أبدِيَّةٌ. وهو أمْرٌ لا يَحْتاجُ إلى دليلٍ خاصّ، إذ هو من المعْلُوم من دين الإسْلَامِ بالضَّرُورَةِ والاضْطِرارِ؛ إنما نُذَكِّرُ بشيءٍ من النُّصُوصِ فيه فقط، ومنها قوْلُه تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُون}[البقرة/161، 162]، وقوْلُه تعالى:{ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }[آل عمران/86– 89].

ومعْنى هذا أن هناك تنَاقُضًا في التعْلِيمِ القُرْآنِيّ بِحَيْثُ يَجِبُ رفْعُه، وإلا اعْتقَد الناسُ النقِيضَيْن معا، وهما أن الله تعالى يغْفِرُ الكُفْرَ بدليل نصّ الآية التي ذكَرَها الباقِلَّانِيُّ، وأنه لا يغْفِرُه، بدليل الآياتِ التي ذكَرْنا قريبًا. ومبْدئِيًّا، وبالنسبة لهذه الآية، فإن استِعْراضَ ما ورَد بعْدَها مُبَاشَرَةً يدُلُّ على أن الغرضَ منها ليْسَ "التَّبْشِير" بغُفْرَان الله تعالى لكُلِّ الذنُوبِ، بما فيها الكُفْرُ، بل تعْلِيمُ الناس بُطْلانَ تصَوُّرِهم حُصُولُ الهلاكِ بِمُجرَّدِ كوْنِهم على حال الكفْرِ أو حالِ ارْتِكَابِ الذُّنُوبِ، وبالتالي دفْعُهم إلى الاستِمْرارِ على هذين الحالَيْنِ، إذْ هناك مَخْرَجٌ منهما، وهو التّوْبَةُ النَّصوحُ عنهما بشُروطِها، هذا إضافة إلى أن فيها ترْغِيبٌ فيها، ووعِيدٌ على الاستِمْرَارِ على الحالِ الذي هم عليها، وهو العِصْيانُ.

والنتيجَةُ الحاصِلةُ من اعْتِبارِ جُمْلَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في الموْضُوعِ هو أن الله تعالى قد وَعَدَ بغُفْرَانِ كلِّ ذنْبٍ، مهما كان، ليْسَ تفَضُّلا، ولكن بشَرْطِ التَّوْبَةِ عنه. وهو الشَّرْطُ الذي نَجِدُه

[1]– صحيح البخاري ح 4117

مَنْصوصًا عليه بعد الآية التي وعدَ فيها بغُفْرَانِ الذُّنوبِ جميعا، إذ قال الله تعالى: { وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ. وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ. أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ}[الزمر/54– 56]، كما قال، مثلا، بعد الوَعِيدِ بِخُلودِ الكافرِين في النار في آخرِ ما أوْرَدْناه من سورة آل عمران:{ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }.

هذا منْهَجٌ قوِيمٌ، يؤدِّي إلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ، لا يَكْذِبُ فيه الناسُ على الله عزَّ وجلَّ؛ حين يَجْعَلون مذَاهِبَهم التي أنْشَأُوها، بغَيْرِ علْمٍ به ولا هُدَى منه، بديلًا لتعْلِيم كِتابِه المُنِير. وعلى أساسِه، أيْ النظَر في جُمْلَة التعْلِيمِ القُرْآنِيّ في الوَعِيد، يقُوم التفْسِيرُ القويمٌ لِقَوْلِه تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}؛ حيثُ يَجِبُ استِحْضارُ أن الوعِيدَ على الشِّرْكِ في كتاب الله تعالى ليْس على إطْلاقِه، كما يبْدُو من ظاهِرِ الآية، بل هو مُقيَّدٌ بِحال الاستِمْرَارِ عليه دُونَ توبةٍ. أمَّا ما دون الشِّرْكِ من الذُّنوبِ، فشَيْئان، صغِيرٌ لا يَسْتَطيعٌ أحدٌ أنْ يدَّعِيَ معْرِفَةَ جُمْلتِه، ولهذا حِكْمَةٌ بالِغة سيأتي بيانُها في موْضِعه، وهو مغْفُورٌ بشرْطِ اجْتِنابِ الكبائِرِ، مع الإيمان وأداءِ الفرائِض، كما قال الله تعالى:{ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[النساء/31]؛ أما الكبائِرُ من المعاصِي، فإن غُفْرانَها يَحْتاجُ إلى ما يَحْتاجُه الشرْكُ نفْسُه، أيْ التوْبَةُ، كما يدلُّ عليه، مثلا، أن الله تعالى قد جعَلَها من جُمْلَةِ الشرُوطِ التي يَجِبُ توافرُها في عبادِه الأتْقياءِ المَوْعُودين بالغُفْرَانِ وحُسْنِ الجزاء، حين قال:{ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ}[آل عمران/130– 136]. وهذا تفْصيلٌ مُوافِقٌ لِمَا جاء مُجْمَلا في تفْسِير القاضي عبد الجبار للآية، ويَعْتمِدُ المنْهَجَ نفْسه، أي النظَر في القُرْآنِ الكَرِيمِ باعْتِباره وِحْدةً أو جُمْلةً ترْفِدُ جزئِياتُه بعضَها بعْضًا عند إرَادَةِ العِلْمِ بأحْكَامِه.

الفصل السابع:
دراسات نقدية لأحاديث في الشفاعة

1- المبحث الأول: الشفاعة في حديثِ الرسُول الكريم

1-1- المطلب الأول: بين يدي المبحث

على عكسِ نصّ القرآنِ الكَريمِ المُحْكَمِ على إثباتِ شفاعاتٍ للملائِكةِ عليهم السَّلامُ، فإن هذا الكِتابَ المُبارَكَ يَخْلُو من التَّصْريحِ بإثْباتِ الشَّفاعَةِ للرسُولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. وكلُّ ما فيه هو احْتِمالُ ذلك، استِنادا إلى المكانَةِ السامِيَّةِ الثابِتَةِ له، في الدُّنْيا والآخِرة، والإثْباتِ الصَّرِيحِ لوُجودِ حقيقةٍ عقَدِيَّةٍ، هي الشفاعَةُ، في الكثير من آياتِه. أمَّا الأمْرُ الذي يدُلُّ على كوْنِه حقِيقةً، بعد تَجْوِيز القُرْآنِ الكَرِيمِ، فاستِعْرَاضُ العقائد والأفْكَارِ التي انْتَشَرتْ بين المُسْلِمينَ منذ العُقودِ الأولى لنَشْأةِ المُجْتَمَع الإسْلَامِيّ، والتي منها الإيمانُ بأن للرَّسولِ الكَرِيمِ شفَاعَاتٍ يوم القِيامَة.

وإننا نجِدُ شواهِد ذلك في الكثيرِ من الأحاديثِ الصحِيحةِ التي تدُلُّ على أن الاعْتِقادَ في اخْتِصاصِ الرسولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ بهذا الفضْلِ كانت من الأمُورِ المُسَلَّمة عند المُسْلِمِينَ. ومن الأحاديثِ الثابِتَةِ في هذا، ما ورَد، عن أبي هُرَيرَةَ، أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ يَدْعُو بِهَا. وَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي، شَفَاعَةً لِأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ"[1]، وعن أنَسٍ، أنه قال: " لِكُلِّ نَبِيّ دَعْوَةً دَعَاهَا لِأُمَّتِهِ، وَإِنِّي اِخْتَبَأْت دَعْوَتِي، شَفَاعَة لِأُمَّتِي يَوْم الْقِيَامَةِ"[2].

وإن من أقْوَى ما يشْهَدُ لثبُوتِ هذا الاعتِقادِ أنه السبَبُ المباشِرُ لوَضْعِ الكثير من الرّواياتِ الضعِيفَةِ والموْضُوعةِ والإدْراجاتِ الداخِلَة على الرّواياتِ الصحِيحَة؛ إذْ لولا ثُبُوتُ الأصْلِ لَما اسْتَطاع أحدٌ أنْ يضَعَ حديثًا في الموْضوعِ، ولَمَا اسْتَطاعَ أحدٌ أنْ يزْرَعَ في بعضِ الرّواياتِ الصحيحَةِ إضافاتٍ مُدْرَجةٍ تُحدّدُ موْضُوعَ الشَّفاعَةِ.

وعلى هذا، فإن أقوى الأدلَّةِ على ثُبوتِ الشَّفاعةِ النبَوِيَّةِ هي الرّواياتُ الواردة فيها؛ ممَّا يسْتَدْعِي تحْقيقَها، لنتعرَّفَ بذلك على مقْدارَ الصِحَّةِ التي يزْعُمها المرجئةُ لهذه الأحادِيثِ، ومدى صلاحِيَّتها للدِّلالة على ورود الوعْدِ النَّبويّ بالشَّفاعةِ للفُسَّاقِ. وأصرّحُ، في البدْءِ، بأن القارئَ، لهذا الفصْلِ، وهو، غالِبًا، مرجئٌ؛ يظنُّ أن فِكْرَةَ الأشاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ عن الشَّفاعَةِ عقِيدَةٌ متينَةٌ، سوفَ يُصابُ بخيْبَةِ أملٍ لا حُدودَ له، حيثُ سينْتَهِي دَرْسُنا للأحاديثِ التي سنورِدُها فيه إلى مِثْلِ ما

[1]- صحيح البخاري- ح 5829

[2]- صحيح مسلم – ح 299

قرّرْناه في دراسَتِنا السّابِقة للرّواياتِ وغيرِها، وهو خُلُوُّ السنَّةِ النبَوِيَّة من دليلٍ واحِدٍ يشْهَدُ بصِحَّةِ اعتِقادِ هذا النوعِ من الشَّفاعة التي يقولُ به المُرْجِئَةُ، وعلى إفراطِ النَّاسِ في وضْعِ الحديثِ ودسّ الإدْراجاتِ؛ الأمْرُ الذي يدلُّ على أن الفكرةَ التي اعْتَقَدُوها ونشَرُوها بين المسلِمين لا تقومُ إلا على أمانِيَّ يَسْنِدُها التأوِيلُ الفاسِدُ الذي شاعَ بين عددٍ من المُشْتغِلين بالعقائِد. وعلى عكْسِ هذا، فسيتبيَّنَ أن الدرْسَ العِلْمِيَّ الأشدَّ موْضوعِيَّةً وصرامَةً سيشْهدُ أن في أصحِّ الرّواياتِ أدِلَّةً كافيَّةً على نفْيِ الشَّفاعة للفسَّاقِ من أهل الإيمان، أي التَّصْديقِ، وعلى إثباتِها للصَّالِحين حصْرًا؛ وهو مذْهَبُ الوعيدِيَّةِ.

2- المطلب الثاني: أحاديث نبوية، أدلة في الشفاعة للفساق، أم تخيُّل دلالة ؟

إنَّنا، مثلا، عندما تسْتَعْرِضُ جُمْلَةَ ما أوْرَدَه المرجئة القُدَامى والمحْدَثين في المسألة، نجِدُهم يسْتَدِلُّون بحديثٍ أخْرَجَه مُسْلِمٌ؛ وعلى هذا، فهو عِنْدهُم قد بلَغَ الدرَجَةَ العُلْيَا من الضَّبْطِ، إذ هو حديث ورَدَ في الصحيحِ، وبالتالي فقد بلغَ درجَةً غالِيَّةً في الدّلالةَ على كِفايةِ التوْحِيدِ في تَحْقِيقِ المُرادِ، وهو الخُلودُ في جنَّاتِ النَّعيم. وفيه، عن أبي هريرة، قوْلُ الرسُولِ الكريمِ: " لِكُلِّ نَبِيّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلّ نَبِيّ دَعْوَته، وَإِنِّي اِخْتَبَأْت دَعْوَتِي شَفَاعَة لِأُمَّتِي يَوْم الْقِيَامَة؛ فَهِيَ نَائِلَةٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِك بِاَللَّهِ شَيْئًا "[1]. وواقِعُ الحالِ أن مُسلِمًا اعتبَرَ أن هذا الحديث، بكلِّ هذا اللّفْظِ الذي أخْرَجَه في هذه الرّواية، صَحِيحٌ من حيثُ المبْنَى والمعْنَى بناءً على الشَّرْطِ الذي وَضَعه، ولكنه أوْرَدَ إلى جانِبه رواياتٍ أخرى، ولم يَمْنَعْ عالِمًا من النَّظَرِ في جُمْلَةِ ما أوْرَدَه؛ إنَّما عُلَماءُ العَقائِدِ والشّرَّاحُ المُرْجِئَةُ هم الذين تركُوا التَّحْقِيقَ، فسلَّمُوه دليلا، لأنهم كانوا، من قبلُ، قد سلَّمُوا فِكْرةَ الشَّفاعةِ للفسَّاقِ؛ فلم يَنْظُرُوا في مدَى انْطِباقِ الشُّروطِ الموْضوعِيَّةِ لصحَّةِ روايةٍ ما في دين الإسْلامِ عليه، أيْ موافَقَتِه، أو عدمِ مُصادَمتُه، على الأقلّ، لِمُحْكَماتِ تعْلِيمِه. إضافة إلى انطِباقِ شُروطِ صحَّةِ السنَدِ، والخلُوِّ من العِلَلِ بمختلَفِ أنواعِها؛ واكْتَفَوْا بأنه في الصَّحِيحِ للحُكْمِ بأنه صحيحٌ. وبالأخصّ بعد أن رَأَوا التشَابُهَ بينه وبين اللفْظِ الثابتِ عن الرسُولِ الكرِيمِ، فسَلَّموا لفْظَ كلَّ هذه الرواية؛ كما دلَّ على ذلك، مثلا، أن ابنَ القيّمِ، قد نسَبَ لفْظَ مسْلِمٍ هذا للصَّحِيحيْنِ، مع أنه غيْرُ موْجُودٍ عند البخاري[2].

---

[1]- صحيح مسلم- ح 296

[2]- انظر حاشية ابن القيم على سنن أبي داود 259/10...

وواقِعُ الحال، أن الدرْسَ الحدِيثِيَّ لهذه الرواية يدُلُّ دِلالَةً قطْعيَّةً أن فيها إدْراجًا، وهو ما نُسِبَ للرسولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ من أنه قال:" فَهِيَ نَائِلَةٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِك بِاَللَّهِ شَيْئًا "، أي تَحْدِيدُ موْضُوع الشفاعَةِ، لِتَنال كلَّ موَحِّدٍ، بينما ليْسَ في الرواية الأصْلِ أكثَرَ من إثْباتِ شفاعةٍ غيْرِ مُحَدَّدةِ الموْضوعِ للرسُولِ الكرِيمِ. يدلُّ على ذلك أن هذه الزِّيادَةَ التي يزْعُمُ ابنُ القيّمِ أنها في الصحِيحَيْن، غيْرُ موْجُودةٍ عند البخاري في كل رِوايَاتِه لهذا الحديث، مع أنه أخْرَجَه مراتٍ كثيرَةٍ، عن أبي هريرة- ح5829 - ح 6920، وعن أنس- ح5830؛ كما لا توجد هذه الزيادَةُ عند مالك في الموطَّإ، حيثُ أوْرَدَه عن أبي هريرة- ح443. كما أن هذا اللفْظَ غير موْجودٍ عند مسلمٍ نفْسِه إلا في الحديث 296، مع أنه أخْرَجَه مرَّاتٍ متعدّدة عن الصحابيّ نفسِه، أي أبي هُريْرةَ، كما في الأحاديث 293، 294، 295 ، 297، 298، وعن غيْرِه، كما هو عن أنَسٍ- ح 299، وعن جابِر- ح 300. وإجْمَالًا، فلَا تُوجَد هذه الزيادَةُ في كتُبِ السنَنِ المُعْتَمَدَةِ إلا عند الترمِذيّ- ح 3526، وابْنِ ماجة- ح 4297، ولكنها عندهما بطرِيقِ مُسْلِمٍ نفْسِها. فمِنْ أين أنَّ هذه الزيَادةَ صحِيحَةٌ، حتى يزْعُمَ الزاعِمون، حين يعْتمِدون عليها، أن الرسولَ الكرِيمَ قد وعَدَ المُوَحِّدين، مهْما كانوا فاسِقين، بأنه سيَشْفعُ لهم، وهي لم ترِدْ إلا عند مُسْلِمٍ، مع المُخالَفة للأصلِ الذي أجْمَعَ كلُّ المُصَنِّفين على إيراده، بما فيهم مسْلمٌ نفسُه ؟ ومن أين ساغَ للنوَوِيّ أنْ يَحْكُمَ بأن فيها " دَلَالَة لِمَذْهَبِ أَهْل الْحَقّ أَنَّ كُلّ مَنْ مَاتَ غَيْر مُشْرِك بِاَللَّهِ تَعَالَى لَمْ يُخَلَّد فِي النَّار، وَإِنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَى الْكَبَائِر" ؟ ومِن أيْنَ له الحُكْمُ بأن هذه الأحاديثِ المُخْتَلِفَةِ " تُفَسِّر بَعْضَهَا بَعْضًا"[1] ؟

وقد يقول قائلٌ: فإنه ليْسَ كلُّ زيادَةٍ في الحدِيثِ ضعِيفةٌ، إذ قد وَرَدتْ عند غيْرِ مسلِمٍ، بطَرِيقٍ غيْرِ طريقِه؛ فالزِّيادَةُ لها شاهِدٌ، حيثُ أخْرَجَها الترمذي، قال:" حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي"[2]، كما أخْرَجَها من حديثِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي"[3].

[1]- شرح النووي على مسلم 343/1

[2]- سنن الترمذي- ح 2359

[3]- سنن الترمذي- ح 2360

ورغمَ أن زِيادَةَ مسلمٍ تخْتَلِفُ عن حديثَيْ التِّرمِذي، حيْثُ أن ما أوْرده مسلمٌ يحتَمِلُ ألا يكونَ دليلا على الشَّفاعة للفُسَّاقِ أصْلًا، بل في إثباتِ شفاعتِه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ للمُسلِمينَ، وهو معنى صحيحٌ بشُروطٍ معيَّنَةٍ كما سبقَ البيانُ؛ أمَّا ما أوردَه التِّرمِذِيُّ، فصَرِيحٌ في الشَّفافةِ لأهْلِ الإجرامِ؛ فلا حرَجَ من تسْليمِ ما ذهبَ إليه المرْجِئَةُ، كما رأيْنا قبل قليل، من أن الزِّيادة التي عند مسلمٍ تدلُّ على ما هو صريحٌ في حديثِ التِّرْمِذِيّ. ومع هذا، فإن ما جاء به الترمذِّي لا يصلُحُ للشَّهادةِ، لأنه ما جزَمَ بأن ما أخْرَجَه صَحِيحٌ، بل قال عن الحديث الأوَّلِ: إنه غرِيبٌ، وقال عن الثاني: غرِيبٌ من هذا الوَجْهِ، يُسْتَغْرَبُ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ. ولا عِبْرَةَ بقَوْلِه عن الأوَّلِ: حسَنٌ صحِيحٌ، مع قوْلِه غريبٌ، ولا عن الثاني: حسَنٌ، مع حُكْمِه بغَرابَتِه؛ إذ تَحْسِينُه يرْجِعُ إلى أنه يُؤْمِنُ بِمِثْلِ ما يُؤْمِنُ به كلُّ مُرْجِئٍ، أي إلى تصْديقِه بأن الشفاعة للفُسَّاقِ ليْسَتْ فِكْرَةً مُبْتَدَعَةً، بل عقِيدَةٌ ثابِتَةٌ، فتَحْسِينُه، إذن، يَسْتنِدُ إلى ما كان يعْتَقِدُه من صحَّة المتْنِ؛ أما الحُكْمُ بالغَرابَةِ، فيَرْجِعُ إلى السنَدِ. وهو ما يهُمُّنا هنا، لا أنَّ فِكْرَةَ المرْجِئةِ فِكْرَةٌ مُنْتَشِرَةٌ بين المسلِمين، ومنهم هذا المُصَنِّفِ.

وبعدُ، فإن الحديث الأوَّلَ الذي أوْرَدَه، وفي سنَدِه رِوايَةُ معْمَرٍ عن ثابتٍ، لا يُمْكِنُ أنْ يكون صحيحا، إذ لا يُعْرفُ هذا الحديثُ من روايةِ ثابِتٍ البُنانيّ، بل يُعْرَفُ عن ابْنِه مُحَمَّدِ بن ثابِتٍ، وهو الذي يرْوِي عنه أبو داوُدَ الطيالِيسِي، كما في الحديث الثاني؛ وهو ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ، حتى قال فيه ابْنُ حِبَّان، على تسَاهُلِه:" يرْوِي عن أبيه ما ليْسَ من حديثِه، كأنه ثابِتٌ آخَر. لا يَجُوزُ الاحْتِجاجُ به، ولا الروَايَةُ عنه، على قِلَّتِه"[1]، وأوْرَد من جُمْلَةِ الأمْثِلة على وُجُوبِ ترْكِه رِوايتَه لهذا الحديث.

ولعلَّ ما ذكَرْتُه هنا هو السببُ في قوْلِ ابن حجَر:" معْمَرُ بنُ راشِد... قال العَلائِيُّ، عن يَحْيَى بن مُعينٍ: حديثُ معْمَرٍ، عن ثابِتٍ البُناني، ضَعِيفٌ... قلْتُ: أخْرَجَ له البخاري من رِوايَتِه عن الزُّهْرِي وابنِ طاوُس وهمَّام بن مُنَبِّه ... ولم يُخَرِّجْ له من رِوايَته عن قتَادَةَ (و) ثابِتٍ البُنانِي إلا تعْليقًا، ولا مِنْ رِوايَتِه عن الأعْمَشِ..."[2]. وقال:" معْمَر بْنُ راشِدٍ الأزْدِي، مَوْلَاهُم، أبو عُرْوَةَ

[1]– المجروحين 252/2

[2]– مقدمة الفتح 444/1. وانظر/ ميزان الاعتدال 154/4

البصْري، نزِيلُ اليمَن؛ ثِقَةٌ ثبْتٌ فاضِلٌ؛ إلا أن في رِوايَتِه عن ثابِتٍ والأعْمَشِ وهِشامِ بن عُرْوَةَ شيْئًا"[1].

وإن النتيجة اللازمة عمَّا أوْرَدْنَاه هي أن هذه الزيادة شاذَّةٌ عند مسْلِمٍ، والشُّذوذُ علَامَةُ الضّعْفِ كما هو معْلُومٌ؛ وضعِيفةٌ فيما أوْرَدَه الترْمِذِيُّ؛ فمَتَى كان الشاذُّ والضعِيفُ أدِلَّةً على العقائدِ، وهي لا تصْلُح دليلا على الأحْكامِ الفِقْهِيَّةِ ؟

والحقيقةُ أن هذه الزيَادةَ موْضُوعَةٌ، لأنها تُخالِفُ تمامَ المُخالَفَةِ مُحْكَماتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسّنَّةِ الشَّريفَةِ في موْضُوعِ وَعِيد الفُسَّاقِ، حيْثُ أثْبَتْنَا بما لا يَدَعُ مجالا للشكِّ أنهم من أهل النار، وأنهم غيرُ خارِجين منها إلى أبد الآبِدين.

وليس الحُكْمُ بوضْعِ هذه الزيادة غريبًا لِمَنْ مارَس مِثْلَ هذا البحثِ، فإن مُسْلِمًا قد أخْرَجَ الحديثَ الذي ورَدَتْ فيه من حديثِ أَبُي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وأبو مُعاوِيةَ، على توْثِيقِ العُلُماء له، كان مدَلِّسا، كما قاله الدارَقُطِنِيّ[2]، وهو لم يُصَرِّح بالتحْدِيثِ عن الأعْمَشِ؛ والأخْطَرُ من هذا أنه كان مُرْجِئًا معْلُومَ الإرْجاءِ[3]؛ بل كان رأْسَ المرْجِئَةِ بالكوفة[4]، وقد كان بِشْرٌ الحافِي، لا يسْمَعُ منه، ويقول: " أبو معاوية مُرْجِئ، يدْعُو إليه"[5]، وقال فيه ابن حِبَّان:" كان حافِظاً مُتْقِناً، ولكن كان مُرْجِئاً خَبيثاً"[6]، فكيفَ تصِحُّ روَايتُه في التحْديثِ بصَريحِ الإرْجاءِ ؟

وقد بلَغَ من تأْثِير ما نُسِبَ إلى الرسُولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ من أنه قال:" شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي" درجَةَ عاليةً من التحَكُّمِ في مُجْمَلِ أحْكامْ المرجئة على مسائلِ الدين، حتى أنَّ ابْنَ خزيمةَ زعَمَ أن الرسولَ الكريمَ سيَشْفَعُ، يوم القيامة، للقتَلَةِ؛ ضارِبًا عرْضَ الحائطِ بكلام الله تعالى والأحاديثِ الثابِتَةِ في وَعِيدِهم، حتى بلَغَ من تأْثِير قُوَّةِ هذه النُّصُوصِ أن ابن عباس رضِي

[1]– تقريب التهذيب 202/2

[2]– ابن حجر– طبقات المدلسين– ص 36

[3]– الزركلي– الأعلام 112/6

[4]– الذهبي– سيَر أعلام النبلاء 76/9

[5]– الذهبي– سِيَر أعلام النبلاء 96/9

[6]– السيوطي– طبقات الحفاظ 23/1

الله عنهما كان لا يرى توْبَةً للقاتِل[1]. وهذا حُكْمٌ منه بأن القاتِلَ من أهْلِ الخُلودِ، فثَبَتَ بهذا أنه يقول بوَعيدِ الفسَّاقِ، مِثلُه في هذا مثل كلِّ السَّلفِ، على عكْسِ ما يدَّعيه المرجئةُ.

قال ابْنُ خُزَيمَةَ:" فأما قوْلُهُ:" شفاعَتِي لأهْلِ الكبائِرِ من أمَّتِي"، فإنَّما أراد شفاَعَتِي، بعْد هذه الشفاعَةِ التي قد عمَّتْ جميعَ المسلمين، هي شفاعَةٌ لِمَنْ قد أُدْخِل النارَ من المؤْمِنينَ بذُنوبٍ وخطايا قد ارْتَكَبوها، لَمْ يغْفِرْها الله لهم في الدنيا، فيَخْرُجُوا من النارِ بشفاعَتِه... وقد سأل رسولُ الله صلَّى اللهُ علَيْه وسلَّمَ خالِقَه وبارِئَهُ، عزَّ وجَلَّ، أنْ يُوَلِّيَهُ شفاعَةً فِيمَنْ سَفَكَ بعْضُهم دِمَاءَ بعْضٍ من أُمَّتِهِ ، فأُجِيبَ إلى مسْألَتِهِ؛ وسَفْكُ دِماءِ المسْلِمينَ من أعْظَمِ الكبائِرِ، إذا سُفِكَتْ بغَيْرِ حقٍّ، ولا كَبيرَةَ، بعْدَ الشرْكِ باللهِ والكُفْرِ، أكْبَرُ من هذِهِ الحَوْبَةِ"[2].

وهذا حُكْمٌ لم ينْفَرِدْ به ابنُ خُزَيمَةَ، بل هذا مذْهبُ المرجئة جميعا؛ ومن أقْوَى النُّصُوصِ فيه قوْلُ الذَّهَبِي:" وابْنُ ملْجِمٍ عند الرَّوافِض أشْقَى الخلْقِ في الآخِرة، وهو عنْدَنَا، أهْلَ السنَّةِ، مِمَّنْ نرْجُو له النارَ، ونُجَوِّزُ أنَّ اللهَ يتجاوَزُ عنه، لا كما يقول الخوارِجُ والروافِضُ فيه. وحكْمُه حكْمُ قاتِلِ عثْمانَ وقاتِلِ الزُّبَيْرِ وقاتِلِ طلْحَةَ وقاتِلِ سعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ وقاتِلِ عمَّارٍ وقاتِلِ خارِجَةَ وقاتِلِ الحُسَيْنِ. فكُلُّ هؤلاء نبْرَأُ منهم، ونُبْغِضُهُمْ في الله، ونَكِلُ أمورَهُمْ إلى الله عزَّ وجَلَّ"[3].

وهكذا عطَّل ابْنُ خزيمة، وغيْرُه، أحْكامَ الدِّينِ في قاتِلِ النفْسِ بغَيْرِ حقٍّ، وبدون توْبَةٍ؛ مع أن الله تعالى يقول:{ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}[النساء/93]، ويقول:{ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آَدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآَخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ. لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ. إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ. فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[المائدة/27– 30]، ويقول:{ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آَخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}[الفرقان/68، 69]

[1]– هذا أمرٌ مشهورٌ عنه شهرة ظاهرة، وانظر/ التفسير من سنن سعيد بن منصور 304/2

[2]– التوحيد 429/1

[3]– تاريخ الإسلام 491/1

كما تمَّ تَعْطِيلُ ما يُوافِقُ كلامَ الله من أحاديثَ صحِيحَةٍ في الموْضوعِ، ومنها ما رواه ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قَوْلِ الرسُولِ الكريمِ:" لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ، مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا"[1]، وقولِه:" إِنَّ مِنْ وَرَطَاتِ الْأُمُورِ، الَّتِي لَا مَخْرَجَ لِمَنْ أَوْقَعَ نَفْسَهُ فِيهَا، سَفْكَ الدَّمِ الْحَرَامِ بِغَيْرِ حِلِّه"[2]، وقوْلِه:"... أَلَا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا. أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، ثَلَاثًا؛ وَيْلَكُمْ، أَوْ وَيْحَكُمْ، انْظُرُوا، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[3].

والمُرْجِئَةُ يزْعُمون أنهم بِمَنْهَجِهم هذا يَجْمَعون بين النُّصُوصِ، والسَّلَفِيَّةُ منهم يزْعُمون أنهم أنْصارُ السنَّةِ. وهذا غرَضٌ عظيمٌ، لو كانوا يَنصُرون السنَّةَ الشَّريفة حقًّا، لا أفْكارَهم وأمانِيَّهم، ومنْهَجٌ قويمٌ لو كانت النُّصُوصُ التي يجْمَعون بينها كلُّها في درَجَةٍ واحِدَةٍ من الثُّبوتِ والصحَّة، أقْصِدُ الخلُوَّ من العِلَلِ؛ وكانت المسألة التي ورَدَتْ فيها هذه النصوصُ مِمَّا يحْتَمِلُ التفْصِيلاتِ. وأمْرُ الوعْدِ والوعيدِ من الأخْبارِ، أي من الأمُورِ التي لا تَحْتَمِلُ تفْصِيلاتٍ تتَنَزَّلُ على الوَضْعياتِ المُخْتَلِفة؛ حيْثُ أنك، إنْ قلتَ بالشَّفاعَةِ للفُسَّاقِ، أبْطَلْتَ الوعيدَ الوارِدَ في النُّصُوصِ فيهم رأسًا، وأفْسَدْتَ في الوقْتِ نفسِه قصْدَ الشارِعِ الحكِيم حين جعَلَ من إشاعةَ الخوْفِ في المُكلَّفين من أدَواتِ توْجِيهِهم إلى العبادة؛ كما عطَّلْتَ قصْدَه إلى إصْلاحِ حياةِ الناس في الدُّنْيا بإشاعة الخيْرِ وقمْعِ الشرِّ. وهذا كافٍ في الدلالة على استِحالة صحَّةِ وُرودِ النُّصُوصِ بالإرْجاءِ والشَّفاعةِ التي قال بها المرجئةُ، إذْ يقَعُ، حينها، تناقُضٌ بين نصُوصِ الشرْعِ يَمْتَنِعُ معه الجمْعُ بينها. وإذا أضفنا إلى هذا أن النُّصُوصَ في شفاعَةِ المرجئة غيْرُ ثابِتَةٍ، كما بيَّنا، وكما سيَأتي، ولا تخْلو من العِلَلِ؛ وأعْظَمُها المُخالَفة الصرِيحَة لنُصُوصِ الوعيد، بحيثُ يكْفِي هذا لوَحْدِه في ردِّها بالكليَّةِ.

ولأن المرجِئَةَ، كما أشرتُ فيما سبَقَ، قوْمٌ لُدٌّ؛ فلا بأْسَ من زِيادة بحْثِ ما نُسِبَ للرسُولِ الكرِيمِ من أنه قال:" شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي". وسنُنَاقشُ هنا الرواية التي اسْتَنَد إليها ابنُ خزيمَةَ، وهي التي أخْرَجَها أبو داود، عن أنسٍ رضي الله عنه، أي من غيْرِ الطريقِ التي أخْرَجَ منها الترْمِذي الروَايَتَيْن الأُخْرَيَيْن، حيثُ قال:" حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا بَسْطَامُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ

[1] صحيح البخاري- ح 6355

[2]- صحيح البخاري- ح 6356

[3] صحيح البخاري- ح 4051

أَشْعَثَ الْحُدَّانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي"[1].

وأولُ ما يلْفِتُ النظَرَ أن من رِجال هذا السنَدِ بَسْطام بن حُرَيْثٍ، وهو راوٍ مجْهُولُ الحالِ، تفرَّد عنه سُلَيْمانُ بن حرْبٍ، كما قال الذهَبِيُّ[2]. أما أشْعَثُ الحُدَّاني، فقد اخْتُلِفَ فيه، حيثُ قال فيه أحمد: ما أرى به بأس[3]، وخالفه العُقيْلِيُّ، فأوْرَدَه في الضعَفاءِ، وبيَّن علَّةِ الضعْفِ[4]. واخْتَلَفَ فيه حكْمُ الذهَبِي اخْتِلافًا كبيرا حتى كأنه يتحدَّثُ عن رجُلَيْن لا عن رجُلٍ واحِدٍ، حيثُ قال فيه في كتاب من كتُبِه:" وكذا أشْعَثُ الحُدَّاني، الرَّاوي عن أنَسٍ، ليْسَ بالقَوِيِّ"[5]. ورفعَهُ إلى مرْتبةِ رجالِ الصحِيحَيْن، وردَّ تضْعيفَ العُقيْلِيِّ له في كتابٍ آخر، فقال:" قوْلُ العُقَيْلِيِّ: في حدِيثِه وهْمٌ، ليْسَ بِمُسَلَّمٍ إليه، وأنا أتَعَجَّبُ كيْفَ لم يُخَرِّجْ له البخاري ومسلم"[6]. وقد حكَمَ ابن حِبَّان بأنه لم يسْمَعْ من أنَس، فقال:" وما أرى الأشْعَثَ سمِعَ أنَسًا"[7]، وهو حُكْمٌ يبْدو أن البخاري قد سبقَ إليه، حيثُ قال:" بَسْطامُ بن حُرَيث، أبُو يحْيَى الأصْفَر البصْرِيُّ، عن أشْعَث الحُدَّانِيِّ، عن أنَسٍ، عن النبِّي صلَّى اللهُ علَيْهِ وسلَّمَ، قال: شفَاعَتِي لأهْلِ الكبائِرِ من أمَّتِي. قالَه لنا سُلَيمانُ بن حرْبٍ عن بَسْطامٍ، قال أبو عبد الله: قلْتُ لسُلَيمانَ: أشعَثُ أدْركَ أنَسًا ؟ قال: نعم"[8]، ولعلَّ هذا هو السبَبُ الذي جعَلَه لا يُخَرِّجُ عنه، في صحيحِه، إلا حديثًا واحِدًا، مُتابَعَةً[9].

وأخْطَرُ من هذا كلِّه أن أشْعَثَ الحُدّانِيَّ كان مُرْجِئًا، كصاحِبِه أبي مُعاوِيَةَ راوِي الإدْراجِ الذي عند مُسْلِمٍ؛ حيثُ كان من أصحاب الحجَّاجِ الثقَفِيِّ، وهو الذي زعَمَ أنه من أهْلِ الشَّفاعَةِ؛

[1]– سنن أبي داود– ح 4114

[2]– ميزان الاعتِدال 309/1

[3]– العلل 485/2

[4]– الضعفاء 29/1

[5]– العِبر في خبَر مَن غَبَر– ص 38

[6]– ميزان الاعتدال 266/1

[7]– الثقات 112/6

[8]– التاريخ الكبير 126/2

[9]– ابن حجر– فتح الباري 146/16

فقد رَوَى ابْنُ شوْذبٍ عنه، قال:" رأيْتُ الحجَّاجَ في مَنامِي بِحالٍ سيِّئَةٍ، فقلت له: ما صنَعَ الله بك؟ قال: ما قَتَلْتُ أحداً قِتْلَة إلا قتَلَنِي بها قِتْلَةً، ما عدَا سعِيد بن جُبَيْرٍ، فإنّي قُتِلْتُ به سبْعِين قِتْلَةً، قلْتُ: ثم مَهْ ؟ قال: ثُمَّ أمِرَ بِي إلى النار، قلْتُ: ثم مَهْ ؟ قال: ثُمَّ أرْجُو ما يرْجُو أهْلُ لا إلَهَ إلا اللَّهُ"[1].

وإنْ كنَّا، قبل قليل، قد رأيْنا المرجئة يعْتَمِدون على أحاديثَ معْلولةٍ في بناءِ استِدْلالِهم على فكْرَتِهم في الشفاعة، ورأيْنا أن من هذه العللِ الاعْتِمادَ على مرجئةٍ مشْهُورين بالإرْجاءِ، مرْدُودِين بذلك عند الصالِحين من عِباد الله؛ فإننا سنَعْرِضُ فيما يلي استِدْلالَهم بروايةٍ معْلُولةٍ أخرى، ولكن من عِلَلِها هذه المرَّةِ نسْبَةُ الإرْجاءِ الذي فيها إلى راوٍ مشهُورٍ بأنه من الوَعِيديَّةِ، بل هو رأْسٌ في ذلك، بِحَيْثُ يستَحِيلُ أنْ تصِحَّ نِسْبَةُ هذه الروَايَةِ إليه.

وأقْصِدُ حديثًا وردَ في صحيحِ البخاري، يُخالِفُ أكْثَرَ رواياتِه من حيْثُ المَتْنِ، إذ فيه النصُّ على موْضوعِ الشفاعَةِ للفُسَّاقِ، قال فيه:" حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبَدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنَزِيُّ، قَالَ: اجْتَمَعْنَا، نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ إِلَيْهِ، يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ؛ فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَافَقْنَاهُ يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا، فَأَذِنَ لَنَا، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، جَاءُوكَ، يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى، فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَيَأْتُونِي، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي، أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي، أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، أَوْ

[1]– العصامي– سمْط النجوم العوالي 142/2. وانظر/ ابن حجر– تهذيب التهذيب 187/2

خَرْدَلَةٍ، مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ؛ ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي، أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى، أَدْنَى، أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنْ النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ. فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ، قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ، فَحَدَّثْنَاهُ بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هِيهْ، فَحَدَّثْنَاهُ بِالْحَدِيثِ، فَانْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: هِيهْ، فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي، وَهُوَ جَمِيعٌ، مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً، فَلَا أَدْرِي، أَنَسِيَ، أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا، قُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدِّثْنَا، فَضَحِكَ، وَقَالَ: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ، قَالَ: ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي لَأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"[1].

وأوّل ما نبْدَأ به في دِراسَتَنا لهذا الحديثِ التنْبيهُ إلى أن في سَنَدِه مَعْبَدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنَزِيُّ؛ وقد وثَّقه مَنْ تحدَّثَ عنه من أهل صِناعةِ الحديثِ، مثل يَحْيَى بن مُعِينٍ[2]، رغْم أنه لم يكُنْ كثيرَ الروايَةِ، إذ ليس له عند البخاري إلا حديثًا واحِدًا هو هذا الذي ندْرُسُه، وليْسَ له عند مسلِمٍ إلا حدِيثَيْنِ، هذا، وحديثٌ آخرُ، هو سبَبُ حُكْمِي عليه بأن في حديثِه شيْئًا؛ ذلك أن مُسلِمًا قد روى عنه لفْظًا مُشْكِلا للغاية، وهو قوْلُه في حديثِ قِيامِ الساعة، عن أنسٍ:" أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَيْهَةً، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى غُلَامٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، فَقَالَ: إِنْ عُمِّرَ هَذَا، لَمْ يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ. قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: ذَاكَ الْغُلَامُ مِنْ أَتْرَابِي يَوْمَئِذٍ"[3].

وقد يقول قائلٌ: أيْنَ المُشْكِلَةُ في هذا الحديث، وقد رُوِي هذا المعْنَى في الصحيح، عن غيرِه من الرواة، عن أنسٍ، وعن غيرِه، عن غيْرِ أنسٍ؟

---

[1]- صحيح البخاري- ح 6956، وأخرجه مسلم- ح 286

[2]- الرازي- الجرح والتعديل 281/8، الدوري- تاريخ يحي بن معين 196/2

[3]- صحيح مسلم- ح 5250

وهذا صحيحٌ، ولكن لا يوجَدُ في أيٍّ منها النصُّ على أن القِيامةَ التي ذكرَها الرسُولُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ هي فناءُ الدُّنْيا إلا في حدِيث مَعْبدٍ العَنَزِيّ؛ فقد رواه البخاري، فقال:" حَدَّثَنِي صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:" كَانَ رِجَالٌ مِنْ الْأَعْرَابِ، جُفَاةً، يَأْتُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى السَّاعَةُ ؟ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ، فَيَقُولُ: إِنْ يَعِشْ هَذَا، لَا يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ. قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي مَوْتَهُمْ"[1]. ورواه مسلِمٌ عن ثابتٍ، عن أنس، فقال فيه:" أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ، وَعِنْدَهُ غُلَامٌ مِنْ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدٌ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنْ يَعِشْ هَذَا الْغُلَامُ، فَعَسَى أَنْ لَا يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ"[2].

وعلى هذا، فلا يوجدُ في جواب الرسُولِ الكريمِ على هذا السؤالِ إلا التعْريضُ، أي الإيحاءُ للسَّائِلين بقُرْبِ قِيامِ السَّاعَةِ، ترْغِيبا لهم في التوْبَةِ والعمَلِ الصالِح، لا النص على زَمَنِ قِيام الساعة، إذْ هو أمرٌ مِمَّا استأْثَر الله تعالى بعِلْمِه. وليْس التعْريضُ من الكذِبِ في شيءٍ، إذ الساعَةٌ قريبَةٌ حقًّا وصِدْقا، إذْ كلُّ آتٍ، مهْمَا كان، قريبٌ. وقد نصَّ الله تعالى على هذا المعْنَى، فقال: { اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُون}[الأنبياء/1]، وقال:{ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ}[القمر/1]. وعلى خلافِ هذا، فإن معْبَدًا العنَزِيَّ قد حدَّد في روايتِه زمَنَ قِيامِ الساعَةِ، وهو نقْلُه عن أنسٍ أنه قال، تعْلِيقًا على حديثِ الرسول:" ذَاكَ الْغُلَامُ مِنْ أَتْرَابِي يَوْمَئِذٍ"؛ إذ لا معْنَى لهذا القوْلِ إلا التأْكِيدُ على فهْمٍ مُعيَّنٍ للحديثِ النبوِيّ، وهو أن قيامَ الساعة سيَقَعُ، بالفِعْلِ، قبل وفاةِ ذلك الغُلامِ؛ وأن زمَنَها قد أزِفَ، وأنها لَمْ تقَعْ إلى ذلك الوقْتِ إلا لأن الغُلامَ الذي أشارَ إليه الرسولُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ما يزال حيًّا، وحَرِيٌّ به أنْ يكون حيًّا، ما دامَ تِرْبُه، أي أنَسٌ، ما زال حيًّا.

ويتأكّدُ ما حكَمْتُ به على رواياتِ معبدٍ العنَزِيّ بشكلٍ قطْعيٍّ عندما ننْظُرُ في روايته التي في الصَّحيحيْن عن الشفاعَةِ للفسَّاقِ، حيثُ نجِدُه ينْقُل عن الحسَنِ البصْريّ رحِمَه اللهُ التبْشيرَ بنجاة كلِّ موَحِّدٍ، مهما خلا قلْبُه من الإيمانِ، من النارِ؛ أيْ أنه وصَلَ في التبْشيرِ بالشَّفاعَةِ إلى درَجتِه القُصْوَى، أي تلك التي تتَجاوزُ ما زعَمَ أن أنسًا رضِيَ الله عنه قد نقَلَه عن الرسولِ، حيْثُ يوجَدُ شرْطُ الإيمان، ولو كان أدْنى، أدْنى مِثْقالَ حبَّةِ خرْدلٍ.

[1]- صحيح البخاري- ح 6030، ومسلم 5248

[2]- صحيح مسلم- ح 5249

وكلٌّ من عرَفَ سيرةَ الحسنِ البَصْرِيّ، ولم يكنْ مُغَفَّلا، أو صاحِبَ هَوَى مُطاعٍ، يعرِفُ أنه لا يَرْوِي مثْلَ هذا. وقد سبقَ لنا أنْ نقَلْنا عنه المشْهُورَ من مذْهَبِه، وهو أنه كان يرى ما يراه كلُّ السّلفِ من أن عهْدَ الله لا يُنالُ إلا بالإيمان والعمَلِ الصالِح، وبالتَّوْبَةِ من الذُّنوبِ إنْ وقعَ العبْدُ فيها، وإلا كان الخُلودُ في النارِ مصيرَه المَحْتُوم. ومعْنَى هذا أن الخِلافَ بينه وبين واصِلٍ بن عطاءَ الغزَّالِ، رأسِ المعتزلة منذُ تلك الحادثةِ، والذي اشْتهَرَتْ الفِرْقَةُ بالانْتِسابِ إليه، ومَنْ تبِعه من تلاميذِ الحسَنِ؛ ليْسَ لأن القومَ كانوا مُخْتلِفينَ في هذا الأمْرِ، إذْ كلُّهم كان على مذْهَبِ السَّلفِ؛ بل لأن الحسَنَ شهَرَ القوْلَ بأن مرْتَكِبَ الكبيرة منافِقٌ؛ وهو الحُكْمُ الذي وافَقَ الإباضيَّةَ فيه، أو وافَقَتْه الإباضيَّةُ فيه، أو توافَقَا فيه؛ بينما كان رأيُ واصِلٍ أن هذا خطأٌ، إذ القُرْآنُ الكَرِيمُ والسنَّةُ الشَّريفَةُ خصَّصَا هذه التسْمِيَّةَ لنوْعٍ من الكفَّارِ، أي المُكَذِّبين، والذين ليْسَ لهم حُرْمةُ المُسْلِمِينَ، وأن صاحِبَ الكبِيرَةِ معه إيمانٌ، يُبرّئه من التسْمَيَّةِ باسْمٍ من أسْماء الكافِرينَ، ويَمْنَحُه الحُرْمَةَ التي لكلِّ مسلِمٍ؛ ومن هنا شاعَتْ تسْميَّتُه بالفاسِقِ عند المُعْتَزِلَةِ، وهو الشخْصُ الذي ليس معه، على تعريفهم للإيمانِ، إيمانٌ، لأنه صدَّق ولم يعْمَلْ بالشَّرائِعِ، ولم يَعْمَلْ بالشرائِعِ ولكنه ليْس مُكَذِّبًا، وهي المنْزِلَةُ بين المنْزِلَتَيْن.

ويبْدو أن الحسَن كان يرى أن مِثْلَ هذا مُنافِقٌ حقٌّ، إذ العمَلُ هو مقْياسُ صِدْقِ الإيمانِ. وقد أثِرَ عنه قوْلُه في هذا المعْنَى:" يا ابْنَ آدَمَ، ليْسَ الإيمانُ بالتحَلّي ولا بالتمنّي، ولكنَّه ما وَقَر في القُلوبِ، وصدَّقتْه الأعمالُ. وكان إذا قُرِئَ: { أَلْهَاكُمُ التَّكاثرُ}[التكاثر/1] قال: عَمَّ أَلْهَاكُم ؟ أَلْهاكُمْ عن دارِ الخُلودِ، وجنَّةٍ لا تَبيدُ. هذا، واللَّه، فَضَحَ القوْمَ، وهَتَك السِّتْرَ، وأبْدَى العَوَارَ؛ تُنْفِقُ مِثل دِيَتِك في شهَواتِكَ، سرَفاً، وتَمْنَعُ، في حقّ اللَّهِ، درْهَماً؛ ستَعْلَمَ، يالُكَعُ. الناسُ ثلاثَةٌ: مؤْمِنٌ، وكافِرٌ، ومُنافِقٌ، فأمّا المؤْمِنُ فقد أَلْجَمَهُ الخوْفُ، ووَقَمَه – أيْ ردَّهُ وأذلَّه– ذِكْرُ العَرْضِ، وأمّا الكافِرُ، فقد قمَعَه السَّيْفُ، وشرَّدهُ الخوْفُ، فأذْعَنَ بالجِزْية، وأسْمَحَ بالضَّريبةِ، وأمَّا المنافِقُ، ففِي الحجُراتِ والطرُقاتِ؛ يُسِرُّون غيرَ ما يُعْلِنون، ويُضْمِرون غيرَ ما يُظْهِرون، فاعْتَبِروا إنْكارَهم ربَّهم بأعْمالِهم الخَبِيثَة"[1].

ورُوِيَ عنه هذا ببعْضِ الخِلافِ لهذا اللفظِ، وهو قوْلُه:" إنَّمَا النَّاسُ بَيْنَ ثَلاثَةِ نَفَرٍ: مُؤْمِنٍ، وَمُنَافِقٍ، وَكَافِرٍ؛ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَعَامِلٌ بِطَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا الْكَافِرُ، فَقَدْ أَذَلَّهُ اللهُ تَعَالَى كَمَا رَأَيْتُمْ، وَأَمَّا الْمُنَافِقِ، فَهَاهُنَا، وَهَاهُنَا فِي الْحُجَرِ وَالْبُيُوتِ وَالطُّرُقِ، نَعُوذُ بِاللهِ. وَاللهِ مَا عَرَفُوا رَبَّهُمْ ،

[1]– الجاحظ– البيان والتبيين 256/1. وانظر/ الآبي– نثر الدر 130/5

بَلْ عَرَفُوا إِنْكَارَهُمْ لِرَبِّهِمْ بِأَعْمَالِهِمْ الْخَبِيثَةِ. ظَهَرَ الْجَفَا، وَقَلَّ الْعِلْمُ، وَتُرِكَتْ السُّنَّةُ، إِنَا للهِ وَإِنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ؛ حَيَارَى سُكَارَى، لَيْسُوا بِيَهُودٍ وَلا نَصَارَى وَلا مَجُوسٍ، فَيُعْذَرُوا. وَقَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَمْ يَأْخُذْ دِينَهُ عَنِ النَّاسِ، وَلَكِنْ أَتَاهُ مِنْ قِبَلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَخَذَهُ، وَإِنَّ الْمُنَافِقَ أَعْطَى النَّاسَ لِسَانَهُ، وَمَنَعَ اللهَ قَلْبَهُ وَعَمَلَهُ"[1]. وقال في تفْسير قوْلِه تعالى:{ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ}[الجاثيةُ/23] :" هُوَ الْمُنَافِقُ، لا يَهْوَى شَيْئَاً إِلا رَكِبَهُ"[2].

ورغم أن المُرْجِئَةَ قد حاوَلوا تبْرِئة الحسَنِ ممَّا حَسِبُوه تُهْمَةً مسْقِطَةً للعدالةِ، ومُخالِفةً للصَّوابِ، وهو القَوْلُ بالقَدَرِ، أي اكْتِسابِ المُكَلَّفِ لأفْعَالِه، إضافة إلى تبْرِئتِه من القوْلِ بخلودِ الفُسَّاقِ في النار، وإنْكارِ شفاعَةِ المُرْجِئَةِ؛ وبالتالِي احْتِسابِه في جُملَةِ المؤَسِّسين لأفْكَارِهم في هذه المسائلِ نظَرا لشُهْرتِه البالِغةِ، وتأْثِيرِه الكبير في المُسْلِمِينَ إلى اليوم، وذلك للإجْماعِ على أن كلامَهُ كان أشْبهَ كلامِ الناسِ بكلامِ الأنْبياءِ عليهم السَّلَامُ، وسِيرتُه أكثَرُ سيَرِ الناسِ مُطابِقَةً لسُلُوكِ الصحابةِ رضْوانُ الله عليهم[3]؛ إلا أن الأمْرَ الثابِتَ أن مذْهَبَه هو عيْنُ مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ، إلا في مسْألة تسْميَّةِ مُرْتكِبِ الكبيرَةِ التي خالَفَهم فيها، وهو خِلافٌ صورِيٌّ، في أحْكامِ الدُّنْيا، إذ لم يكُنْ الحسَنُ يعتَقِدُ أن أحْكامَ الفُسَّاقِ هي عيْنُها أحْكامُ المُنافِقين الحَقِيقِيّين، ولا قال بوُجُوبِ ذلك؛ تماما كما أن الذين أجازوا هذه التسْميَّةَ من الإباضيَّةِ لا يَحْكُمون عليهم بذلك. وبسبَبِ هذه المُوافقَةِ بينه وبينهم عدَّه مؤلِّفو الطبقاتِ من المعْتَزِلَةِ في رجالِ الاعْتِزالِ، بل في الطبقةِ الأولى من مُتَكلِّمِي المُعْتَزِلَةِ – لا مُطْلَقُ الاعتِزالِ، لأن هذا أقْدَمُ من ظُهورِ كلامِ المُنْتَسِبين إلى الفرْقَةِ– كما فعل قاضي القُضاة، عبدُ الجبَّارِ بن أحمد، في كتابه " طبقات المعتزلة وفضْل الاعْتِزالِ".

وإنك تجِدُ الكثيرَ من الآثارِ على جُمْلَة ما ذكرْتُ في مَؤلَّفاتِ التراثِ، حيْثُ يبْدُو سعْيُ المرْجِئَةِ إلى عدِّه من جُمْلَةِ القائلين بمِثْلِ ما يقولون؛ كما تجِدُ شهادَةَ الكثيرِ من المأثُورَاتِ عن الحسَنِ على موافَقَةِ فكْرِه لفِكْرِ المعْتَزِلَةِ، وهو فِكْرُ السَّلَفِ، وصريحُ حُكْمِ الله ورسُولِه. ومن الشواهِد على قوْلِه باستِقْلال الإنْسانِ على فعْلِ الأفعالِ التي وهبَه الله تعالى القدْرَةَ على فِعْلِها، وهو ما يَبْحثُه علماءِ العقيدة في مسألة القَدَر، ومُحاوَلةِ المرْجِئَةِ ردَّ ذلك ما حدَّثَ به حمادُ بن زيْدٍ، عن أيوب، قال:" لا أعْلَمُ أحداً يستطيع أنْ يَعِيبَ الحسَنَ البصْرِيَّ إلا به، وأنا نازَلْتُه في القدَرِ غيْرَ

[1]– الفريابي– صفة النفاق وذم المنافِقين 30/1

[2]– السابق 28/1

[3]– انظر/ الغزالي– إحياء علوم الدين 83/1. وهو أمرٌ مشهور.

مرَّةٍ، حتَّى خوَّفْتُه السلْطانَ، فقال: لا أعودُ فيه بعْدَ اليوْمِ؛ وقد أدْرَكْتُ – أي حمَّاد– الحسَنَ، والله، ومَا يقُولُه. وقال أبو سعيدٍ بْنِ الأعْرابِيّ في كتاب " طبَقات النسَّاك": كان يجْلِسُ إلى الحسَنِ طائِفةٌ من هؤُلاء، وهو يتكلَّم في الخصُوص، حتى نسَبَه القدَرِيَّةُ إلى الجَبْرِ، وتكلَّم في الاكْتِساب، حتَّى نسَبُوه إلى القدَرِ؛ كل ذلك لافْتِنانِه وتفاوُتِ الناس عِنْدَهُ. وهو بريءٌ من القدَرِ، ومن كلِّ بِدْعَةٍ"[1]. وروى عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن الحسَن، قال: " الخيْرُ بقَدَرٍ، والشرُّ ليْس بقَدَرٍ "[2].

وتشْهَدُ الكثيرُ من المأْثُوراتِ عنه على صحَّة ما قرَّرْناه من التطابُقِ بين فهْمِه لِمَسائلِ القدَر والوعْدِ والوَعيدِ وفهْمِ المُعْتَزِلَةِ. ولأن هذا كثيرٌ للغاية، بحيثُ يحتاجُ نثْرُه إلى كتابٍ، فسأقتَصِرُ على ذكْرِ ما هو عندي في هذه اللحظةِ؛ ومن ذلك: أن النجاة، عنده، تَحْصُلُ بأداءِ كلِّ ما افْتَرَضَ الله تعالى، حيثُ رُوِيَ أنه قال في تفْسيرِ قوْلِه تعالى:{ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ}:" وما تدَبُّرُ آياتِه إلا اتِّباعَه. أما، والله، ما هو بِحِفْظِ حروفِه وإضَاعَةِ حُدُودِه، حتَّى إن أحَدَهم لَيَقولُ: لقد قرَأْتُ القرْآنَ كُلَّه، فما أسْقَطْتُ منه حرْفًا، وقد أسْقَطَه، واللهِ، كلَّهُ"[3]. وحكَم بدُخُول الفُسَّاقِ النارَ، حيثُ رُوِي عنه قوْلُه:" واللهِ، لو تَمَالأ أهْلُ الأرْضِ وأهْلُ السَّماءِ على قتْلِ مؤْمِنٍ لأدْخَلَهم اللهُ النارَ، جمِيعًا"[4]. وقد حكَمَ بوُجوبِ التوْبَة من الذُّنوب، وإلا حقَّ الخُلودُ، فقال، في تفْسيرِ قوْلِه تعالى:{ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}[طه/82]:" يا لُكَعُ، ما أجِدُ لك، هاهُنا، شيْئًا "[5]؛ وقال الحسن للفرَزْدَقِ:" ما أعْدَدْتَ للموْت ؟ قال: شهادةُ أنْ لا إله إلا الله، قال: إنَّ معها شُرُوطًا، فإياَّكَ وقذْفَ المُحْصَنَةِ، قال: هل مِن توْبَةٍ ؟ قال: نعم"[6]. ورُوِيَ عنه قوْلُه:" ليَأتِينَّ أناسٌ، يوْمَ القيامَةِ، بِحَسَناتٍ أمْثالَ الجِبالِ؛ فما يزالُ يُؤْخَذُ منْهُم لِمَنْ ظلَمُوا، حتى يبْقَى مُفْلِسًا، يفْتِلُ إلى النارِ "[7].

وهذا مُوافِقٌ لقوْلِه: " رحِمَ اللَّهُ رجُلاً خلا بكتابِ اللَّه، فعَرَضَ عليه نفْسَه، فإنْ وافَقه حمِدَ ربَّه وسألَه الزِّيادةَ من فضْلِه؛ وإنْ خالَفه اعْتَتَبَ وأنابَ، ورجَع من قَريبٍ. رحِم اللَّه رجُلاً وعَظَ أخاه

[1]– الصفدي– الوافي بالوفيات 223/4

[2]– الذهبي– سير أعلام النبلاء 583/4. وانظر/ الصفدي– الوافي بالوفيات 223/4

[3]– محمد القنوجي– قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر– ص 81

[4]– التفسير من سنن سعيد بن منصور 310/2

[5]– احمد بن حنبل– الزهد 68/4

[6]– الذهبي– سير أعلام النبلاء 584/4

[7]– أحمد بن حنبل– الزهد 42/4

وأهْلَه، فقال: يا أهْلِي، صلاتَكُم، صلاتَكُم، زكاتَكم، زكاتَكم، جِيرانَكم، جيرانَكم، إخْوانَكم، إخْوانَكم، مساكِنَكم، مساكِنَكم، لعلَّ اللَّه يرْحَمُكم؛ فإنّ اللَّهَ تبارَك وتعالَى أثْنَى على عبدٍ من عِبادِه فقال:{ وكانَ يأمُرُ أهْلهُ بالصَّلاةِ والزَّكاة وكانَ عِنْدَ ربّهِ مَرْضِيّاً}[مريم/55]. يا ابْنَ آدمَ، كيْفَ تكون مُسْلماً، ولم يَسْلَمْ منك جارُك، وكيْف تكونُ مؤْمِناً ولم يأمَنْك الناسُ. وكان يقولُ: لا يَسْتحِقُّ أحدٌ حقيقةَ الإيمانِ حتّى لا يَعِيبَ النّاسَ بعَيْبٍ هو فيه، ولا يأمُرُ بإصْلاحِ عيُوبِهم، حتَّى يبْدأَ بإصْلاح ذلك من نفْسِه؛ فإنّه إذا فعَلَ ذلك لم يُصلِحْ عيباً إلاّ وجَدَ في نفْسِه عيباً آخرَ ينْبَغِي له أنْ يُصلِحَه، فإذا فَعَل ذلك شُغِل بخاصَّةِ نفْسِه عن عيْبِ غيره. وإنّك ناظرٌ إلى عمَلِك يُوزَنُ خيْرُه وشرُّه، فلا تُحَقِرَنَّ شيئاً من الخيْرِ، وإنْ صَغُرَ؛ فإنّك إذا رأيتَه سرَّك مكانُه، ولا تُحَقِرنَّ شيئاً من الشّرِّ، وإنْ صغُر؛ فإنّك إذا رأيْتَه ساءَكَ مكانُه"[1].

وقال في خُلود الفُسَّاقِ، وهم الذين يُسَمّيهم منافِقين، في النار:" فحَدَثان أُحْدِثا في الإسْلَامِ: رجُلٌ ذو رأْيٍ سوْءٍ، زعَمَ أن الجنَّةَ لِمَنْ رأى مثْلَ رأْيِهِ؛ فسَلَّ سيْفَه، وسفَكَ دِماءَ المُسلِمينَ، واسْتَحَلَّ حُرْمَتَهم. ومُتْرَفٌ، يعْبُدُ الدُّنْيَا، لها يغْضَبُ، وعليها يُقاتِلُ، ولها يطْلُبُ. وقال: يا سُبْحانَ اللهِ، ما لَقِيَتْ هذه الأمةُ من مُنافِقٍ، قهَرَها، واسْتَأثَرَ علَيها، ومارِقٍ مرَقَ من الدِّينِ، فخَرَجَ علَيْهَا؛ صِنْفانِ خَبيثانَ قد غَمَّا كلَّ مسْلِمٍ. يا ابْنَ آدَمَ، دينَك، دينَكَ، فإنَّمَا هو لَحْمُكَ ودمُكَ، فإنْ تسْلَمْ بِها، فيالَهَا من راحَةٍ، ويا لَها من نِعْمَةٍ، وإنْ تكُنْ الأخْرى، فنَعُوذُ باللهِ، فإنَّما هي نارٌ لا تَطْفَأْ، وحَجَرٌ لا يبْرُدْ، ونفْسٌ لا تَمُوتُ"[2]. وروِيَ أنه سجدَ شُكْرًا لله تعالى، حين أتاه خبَرُ موْتِ الحجَّاج بن يوسُفَ، وبلغَه رجاءُ ابنُ سيرين أنْ يغْفرَ الله له، فقال:" أمَا، والله، ليُخْلِفَنَّ اللهُ رجَاءَه فيه"[3].

وعلى هذا، فهل يُعْقَلُ أنْ يُنْقَلَ عن صاحِبِ مثْلِ هذا المذْهَبِ رِوايَةُ حديثٍ صريحٍ في نُصرَةِ مذْهَبِ المرجئة، فينْقُضَ بذلك كلَّ ما اعْتَقَدَهُ وأفْنَى حياتَه في تعْلِيم ضدِّه، ويشْهَدَ به على نفْسِه بأنه يعلِّمُ الناسَ ما يُخالِفُ تعْليمَ الرسُولِ الكريمِ ؟ والأكثَرُ إثارةً للسُّخريةِ أنْ يَنْقُل معبَدٌ العنَزِيُّ عن الحسَنِ أنَّه فسَّرَ عدمَ تحْديثِ أنسٍ لهم، أيْ له ولأصْحابِه من البصْريّين الذي جاءوا يسْأَلُونه عن الشفاعَةِ، بالنِّسْيان، أو أنَّه خافَ عليهم ترْكَ التقْوَى، وذلك قوْلُه المزْعوم:" فَلَا أَدْرِي، أَنَسِيَ، أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا". فهل يُوجَدُ في الحضّ على الزهْدِ فيما تفْرِضُه التقْوَى، والدَّفْعِ إلى الفُسوقِ أكْبَرُ

[1]– الجاحظ– البيان والتبيين 256/1

[2]– الفريابي– صفة النفاق 30/1

[3]– ابن حجر– تهذيب التهذيب 187/2

من الزَّعمِ بأنه بشَّرَهم هو نفْسُه، بعد ذلك، بأن الشَّفاعةَ ستَنَالُ الذين ليْسَ لهم في أيّ عمَلٍ من أعمالِ البِرّ نصيبٌ لا قليلٌ ولا كثير، إذ يكْفِي في ذلك أنهم من أهْلِ لا إله إلا الله ؟ والحقُّ أن مثلَ هذا إنَّما يُنْقَلُ عن كذَّابٍ من كذَّابي المُرْجِئَةِ، يضَعُ الأحادِيثَ وضْعًا، أو رجُلٍ سيّئِ الفهْمِ يَخْلِطُ بين الشفاعَةِ الثابِتة وبين ما فهِمَه المُرْجِئَةُ من أن معْنَى الأحاديثِ الصحيحة فيها هو الشفاعَةُ للفُسَّاقِ، فيُدْرِجُ في حديثٍ صحيحٍ ما يدُلُّ على هذا المعْنَى، وهو يَحْسِبُ أنه ما أساءَ إلى السنَّة بفِعْلِه هذا، ولا أنَّه يبدّلُ أحْكامَ الدِّين، الذي يخْلو كتابُه وسنَّةُ رسولِه من هذا الاعْتِقاد الباطِلِ؛ حيثُ أن شفاعَةَ الشَّافِعين فيهما لها دلالةٌ غيرَ التي أثبَتُوها، كما سيأتِي بيانُ ذلك في حينِه.

ويوجدُ في هذا الحديثِ طامَّاتٍ أخرى، ومنها أنَّني لم أقرأ في حياتي كلِّها لصحابيٍّ ينْقُلُ سنَّةً عن الرسُولِ الكريمِ، فيقولُ:" حدَّثَنا مُحمَّدٌ صلَّى اللهُ عليْه وسلَّمَ"؛ بل إنِّي لم أقْرَأْ، ولم أسمَعْ هذا من مُسْلِمٍ قَطُّ، في مثلِ هذا السِّياقِ؛ بل المعْرُوفُ أن المُسْلِمِينَ يُقدِّمُون للحدِيثِ النبَوِيّ الشَّرِيفِ بقوْلِهم: قال رسُولُ الله، أو قال: النبيُّ، صلَّى اللهُ عليْه وسلَّمَ، ولا ننْطِقُ باسْمِه إلا في مقامَاتٍ خاصة؛ إنَّما يفْعَلُ المسلِمُون هذا في أحاديثِ الأنبِياء عليهم السَّلامُ، فيقولون: قال إبراهيم عليه الصَّلاةُ والسَّلَامُ، قال موسى عليه السَّلامُ، قال عِيسى عليه السَّلامُ.

ومِثْلُ هذا، بل أخْطَرُ من كلِّ ما ذكرناه حتَّى الآن أن في هذا الحديثِ بِشارةٌ بغُفْرانِ الله تعالى لكلِّ المُوَحِّدين، سواءً أكانوا مُسْلِمين أو على دينٍ علَّمه رسُولٌ كريمٌ، أو أنهم علِمُوا ذلك باجْتِهادٍ منهم. ورغم أن هذا عِنْدي حُكمٌ صحيحٌ إذا توافَرَتْ شُرُوطُه، لكنَّه ليس كذلك عند الذين استدلُّوا بهذا الحديثِ، بل هذا المعْنَى لم يَخْطُرْ على بالِ مرجئٌ في يومٍ ما، إذْ الحدِيثُ عندهم في الشفاعَةِ للمُوَحِّدين من أتباعِ محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليْه وسلَّمَ لا غيْر، فهل يقولُ المُرْجِئَةُ بنَصِّ دلالة هذا الحديثِ، فيَجْعَلون الرسولَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ يشْفعُ لكلِّ المُوَحِّدين بالفِعْلِ ؟ وقد سبَقَ لنا مناقَشة مثلِ هذا فيما سبقَ، مِمَّا يُغْنينا عن إعادتِه.

ومن الأحاديث المعْلُولَةِ التي يَشِيعُ استِعْمالُها عند المرجئة ما أخرجه البخاري، فقال:" حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، شُفِّعْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، أَدْخِلْ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ، فَيَدْخُلُونَ؛ ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلْ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ، فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1].

[1]- صحيح البخاري- ح 6955

وفي سَنَدِ هذا الحديثِ حُمَيْدٌ، وقد بَحَثْتُ عن حُمَيْدٍ هذا طويلا، إذْ لم يُصَرِّح المُصَنِّفون، في الصحِيحَيْن أو غيرِهما، بشيءٍ نَسْتَطيعُ استِعْمالَه في التعْريفِ به؛ ولذلك، فإنّي سأعْتَبِرُ أنه حمَيْدٍ الكِنْدي، إذ هو الذي اشْتَهَرَ أبو بكْر بن عيَّاش بالرِّوايَةِ عنه. ومن الغَرِيب أنْ تفتقِدَ كتُبُ التاريخ إلى ترجمة لهذا الرجلُ، كما صرَّح به العيْني[1]. قال ابنُ حِبَّان: " حُمَيْد الكندي، شيْخٌ، يرْوِي عن عُبادَة بن نسِيٍّ، روى عنه أبو بكْرٍ بن عيَّاش"[2]. والمُلاحَظُ أن ابن حبَّانَ لم ينْفَرِدْ بما ذكَرَه عن حُميْدٍ الكندي، بل قد ذكَرَ البخاري الشيْءَ نفْسَه عند ترجمتِه له، إذ قال:" حُمَيْد الكِنْدِي: قال محمد بن عبد الله بن حوْشَب، ثنا أبو بكر، سمِع حُمَيْدًا، عن عُبادَةَ بن نُسِيٍّ، عن أبي ريحانة، عن النبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، قال: مَنْ انْتَسب إلى تِسعة آباءٍ كفَّارٍ، يُريدُ بهم عِزًّا أو كرَمًا فهو عاشِرُهم في النار. قال أبو عبد الله: لا أراه إلا مُرْسَلًا"[3].

والسؤالُ، الآن، هو: هل حُميْدٌ الذي روى عنه البخاري حديث الشفاعَةِ المذْكور من طريقِ ابنِ عيَّاشٍ هو نفسُه حُميْدٌ الكِنْدِيُّ الذي ذكَرَهُ هو وابنُ حِبَّانَ ؟ وإذا كان كذلك، فلماذا لم يذكُرا أنه من الرواة عن أنسٍ، وهو صحابِيٌّ، أو عن جابرٍ، كما قال العَيْنِي في ترجمتِه، وهو صحابيٌّ؛ واقْتَصَرا على ذِكرِ روايته عن ابنِ نسِيٍّ، وهو من تبَعِ الأتْباع ؟ وعلى هذا، فإنْ كان حُميْدٌ هذا هو نفْسُه الكِنْدي الذي يَرْوي عن عُبادةُ، فالحديثُ غريبٌ، إذ لا تُعْرفُ لِحُميْدٍ الكِنْدِيّ روايةٌ عن أنَسٍ. وإذا كان حُميْدٌ آخرَ، فالروَايَةُ عن مَجْهُولٌ، إذْ عدَدُ من اسْمُهم حُميْدٌ كثيرون، وبعْضُهم ثِقاتٌ، وأكْثَرُهم ضعَفاءُ[4]، والذين ذكَرَ العُلماءُ روايةَ ابْنِ عيَّاشٍ عنهم، غيْرَ حُميْدٍ الكندي، حُمَيْدًا الشامِيَّ الحِمْصيَّ[5]، وهو ضعيف[6].

والحقيقةُ أنَّني لم أنْفَرِد بتضْعيفِ حُمَيْدٍ الكِنْديّ، بل قد وجَدْتُ أن الألباني قد ضعَّفه، إذ قال عند دراستِه لحديثِ:" إن إبلِيسَ ليضَعُ عرْشَه على البحْرِ، دونَه الحُجَبُ ، يتَشَبَّه بالله عز وجل، ثم يبُثُّ جنودَه؛ فيقول: مَنْ لِفلانٍ الآدَمِي ؟ فيقوم اثْنانِ، فيقُولُ: قد أجَّلْتُكُما سنةً، فإنْ أغْوَيْتُماه وضَعْتُ عنْكُم التعَبَ، وإلا صلَبْتُكُما" :" رواه أبو نُعَيْمٍ في " الحِلية"... وهذا سنَدٌ ضعيف.

---

[1]- مغاني الأخيار 260/1

[2]- الثقات 192/6

[3]- التاريخ الكبير 355/2

[4]- انظر/ الذهبي- ميزان الاعتدال 609/1...

[5]- الذهبي- ميزان الاعتدال 613/1

[6]- انظر/ الذهبي- ميزان الاعتدال 617/1

يحْيَى بن طلحة: ليّنُ الحديث، كما في " التقريب". وحُميْدٌ الكندي : لا يُعْرَفُ إلا بِروايَةِ أبي بكر بن عيَّاشٍ عنه. كذلك أوْرَدَه ابن أبي حاتم 232/2، ولم يذْكُرْ فيه جرْحًا ولا تعْدِيلًا. وأمَّا ابنُ حِبَّان، فذَكَرَه، على قاعِدَتِه، في " الثقات" 192/6 بهذه الرواية أيضا!"[1]. وقال عند دراسَتِه لحديثٍ آخر:" عن أبِي بكْرٍ بن عيَّاشٍ، عن حُمَيْدٍ الكِنْدِيّ، عن عُبادَةَ بن نَسِيٍّ، عن أبي ريْحانَةَ، مرْفُوعا. قلت: وهذا إسْنادٌ ضعِيفٌ، رجالُه ثِقاتٌ، غيْرَ حُمَيْدٍ الكِنْدِيّ"[2].

وبعدُ، فإن أضفْنا إلى ما ذكرْناه أن حميْدًا الكِنْدي شامِيٌّ[3]، وأن شيْخَه الذي اشْتَهر بالرواية عنه، أي عُبادةُ ابن نُسَيٍّ، كان شاميًّا أردُنيًّا[4]؛ بينما يُعدُّ أنسٌ رضي الله عنه بصْريًّا[5]، وأن أبا بكرٍ بن عياشٍ كان كوفيًّا، وأنه لم يصَرِّحْ بالسَّماعِ، لا في روايتِه هذه التي عند البخاري، ولا في غيرِها عنده إذْ لم يورِدْها إلا مرَّةً واحِدَةً، ولا عند غيرِه حسَبَ ما بلغَه عِلْمِي، حيثُ انْفَرَد البخاري بهذه الروايةِ؛ علِمْنا مقْدَارَ التعَسُّفِ في عدِّ هذا الحديث في جملة الأحاديثِ الخاليَّة من العِلَل.

2- المبحث الثاني: نقضُ الروايات الصحيحة لفكرة الشفاعة للفُسَّاق

من المُلاحظاتِ العِلْمِيَّةِ ذاتِ الشأْنِ أنه قد بدا للمُرْجِئَةِ أن كلَّ الرواياتِ في الشفاعَةِ تتَشَابَه، بل تتطابَقُ من حيثُ أنها تتَحدَّثُ عن موْضوعٍ واحِدٍ، وهو الشَّفاعَةُ للفُسَّاقِ، ولذلك لم يرَوْا أن في الكثيرِ من الأحاديثِ التي في الصحيحِ، والتي سلِمَتَ أسانيدُها من العِلَلِ، إلا الدلالةَ على ما دلَّت عليه الأحاديثُ المعْلُولةُ مثلَ تلك التي درسْناها قبل قليل، مع أن النظَر يدلُّ على أن الأحاديثَ الصحِيحَةَ لا تشْتَمِلُ إلا على إثْبَاتِ الشَّفاعَةِ ذاتِها، وهو أمرٌ دلَّ عليه القُرْآنُ الكَرِيمُ وأجْمَعَ عليه المُسْلِمُونَ، ولكن دون تَحْديدِ موْضوعِها؛ بل إن في هذه الأحاديث التي اسْتَخْدَمها المُرْجِئَةُ معانِيَ تنقُضُ بناءَهم من الأسَاس.

وإن من أوْضحِ الأمثلة على مثلِ هذه الأحاديثِ ما أوْرده البخاري، فقال:"حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَجْمَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ

[1]- السلسلة الضعيفة 8/5

[2]- السلسلة الضعيفة 430/5

[3]- ابن أبي حاتم- الجرح والتعديل 232/2

[4]- ابن حبان- الثقات 162/7

[5]- ابن عبد البر- الاستيعاب في معرفة الأصحاب 35/1

يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا؛ هَذَا فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَمَا تَرَى النَّاسَ ؟ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا، حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَ، وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَهَا، وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ؛ فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، وَلَكِنْ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ؛ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطَايَاهُ الَّتِي أَصَابَهَا، وَلَكِنْ ائْتُوا مُوسَى، عَبْدًا آتَاهُ اللَّهُ التَّوْرَاةَ، وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا؛ فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، وَلَكِنْ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ؛ فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْدًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛ فَيَأْتُونِي، فَأَنْطَلِقُ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي، وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ، مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ؛ فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ؛ ثُمَّ أَرْجِعُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ، مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا رَبِّي، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ؛ ثُمَّ أَرْجِعُ، فَإِذَا رَأَيْتُ ربِّي، وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ، مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ؛ ثُمَّ أَرْجِعُ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنْ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنْ الْخَيْرِ ذَرَّةً"[1].

ويوجدُ فيما كتَبَه ابنُ حجَرٍ عند عرْضِه لهذا الحديثِ شاهِدٌ على الظاهِرة التي نبَّهْتُ إليها، أي اعتِقادُ المرجئَةُ تطابُقَ كلَّ الأحاديثِ في الشَّفاعَةِ، أو تَوَارُدُها على نقْلِ معْنى واحِدٍ؛ ولهذا رأى

[1]– صحيح البخاري– ح 6861. وأخرجه مسلم بطريقه، عن قتادة، عن أنس، مع اختلاف غيرِ مؤثِّر في أصْلِ الحديثِ، لكن بدون الجزْءِ المرسَل، وهو ما وضعت تحته سطْرًا. انظر/ صحيح مسلم– ح 284

أن هذا الحديثَ لا يَسْتَحِقُّ تخْصِيصَه بالشرْحِ، ولا بالبحْثِ؛ فقال:" حَدِيث أَنَس فِي الشَّفَاعَة. وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُه مُسْتَوْفًى فِي أَوَاخِر "كِتَاب الرِّقَاق""[1].

والحديث الذي يقْصِدُ ليس فيه هذه الزيادةُ التي ميَّزْتُها عن باقي النصّ بالتسْطيرِ تحْتَها، وهو:" وَقَال حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يُحْبَسُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُهِمُّوا بِذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ، أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لِتَشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، أَكْلَهُ مِنْ الشَّجَرَةِ، وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا، وَلَكِنْ ائْتُوا نُوحًا، أَوَّلَ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ؛ فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، سُؤَالَهُ رَبَّهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلَكِنْ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ؛ قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ كَذَبَهُنَّ، وَلَكِنْ ائْتُوا مُوسَى، عَبْدًا آتَاه اللَّهُ التَّوْرَاةَ، وَكَلَّمَهُ، وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ، قَتْلَهُ النَّفْسَ، وَلَكِنْ ائْتُوا عِيسَى، عَبْدَ اللَّهِ، وَرَسُولَهُ، وَرُوحَ اللَّهِ، وَكَلِمَتَهُ؛ قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنْ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛ فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ، وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، فَيَقُولُ: ارْفَعْ، مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ، قَالَ فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ، فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ أَيْضًا يَقُولُ: فَأَخْرُجُ، فَأُخْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ؛ ثُمَّ أَعُودُ الثَّانِيَةَ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ، وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْفَعْ، مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ، فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ، فَأَخْرُجُ، فَأُخْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الثَّالِثَةَ، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ، وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْفَعْ، مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ، فَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ. قَالَ قَتَادَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ،

[1]– فتح الباري 487/20

فَأَخْرُجُ، فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ، قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:{ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا}، قَالَ: وَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وُعِدَهُ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[1].

وإن أوَّل ما يشُدُّ الانْتِباه في هذَيْن الحدِيثَيْن أنهما، على عكْسِ الأحاديثِ السابِقَةِ التي أوْرَدْناها وغيْرِها مِمَّا لم نورِدْه، يَخْلُوَان من تَحْدِيد موْضُوعِ الشَّفاعة، أي كَوْنِها للفُسَّاقِ، إضافةً إلى المُخالَفة في أشياءَ أخْطرُ سيأتي بيانُها بعد إتْمام هذه الجُزئيَّة. وإجابَةً على الذي يُسارِعُ إلى الحُكْمِ على كلامي بالخطإ، مُسْتَدِلاًّ على ذلك بما ذُكِرَ في الحديثِ الأوَّلِ من تَحْديدٍ لِمَوْضوعِ الشفاعَةِ، أقول: إن هذا المعْنى ليْس مُسْتفَادًا من متْنِ الحديثِ الذي اتَّفَقَ الرواةُ على نقْلِه عن قَتادَةَ، بل هو زيادةٌ أدْرَجَها البخاري – أو غيْرُه– بدُون سندٍ.

والسُّؤَالُ الذي يطْرَحُ نفسَه، هو: ما هي العلَّةُ التي جعَلَتْ البخاري، أو غيْرُه، يُدْرِجُ هذه الزيادةَ في هذا الحديث ؟

وإن الإجابةَ عنْدِي أوْضَحُ من الشمْسِ في رابِعةِ النهار، وهي أن الحديثَ، بدون زِيادَةٍ، ليْس فيه تَحْديدُ موْضوعِ الشَّفاعَةِ، وهذا خطيرٌ على فِكْرَةِ المُرْجِئَةِ في الشفاعَةِ للفُسَّاقِ. وأكثرُ من ذلك أن الحديثَ، بدون الزيادَةِ، دليلٌ على انْتِفاءِ مثلِ هذه الشفَاعَةِ رأْسًا، بل على تخْصِيصِها للأتقِياءِ؛ ولذلك تَمَّتْ التعْميَّةُ على كلِّ ذلك، عن طريقِ توْجِيهِ السَّامِعِ، أو القارِئِ لفهْمٍ مُحَدَّدٍ سلَفًا، وهو أن الشفاعَةَ المذْكُورَة فيه هي للفُسَّاقِ؛ وهو هدَفُ هذا الإدْراجِ.

ولا ينقُضُ ما انْتَهَيْتُ إليه قوْلُ القائلِ: إن هذه الزيادةَ قد ورَدَتْ في الصَّحِيحِ، حيْثُ أنَّنا هنا في سياقٍ آخر، وهو تفْسِيرُ إدْراجِها في حدِيث مُعاذٍ بن فَضالَةَ الذي خَلَا من تَحْديدِ موْضُوعِ الشَّفاعَةِ، دون التنْبِيه على أن لها سنداً مُسْتقِلًا.

أمَّا عن وُرودِها في الصَّحِيحِ، فمَسْأَلة أخرى؛ يؤَدِّي درْسُها إلى معْرِفة أن هذا الوُرودَ لا يعْنِي أنها خالِيَّةٌ من العلَّةِ. وعلى هذا، فالجزْءُ الوَحيدُ الصحِيحُ في حديثِ مُعاذ هو ما حدَّثَ به البخاري عن هشامٍ الدستوائيّ، عن قتادةَ، عن أنسٍ، وهو الجزءُ الخالي من الزِّيادَةِ؛ والذي يتَّفِقُ مع الحديث الثاني الذي أخْرَجَه عن حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، من حديثِ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عن قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ؛ كما يتفِّقُ مع غيرِه من الرواياتِ التي لم نورِدْها، والتي أخْرَجَها البخاري عن خَلِيفَةَ بن خياطٍ،

[1]– صحيح البخاري– ح 6886

من حديثِ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ[1]؛ ومن حديثِ مُسَدَّدٍ، عن أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ[2]. وهي كلُّها رواياتٌ تتفِقُ، من حيثُ التطابُقُ في المعْنَى والخلوُّ من الزِّيادَةِ، مع ما أَخْرَجَه مُسْلِمٌ أيضًا، كما نبَّهْنا، بطَرِيقِه، عن قتادةَ، عن أنَسٍ.

وقد أخرج البخاري الزيادةَ التي أُدْرِجَتْ في حديثِ مُعاذ بن فَضالة في حديثٍ مستقِلٍ، فقال:" حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: يَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ؛ وَيَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ"[3].

وقد انْفَرَد مسْلِم بن إبْراهيمَ برِوايةِ هذا الحديث – وهو الزيادةُ الواردةُ في حديثِ مُعاذٍ بدون سندٍ– عن هِشامٍ، عن قَتادة، عن أنَس؛ حيْثُ لم يرْوِه غيرُه، لا عن شيْخِه هشامٍ، ولا عن غيرِه. وأكبَرُ من هذا، فقد خالفَ فيه رِوَاية نفْسِه عن شيْخِه، أي هِشامًا الدَّسْتُوائيّ، حيثُ أنه كان من جُمْلَةَ الرواة الذين روَوْا متْنَ حديثِ مُعاذٍ، ولكنه لم يورِدْ فيه ما أخْرَجَه البخاري في الحديثِ المستَقِلّ، أيْ الذي انْفَرَدَ به؛ بل وافقَ كلَّ الرُّواةِ الذين ورَد عنهم ذلك المتْنُ من حيثُ الخلُوُّ من الزيادَةِ، وبالأخصّ رجَالُ السنَدِ الثاني الذين أخْرَجَ عنهم البخاري مَتْنَ حديثِ مُعاذٍ في الحديث 4116، حيْثُ قرَنَ إسْنَادَيْنِ، يوجَدُ في الأول منهما مُسلِم بن إبراهيم، عن هشامٍ، عن قتادة، عن أنس؛ وفي الثاني خَلِيفَةُ بن خيَّاطٍ، عن يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عن سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَس.

وإضافة إلى ما سبقَ، فإن رواية مسلمٍ بن إبراهيم عن هِشام الدسْتُوائي قد تكون ضَعِيفةً من جهة أخرى، وهي مظنَّةُ التدْلِيسُ؛ إذ الفارِقُ بين وفيَّاتِ الرَّجُلَيْن واسِعٌ للغايةِ، مِمَّا يَجْعَلُ إمكانيَّة اللُّقْيَا – وليسَ ما هو أعلى من ذلك، أي ثُبوتُ اللِّقاء، وهو شرْطُ البخاري– ضعِيفةً، إنْ لم تكُنْ مُسْتَحيلةً. وبالفِعْل، فإن هِشامًا قد توفِّي سنة 153، أو 154[4]، بينما توفِّي مُسْلِمٌ سنة 222 للهجرة[5]. ويتجلَّى تأثيرُ ذلك في صحَّة الرِّوايَةِ – إضافة إلى شروطِ الصحَّةِ الأخرى– إذا

[1]– انظر/ صحيح البخاري– ح 4116

[2]– انظر/ صحيح البخاري– ح 6080

[3]– صحيح البخاري– ح 42

[4]– البخاري– التاريخ الصغير 108/2

[5]– السابق 317/2

قارنْتَ هذا مع الفارِقِ بين وفِياتِ آخِرِ مَن ذكَرْنا من الرُّوَاةِ؛ إذ الفارِقُ بين هؤلاء حوالَيْ ثلاثين سنة.

وعلى هذا، فإنه من الأمورِ المُسْتغْرَبَةِ أنْ يَجْمَعَ البخاري في حديثِ مُعاذ بن فضالة بين المتْنِ الذي أخْرَجَه عنه، عن هِشام الدسْتُوائِيّ، وليسَ فيه في الأصْلِ تلك الزيادة – كما يدلُّ على ذلك إيرادُهُ لها دون سنَدٍ، ومُخَالَفتِها لكلُّ الروايات في الموضوع، وكوْنِها حديثا مُسْتقِلا– وبين تلك الزيادة، التي هي حدِيثُ مسلم بن إبراهيم المستقِلّ، عن هشامٍ، والتي كان من الأوْلَى أنْ تكون في روايتِه له عنه في متْنِ حديثِ مُعاذٍ، لو كانت صحيحةً، ولكنها خلَتْ منه كما قلْنا.

ويزُولُ الاستِغْرابُ إذا اْستَحْضَرْنا ما فسَّرْتُ به السِرَّ في إلْحَاقِ تلك الزيادةِ بحديثِ مُعاذ بن فضالة، عن هِشام؛ وهو إرادةُ توْجِيه الرواية لِتَدُلَّ على تعْيِين موْضوعِ الشفاعَةِ، أيْ الشَّفاعة للفُسَّاقُ، لأنها خَاليَّةٌ من ذلك التعْيِين. وليس شرْطا، كما نبَّهتُ إلى ذلك مِرارًا، أنْ يكونَ قصْدُ من جمَعَ بين الرواية الصحِيحَةِ – وهي التي أجْمَعَ الرُّواة على إبرادِها عن قتادة، عن أنسٍ– وبين الرواية المعْلُولةِ – وهي حديث مسلم بن إبراهيم، عن هشام– سيِّئًا، بل من المُرَجَّحِ أنْ يكون الدافِعُ إلى ذلك اعتِقادُه الإرْجاءَ، وبالتالي اخْتِلاطُ الأحاديثِ عليه، إذ ظنَّها كلَّها تتحدَّثُ عن موضوعٍ واحِدٍ، وهو الشفاعَةُ للفُسَّاق، فلم يجِدْ حرَجا في ضمِّ حدِيثيْن، وبالأخصّ وقد حسِبَهما صَحِيحَيْن.

وعلى عكْسِ ما ظنَّ المُرْجِئَةُ، فإنه يوجَدُ في كلِّ هذه الأحاديث التي اسْتَخْدَمتُها في نقْدِ حديث مسلم بن إبراهيم، الدليلُ الجلِيُّ على انْتِفاء الشفاعَةِ للفُسَّاقِ، حيثُ ورَدَ فيها كلِّها شفاعَةُ الرسُولِ الكريمِ ثلاثَ مرَّاتٍ لإخْرَاجِ مَنْ أذِنَ اللهُ تعالى له في إخْراجِهم من "النار"؛ أما في المرَّة الرابعة، فلم يشْفعْ لأحدٍ، لا لأن الله تعالى قد منَعَهُ من الشَّفاعَةِ، بل لأنه قدَّر أنه لم يبْقَ فيها إلا " مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ".

وإنك تجِدُ في شرْحِ هذه العِبارَةِ، رغم أنها عِبارَةٌ عَرَبيَّةٌ فصيحةٌ، أي يفْهَمُها كلُّ ناطِقٍ بلُغة الضَّاد، عجائبَ. ومن ذلك قوْلُ البخاري:" قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، يَعْنِي قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى:{ خَالِدِينَ فِيهَا}"[1]. وهو معْنًى مُسْتفادٌ من قَتادةُ بنُ دِعامةَ في شرْحِها؛ حيْثُ رُوِيَ عنه أنه قال:" أيْ وجَبَ عليه الخُلودُ"[2].

[1]– صحيح البخاري– ح 4116

[2]– صحيح البخاري– ح 6080. وانظر/ صحيح البخاري– ح 6886، و صحيح مسلم– ح 284

وإنّي أسْأَلُ، الآن، كلَّ قارئٍ لهذا الكتاب: هل تدُلُّ هذه العِبارَةُ، بالفِعْلِ، على هذا المعْنَى الذي ذهبَ إليه الشرَّاحُ ؟ وهل قصَد قَتادةُ شرْحَ هذه العِبارةِ بالذَّاتِ بِما نُقِلَ عنه، أم أنه كان بِصدَدِ شرْحِ المعْنَى العامّ لقَوْلِ الرسُولِ الكريمِ:" حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ". والخُلودُ في النار، في هذه الحالة، معْنَى صحِيحٌ، ولكنَّه ليْسَ شرْحًا لعِبارة " حبَسَه القُرْآنُ".

ولأهميَّة هذه العِبارة في تعْيِينِ المَحْبُوسين في جهَنَّمَ بالقُرْآنِ الكريمِ نفْسِه، فإنك تجِدُ المُرْجِئَةَ يَجْتَهِدون في شرْحِها بطريقةٍ تصْرِفُ الناسَ عن الرجُوعِ إليه في التعرُّفِ عليهم وتَحْدِيدِهم، ويُحَكِّمُون فكْرَتهم عن الشفاعَةِ للفسَّاقِ في ذلك؛ فقال النوويُّ:" قَوْلُه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" مَا بَقِيَ فِي النَّار إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآن"، أَيْ : وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُود. وَبَيَّنَ مُسْلِم، رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى، أَنَّ قَوْلَه:" أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُود" هُوَ تَفْسِير قَتَادَةَ الرَّاوِي. وَهَذَا التَّفْسِير صَحِيح، وَمَعْنَاهُ: مَنْ أَخْبَرَ الْقُرْآن أَنَّهُ مُخَلَّد فِي النَّار، وَهُمْ الْكُفَّار، كَمَا قَالَ اللَّه تَعَالَى :{ إِنَّ اللَّه لَا يَغْفِر أَنْ يُشْرَك بِهِ}. وَفِي هَذَا دَلَالَة لِمَذْهَبِ أَهْل الْحَقّ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، أَنَّهُ لَا يَخْلُد فِي النَّار أَحَد مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ"[1].

وبالرغْمِ من أن ابنَ حجَر قد شرَحَ هذه العِبارَةَ شرْحًا سليمًا في " مقدِّمة الفتْحِ" حيث قال:" قوْلُه: حبَسَهُ القرآنُ، أيْ مَنَعَه من الخُرُوجِ منها"[2]، إلا أنه لم يعُدْ إلى ذِكْرِ هذا المعْنَى في " فتْح الباري"؛ بل ذهبَ يُناضِلُ لإبْطالِ دِلالَة القُرْآنِ الكَرِيمِ على خُلودِ الفُسَّاقِ. وقد كان منْهَجُه في ذلك، عند شرْحِ الحديث 6080، من أعجَبِ المناهج، حيْثُ أنه جمَع الكثيرَ من المعاني التي وَرَدَتْ في أحاديثَ متعدِّدةٍ، ولم يُميِّزْ صحِيحَا من ضعيفٍ أو موْضُوعٍ، ولا خالٍ من العلَّة من مُعَلَّل؛ وذهبَ يُكَوِّنُ بناءً تفْصيليًّا عن صيْرُورَة الشَّفاعَةِ، بدءًا من مُعاناةِ الناس في الموْقِفِ، إلى اسْتِغاثتِهم بالأنْبِياء عليهم السَّلام، إلى خُروج المُوَحِّدين من النار. ضارِبا عرْضَ الحائط، أثناء ذلك، بالإشْكالاتِ التي تَحْتويها الأحاديثُ في الموْضوع، حين النَّظَرِ فيها مُنْفرِدَة أو مُجْتَمِعةً؛ مدَّعيًّا أنه يَحُلُّها بما يأتي بها هنا وهناك من تَخْريجاتٍ؛ يدُلُّ التحْلِيلُ أنْ لا قيمةَ لها، وأن الكثيرَ من الإشْكالاتِ عِلَلٌ حقيقيَّةٌ، يردُّ بعْضُها الأحاديثَ التي اشْتَمَلَتْ عليها جُمْلَةً.

ومن أمثلة هذه الظاهِرَة أنه اعْتبَرَ أن قوْلَه في حديثٍ من جُمْلَةِ أحاديثِ قتادةَ، عن أنسٍ، والتي انتهيْنا إلى خلُوِّها من الإشارة إلى الشَّفاعَةِ للفُسَّاقِ:" فَيَحُدُّ لِي حَدًّا" معناه:" يُبَيِّن لِي فِي كُلّ

[1]– شرح النووي على مسلم 338/1

[2] مقدمة الفتح– ص 99

طَوْر مِنْ أَطْوَار الشَّفَاعَة حَدًّا أَقِف عِنْده فَلَا أَتَعَدَّاهُ، مِثْل أَنْ يَقُول: شَفَّعْتُك فِيمَنْ أَخَلَّ بِالْجَمَاعَةِ، ثُمَّ فِيمَنْ أَخَلَّ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ فِيمَنْ شَرِبَ الْخَمْر، ثُمَّ فِيمَنْ زَنَى.كَذَا حَكَاهُ الطِّيبِيُّ. وَالَّذِي يَدُلّ عَلَيْهِ سِيَاق الْأَخْبَار أَنَّ الْمُرَاد بِهِ تَفْضِيل مَرَاتِب الْمُخْرَجِينَ فِي الْأَعْمَال الصَّالِحَة، كَمَا وَقَعَ عِنْد أَحْمَد... وَكَمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَة هِشَام عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَس، فِي كِتَاب الْإِيمَان بِلَفْظِ " يَخْرُج مِنْ النَّار مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبه وَزْن شَعِيرَةٍ "[1]. وقوْلُ الطِّيبي لا دليلَ عليه، كما هو معْلومٌ؛ والذي رجَّحه ابنُ حجرٍ اعْتَمَد فيه على حديث مسلم بن إبراهيم، عن هشام؛ وهي الزيادةُ التي في حديث مُعاذ بن فَضالةَ، والتي بيَّنا ضَعْفها للشُّذُوذ الذي فيها، ولشُبْهة التدْليس؛ بل للوَضْعِ.

ومن الأمثلة أن ابن حجَرٍ سلَّم أن عبارة " مَا بَقِيَ فِي النَّار إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآن" الوارِدَةِ في الأحاديثِ الخالِية من تحْدِيد موْضُوعِ الشَّفاعَةِ، تشْمَلُ الكفَّارَ وبعْضَ الفُسَّاقِ، ولكنه ردَّ استِدْلال الذين احتجُّوا بذلك على خُلودِ الفُسَّاقِ، وزعَمَ أن معْنى الحبْسِ في حقِّهم هو خُرُوجُهم مُتَأَخِّرِينَ؛ معْتمِدًا في ذلك على ما وردَ في متْنِ حديثِ معْبدٍ العنزِيّ الذي يَحْتَوي على خُروجِهم من النار بالشَّفاعَةِ، فقال:" :" وَوَقَعَ فِي رِوَايَة مَعْبَد بْن هِلَال، عَنْ أَنَس، أَنَّ الْحَسَن حَدَّثَ مَعْبَدًا، بَعْد ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ: " فَأَقُوم الرَّابِعَة ". وَفِيهِ قَوْل اللَّه لَهُ: " لَيْسَ ذَلِكَ لَك"، وَأَنَّ اللَّه يَخْرُج مِنْ النَّار مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَل خَيْرًا قَطُّ. فَعَلَى هَذَا فَقَوْله " حَبَسَهُ الْقُرْآن " يَتَنَاوَل الْكُفَّار وَبَعْض الْعُصَاة مِمَّنْ وَرَدَ فِي الْقُرْآن فِي حَقِّهِ التَّخْلِيدُ؛ ثُمَّ يَخْرُج الْعُصَاة فِي الْقَبْضَة وَتَبْقَى الْكُفَّار. وَيَكُون الْمُرَاد بِالتَّخْلِيدِ فِي حَقّ الْعُصَاة الْمَذْكُورِينَ الْبَقَاءَ فِي النَّار، بَعْد إِخْرَاج مَنْ تَقَدَّمَهُمْ... وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ بَعْض الْمُبْتَدِعَة فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ النَّار مِنْ الْعُصَاة لَا يَخْرُج مِنْهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:{ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}، وَأَجَابَ أَهْل السُّنَّة بِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْكُفَّار. وَعَلَى تَسْلِيم أَنَّهَا فِي أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ تَخْصِيص الْمُوَحِّدِينَ بِالْإِخْرَاجِ ، وَلَعَلَّ التَّأْبِيدَ فِي حَقّ مَنْ يَتَأَخَّر بَعْد شَفَاعَة الشَّافِعِينَ حَتَّى يَخْرُجُوا بِقَبْضَةِ أَرْحَم الرَّاحِمِينَ... فَيَكُون التَّأْبِيد مُؤَقَّتًا"[2]. وقد سَبَقَ لنا دِرَاسةُ حدِيثِ مَعْبَدٍ، وانتهَيْنا إلى أنه مَحْضُ الكذِبِ.

وبعدُ، فما دامت الأحادِيثُ الشَّريفَةُ الأشدُّ ثُبوتًا قد ردَّتْ حبْسَ المَحْبُوسِين في النار، أيْ المُخلَّدين فيها، إلى منْعِ القُرْآنِ الكَرِيمِ خُروجَهم؛ فالمفْرُوضُ أننا نجِدُ فيه تعْيِينًا لهم، وتَحْدِيدًا للأسباب التي اسْتَحَقُّوا بها هذا الخِزْيَ العظِيمَ. وبالفِعْلِ، فإن في آياتِ الكتاب العزيز الكثيرَ من

[1]– فتح الباري410/18

[2]– السابق 410/18

هذا، وقد ذكَرْنا في المباحِثِ السابقة عشَراتِ الآياتِ التي تعْرِضُ لهذا الموْضوعِ؛ وسَنَذْكُرُ فيما يلي بعض ما وردَ في ذلك من آياتٍ، على سبيلِ التَّذْكير والاسْتِدْلال لهذه الجُزْئِيَّةِ.

ولن نستَدِلَّ على هذا بالكثيرِ من الآياتِ الصَّريحةِ في استِحْقاق الفُسَّاقِ للنار، مثلَ قوْلِه تعالى:{وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[يونس/27]، وقوْلِه تعالى:{ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ}[النساء/14]؛ لأن المُرْجِئَةَ قد تعَوَّدُوا على التمْوِيه على أنْفُسِهم وعلى المُسْلِمِينَ بالتَّأْوِيلات الباطِلةِ والشُّبُهاتِ التي يُلْقونَها في الآياتِ، والتي ادَّعْوا الخُرُوجَ بها من الدِلالَةِ على دوامِ عِقابِ الفسَّاقِ. وذلك مثل الزَّعْمِ بأن ذلك عُقوبةُ الفاسِقِ، إنْ عاقَبَه الله تعالى، حيْثُ ابْتَدَعوا هنا شرْطًا لا يدُلُّ عليه أيُّ دليلٍ، بل هو مُخالِفٌ للأدلَّة القائِمة؛ أو الزَّعْمِ بأنه سيَدْخُلُ النارَ، كما وعَد اللهُ عزَّ وجلَّ، ولكنه سيَخْرُج منها بالشَّفاعَةِ؛ بل سنَعْتمِدُ على بعضِ أصْرحِ الآياتِ الدّالَّةِ، قطْعِيًّا، وبعِبارَاتٍ مُحْكَمَةٍ على أن الفُسّاقَ، أي المؤْمِنينَ بالله التَّارِكين للعمَلِ بشَرْعِ الله في العِباداتِ والمُعامَلَاتِ، هم بعْضُ من " حبَسَه القرآنُ" إلى أبدِ الآبِدين.

ومن ذلك أن الله تعالى قد توَعَّد قاتِلَ المُؤْمِنِ، مهما كان، بأشدِّ عِبارةٍ مُمْكِنَة دالَّةٍ على " الحَبْسِ في النار"، فقال:{ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}[النساء/93]، ويسْنِدُ هذا المعْنَى النصُّ على أنه لا يتَجاوَزُ من ذلك، أي في موْضوعِ إزْهاقِ الأنْفُسِ المُؤْمِنَةِ، إلا على ما وقَع على سبيل الخطإ، فقال: { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً}[النساء/92]. وقال في المؤمِنِ الفارّ من القِتال دون عُذْرٍ: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ. وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ}[الأنفال/15، 16]. وقال، في تارِكِ الهِجْرَةِ لله ورسولِه:{ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}[النساء/97].

وقال، بعْدَ ذِكْرِ تَحْريمِ الإسْرافِ والقتْلِ بغيرِ حقٍّ والزِّنا وشهادةِ الزُّور:{ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا}[الفرقان/68، 69]. وقال، بعْدَ بيانِ حُرْمَةِ أشياءَ من المطاعِمِ والمناكِحِ، مِمَّا يبْدو للفُسَّاقِ غيرَ ذي خطَرٍ بالنسبة للكثِيرين:{ وَمَنْ يَكْفُرْ

بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [المائدة/5]. وقال، بعْدَ بيانِ تَحْريم القَذْفِ:{ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[النور/23]

وقال، في أكْلِ الأمْوالِ بالباطِل: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ}[البقرة/278، 279]، وقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}[النساء/29، 30]، وقال:{ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا}[النساء/10]، وقال، في تَرْكِ الإنْفَاقِ الواجِب:{ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ}[التوبة/34، 35].

وكما يوجَدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ الكثيرُ من الآيات الدّالَّةِ على "حبْسِه" للفُسَّاقِ، أي خُلودِهم في جهنَّمَ، فإنه يوجَدُ في السنَّةِ المطهَّرةِ أحاديثُ أصحُّ من الأحاديثِ التي استَدَلَّ بها المُرْجِئَةُ، سواءً من حيْثُ السَّنَدُ أو من حيْثُ خلُوُّ مُتونِها من العِلَلِ والإشْكَالَاتِ؛ وكلُّها مُحْكَمةٌ في الدّلالةِ على خلودِ الفُسَّاقِ عُمُومًا، أو فسَّاقٍ مُعَيَّنِين، في النار؛ كما يوجدُ في بعْضِها النصُّ، صرِيحًا، على عدَمِ شفاعَتِه، عليه الصَّلاةُ والسَّلام لهذا النوعِ من الناسِ. وقد ذكَرْنا فيما سبَقَ الكثيرَ من ذلك، وسنَذْكِّرُ فيما يلي بعْضَ أبْعَدَ هذه الأحاديثِ عن تأثُّرِ دلالتِها بتَمْوِيهاتِ المُرْجِئَةِ، كما سنَأْتِي، بعد ذلك، بأحاديثَ أخرى مشْفُوعةً بالدِّراسَةِ.

ومن هذه الأحاديثِ التي نُبادِرُ بذِكْرِها قوْلُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ:" مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا؛ وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا، فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا؛ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا"[1]. وروى الحسَنُ البصْريُّ، قال:" حَدَّثَنَا جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَمَا نَسِينَا مُنْذُ حَدَّثَنَا، وَمَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ

[1]- صحيح البخاري- ح 5333. وأخرجه مسلم- ح 158

رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَزِعَ، فَأَخَذَ سِكِّينًا، فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَادَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ"[1]؛ ومن ذلك قوْلُه صلَّى الله عليه وسلَّم:" مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا، لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ؛ وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا"[2]، وقوْلُه:" صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا، قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُءُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا؛ وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا"[3].

3- المبحث الثالث: شهادة حدِيث المُبَدِّلين على خُلُود بعض الأصحاب في جهنَّم

استِطْرَادًا على ما أوْرَدْناه في المَبْحَثيْن السابِقيْن، نقول: إن من المعاني المُحْكَمَةِ في السنَّة الشرِيفَةِ الإنْكارُ الصَّريحُ للشفَاعَةِ لفُسَّاقِ المُوَحِّدِينَ. ومن الأحاديثِ في ذلك، عن أبي هريْرةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَةِ، فَقَالَ:" السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ؛ وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِخْوَانَنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا بِإِخْوَانِكَ ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ ؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ، فِي خَيْلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ ؟ قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ؛ فَلَا يُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ: أَلَا، هَلُمَّ، أَلَا، هَلُمَّ، أَلَا، هَلُمَّ، فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: فَسُحْقًا، فَسُحْقًا، فَسُحْقًا"[4].

وهو المعْنَى عيْنُه الموْجُودُ في رواية سهْلِ بن سعْدٍ وأبي سعيدٍ، وفيه قوْلُ سهْلٍ:" سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَمَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا؛ لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ، وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ. قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ، وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ، قَالَ: إِنَّهُمْ مِنِّي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا

[1]- صحيح البخاري- ح 3204. وأخرجه مسلم- ح 164

[2]- صحيح البخاري- ح 2930

[3]- صحيح مسلم- ح 3971

[4]- موطأ مالك- ح /53، وأخرجه البخاري- ح 6097، ومسلم- ح 367

بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا، سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي"[1]. ومثْلُه ما رواه ابنُ أبي مُليْكةَ، عن أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أنها قَالَتْ:" قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ، حَتَّى أَنْظُرَ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُؤْخَذُ نَاسٌ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مِنِّي، وَمِنْ أُمَّتِي، فَيُقَالُ: هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ، وَاللَّهِ مَا بَرِحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ. فَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ، إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا، أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِنَا"[2].

وقد رأى المُرْجِئَةُ أن ظاهِرَ هذا الحديثِ يُبْطِلُ دعْوَاهُم مغْفِرَةَ الله تعالى للفُسَّاقِ إبْطَالًا لا قِيامَ لها بعْدَه، ولذلك تَجِدُ شرَّاحَ الحديثِ لا يتَوَرَّعون عن ارْتِكابِ فظائِعَ في شرْحِه، حيْثُ ذهَبُوا إلى التأْوِيل الفجِّ الذي يردُّه الكِتابُ وجُمْلَةُ السنَّة وظاهِرُ هذا الحديثِ؛ مُتَوَسِّلين في ذلك بإلْقاءِ الشُّبَه في موْضُوعِ تَحْديدِ هؤلاءِ الرِّجالِ الذين قصَدَهم الرسُولُ الكريمُ، ثمَّ ردُّ ظاهِرِه اعْتِمادًا على صحَّةِ فِكْرَةِ الشَّفاعَةِ.

وبالفِعْلِ، فقد ذهبُوا إلى إلْقَاءِ الشكِّ في النفُوسِ بواسِطة طرْحِ احْتِمالِ أنْ يكون هؤلاء من المُرْتَدِّين، فقال ابنُ حجَرٍ عند شرْحِه للحديث 6528:" وَحَاصِلُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ حَال الْمَذْكُورِينَ أَنَّهُمْ، إِنْ كَانُوا مِمَّنْ اِرْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَام، فَلَا إِشْكَال فِي تَبَرِّي النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ وَإِبْعَادهمْ؛ وَإِنْ كَانُوا مِمَّنْ لَمْ يَرْتَدّ، لَكِنْ أَحْدَثَ مَعْصِيَةً كَبِيرَةً مِنْ أَعْمَال الْبَدَن أَوْ بِدْعَة مِنْ اِعْتِقَاد الْقَلْب، فَقَدْ أَجَابَ بَعْضهمْ بِأَنَّهُ يَحْتَمِل أَنْ يَكُون أَعْرَضَ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَشْفَع لَهُمْ، اِتِّبَاعًا لِأَمْرِ اللَّه فِيهِمْ حَتَّى يُعَاقِبَهُمْ عَلَى جِنَايَتهمْ؛ وَلَا مَانِعَ مِنْ دُخُولهمْ فِي عُمُوم شَفَاعَته لِأَهْلِ الْكَبَائِر مِنْ أُمَّته، فَيَخْرُجُونَ عِنْدَ إِخْرَاج الْمُوَحِّدِينَ مِنْ النَّار"[3]؛ وهو الأمْرُ الذي أكَّده بعد ذلك مرَّاتٍ، حيْثُ قال عند شرْحِه لقْولِ الملائكَةِ عليهم السَّلامُ في بيانِ سبَبِ إبْعادِ المُبَدِّلين:" وَاللَّهِ مَا بَرِحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ" :" أَيْ يَرْتَدُّونَ"[4].

وقد سبقَ النوَوِيُّ إلى كلِّ هذا عند شرْحِه للحديث 365، فقال:" قَوْلُه:" وَهَلْ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدك"، وَفِي الرِّوَايَة الْأُخْرَى:" قَدْ بَدَّلُوا بَعْدك، فَأَقُول: سُحْقًا، سُحْقًا". هَذَا مِمَّا اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاء فِي الْمُرَاد بِهِ عَلَى أَقْوَال، أَحَدُهَا: أَنَّ الْمُرَاد بِهِ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُرْتَدُّونَ، فَيَجُوز أَنْ يُحْشَرُوا بِالْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيل،

[1]– صحيح البخاري– ح 6528

[2]– صحيح البخاري– ح 6104

[3]– فتح الباري 55/20

[4]– فتح الباري 435/18

فَيُنَادِيهِمْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلسِّيمَا الَّتِي عَلَيْهِمْ، فَيُقَال: لَيْسَ هَؤُلَاءِ مِمَّا وُعِدْت بِهِمْ، إِنَّ هَؤُلَاءِ بَدَّلُوا بَعْدك، أَيْ : لَمْ يَمُوتُوا عَلَى مَا ظَهَرَ مِنْ إِسْلَامهمْ؛ وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَاد مَنْ كَانَ فِي زَمَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ اِرْتَدَّ بَعْده، فَيُنَادِيهِمْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ سِيمَا الْوُضُوء، لِمَا كَانَ يَعْرِفهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَيَاته مِنْ إِسْلَامهمْ، فَيُقَال: اِرْتَدُّوا بَعْدك؛ وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْمُرَاد بِهِ أَصْحَاب الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِر الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى التَّوْحِيد وَأَصْحَاب الْبِدَع الَّذِينَ لَمْ يَخْرُجُوا بِبِدْعَتِهِمْ عَنْ الْإِسْلَام. وَعَلَى هَذَا الْقَوْل، لَا يَقَعُ لِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُذَادُونَ عذَابٌ بِالنَّارِ، بَلْ يَجُوز أَنْ يُذَادُوا عُقُوبَة لَهُمْ ثُمَّ يَرْحَمهُمْ اللَّه سُبْحَانه وَتَعَالَى فَيُدْخِلُهُمْ الْجَنَّة بِغَيْرِ عَذَاب. قَالَ أَصْحَاب هَذَا الْقَوْلِ: وَلَا يَمْتَنِع أَنْ يَكُون لَهُمْ غُرَّة وَتَحْجِيل، وَيَحْتَمِل أَنْ يَكُون كَانُوا فِي زَمَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْده، لَكِنْ عَرَفَهُمْ بِالسِّيمَا"[1].

ولا يهُولَنَّ مُرْجِئٌ أن النوَوِيَّ قد نقَلَ عن ابنِ عبْدِ الْبَرّ قوْلَه في تَحْديدِ هؤُلاءِ المُبدّلين:" كُلّ مَنْ أَحْدَث فِي الدِّين، فَهُوَ مِنْ الْمَطْرُودِينَ عَنْ الْحَوْض، كَالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِض وَسَائِر أَصْحَاب الْأَهْوَاء... وَكَذَلِكَ الظَّلَمَةُ، الْمُسْرِفُونَ فِي الْجَوْرِ وَطَمْسِ الْحَقّ، وَالْمُعْلِنُونَ بِالْكَبَائِرِ... وَكُلّ هَؤُلَاءِ يُخَافُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ عُنُوا بِهَذَا الْخَبَر"[2]؛ إذْ أن ابنَ عبْدَ البرّ مُرْجِئٌ، يقولُ بِمِثْلِ ما يقولُ به القومُ من أن الذين أجْرَمُوا من أهْلِ التوْحيدِ لا يُبْعَدُونَ إلا عن الحوْضِ، لا عن دُخُولِ الجنة، وذلك بعد أنْ يشْفَعَ لهم مَنْ رأى المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ تطْرُدُهم عنه، مع أن من مذْهَبِه أن الشُّرْبَ منه خاصيَّةٌ لأهْلِ الجنَّةَ. فهل كان يَعْتَقِدُ أنهم سَيَشْرَبونَ منه بعد حين ؟

ولَنْ نكْتَفِيَ في تَحْقيقِنا لهذا الحديثِ بأنْ نردَّ على النوَوِيّ زعْمَه أن هؤلاء المُبَدَّلين قد يكونون من المنافِقين، إذ كيفَ يكون المنافِقُ مُبَدِّلًا، وهو ما كان في يومٍ من الأيامِ مُسْلِمًا، ولا على زعْمِه مع ابْنِ حجَرَ بأنهم قد يكُونُون مُرْتدّين، إذ كيفَ يُبْعَثُ مثْلُ هؤُلاءِ بالغُرَّةِ والتَّحْجِيلِ، وهما علامَةُ الصَّلاةِ، أيْ أن القومَ كانوا من أمَّةِ محمَّدٍ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ ولا على تأْوِيلِ ابْنِ حجَرٍ لاسْتِعاذةِ ابنِ مُليْكَةَ، أي قوْلُه:" اللَّهُمَّ، إنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا، أَوْ نُفْتَنَ عَنْ دِينِنَا" بأنه أراد بذلك شيئًا واحِدًا، إذْ الرجوعُ " عَلَى الْعَقِب كِنَايَةٌ عَنْ مُخَالَفَة الْأَمْر الَّذِي تَكُون الْفِتْنَةُ سَبَبَهُ، فَاسْتَعَاذَ مِنْهُمَا جَمِيعًا"، مع أن الرجُلَ قد اسْتَعاذَ من شَيْئَيْن، اعْتَقَد تطابُقَهما في الخطَرِ على المُسْلِمِينَ، وهما: الرِّدَّة، والعِصْيان.

[1]– شرح النووي على مسلم 402/1

[2]– السابق

لن نكْتَفِي بهذه الإشاراتِ إلى ضعْفِ تأوِيلاتِ المُرْجِئَةِ لهذا الحديث، بل سنُبيّنُ تهافُتَ الفِكْرَةِ الإرْجائيَّةَ بأنْ نُقيمَ الدليلَ القطْعِيَّ بأن الرسُولَ الكَرِيمَ قد قصَدَ قصْدًا إلى تَحْذيرِ أصْحابِه من تبْديلِ أحوالِهم بعد موْتِه، تماما كما أنْذَرَهم المُخالَفةَ عن أمْرِه في حياتِه في آياتٍ وأحادِيثَ كثيرةٍ، وإلا حُرِمُوا من دُخول الجنة لأَبَدِ الآبِدِينَ.

وأوَّلُ لَبِنةٍ نضَعُها في هذا البِناءِ هي التنْبِيهُ إلى أن هذا الحديثَ ينْسَجِمُ مع حقيقةٍ دِينية جهِلَها الكثيرُونَ، وهي أن الرسُولَ الكرِيمَ هو شاهِدٌ على أهْلِ عصْرِه فقط، كما أنه مُبلّغٌ لأهْلِ عصْرِه فقط. وقد ظنَّ الظانُّون أن مثلِ هذه الفِكْرَةِ تُنْقِصُ من مكانَتِه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، أو جهِلوا هذه الحقيقَةَ كما جهِلُوا الكثيرَ من حقائِقِ الدِّينِ، فتَمَّ تصْويرُ شهادَتِه، وتبْلِيغِه، على أنهما يتجاوَزَان حدُودَ الزمانِ والمكانِ. وهذا غيرُ صحيحٌ في موْضُوعِ التَّبْليغِ، لأن النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قد انْتَقَلَ إلى الرفيقِ الأعْلى بعد إتمامِه تبْليغَ الدِّين لأصْحابِه رِضْوانُ الله عليهم؛ ومن بلاغِه تبْلِيغُهم بأنهم حمَلةُ الرسالَةِ بعده، وأن عليهم تبْليغَها بالقَوْلِ والعمَلِ. ومن أدلَّة هذا قوْلُ الله تعالى:{ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}[التوبة/122]، وقوْلُه:{ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِير}[فاطر/32]؛ وقوْلُه عليه الصلاةُ والسلامُ:" بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَة"[1]، وقوْلُه:" نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ، حَتَّى يُبَلِّغَهُ؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ"[2]، وقوْلُه:" وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا؛ وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ، أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِر"[3].

ومن المعْلومِ أن للرسولِ الكريمِ مُشارَكةً في بلاغِ كُلِّ مبلّغٍ إلى يوْمِ الدِّينِ، وبالتالي، فلَهُ مثْلُ أجْرِ كُلِّ مُبَلِّغٍ إلى أنْ لا يكونَ في الدنْيا مُبَلِّغٌ. وهذا سرُّ الأمْرِ الإلَهِيِّ بالصلاةِ علَيْه، علَيْه الصَّلاةُ والسَّلامُ؛ والمُرْتَكَزُ الذي يقومُ عليه استِحْقاقُه للمقَامِ المَحْمودِ، وهو الشَّفاعَةُ العامَّةُ، كما سيَأْتي مُفَصَّلا.

[1]- صحيح البخاري- ح 3202

[2] سنن أبي داود- ح 3175

[3]- سنن أبي داود- ح 3157

وتسْتَنِدُ على هذا الحقيقةُ الثانيَّةُ، وهي أن الشهَادةَ في المشْهَدَ العظِيمَ، يوم يَبْعَثُ الله الخلْقَ للحِسابِ، يحْضُرُها ويؤَدِّيها الأنْبِيَاءُ، كما يَحْضُرُها ويُؤَدِّيها الشُّهُودُ، وهم الشُّهَداءُ على الخلْقِ في الأزْمِنة والأمْكِنة التي يَغِيبُ فيها الأنبياءُ، ومنهم الذين قُتِلوا في سبيلِ الله وحْدَه، فشَهِدُوا بدِمائهم على قاتِليهم وأهْلِ زمانِهم. وهذا بعْضُ مِصْداقُ قوْلِه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآَتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ}[الحج/77، 78].

وإن هذه الحقيقةُ من أوْضَحِ ما ذكَرَه اللهُ تعالى في كِتابِه، حيثُ قال:{ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ. وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[الزمر/68، 69]، وقال تعالى:{ يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ}[المائدة/109]. وقد قال في حقِّ عِيسَى عليه السلام:{ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ. إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[المائدة/116– 118].

وعلى هذا، فهذا الحدِيثُ مُوافِقٌ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، حيْثُ يقول الله تعالى للنبِيّ:{ فكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلّ أمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ على هَؤُلاء شَهِيداً}[النساء/41]. وحينها، تَجِدُ بعْضَ أصْحابِه يقْتَرِبُ من الحوْضِ، فيَشْرَبَ، فلا يظْمَأُ بعْدَها أبدا؛ ويقْتَرِبُ بعضُهم، فيُمْنَعُون؛ فيجْأَرُ الرسُولُ الرَّحيمُ إلى ربّه، ويشْهدُ بما علِمَ عنهم من تصْديقٍ وإحْسَانٍ، وهو يرْجُو أنْ يكونوا بذلك من الشّارِبين؛ فتُرَدُّ شفاعَتُه فيهم، ويتِمُّ إعْلامُه بسَبَبِ ذلك، وهو أنهم قد بدَّلُوا بعد أنْ غيَّبَه الموْتُ عنهم. فما هو هذا التَّبْديلُ الذي حرَمَ رِجالا كانوا من الصحَابَة من الشَّرْبَةِ التي هي فاتِحةُ الانْتِقال من عالَمِ الدّنْيا، حيثُ يشْرَبُ الإنسانُ، ثم يعْطَشُ، فيَشْرَبُ، إلى عالِمٍ يشْرَبُ فيه لا لأجْلِ ردْعِ العطَشِ، بل للمُتْعَةِ الخالِصَةِ ؟

لقد رأينا المُرْجِئَةَ، وهم يَزْعُمُون أن ذلك بسبَب الارْتِداد عن الإسْلَامِ، ورأَيْنَاهم يزْعُمُون أن ذلك بسبَبِ أن هؤلاء الرجال كانوا من المُنافِقين. وكلا التّأْوِيلَيْن باطِلٌ كما أشرنا، والصحيحُ أن هؤلاء هم من الذين لم يلْتَزِموا بشُروطِ العهْدِ التي بلَّغها لهم الرسُولُ الكريمُ عن ربِّ العزَّةِ، وأخَذَها عليْهم؛ وهي الإيمانُ بأرْكانْ العقائِد، وأداءُ العِباداتِ المَفْرُوضة، والتخَلُّقُ بأخْلاقِ المُحْسِنين، ومُعامَلَةُ الخلْقِ كلِّه على مُقْتَضَى العدْلِ والرحْمَةِ. وإن دليل هذا كان دائِما ماثِلا أمام أعْيُنِ كلِّ عالِمٍ بالإسْلَامِ، بحيْثُ لم يغِبْ يومًا. ولا أقْصِدُ مُمارَسَة بحْثٍ يَحْتاجُ إلى سنواتٍ مثل هذا الذي أقومُ به في هذا المقام؛ بل يكْفي في ذلك التَّأمُّلُ في آيةٍ أو آيتين من الآياتِ التي اسْتَخْدَمْتُها، بل تكْفِي قراءةُ هذا الحدِيثِ لوَحْدِه قراءَةَ مُسَلِّمٍ بظاهِر معْناه، وبالأخصّ إذا اسْتُحْضِرَتْ الأحاديثُ الصحيحةُ التي ورَدَتْ في السِّياقِ نفْسه، أي عند الحديثِ عن الحوْضِ؛ حيْثُ نجِد الرسُولَ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ يُصرِّحُ بأن التَّبْديلَ الذي كان سبَبَ الطرْدِ عنه هو تبْدِيلُهم في الأخْلاقِ والسُّلوكِ، لا في العقائِدِ. ومن الجليّ أن هذا السببَ إنْ كان مؤثِّرًا في رجالٍ كان لهم شرَفُ الصُّحْبَةِ، والقيامِ بواجِبها، فهو في حقِّ غيرِهم مِمَّن جاء بعْدَهُم أوْلَى.

وبالفِعْلِ، فإننا عندما نستعْرِضُ بعضَ هذه الأحاديثِ، نَجِدُ منها تلك التي تَجْعَلُه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ يرتَقِي مِنْبرَه، بعد عوْدَتِه من زيارة شُهَداءِ أحُدٍ، ويُصَرِّحُ بأن ما يَخْشاهُ على مَن سَيَعِيشُ بعده هو الدُّنْيا لا الكُفْرَ بعْدَ الإيمانِ؛ فعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ:" صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ، بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ، كَالْمُوَدِّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ؛ ثُمَّ طَلَعَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: إِنِّي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَرَطٌ، وَأَنَا عَلَيْكُمْ شَهِيدٌ، وَإِنَّ مَوْعِدَكُمْ الْحَوْضُ، وَإِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ مَقَامِي هَذَا، وَإِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا"[1]. وفي لفْظٍ لمسلِمٍ، قال:" إِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا، وَتَقْتَتِلُوا، فَتَهْلِكُوا كَمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ"[2]. ومن المعْلُومِ أن هذا التحْذيرَ كان من أواخِرِ وَصَاياهُ، حيثُ قال عُقبَةَ بن عامرٍ في الحديثِ الذي أخْرَجه البخاري، تعْليقًا على هذه الخُطْبةِ النبويَّةِ :"فَكَانَتْ آخِرَ نَظْرَةٍ نَظَرْتُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وعلى هذا، فقد صرَّحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه ما كان يَخْشَى على أصْحابِه الشِّرْكَ والكُفْرَ، أي أنه شَهِدَ أنهم سيظلُّون مُوَحِّدين؛ وهو أمْرٌ كان قد بشَّرَ – أو أنْذَرَ– به في قوْلِه:" إِنَّ

[1]– صحيح البخاري– ح 3736

[2]– صحيح مسلم– ح 4249

الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ"[1]؛ ولكنَّه أبْدَى خَشْيَتَه على أصْحابِه من فِتَنِ الدُّنْيا في أحاديثَ كثيرة. ومنها تَحْرِيشُ الشَّيْطانِ بينهم، كما في تتمَّة الحديثِ السَّابِق، حيثُ قال :" وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُم". ومنها ما رواه عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيَّ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ، يَأْتِي بِجِزْيَتِهَا؛ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ صَالَحَ أَهْلَ الْبَحْرَيْنِ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ؛ فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنْ الْبَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتْ الْأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَوَافَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا صَلَّى بِهِمْ الْفَجْرَ، انْصَرَفَ، فَتَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَآهُمْ، وَقَالَ: أَظُنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ ؟ قَالُوا: أَجَلْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَأَبْشِرُوا، وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللَّهِ، لَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا، كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا، كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ"[2].

وقد جاءَ ذِكْرُ وُرودِ الحوْضِ على الرسول الكريمِ متَّصِلًا بالتحْذيرِ من فِتَنِ الدُّنْيا في مُناسَبَةٍ أقْدَمَ من وصيَّتِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ التي بعد زِيارَتِهِ لأحُدٍ بسَنَتَيْن؛ مِمَّا يُبيِّنُ خشْيَتَه على أصْحابِه من الفُسوقِ الذي يَجُرُّ إليه الاغْتِرارُ بالدُّنْيا والفِتْنَةِ بحوادِثِها؛ فقد روى أنسُ بن مالك:" أَنَّ أُنَاسًا مِنْ الْأَنْصَارِ قَالُوا، يَوْمَ حُنَيْنٍ، حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَفَاءَ؛ فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِي رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ الْمِائَةَ مِنْ الْإِبِلِ؛ فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ، يُعْطِي قُرَيْشًا، وَيَتْرُكُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَحُدِّثَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا، جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ ؟ فَقَالَ لَهُ فُقَهَاءُ الْأَنْصَارِ: أَمَّا ذَوُو رَأْيِنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا أُنَاسٌ مِنَّا، حَدِيثَةٌ أَسْنَانُهُمْ، قَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ، يُعْطِي قُرَيْشًا، وَيَتْرُكُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَإِنِّي أُعْطِي رِجَالًا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ، أَتَأَلَّفُهُمْ، أَفَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رِحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ، لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ، فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ رَضِينَا؛ قَالَ: فَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَثَرَةً شَدِيدَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ،

[1]– صحيح مسلم– ح 5030

[2]– صحيح البخاري– ح 2924، وأخرجه مسلم – ح 5261

قَالُوا: سَنَصْبِرُ "[1]. ويوجَدُ في لفظٍ لهذا الحديث النصُّ على سببِ استِبْعادٍ أقْوامٍ عن الحوْضِ، حيثُ قال أنسٌ، تعْليقًا عن وصيَّةِ الرسُولِ الكَرِيمِ للناس بالصَّبْرِ:" فَلَمْ نَصْبِر "[2].

وبعدُ، فقد رأينا شُرَّاحَ الحديثِ، وبالأخصّ ابنُ حجرَ، يسْتَحْضِرون الكثيرَ من الموادِ العلميَّة في شرْحِهم لإشْكَالاتِ الأحاديثِ التي كانوا بصَدَدِ بيانِ معانيها. والكَثيرُ من هذه الموادُ أحادِيثُ أخرى، بل آثارٌ عن الصحابةِ والتابِعينَ والعُلَماءِ. وهو منْهَجٌ عِلمِيٌّ مُعْتَبَرٌ، حالَ الاخْتِيارِ السلِيم لهذه الموادِ، وتطْبيقِ المَنْهَجِ بما يلْزَمُ من عِلْميَّةٍ. والسؤالُ الذي يطرحُ نفْسَه هنا، هو: فلِماذَا، يا تُرَى، لم نَرَ استِخْدَامًا لهذا المَنْهَجِ عند شرْحِهم لِحَديثِ المُبدِّلين الذين ذهَبُوا فيه مذاهِبَ شتَّى، مع أن موادَّ هذا الشرْحِ كانت موادَ في الصَّحِيحِ، وهي خاليَةٌ من العِلَلِ ؟

وعلى كلِّ حالٍ، فإن هذه الأحاديثَ قد صَوَّرَتْ في مشهَدٍ أُخْرَوِيٍّ مؤْسِفٍ مصيرَ أقوامٍ كانوا من الأصْحابِ. ولعلَّهم كانوا مِمَّنْ لا يدَعُ صلاةً خلْفَه، ولا جِهادًا معه، ولكنَّهم لم يصْبِروا كما صبَرَ غيْرُهم من الصحَابةِ على الفِتَنِ؛ فشَرِبَ الذين وفَّوْا لله تعالى بالعهْدِ، وأبْعِد المُبَدِّلُون. وهذا هو مصيرُ كلِّ مؤْمِنٍ ليْسَ له تَمَسُّكٌ قوِيٌّ بأهْدَابِ الشَّرْعِ، إذ مُسْتنَدُ الانْتِفاعِ من الوعْدِ جَلِيٌّ، وهو مُوَافاةُ الله تعالى على الإخْلاصِ وحُسْنِ العمَلِ، لا على الاعْتِمادِ على شفاعةٍ لفُسَّاقِ المُوَحِّدين لن تَحْدُثَ أبدا، لأنها لم تكُنْ في يومٍ من الأيام من وعْدِ الإسْلامِ.

4- المبحث الرابع: أحاديث أخرى تشْهَدُ على انتفاء الشفاعة للفساق

قد بيَّنا انتِفاءَ الشفاعة للفُسَّاقِ بعَشَراتِ الأدلة، وليستْ الأحاديثُ في مصيرِ المُبدِّلين إلا حلْقةً من حلْقاتِ هذا الاستِدْلالِ، أيْ أنها ليْسَتْ آخِرَها؛ إذ نجِدُ في غيرِها من الأحاديثِ التَّصْريحَ التامَّ بعَدَمِ انتِفاعِ الفاسِقِ من شفَاعةِ الرسُولِ الكَرِيمِ. وبالفِعْلِ، فإننا نجِدُه، عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، يُنقُلُ لنا في حديثٍ من أحاديثِه مشْهَدًا من مشاهِدِ تعْذِيبِ الذين فسَقُوا بِمَنْعِ زكاةِ أمْوالِهم؛ فقد أخْرَجَ البخاري، عن أبِي هُرَيْرَةَ، قال:" قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا، عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا؛ تَطَؤُهُ بِأَخْفَافِهَا. وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا، عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا. وَقَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ "[3].

[1]- صحيح مسلم- ح 1753

[2]- صحيح البخاري- ح 2914.

[3]- صحيح البخاري- ح 1314

وليْس هذا هو أخْطَرُ ما في هذا الحديثِ، بل إننا نجِدُ الرسُولَ الكريمَ ينْفِي فيه، بلَفْظٍ صريحٍ، قُدْرَتَه على نفْعِ مانِعي زكاةِ الأمْوالِ بالشَّفاعَةِ لهم؛ ممَّا يدُلُّ على أنه كان يعْلَمُ أن من أتْباعِه مَنْ كان سيَفْسُقُ عن أمْرِ الله تعالى، عابِدًا لأشياءِ الدُّنْيا، مُسْتَرْوِحًا إلى النجاة بمُجرَّدِ الإيمان الذي في قلْبِه؛ فقال، ناصِحًا لهم، ومبلِّغًا لحقيقة الوعْدِ والوعيدِ، فيما أتمَّ به أبو هُريرَةَ الحديثَ السَّابِق:" قَالَ: وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ، لَهَا يُعَارٌ؛ فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتُ. وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ، يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، لَهُ رُغَاءٌ؛ فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتُ".

وقد أخْرَجَ البخاري هذا المعْنَى في حديثٍ مُسْتَقِلٍ، عن أَبُي هُرَيْرَةَ، قال:" قَامَ فِينَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ الْغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ، وَعَظَّمَ أَمْرَهُ؛ قَالَ: لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ؛ وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ؛ وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ؛ أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَغِثْنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُك"[1].

والمُلاحَظُ أن تعْليمَ الرسُولِ الكرِيمِ أصْحابَه أن وُرودَ الجنةِ أو النارَ هو حاصِلُ سعْيِ المُكلَّفِين؛ وأنْ ليْسَ في مقْدورِه أنْ ينفَعَ أحدًا إلا في حُدودِ المهَمَّةِ التي تَحَمَّلَها، أي تبْليغَ الرسَالَةِ، كان من الأصول المعْرُوفَةِ لدى المُسْلِمِينَ منذ بدْءِ الدَّعْوَةِ؛ حيْثُ أعلَنَ نفْيَ انْتِفاعِ أحدٍ بشَفاعَةِ أحدٍ في أوَّل خِطابٍ عامٍّ وجَّهه للناسِ، بل لأقْرَبِ الناس وأحبِّهم إليه. وشاهِدُ هذا من السنَّةِ الشَّرِيفَةِ ما رواه أبو هُريرَةَ، قال:" قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:{ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ}، قَالَ: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ وَيَا صَفِيَّةُ، عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا"[2].

وليْس هذا بالشيءِ الغريبِ بالنسبة للعالِم بتاريخ الدَّعْوَةِ، إذ يَسْتَجيبُ للحقيقة التي ذكَرْنَاها آنِفًا من أن أصولَ التعرُّفِ على مُرْتَكزاتِ الوعْدِ والوعيدِ قد صاحبت بدْءَ تبْليغِ رِسالَةِ الإسْلامِ؛

[1]– صحيح البخاري– ح 2844، وأخرجه مسلم– ح 3412

[2]– صحيح البخاري– ح 2548

حيثُ يَظْهَرُ الوعْدُ على الإيمان والعمَل الصالِحِ معًا، والوعيدُ على الكفْرِ أو الفُسوقِ في السُّوَرِ المكيَّة الأولَى، مثل قوْلِه تعالى:{ وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}[العصر/1– 3]، وقوْلِه تعالى:{ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ. فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ. وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ. فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ. الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ. وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}[الماعون/1– 7]

وعلى هذا الأساسِ جرَى التعْليمُ النبوِيُّ، إذ علَّم الناسَ أن كلَّ الخلْقِ مُكلَّفٌ بالطاعة للأمْرِ والنهْيِ، وجزاءُ ذلك الجنةَ، وأن جزاءَ العِصْيان الخُلودُ في النار؛ كما هو صريحٌ في قولِه:" كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى"[1]. وأن مَن قدِمَ على الله تعالى بغَيْر زادٍ من التقْوَى لا ينْتَفِعُ بعمَلِ أحدٍ، ولا بشَفاعَةِ أحدٍ، إذ ذلك اليومُ هو{ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ}[الانفطار/19].

5– المبحث الخامس: كيفية تشكِيل المرجئة لأحاديثِ الشفاعة للفسَّاق

قدَّم المعتزِلةُ نقْدًا لِمُتُونِ أحاديثِ الشفَاعَةِ، وبالأخصّ للأخبارِ الطويلة في ذلك، حيْثُ يوجَدُ النَصُّ في بعضِها على انْتِفاعِ الفُسَّاقِ منها. وإجْمالًا، فقد ردُّوا الاستِدْلالَ بِها لِوُجُوهٍ، هي " أن هذه الأخبارَ أخْبارٌ طويلَةٌ، فلا يُمْكِنُ ضبْطُها بلَفْظ الرَّسُولِ صلَّى الله علَيْه وسلَّمَ، فالظاهِرُ أنَّ الرَّاوِي إنّما رواها بلَفْظِ نفْسِه؛ وعلى هذا التقْدِيرِ لا يكُون شَيءٌ منها حجَّةً. وثانيها: أنَّها خبَرٌ عن واقِعَةٍ واحِدةٍ، وأنها رُوِيَتْ على وُجُوهٍ مُخْتلِفةٍ مع الزِّياداتِ والنُّقْصَاناتِ؛ وذلك أيضاً مِمَّا يطْرُقُ التُّهْمَةَ إليها. وثالِثُها: أنها مُشْتَمِلَةٌ على التشْبِيه، وذلك باطِلٌ أيضاً، يطْرَقُ التهْمَةَ إليها. ورابِعُها : أنها ورَدَتْ على خِلاف ظاهِرِ القُرْآنِ، وذلك أيضاً يطْرُقُ التهْمَةَ إليها. وخامِسُها: أنها خبَرٌ عن واقِعَةٍ عظِيمَةٍ تتوافَرُ الدَّواعِي على نقْلِها، فلَوْ كان صحِيحاً لوَجَبَ بلُوغُه إلى حدِّ التواتُرِ؛ وحيْثُ لم يكُنْ كذلك؛ فقد تطرَّقَتْ التهْمَةُ إليها. وسادِسُها: أن الاعْتِمادَ على خبَرِ الواحِدِ الذي لا يُفِيدُ إلا الظنَّ في المسائل القطْعِيَّةِ غيْرُ جائِزٍ"[2].

وقد يبْدو لغيرِ العالِمِ المُنقِّرِ أن هناك مُبالغَةً في مِثلِ هذا النقْدِ، وأن سببَه هو إنْكارُ المُعْتَزِلَةِ

[1]– صحيح البخاري– ح 6737

[2]– الرازي– مفاتيح الغيب 92/2

الشفاعةَ للفُسَّاقِ نفْسِها. والحقيقةُ غيرُ ذلك، إذْ أنهم لم ينْفَرِدوا بنقْدِ متُونِ هذه الأخبار، بل قد شاركَهم في ذلك الكَثِيرون من أهل السنَّةِ، بل من عُلَماء الحديثِ بالذّاتِ؛ وإنْ كان غرَضُ الفرِيقَيْن مُخْتَلِفًا، لأن المُعْتَزِلَةَ أرادُوا إبْطالَ الاسْتِدْلال بِها، بينما كان غرَضُ شُرَّاحِ الحديث مُحاوَلةَ تشْكيلِ صورةٍ مُتكامِلةٍ عن الموْضوعِ، وذلك باستِبْعادِ العناصِرِ التي تبْدو غيْرَ مُسَلَّمةٍ نظَرًا للإشْكالاتِ التي تُثيرُها، وترْتيبِ ما قبِلُوه منها تَرْتيبًا يُشكِّلُ بِنْيَةً مُنْسَجِمَةً. واخْتِلافٌ آخر، وهو أن نقْدَ المُعْتَزِلَةِ يَعْتَمِدُ على مُسلَّماتٍ في نظريَّة المعْرِفةِ، إذ أنهم عُلَماءُ أصولٍ؛ والتي على أساسِها، مثلا، يُرَدُّ، أو يُشَكُّ في صحة خبَرٍ مُتَعلِّقٍ بأمرٍ عظيمٍ يرْوِيه الشخْصُ والشخْصانِ والثلاثَةُ، مع أن الأصْلَ أنْ يكون العِلْمُ به مستَفِيضًا بين الناس. ولا يمْنَعُ هذا أنه من المُمْكِنِ أنْ يكون لهم نقْدٌ حديثِيٌّ، إذ لهم مُسَاهَمَةٌ في دراستِه، كما تدلُّ على ذلك كتُبُ الرِّجالِ، ولكنه لم يبْلُغْنا لأنه ضاع في جُمْلَةِ ما ضاع من كُتُبِهم. وأنا أرجِّح هذا، لأنني شخْصيًّا أقوم بالنقْد المعْرِفيّ، لكنَّنِي أقومُ قبل ذلك، دائِما، بنقْدِ الأخبارِ نقْدًا يقُومُ على المناهِجِ المُعْتمَدة بين أهْلِها؛ إذ أنا بصدَدِ درْسِ قضايا دينيَّةٍ تعْتَمِدُ صِحَّتُها، بالأساس، على صحَّة الخَبَرِ؛ وأعْتَقِدُ أن عُلماءَ المُعْتَزِلَةِ إنْ لم يكونوا يفْضُلونَني في هذا، فهُمْ لا يقِلُّون عنِّي. وعلى العكْسِ من هذا، فإن نقْدَ علماءِ الحديثِ يقوم على المناهج المُعْتَمَدَة عند أهْلِ هذا الفنِّ، والتي تقوم بالأساسِ على دراسة الأسانيدِ، ومُعارَضة الرِّواياتِ.

وفي هذا الخصُوصِ، فقد صرَّح محمد بن عُبيْدٍ، وهو أحدُ شُيوخِ البخاري، بما يُشْبِه أنْ يكون دليلا على صحَّةِ ما انْتَهى إليه المُعْتَزِلَةِ من أن الأخبارَ الطِّوالَ في الشفاعة غيْرُ مَحْفُوظةٍ عن الرسولِ الكريم، مِمَّا يجعلُها عرْضَةً لإسْقاطِ أشياءَ مُهِمَّةٍ، أو تغْيِير معانيها برِوايتِها بلفْظٍ غيرِ لفظِه؛ إذ قال البخاري بعد إخراجه للحديث 3092 :" قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ: لَا أَحْفَظُ سَائِرَه". وأوْرَدَ ابنُ حجَرٍ، عند شرحِه للحديث 6080، عن الداوُدِيّ قوْلُه:" كَأَنَّ رَاوِيَ هَذَا الْحَدِيث رَكَّبَ شَيْئًا عَلَى غَيْر أَصْله، وَذَلِكَ أَنَّ فِي أَوَّل الْحَدِيث ذِكْرَ الشَّفَاعَة فِي الْإِرَاحَة مِنْ كَرْب الْمَوْقِف، وَفِي آخِره ذِكْرُ الشَّفَاعَة فِي الْإِخْرَاج مِنْ النَّار، يَعْنِي: وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُون بَعْد التَّحَوُّل مِنْ الْمَوْقِف، وَالْمُرُور عَلَى الصِّرَاط، وَسُقُوط مَنْ يَسْقُط فِي تِلْكَ الْحَالَة فِي النَّار؛ ثُمَّ يَقَع بَعْد ذَلِكَ الشَّفَاعَة فِي الْإِخْرَاج. وَهُوَ إِشْكَالٌ قَوِيٌّ..."[1].

[1]– فتح الباري 410/18

وأوْرَدَ عنه، عند شرحِه للحديثِ 6956، نقْدَه لِما وَرَدَ فيه، وفي غيرِه، من قوْلِ الرسول الكريم :"أمَّتِي، أمَّتي"، وهو قوْلُه :" لَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا، لِأَنَّ الْخَلَائِق اِجْتَمَعُوا وَاسْتَشْفَعُوا؛ وَلَوْ كَانَ الْمُرَاد هَذِهِ الْأُمَّة خَاصَّة لَمْ تَذْهَب إِلَى غَيْر نَبِيّهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْجَمِيعُ. وَإِذَا كَانَتْ الشَّفَاعَة لَهُمْ فِي فَصْل الْقَضَاء، فَكَيْف يَخُصّهَا بِقَوْلِهِ: أُمَّتِي، أُمَّتِي. ثُمَّ قَالَ: وَأَوَّل هَذَا الْحَدِيث لَيْسَ مُتَّصِلًا بِآخِرِهِ، بَلْ بَقِيَ بَيْن طَلَبهمْ الشَّفَاعَة، وَبَيْن قَوْله: فَاشْفَعْ، أُمُورٌ كَثِيرَة مِنْ أُمُور الْقِيَامَة"[1].

ولا يتوقَّفُ الأمْرُ عند ما قاله أحمد بن نصر الداوُدِيّ تعْليقًا على الحدِيثَيْنِ المذْكورَيْنِ، بل هو يتجاوَزَ ذلك كثيرا؛ فإن الناس، مثلا، في الحديث 6080 عند البخاري، كما في الحديث 4116، كانوا في الموْقِفِ؛ ثم يسْألُون الأنْبياءَ عليهم السَّلامَ أنْ يشْفَعُوا لهم للتخَلُّص من هوْلِه، حتَّى يصِلُوا إلى سيِّدِنا محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، فيَذْهَبُ هو إلى الشفاعَةِ في أمَّتِه، ويَدَعُ عمُومَ الناس. وفي الحديث 4116، 4343، 6080 يسْألُه الناس الشفاعَةَ العامَّةَ، فيَشْفَعُ هو لأمَّتِه دون الناس، وفي آخر الحديث 4343 :" سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ؛ فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي، يَا رَبِّ، أُمَّتِي، يَا رَبِّ، أُمَّتِي، يَا رَبِّ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنْ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ الْأَبْوَابِ". ثم في غيْرِ هذا الحديثِ لا توجَدُ أدْنى إشارةٍ إلى هذا المعْنَى، وفيها يعُودُ النبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ لسُؤالِ الله تعالى الشفاعَةَ مرَّاتٍ، وهذا غيرُ موْجودٍ فيه.

ويدلُّكَ ما انتهَيْتُ إليه حين دراسَتي للأحاديثِ الوارِدة في الإرْجاءِ والشَّفاعةِ في مُجْمَلِ هذا الكِتاب، وبالأخصِّ في هذا الفصْلِ؛ إضافة إلى ما انتَهى إليه غيري من النقَّادِ من المعْتزِلةِ والمُرْجِئَةِ على اضْطِرابِ مضْمُونِ الكثيرِ من الرواياتِ الطويلةِ بخاصَّةٍ؛ ممَّا يُبَيِّنُ أنها تشَكَّلَتْ من عناصر مُخْتَلِفة، أوَلُّها الأصْلُ الذي بُنِيَتْ عليه، وهو الحقيقة العقَدِيَّةُ المُتَمَثِّلة في الشفاعَةِ النبَوِيَّةِ، والذي أُضِيفَتْ إليها تفْصِيلاتٌ تعودُ إلى تفْسِير الناس الطبيعِيِّ، أقْصِدُ البرِيءَ، لكَيْفِية هذه الشَّفاعَةِ؛ مع عناصِرَ موْضُوعةٍ عمْدًا لتوْجِيه الناسِ لفَهْمِ الموْضوعِ فهْمًا مُحَدَّدًا، هو الشفاعَةُ لكُلِّ مُوَحِّدٍ مهْما كان إجْرَامُه في حقِّ الله تعالى والخلْقِ؛ تمَّ دسُّها على الروَاةِ، ومن ثَمَّ انْتَشرتْ، رُوَيْدًا، حتَّى أصْبَحَتْ المُعبِّرَ عن حقيقة عقِيدة الشَّفاعَةِ عند ثُلُثَيْ المُسْلِمِينَ السنَّةِ في زمن ما؛ وما فَتِئَتْ تنْتَشِرُ حتى أصْبَحَتْ عقيدةً منْتَشِرةً فيهم جميعًا، بعد نهاية الاعْتِزالِ.

[1]– السابق 93/21

6- المبحث السادس: الحقيقة العقدية المنْسِية التي فضحت كذب أحاديث الشفاعة للفساق

قد سبَق لي القوْلُ أنّي عِشْتُ مُعْظَمَ حياتي، أي منذ بدَأْتُ التعَمُّقَ في طلبِ العِلْمِ، وذلك منذ حوالَيْ أربعين عامًا، أؤْمِنُ عن معرِفةٍ، بأنه يوجَدُ لكلَّ حقيقةٍ من حقائقِ الوُجودِ دليلٌ بيّنٌ على أنها حقيقةٌ، كما يوجدُ لكلِّ كذْبَةٍ في الوُجودِ دليلٌ بيّنٌ على أنها كذْبَةٌ؛ ويكْفِي "البحْثُ" "الصادِقُ" لمَعْرِفة ذلك. يدلُّ على هذه الحقِيقةِ الإيمانُ، حيثُ يسْتَحِيل تصَوُّرُ سماحِ الله تعالى باخْتِلاطِ الباطِل بالحقّ بِحَيْثُ لا يتَمايَزان، لأن في ذلك حُجَّةً عليه، إذ يعْتَذِرُ الخاطئِون بأنهم لم يَسْتَطِيعوا سلُوك الحقّ لاخْتلاطِه بالباطِلِ بحيثُ اسْتَحَالَ التمْيِيزُ بينهما؛ ولما كان مُسْتَحِيلا أنْ يكونَ للخَلْق حجَّةٌ على الحقّ تعالى، وجَبَ المصيرُ إلى أن التمْيِيز بينهما مُمْكِنٌ. كما يدلُّ على مِثْلِ هذا التمايُزِ التحْقِيقُ العِلمِيُّ. وعلى هذا، فقد ضمِن الله تعالى التمْيِيزَ بين الحقّ والباطِلِ والخطإ والصَّوابِ من كلّ وجْهٍ، بحيثُ أنهما لا يَخْتَلِطان إلا عند تَرْكِ البحثِ، أو عند التعَمُّد. وهذه حجَّةٌ على أهل الإسلام، كما أنها تصْلُحُ للردِّ على الزَّعْمِ بأن للفُضَلاء من أهل الدِّياناتِ حجَّةٌ في عَدَمِ اخْتِيارهم الإسلامَ دِينًا وبقائِهم على ما هم عليه، فاسْتِحْقاقُ الصالِحين منهم الثوابَ؛ لأن إمكانَ معْرِفَةَ الحقّ كانت، وستبْقى دائما مُمْكِنةٌ لكل أحدٍ.

وفيما يخُصُّ موْضُوعَنا، فإن ما يدُلُّ على أن غالِبَ الرواياتِ ليْسَتْ أكْثَرَ من بِناءاتٍ موْضُوعةٍ، لا يصِحُّ منها إلا أشْياءُ، أهَمَّها ما بُنيَتْ عليه، أي صحَّةُ اعْتِقادِ أن للرسُولِ الكريمِ شفاعَتانِ يومَ القِيامَةِ، ليس منْهُما الشَّفَاعَةُ للمُجْرِمين، هو أنها نسِيَتْ أنْ تتضمَّنَ أيَّ إشارةٍ إلى تفْصِيلٍ مُهِمّ من تفْصيلاتِ يومِ الحِسابِ، بل هو حقيقةٌ من حقائِقِه وعقِيدةٍ من عقائد الإسلامِ، رغم عَدَمِ اشْتِهارِها بين الناس؛ وهو أنه لا يوجدُ في ذلك اليومِ نارٌ واحِدةٌ، بل نارَان مُتَمايِزَتانِ. ولعلَّ من فضْلِ الله تعالى على الناس، بل من فضْلِه عزَّ وجلَّ أن هذه العقِيدَةَ غيْرُ منتشِرةٍ، وإلا لتَمَّ إدْخالُها في الروَاياتِ، فأصْبَحَ من الصعْبِ كشْفُ العناصِرِ الكَذِبِ في روايات الشفاعَةِ. ولَمَّا كان الأمْرُ كما وصَفْتُ، فقد غفَلَ الكذَّابُونَ عن هذه الحقيقةِ، فتمَّ تصْويرُ الرسُولِ الكريمِ يشْفَعُ في غيْرِ المكانِ الذي أرادوا أنْ يَجْعَلوا الناسَ يعْتَقِدون أنه شفيعٌ لأهْلِه. وبعِبارَةٍ أخرى: إن أحاديثِ الشفاعَةِ التي لم تكْتَفِ بتَقْرِير هذه الحقيقة فقط، بل ذهَبَتْ تعيّنُ مَوْضُوعَها، وهو إخْراجُ الفُسَّاقِ من النار، قد جعَلَتْ الرسُولَ الكريمَ يشْفَعُ لإخْراجِهم منها، أو يُخْرِجُهم بالفِعْلِ دُفعاتٍ بعْدَ دُفُعاتٍ،

قبْل أنْ يدْخُلوا النارَ أصْلًا، إذ النارُ التي كانوا فيها ليْسَتْ النارَ التي جعَلَها الله تعالى لعِقابِ الخاطِئين مِمَّن حقَّ عليهم العذاب، فتصِحُّ بالتالي الشَّفاعَةُ لهم إذ هم يُعَانُونَه؛ بل هي نارٌ أخْرَى، ستَحْدُثُ فيها الشفاعَةُ الحقِيقِيَّةُ، أي ليْسَتْ تلك التي زعَمَها المرجئةُ، إذْ المكانُ مناسِبٌ لذلك تَمامًا كما سنَرَى في حينِه.

وبالفِعْلِ، فإنك إنْ نظرْتَ في المصادر الدينيَّةِ ستَجِدُ القُرْآنَ الكريمَ يُخْبِرُ الناسَ، مُؤْمنَهم وكافِرَهم بأنهم سيَرِدون النارَ حتْمًا، إذ قال الله تعالى فيه:{ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا. ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا. ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا. وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا. ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}[مريم/68– 72].

وقد حاول بعضُ الناسِ، في كلِّ تاريخ الإسْلَامِ، أنْ يُنْكِرَ هذه الحقيقة؛ أو بالأحْرى أنْ يُنْكِرَ أن الوُرودَ هو دخُولُ النارِ، إذ تَجِدُ الخِلافَ فيها موْجُودًا منذ عُقودِه الأولى. ومن ذلك أن المصادر تذْكُرُ الجِدالَ في ذلك بين ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما ونافِعِ بنِ الأزْرَقِ، وهو رأْسُ الخوارِجُ الأزارقةِ؛ إذْ قال ابنُ عبَّاسٍ:" الوُرُودُ: الدخُولُ، وقال نافِعٌ: لا، فقرأ ابن عباس:{ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ}[النساء/98] أوُرُودٌ هو، أمْ لا ؟ وقال:{ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ}[هود/98] أوُرُودٌ هو، أم لا ؟ أما أنا وأنت فسَنَدْخُلُها، فانظُرْ هل نَخْرُجُ منها أمْ لا ؟ وما أرَى اللهَ مُخْرِجَكَ منها بتَكْذِيبِكَ... فضَحِكَ نافِعٌ"[1]. وقد جادَلَ ابن عبَّاسٍ في المسألة نفْسِها خارِجيًّا آخرَ سمَّتْه المصادرُ أبو راشِدٍ الحَرُورِيُّ، فاستدلَّ على رأيِه بقولِه تعالى :{ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ}[الأنبياء/102]، وهو استِدْلالٌ سنَعُودُ إلى إبْطالِه بعد حين، فقال له ابنُ عبَّاسٍ:" ويْلَكَ، أمَجْنونٌ أنت ؟ أين قوْلُه تعالى:{ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ}[هود/98]، وقوْلُه:{ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا}[مريم/86]، وقوْلُه:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا}[مريم/71]، والله، إنْ كان دُعَاءُ مَنْ مَضَى: اللَّهُمَّ، أخْرِجْنِي من النار سالِمًا، وأدْخِلْني الجنَّةَ غانِمًا".

وهذا الذي أخْبَر به ابنُ عبَّاسٍ هو حقِيقَةٌ من الحقائِق التي علَّمها الرسُولُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وعلِمَها أصْحَابُه. وإنك تجِدُ أثَرًا من ذلك في الحديث الذي سبقَ لنا دِراستُهُ، وهو عن

[1]– الطبري– جامع البيان 230/18

حفْصَةَ رضي الله عنها[1]، إذ جادَلتْه في قوْلِه:" لَا يَدْخُلُ النَّارَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ، الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا" فقالت:" بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ"، فَانْتَهَرَهَا؛ فقالتْ:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا}، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:{ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}". والشاهِدُ هو أن حفْصةَ قد فهِمَتْ أن الوُرودِ عامٌّ، أي أنه يَشْمَلَ البَرَّ والفاجِر، وأن معْناه دخُولَ نارِ المشْهَدِ؛ وقد أقرَّ رسُولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم هذا الفهْمَ، ولم يرُدَّه عليها، بل أكَّدَه بإخْبارِه أن المُتَّقين لنْ يبْقَوا فيها؛ وهو صريحُ معْنَى الآية.

ويؤكِّد هذا المعْنَى ما رواه أبُو هُرَيْرَةَ رضِيَ الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ:" لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ، فَيَلِجَ النَّارَ، إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ. قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا}"[2]. وما رواه بْنَ مَسْعُودٍ رضِي الله عنه، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَرِدُ النَّاسُ النَّارَ، ثُمَّ يَصْدُرُونَ مِنْهَا بِأَعْمَالِهِمْ"[3].

وهذه عقِيدَةٌ ثابِتةٌ عند سَّلفِ المُسلِمِينَ، حتى أن الحسَنِ البصْريّ أرْسلَ هذا المعنى عن الصحابةِ إرْسَالا، فقال :" كان أصحابُ رسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ، إذا الْتَقَوْا، يقُول الرجُلُ لصاحِبه : هل أتاك أنَّك وارِدٌ ؟ فيَقُولُ: نعم، فيقُولُ: هل أتاكَ أنَّك خارِجٌ منها ؟ فيقول: لا، فيَقُول: فَفِيمَ الضحِكُ إذًا"[4]. وقال ابنُ جُرَيجٍ: الوُرودُ الذي ذكَرَهُ الله في القرْآنِ: الدُّخُولُ. ليَرِدَنَّها كلُّ بَرٍّ وفاجِرٍ. في القُرْآنِ أرْبَعةُ أوْرَادٍ، { فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ}، و{حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ}، {وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا}، وقوْلُه:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا}[5]. وقد سبقَ لنا، قبل قليل، عرْضَ شهادةِ ابنِ عبَّاسٍ على خروجِ الخارِجين من نارٍ ليست هي نار العِقابِ؛ بل نارُ العرْضِ أو المشْهَدِ.

وقد جَرَى على هذا أهلُ التفْسيرِ، فأوْرَدُوا دِلالَةَ لفْظِ الوُرودِ على دُخُولِ جهَنَّم باعْتِباره المعْنَى الرّاجِح، وأوْرَدُوا غيْرَه من آراء الناسِ فيه باعْتِباره معْنًى مرْجُوحًا. وعلى هذا قال الطبريُّ:" { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا}[مريم/71]:" يقُولُ تعالى ذِكْرُه: وإنْ مِنْكُم، أيها الناسُ، إلا وارِدٌ جهَنَّمَ... قضَاءً مقْضِيًّا، قد قضَى ذلك وأوْجَبَهُ في أمِّ الكِتاب... وقال آخَرون: بلْ

[1]- انظر/ صحيح مسلم- ح 4552

[2]- صحيح البخاري-ح 1173

[3]- سنن الترمذي- ح 3084

[4]- مصنف ابن أبي شيبة 255/8

[5]- الطبري- جامع البيان 230/18

الوُرُودُ هو الدخُولُ، ولكنَّه عَنَى الكُفَّار دون المُؤْمِنِينَ... وقال آخَرُون: بل الوُرُودُ عامٌّ لكُلِّ مؤْمِنٍ وكافِرٍ، غيْرَ أن وُرُودَ المؤْمِنِ المرُورُ، ووُرُودُ الكافِرِ الدُّخُولُ"[1]. وقال الرازي:" وقال الأكْثَرُونَ : إنه عامٌّ في كلِّ مؤْمِنٍ وكافِرٍ، لقَوْلِه تعالى:{ وَإِن مّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا} فلَمْ يَخُصْ. وهذا الخِطابُ مبْتَدَأٌ مُخالِفٌ للخِطابِ الأوَّلِ، ويدُل عليه قوْلُه:{ ثُمَّ نُنَجِّي الذينَ اتَّقَوْا} أيْ من الوارِدينَ، مَنْ اتَّقى. ولا يَجُوزُ أنْ يُقالَ:{ ثُمَّ نُنَجِّى الذِينَ اتَّقَوْا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيّاً} إلَّا والكُلُّ وارِدُون. والأخْبارُ المرْوِيَّة دالَّةٌ على هذا القوْلِ"[2].

وغلْقًا لبابِ الأقْوَالِ التي يزْعُمُ أصْحابُها أن الوُرودَ ليْس مقْصُودًا به دخُولُ أهلِ الإيمان النارَ، مِثْلُهُم في ذلك مثل الكافِرين؛ لا بدَّ من مناقشةِ ما أوْرَدُوه من أدلَّة نقْضٍ. وهي ثلاثُ آياتٍ من القُرْآنِ الكَرِيمِ، هي قوْلُه تعالى:{ إِنَّ الذين سَبَقَتْ لَهُمْ مّنَّا الحسنى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ} [الأنبياء/101]، إذْ المُبْعَدُ عنها لا يُوصَفُ بأنه وارِدُها؛ وقوْلُه: { لاَ يَسْمَعُونَ حَسِيَسَهَا}[الأنبياء/102]، إذ لو ورَدُوا جهنَّم لسَمِعُوا حسِيسَها؛ وقوْلُه:{ وَهُمْ مّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ}[النحل/89][3].

وإن ردَّ الاستِدْلال بهذه الآيات لا يحْتاج إلى أكثر من تنْزيلِها منازِلِها، وذلك أن قوْلَ الله تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ}[الأنبياء/101] إخْبارٌ عن عدَمِ إقامة الأتْقِياء في النارِ التي هي مُسْتَقرُّ أهْلِها من الظالِمين، لا عن عدَمِ دُخولِ الأتْقِياءِ النار العامَّةِ؛ فمعْنى الآية مُطَابقٌ إذن، لقَوْلِه تعالى:{ ثمَّ نُنَجِّي الذين اتَّقَوْا}. والدليلُ على هذا لفْظُ " الإبعاد"، وقوْلُهُ تعالى قبْلَها:{ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ. لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ. لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُون}[الأنبياء/98– 100]، فأخْبَرَ عن خلودِ أهْلِ نارِ التعْذيبِ فيها، وأبْعَدَ الأتْقِياءَ عنه بما ورَدَ في الآية101. أمَّا قوْلُه تعالى:{ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ }[الأنبياء/102] فعَوْدةٌ إلى الإخْبارِ بأن الأتْقِياءَ لا يسْمَعُون حَسِيسَ النار التي هي للعَذابِ لا النارَ العامَّة، إذ تكُون حينَئِذٍ مُغْلَقةً على أهلِها، كما قال تعالى:{ علَيْهِمْ نارٌ مُؤْصَدَةٌ}[البلد/20]، ويكونُ الأتْقِياءُ في الجنَّة؛ أمَّا قوْلُه تعالى بعدها:{ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ

[1]– السابق 229/18...

[2]– مفاتيح الغيب 332/10

[3]– انظر/ الرازي– مفاتيح الغيب 332/10

تُوعَدُونَ}[الأنبياء/103]، فعَوْدةٌ أبْعَدُ من السَّابِقة، إذ أخْبَر عن حالِهِم قبْلَ حلُولِهم في النار العامَّةِ. وهي الآيَةُ التي سنَبْدَأ منها دِراستَنا لبعْضِ أحوالِ العرْضِ.

وبالفِعْل، فإن الكثير من الرواياتِ تُصَوِّرُ حالَ الناسِ يومَ العرْضِ تصْوِيرًا مُريعًا، تقْشَعِرُّ منه الجُلُودُ، ويُدْخِلُ الرهْبَةَ في القلُوبِ. وهي تَجْعَلُ، مثلا، مانِعَ الزكاةِ من أصْحابِ الغَنَمِ والإبِل وغيرِها يتعرَّضُ لوطْئِها ونطْحِها وعضِّها مدَّةً مَديدَةً، بحيْثُ كلَّما " جَازَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاس"[1]؛ وتتجَسَّدُ كنوزُ صاحِبِ الذهَبِ والفضَّةِ المانِعِ للزكَاةِ، والصَّدقاتِ الواجبة أيْضًا، في صُورةِ ثُعبانٍ " أقْرعَ، لَهُ زَبِيبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ، يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ، أَنَا كَنْزُكَ"[2].

ورغْمَ أن الحديثَ يُصَوِّرُ مُعاناة الناسِ جميعا، بما فيهم الأتْقِياءُ، من بعضِ الأمور، حيْثُ رُوِيَ، مثلا، أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" يَعْرَقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَذْهَبَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ آذَانَهُمْ"[3]؛ إلا أن الأمْرَ المُؤَكَّدَ أن هذه المعاناةُ لا تعودُ إلى إرادة الله تعالى تعْذِيبَ الصالِحِين من عبادِه، بل لطُولِ الوُقُوفِ في المشْهَدِ حيْثُ يرَوْن أنْواعًا من عذابِ الظالِمِين. أمَّا عذابُ المتَّقين فِعْلا، فيعُودُ إلى حالةِ التلهُّفِ التي يكُونُون عليها، إذْ أن طُولَ الانْتِظارِ يَحْرِمهم من تَحْقيقِ وعْد الله تعالى لهم بدُخول الجنة، ولو لفَتْرَةٍ. وعلى هذا، فإن استِنْجادَ الأتْقياءِ بالأنبياءِ للشفاعَةِ ليْس لتخْليصِهم من عذابٍ لا يَعْنِيهم، بل لبدْءِ الحِسابِ نفْسِه.

وعلى الذي يتَشَكَّك في هذا أن يقْرَأَ القُرْآنَ الكَرِيمَ، حيْثُ يَجِدُ فيه الإخْبارَ بحالِ التكْريمِ التي يكُون عليها الأتْقِياءُ في ذلك اليومِ الطويل. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. الَّذِينَ آَمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ. لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآَخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }[يونس/62-64]، وقوْلُه تعالى:{ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ. يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ}[الأنبياء/103، 104]. وعليه أنْ يتصوَّرَ أن معاناتِهم الوحِيدةُ هي ما قلْناهُ من حالِ الانْتِظارِ التي يكونون عليها؛ أمَّا كرَامتُهم فثَابِتَةٌ، كما تشْهدُ بذلك

[1]- صحيح البخاري- ح 1367

[2]- صحيح البخاري- ح 1315

[3]- صحيح البخاري- ح 6051

الآياتُ السَّابِقةُ، وكما هو صريحٌ بخاصَّةٍ في قوْلِه تعالى:{كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ. وَتَذَرُونَ الْآَخِرَةَ. وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ. إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ. وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ. تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ}[القيامة 20- 25]، حيْثُ أن المتَّقِين لا يكونون في حالِ الرؤْيَةِ لله تبارك وتعالى كما ظنَّ الذين اسْتَدَلُّوا بهذه الآيةِ على جواز رُؤْيَةِ اللهِ، بل في حالِ انْتِظارِ انتِفاعِهم من الوعْدِ، كما ذهب إلى ذلك المُعْتَزِلَةُ في تفْسيرِ الآيةِ؛ إذْ تدلُّ اللغةُ على أن كلِمَة " إلَى" هي مُفْرَدُ " آلَاءِ"؛ وكما تشْهَدُ له تثْنيَّة هذا المعْنَى في قوْلِه تعالى:{ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ. يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ. وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ. وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ. لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ. وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ. ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ. وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ. تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ. أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ}[عبس/33- 42].

وقد ورَدَ هذا المعْنى في الحديثِ، ومنه قوْلُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ؛ الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ، أَخْفَى، حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ"[1].

وعلى هذا، فطَبِيعةُ هذه النارُ غيْرُ طَبِيعة نارِ الخُلود، إذ هي للعرْضِ العامّ، حيثُ يَحْضُرُها المُكَلَّفون كافَّة على اخْتِلافِ أزْمِنَتِهم وأمْكِنَتِهم وأعْراقِهم وأعْمارِهم وأعْمالِهم. والعذابُ فيها هو، بالأساس، الانْتِظارُ، حيثُ يَمْكُثُ فيها الناسُ ما شاءَ الله تعالى أنْ يَمْكُثُوا، وهم بين الرَّجاءِ والخوْفِ؛ ويكونُ المتَّقُون فيها، على شدَّةِ الانْتِظارِ، في أمْنٍ من التعْذِيب، كما وردَ في بعْضِ الأخبار، ومنها ما أخْرَجَه أحمد عن أبي سُميَّةَ، وهو مَجْهُول، قال:" اخْتَلَفْنَا هَاهُنَا فِي الْوُرُودِ، فَقَالَ بَعْضُنَا: لَا يَدْخُلُهَا مُؤْمِنٌ، وَقَالَ بَعْضُنَا: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعًا، ثُمَّ يُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا؛ فَلَقِيتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا اخْتَلَفْنَا فِي ذَلِكَ الْوُرُودِ ... فَأَهْوَى بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: صُمَّتَا، إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: الْوُرُودُ الدُّخُولُ، لَا يَبْقَى بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ إِلَّا دَخَلَهَا؛ فَتَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا، كَمَا كَانَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، حَتَّى إِنَّ لِلنَّارِ، أَوْ قَالَ: لِجَهَنَّمَ، ضَجِيجًا مِنْ بَرْدِهِمْ، ثُمَّ يُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا، وَيَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا"[2].

[1]- صحيح البخاري- ح 620

[2]- مسند أحمد- ح 13995

وقد ظهَرَ بهذا الذي أوْرَدْناه أن الكثيرَ من الأحاديثِ الطويلَةِ في الشفاعَةِ قد أُلِّفَتْ من موادَّ مُخْتلِفةٍ، بعْضُها صحِيحٌ، وبعضُها موْضُوعٌ عمْدًا أو عفْوًا، إذ أنها تجْعلُ بدْءَ الشفاعَةِ يقَعُ بطَلَبٍ من الأتْقِياءِ، إذ هم الذين يطُوفُون على الأنبياءِ عليهم السَّلامُ راجين تدَخُّلَهم لدى الله تعالى لبدْءِ الحِساب؛ وليْس في هذه الأحاديثِ أيُّ إشارةٌ إلى الحِسابِ نفْسِه؛ وعِوضَ ذلك نَجِدُ فيها الرسُولَ الكريمَ يذْهَبُ إلى سؤالِ الشفَاعةِ للفُسَّاقِ، فيُخْرِجُهم قبْل البدْءِ فيه، أيْ قبْلَ معْرِفةِ الحُكْمِ عليهم بأنَّهم من أهْلِ النار. وعلى هذا، فقد انْتَقَضَتْ نظَرِيةُ المُرْجِئَةِ، أي زَعْمُهم بأن الفُسَّاقَ يدْخُلُون النار، ثم يَخْرُجون منها بالشفاعَةِ، إذ الواقِع أن الأحاديثَ التي يسْتَدِلُّون بها لا يوجَدُ فيها دُخُولُهم النارَ أصْلًا، لأن المكان الذي كانوا فيه هو نارٌ فِعْلا، لكنه ليس "النار"، بل مكانٌ لعرْضِ كلِّ الخلْقِ. وهو يستقِلُّ بعِلَلِه عن كلِّ واقعةٍ من وقائِع الحِساب والجزاء، كما سنرى في حينِه. وعلى هذا، أيْضًا، يَغِيبُ التفْصِيلُ الذي يقولون به من أن بعضَ الفُسَّاقِ يُغْفَرُ له بعد الحِسابِ، وبعْضُهم يُعذَّبُ في النار؛ ثم ينْجُو بالشَّفاعَةِ، إذ هذه الأحاديثُ التي يعْتَمِدون عليها تجْعَلُ الجميع ناجِيًّا قبْلَ الحِسابِ، وقبْل دُخولِ النار.

7- المبحث السابع: ظاهرة خلو المصادر من ذكر خروج أنواع الفساق من النار

وأحِبُّ، هنا، أنْ أُشِيرَ إلى ظاهِرةٍ مُثِيرةٍ للاهْتِمام؛ بحيْثُ أنها تصلُحُ، حتَّى في حالةِ انْفِرادِها، أي عدَمِ وجودِ دليلٍ سِواها، شاهِدًا على انْعِدامِ أيِّ سنَدٍ لفِكْرَةِ الشفاعةِ للفُسَّاقِ؛ وهي أننا لا نجِدُ في المصادِرِ أيَّ إشارةٍ، مهما كانت، إلى شفاعةِ الرسولِ الكريمِ لنَوْعٍ مُحدَّدٍ من الفُسَّاقِ، أو لفاسِقٍ مُعيَّنٍ بالذّاتِ، أو مشْهَدٍ أو خبَرِ خُروجِ أمْثالِ هؤُلاء من النار. وبعِبارَة أخرى: إن المصادرَ خالِيةٌ من ذِكْرِ الشفاعَةِ للمُسْتبِدِّين والمُتَجبِّرين والمُتَكبِّرين وللقتَلةِ ظُلْمًا، أو لقاتلِ نفْسٍ ظلمًا، أو للزُّناةِ والكذَّابين والسِّكِّيرين والغَشَّاشينَ والنمَّامين والمُغْتابين، أو لآكِلي أمْوالِ الناس بالباطِلِ كالغاصِبين وقُطَّاعِ الطُرقِ واللُّصوصِ والمُطَفِّفين والمُتَسوِّلين بغيرِ رخْصةٍ من الشَّرْعِ... كما تَخْلو من مشاهِد خروجِ أهلِ الحِقْد والحسَدِ والحِرْصِ والجشَعِ ...

وعلى العكْسِ من هذا، فإن هذه المصادِرُ تكاد تفِيضُ بذِكْرِ وعِيدِ أنواعِ الفُسَّاقِ، أي أنها تُحَدِّدُ أعْمالا بعيْنِها حكَمَتْ عليها بأنها فِسْقٌ، وأوْرَدتْ الوعيدَ في أصْحابِها صريحًا مُحَدَّدًا؛ ثم

ذكَرَتْ ألْوانًا من العذَابِ الذي ينْتَظِرُهم، إمَّا مُجرَّداً، وإمَّا مشْفُوعًا بذِكْرِ الخُلودِ فيه. ولن أتوقَّفَ هنا عند آياتِ الذكْرِ الحكيم، فقد أوْرَدْتُ منها في هذا الكِتابِ ما يكْفي لكلِّ ناصِحٍ لنفْسِه؛ بل سأذكُر أحاديثَ ما أوْرَدْتُها سابِقا. ومنها قوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"... وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ؛ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّابًا"[1]، وقال:" لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ"[2]، وقال:"... أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ، كُلُّ جَوَّاظٍ زَنِيمٍ مُتَكَبِّرٍ"[3]، وقال:" يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِيَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا؛ يَقُولُ: يَا رَبِّ، هَذَا قَتَلَنِي، حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنْ الْعَرْشِ. قَالَ: فَذَكَرُوا لِابْنِ عَبَّاسٍ التَّوْبَةَ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:{ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ}. قَالَ: مَا نُسِخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَا بُدِّلَتْ؛ وَأَنَّى لَهُ التَّوْبَةُ"[4]، وقال:" رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ، أَتَيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهَرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَعَلَى وَسَطِ النَّهَرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ؛ فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ، رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا ؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهَرِ، آكِلُ الرِّبَا"[5]، وقال:" دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ، فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا؛ فَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ"[6].

ومنها قوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ، مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ، الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ؛ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ"[7]، وقال:" أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي، يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا؛ فَيُعْطَى

[1]- صحيح البخاري- ح 5629

[2]- صحيح مسلم- ح 131

[3]- صحيح مسلم- ح 5093

[4]- سنن الترمذي- ح 2955

[5]- صحيح البخاري- ح 1943

[6] صحيح البخاري- ح 3071

[7]- صحيح البخاري- ح 2269

هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ"[1].

وتُشْبِهُ هذه الظاهِرةُ ظاهِرةً أخرى من حيْثُ النوْعُ، ولكنها أكبرُ دِلالةً على انْتِفاء الشفاعَةِ للفُسَّاقِ؛ ذلك أننا قرَأْنا القُرْآنَ الكريمَ، فخَتَمْناه، فما وجَدْنا فيه آيةً، أو بعْضَ آيةٍ، أو كلِمَةً تُشيرُ إلى عدَمِ خُلودِ بعْضِ أصْحاب النار فيها؛ أو خُروجِ جماعةٍ، أو فرْدٍ واحِدٍ، مهما كان، من نار العِقابِ بعد دُخُولِها، وعلى بيانِ أسباب خُروجِهم منها، سواءً كان بالشفاعَةِ أو بغَيرْها؛ فإن الله تعالى لا يَسْتَحْيِي من الحقّ. ويتأكدُّ الاستِدْلالُ بهذه الظاهرَةِ، إن علِمْنا شيئَيْن، أولُهُما: أن مسألَةَ إعْلامِ الناسِ بحقائِقِ الوَعْدِ والوَعِيدِ مسْألَةٌ عقَديَّةٌ، بل هي مسألة عقَديَّةٌ جوْهَرِيَّةٌ، إذ هي أساسُ بيانِ وتفْصيلِ أصْلٍ من أصولِ الإيمَانِ، وهو الإيمَانُ بالبعْثِ والجزاء، إضافةً إلى أنها رُكْنٌ في حضّ المكلَّفين على الالْتِزامِ بالتكْليفِ، وليْسَت تفْصِيلًا من تفاصيلِ كيْفِيَّاتِ العِباداتِ التي كلَّفَ الله تعالى نبيَّه بِبَيانِها للناسِ. وثانيهُما: جرَيانُ عادةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ عل أنْ يتوَلَّى بنفْسِه بيانَ حقائِقِ أيّ مسألة عقديَّةٍ، كما هو الحالُ في التّكْليفِ بالعِباداتِ من حيْثُ نوْعُها وأرْكانُها، تماما كما هو الحالُ في أصولِ المُعامَلاتِ وأُمَّهاتِ مسائلِ السُّلوكِ والأخْلاقِ.

إنَّما الذي وجدْناهُ أن الناس جميعًا يرِدون نار العرْضِ أو المَشْهَدِ، ثم يُحاسَبون، ثم يُقَسَّمون بعد انقِضائِه إلى فرِيقَيْن، فريقٌ في الجنة، وفريقٌ في النار، كما قال الله تعالى:{ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ}[الشورى/7]، وقال:{ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا. وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا}[مريم/85، 86]؛ ونجِدُ فيه أن أصْحابَ الجنة يُخَلَّدون في النعِيم، كما قال الله تعالى:{ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}[الزمر/73]؛ ونجِدُ فيه أصْحابَ النار من الخالِدين فيها، كما قال تعالى:{ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ. قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ}[الزمر/71، 72].

[1]- صحيح مسلم- ح 4678

كما وجدْنَا أحاديثَ معْلُولةً في ذاتِها، وهي معْلُولةٌ بالمُخالَفَة لصَرِيح القُرْآنِ الكَرِيمِ ولِصَحِيحِ الأحاديثِ، تَجْعَلُ الرسُولَ الكريمَ يُخْرِجُ أنْواعا من الخاطِئين غيرِ المُحَدَّدين بدَعْوَى أن معهم ذرَّةً من الإيمان؛ ومن نارٍ ليْسَتْ هي نارُ العِقابِ أصْلا، وقبل أنْ يبْدَأَ الحِسَابُ ويُوضَعَ المِيزانُ.

الفصل الثامن:
الشَّفاعَةُ، إعادَةَ تعْلِيمٍ

1- المبحث الأول: الفَهْمُ الوَعِيدِيُّ للشَّفاعة الثانية

1-1- المطلب الأول: الشَّفاعَةُ لزيادة ثواب الصالِحين، نقْدُ نقْدِ الأشعَرِيّ

كان من جملة العقائدِ التي ردَّها أبو الحسنِ الأشْعَرِيّ على المُعْتَزِلَةِ القوْلُ بأن الإنسانَ قادِرٌ على فعْلِ الخيْرِ والشرّ بقُدْرةٍ أقْدَرَه الله بها على اخْتِيارِ أحَدِ الضدَّيْنِ وفِعْلِه، أو ترْكِ الفِعْلِ؛ والْتَزَمَ القوْلَ بالجبْرِ، أيْ أن الله تعالى هو فاعِلُ الخيْرِ والشرّ فيه[1]. كما ردَّ عليهم مذْهَبَهم بأن الجنةَ والنارَ تُكْتَسَبانِ بالاستِحْقاقِ، وذهب إلى أنها فضْلٌ من الله يُؤْتِيه مَن يَشَاءُ من خلْقِه ويَحْرِمُ منه مَنْ يَشَاءُ منهم؛ إضافة إلى ردِّ مَذْهَبِهم في الإيمَانِ، حيثُ قرَّرُوا أن فرْضَ الله تعالى على المُكلَّفين هو الإيمَانُ الحقُّ، وهو التصْدِيقُ والعمَلُ بالأمْرِ والنهْيِ كلِّه، والتوْبَةُ النَّصُوحُ عند ارْتِكابِ الكبائِرِ، وأن الفاسِقَ، أي مُرْتكِبَ الكَبيرَةِ، خالِدٌ في النار؛ وقال بأن العمَلَ بالشَّرْعِ الشَّرِيفِ ليس من أرْكَانِ الإيمَانِ، كما اعْتَقَدَ أن الإرْجَاءَ وشفاعَةَ الرسُولِ الكَرِيمِ، وغيْرِه من الشافِعين، لكلِّ مؤمنٍ، أي مُصَدِّقٍ بعقائِدِ الإسْلَامِ، حقِيقةٌ. وهذا مُناسِبٌ لقَوْلِه بأنْ لا فاعِلَ في الحقيقة إلا الله تعالى وأن الثوابَ فضْلٌ منه والعِقابَ نِقْمَةٌ منه، وأن هذا هو العدْلُ. ولهذا، ردَّ فهْمَ المُعْتَزِلَةِ الذي شارَكوا فيه غيرَهم من المُسْلِمِينَ في علَّةِ الشَّفَاعَةِ العامَّةِ، دون أن يُدْرِكَ أنه يَرُدُّ أثْبَتَ النُّصُوصِ فيها؛ كما ردَّ ما اخْتَصُّوا به من جُمْلَةِ فِرَقِ السنَّةِ والجماعَةِ، حيْثُ نفَوْا الشَّفَاعَةَ للفُسَّاقِ، وفسَّروا ما جاء من نُصوصٍ شرْعِيةٍ ثابِتَةٍ فيها على أنها تتعلَّقُ بالصَّالِحين من حيثُ حصُولُهم بها على أجُورِهم ولزِيادة ثوابِهم. وهو الأمرُ الذي يُوافِقُهم فيه، كما هو معْلومٌ، الإباضيَّةُ والزَّيْدِيَّةُ.

وقد كان عُمْدَةُ نقْدِه أنْ اجْتَهَدَ في إثْباتِ "لامَعْقُوليَّة" الفهْمِ المُعْتَزِلِيّ للشَّفَاعَةِ، وذلك في مُقابِلِ "معْقوليَّةِ" الفهْمِ الإرْجائيّ؛ فقال:" وإنْ قالوا: [هي] للمُؤْمِنِينَ المُبشَّرين بالجنة، الموْعُودِين بها، قيل لهم : فإذا كانُوا موْعُودِين بالجنة، وبِها مُبَشَّرينَ، واللهُ تعالى لا يُخْلِفُ وعْدَهُ، فما معْنَى الشَّفَاعَةَ لِقَوْمٍ لا يَجُوزُ عنْدَكُم أنْ لا يُدْخِلَهم اللهُ جناتِه؛ ومِن قوْلِكُم أنهم قد اسْتَحَقُّوهَا على الله عز وجل، واسْتَوْجَبُوها عليه سُبْحانَه ؟ وإذا كان الله تعالى لا يظْلِمُ مِثْقالَ ذرَّةٍ، وكان تأْخِيرُهم عن الجنةِ ظُلْمًا، فإنَّما يشْفَعُ الشُّفَعاءُ إلى الله تعالى في أنْ لا يَظْلِمَ على مذاهِبِكم؛ تعالى اللهُ عن افْتِرائِكُم عليه عُلُوًّا كبيرا. فإنْ قالوا: يشْفَعُ النبِيُّ صلَّى الله علَيْهِ و سلَّمَ إلى الله تعالى في أنْ يزِيدَهُم من

[1]- روي أن أبا الحسن الأشعريّ ارتقى كرسيًّا في مسجد البصرة، يوم جمعة، وقال بأعلى صوْتِه:" مَن عرفَني فقد عرفَني، وَمن لم يعْرِفْني فأنا أعَرِّفه بنَفْسي، أنا فلان بن فلان، كنت... أنَّ أفعالَ الشرِّ أنا أفْعَلُهَا، وأنا تائِبٌ مُقْلِعٌ" ابن خِلِّكان- وفيات الأعيان 285/3

فضْلِهِ، لا في أنْ يُدْخِلَهُم جنَّاتِهِ. قيل لهم: أوَ ليْسَ قد وعَدَهُم الله عزَّ وجلَّ ذلك، فقال تعالى:{ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِه}[النساء/173]، والله تعالى لا يُخْلِفُ وعْدَهُ؛ فإنَّما يُشْفَعُ إلى الله تعالى عنْدَكُم مِنْ أنْ يُخْلِفَ وعْدَه؛ وهذا جَهْلٌ منكم. وإنَّما الشَّفَاعَةُ المعْقُولَةُ فيمَنْ اسْتَحَقَّ عِقابًا أنْ يُوضَعَ عنه عِقابُهُ، أو في مَنْ لَمْ يعِدْه شيْئًا أنْ يتَفَضَّلَ علَيْهِ به؛ فأمَّا إذا كان الوعْدُ بالتفَضُّلِ سابِقًا، فلا وَجْهَ لِهَذَا "[1].

وقد يرى المُرْجِئَةُ، وبالأخصّ الأَشَاعِرَةُ منهم، أن هذا مُنْتَهَى الإبْطالِ لمَذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ في الشَّفَاعَةِ. ويَجِبُ على كلّ مَنْ يرى هذا أنْ يعْلَمَ، أوّلا، أن الرجُلَ قد أبْطَلَ علَّةَ مذْهَبِ نفْسِه، أو علَّة نِصْفِ مذْهَبِه في الشَّفَاعَةِ على التحْقِيقِ؛ وهو النِّصْفُ الذي أجْمعَ عليه المُسْلِمُونَ قاطِبةً، بلا مُخالِفٍ، منذ وُجِدَ الإسْلَامُ إلى يوْمِ الناسِ هذا، وهو القوْلُ بأن للرَّسُولِ الكريمِ شَفَاعَةً عامَّةً، الغرَضُ منها تخْلِيصُ المُؤْمِنِينَ، أو النَّاسِ كلّهم، من هوْلِ الموْقِفِ. بل إن الرجُلَ قد أبْطَلَ، عن غيْرِ وعْيٍ، جميع الرواياتِ الوارِدَة في الشَّفَاعَةِ، سواءً أكانت صحِيحَةً صِحَّةً مُطْلَقة أو صَحِيحةً احْتَوَتْ على علَّةٍ، أو موْضُوعَةً؛ حيثُ أجْمَعَتْ على أن الغرَضَ من الشَّفَاعَةِ العامَّةِ هو هذا الخلاصُ بالذَّاتِ؛ ومن ذلك قوْلُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم:" أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ، الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ؛ يُسْمِعُهُمْ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمْ الْبَصَرُ؛ وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنْ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ، وَلَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ؟"[2].

وبهذا يُعْلمُ أن قوْلَ الأشعري أن لازِمَ مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ من أن الشَّفَاعَةَ الأُولَى تكون رجاءً للإسْراعِ في إدْخالِ المُحْسِنين الجنة، هو أنهم يقولُون: بأن تأْخِيرَهم عن الجنة ظُلْمٌ من الله تعالى، وأن الشَّفَاعَةَ تكون لرَفْعِه، هو مُجَرَّدُ زعْمٍ، لأن المُعْتَزِلَةَ ما قالوا ذلك من تِلْقاءِ أنفُسِهم، بل هم لم يفْعَلُوا أكْثَرَ من تقْريرِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ التي أجْمَعَتْ دِلالاتُ مضَامينِها على أن الخلاصَ من الانْتِظارِ في الموْقفِ يتحَقَّقُ بشَفاعَةِ الرسُولِ الكَرِيمِ، وأن ذلك هو تَجَلِيّ الوعْدِ الإلَهِيّ بأنه صاحِبُ المقامِ المَحْمُودِ. وبغضّ النَّظر عن تأْكِيده للزعْمِ الشّائِعِ عن المُعْتَزِلَةِ من أنهم يُوجِبون على الله تعالى فِعْلَ أشْياءَ، والذي يتعمَّدُ خُصُومُهُم ترْدِيدَه لتَنْفيرِ الناس عن مذْهَبِهم، حيْثُ يتعَمَّدون أنْ لا يُقدِّموا لهم معْنَى هذا الوُجُوبِ، حيْثُ أنهم، على غيرِ ما يُوحِي به كلامُ خُصُومِهم، لا يُقَرِّرون

[1]- الإبانة عن أصول الديانة- ص 241

[2]- صحيح البخاري- ح 4343

أن للخلْقِ قُدْرَةً على "فرْضِ" شيءٍ على الله تعالى؛ بل هم يقْصِدُون به وُقوعُ ما أخْبَرَ الله تعالى أو وَعَدَ بوُقوعِه دون خُلْفٍ، فهو، إذن، وُجوبٌ على الله تعالى بما أوْجَبَه على ذاتِه المقدَّسة. بغضّ النظَر عن هذا، فإن اعْتِمادَه على إبداء الاستِغْرَابِ، بل الاستِهْجانِ لعَقيدةِ المُعْتَزِلَةِ التي تُفَسِّرُ الشَّفَاعَةَ الثانية بأنها لِزِيادَة ثواب المُسْتَحِقّين من عباد الله الصالِحين هو مَحْضِ الشَّغَب.

ويُمْكِنُ أنْ يُردَّ مثْلُ هذا الاستِدْلالِ بأبْسطِ سبِيل، وهو التنْبِيهُ إلى أن الرجُلَ يبْدُو جاهِلا بمذْهَبِ جمْهُور المُسْلِمِينَ، بما فيهم ما آمَنَ به هو نفْسُه، وهو الجبْرُ؛ إذْ على مُسلَّماتِ هذا المذْهَبِ، فإن قوْلَ المُعْتَزِلَةِ بوُقوعَ زيادة الثوابِ عند شَّفَاعَةِ الشافِعين، ليْسَ شيْئًا غريبًا، كما أنه ليسَ مُسْتَهْجَنًا؛ إذ يكْفِي في تقْرِيرِه مذْهَبًا الثُّبُوتُ. أقْصِدُ أنه إنْ كان مذْهَبًا نصَّ الله تعالى عليه، لكان القوْلُ به واجِبًا، سواءً علِمْنا سرَّ ذلك أو جهِلْناه، أي أن تعْليلَه هو نفْسُ ثُبوتِه؛ ولكان استِهْجَانُه وردُّه كفْرًا؛ إذ هو لا يعْدُو أنْ يكون مُعادِلًا لخلْقِ الله تعالى لنَوْعٍ من الملائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، وتكْليفِهم بأعْمالٍ لا يعْلَمُ عدَدَها وأنْواعَها إلا الذي خلقَهم، ومنها أن منهم الرُّسلَ والحمَلةَ للعرْشِ والحفظَةَ والكَتبةَ والخزَنَةَ... والله تعالى، مع هذا، قادرٌ على ألا يَخْلُقَهم، وعلى أنْ يخلُقَهم، ثمَّ يكلِّفَهُم بغيرِ هذا، أو ألا يُكلِّفَهم بشيءٍ منه أو من غيرِه، إذ هو مُسْتغْنٍ بذاتِه عن الأعْوانِ. أو هو مثْلَ أنْ يرْبطَ الله تعالى نزولَ المطَرِ بوُجودِ نوْعٍ من السَّحابِ، ونوْعٍ من الرياحِ؛ ومثلَ أنْ يرْبِطَ وُجودَ الوَلَدِ برجُلٍ على صِفةٍ مُحدَّدَةٍ وامْرَأةٍ على صفةٍ مُحدَّدَةٍ وحالٍ بينهما. وقد كان الله تعالى يسْتَطِيعُ أنْ يُنْزِلَ المطرَ وأنْ يُوجِدَ الولدَ بغيْرِ ما جعَلَه لذلك.

وعلى هذا، فقد كان يلْزَمُ الأشْعريَّ أنْ يُسَلِّمَ مذْهَبَ المُعْتَزِلَةِ، أو أنْ يُبْطِلَ مذْهَب الجبْرِ الذي يقُولُ به، إنْ أصرَّ على هذا الاستِدْلالِ. وفي كلتا الحالَتَيْن، فقد كان يجِبُ عليه أنْ يعْلمَ أن المُعْتَزِلَةَ قد عرَفوا أنَّ في تشْريعِ الله تعالى للشَّفَاعَةِ مقاصِدَ؛ ومنها إرادةُ الله تعالى بيانُ منْزِلةِ الشَّفيعِ[1]، أي بيان بلُوغِهِ عنده مكَانَة ساميَّةً، بِحَيْثُ تكون شفاعَتُه عنده، وهو خلْقٌ من خلْقِه، مَرْضيَّةً، هذا إضافةً إلى إرادة الله تعالى بيان مَنْزِلةَ الشَّفِيعِ من المشْفُوعِ له، وحقُوقِ الأتْقِياءِ على بعضِهم البعضِ. وكلُّ هذا يتأسَّسُ على مذْهبِهم في حريَّة الإنسان، والتكْليفِ بالمقْدُورِ عليه، وارْتِباطِ الجزاء، خيْرا وشَّرا، بالاستِحْقاقِ.

[1]- انظر/ عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة- ص 689

1-2- المطلب الثاني: شهَادة شفاعة المؤمنين للرسول الكريم

سأجْتَهِدُ فيما يلِي في بيانِ تَهافُتِ نقْدِ الأشعريّ، وغيرِه، للمُعْتزِلَةِ بأنْ أبيّنَ أن الاعْتِقادَ في تَخْصِيصِ الشَّفَاعَةِ لتحْصيلِ الصالِحين من المُسْتَحِقّين لثوابِهم، أي دخُولِ الجنة، أو لزيادةِ ثوابِهم هو حقيقةٌ واقِعةٌ تدُلُّ عليها الأدِلَّة الشَّرْعِيَّةِ الثابِتَةُ، أي التي ليْس لأحَدٍ فيها مَقالٌ؛ بل هي واقِعَةٌ لسيّدِ المُكلَّفين عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ نفْسِه؛ بِحيْثُ يكُونُ تفْسِيرُ المُعْتَزِلَةِ للشَّفَاعَةِ الثانية التفْسِيرَ الذي ذهَبُوا إليه ليْسَ شيْئًا غريبًا، بل هو أمْرٌ شرْعيٌّ يفْرِضُ على المُؤْمِنِينَ التَّسْليمَ لا الاستِهْجانَ؛ وإنْ كان هذا المذهبُ ذاتُه يحتوي على نقْصٍ بالِغٍ، وهو عَدَمُ التقْدِيرِ اللازِمِ لشرْطِ وُجُوبِ بُلُوغِ درَجَةِ الاستِحْقاقِ لانْتِفاعِ الصالِحين بذلك، وبالأخصّ الجهْلُ بالعلَّةِ الإلَهِيَّةِ التي تفرِضُه؛ والتي ينْحَصِرُ في بيانِها للناسِ رفْعُ حيْرتِهم من إثْباتِ هذا النوعِ من الشَّفَاعَةِ. وسنُعَالِجُ جزْءًا من هذا الأمرِ في ضوْءِ مناقَشَتِنا لإمام من أئِمة مذْهَب الأشْعَرِي، وهو الفَخْرُ الرازي؛ ثم تأتي تتِمّاتُه فيما سيأتي من مباحِثَ.

وبالفعْلِ، فقد ذهَب الرازي، وهو بصَدَدِ تفْسِير قوْلِه تعالى:{ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}[الأحزاب/56] إلى أن الغرَضَ من هذا الأمْرِ الإلَهِيّ هو "إظْهارُ التعْظيمِ" للرَّسولِ الكرِيمِ لا غيْرَ؛ وهو كلامٌ مُوافِقٌ، كما هو واضِحٌ، للعلَّةِ الأهمّ التي جعَلَها المُعْتَزِلَةُ لكِلْتَا الشَّفَاعَتَيْنِ، أي العامَّة والخاصَّة، وهو من هذه الناحِيَّة يصْلُحُ لإبْطالِ استِهْجَانِ شيْخِه، أبي الحسَنِ الأشْعَري، لِمَذْهَبِهم. قال:" إذا صلَّى اللهُ وملائكَتُه عليه فأيُّ حاجَةٍ إلى صلاتِنا ؟ نقولُ: الصَّلَاةُ عليه ليْس لِحاجَتِه إليها، وإلا فلا حاجَةَ إلى صَلاةِ الملائِكَةِ مع صَلاةِ الله عليه، وإنَّما هو لإظْهارِ تعْظِيمِه؛ كما أن الله تعالى أوْجَبَ علَيْنَا ذِكْرَ نفْسِه، ولا حاجَةَ له إليه، وإنَّما هو لإظْهارِ تعْظِيمِه مِنَّا، شفَقَةً علينا، ليُثِيبَنا عليه، ولهذا قال عليه السَّلَامُ:" مَنْ صلَّى علَيَّ مرَّةً، صَلَّى اللهُ علَيْه عشْراً"[1].

وقد انْتبَهَ الرازي، قبل أنْ يصِلَ إلى هذا الموْضِعِ، إلى أن النُّصُوصَ الوارِدةِ في هذه المسْأَلَة يُمْكِنُ أنْ تكُونَ دليلا على صحَّة مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ في أن العلَّة الأهمّ للشَّفَاعَةِ الثانية هي زِيادةُ ثوابِ الصالِحين من أهل الجنة، وليْسَ إنقاذَ الفُسَّاقِ من النار؛ إذ فيها دليلٌ قائِمٌ على أن شفَاعَةِ المُؤْمِنِينَ للنبيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ هي لتَحْصيلِ ثَّوابِه أو لزِيادتِه؛ حيْثُ أن فيها النصَّ على ذلك، مع عدَمِ تصَوُّرِ كوْنِه مُحْتاجًا إلى الشَّفَاعَةِ لإنْقاذِه من عقُوباتِ المعاصِي، إذ قد غُفِرَ

[1]- مفاتيح الغيب 375/12

له ما تقَدَّم من ذنْبِه وما تأخَّر، أي قد غُفِرَ له ما قبل النبُوَّةِ، كما غُفِرَ له ما بعْدَها على صِغَرِه ونُدْرَتِه. ولذلك حاوَلَ أنْ يُبْطِلَ ذلك، فلم يأْتِ في ذلك بطائلٍ، بل أثْبَتَ ما قصَدَ إلى نقْضِه بطريقةٍ ما، رغْم أنه أوْرَد كلامَه في المسألة في سِياقِ مُحاوَلةِ إلْزَامِ المُعْتَزِلَةِ. قال:" أجْمَعْنا على وُجُوبِ الشَّفَاعَةِ لِمُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ، فتأْثِيرُها: إما أنْ يكونَ في زِيادة المنافِعِ – هذا مذْهبُ المُعْتَزِلَةِ وغيرِهم من الوَعِيديَّةِ– أو في إسْقاطِ المضَارِّ – وهو مذْهبُ المُرْجِئَةِ– والأوَّلُ باطِلٌ، وإلا لكُنَّا شافِعِين للرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، إذا طلَبْنَا من اللهِ تعالى أنْ يزيدَ في فضْلِه، عندما نقول: اللَّهُمَّ، صلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ. وإذا بطَلَ هذا القسْمُ، تعيَّن الثانِي؛ وهو المطْلوبُ.

فإن قيل : إنَّما لا يُطْلَقُ عليْنا كوْنُنا شافِعين لِمُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ، لوَجْهَيْن، الأولُ: أن الشفيعَ لا بُدَّ أنْ يكونَ أعْلَى رُتْبةً من المشْفُوع له، ونحن، وإنْ كنَّا نطْلُبُ الخيْرَ له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ ولكن لَمَّا كنا أدْنَى رُتْبَةً منه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، لم يصِحْ أنْ نوصَفَ بكَوْنِنا شافِعين له. الثاني: قال أبو الحسين[1]: سُؤَالُ المنافِعِ للغَيْرِ إنَّما يكون شفَاعَةً، إذا كان فِعْلُ تلك المنافِعِ لأجْلِ سُؤالِهِ، ولوْلَاهُ لَمْ تُفْعَلْ، أو كان لسُؤالِهِ تأْثِيرٌ في فِعْلِها؛ فأمَّا إذا كانت تُفْعَلُ سواءً سألَهَا أو لم يسْأَلْها، وكان غرَضُ السائِلِ التقَرُّبُ بذلك إلى المَسْئُولِ... فإن ذلك لا يكون شَفَاعَةً له... وهذه حالتُنَا في حقِّ الرسولِ صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّمَ فيما نسْألُه له من اللهِ تَعالَّى، فلم يصِحْ أنْ نكُونَ شافِعين. والجوابُ على الأول: لا نُسَلِّمُ أن الرتْبَةَ معْتَبرَةٌ في الشَّفَاعَةِ. والدليل عليه أن الشفِيعَ إنَّما سُمِّيَ شفِيعًا، مأخُوذاً من الشفْعِ، وهذا المعنى لا تعْتَبَرُ فيه الرُّتْبَةُ، فسقَطَ قوْلُهُم؛ وبهذا الوجْه يسْقُطُ السُّؤالُ الثاني. وأيضاً، فنَقُولُ في الجواب عن السؤال الثاني: إناً، وإنْ كنَّا نقْطَعُ بأن الله تعالى يُكْرِمُ رسُولَه ويُعَظِّمَه سواءً سَأَلَتْ الأمَّةُ ذلك أمْ لَمْ تسأَلْ؛ ولكِنَّا لا نقْطَعُ بأنه لا يَجُوزُ أنْ يزيدَ في إكْرَامِه بسَبَبِ سُؤالِ الأمَّةِ ذلك ... وإذا كان هذا الاحْتِمالُ يَجُوزُ، وجَبَ أنْ يبْقَى تجْوِيزُ كوْنِنَا شافِعِينَ للرسُول صلَّى الله عليه وسلَّمَ. ولَمَّا بطَلَ ذلك باتِّفاقِ الأمَّةِ، بطَلَ قوْلُهُم"[2].

ويَجِبُ أنْ نُقرَّ، أوَّلا، بالنَّزاهَةِ الأخْلاقِية للرَّازِي، إذْ أبْطَلَ استِدْلَالَاتِ المانِعِين من تَقْرِيرِ حقيقة شفَاعَةِ المُؤْمِنِينَ للرسُولِ الكَرِيمِ، ولكنه في المُقابِلِ عجَزَ عن إقامة دليلِه الخاصّ على امْتِناعِها، فزَعَم أن حُجَّة ذلك هي الإجْمَاعُ. والحقيقةُ أنني ما رأيتُ في حياتي عالِمًا، مهما كان مذْهَبُه، بحثَ هذه المسألة تفْصِيلًا، فلا معْنَى لزَعْم الإجْمَاعِ فيها. وعلى فرْضِ صِحَّة هذا الحُكْمِ،

[1]- هو أبو الحسين البصري؛ محمد بن علي بن الطيّب. معتزليٌّ، أجمع الناس، الموافق والمخالف، على تمكُّنه من فنون العلم. ت 436هـ . انظر/ الصفدي- الوافي بالوفيات 493/1، وابن حجر- لسان الميزان 442/2

[2]- مفاتيح الغيب 89/2، 90

فإن من شُرُوطِ الإجْماعِ المُعْتَبَرِ أنْ يكون مُسْتَنِدًا إلى دليل شرْعِيٍّ، وهو غيرُ موْجُودٍ هنا، بل هو مُخالِفٌ للدَّلِيلِ.

وبالفِعْلِ، فإن تَحْقيقَ المسألة يدُلُّ على أن شَفَاعَةَ المُؤْمِنِينَ للرسُولِ الكَرِيمِ حقيقةٌ من الحقائِق، إذْ أن ترْغيبَه في الصَّلاةِ عليه ثابِتٌ، كما في قولِه:" مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا"[1]، وقوْلِه:" أَوْلَى النَّاسِ بِي، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاة"[2]. وأكبرُ دِلالةً من هذا هو أن الرسُولَ لم يكْتَفِ بالترْغِيبِ في الدُّعاء له، بل ربطَ حُصُولَه على المكانَة الرفِيعَةِ، أي المقامِ المَحْمُودِ، كما تَمَّ التصْريحُ به في بعضِ الرِّواياتِ، بدُعاءِ واتِّباعِ أتْباعِه له؛ كما في قوْلِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَنْ قَالَ، حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ، رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ؛ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[3]، وقَوْلِه:" إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ؛ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا؛ ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ"[4]. وبعِبارَة أوْضحُ، فإن الرسُولَ الكَرِيمَ قد صرَّح بأن حُصولَه على هذه المكانَةِ المَرْغُوبَةِ مُرْتبِطٌ، من حيثُ الوُجُودُ والعَدَمُ، بالصَّلَاةِ عليه؛ كما يدُلُّ على ذلك ظاهِرُ اللفْظِ، إضافة إلى الأسْلُوب، إذ أن بلُوغَ مُرادِه رجاءٌ، أي أن تَحَقُّقَه ليس مَضْمُونًا، بل هو مُعَلَّقٌ بالشرْطِ المذْكُورِ.

1-3- المطلب الثالث: نفي الشفاعة للشفاعة، تأسِيسٌ لعقيدة الاسْتِحقاق

هذا فيما يخصُّ الدِّلالةَ الظّاهِرِيَّةِ للنُّصُوصِ، لكن يبْقَى بَحْثُ الجزْءِ الأهمّ فيها والأكْثَرِ اتِّصالا بمَوْضُوعِ هذا الكتابِ، أي تأصِيلُ بحْثِ العقِيدة الإسْلَامِيَّةِ في الشَّفَاعَةِ. وفي هذا الخصوص، فإن النُّصُوصَ السابقةَ تدلُّ دلالة قطْعيَّةً على أن الشَّفَاعَةَ إنَّما تَحْصُلُ مع ثُبوتِ الاستِحْقاقِ الشَّرْعيِّ، وأنها ليست للفارِغِين من الصَّلاح. ولا يوجدُ أحْسَنُ من حالِ الرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ شاهِدًا على هذه القاعِدة، إذ هو من خيْرَةِ خلْقِ الله؛ ويكادُ يُجْمِعُ العُلَمَاءُ المُسْلِمُونَ على أنه أفْضَلُ الأنْبِياءِ، إذ لم يقُلْ أحدٌ بفضْلِ أحَدٍ عليه، إلا قوْلًا بأفْضليَّةِ إبْرَاهِيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على

[1]- صحيح مسلم- ح 616
[2]- سنن الترمذي- ح 446
[3]- صحيح البخاري- ح 579
[4]- صحيح مسلم- ح 577

الجميع. وإن تتبُّعَ سيرَتِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ تدلُّ على سرِّ صلاحِه، وهو كمَالُ عِلْمِه بالله، وكمَالُ تَقْواهُ لله؛ كما قال:" إِنَّ أَتْقَاكُمْ، وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ، أَنَا"[1].

ولهذا، شهِدَ له الله عزَّ وجلَّ بالتقدُّمِ على كلِّ أحدٍ من المُكلَّفين، فقال:{ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا. لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا}[الفتح/1، 2]، وقال:{ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا. وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا}[الإسراء/79، 80].

ومن أعْجَبِ وأصحِّ الأدلَّةِ على اخْتِصاصِ الصَّالِحِين بالانْتِفاعِ بالشَّفَاعَةِ أن اسْتِجابَةَ المُؤْمِنِينَ لطَلَبِ الرسُولِ الكرِيمِ الدُّعاءَ له، هو في ذاتِه عمَلٌ من أعْمالِه التي تدُلُّ على صلاحِه. وبعِبارَةٍ أخرى، فإن في ترْغِيبِه في الصَّلاةِ عليه شهادَةٌ منه على أن الشَّفَاعَةَ تَخْتَصُّ بالصَّالِحين، إذ هو منهم، بل سيِّدُهم؛ ووُقوع الصَّلاةِ نفْسِها من المُؤْمِنِينَ دليلٌ على استِحْقاقِه الشَّفَاعَةَ بعَمَلِه الصالِحِ، إذ لولا أنه دعَاهُمْ إلى الحقِّ، ورغَّبَهُم في اعْتِناقِه، وجاهدَ فيه الجِهادَ، لَمَا عرَفُوا الحقَّ، فاعْتَنَقُوه، فصَلُّوا عليه. وعلى هذا، فكأن شَّفَاعَةَ المُؤْمِنِينَ للنبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم هي النمُوذَجُ الأقْصَى في الدِّلالة على حصْرِ الشَّفَاعَةِ في زِيادَة ثوابِ المُسْتَحِقِّين لأنهم مُسْتَحِقُّون، أو في حُصُولِهم على ما يستَحِقُّون لأنهم قد اسْتحَقُّوه بأعْمالِهم، لأنها تدُلُّ على ذلك في تفْصِيلاتِها جميعا.

ولتَوْضِيحِ هذا أكْثَر، أعيدُ شيئًا مِمَّا سبق لي كتابتُه بطريقةٍ مختلفةٍ ومبْسوطَةٍ لخِدْمَةِ هذا المقام، فأقولُ: إن المُكلَّفين يَسْتَحِقُّون الثوابَ لأمْرَيْنِ، تماما كما أنهم يَسْتَحِقُّون العِقاب لأَمْرَيْن. أمَّا أوَّلُهما، فأعْمَالُهُم في أنْفُسِهم، لِخَاصَّة أنفُسِهم، مثل أنْ يكُونُوا عارِفين بالله، مُؤْمِنِينَ به، مُوَحِّدِين له، خاضِعين له في الأمْر والنهْيِ، مُخالِطين للعالَم بِمَحاسِن الأخْلاقِ. ومصادِرُ الدِّينِ كلُّها تدُلُّ على أن أصْلَ الثوابَ مُرْتَبِطٌ بهذا. أمَّا الأمْرُ الثاني الذي يَسْتَحِقُّ به المُكلَّفون الثوابَ من حيْثُ أنه زيادةٌ على الأصْلِ، أو لا يَسْتَحِقُّون ذلك، بل قد يَسْتَحِقُّون به العِقابَ؛ فهو عَمَلُهم في غيرِهم، من حيْثُ أن كلَّ مُؤْمِنٍ مُكلَّفٌ بالدعْوَةِ إلى الحقِّ والفضِيلة بظُهُورِها في سُلُوكِه، وبالدعْوَة إليها حسَبَ إمْكاناتِه؛ بحيْثُ يظْهَرُ الصَّلاحُ في الدُّنْيا، وينْقَمِعُ الفَسادُ فيها. وقد نصَّ الله

[1]- صحيح البخاري- ح 19

تعالى على قاعِدة الثواب والعِقاب على هذَيْن الأمْرَيْن معا، فقال:{ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ} [يس/12].

ورغم أن الأصْل في تَحْصِيلِ جُمْلةِ المكلَّفين للثوابِ مُتَعلِّقٌ بعَمَلِهم في أنفُسِهم، إلا أنه من الثابِتِ أن عمَلَ القادِرين على العمَل الخيّرِ في غيْرِهم هو أيْضًا سبَبٌ لتَحْصِيلِ ثوابٍ، قد يكونُ، في بعضِ الحالاتِ، أكْبَرُ من ثواب أعْمالِهم الخالِصَةِ؛ وذلك لأنه قد يكون أهمَّ من حيثُ نشْرِ الفضائِلِ وأدْومَ. ولهذا رغَّبَتْ الشَّرِيعَةُ السمِحَةُ في الصدَقَةِ الجارِية، ونشْرِ العِلْمِ النافِع، وتأْدِيب الأبْناءِ[1]. ونصَّتْ على وُجُوبُ الدعْوَةِ إلى الحقّ، فقال تعالى:{ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[آل عمران/104].

كما وَرَدَ في الشَّريعة الترْغِيبُ في نشْر الفضائِلِ بين الناس بالنصّ على ثواب فاعِليها، والترْهِيب من نشْرِ الفسَادِ بالنصّ على عِقابِ فاعِليه. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا}[النساء/85]. وتواتَرَتْ الأحاديثُ في هذا المعْنَى، ومن ذلك قوْلُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ"[2]؛ وقوْلُه:" مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا؛ وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا"[3]. وعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:" جَاءَ نَاسٌ مِنْ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَيْهِمْ الصُّوفُ، فَرَأَى سُوءَ حَالِهِمْ، قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ، فَحَثَّ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَبْطَئُوا عَنْهُ حَتَّى رُئِيَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ؛ قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ جَاءَ بِصُرَّةٍ مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، ثُمَّ تَتَابَعُوا حَتَّى عُرِفَ السُّرُورُ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ؛ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ"[4].

وقد اسْتَبانَ بما ذكَرْناهُ أن الرسُولَ، عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، قد قصَدَ قصْدًا إلى ترْغِيبِ المُؤْمِنِينَ في الدُّعاءِ له بالرَّحْمَة والغُفْرَانِ والرغْبَةِ إلى اللهِ بتَخْصِيصِه بالمقامِ المَحْمُودِ يوْمَ يقومُ

[1]- ورد النصُّ على دوام انتِفاع المؤمنِ بهذه الأمور الثلاثة في الحديث 1297 من سنن الترمذي،
[2]- صحيح البخاري- ح 3088
[3]- صحيح مسلم- ح 4831
[4] صحيح مسلم- ح 4830

الناس لربِّ العالَمِين؛ أيْ أنه رغِبَ إليهم في تَحْصيلِ نفْعٍ في دارِ البقَاءِ، لا تَحْصِيلِ مصْلَحَةٍ من مصَالِحِ الدنْيا، وهذا فارِقُ ما بين الدُّعاء المُطلَقِ والشَّفَاعَةِ؛ وذلك لأنه كان يعْلَمُ يقِينًا أن المَنْزِلةَ التي يكونُ فيها المُكلَّفون حينئذ مُتَوَقِّفةٌ على كسْبِهم، سواءً في خاصَّة أنفُسِهم، أو الذي يعْمَلُونه في غيْرِهم في حياتِهم، وبعد مَماتِهم. ومن الواضِح أن حُصولَ الرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ على المَقامِ المَحْمُودِ، وهو الشَّفَاعَةُ العامَّةُ، كما تدُلُّ على ذلك الرِّوَايَاتُ، هو دليلٌ على أن أتْباعَهُ أكْثَرُ عدَدًا، وأكْثَرُ ذِكْرًا له، مِمَّا يُوحِي، بل يدلُّ على إثْمارِ عمَلِه الرِّسالِيّ وانْتِشارِه ودَوامِه، فكان بذلك دليلا على أن حُصُولَه على هذا المقامِ هو كسْبٌ مُسْتَحَقٌّ له، إذْ أن عمَلَ الشخْصِ في غيره، كما أوْضَحْنا، هو جزْءٌ من عمَلِه. ويُفَسِّرُ هذا الأمْرُ رجاءَه، عليه الصَّلاةُ والسَّلَامُ، واستِبْشَارَه بكَثْرَةِ أتْباعِه، كما يدلُّ عليه قوْلُه:" مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنْ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أُومِنَ، أَوْ آمَنَ، عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ؛ فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[1].

وبناءً على هذا الأصْلِ تكون حقيقةُ شَفَاعَة الشّفِيعِ "إظْهارًا " لاستِحْقاقِ المَشْفوعِ له، لا "إنْشاءً " لهذا الحقِّ، إذ أن الله تعالى لا يَقْبَلُ من الشَّفاعَاتِ إلا ما كان حقًّا، حاصِلا عن علْمٍ من الشَّفِيعِ باستِحْقَاقِ المَشْفُوعِ له. كما ورَدَ النصُّ بذلك في كتاب الله، كما سنَرَى تفْصِيلَه فيما سيَأْتِي.

وهذا فاصِلُ تَمْيِيزِ الشَّفَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ من شفاعاتِ الخلْقِ التي يرْضَونَها بينهم، مثْلَ رِضاهُم بشفاعَةِ السَّادَةِ والكُبَراءِ والأغْنِياءِ والأقْرِباءِ للناس، ولو كان موْضوعُها – أي المشْفوع فيه– ظلْمًا، والمشفُوعُ له غيْرَ مُسْتَحِقٍّ. والأدْهى أن المُرْجِئَةَ بنظَرِيَّتِهم في الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ قد جعلوا، لفَرْطِ جهْلِهم، مثلَ هذه الموَدَّةِ بين الناس بالباطِلِ ضابِطًا مُتَحَكِّما في فِقْه الشَّفَاعَةِ المَرْضيَّةِ عند الله تعالى؛ فحَكَّموا بذلك الخلْقَ في الخالِقِ دون شُعورٍ، وشبَّهوا الله بخلْقِه، بل أسْوأُ خلْقِه وهم الفارِغون من الأخْلاقِ، وعطَّلوا صلاحَ الدنْيا بتَنْزِيل أحْكام المَخْلُوقين على الخالِقِ، عِوَضَ رفْعِ سُلوكِ الناسِ، ومنه شفَاعاتِهم، إلى مُسْتَوى حُكْمِ الله تعالى، حيثُ يتَحَقّقُ صَلاحُ الدُّنْيا.

وعلى هذا، فإن أهمَّ ما أضفْناه هنا هو تفْصِيلُ مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ، وبالأخصّ تأْكِيدُه بالأدلة الشَّرْعِيَّةِ، حيْثُ أن هذا هو أهمُّ وأخْطرُ ما يَنْقُصُ تنْظِيرَهم لهذه المسألة ولغَيْرِها من مسائل الدِّينِ، لأسبابَ موْضوعيَّةٍ لا تعودُ إلى زُهْدِهم في نصوصِ الكتاب والسنَّةِ كما ظنَّ الظانُّون، وليس هذا موْضِع بسْطِها. وأهمُّ من كلِّ هذا أننا أضَفْنا إليه جزْءًا مِمَّا لم يبْحَثُوه، أو بَحَثُوه ولكنه ضاعَ في جُمْلَةِ ما ضاع من عِلْمِهم بِضياعِ كتُبِهم؛ وهو أنَّنا بينَّا أن شَفاعَةَ الشُّفعاءِ تتوافقُ مع الشرْطِ الأهمِّ

[1]- صحيح البخاري- ح 6732

لرِضَا الله تعالى بالشَّفاعاتِ، وهو استِحْقاقُ المشْفوعِ له الحُصولَ على الثَّوابِ أو زِيادَتَه؛ إذ نبَّهنا إلى أن الشَّفَاعَةَ المرْضيَّةَ من الشّفيعِ هي شهادةٌ منه على استِحْقاقِ المشْفُوعِ لذلك، لأن شرْطَ قُبولِها هو أنْ تكونَ حاصِلةً عن عِلْمٍ منه بالاستِحْقاقِ. وعلى هذا، فإن العامِلَ الأساسيَّ، بل الوحِيدُ – إنْ شئْنا القولَ بذلك– في تَحْصيلِ المَشْفُوعِ له للثوابِ أو الزيادَةِ هو الاستِحْقاقُ الشَّخْصِيُّ.

وبعبارة أخرى أدَقُّ وأعْمَقُ، فقد نبَّهنا إلى أن الشَّفَاعَةَ الشَّرْعِيَّةَ المرْضيَّةَ لا تقومُ على الدَّالةِ، أي المنْزِلَةِ التي للشَّفيعِ عند المشْفوعِ لدَيْه بسَبَبِ المَكانَة أو القَرابَةِ؛ فهذه شفاعاتُ الفُسَّاقِ بينهم في أمورِ دنْياهُم، قد يُحِقُّون بها الباطِلَ المشْفُوعَ فيه، لِمَصْلَحةِ المشْفُوعِ له، وقد يُبْطِلون بذلك حقَّ شخْصٍ ما أو جماعَةٍ ما؛ بل تنْشَأُ عن الاستِحْقاق الشرْعِيّ للمشْفُوع له للشَّفَاعَةِ، وهو قِيامُه بما فصَّلْناه وردَّدْناه مِرارا في هذا الكتابِ، وهو الوفاءُ بشُروطِ العهْدِ الإلَهِيّ؛ وعن علْمِ الشَّفيعِ القطْعيّ بهذا، إذ أنه بشفاعَتِه وضعَ نفْسَه في موضِع الشّاهِد؛ وذلك بعد إذْنِ الله تعالى. ولذلك ترى الرسُولَ الكَرِيمَ، وهو في أعْلَى درَجاتِ المُسْتحِقّين للثواب، يرْغَبُ إلى المُسلِمينَ، لا الظَّالِمين، بالصَّلَاةِ عليه؛ بدَلِيل أنه وعَدَهُم الشَّفَاعَةَ العامَّة التي ليْسَتْ، قطْعًا، للفُجَّارِ؛ وذلك كلُّه بعد إذْنِ الله تعالى؛ وهو الأمْرُ الذي يُظْهِرُ رِضاه عن المشْفوعِ له والشَّفِيعِ معًا، حيثُ أنه تعالى، قد أبان عن إذْنِه في ذلك في قوْلِه:{ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}. وهو الأمْرُ الذي يدُلُّ على أن رغْبَة الرسُولِ الكَرِيمِ إلى المُؤْمِنِينَ في الصَّلاة عليه والدُّعاءِ له بالمقامِ المَحْمُودِ ليْسَتْ واقِعةً عن ابْتِداعِه، بل تَحْقيقًا لأمْرِ الله تعالى، أي أنها قد وقَعَتْ بعد أن علِم أمْرَ الله تعالى الذي يَنُصُّ على الإذْنِ في ذلك.

وإجْمالا، فإنك كلَّما فتَّشْتَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ وجدْتَ اجْتِماعا لشُرُوطِ الشَّفَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ، أقْصِدُ صلاحَ الشَّفِيعِ والمشْفُوعِ له، وعِلْمَ الشَّفِيعِ بصَلاحِه، وقبْلَهُما إذْنُ الله تعالى؛ كما في قوْلِه تعالى مثلا:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آَمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيم}[النور/62]، وقوْلِه تعالى:{ وَآَخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآَخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ. وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى

اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[التوبة/102- 105].

وعلى هذه القاعِدَةِ يَجْري دُعَاءُ الرسُولِ الكريمِ لِأَبِي سَلَمَة رضِيَ الله عنه؛ وذلك حين دخَلَ عليه " وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرُّوحَ، إِذَا قُبِضَ، تَبِعَهُ الْبَصَرُ؛ فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ؛ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، اخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ، يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ"[1].

ويزيدُ من قوَّةِ ما قلْتُ أنك تجِدُ الله تعالى يرُدُّ أيَّ شَفاعَةٍ يغِيبُ فيها أحدُ العُناصِر التي جعَلَها علَّةً لإذْنِه بالشَّفَاعَةِ ورِضاهُ بها. وعلى هذا، ردَّ الله تعالى شَفَاعَةَ عبْدِهِ ونَبِيِّه محمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ في المُنافِقين؛ حيْثُ كان يَسْتَغْفرُ لهم الله، وأدَّبه بقَوْله:{ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[التوبة/80]؛ كما ردَّ اسْتِغفارَ الفاسِقِ بأكْلِ المالِ الحرامِ، حيثُ رُوِي أن رَسُولَ، اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال:" أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ، لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا؛ وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ:{ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ }، وَقَالَ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ}؛ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ، يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ، أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ؛ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ"[2].

ويؤدِّي ما قرَّرْناه إلى التأْكِيدِ، مرة أخرى، على أن الأصْلَ الشَّرْعِيَّ في موْضُوعِ التكْليفِ الإلَهِيّ للخلْقِ أنْ يتأَسَّس على حريَّةِ المُكَلَّفِين في الاخْتِيارِ والفِعْلِ، وعلى تَحَمُّلِ مَسْئُولِيَّة ذلك؛ أي أنْ يكُونَ الجزَاءُ، وهو الثوَابُ والعِقابُ، مُسْتَحَقٌّ على أفْعَالِهم. وفي ضَوْءِ هذا، فلا يُوجَدُ أيُّ مكانٍ لتدَخُّلِ أيّ شفَاعَةٍ كانت. ونَجِدُ التجلِّيَ الأعْظَمَ لهذه القاعِدةِ في ردِّ القُرْآنِ الكَرِيمِ للشَّفاعَةِ التي أنْكَرَها، كما نجِدُ تجلِّيَها في العِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ للشفَاعاتِ التي أثْبتَها، إذ هي لا تَخْرِقُ القاعِدَةَ، بل تُؤَكِّدُها، وكأن إثْباتَ هذا النوْعِ وحْدِه من الشَّفاعَةِ هو في الحقيقةِ نَفْيٌ للشَّفاعَةِ نفْسِها. وأنا لا أقْصِد أنها تنْفي الشَّفَاعَةَ كما تَصوَّرَها المُشْرِكُونَ العرَبُ في جاهِلِيَتِهم، وهي التي تؤمن بوجود

[1]- صحيح مسلم- ح 1528

[2]- صحيح مسلم- ح 1686

شُفعاءَ هم شافِعُون بذواتِهم، أي شُرَكاء لله تعالى في مُلْكِه؛ ولا تِلْكَ التي تَصَوَّرَها المُرْجِئَةُ المُسْلِمُونَ، أي وجودُ شافعين لهم دالَّة على الله تعالى، بحيثُ تنخرِقُ السُّنَنُ الإلهِيَّةُ عند تدخُّلِهم، فإن هذا من أكْثَرِ الحقائقِ وُضُوحًا؛ بل أقْصِدُ نفْيَ الشَّفَاعاتِ كلِّها، أيْ أنها عوْدَةٌ إلى الأصْلِ في الشَّرْعِ الشَّرِيفِ، وهو أنْ لا شَفَاعَةَ، وذلك لأن في هذه الشَّفَاعَاتِ الثابِتَةِ، كما رأينا وسنَرى، تأْكِيدًا لِمَبْدَإِ الاستِحْقاقِ، لا نقْضًا له؛ وتنْبيهًا إلى عِظَمِ التجَرُّؤِ على الفِسْقِ، لا غُفْرَانًا له. ولهذا نصَّ على استِثْناءِهِ بالشَّفاعة كلِّها، فقال:{ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون}[الزمر/44]. وسنزيدُ هذا الأمْرَ إيضاحًا فيما سيأتي.

2- المبحث الثاني: حقيقة الشفاعة، تجاوُزٌ لتفسيراتِ الفِرق

2-1-المطلب الأول: ظاهرة خُلُوّ الدرْسِ العقدي الإسْلاميّ من وصْلِ الشفاعة بالإلَهِيَّات

قد يسْأَلُ سائِلٌ، فيقول: على هذا، فإن المذْهبَ الوَحِيدَ القوِيمَ في فِقه الشَّفَاعَةِ في الإسْلَامِ هو مذْهَبُ المُعْتَزِلَةِ من أهل السنةِ، ومَنْ اتَّبعهم من الزَّيديَّة والإباضيَّةِ؛ فهل في هذه المسألة من مزيدِ معْرِفةٍ تُعَلِّمُ المُسْلِمِينَ ما يَجبُ أنْ يعْتَقِدُوه، وتنْشُرُ بينهم ما يَجِبُ أنْ يَحْذَرُوه، وبالأخصّ وأن المَذْهَبَ المُنْتَشِرَ بين جُمْهُورِ المُسْلِمِينَ، وهو الإرْجَاءُ، يفْتَحُ لهم بابَ الاغْتِرارِ بالله تعالى على مِصْراعَيْهِ ؟

وبدْءًا، لا بدَّ من التنْبِيهِ إلى أنه لا يوجَدُ كتابٌ في التُّراثِ الفِكْري الإسلامي، مهما كان، قد حقَّقَ مسألة الاعْتِقَادِ في الشَّفَاعَةِ؛ أقْصِدُ البحْثَ الذي يُؤَصِّلُ للمَسْأَلَةِ تأْصِيلا شرْعيًّا، بِحيْثُ يُظْهِرُ حقِيقَتها والعلَّةَ التي أوْجَبتْها وعلاقاتِها بالتَّكْلِيفِ، وبالأخصّ علاقتُها بالتدَيُّن من حيْثُ ارْتِباطُه بذاتِ الله تعالى ومُرادِه من الخلْقِ. بل كلُّ ما يوجَدُ فيها هو ترْدِيدُ المُرْجِئَةِ، من واقفةٍ وأشاعِرَةٍ وماتُرِيدِّيةٍ وسلَفيَّةٍ وظاهِرِيَّةٍ، للأوْهامِ فيها كابِرًا عن كابِرٍ، وهو ما قدَّمْنا صُورَةً جليَّةً عنه في الفُصولِ السابِقة؛ وصَفَحاتٌ كتَبَها المُعْتَزِلَةُ وغيرُهم من الوَعِيديَّة تصِفُ مُعْتقَدَهم فيها، وتنْقُلُ بعضَ أدِلَّتِهم عليه. وإن مُرَاجَعة ما كتَبَ قاضي القُضاة، عبد الجبار بن أحمد، وهو من أعْلَمِ المُعْتَزِلَةِ، إنْ لم يكُنْ أعلَمُهم، وقد وصَلتْنا بعْضُ كتُبِه، تُعْطي صُورَةً جليَّةً عن الظاهِرَة التي أتحدَّثُ عنها، حيْثُ لم يَكتُبْ فيها إلا عَشَراتِ الصفَحاتِ. وكذلك الأمْرُ عند الزَّيْدِيَّةِ، إذ تجِدُ القاسِمَ بن محمد، مثلا، لا يتجاوَزُ بيانَ عقيدة فِرْقَتِه منها، فيقول:" أئِمَّتُنا، وجُمْهور المُعْتَزِلَةِ: وشَفَاعَةُ النبِيِّ

لأهْلِ الجنَّةِ من أمَّتِه يُرَقِيهم الله تعالى بها مِن درَجة إلى أعْلَى منها، ومن نَعيم إلى أسْنَى منه"[1]، ثم يَسُوقُ عدَدًا من أدلة ذلك في صفَحاتٍ أقلَّ ممَّا كتبه القاضي عبد الجبار؛ وكذلك الأمْرُ بالنسبة للإباضِيَّة[2].

وهذا من أعْجَب العجَبِ، إذ كان يجبُ أنْ تنالَ هذه العقيدة أقْصَى درَجاتِ الاهْتِمامِ من جميعِ علماءِ أصُولِ الدِّينِ، وذلك لِخُطورَة الاعْتِقادِ فيها، إذ له تأْثِير حَقِيقِيٌّ مباشِرٌ على السُّلُوكِ في الدُّنْيا، كما أن له دوْرًا أخطَرَ في تَحْدِيد مَصيرِ الإنْسَانِ يوْمَ القِيامَةِ. وأهمُّ من هذا أن العِلْمَ بِحَقِيقَتِها يفْتَرِضُ العلْمَ، أو ينْشَأُ عنه العِلْمُ بالكثير من مسائل الإسْلَامِ، وبالأخصّ في الإلَهِيَّاتِ. ولكن الذي حدَثَ أن جُمْهُورَ العُلَماءِ المُسْلِمِينَ قد اعْتَقَدُوا الإرْجَاءَ، نَقْلًا عن بعْضِهم البعْضِ، غير مُلْتَفِتين إلى أن المذْهَبَ الذي يُعَلِّمُونَه هو على الضدِّ من كلِّ حقائق الدين، بحيثُ أنه يُبْطِلُ كلَّ ترْغِيبِه في التقْوَى وترْهِيبِه من الفُجُورِ، وهما ملاكُ صَلَاحِ الدُّنْيا، وتحْصيلِ ثوابِ الآخِرَةِ. ولك أنْ تتصوَّر، بل أنت ترى جُرْأَةَ المُنْتَسِبين إلى الإسْلَامِ على المعاصِي، بعد أنْ اطْمَأنُّوا إلى صحَّة مذْهَبِ المُضلِّين من علماءِ المُرْجِئَةِ الذين نشَرُوا بينهم أن التوْحِيدَ الشَّكْلِيَّ، وهو مُجرَّد اعْتِقادِ أن لهم ربًّا خلَقَهم، كافٍ للنَّجاةِ.

ورغم أن الوَعِيديَّةَ قد أصابُوا حقِيقَةَ الاعْتِقادِ الذي يَجِبُ أنْ يُؤْمِنَ به المسْلِمُ الأصُولِيُّ في المسألة، وذلك بإنْكارِهم الشَّفاعَةَ للفُسَّاقِ، وقصْرِ الانْتِفَاعِ بها على الأتْقِياءِ؛ إلا أنَّهم، وبالأخصّ المُعْتَزِلَةُ الذين كان مُنْتَظَرا منهم الكثِيرُ إذْ أنهم أعْلَمُ المُسْلِمِينَ بعَقائِد الإسْلَامِ، قد قصَّروا تقْصِيرًا شدِيدًا، لعلَّهم معْذُورُون فيه بِحُكْمِ زَمَنِهم. وأخْطَرُ ذلك عدَمُ الانْتِقالِ من النصّ على أن الشَّفاعَةَ الثانية يوْمَ القيامَةِ، هي للصَّالِحِينَ، إلى بيانِ كيْفِيَّةِ ارْتِباطِها بالاستِحْقاقِ، وما يلْزَم عن ذلك من بحْثٍ عقَدِيّ. وهو أمْرٌ يُمْكِنُ قوْلُه عن الشَّفاعَةِ العامة أيْضًا، إذ من المعْلُومِ أن الله تعالى لا يأْذَنُ بها إلا بعد سُؤالِ الأتْقِياءِ لها ورجاءِ الرسولِ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ اللهَ بالإذْنِ فيها. وقد أدَّى هذا إلى عدَمِ التَّفْتِيشِ عن العِلَّةِ في قَصْرِ الشَّفاعَةِ على المُتَّقِينَ، وبالأخَصّ التائِبون، رغْم أن البحْثَ عن هذه العِلَّة يكْشِفُ السرَّ الدِّينِيَّ في عدَمِ غُفْران الله تعالى للكُفَّارِ والفاسِقِين؛ وهو أن مُرادَ الله تعالى من الخلْقِ أنْ يَعْبُدُوه عبادَةً تامَّةً، وهي التي لا عِصْيانَ فيها. وهو الأمْرُ الذي سنُفَصِّلُ الحديثَ عنه في مكانه. هذا إضافة إلى عدَمِ الاهْتِمامِ ببَحْثِ العَلاقَةِ بين الشَّفِيعِ والمشْفُوع له،

[1]- انظر/ الأساس لعقائد الأكياس- ص 119...
[2]- انظر/ جامع البسيوي 110/1...

رغْمَ خُطورَتِها، إذ تُبْنَى على أصْلٍ من أصُولِ الدِّينِ المُعْتَبَرَةِ ذاتِ التأْثِير البالِغ في بِنْيَةِ المُجْتَمَعِ المُسْلِمِ، وفي علاقاتِ هذا المُجْتَمَع مع غيْرِه من المُجْتَمَعاتِ، وهو الأصْلُ المُسمَّى بالوَلاءِ والبَرَاءِ. وأمُورٌ أخرى، ستَتَجَلَّى مع تقَدُّمِ بَحْثِي لهذه المسائل.

2-2- المطلب الثاني: ردُّ القرآن الكريم للشفاعة ودلالته

إن أوَّلَ ما يَجِبُ علينا إبْرَازُه في سبيل توْضِيحِ ما قُلْنَاه في خِتامِ المبحث الأوَّلِ من هذا الفصلِ هو التأْكِيدُ على حقيقةٍ قُرْآنِيَّةٍ بارِزة، بِحَيْثُ لم يُنْكِرْها أحدٌ. وهي أنه يَحْتَوِي على إثْباتِ الشَّفَاعَةِ لله تعال وحْدَه، ويُقابِل هذا ردُّ وإبْطالُ أنْ يَمْتَلِكَ أحدٌ من الخلْقِ القدْرَةَ على الشَّفَاعَةِ بذَالَّتِه أو بذاتِه، لأن في هذا الأمْرِ الأخيرِ بالذّاتِ إثْباتٌ للشَّرِيكِ ونَفْيٌ للتوْحِيدِ، وهو أعْظَمُ وأبْرَزُ حقائِق الإِسْلَامِ؛ وعلى هذا قال الله تعالى:{ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}[الزمر/44].

ويَجْرِي مَجْرَى هذا نَفْيُ الله تعالى وُجُودَ شفاعةٍ لِمَخْلوقاتٍ اعْتَقَدَ المُشْرِكُونَ أن لها علاقةً خاصَّةً مع الله، إذ هي – تَعَالَى الله– أبْناؤُه. قال الله تعالى مُخْبِرًا عن هذا الاعْتِقادِ:{ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ}[الأنعام/100]. ومن المعْلُومِ أن العرَبَ المُشْرِكِينَ ما كانوا يعْتَقِدُون أن هذه المَخْلوقاتِ شَرِيكةٌ لله تعالى في الخلْقِ، أي في الرُّبوبيَّة؛ ولا أنها كانت أبْناءَ الله تعالى على الحقِيقَةِ، إذْ ما كانوا يَعْتَقِدُونَ أن الله تعالى له صاحِبَةٌ؛ بل كانوا يعْتَقِدُونَ أنها من خلْقِ الله تعالى، ولكنها قرِيبةٌ للغايَة منه، لِسُمُوِّها الذي يعُودُ لفضْلِ جوْهرِها، ولِأَوَّليَّة خلْقِها، ولبالِغِ قُدْرَتِها، وهم المَلَائِكَةُ عليهم السَّلَامُ. وقد قال الله تعالى مُخْبِرًا عن هذا الاعْتِقادِ، ومُنْكِرًا له:{ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا}[الإسراء/40]، وقال:{ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ. أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ. أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ. وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ. أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ. مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}[الصافات/149– 154].

ولأن العرَبَ المشْرِكين كانوا يعْتَقِدُون التعَالِيَ المُطْلقَ لله تعالى، فقد ظنُّوا أن البُعْدَ بينه وبينهم واسِعٌ للغايَةِ، بِحَيْثُ لا يسْتَطِيعون أن يَصِلوا إليه بأنفُسِهم؛ ولهذا اتَّخذوا المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ وسيلةً لعِبادَةِ الله تعالى؛ ولأنهم لا يَرَوْنَها، فقد جَسَّدوها في الأصْنامِ، واعْتَقَدُوا أنها تَحُلُّ فيها. ولهذا كان ظاهِرُ شعائِرِ عبادتِهم مُوَجَّها للأصْنامِ، وباطِنُه مُوَجَّها للمَلَائِكَةِ، وحقِيقَتُه عِبادَةُ

الله. وقد قال الله تعالى في هذا:{ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى. أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى. تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى. إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى}[النجم/19– 23]، وقال:{ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّار}[الزمر/3].

وعلى هذا، فإنه إنْ كان نصِيبٌ طيّبٌ من القُرْآنِ الكَرِيمِ في مِحْوَرِ التوْحِيدِ مُسْتَقِلٌ بِمَنْهَجِهِ وأدِلَّتِه عن أيّ غرَضٍ إلا إثباتَ توْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وبالتالي وُجُوبُ توْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ؛ فإن قِسْمًا آخر منه مُوَجَّه إلى إثْبَاتِ توْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ عن طريقِ إبْطالِ اعْتِقاد العرَبِ في وُجُودِ الشُّفَعاءِ، لأنه قد أُسِّسَ على اعْتِقادٍ آخرَ هو وُجُودُ شُرَكاءَ لله تعالى في استِحْقاقِ العِبادَةِ، هم المَلَائِكَةُ عليهم السَّلَامُ. وبعِبَارة أخرى، فإن الغرَضَ من نفْيِ الشَّفَاعَةِ التي يقولُ بها المُشْرِكون هو نفْيُ وُجُودِ شُرَكاءَ لله تعالى في مُلْكِه، بحيثُ يكونُ لهم تصرُّفٌ في النفْعِ والضرِّ، وليس الغرَضُ منه نفْيُ شفاعَتِهم للذِين عبَدُوهم يوْمَ القِيامَةِ، لأن من ثوابِتِ اعتِقادِهم التَّكْذِيبُ بِوُجُودِ مثلِ هذا اليوْمِ.

واعْتِبارًا لهذا الغرَضِ نجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ ظاهِرَةَ المُرَاوَحَةِ بين نفْيِ الشَّفَاعَةِ ونفْيِ الشُّرَكاءِ، بحيْثُ يُبْطِلُ هذا في آياتٍ، ويُبْطِلُ الآخَرَ في آياتٍ أخرى؛ فقد أبْطَلَ الاعْتِقادَ في الانْتِفاعِ بالشفَعاء، مثلا، في قوله تعالى: { أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ. قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}[الزمر/43، 44]، وقوْلِه تعالى:{ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ}[الأعراف/53]. وأبْطَلَ وُجُودَ شُرَكاءَ لله تعالى، بحيثُ ينْتَفِعُ المُشْرِكُونَ بشَفَاعَتِهم، فقال الله تعالى:{ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ} [سبأ/22]، وقال تعالى:{ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا}[الكهف/52].

وجمَعَ بين إبْطالِ اعْتِقادِ الانْتِفاعِ بالشَّفَاعَةِ، وبين إبْطالِ مبْنَاه، أي الأساس الذي يقُوم عليه، وهو الاعْتِقادُ في وُجُود الشُّركاءَ، في آياتٍ أخرى، فقال الله تعالى:{ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}[الأنعام/94]، وقال تعالى:{ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ

يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ وَكَانُوا بِشُرَكَائِهِمْ كَافِرِينَ}[الروم/12، 13]. كما قال الله تعالى في الجمْعِ بين هاتين العقِيدَتَيْنِ، وبيان مَصِيرِ مُعْتقِدِيهِمَا، وهو الخُلودُ في الجحيم:{ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ. وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ. وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ. مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ. فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ. وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ. قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ. تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ. إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ. وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ. فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ. وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ}[الشعراء/90– 101].

ومن الطريفِ أنْ نَبْدأ بَحْثَنا في تَحْذيرِ الله تعالى المُسْلِمِينَ من إمْكانيَّةَ تَسَلُّلِ وهْمِ التَعلُّقِ بالشافِعين إلى عقِيدَتِهم، كما تسلَّلَ إلى تديُّنِ بعْضِ اليهُودِ، بِبَحْثِ آيةٍ مُحَدَّدَةٍ نزَلَتْ في إبْطالِ عقيدة الكُفَّارِ في وُجُودِ الشُّفَعاءِ، وحسِبَها المُرْجِئَةُ المُسْلِمُونَ في عدَدِ أدلَّتِهم المزْعُومَة على صحَّةِ الإيمَانِ بالشَّفَاعَةِ لفُسَّاقِ المُوَحِّدِينَ؛ حيْثُ نبيّنُ، كما بيَّنا عشَراتِ المرَّاتِ، مِقْدارَ الجهْلِ الذي ركِبَوه، والمدَى البعيدِ الذي بلَغَهُ تأوِيلُهم الفاسِدُ للنُّصُوصِ. والآيةُ هي قوْلُه تعالى:{ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}، الواردةُ في هذا السِّياق:{ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ. إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ. فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ. عَنِ الْمُجْرِمِينَ. مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ. قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ. وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ. حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ. فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ}[المدثر/38– 48].

وقد ابْتَدَأَ الطبَريُّ إدْخالَ وهْمِ الإرْجَاءِ في تفْسير هذه الآية، فقال:" وفي هذه الآية دِلالَةٌ واضِحةٌ على أن اللهَ، تعالى ذِكْرُه، مُشَفِّعٌ بعْضَ خلْقِهِ في بعْضٍ"[1]. ورغم أنه لم يُبيّنْ وجْهَ هذه الدِّلالَةَ، إلا أنه ساقَ عددًا من الآثارِ التي تشْهدُ، بزَعْمِه، على صحَّة فهْمِه. وهي كثيرةٌ، ومنها قوْلُه، عن قَتَادَةَ:" ذُكِر لنا أن نبيَّ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كان يقول: إنَّ مِنْ أُمَّتِي رَجُلا يُدْخِلُ اللهُ بِشَفاعَتِهِ الجَنَّةَ أكْثَرَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. قال الحسَنُ: أكْثَرَ من رَبِيعةَ ومُضَرٍ؛ كنا نُحَدَّثُ أن الشهِيدَ يشْفَعُ في سبْعين من أهْلِ بيْتِهِ... وأخْبَرَنِي من سمِعَ أنَسِ بنِ مالِكٍ يقُولُ: إن الرجُلَ ليَشْفَعُ للرجُلَيْنِ والثلاثةِ والرجُلِ.. عن أبي قِلابَةَ، قال: يُدْخِلُ اللهُ، بشَفاعَةِ رجُلٍ من هذه الأمَّةِ، الجنَّةَ مِثْل بَنِي تَمِيمٍ، أو قال: أكْثَرَ مِن بَنِي تَمِيمٍ "[2].

[1]– جامع البيان 37/24

[2]– السابق 38/24

وقد جرى البغَوِيُّ في هذا المِضْمَارِ، فقال:" قال ابْنُ مَسْعُودٍ: تشْفَعُ المَلَائِكَةُ والنبِيُّونَ والشُّهَداءُ والصالِحُون وجميعُ المُؤْمِنِينَ؛ فلا يبْقَى في النار إلا أرْبَعةٌ، ثم تَلَا:{ قالُوا لَمْ نَكُ من المُصَلِّينَ} إلى قوْلِه: { بِيَوْمِ الدِّينِ}. قال عِمْرانُ بن الحُصَيْنِ: الشَّفاعَةُ نافِعَةٌ لكُلِّ واحِدٍ دون هؤُلاء الذين تَسْمَعُون... عن أنَسٍ، قال: قال رسولُ اللهِ، صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ، يصِفُ أهْلَ النارِ: فيُعَذَّبُون... فيَمُرُّ فيهم الرجُلُ من أهْلِ الجنَّةِ، فيَقُولُ الرجُلُ منهم: يا فلانُ، قال: فيقول: ما تريدُ ؟ فيقول: أما تذْكُرُ رجُلًا سقَاكَ شَرْبَةً يوْمَ كذا وكذا ؟ قال: فيَقُول: وإنَّك لأنْتَ هو ؟ فيقُولُ: نعم؛ فيَشْفَعُ له، فَيُشَفَّعُ فيه... "[1]

ولم يَسْلَمْ مُفَسِّرٌ من الذين قرَأْتُ لهم من هذا الخبْطِ[2]، ومنهم الرَّازي الذي أبان عن وجْهِ الاستِدْلالِ بالآية، فقال:" واحْتَجَّ أصحابُنا على ثُبوتِ الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ بِمَفْهُوم هذه الآية، وقالوا : إن تَخْصِيصَ هؤلاء بأنَّهم لا تَنْفَعُهُم شَفَاعَةُ الشافِعِين يدُلُّ على أن غيْرَهُم تَنْفَعُهُمْ شفاعَةُ الشَّافِعين"[3].

والواقِعُ أن الله تعالى ما أراد نفْيَ انْتِفاعِ الكُفَّارِ بالشَّفَاعَةِ، فيكونُ ذلك بابًا لإدْخالِ المُرْجِئَةِ الفُسَّاقَ في المُنْتفِعين بها لأنهم مُوَحِّدُون؛ بل أراد نفْيَ وُجودِ الشُّفعاءِ أنفُسِهم؛ فتَحَقَّقَ بهذا الأسْلُوبِ غرَضُه الأعْلَى، وهو نفْيُ الشُّرَكَاءِ؛ وبالتالي وُجُوبُ تَخْصِيصِ العِبادة لله تعالى وحْدِه. وهذا أسلوبٌ في غايَةِ البلاغَةِ، إذ بنَفْيِ المَعْلُولِ، مثَلًا، تنْتَفِي العلَّةُ. وهو من بلاغَاتِ العربِ المعْرُوفةِ بينهم، ومنه قوْلُهُم:" ولَا تَرَى الضَبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ"، إذ ليس معْناه عدَمُ انْجِحَارُ الضبِّ، أي دخُولُه في جُحْرِه، بل " ليْسَ بِها ضَبٌّ، رأْسًا، فيَنْجَحِرْ"[4]. والحقيقةُ أنِّي ما رأَيْتُ في المُفسِّرين الذين قرَأْتُ لهم في الموْضُوعِ من نصَّ على هذا المعْنَى إلا الشيخَ أطَّفْيَشْ، حيثُ أوْرَده في جُمْلَة احْتِمالَيْن، فقال:" هم أصْنامُهم وسائِرُ معْبُوداتِهم التي يدَّعُون أنها تشْفَعُ لهم، ففِي تَسْمِيَّتِها شافِعَةً تَهَكُّمٌ؛ أو المُرادُ انْتِفاءِ الشافِعِ، فضْلاً عن أنْ يشْفَعَ، وذلك من نفْيِ اللَّازِم بانْتِفاء المَلْزُومِ والسبَبِ بانْتِفاءِ المُسَبِّبِ، كقَوْلِكَ: لا أرَاكَ هنا، أي لا تكُنْ هنا، فضْلا عن أنْ أَرَاكَ"[5].

---

[1]– تفسير البغوي 273/8...

[2]– انظر/ ابن الجوزي– زاد المسير 95/6، وابن عاشور– التحرير والتنوير 426/15

[3]– مفاتيح الغيب 171/16

[4]– المرزوقي– شرح ديوان الحماسة 34/1. وانظر/ عبد القادر البغدادي– خزانة الأدب 6/4

[5]– تفسير أطفيش 9/12

ولزيادة شرْحِ هذا الوجْهِ البلَاغِيّ أكثر، سأُعْطِي مثالا عليه؛ وذلك أن الله تعالى، مثلا، قال:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ }[آل عمران/90]. وهو لا يُرِيدُ أنه لا يرْضَى تَوْبَتَهم، إنْ تابُوا؛ لأن توْبَةَ الله على التائِبين حقِيقَةٌ من حقائِقِ التَّكْليفِ؛ بل أراد نفْيَ وُجودِ التَّوْبَةِ منهم، فيَتُوبُ عليهم. وهو إشارةٌ إلى الرَّانِ، الذي أصابهم بما اكْتَسَبُوا، فلم يعُدْ في قُلوبِهم مكانٌ للرُّجُوعِ إلى الله. وكذلك الأمْرُ في قوْلِه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آَمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا }[النساء/137]، حيْثُ أراد أنهم لا يَتُوبُونَ، فيَغْفِرُ لهم[1].

وقد يقول قائِلٌ: إن هذا من أخطاءِ المُخْطِئِين، وهو لا يُلزِمُ كلَّ مُرْجِئٍ، فإننا نجِد السَّلَفِيَّةَ، على كثْرَةِ مُؤَلَّفاتِهم، لا يَسْتَخْدِمون هذه الآيةَ دليلا على الشَّفَاعَةِ للفُسَّاق؛ بل يُخَصِّصونها لنفْيِ الشَّفَاعَةِ للكُفَّارِ. وهذا صحِيحٌ، وأنا ما أرْدْتُ أن كلَّ مرجِئٍ يسْتَخْدِمُ الآية الاستِخْدامَ الذي ذكَرْتُ، ومع هذا فهم كثيرٌ؛ إنما أرَدْتُ إبْطالَ تعلُّقِ المُرْجِئَةِ بالاستِدْلالِ بها، وبيانِ تأْويلِهم الفاسِد للنُّصُوصِ، وتقَوُّلِهم. وهو أمرٌ لَمْ يسْلَمْ منه السَّلَفِيَّةُ، حيْثُ أنهم يَجْعَلونَها في نفْيِ الشَّفَاعَةِ للكُفَّارِ، وهذا بابٌ للقوْلِ بجوازِ الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ، بل وُجُوبُه، وهو خطأٌ، إذ هي في نَفْيِ الشُّرَكَاءِ، كما أن الكثيرَ مِمَّنْ قرأتُ لهم عند عرْضِهم لهذه الآية يزْعُمُونَ أن المُعْتَزِلَةَ والخوارِجَ قد استَدلُّوا بها على نفْيِ الشَّفَاعَةِ. ومن هؤلاء ابنُ تيميَّة كما في كتابه " قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة"، بتحْقِيقِ ربيع بن هادي المدخلي– ص 33، و" مجموع الفتاوى" 34/1، وابن القيّم، كما في " إعْلام الموقِّعين" 345/2. ولهذا قال علي الشحود،:" وَمَنَعَتْ الْخَوَارِجُ وَبَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْهَا، وَتَعَلَّقُوا بِمَذَاهِبِهِمْ فِي تَخْلِيدِ الْمُذْنِبِينَ فِي النَّارِ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: { فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ }..."[2].

وقد سبق لنا، قبل قليل، نقْلَ شرْحِ الشيخِ أطَّفَيَّشْ، وهو إمامٌ الإباضيَّة في هذا العصر، فما رأينا عنده ذلك، حيثُ لم يُشِرْ إلى هذا المعْنَى إطْلاقًا. ويتأكَّدُ ذلك عندما نقرأ في تفْسِيره الآخر، فلا نجِدُ أدْنى إشارة إلى هذا الزعْمِ، حيْثُ قال: " لو شفَعُوا لهم جميعاً، المَلَائِكَةُ والأنْبِياءُ وغيْرُهم، ولكن لا يَشْفَعُ لهم شافِعٌ. أو المُرَادُ، لم تكُنْ لهم شفاعَةٌ، فعبَّرَ عن نفْيِها بنَفْيِ نفْعِها؛ لأنها سبَبُ النَّفْعِ"[3]. ومن المعْلُومِ أن الإمامَ الزَّمَخْشَرِيّ هو إمام المُفَسِّرين المُعْتَزِلَةِ الذين بَقِيَت تفاسيرِهم، وهو

[1]– راجع في هذا/ الراغب الأصفهاني– تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين– ص 28

[2]– ابن تيمية– أسباب رفع العقوبة عن العبد– تعليق المحقّق– ص 69

[3]– أطفيش– هميان الزاد 495/14

لم يسْتَدِل بهذه الآية على نفْيُ الشَّفَاعَةِ مُطْلَقًا، كما زعَمَ الزَّاعِمُون؛ بل بيَّن أنها دليلٌ على نفْيِها للكُفَّارِ، حيثُ قال:" لو شفَع لهم الشافِعُون جميعاً، من المَلَائِكَةِ والنبِيّين وغيْرِهِم؛ لم تنْفَعْهُم شفَاعتُهم؛ لأنّ الشَّفَاعَةَ لِمَنْ ارْتَضاهُ الله، وهم مسْخُوطٌ عليهم. وفيه دليلٌ على أنّ الشَّفَاعَةَ تنْفَعُ يوْمَئِذ؛ لأنها تزيدُ في درَجات المُرْتَضِين"[1]. وقال الأعْقَم، وهو من الزيديَّة:" أي لا يشْفَعُ لهم أحَدٌ. والشفَعَاءُ: الأنبِياءُ، ثم العُلماءُ، ثم الشهَداءُ"[2].

وإن النتيجة اللازِمَةَ عن هذا، هي أن غرَضَ الله تعالى من نفْيِ الشَّفَاعَةِ للمُشْرِكين هو نفْيُ وُجُود الشُّرَكَاءِ؛ ويَلْزَمُ عن هذا دعْوَتُهم إلى وُجُوب التوَجُّه إلى إخْلاصِ العُبُودِيَّة لله تعالى، إذ هو ربُّ العالَمين، الذي لا يُشارِكُه أحَدٌ في التدْبِير والنفْعِ أو الضرّ.

وعلى كلٍّ، فكما أنه لا يوجدُ دليلٌ على صحَّةِ الاعْتِقادِ في وُجُودِ شفاعةٍ للفُسَّاقِ في هذه الآية؛ فإنه لا يوجدُ في أي موْضِعٍ من القُرْآنِ الكَرِيمِ أدْنى دليلٍ على ذلك. وقد كان يجِبُ أنْ يُوجَدَ هذا المعْنَى مُحْكَمًا، صريحًا، لو كانت هذه العَقِيدةُ من حقائِقِ دينِ الإِسْلَامِ؛ إذ القُرْآنُ الكَرِيمُ هو كلامُ الله تعالى، الذي تكفَّل بواسِطتِه إعْلامَ المُكلَّفين جميعا بالحقائِقِ التي أرادهم أنْ يَعْلَمُوها، وبِمُرادِه منهم. ولهذا، فإنك لا تَجِدُ خبَرًا أو أدْنى إشارةٍ إلى خُروجِ أحدٍ، أو مَجْموعةٍ، من أهْلِ النار منها بعد دُخولِها، كما أشرْنا فيما سبَق؛ بل تجِدُ أن الناسَ، بعد الحِسابِ، فريقَانِ، أحَدُهما في الجنة، والآخَرُ في النار، كما قال الله تعالى:{ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ}[الشورى/7].

وعلى الضدِّ من هذه الحقيقةِ، أيْ خُلُوّ القُرْآنِ الكَرِيمِ من الإشارة إلى فِكْرَةِ المُرْجِئَةِ عن الشَّفَاعَةِ، فقد احْتَوَى على عشَراتِ الآياتِ الدَّالةِ على بطْلانِ اعْتِقادِ انْتِفاعِ أحَدٍ بعَمَلِ أحَدٍ، أو تَضَرُّرِه بعَمَلِ أحَدٍ، فقال تعالى:{ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا. اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا. مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}[الإسْراء/13– 15]؛ وقال:{ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ}[فاطر/18].

---

[1]– الكشاف 185/7

[2]– تفسير الأعقم 256/2

2-3- المطلب الثالث: شُرُوطُ الشفاعة المَقْبُولَة في القرآن الكريم

لِرَفْعِ ما قد يكون قد ظلَّ في قُلُوبِ الناسِ من توَجُّسٍ وشكٍّ في ما قُلْنَاه، إذ هو على الضدِّ مِمَّا نشَأُوا عليه من صحَّةِ اعْتِقادِ الإرْجَاءِ، أيْ التفَضُّلِ الإلَهِيّ على بعضِ المُوَحِّدِين بالغُفْرَانِ، لا لشيْءٍ إلا المَشِيئَةَ، والتعلُّقِ بأمَلِ الشَّفَاعَةُ النبوِيَّةِ التي تُنْجي الفُسَّاقَ من الخُلودِ في نارِ جهنَّمَ؛ لا بدَّ من تقْديمِ تفْسِيرٍ دِينِيٍّ عِلْمِيٍّ مَرْضِيٍّ للنُّصُوصِ القُرْآنِيَّةِ التي أثْبَتَتْ وجُودَ الشَّفَاعَةُ إثْباتا لا إمْكانَ فيه لأيّ شكٍ؛ إذ بهذا فقط تتهدَّمُ آخِرُ حُصونِ الإرْجَاءِ، ويتبيَّنُ للمُسْلِمِينَ جَهالَاتُ فرَقِ المُرْجِئَةِ كلّها وافْتِراءاتِهم على الإسْلَامِ، وتطْمَئِنُّ قُلوبُ الأحْياءِ إلى صحَّة اعْتِقادِ الاستِحْقاقِ وَسِيلةً للجَزاءِ، وينْتَفِي اعْتِقادُ الشفَاعَاتِ الباطِلَةِ، فتَتَخلَّصُ نفُوسُهم من حيْرَتِها، فتَلْتَفِتُ إلى العمَلِ على الارْتِقاءِ إلى مَقامَاتِ المُقرَّبِينَ باكْتِسَابِ ما ينْفَعُها في الدنْيا، من حيْثُ أنها مزْرَعَةٌ للآخِرَةِ، فتَحْيَا السَّعادَتَيْنِ؛ ويَخْتارُ الأمْوَاتُ، على بيِّنَةٍ، أنْ يبْقَوا مشْغُولِين بالكَدْحِ لتحْصيلِ أسبابِ الخُسْران.

وتَحْقِيقًا لهذا الغَرَضِ، لا بدَّ من التذْكِير بأنك تجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ إثْبَاتًا لاخْتِصَاصِ الله تعالى بكلِّ الشَّفَاعَةِ، كما قال:{ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا}. وهذا نفْيٌ لوُجُودِ شفيعٍ له دالَّةٌ على الله، كما يعتقِدُه المُرْجِئةُ في الرَّسولِ الكريمِ والشَّافِعين، أو شفيعٍ قادِرٍ بذاتِه على النفْعِ كما يعتقِدُه المُشْرِكون، إذ ليس لله شبِيهٌ في ذاتِه، ولا شَريكٌ في مُلْكِه؛ ولهذا نفَى شفاعَةَ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ التي عبَدَها المُشْرِكُونَ، كما قال: { قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ} [سبأ/22]؛ كما نفى شَفَاعَةَ الكُبَراءِ الذين كثيرا ما كان اتِّباعُهم وطاَعتُهم والعمَلُ على مرْضَاتِهم سببًا للضَّلَالِ، فقال، في معْرَضِ تصْوير مشْهدٍ من مشاهِد العَرْضِ:{ وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ}[إبراهيم/21]، وقال في تصْوِيرِ مشْهدٍ من مشاهِد النارِ:{ وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ. قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ} [غافر : 47، 48]

وتنْبيهًا على هذا المعْنَى، وتأْكِيدًا له قال الله تعالى: { وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى}[النجم/26]، إذ ليْس معْنَاهُ، كما قد يتصوَّرُ البعْضُ بسبَبِ ظاهِرِ بداية الآيَةِ، الحطَّ من شأن المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، بدَلِيلِ أنه ختَمَها

بالنصّ على أنهم من الشَّافِعين؛ بل بيانُ العظَمةِ والتفَرُّدِ التامّ بالحُكْمِ على كلّ الأشْياءِ، فلا يَخْطُرُ على بالِ أحدٍ أن لهم استِقْلَالًا بنفْعِ الخلائِق، كما ظنَّ ذلك المشْرِكُونَ، ولا استِئْثارًا بنَفْعِ الفُسَّاقِ بشيءٍ يُبْطِلُ القواعِدَ التي وضَعها للرِّضا عن المُكلَّفين،كما ظنَّ المُرْجِئَةُ. ولهذا وضَعَ قيْدًا للرِّضَا بشَفَاعَةِ المَلَائِكَةِ وغيرِهم، بعد أنْ بيَّن أنْ لا شفَاعَةَ لأحَدٍ، وهو: الرِّضا عن الشَّفِيعِ، ويتْبَعُ هذا شهادَتُه بالحقّ عن عِلْمٍ به، وهو أنْ تقَعَ الشَّفَاعَةُ مُطابِقَةً لِما أذِنَ الله تعالى في الشَّفَاعَةِ فيه، إضافَةً إلى رِضَاهُ عن المشْفُوعِ له. فهذه ثلاثةُ شروط، وإنْ شئتَ أنْ تقُولَ: هما شَرْطانِ، فلا حرَجَ.

وقد يظنُّ البعْضُ أن لتَحْصِيلِ قُبُولِ الله تعالى بالشَّفَاعَةِ شُرُوطًا غير ذلك، مثل المشيئةِ المنْصُوصِ عليها في الآية السابقة؛ بينما الحقِيقةُ أنه لا يُوجَدُ إلا الشُّرُوطُ المذْكُورَةُ، لأن ذلك هو عيْنُ ما يتحقَّقُ به مُرَادُه من خلْقِ المُكَلَّفين لأَجْلِ معْرِفَته وعِبادَتِه وعِمارَةِ الأرضِ، وهو التَّحْقِيقُ العمَلِيُّ للخِلافَةِ التي خلَقَهم لها؛ لا ما ظنَّ الجبْريَّةُ من أنها فِعْلٌ إلَهِيٌّ لا ضابِطَ له في الحِكْمَةِ.

وبالفِعْلِ، فإنك مهْمَا فتَّشْتَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، فلن تجِدَ فيه إلا النصَّ على أن مَرَدَّ الأمْرِ كلِّه لله تعالى، كما قال:{ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}[يونس/ 3]، وقال:{مَن ذَا الذى يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ} [البقرة/ 255]. كما تَجِدُ النصَّ على الشَّرْطيْنِ، أو الثلاثَةَ، لِرضاه عن شفاعَةِ الشافِعين. وإن الآياتِ في هذا المعْنى كثيرةٌ، ومنها قوْلُه تعالى:{ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}[الزخرف/86]، فقد نفَى ظَنَّ المشرِكين الانْتِفاعَ بشفاعَةِ شُرَكاءَ الله تعالى فيما يزْعُمُونَ، وأثْبَتَ قُبُولَه شفَاعتَهم فيما رخَّصَ لهم فيه، وهذا دليلُ رِضاه عنهم، كما سنُبَيِّنُ تفْصِيلا فيما سيأتي؛ كما أثْبَتَ شهادَتَهم بالحقّ، وهو المشْفُوعُ فيه، ويَتْبَعُ هذا رِضاه عن المشْفُوعِ له. وكذلك قوْلُه:{ ولا يشْفَعُون إلاّ لِمَنْ ارْتَضَى }[الأنبياء/28]، وقوْلُه:{ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ}[سبأ/23]. وهذه آيةٌ في بيانِ توافُرِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ على شرْطِ الصَّلَاحِ للشَّفَاعَةِ، لأنهم مُعَظِّمون لله تعالى، لا يَرُدُّون ما حكَمَ به من أنْ لا شَفَاعَةَ إلا للذين رضِيَ الله عنهم من المُكلَّفين. ويتأكَّدُ هذا المعْنى بقَوْلِه تعالى:{ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ. لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ. يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُون}[الأنبياء/26– 28].

وقد كان من نتائج شُيُوعِ الإرْجَاءِ بين المُسْلِمِينَ، وغفْلَةِ الوَعِيدِيَّةِ عن التعَمُّقِ في دراسة عقيدة الشَّفَاعَةِ أنْ أغْفَلَ المُسْلِمُونَ البحْثَ في شروطِها، ولذلك لا تجِدُ في كلِّ الكِتاباتِ إلا مُجَرَّدَ عناوينَ، مشْفُوعةً ببعضِ الآياتِ الكَرِيمَةِ والأحاديثِ الشَّريفةِ، إضافة إلى آلاف النُّصوصِ التي قالها أعيانُ المرجِئةِ في ترْديدِ وُجوبِ اعتِقادِ الشفاعَةِ للفُسَّاق. وقد زاد الطينَ بلَّةً شُيوعُ اعْتِقادٍ آخر بين المُسْلِمِينَ جميعا، وهو أن المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ لا يَحْتاجُون إلى أنْ يرْضَى الله تعالى عنهم ليَكُونُوا من الشَّافِعين. وفي ضَوْءِ استِحْواذِ هذا الخَلْقِ النورَانِيّ على مُعْظَمِ الشَّفَاعَةِ المَرْضِيَّة المذْكُورَة في القُرْآنِ الكَرِيمِ، فقد كان لهذا الاعْتِقادِ تأثِيرٌ قاتِلٌ له في ذاتِه، ولِمَوْضُوعِ الشَّفَاعَةِ، إذ أُهْمِلَ التعَمُّقُ في بحثِ شرْطِ استِحْقاقِ الشّفِيعِ للشَّفَاعَةِ، كما لم يُعْطَ شرْطُ استِحْقاقِ المَشْفُوعِ لها حقَّه التامَّ، فاكْتَفَى الوعِيدِيَّةُ بتَرْدِيد المَبْدَإِ دون تأْصِيلِه عقَدِيًّا، بحيثُ يتَحَوَّلُ إلى عُمْدةٍ، كما أُهْمِل بَحْثُ الشَّرْطِ الثالِثِ، وهو رِضَا الله تعالى عن المشْفُوعِ فيه، الذي يتضمَّن هو الآخرُ مَبْدَأَ الاستِحْقَاقِ. ولم يُغْنِ هنا أن بعضَ العلماءِ كان يرى أن المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ خَلْقٌ مُكلَّفٌ، إذْ لم يسْتَطِعْ هؤلاءِ أنْ يؤسِّسوا له تطْبيقاتٍ تَجْعَلُه أصْلا في الاعْتِقادِ الإسْلَامِيّ عامَّةً، أو في موضوعِ الشَّفَاعَةِ بالذاتِ؛ فظلَّ كلامُهم رأيًا يُرَدَّدُ عند عرْضِ المسألة، ولم يتَحوَّل في يومٍ ما إلى مذْهَبٍ له تأْثِيرٌ حقِيقِيٌّ في بَحْثِ موْضُوعِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، وهو من أكْثَرِ الموْضُوعاتِ إهْمالًا في البحْث العَقَدِيّ الإسْلَامِيّ، وبالأخصّ بَحْثُ علاقَتِهم بالله تعالى والتكْلِيفِ.

وبالفِعْلِ، فإنك عندما تسْتَعْرِضُ اعْتِقادَ عمُومِ العُلَماءِ المُسْلِمِينَ عن المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، تجِدُ شُيوعًا لفِكْرةِ أنَّهُم خلْقٌ غيرُ عاقِلٍ، أقْصِد العقْلَ الذي يقُومُ عليه امْتِحانُ الله تعالى للنّاسِ من الإنْسِ والجنِّ، ولهذا فهُمْ غَيْرُ مُخْتارِين لأفْعالِهم، وبالتالي فهُمْ غَيْرُ مُكْتَسِبين لِمَقاماتِهم؛ بل هي من طبيعةِ خلْقِهم ذاتِه؛ إذ خُلِقوا للتَّمْجِيدِ والتَّسْبِيحِ والخِدْمَةِ. والحقيقةُ أن هذا قد يكونُ صحيحا فيما يخصُّ نوعًا من الملائكةِ، ولكنه غيْرُ صحيحٍ بالمرَّةِ بالنسبة لأنواعٍ منهم، إذ الأدِلَّةُ على حريَّةِ الاخْتيارِ والفِعْلِ في هؤلاءِ ثابِتَةٌ. وأوّلُها ما انْفَردَ بالنصّ عليه الإمامُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وعلَّق عليه الرازي بقَوْلِه:" وقد أحْسَنَ فيه جداً"[1]، وهو كما قال، بل هو من الغُرَرِ؛ وذلك أنه قال في تفْسِيرِ قوْلِه تعالى:{ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ }[غافر/7]:" فإنْ قلْتَ: ما فائِدَةُ قوْلِه:{ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ}، [و] لا يَخْفَى على أحَدٍ أنّ حمَلَةَ العرْشِ ومَنْ حوْلَه من المَلَائِكَةِ الذين يُسبِّحون بِحَمْدِ ربِّهم مُؤْمِنُونَ ؟ قلْتُ: فائِدَتُه إظْهارُ شرَف الإيمَانِ وفضْلِهِ، والترْغِيبِ فيه...

[1]– مفاتيح الغيب 300/13

وفائِدةٌ أخرى، وهي: التَّنْبِيهُ على أن الأمْرَ، لو كان كما تقُولُ المُجَسِّمَةُ، لكان حمَلَةُ العرْشِ ومَن حوْلَه مُشَاهِدين مُعايِنِينَ [يقصِدُ لله تعالى]، ولَمَا وُصِفُوا بالإيمَانِ؛ لأنه إنَّما يوصَفُ بالإيمَانِ الغائِبُ؛ فلَمَّا وُصِفُوا به على سَبِيل الثَّناءِ عليهم، عُلِمَ أنَّ إيمانَهُمْ، وإيمَانَ مَنْ في الأرْضِ وكلِّ مَنْ غاب عن ذلك المقامِ، سَواءٌ، في أنَّ إيمَانَ الجميعِ بطَرِيقِ النظَرِ والاسْتِدْلَالِ لا غيْرَ، وأنه لا طريقَ إلى معْرِفَتِه إلاّ هذا؛ وهو مُنَزَّهٌ عن صِفاتِ الأَجْرَامِ"[1].

وإننا نَجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ الكثيرَ من الأدِلة على صحَّةِ هذا المذْهَبِ، ومنها أن الله تعالى قد مَدَحَهُم في الكثيرِ من الآيَاتِ؛ وذلك لا يصِحُّ إلا إنْ كانوا مُكْتَسِبين لأسْبابِ المدْحِ، ولولا ذلك لكان مادِحًا لفِعْلِ نفْسِه؛ وهو أمْرٌ لا يَحْتمِلُه هذا المقامُ رغْمَ أنه حقٌّ. ونظِيرُ هذا أن الله تعالى قد مدَحَ الإنْسَ على التقْوَى، ووَعَدَ بالجزاءِ عليها، وليْس ذلك إلا لأنها فِعْلُهم، وهو لم يَمْدَحْ أحَدًا لكَمالِ خِلْقتِه، لأنه فِعْلُهُ تعالى، ولا هو يُجَازِي على ذلك. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَك }[البقرة/30]، وقال:{ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ. يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ }[الأنبياء/19، 20]، وقال:{ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ. لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ. يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ}[الأنبياء/26– 28]، وقال:{ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ. يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}[النحل/50]. ويتأَكَّدُ هذا بصِحَّة الوَعِيدِ فيهم؛ حيثُ قال الله تعالى:{ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ}[الأنبياء/29].

وقد يظنُّ أحَدُهم أنْ ليْسَ هناك قِيمَةٌ دِينِيةٌ كُبْرَى لاستِحْقاقِ الشَّفِيعِ للشَّفَاعَةِ، وأنه لا يعْدُو أنْ يكُون حقِيقَةً. وإن مِثْلَ هذا الموْقِفِ، إنْ ظنَّه أحدٌ، لَدَلِيلٌ على بُلوغِه درَجَةً عليا من الجَهْلِ، لأن لكلِّ حقِيقَةٍ، مهما كانت، قِيمةٌ كُبْرَى في موْضُوعِها، أي المجالِ الذي هي حقِيقَةٌ فيه. ومَبْدئِيًّا، فإن ضَرُورَةَ توافُرِ هذا الشرْطِ يدُلُّ على قلَّةِ عَدَدِ الشَّافِعين من الإنْسِ على الأقلِّ، لا فتْحَ مَجالَ الشَّفاعَةِ كما هو مذْهَبُ المُرْجِئَةِ الذين جعلوا كلَّ أحدٍ يشْفَع لأيِّ أحَدٍ؛ كما هو مبْسُوطٌ في مُؤَلَّفاتِهم التي لم نَنْقُلْ منها في هذا الكِتابِ، لتوْضِيحِ الفِكْرةِ، إلا النزْرَ اليسِيرَ. وهي قلَّةٌ تدُلُّ، وخُصُوصًا إذا قوبِلَتْ بكَثْرَة الشَّافِعين في نوْعٍ مُحدَّد من المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ في أشْياءَ، واشْتِراكُ المَلَائِكَةِ

[1]– الكشاف 95/6

جميعا في الشَّفَاعَةِ في أشْيَاءَ أخْرى، وهم من خلْقِ الله المُكلَّف بالعبادة مِثْلَهم في ذلك مثلَ الإنْسِ، على شُيوعِ الكُفْرِ والفُسُوقِ في بني آدمَ؛ على الرغْمِ من أنَّهم دون المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ مَرْتَبَةً، كما يدلُّ على ذلك حضُّ الله تعالى الإنْسَ على الإيمَانِ بالتنْبِيه إلى أنه فِعْلُ أحْسَنُ خلْقِه، أي المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، وذلك قوْلُه:{ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا}[النساء/172].

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أن عَدَمَ الْتِفاتِ، بل جهْل المُرْجِئَةِ بهذه الحقيقة قد جعَلَهُم لا ينْتَبِهون إلى أن الشَّفَاعَةَ مَزِيَّةٌ، أي تفَضُّلٌ لا يُعْطِيه الله تعالى إلا لبعْضِ الواصِلِينَ من الذين رضِيَ عنهم، وذلك بسَبَبِ كمَالِ عِبادِتهم. وهو الكَمَالُ الذي يظْهَرُ في شفاعتِهم نفْسِها، حيْثُ أنها فِعْلٌ تعبُّديٌّ خالِصٌ، إذ يتوَجَّهون بها إلى مَنْ بيَدِه ملَكُوتُ كلِّ شيْءٍ، لا لِيَنْفَعُوا كلَّ أحدٍ، بل أناسًا مُحَدَّدين، هم الذين رضِي الله تعالى عنهم من عِباده المُسْتَحِقّين للشَّفَاعَةَ؛ ويُحصِّلون بها مَزِيدَ الرَّفْعِ من أقْدَارِهم، كما يُحَصِّلُ بها المشْفوعُ فيهم غُفْرانَ خطايَاهُم. وبالتالي، فقد غاب عنهم إدْراكُ العلَّةِ في رضا الله عن الشَّفَاعَةَ نفْسِها، وهي أنها فِعْلٌ تقْدِيسِيٌّ في كُلِّ تفْصِيلاتِها؛ إذ هي تَجْلِيَّةٌ لِحَقِيقَةِ اجْتِماعِ عُصْبَةٍ من الخلْقِ على الوِلايَةِ في الله تعالى، ولله تعالى.

وإدْرَاكُ دليلِ كوْنِ الشَّفَاعَةَ فِعْلا تعبُّديًّا خالِصًا مُعْطَى لكلِّ أحدٍ، إذ هو من أوْضَحِ الأمورِ، فإن الشفيعَ لا يتوَجَّهُ بالشَّفَاعَةَ لِمَنْ لا يَمْتلِكُ الحقَّ فيها من الخلْقِ مهما كانوا، بل لله ربِّ العالَمين، وهو الأمْرُ الذي سنَزِيدُه وُضُوحًا فيما سيأتي. أما دلِيلُ كوْنِها تقَرُّبًا من الشَّفِيعِ، أيْ عِبادةً يُحَصِّلُ بها نفْعًا لنفْسِه خاصَّةً، كما يُحَصِّلُ بها المشْفُوعُ له نفْعًا؛ وأن ذلك بسَبَبِ انْتِماء الجميعِ لعُصْبَة أهْل الإسْلَامِ، فمَوْجُودٌ فيما سبَقَ، وفيما سيَأْتِي من تفْصِيلاتٍ، كما أنه موْجُودٌ في فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ كان إذا جَاءَهُ السَّائِلُ، أَوْ طُلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، قَالَ:" اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ"[1]. وأوْضَحُ من هذا في الدِّلالةِ على المطْلوبِ، وهو أن الرَّسولَ الكريمَ كان سيَقْضِي حاجَةَ السَّائِلِ، وأنه كان ينْتَظِرُ شَفَاعَةَ الشافِعِين مُتَعمِّدًا، حتَّى يُؤْجَرَ أصْحَابُه إذا ما شَفَعُوا لأحدٍ في تَحْصِيلِ نفْعٍ مُسْتَحَقٍّ، إذ هم بذلك يفْعَلون شيْئًا يدُلُّ على مَحبَّتِهم للخَيْرِ والدَّعْوَةِ إليه؛ وذلك قوْلُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ:" اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا،

[1]- صحيح البخاري- ح 1342

فَإِنِّي لَأُرِيدُ الْأَمْرَ، فَأُؤَخِّرُهُ، كَيْمَا تَشْفَعُوا، فَتُؤْجَرُوا"[1]، ومِثْلُهُ قوْلُه:" إِنَّ الرَّجُلَ لَيَسْأَلُنِي الشَّيْءَ، فَأَمْنَعُهُ، حَتَّى تَشْفَعُوا فِيهِ، فَتُؤْجَرُوا "[2].

وقد يظنُّ أحدُهم أن هذه حقِيقةٌ تنْطَبِقُ على أشياءِ الدُّنْيَا ومصالِحِها فقط، وأنها لا تتعدَّاها إلى تَحْصِيلِ منافِعِ الآخِرَةِ. وهذا غيْرُ صحِيحٍ، لأن الشَّفَاعَةَ لأشْياءِ الدنْيَا تدُلُّ على ماهيَّة الشَّفَاعَةِ مهْمَا كانت، وللعُمومِ الثَّابِتِ في قوِله تعالى:{ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا}[النساء/85]. إضافة إلى دِلالَةِ السنَّةِ الشَّرِيفَةِ، إذْ فيها النصُّ على تَحْصِيلِ المسْلِمِ للثوابِ حين الشَّفَاعَةِ للمُسلِمِ لتحْصيلِ أيِّ نفْعٍ، إذْ قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ، يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: وَلَكَ بِمِثْلٍ"[3].

2-4- المطلب الثاني: موضوع شفاعة الملائِكة عليهم السَّلَامُ

من المقْطُوعِ به أن المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ لا يشْفَعُون لأحدٍ إلا إنْ كان من المَرْضِيِّين عند الله تعالى، إذ قال:{ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى}. وإن إعْمالَ هذه القاعِدةِ يقُودُنا مباشَرَةً إلى تعْيِين نوْعِ الشَّفَاعَةِ وأصْنافِ الناسِ الذين ينْتَفِعون بها. وتَتَبُّعُ القُرْآنِ الكَرِيمِ يدُلُّ على أنها تقَعُ مرَّة أُولَى في الحياةِ الدنْيا، والقائِمِينَ بها هم، فيما يبْدُو لي، أصْحَابُ الرتْبَةِ الثانية في درَجاتِهم، وهم حملَةُ العرْشِ؛ وموْضُوعُها هو سُؤَالُ الله تعالى أنْ يغْفِرَ للتائِبين الأحْياءِ من عِبَادِه المُؤْمِنِينَ الذي ظلَمُوا أنفُسَهم بالتَّعَدِّي على حُدودِ الله، ففَسَقوا بذلك، ثم تذَكَّرُوا، فاسْتَغْفَرُوا، وعادُوا إلى الله بالتَّوْبَةِ. ومعْنَى هذا أن ليْس للكافِرين غيْرِ التائِبين من الكُفْرِ، ولا للفُسَّاقِ المُصِرّين على المعاصِي، نصِيبٌ في شفاعَتِهم. قال الله تعالى:{ الذِينَ يَحْمِلُونَ العَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبّحُونَ بِحَمْدِ رَبّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ للذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيم. رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيم}[غافر/7- 9].

[1]- سنن أبي داود- ح 4467
[2]- سنن النسائي- ح 2510
[3]- صحيح مسلم- ح 4912

وإننا نجِدُ تأْكِيدًا لهذا المعنى في إخْبارِ الله تعالى أن المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ لا يَسْتَغْفِرُونَ للفاسِقِ الذي ظلَّ على فُسُوقِه إلى وقْتِ الوفاةِ، مِمَّا يدُلُّ على حصْرِ شفاعَتِهم، كما قلنا، في التَّائِبِين لا غير. وذلك قوْلُه تعالى في المُؤْمِنِينَ الذين لم يَخْرُجُوا من مكَّةَ مُهاجِرِينَ إلى الله تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا. فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا}[النساء/97– 99].

ونُحِبُّ، قبل مواصَلةِ هذا التحْقِيقِ، أنْ نُناقِشَ المُرْجِئَةَ في شيءٍ له علاقةٌ بما نحن فيه، لأنه بدا لهم دليلا على الزعْمِ بصَحَّة مذْهَبِهم، بينما الواقِعُ أنه لا يعْدُو أنْ يكُونَ مُماحَكةً مثل تلك المُماحَكاتِ التي سبَقَ لنا عرْضُها وإبْطالُها؛ حيْثُ اسْتَدَلُّوا بقوْلِه تعالى:{ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ. لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ. يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ}[الأنبياء/26، 28]؛ فقال الرازي:" وجْهُ الاستِدْلالِ به أن صاحِبَ الكبيرَة مُرْتَضَى عند الله تعالى، وكلُّ مَن كان مُرْتَضَى عند الله تعالى وَجَبَ أنْ يكونَ من أهْلِ الشَّفَاعَةِ. إنَّما قُلْنا [ذلك]... لأنه مُرْتَضَى عند الله بِحَسَبِ إيمَانِه وتوْحِيدِه؛ وكلُّ مَنْ صدَقَ عليه أنه مُرْتَضَى عند الله، بِحَسَبِ هذا الوصْفِ، يصْدُقُ عليه أنه مُرْتَضَى عند الله تعالى... فثَبَتَ أن صاحِبَ الكبيرة مُرْتَضَى عند الله. وإذا ثبَتَ هذا، وجَبَ أنْ يكون من أهْلِ الشَّفَاعَةِ، لقَوْلِه تعالى:{ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى}... وإذا ثبَتَ أن صاحِبَ الكبيرَةِ داخِلٌ في شَفاعَةِ المَلَائِكَةِ، وَجَبَ دُخولُه في شَفَاعَةِ الأنْبِياءِ وشَفَاعَةِ مُحَمدٍ صلَّى الله عليْهِ وسلَّم، ضَرُورَةَ أنَّه لا قائِلَ بالفَرْقِ"[1].

ورغم أن الرازي قد أوْرَد ما يصْلُحُ لإبْطالِ ما قالَ في تفْصيلِ دليلِه إلا أننا سنَتْرُكُه جانِبًا، إذْ عندنا ما يكْفي للردِّ؛ وهو الآيةُ التي فيها استِغْفارُ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ للتائِبين، إذ هي نصٌّ في التعْرِيفِ بالذين رضِيَ الله عنهم، وهم المُسْتَغْفِرُونَ والتَّائِبُونَ، لا الفُسَّاق.

وتتأكَّدُ كلُّ الحقائِقِ التي ذكَرْناها عن شُروطِ الشَّفَاعَةِ، ومنها الحَقيقَةُ التي هي موْضوعُ بَحْثِنا هنا، أي استِثْثَارُ التائِبين من عِباد الله بشَفاعَةِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، عندما نَسْتَعْرِضُ نماذِجَ للشَّفَاعَةِ في عالَمِ الإنْسَانِ، حيْثُ نرى تَجَلِّيَ الحقيقةِ نفْسِها. إننا، مثلا، نرى اللهَ تعالى يُوجِّهُ

[1]– مفاتيح الغيب 87/2

الرسُولَ الكَرِيمَ إلى الاستِغْفار للتائِبين من أتْباعِه، لا للمُصِرّين على الذنُوبِ منهم، فقال:{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا}[النساء/64]. ولهذا، فقد كان الرسُولُ الكَرِيمُ لا يُبادِرُ إلى الاستِغْفَارِ للخَاطِئينَ من أتْباعِه، بل يَحثُّهم على الاستِغْفار، ثم ينتظِرُ صدورَه منهم أو توْبَتَهم، فيدْعُو لهم. ونَجِدُ تَجْسِيدًا لهذا المَبْدَإِ في الواقِعِ المُعاشِ، وذلك في قِصة ماعِزٍ رضي الله عنه، إذ جاء، فقال: يا رسُولَ اللهِ، طهِّرْنِي، فقال: وَيْحَكَ، ارْجِعْ، فَاسْتَغْفِرْ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْه؛ ثم رجَعَ إليه، يقولُ الشيْءَ نفْسَه، فرَدَّ عليه الردَّ نفْسَه؛ ثم أقام عليه حدَّ الزِّنَا بعد إقْرارِه الرابِع.

والشَّاهِدُ أن الرسُولَ الكريمَ لم يسْتَغفِرْ لِمَاعِزٍ، ولم يأْمُرْ أحَدًا بالاستِغْفارِ له إلا بعد أيامٍ، وذلك حين علَّمه الله تعالى، فيما أحْسِبُ، أن الاسْتِغْفارَ للتائِبين مَشْرُوعٌ وحسَنٌ، حيْثُ ورَدَ في الحديث قوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للصحابةِ:" اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ"، فَقَالوا:" غَفَرَ اللَّهُ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ"، وعلَّقَ ذلك بتوْبَتِه، وذلك قَوْلُه:" لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً، لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوَسِعَتْهُمْ"[1]. وقد وقَعَ الأمْرُ نفْسُه والقوْلُ نَفْسُه في قِصَّةِ الغامِدِيَّةِ، حيْثُ سبَّها أحَدُهُم حين إقَامَةِ الحدِّ عليها، فنَهَرَهُ الرسُولُ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وقال:" لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ"، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا بنفْسِه؛ ولَيْسَ من فِعْلِه الصَّلَاةُ على الفُسَّاقِ كما أثْبَتْنا ذلك فيما سبَقَ، وَدُفِنَتْ رضِيَ اللهُ تعالى عنها[2].

والرِّوَايَاتُ في رجاءِ الصحابَةِ رضِيَ الله عنهم استِغْفارَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لهم، بعد مَعْرِفَتِهم بِخَطايَاهُم، واستِغْفَارِهم منها كثيرةٌ للغايَةِ. ومنها ما وقَعَ لِعُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضِيَ الله عنه، حين دخَلَ يُسَرِّي عن الرسُولِ الكَرِيمِ في واقِعةِ خِلافِهِ مع بعْضِ زوْجَاتِه؛ فرأى حالَ فَقْرِ بيْتِه، فقال:" يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ، فَلْيُوَسِّعْ عَلَى أُمَّتِكَ، فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ قَدْ وُسِّعَ عَلَيْهِمْ، وَأُعْطُوا الدُّنْيَا، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ؛ فَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ مُتَّكِئًا، فَقَالَ: أَوَ فِي هَذَا أَنْتَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ؟ إِنَّ أُولَئِكَ قَوْمٌ عُجِّلُوا طَيِّبَاتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرْ لِي"[3]. ومنها طلَبُ أسامةُ بنُ زيْدٍ، رضيَ الله عنهما، استِغْفَارَ الرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ له، في قصَّةِ قتْلِه للمُعْلِنِ للشَّهادَةِ[4]. ومنها رجاءُ استِغْفارِ أبو السَّنابِلِ بنُ بعْكَكٍ رسولَ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

[1]– صحيح البخاري– ح 3207.

[2]– انظر/ صحيح مسلم– ح 3208

[3]- صحيح البخاري- ح 4792

[4]- صحيح مسلم- ح 142

والسَّلَامُ، وذلك حين تَسَرَّعَ، فأفْتَى في قصَّةِ تربُّصِ سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ بنَفْسِها بعد وفاةِ زوْجِها، وفيها:" أَنَّهَا وَضَعَتْ، بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ، فَتَهَيَّأَتْ تَطْلُبُ الْخَيْرَ؛ فَمَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ، فَقَالَ: قَدْ أَسْرَعْتِ اعْتَدِّي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: وَفِيمَ ذَاكَ ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتِ زَوْجًا صَالِحًا فَتَزَوَّجِي"[1].

ومِمَّا يؤَكِّدُ هذا، وإنْ كان يبْعُدُ عنه شيْئًا ما لأنه ليْسَ من عَيْنِ موْضُوعِه، أننا نرَى الشَّرْعَ الشَّريفَ لا يُوصِي بالدُّعَاءِ إلا للصَّالِحِينَ. ومن هذا، توَجُّهُ الرسولِ الكريمِ، ومكانتُه غيرُ خافيَةٍ، إلى أتْباعِه من أهل الإيمَانِ بالشَّفَاعَةِ له لتَحْصِيلِ الجائِزَةِ العُظْمَى التي جعلَها الله تعالى لأكْثَرِ البشَرِ صلاحًا من مَجْمُوعِ خلْقِه، وهي المَقَامُ المَحْمُودُ؛ وتوَجُّه إبْراهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وهو مَنْ هو من حيْثُ الصَّلاحُ، بعد بنائِه للكَعْبَةِ الشَّرِيفَةِ، بدُعاءِ الله تعالى بأنْ يَضْمَنَ عُمْرَانَ البيْتِ الحَرَامِ وأمْنَ وأرْزاقَ أهْلِه، وذلك لأنه يقَعُ في مكانٍ فاقِدٍ لشُرُوطِ الحياةِ؛ فلا يُعمِّمُ الدُّعاءَ لكلِّ أحَدٍ، بل يُخَصِّصُه لإسْماعِيلَ عليه السَّلام وللمُؤْمِنِينَ من الذين سَيَعْمُرُونَه، فقال:{ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}[البقرة/126]، وقال:{ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ}[إبراهيم/37]. ومن هذا وِصيَّةُ الله تعالى للرسُولِ الكريمِ بالاستِغْفار للصَّالِحين من الصحابةِ، حيْثُ قال:{ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[النور/62].

[1]- سنن ابن ماجة- ح 2018

3- المبحث الثالث: عِلَّةُ قَبول الشفاعة في المُسْتَغْفِرين والتائِبين حَصْرًا

3-1- المطلب الأول: بين يدَيْ المبحث

وبعدُ، فيتَبَقَّى بَحْثُ مسألة أهمَّ وأخْطَرَ من كلِّ ما ذَكَرْناه، وهي بيانُ العلَّةِ التي جعلَّها الله تعالى لضَرُورَةِ شفاعَةِ عبادِ الله الصالِحين من المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ بخاصَّةٍ، للمُسْتَغْفِرين والتائِبين، وبالأخصّ في ضَوْءِ علْمِ كلِّ أحدٍ بأنَّ من مُحْكَمَاتِ أصولِ الإِسْلَامِ مغْفِرَةَ الله تعالى لكُلِّ تائِبٍ.

ولا بُدَّ من التنْبِيهِ بأن هذه المسألة هي عيْنُ المسألة التي ثارَتْ في ذِهْنِ أبي الحسنِ الأشْعريّ، فزَعَمَ أن دليل بُطْلَان مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ في الشَّفَاعَةِ أن مَعْناها شفَاعَةُ الشَّافِعين لتَحْصيلِ الحاصِلِ. وقد قادنا السَّعْيُ إلى ردِّ استِدْلالِه حينها، قبْلَ بيانِ صحَّة مذْهَبِ المُعْتَزِلَةِ، إلى إلْزامِه بضَرُورَةِ الخُروجِ من مذْهبِ الجبْرِ، وهو الأمْرُ الذي نسْتَطيعُ أنْ نُلْزِمَ به كلَّ مُرْجِئٍ معاصِرٍ؛ إذ نسْتَطِيعُ أن نقول: إن هذا، على مذْهَبِك، يَجِبُ أنْ يكون مُسَلَّمًا، إذْ يكْفي فيه الوُقُوعُ، وقد وقَع كما دلَّتْ على ذلك النُّصُوصُ.

هذه طريقةٌ لتحْقيقِ الغَلَبةِ، قد تكون مُجْديَّةً أحْيانا في جِدالِ المُناوِئين؛ ولكنها لا تُقَدِّمُ أيَّ إضافَةٍ للعِلْمِ، ولا هي تَخْدُم حقائِقَه؛ وبالأخصّ في هذه المسألة التي لم أرَ عالِما مُسْلِمًا ألَّفَ فيها، على الرغْمِ من خطورَتِها البالِغةِ؛ بل هم لم يتَصَوَّرُوا، بالأصَالَةِ، أنَّ البحْثَ عن علَّةَ هذه الحقِيقَةِ، وهي أن الارْتِباطَ بين استِغْفارِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ، بالذاَّتِ، للتَّائِبين، بالذّاتِ، وبين توْبَةِ الله تعالى عليهم له علاقةٌ بأعْمَقِ وأصْدَقِ حقائِقِ التَّكْليفِ الإلَهِيّ للخلْقِ بالعِبادة، أي بِمَاهيَّة العِبادَةِ نفْسِها. ولهذا، فقد وجَبَ درْسُها بعنايَةٍ فائقةٍ، خُصوصًا وأن من نتائِجِهَا القطْعيَّةِ تَحْطِيمَ أصنَامِ المُرْجِئَةِ كلِّها، أي اعتِقادِ الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ وأوْهَامِهم عن الفضْلِ والرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ، بل نَسْفُها نسْفًا.

3-2- المطلب الثاني: معنى العُبُودِية في الشَّرْع

لتَحْقِيق الغرض السابِقِ، لا بدَّ من النصّ على أن عِباداتِ الناس تتَأَسَّسُ على اعْتِقادِ العابِدِ استِحْقاقَ المعْبُودِ للعِبادَةِ، وذلك لقُدْرَتِه على النفْعِ أو الضرّ. وتتضَمَّنُ العِبادَةُ في الإِسْلَامِ حقائِقَ أكْبرَ من هذا، إذْ نَجِدُ فيها معْنَى الحمْدِ، وهو مدْحُ الله تعالى، أو تعْظِيمُه لِمَا هو عليه في ذاتِه وأسْمَائِه، ومعْنَى الشُّكْرِ، وهو مدْحُ العابِد لله تعالى على نِعْمَةِ خلْقِه حيًّا، لا لشيءٍ يرْجِعُ إلى الله

تعالى، بل ليَنْفَعَهُ في الحياة، وبالأخصّ لتَعْريضِه للانْتِفَاعِ بالنعْمَةِ العُظْمَى، وهي أنْ يَسْتَمرَّ انْتِفاعُه، بمَشِيئَةِ الله تعالى، أبَدَ الآبِدين.

وقدَّر الله تعالى أنَّ الحُصُولَ على سعادة الدنْيَا والآخِرَة ليْسَ بالتفَضُّلِ، بل بالامْتِحان بأنْواعِ الفِتَنِ، ليَتَميَّزَ المُكلَّفون، فيكُونُ منهم الحامِدُون الشَّاكِرُون الخاشِعون، أي الذين عرَفُوا حقيقةَ الوُجُودِ، من حيْثُ أن له ربًّا مالِكا يَسْتَحِقُّ الحمْدَ والشُّكْرَ، وأنهم عِبادٌ مَخْلُوقُون، عليهم واجِبُ الحمْدِ والشُّكْرِ؛ ثم اخْتارُوا بإرادَةٍ حُرَّةٍ القِيامَ بواجِباتِ العُبوديَّةِ كلِّها، من حيثُ أنها إقْرَارٌ بِحُقُوقِ الله تعالى، وأداءٌ لوَاجِباتِ العبْدِ. ويكونُ من الناسِ المُتَكبِّرون، وهم الذين اخْتارُوا تَجَاهُلَ حقائق الوُجُودِ، من حيْثُ أن له ربًّا واحِدًا، وأنهم مَرْبُوبُون، وهم الكفَّارُ والمشْرِكُون، أو اخْتارُوا تَجَاهُلَ حقائقِ التَّكْلِيفِ، وهي علاماتُ العُبودِيَّة، وهم الفُسَّاقُ.

ويتبيَّن مما سبَقَ أن مدَارَ الدِّينِ كلِّه يقُومُ على وُجُوبِ معْرِفَةِ المُكلَّفين بالحقيقة التي يدُلُّ عليها النظَرُ في الوُجُودِ، وهي أنهم مَخْلُوقُونَ، وعلى وُجُوبِ الإقْرَارِ بِحُريَّةِ المالِكِ في التصَرُّفِ في مِلْكِه، وهو الإقْرَارُ بالعُبوديَّةِ. ولهذا السبَبِ، استَعْمَلَ القُرْآنُ الكَرِيمُ لفْظَ "العِبَادِ" تَسْميَّةً للمُكلَّفين من حيْثُ أنه يدلُّ على الخُضُوعِ والذلِّ والحاجَةِ وتقْيِيدِ التصَرُّفِ.

وقد يظنُّ أحدُهُم أن فيما قلْنَاه خطأً، إذ أن اللفْظَ الذي يدُلُّ على الخُضُوعِ هو "العَبِيد"، بينما يدلُّ لفظ "العِبادِ" على التَّشْريفِ. والحقيقةُ أنه لا يُوجَدُ في اللُّغَةِ هذا التمْيِيزُ بين الكلِمَتَيْن، فإن العبْدَ فيها خِلافُ الحُرِّ؛ وهو يُجْمَعُ على **عَبيدٍ** وأعْبُدٍ **وعِبادٍ** وعُبْدانٍ، بالضَّمّ، مثل: تَمْرٍ وتُمْرانٍ، وعِبدانٌ، بالكَسْر، مثل: جِحْشَان... تقول: عَبْدٌ بَيِّنُ العُبُودَةِ والعُبُودِيَّةِ... والتعْبِيدُ: التذْلِيلُ، يُقَال: طرِيقٌ مُعَبَّدٌ. والتعْبِيدُ: الاسْتِعْبَادُ، وهو أن يتَّخِذَه عَبْداً. وكذلك الاعْتِبَادُ... والإعْبادُ مِثْلُهُ... وكذلك التَعَبُّدُ[1].

وعلى هذا، فإن الدلالَةَ على التَّشْرِيفِ التي توجَدُ في هذا اللفْظِ – إن دلَّ عليها السِّيَاقُ– لا تَتَأَتَّى له من اللغة، بل من الحالِ التي يكون عليها العبْدُ في علاقتِه مع ربِّه، أقْصِدُ أنه إنْ كان من المُقرّبين لله تعالى بالأُلُوهِيَّةِ، فقد جاء بالحقِّ اللازِمِ لِحَقِيقَتِه، فيَتَأَتَّى له التّشْرِيفُ لذلك. ومن أمْثُلَتِه القُرْآنِيَّةِ، قوْلُه تعالى في وصْفِ الرسُولِ الكرِيمِ:{ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا}[الجن/19]. وليْسَ معنى هذا أن غيرَ المُقِرِّ بهذه الحقائق قد خَرَجَ، بإنْكارِه، من حَدِّ العُبودِيَّةِ، إذ أنه أمْرٌ لا يَسْتَطِيعُه مَخْلُوقٌ، لأنه سيَظَلُّ عبْدًا لله تعالى، ولكنه في هذه الحالة

[1]– انظر/ الجواهري– الصحاح في اللغة 1/440، 441

يُسَمَّى كافِرًا، هارِبا من حقِيقَةِ عُبُودِيَّتِه، مع مُلازَمةِ عُبودِيَّتِه له؛ تماما كما يُسَمَّى المملُوك من عَبِيدِ الناس آبِقًا إنْ هرَبَ، وهُروبُه لا يُغيّرُ من حقِيقَةِ العُبودِيَّة فيه. ولهذا المعْنَى سمَّى الله تعالى البابِلِيّين عِبادًا له رغْمَ أنهم كانوا مُشْرِكين، فقال:{ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا}[الإسراء/4، 5].

ومن أجْهلِ الجهْلِ الظنُّ بأن الله تعالى قد حصَرَ حُقُوقَ الأُلُوهِيَّةِ، أو واجِبات العُبوديَّةَ، في التوْحيدِ، أي الإقْرارِ له بأنه الربُّ الخالِقُ، وأنه أرْسلَ رسُولًا؛ وأن ذلك مُقْتَضَى الشَّهَادَتَيْنِ الواجِبَتَيْن على المُكَلَّفين؛ ذلك لأن هذا الإقْرارَ هو بعْضُ التكْلِيفِ الذي افْتَرَضَه الله تعالى على العِباد، بينما حقِيقةُ العُبودِيَّةِ في الدِّينِ الذي خاطَبَ به الله تعالى المُسْلِمِينَ، كما بيَّنا ذلك مراتٍ متعدِّدةٍ تشْمُلُ طاعةَ الله تعالى في كلِّ أمْرٍ ونَهْيٍ؛ وهو نفْسُ معْنَى العُبودِيَّةِ في واقِعِ الخلْقِ، حالَ وُجودِ النِّظامِ الاجتِماعِيِّ الذي يُبِيحُها، إذ ليس للعَبْدِ تصرُّفٌ، بل الطاعَةُ للمالِكِ لا غيْر.

وعلى هذا، فإن حقيقةَ الشَّهَادَةِ التي يدْخُلُ بها الإنْسانُ الإسْلَامَ، فيَنالَ حقُوقَ الجَماعَةِ المُسْلِمَةِ، تَخْتلِفُ عن الشَّهَادَةِ نفْسِها حين يقُولُها الصَّادِقُون من الناس، وهم يرْجُون فَضْلَ الله عليهم في الدنيا والآخِرَةِ؛ لأنها في هذه الحالة الْتِزامٌ بالتوْحِيدِ والتعْظِيم والمَحَبَّةِ والرجَاءِ والخَشْيَةِ والخَوْفِ والطاعَةِ للهِ تعالى في كُلِّ أمْرٍ، كما أن الشَّهَادَةَ بالرِّسَالَةِ لمحمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ تَتضَمَّنُ الإقْرَارَ بأنه واسِطَةٌ بين الشَّاهِدِ وبين الله تعالى، وما يلْزَمُ عن ذلك من مَحَبَّةٍ وتوْقيرٍ وطاعَةٍ.

وقد تبيَّن من جُمْلَةِ ما عرَضْناه في هذا الكتاب أن غرَضَ الله تعالى من خلْقِه للمُكَلَّفين هو العِبادَةُ، كما قال:{ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُون}[الذاريات/56]؛ وأنه جعَلَ من شُروطِ قُبُولِها أنْ تكون خالِصَةً له، كما قال:{ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ. فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُون}[الأعراف/29، 30]. كما أننا أقَمْنا الكثِيرَ من الأدِلَّةِ على وعيدِ الفسَّاقِ. وليس ذلك بالأمْرِ الغَرِيبِ في منْظُورِ الدِّينِ، إذ أن العُبُودِيَّةَ الخالِصةَ لله تعالى مقْصُودةٌ، بِحَيْثُ كلَّما تَحَقَّقتْ معانِيها، كلَّما زاد تشْرِيفُ صاحِبِها؛ وكلَّما انْتَقَضَت شُرُوطُها كلَّما تَحقَّقَ بُعْدُه عن الله وهَوَانُه عليه. وليْس ذلك إلا لأنها، بطَبِيعَتِها، لا تَحْتَمِلُ العِصْيانَ، لأنه نقْضٌ لِمَعْنَى العبوديَّة ذاتِه. أقْصِدُ أنه لا يُمْكِنُ أنْ يَجْتَمِعَ العِصْيانُ والعُبوديَّةُ في مكانٍ واحِدٍ، لأن وُجودَ

العِصْيانِ يدلُّ على نقْضِ العُبوديَّةِ؛ لأن ماهيَّتَها في منْطِقِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ هي الطاعَةُ، ومُبْطِلُها هو التوَلّي، تماما كما أن ماهيَّةَ عُبوديَّة العبْد للسيّد من الناس أنْ لا يكُونَ له تصرُّفٌ إلا طاعةَ سيّدِه؛ وقد قال الله في خِطابٍ للمُؤْمِنِينَ:{ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ }[آل عمران/32]، وقال في خِطابِهم:{ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}[النور/54]، كما قال:{ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ}[النساء/64].

ومن المعْلومِ أن هذا المعنى مُحْكَمٌ في كتاب الله تعالى، كما هو مُحْكَمٌ في الحديثِ الشَّريفِ؛ ولهذا تجِدُه من جُمْلةِ عقائِدِ الصَّحابَةِ رضيَ الله عنهم، إذ رُوِيَ عن ابنِ مسْعودٍ، في تَفْسيرِ { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُون}[آل عمران/102] أنه قال:" أنْ يُطاعَ، فلا يُعْصَى، ويُذْكَرَ فلا يُنْسَى،"[1]، وفي رواية عنه، بإضافة :" ويُشْكَرَ، فلا يُكْفَرَ "[2]. وليس عجيبًا، بعد هذا، أنْ يُرْوى هذا المذهبُ عن جُمْلةٌ من السَّلفِ، كمُرَّةَ الهَمْدَانِيّ، وَالرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، وَعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، وَالحَسَنِ البصرِيّ، وَطَاوُس بن كيسان، وَقَتَادَةَ بن دِعامةَ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيّ، وَأَبِي سِنَانَ، وَالسُّدِّيّ[3].

3-3- المطلب الثالث: المُخالَفَةُ عن أمر الله عبادة لغير الله

قد سبَقَ لنا أن فصّلْنا بَحْثَ تسْميَّةِ الفُسَّاقِ كُفَّارًا، واسْتِواءِ الوَصْفِ بهما مع الوصْفِ بالظُّلْمِ والعِصْيانِ، وعلى وُرودِ الوَعِيد لكلِّ الموْصُوفِين بهذه الأسْماءِ؛ وذلك اعْتِمادًا على مُحْكَماتِ نُصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والحديثِ الشَّرِيفِ. ويبْقى علينا واجِبُ بيانِ أن صاحِبَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ ورسُولَه قد سمَّيا الفاسِقَ بِمُخالفَةِ أيِّ حكْمٍ لازِمٍ من أحْكَامِ الدِّينِ، مهْمَا كان موْضُوعُه، عابِدًا لذلك الشيءِ الذي عَصَى به الله، أو مشْرِكًا لله بذلك الشيءِ الذي تعلَّق قلْبُه به؛ وهذا هو، كما أسْلَفْنا، سرُّ نقْضِ الفُسُوقِ للعُبُودِيَّةِ، إذ أنه نقْضٌ لواجبِ توْحِيدِ الألوهِيَّةِ.

والحقيقةُ أنني لم أبْتَدِعْ هذه النَتِيجةَ، وإنْ أقمْتُ عليها ما لم يُقِمْهُ مَنْ سَبَقَني إليها من العُلَمَاءِ. وبالفعْلِ، فقد وُجِد في المؤَلّفين المُسْلِمِينَ مَن انْتَهَى إلى مِثْلِ هذا منذ قرونٍ، وبخاصةٍ المؤَلّفُون من المدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ؛ ومعْنَى هذا أنهم أدْرَكُوا من نُصُوصِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ ما أدْرَكْتُ،

[1]- الحاكم- المستدرك- ح 3115
[2]- الطبري- جامع البيان 64/7
[3]- ابن أبي حاتم- التفسير 136/14

أي أن ماهِيَّةَ العبوديَّةِ هي الطاعَةُ، وأن ضدَّ الطاعةِ كُفْرٌ. والنُّصُوصُ التي دوَّنوها في هذا المعنى كثيرةٌ، ومنها قولُ ابنُ تيميَّةَ:" فَالْإِسْلَامُ يَتَضَمَّنُ الِاسْتِسْلَامَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَمَنْ اسْتَسْلَمَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ كَانَ مُسْتَكْبِرًا عَنْ عِبَادَتِهِ؛ وَالْمُشْرِكُ بِهِ وَالْمُسْتَكْبِرُ عَنْ عِبَادَتِهِ كَافِرٌ، وَالِاسْتِسْلَامُ لَهُ وَحْدَهُ يَتَضَمَّنُ عِبَادَتَهُ وَحْدَهُ وَطَاعَتَهُ وَحْدَهُ. فَهَذَا دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ"[1].

إنما الخلافُ بيننا، كما نبَّهْتُ، في أنهم قرَّرُوا هذه الحقِيقَةَ، ثم لم يُؤَسِّسُوا عليها أيَّ أثرٍ، سواءً في مجال البحثِ في ماهيَّةِ التكْلِيفِ، من حيْثُ علاقتُه بأسْماءِ الله تعالى، وأَخَصُّ من ذلك في بيان سرِّ خلْقِ المُكلَّفين أنفُسِهم، وما يتَعَلَّقُ بذلك من مُحاوَلة بيان حقيقة حُجَّةِ الله تعالى على كل كافِرٍ أو فاسِقٍ، وأوَّلُهم إبْلِيس. كما أن ما انْتَهَوا إليه في موْضُوعِ عِبادةِ الفاسِقِ لسَبَبِ فِسْقِه، لم يغيِّرْ موْقِفَهم في مسألة الوَعْدِ والوَعِيدِ، إذ ظلُّوا يقُولُون بأن الكُفْرَ أنْواعٌ، وأن غيْرَ الملِّيِّ منه لا يُخْرِجُ من الإِسْلَامِ، وأن مَصيرَ الفُسَّاقِ غير التائِبين إلى الجنة رأسًا، أو بعد الشَّفَاعَةِ؛ وهو ما بيَّنَّا، وما زِلْنَا نُبيِّنُ أنه خطأٌ شنِيعٌ، بل ضَلالٌ مُبيرٌ؛ مُؤَسَّسٌ على نُصوصٍ مَدْسُوسةٍ أو فُهُومٍ كلِيلةٍ للنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ، تُكَذِّبُها المئاتُ من الآياتِ والأحاديثِ الصحِيحَةِ المُحْكَمَةِ الدَّلالَةِ، كما يُكذِّبُها التعرُّفُ على حقائق التَّكْليفِ، مثل تلك التي نقوم بِبَيانِها في هذا المقام.

ومن أبْلَغِ النُّصُوصِ في هذا المعنى ما كتَبَه ابنُ رجَبٍ في شرْحِ الشَّهادَتَيْن، فقال:" وهذا كلُّه إشارَةٌ إلى عمَلِ القلْبِ وتَحَقُّقُه بِمَعْنَى الشَّهادَتَين، فتَحَقُّقُهُ بقَوْلِ لا إلَهَ إلا اللهُ أنْ لا يأْلَهَ القلْبُ غيْرَ الله، حُبًّا ورَجاءً وخوْفًا وتوَكُّلًا واسْتِعانَةً وخُضُوعًا وإنابَةً وطلَبًا؛ وتحَقُّقُهُ بأن مُحمَّدًا رسولُ الله ألَّا يعْبُدَ الله بغَيْرِ ما شرَعَه اللهُ على لِسانِ مُحَمَّدٍ صلَّى الله عليه وسَلَّم... وإيضاحُه أن قوْلَ العبْدِ لا إلَهَ إلا اللهُ يقْتَضِي أنْ لا إلهَ غيْرَ اللهِ.

والإلهُ هو الذي يُطاعُ، فلا يُعْصَى، هيْبَةً له وإجْلالًا ومَحَبَّةً وخوْفًا ورجاءً وتوَكُّلا عليه وسُؤالًا مِنْهُ ودُعَاءً له. ولا يصْلُحُ ذلك كلُّه إلا لله عزَّ وجَلَّ، فمَنْ أشْرَكَ مخْلُوقًا في شَيْءٍ من هذه الأمُور التي هِيَ من خصائِص الإلَهِيَّةِ، كان ذلك قدْحًا في إخْلاصِه في قَوْلِ لا إله إلا اللهُ ونقْصًا في توْحِيدِه؛ وكان فيه من عُبُودِيَّةِ المَخْلوقِ بِحَسَبِ ما فيه من ذلك. وهذا كلُّه من فُروع الشِّرْكِ؛ ولهذا ورَدَ إطْلاقُ الكُفْرِ والشِّرْكِ على كثير من المعاصِي التي مَنْشَؤُها من طاعة غيْرِ اللهِ ...

[1]- مجموع الفتاوى 224/1

وكذلك ما يقْدَحُ في التوْحِيدِ وتفَرُّدِ اللهِ بالنفْعِ والضَّرِّ، كالطِيرَةِ والرُّقَى المكْروهَةِ وإيتاءِ الكُهَّانِ وتصْديقُهم بِمَا يقولون.

وكذلك اتِّباعُ هَوَى النفْسِ فيما نَهَى اللهُ عنه قادِحٌ في تَمامِ التوْحيدِ وكمالِهِ، ولهذا أطْلَقَ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ على كثير من الذُّنُوبِ التي منْشَؤُهَا من هَوَى النفْسِ أنها كُفْرٌ وشرْكٌ، كقِتالِ المُسْلِمِ ... وإنْ كان ذلك لا يُخْرِجُهُ عن الملّةِ... وقد ورَدَ إطْلاقُ الإلَهِ على الهَوَى المُتَّبَعِ، قال الله تعالى:{ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاه}[الجاثية/23] ... قال قتادة: هو الذي كُلَّما هَوِيَ شيْئًا ركِبَه، وكُلَّما اشْتَهَى شيْئًا أتاه؛ لا يَحْجِزُهُ عن ذلك ورَعٌ ولا تقْوَى... ويشْهَدُ لذلك الحديثُ الصحِيحُ عن النبّي صلى الله عليه و سلم: " تعِسَ عبْدُ الدينارِ، تعِسَ عبْدُ الدِّرْهَمِ، تعِسَ عبْدُ القَطيفَةِ، تعِسَ عبْدُ الخمِيصَةِ؛ تعِسَ، وانْتَكَسَ، وإذا شِيكَ، فلا انْتَقَشَ"[1]؛ فدَلَّ هذا على أن كُلَّ مَن أحَبَّ شيْئًا وأطاعَهُ، وكان غايَةَ قصْدِه ومطْلُوبِه، ووَالَى لأجْلِه وعادَى لأجْلِهِ، فهو عبْدُهُ، وكان ذلك الشيْءُ معْبُودُهُ وإلَهُهُ.

ويدُلُّ عليه أيضا أن اللهَ تعالى سَمَّى طاعَةَ الشيْطانِ في معْصِيَّتِه عبادَةً للشيْطانِ، كما قال تعالى:{ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آَدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ}[يس/60]... فمَنْ لَمْ يتَحَقَّقْ بعُبودِيَّةِ الرحْمَنِ وطاعَتِهِ، فانه يعْبُدُ الشيطانَ بِطَاعَتِه له"[2]

والأمْرُ الذي لم يتعَمَّقْ ابنُ رجَبٍ، ولا غيْرُه، في دِراسَتِه هو مسألةُ عِبادَةُ الفُسَّاقِ للشَّيْطانِ، مع أنه سبَبٌ لكلِّ معصيَّةٍ، وذلك لأنهم تعَلَّقُوا بالأسباب الظاهِرَةِ للعِصْيانِ، مثل الحَسَدِ والكِبْرِ والحِرْصِ والجَشَعِ والفخْرِ وإرْضاء الشَّهَواتِ؛ ونسَوْا أن وراءَ كلِّ عِبادةٍ لهذه المعاني عمَلًا لِعَدُوِّ الله تعالى الأوَّلِ، وهو الشَّيْطانُ، الذي كان سبَبُ عدَاوَتِه نفْسِه دالًّا على صحَّة نقْضِ الفُسُوقِ للعُبوديَّة، إذ هو لم يَكْفُرْ بالله، بل فسَقَ عن أمْرِهِ بالسُجُودِ، ثمَّ تكَبَّر، فسَمَّاه الله كافِرًا ولعَنَه، كما بيَّنا فيما سبق.

وفي هذا الخُصُوصِ، فقد بيَّن الله تعالى أن كلَّ تَوَلٍّ عن الطاعَةِ فهو من الشيْطَانِ ومُوالاةٌ له، إذْ يرْكَبُ على ما طبَعَ الله في نفْسِ الإنْسانِ من قُوَى وَضَعَها فيه لأجْلِ معْرِفَةِ ربِّه وتَيْسِير حياتِه واستِمْرارِ وُجُودِه وامْتِحانِه، فيُخْرِجُها بالوَسْوَسَة عن الصَّلاحِيَّةِ للاستِدْلال على الخالِقِ، وحَدِّ الاعْتِدالِ الذي تقومُ عليه اسْتِمْرَارِيَّةُ الحياة، كما يأمُرُ بذلك العقْلُ والشَّرْعِ الشَّريفِ، إلى حدِّ التطرُّفِ،

[1]- انظر/ صحيح البخاري- ح 2673

[2]- كلمة الإخلاص- ص 13...

فتَتَحوَّلَ إلى سبَبٍ لعبادةِ الإنسانِ نفْسَه، أي هوَاهُ، ومن خلْفِه الشيْطانِ، أو هو من أمامِه، كما هو عن يمينِه وشِمالِه. إن الشيْطانَ، مثلا، يُخْرِجُ قوَّةَ الأنانيَّةِ التي تضْمَنُ للإنسان السَّعْيَ إلى تَحْصيل أسْبَابِ الحياةِ والمُحافَظَةِ عليها، بل السَّعْيُ إلى نوالِ الجنة نفْسِها، إلى المُبالَغَةِ في حُبِّ النفْسِ، فيَغْفَلُ الإنسانُ عن حُسْنِ الطلَبِ، ويُبالِغُ فيه، فيَظْلِمُ ويهْضِمُ حقُوقَ الغيْرِ؛ وهذا مُرادٌ للشيْطَانِ. وهو، مثلا، يُخْرِجُ قُوَّةَ العِزَّة، أي الاعْتِدادِ بالذَّاتِ التي جُعِلتْ سبَبًا لإكْرَامِ الإنْسَانِ نفْسَه والاعِتِزازِ بها لأجْلِ البُعْدِ عن الذلِّ، وأخْطَرُهُ ذلُّ الخُلودِ في جهنَّمَ، إلى حدِّ الكِبْرِ والفَخْرِ، وهو مُرادُ الشيْطانِ. وهكذا. ويجبُ أنْ يعْرِفَ كلُّ أحدٍ أن في مسْألةِ الإغْواءِ حقائقَ وأسرارًا تحتاجُ إلى درْسٍ خاصٍ، ولكن ليس هذا مكانُه، ويكْفِي هنا أن نُؤَكِّدَ أن هذه القُدْرَةَ التي وَهَبَها الله تعالى لإبْليسَ وذريَّتِه، كما دلَّتْ على ذلك النُّصُوصُ، ليْسَتْ بقُدْرَةٍ على جبْرِ الناسِ وإلْزَامِهم. وهذا معنى مُحْكَمٌ، إذ قال الله تعالى:{ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[إبراهيم/22].

وفي القُرْآنِ الكَرِيمِ عشَرَاتُ الآياتِ التي تُعرِّفُ الناس بسُبُلِ الشَّيْطَانِ، وتُحَذِّرُ من طاعَتِه، وتنْذِرُ الناسَ من السُّقوطِ في ذلك الفخِّ، مع تسمِيَّةِ ذلك عبادَةً. ومنها قوْلُه تعالى:{ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آَدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ. وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ. وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ}[يس/60– 62]، وقوْلُه:{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ. إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}[البقرة/169]، وقوْلُه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآَخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ. الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}[البقرة/267، 268]، وقوْلُه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ}[المائدة/90، 91]، وقوْلُه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}[النور/21].

وإنْ كانت هذه الحقيقةُ تحتاجُ إلى زيادة بيانٍ، فهو أن النُّصُوصَ قد وردتْ بتسميَّةِ كلِّ فُسوقٍ إشْراكًا من أيّ فاسِقٍ، مهما كان نوعُ فُسوقِه، لإبْليسَ مع الله تعالى في الحُكْمِ، وهو سرُّ العُبودِيَّةِ، أي ماهِيَّتُها. وقد أوردْنا من ذلك الكثيرَ، ونُعيدُ التَّذْكيرَ ببعْضِ أَصْرَحِ ما ورد في هذا المعْنَى بعد هذا التَّنْبيهِ، ليُحْسِنَ القارئُ إدْراكَ ما الذي أراد الله عزَّ وجلَّ من المُكلَّفين أنْ يُدْرِكوه. قال تعالى: { قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ **وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ** كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ. فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ **إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ** وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُون}، وقال: { وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ **إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ** إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}.

وقد تبيَّن بهذا أن الأصْلَ في عِبادَةِ العابِدين لله تعالى أنْ تكونَ كامِلَةً، أيْ أنْ لا يقعَ فيها نقْصٌ بأيّ حالٍ من الأحْوَالِ، ولا في أيّ نوْعٍ من أنْواعِ التكاليفِ، حَمْدًا للربِّ عزَّ وجلَّ، لأن ذلك هو بعْضُ حقِّ عظَمَتِه – لا حقَّ عظَمتِه، إذ هذا لا يسْتَطيعُه مَخْلوقٌ– وشُكْرًا له على بالِغِ إنْعامِه. ولعلَّ هذا هو السبَبُ في ذلك الوصْفِ الوارِدِ في أواخِرِ سُورَةِ البقرة لِعِبادَةِ الرَّسُولِ الكَرِيمِ وأتْباعِه، حيثُ لم يكْتَفوا بالإقْرارِ بأرْكانِ الإيمَانِ، والتعَهُّد بالطَّاعَةِ للأمْرِ والنهْيِ والاستِغْفارِ على ما قد يَعْرِضُ فيهما من نقْصٍ؛ فأضافوا إلى ذلك الاستِغْفارَ مِمَّا يقَعُ منهم على سَبِيلِ النسْيَانِ والخطإ. قال الله تعالى:{ آَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ. لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ }[البقرة/285، 286].

وفي ضوْءِ المعْلُوم من الدِّينِ بالضَّرُورَةِ، وهو المنْصُوصُ عليه في بِدايَةِ الآية الأخِيرة من عدَمِ مُؤاخَذَةِ الله تعالى للعِبادِ إلا بما يقَعُ تحت قُدُرَاتِهم، وبالتالي عدَمُ المُؤاخَذَةِ بالنسْيَان والخطإ؛ فقد أكثر العلماء من ذِكْرِ الاحْتِمالاتِ التي تبْحَثُ في علَّةِ هذا الاستِغْفارِ، فقالوا بأن المُؤاخَذَةَ تقَعُ إذا ما ترَكَ الإنسانُ التحَفُّظَ، وأعْرَضَ عن أسْبابِ التذَكُّرِ، ولذلك صحَّ طلَبُ غُفْرانِه بالدُّعاءِ؛ وقالوا بأن ذلك إظْهارًا للتضرُّعِ لا غيْرَ، وقالوا بأن في ذلك دليلًا على جَوازِ التكْليفِ بما لا يُطَاقُ، وقالوا

غير ذلك[1]. ولكن يبْقَى أن أحْسَنَ ما يُمْكِنُ أن يُقالَ في شرْحِ سبَبِ هذا الرجاءِ هو إشارَتُه إلى أن الأصْلَ في العبوديَّة أن يبْذُلَ الإنْسانُ فيها جُهْدَه، بحيْثُ لا يقَعُ منه أيُّ تقْصِيرٍ، ولوْ على سبيل الخطَإِ والنسْيَان؛ فإنْ وقَعَ وَجَبَتْ التَّوْبَةُ، بدَلِيل أن الصالِحين من العِباد يستَغْفِرون الله تعالى حتى في حالة وُقُوعِ المُخالَفَةِ مغْفُورَةً. وما ذلك لأنهم أدْرَكُوا أن مِمَّا تفْرِضُه العظَمَةُ طلَبَ العفْوِ، حتى وإنْ كان الخطأ مَعْفُوًّا عنه. وبعِبارَةٍ أخرى، فإن في استِغْفارِ غيْرِ المُؤَاخَذِين بِخَطاياهُم تعْلِيمٌ للمُؤَاخَذين بالخَطايا عزَّةَ مقامِ الله تعالى، وضَرُورَةَ الاستِغْفارِ، إذْ أنَّهُم أوْلَى به. ويُخرَّجُ على هذا الأصْلِ أمْرُ الله تعالى رسُولَه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ بالاستِغْفَارِ بعد فتحِ مكَّةَ، فيقُولُ:{ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ. وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا. فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا}[النصر/1– 3]؛ مع أنه من المعلومِ أنه قد انْبَأه بغُفْرانِ كلِّ ذنْبِه قبلها بمدَّةٍ، إذ قال بعد الحُدَيْبِيَّةِ:{ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا. لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا}[الفتح/1، 2]

وإننا نَجِدُ في أخْبارِ القُرْآنِ الكَرِيمِ ما يؤكِّد أنّ العَفْوَ الإلَهِيَّ عن النسْيانِ حُكْمٌ طارِئٌ، وأن الحُكْمَ الأصْلِيَّ على المُكلَّفين هو المُؤاخَذَةُ به، لأن المُخالَفَةَ الحاصِلةَ عنه تدُلُّ على ترْكِ التَّحَفُّظِ، وذلك عند تعْلِيمِ اللهِ تعالى الناسَ أن سبَبَ إخْراجِ أبِيهم آدمَ عليه السَّلَامُ من الجنَّةِ هو النِّسْيانُ، إذ قال:{ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا}[طه/115]؛ ولكن ذلك لم يَمْنَعْه، حين العِصْيانِ بالأكْلِ من الشجرة التي نُهِيَ عنها، من العُقُوبة،كما لم يَمْنَعْهُ منها وُقوعُ ذلك، كما قال ابنُ قُتَيْبَةَ الدينَوَريُّ:" باسِتزْلالِ إبْلِيسَ وخدائِعِه ... ولم يكُنْ ذنْبُه عن إرْصادٍ وعَداوَةٍ و إرْهاصٍ – يقصِدُ: عن تثبُّتٍ وقصْدٍ– كذُنوب أعْداءِ اللهِ "[2]. وفي هذا دليلٌ جديدٌ على ما قلناه، وهو أن الأصْلَ في العُبودِيَّةِ ألا يقع من المكلّفِ أيُّ مُخالَفَةٌ للأمْرِ والنهْيِ.

وقد تبيَّن بما أوْرَدْتُ أن عِلَّةَ حصْرِ شَفَاعَةِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ في التائِبين هي عِظمُ المعْصيَّةِ، إذ أنها طاعةٌ لأهواءِ النفْسِ وتزْيِين الشَّياطين، ولذلك كانت عبادةً لغَيْرِ الله تعالى؛ بِحَيْثُ أنها تَحْتاجُ إلى تدَخُّلِ الصالِحِينَ من الخلْقِ، استِرْضَاءً منهم لله تعالى، وبيانًا لعِظَمِ المُخَالَفةِ، ليغْفِرَها الله تعالى؛ وهو الأمْرُ الذي يدُلُّ على أن الفِكْرَةَ المُسلَّمَةَ التي استَدْعَتْ البحْثَ في عِلَّةِ الحاجَة إلى هذه الشَّفَاعَةِ، وهي أن الله تعالى قد كتَبَ على نفْسِه غُفْرانَ الذنْبِ بالاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ

[1]– انظر/ الرازي– مفاتيح الغيب 84/4، 85

[2] – تأويل مشكل القرآن – ص 402 .

بدْءا، أي دون شَفَاعَةِ أحَدٍ، فِكْرَةٌ خاطِئةٌ؛ إذْ دلَّ التَّحْقِيقُ على أن هذه الشَّفَاعَةَ شرْطٌ في قُبُول الله تعالى للتَّوْبَةِ، وأنها ليْسَتْ شَكْلًا، أي بدون تأْثِيرٍ حقِيقِيٍّ ولا دوْرٍ تقُوم به في بِناءِ الحقِيقَةِ الدِّينِيَّةِ، إذ هي عُمدةٌ فيها، لأنها علامةُ العِزَّةِ الإلهِيَّةِ وعُنْوانُ واجِبِ التَّقْديسِ. يدلُّ على ذلك النُّصُوصُ التي أوْرَدْناها، كما يدلُّ على ذلك أننا نَجِدُ الشُّفعاءَ في كلِّ تفْصيلٍ من تفْصِيلاتِ المَقاماتِ التي تَحْتاجُ إلى رِضا الله تعالى عن المُكلَّفين، مثل دُعاءِ الصالِحين للصالِحين، واستِغْفارِ الرسُولِ الكرِيمِ للمُسْتَغْفِرين، وشفاعتِه لخَلاصِ الأتْقِياءِ من الموْقِفِ العظِيمِ، ولبَدْءِ الحِسابِ، وشَفَاعَةِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ للتائِبين في الدُّنْيا، وشفَاعَتِهم، مرة أخرى، لوُقُوع مُقْتَضَى استِغْفارِهم لهم، أي حُصُولِ الغُفْرانِ في الآخِرَةِ، وشَفَاعَتِهم لأهْلِ الأرضِ جميعا كما سنَرى تفْصِيلًا. وهذا أكبرُ دليلٍ على أن الأصْلَ في العُبوديَّةِ أنْ تكون طاعةً مُطْلَقَةً، وأنها تنْتَقِضُ بكل عِصْيانٍ، وأن الفُسَّاقَ لا مَكانَ لهم في مَلَكُوت السَّماوَاتِ، إذ لا حَضَّ لهم في شَفَاعَةِ الشَّافِعين في الدُّنْيا بسَبَبِ نقْضِهم لحقيقة العُبُوديَّة بالفُسُوقِ، ومُجابَهَتِهم لله تعالى بالإصْرَارِ على الذنْبِ بِتَرْكِ التَّوْبَةِ.

ونُحِبُّ، قبْلَ مُواصَلةِ هذا البحْثِ، أنْ نُؤَكِّد أن ما أثْبَتْنَاهُ حتى الآن هو أنْ لا عَلاقَةَ للاعْتِباطيَّةِ التي تبْدو في تنْظِيراتِ المُرْجِئَةِ للشَّفَاعَةِ بِحَقِيقَتِها؛ إذ دلَّ الدرْسُ أنها مسْألةٌ دِينِيَّةٌ خالِصَةٌ، تُشكِّلُ ماهيَّتُها وأرْكانُها وشُرُوطُها جانِبًا مُهِمًّا في حقِيقَةِ العُبوديَّةِ، حيْثُ أن الشفِيعَ لا بدَّ أنْ يكون مَرْضِيًّا عند الله، لأنه من الصالِحين، ولا صَلاحَ دون عبادَةٍ، وشفاعَتُه هي فِعْلٌ تعَبُّدِيٌّ خالِصٌ، لأنها تذَلُّلٌ ورجاءٌ؛ كما أن المشْفُوعَ له هو من عبادِ الله الصَّالِحين أو صاحِبُ توْبَةٍ، وهما حالانِ تعَبُّدِيَّان خالِصَان، والمشْفُوعَ فيه، وهو الذَّنْبِ شِرْكٌ بالله، أيْ أنه فِعْلٌ ناقِضٌ للعبودِيَّةِ؛ كما أن المشْفُوعَ لَدَيْه، وهو الله تعالى، صاحِبُ الحقِّ الخالِصِ في كلِّ تعبُّدٍ.

3-4-المطلب الرابع: الجهْلُ المَحْضُ في رد المرجئة لحقيقة حصْرِ الشفاعة في التائِبين

قد يعْتَرِضُ مرْجئٌ، فيقول: إن هذا مُجرَّدُ كلامٍ، وهو مُنْتَقَضٌ بأقْوَى دليلٍ مُمْكِنٍ؛ وهو أن الله تعالى قد أخْبَرَنا أن المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ، وإنْ كانوا يَشْفَعُونَ للتَّائِبِينَ، فإنهم يَشْفَعون أيْضًا لكلِّ أهْلِ الأرْضِ، ومن أهْلِهَا، قطْعًا، الفُسَّاقُ، أَلَيْسَ الله تعالى يقول:{ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}[الشورى/5]؟

وردُّ هذا الاعْتِرَاضِ بسِيطٌ، وذلك أنه يُمْكِنُنَا القوْلُ أنه يَلْزَمُ على هذا الاستِدْلالِ أنْ يكونَ المَلَائِكَةُ عليهم السَّلَامُ يشْفَعُونَ للكُفَّارِ شفَاعَتَهم لأهْلِ التقْوَى، فإن الكُفَّارَ من أهْلِ الأرضِ أيْضًا؛ ولا أحَدَ، ولو كان من المُرْجِئَةِ، يَقُولُ بهذا المذْهَبِ؛ وهذا كافٍ في التنْبِيه إلى أن المعْنَى المُتبادَرِ من الآيةِ إلى الأذْهانِ الغافِلةِ عن حقائِقِ الدِّينِ خاطئٌ. ولكننا لن نتوقَّفَ هنا، بل سنَغْتَنِمُ فرْصَةَ استِحْضارِ هذه الآية لدِراسَة موْضُوعِها، إذْ سيُسَاعِدُ كثيرا في زِيادةِ بيانِ ما قلناه من أن حقيقةَ التَّكْلِيفِ أنْ لا يقَعَ فيه عِصْيانٌ أبَدًا، لأن ذلك ينْقُضُه، كما أن ذلك سيَخْدُمُ بَحْثَ تفْصِيلٍ هامٍّ في صِفاتِ الإلَهِيَّةِ، أو بكَلِماتٍ أدقَّ، في فهْمِ اسْمَيْ الله تعالى الرحْمانِ والغفُورِ؛ فيَزِيدُ بذلك وُضوحُ موْضُوعِ درْسِنا هنا، ويَبْطُلُ في الوقْتِ نفْسِهِ ما يزْعُمُه الزَّاعِمون من المُرْجِئَةِ في موْضوع رحْمَةِ الله تعالى التي يُدْخِلُ بها الفُسَّاقَ الجنةَ، إذ سيظْهَرُ للعَيانِ أن موْضُوعَ الرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ الخاصَّةِ هم الأتْقِياءُ، ومنهم التَّائِبُونَ، لا الكُفَّارَ والفُسَّاقَ.

قد قلنا: إن الأصْلَ في التَّكْلِيفِ أنْ لا يقَعَ فيه عِصيانٌ أصْلًا، مهما كان، أي ولو عن خَطَإٍ أو نِسْيانٍ، ودلِيلُهُ إخْرَاجُ آدمَ عليه السَّلَامُ من الجنة عن عِصْيَانٍ حدَثَ عن نِسْيانٍ، وعدَمِ أخْذِ أمْرِ التَّكْليفِ بعزْمٍ. ومعنى هذا أن الأصْلَ في العِقابِ أنْ يكُونَ مُرادِفًا للفُسُوقِ، فتَنْزِلَ صاعِقَةٌ من السَّمَاءِ، مثلا، على كلِّ كافِرٍ عُقيْبَ لَحْظَةَ كُفْرِه، ويَنْزِلَ على الفاسِقِ، مثلا، رِجْسٌ عُقيْبَ لَحْظَةِ فِسْقِه... وهكذا.

وليْس هذا بالقوْلِ المُبْتَدَعِ، بل هو حَقِيقَةٌ يشْهَدُ لها تَحْقِيقُ دِلَالَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وظواهِرُ قَصَصَه، كما في قصَّةِ أصْحاب السَّبْتِ، حيْثُ أنْزَلَ الله تعالى عليهم عذابًا، ثم جعَلَهُم قِرَدَةً بعْدَ إصْرارِهم، مع أنهم ما كَفَرُوا بإنْكارِ شيْءٍ من الاعْتِقَادِ، بل عَصَوا بالعمَلِ في اليوْمِ الذي حُرِّم عليهم العمَلُ فيه، قال الله تعالى:{ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ. وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ. فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ. فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ}[الأعراف/163– 166]}؛ ولنا عوْدةٌ إلى مثلِ هذا بعد قليل.

وما ذهَبْتُ إليه هنا حقيقةٌ مُؤَسَّسةٌ على دلالةِ مُحْكَماتِ النُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ، ولهذا تجِدُ في السَّلفِ مَن قال بمِثْلِه في أمَّةِ الرسُولِ الكَرِيمِ؛ حيْثُ أخْرَجَ البيْهَقيُّ عن ثابِت بن يزيد الخَوْلَانِيِّ ،

قال: كان لي عَمٌّ يَبيعُ الخمْرَ " وكان يتصَدَّقُ فنَهَيْتُه عنها، فلم ينْتَهِ؛ فقَدِمْتُ المدِينةَ، فلَقَيْتُ ابْنَ عباسٍ، فسَألْتُه عن الخمْرِ وثَمَنِها، فقال: هي حرَامٌ، وثَمَنُها حرَامٌ؛ ثم قال:" يا معْشَرَ أمَّةِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، إنه لوْ كان كِتابٌ بعْدَ كِتابِكُمُ ونَبِيٌّ بعْدَ نبِيِّكُم، لأُنْزِلَ فِيكُم – يقْصِدُ العذَابَ– كما أُنْزِلَ في مَنْ قبْلَكُم، ولا أُخِّرَ ذلك من أمْرِكُم إلى يوْمِ القِيامَةِ؛ ولعَمْرِي لَهُوَ أشَدُّ علَيْكُم"[1].

وقد اغْترَّ المُغْتَرُّون من الخلْقِ بالله تعالى لأن الأمْرَ الواقِعَ، أي الذي يرَوْنَه بأعيُنِهم ويسْمَعُونَ أخْبارَه بآذانِهم ويقْرأونَها في مُدَوَّناتِهم، ليْس جارِيًّا على هذا القانُونِ، إذْ رأَوْا أغْنِياءَ الكُفَّارِ وهم يتَمَتَّعون في دُنْيَاهُم، يأْكُلُون ويشْرَبون ويتطَاوَلون في امْتِلاك أشْياءِ الدُّنْيا، ورأَوْا الفُقَراءَ منهم، وهم يرُوحُون فيها ويَجِيئُون، دون أنْ يَحْدُثَ لهم مكْرُوهٌ. كما رأى الناسُ أهلَ التوْحِيدِ، وهم يَفْسُقُونَ بالكَذِبِ على الله تعالى بادِّعاءِ العِلْمِ بالله ودينِه، ورأَوْا المنابِرَ تُنْصَبُ لهم لإضْلال الخلْقِ، فيَزْدَادُون بذلك شَرَفًا، إذ تُخَصَّصُ لهم صُدُورُ المجالِس، وتكْثُرَ صِلاتُهم وتتَوَسَّعَ أرْزاقُهم؛ كما رَأَوا المُسْتَبِدّين والجبابِرةَ والقَتَلَةَ والكذَّابين والغشَّاشِين والعُنْصُرِيّين والزُّناةَ واللُّصُوصَ يعِيشُون ويأْكُلُون ويتَمَتَّعُون، وربَّما طالَتْ أعْمارُهم حتى يبْلُغوا أرْذَلَها؛ حتى أنك لو قُلْتَ بأن أهْلَ الكُفْرِ والضَّلالِ والفُجُورِ أكْثَرُ تنْعِيمًا ورَفاهِيَّةً وسُلْطَةً وسَطْوَةً من أهْلِ التقْوَى لَما بعُدْتَ عن هذه الحقيقةِ التي يُخْبِرُنا بها مُعْظَمُ تاريخِ البشريَّة، وما يراه الناسُ بأعْيُنِهم.

ولأن الذين ذكَرْتُ والذين لم أذْكُرْ من الكُفَّارِ والفُسَّاقِ، ولأن الذين يرَوْن ويقْرَأُون، هم، أيضًا، من الذين اغترُّوا بالحياةِ الدُّنْيَا، فقد حَسِبوا أن هذا من الإكْرَامِ، ونسَوْا قوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" لَوْ كَانَتْ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ"[2]. وظَنُّوا أن أمْرَ الآخِرَةِ أهْوَنُ من أمْرِ الدنْيَا، حتى قال قائِلُهم:{ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا }[الكهف/36]. وغفَلَ الجميعُ عن الحقيقةِ التي تواجِهُ كلَّ قارِئٍ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، وهي أن الدُّنْيا دارُ ابْتِلاءٍ، لا دارَ جزاءٍ، وأن الله تعالى قد كتبَ على نفْسِه، لِيَتِمَّ كلُّ شيءٍ، وحتَّى يتِمَّ كلُّ شيءٍ، أنْ يُمْهِلَ الخلْقَ؛ فلا يُكْرِمَ التَّقِيَّ بالخُلودِ في الجنة إلا بعْدَ العِلْمِ بأن يقِينَه في الله راسِخٌ، وأن تقْواه ثابتَةٌ أمام الفِتَنِ، ولا يُذِلَّ الكافِرَ بكُفْرِه، ولا الفاسِقَ بفِسْقِه، حتى يَقْدُما عليه على حالِهما تلك، وهو ما يُسمَّى في الدرْسِ العَقَديّ بالمُوَافاةِ.

[1]- السنن الكبرى 287/8. وانظر/ الحاكم- المستدرك على الصحيحين- ح 7336

[2]- سنن الترمذي- ح 2242

وهذا دليلٌ قائِمٌ على علْمِ الله التامّ بِمُرادِه، ورحْمَتِه بالخلْقِ، كما أنه دليلٌ قائِمٌ على أن حقيقة التَّكْلِيف هي ما قلْتُ، أي أن الأصْلَ فيه أنْ لا يقَعَ من المُكلَّفين عِصْيانٌ أصْلًا، إذ لا تناقُضَ بين هاتيْنِ الحقِيقَتَينِ كما ظنَّ ذلك المُرْجِئَةُ، فاتَّخَذُوهُ ذرِيعةً للإيمَانِ بالإرْجَاءِ ونشْرِه بين المُؤْمِنِينَ، ذلك أن هذه الرَّحْمَةَ قد احْتاجَت هي الأخرى إلى أنْ يتدَخَّلَ الشَّافِعُون من المُعَظِّمِين لله تعالى حقَّ التعَّظِيمِ، العابِدِين له حقَّ العِبادةِ؛ العالِمين حقَّ العلْمِ بِحَقِيقةِ التَّكْلِيفِ، وهم المَلَائِكَةُ عليهم السَّلَامُ من أجْلِ استِرْضاءِ الله تعالى ليَسْتمِرَّ إمْهالُه ومَدُّه للمُكلَّفينَ، فلا يأْخُذَهم بذُنوبِهم، وهذا هو موْضُوعُ الآيةِ التي نحن بصدَدِ بحْثِها؛ أيْ تَحْقيقُ المدِّ للخلْقِ الذي كتَبَه الله تعالى على نفْسِه، كما في قولِه: { وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا}[الكهف/58]، وقوْلِه:{ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}[يونس/11]، وقوْلِه:{ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُون}[النحل/61]، وقوْلِه تعالى:{ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا}[فاطر/45].

وإنْ احْتاجَ الأمرُ إلى زيادةِ بيانٍ، فإن هذا مبْسُوطٌ في غيرِ ما ذَكَرْنَا من مُحْكَماتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والحديثِ الشَّرِيفِ. ومن ذلك أن الله تعالى قد علَّمنا أنه رحمانٌ رحيمٌ، وأن مُتَعلَّقاتِ رحْمَتِه كثيرةٌ، وأن من مُتَعلَّقاتِها رحْمَتُه بالمُكلَّفِين كافَّةً، صالِحِهم وفاسِدِهمْ؛ وهي تظْهَرُ في مدِّه ونظْرَتِه لهم، الأمْرُ الذي ينْتُجُ عنه عدَمُ إسْراعِ العِقَابِ إلى الظالِمين منهم؛ فقال، مثلا:{ قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}[الأنعام/12]، إذْ من الواضِحِ أنْ لا علاقة بين الرَّبْطِ بين صِفَةِ الرحْمَةِ والتأْخِير إلى يوم القيامة غيْرَ ما ذَكَرْنَا. ولهذا قال الطبري:" وقوْلُه:{ كَتَبَ على نفْسِهِ الرَّحْمَةَ}، يقول: قضَى أنَّه بعِبادِه رحِيمٌ، لا يعْجَلُ عليهم بالعُقوبَةِ، ويقْبَلُ منهم الإنابَةَ والتَّوْبَةَ. وهذا، مِن الله، تعَالَى ذِكْرُهُ، اسْتِعْطافٌ* للمُعْرِضِينِ عنه إلى الإقْبالِ إليه بالتَّوْبَةِ"[1]. وقال الرازي:" واخْتَلَفوا في المُرادِ بهذه الرحْمَةِ، فقال بعضُهم: تلك الرحمَةُ هي أنه، تعالَى، يُمْهِلُهُم مُدَّةَ عمْرِهِم،

*- يبدو لي أن التوفيق قد جانب ابن جرير في اختيار هذه الكلمة للتعبير عن الحقيقة التي أدرَكها، والمُناسِبُ لجلال الله تعالى أن نستعمل كلمة " تلطُّف"..

[1]- جامع البيان 273/11

ويرْفَعَ عنهم عذَابَ الاسْتِئصالِ ولا يُعاجِلُهُم بالعُقوبَةِ في الدنْيا. وقيل: إن المُرادَ أنه كَتَبَ على نفْسِه الرحْمَةَ لِمَنْ ترَكَ التكْذيبَ بالرسُلِ وتابَ وأنابَ وصدَّقَهم وقبِلَ شريعَتَهم"[1].

ومن الأمورِ التي يجِبُ أنْ نَنْتَبِهَ إليها أن رحْمَةَ الله في نظْرَةَ الخلْقِ، أي المدِّ لهم، لا تنْقُضُ حقيقةَ أن الأصْلَ في التَّكْليفِ أنْ يكُونَ خالِصًا من كلِّ معصِيَّةٍ كبيرةٍ، بل إن ذلك يُؤَكِّدُه تأكيدًا لا مَزِيدَ عليه؛ إذ أن علَّةَ هذه النَّظْرةِ هي للعِلْمِ بتَقْوَى التَّقِيّ، ولأجْلِ أنْ يتُوبَ التائِبُ، ويسْتَغْفِرَ الخاطئُ، ويَحِقَّ الحقُّ على الظالِمِين، وليْسَتْ رِضًا منه عن كفْرِ الكافِرينَ ولا فِسْقِ الفاسِقين؛ كما قال تعالى:{ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ}[فاطر/37]. وبخاصَّةٍ وأن هذا يُحَقِّقُ مُرادَ الله تعالى من الخلْقِ، وهو أن يَعْرِفَه العارِفون، فيَعْبُدُوه؛ وهذا النوعُ من الناسِ موْجُودٌ في كلِّ أمَّةٍ وجيلٍ. ولعلَّ، بلْ مِنْ أدلَّةِ هذا قوْلُه تعالى:{ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}[الأنفال/33].

وعلى هذا، فقد تبيَّن أن استِغْفارَ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ لأهْلِ الدنْيَا جميعا يَخْتَلِفُ عن استِغْفارِ المُسْتَغْفِرين منهم للتّائِبين، إذْ أن غرَضَ الأوَّل هو الشَّفَاعَةُ لإنْظَارِ الله تعالى الناسَ، فلا يُبادِرُهم بالعُقُوبةِ، بل يَمُدُّ لهم؛ وهو يُحَقِّقُ غرَضًا دينيًّا أصْليًّا لأن في استِمْرارِ وُجُودِ النوْعِ الإنْسَانِيّ استِمْرارٌ لإمْكانِيَّةِ وُجُودِ الصالِحين فيهم. ويُوجَدُ في السنَّةِ الشَّرِيفَةِ ما يدلُّ على هذا، كما يدُلُّ عليه القُرْآنُ الكَرِيمُ؛ إذْ فيها ما يُشيرُ إلى علْمِ الرسُولِ الكريمِ بهذا الأمْرِ، ولذلك فقد اختارَ ما أراد الله تعالى حين عُرِضَ عليه استِئْصالُ المشْرِكينَ، فرَدَّه، وصرَّحَ أن سبَب ذلك هو ما ذكَرْناه؛ فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمِ أُحُدٍ ؟ قَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكِ مَا لَقِيتُ؛ وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كُلَالٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ، وَأَنَا مَهْمُومٌ، عَلَى وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا وَأَنَا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ، فَنَادَانِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ، لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ، فَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: ذَلِكَ فِيمَا

[1]- مفاتيح الغيب 230/6

شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطْبِقَ عَلَيْهِمْ الْأَخْشَبَيْنِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا"[1].

وفي المُقابِل، فإن استِغْفارَ بعضِ المَلَائِكَةِ عليهم السَّلَامُ للتَّائِبين له غرَضٌ مُخْتَلِفٌ، إذ يقعُ عنه ما وعدَ الله تعالى من غُفْرَانِه للمُسْتَغْفِرين وتوْبَتِه عن التّائِبين. ومن الواضِح أن كلتا الشَّفَاعَتَيْن تَدُلُّ على عِظَمِ مُواجَهَةِ الخلْقِ اللهَ تعالى بالمَعْصِيَّة، إذ لولا شَّفَاعَةُ الملائكَةِ عليهم السَّلامُ العامَّةُ لَحَقَّ الاستِئْصالُ على كلِّ الأمم الفاسِقةِ، بالكُفْرِ أو بغيرِه، إذا شاع فيها ذلك، ولنَزَلَ العَذابُ على كلِّ فاسِقٍ عُقَيْبَ فِسْقِه، أي دون إمْهالٍ، كما أن الشَّفَاعَةَ الخاصَّةَ استِرْضاءٌ لله تعالى ليَقْبَلَ التَّوْبَةَ، إذْ حصَلَ قبْلَها ما كان يجِبُ أنْ لا يكُونَ، أي الذَّنْبُ.

وإنْ أراد أحدٌ مثالا قُرْآنِيًّا في مُتَناوَلِ كلِّ الأفْهَامِ، يَقِيسُ عليه الحقيقةَ التي نذْرُسُها هنا؛ بحيْثُ يَحْصُلُ له تَمْيِيزٌ بين مُتَعلَّقِ الشَّفَاعَتَين، وما ينْشَأُ عنهما من الرَّحْمَتَيْن العامَّةِ والخاصَّةِ، فلا يَخْلِطُ بينهما، ويعْلَمُ أن رحْمَةَ الله العامَّةِ في الدنْيَا، والتي تنْشَأُ عن رِضاهُ بالشَّفَاعَةِ للخلْقِ ليْسَتْ حكَمًا على الرَّحْمَةِ الخاصَّة الناشِئةِ عن توْبَةِ التائِبين وشَفَاعَةِ المَلَائِكَةِ المُقَرَّبين، إذ لكلٍّ منهما غرَضٌ؛ ولا هي تنْقُضُ قاعِدَةَ الاستِحْقاقِ في الثوابِ والعِقابِ، وأن العُصاةَ، مهما كانوا، هم من الخارِجين من الشَّفَاعَةِ الخاصَّةِ، وبالتالي من الرَّحْمةِ الخاصَّة، فلْيَنْظُرْ في مسألة الرِّزْقِ؛ إذ سيَرى أن الله تعالى لم يرْبِطْ رِزْقَه لخَلْقِه بالتقْوَى، بل بأنهم خَلْقُه، وذلك ليَسْتَمِرَّ وُجُودُهم، فيقَعَ من الذين اختارَ منهم الإسْلَامَ الإسْلَامُ. وهذا أمرٌ معْلُومٌ بالضرورةِ، كما أنه منْصُوصٌ عليه في الكتابِ العزيزِ، إذ قال الله تعالى، مثلا:{ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا. وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا. كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا [الإسراء/18-20]. وجعلَ الرزْقَ الخاصَّ، وهو الذي يكون في الآخِرَةِ، للأتْقِياءِ، والتَّائِبون من جُمْلَتِهم، حَصْرًا، فقال:{ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}[الأعراف/32].

وقد يسْأَلُ سائِلٌ، فيقول: فما بالُ القُرْآنِ الكَرِيمِ يُخْبِرُنا بأن الله تعالى لم يُنْظِرْ أقْوَامًا، بل اسْتَأْصَلَهم من الوُجُودِ، أليس في هذا نقْضٌ لقاعِدَةِ نظْرَةِ الله تعالى للخلْقِ التي تقُولُ بها، وإبْطالٌ لفهْمِك للرَّحْمَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ العامَّة ؟

[1]- صحيح البخاري- ح 2992

نقول: إن استِئْصالَ أقْوَامٍ من الوُجود حقِيقةٌ تُوجَدُ آثارُها في تاريخ الإنسانيَّة، وهي من حقائِقِ التعْليمِ القُرْآنِيّ. وهي لا تنْقُضُ حقِيقَةَ رحْمَةِ الله تعالى بالمَدِّ للخلْقِ ولإنْظَارِهم، بل هي تزِيدُها رُسوخًا إلى رُسوخِها، وبالأخصّ حقيقة أن القِيمةَ الوَحِيدَةَ عند الله تعالى هي عبادَةُ المُكلَّفين له وتعْظِيمُه حقَّ التعْظِيم، بحيْثُ أنهم لا يَسْتَوْجِبُون عليه إلا استِئْصالَ شأْفَتِهم حالَ حُصُولَ عِلْمِه بإجْرامِهم، أيْ اسْتِحالةِ حُصولِ التقْوَى منهم، وذلك بعد إظْهارِه الآياتِ الماديَّةِ فيهم؛ كما قال تعالى:{ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِين}[يونس/13].

ويوجَدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ عدَدٌ من النماذِج التي تَتَجلَّى بها، وفيها، هذه الحقيقةُ. ومن ذلك أنه، تعالى، أخْرَجَ لِثَمُودَ ناقةً من الصخْرِ، إذ قال:{ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[الأعراف/73]، فتجاوَزُوا إلى حدِّ مُجابَهة الله بالكفْرِ، إذ عقَرُوهَا، فاسْتَأْصَلَهم، كما قال:{ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ. قَالَ يَا قَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ. قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ. وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ. قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ. وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ. فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ. فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ. وَأَنْجَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُون}[النمل/45– 53].

كما يُوجَدُ مِثْلُ هذا في وقائِع سيرة نُوحٍ عليه السَّلَامُ مع قوْمِه، إذ مكَثَ فيهم داعِيَّةً قُرُونًا، فما زادهم ذلك إلا استِكْبارًا، وفي سِيرَةِ هودٍ عليه السَّلَامُ مع قوْمِه، عادٍ، وفي سيرة موسى عليه السَّلَامُ مع فِرْعَوْنَ وملَئِه، إذ جاءهم بتِسْعِ آياتٍ مبْصِرَةٍ؛ فكلُّهم كفَرَ، وكلُّهم حقَّ عليهم العذَابُ في الدنْيا، وهو الاسْتِئْصالُ.

ومن الأمور ذاتِ الشأْنِ التي يجِبُ التوَقُّفُ عندها أننا لم نَرَ ملَكًا يشْفَعُ لأحْدى هاته الأمَمِ؛ الأمْرُ الذي يُوحِي بأن المَلَائِكَةَ عليهم السَّلَامُ لا يشْفَعُون في مثل هذه الحالات؛ إذْ أدْرَكُوا بكَمالِ عِلْمِهم بالله تعالى أنه لا يَرْضَى مثْلَ هذه الشَّفَاعَةِ. وعلى هذا، فقد كانوا يتوَقَّوْنَ ما لم يتَّقِهِ إبراهِيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، إذْ عرَّضَ شفاعَتَه للرَّدِّ، وذلك حين ذهَبَ يشْفَعُ في قوْمِ لُوطٍ، غيرَ مدْرِكٍ

أن مكانتَه السَّاميَّةَ لنْ تردَّ عنهم العذابَ، لأن الله تعالى قد علِمَ أنهم برَدِّهم لتعْليم لوطٍ عليه السَّلَامُ، وجُرْأتِهم على الفُسُوقِ بإتْيانِهم المَناكِير في أسْوَإِ صُوَرِها، وهي المُجَاهَرَةُ بها في نادِيهم، قد شهِدُوا على أنْفُسِهم بعَدَمِ العوْدَةِ إلى الله تعالى بالتَّوْبَةِ. قال الله تعالى:{ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ. إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ. يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آَتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ}[هود/74– 76].

3-5- المطلب الخامس: لا رحمَةَ ولا غُفْرَانَ للفاسِقِين

رغمَ أننا بحثْنا مرّاتٍ، وسنَعُود إلى بحْثِ موْضُوعِ رحْمَةِ الله تعالى في خِتام هذا الكتاب، وذلك حين دِراسَة موْضوعِ الحِسَابِ والثوَابِ والعِقابِ، إلا أن هذا لا يَمْنَعُنا من زيادةِ إيضاحِ المطْلَبِ السابق بالتأْكِيدِ على هذه الحقيقة، وهي: أن المُسْلِمِينَ لم يَبْحَثُوا مُقْتَضَى اسْمِ الله تعالى "الرَّحْمانِ" في علاقَتِه بالخلْقِ، وبالأخصّ بموْضُوعِ الوَعْدِ والوَعِيدِ؛ وأن المُرْجِئَةَ منهم، وهم غالبيَّةُ المُسْلِمِينَ منذ قرونٍ، قد تَجاوَزُوا حالة إغْفَالِ البحثِ، إلى حالةِ استِخْدامِ جهْلِهم البالِغِ في الاستِدْلالِ بصِفَةِ الرَّحْمَةِ العامَّةِ على صحَّة القوْلِ بِغُفْرانِ الله تعالى للفُسَّاقَ دون حاجَةٍ إلى التَّوْبَةِ، جاهِلين بأن الغُفْرانَ في هذه الحالةِ هو من مُتَعلَّقاتِ الرَّحْمَةِ الخاصَّةِ، لا العامَّة.

وإننا نجِدُ، عند البحْثِ في اسْمِ الله تعالى "الغَفُورِ"، مثل هذا الجهْلِ البالِغ، إذ ذهَب المُرْجِئَةُ، خضُوعًا منهم لعادتِهم في احْتِقار مقامِ الرُّبُوبيَّةِ، يسْتَدِلُّون بصِفَة الغُفْرانِ على صحَّةِ فِكْرَتِهم عن عفْوِ الله تعالى لأصْحابِ الكبائر دون توْبَةٍ؛ مع أن البحْثَ يدُلُّ بشَكْلٍ قطْعِيٍّ على أن الله تعالى لا يُوصَفُ بغُفْران الذَّنْبِ إلا للمُسْتَغْفِرين، كما لا يُوصَفُ بأنه قابِلُ التوْبِ إلا للتائِبين، وأن ذلك هو المُناسِبُ لعَظَمَةِ الخالِق عزَّ وجلَّ؛ خُصوصا وقد ثَبَتَ أن قبُولَ ذلك منهم لا يقَعُ دون اعْتِذارٍ لهم من المُعْتَذِرين، وهي شَفَاعَةُ الشَّافِعين، وذلك لِعِظَمِ ارْتِكابِ الذَّنْبِ في مُقابِل نِعَمِ الله التي لا تُحْصَى، وعرْضِه على المُكلَّفين الذي لا يُرَدُّ، وهو طاعَتُه فيما أمَرَ به، والانْتِهاءُ عمَّا نَهَى عنه بأجْرٍ؛ هو سعادَتُهم في الدُّنْيا بصَلاحِ معِيشَتِهم فيها، وبالأخصّ صَلَاحُ أُخْرَاهُم بالخُلودِ في جناتِ النَّعِيم.

وقد سبق لنا أنْ أبْطَلْنا احْتِجاجَ المُرْجِئَةِ بصِفة الفضْلِ والرَّحْمَةِ والغُفْرَانِ الإلَهِيّ على صحَّةِ مزاعِمهم. ونحتاج، الآن، إلى إثْباتِ أن الله تعالى ما وعدَ أحدًا بأنه سَيَغْفِرُ له دون تقْوَى، أي إسْلَامٍ، ولا هو، تعالى، من بابٍ أوْلَى، وعدَ بالغُفْرَانِ للفُسَّاقِ دون توْبةٍ مرْضيَّةٍ؛ وأنه، تبارَكَ اسْمُه،

جعَلَ للغُفْرانِ، حَصْرا، مَحَلَّين اثْنَيْنِ لا يتَجَاوَزُهما، هما السَّابِقُون من الأتْقِيَاءِ، وهم الذين لم يُواجِهوا الله تعالى بكبيرةٍ ما عاشُوا، ولكنهم مع هذا أصْحابُ ذُنوبٍ صغائِرَ تَحْتاجُ إلى غُفْرانٍ وتَفَضُّلٍ، وأصْحابُ اليمِينِ من الأتْقِيَاءِ، وهم الخاطِئُون من أصْحابِ الكبائِرِ الذين يُسارِعُون إلى رجاءِ التطَهُّرِ منها بالاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ.

وفي هذا الخُصوصِ، فإن الحقيقةَ الماثِلةَ أمام كلِّ إنْسَانٍ يقْرَأُ القُرْآنَ الكَرِيمَ هي أن الله تعالى كثيرا ما سمَّى نفْسَه بالرَّحْمانِ والرَّحِيمِ كما سمَّى نفْسَه بالغَفَّار والغَفُورِ، مِمَّا أوْحَى للناسِ بتدَاخُلِ حقيقة هذَيْنِ الاسْمَينِ المُبارَكَيْن. والأمْرُ كذلك بالفِعْلِ، إذ كلُّ غُفْرانٍ هو من الرَّحْمَةِ؛ ولكن النَّاظِرَ في آياتِ الذّكْرِ الحكِيمِ يَجِدُ أنْ ليسَ كلُّ رحْمةٍ تتضَمَّن الغُفْرانَ، وذلك أن هناك اخْتِلافًا حقِيقِيًّا في موْضُوعَيْهما، أي في الأشْخاصِ الذين هم مَحَلُّ تنْزِيلِ الاسْمَيْنِ المُبارَكَيْنِ، لأن موْضُوعَ الرَّحْمَةِ قد يشْمُل المُكلَّفين جميعًا، كما قلنا قبل قليل – بل إن هذه الرَّحْمَةَ تتجاوَزُ التعَلُّقَ بالمُكَلَّفين، فتشْمَلَ، عند المُعْتَزِلَةِ، كلَّ ذي رُوحٍ، وهو ما بَحَثُوه في "عقِيدَةِ الأعْواضِ"؛ وهو مذْهَبٌ قويمٌ– وهي لا تتضَمَّنُ الغُفْرانَ. وقد يَخْتَصُّ بها المتَّقُونَ حَصْرا، كما رأينا، وهي تتضَمَّن الغُفْرَانَ في هذه الحالة. وهذان النَّوْعَان مَذْكُورَان معا، في قوْلِه تعالى، مثلا:{ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ}[الأعراف/156].

أمَّا اسْمُ الله تعالى الغفُورُ، فقد خصَّ به، حصْرًا، الأتْقِيَاءَ؛ وهم أصْحَابُ الصَّغائِرِ، والذين يلُونَهُم في الرُّتْبَةِ، وهم أهْلُ الكبائِرِ التائِبين منها. وهذا من المعاني المُحْكَمةِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، إذ حدَّدَ المَعْنِيِّين مع وصْفِهم بأنهم مَحَلُّ استِحْقاقِ المغْفِرةِ دون سواهم؛ فأوْرَدَ في الفريقِ الأوَّلِ قوْلَه تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا. إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}[النساء/29، 31]. قال الطبَرِيُّ، معبّراً عن المعْنَى الذي أجْمَعَ عليه المُفَسّرُون للآية:" وأما قوْلُه:{إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا}... فإنه يعْنِي

به: نُكَفِّرْ عنْكُم، أيُّها المُؤْمِنُونَ، باجْتِنابِكُم كبائِرَ ما ينْهاكُم عنْهُ ربُّكُم، صغائِرَ سيِّئاتِكم، أيْ صغائِرَ ذُنوبِكُمْ"[1].

وقال الله تعالى فيهم:{ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى. الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى}[النجم/31، 32]؛ فقد سمَّى الله تعالى نفْسَه "واسِعَ المَغْفِرَةِ"، لا لغُفْرانِه الكَبائِرَ دون توْبَةٍ كما يقول المُرْجِئَةُ، بل الصغائِرَ حالَ اجْتِنابِ الكبائِرِ. وعلَّقَ مغْفِرَتَه بعِلْمِه بأنهم سوْفَ يعْصُونَ، ولو بالصغائِرِ كما هو الأمْرُ هنا؛ وأكَّدَ ذلك بنَهْيِه عن تزْكِيَّةِ الناسِ لأنْفُسِهم. وسنَعُود إلى هذا التفْصيلِ المُهِمِّ عنْدَ بَحْثِ عِلَّةِ تجاوُزِ الله تعالى عن الصغائِرِ وقُبولِه التَّوْبَةَ عن الكبائِرِ، مع أن الأصْلَ ألَّا يَقْبَلَ لا هَذَا ولا ذَاكَ.

ومن النُّكتِ التي نُحِبُّ التنْبِيهَ عليها أنه كان يكْفِي المُرْجِئَةَ عدمُ تجاوُزِ النظَرِ في معْنَى هاتين الآيَتيْن ليُدْرِكوا أن فِكْرَتَهم عن غُفْرانِ الخطايا بالتفَضُّلِ أو بالشَّفَاعَةِ هي مَحْضُ التَّمنِّي؛ ذلك أن الله تعالى قد أَنْبَأَ كلَّ ذي لُبٍّ أن شرْطَ غُفْرَانِ الصغائِرِ، في حُكْمِه، هو اجْتِنابُ الكبائِرِ؛ وهم يقُولُونَ بأنه يغْفِرُ الكبائِرَ نفْسَها بالتفَضُّلِ.

3-6- المطلب السادس: ترغيب الشَّريعة في التَّوْبَةِ تَحْذِيرٌ من التعَلُّق بالأماني

زعَمَ المُرْجِئَةُ، كما رأينا عند عرْضِ بعضِ مماحكتاهم، أن كلَّ فاضِلٍ من الناسِ يغْفِرُ إسَاءَةَ المُسِيءِ إليه بعد الاعْتِذَارِ، وهو نوْعٌ من الاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ، ولأن الله تعالى أوْلى بصِفةِ الإحْسانِ من خلْقِه، فلا بُدَّ أن يتّصِفَ بِمَا يتجاوَزُ خلْقَهُ، وهو، فيما زَعَموا، أنه يغْفِرُ الذنْبَ دُونَ توْبَةٍ. ولم يُدْرِكوا، وهم يقولون هذا، أنه من أكْبَرِ الكبائِرِ، بل هو الكبيرةُ ذاتُها، لأنه مَحْضُ الاحْتِقارِ للرَّبِّ تعالى، لأنه يَجْعَلُ لِخَلْقِه، وهم خلْقٌ، من العِزَّةِ ما يَجْعَلُهم يأنَفُونَ من أنْ يعْذِرُوا المُسِيءَ إلا بعد أنْ يُقِرَّ بخَطَئِه في حقِّهم ويُذِلَّ نفْسَه بالاعْتِذَارِ إليهم؛ بينما يُجِيزُونَ، بل يفْرِضُون على مَنْ الكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُه وَالْعَظَمَةُ إِزَارُه التكَبُّرَ عليه[2].

---

[1]- جامع البيان 254/8. وانظر/ ابن كثير- تفسير القرآن العظيم 271/2، والبغوي- معالم التنزيل 201/2...وتفسير ابن أبي حاتم 130/4، وابن الجوزي زاد المسير 22/2

[2]- ورد هذا المعنى في حديثٍ قدُسيٍّ، فعن هنَّاد، قال:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي ؛ فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ" سنن أبي داود- ح 3567

وقد كان يكْفِيهم للكفِّ عن هذا الأذى أن ينظُرُوا في وُرودِ الكثير من آياتِ القرآنِ الكَريم بتسْمِيَّةِ الحقِّ عزَّ وجلَّ "بالعزِيزِ"، كما في قوْلِه تعالى:{ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[البقرة/129]، وقوْلِه تعالى: { تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُور}[الملك/1، 2] ، ولكن الجهلَ والتعلَّقَ بالأمانِيِّ أعْمَاهُم؛ فعَمُوا عن الانْتِباه إلى تذْيِيلِ غُفْرانِ الله تعالى للمُسْتَغْفِرين بِتسْمِيَّةِ ذاتِه المُقدَّسة " غفُورًا" مقْرونًا بالتَّسْميَّةِ بالعزَّةِ والحِكْمَةِ؛ وذلك تنْبِيهًا إلى أن غفْرانَه واقِعٌ عن عُلُوِ مقامٍ وحاصِلٌ عن حكمةٍ، وهي الغفرانُ للمُسْتَحِقِّين، كما في قوْلِه تعالى: { إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}[المائدة/118]

وقد تركَ التَّحْقيقَ، فاسْتَدَلَّ بهذه الأوْهَامِ، كما رأينا، الرازي؛ فقال:"{ غَافِرِ الذَّنْبِ} مذْكُورٌ في معْرَضِ المدْحِ العَظيمِ، فوَجَبَ حمْلُهُ على ما يُفيدُ أعْظَمَ أنْواعِ المدْحِ، وذلك هو كوْنُهُ غافِراً للكبائر قبْلَ التَّوْبَةِ، وهو المطْلوبُ"[1]. وتَجَاوزَ الماتُرِيدِيُّ هذا الحدَّ من عدَمِ التقْديرِ لرَبِّ الأشياءِ جميعا، فنزَلَ درَجَاتٍ، إذ لم يستخْدِمْ دليلَ "الأوْلَى" الذي استَخْدَمه الرازي في غيْرِ مَحَلِّه، وفرَضَ عليه المُساواةَ بالخلْقِ، فقال:" وَالثَّانِي أَنهم جَمِيعًا ضيَّقُوا رَحْمَةَ اللهِ فجَعَلُوها بِحَيْثُ لَا تتَّسِعُ لذَنْبٍ، إِذْ الذُّنُوب الَّتِي لَيْسَتْ بكَبائِرَ لَا يجُوزُ مَعهَا التعْذِيبُ... وَجعلُوا الْغَضَبَ والسَّخَطَ هُوَ الَّذِي يسَعُ كلَّ ذَنْبٍ... فَلَا عَفْو إِذا على قَوْلِهِمْ، وَلَا رَحْمَةَ... وَأمَّا مَنْ يَصِفُهُ بسَعَةِ الرَّحْمَةِ وعظيمِ الْعَفْوِ فَحَقَّ لَهُ الْمَغْفِرَةَ وَالْعَفْوَ، لِأَن كُلَّ كَرِيمٍ يُوصَفُ بِهَذَا"[2].

وواقِعُ الحالِ أن كلَّ هذه الأفْكارِ مرْدُودٌ بأسْمَاءِ الأحَدِيَّةِ والصَّمَديَّةِ والقَدَاسَةِ والعَظَمَةِ التي لله تعالى، والتي يعْلَمُ العارِفون ما يلْزَمُ عنها من عزَّةٍ وكبْرِياءَ. كما يرُدُّها نصُّ كلام الله تعالى في كتابِه، إذْ حصَرَ مغْفِرَتَه، بعد النوعِ الأوَّل الذي ذكرْناه في المطلَبِ السابِق، وهم الصَّالِحون، في نوعٍ ثانٍ من الأتْقِيَاءِ، وهم الذين أدْرَكُوا قُبْحَ مُواجَهَةِ عظَمَتِه ونِعَمِه بالخَطايَا، فاسْتَغْفَروا لذُنُوبِهم، ورجَعُوا إلى حالِ الطهارَةِ بالتَّوْبَةِ. وهذا كثيرٌ في الكتابِ العزيز، ومنه أنه سمَّى ذاتَه المقدَّسةَ بذلك، فقال:{ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِير}[غافر/3]، ومنه تعْلِيقُ الغُفْران بالتَّوْبَةِ، إذ أمَرَ مثلًا المُؤْمِنِينَ بوُجُوبِ رعايةِ الوالِدَيْنِ،

[1]- مفاتيح الغيب 295/13

[2]- التوحيد- ص 335

والتَّوْبَةِ عمَّا قد يطْرَأ فيه من نقْصٍ، فقال:{ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا}[الإسراء/25]. وقال في قصَّةِ قتْلِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، دون قصْدٍ، للقِبْطِيّ:{ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}[القصص/16]؛ وقال:{ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى}[طه/82]، وذلك بعد وَصِيَّتِه لبَنِي إسْرائِيلَ بشُكْرِ نِعْمَتِه عليهم بالمنِّ والسَّلوى، وعدَمِ التَّكَبُّرِ عنها، وهو قوْلُه تعالى:{ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى}[طه/81]؛ وقال في تَعْلِيمِ المُسْلِمِينَ:{ وَمَن يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ الله يَجِدِ الله غَفُوراً رَّحِيماً}[النساء/110]؛ وقال، بعد نَهْيِ الموْصُوفِين بأنهم عِبادُ الرحْمانِ عن بعْضِ الكبائِرِ:{ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآَمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا}[الفرقان/68، 70].

وبعدُ، فإني أَجْزِمُ جزْمًا أن ما ذكَرْناه هو من حقائِق الإسْلَامِ، حيْثُ لا يسْتَطِيعُ أحدٌ أنْ ينْقُضَها بأنْ يضَعَ أمامنا آيةً واحِدَةً تُبْطِلُ الضوابِطَ التي أظْهَرْنا خُضُوعَ الكِتابِ العزِيزِ لها عند بيانِه لحقيقة الرَّحْمَةِ والغُفْرانِ الإلَهِيّ. وكذلك الحالُ بالنسبة للحَدِيثِ الصَّحِيحِ، إلا إذا اسْتَنَدَ الناظِرُ فيه على التسْلِيمِ بأن الإرْجَاءَ حقِيقَةٌ، فإنه في هذه الحالة يُؤَوِّلُه على هوَاهُ، فيُمْكِنُ أنْ يَجِدُ فيه، بعد التزْوِيرِ، شُبْهَةً لا يرْضاها دلِيلًا إلا المَغْبُونُ في عقْلِه ودينِه.

ولأن هذا ثابتٌ، ولأن الله تعالى هو أنْصَحُ شيْءٍ للمُكَلَّفين، فقد حذَّرَهم تَمامَ التحْذيرِ، وبكلِّ المناهِجِ وأبْلَغِ الأساليبِ، وفي الكثير من الآياتِ، من الكُفْرِ والفُسُوقِ والعِصْيَانِ؛ ثم زاد هذه الحقيقةِ بيانًا بذلك الاحْتِفاءِ البالِغِ في الكثيرِ من نصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ بمَوْضوعِ ضَرورَةِ عوْدةِ الضَّالين إلى الله تعالى بالاستِغْفار والتَّوْبَةِ. وهو الأمْرُ الذي نجِدُ رافِدَه الأعْظمَ في الحَدِيثِ الشَّرِيفِ، إذْ رغَّبَ الرسُولُ الكريمُ في الكثيرِ من النُّصُوصِ في ذلك.

وبالفِعْلِ، فإننا نَجِدُ الله تعالى يُرغِّبُ في التَّوْبَةِ حالَ ارْتِكابِ الذَّنْبِ، بأنْ جعَلَ أهلَها من جُمْلَةِ المَوْصُوفين بالتقْوَى؛ وبأنْ جعَلَ الإقْبالَ عليها، مضْمومًا إلى غيرِه مِمَّا ذكَرَ في هذه الآية وفي غيرِها من الكتابِ العزيزِ، شُروطًا لاستِحْقاقِ المغْفِرةِ، وما يلْزَمُ عنها من ثوابٍ، فقال:{ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ. وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا

وَهُمْ يَعْلَمُونَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ}[آل عمران/133- 136].

ومِثْل هذا كثيرٌ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، ومنه قوْلُه تعالى في خِطابِ المُؤْمِنِينَ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[التحريم/8]، وقوْلُه:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ}[الزمر/53، 54]، وقوِلُه:{ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُون}[النور/31].

وقد دَعَا الرسُولُ الكَرِيمُ، كما أشرْنا، إلى رُجوعِ الخاطِئين إلى ربِّهم أيَّمَا دعْوةٍ؛ وقد ابْتَدَأَ في التَّرْغِيبِ في ذلك بأنْ ذكَّر الناسَ باستِغْفَارِهِ من خَطِيئَةِ نفْسِه، فقال: " وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فِي الْيَوْمِ، أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً"[1]، وفي روايةٍ:" إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، فِي الْيَوْمِ، مِائَةَ مَرَّةٍ"[2]، وفي روايَةٍ أنه قال ذلك في معْرَضِ دعْوةِ أصْحَابِه إلى التَّوْبَةِ، إذ ورَد فيها أنه جمَعَ الناسَ، فقال:" يَا أَيّهَا النَّاس، تُوبُوا إِلَى الله، فَإِنِّي أَتُوب إِلَيْهِ، فِي الْيَوْمِ، مِائَةَ مَرَّة"[3].

وقد تعَدَّدتْ أقْوَالُ الشُرَّاحِ في تفْسيرِ توْبَتِه، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ وقد غُفِرَ له ذنْبُه كلُّه، واخْتَلفَتْ، ولكنها تكادُ تُجْمِعُ على أن وُقُوع الذَّنْبِ منه حقِيقَةٌ، ولكنه ذنْبُ الكَامِلِينَ. قال ابن حجَرٍ:" قَالَ عِيَاض: الْمُرَاد بِالْغَيْنِ: فَتَرَاتٌ عَنْ الذِّكْر الَّذِي شَأْنه أَنْ يُدَاوِم عَلَيْهِ، فَإِذَا فَتَرَ عَنْهُ لِأَمْرٍ مَا عَدَّ ذَلِكَ ذَنْبًا فَاسْتَغْفَرَ عَنْهُ. وَقِيلَ: هُوَ شَيْء يَعْتَرِي الْقَلْب مِمَّا يَقَع مِنْ حَدِيث النَّفْسِ، وَقِيلَ: هُوَ السَّكِينَة الَّتِي تَغْشَى قَلْبَهُ، وَالِاسْتِغْفَارُ لِإِظْهَارِ الْعُبُودِيَّة لِلَّهِ وَالشُّكْر لِمَا أَوْلَاهُ، وَقِيلَ: هِيَ حَالَة خَشْيَةٍ وَإِعْظَامٍ، وَالِاسْتِغْفَارُ شُكْرُهَا؛ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمُحَاسِبِيُّ: خَوْفُ الْمُتَقَرِّبِينَ خَوْفُ إِجْلَال وَإِعْظَام... وَقَدْ اسْتُشْكِلَ وُقُوع الِاسْتِغْفَار مِنْ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مَعْصُومٌ، وَالِاسْتِغْفَارُ يَسْتَدْعِي وُقُوعَ مَعْصِيَةٍ. وَأُجِيبَ بِعِدَّةِ أَجْوِبَة: مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِير الْغَيْنِ، وَمِنْهَا قَوْل اِبْن الْجَوْزِيّ: هَفَوَات الطِّبَاعِ الْبَشَرِيَّةِ لَا يَسْلَم مِنْهَا أَحَدٌ، وَالْأَنْبِيَاءُ، وَإِنْ عُصِمُوا مِنْ الْكَبَائِر، فَلَمْ يُعْصَمُوا مِنْ الصَّغَائِر.

[1]- صحيح البخاري- ح 5832
[2]- صحيح مسلم- ح 4870
[3]- صحيح مسلم- ح 4871

كَذَا قَالَ، وَهُوَ مُفَرَّعٌ عَلَى خِلَافِ الْمُخْتَارِ؛ وَالرَّاجِحُ عِصْمَتهمْ مِنْ الصَّغَائِر أَيْضًا. وَمِنْهَا قَوْل اِبْن بَطَّال: الْأَنْبِيَاءُ أَشَدُّ النَّاسِ اِجْتِهَادًا فِي الْعِبَادَة لِمَا أَعْطَاهُمْ اللَّه تَعَالَى مِنْ الْمَعْرِفَةِ، فَهُمْ دَائِبُونَ فِي شُكْرِه، مُعْتَرِفُونَ لَهُ بِالتَّقْصِيرِ... "[1].

ويُوجَدُ في تنْوِيعِ الرسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ أساليبَ الدعْوَةِ إلى التَّوْبَةِ دليلٌ على اجْتِهادِه البالِغِ في ذلك، حيْثُ نَجِدُ الترْغِيبَ فيها حينا، والحثَّ عليها حِينًا؛ كما فيما رواه عن ربّه عزَّ وجلَّ: " ... يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ..."[2]. وقد علَّمَ أن :" اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ، لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ، لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ؛ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا"[3]. كما نَجِدُ في حديثِه التحْذيرَ من الغفْلَةِ عنها أو ترْكَها، بسبَبِ اليأْسِ من المغْفِرة لكَثْرَةِ الذُّنوبِ، أو الظَّنِّ أن عِظَمَهَا يَمْنَعُ من غُفْرانِها حينًا آخر. وذلك كما في قوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ:" إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا، وَرُبَّمَا قَالَ: أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ، وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَبْتُ، فَاغْفِرْ لِي، فَقَالَ رَبُّهُ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي؛ ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا، أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ، أَذْنَبْتُ، أَوْ أَصَبْتُ، آخَرَ فَاغْفِرْهُ، فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي؛ ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا، قَالَ: قَالَ: رَبِّ، أَصَبْتُ، أَوْ قَالَ: أَذْنَبْتُ آخَرَ، فَاغْفِرْهُ لِي، فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي. ثَلَاثًا، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ"[4]. وكما في قِصَّةِ قاتِلِ المَائَةِ، حيْثُ قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ:" أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَجَعَلَ يَسْأَلُ: هَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ ؟ فَأَتَى رَاهِبًا، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَتْ لَكَ تَوْبَةٌ، فَقَتَلَ الرَّاهِبَ؛ ثُمَّ جَعَلَ يَسْأَلُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ فِيهَا قَوْمٌ صَالِحُونَ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَنَأَى بِصَدْرِهِ، ثُمَّ مَاتَ؛ فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَكَانَ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ أَقْرَبَ مِنْهَا بِشِبْرٍ، فَجُعِلَ مِنْ أَهْلِهَا"[5].

وقد جَرَى العُلَماءُ من أمَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، سواءً أدْرَكُوا خُطورَةَ المعاصِي على مَصير الإنْسانِ أو لم يُدْرِكُوا ذلك، وهم المُرْجِئَةُ، على هذا الأصْلِ فألَّفُوا في التَّوْبَةِ مالا حصْرَ له من الصفَحَاتِ. أمَّا أكْثَرُ الأمْثِلة دِلالةً على إدْراكِ المُؤْمِنِينَ لقِيمَةِ التَّوْبَةِ، فإننا نَجِدُه في سِيَرِ

[1]- ابن حجر- فتح الباري 62/18
[2] صحيح مسلم- ح 4674
[3]- صحيح مسلم- ح 4954
[4]- صحيح البخاري- ح 6953
[5]- صحيح مسلم- ح 4968

أرْبَابِ السُّلُوكِ من كِبَارِ العارِفين؛ إذ رفَعُوا من شأْنِ الاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ في عالَمِ الإنسانِ إلى أرْفَع سماءٍ، حتى أن المُطَّلِعَ على أقْوالِهم وأفْعالِهم لَيحْتارَ من تَوْبَتِهم مِمَّا يَحْسَبُه أكثَرُ الناسِ أهْوَنَ من لا شيْءَ. وإنّي أدْعُو القارئَ ألا يَسْتَهِينَ بالمَرْوِيَّاتِ عنهم في ذلك، فيَظَنَّها من المُبالَغاتِ والشَّطَحَاتِ، أو يَحْسِبَها دليلا على الحُمْقِ والغفْلَةِ، ذلك لأنها صدَرَتْ عن رِجَالٍ أدْرَكُوا بعْضَ حقَّ العظَمَةِ، وعلِمُوا تَمَام العِلْمِ خُطورَةَ المعْصيَّة، فاجْتَهَدُوا في التَّوْبَةِ ممَّا يراه الناسُ هيّنا، إذْ عرَفوا أنه، في مُقابِلِ العظَمَةِ، عظِيمٌ، أو هو عِنْدَ الله عظِيمٌ بالفِعْل، فما بالُكَ بالتَّوْبَةِ عمَّا هو كبِيرٌ في حُكْمِ صريحِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ. ورائِدُهم في ذلك الرسُولُ الكَرِيمُ الذي كثيرا ما رأيْناه مُنِيبًا لله تعالى، كما عرَفْنا لَمْحَةً عن ذلك قبل قليل.

ومن أخْبارِهم في التقْوَى أنه اجْتَمعَ الفُضَيْلُ بنُ عيَّاضٍ وابْنُ عُيَيْنَةَ وابنُ المبارَك عند وُهَيْبِ بنِ الوَرْدِ بمكة، فذَكَرُوا الرُّطَبَ، فقال وُهَيْبٌ:" هو من أحَبِّ الطعَامِ إلَيَّ، إلا أنّي لا آكُلُه لاخْتِلاطِ رُطَبِ مكَّةَ ببَساتِين زُبَيْدَةَ وغيْرِها، فقال له ابْنُ المبارَكِ: إنْ نظَرْتَ في مِثْلِ هذا ضاقَ عليك الخُبْزُ؛ قال: وما [1]سبَبُهُ ؟ قال: إن أصُولَ الضِّياعِ قد اخْتَلَطَ بالصَّوَافِي، فغُشِيَ على وُهَيْبٍ، فقال سُفْيانُ: قتَلْتَ الرجُلَ، فقال ابْنُ المبارَكِ: ما أرَدْتُ إلا أنْ أُهَوِّنَ عليه، فلَمَّا أفَاقَ قال: لله علَيَّ أنْ لا آكُلَ خبْزًا أبَداً حتى ألْقاه"[2]. وكان عَطاءُ السُّلَمِيُّ " إذا سمِعَ صوْتَ الرعْدِ، قامَ وقعَدَ وأخَذَه بطْنُهُ كأنه امْرَأةٌ ماخِضٌ؛ وقال: هذا من أجْلِي يُصِيبُكُم، لو ماتَ عطاءٌ لاسْتَراحَ الناسُ"[3]، ورُوِيَ عن بِشْرِ بنِ الحارِثِ، وهو المعْرُوفُ بالحَافِي، أنه قال:" إنّي لأَشْتَهِي الشِّوَاءَ منذُ أرْبَعينَ سنَةً، ما صَفَا لي ثَمَنُهُ. وقيل له: بأيِّ شيْءٍ تأْكُلُ الخُبْزَ ؟ فقال: أَذْكُرُ العافِيةَ، وأجْعَلُهَا إدَامًا"[4].

ومن أخْبارِهم في الاستِغْفَارِ من الصَّغائرِ، أو مِمَّا لا يعْرِفُ الكثيرون أنه يسْتَدْعِي الاسْتِغفارَ ما رُوِي عن ابْنِ عمَرَ رضِيَ الله عنهما أنه قال: اللَّهُمَّ، إني أسْتَغْفِرُك لظُلْمِي وكُفْرِي، فقيل له: هذا الظلْمُ، فما بالُ الكفْرِ ؟ فتلا قوْلَهُ عزَّ وجَلَّ:{ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ}[إبراهيم/34]"[5]. وذكَرَ ابْنُ سِيرينَ رجُلًا، فقال:" ذاك الرجُلُ الأسْوَدُ، ثم قال: أسْتَغْفِرُ اللهَ، إنّي أرَانِي قد اغْتَبْتُه"[6]؛ ورُوِي عن سرِيٍّ السقَطِيِّ أنه قال:" حمَدْتُ اللهَ مرَّةً، وأنا أسْتَغْفِرُ اللهَ من ذلك الحَمْدِ منْذُ ثلاثِين سنَةً، قيل: وكيْفَ ذلك ؟ قال: كان لي دُكانٌ، وكان فيه متَاعٌ، فوَقَعَ الحَرِيقُ في سوقِنَا، فقِيلَ لي،

[1]- الصَّوافي : جمع صافيَّة، وهي الأملاك التي يخصِّصُها أصحاب السلطة لأنفُسِهم وأتباعِهم.
[2]- الغزالي- إحياء علوم الدين 438/1
[3]- السابق 29/2
[4]- الرسالة القشيرية- ص 10
[5]- الغزالي- إحياء علوم الدين 296/1
[6]- أبو نعيم الأصفهاني – حلية الأولياء 330/1

فخَرَجْتُ أتَعَرَّفُ خَبَرَ دُكانِي، فلَقَيْتُ رجُلًا، فقال: أبْشِرْ، فان دُكانَكَ قد سلِمَ، فقلْتُ: الحمْدُ للهِ، ثم فَكَّرْتُ، فرَأيْتُهَا خطِيئَةً"[1].

3-7- المطلب السابع: الاستِكْبَارُ عِلَّةُ خلود الفُسَّاق في جهنَّم

على الرغْمِ من كلِّ الزَّخَمِ في النُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ التي تُرغِّبُ في التَّوْبَةِ، لم يكُنْ لهذه الحقيقة تأثيرٌ في وضْعِ العُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ لنَظَرِيَّةٍ فيها، تماما كما لم يكُنْ لها تأثيرٌ في مناحِي حياة المُسْلِمِينَ الاجْتِماعيَّة؛ وذلك لغَلَبَةِ الإرْجَاءِ عليهم، بما فيهم مشاهيرُ العُبَّادِ الذين بدا سُلوكُ الكُبَرَاءِ منهم نوْعٌ من التنَزُّهِ والتنْقيَّةِ السُّلُوكِيَّةِ الشّخْصيَّةِ، أي الخاصَّةِ. ونتيجَةُ هذا الطَّبِيعِيَّةُ أنْ انْفَصَلَ سُلُوكُ هؤلاء السالِكين عن الحياة الدِّينِيَّةِ والاجْتِماعِيَّةِ العامَّةِ، إذ نظَرَ الناسُ إليه، وهم مُرْجِئَةٌ أيْضًا، على أنه سُلوك تقَوِيٌّ حسَنٌ بالنسْبَة للقادِرين، لكنه غيْرُ مُلْزِمٍ لِجَمِيع المُؤْمِنِينَ، وذلك لعَدَمِ اتِّصالِ تقْوَى السالِكين بِمَبْدَإٍ، أي أصْلٍ، في حقِيقَةِ الدِّينِ بحيْثُ تَصْدُرُ عنه، وتَجِدُ فيه تفْسِيرَها، ويكون معْلُومًا لدَى الناسِ. وهو حالُ مَا ألَّفَهُ الأَشَاعِرَةُ والسَّلَفِيَّةُ في هذا الموْضُوعِ، كما في كتاباتِهم في الحَضّ على التقْوَى، التي افْتَقَدَتْ هي الأخرى إلى مبْدَإٍ يُفَسِّرُ ضَرُورَتَها، فظَلَّتْ مُعلَّقةً في فضَاءِ الفَراغِ من المعْنَى، إذ ليس لها دوْرٌ حقيقِيٌّ في تَحْقِيق النجاة نفْسِها، وإنْ كان لها دَوْرٌ ما في التقَرُّبِ من الله. وهو أمرٌ غيرُ مضْمونٍ أيضًا نظَرا لتأثُّره بعَقِيدَةِ الجبْرِ التي آمَنَ بها كلُّ المُرْجِئَةِ، وهي عمْدَةٌ في إفْراغِ كُلَّ سلُوكٍ تقَوِيٍّ من جدْوَاه، وتعْويضِ كلِّ فراغٍ من السلُوكِ الواجِب، بل المُنْحَطِّ، بفِكْرَتِهم الخاطِئةِ عن التفَضُّلِ الإلهِيّ.

والمهمُّ في كلِّ هذا هو أن كَثْرَةَ النُّصُوصِ لم يكُنْ لها تأثيرٌ في بناء نظريَّةٍ في التَّوْبَةِ تنْقُلُ النُّصُوصَ الوارِدَةَ فيها من حال "التفَرُّق" – وهو أمرٌ طَبِيعِيٌّ فيها، إذ ارْتَبَطَ نزولُ الآياتِ فيها بِمَوْضُوعاتِها، وارْتَبَطَتْ الأحادِيثُ بالحَوَادِث– إلى حالِ "التَّنَاسُقِ"، وذلك بوَضْعِ إطارٍ نظَرِيّ، مبْنِيٍّ على استِقْراءِ نُصُوصِ الدِّينِ فيها. وهو الأمرُ الذي كان سَيَنْتَهِي إلى تَحْصيلِ إدْراكِ قِيمَةِ التَّوْبَةِ باعْتِبارِها حقِيقَةً من الحقائِقِ المُؤَسِّسَة لِمَاهِيَّةِ التكْلِيف نفْسِه، لا من حيْثُ كوْنُه تكْلِيفًا فقط، أي أمْرًا ونَهْيًا، بل من حيْثُ ارتِباطُ التَّشْرِيعِ فيه بالإلهِيَّاتِ، أقصِدُ الأسْماءَ المقدَّسَةَ وعِلَلَ التكْلِيف الإلَهِيَّةِ بالذَّاتِ. وهذا أمرٌ كان يجِبُ أنْ يقوم به الوَعِيدِيَّةُ، وبالأخصّ المُعْتَزِلةُ، إذ كانوا يُؤْمِنُونَ

[1]- ابن الجوزي- صفة الصفوة 265/1

بأن التَّوْبَةَ مِحْوَرٌ للنَجاةِ؛ أما المُرْجِئَةُ، فإن اعْتِقادَهم نفْسَه كان يَمْنَعُهم من مِثْلِ هذه المُحاوَلَةِ. وهو عُذْرٌ أقْبَحُ من ذَنْبٍ.

وفي هذا الخُصوصِ، أي مُحاوَلة تأْسِيسِ عقِيدَةِ التَّوْبَةِ في الدِّينِ الإِسْلَامِيِّ، فإن أوَّل ما يَجِبُ التنْبِيهُ له هو أن كَثْرَةَ النُّصُوصِ الدِّينِيَّةِ في الترْغِيبِ في التَّوْبَةِ دليلٌ على الخُطورَةِ البالِغَةِ للمعاصي على مصير المُكلَّفين؛ لأننا إذا ضرَبْنا صفْحًا عن هذا المدْلُولِ الأوَّلِ فلَنْ نَجِدَ تفْسِيرًا لاحْتِفالِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ بها؛ ونقَعُ فيما وَقَعَ فيه المُرْجِئَةُ حين كَتَبُوا آلافَ المُؤَلَّفاتِ، ونقَلُوا آلافَ النُّصُوصِ القرْآنِيَّةِ والحَدِيثِيَّةِ والآثارِ في الترْغِيب في التقْوَى والاستِغْفَارِ والتَّوْبَةِ، ثم عجَزُوا عن بيانِ دوْرِها في تَحْصِيل السّعادة العامَّةِ في الدنيا وفي بلُوغِ الخلاصِ من الخُلودِ في العذَابِ في الحياة الآخِرَةِ؛ إذ أبْطَلُوا كلَّ ذلك الترْغِيبِ بالدَّعْوَةِ إلى أن صحَّة الاعْتِقاد كَفِيلٌ بتَبْلِيغِ الإنسانِ ذلك المُرَادِ الشَّرِيفِ.

وفي مُقابِل مَزاعِمِ المُرْجِئَةِ، فقد بيَّنَّا بشَكْلٍ واضِحٍ في مُجْمَلِ هذا الكتاب أن الله تعالى ما فَرَضَ على المُكَلَّفين الإيمَانَ به، أو الإيمَانَ به وبرَسُوله، أو الإيمَانَ به وبأُصول الاعْتِقادِ فقط؛ بل فرَضَ عليهم العمَلَ بكُلِّ القُوَى المَوْجودَةِ فيهم، أي عقُولِهم التي يجبُ أنْ تَحْصُلُ فيها المعْرِفَةُ، وقلُوبِهم التي يَجِبُ أنْ يَحُلَّ فيها الإيمَانُ، ونفُوسِهم التي يَجِبُ عليها البراءَةُ من دنَسِ الكِبْرِ والحَسَدِ والفخْرِ والحِقْدِ والجَشَعِ والحِرْصِ وغيْرِها من أمْراضِ النفُوسِ، وألْسِنَتِهم التي يَجِبُ عليها أنْ تنْطِقَ بالحقِّ، كلِّ الحقِّ، في كلِّ موْقفٍ يجِبُ فيه قوْلُ الحقِّ، وأنْ تكُونَ، مع هذا خَرْساءَ عندما يَخْطُرُ الباطلُ في النفُوسِ، أو يَطْلُبُ منها الفُسَّاقُ النُّطْقَ به. كما فَرَضَ الله تعالى فرائِضَ على الأعْيُنِ والآذانِ والبُطُونِ والأيْدِي والأرْجُلِ... فِعْلًا وترْكًا.

والحقيقةُ أن خُطورَةَ مقارَفةِ الكبائِرِ تكْمُنُ في أنها تنقُضُ كلَّ هذا، أي عهْدَ المُكَلَّفين مع الله تعالى بالعُبُوديَّةِ، فتَقْطَعَ الصِّلةَ بين العابِدِ والمعْبُودِ، وفي هذا اعْتِداءٌ على مقَامِ الأُلُوهِيَّةِ. هذا، إنْ فَرَضْنا أن المُكلَّف لم يقْتَرِفْ في حياته كلِّها إلا كبِيرَةً واحِدَةً، ثم لم يَعُدْ إليها بالفِعْلِ، ولم يعُدْ إلى الله تعالى بالتَّوْبَةِ. أما إصْرارُ العبْدِ على مُعاوَدَةِ إتْيانِ مَعْصيَّتِه، أو التلَبُّسِ بالكثير من المَعَاصِي، دون أنْ تَخْطُرَ ببالِه التَّوْبَةُ؛ وهو حالٌ قد بلَغَ في الانْتِشارِ مُنْتَهاهُ، فيَنْجَرُّ عنه، إضافة إلى ما سبقَ، ما لا يلْتَفِتُ إليه الكثيرُون، مع أن الشَّرْعَ الشَّرِيفَ قد نصَّ عليه نصًّا؛ وهو وِلادَةُ حالٍ في الفاسِقِ تَجْعَلُ منه إنْسَانًا مُتَمَرِّدًا على ربِّه، لأن قلْبَه أصْبَحَ غيْرَ قابِل للطاعَة، وهي سِرُّ العُبُوديَّةِ؛ وتَجْعَلُ منه مِعْوَلَ هدْمٍ للحياة العامَّة الفاضِلةِ، وهي مَقْصَدٌ إلَهِيٌّ، لأنها من المُمَهِّداتِ

المُيَسِّراتِ لإقْبالِ الخلْقِ على آداءِ حُقُوقِ الله، وهو المَقْصَدُ الأسْمَى للتَّكْليفِ كما بينَّا فيما سبق. وقد عبَّر الرسُولُ الكَرِيمُ عن هذا المعْنى بجلاءٍ، فقال:" إِنَّ الْعَبْدَ، إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً، نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ، وَاسْتَغْفَرَ، وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ؛ وَإِنْ عَادَ، زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ. وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ:{ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }"[1].

وإنَّ من أحْسَنِ النُّصُوصِ التي كتَبَها العُلَمَاءُ المُسْلِمُونَ في بيانِ هذه الحقيقةِ، على ما فيه من مواضِعَ ضعْفٍ، هو ما كتَبَه الراغِبُ الأصْفَهَانِيُّ، فقال:" للإنْسانِ فيما يتَحَرَّاهُ من الخيْرِ والشرِّ حالَتان: حالَةٌ يتمَكَّنُ فيها من الارْتِدادِ على أدْبارِهِ فيما يتَعاطاهُ، إنْ خيْراً، وإنْ شرًّا؛ وذلك قبل أنْ يُمْعِنَ في سيْرِهِ ويَتَناهَى في مَمَرِّهِ. وحالةٌ يتَعَذَّرُ عليه الارْتِدادُ على أدْبارِهِ، بل لا يكون له سبِيلٌ إلى الرُّجُوعِ؛ وذلك إذا أمْعَنَ في سيْرِهِ وتنَاهَى في مَمَرِّهِ. وذلك أن كل مَنْ كان مُتعاطِيًا لفِعْلِ خيْرٍ فتكاسَلَ عنه، ومُتعاطِيًا لشَرٍّ فلمْ يُقْلِعْ عنه، أورَثَهُ كسَلُهُ ضيْقَ صدْرٍ بِتَحَرِّي الخيْرِ، كما قال الله تعالى:{ ومَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرِجًا}، وانْشِرَاحَ صدْرِهِ بفِعْلِ الشَّرِّ، كما قال تعالى:{ فَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً). فإن اسْتَمَرَّ على ذلك ولم يُقْلِعْ، أوْرَثَهُ ذلك رَيْنًا على قلْبِهِ كما قال الله تعالى:{ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}. فإنْ تَمادَى في ذلك واسْتَمَرَّ أوْرَثَهُ ذلك غِشاوَةً، كما قال تعالى:{ فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ }، فإنْ ازْدادَ أوْرَثَهُ ذلك طبْعاً وختْمًا، كما قال تعالى:{ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِم}، وقوْلُه:{ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُون}. فإنْ ازْدَادَ صار ذلك قُفْلاً، كما قال الله تعالى:{ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}.

ثُمَّ، إذا تَمادَى، صارَ قلْبُه مَوْتاً، قلَّمَا تُرْجَى له حياةٌ، فلا تنْفَعُه الآياتُ والنُّذُرُ، كما قال الله تعالى:{ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ}. ومن حيْثُ أن الله تعالى علِمَ من أحْوالِ مَنْ بلَغَ هذا المَبْلَغَ أنه لا يَتُوبُ ولا يَؤُوب، قال الله تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّون}؛ فلَمْ يُرِدْ، تعالى، أنهم، إذا تابُوا، لَمْ تُقْبَلْ توبَتُهم؛ بل نبَّه بذلك على أنهم لا يتُوبُونَ، فتُقْبَلَ توْبَتُهم، فدَلَّ مُنْتَهَى الفِعْلِ على مَبْدَإِه...

[1]- سنن الترمذي- ح 3257

وعلى هذا قال تعالى:{ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ}، تنْبِيهاً على أن هؤُلاء هم الذين يُرْجَى لهم التَّوْبَةُ"[1].

وقد اجْتَهَدَ المُرْجِئَةُ أيَّما اجْتِهادٍ في الاستِدْلالِ على صحَّة الإرْجَاءِ، فلم يأْتُوا فيه بطائلٍ، إذ كلُّ ما استدلُّوا به نُصُوصٌ موْضُوعَةٌ، أو جَهَالاتٌ بِمَعانِي النُّصُوصِ الصحِيحَة؛ كما يدلُّ على ذلك الدرْسُ؛ وكما يدُلُّ على ذلك بطريقٍ أكْثَرَ يُسْرًا – إذ أن العقُولَ السّلِيمةَ المقْرُونةِ إلى النّفُوسِ الطاهِرَةِ تنْتَهِي إليه بشَكْلٍ مباشِرٍ– ذلك التناقُضُ الحاصِلُ لدَيْهِم بين الأوَامِرِ والنَّواهِي الإلَهِيَّةِ الكَثيرَةِ الثابِتَةِ والتي تَجْعَلُ من سعَادَة الدنيا والآخِرَةِ أمرًا يَحْتاجُ إلى مُجاهَدةٍ حقِيقِيَّةٍ وبين تعْلِيقِ النجاة، فيما يزْعُمون، بالتوْحِيدِ مُجَرَّدا. وهو تناقُضٌ ينْتَفِي عنْدَ اعْتِقادِ الإنسان ما قرَّرْناه، لأنه يَجْعَلُ كلَّ حقائِق الدِّينِ مُتَناسِبَةً متَّسِقَةً مع بعضِها البعضِ، فلا تنْقُضُ حقِيقَةٌ منها حقِيقَةً.

كما اجْتَهَدُوا مثْلَ ذلك الاجْتِهادِ في التقْلِيلِ من شأْنِ الخَطِيئَةِ، وضَرْبِ الصَّفْحِ عن التَّوْبَةِ؛ فأبْدُوا انْدِهاشَهم من تقْرِيرِ الوَعِيدِيَّةِ للمَذْهَبِ الحقِّ في المسألة، وحسِبَ قائلُهم أنه قد أبْطَلَ الوَعيدَ بقوْلِه:" وَأَيْضًا إِنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ فِيمَا يعْصِي اللهَ فِي شَيْء يكُونُ كالمدْفُوعِ إِلَيْهِ بِمَا يغْلِبُ عَلَيْهِ من شَهْوَةٍ أَو غضَبٍ أَو حَمِيَّةٍ أَو نَحْو ذَلِك ... (و) إذا لم يقْصِدْ عِصْيانَ الربِّ أَو طَاعَةِ الشَّيْطَانِ، يَصِيرُ من الوَجْهِ الَّذِي ذكَرْتُ كالمَدْفُوعِ..."[2].

والأمْرُ الذي غفَلَ عنه الماتُرِيدِيُّ، كما غفَلَ عنه المُرْجِئَةُ كلُّهم في جُمْلَةِ ما غفَلُوا عن عِلْمِهِ من حقائق الإلَهِيَّاتِ والوعْدِ والوَعِيدِ أن السبَبَ الذي ذكَرَه لتبْرِيرِ الإقْدامِ على المَعَاصِي كان معْلُومًا لله تعالى، ولأجْلِه لم يَخْتِمْ على مَصِيرِ المُؤْمِنِ بارْتِكابِ المَعْصِيَّةِ، تماما كما لم يَحْكُمْ على الإنْسَانيَّة بالفَناءِ لِشُيوعِ الكُفْرِ ؛ ولكِنَّه، في الوقْتِ نفْسِه، لم يَجْعَلْه عِلَّةً للبَقاءِ على تِلْكَ الحالِ، فزيَّن لهم الأوْبَةَ بعْدَ انْقِضاءِ غلَبَةِ الطبْعِ، وقَبِلَ منهم التَّوْبَةَ، فقال:{ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا [النساء/17]، وقال:{ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ }[الأنعام/54، 55]. وللعِلْمِ، فإن المُجْرِمَ في خِتام هذه الآية، هو الذي جهِلَ ما

[1]- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادين- ص 28

[2]- الماتُريدي- التوحيد- ص 370

علَّمه الله فيها من وُجُوبِ التوْبَةِ، فلم يرْجِعْ عن إجْرَامِه، وهو الفُسوقُ؛ أو علِمَ، ثم أدخَلَ نفسَه في غضبِ الله، عن استِكْبارٍ أو استِهْتارٍ، أو عن إرْجَاءٍ.

ويَجِبُ التنْبِيهُ إلى أن ما أوْرَدْتُه للردِّ على الماتُرِيدِيّ وإخْوانِه المُرْجِئَةِ هو بعْضُ الجوابِ على المسألةِ التي وعدْنا بالعَوْدَةِ إلى بَحْثِها فيما سبَقَ، والمُتَعَلِّقَةِ بتحْدِيدِ عِلَّة غُفْرانِ اللهِ تعالى للتَّائِبين ما دامَ أن الأصْلَ في العُبودِيَّةِ أنْ لا يعْتَرِيَها أيُّ نقْصٍ. وتَتَمَّةُ ذلك أنْ نقُولَ: إن غُفْرانَ الله تعالى للمُسْتَغْفِرين، وتوْبَتَهُ على التائِبين لا ينْقُضُ تَحْدِيدَنا لِحَقِيقَةِ العُبُوديَّةِ بأيِّ حالٍ، بل هو شاهِدٌ قوِيٌّ على صحَّة هذا التحْدِيدِ، بحيثُ أنه لا يُبْطِلُ منه شيْئا؛ ذلك أن هذا الغُفْرانَ مُؤَسَّسٌ على أن الله تعالى قد علِمَ أن الإنْسانَ قد خُلِقَ ضعِيفًا، وأن داعِيَ نفْسِه الأمَّارَةِ بالسُّوءِ قوِيٌّ، وأن عمَلَ الشَّيْطَانِ فيه بالِغُ التأْثِيرِ. وعلى هذا، فحُصُولُ الاسْتِقامةِ التامَّةِ منه، وإنْ كان وارِدًا في حُكْمِ العقْلِ النظَرِيِّ، فهو مُسْتَحِيلٌ في حكْمِ الواقِعِ. ومعْنَى هذا أن الإنْسَانَ، كلَّ الإنْسَانِ، كائِنٌ مُعَرَّضٌ للسُّقُوطِ في الفِتَنِ، إنمَّا الاخْتِلافُ بين الناسِ في نوْعِ الفِتْنَةِ ودرَجَةِ الخطيئةِ التي يَسْقُطُون فيها؛ والتي تنْقَسِمُ إلى أرْبعَةِ أقْسَامٍ، وهي: أُمَّهاتُ الخطَايَا والصَّغائِرُ والكَبائِرُ وأكْبَرُ الكبائِرِ؛ وهي الكَبائِرُ التي تقْتَرِنُ معها، حين ارْتِكابِها، أحْوالٌ مُعيَّنَةٌ، وذلك مثل الكُفْرِ بالله تعالى أو الشِّرْكِ به، إذْ وُجُودُ الله تعالى ووِحْدانِيَّتُه هو أظْهَرُ شيءٍ في الكوْنِ، ومثلَ ترْكِ أداءِ فرائِضِ العِباداتِ، ومثل الزِّنَا بِحَلِيلَةِ الجارِ، إذ يَجْمَعُ بين ارْتِكاب المَعْصِيَّةِ وخِيانَةِ الجار بالإسَاءَة إليه في أهْلِه، وهو من أوْلَى الناس بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ، كما دلَّت على ذلك النُّصُوصُ، ومثلَ قتْلِ الشّخْصِ لسَرِقةِ مالِهِ...

وبناءً على هذا الواقِعِ، ولأن الله تعالى هو أرْحَمُ شيْءٍ بالمُكَلَّفِينَ، فقد كتَبَ على نفْسِه أنْ لا يؤاخِذَ مُكلَّفًا بالذَّنْبِ نفْسِه، أقْصِدُ أن الله تعالى لا يُؤاخِذُ العبْدَ بشُرْبِ الخمرِ مثَلًا، أو ما شئْتَ أنْ تفْتَرِضَه من المعاصِي، إذْ الناسُ كلُّهم مُعَرَّضُون لذلك؛ بل على الذَّهابِ في الفِتْنَةِ إلى مُنْتَهَاهَا، وهو رفْضُ الرُّجُوعِ إلى الله تعالى بالاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ. وعلى هذا، فإن رَحْمَةَ الله تعالى حقِيقَةٌ، ورَحِيبُ مغْفَرتِه ثابِتٌ، ولكنه خصَّصَهما للتّائِبين، لأنهم باستِغْفارِهم، قد أدْرَكُوا قُبْحَ الخَطِيئَةِ، فنَدِموا على مُواقَعَتِها، وبتَوْبَتِهم، أقرُّوا بوُجُوبِ الرُجُوعِ إلى الطاعَةِ؛ فشَهِدُوا على أنفُسِهم بالتَّوْبَةِ نفْسُها شهَادَتيْن، أوَّلاهما، أنهم قد اعْتَدَوا على حُقُوقِ الأُلُوهِيَّةِ حين ارْتِكاب المَعْصِيَّةِ، والثانيَّة، أنهم مُقِرُّون بِحَقِيقَةِ العُبُودِيَّةِ، وهي الخلُوُّ من الذنْبِ. ودليلُ ذلك هي أنهم عادُوا، ولكن من طَرِيقٍ مُخْتلِفٍ تتحقَّقُ فيه ماهِيَّةُ الإنسانِ من حيثُ أنه كائِنٌ يَجْمَعُ بين صِفاتِ الكمالِ والنقْصِ؛ وهو يقَعُ في الخطإ بنقْصِه، ولكنه قادِرٌ على تصْحيحِه بكَمالِه. وعلى هذا، فإنْ كان قُبْحُ المَعْصِيَّةِ،

كما قلنا آنِفًا، هو أنها تقْطَعُ العلاقةَ بين العابِدِ والمعْبُودِ، فإن قِيمَةَ التَّوْبَةِ تكْمُنُ في أنها تعِيدُ العلاقة إلى وضْعِها الطَّبِيعِيّ، بإعادة وصْلِ العابِدِ بالمعْبُودِ من جديد. وهذا هو معْنَى كلِمَةِ الشَّفَاعَةِ حين تكون مَنْسُوبَةً إلى الله تعالى بخاصَّةٍ، كما في قوْلِه:{ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون}[الزمر/44]، أي أن لله تعالى وحْدَه إعادَةُ وصْلِ ما تقَطَّع اتِّصَالُه بينه وبين العبْدِ بالمعْصيَّةِ، وذلك حالَ التَّوْبَةِ.

ولأجلِ هاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ، أي بالِغِ الرَّحْمَةِ الإلَهِيةِ وعِلْمِ الله تعالى بما في الإنسانِ من نقْصٍ وما يتعرَّضُ له من فِتَنٍ؛ ولأجْلِ العِلَّة الغائيَّةِ، وهي أن الربَّ تعالى خلَقَ الإنْسانَ ليَعْرِفه، فيَعْبُدَه عبادَةً اخْتِياريَّةً، وهو الأمْرُ الذي تتَحَقَّقُ به حُجَّة الله على العُصاةِ، تَجِدُ في الشَّرْعِ الشَّرِيفِ أبْوابَ التَّوْبَةِ مفْتُوحَةً على مِصْراعَيْها؛ إذ يقْبَلُ الله تعالى التَّوْبَةَ في كلّ أيامِ الحياةِ، كما في قوْلِ الرسُولِ الكَرِيمِ:" إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ "[1]، ومهْمَا بلغَتْ في العدَدِ والنوْعِ، كما في حديثِ قاتِلِ المائة، وكما في قوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: " مَنْ قَالَ حِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيَّ الْقَيُّومَ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ؛ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ، وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ وَرَقِ الشَّجَرِ، وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ رَمْلِ عَالِجٍ، وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ أَيَّامِ الدُّنْيَا"[2].

ويَجِبُ ألا يتَصَوَّر أحدُهم أن التَّوْبَةَ التي نَتَحدَّثُ عنها، والتي ينالُ بها صاحِبُها الغُفْرَانَ الإلَهِيَّ تتمثَّلُ فيما يظنُّه الناسُ من أنها كلِماتٌ يقُولُها المذْنِبُ، أو خواطِرُ تَخْطُرُ بِبَالِ المُسِيءِ، دون أن تُغيِّرَ من واقِعه شيْئًا، فتِلْكَ مُجرَّدُ مزاعِمَ وحِيَلٍ يَحْتَالُ بها عُشَّاقُ الفُسُوقِ على أنفُسِهم؛ فيَقَعُون فيما حذَّر الرسُولُ الكَرِيمُ منه الناسَ حين قال:" الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ؛ وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، ثُمَّ تَمَنَّى عَلَى اللَّهِ"[3]. وقد فهِمَ الصّالِحون معنى الحديث، فقال ابنُ الخطّابِ:" حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا، وَتَزَيَّنُوا لِلْعَرْضِ الْأَكْبَرِ؛ وَإِنَّمَا يَخِفُّ الْحِسَابُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَى مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا"، وقال مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ:" لَا يَكُونُ الْعَبْدُ تَقِيًّا حَتَّى يُحَاسِبَ نَفْسَهُ كَمَا يُحَاسِبُ شَرِيكَهُ، مِنْ أَيْنَ مَطْعَمُهُ وَمَلْبَسُهُ ؟"[4]

بل التَّوْبَةُ المرْضِيَّةُ هي التي تتأسَّسُ على معْرِفةِ المُذْنِبِ مِقْدارَ عِظَمِ الذنْبِ، باعْتِباره تَعَدِّيًا على الحُدُودِ التي وضَعها الله للمُكَلَّفين، والتي يَجِدُ معها حرَجًا في النفْسِ، وألمًا في القلْبِ؛ إذ أنها

[1]- سنن ابن ماجة- ح 4243
[2]- سنن الترمذي- ح 3319
[3]- سنن ابن ماجة- ح 4250
[4]- انظر/ سنن الترمذي- ح 2383

حِينَذاكَ تدُلُّ على أن التائِبَ، أوَّلا، مُؤْمِنٌ، كما يَشْهدُ له قَوْلُ أمِّنا عائشةُ رضي الله عنها، وقد سألها أحَدُهُم عن ماهيَّةِ الإيمَانِ، " فقالت: أفَسِّرُ أو أُجْمِلُ ؟ قال: أَجْمِلِي، فقالت: مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ، وسَاءَتْهُ سيِّئَتُه، فهُوَ مُؤْمِنٌ"[1]. ثمَّ هي، بعد ذلك، عزْمٌ على عدَمِ العَوْدَة إلى الذّنْبِ الذي تابَ منه، كما أنها عزْمٌ على الاسْتِقامةِ على الأمْرِ والنهْيِ؛ مع ردِّ حُقُوقِ الآدَمِيِّين حالَ وُقُوعِ المعْصيَّةِ بالاعْتِداءِ على الدِّماءِ والأمْوالِ والأعْراضِ؛ والكفِّ عن إلْحاقِ الأذَى والفَسَادِ بكلِّ خلْقِ الربِّ تعالى من البَشَرِ والحَيَوَانِ والشّجَرِ والنبَاتِ، وبكُلِ ما أقامَه خَلْقُه مثل الطُّرُقاتِ والجُسُورِ والمَبانِي والأوْكارِ والأوْجِرَةِ والجُحُورِ، أقْصِدُ ترْكَ قتْلِ الحيوان لغيرِ علَّة الانْتِفاعِ المشْرُوعِ أو ردِّ الأذَى، والكفِّ عن تعْذيبِ الحيِّ وتلْوِيثِ المُحِيطِ والحرْقِ وقطْعِ ما لا يَحْتاجُ إلى قطْعِه، ونقْضِ ما لا يَحْتاجُ إلى نقْضِه، ولا يضُرُّه ضرَرًا ثابِتًا بقَاؤُه... وإجْمَالا، فإن شرْطَ التَّوْبَةِ التي يرْضاها الله تعالى هي اسْتِحالَةُ تَصَوُّرِ وُقُوعِ العِقابِ على التائِبِ، لأنه أصْبَحَ، بتَوْبتِه، إنْسَانًا آخرَ جَدِيدًا لا عَلاقَةَ له بالإنْسَانِ العَاصِي. وبعِبارَةٍ أخْرى أبْلَغُ، نقول: إن التَّوْبَةَ المَرْضِيَّةَ هي الحالُ التي تدُلُّ على أن التائِبَ قد بُعِثَ حيًّا بتَوْبَتِه، بعد موْتِه بالمَعْصِيَّة. ولهذا المعْنَى قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" التَّائِبُ مِنْ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ"[2].

ورغْمَ أن التَّوْبَةَ الحقَّةَ هي التَّوْبَةُ النَّصُوحُ، وهي الصادِقةُ، أيْ التي يتبرَّأُ بها العاصِي من الذنْبِ، فلا يعودُ إليه ولا إلى غيْره؛ لأنها تدُلُّ على أنه قد أدْرَك حقَّ الإدْراكِ ما يَجِبُ لله تعالى من تعْظيمٍ؛ إلا أن رحْمَةَ الله قد بلغَتْ من الاتِّساعِ ما يَجْعَلُه يغْفِرُ للخَاطِئِ حالَ تِكْرارِ الذنْبِ، أو حَالَ وُقوعِه في ذنْبٍ جَدِيدٍ، إنْ رجعَ إليه بالتَّوْبَةِ بشُرُوطِها، أي صِدْقِ الندَمِ والعزْمِ على عدَمِ العوْدَةِ إلى الذنْبِ وردِّ الحقُوقِ؛ لأن في ذلك دلِيلُ معْرِفةِ العاصي بقُبْحِ البقَاءِ على المعاصِي، ومُجاهدَتِه لإبْليسَ وللنفْسِ الأمَّارَةِ بالسَّوْءِ بالعَوْدَةِ إلى الله تعالى كلَّما وَقَعَ في الخَطِيئَةِ. يدُلُّ على هذا أن غُفْرَانَ الله تعالى لقاتِلِ المَائَةِ قد وقَعَ بسَبَبِ حالِه، أي صِدْقِ توْبتِه؛ حيْثُ أنه "نَأَى بِصَدْرِهِ" حين أحسَّ بِحُلُولِ أجَلِه، أي تباعَدَ عن الأرْضِ التي خرَجَ منها، لأنه أصْبَحَ يَمْقُتُها بسبَبِ ارْتِكابِه للذنْبِ فيها، فاقْتَرَبَ بذلك من أرْض الصالِحين التي كان يُريدُ بُلوغَها. كما يُوجَدُ هذا المعْنَى نفْسُه في قوْلِ الرسُولِ الكَرِيمِ:" سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ؛ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ

[1]- ابن أبي شيبة- الإيمان 74/1
[2]- سنن ابن ماجة- ح 4240

عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنْ النَّهَارِ، مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنْ اللَّيْلِ، وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ"[1]، ذلك أن ضابِطَ استِحْقاقِ المغْفِرَةِ، وهو صِدْقُ المُسْتَغْفِرِ، منْصُوصٌ عليه في هذا الحديث أيضًا، وهو ما عبَّر عنه بقولِه:" مَنْ قَالَهَا... مُوقِنًا بِهَا"، أيْ مُخْلِصًا من قلْبِه[2].

وإن الأدلة على هذه الحقِيقَةِ كثِيرة، ومنها قوْلُه تعالى في الحدِيثِ القُدُسِيّ في العبْدِ الذي تكرَّر منه الذنْبُ:" غَفَرْتُ لِعَبْدِي... فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ". ومنها رَدُّ الله تعالى على إبْليسَ، حين قال:" وَعِزَّتِكَ، يَا رَبِّ، لَا أَبْرَحُ أُغْوِي عِبَادَكَ، مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ"، إذ قَالَ:" وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، لَا أَزَالُ أَغْفِرُ لَهُمْ، مَا اسْتَغْفَرُونِي"[3].

وأُحِبُّ أنْ أشيرَ هنا إلى أنه يَجِبُ على كلِّ أحدٍ ألا ينْدَهِشَ من هذا الاحْتِفاءِ بالتَّوْبَةِ، والذي بلَغَ إلى درَجَةِ قُبُولِ الله تعالى توْبَةَ التائِبين مهْمَا عادُوا إلى المعاصِي؛ كما يَجِبُ على كلِّ أحدٍ، بالأخصّ، ألَّا يرى في عوْدَةِ الخاطِئِين إلى الذّنُوبِ دليلا على عدَمِ صِدْقِ توْبَتِهم، ذلك أن رِضا الله تعالى عنهم دليلٌ على بالِغِ الرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ، كما أنه دَليلٌ على عِلْمِ الله تعالى المُحِيطِ بعبادِه، إذ يعْلَمُ صدْقَ توْبَةِ التائِبِ ولو عادَ إلى الذنْبِ مرَّاتٍ، فيَتُوبُ عليه، كما في الحديث:" مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً"[4]. ويتأسَّسُ هذا على أن العوْدَةَ إلى الذنْبِ إنْ كانَتْ دليلا على غلَبَة الخطِيئَةِ، فإن في التَّوْبَةِ دليلا على صحَّةِ الإيمَانِ بالله تعالى وتعْظِيم شأْنِه والخوْفِ منه والرَّجاء فيه؛ كما أنها دليلٌ على عدَمِ رِّضا العاصِي عن حالِه لأنه يَسْتَعْظِمُ الخَطِيئةَ، كما رُوِيَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه:" إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ، يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ؛ وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ، فَقَالَ بِهِ هَكَذَا"[5]. ولذلك تراه يُجاهِدُ الشيْطانَ ويُغالِبُه، حتى يَنْتَصِرَ عليه، فيَتُوب. وهذا سِرٌّ من أسْرارِ التَّكْلِيفِ، والذي يبْدُو في فرَحِ الله تعالى بتوْبَةِ العبْدِ، إذ هو بذلك يُقَدِّم الدليلَ على العُبودِيَّة للربِّ تعالى. وقد وَرَدَ في هذا قوْلُ الرسُولِ الكرِيمِ:" لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ رَجُلٍ فِي أَرْضٍ دَوِّيَّةٍ، مَهْلِكَةٍ، مَعَهُ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ؛ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ، وَقَدْ ذَهَبَتْ، فَطَلَبَهَا حَتَّى أَدْرَكَهُ الْعَطَشُ، ثُمَّ قَالَ:

---

[1]- صحيح البخاري- ح 5831

[2]- انظر/ ابن حجر- فتح الباري 60/18

[3]- مسند أحمد- ح 10807

[4]- صحيح مسلم- ح 1293

[5]- صحيح البخاري- ح 5833. ومعنى " قال به": حرَّك يده ليهُشَّ الذباب.

أَرْجِعُ إِلَى مَكَانِيَ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، فَأَنَامُ حَتَّى أَمُوتَ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ، وَعِنْدَهُ رَاحِلَتُهُ، وَعَلَيْهَا زَادُهُ وَطَعَامُهُ وَشَرَابُهُ؛ فَاللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ الْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ وَزَادِهِ"[1].

3-8- المطلب الثامن: تَجْلِيَّة العِلَّةِ في تَخْلِيد شارِبِ جرعة خمر في جهنَّم

تتمَّةً للمطْلَبِ السابق، نقُولُ: إن عدمَ إدْراكِ المُرْجِئَةِ للحقِيقَةِ التي بينَّاها هو الذي جعَلَهُم يَسْتَعْظِمُونَ حُكْمَ الله تعالى على مُرْتَكِبِ كَبيرَةٍ واحِدَةٍ بالخُلود في النارِ، وهو الأمْرُ الذي دفَعَهم إلى الاجْتِهادِ في إبْطالِ الوَعِيد؛ مرَّةً بالاعْتِمادِ على الأحاديثِ المَوْضُوعَةِ، ومرَّةً بالتأْوِيلِ الفاسِد لِنُصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والحدِيثِ الصَّحيحِ، ومرَّةً بتَبْرِيرِ ضَرورَةِ العفْوِ الإلَهِيّ على الفُسَّاقِ غيْرِ التَّائِبين بالضَّعْفِ الإنْسانِيّ، ومرَّةً بإبْداء التعَجُّبِ من المذْهبِ الحقّ؛ حيْث بَدَا للرازي، مثلا، أن ضَياعَ ثوابِ "توْحِيدِ عُمْرٍ كامِلٍ في مُقابِلِ عِصْيانِ لحظةٍ أمْرٌ غيرُ معْقُولٍ، وبالتالي، فهو خاطِئٌ، حيْثُ قال:" وأيضًا، فإنَّا نعْلَمُ بالضرُورَةِ أن ثوابَ توْحِيدِ سبْعينَ سنَةٍ أزْيدُ من عِقابِ شُرْبِ جَرْعَةٍ من الخَمْرِ؛ والمنازِعُ فيه مُكابِرٌ، فبِتَقْديرِ القوْلِ بصِحَّةِ المُحابَطَةِ يَمْتَنِعُ سُقُوطُ كلِّ ثوابِ الإيمَانِ بعِقابِ شُرْبِ جَرْعَةٍ من الخَمْرِ. وكان يَحْيَى بنُ مُعاذٍ، رحْمَةُ اللهِ عليْهِ، يقول: ثوابُ إيمَانِ لَحْظَةٍ، يُسْقِطُ كُفْرَ سبْعِين سنَةً، فثَوابُ إيمَانِ سبْعِينَ سنَةٍ، كيْفَ يُعْقَل أنْ يُحبَطَ بِعِقابِ ذنْبِ لحْظَةٍ ؟ ولا شَكَّ أنَّه كَلامٌ ظاهِرٌ"[2].

ولأننا قد بيَّنا في عشَرَاتِ المواضِعِ، وبعَشَراتِ الأدلَّةِ فيما سبق من هذا الكتاب، كما سَنَبيّنُ فيما سيأتي، أن الله تعالى ما أخَذَ العهْدَ من أحَدِ خلْقِه، مُطْلَقًا - إلا في حالاتٍ خاصَّةٍ بيّنَّاها- على مُجرَّدِ التوْحِيدِ، وما وَعدَ أحدًا عليه بالجنَّةِ، بل أخَذَ العهْدَ ووعَدَ على القِيامِ بالتكْلِيفِ كلِّه؛ فلَنْ نُجارِيَ الرازي في زعْمِه، ولن نتَوَقَّفَ عند المِثالِ الذي ساقَه لأنه ظاهِرُ البُطْلانِ، إذْ أن هذا المُوَحِّدَ المُفْتَرَضَ ما عبَدَ الله تعالى يوْمًا، فليْسَ عليه، بعد ذلك، حرَجٌ أنْ يشْرَبَ جَرْعَةَ خَمْرٍ أو دَنَّا منه؛ إذْ هو من الفاسِقِينَ. وليْسَ معْنَى هذا أننا نتَهَرَّبُ من المُناقَشَةِ، بل إننا سنَدْخُلُ في غِمارِها، لأن المسألة التي ساقَها، والنَتِيجَةَ التي انْتَهَى إليها سبَبٌ حقِيقِيٌّ لضَلالِ الكثيرِ من الناس، بل كلُّ ضالٍ إنما هوَّن من شأْنِ عقُوبَة العِصْيانِ من هذا الباب؛ إذْ ظنُّوا ما ظنَّ الرازي دون أنْ يَحْتاجُوا إلى قِراءَةِ ذلك فيما كتَبَ أو كتَبَ غيْرُه، بل بِمَحْضِ المُوازَنةِ بين مِقْدارِ الطاعَاتِ

[1]- صحيح مسلم- ح 4929

[2]- مفاتيح الغيب 158/4،

والمعَاصِي، فقدَّرُوا، كما قدَّرَ، أن قِلَّةَ عدَدِ المعاصِي في مُقابِلِ كَثْرةِ الطَّاعاتِ كافٍ في تَحْقيقِ النَّجَاةِ. وهو الأمْرُ الذي يَسْتَدْعِي اسْتِدْعاءً ضرورِيًّا مُلِحًّا بيانَ الحقّ فيه.

ومبْدَئِيًّا، فإن دِينَ الله تعالى لا يُؤْخَذُ من أوْهامِ الناسِ التي يزيّنُها لهم إبْلِيسُ، وترْضَاها نُفُوسُهم لأنها تُحَقِّقُ لهم تلْبِيَّةَ رغَباتِهم فيما يعْشَقُونَ من أمُورِ الدنْيَا، مثل تَحْصِيلِ المناصِبِ بإعانَةِ الظَّالِمين، وتلْبِيةِ خِلْقَةَ حُبّ المالِ بالرِّشْوةِ، وعِشْقِه بالحِرْصِ، واستِحْكامِ الكِبْرِ بالانْتِقامِ، وسيْطرةِ الفخْرِ بالمُراءاةِ، والتشَفِّي من المَحْسُودِ بالغيْبةِ، والانْتِقامِ من الناسِ بالنمِيمَةِ، والخُضوعِ للشهْوَةِ بالزِّنا أو النظَّرِ إلى الحَرَامِ... فيتجرَّأُون على ذلك وغيرِه مقْرُونا إلى صِيامِ الاثنين والخميس وركْعَتَيْنِ قبل الظُّهْرِ وركعَتيْن بعْده، أو الإكْثارِ من الحجِّ النّافِلةِ والعُمْرةِ؛ بل دينُ الله تعالى، كما بينَّا، يُؤخَذُ من بَيانِه وبيانِ رسُولِه. ومن الواضِحِ أنه لا يوجَدُ في مصادِرِ الدِّينِ مِثْلُ هذه المُوازَنةِ، بل المُوَازَنَةُ التي فيه هي بين حالٍ، ثم مصِيرٍ، المُؤْمِنِينَ والكَافِرِينَ، والمُكْثِرين من فِعْلِ الطاعاتِ والمُقِلّين منها من المُؤْمِنِينَ، والمُكْثِرين من فِعْلِ المُنكَرَاتِ والمُقِلّين منها من المُؤْمِنِينَ والكَافِرِينَ؛ وكلُّها مُعَلَّقٌ بشرْطٍ، وهو أنْ تكونَ كلُّ الأعمالِ المَرْضيَّةِ، بحيْثُ يسْتَحِقُّ صاحِبُها الخُلودَ في وعْدِ الله، غيرُ ناقِضَةٍ لعلَّةِ خلْقِ الله تعالى للمُكَلَّفين، وهي أنْ يعْرِفُوه، فيَعْبُدوه وَحْدَه، أقْصِدُ دون أن يُشْرِكوا معه الإنْكارَ، وهو الكفْرُ بوُجودِه، أو الشُّرَكَاءَ، وهو الكُفْرُ بأسْمائِه، أو الأهْوَاءَ والرَّغَباتِ، وهو الكُفْرُ بِحُكْمِه. وبعِبارَةٍ أبْلغُ، أقول: إنه، إنْ ثبَتَ أن المعْصيَّةَ الكبيرةَ الواحِدةَ تنْقُضُ عمَلَ العامِلِ كلِّه، بحيثُ يعْجَزُ عن بُلوغِ الغرَضِ، وهو الخُلُودُ في الجنة، ودون أن يُؤدّيَ ذلك إلى مُجازاتِه في النار بِعِقَابِ الكَافِرِينَ أو مَنْ هو أقلُّ عمَلًا منه، فذلك هو دِينُ الله. وقد أثْبَتْنا أن ذلك هو الحقُّ الذي نزلَ به الكِتابُ العزيزُ ووَرَدَ بيانُه في السنَّةِ الشَّرِيفَةِ إثْباتًا لا مَزِيدَ عليه في عِلْمِنا، ولا عِبْرةَ بعد هذا بتَعُجُّبِ المُتَعَجِّبين، فيَقُول قائِلُهم:" فكيْفَ يُضَيّعُ أجْرَ أصْلِ الإيمَانِ وجميعِ الطاعاتِ بِمَعْصِيَّةٍ واحِدَةٍ ؟"[1]؛ لأنهم في هذا قد خضَعُوا لأمانِيهِم، كما أنه لا قِيمَةَ لإنْكارَ المُنْكِرين؛ لأن سبَبَ هذا هو العجْزُ عن إدْراكِ الحِكْمَةَ الإسْراريَّةَ من الخلْقِ نفْسِه، وأنَّى لهم ذلك، وقد عجَزُوا عن إدْراكِ مُقَدّماتِه، وهي عِلَلُ التكْليف ؟ ثُمَّ، أنَّى لهم هذا الأخيرِ، وقد ردُّوا مُحْكَماتِ النُّصُوصِ ؟

وما دُمْنا لن نَهْرُبَ من مناقَشةِ الشُّبْهة التي ساقَها الرازي، والتي يُسَلّمُها الناسُ باعْتِبارِها حجَّةً بالِغَةً، العالِمُ منه والعامِيُّ، والتي تُحَيّرُ كلَّ أحدٍ حتَّى الوَعِيدِيَّ، بدليلِ أنْ لم يبْحَثْها أحدٌ؛

[1]- الغزالي- إحياء علوم الدين 129/1

وما دُمْنَا نطْمَعُ أنْ نأتِيَ فيها بِحُجَّةٍ تقْطَعُ دابِرَها، فلا تكُونُ بعْدَها سبَبًا لضلالٍ أو إضْلالِ مُؤْمِنٍ، فسَنَرْفَعُ من عتَبةِ النقاشِ، ونَفْرِضُ البحْثَ فيما هو أعْلَى من المِثالِ التي حيّرَ الرازي وأمْثالِه، فاعْتمَدُوه دليلا على بُطْلانِ الوَعْيدِ وصِحَّة القوْلِ بالإرْجَاءِ؛ فنُقرّرُ أن تَقْوَى، وليْسَ توْحِيدَ، سبْعينَ سنةٍ، يبْطُلُ بجَرْعَةِ خمْرٍ واحِدَةٍ، يشْرَبُها هذا التَقِي مُتَعَمّدًا.

ونَحْتَاجُ هنا إلى روايةِ نُكْتَةٍ – وهي المسألةُ التي يجبُ التوقُّفُ عنْدَها بالتّأمُّلِ، لدِقَّة استِنْباطِها– نسْتَعِينُ بمسائِلِها على قيادةِ بَحْثِنا إلى مُنْتَهاه، وتكون مُعِينًا للقارئِ على حُسْنِ إدْراك استِدْلالِنا؛ وهي: يُرْوَى أن جُحا كان مارًّا في يومٍ تعْصِفُ رِيَاحُه على حديقةٍ، وهي البُسْتانُ حوْلَه حائِطٌ، فأحَبَّ أنْ يَسْرِقَ منه شيْئًا؛ فتَسَوَّر الحائِطَ، فلم يرَ فيه زرْعًا إلا بصَلًا قد اشْتدَّ، فنَزَلَ، وطفِقَ يقْتَلِعُ منه، ويضَعُه في " قلْمُونَة القَشَّابِيَة" التي كان يَرْتدِيها – والقَشَّابيَّة هي رداءٌ من صوفٍ يلبَسُه الجزائِرِيون والمَغارِبةُ، وله جزْءٌ مَخِيطٌ، مُتصِلٌ به، يُغَطَّى به الرأْسُ هو القَلْمُونَةُ– ولم ينْتَبِه إلا وصاحِب الحديقةِ يقِفُ بِجِوارِه؛ ثمَّ يُبادَرُه بهذا السؤالِ: مَنْ الذي أباحَ لك تَسَوُّرَ حدِيقَتِي ؟ فقال جُحَا، على البدِيهَة: الرّيحُ العاصِفُ حَمَلَنِي، فألْقانِي فيها. فقال الرجُلُ: طيّبٌ، فمَنْ الذي سمَحَ لك بقَلْعِ بَصَلِي؟ فأجاب، على البدِيهَةِ: الرّياحُ الهوْجَاءُ كانت تَسْحَبُنِي، فتَعَلَّقْتُ بالبصَلِ، فانقَلَعَ؛ فقال الرجلُ: طيّبٌ، فمَنْ الذي وضَعَ البَصَلَ في قلْمُونَتِك ؟ فانقَطَعَ جُحَا.

وقد سمِعْتُ هذه القصَّةَ، زمَنَ الصّبا، مرَّاتٍ، وحفِظْتُها؛ وقد حضَرَتْنِي عندما بلَغْتُ هذا الجزْءَ من الكِتابِ، حيْثُ وجَدْتُ أنها يُمْكِنُ أن تقُودَ كلَّ استِدْلالي في الردِّ على الرازي وإخوانِه؛ ذلك أن حمْلَ الرّياحِ لشخْصٍ شيْءٌ مُمْكِنٌ، بِحَيْثُ لا يَسْتَطِيعُ معَهُ الواحِدُ منَّا تَمَلُّصًا، تماما كما أن الواحِد من الناس يُمْكِنُ أنْ يقعَ في المعصِيَّةِ لغَلَبَةِ الطبْعِ، من شهْوةٍ أو غَضَبٍ أو حَمِيَّةٍ... دونَ أنْ يقْصِدَ عِصْيانَ الربِّ تعالى، كما قال الماتُرِيدِيُّ؛ وهو حقٌّ. وكما أن كمالَ عقْلِ وحِلْمِ صاحِبِ الحديقة جعَلَه يتَجاوَزُ عن جُحا، إذْ سلَّم تبْرِيرَه الوُجُودَ فيها بِعَدَمِ تعَمُّدِ دُخُولِها، بل بالاضْطِرارِ، وهو أن الرياحَ قد حملتْهُ، فألقَتْه فيها؛ فقد بيَّنَّا، ولله تبَارَكَ المَثَلُ الأعْلَى، أن رحْمَةَ الله تعالى الواسِعةِ وعِلْمَه المُحِيطَ بِخَلْقِ الإنْسانِ ضعيفًا هو علَّة عَدَمِ مُؤاخَذتِه بالذَّنْبِ نفْسِه. والأمْرُ نفْسُه يُمْكِنُ أنْ يُقالَ عن قلْعِ البصَلِ، فإن صاحِبَ الحديقَةِ قد سلَّم السبَبَ الذي ذكَرَهُ جُحا لأنه كان حَلِيمًا، وقد دلَّه عقْلُه على أن تعلُّقَ الشخْصِ بأيِّ شيءٍ حالَ الاضْطِرار مُمْكِنٌ، إذ المضْطَرُّ يرْكَبُ الصَّعْبَ، والغَرِيقُ يتعلَّقُ بقشَّةٍ؛ تماما كما أن تَمَامَ أسماءِ الله تعالى تَجْعلُه يَحْلُمُ

على العاصِي، فيَمُدُّ له، ولا يأْخُذُه بها، إذ هو عالِمٌ بأن تغَوُّلَ الشهْوَةِ قد يدْفَعُه إلى الإمْعانِ في الخطِيئَةِ.

ومُشْكِلةُ جُحا، إذن، لا تكْمُنُ في تبْريرِ دُخُولِ الحدِيقة، ولا في قلْعِ البصَلِ، إذ قدَّم في الحالتَيْنِ عذْرًا لهما، هو اعْتِذَارٌ عنهما، إذْ زعَمَ أنه مُضْطَرٌّ؛ ولكن مُشْكِلَتُه الحقيقِيَّةُ في وضْعِ البَصَلِ المَسْروقِ في القلْمُونَةِ، لأنه لا يُمْكِنُ ذلك إلا بالتعَمُّدِ، فلم يَجِدْ جوابًا على سؤالِ صاحِبِ الحديقةِ، فكان لهذا حقٌّ ألا يعْذِرَه. وحالُ التقِيِّ المُفْترَضِ، الذي اجْتَهَدَ في عِبادةِ الله تعالى سبْعينَ سنَةً، ثمَّ شرِبَ جرْعَةَ خمْرٍ، تُطابِقُ تَمَامًا حالَ جُحَا، إذ أن له عُذْرًا في الشُّرْبِ، وهو الجهَالَةُ، ولكن الجَهَالَةَ ليْسَتْ اعْتِذارًا، وإنْ كانتْ عُذْرًا؛ لأن له خِيارًا آخرَ فرَضَه الله تعالى، وهو التَّوْبَةُ، بحيْثُ أن حالَه تُشْبِه حالَ جُحا حالَ ردِّه البصَلَ المسْروقَ قبل أنْ يقْبِضَ عليه صاحِبُ الحدِيقةِ؛ وهو مِثْلُه إنْ تَرَكَ التَّوْبَةَ، كما ترَك جُحَا البصَلَ في قلْمونَتِه إلى أنْ قُبِضَ عليه مُتَلَبِّسًا.

والسُّؤالُ الذي يطْرَحُ نفْسَه وُجُوبًا، وقد كان يجِبُ على الرازي أنْ يطْرَحَه على نفْسِه، هو: ما الذي منَعَ هذا التقِيَّ المُفْتَرَضَ، وكلَّ فاسِقٍ دخَلَ حِمَى الربِّ تعالى، وهي مَحارِمُه، من التقَدُّمِ أمامَه بالاعْتِذار إليه بالاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ ؟ وما سرُّ الإصْرارِ على تلك الحالِ ما دام هذا التقِيُّ يدَّعِي التقْوَى ؟ وتَبَعًا لهذا، ما سِرُّ إصْرارِ آكِلِ أمْوَالِ الناس بالباطِلِ، مثلا، على عدَمِ ردِّها، وما سرُّ إصْرارِ شاهِدِ الزُّورِ، مثلا، على عدَمِ التراجُعِ عن شهادَتِه؛ وما سرُّ مُداوَمةِ المُغْتابِ، مثلا، على الغيْبَةِ، دون أنْ يخْطُرَ ببالِه الكفَّ عن هذا الخُلُقِ الشَّنيعِ، ما دامُوا، وما دام كُلُّ فاسِقٍ يدَّعِي أنه مُؤْمِنٌ بالله تعالى، مُعَظِّمٌ له ؟

إن الذي يُفَسِّرُ هذا الإصْرارَ هو أن الفاسِقَ الذي لا يُبادِرُ إلى الرجُوعِ إلى الله تعالى مُسْتَكْبِرٌ، أي رافِضٌ لأداءِ واجِباتِ العُبُوديَّةِ، عابِدٌ للشَّيْءِ الذي هو سبَبُ معْصِيَّتِه؛ إذ لا يُوجَدُ، البتَّةَ، شيءٌ يَمْنَعُه، وهو مُؤْمِنٌ، من الإقْبالِ على الله بالنَدَمِ والاستِغْفَارِ والتَّوْبَةِ وردِّ الحُقوقِ إلا هذا، وبالأخصِّ وقد علِمَ سَعَةَ عفْوِه وعَظِيمَ غُفْرانِه وبالِغَ ترْغِيبِه للمُكلَّفين بالرُّجُوعِ إليه، إمَّا بالإيمَانِ به إنْ كانوا كفَّارً، وإمَّا بتَوْحِيدِه إنْ كانوا مُشْرِكِين، وإمَّا بالتَّوْبَةِ إليه، أي الرُّجوعِ إليه، إنْ كانوا خاطِئِين.

ولكيْ لا يغْتَرَّ أحدٌ بأوْهامِ الواهِمِين، أو يتعلَّقَ بأمانِي المُتَمَنِّين، فقد نصَح الله تعالى للمُكلَّفين بأنْ ضرَبَ مثَلا لِحَالِ الخاطِئِين من المُؤْمِنِينَ حالَ استِغْفارِهم والتَّسْليمِ له وحالَ إصْرارِهِم على الخطِيئَةِ واستِكْبارِهم على التَّوْبَةِ، وبيَّن حُكْمَه فيهم جلِيًّا بحيْثُ لا تُخْطِئُه أذُنُ سامعٍ، أو عيْنُ

قارئٍ. أمَّا المثال الأوَّلُ، فهو عن خَطِيئة آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وزوْجِه، حين خالفا أمْرَ الله تعالى، فأكَلَا من الشجرة؛ ثمَّ تابا، كما هو صريحٌ في إخْبارِ الله تعالى، إذ قال:{ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[الأعراف/23]، فتابَ الله عليهما، كما في قوْلِه تعالى:{ فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}[البقرة/37].

أمَّا المِثالُ الثاني، فأشْهرُ من نارٍ على علَمٍ، وهو قِصَّةِ رفْضِ إبْلِيسَ لأمْرِ الله تعالى بالسُّجودِ لآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إذ قال:{ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا}[الإسراء/61]؛ ثم إصْرارُه على مغالَبةِ الربِّ تعالى برفْضِ التَّوْبَةِ؛ إذ قال:{ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا }[الإسراء/62]. وقد سمَّاه الله تعالى لذلك كافِرا، وبيَّن أن هذا الاسْمَ قد لزِمَه للتكَبُّر على الأمْرِ والاستِعْلاء عليه بتَرْكِ التَّوْبَةِ؛ فقال تعالى:{ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ}[ص/75]. وقد أخْرَجَ الله تعالى الجميعَ من الجنَّة، ولكن هناك فارِقًا شاسِعًا بين حالِ آدَمَ وحوَّاءَ عليهما السلام وحالِ إبْليسَ، إذ فتَحَ لهما بابَ العَوْدَةِ إلى النعِيم المُقيمِ حالَ التقْوَى، ومن أحْوالِها التوْبَةُ حين المعْصيَّةِ، فقال:{ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[البقرة/38]؛ وأنْزَلَ لعْنَتَهُ على إبْلِيسَ، إذ قال الله تعالى له:{... فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيم. وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّين}[ص/77، 78].

والذي يَجِبُ أنْ يعْلَمَه كلُّ أحدٍ أن إبلِيسَ لم يكُنْ كافِرا لأنه أنْكَرَ حقيقَةً من حقائِق الاعْتِقادِ؛ فإن القُرْآنَ الكَرِيمَ مَلِيءٌ بالمَوَاضِعِ التي يشْهدُ فيها إبْليسُ لله تعالى بالرُّبُوبِيَّةِ والعَظَمَةِ ونفَاذِ الحُكْمِ في كلِّ شيْءٍ، كما أنه كان مُؤْمِنًا بيومِ الحِسابِ. ومن ذلك قوْلُه تعالى:{ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}[الحجر/36]، وقوْلِه:{ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ}[ص/82]، وقوْلِه:{ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }[إبراهيم/22]. ومعْنَى هذا أن الاسْتِكْبارَ وحْدَه كان سببَ اللعْنَةِ التي حلَّتْ عليه، كما هو منْصُوصٌ عليه نصًّا مُحْكَمًا في القُرْآنِ الكَرِيمِ.

وقد انْدَهشَ طُلَّابِي مرةً، وأنا أشْرَح لهم هذا الأمْرَ أو مِثْلَه؛ فاعْترَضَ أحدُهُم، فقال: يا أستاذُ، إن في هذا ظُلْمًا لهذا التقِيِّ، إذ قد يكونُ نوى التَّوْبَةَ، ولكن الله تعالى عالَجَه بالموتِ،

فأضاعَ عليه تقْوَى حياةٍ كامِلةٍ ؟ فابتَسَمْتُ، لأن اعتِراضَ الطالِبِ يدُلُّ على حُضُورِ ذِهْنٍ، ولعلَّه قرأه عند مرْجِئٍ أرادَ أنْ يُغْلِقَ هذه الخَلَّةَ في تنْظِيراتِهم. ولأنه نبَّهنِي إلى وُجوبِ وُجودِ إجابةٍ شرْعِيَّةٍ على مِثل هذا الاعْتِراضِ؛ وعليه فأقول: قد كان يُمْكِنُنِي أنْ أجيبَ بما يعتَمِدُه الكثيرُون، وهو أنه من المُحالِ أنْ تكونَ هذه الشَّرْبَةُ هي أوَّلُ اعْتِداءٍ من هذا التَّقِيِّ المُفْتَرَضِ على الشَّريعةِ، فلا بدَّ أنْ يكونَ قد سبَقَها شَرْبَاتٌ؛ ودليلُ هذا ردُّ عمرَ رضي الله عنه، وقد قال سارِقٌ، حين حضَر لدَيْهِ لإقامةِ الحدِّ:" واللهِ، ما سرَقْتُ قطُّ، قبْلَها"، فقال عمرُ:" كذَبْتَ، ما كان اللهُ لِيُسْلِمَ عبْدًا عند أوَّل ذنْبِه"[1]. وفي هذه الحالةِ، فإن الله يُمِيتُه، ويُخلِّدُه على معاصِيَ متعدِّدَةٍ، لا على واحِدةٍ فقط.

هذا وجْهٌ في الجواب، ولكنه يبْدُو تَهَرُّبًا من السُّؤال، إذ أن ما ذكَره عُمَرُ مُحْتَملٌ، أي أنه قد يكونُ صوابًا، وقد يكونُ خطأً. هذا إضافة إلى أنه لا يُضيفُ شيْئًا من العلْمِ الذي يَخْدُمُ ما نحن فيه من مُحاوَلةِ رفْعِ حيرةِ الناسِ من حدُوثِ مثل هذه الواقِعة. وما يفرِضُه العِلْمُ بهذه المسألة هو أنْ نستَحْضِرَ أن الله تعالى قد رفع عذْرَ شارِبِ القطْرَةِ من الخمرِ بأنْ أبان له شُروط وعْدِه ووَعِيدِه، ومنها أن العاصِيَ غيْرَ التَّائِبِ من أهْلِ الخُلودِ في النار، وأعْلَمَه، كما أعْلَمَ كلَّ أحدٍ، أن الموْتَ حقٌّ على كلِّ مَخْلوقٍ، وأنه يأتِي فجْأةً؛ بحيْثُ قد علِمَ أنه لا يضْمَنُ حياتَه حين المعْصِيَّةِ، ولا قريبًا من زمنِ إيقاعِه لها، ولا هو يضْمنُ توْبتَه منها بعد وُقوعِها. وهذا أبلَغُ ما يكونُ في التَّنْفِيرِ عن المعصِيَّةِ، فلما وقعَتْ منه هذه الشَّرْبَةِ كان بِمنْزلَةِ المُسْتَهْتَرِ، أي الذي يقْتَحِمُ على ما حرَّم الله عن إرْصادٍ؛ وهذا تعمُّدٌ للمَعْصِيَّةِ، وليس وُقوعًا فيها بجَهالةٍ. وإنْ احتج أحدُهم بأن كثيرا من الناس لا يعْلَمُون أن هذا تعمُّدٌ، قيل: إن الجهْلَ ليس حجَّةً لأحدٍ على الله تعالى، كما سنبيِّنُ في موْضِعه.

وإنْ كان لنا من فائِدةٍ نُضِيفُها هنا، فهي أن في مثل هذه الواقِعةِ، وقد حدثَتْ كثيرا، كما قرَأْنَا بعض أخْبارِها في الكُتُبِ، وكما شهِدْنَاهَا بأنفُسِنا في الواقِع دليل جديدٌ يُضافُ إلى ما ذكرْناه من أدِلَّةٍ على أن الوعيدَ للفُسَّاقِ حاصِلٌ لا محالةَ، كما هو واضِحٌ في بلُوغِ تَحْذِير الله تعالى للمُكلَّفين من الوُقوعِ في المعاصِي درجَتَه القُصْوَى، وذلك استِنادا إلى أنهم ما دامُوا لا يسْتَطِيعون ضمان استِمْرارِ عيْشِهم حين المعصيَّةِ، أو التَّوْبَةَ بعدها، فإن الكيِّسَ هو مَنْ كان من الله تعالى على حذرٍ، وذلك لا يكونُ إلا بتَرْكِ الفُسوقِ؛ وما ذلك إلا لخطورَتِه على مصِيرِ الإنسان. ومن نافِلِ القولِ تقريرُ أن هذه الحقيقةِ من بدَهِيَّاتِ ما علِمَه، ويعْلَمُه كلِّ الأتْقِياءِ؛ ولذلك فقد كانوا، وما

[1]- البيهقي- السنن الكبرى 276/8

زالوا، على وَجَلٍ من مكْرِ الله تعالى، إذ قال مرَغِّبًا في طاعتِهِ، عن طريقِ التَّحْذيرِ من المَوْتِ في حالِ العِصْيانِ لأمْرِه :{ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ. أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ. أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}[الأعراف/97- 99]؛ ووصَفَ الصالِحين، فجعل خوْفَهم من المعاصِي حقيقةً فيهم، إذ قال:{ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ. أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُون }[المؤمنون/60، 61]؛ وأوْصى عمَرُ أبا موسى، فقال:" فإذا خيّرْتُم بين أمْرَيْنِ، أحدُهُما للدُّنْيا والآخَرُ للآخِرَةِ، فاخْتارُوا أمْرَ الآخرَةِ على أمْرِ الدُّنْيَا؛ فإن الدُّنْيا تَفْنَى وإن الآخرَةَ تَبْقَى. وكُونُوا من الله على وَجَلٍ"[1].

وفي نورِ هذا يتأكَّدُ جهْلُ المُرْجِئَةِ البالِغِ بنصُوصِ الوحْيِ الذي أدَّى إلى إصابَتِهم بالعَمَى عن إدْراكِ أحْكامِ التَّكْليفِ وعلاقتِه بأسْماءِ الله تعالى المُبارَكَةِ، إذْ يبْدُو تعاطُفُهم مع العُصَاةِ غيرِ التائِبين في غيرِ مَحَلِّهِ، بل هو شهَادَةٌ منهم على أنفُسِهم بأنهم قد ظنُّوا بأن الله تعالى سيَكُونُ جبَّارًا ظالِمًا حالَ عدَمَ غُفْرانِه للمُصِرّين على الخطايا، ولذلك قرَّروا الإرْجَاءَ مذْهبًا. وقد زادت شَنَاعَةُ مذْهَبِهم بأنْ جعَلُوا المُكَلَّفِين من مُؤْمِنِي الناسِ ينْتَفِعُون بهذا المذْهَبِ حالَ اتِّصافِهم بالتصْديقِ مُجَرَّدًا من أيِّ عمَلٍ خيّرٍ، بل مع إقْدَامِهم على المعاصِي كلِّها، بل مع الإصْرارِ عليها بترْكِ التَّوْبَةِ، وحَرَمُوا من ذلك مؤْمِنًا لا يشُكُّ عالِمٌ بالدِّينِ في إيمَانِه بالله، وهو إبْلِيسُ، ولو فعَلُوا ذلك لسَلِمُوا على الأقلِّ من التناقُضِ، ما دامُوا لم يسْلَمُوا من الخطإ. وواقِع الحالِ أنهم لم يضَعُوا في حُسْبانِهم بعضَ حقائِق التَّكْلِيفِ، وهي وُجوبُ الحذَرِ من الله تعالى وَوُجُوبُ الاستِغْفارِ والتَّوْبَةِ. وهما أمْران يبْدُوان في مُتَناوَلِ جميعِ المُؤْمِنِينَ؛ بحيْثُ يستَحِيلُ تصَوُّرُ عدَمِ خوْفِ المؤْمِنِ، فإن وقَعَ في المَحْظُورِ، فيَسْتَحيلُ عدمُ توسُّلِه بالتَّوْبَةِ للعَوْدَةِ إلى الدُّخُولِ في رِحابِ رحْمَةِ الله من جدِيدٍ، إلا إنْ وُجِد شيءٌ يَمْنَعُهُ من ذلك، وهو الذي منَعَ أوَّل فاسِقٍ أجْمَعَ المُرْجِئَةُ على أنه سيِّدُ أهْلِ النار، أي إبْلِيسُ، وهو الكِبْرُ الذي يدْفَعُهم إلى الإقْدامِ على ردِّ حُكْمِ الله تعالى، كما ردَّه إبْلِيسُ، ثُمَّ رفْضِ التَّوْبَةِ، كما رفَضَها.

وفي هذه الحالة، فقد ثبَتَتْ لله تعالى صِفَةُ الرَّحْمَةِ، إذ هو لا يأخُذُ الفُسَّاقَ بالذنْبِ، بل بالاستِكْبارِ، وهو عمَلٌ من أعْمالِ القلوبِ، لا أعْمالَ الجوارِحِ، تماما كما أنه لا يأخُذُهم بالمعْصيَّةِ إنْ كانت مِمَّا يتعلَّقُ بِحُقُوقِ الآدَميّين، بل بعِبادةِ سبَبِ المعْصيَّةِ، لا الله تعالى، إذ أطَاعُوا هذا

[1]- ابن أبي شيبة- المصنف 266/8

السبَبَ، وترَكُوا طاعةَ اللهِ والرَّسُولِ؛ فكانُوا بذبك مُشْرِكين. ومعْنَى هذا أن الله تعالى قد حَكَمَ على كلِّ عُصاةِ المُؤْمِنِينَ بالخُلُودِ في نار جهَنَّمَ للعلَّةِ نفْسِها التي حكَمَ بها على الكُفَّارِ والمشْرِكِين، وهي ترْكُ أصْلٍ من أصُولِ الاعْتِقادِ، وهو التَّسْلِيمُ له؛ وهو أمرٌ يدُلُّ على نقْضِ الدِّينِ نفْسِه، وهو الإسْلَامُ، بنقْضِ التكْليف ذاتِه، إذ هو استِسْلامُ العبْدِ بأداءِ واجِباتِ العُبوديَّةِ تامَّةً لله تعالى، والتوْبَةُ حالَ الذَّنْبِ.

إنَّما الاخْتِلافُ بين أهْلِ النار هو في نوْعِ الاستِكْبارِ الذي واجَهُوا به جَلالَ اللهِ تعالى، وهو صاحِبُ الحقِّ الأصيلِ في الكبْرِياء، إذ هو الغَنِيُّ بذاتِه، كما قال:{ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }[الجاثية/36، 37]؛ ولهذا لا تَجِدُ تَمْيِيزا بين حُكْمِ المُسْتَكْبِرين، كما هو واضِحٌ في قوْلِه تعالى في الحديثِ القُدسِيِّ: " الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ"[1]، وقوْلِ الرسولِ الكريم:" مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ دَرَجَةً، رَفَعَهُ اللَّه دَرَجَةً، حَتَّى يَجْعَلهُ اللَّه فِي عِلِّيِّينَ؛ وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى اللَّه دَرَجَةً، وَضَعَهُ اللَّه دَرَجَةً، حَتَّى يَجْعَلهُ فِي أَسْفَل سَافِلِينَ"[2].

ولعلَّ من أدلَّة هذا الاشْتِراكِ بين أنْواعِ المعاصِي أنك تَجِدُ الله تعالى يدْعُو في الكتابِ العزيزِ جميعَ أصْحَابِ الخَطايَا، مهما كانت، إلى التَّوْبَةِ؛ بحيْثُ نسْتَطِيعُ القوْلَ بأن مِحْوَرَ الدِّينِ كلِّه هو أنه دعْوةٌ إلَهِيَّةٌ للمُكلَّفين إلى العوْدةِ إليه، لأن مدارَ النَّجاةِ مُعَلَّقٌ بها. وبالفِعْلِ، فإنك تَجِدُ الله تعالى يدْعُو الكُفارَ إلى التَّوْبَةِ من الكُفْرِ، فيَقُولُ:{ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ}[الأنفال/38]، ويدْعُو المنافِقين إلى التَّوْبَةِ، فيَقُولُ:{ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}[النساء/145، 146]؛ وهو يدْعُو المُؤْمِنِينَ إلى التَّوْبَةِ، فيَقُولُ:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير}[التحريم/8]، وهو يدْعُو الفُسَّاقَ من المُؤْمِنِينَ إلى التَّوْبَةِ، فيَقُولُ:{ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ

[1]- سنن أبي داود- ح 3567
[2]- مسند أحمد- ح 11299

الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيم}[النور/4، 5].

ولا مناصَ من تقْريرِ أن هناك سببًا لا يعُودُ إلى الاسْتِكبارِ يَمنْعُ المُؤْمِنِينَ من التَّوْبَةِ، وهو حالُ الجَهْلِ بأحْكامِ الدِّينِ، واتِّباعُ المضِلّين من المُرْجِئَةِ؛ وسنرى، فيما سيأتي من دِراسة، إنْ كان الاعْتِذارُ إلى الله تعالى بمِثْلِ هذا العُذْرِ مقْبُولٌ، أم هو مرْدُودٌ على أصحابِه.

3-9- المطلب التاسع: المرجئة، دعَاةٌ إلى أبواب جهنَّم

رغْمَ صحَّةِ كلِّ ما ذكَرْتُ في تفْسِيرِ إصْرارِ المُذْنِبين على ترْكِ التَّوْبَةِ، فإنّي ما ذكَرْتُ كلَّ شيْءٍ، إذ يتَبَقَّى أكْبَرُ العوامِلِ تأثيرًا في هذه الظاهِرَةِ؛ وهو قيام المُرْجِئَةِ من الأَشَاعِرَةِ والسَّلَفِيَّةِ وغيرِهم بالجمْعِ بين فِكْرَةِ مُقاتِلِ بنِ سُلَيْمانَ في عدَمِ وَعِيدِ المُوَحِّدين وفِكْرَةِ بِشْرٍ المَرِيسِيّ في عدَمِ خلُودِهم في النارِ، إنْ دخَلُوها؛ فتبنَّوْهُما معا، ونقَلُوهُما من مُجرَّدِ فِكْرَتَيْن لا قِيمَةَ لهما عند عُلمَاءِ زمانِهما إلى مُسْتَوَى المذْهَبِ؛ الذي سدُّوا به طريقَ التَّوْبَةِ أمام المُسْلِمِينَ بإضْلالِهم عن الحَقِيقَةِ، وتعْلِميهم دينًا آخر غيْرَ الدِّينِ الذي أنْزَلَه الله تعالى في كتابِه، ونصَّ على حقائِقه الرسُولُ الكَرِيمُ في سُنَّتِه؛ فزَيَّنُوا لهم سبُلَ الفُسُوقِ والعِصْيانِ بنَشْرِ الجهْلِ بحقائِقِ التّكْلِيفِ فيهم، إذْ علَّموهم أنَّهُ الإيمَانُ المعْزُولُ عن العمَلِ، وأن العمَلَ بالشَّرْعِ الشَّرِيفِ من الكَمالَاتِ لا من الأصولِ؛ ثم رفَعُوا من قُلُوبِهم خَشْيةِ الوُقوعِ في الإثْمِ بأن نَشرُوا الجهْلَ بأسْماءِ الله تعالى فيهم، إذ علَّمُوهم أن الله تعالى "رحْمانٌ رَحِيم"، وأغْفَلُوا تعْلِيمَهم أنه "مُنْتَقِمٌ جبَّارٌ"؛ مع أن هذا مَعْلُومٌ بالضرُورَةِ من دِينِ الإسْلَامِ، مبْثوثٌ في كلِّ المصادِرِ، حتَّى أنها تنُصُّ عليه في مواضِع بيانِ الرَّحْمَةِ الإلهيَّةِ البالِغَةِ، حيْثُ لم تَكْتَفِ، مثلا، في الحديثِ الشَّهِيرِ الذي فيه " غَفَرْتُ لِعَبْدِي... فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ" بتعْلِيم الناسِ أن سبَبَ قُبُولِ الاستِغْفَار هو عِلْمُ المُسْتَغْفِر بأن له ربًّا "يَغْفِرُ الذنْبَ"، فأضافتْ إليه "ويأْخُذُ به"، وكما في قوْلِه تعالى:{ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ}[غافر/3]. ثم منَعُوهُم من التَّوْبَةِ النَّصُوحِ بأن أشَاعُوا في قُلوبِهم الطُّمَأْنِينَةَ إلى أن القُدُومَ على الله تعالى بالذنْبِ الكبيرِ مغْفُورٌ بفضْلِ التَّصْديقِ الذي في قُلُوبِهم، فإن لم يَكُنْ ذلك، فالشَّفَاعَةُ كَفِيلةٌ بِمَحْوِ خطاياهُم.

وإنك تجِدُ ملامِحَ عن تَحْذيرِ الرسُولِ الكَرِيمِ من مِثْلِ هذا التعْلِيمِ المنْكَرِ في الكثيرِ من الأحاديثِ، ومنها قوْلِ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ:" كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ

الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي؛ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ؛ قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ ؟ قَالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا، قَذَفُوهُ فِيهَا؛ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا ؟ فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا؛ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي، إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ ؟ قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ؛ قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ"[1].

ومُصيبَةُ المصائِبِ هي تَمَكُّنُ أئمَّةُ الضَّلالِ، وقد اسْتَفادُوا من عوامِلَ مُسَاعِدَةٍ كثيرةٍ، وأخْطَرُها شُيُوعُ الجَهْلِ، من تقْدِيمِ أنْفُسِهم لعُمُومِ المُسْلِمِينَ باعْتِبارِهم دُعاةً إلى الهُدَى؛ فشبَّهوا على الناسِ بأنْ جعَلُوا تعْلِيمَهم – الذي اسْتَفَادوا جميعَ أصولِه من بعْضِ فرقِ اليهُودِ، ثم ذهَبُوا يضَعُون لها الأحاديثَ ويَلْوُون أعْناقَ الآياتِ والأحاديثِ الصحِيحَةِ– هو تعْلِيمُ الله تعالى ورسُولِه وصَحَابَتِه، وبأنْ جعَلُوا القائِمين على تعْلِيم حقائِقِ الدِّينِ الخالِصَةِ دُعَاةً إلى الضَّلالِ.

وتعجَّبْ، إنْ شئْتَ أنْ تتعجَّبْ، أو اغْضَبْ إنْ كنتَ مازِلْتَ غارِقًا بعد كلِّ ما قَرَأْتَ في هذا الكِتابِ في أوْحالِ الجبْرِ والإرْجَاءِ، من إيرادِ ابْنِ بطَّةَ قوْلَ عَمْرو بن قَيْس الملائِيّ :" إذا رأيْتَ الشابَ، أوَّلَ ما ينْشَأُ مع أهْلِ السنَّة والجَماعَةِ، فارْجُهُ؛ فإذا رأيْتَه مع أهْلِ البِدَعِ فايْأَسْ منه، فإن الشابَ على أوَّلِ نَشْئِهِ"... ثم قوْلُه:" فرَحِمَ الله أئِمَّتَنا السابِقين وشيُوخَنا الغابِرين، فلقد كانوا لنا ناصِحين؛ وجمَعَنا وإيَّاهم مع النبِيِّين والصِّدِّيقين والشُّهَداءِ والصالِحين، وحسُنَ أولَئك رفِيقًا؛ ولا جعَلَنا من الأئِمَّةِ المُضِلِّين ، ولا مِمَّن خلَفَ مُحَمَّدًا صلَّى الله عليه وسلَّمَ في أمَّتِه بِمُخالَفَتِه، وجاهَدَه لِمُحارَبَتِه والطعْنِ على سنَّتِه وشتْمِ صحابَتِه، ودعا الناسَ بالغِشِّ لهم إلى الضَّلَال وسُوءِ المقالِ"[2].

والرجُلُ مُخَالِفٌ لصَرائِحِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ في كلِّ أمَّهاتِ المسائِلِ التي كتَبَ فيها وعلَّمَها، إلا أشيْاءَ يعْلَمُها كلُّ أحدٍ من المُسْلِمِينَ، إذْ هي مُجَرَّدُ عناوِينَ، مثل أن الله تعالى واحِدٌ، وأن محمَّدًا رسُولُ الله.

[1]- صحيح البخاري- ح 3338

[2]- الإبانة الكبرى 25/2

وقد يسألُ أحدُهم، فيقول: فعلى هذا، فإن عُمومَ الناسِ من أتْباعِ المُضِلّين معْذُورٌ في الجهْلِ بالتَّكْلِيفِ، غيْرُ مؤاخَذٍ بالتلبَّسِ بالخطايا، مَغْفُورُ الذنْبِ إنْ لَمْ يُتْبِعْ المَعْصِيَّةَ توْبَةً نَصُوحًا ؟

وهذه المسألة يَحْتاجُ بيانُها إلى كتاب، والذي أقُولُهُ فيها، هو: لقد ثبَتَ أن الله تعالى هو أرْحَمُ شيءٍ بالخلْقِ، كما ثبَتَ أنه أعْذَرُ شيْءٍ للمُكَلَّفين، ولكنَّنا ما رأَيْنَاه يعْذِرُ أحدًا بالجهْلِ عند القُدُومِ عليه؛ بل رأَيْناه يُخْبِرُ، وخَبَرُهُ الصِّدْقُ، بأنه يأْخُذُ المذْنِبَ بالذنْبِ، المُضِلَّ منهم والضَّالَ، فيقُولُ، وقوْلُهُ الحقُّ:{ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ. وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ. إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ. لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ. وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[الأعراف/38– 42].

وليْسَ هذا الحُكْمُ غريبًا في منْظُورِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ والواقِعِ، فإن نصُوصَ الوَحْيِ قد علَّمتْ أن الله تعالى قد رفَعَ حُجَّةَ المُكلَّفين بإرْسالِه الرسُلِ تتْرَى، فقال:{ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا. رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا}[النساء/164، 165]. أما حُجَّةُ الواقِعِ، فما يعْلَمُه كلُّ واحِدٍ من نفْسِه، كما يعْلَمُه مِمَّا يراه في عالَمِ الناسِ؛ إذ الواحِدُ منَّا يُسافِرُ من مدينةٍ إلى مدينةٍ، ومن بلدٍ إلى بلدٍ، مُتَحَمِّلًا الأخْطارَ والمَشَاقَّ، طلَبًا لرِزْقٍ، قد يكُونُ بِحَاجَةٍ إليه، وقد لا يكُونُ؛ والواحِدُ منَّا يُفْنِي عمرَه في تعلُّم فنٍّ من فُنونِ العلْمِ والصنائِعِ من أجْلِ العيْشِ؛ ثُمَّ تَجِدُه يُنافِسُ مُنافَسَةً بالمُباحِ وغيرِ المُباحِ من أجْلِ الترْقيَّةِ في المنْصِب أو نيْلِ رئاسَةٍ فيه؛ والواحِدُ من النَّاسِ يقِفُ في الطوَابِيرِ ساعاتٍ من أجل نيْلِ سِلْعةٍ أو تذْكِرةَ مُقابَلَةٍ أو مسْرَحِيَّةٍ... والكثيرُ من الناسِ لا يتَوَرَّعون عن فِعْلِ المُنْكَراتِ من أجْلِ العيْشِ والمناصِب، مثل قتْلِ المُسْلِمِينَ وغيْرِ المُسْلِمِينَ بغَيْرِ حقٍّ، ومثل التعْذِيبِ واخْتِلاقِ التُّهَم وشهَادَةِ الزُّور. والسُّؤال: ألَمْ يجِدْ هؤلاءِ فرْصَةً لقِراءَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، فإنْ لم يكُنْ الواحِدُ قارئًا أليْس في عمُرِه متَّسَعٌ للتعَلُّم ؟

وقد يقول قائِلُ: فإنّي قرَأْتُ، ولكنّي ما علِمْتُ هاتِه الحقائِقَ، فإن القُرْآنَ الكَرِيمَ كتابٌ مُتَشَابِهٌ ؟ والحقَّ أن الكتاب العزيزَ، وإنْ احْتَوى على تنْبِيهاتٍ هي من قَبيلِ عِللِ التَّكْليفِ، وهي أمُورٌ تحتاجُ إلى علْمٍ حقيقِيٍّ لإدْراكِها؛ كما يَحْتَوِي على إشاراتٍ إلى عِلَلِ الخَلقِ نفْسِه، وهي أمُورٌ إسْراريَّةٍ تحتاجُ إلى العِرْفانِ؛ المؤَسَّسِ على العِلْمِ بالعِلَلِ؛ فإنه يؤسِّسُ تعْلِيمَه كلَّه على أوْضَحِ وأحْكَمِ شيْءٍ فيه، وهو معْرِفةُ الأحْكَامِ، وهي أمُورٌ تكْفِي قرَاءتُها بأيِّ لُغَةٍ كانت لإدْراكِ معانِيها، أيْ أن قراءَتَها هي عيْنُ عِلْمِها. فمَنْ ذا الذي يعْرِفُ العربيَّةَ، أو أيَّ لغةٍ تُرْجِمَ القُرْآنُ إليها، ثمَّ لا يُدْرِك معْنَى قولِه تعالى:{ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير}[هود/111، 112]، وقوْلِه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآَتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ}[الحج/77، 78]، وقوْلِه:{ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ}[البقرة/47، 48]، وقوْلِه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ. وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[البقرة/278– 281]، وقوْلِه:{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}[النساء/92، 93]، وقوْلِه:{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ. فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[المائدة/38، 39]، وقوْلِه:{ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ. وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً

أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ. قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ. هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ}[آل عمران/133– 138]، وقوْلِه:{ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا. وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا. إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا. وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا. وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا. وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا. وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا. وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا. أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا. خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا. قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا}[الفرقان/65– 77].

ولهذا السبَبِ تَجِدُ الله تعالى يجْعَلُ قِراءَةَ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مُجَرَّدَةً عن أيّ شيْءٍ، حُجَّةً على الناس، فقال:{ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ}[التوبة/6]؛ وتَجِدُ رسولَ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لا يَتْرُكُ إقامةَ حدٍّ على صَحَابِيٍّ أصابَ ذنْبًا فيه لله تعالى حُكْمٌ. وهو الأمْرُ الذي جَرَى عليه الصحَابةُ رضْوَانُ الله تعالى عليهم، كما هو واضِحٌ في كثيرٍ من الحوادِثِ، التي نَخْتارُ منها إقامَةَ عُمَرَ بن الخطّابِ رضي الله عنه حدَّ السُّكْرِ بِمُحَرَّمٍ على أحَدِ الصحابةِ، إذ في القصَّةِ شاهِدٌ حقيقِيٌّ على أنْ لا حُجَّةَ للذي أساءَ فهْمَ مذْهَبِ القُرْآنِ الكَرِيمِ. وذلك أن قُدَامَةَ بن مظْعُونٍ رضِيَ الله عنه، وهو خالُ حفْصَةَ وعبدِ الله بنِ عُمَرٍ رَضِيَ الله عنهم، كان على عمَلِ عُمَرَ في البحْرَيْن؛ فقدِمَ الجارُودُ، سيّدُ عبْدِ القيْسِ، على عُمَرَ، فقال: يا أميرَ المُؤْمِنِينَ، إنَّ قُدامَةَ شرِبَ، فسَكِر؛ ولقد رأَيْتُ حدًّا من حُدُودِ الله حقًّا علَيَّ أنْ أرْفعَه إليك، فقال عُمَرُ: مَنْ يشْهَدُ معك ؟ قال: أبو هُرَيْرَةَ؛ فدَعا أبا هُرَيْرَةَ، فقال: لَمْ أرَهُ يشْرَبُ، ولكِنّي رأيتُه سكْرَان؛ فكتَبَ عمرُ إلى قُدامَةَ أنْ يقْدِمَ إليه، فقال الجارُودُ لِعُمَرَ: أقِمْ على هذا كِتابَ اللهِ عزَّ وجلَّ، فقال عمَرُ : أخَصْمٌ أنت أمْ شهِيدٌ ؟ قال: بل شهِيدٌ، فردَّ عليه: فقد أدَّيْتَ

شهادَتَك. وما زالَ الجارودُ يُراجِعُ عُمَرَ، حتَّى أرْسلَ إلى زوجَةِ قُدامَةَ، هِنْدٍ ابْنَةِ الوليد، فأقامَتْ الشهَادَةَ على زوْجِها، فقال عمَرُ لقُدامَةَ: إنِّي حادُّكَ، فقال: لو شَرِبْتُ، كما يقولون، ما كانَ لكُمْ أنْ تَجْلِدُونِي، فقال عُمَرُ: لِمَ ؟ قال قُدامَةُ: قال الله تعالى:{ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآَمَنُوا}، فقال عمَرُ: أخْطَأتَ التأوِيلَ، إنَّك، إذا اتَّقَيْتَ، اجْتَنَبْتَ ما حرَّم اللهُ عليْكَ. ثمَّ أقام عليه الحَدَّ، وقد كان يتعافَى من مرَضٍ أصابه، وقال قوْلَةً مشْهُورةً: " لأَنْ يلْقَى اللهَ تَحْتَ السِّياطِ، أحَبُّ إلَيَّ من أنْ يَلْقَاهُ، وهو في عُنُقِي"[1].

وبعْدُ، فالحقَّ أقول: إن الذي يَمْنَعُ الناسَ من اتِّباعِ تعْليمِ الله تعالى ورسُولِه الكَرِيمِ، واتِّباعِ أئِمَّةِ الهُدى، والجُرْأةِ على الردِّ عليهم، وتسْفِيه اجْتِهادِهم، وتفْضِيلِ تعْلِيم المُرْجِئَةِ على تعْلِيمِهم هو أن دينَ الأشاعِرةِ والسَّلَفِيَّةِ يُصادِفُ أهْواءَهم، إذْ لا تبِعةَ فيه على عقْلٍ ولا بدَنٍ ولا مُجاهَدةَ فيه ولا تَعالِيَ ولا تطْهِيرَ، بل هو خوْضٌ في عِشْقِ الدنيا والتعَلُّقُ بِمَلَذَّاتِها والغفْلَةُ عن حقائِقِها. وعلى العكْسِ، فمَنْ ذا الذي يتَّبِعُ رجُلًا يقول له: اتَّقِ اللهَ حقَّ تُقاتِه، واسْتَقِمْ كما أُمِرْتَ؛ وهي أنْ تُؤْمِنَ بالله فلا تُشْرِكْ به شيئا من سُلْطَانٍ أو أبٍ أو أمٍ أو عشِيرَةٍ أو دوْلَةٍ، وأنْ تعْبُدَ الله بما افْتَرَضَ عليك، بِحَيْثُ لا ينْخَرِمُ منه شيءٌ، بحيْثُ تسْتحِيَ من الله تعالى حقَّ الحياءِ، كما قال الرسُولُ الكَرِيمُ فيما يرْويه ابنُ مسعودٍ رضِيَ الله عنه:" اسْتَحْيُوا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَسْتَحْيِي، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ؛ قَالَ: لَيْسَ ذَاكَ، وَلَكِنَّ الِاسْتِحْيَاءَ مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ: أَنْ تَحْفَظَ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَالْبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْتَذْكُرْ الْمَوْتَ وَالْبِلَى. وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ اسْتَحْيَا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاء"[2].

وأن تفْعَلَ ذلك طاعةً لله تعالى حمْدًا له وشُكْرًا، إذْ هو ربُّك ووَلِيُّ نعمَتِك، وقد عرَضَ عليك باسْتِقامتِكَ التي فيها نفْعُك في الدّنْيا، الخُلودَ أبدَ الآبِدِينَ في النَّعِيمِ؛ كما قال الرسول الكريم:" كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يَأْبَى قَالَ مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى"[3]. وأنْ تكونَ التوْبَةُ النَّصُوحُ، حالَ ارْتِكابِ المعْصيَّةِ، سبيلَكَ إلى الرُّجُوع إلى ربِّك، والاستِغْفَارُ الصَّادِقُ وَسِيلَتَكَ إلى بُلُوغِ مرْضاتِه.

[1]- انظر/ مصنف عبد الرزاق 241/9... والبيهقي- السنن الكبرى 315/8... وأبو نعيم- معرفة الصحابة 359/16

[2]- سنن الترمذي- ح 2382

[3]- صحيح البخاري- ح 6737

الفصل التاسع:

الحساب والجزاء بين الحقيقة وافتِراءات المرجئة

1-المبحث الأول: دِلالَةُ أحداث يوم الحشْرِ على حصْرِ الشفاعة في الأتقِياء

1-1- المطلب الأول: مشَاهِدُ من جمع الناس في نار الحشر

قد سبق أنْ أَلْمَحْنَا إلى أن أعْظَمَ ما تفَضَّل اللهُ تعالى به على عِبادِه المُؤْمِنِينَ – الراغِبين في توْثِيقِ ما علِمُوه عِلْمًا مُباشِرا من مُحْكَماتِ القُرْآنِ والسنَّةِ وأجْمَعَ عليه الصَّالِحون من الأمَّةِ المُحَمَّديَّةِ، وردِّ مزاعِمِ الزَّاعِمين في الوَقْتِ نفسِه – أن المُرْجِئَةَ قد غفَلُوا عن حقيقةٍ دِينِيَّةٍ كبرى، هي كفِيلةٌ، ولو بِمُجرَّدِها، من إبْطالِ الأكاذيبِ التي وضَعها الوَضَّاعُون في أحادِيثِ الشَّفَاعَةِ، والتي ألَّفَ منها علماءُ الأَشَاعِرَةِ والماتُريديَّةِ والسَّلَفِيَّةِ والظّاهِرِيَّةِ النظَرِيَّةَ التي اجْتَهَدُوا أيَّما اجتِهَادٍ في التَّأْسِيس لها ونشْرِها بين المُسْلِمِينَ، والتي أبْطَلُوا بها، تَمَامَ الإبْطالِ، حقائقَ الوعْدِ والوعِيدِ، والكثيرَ من أصولِ الدِّينِ المُؤَسِّسَةِ لها، أو اللازِمَةِ عنها. والحقيقة التي أقْصِدُ هي أن هناك نارَيْنِ يوْمَ القِيامة، لا نارًا واحِدةً.

وقد أخْبَرَنا القُرْآنُ الكَرِيمُ أن ملَكًا ينْفُخُ في الصُّورِ، في اللحْظَةِ التي قدَّرَها الله عزَّ وجلَّ موْعِدًا لانْقِضاء زَمَنِ هذا العالَمِ، فيَمُوتُ الخلْقُ أجْمَعُونَ، إلا مَنْ شاء اللهُ؛ ثمَّ يُنْفخُ في الصُّورِ أخْرَى، فيَسْمَعُ الناسُ الصَّيْحةَ، فيَقُومُون أحْياءَ ينْظُرُون؛ وهو موْعِدُ قِيامِ السَّاعة التي وعَدَ ربُّ العالَمين؛ حيْثُ يَجْتَمِعُون، على حسَبِ أُمَمِهم، في المشْهدِ العَظيمِ. ويُصَوِّرُ لنا القُرْآنُ بعْضَ أحداثِ هذا الجمْعِ الذي لم تشْهَدْ البشريَّةُ مثْلَه أبَدا، حيثُ ترى ما لا يَعْلَمُ أُمَمَهُ وعَدَدَه من الناس إلا الله تعالى، جُثِيًّا، أي على رُكَبِهم؛ الإنْسِيّ منهم والجِنّيّ، الصالِحِ منهم والفاجِرِ، كما قال تعالى:{ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً}[الجاثية/28]؛ وذلك عَلامَةُ التحفُّزِ والقلَقِ والاستِعْدادِ للحِساب، حيْثُ سيُجادِلُ كلُّ أحدٍ عن نفْسِه، كما قال تعالى:{ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا}[النحل/111].

ولا أعْلَمُ، حيْثُ لا خبَرَ عن الموْضوعِ في الأصُولِ، هل الزَّمَنُ المُتَطاوِلِ الذي يَمْكُثُه المُكَلَّفون هو على هذه الحالةِ، ثُمَّ يَسُوقُ كلَّ واحِدٍ من الناس مَلَكٌ إلى حافَّةِ النارِ، كما قال تعالى:{ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ}[ق/21]، ومع هذا الملَكِ، أو هو نفْسُه أحَدُ شُهُودِ ما قدَّم كلُّ إنْسَانٍ من خيْرٍ وشرٍّ، إذ الشُّهودُ كثيرٌ، حيْثُ يَجْثُونَ من جَدِيد؛ أو أن الناسَ يُسَاقُونَ إلى جهنَّم، على حالِ الجُثُوِّ التي هم عليها، حتى يصِلُون إليها، حيْثُ يَمْكُثُون، جُثِيًّا، حوْلَها، أيْ على الحالِ التي جاءُوا عليها، مُنْتَظِرين، ناظِرين إلى جهنَّمَ المُدَّة التي قدَّرَها الله تعالى؛ كما قال الله تعالى:{ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا. أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا. فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا. ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ

أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا. ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا. وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا. ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}[مريم/66– 72].

ورغْمَ أن أهْلَ التقْوَى يَكُونُونَ، كما نبَّهْنَا، عالِمِين بأنهم من أهْلِ الرِّضَا؛ إلا أنهم يُحْشَرُونَ مع أهْلِ الظُّلْمِ في مكانٍ واحِدٍ؛ ثم يُسَاقُونَ مِثْلَهم إلى نار جهنَّم، حيثُ يظَلُّون حوْلَها إلى أنْ يشاءَ اللهُ. وقد رأى الإمامُ الزَّمَخْشَرِيُّ أن لهذا عِلَّةً، فقال:" لم يُفَرَّقْ بيْنَهُم وبيْنَهُم في المَحْشَرِ، وأُحْضِرُوا حيْثُ تَجاثَوْا حوْلَ جهنَّم، وأُورِدُوا معهم النارَ؛ ليُشَاهِدَ السُّعَدَاءُ الأحْوالَ التي نَجَّاهُم اللهُ منها وخلَّصَهم، فيَزْدَادُوا لذلك غِبْطَةً إلى غِبْطَةٍ وسرُوراً إلى سُرورٍ، ويشْمَتُوا بأعْداءِ الله وأعْدائِهِم؛ فتَزْدَادَ مَساءَتُهُم وحَسْرَتُهُم، وما يَغِيظُهُمْ من سعادَةِ أوْلِياءِ الله، وشَماتَتِهم بِهِمْ"[1].

وفي نورِ ما وجَبَ من اتِّصافِ الله تعالى بالعَدْلِ، وما يلْزَمُ عمَّا سبَقَ بيانُه من أن الأصْلَ في العُبُوديَّةِ أنْ لا يَعتَرِيَها أيُّ نقْصٍ مهْمَا كان، يبْدو لي أن هناك علَّتيْن لطُولِ انْتِظارِ المُسْتَحِقّين لدُخُولِ الجنَّةِ هما: إعلانُ عدْلِ الله تعالى بين المُكَلَّفِينَ، حيْثُ لا يتميَّزُ في المشْهدِ أحدٌ منهم على أحدٍ، إذ أن الحِسابَ لم يقُمْ بعْدُ، فيَتَعرَّفُ كلُّ واحِدٍ من الناسِ على ما اسْتَحقَّ من ثوابٍ أو عِقابٍ؛ وتعْلِيمُ الصَّالِحين، في الوقْتِ نفْسِه، أن الثوَابَ العظيمَ الذي ينْتَظِرُهم هو فضْلٌ من الله، إذْ الأصْلُ هو أنَّ جميعَ الناسِ يَسْتَحِقُّون دخُولَ نارِ العِقَابِ عدْلًا، إذْ منهم الظالِمُ، وعُقُوبةُ هذا لا كَلامَ فيها؛ ومنهم المُسْتَحِقُّ للثوابِ بعمَلِه، وهو، على الرَّغْمِ من صَلاحِه، لا يَخْلو من الذَّنْبِ البتَّةَ، إذ أدْنَى ما فيه أنه قد ارْتَكَبَ صغائِرَ الذُّنوبِ، كما ارْتَكَبَ ما لا يعْلَمُهُ إلا اللهُ من خطايا واقِعةٍ عن النِّسْيانِ و الخَطَإِ؛ حتَّى أنَّنا لوْ فرَضْنا أنَّ إنْسَانًا ما قد تابَ من كلِّ ذنْبٍ، فلا بُدَّ أنْ يتَبَقَّى عليه أنه قد ارْتَكَبَ الذنْبَ نفْسَه في حالٍ ما. وعُقُوبَة هذا، لو فرَضْنا وُقوعَها، عدْلٌ، إذ أنها ثابِتَةٌ شرْعًا، كما بيَّنَّا ذلك في شرْحِنا لقصَّة آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ويشْهَدُ لهذا المعنَى الحدِيثُ الذي سبقَ لنا إبْطَالُ استِدْلالِ المُرْجِئَةِ به، حيْثُ قرَّرْنَا أنْ ليْسَ معْنَاه أن فضْلَ الله تعالى على المُكلَّفين بدُخُولِ الجنَّةِ يُلْغِي الاستِحْقاقَ كما ذهَبُوا إلى ذلك، وما زالوا يذْهَبُون؛ بل معْناه أن عِظَمَ الخَطِيئةِ تُقَدَّرُ على قدْرِ الذي ارتُكِبَتْ الخطِيئةُ في حقِّه، وهو في حالتِنا ربُّ العالَمين، بِحيْثُ أن صاحِبَها – وكلُّ إنْسانٍ، مهما كان، هو صاحِبُها– يَسْتَحِقُّ الخُلُودَ عدْلًا؛ إنَّما رحْمَةُ الله تعالى فقط هي التي جعَلَتْه يكْتُبُ على نفْسِه الغُفْرَانَ بالاستِغْفارِ، والتجاوُزَ عن الخطإِ والنِّسْيانِ؛ ومن ثمَّ يكون الثوَابُ تفَضُّلا، وهو مُسْتَحقٌّ في الوقْتِ نفْسِه، إذ هو جزاءٌ

[1]– الكشاف 106/4

للصَّالِحِينَ على عمَلِهم الصَّالِح. والحدِيثُ هو قوْلُ الرسُولِ الكَرِيمِ:" لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: لَا، وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ؛ فَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ".

ولا بُدَّ من التَّنْبيه أنْ لا عَلَاقةَ للظالِمِين بالعلَّةِ في طُولِ الانْتِظَارِ، إذ أن شدَائِدَ الترَقُّبِ ليْسَتْ شيْئًا ذا بالٍ مُقارَنةً بما ينْتَظِرُهم من عذَابٍ، إلا إنْ قُلْنَا بأن الترَقُّبَ نفْسَه عذَابٌ في حقِّهم، وذلك لِمَا في الانْتِظارِ نفْسِه من مشقَّةٍ، خُصُوصا إذا وضَعْنا في الاعْتِبارِ أنه في ذلك اليوم يكُونُ أشدُّ الناسِ فُجورًا خائِفًا من العِقابِ، طامِعًا في العفْوِ؛ كما يدُلُّ على ذلك إخْبارُ القُرْآنِ الكَرِيمِ بِمُحاوَلاتِهم التخَلُّصَ من حُكْمِ الله تعالى فيهم بأنْواعِ الاعْتِذَارِ.

وتتأكَّدُ هذه العِلَلُ، وبالأخصّ عِظَمُ المَعْصِيَّةِ، بحيْثُ أن عُقوبَتَها – لو قدَّرْنا وُقوعَها– هي الخلُود في جهَنَّمَ عدْلًا، عندما نعْلَمُ شيْئَيْنِ:

أ– الأوَّلُ: أن إذْنَ الله تعالى ببَدْءِ الحِسَابِ لا يقَعُ إلا بالشَّفَاعَةِ، وهو ما يدُلُّ على غضَبِ الله تعالى على الخلْقِ أجْمَعين بسَبَبِ شُيوعِ الفُسوقِ فيهم؛ بحيْثُ يَحْتاجُ الأمْرُ إلى تدَخُّلِ إنْسانٍ تامّ الطَّهارةِ لاستِرْضاءِ الله تعالى على الناس، لأنه أُنْمُوذَجٌ للتَّقْوَى؛ حيْثُ يتمَلْمَلُ الصَّالِحونَ، فيَسْعَوْن إلى التخَلُّصَ من أهْوالِ الموْقِفِ، فيَلْتَجِئُون إلى أكْثَرِ الناس تقْوَى، وهم الأنْبِياءُ عليهم السَّلامُ. وهذا من العجائِبِ، إذ لا نرى الظَّالِمين يسْعَونَ في هذا الأمْرِ، على الرَّغْم من أنهم أوْلَى بالتَّمَلْمُلِ والسَّعْيِ.

ويُشْبِهُ هذا أننا نجِدُ الكِتابَ العزيزَ قد نقَل لنا عدَدًا من "اسْتِغاثاتِ" أهْلِ النارِ، يرْجُون فيها أشْياءَ متنوعَّةً، ومعْنَى هذا أنهم لم ييْأَسُوا من الخُرُوجِ منها وهم فيها؛ ولكنَّنا لا نجِدُ فيها تصْويرًا لاستِغاثَةِ "أهْلِ الخرْدَلةِ من الإيمَانِ" من بينهم؛ وهذا من العجائِبِ أيْضًا، إذ كان حَرِيًّا بهم أنْ يَسْتَغِيثُوا، إذْ هم أقْرَبُ، على مذْهَبِ المُرْجِئَةِ، إلى تَحْقيقِ مطْلُوبِهم. ومن هذه الآياتِ قوْلُه تعالَى:{ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ. فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ. تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ. أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ. قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ. رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ. قَالَ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ}[المؤمنون/101– 108]، وقوْلُه:{وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ}[الزخرف/77]، وقوْلُه:{ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ

الْعَذَابِ. قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ}[غافر/49، 50]، وقوْلُه:{ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ} [الأعراف/50].

وهذا دليلٌ جدِيدٌ على بُطْلانِ ما يزُعُمُه المُرْجِئَةُ، إذ يشْهَدُ هذا على أن الفُسَّاقَ، مهما كان نوْعُ فِسْقِهم، لا يتمايزون، وأنهم قد عَرَفُوا بأنْ لا مفرَّ من الخُلودِ في النَّار؛ بل هم في الحقيقَةِ قد عرَفُوا ذلك منذ اللَّحْظَةِ الأولَى لِخُروجِ أنفُسِهم، إذ تتلَقَّاهم الملائِكةُ عليهم السَّلامُ باللَّطْمِ على الوُجوهِ والأدْبارِ وبالوَعيدِ بالعذَابِ المُهِينِ.

ب- الثاني: أن هؤلاءِ الصَّالِحِين يتمَلَّصُون من هذا الحِمْلِ، وعُذْرُهم في ذلك أن الله تعالى يكُونُ في حالِ غضَبٍ، لا يُفسِّرُها إلا ما ذكَرَهُ الأنبياءُ عليهم السَّلامُ أنفُسُهم من خطايا بنِي آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومنهم الأنْبِياءُ أنْفُسُهم؛ ففِي الحديثِ أن الموْعُودينَ بالجنَّةِ يذْهَبون لآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ:" رَبِّي غَضِبَ غَضَبًا، لَمْ يَغْضَبْ، قَبْلَهُ، مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ، بَعْدَهُ، مِثْلَهُ، وَنَهَانِي عَنْ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ؛ نَفْسِي، نَفْسِي؛ اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ؛ فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، أَمَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا بَلَغَنَا، أَلَا تَشْفَعُ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ؟ فَيَقُولُ: رَبِّي غَضِبَ، الْيَوْمَ، غَضَبًا، لَمْ يَغْضَبْ، قَبْلَهُ، مِثْلَهُ، وَلَا يَغْضَبُ، بَعْدَهُ، مِثْلَهُ؛ نَفْسِي، نَفْسِي؛ ائْتُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَأْتُونِي، فَأَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَاشْفَعْ، تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ"[1].

ومن المعْلومِ أنْ لا أحدَ من العُلماءِ المُسْلِمين قد تعمَّقَ في بحْثِ هذه الحقيقةِ، وبالتالي لم يستخْدِمْها أحدٌ في فِقْه حقيقةِ العهْدِ والوَعْدِ والوعيدِ. والحقيقةُ التي أقْصِدُ هي تَمَلُّصُ الأنبِياءِ عليهم السَّلَامُ من التَّقَدُّمِ للشَّفاعَةِ، وبالأخصّ العِلَّةُ التي ردَّدُوها على الملإ لِتَبْريرِه، وهو ارتِكَابُ المعاصِي الكبائِرِ، حيْثُ ذَكَرَ آدَمُ عليه السَّلامُ، مثلا، الأكْلَ من الشَّجرةِ، وذكرَ موسى عليه السَّلامُ القَتْلَ[2]؛ فشَهِدوا بذلك على علْمِهم بأن الفرْضَ الأصْلِيَّ على العِبادِ هو البراءَةُ من الذَّنْبِ، ولذلك استَحْيُوا من الوُقوفِ أمامَ الله تعالى، ليطْلُبوا منه مزيَّةَ الشَّفاعةِ. وهذا التعْلِيلُ الذي ذكره الأنْبِياءُ عليهم السَّلَامُ هو الذي ساقَ فَضْلَ الشَّفاعةِ العامَّةِ إلى الرسُولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ سَوْقًا، حيثُ استحقَّها ببراءَتِه من الذَّنْبِ ونجاحِه في عملِه الرِّسَالِيّ.

---

[1]- صحيح البخاري- ح 3092.

[2]- انظر/ صحيح البخاري- ح 4343

وهي المَكانَةُ السَّامِيَّةُ التي وعدَ اللهُ تعالى الرسُولَ الكريمَ صلَّى الله عليه وسلَّم في قوْلِه :{ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا. وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا}[الإسراء/78، 79]. وهو الأمْرُ الذي جاهدَ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، طيلَةَ دعْوَتِه لبُلُوغِه؛ كما أنه الأمْرُ الذي اسْتَحَقَّ الانْتِفاعَ به الأتْقِيَاءُ، لأنهم ساهَمُوا فيه بالصَّلاةِ عليه، كما بينَّا فيما سبَقَ، حيثُ قُلْنَا: إن صلاةَ المُؤْمِنِينَ على الرسُولِ الكَرِيمِ ليْسَتْ كلِمَاتٍ تُرَدَّدُ، بل هي شهَادَةُ المُؤْمِنِ التَّقِيِّ على نفْسِه بتصْدِيقِ الرَّسولِ والمُشارَكةِ في نَجَاحِ دعْوَتِه إلى الإسْلَامِ، ولو باسْتِقامتِه وحْدَه، إنْ عزَّ عليه أنْ يهْدِيَ أحدًا إلى مثلِ ما اهْتَدَى هو إليه. ولذلك قال الرسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ:" أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاة"[1]، كما قال:" مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا"[2]؛ وقال:" مَنْ قَالَ، حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ، رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ؛ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[3].

وقد اشْتَهَرَ بين المُسْلِمِينَ، منذ العُقُودِ الأُولَى لتاريخِ الإسْلَامِ أن هذه المكانةَ العظِيمَةَ هي الشَّفَاعَةُ الكُبْرَى التي للرَّسُولِ الكَرِيمِ. وهي شَفَاعَةٌ لبدْءِ حِسابِ الخلْقِ جميعًا، رغْمَ أن صُورَتَها الثَّابتةَ، كما في الكَثِيرِ من الرِّواياتِ، هي شفَاعتُه لأُمَّتِه. وليس في هذا أيُّ تناقُضٍ، كما ذهبَ إلى ذلك بعضُ النقَّادِ، إذْ أن الإذْنَ ببَدْءِ حِسابِ المُسْلِمِينَ هو إذْنٌ بالحِسابِ العامّ. وهي في الوقْتِ نَفْسِه شَفَاعَةٌ للأتْقِياءِ من جميعِ الأُمَمِ، حيْثُ أنها مِفْتاحُ تَخَلُّصِهم ممَّا كانوا فيه من عذابٍ، وبابُ دُخُولِهم إلى ما أعدَّه الله تعالى لهم من ثوَابٍ. والرِّوايَاتُ في هذا كثيرةٌ للغايةِ، حتى أنَّنا نستطيعُ القوْلَ أنها موْضُوعُ مُعْظَمِ الرِّوايَاتِ الصَّحِيحَةِ في هذا الموْضوعِ، كما أننا نجِدُها في الرِّوايَاتِ الضعِيفَةِ؛ إضافة إلى الرِّواياتِ الموْضُوعَةِ، إذْ أنها المبُرِّرُ الذي اسْتَنَدَ عليه كلُّ كذَّابٍ في التَّمْكِين لكَذِبِه، وهي تِقْنيَّةُ ترْويجِ الأمْرِ الكاذِبِ بدَسِّه على الأمْرِ الصادِقِ. ومن الآثار الصَّحِيحَةِ في هذا ما شهِدَ به ابنُ عمَرٍ رضِيَ الله عنهما، حيْثُ قال:" إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا، يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، اشْفَعْ، يَا فُلَانُ، اشْفَعْ؛ حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

[1]- سنن الترمذي- ح 446

[2]- سنن الترمذي- ح 447

[3]- صحيح البخاري- ح 579

وَسَلَّمَ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ"[1]. ومنها شهَادَةُ قَتادَةُ، إذ قال، تعْلِيقًا على حَدِيثه عن أنَسٍ:"وَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وُعِدَهُ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم"[2].

ويَجِبُ عليَّ، هنا، أنْ أتوقَّفَ وقْفةً كُبْرَى، وأنْ أدْعُوَ القارئَ إلى أنْ يتوقَّفَ معي، وأنْ يَنْتَبِهَ إلى ما أقرّرُه، وهو: أنه، حتَّى هذه اللحْظَة، فإننا لم نَرَ أحدًا من الناس قد دَخَلَ النارَ التي هي للعِقَابِ، وفي المُقابِلِ، فإن الناسَ جميعًا هم في النَّارِ، إذ جمِيعُهم قد ورَدَها، وهُمْ، جَمِيعًا، جُثِيًّا، حوْلَها، ينْتَظِرُونَ. إضافةً إلى هذا، فيجِبُ أنْ نعْلَمَ أن هذه النارَ التي يكُونُون حوْلَها، حِينذَاكَ، هي النارُ نفْسُها التي للعِقَابِ؛ إنَّما الذي يَحْدُثُ هو أنها تتحوَّلُ من صفَتِها حينَئِذٍ إلى صِفَةٍ أخْرَى تصْلُحُ لتَكُونَ أداةً لعِقابِ المُسْتَحِقّين.

والواقِعُ أنه لن يتغيَّرَ شيءٌ في هذه الحقيقةَ، إنْ ذهَبْنَا إلى تفْسيرِ الوُرُودِ بالمعنى الرَّاجِح، وهو دُخُولُ الناسِ جميعًا هذه النارَ، وليس الجُثُوَ حوْلَها فقط؛ حيثُ أن أهْلَ التَّقْوَى لا يَجِدُون لذلك ألَمًا، ولا يُعانُون فيها عذَابًا، كما في شهادَةِ جابِر بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التي أوْرَدْناها سابِقًا، وقوْلِ خالِدِ بْنِ مَعْدانَ:" يَمُرُّون على النارِ، وهي خامِدَةٌ، فيَقُولون: أين النارُ التي وُعِدْنَا ؟ قال: مرَرْتُمْ علَيْهَا، وهي خامِدَةٌ"[3]. وهذا مُوَافِقٌ لنَصَّ الكِتابِ العَزِيزِ، حيث قال الله تعالى:{ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا. ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا}[مريم/71، 72]، إذ أخْبَرَ بأن أهْلَ التقْوَى سيَدْخُلونَ النارَ مع أهلِ الفُجورِ، ثُمَّ يَنْتقِلونَ عنها إلى الجنة، ويبْقَى أهْلُهَا فيها. وهذا معنى مُحْكَمٌ.

1-2- المطلب الثاني: وقائِع الشفاعة للأتقِياء في المشْهَد العظيم

السُّؤَالُ، الآن، هو: ما هي صِفَةُ الخارِجِينَ من هذه النار، أي نارِ المشْهَدِ؛ أقْصِدُ هل هم أهْلُ الذرَّة، أو حبَّةِ الخرْدَلِ من إيمَانٍ الذين يذْكُرُهُم المُرْجِئَةُ، أم هم الصَّالِحُون ؟ وما هي أدَوَاتُ تَحْقيقِ هذا الخُرُوجِ، أقْصِدُ هل هي شَفَاعَةُ الرسُولِ الكَرِيمِ والشَّافِعين، أي تَوَسُّطُهم للفُسَّاقِ، أم هي أعْمَالُ الصالِحين الصَّالِحَةُ التي اسْتَحَقُّوا بها أنْ يُشْفَع لهم ؟

[1]- صحيح البخاري- ح 4349

[2]- صحيح البخاري- ح 6886

[3]- مصنف الن أبي شيبة 283/8

والواقِعُ، أنه كان علينا ألَّا نسْأَلَ هذا السُّؤالَ، وألا نُحاوِلَ الإجابَةَ عليه، إذ قد تبيَّن من جُمْلَة ما أوْرَدْناه في هذا الكتاب؛ كما تبيَّن من إدْخالِ الله تعالى المُكَلَّفين جميعًا النارَ – ومنهم الأتْقِياءُ، وعلى رأْسِهم رسُل الله عليهم السَّلَامُ– عِظَمَ خطَايَا الناسِ في حقّ الله تعالى، صِفةَ هؤلاءِ " النَّاجِينَ"، حسَبَ التعْبِير القُرْآنِيّ، وليْسَ الخارِجين من النار؛ إذ نجِدُ أنهم أقْرَبُ الخلْقِ إلى الاتِّصافِ بالعُبُوديَّةِ دون سِواهم، وهم الأتْقِياءُ؛ وهو اللَّفْظُ الذي ورَدَ في آخِرِ ما ذكَرْناهُ من قُرْآنٍ كَرِيمٍ، حيثُ قال تعالى:{ثمَّ نُنَجّي الذِينَ اتَّقَوْا}. لكن ضَرُورَةُ التَّنْبيهِ، مرَّة أخرى إلى هذا، وتأْكيدِ أنهم يَخْرُجُون بسَبَبِ اسْتِحْقَاقِهم، وليس بالشَّفَاعَةِ، إنْ قُصِد بالشَّفَاعَةِ ما يفْهَمُه المُرْجِئَةُ منها. هذا، إضافةً إلى بيانِ أن النار التي سيَخْرُجُ منها الخارِجُون ليْسَتْ نارَ الخلُودِ، بل هي نارُ العرْضِ، مِمَّا يبيّنُ العِلَلِ في الأحاديثِ التي تنُصُّ على أن الخُرُوجَ يكون من نارِ العِقاب، وهو الأمْرُ الذي يُفَسِّرُ مُخالَفَتها لأحادِيثَ صحيحَةٍ تَنُصُّ نصًّا عل خُلودِ أهْلِ نارِ الخُلودِ فيها، وهي حقيقةٌ قُرْآنِيَّةٌ كما سبق التنْوِيهُ. هذا، إضافةً إلى مُعالَجةُ بعضِ المسائِلِ العالِقةِ هي التي فرَضَتْ ذلك.

وفي هذا الخُصوصِ، فإن المُرْجِئَةَ يزْعُمُونَ أن المُوَحِّدين جميعًا يَخْرُجون من نارِ الخُلودِ، غير مُلْتَفِتين إلى مُخالَفة أفْكارِهم لِمُحْكماتِ نُصُوصِ الإسْلَامِ؛ وإلى أن أصْرحَ الأحاديثِ في الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ موْضُوعَةٌ، وإلى الاضْطِرابِ الشَّديدِ في مُتونِ غيْرِها. ومن ذلك أن خُروجَ أهلِ الحبَّةِ من خرْدَلٍ من إيمَانٍ يكُونُ بعْدَ نِهايةِ كلِّ شيْءٍ، أيْ بعد دخُولِ أهْلِ الجنةِ الجنةَ، ودُخُولِ أهْل النارِ النارَ، أيْ التي للعِقَابِ، كما في حديث أبي سعيد الذي سيأتي قريبا، وهو الحديث 6075 عند البخاري، بينما الواقِعُ أن الظَّالِمين لا يدْخُلون النارَ، إذ هم قد دخَلُوها بالفِعْلِ، إنَّمَا الذين يُغادِرُها هم الأتْقِياءُ، كما وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ. ومنها أن الرسُولَ الكَرِيمَ هو الذي يتولَّى إخْراجَ هؤلاء الناسِ على دُفُعاتٍ، كما في الحديثِ 6956 عند البخاري، بينما الذي يتولَّى إخْرَاجَهم من نارِ العِقَابِ، على دُفُعاتٍ، هم المُؤْمِنُونَ الذين يكُونُونَ قد دخَلوا الجنَّةِ، كما في الحديث 6886 عند البخاري؛ وهو العمَلُ الذي يتكفَّلُ به الملائكةُ عليهم السلام، إنْ قلنا بأن عبارة " مَنْ كان يَعْبُدُ اللهَ" في الحديث 764 عند البخاري؛ تتحدَّثُ عنهم. وهو كذلك بالفِعْل.

وهم يعْتَمِدون على ما أخْرَجَه البخاري، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ، عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قَالَ " يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرِجُوا مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدُّوا؛ فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَا، أَوْ الْحَيَاةِ – شَكَّ مَالِكٌ– فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ

مُلْتَوِيَةً"[1]. وهذا حدِيثٌ يَسْعَدُ به المُرْجِئَةُ كثيرا، بل بالِغ السَّعادَةِ، إذ هو مُحْكَمُ الدِّلالةِ على فِكْرتِهم في أن الله تعالى يتفضَّلُ بقَبُول الشَّفَاعَةِ في أشْخاصٍ ليْس لهم من العمَلِ شيْءٌ، إلا مِقْدارَ حبَّةِ خرْدَلٍ من إيمَانٍ، وذلك بعد دُخولِهم نارَ العِقَابِ، حيثُ يتطهَّرون من معاصِيهم فيما يزعُمُون. ويَغْفُلُون عن رِوَايَةِ عبد الله بن عُمَرَ، في الصَّحِيحِ نفْسِه، عن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قَالَ، وهو يصِفُ المشْهَدَ نفْسَه، بالعِبارَة نفْسِها:" يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ: يَا أَهْلَ النَّارِ، لَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، لَا مَوْتَ؛ خُلُودٌ"[2]. بل يغْفُلُونَ عن إخْراجِ البخاري نفْسِه، عن أبي سعِيدٍ نفْسِه، أن النبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصَفَ المشْهَد نفْسَه، فقال:" يُؤْتَى بِالْمَوْتِ، كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ؛ ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ؛ فَيُذْبَحُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، خُلُودٌ، فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ، فَلَا مَوْتَ. ثُمَّ قَرَأَ:{ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ}...{ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}"[3].

وفي الحقيقةِ، فإن ما أوْرَدْتُه، لأُنَبِّه به على أن أحَدَ هذَيْنِ المَعْنَيَيْنِ موْضُوعٌ، لأنه يسْتَحِيلُ أنْ يَجْتَمِعا؛ لا يُحَرِّكُ في المُرْجِئَةِ ساكِنًا؛ إذ لا حَرَجَ عنْدَهم في الجمْعِ بينهما، لأنهم يقُولُونَ بأن الله تعالى يتفضَّلُ، أوَّلا، على أهل "حبَّةٍ من خرْدَلٍ من إيمَانٍ" بقَبُولِ الشَّفَاعَةِ فيهم، فيُخْرَجُون من النار؛ ثم يُنادِي المُنادِي، بعْدَها، بِخُلُودِ مَن بقِيَ في الجنة أو النار فيما هم فيه من نعيمٍ أو عذابٍ.

وأنت، إنْ ذهبْتَ تُنبِّهُهُم إلى خُلُوِّ المصادِرِ، وبالأخصّ القُرْآنُ الكَرِيمُ من هذا المعْنَى رغْمَ أنه معْنى مهِمٌّ، بل خطيرٌ، ممَّا يدلُّ على أنه مُجَرَّدُ فكرةٍ مُبْتَدَعةٍ. كما أنك، إن ذهبْتَ تذكِّرُهم بأن معْنَى الآية المذْكُورَة في الحديثِ الأخِير تَسْنِدُ التوْجِيهَ إلى وُجُوبِ التقْوَى لنَيْلِ الثوابِ الوارِد فيها، وتُحَذِّرُ من المُخالَفة لأمْرِ الله تعالى؛ وأن معنى الآية الأكْثَرِ شَبَهًا بها في القُرْآنِ الكَرِيمِ قد احْتَوَتْ على النصّ الصَّرِيحِ على الوعِيدِ الشَّدِيدِ ونفْيِ الشُّفَعاءِ، وهي قوْلُه تعالى:{ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ}[غافر/18]، وأن الآية التي

[1]– صحيح البخاري– ح 21

[2]– صحيح البخاري– ح 6062

[3] صحيح البخاري– ح 4361

قبل هذه تنُصُّ على أن الاستِحْقَاقَ وحْدَه هو مَناطُ الثواب والعِقاب، وهي :{ الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَاب}[غافر/17]، لوَّوْا رؤُوسَهم، غيرَ آبِهِينَ.

كما أنك إنْ ذهَبْتَ تُحَاجُّهم في خُلودِ أصْحَابِ النار فيها بقَوْلِ الله تعالى مثَلًا:{ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَار}[آل عمران/192] نزَلُوا عليك ببَعْضِ الآثار التي تَجْعَلُ الخِزْيَ المذْكُورَ يلْحَقُ بالذين يبْقَوْنَ فيها، أمَّا الذين يدْخُلُونَها ولا يبْقَوْن فيها، فإن دُخُولَهم نفْسَه خِزْيٌ، ولكنه ليس "الخِزْيَ"، إذ يَخْرُجُون منها بالشفاعَاتِ والتفَضُّلِ. ومن هذه الآثار ما أوْرَدَه الطبَرِيُّ عن الحسَنِ البصْرِيّ، بطَرِيقِ أشْعَثَ الحمْلِيّ، وفيه:" قُلْتُ للحَسَنِ: يا أبا سعيدٍ، أرَأيْتَ ما تَذْكُرُ من الشَّفَاعَةِ، حقٌّ هو؟ قال: نعَمْ حقٌّ... قلْتُ: يا أبا سعيدٍ، أرأَيْتَ قوْلَ الله تعالى:{ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ}، و{ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ }[المائدة/37]؟ قال: فقال لي: ... إنّ للنار أهْلًا لا يَخْرُجُونَ منها، كما قال اللهُ؛ قال: قلْتُ: يا أبا سعِيدٍ، فمَنْ دخَلُوا، ثُمَّ خرَجُوا؟ قال: كانوا أصابوا ذُنوبًا في الدُّنْيا، فأخَذَهُم الله بها، فأَدْخَلَهُم بها، ثُمَّ أخْرَجَهُم بِمَا يعْلَمَ في قلُوبِهم من الإيمَانِ والتصْدِيقِ به"[1].

وقد سبَقَ لنا أنْ بينَّا إرْجَاءَ أشْعَثَ هذا وكذِبَه على الحسَنِ بعَدَدٍ من الأدِلَّة، ومنها أن الحسَنَ كان على مذْهَبِ السَّلفِ، وهو مذْهَبٌ لا مكان فيه للتفَضُّلِ الإلَهِيّ ولا للشَّفَاعَةِ التي يَخْرُجُ بها الفسَّاقُ من نارِ الخُلودِ؛ بل قد بينَّا أنه كان يَحْكُمُ بالنِّفاقِ على الفُسَّاق، أي أنه كان يرَى ارْتِفاعَ الإيمَانِ كلِّه عنْهُمْ. وعلَيْه، فكيفَ تصِحُّ هذه الرِّوايَاتُ عنه، وهي قد جعَلتْهُ مُرْجِئًا خبِيثًا ؟ ناهيك عن دلالةِ ظاهِرِ الآية، إذ أنها تُخْتَمُ، بعد النصّ على الخِزْيِ، وهو الذلُّ والهَوانُ، بقوْلِه تعالى:{ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَار}. فإنْ كان الله تعالى، كما يدَّعُون، يُخْرِجُ الفُسَّاقَ من النار، وهم بعْضُ الظَّالِمين كما سبقَ البيانُ، فأين الخِزْيُ ؟ وإنْ كان بذاتِه المقدَّسَةِ يفْعَلُ ذلك، فقد نصَرَهم نصْرًا لا نصْرَ فوْقَه؛ فلماذا يُخْبِرُ بأنْ لا ناصِرَ لهم ؟

وحديثُ أبي سعيد الذي قرَّرْنا أن فيه علَّةً هو من حديثِ مالكٍ، وشيْخُه فيه هو عمْرُو بن يَحْيَى بن عُمَارَةَ، وقد اختُلِفَ فيه، فوَثَّقه الكثِيرُون[2]، وضعَّفه يَحْيَى بن مُعِينٍ، فقال:" ليْسَ بقَوِيٍّ، صُوَيلِحٍ"[3]. ورواية البخاري له لا تعْنِي بالضَّرُورَةِ أن سنَدَهُ قوِيٌّ، بل هو تَجاوَزَ عن الاخْتِلاف في

[1]- جامع البيان 477/7

[2]- انظر/ الذهبي- ميزان الاعتدال 293/3، وابن عدي- الكامل 139/5، النووي- تهذيب الأسماء 31/2

[3]- الدارمي- تاريخ يحيى بن معين- ص 138. والذهبي- ميزان الاعتدال 293/3

عمْرِو بن يحيى بسَبَب شُهْرَةِ المتْنِ؛ تماما كما فعَلَ الدارَقُطْنِي، إذ نصَّ على أنه صَحِيحٌ على الرغْمِ من أنه من غرائبِ مالك[1].

وما دُمْنا في الحديثِ عن الإمام مالِكٍ، فلا بأسَ من الإشارة إلى شيءٍ مُثيرٍ للحيْرةِ، وهو أن الرُّواةَ قد نقَلُوا عنه عددًا من الأحاديثِ في الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ، بينما يَخْلُو الموطَّأُ تماما من هذه الأحاديثِ؛ بل على العكسِ، فإن ما رواه في المُوَطَّإ في هذا الموْضُوعِ هي أحادِيثُ في وَعِيد الفُسَّاقِ، بل الوَعِيدُ الشَّدِيدُ، بل أشدُّ شيْءٍ في أحاديثِ الوَعِيدِ فيهم يُوجَدُ في المُوَطَّإ، وهو عن أبي أُمامَةَ، هو الحارِثِيّ، قال: قال: رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ ؛ قَالُوا: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا، يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ، وَإِنْ كَانَ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ، وَإِنْ كَانَ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ. قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ"[2]. وهذه ظاهِرَةٌ تَسْتَحِقُّ الدراسةَ، لكننا لن نَقُومَ بها، إذ تحتاجُ إلى عمَلٍ آخَرَ لا نستَطيعُ الوفاءَ به الآن؛ ونكْتَفِي بتَنْبِيه القارئ إلى أن الله تعالى قد "أَوْجَبَ" دُخولَ النار على الذي يقْتَطَعَ حُقُوقَ المُسْلِمِينَ باليمِين الكاذِبَة، وأن اسْمَها الشرْعِيّ هو "اليمِينُ الغَمُوس" أي التي تغْمِسُ صاحِبَها في النار ؛ وعليه فإن أمْكنَ المُرْجِئَةَ الادِّعاءُ بأنه سيَخْرُجُ منها بعد ذلك، فما قوْلُهُم في "تَحْرِيم" الجنة عليه كما في هذا الحديث ؟ وما قولُهم في اللعْنَةِ التي أخبرَ الله تعالى أنها ستَنْزِلُ بهم يوم يلْقَوْنَه؛ والتي يدلُّ عليها ما حدَّثَ به ابنُ مسْعُودٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قَالَ:" مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ، يَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ – أَوْ قَالَ: أَخِيهِ– لَقِيَ اللَّهَ، وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَهُ { إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ}"[3] ؟. والآيةُ تامَّةً هي قولُه تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[آل عمران/77].

وإنّي أسْأَلُ كلَّ أحدٍ قد بلغَ إلى هذا الحدِّ في قِراءة كتابي هذا: ألا يُذَكِّرُه الوعِيدُ المُرْعِبُ الذي ورَدَ في آخرِ آيةٍ ذكَرْتُها بوَعِيدٍ مُرْعِبٍ مثلِه، توعَّد الله تعالى به نوعًا مُحدَّدًا من الفُسَّاقِ؛ وهم كلُّ مَنْ سفكَ دمَ مُؤْمِنٍ؛ فإنْ لم يذْكُرْ ذلك أحَدٌ، فهو قوْلُه تعالى:{ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا}[النساء/93]

---

[1]– انظر/ ابن حجر– فتح الباري 36/1

[2]– الموطأ– ح 1215

[3]- البخاري- الصحيح- ح 6167

وعلى كلِّ حالٍ، فمن المعْلُومِ عند أهل الأصولِ أن الحديثَ الغَرِيبَ المطْلَقَ أحَدُ أنواعِ الضَّعِيفِ، وهو مرْدُودٌ إنْ خالَفَ القُرْآنَ الكَرِيمَ أو السنَّةَ المشْهورَةَ. وعلى هذا، فإخْرَاجُ البخاري لحديثِ أبي سعِيدٍ موْضوعَ هذا الدَّرْسِ تنْزِيلٌ له مَنْزِلَةَ الصَّحِيحِ، لأنه لم يَرَ فيه مُخالَفةً للأصولِ العقَدِيَّةِ المُعْتبَرَةِ عنده. وهو رأْيٌ باطِلٌ، فإن متْنَ هذا الحديثِ مُناقِضٌ تَمامَ المناقَضة لكُلِّ التعْليمِ القُرْآنِيِّ في العهْدِ والوعْدِ والوعيدِ، كما أنه مُخالِفٌ تماما للسُنَّةِ الشَّرِيفَةِ التي يَخْلُو الصَّحِيحُ منها من أيِّ إشارة إلى صحَّةِ الإرْجَاءِ، ولا هي تُقرِّرُ الشَّفَاعَةَ التي يقولُ بها المُرْجِئَةُ، كما بيَّنَّا ذلك بإبْطالِ كلِّ ما اسْتَخْدَمُوه منها؛ إمَّا ببيان وضْعِها أو الإدْراجِ في الصَّحِيحِ منها، أو بإعادة شرْحِها شرْحًا عِلميًّا مَرْضيًّا يبْتَعِد بها عن تأْوِيلاتِ المُرْجِئَةِ الفاسِدة.

وأكْبَرُ من حديثِ أبي سعيدٍ هذا في النصِّ على صحَّة القوْلِ بالشَّفَاعَةِ عند المُرْجِئَةِ، ما أخْرَجَه البخاري عنه من أن الله تعالى يتفَضَّلُ بنفْسِه بإخْراجِ أشْخاصٍ ليْسَ لهم عمَلٌ خيِّرٌ البتَّةَ من النار، أي أنه ليْس معهم إلا التوْحِيدُ مُجَرَّدًا. وهو، عن أبي سعيد، عن الرسُولِ الكَرِيمِ، قال:"... فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ... فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمْ اللُّؤْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقَابِهِمْ الْخَوَاتِيمُ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ، أَدْخَلَهُمْ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ"[1].

وأكْبَرُ منه أن في بعضِ ألْفَاظِ هذا الحديثِ أن الله تعالى يُجازِي هؤُلاء جزاءً عظِيمًا لا يُعْطِي مثْلَه لأحدٍ من خلْقِه. وهذا مُنْتَهَى الإرْجَاءِ، كما أنه مُنْتَهَى الجبْرِ إذ فيه إبْطالُ اجْتِهادِ المُجْتَهِدين الذي يقومُ على التنَافُسُ بين الصالِحين في القِيامِ بتكَالِيفِ العُبوديَّةِ، والذي يتأسَّسُ عليه صلاحُ الدنْيا وجزاءُ الآخِرةِ؛ وهي كلُّها أمُورٌ من مُحْكَماتِ دينِ الإسْلَامِ. واللفْظُ الذي أقْصِدُ هو قوْلُهم، بعد السَّماحِ لهم بدُخول الجنَّةِ:" رَبَّنَا، أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ؛ فَيَقُولُ: لَكُمْ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ هَذَا، فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ هَذَا ؟ فَيَقُولُ: رِضَايَ، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ، بَعْدَهُ، أَبَدًا"[2].

---

[1]- صحيح البخاري- ح 6886

[2]- صحيح مسلم- ح 269

وعلى عكْسِ هذه الأحاديثِ، فإن الأحاديثَ الخاليَّةَ من الوَضْعِ والضَّعْفِ، تَجْعَلُ الرسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ يشْفَعُ شَفَاعَةً ثانيَّةً بالفِعْلِ، لكنها لا تَجْعَلُه يشْفَعُ لإخْراجِ المسْتَحِقّين للعِقابِ من الفُسَّاقِ، ولا هي تَجْعَلُ مكان الشَّفَاعَةِ النارَ التي للعِقَابِ؛ بل هي كلُّها تصَوِّرُه في حالِ التَّشَفُّعِ في أقْوَامٍ ، وهم في النارِ العامَّةِ، لإخْراجِهم منها؛ حيثُ يَدْخُلون الجنَّةَ خالِدين. ويجبُ المَصيرُ إلى هذا، لأنه حتَّى في حَالِ وُرُودِ لفْظِ "الإخْراجِ من النار" فيها، فإن السِّياقَ يدُلُّ على أن هذه النارَ هي نارُ المشْهَدِ، أي النارُ التي يتِمُّ فيها حِسابُ المكلَّفين، كما شهِدَ بذلك القرآنُ الكَريمُ وخلُوُّ هذه الأحاديثِ نفْسِها من التَّصْريحِ أو التلْميحِ إلى أن هذه النارَ هي نارُ الخُلُودِ. وعلى هذا، فقد اجْتَمَعَ لهذه الأحاديثِ قوَّةُ الإسْنادِ، كما أن مُتُونَها خاليَّةٌ من المُخالَفةِ لِمُحْكَماتِ أصُولِ الإسْلَامِ في الوَعْدِ والوعيدِ، بل هيَ موافِقةٌ لها مُوافقةً تامَّةً، إذ يُفْهمُ منها بوُضُوحٍ عدَمَ شَفاعَةِ الرسُولِ الكرِيمِ للفُسَّاقِ، إذ ورَدَ فيها عِبارَةُ بقَاءِ "مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ" في نار العِقابِ، وهي النارُ بعْدَ تَحَوُّلِها من كوْنِها نارًا للمَشْهَدِ. وهي، بهذا التَّقْييدِ، تُقَدِّمُ وَصْفًا للذين تَوَلَّى الشَّفَاعَةَ لإخْرَاجِهم، وهم "الأتْقِياءُ"، لأنهم المُكلَّفون الوَحيدونَ الذين لا يَحْبِسُهم القُرْآنُ الكَرِيمُ في النار، ولا يَمْنَعُهم من دُخولِ الجنَّةِ؛ لأنهم قد اسْتَحَقُّوها بأعْمالِهم. وقد فصَّلْنا درْسَ هذه المسألةِ فيما سبق، مِمَّا يغْنِينا عن الإعادةِ.

ويتأكَّدُ دوْرُ الاستِحْقاقِ في تَحْصِيل النجاةِ للأتْقِياءِ من نارِ المشْهَدِ عندما نرى ذلك يثْبُتُ بأحاديثَ كثيرةٍ تُحَدِّدُ سبَبَ النجَاةِ منها. ومنها ما رواه ابْنُ مَسْعُودٍ رضِي الله عنه، حيْثُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" يَرِدُ النَّاسُ النَّارَ، ثُمَّ يَصْدُرُونَ مِنْهَا **بِأَعْمَالِهِمْ**"[1]. وهو المعْنَى الذي يُوجَدُ في أحاديثِ الصِّراطِ، حيْثُ نرى الأتْقِياءَ يَمُرُّون عليه، انطِلاقًا منها، على حسَبِ أعْمالِهم. وفي أحدِها " فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُومُ، فَيُؤْذَنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنَبَتَيْ الصِّرَاطِ، يَمِينًا، وَشِمَالًا؛ فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ ... ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ، وَشَدِّ الرِّجَالِ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ؛ وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ، يَقُولُ: رَبِّ، سَلِّمْ، سَلِّمْ، حَتَّى **تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ**، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا. قَالَ: وَفِي حَافَتَيْ الصِّرَاطِ كَلَالِيبُ مُعَلَّقَةٌ، مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ"[2]. أي نارِ الخُلُودِ.

إن تصْوِيرَ هذا الحديثِ لدَوْرِ الأعْمالِ في تَحْقِيقِ النجاة في مُنْتَهَى الدِّقةِ، بحيْثُ أن لكلِّ درَجَةٍ من أعْمَالِ العامِلين ما يُناسِبُها من أنْواعِ السُّرْعَةِ في المُرُورِ على الصِّراطِ المنْصُوبِ على

[1]– سنن الترمذي– ح 3084

[2]– صحيح مسلم– ح 288

جهنَّمَ، حيْثُ يكونُ الناسُ جميعًا فيها، البَرُّ منهم والفاجِرُ؛ فينْجُو النّاجُونَ بسُرْعة البرْقِ، إلى الرّيحِ، إلى مرِّ الطَّيْرِ، إلى جرْيِ الرِّجالِ، إلى الزَّحْفِ. وإنَّنا لا نجِدُ في جُمْلَة هؤلاء أهْلَ الذرَّة من الإيمَانِ أو الخيْرِ، مِمَّا يعْنِي أنهم يظَلُّون مع أهْلِ الخُلُودِ، كما قال تعالى:{ ونذَرُ الظَّالِمين فيها جِثِيًّا}.

وعلى هذا، فإن ما فهِمَهُ المرْجِئَةُ من حديثِ البخاري التالي وأمْثالِه من الرِّوايَاتِ، حيْثُ ورَدَ:" إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْ النَّارِ، رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبْوًا، فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ: ادْخُلْ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رَبِّ، الْجَنَّةُ مَلْأَى؛ فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ يُعِيدُ عَلَيْهِ: الْجَنَّةُ مَلْأَى، فَيَقُولُ: إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشْرَ مِرَارٍ"[1] خاطِئٌ تماما، لأن هذا الحدِيثَ هو نفْسُه بعْضُ حديثِ مُسْلِم السابِقِ الذي يُصَوِّرُ آخِرِ الخارِجِينَ من نار المشْهَدِ. وعلى هذا، فهو لا يُصَوِّرُ خُرُوجَ رجُلٍ من نار الخُلودِ، كما فهِمُوا، بل يُصَوِّرُ خُروجَه من نار العرْضِ. هذا أوَّلا، ثم هو لا يَخْرُجُ بفضْلِ الله، إنْ قُصِدَ بهذا الفضْلِ التفَضُّلُ الإرْجائِيّ، بل هو يَخْرُجُ بعمَلِه القليلِ، الذي جعَلَه لا يسْتَطيعُ المُرُورَ على الصِّراطِ إلا حبْوًا، ولكنه كافٍ في تبْليغِه درَجَةَ استِحْقاقِ الجنَّةِ.

وهذا المعْنَى نفْسُه موْجُودٌ في الأحاديثِ الطويلَةِ الخالِيةِ من الشَّناعَاتِ، مثل ما رواه قتادَةُ عن أنسٍ، وفيه:" ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُخْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَقَعُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، يَا مُحَمَّدُ، قُلْ تُسْمَعْ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ، تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ؛ ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُخْرِجُهُمْ مِنْ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَلَا أَدْرِي، فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ، قَالَ: فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ"[2]، حيْثُ أن الشَّفَاعَةَ هنا هي للأتْقِياءِ المُسْتَحِقّين، لا للفُسَّاقِ؛ كما أنها ليستْ لزِيادَة ثوابِهم، كما ذهَبَ إلى ذلك الوَعِيدِيَّةُ، بل هي لإخْرَاجِهم من نارِ العرْضِ.

ويشْهَدُ فِقْهُ رِجالِ السَّلَفِ من الصّحابةِ وكِبار التَّابِعين للمسألة على أن ما ذكَرْنَاهُ هو الحقُّ، لا شيءَ غيرُه؛ إذ رُوِي عنهم ما يُؤَكِّدُ أن الخَشْيَةَ التي سكنَت قُلوبَهم حاصِلةٌ عن خوْفِهم من أنْ يُحْرَمُوا من النجاةِ من نارِ العرْضِ، لأن الحِسابَ يتِمُّ هناك. وعليه، فخروجُ أيِّ أحدٍ منها دليلٌ على أنه مُسْتَحِقٌّ للخُلودِ في الجنة، وبقاءُ أيِّ أحدٍ فيها يدلُّ على أنه باقٍ في هذه النار التي وَرَدها الناسُ جميعا، حتى الأنْبِياءُ عليهم السَّلَامُ، أبَدَ الآبِدين. وبالفِعْلِ، فقد أرْسَل الحسَنُ البصْريُّ عن

[1]- صحيح البخاري- ح 6957

[2]- صحيح مسلم- ح 284

الصَّحابةِ الذين أدْرَكَهم هذا المعْنى إرْسَالًا، مِمَّا يدلُّ على شُيوعِ المعرِفةِ التي ذكَرْنَاها فيهم، فقال:" كان أصْحَابُ رسُولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ، إذا الْتَقَوا، يقولُ الرجُلُ لصاحِبه: هل أتاك أنك وارِدٌ ؟ فيقول: نعم، فيَقُولُ : هل أتاك أنَّك خارِجٌ منها ؟ فيقول: لا، فيقُولُ : ففِيمَ الضَّحِكُ إذًا "[1]. ورُوِيَ أن عبدَ الله بن رَواحَةَ، رضِيَ الله عنه، بكَى، فبَكَتْ امرَأَتُه، فقال لها: ما يُبْكِيكِ ؟ قالت: رأيْتُك تبْكِي، فبَكَيْتُ؛ قال: إني ذكَرْتُ هذه الآية { وإنْ مِنْكُمْ إلَّا وَارِدُهَا}، وقد علِمْتُ أنّي داخِلُهَا، فلا أدْرِي، أناجٍ منها أنا، أمْ لا "[2]. ورُوِيَ عن أبي مَيْسَرةَ، وهو التّابِعِيُّ الكبيرُ عمْرُو بن شُرَحْبيلُ :" أنه كان، إذا أوَى إلى فِراشِهِ، قال: يا لَيْتَ أُمِّي لم تَلِدْنِي، فقالت له امْرَأتُه: يا أبا ميْسَرَةَ، إن الله قد أحْسَنَ إليك، هدَاكَ للاسْلَامِ؛ قال: أجَلْ، إن الله يُبَيّنُ لنا أنَّا وارِدُو النارَ، ولم يُبَيّنْ أنَّا صادِرُونَ منها"[3].

وأخيرا، فإنّي أدْعُو كلَّ قارئٍ ألا يحْتارَ مِن حاجةِ الأتْقِياءِ الشَّفَاعَةِ، بحيثُ تكونُ حيرَتُه سببًا لردّها، كما ردَّها أبو الحسَنِ الأشعريّ، فإن أبا الحسَن لم يجِدْ مَنْ يدُلُّه على علَّةِ ذلك، بينما قد أوْضَحْتُ، وما زِلْتُ أوَضِّحُ أن حقَّ كلِّ أحدٍ من المُكَلَّفين، مهما كان تقِيًّا، بل رسُولًا، أنْ يَخْلُدَ في النار بذُنُوبِه، بحيْثُ يَحْتَاجُ إلى الشَّفَاعَةِ لوُقوعِ وعْدِ الله تعالى بالغُفْرَانِ، حيْثُ أنها "بيانٌ" لعِظَم حقّ الله تعالى الذي اجتَرَأ عليه الناسُ؛ بحيْثُ يكونُ دُخولُ الجنَّةِ فضْلًا من الله تعالى، حتى وهو يقُومُ على الاستِحْقاقِ. وهو الأمْرُ الذي عرَفَ بعضُ المُرْجِئَةِ جزْءًا منه، وهو المتعلّقُ بالتفَضُّلِ، وكان ذلك سببًا في غفْلَتِهم عن الاستِحْقاقِ، حيثُ عجَزُوا عن الجمْعِ بين الحقِيقَتَيْن، كما سبَقَ التنْوِيهُ. قال ابنُ القيّم:" دُخُول الْجَنَّة لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِ أَحَد، وَأَنَّهُ لَوْلَا رَحْمَة الله لِعَبْدِهِ لَمَا أَدْخَلَهُ الْجَنَّة لِأَنَّ الْعَمَل بِمُجَرَّدِهِ، وَلَوْ تَنَاهَى، لَا يُوجِب بِمُجَرَّدِهِ دُخُول الْجَنَّة، وَلَا أَنْ يَكُون عِوَضًا لَهَا ؛ لِأَنَّهُ وَلَوْ وَقَعَ عَلَى الْوَجْه الَّذِي يُحِبُّهُ الله لَا يُقَاوِم نِعْمَة الله، بَلْ جَمِيع الْعَمَل لَا يُوَازِي نِعْمَةً وَاحِدَةً، فَتَبْقَى سَائِر نِعَمِهِ مُقْتَضِيَةً لِشُكْرِهَا، وَهُوَ لَمْ يُوَفِّهَا حَقّ شُكْرِهَا، فَلَوْ عَذَّبَهُ، فِي هَذِهِ الْحَالَة، لَعَذَّبَهُ، وَهُوَ غَيْر ظَالِم"[4].

[1]- ابن أبي شيبة- المصنف 255/8
[2]- ابن رجب- التخويف من النار- ص 177
[3]- السابق- ص 178
[4]– مفتاح دار السعادة 8/1

2- المبحث الثاني: تصوُّر المرجئة لأحداث الحساب

2-1- المطلب الأول: ابتِداع المرجئة لِمَرْجِعٍ حاكِم للثواب والعقاب

استَبْعَد المُرْجِئَةُ من الصُّورَةِ التي تَخيَّلُوها للحِسَابِ كلَّ النُّصُوصِ القُرْآنِيَّةِ والحديثِيَّةِ المُحْكَمَةِ الدِّلالةِ على أن الاسْتِحْقاقَ هو القِيمَةُ الوَحِيدَةُ الفاعِلةُ في التأْسِيسِ للثواب والعِقابِ، ووضَعوا بدَلَ ذلك ما تخيَّلُوه عن التفَضُّلِ الإلَهِيّ والشَّفَاعَةِ. كما أنهم استبْعَدوا كُلَّ النُّصُوصِ القُرْآنِيَّةِ والحدِيثِيَّةِ الثابتةِ في وَعِيد الفُسَّاقِ بالخُلودِ في نار جهنَّمَ، وكأن الله تعالى ما تكلَّم بها، وكأن الرسُولَ الكَرِيمَ ما نطَقَ بها، واخْتَارُوا بدَلَها آيةً واحِدةً جعَلُوهَا حكَمًا على كلِّ النُّصُوصِ، وهي قوْلُه تعالى:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}[الزلزلة/7، 8]، أو ما يُشْبِهُهَا من الآيَاتِ؛ فاخْتَرَعوا بذلك دِينًا جديدًا كان هو السَّبَبُ في ارْتِياعِ "السَّلفِ". وهو الأمْرُ الذي يَجْعَلُنا نَمِيلُ إلى الحُكْمِ بأن فِكْرَةَ الإرْجَاءِ نفْسِها إنَّما أُسِّسَتْ على ما بدَا للمُرْجِئَةِ الأوائِلِ أنه تفْسِيرٌ مرْضِيٌّ لها؛ وقد جرَّ ذلك اخْتِراعَ الأحاديثِ في الإرْجَاءِ والشَّفَاعَةِ والأقْوالِ فيها، حيْثُ اسْتَخْدَمتْ لفْظَ الآية نفْسِه في تَحْديدِ الشَّيْءِ الذي يتفضَّلُ الله تعالى بقَبُولِ الشَّفَاعَةِ فيه، وهو "مِثْقالُ ذرَّة من خيْرٍ"، إنما الاختِلافُ الوحِيدُ هو استِخْدامُ لفْظِ "إيمَانٍ" بدَلَ "خَيْرٍ" في أكثر الرِّوايَاتِ.

وأتصوَّرُ أن صيْرُورَة تفْكيرِ المُرْجِئَةِ في هذه الآية وأمْثالِها كان كالتالي: إنهم قد علِمُوا من هذه الآيةِ أن الله تعالى يُجازِي المُكَلَّفين على كلِّ ما اجْتَرَحُوه من خيْرٍ وشرّ، الكبيرِ منه والصَّغيرِ؛ وهذا نصٌّ فيها، كما أنه نصٌّ في قوْلِه تعالى مثلا:{ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ}[الأنبياء/47]. وعلى هذا، فقد تصَوَّرُوا أن الذي يَحُوزُ "مِثْقالَ ذرَّةٍ من خيْرٍ"، أو "مثْقالَ حبَّةٍ من خرْدَلٍ" منه، فقد جاءَ بشيْءٍ من العمَلِ الصالِحِ، فلَوْ عاقبَه الله تعالى في هذه الحالةِ، فأخْلَدَهُ في النارِ، فقد ضيَّعَ عليه أجْرَهُ، لأنَّه لم ينْتَفِعْ " بذرَّتِه" أو "بِحَبَّتِه" البتَّةَ. ولأن الله تعالى عدْلٌ، وهو لا يَظْلِمُ أحدًا، اخْترَعُوا فِكْرَةَ دُخُولِ مِثْلِ هذا الجنَّةَ بهذه الذرَّةِ أو الحبَّةِ، مهْمَا ارْتَكَبَ من المعاصِي والجرَائِمِ، لأن ذلك أكْثَرُ مُناسَبةً لِمَا تَخَيَّلُوهُ عن صِفاتِ الرَّحْمَةِ والتَّفَضُّلِ الثابتَةِ لله تعالى.

ولهذا تجِدُ كلَّ داعيَّةٍ إلى الإرْجَاءِ، وبالأخصِ السَّلَفِيَّةُ، يَجْتَهِدُ اجْتِهادًا بالِغًا في البحْثِ عن شيْءٍ من "الخيْرِ" يضُمُّه إلى التوْحيدِ، ليكونَ صاحِبُه من أهل الجنةِ، ولذلك تَجِدُهم يتأسَّفون على ضِياعِ هذه الذَّراتِ في حالِ صحَّ خُلودُ أصْحابِها في جهنَّمَ، ويُقَدِّمون ذلك حجَّةً لإبْطالِ

موْقِفِ الوَعيديَّة، وهو مذْهَبُ الإسْلَامِ. ومن الصَّحيح أنْ نقولَ: إن هذا الموْقِفَ قد انتقَضَ عليهم بالرِّوايَاتِ التي سلَّمُوها، والتي تجْعَلُ أقوامًا ليْسَ لهم أيُّ عملِ خيْرٍ البتَّةَ يدْخُلون الجنَّةَ، لكن هذا لم يكُنْ إلا دفْعًا للإرْجَاءِ إلى مُنْتَهاه، إنَّما الأصْلُ الذي سلَّمُوه جميعًا هو ما نبَّهْتُ عليه.

ولأن دُعَاةَ الإرْجَاءِ، كما قلنا، ليْسُوا من أهْلِ التوقُّفِ عند النُّصُوصِ، ولأنهم لم يسْحَبُوا المبْدَأَ الأصُولِيّ الثابِتَ ثُبوتَ الحقائقِ في قمَّةِ تجلّياتِها، والمُتَمَثِّلُ في الإحْباطِ والتكْفيرِ، فيُطبّقوه على كل مسائِلِ الدِّينِ، أصُولا وفُرُوعًا، بحيثُ تَنْحَبِطُ الطاعَةُ بالمَعْصِيَّةِ، وتُكَفَّرُ الخطِيئَةُ بالتوْبةِ، بل جعَلُوه "زِينَةً" كما عند السَّلَفِيَّةِ، أو ردُّوه رأْسًا كما هو حالُ الأَشَاعِرَةِ. ولأنهم لم يعْرِفُوا في يومٍ ما عِلَلَ بناءِ العهْدِ الإلَهِيّ بالصُّورَةِ التي هو عليها في مصادِرِ الدِّينِ، ولا عِلَلَ الوعْدِ والوَعيدِ باعْتِبارِها "حضًّا" للمُكلَّفين على الإتْيانِ بالمَقْصِدِ الإلَهِيّ من خلْقِ المُكلَّفين، وهو العُبودِيَّةِ تامَّةً؛ فقد راحُوا يُقِيمُون دينًا جَدِيدًا يضَعُون هم معانِيَ أسْماءِ الله تعالى فيه، ويَخْتَرِعُون لها قواعِدَ تنْزِيلِها، ويُسْقِطُونَ من النُّصُوصِ الثابِتَةِ ما شاءُوا، ويُؤَوِّلون بعْضَها التأْوِيلاتِ السَّخِيفَةَ ما شاءُوا، ويُصَحِّحُون الموْضُوعاتِ التي شاءُوا، حتَّى يُناسِبَ هذا البناءُ الموْضُوعُ أهْواءَهم، وما تسْتَلِذُّه أنفُسُهم.

وإنْ أرَدْتَ أنْ تتعرَّفَ على الإرْجَاءِ في أجْلى صُوَرِه ومِحْوريَّةِ الآيةِ المذْكُورَةِ في بناءِ فِكْرِ المُرْجِئَةِ، واخْتِراعِ معْنَى إنْسَانِيّ إرْجائِيّ مُخالِفٍ لِمُحْكَماتِ موْضُوعِ الرَّحْمَةِ والمغْفِرَةِ الإلهيَّةِ، ممَّا سبقَ لنا بيانُه، فاقْرَأْ قوْلَ ابن تيمية:" وَمَنْ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُهُ، بَلْ مَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَاَللَّهُ تَعَالَى قَدْ يَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ وَيُحْسِنُ إلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَمَنْ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ فَإِنَّهُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، فَالزَّانِي وَالسَّارِقُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ؛ فَإِنَّ النَّارَ يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ"[1].

وإن أردْتَ أنْ ترى كيفَ تمَّ التَّسْليمُ بِمَبْدَإِ الإحْباطِ والتكْفِيرِ؛ ثم الحيْدةُ عن إعْمالِه في كلِّ مسائِلِ الدِّينِ، مع أن الكثيرَ من نُصُوصِه قد شهِدَتْ شهَادَةً قائِمةً على عمَلِه في الأصولِ، كما في الفُروعِ، فاقْرَأْ قوْلَ ابنِ تيميَّةَ، واعْلَمْ أنه يَكْذِبُ على الصَّحَابَةِ رضِيَ الله عنهم:" وَأَمَّا الصَّحَابَةُ وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَعَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكَبَائِرِ يَخْرُجُونَ مِنْ النَّارِ، وَيُشْفَعُ فِيهِمْ، وَأَنَّ الْكَبِيرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تُحْبِطُ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ؛ وَلَكِنْ قَدْ يُحْبَطُ مَا يُقَابِلُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَا يُحْبِطُ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ

[1]– مجموع الفتاوى 219/2

إِلَّا الْكُفْرُ، كَمَا لَا يُحْبِطُ جَمِيعَ السَّيِّئَاتِ إِلَّا التَّوْبَةُ، فَصَاحِبُ الْكَبِيرَةِ، إِذَا أَتَى بِحَسَنَاتٍ يَبْتَغِي بِهَا رِضَا اللَّهِ أَثَابَهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلْعُقُوبَةِ عَلَى كَبِيرَتِهِ"[1].

وبناءً على هذا، فقد وضَعَ المُرْجِئَةُ طرِيقَةً مُبْتدَعَةً، أيْ لا يُوجَدُ ما يدُلُّ عليها في أيِّ مصْدَرٍ دينِيٍّ، بل هي على خِلافِ ما دلَّتْ عليه، لكيْفِيَّةِ مُحاسَبةِ الله تعالى لِفُسَّاقِ أهْلِ الإيمان، أي التَّصْديقِ، ومن ثَمَّ العِقابُ المؤقَّتُ الذي يلْحَقُهم. وهي تقُومُ على استِبْعادِ نُصُوصِ حُبُوطِ عمَلِ الفَاسِقينَ بالكليَّةِ، ثم المُوَازَنَةُ العامَّةُ بين حَسَناتِهم وسيِّئاتِهم، بحيْثُ يكُونُ المرْجِعِ للكَثْرَةِ والقلَّةِ فقط؛ فقال ابنُ تيميَّةَ مثلا:" إنْ تَابَ عَنْ ذُنُوبِهِ تَوْبَةً نَصُوحًا، فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ، وَلَا يَحْرِمُهُ مَا كَانَ وَعَدَهُ، بَلْ يُعْطِيه ذَلِكَ؛ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ وُزِنَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ، فَإِنْ رَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ، كَانَ مَنْ أَهْلِ الثَّوَابِ، وَإِنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ كَانَ مَنْ أَهْلِ الْعَذَابِ. وَمَا أُعِدَّ لَهُ مِنْ الثَّوَابِ يُحْبَطُ، حِينَئِذٍ، بِالسَّيِّئَاتِ الَّتِي زَادَتْ عَلَى حَسَنَاتِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ إذَا عَمِلَ سَيِّئَاتٍ اسْتَحَقَّ بِهَا النَّارَ، ثُمَّ عَمِلَ بَعْدَهَا حَسَنَاتٍ تَذْهَبُ السَّيِّئَاتُ"[2].

وقال ابنُ القيّم:" الطبقة الحادية عشرة: طبقةُ أقْوامٍ خلَطُوا عمَلا صالِحًا وآخَرَ سيِّئًا، فعَمِلوا حسناتٍ وكبائِرَ، ولقَوْا اللهَ مُصِرّينَ عليها، غيْرَ تائِبين منها؛ لكن حسناتُهم أغْلَبُ من سيِّئاتِهم، فإذا وُزِنَتْ بها رجَحَتْ كفَّةُ الحسناتِ، فهؤلاء أيضا ناجُونَ فائِزُونَ. قال تعالى:{ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُون}[الأعراف/6– 9]. قال حُذَيفَةُ وعبدُ الله بنُ مسْعُودٍ وغيْرُهُما من الصحابة: يُحْشرُ الناسُ، يومَ القِيامَةِ، ثلاثَةَ أصْنافٍ، فمَنْ رجَحَتْ حَسَناتُه على سيِّئاتِه بواحِدَةٍ دخَلَ الجنةَ، ومَنْ رجَحَتْ سيِّئاتُه على حَسناتِه بواحِدَةٍ دخَلَ النارَ، ومَنْ اسْتَوتَ حسناتُه وسيِّئاتِه فهو من أهْلِ الأعْرافِ"[3].

وحتَّى يتِمَّ العدْلُ الإلَهِيُّ، كما تصَوَّروه، فقد ابْتَدَعُوا ابتِدَاعًا فجًّا فِكْرَةَ "العُقُوبَةِ المؤقَّتَةِ"، إذ لم يرَوْا حرَجًا من أنْ يُعاقِبَ الله تعالى كلَ مَنْ لم يتفضَّلْ عليه بالعفْوِ عُقُوبَةً مُناسِبةً لجرائِمِه، ثم يَخْرُجُ بعْدَها من النار؛ فقال ابنُ تيمِيَّة:" وَلَكِنْ إنْ قَالَ: لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، خَالِصًا صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، إذْ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ

[1]– السابق 275/2

[2]– السابق 355/1

[3]– التفسير القيم 280/1

إيمَانٍ، كَمَا صَحَّتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لَكِنْ مَنْ دَخَلَهَا مِنْ " فُسَّاقِ أَهْلَ الْقِبْلَةِ "، مِنْ أَهْلِ السَّرِقَةِ وَالزِّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَشَهَادَةِ الزُّورِ وَأَكْلِ الرِّبَا وَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُمْ، إذَا عُذِّبُوا فِيهَا، عَذَّبَهُمْ عَلَى قَدْرِ ذُنُوبِهِمْ"[1].

ولكلِّ أحدٍ أنْ يُقارِنَ ما حكَمَ به هذا الرَّجُلُ في هذه الجرائِمِ مع ما حَكَم به الله تعالى ورَسُولُه الكرِيمُ فيهما ليَعْلَمَ مِقْدَارَ تعَدِّيه على الدِّينِ، وأنه داعِيَةٌ إلى دينٍ آخرَ غيْر دينِ الإِسْلَامِ. ومن المعلومِ أن حُكْمَها جلِيٌّ في مصادِرِه، إذ قال تعالى:{ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[البقرة/275]، وقال:{ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا}[النساء/10]، ومن المعْلُوم بالضَّرُورَةِ من دينِ الإِسْلَامِ أن مَنْ حكَم الله تعالى عليه بتصْلِيَّة الجحِيمِ أنه غيرُ خارجٍ منها أبدا؛ وقال تعالى: { الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ}[النور/3]، فقرَنَ بين الزّاني والمُشْرِكِ، كما قَرَنَ بين قوْلِ الزُّورِ والشِّرْكِ، فقال:{ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ}[الحج/30]. وقال الرسُولُ الكريمُ:" مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ"[2]، وقال:" أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ، ثَلَاثًا، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ؛ وَجَلَسَ، وَكَانَ مُتَّكِئًا، فَقَالَ: أَلَا، وَقَوْلُ الزُّورِ، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا، حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ"[3]، فقَرَنَ بين الشِّرْكِ والعُقوقِ وقوْلِ الزُّور. كما وردَ في الأحاديثِ الثَّابتةِ وَعِيدُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ على كلِّ ما جعَلَه ابنُ تيميَّة سبَبًا لاستِحْقاقِ العقُوبةِ المؤقَّتَةِ من غيْرِ الجرائمِ المذْكُورةِ، ويكْفِي في كل ذلك أنه رفَعَ الإيمَانَ نفْسَه عن مُقْتَرِفيها في قوْلِه:" لَا يَزْنِي الزَّانِي، حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، حِينَ يَشْرَبُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ وَلَا يَسْرِقُ، حِينَ يَسْرِقُ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، حِينَ يَنْتَهِبُهَا، وَهُوَ مُؤْمِن"[4].

---

[1]– إقامة الدليل على إبطال التحليل 232/3...

[2]– صحيح البخاري– ح 1770

[3]– صحيح البخاري– ح 2460

[4] صحيح البخاري– ح 2295

وقد يظنُّ ظانٌّ أن مُسْتَنَدَ ابنِ تيْمِيَّةَ وابنِ القيِّمِ هو صَريحُ نُصُوصِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في المسألة، حيْثُ علَّمَنا الله تعالى أنه يُحْصي أعْمالَ العامِلِين كلَّها، وأنه لا يُضيّعُ أجْرَ أحدٍ، كما قال، مثلا: { يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ}[آل عمران/30]، وقال:{ وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا}[الكهف/49].

وإحْصاءُ الله تعالى أعْمَالَ العِبادِ حقِيقَةٌ، ولكن الله تعالى ما قال أبدًا إن مرْجِعَ الثوابِ والعِقابِ مبنِيٌّ على الكَثْرَة والقِلَّةِ، بعد التَّصْدِيقِ، ولا قال ذلك رسُولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ بل هو أقام ذلك، أوَّلا، وقطْعًا، كما أوْضَحْنا في هذا الكتاب، على أحْوَالِ المُكَلَّفِين في حياتِهم، أيْ الصِفاتِ التي يكُونُون عليها عند الوُرُودِ عليه، وهي الإسْلَامُ، وهو الإيمَانُ الحقُّ، والكُفْرُ. وهما اسْمانِ شرْعيَّان مبْنِيَّان على رُكْنَيْن، هما: التَّصْديقُ والعمَلُ الصالِح، بحيثُ يكُونُ الناسُ على حالِ الإسْلَامِ إنْ عاشُوا، ثم ماتُوا، على التَّصْديقِ والعمَلِ بالأمْرِ والنهْيِ، أو ماتُوا تائِبين من الكُفْرِ؛ أو على حالِ الكُفْرِ إنْ عاشُوا كافِرين، ثم ماتُوا عليه، أو عاشُوا مُؤْمِنِينَ، ثم ماتُوا على الكُفْرِ؛ أو أنهم آمَنُوا، ثم اسْتَكْبَرُوا على الطاعة ما عاشُوا، أو عمِلُوا بالأمْرِ والنهْيِ في أشْياءَ دُونَ أشْياءَ، ثم ماتُوا دُونَ توْبةٍ مرْضيَّةٍ، وهو الحالُ المُسَمَّى عند المعتزلة والزيْدِيَّةِ بالفُسُوقِ، وهو كفْرُ النِّعْمَةِ عند الإباضِيَّة.

ودليلُ صحَّة ما قُلناه أنك لا تَجِدُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ كلِّه آية واحِدَةً تَتَحَدَّثُ عن إثابة مَنْ كثُرَ عمَلُه بالجنة، أو عِقابِ من قلَّ عَمَلُه بالنارِ، بل تَجِدُ فيه الكثيرَ من الآياتِ تعِدُ على حالِ التقْوَى، وهو الإسْلامُ، بالخُلودِ في الجنة، وتتوعَّدُ على حالِ الكُفْرِ أو الفُسُوقِ – وقد أثبتْنا فيما سبق أن الفِسْقَ يُسمَّى كُفْرًا في مصَادِرِ الدِّينِ– بالخُلودِ في النار. ومن ذلك قوْلُه تعالى في المتَّقين:{ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ. ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ. وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ. لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ}[الحجر/45– 48]، وقوْلِه:{ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآَخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ. جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ كَذَلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُون}[النحل/30– 32]؛ وقوْلِه في الكافرين:{ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا. خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا}[الأحزاب/64، 65]، وقوْلِه:{ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا}[النساء/151]. وقال في الفُسَّاقِ:{ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (93)}[النساء/92، 93]، وسمَّى المُؤْمِنِينَ الذين يعْصُون الله تعالى بتَرْكِ الجهاد فُسَّاقًا، وتوَعَّدهم، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آَبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ. قُلْ إِنْ كَانَ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}[التوبة/23، 24]، وسمَّاهم مُنافِقين بتوَلِّي الكُفَّارَ، وتوعَّدَهُم إنْ ماتُوا على تلك الحالِ، ولذلك دَعَاهُم إلى التوْبَةِ، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا. إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا}[النساء/145، 146]. وسمَّاهم كافِرين بأمْرٍ يراه الجاهِلُون هيّنًا، وهو تَرْكُ المؤْمِن التكْفيرَ قبْلَ العوْدَةِ إلى زوْجَتِه التي ظاهَرَ منها، فقال:{ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[المجادلة/3، 4].

2-2-المطلب الثاني: مُسْتَنَدُ المرجئة في ابْتِداعِ مرْجِع كَثْرَة وقِلَّة الأعمال في الجزاء

يقول قائِلٌ: فما دَامَ لا يوجَدُ دليلٌ، فمن أين جاء هذان الرَّجُلان اللَّذَين نقَلْتَ نصُوصَهما، ابْنُ تيمِيَّة وابْنُ القيّم، بِفِكْرَةِ أن مَرْجِعَ الثوابِ والعِقابِ يقومُ على ثِقَلِ أو خِفَّةِ جُمْلَةِ أعْمَالِ المُوَحِّدينَ ؟

والحقِيقَةُ أنهما لم يَخْترِعَا الفِكْرَةَ، بل قد اخْترَعَها غيرُهما؛ وهما لم يفْعَلَا أكثرَ من تكْذِيبِ مُحْكَماتِ نُصُوصِ الدِّينِ، من حيثُ المبْنَى والمعْنَى، في بيانِها لِمَرْجِعِ الجزَاءِ؛ وتصْديقِها، ونقْلِها لأتْباعِهما، وتزْيِينِها لهم. وهي فِكْرَةٌ قد سبقَ إليها جميعُ المُرْجِئَةِ الذين تعشَّقَ سبَّهم، واسْتِنْكارَ إرْجائِهم ابنُ تيميَّةَ وابنُ القيِّمِ، حيثُ نقلَ أبو الحسَنِ الأشعرِيّ ذلك عن الأوائِلِ منهم، فقال:" وقال قائِلُونَ منهم بتَجْوِيزِ عذَابِ المُوَحِّدين، وأن الله يُوازِنُ حسَناتِهِم بسَيِّئاتِهم، فإنْ رجَحَتْ حسَناتُهم أدْخَلَهُم الجنةَ، وإنْ رجَحَتْ سيِّئاتِهم كان له أنْ يُعَذِّبَهم، وله أنْ يتَفَضَّلَ عليهم؛ وإنْ لم ترْجَحْ حسَناتُهم على سيِّئاتِهم، ولا رجَحَتْ سيِّئاتُهم على حسَناتِهم، تفَضَّلَ عليهم بالجنَّةِ..."[1]. وهي فِكْرَةٌ نَجِدُها عند ابْنَ حزْمٍ المُرْجِئِ، إذ قال:" ومَنْ لم يَجْتَنِبْ الكبائِرَ حُوسِبَ على كلِّ ما عمِلَ، ووازَن الله عزَّ وجلَّ بين أعْمالِه من الحسَناتِ وبين جميع معاصِيه التي لَمْ يَتُبْ منها، ولا أُقِيمَ عليه حدُّها؛ فمَنْ رجَحَتْ حسناتُه فهو في الجنة، وكذلك من ساوَتَ حسَناتُه سيِّئاتِه... ومَنْ تساوَتْ فهُمْ أهْلُ الأعْراف "[2].

ودليلُ هذه النظَرِيَّةِ، كما هو واضِحٌ، لا يوجدُ في كتابٍ ولا سُنَّةٍ؛ إنَّما هو في تأْويلِ آياتٍ لم يفهَمْها المُرْجِئَةُ، لأنهم لم يضَعُوها في سِياقِ الآياتِ والأحاديثِ المُحْكمَةِ التي تُؤسِّسُ لمَرْجِعِ الثواب والعِقابِ، وهو استِحْقاقُ المكلَّفين الذي يَحْكُمُه العدْلُ الإلَهِيُّ الذي لا يَضِيعُ معه أيُّ شيْءٍ. وأضافوا إلى ذلك وضْعَ قوْلٍ ينْسِبونه لبعْضِ أصْحابِ الرسُولِ الكرِيمِ، مثل حُذَيْفةَ وابْنِ مسعودٍ، أصبحَ حُجَّةً على صحَّة هذا الوهْمِ عند من جاء بعْدَهم من الجاهِلين؛ لم أجِدْه مُسْنَدًا إلا لجابِر بن عبد الله، حيْثُ أوْرَدَه السخَّاوِي في تعْلِيقِه على لفْظِ حديثٍ موْضُوعٍ، هو " شفاعَتِي لأهْلِ الكبائِرِ من أمَّتِي"، وهو من رواية زُهَيْر بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي بن الحُسَيْن عنه، مرْفُوعًا. ثم قال:" رواه عن زُهَيرٍ عمَرُ بن أبي سلَمَةَ ومُحمَّدُ بنُ ثابِتٍ البُنانِيّ، زادَ ثانِيهُما في رِوايَةِ الطيالِيسِيّ، فقال جابر: مَنْ لَمْ يكُنْ من أهْلِ الكبائِرِ، فما له وللشَّفاعَةِ. وزاد الوليدُ بن مُسلِمٍ، في رِوايَتِه له عن زُهيْرٍ، فقلت: ما هذا يا جابِرُ ؟ قال: نعم، يا مُحمَّدُ، إنه مَنْ زادَتْ حسَناتُه عن سيِّئاتِه، فذلك الذي يدْخُلُ الجنةَ بغَيْرِ حِسابٍ، وأما الذي قد اسْتَوَتْ حَسَناتُه

[1]– مقالات الإسلاميين 72/1

[2]– المحلى 42/1

وسيِّئاتِه، فذلك الذي يُحاسَبُ حِسابًا يَسِيرًا، ثم يدْخُلُ الجنةَ؛ وإنَّما الشَّفاعَةُ، شَفَاعَةُ رسولِ اللهِ، لِمَنْ أوْبَقَ نفْسَهُ، وأغْلَقَ ظهْرَهُ"[1].

وقد سبق لنا دراسَةُ حدِيثِ " شفاعَتِي لأهل الكبائر..." الذي أخْرَجَه التِّرْمِذِيُّ، وقوْلُ جابرٍ بعده:" يا محمَّدُ، فمَنْ لم يكُن من أهْلِ الكبائر، فما له وللشَّفاعَةِ". وحكَمْنا حينذاك بأنه موْضوعٌ بعددٍ من الأدِلة، ومنها أنه من رواية محمَّد البُنانِيّ، الذي أجمعَ النُّقَّادُ على توْهينِه، حتَّى قال محمد بن طاهِر:" " شفَاعَتِي لأهْلِ الكبائِرِ من أمَّتِي"، فيه محمد بن ثابِت البُنَانِيّ، ليس بشيْءٍ في الحديث"[2]. وقال فيه ابن حِبَّانَ:" محمد بن ثابِت البُنَاني... يَرْوِي عن أبيه ما ليس من حديثه، كأنه ثابِتٌ آخر، لا يَجُوزُ الاحْتِجاجُ به، ولا الروايَةُ عنه، على قلَّتِه... "[3]. وهو الحديثُ الذي سأل عنه التِّرمِذِيُّ البخارِيَّ، فلم يعرِفْه[4].

ويبْقَى لنا أن ننْظُرَ في زيادة الوليدِ بن مسلِمٍ التي احْتَوَتْ اللفْظَ الذي اعْتَمَدَهُ المُرْجِئَةُ لِمُسَاندةِ اخْتِراعِ فِكْرَةِ مَرْجِعيَّةَ ثِقَلِ الموازِينِ في تَحْدِيد الجزاءِ. وهو أبو العباس الدِّمَشْقِيّ، قال فيه بن عدِيّ:" يرْوِي عن الأوْزَاعِيّ، عن شيوخٍ ضُعَفاءَ، عن شيُوخٍ قد أدْرَكَهم الأوْزاعِيُّ، مثْلَ نافِعٍ والزُّهري؛ فيُسْقِطُ أسْماءَ الضُّعَفاءِ، ويَجْعَلُها عن الأوْزَاعِي، عنْهُم". وقال مثل هذا الدارَقُطْني[5]. وقال فيه أبو داود: " كلُّ مُنْكَرٍ يَجِئُ عن الوليدِ بن مُسْلِمٍ"[6]. وشيْخُه فيه هو زُهَيْرُ بن محمدٍ التَّمِيمِيّ، أبو المُنذِر الخُرَاسَانِيُّ، سكَنَ الشّامَ. قال فيه ابنُ حَجَرٍ:" روايةُ أهلِ الشَّامِ عنه غيْرُ مُسْتَقيمَةٍ، فضُعِّفَ بسَبَبِها. قال البُخاري، عن أحمد: كأن زُهيْرًا الذي يرْوِي عنه الشامِيُّون آخَر. وقال أبو حاتِم: حدَّثَ بالشام مِنْ حِفْظِه، فكَثُرَ غلَطُهُ"[7]. ومن المعْلُومِ أن الذي روى عنه القوْلَ

[1]– المقاصد الحسنة– ص 136. وقد أوردها اللالكائيُّ، فأخطأ فيها، حيْثُ قال:" نا زهير بن محمد، عن أبيه، حدثني جابر..."، حيثُ لم يرْوِها زهيرٌ عن أبيه، بل هي عن جعفر بن محمد، عن أبيه. انظر/ شرح أصول أهل السنة 159/5

[2]– كتاب معرفة التذكرة – ص 160

[3]– المجروحين 252/2

[4]– انظر/ العلل الكبير 291/2

[5]– ابن الدمياطي– المستفاد من ذيل تاريخ بغداد 127/2

[6]– سؤالات الآجُري 187/2

[7]– تقريب التهذيب 316/1

المنْسُوبَ إلى جابِرٍ هو الولِيد بن مسلِم، وهو شامِيٌّ، وقد روَى عنه مَناكِيرَ، كما قال البخاري[1]. ومن المؤَكَّدِ أن هذا القوْلَ منها، إذ يَخْتَرِعُ قاعدةً تُخالِفُ، بل تُضَادُّ كلَّ المُحْكَماتِ في المسألة.

2-3-المطلب الثالث: أحوالُ المكَلَّفين مرْجِع الجزاء في الشَّرع لا كَثْرة العمَل وقِلَّته

يقول قائلٌ: فإن الله تعالى وعَدَ بالجنة على كثْرَةِ العمَلِ، وتوعَّدَ بالنار على قلَّةِ العمَلِ، إذ قال:{ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ. فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ. وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ. فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ. نَارٌ حَامِيَةٌ}[القارعة/6- 11]، فكيف تزْعُم خُلوَّ المصادِرِ الدِّينِيةِ من مرْجِعٍ لفِكْرَةِ المُرْجِئَةِ، واخْتِراعِهم لهذا المذْهَب ؟

فأقول: لاشكَّ أن لِكَثْرةِ أعْمالِ البِرِّ أو قلَّتِها دوْرًا تلْعَبُه في تَحْديدِ مصيرِ المُكَلَّفين يوم القِيامةِ، لكن ليْس بالمعْنَى الذي ذهبَ إليه المُرْجِئَةُ، وهو أن الكَثْرَةَ في ذاتِها، والقلَّةَ في ذاتِها، مؤَثِّرةٌ في الجزاء بالجنة أو بالنار؛ بل بِمَعْنَى آخَر سنُبيِّنُه بعد حين؛ أما الذي يُحَدَّدُ هذا المَصِيرَ بالفِعْلِ، فهو أحْوَالُ المُكَلَّفين عند وُرُودِهم على الله تعالى يومَ القِيامةِ. وبالفِعْلِ، فإنه لا بدَّ لنا من تفْسيرِ المسألة بهذا الشكْلِ، ذلك لأنه بالإضافة إلى صحَّتِه كما ظَهَرَ وسيَظْهَرُ، فإنه مُناسِبٌ للمنْهَجِ العِلْمِي السلِيم عند مُحاوَلة أيِّ أحدٍ فقْهَ أمُورِ الإِسْلَامِ، إذ يتوقَّفَ على النظَرِ إلى مصادِرِه باعْتِبارِها جمْلَةً واحِدةً، تَرْفِدُ تفْصيلاتُها بعْضَها بعْضًا. وقد أثبتَ استِقْراءُ الكثير من النُّصوصِ أن الله تعالى يُثِيبُ أو يُعاقِبُ على الأحْوالِ، فيَكُون الثِّقَلُ المقْصُودُ في الآيةِ الحالَ التي يكُونُ عليها الأثْقِياءُ، وتكُونُ الخِفَّةُ وصْفًا لِحَالِ الكُفَّارِ والفُسَّاقِ.

يدُلُّ على هذا جُمْلَةُ الدِّينِ كما قلنا، وإلا أدْخَلْنا التناقُضَ فيه، كما يدُلُّ عليه أن إخضاعَ الدِّينِ للقاعِدَةِ التي وضعها المُرْجِئَةُ يَجْعَلُه قابِلا لتَطَرُّقِ الخطإ إليه، بينما القوْلُ بالأحْوالِ يُبْدي ظاهِرَةَ التناغُم فيه، ويُبْعِدُه عن التناقُضِ والخطإ. وليْس في الآية ما يُبْطِلُ ذلك، لأن حالَ التقْوَى كما تثْبُتُ بكَثْرَةِ العملِ الخيِّرِ، لا بذاتِه بل بِشُروطٍ مُحَدَّدةٍ شرْعًا كما أثْبَتْنا، فقد تُوجَدُ فِعْلِيًّا مع قلَّتِه، فتكُونُ المَوازِينُ ثقِيلَةً، لأنها تُدْخِلُ صاحبَها في رِضْوَانِ الله تعالى، بينما العَمَلُ قليلا؛ وحالَ الكفْرِ والفُسُوقِ والإجْرامِ قد تثْبُتُ بكَثْرَةِ عمَلِ الشرِّ مع قلَّةِ عمَلِ الخيْرِ، كما قد تُوجَدُ مع كَثْرة عمَلِ الخيْرِ وقلَّةِ الشرِّ، بل هي تُوجَدُ، قطْعِيًّا، كما بيَّنا وسنُبيِّنُ، مع الغلَبَةِ الطاَّغيَّةِ للخيْرِ وارْتِكَابِ كبِيرَةٍ واحدةٍ، لا يتُوبُ صاحِبُها منها، وتَكُونُ الموازِينُ في كلِّ هذه الحالاتِ خفِيفَةً.

[1]- التاريخ الصغير 137/2

والأمْثِلَةُ على هذا كثيرةٌ للغايةِ في مصادِرِ الدِّينِ، وما ذلك إلا لأنها أدِلةٌ جُزْئِيَّةٌ على الأصْلِ الذي تحدَّثْنا عنه، وهو أن الله تعالى يُحاسِبُ على الأحْوالِ، لا على الكثْرَةِ والقِلَّةِ المُطْلَقةِ؛ فقد أخْبَرَ عن رجُلٍ بأنه دخَلَ الجنة بإعْلَانِ الإيمانِ والدَّعْوَةِ إليه مُجَرَّدًا من أيِّ عمَلٍ آخر، ومعْنَى ذلك أن ما جاء به هو ثقيلٌ في حكْمِ الشَّرْعِ، لأنه دليلٌ على التقْوَى الواجِبةِ عليه في ذلك المَقامِ؛ وذلك في قصةِ أصْحابِ القرْيَةِ، إذ قال الله تعالى:{ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ. وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ. أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ. إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ. إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ. قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ. بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ}[يس/20– 27]. وشَهِد الرسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لعَمْرِو بْنَ أُقَيْشٍ بالجنة، وليس له من العمَلِ إلا أنه آمنَ، ثم قُتِلَ شهِيدًا، فدَلَّ ذلك على مثلِ ما دلَّ عليه حالُ صاحِبه، وذلك أنه " كَانَ لَهُ رِبًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَرِهَ أَنْ يُسْلِمَ حَتَّى يَأْخُذَهُ، فَجَاءَ يَوْم أُحُدٍ، فَقَالَ: أَيْنَ بَنُو عَمِّي؟ قَالُوا: بِأُحُدٍ... فَلَبِسَ لَأْمَتَهُ، وَرَكِبَ فَرَسَهُ، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَهُمْ؛ فَلَمَّا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ، قَالُوا: إِلَيْكَ عَنَّا يَا عَمْرُو، قَالَ: إِنِّي قَدْ آمَنْتُ، فَقَاتَلَ حَتَّى جُرِحَ، فَحُمِلَ إِلَى أَهْلِهِ جَرِيحًا، فَجَاءَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، فَقَالَ لِأُخْتِهِ: سَلِيهِ حَمِيَّةً لِقَوْمِكَ، أَوْ غَضَبًا لَهُمْ، أَمْ غَضَبًا لِلَّهِ ؟ فَقَالَ: بَلْ غَضَبًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، فَمَاتَ؛ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَا صَلَّى لِلَّهِ صَلَاةً"[1].

ومعْنَى هذا أن أصْلَ معْنَى الثِّقَل المقْصُودِ في الآيةِ هو ما يدْخُلُ به المُكلَّفُ الجنَّةَ، ولا علاقة لهذا بكثْرَة العملِ، بل قد يَحْصُلُ بعمَلٍ واحِدٍ، مع التَّصْديقِ، كما رأيْنَا، أو بالإيمَانِ مُجرَّدًا، أو بالتَّوْبَةِ المَرْضيَّةِ مُجَرَّدةً، كما يدُلُّ على ذلك قصَّةُ قاتِلِ المائة، حيثُ لا عمَلَ له البتَّة، بل كلُّ أعْمالِه أعْمالُ سوْءٍ إلا التَّوْبَةُ. كما يثْبُتُ هذا المعْنَى بالإيمَانِ والطاعَةِ لله تعالى في الأمْرِ والنهْيِ في وقْتِ وُجُوبِ الطاعة، مع استِمْرَارِ هذه الحالِ، إنْ عاشَ المُكلَّفُ، ودون حاجةٍ إلى كَثْرَةِ الصَّلاةِ والحجِّ والصَّدقَةِ؛ كما في قصةِ الأعرابِيِّ، حيثُ جاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ، إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: تَعْبُدُ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَزِيدُ عَلَى

[1]– سنن أبي داود– ح 2175

هَذَا شَيْئًا أَبَدًا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ؛ فَلَمَّا وَلَّى، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا"[1].

وبناءً على الأصْلِ نفْسِه، فإن أعْمالَ المُكلَّفِ قد تكُونُ كثيرَةً في العدَدِ، حسَنَةً في النوْعِ، وقد يسْتَمِرُّ عليها مُدَّةً مدِيدَةً من حياتِه، ولكنَّها تكونُ خفِيفَةً في المِيزَانِ في حالِ أنْ أبْطلَها بالكُفْرِ أو بالمعْصيَّةِ الكبيرَةِ. وهذا أصْلٌ في الدِّينِ، تدُلُّ عليه الكثيرُ من النُّصُوصِ، فإن الله تعالى قد علَّم المُؤْمِنِينَ قاعِدَةَ إبْطالِ عمَلٍ واحِدٍ من المعاصي لكُلِّ الأعْمالِ تعْلِيمًا مُحْكَمًا في قوْلِه:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ}[محمد/33]، وأعْطى مِثالا على ذلك حين نَهَاهُم عن رفْعِ أصْواتِهم عند الرسولِ الكريم، فقال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ}[الحجرات/2]. وأخْبَرَ الله تعالى أن عَمَلَ الإنسانِ المُؤْمِنِ كلَّه يبْطُلُ بأذَاه للمُحْتاجِين في الصدَقةِ، وشبَّه حالَه بالكافِرِ، فقال:{ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ }[البقرة/261– 264].

وتشْهَدُ السنَّةُ الشَّرِيفَةُ على مِثْلِ ما قعَّدَ له القُرْآنُ الكَرِيمُ في مسْألة مَرْجِعِ التعَرُّفِ على مُحدِّداتِ ثِقَلِ الموازين وخِفَّتِها، إذ أخْبَرَ الرسولُ الكريمُ، مثلا، عن إحْباطِ المعْصيَّةِ الواحدةِ للعمَلِ كلِّه مهْمَا كانت كثْرَتُه، فدَلَّ ذلك على ما قلناه من أن مرْجِعَ الثوَابِ والعِقَابِ هو حالُ المكلَّفِ حين الوُرُودِ على الله تعالى، لا كَثْرةَ العملِ أو قلَّتِه، إذ قال: " إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ، الْبُرْهَةَ مِنْ عُمُرِهِ، بِالْعَمَلِ الَّذِي لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ، فَعَمِلَ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، فَمَاتَ، فَدَخَلَ النَّارَ. وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ، الْبُرْهَةَ مِنْ عُمُرِهِ، بِالْعَمَلِ الَّذِي لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ النَّارَ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ، فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ"[2].

---

[1]– صحيح مسلم– ح 16

[2]– مسند أحمد– ح 13199. وهو في صحيح مسلم– ح 4791

ووَرَد في كثيرٍ من الأحاديثِ أمْثِلَةٌ عن القاعِدَةِ المذْكُورَةِ، فقد سبقَ، مثلا، أنْ رأيْنا الرسُولَ الكريمَ يَشْهَدُ على الرجُلِ الذي خرَجَ معه للجِهاد بأنه من أهْلِ النارِ، لأنه لم يَصْبِرْ على جِراحاتِه، فقتَل نفْسَه. وقد أوْضحْنا حينها، بعَدَدٍ من الأدِلة، أن الرجُل ما كان كافِرًا ولا منافِقًا كما تأوَّلَ ذلك المُرْجِئَةُ؛ ومنها أن الرسُولَ الكَرِيمَ ما وصفه بذلك، بل وَصَفَهُ بالفُجُورِ. ورُوِيَتْ عنه شهادَتُه على التَّارِكِ لإكْرامِ والِديْه، أو الذي يُؤْذِيهما، بالنار، فقال:" مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ، أَوْ أَحَدَهُمَا، فَدَخَلَ النَّارَ؛ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ"[1]، وهو الحُكْمُ الذي شهِدَ به لهِجْرانِ المُسْلِمِ للمُسْلِمِ، إذ قال:" لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَمَنْ هَجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَمَاتَ؛ دَخَلَ النَّارَ"[2]، وقال في المرْأَةِ التي حبَسَتْ قِطَّةً:" دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ"[3]. ولا يهُمُّ في كلِّ هذه الحالاتِ أنْ كان الذين شهِدَ عليهم الرسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ قلِيلِي البرِّ أو من المُكْثِرين، إذ أنه علَّقَ دُخُولَ النارِ بعمَلٍ واحدٍ من المعاصي؛ فإنْ احْتَاجَ أحدٌ، بعد هذا، إلى دليلٍ على خفَّةِ موازينِ الفاسِقِ بِمَعْصيَّةٍ واحِدةٍ مع كَثْرَةِ عمَلِه الخيْرِ، فقد رُوِيَ أن رجُلا أخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم عن كَثْرَةِ إحْسانِ امْرَأةٍ، إلا أنَّها كانت تُؤْذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا – أي أنها كنت سليطَةَ اللِّسَانِ– فقال:" هِيَ فِي النَّارِ"[4].

وللعِلْم، فإن النار التي توعَّدَ بها الرَّسُولُ الكريمُ الفُسَّاقَ في هذه الأحاديث، وفي الأحاديثِ التي تُشْبِهُها في السِّياقِ هي نارُ الخُلودِ، لأن نارَ المشْهَدِ لا يخْتَصُّ بها أحدٌ، بل هي للمُكَلَّفين جميعا، فليس في الترْهِيب بها وعيدٌ، وليس في دُخولِها حرَجٌ، لأنها كُتِبَتْ لعلَلٍ أخرى ذكَرْنَا ما أدرَكْناه منها فيما سبَقَ، ولذلك يَخْرُج منها بعضُ الناس، وهم الصَّالِحون.

وإذا كان لنا من نصِيحةٍ هنا، مع أن هذا الكتابَ كلَّه نصِيحةٌ، فهي أن على المُؤْمِنِ الفطِنِ أنْ يهْتَمَّ، أوَّلا، اهْتِماما تامًّا، بتحْصيلِ الحالِ التي يتحقَّقُ به أصْلُ ثِقَلِ موازِينِه، وذلك لا يكونُ إلا بأنْ يَضْمَنَ لنفْسِه مكانًا في زُمْرَةِ الأتْقِياءِ؛ لأن ذلك هو مِفْتاحُ الخُلودِ في الجنة. وشرُوطُ ذلك هي التَّصْديقُ اليقِينِيُّ وأداءُ الفرائِضِ كلِّها والكفُّ عن الكبائِرِ كلِّها، والتَّوْبةُ منها توْبَةً نصُوحًا، إنْ حدثَ العِصْيانُ للأمْرِ والنهْيِ. أمَّا ما نراه من اهتِمام بعضِ المُسْلِمِينَ بكثرة الصَّلاة النّافِلةِ والحجِّ

[1]– مسند أحمد– ح 18255

[2]– سنن أبي داود– ح 4268

[3]– صحيح البخاري– ح 3071

[4]– مسند أحمد– ح 9298

التطَوُّعِ والعُمْرةِ والصَّدَقةِ، مع الإقْدامِ على الكبائِرِ، فهذا من فِعْلِ المُغفَّلين والطمَّاعِين والجاهِلين الذين وقَعَ التعْليمُ الإرْجَائِيُّ للإِسْلَامِ على ما تَتعشَّقُه أنفُسُهم من طاعة الأهْواءِ، فترى الواحِدَ منهم يطْلُبُ عُلُومَ الدِّينِ حتى يُصْبِحَ من البارِزِين فيها، ثم تأْتِي اللحظةُ التي يجِبُ أنْ يقولَ فيها كلِمَةَ الحقِّ، فيَنْطِقَ بالكلِمَة التي تُدْخِلُه النارَ خالِدا فيها، وقد كان بإمْكانِه لو كان عالِمًا حقًّا، لا مُرْجِئًا، ومُؤْمِنًا حقًّا، لا كذَّابًا أنْ يشْهَدَ بالحقِّ، أو أنْ يصْمُتَ إنْ كان الصمْتُ مشْرُوعًا. ومثل هذا شهادةُ الزُّورِ والافْتِراءُ والنَّمِيمَةُ والغيْبَةُ. ويدُلُّ على كلِّ هذا وغيْرِه قوْلُ الرسُولِ الكريمِ:" إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ؛ وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ"[1]. وهو، إنْ هَوَى فيها، فلَنْ يَخْرُجَ منها أبدًا.

وقِسْ على هذا حالُ المكْثِرِ من النوافِلِ وهو لا يُسلِّمُ على جارِه، ولا يسْألُ عن حالِه، ولا يهْتَمُّ بما يُصْلِحُ حياتَه، أو يُقِيمُها إنْ كان جارُه فقِيرًا أو مرِيضًا أو عاجِزًا، بل قد يكونُ يُؤْذِيه؛ مع العِلْمِ أنه لو اهْتَمَّ بتَحْصِيل حالِ التقْوَى أوَّلا، لعلِمَ وعمِلَ بِمُقتَضى أن امْرأةً دخَلَتْ النارَ في أذَى جيرانِها، وأن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ"[2]، وقال:" لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ"[3]. وقِسْ على هذا الذي لا يقُومُ، كما يَجِبُ القِيامُ، بواجِباتِ وظِيفتِه أو عمَلِه تامَّةً، إنْ كان أستاذًا أو طبيبًا أو بنَّاءً أوساعِيَ بريدٍ أو نَجَّارا أو فلاَّحًا أو تاجِرًا، بحيْثُ لا يردُّهُ عن ذلك شيْءٌ إلا العجْزُ المُتيَقَّنُ؛ فيكونُ مُرتَّبُه أو دخْلُه حرَامًا كلُّه... ومن المعْلُوم أن المُجْتَمَعَ الفاضِلَ لا يتأسَّسُ على كَثْرَةِ الصّلاة، بل على عدَمِ تضْييعِ شيْءٍ من الفرائِضِ مع شُيوعِ الصِّدْقِ التَّام لأفْرَادِه في مُعامَلاتِهم، وهي فرائِضُ في الدِّينِ، على عكْسِ ما شاعَ من ظُنونٍ زيَّنتْها أماني عفْوِ الله تعالى وشَفَاعَةَ رسُولِه التي أفْسَدَ بها المُرْجِئَةُ حياةَ المُسْلِمِينَ وآخِرَتَهم.

2-4- المطلب الرابع: بيان الشَّرْعِ لتأثير كَثرة العمل وقِلَّته في الجزاء

سنَنْصرِفُ فيما يلي إلى بيان الدوْرِ الحقيقيِّ الذي تُؤَثِّرُ به كَثْرَةُ أعمالِ البِرِّ أو قلَّتُها وكَثْرَةُ أعمالِ الشرِّ أو قلَّتُها على مصيرِ المُكَلَّفين؛ وهو تَحْدِيدُ منازِلهم، أي درَجاتِهم ودرَكاتِهم، في الجنة أو

[1]- صحيح البخاري- ح 5997

[2]- صحيح البخاري- ح 5557

[3]- صحيح البخاري- ح 12

النار، بعد أن يكُونُوا قد اسْتَحَقُّوا هذه أو تلك بأحْوالِهم، حيثُ يكُون الموْصُوفُونَ بالتقْوَى من أهلِ الثوابِ الدائِمِ، ويكون الكُفَّارُ والفُسَّاقُ من أهل العِقابِ الدَّائِمِ. وهذا هو سرُّ ترْغيبِ الله تعالى- بعد الحضّ على الحِرْصِ على استِحْقاقِ مرْتَبَةِ التقْوَى- في المُسَارَعةِ في الخيْراتِ، والتَّنْفِيرِ من الصغائرِ. وليْسَ هذا هو سرُّ التحْذيرِ من الكبائِرِ، بل سبَبُ ذلك هو أنه أساسُ وُجُودِ حالِ الكفْرِ أو الفُسُوقِ، الذي يَسْتَحِقُّ المُكلَّفُ بأيّ واحدٍ منهما الخُلودَ في النارِ، ثمَّ تَحْدِيد درْكِه فيها، بعد ذلك، بكَثْرَةِ عمَلِ الخيْرِ والشرّ أو قلَّتِهما.

ولأجْلِ هذا اهْتَمَّ القُرْآنُ الكَرِيمُ ببيانِ إحْصاءِ الله تعالى على المكلَّفِين أعْمَالَهم كلَّها، كما قال:{ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}[المجادلة/6]،

حيْثُ يُدَوِّنُ الملائِكةُ عليهم السَّلامُ كلَّ ما يَصْدُر عن كلّ أحدٍ من قوْلٍ أو عمَلٍ، كما قال:{ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ. كِرَامًا كَاتِبِينَ. يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ}[الانفطار/10- 12]، وقال:{ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ}[الزخرف/80]، وقال:{إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ. مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ}[ق/17، 18]؛ حيْثُ تُجْمَعُ في كتابٍ واحِدٍ، كما قال الله تعالى:{ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}[يونس/61]، وقال:{ وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا}[الكهف/47].

ويبْدَأ حِسابُ الناس بناءً على عرْضِ هذه الأعْمالِ، على حسَبِ الأمَمِ التي ينْتَمُون إليها، أُمَّةً بعد أمَّةٍ، إذ لكُلّ منها رسُولُهَا وشَرْعُها، كما قال الله تعالى:{ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا}[الإسراء/71]. وتبَعًا لحالِ كلّ أحدٍ، من حيْثُ انْتِماؤُه لزُمْرَة أهل الجنة أو لزُمْرَةِ أهل النار، وحَسَبَ درَجَتِه في أيّ منهما، تُوَزَّعُ الكتُبُ الخاصَّةُ على كلّ أحدٍ من أهْلِهما، فيَتناوَلُ السُّعَداءُ كُتبَهم بأيْمانِهم، وهي علامَةُ الفَلاحُ، كما قال:{ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ. فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا. وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا}[الانشقاق/7-9]، وقال:{ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ. إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ. فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ }[الحاقة/19- 21]. وأما الأشْقِياءُ فيتناولُون كتُبَهُم بشَمائِلِهم، وهي علامةُ

الخُسْرانِ، كما قال: {وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَه. وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ }[الحاقة/25، 26].

2-5- المطلب الخامس: المقاصِدُ الإلَهِيَّة من وقائِع الحساب

قد يظنُّ ظانٌّ أنه كان من المُمْكِنُ أنْ يتِمَّ أمْرُ الحِسابِ على غيرِ هذا الوَجْهِ، فَيُسَاقُ أهلُ الجنة إليها مباشَرَةً، ويُسَاقُ أهلُ النار إليها مباشَرَةً. والحقِيقَةُ أن للعرْضِ بالشَّكْلِ الذي يتمُّ به عِلَلًا قد أدْرَكْنا منها ما أدْرَكْناه كما بيَّنا فيما سبق؛ كما أن للحِسَابِ بهذه الطريقةِ عِلَلًا أرادَها الله تعالى، لأنه غيرُ مُحْتاجٍ إلى الملائِكَةِ عليهم السَّلامُ، ولا إلى تَسْجيلِ شيْءٍ في كتابٍ، إذ عِلْمُه قد أحاط بكلِّ شيءٍ، كما قال:{ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآَخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ. يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ}[سبأ/1، 2]، وقال:{ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}[ق/16]. وهو، تعالى، تامٌّ لا يلْحَقُه شيءٌ من النقْصِ، ومنه الخطأُ والنسْيانُ، كما قال:{ قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى}[طه/52].

ومعْنَى هذا أنه يجِبُ علينا أنْ نبْحثَ عن تفْسيرِ الأمْرِ بشيءٍ آخرَ لا علاقةَ له بصِفَةِ العِلْمِ الإلَهِيّ. ومن ذلك أنه أراد أنْ يُظهِرَ للخلْقِ مِصْدَاقَ ما وعدَ به من ثوابٍ وعِقابٍ، الأمْرُ الذي يدلُّ على أن من صِفاتِ فعْلِه الوفاءُ، أو عدَمُ الخُلْفِ في الجزاءِ حسَبَ عِبارَةِ المعتزلةِ. وقد وردَ هذا المعْنَى صريحًا في قوْلِه تعالى في جزاءِ الأتْقِياءِ:{ لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ}[الزمر/20]، كما هو صَريحٌ في وعيدِه لأهلِ النار، فقال:{ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ}[الحج/47].

ووُرُودُ هذا في الكتابِ العزِيزِ مُحْكَمًا، إذ ليْسَ فيه شيءٌ من اللَّبْسِ، مُصَرَّحًا به، إذ صوَّرَ لنا واقِعةً مُسْتَقْبَلِيَّةً، داخِلٌ في ما يُسمَّى بالتّرْغِيبِ والتّرْهِيبِ. وهو ليْسَ فضْلةً من فضْلاتِ الدّينِ كما يُفْهمُ ذلك من تنْظِيرَاتِ المُرْجِئَةِ، بل هو من العلاماتِ الواضِحة على رحْمَةِ الله تعالى بالمُكَلَّفين، إذ هو، تعالى، قد نبَّه بهذه الطريقةِ إلى وُجُوبِ استِبْعادِهم لِما قد يخْطُرُ بأذْهانِهم من أن الجزاء يتوقَّفُ على شيْءٍ آخرَ غيْر ما اكْتَسَبُوه في حياتِهم من أعمالٍ، أيْ الاستِحْقاق، كما قال:{ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ}[الزمر/70]. وليْسَ بيانُ الرحْمَةِ هو مُنْتَهَى

غرَضِ الله تعالى بهذا المنهجِ الحكِيمِ، إذْ تلكَ من الدلائلِ على سِمَاتِ العلَّةِ الفاعِلةِ، بل الغرَضُ هو التوَصُّلُ إلى العلَّةِ الغائيَّةُ، وهي الحضُّ على قيام المُكلَّفين بواجِباتِ العُبوديَّةِ، وقد صرَّحَ بهذا مرَّاتٍ، كما في قولِه تعالى:{ لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ}[الزمر/16].

ومن المقاصِدِ الجليلة لوقائع الحِسابِ أنْ يعْلمَ كلُّ مُكلَّفٍ أنه قد حصَّلَ ما جناه، أيْ اكْتَسَبهُ. وكلُّ ذلك مُسَجَّلٌ في كتابِه، بحيْثُ يقْرَأُه كلُّ أحدٍ، كما قال الله تعالى:{ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا. اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا. مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا}[الإسراء/14، 15]. فإنْ أنْكَرَ أحدٌ من أهلِ الشِّمالِ شيْئًا من ذلك فإن الشُّهُودَ من الملائِكَةِ عليهم السَّلامُ مَوْجُودُون، إذ قال الله تعالى:{ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيد}[ق/21]، ثمَّ نطَقَتْ جوارِحُه بالحقِّ، كما قال:{ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ}[النور/24، 25].

وفي ذلك الموْقِفِ يَتمُّ استِخْلاصُ حقِّ كلِّ أحدٍ من كلِّ أحدٍ، حيثُ يأخُذُ كلُّ صاحِبِ مظْلَمَةٍ من ظالِمِه ما يُقابِله في عِلْمِ الله تعالى من حَسَناتِه، أو يَطْرَحُ عليه من سيِّئاتِه، إذ قال الرسُولُ الكَرِيمُ:" مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ، مِنْ عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ، الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ؛ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ"[1]. وكما قال:" أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ ؟ قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا، مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ؛ فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي، يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا؛ فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ"[2]. وقال:" إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ

[1]- صحيح البخاري- ح 2269

[2]- صحيح مسلم- ح 4678

بَعْضٍ، فَأَقْضِيَ لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ النَّارِ"[1].

وإنْ كان في كلُّ هذا علامَةٌ على عدْلِ الله تعالى المطْلَقِ، فإنَّ أبرزَ أدِلَّتِه شُمُولُ الاقْتِصاصِ للكائِناتِ التي يعْلمُ كلُّ أحدٍ أنها غيرُ مَعْنيَّةٍ بالثوَابِ والعِقابِ، حيْثُ أخْبَرَ الرسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك في قوْلِه:" لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الجَلْحَاءِ مِنْ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ"[2]. وبهذا يتأكد أن الله تعالى لا يأخُذُ أحدًا بذنْبِ أحَدٍ، كما لا يُثيبُ أو يُعاقِبُ أحدًا إلا بكَسْبِه، كما قال:{ وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ. وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ}[الزمر/69، 70]، وقال: { ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ}[الأنفال/51]، وقال:{ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}[هود/111].

ولهذه الأسباب لا تجِدُ في كتابِ الله تعالى دليلا واحِدا على الجزاءِ الاعْتِبَاطيِّ الذي يقولُ به المُرْجِئَةُ، حيْثُ يُمْكِنُ عند بعضِهم، ويقَعُ حسبَ ما دوَّنَه بعْضُهم في كُتُبِهم، وتدَاوَلُوه بينهم، أنْ يُجازِي الله مَنْ قلَّ فِعْلُ الخيْرِ منه بأكْثَرَ مِمَّا يُجازِي المُجْتَهِدين؛ حيْثُ قال الباقِلَّانِيُّ، مثلا، عند مناقَشَتِه لمانِعِي النبُوَّةِ لاعْتِقادِهم أن في اصْطِفاءِ الله تعالى للأنْبياءِ ظُلْمًا لبَقِيَّةِ البشَرِ، إذ لم يَجْعَلْهم هم أيْضًا أنْبياءَ :" فإن قالوا: لو حسُنَ من الله ما قلْتُم لَحَسُنَ من الله أنْ يَشْكُرَ ويُثْنِيَ على منْ لم يعْمَلْ شيئا، أو من قلَّ فِعْلُ البِرِّ منه، بأكْثَرَ مِمَّا يَشْكُرُ ويُثْنِي على العامِلِ الزَّاهِدِ المُجْتَهِدِ. قيل لهم:... التفَضُّلُ على مَنْ لم يعْمَلْ، أو على مَنْ عمِلَ أقَلَّ من عمَلِ غيْرِه، بأكْثَرَ من التفَضُّلِ على العامِلِ، إنْعَامٌ وإحْسَانٌ. وليس ذلك بقَبِيحٍ"[3]. وقُبْحُ هذا، على عكْسِ ما يدَّعِيه هذا الرجُلُ وإخْوانُه، جلِيٌّ، وبُطْلانُه واضِحٌ؛ إذ هو وصْفٌ لله تعالى بالظُّلْمِ. وهو، إضافةً إلى هذا، كفيلٌ في حالِ صحَّتِه، وهو غيرُ صحِيحٍ، بإبْطالِ الغرَضِ الإلَهِيِّ من بناءِ الجزاءِ على الاستِحْقاقِ، كما أنه يَجْعَلُ ترْغِيبَه في فِعْلِ الخيْراتِ وترْهيبَه من المعاصِي دون مَعْنَى.

وعلى العكْسِ من هذه الأفْكارِ، فإنك تجِدُ في الكثيرِ من الآياتِ نصًّا على تَمايُزِ درَجَاتِ المُكلَّفين ودرَكاتِهم، وأن ذلك حاصِلٌ لهم بالاستِحْقَاقِ بالأعْمَالِ، حيْثُ تثْقُلُ موَازِينُ الصالِحين،

[1]– صحيح البخاري– ح 1205

[2]– صحيح مسلم– ح 4679

[3]– تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل– ص 128، 129

بعد ثُبُوتِ حالِ التقْوَى، بكَثْرَةِ حسَناتِهم، وتَخِفُّ موَازينُ بعْضِهم بقِلَّتِها، وتثْقُلُ موازِينُ الطالِحِينَ، بعد ثُبوتِ حال الكُفْرِ أو الفُسُوقِ، بالسيِّئاتِ، وتَخِفُّ موازِينُ بعْضِهم. ومن الآياتِ التي قعَّدتْ للتفاضُلِ بين المُكَلَّفين في الجزاءِ قوْلُه تعالى:{ انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا}[الإسراء/21]، وقوْلُه:{ أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ. هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ}[آل عمران/162، 163].

وإدْراكُ حقيقةِ التفاضُلِ بين درَجاتِ أهلِ الجنة لا يعْلَمُه إلا الله تعالى، لكننا نعْلَمُ، مثلا، من الإخْبارِ بأن الأتْقِياءَ ينْقَسِمُون إلى سابِقين وأهْلِ يَمِينٍ، ومن قوْلِه تعالى:{ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى. وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَا. جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى}[طه/74-76].

بأن التفاضُلَ كائِنٌ، وأنه مؤَسَّسٌ على الكسْبِ، حيْثُ ستَجِدُ كل مَجْموعَةٍ ما أعدَّ الله تعالى لها من ثوابٍ كريمٍ، كما قال:{ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}[السجدة/17]. تماما كما نعْلَمُ هذا من قوْلِ الرسُولِ الكرِيمِ للرُّبيْع بنْتِ النَّضْرِ، وقد أُصِيبَ ابنُها حارثَةُ يوم بدْرٍ، فتُكِلَتْ :" أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ ؟ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ"[1]، ومن قوْلِه:" مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا؛ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نُبَشِّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، أُرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ"[2].

وهو الاخْتِلافُ الذي نَجِدُه بين درَكَاتِ أهلِ النار، حيثُ أخْبَرَ اللهُ تعالى بهذه الحقيقةَ في قوْلِه:{ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ}[الأنعام/132]، كما أخْبَر بأن أساسَ هذا التمايُزَ هو كَثْرَةُ أو قلَّةُ ما اكْتَسَبُوه، فقال:{ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ}[الأحقاف/19]. وعلى هذا، اسْتَحَقَّ أهلُ الإجْرَامِ أدْنى النارِ منْزِلة وأشدّها عذابًا، فقال،

[1]- صحيح البخاري- ح 3683

[2]- صحيح البخاري- ح 2581

مثلا:{ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا}[النساء/145]، وقال:{ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُون}[النحل/88].

ويتأكَّد هذا عندما نرى أَهْلَ التقْوَى يُسَاقُون إلى الجنةِ في مَجْموعاتٍ، لا في مَجْموعَةٍ واحِدةٍ، إذ قال الله تعالى:{ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِين }[الزمر/73]، وكذلك أَهْلُ النار، إذ قال تعالى:{ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ. قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ}[الزمر/71، 72].

وعلى هذا، فإن مِثْقالَ الحبَّةِ من خردلٍ من الخَيْرِ الذي جعَلَهُ المُرْجِئَةُ سبَبًا لدُخُولِ الفُسَّاقِ الجنةَ، وتَمَحُّكُهم في ذلك بقولِ الله تعالى:{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ}، لا يُحَقِّقُ هذا الغرَضَ المزْعُومَ؛ لأن حُجَّتَهم في ذلك، وهي أن صاحِبَه لا ينْتَفِعُ به شيْئًا إنْ قلْنَا بأنه من أَهْلِ النار، غيرُ صحيحٍ؛ لأن الله تعالى، كما أوْضَحْنَا، لنْ يُضيّعَ على أيّ عامِلٍ أجْرَ عملِه، ومنهم صاحِبُ هذه الحبَّةِ، بل سيُجازِيه؛ ولكنه لن يدْخُلَ بها الجنة، بل يُخفَّفُ بها عنه من العذابِ على قدْرِها في عِلْمِ الله تعالى؛ تماما كما يَجْعَلُ درْكَ مَن كثُرَتْ منه أعْمَالُ الخيْرِ من الفُسَّاقِ أعْلَى من غيْرِه. بل أكبَرُ من هذا، فإن الله تعالى، كما أثْبَتْنَا ذلك فيما سبق، لنْ يُضيّعَ على الكُفَّارِ أنفُسِهم أجْرَ ما عمِلُوه من خيْرٍ، بل سيُجازِيهم به بأنْ يُخَفِّفَ عنهم من العذابِ بقدْرِه؛ فإن كان كثيرًا، فبِأَنْ يُجْعَلَ درْكُهُم في النارِ أعْلى من درْكِ غيرِهم من الكافِرين الذين قلَّ، أو انعَدَمَ، فِعْلُ الخيْرِ منهم. ويدلُّ على هذا دلالةً مُحْكَمَةً قوْلُه تعالى:{ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ}[الأنبياء/47]

وقد سبقَ أنْ قرَّرْنا هذا الأصْلَ في فصْلٍ سابِقٍ، ولذلك سنكتَفِي هنا بشهادةِ رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه، إذْ وَرَدَ، عن أبي سعيدٍ، أنه ذُكِرَ عِنْده عَمُّه أَبُو طَالِب، وما قدَّمه للدَّعْوَةِ من دعْمٍ، فَقَالَ:" لَعَلَّهُ تَنْفَعهُ شَفَاعَتِي يَوْم الْقِيَامَة، فَيُحْمَل فِي ضَحْضَاح مِنْ النَّار يَبْلُغ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغه"[1]. كما وردَ، عَنْ الْعَبَّاس بْن عَبْد الْمُطَّلِب، المعْنَى نفْسُه، إذ قَالَ: " يَا

[1]- صحيح البخاري- ح 3596

رَسُول اللَّه هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِب بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطك وَيَغْضَبُ لَك، قَالَ: نَعَمْ، هُوَ فِي ضَحْضَاح مِنْ نَار، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْك الْأَسْفَل مِنْ النَّار "[1].

2-6- المطلب السادس: حقيقة شفاعة الرسُول الكريمِ لعَمِّهِ أبي طالبٍ

ما دُمْنا قد أثْرْنا قضِيَّةَ شفاعَةِ الرسُولِ الكرِيمِ لعمِّه أبي طالِبٍ، فلا بُدَّ من تَحْقِيقِها، إذ كانت مِمَّا اعْتَمَدَ عليها المُرْجِئَةُ في إثْباتِ فِكْرَةِ الشَّفَاعَةِ للفُسَّاقِ. ووَجْهُ استِدْلالِهم أن ثُبوتَ الشَّفاعَةِ للمُشْرِكِ تَجْعَلُ شفاعَتَه، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، للفُسَّاقِ ثابتَةً، إذ الفاسِقُ أوْلَى، لأنه مؤْمِنٌ.

والحقيقَةُ أن في هذه الشَّفاعَةِ دلِيلا على الأصْلِ الذي قرَّرْناه، أيْ انْتِفاعِ كُلِّ المُكَلَّفين بكلِّ ما اجْتَرحُوه من خيْرٍ أو شرٍّ مهْمَا كانوا مُؤْمِنِينَ أو كافِرين، أتْقِياءَ أو فُجَّارًا. ومعنى هذا أن الانْتِفاعَ الذي وقعَ ليْسَ هو شيْئًا خاصًّا بأبي طالِبٍ، بل هو نفْعٌ يسْتَفِيدُ منه كلُّ أحدٍ. وحُصُولُ التخْفِيفِ بعْد الشفاعةِ لا ينقُضُ ذلك، إذ كلُّ ما يتحقَّقُ للعِبادِ، مهما كانوا، من نفْعٍ فإنه إنَّما يَحْصُلُ بالشَّفَاعَةِ، بعد الاستِحْقَاقِ. وقد أوْضَحْنا علَّةَ ذلك فيما سبقَ مِمَّا يُغْنينا عن إعادتِه، إنَّما الذي يَجِبُ بيانُه، هنا، هو أن نعْلمَ بأن قوْلَ المُرْجِئَةِ بأن ذلك حاصِلٌ بالشَّفاعَةِ الشَّخْصِيَّةِ، كما هو في تعْلِيقِ عبد العزيز بن باز على شرْحِ عبد الرحمان السّعْدِي للعقِيدَةِ الواسِطِيَّة لابْنِ تيمية، حيْثُ قال:" شفاعتُه صلَّى الله عليه وسلَّمَ في تَخْفِيفِ العذابِ عن عمِّه أبي طالِبٍ حتى جُعِلَ في ضحْضاحٍ من النار، وهذه الشفاعَةُ خاصة بالنبِيّ وبأبِي طالِبٍ، عمِّه. وأما سِواهُ من الكُفَّارِ، فلا شفاعَةَ فيهم، لقَوْلِه تعالى:{ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِين}"[2]، هو مُجَرَّدُ زعْمٍ، ناشئٍ عن جهْلٍ بالنُّصُوصِ التي تَجْعَلُ كلَّ مُكَلَّفٍ، بما فيهم الكُفَّارُ يسْتَفِيدُ من العملِ الخيِّر الذي قدَّمَه، وليس قوْلُه تعالى:{ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِين} بناقِضٍ لهذه القاعِدَةِ، ولا هو مِمَّا يصِحُّ الاستِشْهاد به على ما أراده ابْنُ باز؛ إذ الآية ليْسَتْ – كما سبقَ البيانُ- في نفْيِ انْتِفاعِ الكُفَّارِ بالشَّفَاعَةِ، وبالتالي انتِفاعُ الفُسَّاقِ بها كما ذهَبَ إلى ذلك هذا المرجِئُ؛ إنما هي في نفْيِ الشُّرَكاءِ، وبالتالي انتِفاءُ الشَّفاعَةِ نفْسِها، وليْسَ الانْتِفاعُ.

[1] صحيح البخاري- ح 3594

[2]- التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة- هامش ص 76

3- المبحث الثالث: الشفاعة للأتقِياء وعقيدة الولاء والبَرَاء

3-1- المطلب الأول: حاكِمُ الشفاعة هو الوِلاية في الله

مِمَّا يَجْدُرُ التنْبِيهُ إليه أن مثل هذه الفِكْرَةِ الإرجائيَّةِ التي ذكرْناها في آخِرِ المبحثِ السابِقِ، والتي بَنَى عليها ابنُ باز، وغيْرُه، فهْمَهُم للشَّفاعَةِ لأبي طالِبٍ ليْسَتْ وليدةَ الجهْلِ بالنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ فقط، بل هي نشَأتْ عن جهْل بِمَاهيَّةِ الشَّفاعَةِ نفْسِها، إذ ظنَّ المُرْجِئَةُ أنها فِعْلٌ إنْسَانِيٌّ، يتأسَّسُ على العلاقَاتِ الشَّخْصِيَّةِ، من انْتِماءٍ إلى أُسْرَة أو جِهةٍ أو عِرْقٍ أو حزْبٍ أو مصْلَحةٍ... بينما هذه خَصِيصَةُ شفاعاتِ الدُّنْيا؛ أما الشَّفاعَةُ في الدِّين فتَقُومُ على شيْءٍ واحِدٍ، لا شيْءَ معه البتةَ، وهو الأخُوَّةُ في الله التي تنْشَأُ عنها الحقِيقَةُ الدِّينِيَّةُ المُسمَّاة "بالوِلايةِ"؛ والتي ضابِطُها الوَحِيدُ هو الأخُوَّةُ في التَّقْوَى، كما قال تعالى:{ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}[التوبة/71]

ومن الواضِحِ للعارِفِ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ أن الوِلايَةَ في الدِّينِ والبرَاءَةَ فيه أصْلٌ عظِيمٌ، يقومُ عليه الإيمَانُ نفْسُه، كما يتَأسَّسُ عليه بناءُ المُجْتمَعِ المُسْلِمِ، ومصْلَحَةُ حِفْظِ الدِّينِ ونشْرِه. وعلى هذا، فإن شفاعةَ الأتْقِياءِ لبعْضِهم البعْضِ هي فِعْلٌ دِينِيٌّ خالِصٌ، إذ هي تفْصِيلٌ، أو نتيجةٌ لاشْتِراكِ الأتْقِياءِ في اليقِينِ بالحقائِقِ نفْسِها، وليس لها أيُّ علاقةٍ بمصالِحِ الدُّنْيَا الخالِصَةِ. ولهذا السببِ تَجِدُ القُرْآنَ الكَرِيمَ يُخْبِرُ عن حقائِق الشَّفاعَةِ، فيَجْعَلُ الشَّافِعين من الأشْخاصِ الذين يَرْضَاهُم، ويَرْضَى قوْلَهُم، وهم الأتْقِياءُ العالِمُون، مثل المَلائِكةِ والأنْبِياءِ عليهم السَّلَامُ، وغيرِهم مِمَّن نال درَجَة "الشّاهِد" من العُلَماءِ الربّانيّين من أمَّةِ الإسْلَامِ، كما قال تعالى:{ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ }[البقرة/143]، والأتْقِياءُ من الأحْبارِ، كما قال تعالى:{ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}[المائدة /44]. ومِنْ أمثال الحَوَارِيّين في النَّصَارَى، حيثُ قال:{ رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِين}[آل عمران/53]. تمامًا كما حَصَرَ المشْفُوعَ فيهم في الذين رَضِيَ عنهم من الأتْقِياءِ.

كما أن قيمة الشَّفاعَةِ لا يكْمُنُ في التأْثيرِ في السُّنَنِ التي جعَلَهَا الله تعالى للجزاءِ بإبْطالِها، ووَضْعِ سُنَنٍ بديلةٍ عنها كما هو مذْهَبُ المُرْجِئَةِ؛ بل هو ما ردَّدْناه مرَّاتٍ كثيرةٍ من أنه تَجْلِيَّةُ حقائِقِ السنَّةِ التي وضَعها الله تعالى للجزَاءِ، وهي الاستِحْقاقُ، كما أنها تَعْبِيرٌ عن العظَمَةِ الإلَهِيَّةِ، بحيث يحتاج كلُّ صاحِبِ ثوابٍ إلى تدخُّلِ الشُّفَعَاءِ. ومِمَّا يدُلُّ على هذا نفْيُ الله تعالى شفاعة كلِّ شَفِيعٍ نفْيًا مُطْلَقًا، فقال:{ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُون}[البقرة/123]، إذ في ذلك تنْبيهٌ إلى انْتِفاءِ شفاعَاتِ الدُّنْيا، كما يدُلُّ على هذا بالأخصِّ أنه نصَّ على أنه مُسْتَأْثِرٌ، لوَحْدِهِ، بها، فقال:{ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُون}[الزمر/44].

وإنْ أراد أحدٌ مثالا يُقرِّبُ له معْنَى ما قلْتُ عن الوِلايةِ، لأنه في مُتناوَلِ كلِّ الأفْهامِ، ويدُلُّه على صحَّتِه في الوقْتِ نفْسِه؛ فلْيَتأمَّلْ في قوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ: تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ"[1]، ويقارِنْ ذلك بقوْلِ حُمَيْد بن ثوْرٍ:

إذا اسْتُنْجِدُوا لَمْ يَسْأَلُوا مَنْ دعَاهُم ... لأيَّةِ حرْبٍ أمْ بأيِّ مكَان[2]

وقولِ الآخر:

قومٌ إذا الشرُّ أبْدَى ناجِذَيْه لهم ... طارُوا إليه زُرَافاتٍ وَوُحْدَانَا

لا يَسْأَلُون أخاهُم حين يَنْدُبُهم ... في النَائِبات على ما قال بُرْهانا[3]

فإن الرسُولَ الكرِيمَ جعلَ نُصْرةَ المُؤْمِنِ للمُؤْمِنِ واجِبًا، وهي نوْعٌ من الشَّفَاعَةِ، إذ الشَّفَاعَةُ نُصْرةٌ ما؛ لكنه منَعَ من نُصْرَتِه ظالِمًا، بل أمرَ المؤْمِنَ بأنْ يسْعَى إلى كفِّ يدِه عن الظلْمِ. ومعْنَى هذا أن الذي يجْمَعُ المُؤْمِنِينَ ليْس مصالِحَ الدُّنْيَا، بل الخُضُوعُ لأوامِرِ الدِّينِ ونوَاهِيه. ولولا صحَّةِ هذا، لأمَرَ الرسُولُ الكريمُ بنُصْرَةِ المؤْمِنِ للمُؤْمِنِ في كل حالٍ، كما وصَفَ ذلك هذان الشاعِران، إذ جعلا سببَ المدْحِ نُصْرَةَ الممْدُوحِين لإخْوانِهم في كلِّ حالٍ، حتى أنهم لا يسْأَلُون طالِبَ النصْرَةِ عن سببِها ومكانِها.

[1]– صحيح البخاري– ح 2264

[2]– المرزوقي– ديوان الحماسة 37/1

[3]– ابن عبد ربه– العقد الفريد 256/1

وبهذا المثالِ يتبيَّن فارِقُ ما بين النُّصْرَةِ لأشْياءِ الدُّنْيا والنُّصْرَةِ لأسْبابِ الدِّينِ، فإن التقِيَّ الذي ينصُرُ أخاه في الدُّنْيا لا ينْصُرُه وهو مُغْمَضُ العيْنَيْن، بل لسببٍ منْصُوصٍ على مشْرُوعيَّتِه؛ كما أن نُصْرتَهُ يومَ القِيامة – إنْ حاز مرْتبةَ السَّهادَةِ– وهي الشَّفَاعَةُ، يَخْضَعُ للمَقاييسِ نفْسِها التي تَحْكُم الولايةَ في الدُّنْيا، وهي الخُضوعُ للدِّينِ، والنصْرَةُ له وفيه، وليْس لأن هناك رابِطًا دنْيَويًّا بينهما.

ويدلُّ تتبُّعُ ما كتب المُرْجِئَةُ في الموْضوعِ أنهم جَهِلوا تمامَ الجهْلِ كلَّ هذا، ولذلك نراهم يزْوَرُّون عن حقائِقِ الشَّفاعَةِ، كما تظْهَرُ في الشُّرُوطِ التي وضَعها الله تعالى لِقَبولِها؛ والتي ترجِعُ كلُّها، إنْ أردْنا الإجْمَالَ، إلى شرْطٍ واحِدٍ، هو ولايةُ الأتْقِياءِ لبعضِهم البعْضِ في العُبوديَّةِ للربِّ عزَّ وجلَّ؛ ويفْتَحُون مجالَها على مِصْراعَيْه، بحيْثُ يشْفَعُ كلُّ أحدٍ لِكلِّ أحدٍ. كما جوَّزُوا، بل قرَّرُوا أن الأسْبابَ الدُّنْيَويَّةِ هي إحْدَى ضوابِطِ ذلك؛ فدلَّ هذا على أنهم قد حسَبُوا، بالفِعْلِ، واعْتَقَدُوا أن الله تعالى مَثِيلًا للبشَر في فِعْلِه، كما اعْتَقَدَ الكَثِيرُون منهم أنه مثيلٌ للبشَرِ في الذّاتِ.

وإن كتُبَ المُرْجِئَةِ مليئةٌ بمِثْلِ هذا، وإنْ أردْتَ مِثالًا عليه، وهو مِثالٌ في الوقْتِ نفْسِه على وضْعِ الحدِيثِ، ودسِّه على السنَّةِ الشَّرِيفَةِ، فاقْرَأْ ما كتَبَ الطَّحَاوِي، حيْثُ قال:" حدَّثنا أحمَدُ بن عِمْرانَ الأخْنَسِيّ، قال: سمِعْتُ أبا بكْرِ بنِ عيَّاشَ، يُحَدِّثُ عن سُلَيْمانَ التيْمِيّ، عن أنسِ بنِ مالك، قال: قال رسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ:" إذا كان يوْمُ القِيامَةِ، جمَعَ الله أهْلَ الجنةِ صُفوفا، وأهْلَ النار صُفوفا؛ فيَنْظُرُ الرجُلُ من صُفوف أهْلِ النارِ إلى الرجُلِ من صُفوف أهْلِ الجنةِ، فيقول: يا فُلانُ،؛ أما تذْكُرُ يوْمَ اصْطَنَعْتُ إليك في الدُّنْيَا معْرُوفًا ؟ فيُقالُ: خُذْ بِيَدِهِ، أدْخِلْهُ الجنَّةَ، بِرَحْمَةَ الله... ". ثمَّ قال:" فكان في هذا الحديثِ أن الشَّفاعَةَ يوْمَ القِيامَةِ قد تكُونُ من ذَوِي المنازِلِ العالِيَّةِ عند الله، وإنْ لمْ يكونوا أنْبِياءَ، لِمَنْ سواهُم من ذَوي الذنُوبِ التي يسْتَحِقُّون بها النارَ. ومَعْقُولٌ أن ذلك لا يكون إلا في أهْلِ التوحِيدِ المُذْنِبين دون مَنْ سِواهُم من غيْرِ أهْلِ التوْحِيدِ؛ وذلك غيْرُ مُسْتَنْكَرٍ من فضْلِ الله عزَّ وجلَّ، وَجُودِهِ ..."[1].

والحديثُ عند البيْهقِيّ، إذ رواه عن شُيوخِه، وقال:" تفَرَّدَ به أحمدُ بنُ عِمرَانَ الأخْنَسِيُّ هذا، عن أبي بكْر بنِ عيَّاشَ. وهو، بِهذا الإسْنادِ، مُنْكَرٌ"[2]. لكنه، مع هذا، فتحَ إمْكانَ صحَّتِه، فقال:" وذَكَرَ البخارِيُّ، في التاريخِ، في المُحَمَّدِينَ، مُحمَّد بنُ عِمْرانَ الأخْنَسِيّ: كانوا، ببَغْدادَ

[1]– مشكل الآثار 38/12

[2]– شعب الإيمان 172/16

يتَكَلَّمُونَ فيه، مُنْكَرُ الحديثِ، عن أبي بكر بن عيَّاشَ؛ فيُشْبِهُ أنْ يكون البخارِي أراد هذا، غيْرَ أن الصنْعانِيَّ وأبا قُبَيصَةَ البغْدادِيَّ روَيا هذا الحديثَ عن أحْمَدَ بن عِمْرانَ الأخْنَسِيّ، وأحمدُ بن عِمْرَانَ ثِقَةٌ، فيما زعَمَ ابْنُ عَدِيّ وغيْرُه، واللهُ أعْلمُ"[1].

ومن الواضِحِ تماما أن أحمدَ بن عِمْرانَ الأخْنَسِيّ الذي وثَّقَه البعْضُ، هو مُحَمدُ بنُ عِمْرانَ الأخْنَسِيّ الكذَّابُ، إذ يصْعُبُ جدا أنْ يشْتَرِكَ رجُلانِ في الاسْمِ، فأحْمَدُ هو مُحَمَّدٌ، وفي اسْمِ الأب، وفي اللَّقَبِ، وفي البلَدِ والزَّمنِ، ثم يكونان شخْصَيْنِ مُخْتلِفَيْنِ. ويتأكَّد ذلك عندما نعْلَمُ أن الأخْنَسيَّ الوحِيدَ الذي كان له علاقةٌ بابنِ عيَّاشٍ، هو محمَّدُ، حيثُ ذكرَ ابنُ الجزَرِيّ أنه رَوَى عنه حُرُوفًا في القِراءَاتِ[2]. وهو نفْسُه الذي قال فيه البخارِيُّ:" محمَّد بنُ عِمْرانَ الأخْنَسِيّ، كان ببَغْدَاد. يتَكَلَّمونَ فيه، مُنْكَرُ الحديثِ، عن أبي بكْرِ بن عيَّاشَ"[3].

وقد ظهَرَتْ حقِيقَةُ الوِلايةِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ وفي أقْوالِ وسُلوكِ الرسُولِ الكَرِيمِ ظهورًا بارِزًا، بحيثُ أتعجَّبُ من غفْلَةِ المُرْجِئَةِ عنها، وجهْلِهم بأن الوِلايَةَ حقِيقَةٌ دِينيَّةٌ، لا علاقة لها بأسباب الدنْيا؛ وأنها المؤسِّسُ للنصْرَةِ فيها، وللشَّفَاعَةِ يوم القِيامة، بحيْثُ لا يُمْكِنُ تصَوُّرُ شفاعةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم لأحَدٍ لدُخولِ الجنَّةِ إلا إنْ كان تقِيًّا، لأنها الحالةُ الوحِيدَةُ التي يصِحُّ فيها وصفُهُ بأنه من أوْلِيائِه، تماما كما لا تقَعُ نُصْرَتُه له في الدُّنْيا إلا لسبَبٍ مشْروعٍ، لأن النُّصْرةَ فِعْلٌ دِينِيٌّ. ومن المعلومُ أن الأوْلِياءَ الوَحيدِين للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ هم الأتْقِياءُ، وأنْ لا وِلايةَ له للكُفَّارِ ولا للفُسَّاقِ غيْرَ التائِبِين، كما قال الله تعالى:{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ. وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ}[المائدة/55، 56].

ومن أدلة ظُهورِ هذا الأصْلِ في السنَّةِ الشَّرِيفَةِ، أيْ تقْريرِ أن مرْجِعَ الوِلَايَةِ المُطْلَقَةِ ليْسَ الأسبابَ الدُّنيويَّةِ، وأن سبَبَ نفْعِ الرسُولِ الكرِيمِ، بعد منْفَعةِ الهِدَايَةِ، لكلِّ أحدٍ بالشَّفَاعَةِ، هو صَلاحُ العبْدِ، أي تقْوَاهُ لا غيرَ؛ ما ذُكِرَ من أن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قامَ، حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ{ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ}، فقَالَ:" يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،

---

[1]– السابق

[2]– انظر/ غاية النهاية في طبقات القراء 374/1

[3]– التاريخ الكبير 202/1

لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ وَيَا صَفِيَّةُ، عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا؛ وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا"[1]. كما ورد عن عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ أنه قَالَ:" سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جِهَارًا، غَيْرَ سِرٍّ، يَقُولُ: إِنَّ آلَ أَبِي – قَالَ عَمْرٌو، فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: بَيَاضٌ– لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي؛ إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ... وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبُلُّهَا بِبَلَاهَا. يَعْنِي أَصِلُهَا بِصِلَتِهَا"[2]. وفي مُسْتَخْرَجِ أبي نُعَيْمٍ، كما قال ابن حجَرٍ، ما يشْهَدُ أن موْضِعَ البياضِ في صحيحِ البخاري هو "آل أبي طالِبٍ"[3].

3-2- المطلب الثاني: حصْرُ الرَّحْمَةِ الإلَهيَّةِ يوم الحِساب في الأتْقِياء

يقولُ قائِلٌ: فأينَ مَحَلُّ الرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ الخاصَّةِ بيوْمِ القِيامة التي ثبَتَتْ في حديثِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ ؟

ومبدئِيًّا، فإن كلَّ ناظِرٍ في القُرْآنِ الكَرِيمِ يعْلَمُ أن موْضُوعاتِ الرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ كثيرةٌ؛ وقد سبق لنا أنْ بَحَثْنا بعْضَها، حين بينَّا أن مِن موْضُوعَاتِها مدُّ الله تعالى للخلْقِ، حيْثُ قدَّرَ أنْ لا يأخُذَ البشَرَ بذُنُوبِهم، فيَحْكُمَ عليهم بالاستِئْصَال، بل يُنْظِرُهُم إلى يومِ الدِّينِ. تماما كما أن من موْضُوعاتِها تقْدِيرَ الله تعالى للضَّعْفِ الإنْسَانِيّ الذي يُؤَسَّسُ عليه غُفْرانُ الصغائِرِ باجْتِنابِ الكبائِر، و غفْرَانُ الكبائِرِ حال التَّوْبَةِ منها. ومن الآياتِ في المعْنَى الأوَّلِ، أيْ الموْضوعِ التي تَتَنَزَّلُ فيه قوْلُه تعالى:{ وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ. قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ. قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُون}[الأنعام/11، 12]، وقوْلُه تعالى:{ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلًا}[الكهف/58].

والآياتُ في المعْنَى الثاني كثيرةٌ، ومنها:{ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}[الأنعام/54، 55]، ومنها:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ

[1]- صحيح البخاري- ح 2548

[2]- صحيح البخاري- ح 5531

[3]- فتح الباري 118/17

الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ. وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُون}[الزمر/53- 55].

وقد علِمْنا، حينها، أنْ ليْسَ من موْضُوعَاتِ الرحمة ما ظنَّه المُرْجِئَةُ من غُفْرَانِ الله تعالى للمُسْتَكْبِرين، وأن ذلك من أمانِيهم، إذ يقولُ تعالى:{ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِين}[الأنعام/147].

وإكْمَالًا لهذه المسألة، فسَنبْحَثُ في هذا المقامِ موْضُوعًا آخَرَ فقط من موْضُوعاتِ الرحْمَةِ الإلَهِيَّةِ، وسنَنْصَرِفُ عن بَحْثِ الباقي، لأنه ليس مِمَّا يتعلَّقُ بالوعْدِ والوَعِيدِ. أما هذا الموْضُوعُ، فهو زعْمُ المُرْجِئَةِ أن لله تعالى رحْمَةً عظِيمَةً خصَّصَها للفُسَّاقِ، بحيْثُ تكُونُ سبَبًا لغُفْرَانِ ذُنُوبِهم. وقد بلغَ من مدَى هذه الرّحْمَةِ أنْ تُدْرِكَ بذاتِها، أي بدُونِ توسُّطِ شَيْءٍ البتَّةَ، الذين لم يَفْعَلوا خيْرًا قطُّ، حيْثُ يقْبِضُ الله تعالى – كما في الأحاديثِ التي اعتَمَدَها المُرْجِئَةُ، والتي سبقَ إيرادُ نماذِجَ منها– قبْضةً؛ يُخْرِجُ بها أقْوَامًا من جهنَّمَ، ويُدْخِلُهم الجنة؛ ويُسَمَّوْنَ عُتَقاءُ الرَّحْمانِ.

ومن المعْلومِ أن اتِّصافَ الله تعالى بالرَّحْمَةِ، وثُبوتَ اسْمَيْ الرحمان والرَّحيم له، وأنه ذو الرحْمَةِ الواسِعة ليْس مِمَّا يَخْتلِفُ فيه المُؤْمِنُونَ، ولذلك فهو ليْسَ موْضُوعُ بحْثِنا هنا، إنما المَوْضوعُ هو في مدَى صحَّةِ زعْمِ المُرْجِئَةِ في تنْزِيلِ هذه الرّحْمَةِ يوْمَ القِيامَةِ، أي في تعْيينِ المُكَلَّفين المَعْنِيّين بها، وهل هم فِعْلًا الفُسَّاقُ، أم سيَتَبيَّنُ من الفحْصِ أنهم الأتْقِياءُ، تماما كما تبيَّنَ من الفحْصِ السابِقِ أن معْنَى الرحْمَةَ الخاصَّةِ التي لله تعالى في الدُّنْيا – وليست العامَّة التي يَمُدُّ بها للخلقِ وُجُودَهم– هو الغُفْرَانُ للأتْقِياءِ والتائِبينَ حصْرًا، وأنها لا تمَسُّ كافِرًا أو فاسِقًا قطْعًا ؟

وقد ورَدَتْ نصُوصٌ حدِيثِيَّةٌ كثيرةٌ في أن لله تعالى رحْمَةً خصَّصَها للمُكلَّفين يوم القِيامة، حيثُ تتجلَّى في صُورةٍ أعْظَمَ من كلِّ ما يشْهَدُه الخلْقُ كلُّه في الدُّنْيا. والاخْتِلافُ الوَحِيدُ فيها هو في عددِها، حيْثُ تجْعَلُها الروَايَةُ عن سلْمانَ مائَةَ رحمةٍ، حيْثُ قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ، يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، مِائَةَ رَحْمَةٍ، كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؛ فَجَعَلَ مِنْهَا فِي الْأَرْضِ رَحْمَةً، فَبِهَا تَعْطِفُ الْوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا، وَالْوَحْشُ وَالطَّيْرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ"[1]. بينما عدَدُها في روايَةٍ له[2]، وفي

[1]– صحيح مسلم- ح 4946

[2]– صحيح مسلم- ح 4945

روايةِ أبي هريرة تِسْعًا وتِسعين، إذ روى عن الرسُولِ الكرِيمِ أنه قال:" إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْبَهَائِمِ وَالْهَوَامِّ، فَبِهَا يَتَعَاطَفُونَ، وَبِهَا يَتَرَاحَمُونَ، وَبِهَا تَعْطِفُ الْوَحْشُ عَلَى وَلَدِهَا؛ وَأَخَّرَ اللَّهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[1].

وقد استخْدَمَ المُرْجِئَةُ هذه النُّصُوصَ الصحِيحَةَ لتهْيِئَةِ الناسِ لتَقَبُّلِ فِكْرَتِهم في الإرْجاءِ، وتوْطِئَةً لاعْتِقاد صحَّةِ فكْرَةِ الشَّفاعَةِ للفُسَّاقِ، وبالأخصّ في ضوْءِ زعْمِهم غُفْرانَ الله تعالى لهم لِمُجرَّدِ الإيمَانِ، وهو التوْحِيدُ مُجَرَّدًا، أي دون أنْ يكُونَ معه شيءٌ من الخيْرِ، مهما كان قليلا. تماما كما اسْتَخْدَمُوا غيرَها من النُّصُوصِ الوارِدَةِ في هذه الصِّفَةِ الإلَهِيَّةِ المبارَكَةِ الاستِخْدامَ نفسَه، وذلك مثل قوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، :" لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ، كَتَبَ فِي كِتَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي"[2].

ونحن، إنْ ذهَبْنَا نبْحَثُ عن سبَبِ استِخْدامِهم لهذه النُّصُوصِ هذا الاستِخْدَامَ، فإننا نَجِدُه في عجْزِهم التامّ عن فهْمِ مسائِل العقائِدِ الإسْلَامِيَّةِ، جُمْلةً وتفْصِيلًا، وبالتالي عَجْزُهم عن بناءِ نسَقٍ عقَديٍّ إسْلَامِيٍّ تامّ، يأخذُ فيه التعْلِيمُ الإلَهِيُّ لكُلِّ مسْألَةٍ مكانَه الصَّحِيحَ، الذي يَجْعَلُهُ مُنْسَجِمًا مع غيرِه من التَّعالِيم في مَسائِلَ أخرى. وقد انْعَكَسَ هذا على بحْثِ هذه المسألة عندهم، حيْثُ لم يَجِدُوا تفْسيرًا لوُجُودِ هذه الرحْمَةِ العظيمَةِ إلا في تنْزِيلِها على شيْءٍ ما. ولَمَّا كان الأتْقِياءُ، في زعْمِهم، لا يَحْتاجونَها، لأنهم من أهْلِ النعِيم، وكان الكُفَّارُ لا يَسْتَحِقُّونها، بِسبَبِ كفْرِهِم، فلم يبْقَ أمامَهم إلا الفُسَّاقُ أهْلًا للاسْتِفادَةِ منها؛ حيْثُ أنهم يَسْتَحِقُّونها، فيما يزْعُمُون، بالتصْدِيقِ الذي معهم، ويَحْتاجُونَها بسبب وُرُودِ الوَعِيدِ فيهم.

وقد سانَدَ فهْمُهم لهذه النُّصُوصِ فكْرَتَهم في الإرْجاءِ والشَّفاعة، فأشَاعُوه، فأصْبَحَ له قَبُولٌ عامٌّ عند أهلِ السنَّةِ ما عدا المعْتَزِلةِ؛ كما نجِدُ مِصْداقَ ذلك فيما أوْرَدَه الطبَرِيُّ عن عِكْرِمةَ، إذ قال: " إذا فرَغَ الله عزَّ وجلَّ من القَضاءِ بين خلْقِه، أخْرجَ كِتابًا من تَحْتِ العرْشِ فيه: إن رحْمَتِي سبَقَتْ غضَبِي، وأنا أرْحَمُ الرَّاحِمينَ. قال: فيُخْرِجُ من النار مثْلَ أهْلِ الجنة– أو قال: مِثْلَا أهل الجنة، ولا أعْلَمُهُ إلا قال: مِثْلَا، وأما: مِثْلَ فلا أشُكُّ– مكْتُوبًا ها هنا، وأشار الحكَمُ إلى نَحْرِه:

[1]– صحيح مسلم– ح 4944

[2]– صحيح مسلم– ح 4941

عُتقاءُ اللهِ؛ فقال رجُلٌ لعِكْرِمَةَ: يا أبا عبْدِ الله، فإن الله يقول:{ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ}[المائدة/ 37] ؟ قال: ويْلَكَ ! أُولَئِكَ أهْلُها الذين هُمْ أهلُهَا"[1].

وللعِلْمِ، فإن الزَّعْمَ بوُجُودِ أهْلٍ للنار هم أهْلُها، وأهْلٌ لها ليْسُوا من أهْلِها موْجُودٌ عند مسلم، حيثُ أخْرَجَ عن أبي سعيدٍ أنه قال:" قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ؛ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمْ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ، أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ، فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا؛ أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ، ضَبَائِرَ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ: كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ بِالْبَادِيَةِ"[2].

وقد كان يكْفي كلُّ أحدٍ أنْ يَسْتَحْضِرَ قوْلَ الله تعالى:{ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ}[الأعراف/50] وقوْلَه تعالى:{ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ. لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ. وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ. وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ}[الزخرف/74– 77] ليعْلَمَ أن تصْحِيحَ هذا الحديثِ هو تكْذِيبٌ سافِرٌ للقرآن الكريم، وإبْطالٌ لِمَعانِيه، إذ فيه أن الله تعالى يُمِيتُ بعْضَ أهْلِ النار، بل يُفْنِيهِمْ إذ أصْبَحُوا فحْمًا، بينما ينُصُّ القرآن الكريم أنْ لا موْتَ على أهْلِها، ولم يَسْتَثْنِ أحدًا؛ وهو يَجْعَلُ بعْضَ أهْلِ النارِ يَخْرُجُون منها، بينما لا يَخْرُجُ من نار العِقابِ أحدٌ في التعْليم القُرْآنِيّ كما بينَّا، وهو يَجْعَلُ اللهَ تعالى يأمُرُ المؤْمِنين "بإفَاضَةِ الماءِ" عليهم، بعد أنْ ينقُلَهم إلى الجنة في شكْل حُزَمٍ، بينما ينْقُلُ الأتْقِياءُ في القُرْآنِ الكَرِيمِ عن الله تعالى أنه منَعَ أهْلَ النار من الانْتِفاعِ "بإفاضةِ الماء" أو بأيّ شيءٍ آخر؛ إذ قال:{ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ}[الأعراف/50]. ولا يغُرَّنَّك ذِكْرُ منْعِ الماءِ عن الكافِرِينَ في الآيَةِ لا عن الفُسَّاقِ، فقد علِمْتَ، مِمَّا سبقَ، أنهم يُسَمَّوْنَ كُفَّارًا في الكِتَابِ والسنَّةِ.

والذي يدْفَعُنا إلى استِعْمالِ منْهَجِ المُحَدِّثين بعد هذا، ليس البحْثُ عن التأكُّدِ من معْناهُ، إذ معْنَاهُ باطِلٌ، ولكنه لغلْقِ البابِ أمام المُرْجِئَةِ الذين لا يَسْتَحُون من التَّفَنُّنِ في إلْقَاءِ الشُّبَه لتصْحِيح ما يتَناقَضُ مع القُرْآنِ الكَرِيمِ، فيَجْمَعُون النُّصُوصَ بطريقةٍ تَجْعَلُ المُخْتلِفَ مؤْتَلِفًا، والمُتَناقِضَ

[1]– جامع البيان 276/11

[2]– صحيح مسلم– ح 271

مُنْسَجِمًا، والباطِلَ حقًّا، والحقَّ باطِلًا؛ حيثُ يتبيَّنُ أن الحدِيثَ غرِيبٌ، إذ انْفَرَدَ به عن أبي موسى أبو نَضْرَةَ، حيْثُ رواه مسْلِمٌ عن يزيد بن سعِيدٍ عنه، وعنه رواه ابن ماجه، ح 4299، ورواه أحمد عن سُلَيْمانَ التيْمِي عنه، ح 10593، وعن سعِيدِ بن يزِيدٍ عنه، ح 10655، وعن عُثْمانَ بن غيَّاثٍ عنه، ح 10770. وأبو نضْرَةَ، هو الْمُنْذِر بْن مَالِك بْن قِطْعَة. اختُلِفَ فيه فوثَّقه يَحْيَى بن مُعينٍ، وجماعَةٌ.كما وثَّقه ابْنُ سعْدٍ، ولكنه أشارَ إلى تضْعيفِه عند غيْرِه، فقال:" وليس كلُّ أحدٍ يَحْتَجُّ به"؛ وأوْرَدَه العُقَيْلِيّ في الضُّعَفاءِ، ولم يبيّنْ سبَبَ الجرْحِ[1]؛ ويكْفِي في تضْعِيفه قوْلُ ابن حِبَّان فيه، على تسَاهُلِه في التَّوْثيقِ: " وكان مِمَّنْ يُخْطِئُ"[2]، وعلَّقَ له البخاري حديثًا واحِدًا، وضعَّفَه[3]. وأوْرَدَ عنه في "التاريخ" روايةً وردَ فيها الزعْمُ بأنه كان كبيرًا زمَنَ موْقِعةِ الجملِ[4]، ممَّا يعْنِي أنه عاشَ حَوالَيْ مائةَ عامٍ، حيثُ توفّي سنة 108، أو 109 للهجرة[5].

وبعدُ، فإن المنْهَجَ السليمَ عند النَّظرِ في صِفاتِ الله تعالى يَجِبُ أنْ يَنْتَهِيَ إلى إثباتِ توازُنِها، أو تعادُلِها، لأن ذلك مُقْتَضَى النُّصُوصِ، ومُقْتَضَى ما يَجِبُ لله تعالى من عظَمَةٍ؛ كما أن من ضَروراتِ المنْهَجِ السَّليمِ تنْزِيلُ الصِّفاتِ على موْضوعاتِها بالذّاتِ، دون أيّ تجاوُزٍ في الفهْمِ أو التنْزِيلِ، وإلا أخطَأْنَا في حقِّ الله تعالى، وألْزَمْناهُ أشياءَ هي من بناتِ أفْكَارِنا وما تَهْوى أنْفُسُنا. وفي هذا الخُصُوصِ، فإن الله تعالى ليس رحِيمًا فقط، بل هو شدِيدٌ أيضًا، وهو لا يتّصِفُ بالرِّضَا فقط، بل هو أيْضًا يسْخَطُ. وليس في هذا أيُّ تناقُضٍ، إذ ليس هو رحِيمٌ في مقامٍ وشدِيدٌ في المقامِ نفْسِه، ولا هو يرْضَى في مقامٍ ويسْخَطُ في المقامِ نفْسِه، بل لكلُّ صفةٍ مقامُها الخاصُّ الذي لا تتجاوزُه بحالٍ.

وهذا مذْهَبُ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وهو المذْهَبُ الذي نجِدُه في لفْظِ أصَحِّ رواياتِ الرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ، حيثُ لم يكْتَفِ الرسُولُ الكريمُ بتعْلِيمِ الناسِ لا تَنَاهِي رحْمَةِ الله تعالى، فيُخْطِئونَ في الفهْمِ عنه، فيَطْمَعُون فيما لا حقيقَةَ له، بل علّمَهم في الوقْتِ نفْسِه شدَّةَ عِقابِه، فعَرَفُوا بهذا المنْهَجِ أن صِفَةَ الرحْمَةِ لها موْضُوعٌ، أيْ أنها تتنزَّلُ على حالٍ للمُكلَّفين الذين رضِيَ الله تعالى عنهم، كما أن

[1]- انظر/ الذهبي- ميزان الاعتِدال 182/4، وابن حجر- لسان الميزان 252/3

[2]- الثقات 420/5

[3]- صحيح البخاري- ح 2517

[4]- التاريخ الكبير 355/7

[5]- الذهبي- العبر- ص 24

صفةَ الشدَّةِ تتنزَّلُ على حالِ الذين سخِطَ عنهم. ومِصْداقُ هذا هو ما أوْرَدَه البخاريُّ من لفْظِ لحَديثَ الرحْمَةِ، حيثُ قال الرسولُ الكريمُ:" إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ، يَوْمَ خَلَقَهَا، مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّهِمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً؛ فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنْ الرَّحْمَةِ لَمْ يَيْئَسْ مِنْ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنْ الْعَذَابِ لَمْ يَأْمَنْ مِنْ النَّارِ"[1].

والذي نُومِئُ إليه بهذه المُقَدِّمةُ، هو أن الله تعالى رحْمَانٌ رحِيمٌ حقًّا، ولكنَّه خصَّ بعضَ عبادِه بتَنْزِيلِها عليهم يومَ القِيامةِ، وهم الأتْقِياءُ فقط، وحرَمَ من الانْتِفاعِ بها آخَرِين، إذ خصَّهم بِتَنْزِيلِ صِفَةِ الشدَّةِ، وهم الكفَّارُ والفُسَّاقُ. ودليلُ صحَّةِ هذه النتيجةِ أنها لازِمةٌ من تعْليمِ مُجْمَلِ القُرْآنِ الكَرِيمِ والسنَّةِ الشَّرِيفَةِ، كما بينَّا ذلك في هذا الكتاب. كما أن هناك أدِلةً خاصَّةً على ذلك في الآثارِ وأحاديثِ الرحمةِ التي لم تَكْتَفِ بالتَّعْمِيم الوارِدِ في الرواياتِ السابِقَةِ، مثلَ قوْلِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ عن مَحَلِّ هذه الرَّحْمَةِ يوْمَ القِيامة:" يَرْحَمُ بِهَا عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"؛ بل ورَدَ فيها تَخْصِيصُ المَعْنِيّين، حيثُ حدَّدَتْهم بالصِّفةِ، وهم الأتْقِياءُ من أهلِ الجنَّةِ الذين اسْتَحَقُّوها بأعْمالِهم، واسْتَقَرُّوا فيها بعْدَ الحِسابِ.

ومن هذه الأدِلَّةِ ما أخْرَجَه الطبَرِيُّ عن عبدِ الله بن عَمْرو أنه كان يقُولُ:" إن لله مِئَةَ رحْمَةٍ، فأهْبطَ رحْمَةً إلى أهْلِ الدُّنْيَا، يتراحَمُ بها الجِنُّ والإنْسُ، وطائِرُ السّماءِ وحِيتانُ الماءِ ودوابُّ الأرضِ وهوامُّها؛ وما بين الهواءِ؛ واخْتَزَنَ عنْدَه تِسْعًا وتِسْعين رحْمَةً، حتى إذا كان يوم القيامَةِ، اخْتَلَجَ الرحْمَةَ التي كان أهْبَطَها إلى أهْلِ الدُّنْيا، فحَوَاها إلى ما عِنْدَه، فجعَلَها في قُلوبِ أهْلِ الجنةِ، وعلى أهْلِ الجنةِ"[2]. وأصحُّ من هذا ما أخْرَجَه أحمد عَنِ الْحَسَنِ البصريّ، مُرْسَلًا، من طريق رَوْحٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عن الحسَنِ، قال:" بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِائَةُ رَحْمَةٍ، وَإِنَّهُ قَسَمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَوَسِعَتْهُمْ إِلَى آجَالِهِمْ، وَذَخَرَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ رَحْمَةً لِأَوْلِيَائِهِ". ورفَعَه أحمدُ بطرُقٍ صحِيحَةٍ، حيثُ قال:" قَالَ مُحَمَّدٌ – هو بن جعفر – فِي حَدِيثِهِ: وَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَخِلَاسٌ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ. حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي

[1]– صحيح البخاري– ح 5988

[2]– جامع البيان 277/11

هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدٍ – هو ابن سيرين– عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ"[1].

وأقْوَى من كلِّ هذا وأحْكَمُ أن الله تعالى قد نصَّ في كتابِه على تَخْصِيصِ رحْمَتِه يومَ القِيامةِ للأتْقِياءِ حصْرًا، وأن معْناهَا صرْفَ العذَابِ عنهم، حيْثُ قال:{ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ. مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِين}. كما أن من تَجَلِّياتِها الزيادَةُ التي وعدَ بها المُسْتَحِقِّين للجنة، حيثُ يُؤْتَوْن أجُورَهم التي قدَّرَها، ثم يَزِيدُهم من فضْلِه ما لا يعْلَمُه إلا هو، حيثُ قال:{ فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا}[النساء/173]، وقال:{ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآَصَالِ. رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَار لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ}[النور/36 –38]، وقال:{إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ. لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ}[فاطر/29، 30].

ولا بدَّ من التنْبيهِ، هنا، إلى المعْنَى المُحْكَمِ الموْجُودِ في هذه الآياتِ، فإن الله تعالى ما جعَلَ الزِّيادَةَ، وهو الفضْلُ، إلا بعد ثُبوتِ الاستِحْقاقِ؛ مِمَّا يدُلُّ على مِحْوَرِيَّةِ التَّقْوَى في تَحْصيلِ الثوَابِ والزِّيادَةِ، وليس ما يقولُه المُرْجِئَةُ، كما في الحديث الذي سبقَ عرْضُه، والذي استَخْدَمه المُرْجِئَةُ، والذي فيه أن الله تعالى يتفضَّل على مَنْ ليس له عمَلٌ برٌّ البتَّةَ بِمَا لا يُعْطِيه للأتْقِياءِ.

وبهذا يتبيَّنُ أن اطمِئْنان المُرْجِئَةِ إلى الرَّحْمَةِ الإلَهِيَّةِ باعْتِبارِها سبَبًا لدُخولِ الجنة، هو وَليدُ الأماني التي يُزيِّنُها الجهْلُ بالله تعالى وتعَالِيمِ الإسْلَامِ، وأن نشْرَ ذلك بين المُسْلِمِينَ هو تضْليلٌ للناسِ عن الحقِّ، حيثُ قد انْتَهَى بنا التنْقِيرُ إلى أن من حقائقِ الدِّينِ أن الجنة لا تُنالُ إلا بشيْءٍ واحِدٍ هو الاستِحْقاقُ، كما قال اللهُ تعالى:{ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا}[مريم/63]، وقال:{ إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ}[فصلت/8]، وقال:{... وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُون}[الأعراف/43]. وذلك هو معْنَى فَضْلِ اللهِ في مَجالِ الوعْدِ والوعِيدِ، كما قال الله تعالى:{ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ. فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ.

[1]– مسند أحمد– ح 10256

يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ. كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ. يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ. لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ. فَضْلًا مِنْ رَبِّكَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيم}[الدخان/51– 57]. وأن رحْمَةَ الله، في مجالِ الوعْدِ والوعِيدِ، هي غُفْرانُهُ للأتْقِياء صغائِرَ ذنُوبِهم وقُبُولُ توْبتِهم عن كبائِرِهم، كما قال الله تعالى:{ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ}[الزمر/53، 54]، وصرْفُ العذابِ عنهم يوم القيامةِ، كما قال: { قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ. مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ}[الأنعام/16]. ومُجازاتُهم بالجنة على التّقْوَى، كما قال:{ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون}[آل عمران/107]. كما أن تفَضُّلَه على الأتْقِياءِ بالجنة، مع الاستِحْقَاقِ، رحْمَةٌ، ورَحْمَتُهُ لهم فضْلٌ؛ وزيادتُه في نعِيمِهم فرَحًا بهم ورِضًا عن نجاحِهم في الوُصُولِ إليه، بعد رحْلَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ مليئةٍ بالفِتَن، فضْلٌ ورحْمَةٌ.

هذا ما كتبه الله تعالى، إذ قال:{وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ}[الأعراف/156]. وكلٌّ يعْمَلُ على شاكِلَتِه { فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا}[الإسراء/84].

الخـاتمة

خاتِمة

وأخيرا، فإذا أرَدْتَ، أيها المؤْمِنُ، دليلا تَحْتِمُ به – أي تطْبَعُ به، وهو علامةُ التَّوثيق– ما علِمْتَ من حقائِقَ طيلة قراءَتِك لمباحِثِ هذا الكِتابِ؛ وتعلَمُ به، ولو كان مجرَّدًا من أيّ إضافَةٍ تَرْفِدُه، أن الحاكِمَ الوحيدَ في تَحْقيقِ المُكَلَّفين للخلودِ في جنة الرحْمانِ هو الاستِحْقاقُ، وأنْ لا أحدَ من الأنْجاسِ له نصيبٌ فيها، بحيْثُ يكونُ في جِوَار السُّبُّوحِ القُدُّوس، وأنَّ عدْلَ الله تبارك وتعالى حالٌّ في كلِّ فعلٍ من أفعالِه بحيْثُ يستحيلُ أنْ يسْمَحَ بالظُّلْمِ، مهما كانت صوَرُه، بحيثُ يُجازِي أحَدًا، كما يزْعُمُ المُرْجِئة، بغيرِ ما كسبَتْ يداه في حياتِه؛ وتعْلَمُ، في الوقتِ نفْسِه، أنَّ النّارَ التي يَخْرُجُ منها المؤْمِنُونَ بالاستِحْقاقِ، بعد الحِسابِ، ليْسَتْ هي نارَ العِقابِ التي يَخْلُدُ فيها أهلُهَا، بل هي نَارُ المشْهَدِ، أي النأْرُ التي كتبَ الله تعالى دخولَها على كلِّ مكلَّفٍ، ليتِمَّ فيها الحِسابُ على عُيونِ الأشْهادِ، ويتحقَّقَ فيها الفضْلُ العظيمُ الذي وعَدَ به المُسْلِمِينَ له؛ فافتَحْ قلْبَكَ، قبل عيْنيْكَ، واقْرَأْ ما قاله الرَّسُولُ الكريمُ عليه أفْضَلُ الصَّلَاةِ وأزْكَى التَّسْليمِ في وصْفِ آخِرِ مشْهَدٍ من مشاهِد الحِسابِ، وهو:" إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ النَّارِ، حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَتَقَاصُّونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا؛ حَتَّى إِذَا نُقُّوا، وَهُذِّبُوا، أُذِنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ. فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَأَحَدُهُمْ، بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ، أَدَلُّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا"[1]. وانتَبِهْ إلى الفعْلِ " خلَصَ" الذي يدُلُّ على النَّجاة، واستَحْضِرْ معناه في قوْلِ الله تعالى: {ثُمَّ نُنجِّي الذين اتَّقَوْا}، وبعدُ {وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}[الزمر/75].

[1]- صحيح البخاري- ح 2260

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

1- الآبي، أبو سعد منصور بن الحسين- نثر الدر

2- ابن الأثير، الجزري، أبو السَّعادات المُبارَك بن محمد - النهاية في غريب الحديث والأثر

3- ابن الأثير، الجزري، أبو الحسن علي بن محمد- الكامل في التاريخ

4- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين- الأربعون حديثا

5- الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين – الشريعة

6- أحمد الخليلي- الحقُّ الدَّامِغ

7- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله- الزُّهد

8- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله- العِلل

9- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله- المُسْنَد

10- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل- الإبانة عن أصول الديانة

11- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل- مقالات الإسلامِيين

12- الإزْكَوي، سرحان بن سعيد - كشْفُ الغُمَّة الجامع لأخبار الأمة

13- ابن إسحاق، أبو بكر محمد إسحاق- سيرة ابن هشام

14- أطفيش، محمد بن يوسف- تفسير القرآن

15- أطفيش، محمد بن يوسف- هَمْيان الزّاد

16- أطفيش، محمد بن يوسف- شرح النيل وشفاء العليل

17- الأعقم، أحمد بن محمد- تفسير القرآن

18- الألباني، أبو عبد الرحمان محمد بن نوح- تخريج أحاديث كلمة الإخلاص لابن رجب

19- الألباني، أبو عبد الرحمان محمد بن نوح- حكم تارك الصلاة

20- الألباني، أبو عبد الرحمان محمد بن نوح- السلسلة الضعيفة

21- الألباني، أبو عبد الرحمان محمد بن نوح- مشكاة المصابيح

22- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف- المنتقى شرح الموطإ

23- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب- الإنصاف

24- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل

25- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل- التاريخ الصغير

26- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل- التاريخ الكبير

27- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل- الصحيح

28- البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد- جامع البسيوي

29- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف- شرح صحيح البخاري

30- أبو بكر جابر الجزائري- أيسر التفاسير

31- ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد- الإبانة الكبرى

32- ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد - الإبانة الصغرى

33- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر- الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة النّاجية

34- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود- تفسير القرآن

35- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين- السنن الكبرى

36- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين - الاعتقاد

37- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين - شعب الإيمان

38- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى- السنن

39- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى- العِلل الكبير

40- التنوخي، أبو علي المحسن بن علي- المُسْتَجاد في فِعْلاتِ الأجواد

41- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- أسباب رفع العقوبة عن العبد

42- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- إقامة الدليل على إبطال التحليل

43- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم - الإيمان الكبير

44- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- الاستقامة

45- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- تلخيص كتاب الاستغاثة

46- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- جامع الرسائل

47- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- الجواب الصحيح لِمَنْ بدَّل دين المسيح

48- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- الحسنة والسيئة

49- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- شرح العمدة

50- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- الرد على من قال بفناء الجنة والنار

51- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- رسالة في دخول الجنة

52- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- الفرقان بين أولِياء الرحمان وأولياء الشيطان

53- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- الفرقانُ بين أولياءِ الرحمَانِ وأولياءِ الشّيْطانِ " محقق"

54- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- قاعِدَةٌ جليلة في التوَسُّلِ

55- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- مجموع الفتاوى

56- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- منهاج السنة النبوية

57- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- نقْضِ كلام الشيعَة

58- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر- البيان والتبيين

59- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر- الرسائل

60- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر- الحيوان

61- ابن جبرين- اعتقاد أهل السنة

62- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد- غاية النهاية في طبقات القُرّاء

63- الجواهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد- الصِّحاح في اللغة

64- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمان بن علي- المنتظم

65-ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمان بن علي- زاد المسير في التفسير

66- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمان بن علي- صِفة الصّفوة

67- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمان بن محمد- التفسير

68- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمان بن محمد- الجرح والتعديل

69- حافظ الحكمي- أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة

70- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله- المُستَدرَك على الصحيحين

71- ابن حبان، أبو حاتم محمد- المجروحين

72- ابن حبان، أبو حاتم محمد- الثقات

73- ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي- تقريب التهذيب

74- ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي- تهذيب التهذيب

75- ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي- طبقات المدلسين

76- ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي- فتح الباري في شرح صحيح البخاري

77- ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي- لسان الميزان

78- ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي- مقدمة الفتح

79- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد- الفِصَل في المِلَل والأهْواء والنِّحَل

80- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد- المحلى بالآثار

81- الحطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد- مواهب الجليل بشرح مختصر خليل

82- الخطابي، أبو سليمان أحمد بن محمد- العزلة

83- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق- التوحيد

84- ابن خِلّكان، أبو العباس أحمد بن محمد- وفيات الأعيان

85- ابن الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد- السنة

86- أبو داود، سليمان بن الأشعث- السنن

87- أبو داود، سليمان بن الأشعث- سؤالات الآجري

88- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن- جمهرة اللغة

89- الدمياطي، أحمد بن محمد - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر

90- ابن الدمياطي، أبو الحسين أحمد بن أيْبك- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد

91- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد - ميزان الاعتدال

92- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد- العِبَر في خبر من غبر

93- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد- سير أعلام النبلاء

94- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد- تاريخ الإسلام

95- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر- مفاتيح الغيب

96- الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد- شرح الوجيز

97- الراغب، الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين

98- ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم- المسند

99- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمان بن أحمد- كلمة الإخلاص

100- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمان بن أحمد- فتح الباري بشرح صحيح البخاري

101- ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمان بن أحمد- التخويف من النار

102- الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر- البحر المحيط

103- الزركلي، خير الدين- الأعلام

104- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر- الكشّاف

105- السخّاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمان- المقاصِد الحسنة

106- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد- شرح كتاب السِّيَر الكبير

107- سفر الحوالي- ظاهرة الإرجاء في الفكر الإِسْلاَمِي

108- سعيد بن منصور، أبو عثمان- التفسير من سنن سعيد بن منصور

109- السيُوطي، عبد الرحمان بن أبي بكر- طبقات الحُفَّاظ

110- سيّد قطب- في ظِلال القرآن

111- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل- المحكم والمحيط الأعظم

112- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد - الإيمان

113- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد - المصنف

114- الصفدي، أبو الصفاء خليل بن أيبك- الوافي بالوفيات

115- الصواف، أبو علي محمد بن أحمد- فوائد الصواف

116- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد- المعجم الكبير

117- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير- تهذيب الآثار

118- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير- جامع البيان في تأويل القرآن

119- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد- مشكل الآثار

120- ابن عاشور، محمد الطاهر- التحرير والتنوير

121- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله- الاستِيعاب في معرفة الأصحاب

122- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله- التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد

123- عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد- تثبيت دلائل النبوة

124- عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد- شرح الأصول الخمسة

125- ابن عدِي، أبو أحمد عبد الله بن عدِي بن عبد الله- الكامل

126- ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد- العِقد الفريد

127- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام- مصنف عبد الرزاق

128- عبد الرحمان السّعْدِي - التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه الواسِطِية من المباحث المنيفة

129- عبد القادر البغدادي، ابن عمر- خزانة الأدب

130- ابن أبي العز، أبو الحسن علي بن علاء الدين- شرح العقيدة الطحاوية

131- عبد العزيز الراجحي- أجوبة مفيدة عن أسئلة عديدة

132- عبد الله بن أحمد، أبو عبد الرحمان- السنة

133- عبد الرءوف عثمان- محبة الرسول

134- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن- تاريخ دمشق

135- العصامي، عبد الملك بن حسين- سمط النجوم العوالي

136- ابن عطيَّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب- المحرَّر الوجيز

137- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو- الضعفاء

138- العُمَري، أحمد بن يحيى بن فضل الله - مسالك الأبصار في مسالك الأمصار

139- علي يحيى معمر- الإباضيَّة بين الفِرق الإسلامية

140- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد- مغاني الأخيار

141- الغزالي، أو حامد محمد بن محمد- إحياء علوم الدين

142- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد- الاقتصاد في الاعتِقاد

143- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد- المنْخول في الأصول

144- فرج الله عبد الباري، دكتور- يوم القيامة

145- الفريابي، أبو عبد الله محمد بن يوسف- صفة النفاق وذم المنافقين

146- الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب - القاموس المحيط

147- القاسم بن سلام، أبو عبيد- الإيمان

148- القاسم بن محمد بن علي- الأساس لعقائد الأكياس في معرفة رب العالَمين

149- ابن القاسم، أبو الحسين يحيى بن الحسين- عقيدة أهل البيت الطّاهِرين

150- ابن قتيبة، الدينَوَري، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد- تأويل مشكل القرآن

151- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد- الشرح الكبير

152- القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس - أنوارُ البُروق في أنْواء الفُروق

153- القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن- الرسالة القُشَيْرية

154- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين

155- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- التفسير القَيِّم

156- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود

157- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- شفاء العليل في مسائل في مسائل القضاء والقدر

158- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- الصلاة وأحكام تارِكها

159- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة

160- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- زاد المعاد

161- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر - الفوائد

162- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- مفتاح دار السعادة

163- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر- مدارج السالكين

164- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر- تفسير القرآن العظيم

165- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر- السيرة النبوية

166- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن- شرح أصول أهل السنة

167 - لخضر شايب، دكتور- هل كان محمدٌ أميًّا " الحقيقة الضائِعة "

168- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد- السنن

169- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد- التوحيد

170- مالك بن أنس، أبو عبد الله- الموطأ

171- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد- الأحكام السلطانية

172- محمد خليل هراس- شرح العقيدة الواسطية

173- محمد بن عبد الوهاب- الدرر السنية في الأجوبة النجدية

174- محمد القنوجي- قطف الثمر في عقيدة أهل الأثر

175- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن- شرح ديوان الحماسة

176- المروزي، أبو عبد الله محمد بن نصر- تعظيم قدر الصلاة

177- المقدِسي، أبو الفضل محمد بن طاهر- معرفة التذكرة

178- مسلم بن الحجاج، أبو الحسين- الصحيح

179- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم- لسان العرب

180- ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق- الإيمان

181- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين- تاريخ يحيى بن معين

182- ناصر بن أبي نبهان الخروصي- تنوير العقول في علم قواعد الأصول

183- النحاس، أبو جعفر محمد بن أحمد- إعراب القرآن

184- النَّسائي، أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب- السنن

185- أبو نعيم، الأصفهاني، أحمد بن عبد الله- حِلية الأولياء

186- أبو نعيم، الأصفهاني، أحمد بن عبد الله- معرفة الصحابة

187- أبو نعيم، الأصفهاني، أحمد بن عبد الله- أخبار أصفهان

188- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف- تهذيب الأسماء

181- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف- شرح صحيح مسلم

182- أبو هلال، العسكري، الحسن بن عبد الله- الفروق اللغوية

183- هناد بن السري، أبو السري- الزهد

184- الهواري، هود بن محكم- تفسير القرآن